

موسوعة التشرع في العربية

الجزء العشرون

بمقالة بَرِيَّة

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشرية العربية

الجزء العشرون

بجادة بربية

نبيل سعيد
المستشار

محمد بن يوسف
مجاز في الفنون

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١٩٨٣/١/١

الجزء العشرون تجارة برية

يوضع هذا الجدول في اول الجزء، للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الجزائر	— الفهرس — احتكارات وامتيازات	— قرار مؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٦٨ / الغاء	— يوضع بدلا من الفهرس السابق
	— استثمار	— قرار مؤرخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٧ . — قانون رقم ٨٣ — ١١ في ٢١ / ٨ / ١٩٨٢ .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار المؤرخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٧ والقرار المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٦٨ ، والقرار المؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٩٦٨ ، والقرار المؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٧٠ حتى مادة ١ منه .
	— استيراد وتصدير	— امر رقم ٦٦ — ٢٨٤ / تعديل — قانون رقم ٧٨ — ٢ . — امر رقم ٧٤ — ١١ . — امر رقم ٧٤ — ١٢ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن نهاية الامر المذكور . — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن نهاية الامر ١٣٧٤ ، والمرسوم رقم ٦٦ — ١ حتى مادة ٥ منه (٥ ورقات) .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> — مرسوم رقم ٧٤ — ١٤ / تعديل — مرسوم رقم ٨٢ — ٥١٧ . — قرار مؤرخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٤ . — قرار مؤرخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٤ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتان تتضمنان المرسوم رقم ٧٤ — ١٣ ، ٩٤ — ١٤ ، وقرار مؤرخ اول سبتمبر سنة ١٩٦٤ حتى مادة ٦ منه (٤ ورقات) — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن نهاية القرار المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٦٤ ، والقرار المؤرخ ٤ مايو والقرار المؤرخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، والمنشور المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ (٥ ورقات) حتى فقرة [(ب) التجلي]
		<ul style="list-style-type: none"> — قرار مؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٧١ / تعديل . — قرار رقم ٥ / ١١ / ١٩٧٧ . — قرار رقم ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٩ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرارات المؤرخة ٤ / ٦ / ١٩٦٨ ، ١٧ / ١ / ١٩٦٩ ، ٢٩ / ٣ / ١٩٦٩ ، ١٠ / ٥ / ١٩٧١ المعدل ، قرار وزير المالية مؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ حتى نهايته (١٢ ورقة)
	— اقتصاد وطني	<ul style="list-style-type: none"> — مرسوم رقم ٨٠ — ١٣٧ — مرسوم رقم ٧٧ — ٤٢ . — قرار مؤرخ ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية باب (اعلانات تجارية) وقبل باب (براءات واختراعات) (٣٢ ورقة)
	— سجل تجاري	<ul style="list-style-type: none"> — مرسوم ٦٤ — ٣١٧ / الغاء — مرسوم ٦٥ — ١٢٨ / الغاء — مرسوم ٦٧ — ٤٠ / الغاء — مرسوم ٧٩ — ١٥ — مرسوم ٧٩ — ١٦ 	

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر	— شركات تجارية	— قرار مؤرخ ٧ / ٧ / ١٩٧٩ . — قانون رقم ٨٢ — ١٣ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن المراسيم الملغاة (٩ ورقات)
		— امر رقم ٦٦ — ٢١٨ / الغاء — امر رقم ٦٦ — ٢١٩ / الغاء — امر رقم ٦٦ — ٢٢١ / الغاء	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الاوامر ارقام ٦٦ — ١٨ ، ٦٦ — ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٦٦ — ١ ، ٦٦ — ٢٢٣ ، حتى مادة ١٦ منه (٣ ورقات)
		— امر رقم ٦٧ — ٧٩ / الغاء — امر رقم ٦٧ — ١٥٠ / الغاء . — امر رقم ٦٧ — ٢٣٦ / الغاء .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الاوامر ارقام ٦٧ — ٧٩ ، ٦٧ — ١٥٠ ، ٦٧ — ١٧٠ ، ٦٧ — ٢٠٥ ، ٦٧ — ٢٣٦ ، حتى مادة ٢٠٥ منه (ورقتين)
		— امر رقم ٦٧ — ٢٧٣ / الغاء — امر رقم ٦٧ — ٢٨٠ / الغاء — امر رقم ٦٨ — ٥٢ / الغاء . — امر رقم ٦٨ — ٩٩ / الغاء — امر رقم ٦٨ — ٤٤٠ / الغاء .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الاوامر ارقام ٦٧ — ٢٧٣ ، ٦٧ — ٢٧٩ ، ٦٧ — ٢٨٠ ، ٦٨ — ١١ حتى مادة ٨ منه (٣ ورقات)
		— امر رقم ٦٩ — ٨٦ / الغاء — امر رقم ٧١ — ١٦ / الغاء — امر رقم ٧١ — ١٩ / الغاء	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الاوامر ارقام ٦٨ — ٥٢ ، ٦٨ — ٩٩ ، ٦٨ — ٤٤٠ ، ٦٩ — ٨٦ ، ٧٠ — ٦ حتى مادة ٦ منه
			— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الامرين المذكورين ، والامر رقم ٧١ — ٤٤ حتى مادة ٤ منه

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> — امر رقم ٧٤ — ٧٦ / الغاء — امر رقم ٧٤ — ٧٧ / الغاء . — امر رقم ٧٦ — ٦٨ / تعديل — مرسوم رقم ٦٨ — ٤٣٥ / الغاء — مرسوم رقم ٦٨ — ٦٠٥ / الغاء — مراسيم ارقام ٧٨ — ٦٢ ، ٧٨ — ٦٣ ، ٧٨ — ٦٤ ، ٧٨ — ٦٥ ، ٧٨ — ٦٨ ، ٧٨ — ٧٣ ، ٧٨ — ٧٤ ، ٧٨ — ٧٥ ، ٧٨ — ٧٦ ، ٧٨ — ٢٠١ ، ٧٩ — ١٢٩ ، ٧٩ — ١٣٠ ، ٨٠ — ٣٣ ، ٨٠ — ٤٩ ، ٨٠ — ٥٠ ، ٨٠ — ٥١ ، ٨٠ — ٨١ ، ٨٠ — ١٥٥ ، ٨٠ — ١٥٦ ، ٨٢ — ١٣٤ ، ٨٢ — ٢٨٠ ، ٨٢ — ٢٨٢ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الامرين المذكورين ، والامر رقم ٧٤ — ٩٦ حتى مادة ١٧ منه (ورقتين) — توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن الامر المذكور . — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المرسوم رقم ٦٨ — ٤٣٥ ، ورسوم رقم ٦٨ — ٤٣٦ ، ورسوم رقم ٦٨ — ٦٠٥ ، ورسوم رقم ٦٩ — ١٢٤ حتى مادة ٧ منه (٣ ورقات) — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن المرسوم رقم ٧١ — ١٤٢ ، والقرار المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٧ ، والقرار المؤرخ ١١ غشت سنة ١٩٧٠ (٢٣ ورقة)
		<ul style="list-style-type: none"> — قرار مؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٥ / تعديل . — قرار مؤرخ ٨ / ١٠ / ١٩٧٨ . — قرار مؤرخ ٩ / ١٠ / ١٩٧٨ . — ثلاث قرارات مؤرخة ١٩٨٠ / ١١ / ٢٢ . 	

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> — اربعة قرارات مؤرخة ١ / ٤ / ١٩٨١ . — اربعة قرارات مؤرخة ١٥ / ٦ / ١٩٨١ . — قرار مؤرخ ١٩ / ٧ / ١٩٨١ . — قرار مؤرخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٢ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٥ ، والامر رقم ٦٦ — ٥٧ حتى مادة ٩ منه (١٣ ورقة)
— محال صناعية		— مرسوم رقم ٧٦ — ٣٤ .	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التي تتضمن المرسوم رقم ٧٥ — ٦٠ (٤ ورقات)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تجارة برين

قانون تجارى :

- امر رقم ٧٥ - ٥٩ في ١٩٧٥/٩/٢٦ يتضمن القانون التجارى .

احتكارات وامتيازات :

- قانون ٢٧٨ مؤرخ في ١٩٧٨/٢/١١ يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .
(يراجع : استيراد وتصدير)

- امر رقم ٦٦ - ١٢٧ في ١٩٦٦/٥/٢٧ يتضمن انشاء احتكار الدولة لعمليات التامين .

- امر رقم ٦٩ - ١٤ في ١٩٦٩/٣/٢٥ يتضمن انشاء احتكار على استيراد المستحضرات الصيدلانية .

- امر رقم ٦٩ - ٥٢ في ١٩٦٩/٦/١٧ يتضمن منح الاحتكار في استيراد مواد البناء والخزف الصحى للشركة الوطنية لمواد البناء .

- امر رقم ٦٩ - ٨٠ في ١٩٦٩/١٠/٢ يتضمن انشاء احتكار للتسويق الداخلى والخارجى للتمور .

- امر رقم ٧٠ - ٢٥ في ١٩٧٠/٣/١٢ يتضمن احداث ومنع احتكار استيراد التعبئات المعدنية .

- امر رقم ٧٠ - ٦٥ في ١٩٧٠/١٠/٨ يتضمن منح احتكار تصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات الى الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب .

- امر رقم ٧٠ - ٧٦ في ١٩٧٠/١١/١٠ يتضمن احداث احتكار الاستيراد وتصدير الحلفاء والديس والدوم والسكلان النباتى .

- امر رقم ٧١ - ٤٨ في ١٩٧١/٧/١٥ يتضمن منح احتكار المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومشتقات الوقود الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه .

- امر رقم ٧١ - ٤٩ في ١٩٧١/٧/١٥ يتضمن احداث احتكار الاستيراد والتصدير للمنتجات الخاصة بصنع الورق ومركباته .

-
- أمر رقم ٧١ - ٥٠ في ١٥/٧/١٩٧١ يتضمن منح احتكار استيراد المعادن الى الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالية المنجمية .
 - أمر رقم ٧١ - ٥١ في ١٥/٧/١٩٧١ يتضمن تعديل وتتميم الامر ٦٩ - ٥٢ .
 - أمر رقم ٧١ - ٥٢ في ١٥/٧/١٩٧١ يتضمن الفاء الامر ٦٩ - ٢٣ والمتضمن منح الاحتكار المتعلق باستيراد المنتجات الميكانيكية للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .
 - أمر رقم ٧١ - ٥٣ في ١٥/٧/١٩٧١ يتضمن منح احتكار المنتجات الكيماوية للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية .
 - أمر رقم ٧١ - ٥٤ في ١٧/٧/١٩٧١ يتضمن منح احتكار استيراد المعدات والآلات والادوات الكهربائية والالكترونية .
 - أمر رقم ٧١ - ٦٩ في ١٩/١٠/١٩٧١ يتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالاشهار التجاري .
 - أمر رقم ٧٢ - ٩ في ٢١/٣/١٩٧٢ يتضمن منح المكتب الوطنى للحليب احتكار الاستيراد لبعض اصناف الحليب ومنتجاته .
 - قرار مؤرخ ٢٧/٥/١٩٦٦ يتضمن تطبيق الامر ٦٦ - ١٢٧ المتعلق بانشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين .
 - قرار مؤرخ ٢١/١١/١٩٦٦ يتضمن منح احتكار استيراد سمن المارغرين الى المكتب الوطنى للتسويق .
 - قراران مؤرخان ٢٠/١١/١٩٦٦ يتضمنان منح المكتب الوطنى للتسويق احتكارات الاستيراد .
 - قرار مؤرخ ٢٤/٣/١٩٦٧ يتضمن منح المكتب الوطنى للتسويق احتكار الاستيراد .
 - قرار مؤرخ ١٠/٤/١٩٦٨ يتضمن منح احتكار الاستيراد للمكتب الوطنى للتسويق .
-

- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٣/٩ يتضمن تحديد كيفية احتكار الاستيراد وتوزيع الاخشاب.
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٣/١٢ تحدد بموجبه كيفية تطبيق احتكار الاستيراد وعمليات التجارة بالجملة لمنتجات صناعة النسيج والجلود الممنوح للشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٣/٢٧ يتضمن منح المكتب الوطني للتسويق احتكار الاستيرادات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/١٠/٨ يتضمن تحديد كيفية تطبيق الامر ٧٠ - ٦٥ .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/١٢/٤ يتضمن تعديل الكيفيات الخاصة بتطبيق احتكار الاستيراد والتوزيع للاخشاب ومشتقاتها .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/١١/١٥ يتضمن كيفية تطبيق احتكار الاستيراد الآيل للشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود .

استثمار :

- قانون رقم ٨٢ - ١١ في ١٩٨٢/٨/٢١ يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني .
- امر رقم ٦٦ - ٢٨٤ في ١٩٦٦/٩/١٥ يتضمن قانون الاستثمارات .
- قرار مؤرخ ١٩٦٧/٣/٣١ يتعلق بتحديد شكل وكيفيات ايداع طلبات الترخيص المنصوص عليها في قانون الاستثمارات .
- قرار مؤرخ ١٩٦٧/١١/١٤ يتضمن تحديد الكيفيات الخاصة بتطبيق الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الامر ٦٦ - ٢٨٤ والمتضمن قانون الاستثمارات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٠ يتعلق بنقل الارباح الناتجة من رؤوس الاموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية في اطار قانون الاستثمارات .

استيراد وتصدير وتجارة خارجية : (يراجع : احتكارات وامتيازات)

- قانون رقم ٧٨ - ٢ يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- امر رقم ٧٤ - ١١ في ١٩٧٤/١/٣٠ يتضمن تحرير تجارة التصدير .
- امر رقم ٧٤ - ١٢ في ١٩٧٤/١/٣٠ يتعلق بشروط استيراد البضائع .
- مرسوم رقم ٦٦ - ١ في ١٩٦٦/١/٨ يتضمن استيراد سيارات السياحة العائدة لبعض الاعوان الاجانب الى الجزائر .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٢ في ١٩٦٦/١/٨ يتضمن استيراد الامتعة الشخصية والاثاث العائد لبعض الاعوان الاجانب .

- مرسوم رقم ٧١ - ٦٢ في ١٧/٢/١٩٧١ يتعلق باستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ.
- مرسوم رقم ٧١ - ١٣٧ في ٢٦/٥/١٩٧١ بإلغاء حصة تدخل الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية بعنوان منح تأشيرات الاستيراد .
- مرسوم رقم ٧٤ - ١٣ في ٣٠/١/١٩٧٤ يتعلق بكيفيات تصدير البضائع وبرمجة التصديرات .
- مرسوم رقم ٧٤ - ١٤ في ٣٠/١/١٩٧٤ يتعلق بالرخص الاجمالية للاستيراد .
- مرسوم رقم ٨٢ - ٥١٧ يتعلق بشروط استيراد ادوات السينما من قبل الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة والديوان الوطنى لتجارة وصناعة السينما .
- قرار مؤرخ ١/٩/١٩٦٤ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد الخشب .
- قرار مؤرخ ١/٩/١٩٦٤ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد الاحذية .
- قرار مؤرخ ٢٣/١٢/١٩٦٤ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية للنسيج .
- قرار مؤرخ ٢٦/١٢/١٩٦٤ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية لشراء المصنوعات النسيجية .
- قرار مؤرخ ٤/٥/١٩٦٥ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد انواع الجلود .
- قرار مؤرخ ٣٠/١٠/١٩٦٥ يتضمن تحديد شروط تصدير المنتجات الفلاحية التى مصدرها المزارع الخاصة .
- منشور مؤرخ فى ١٠/٣/١٩٦٦ يتعلق بتطبيق اجراءات الاستيراد والتنازل عن السيارات غير المستوردة .
- قرار مؤرخ ٢٨/٣/١٩٦٦ يتعلق باستيراد الشحم الصناعى المخصص لصناعة الصابون .
- قرار مؤرخ ٩/٤/١٩٦٦ تحدد بموجبه الاستثناءات المتعلقة باستيراد بعض البضائع التى تكون موضوع ارسالات صغيرة وداخلة فى نظام الحصص .
- قرار مؤرخ ٢٤/١٠/١٩٦٦ يتعلق بشهادة المصدر لبعض المنتجات الفلاحية المخصصة للتصدير .
- قرار مؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٦ يتضمن اخضاع الفلين لنظام التصدير .
- قرار مؤرخ ١٧/٧/١٩٦٧ يتعلق بتصدير انواع الجلود الخام .
- منشور مؤرخ ١٥/٢/١٩٦٨ يتعلق بتطبيق الرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المتضمن تعديل النظام الخاص باستيراد السيارات الى الجزائر والعائدة لبعض الاعوان الاجانب .

- قرار مؤرخ ١٩٦٨/٦/٤ يتضمن تحديد شروط استيراد الامتعة والاشياء التي هي تحت الاستعمال والسيارات التابعة لاعوان الدولة الموجودين في مهام بالخارج .
- قرار مؤرخ ١٩٦٩/١/١٧ يتضمن الاستثناء من احتكار استيراد المجلات والنشرات الدورية ذات الطابع التقنى والعلمى .
- قرار مؤرخ ١٩٦٩/٣/٢٩ يتضمن احداث تأشيرة مسبقة خاصة بكل تصدير لمنتجات البحر .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/٥/١٠ يتضمن تحديد شروط استيراد الاثاث والامتعة الشخصية معفاة من الرسوم عند دخولها الى التراب الوطنى بمناسبة تغيير محل الإقامة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٢/٢١ يتضمن كىفيات تطبيق المادتين ١١٥ ، ١١٦ من الامر رقم ٧٦ - ١١٤ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٧ والمتعلقين بالاستيراد بدون تسديد للسيارات السياحية والعتاد للاستعمال المهنى من قبل المواطنين غير المقيمين العائدين الى الجزائر .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/١١/٥ يتضمن تحديد قائمة بعض المنتجات الخاضعة لنظام الحصص عند الاستيراد .
- قرار مؤرخ ١٩٧٩/١٠/٣٠ يتضمن تأهيل ادارة الجمارك لتبسيط التصنيف المتعلق بالتجهيزات المستوردة فى اطار الاهداف المخططة .

تجارة برية

اسواق :

- أمر رقم ٧٤ - ١٨ في ١٩٧٤/١/٣٠ باحداث الشركة الوطنية لترقية اسواق الجملة وانجازها .
- أمر رقم ٧٤ - ٨٩ في ١٩٧٤/١٠/١ يتضمن تنظيم وتسويق الخضر والفاكهة .
- قرار مؤرخ ١٩٦٦/٥/١٥ يتعلق بشروط تسويق المشروبات الغازية والمشروبات الحلوة (سيرو) المصنوعة محليا .

اعلانات تجارية :

- مرسوم رقم ٧٤ - ٧٠ في ١٩٧٤/٤/٣ يتضمن تعريب الاعلانات الخاصة بالاشهار التجارى .

اقتصاد وطنى :

- مرسوم رقم ٨٠ - ١٣٧ في ١٩٨٠/٥/١٠ يتضمن وضع فهرس النشاط الاقتصادى والمنتجات .

بائعة متجولون :

- مرسوم رقم ٧٧ - ٤٢ في ١٩٧٧/٢/١٩ يتعلق بممارسة التجارات والمهن غير القارة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٥/٢٢ يتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٧ - ٤٢ في ١٩٧٧/٢/١٩

براءات اختراع :

- أمر رقم ٦٦ - ٥٤ في ١٩٦٦/٣/٣ يتعلق بشهادات المخترعين واجازات الاختراع .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٦٠ في ١٩٦٦/٣/١٩ بشأن تطبيق الامر المتعلق بشهادات المخترعين واجازات الاختراع .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٦٣ في ١٩٦٦/٣/٢٦ يتضمن تعبيق الامر المتعلق بعلامات الصنع والعلامات التجارية .

تبغ وتمباك ودخان :

- مرسوم رقم ٧٤ - ٦٨ في ١٩٧٤/٤/٣ يتعلق بتنظيم الانتاج والتسويق لتبغ الدخان والنشوق .

- قرار مؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٩ يتعلق برخص بيع الدخان بالتجزئة الممنوحة لقدامى أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني .

دفاتر تجارية :

- قانون رقم ٦٤ - ٢٤٥ في ١٩٦٤/٨/٢٢ يجبر بموجبه كل شخص معنوي يتعاطى شركة تجارية بمسك حسابات منظمة .

دمغ مصوغات :

- أمر رقم ٦٨ - ٦٨ في ١٩٦٨/٣/٢١ يتضمن تغيير طوابع العيار والضمانة وسندات التاشيرة المخصصة للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة .

رخص تجارية :

(يراجع أيضا استيراد وتصدير)

- مرسوم رقم ٦٥ - ١٣٧ في ١٩٦٥/٥/٣ يتعلق باحداث رخص بيع التبغ لفائدة ذوى الحقوق المعروف عنهم بقوانين الحماية الاجتماعية لقدامى المجاهدين .

- مرسوم رقم ٦٥ - ١٣٩ في ١٩٦٥/٥/٣ يتعلق برخص بيع المشروبات .

- مرسوم رقم ٦٥ - ٢٨٣ في ١٩٦٥/١١/١٧ يتعلق بالترخيص لتمويل المراكز الرئيسية لمقاولات البناء المؤسسة في الجزائر الى الخارج .

- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٩/٧ يتضمن منح الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والمعجن الغذائية والكسكسي رخصة للتجهيز بآلات خصوصية مع التزام تقديمها للخدمة العمومية في ميناء وهران - أرزيو المستقل .

- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٥/٦ يتضمن منح الشركة الوطنية للمطاحن والسميد والمعجن الغذائية والكسكسي رخصة للتجهيز بآلات خاصة مع الزامية تقديمها لخدمة العموم في ميناء عنابة .

سجل تجارى :

- مرسوم رقم ٧٩ - ١٥ فى ١٩٧٩/١/٢٥ يتضمن تنظيم السجل التجارى .
- مرسوم رقم ٧٩ - ١٦ فى ١٩٧٩/١/٢٥ يتضمن اعادة التسجيل العام للتجار .
- قرار مؤرخ فى ١٩٧٩/٧/٧ يتضمن تحديد التعريفات التى يطبقها المركز الوطنى للسجل التجارى بعنوان سك السجلات التجارية والاعلان القانونى .

شركات تجارية :

- قانون رقم ٨٢ - ١٣ فى ١٩٨٢/٨/٢٨ يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها .
- أمر رقم ٦٦ - ٢٨ فى ١٩٦٦/١/٢٧ يتضمن احداث شركة وطنية للطباعة والنشر .
- أمر رقم ٦٦ - ٤٧ فى ١٩٦٦/٢/٢١ يتضمن انشاء الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء والمصادقة على قانونها الاساسي .
- أمر رقم ٦٦ - ٢٢٠ فى ١٩٦٦/٧/٢٢ يتضمن احداث الشركة الوطنية للمياه المدنية .
- أمر رقم ٦٦ - ٢٢٣ فى ١٩٦٦/٧/٢٢ يتضمن احداث الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المدنية العتيقة .
- أمر رقم ٦٧ - ٤١ فى ١٩٦٧/٣/٩ باحداث الشركة الوطنية المسماة الازوقة الجزائرية الجديدة .
- أمر رقم ٦٧ - ٥٨ فى ١٩٦٧/٣/٢٧ يتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق .
- أمر رقم ٦٧ - ١٧٠ فى ١٩٦٧/٨/٣١ يتضمن احداث مكتب وطنى للدراسات الاقتصادية والتقنية .
- أمر رقم ٦٧ - ٢٠٥ فى ١٩٦٧/١٠/٧ يتضمن انشاء الشركة الوطنية للمحاسبة .

-
- امر رقم ٦٧ - ٢٥١ في ١٦/١١/١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « الشعب للصحافة » .
 - امر رقم ٦٧ - ٢٥٢ في ١٦/١١/١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « المجاهد للصحافة » .
 - امر رقم ٦٧ - ٢٥٣ في ١٦/١١/١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « النصر للصحافة » .
 - امر رقم ٦٧ - ٢٥٤ في ١٦/١١/١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « الجمهورية للصحافة » .
 - امر رقم ٦٧ - ٢٧٩ في ٢٠/١٢/١٩٦٧ يتضمن احداث شركة وطنية تسمى بـ « الوكالة الوطنية للنشر والاشهار » .
 - امر رقم ٦٨ - ١١ في ٢٣/١/١٩٦٨ يتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات السلولوز .
 - امر رقم ٦٨ - ٤١ في ٨/٢/١٩٦٨ يتضمن احداث الشركة الوطنية لاشغال الطرق والمصادقة على قانونها الاساسي .
 - امر رقم ٧٠ - ٦ في ١٦/١/١٩٧٠ باحداث الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الاساسية الاخرى والموافقة على قانونها الاساسي .
 - امر رقم ٧٠ - ٨ في ١٦/١/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية (سوناترم) .
 - امر رقم ٧٠ - ٩ في ١٦/١/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق (سوناتور) .
 - امر رقم ٧٠ - ١٢ في ٢٢/١/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة (صوناتان) .
 - امر رقم ٧٠ - ٢١ في ١٩/٢/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها .
-

-
- أمر رقم ٧٠ - ٢٢ في ١٩/٢/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود .
- أمر رقم ٧٠ - ٨٢ في ٢٣/١١/١٩٧٠ باحداث الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية (سونار) والمصادقة على قانونها الاساسي .
- أمر رقم ٧١ - ١٣ في ١٧/٣/١٩٧١ باحداث الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التنقية الخاصة بأدوات الكهرباء المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد (سوناكت) .
- أمر رقم ٧١ - ٤٤ في ١٧/٦/١٩٧١ باحداث الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى .
- أمر رقم ٧١ - ٥٨ في ٥/٨/١٩٧١ باحداث الشركة الوطنية للصناعة التقليدية .
- أمر رقم ٧١ - ٥٩ في ٥/٨/١٩٧١ بإلغاء الامر ٦٧ - ٤٧ والامر ٦٩ - ٨ وبمنح احتكار استيراد المنتجات المعدنية للشركة الوطنية للحديد والصلب .
- أمر رقم ٧١ - ٧٣ في ١٣/١١/١٩٧١ باحداث الشركة الوطنية لنقل المسافرين .
- أمر رقم ٧٤ - ٩٦ في ١/١٠/١٩٧٤ باحداث الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهئية المائية .
- أمر رقم ٧٦ - ٦٨ في ١٦/٧/١٩٧٦ بتعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية (سوناترم) .
- أمر رقم ٧٧ - ١٣ في ١٩/٤/١٩٧٧ يتضمن حل المديرية الجهوية للشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية والتي لها صلاحية على تراب ولاية الجزائر .
- مرسوم رقم ٦٤ - ١٩٥ في ٣/٧/١٩٦٤ باحداث الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية .
- مرسوم رقم ٦٤ - ٢١٧ في ٣/٨/١٩٦٤ بالاذن بتأسيس الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية والمصادقة على قوانينها الاساسية .
- مرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ في ٣/٩/١٩٦٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة الحديد .
-

- مرسوم رقم ٦٤ - ٢٢٠ في ١٩٦٤/٩/٣٠ يتضمن قبول الشركة الوطنية (الاروقة الجزائرية) .
- مرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٢ في ١٩٦٤/٩/٣٠ باحداث وتنظيم الشركة الوطنية لتفصيل الملابس والمصادقة على قوانينها الاساسية .
- مرسوم رقم ٦٥ - ٨٥ في ١٩٦٥/٣/٢٥ باحداث وتنظيم القوانين الاساسية المتعلقة بالشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين والمصادقة على هذه القوانين .
- مرسوم رقم ٦٥ - ٢٠٠ في ١٩٦٥/٨/٩ بترخيص الشركة الوطنية للمتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٢٥١ في ١٩٦٦/٨/١١ يتضمن التنظيم المالي والاداري للشركة الوطنية للطباعة والنشر .
- مرسوم رقم ٦٧ - ٢٢ في ١٩٦٧/١/٩ يتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية للحديد والصلب .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٣٤ في ١٩٦٨/٧/٩ يتضمن انشاء الشركة الجهوية للبناء لمدينة الجزائر (سوريكال) والموافقة على قانونها الاساسي .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٣٦ في ١٩٦٨/٧/٩ يتضمن انشاء الشركة الجهوية للبناء لمدينة وهران (سوريكو) والموافقة على قانونها الاساسي .
- مرسوم رقم ٦٩ - ١٢٤ في ١٩٦٩/٩/٢ يتضمن احداث الشركة المحلية للاشغال الخاصة بولاية الجزائر .
- مرسوم رقم ٧١ - ٣٠ في ١٩٧١/١/٦ يتضمن تحويل مؤسسة الألمنيوم الافريقي (ألوماف) الى الشركة الوطنية لصناعة الحديد .
- مرسوم رقم ٧١ - ٣٧ في ١٩٧١/١/٢٠ يتضمن تحويل مؤسسة الانارة التقنية الافريقية (ايتاف) الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .
- مرسوم رقم ٧١ - ١٤٢ في ١٩٧١/٥/٢٦ يتضمن تحويل جميع الاموال والحصص والحقوق والاسهم والالتزامات العائدة للشركة العامة للكهرباء الى الشركة الوطنية

لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٦٢ مؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ يتضمن نقل الاموال المؤمنة بموجب الأمر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ الى الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٦٣ مؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ يتضمن نقل الاموال المؤمنة بموجب الأمر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ الى الشركة الوطنية للصناعات النسيج .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٦٤ مؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ يتضمن نقل الاموال المؤمنة بموجب الأمر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ الى الشركة الوطنية لصناعة الجلود .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٦٥ مؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ يتضمن نقل الاموال المؤمنة بموجب الامر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ الى الشركة الوطنية للصناعات الفلين والخشب .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٦٨ مؤرخ في ١ ابريل سنة ١٩٧٨ يتضمن حل الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهنية المائية .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٧٣ مؤرخ ١٩٧٨/٤/١ يتضمن احداث شركة دراسات الري لمدينة الجزائر .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٧٤ مؤرخ ١٩٧٨/٤/١ يتضمن احداث شركة دراسات الري للمدينة وهران .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٧٥ مؤرخ ١٩٧٨/٤/١ يتضمن احداث شركة دراسات الري لمدينة قسنطينة .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٧٦ مؤرخ ١٩٧٨/٤/١ يتضمن احداث شركة دراسات الري لمدينة ورقلة .

- مرسوم رقم ٧٨ - ٢٠١ مؤرخ ١٩٧٨/٩/١٦ يتضمن حل الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية لقسنطينة .

-
- مرسوم رقم ٧٩ - ١٢٩ في ١٩٧٩/٧/٢٨ يتضمن احداث شركة الدراسات التقنية في مدينة وهران .
 - مرسوم رقم ٧٩ - ١٣٠ في ١٩٧٩/٧/٢٨ يتضمن احداث شركة الدراسات التقنية في مدينة سطيف .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ٣٣ مؤرخ في ١٩٨٠/٢/١٦ يتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية لاشغال المنشآت الأساسية للمواصلات .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ٤٩ في ١٩٨٠/٢/٢٣ يتضمن اعادة تنظيم القانون الاساسي للشركة الوطنية لاشغال البحرية (سونازام) .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ٥٠ في ١٩٨٠/٢/٢٣ يتضمن احداث شركة الاشغال البحرية في الشرق .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ٥١ في ١٩٨٠/٢/٢٣ يتضمن احداث شركة الاشغال البحرية الغرب .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ٨١ في ١٩٨٠/٣/١٥ يتضمن تغيير اسم الشركة الوطنية للحمامات المعدنية وتعديل قانونها الاساسي .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ١٥٥ في ١٩٨٠/٥/٢٤ يتضمن انشاء شركة للدراسات وانجاز الأعمال الفنية بالغرب الجزائري .
 - مرسوم رقم ٨٠ - ١٥٦ في ١٩٨٠/٥/٢٤ يتضمن انشاء شركة للدراسات وانجاز الأعمال الفنية بالشرق الجزائري .
 - مرسوم رقم ٨٢ - ١٣٤ مؤرخ ١٩٨٢/٤/٣ يتضمن حل الشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلالات الصناعية .
 - مرسوم ٨٢ - ٢٨٠ مؤرخ ١٩٨٢/٨/١٤ يتضمن حل الشركة الوطنية لشحن وتفريغ البضائع وتحويل ما يتبعها من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين .
 - مرسوم ٨٢ - ٢٨٢ مؤرخ ١٩٨٢/٨/١٤ يتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل البحري للمحروقات والمواد الكيماوية .
-

-
- قرار مؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٧ يتضمن ادماج مؤسسات في الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٨/١١ يتضمن اعتماد الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية كمنظمة وحيدة مؤهلة لدى وزير الدولة المكلف بالنقل لاستلام كل طراز من السيارات والدراجات النارية المستوردة الى الجزائر .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢١ يتضمن ادراج مؤسستين في الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/٩/٢١ يتضمن حل بعض الشركات للسكان ونقل مجموع اموالها وحقوقها والتزاماتها الى مكاتب السكن المعتدل الكرار .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٢ يتضمن تحديد الاختصاصات الاقليمية لشركة الموفرة المغفلة للسكن المعتدل الكرار .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١/٢٤ يتضمن تعريف الوحدات المكونة للشركة الوطنية لصناعة السليولوز (سونيك) وتحديد عددها قصد تأليف مجلس العمال .
- قرار مؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٨ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومنتجاتها قصد تنصيب مجالس العمال .
- قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٩ يتضمن تعيين الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة قصد تنصيب مجالس العمال .
- قرار مؤرخ ١٩٨٠/١١/٢٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة لتنصيب مجالس العمال .
- قرار مؤرخ ١٩٨٠/١١/٢٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية لتنصيب مجالس العمال .
- قرار مؤرخ ١٩٨٠/١١/٢٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للفندقة الحضرية لتنصيب مجالس العمال .
- قرار مؤرخ ١٩٨١/١/٤ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية قصد تجريد مجالس العمال .
-

- قرار مؤرخ في ١٩٨١/١/٤ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية للحديد والصلب
قصد تحديد مجالس العمال .
- قرار مؤرخ في ١٩٨١ / ١/٤ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية لصناعات
وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية قصد تجديد مجالس العمال .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٨١/٦/١٥ يتضمن انشاء مجلس تنسيق بين الشركة
الوطنية لصناعة النسيج والشركة الوطنية لصناعة الجلود والشركة الوطنية
(الأروقة الجزائرية الجديدة) .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٨١/٦/١٥ يتضمن انشاء مجلس تنسيق بين شركة
تسمير وتنمية الصناعات الغذائية والشركة الوطنية للطاحن ومصانع السميد
والعجين والكسكس والشركة الوطنية للمياه المعدنية والديوان الوطني للتسويق
والشركة الوطنية (الأروقة الجزائرية الجديدة) .
- قرار مشترك مؤرخ ١٩٨١/٦/١٥ يتضمن انشاء مجلس تنسيق بين الشركة
الوطنية لصناعة السلولوز والشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والشركة الوطنية
لمواد البناء والمؤسسة الوطنية للتجارة بالأدوات والآلات الحديدية والتجهيز المنزلي
والشركة الوطنية (الأروقة الجزائرية الجديدة) .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٨١/٦/١٥ يتضمن انشاء مجلس تنسيق بين الشركة
الوطنية لصناعة الفلين والخشب والشركة الوطنية للتبغ والكبريت والشركة الوطنية
لتنسيق الأخشاب ومشتقاتها والشركة الوطنية (الأروقة الجزائرية الجديدة) .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٨١/٧/٩ يتضمن منح التعويض عن الخدمة الدائمة
لعمال الشركة الوطنية (الأروقة الجزائرية الجديدة) .
- قرار وزير المالية المؤرخ ١٩٨٢/١/٢٧ يتضمن تعديل تنظيم وحسندات الشركة
الجزائرية للتأمين قصد تنصيب مجالس العمال .

- قرار مؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للتبغ والكبريت وتعيينها .
- قرار مؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية وتعيينها .
- قرار مؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث مستودع خاص بالعين الكبيرة (ولاية سطيف) لفائدة الشركة الوطنية لمواد البناء .

علامات وبيانات تجارية :

- أمر رقم ٦٦ - ٥٧ في ١٩/٣/١٩٦٦ يتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٦٣ في ٢٦/٣/١٩٦٦ يتضمن تطبيق الامر المتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية .

محال صناعية وتجارية :

- أمر رقم ٧٥ - ٤١ في ١٧/٦/١٩٧٥ يتعلق باستغلال محلات بيع المشروبات .
- مرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٢ في ١٤/١٠/١٩٦٥ يتضمن تنظيم منح الرخص الخاصة بمحلات بيع المشروبات .
- مرسوم رقم ٧٥ - ٥٩ في ٢٩/٤/١٩٧٥ يتعلق بالتنظيم الادارى لمحلات بيع المشروبات .
- مرسوم رقم ٧٥ - ٦٠ في ٢٩/٤/١٩٧٥ يتعلق بالمناطق المحمية .
- مرسوم رقم ٧٦ - ٣٤ مؤرخ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتعلق بالمطارات المخططة وغير الصحة او المزعجة .

فهرس القانون التجارى

الكتاب الاول

التجارة عموما

الباب الاول : التجار

الباب الثانى : الدفاتر التجارية

الباب الثالث : السجل التجارى

الفصل الاول : التسجيل فى السجل التجارى

الفصل الثانى : آثار التسجيل بالسجل
التجارى أو عدمه

الباب الرابع : فى العقود التجارية

الفصل الاول : احكام عامة

الفصل الثانى : فى الرهن

الفصل الثالث : عقد الوكالة التجارية

الفصل الرابع : فى عقد النقل البرى وفى عقد
العمولة للنقل

القسم الاول : عموميات

القسم الثانى : نقل الاشياء

الفقرة الاولى : عقد نقل الاشياء

الفقرة الثانية : فى عقد العمولة لنقل الاشياء

الفقرة الثالثة : فى التقادم

القسم الثالث : نقل الأشخاص

الفقرة الاولى : عقد نقل الاشخاص

الفقرة الثانية : عقود العمولة لنقل الاشخاص

الفقرة الثالثة : فى التقادم

القسم الرابع : احكام مشتركة

الكتاب الثانى

المحل التجارى

الباب الاول : فى بيع المحل التجارى ورهنه
الحيازى

الفصل الاول : عناصر المحل التجارى

الفصل الثانى : فى العقود التى تتناول المحل
التجارى

القسم الاول : فى البيع والوعد بالبيع

الفقرة الاولى : اشهار بيع المحل التجارى

الفقرة الثانية : فى حقوق دائنى البائع

الفقرة الثالثة : فى دفع الثمن

الفقرة الرابعة : امتياز البائع

الفقرة الخامسة : دعوى الفسخ وفسخ البيع
الفقرة السادسة : الاحكام الخاصة بتقديم المحل
التجارى كاسهام فى شركة

القسم الثانى : فى الرهن الحيازى للمحل
التجارى

الفصل الثالث : الاحكام المشتركة فى بيع المحل
التجارى ورهنه الحيازى

الفصل الرابع : التوزيع القضائى للثمن

الفصل الخامس : الاجراءات المتعلقة بالقيد فى
كتابة المحكمة للامتياز الناجع عن بيع أو
رهن حيازى لمحل تجارى

الفصل السادس : اجراءات القيد والبيانات
الخاصة بالمعهد الجزائرى للملكية
الصناعية وتنظيمها

الفصل السابع : احكام مختلفة

الفصل الثامن : الرهن الحيازى للادوات
والمعدات الخاصة بالتجهيز

الباب الثانى : الايجارات التجارية

الفصل الاول : مجال التطبيق

الفصل الثانى : فى تجديد الايجار

الفصل الثالث : فى رفض التجديد

الفصل الرابع : فى الايجار من الباطن

الفصل الخامس : فى الايجار

الفصل السادس : فى الاجراءات

الفصل السابع : احكام مختلفة

الباب الثالث : التسيير الحر - تأجير التسيير

الكتاب الثالث

فى الافلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار

والتفليس وما عناه من جرائم الافلاس

الباب الاول : فى الافلاس والتسوية القضائية

الفصل الاول : فى اعلان التوقف عن الدفع

الفصل الثانى : فى احكام الافلاس والتسوية
القضائية

الفصل الثالث : فى طرق الطعن

الفصل الرابع : هيئات التفليسة والتسوية
القضائية

القسم الاول : القاضى المنتدب

القسم الثانى : فى وكلاء التسوية القضائية
والتفليسة .

القسم الثالث : فى المراقبين

الفصل الخامس : فى آثار الحكم بأشهار الافلاس
أو التسوية القضائية

القسم الاول : فى الآثار بالنسبة للمدين

القسم الثانى : فى التدابير التحفظية

القسم الثالث : فى الاختتام

القسم الرابع : فى قائمة الجرد

القسم الخامس : ادارة اموال المدين فى حالة
شهر الافلاس

القسم السادس : ادارة الاموال فى حالة
التسوية القضائية

القسم السابع : فى استمرار التجارة أو
الصناعة واستمرار أو انتهاء الإيجارة

الفصل السادس : فى تحقيق الديون

القسم الاول : فى اجراءات تحقيق الديون

القسم الثانى : الشركاء فى الالتزام والكفلاء

القسم الثالث : فى الدائنين ذوى الرهون
والدائنين أصحاب الامتيازات على الاموال
المنقولة

القسم الرابع : فى حق الدائنين المرتهنين عقاريا
وذوى الامتياز على العقارات

القسم الخامس : فى الاسترداد

الفصل السابع : فى انحلال التفليسة والتسوية
القضائية

القسم الاول : فى استدعاء الدائنين وفى جمعية
الدائنين فى حالة الافلاس

القسم الثانى : فى انشاء عقد الصلح

القسم الثالث : فى المصادقة على الصلح

القسم الرابع : فى آثار الصلح

القسم الخامس : فى تحويل التسوية القضائية
الى تفليسة

القسم السادس : فى بطلان عقد الصلح وفسخه

القسم السابع : الصلح عن طريق التخلي عن
المال

القسم الثامن : فى اتحاد الدائنين

الفصل الثامن : فى افعال التفليسة لعدم كفاية
الاصول

الفصل التاسع : فى افعال التفليسة لانقضاء
الديون

الباب الثانى : فى رد الاعتبار التجارى

الباب الثالث : فى التفليس والجرائم الاخرى فى
مادة الافلاس

الفصل الاول : فى التفليس

القسم الاول : فى التفليس بالتقصير

القسم الثانى : فى التفليس بالتدليس

القسم الثالث : فى ادارة الاموال فى حالة
التفليس

الفصل الثانى : فى الجرائم الاخرى

الكتاب الرابع

السندات التجارية

الباب الاول : فى السفتجة والسند لامر

الفصل الاول : فى السفتجة

القسم الاول : فى انشاء السفتجة وشكلها

القسم الثانى : فى مقابل الوفاء

القسم الثالث : فى التظهير

القسم الرابع : فى القبول

القسم الخامس : فى الضمان الاحتياطى

القسم السادس : فى الاستحقاق

القسم السابع : فى الوفاء

القسم الثامن : فى الرجوع لعدم القبول أو لعدم
الوفاء وفى الاحتجاج وسند الرجوع

١ - فى الرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء

٢ - فى الاحتجاجات

٣ - فى الرجوع

القسم التاسع : فى التدخل

١ - القبول بطريق التدخل

٢ - فى الوفاء بطريق التدخل

القسم العاشر : فى تعدد النظائر والنسخ
١ - فى تعدد النظائر

٢ - النسخ

القسم الحادى عشر : فى التحريف

القسم الثانى عشر : فى التقادم

القسم الثالث عشر : أحكام عامة	الفقرة الثانية : الاستهلاك والمؤونات
الفصل الثانى : السندلامر	القسم الثانى : الشركات التابعة والمساهمة
الباب الثانى : الشيك	القسم الثالث : البطلان
الفصل الاول : فى انشاء الشيك وصيغته	القسم الرابع : الادماج والانفصال
الفصل الثانى : فى انتقال الشيك	الفقرة الاولى : احكام عامة
الفصل الثالث : الضمان الاحتياطى	الفقرة الثانية : احكام خاصة بشركات المساهمة
الفصل الرابع : تقديم الشيك ووثاقه	الفقرة الثالثة : احكام تتعلق بالشركات ذات
الفصل الخامس : الشيك المسطر	المسئولية المحدودة
الفصل السادس : فى الرجوع لعدم الوفاء	الفقرة الرابعة : احكام مختلفة
الفصل السابع : فى تعدد النظائر	القسم الخامس : التصفية
الفصل الثامن : فى التفسيرات	الفقرة الاولى : احكام عامة
الفصل التاسع : فى التقادم	الفقرة الثانية : الاحكام المطبقة بقرار قضائى
الكتاب الخامس	الفصل الخامس : فى التجمعات
فى الشركات التجارية	الباب الثانى : الاحكام الجزائية
الفصل التمهيدي : احكام عامة	الفصل الاول : مخالفات تتعلق بالشركات ذات
الباب الاول : فى قواعد سير مختلف الشركات	المسئولية المحدودة
التجارية	الفصل الثانى : المخالفات المتعلقة بتأسيس
الفصل الاول : فى شركة التضامن	شركات المساهمة
الفصل الثانى : فى الشركات ذات المسئولية	القسم الاول : المخالفات المتعلقة بتأسيس
المحدودة	شركات المساهمة
الفصل الثالث : شركات المساهمة	القسم الثانى : المخالفات المتعلقة بمديرية
القسم الاول : تأسيس شركات المساهمة	شركات المساهمة وادارتها
١ - التأسيس المتتابع	القسم الثالث : المخالفات المتعلقة بجمعيات
٢ - التأسيس الفورى	المساهمين فى شركات المساهمة
القسم الثانى : مجلس الادارة	القسم الرابع : المخالفات المتعلقة بالتعديلات
القسم الثالث : جمعية المساهمين	التي تطرا على رأس مال الشركة
القسم الرابع : تعديل رأسمال الشركة	الفقرة الاولى : زيادة رأس المال
الفقرة الاولى : زيادة رأس المال	الفقرة الثانية : تخفيض رأس المال
الفقرة الثانية : تخفيض رأس المال	القسم الخامس : المخالفات المتعلقة بمراقبة
القسم الخامس : مراقبة شركات المساهمة	شركات المساهمة
القسم السادس : تحويل شركات المساهمة	القسم السادس : المخالفات المتعلقة بحل شركات
القسم السابع : حل شركات المساهمة	المساهمة
القسم الثامن : المسئولية المدنية	القسم السابع : المخالفات النوعية المتعلقة
القسم التاسع : الأسهم	بشركات المساهمة
الفصل الرابع : احكام مشتركة خاصة بالشركات	القسم الثامن : المخالفات المتعلقة بالاسهم
التجارية ذات الشخصية المعنوية	الفصل الثالث : المخالفات المشتركة بين مختلف
القسم الاول : حسابات الشركة	انواع الشركات التجارية
الفقرة الاولى : الوثائق الحسابية	القسم الاول : المخالفات المتعلقة بالشركات
	التابعة والمساهمة
	القسم الثانى : المخالفات المتعلقة بالتصفية

القسم الثالث عشر : أحكام عامة	الفقرة الثانية : الاستهلاك والمؤونات
الفصل الثانى : السندلامر	القسم الثانى : الشركات التابعة والمساهمة
الباب الثانى : الشيك	القسم الثالث : البطلان
الفصل الاول : فى انشاء الشيك وصيغته	القسم الرابع : الادماج والانفصال
الفصل الثانى : فى انتقال الشيك	الفقرة الاولى : احكام عامة
الفصل الثالث : الضمان الاحتياطى	الفقرة الثانية : احكام خاصة بشركات المساهمة
الفصل الرابع : تقديم الشيك ووثاقه	الفقرة الثالثة : احكام تتعلق بالشركات ذات
الفصل الخامس : الشيك المسطر	المسئولية المحدودة
الفصل السادس : فى الرجوع لعدم الوفاء	الفقرة الرابعة : احكام مختلفة
الفصل السابع : فى تعدد النظائر	القسم الخامس : التصفية
الفصل الثامن : فى التفسيرات	الفقرة الاولى : احكام عامة
الفصل التاسع : فى التقادم	الفقرة الثانية : الاحكام المطبقة بقرار قضائى
الكتاب الخامس	الفصل الخامس : فى التجمعات
فى الشركات التجارية	الباب الثانى : الاحكام الجزائية
الفصل التمهيدي : احكام عامة	الفصل الاول : مخالفات تتعلق بالشركات ذات
الباب الاول : فى قواعد سير مختلف الشركات	المسئولية المحدودة
التجارية	الفصل الثانى : المخالفات المتعلقة بتأسيس
الفصل الاول : فى شركة التضامن	شركات المساهمة
الفصل الثانى : فى الشركات ذات المسئولية	القسم الاول : المخالفات المتعلقة بتأسيس
المحدودة	شركات المساهمة
الفصل الثالث : شركات المساهمة	القسم الثانى : المخالفات المتعلقة بمديرية
القسم الاول : تأسيس شركات المساهمة	شركات المساهمة وادارتها
١ - التأسيس المتتابع	القسم الثالث : المخالفات المتعلقة بجمعيات
٢ - التأسيس الفورى	المساهمين فى شركات المساهمة
القسم الثانى : مجلس الادارة	القسم الرابع : المخالفات المتعلقة بالتعديلات
القسم الثالث : جمعية المساهمين	التي تطرا على رأس مال الشركة
القسم الرابع : تعديل رأسمال الشركة	الفقرة الاولى : زيادة رأس المال
الفقرة الاولى : زيادة رأس المال	الفقرة الثانية : تخفيض رأس المال
الفقرة الثانية : تخفيض رأس المال	القسم الخامس : المخالفات المتعلقة بمراقبة
القسم الخامس : مراقبة شركات المساهمة	شركات المساهمة
القسم السادس : تحويل شركات المساهمة	القسم السادس : المخالفات المتعلقة بحل شركات
القسم السابع : حل شركات المساهمة	المساهمة
القسم الثامن : المسئولية المدنية	القسم السابع : المخالفات النوعية المتعلقة
القسم التاسع : الأسهم	بشركات المساهمة
الفصل الرابع : احكام مشتركة خاصة بالشركات	القسم الثامن : المخالفات المتعلقة بالاسهم
التجارية ذات الشخصية المعنوية	الفصل الثالث : المخالفات المشتركة بين مختلف
القسم الاول : حسابات الشركة	انواع الشركات التجارية
الفقرة الاولى : الوثائق الحسابية	القسم الاول : المخالفات المتعلقة بالشركات
	التابعة والمساهمة
	القسم الثانى : المخالفات المتعلقة بالتصفية

**امر رقم ٧٥ - ٥٩ مؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥
الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن القانون
التجارى (١)**

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

— بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ، ووزير التجارة .

— وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى
الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة .

— وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات .

— وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٥ المؤرخ فى
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ المتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل فى
القطاع الخاص .

— وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
بأمر بما يلى :

الكتاب الاول

التجارة عموما

الباب الاول

التجار

مادة ١ - يعد تاجرا كل من يباشر عملا
تجاريا ويتخذ حرفة معتادة له .

مادة ٢ - يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه :
— كل شراء للمنقولات لاعادة بيعها بعينها او
بعد تحويلها وشغلها .

— كل شراء للعقارات لاعادة بيعها .
— كل مقاوله لتأجير المنقولات او العقارات .
— كل مقاوله للانتاج او التحويل او الاصلاح
— كل مقاوله للبناء او الحفر او لتمهيد الارض
— كل مقاوله للتوريد او الخدمات .

— كل مقاوله لاستغلال المناجم او المناجم

السطحية او مقالع الحجارة او منتوجات
الارض الاخرى .

— كل مقاوله لاستغلال النقل او الانتقال .

— كل مقاوله لاستغلال الملاهى العمومية او
الانتاج الفكرى .

— كل مقاوله للتأمينات

— كل مقاوله لاستغلال المخازن العمومية .

— كل مقاوله لبيع السلع الجديدة بالمزاد
العلنى بالجملة أو الأشياء المستعملة
بالتجزئة .

— كل عملية مصرفية او عملية صرف او
سمرة او خاصة بالعمولة .

— كل عملية توسط لشراء وبيع العقارات او
المحلات التجارية والقيم العقارية .

مادة ٣ - يعد عملا تجاريا بحسب شكله :

— التعامل بالسفينة بين كل الاشخاص .

— الشركات التجارية .

— وكالات ومكاتب الاعمال مهما كان هدفها .

— العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية .

— كل عقد تجارى يتعلق بالتجارة البحرية
والجوية .

مادة ٤ - يعد عملا تجاريا بالتبعية :

— الاعمال التى يقوم بها التاجر والمتعلقة
بممارسة تجارته او حاجات متجره .

— الالتزامات بين التجار .

مادة ٥ - لا يجوز للقاصر المرشد ، ذكرا ام
انثى ، البالغ من العمر ثمانية عشرة سنة كاملة
والذى يريد مزاوله التجارة ان يبدأ فى العمليات
التجارية ، كما لا يمكن اعتباره راشدا بالنسبة
للتعهدات التى يبرمها عن أعمال تجارية :

— اذا لم يكن قد حصل مسبقا على اذن
والده او أمه او على قرار من مجلس العائلة مصدق
عليه من المحكمة ، فيما اذا كان والده متوفيا او
غائبا او سقطت عنه سلطته الأبوية أو استحال
عليه مباشرتها أو فى حال انعدام الأب والام .

— ويجب ان يقدم هذا الاذن الكتابى دعما
لطلب التسجيل فى السجل التجارى .

مادة ٦ - يجوز للتجار القصر المرخص لهم طبقا للاحكام الواردة في المادة ٥ ، أن يرتبوا التزاما او رهنا على عقاراتهم .

غير ان التصرف في هذه الاموال سواء كان اختياريا او جبريا لا يمكن أن يتم الا باتباع اشكال الاجراءات المتعلقة ببيع اموال القصر او عديمى الاهلية .

مادة ٧ - لا تعتبر المرأة المتزوجة تاجرة اذا كان عملها ينحصر في البيع بالتجزئة للبضاعة التابعة لتجارة زوجها .

مادة ٨ - تلتزم المرأة التاجرة شخصا بالاعمال التى تقوم بها لحاجات تجارتها .

ويكون للعقود بعوض التى تتصرف بمقتضاها في اموالها الشخصية لحاجات تجارتها ، كامل الاثر بالنسبة للغير .

الباب الثانى

الدفاتر التجارية

مادة ٩ - كل شخص طبيعى او معنوى له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر لليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المقاوله او أن يراجع على الاقل نتائج هذه العمليات شهريا بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التى يمكن معهامراجعة تلك العمليات يوميا .

مادة ١٠ - يجب عليه أيضا أن يجرى سنويا جردا لعناصر أصول وخصوم مقاولته وأن يقفل كافة حساباته بقصد اعداد الميزانية وحساب الحسائر والأرباح . وتنسخ بعد ذلك هذه الميزانية وحساب الحسائر والأرباح في دفتر الجرد .

مادة ١١ - يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد بحسب التاريخ وبدون ترك بياض أو تغيير من أى نوع كان أو نقل الى الهامش .

وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضى المحكمة حسب الاجراء المعتاد .

مادة ١٢ - يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات المشار اليها في المادتين ٩ و ١٠ لمدة عشر سنوات . كما يجب أن ترتب وتحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة .

مادة ١٣ - يجوز للقاضى قبول الدفاتر التجارية المنتظمة كاثبات بين التجار بالنسبة للاعمال التجارية .

مادة ١٤ - ان السدفاتر التى يلتزم الأفراد بمسكها والتى لا تراعى فيها الاوضاع المقررة أعلاه ، لا يمكن تقديمها للقضاء ولا يكون لها قوة الاثبات أمامه لصالح من يمسكونها ، وذلك مع عدم المساس بما ورد النص بشأنه في كتاب الافلاس والتفليس .

مادة ١٥ - لا يجوز الأمر بتقديم الدفاتر وقوائم الجرد الى القضاء الا فى قضايا الارث وقسمة الشركة وفى حالة الافلاس .

مادة ١٦ - يجوز للقاضى أن يأمر ولو من تلقاء نفسه بتقديم الدفاتر التجارية أثناء قيام نزاع وذلك بغرض استخلاص ما يتعلق منها بالنزاع .

مادة ١٧ - يجوز للقضاة أن يوجهوا اناة قضائية لدى المحكمة التى توجد بها الدفاتر أو يعينون قاضيا للاطلاع عليها وتحرير محضر بمحتواها وارساله الى المحكمة المختصة بالدعوى وذلك فى حالة العرض بتقديمها أو طلب تقديمها أو الأمر به ، اذا كانت هذه الدفاتر موجودة فى اماكن بعيدة عن المحكمة المختصة .

المادة ١٨ - اذا رفض الطرف الذى يعرض عليه الاثبات بالدفاتر ، تقديم هذه الأخيرة ، جاز للقاضى توجيه اليمين الى الطرف الآخر .

الباب الثالث

السجل التجارى

الفصل الأول

التسجيل فى السجل التجارى

مادة ١٩ - يلزم بالتسجيل فى السجل التجارى .

١ - كل شخص طبيعى له صفة التاجر فى نظر القانون الجزائرى ويمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائرى ،

٢ - كل شخص معنوى تاجر بالشكل ، أو يكون موضوعه تجاريا ، ومقره فى الجزائر ، أو كان له مكتب أو فرع أو أى مؤسسة كانت .

مادة ٢٠ - يطبق هذا الالتزام بوجه الخصوص على :

١ - كل تاجر ،

٢ - كل مؤسسة اشتراكية .

٣ - كل مؤسسة تجارية مقرها فى الخارج

وتفتح فى الجزائر مكتبا أو فرعا أو أى مؤسسة أخرى ،

٤ - كل ممثلية تجارية أو وكالة تجارية تابعة للدول أو الجماعات أو المؤسسات العمومية الأجنبية التى تزاوّل نشاطا فى القطر الجزائرى .

الفصل الثانى

آثار التسجيل بالسجل التجارى أو عدمه

مادة ٢١ - كل شخص طبيعى أو معنوى مسجل فى السجل التجارى يعد مكتسبا صفة التاجر ازاء القوانين الجارى بها العمل ، الا اذا ثبت خلاف ذلك ، وينضغ لكل النتائج الناجمة من هذه الصفة .

مادة ٢٢ - لا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للتسجيل فى السجل التجارى والذين لم يبادروا بتسجيل أنفسهم عند انقضاء مهلة شهرين أن يتمسكوا بصفتهم كتجار ، لدى الغير أو لدى الادارات العمومية الا بعد تسجيلهم .

غير أنه لا يمكن لهم الاستناد لعدم تسجيلهم فى السجل بقصد تهريبهم من المسؤوليات والواجبات اللازمة لهذه الصفة .

مادة ٢٣ - مع عدم الاخلال بتطبيق المادة ٢٠٩ المتعلقة بتأجير المتاجر على وجه التسيير الحر ، فإنه لا يمكن للتاجر المسجل الذى يتنازل عن متجره أو يؤجر استغلال تأجير التسيير ، أن يحتج بانتهاء نشاطه التجارى للتهرب من القيام بالمسؤولية التى هى عليه من جراء الالتزامات التى تعهد بها خلفه فى استغلال المتجر ، الا ابتداء من اليوم الذى وقع فيه اما الشطب واما الاشارة المطابقة واما الاشارة التى تتضمن وضع المتجر على وجه تأجير التسيير .

المادة ٢٤ - لا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للتسجيل فى السجل التجارى ان يحتجوا تجاه الغير المتعاقدين معهم بسبب نشاطهم التجارى أو لدى الادارات العامة ، بالوقائع موضوع الاشارة المشار اليها فى المادة ٢٥ وما يليها ، الا اذا كانت هذه الوقائع قد اصبحت علنية قبل تاريخ العقد بموجب اشارة مدرجة فى السجل ما لم يثبتوا بوسائل البينة المقبولة فى مادة تجارية انه فى وقت ابرام الاتفاق ، كان اشخاص الغير من ذوى الشأن ، مطلعين شخصيا على الوقائع المذكورة .

المادة ٢٥ - تسرى احكام المادة السابقة حتى

فيما اذا كانت الوقائع موضوع نشر قانونى آخر ، وذلك :

١ - فى حالة الرجوع عن ترشيد التاجر القاصر تطبيقا لاحكام التشريع الخاص بالاسرة وعند الغاء الاذن المسلم لقاصر الخاص بممارسة التجارة ،

٢ - فى حالة صدور احكام نهائية تقضى بالحجز على تاجر وبتعيين اما وصى قضائى واما متصرف على امواله ،

٣ - فى حالة صدور احكام نهائية تقضى ببطلان شركة تجارية بحلها ،

٤ - فى حالة انتهاء أو الغاء سلطات كل شخص ذى صفة ملزمة لمسؤولية تاجر أو شركة أو مؤسسة اشتراكية ،

٥ - فى حالة صدور قرار من جمعية عامة لشركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة يتضمن الامر باتخاذ قرار من الجمعية العامة فى حالة خسارة ٣/٤ من مالية الشركة .

مادة ٢٦ - ان الاشارة الخاصة بالتعديلات الطارئة على وضعيه التاجر المسجل وكذلك التشطيبات الواقعة فى حالة توقف نشاطه التجارى أو عند وفاته ، يمكن طلبها من كل شخص له مصلحة فى ذلك ، وادا لم تصدر من المعنى بالامر نفسه ، فان العريضة تؤدى الى حضور الطالب فورا امام القاضى المكلف بمراقبة السجل التجارى والذى يبت فى المشكل .

ويتعين على الموثق الذى يحرر عقدا ذا اثر بمادة السجل التجارى بالنسبة للاطراف المعنيين ان يقوم بكل الاجراءات المتعلقة بالعقد الذى يحرره .

مادة ٢٧ - يجب على كل شخص طبيعى أو معنوى مسجل فى السجل التجارى ان يذكر فى عنوان فواتيره أو طلباته أو تعريفاته أو نشرات الدعاية أو على كل المراسلات الخاصة بمؤسسته والموقعة منه أو باسمه ، مقر المحكمة التى وقع فيها التسجيل بصفة اصلية ورقم التسجيل الذى حصل عليه .

وكل مخالفة لهذه الاحكام يعاقب عنها بغرامة قدرها من ١٨٠ دج الى ٣٦٠ دج .

مادة ٢٨ - كل شخص ملزم بان يطلب تسجيل اشارة تكميلية أو تصحيحية أو شطب فى السجل

التجارى ولم يستكمل الاجراءات المطلوبة منه فى غضون ١٥ يوما من ضبط المخالفة ، دون عذر مبرر ، يستدعى لدى المحكمة التى تنظر فى المخالفة • ويعاقب عن هذه الاخيرة بغرامة قدرها من ٤٠٠ دج الى ٢٠٠٠ دج وفى حالة العود تكون الغرامة من ٥٠٠ دج الى ٢٠٠٠ دج وبالحبس من ١٠ ايام الى ٦ اشهر او باحدى هاتين العقوبتين فقط •

وتأمر المحكمة التى تقضى بالغرامة بتسجيل الاشارات او الشطب الواجب ادراجه فى السجل التجارى خلال مهلة معينة وعلى نفقة المعنى •

مادة ٢٩ - كل من يقدم ، عن سؤنية ، معلومات غير صحيحة او غير كاملة بقصد الحصول على تسجيل او شطب او اشارة تكميلية او تصحيحية فى السجل التجارى ، يعاقب بغرامة قدرها من ٥٠٠ دج الى ٢٠٠٠ دج وبالحبس من ١٠ الى ٦ اشهر او باحدى هاتين العقوبتين فقط •

الباب الرابع

فى العقود التجارية

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ٣٠ - يثبت كل عقد تجارى :

- ١ - بسندات رسمية ،
- ٢ - بسندات عرفية ،
- ٣ - بفاتورة مقبولة ،
- ٤ - بالرسائل ،
- ٥ - بدفاتر الطرفين ،
- ٦ - بالاثبات بالبينة او باية وسيلة اخرى اذا رأت المحكمة وجوب قبولها •

الفصل الثانى

فى الرهن

مادة ٣١ - يثبت الرهن المتمم من تاجر او غير تاجر لأجل عمل من الأعمال التجارية ، تجاء الغير وبالنسبة للمتعهدين طبقا لاحكام المادة ٣٠ أعلاه •

ويثبت الرهن أيضا بالنسبة للسندات القابلة للتحويل بتظهير قانونى يشير الى أن القيم قد سلمت على وجه الضمان •

أما بالنسبة للأسهم وحصى الشركاء فى

الشركات المالية والصناعية والتجارية او المدنية والتى يحصل نقلها بموجب تحويل فى دفاتر الشركة يجب أن يثبت الرهن بعقد رسمى ويجب أن تقيد هذه العملية على سبيل الضمان فى الدفاتر المذكورة •

ويبقى العمل جاريا بالاحكام الخاصة بالديون المتعلقة بالأموال المنقولة التى لا يمكن أن يبلغ فيها الحال له بالنسبة للغير الا بالتبليغ بالحوالة والواقع للمدين •

ويجب أن تثبت حوالة الدين المتعلق بالأموال المنقولة بعقد رسمى •

وتحصل السندات التجارية المسلمة كرهن، من طرف الدائن المرتهن •

مادة ٣٢ - لا يستمر الامتياز فى جميع الأحوال على المرهون الا اذا وضع هذا الأخير فى حيازة الدائن وبقي لديه أو لدى الغير المتفق عليه بين الطرفين •

ويعتبر الدائن حائزا للبضائع متى كانت تحت تصرفه فى مخازنه أو سفنه ، أو فى الجمرى أو فى مستودع عمومى أو كان بيد الدائن قبل وصولها وثيقة الشحن أو أى سند نقل آخر معادل لها •

مادة ٣٣ - اذا لم يتم الدفع فى الاستحقاق جاز للدائن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ عاد حاصل للمدين أو الكفيل العينى من الغير اذا كان له محل ، أن يشرع فى البيع العلنى للأشياء المرهونة •

ويجوز لرئيس المحكمة بناء على طلب الأطراف أن يعين عونا للدولة مختصا للقيام بهذا العمل • ويعتبر لاغيا كل شرط يرخص فيه للدائن بأن يستملك المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للاجراءات المقررة آنفا •

الفصل الثالث

عقد الوكالة التجارية

مادة ٣٤ - يعتبر عقد الوكالة التجارية اتفاقية يلتزم بواسطتها الشخص عادة بأعداد أو ابرام البيوع أو الشراءات وبوجه عام جميع العمليات التجارية باسم وحساب تاجر ، والقيام عند الاقتضاء بعمليات تجارية لحسابه الخاص ولكن دون أن يكون مرتبطا بعقد اجارة الخدمات •

اذا كان عقد الوكالة التجارية غير محدد بمدة

معينة فلا يجوز لكلا الطرفين فسخه دون اخبار مسبق ومطابق للاعراف الا فى حالة صدور خطأ من أحد الطرفين .

مادة ٣٥ - خلافا لأحكام المادة السابقة ، لا يبرم عقد الوكالة التجارية مع المؤسسات الأجنبية الا بواسطة مؤسسة اشتراكية للتجارة الخارجية اذا كان موضوع العقد يتضمن انجاز استيرادات للبضائع أو استعمال خدمات .

غير أن أحكام الفقرة السابقة لا تطبق على المؤسسات الأجنبية العاملة فى الجزائر اذا كانت تعمل للحساب الخاص بمؤسسة للدولة .

الفصل الرابع

فى عقد النقل البرى وفى عقد العمولة للنقل

القسم الاول

عموميات

مادة ٣٦ - عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه متعهد النقل مقابل ثمن بأن يتولى بنفسه نقل شخص أو شئ الى مكان معين .

مادة ٣٧ - يعتبر عقد العمولة للنقل اتفاق يلتزم بمقتضاه تاجر بأن يباشر باسمه الخاص أو باسم موكله أو شخص من الغير نقل أشخاص أو أشياء ، وأن يقوم عند الاقتضاء بالأعمال الفرعية المرتبطة بالنقل .

مادة ٣٨ - يتكون عقد النقل أو عقد العمولة للنقل باتفاق الطرفين وحده .

القسم الثانى

نقل الاشياء

الفقرة الاولى

عقد نقل الاشياء

مادة ٣٩ - اذا كان المرسل اليه غير المرسل نفسه ، فلا تترتب على المرسل اليه الالتزامات المتولدة من عقد النقل ما لم يصدر منه قبول صريح أو ضمنى للناقل .

مادة ٤٠ - على المرسل دفع اجرة النقل والمصاريف المترتبة على الاشياء المنقولة .

واذا اشترط دفع الاجرة عند وصول الاشياء المنقولة فيكون الناقل والمرسل اليه الذى صدر منه القبول ملزمين بأدائها بالتضامن بينهما .

مادة ٤١ - على المرسل ان يبين بتذكرة النقل اسم المرسل اليه وعنوانه ومكان تسليم الاشياء المنقولة ونوعها وعددها ووزنها أو حجمها .

ويعد المرسل مسؤولا تجاه الناقل والغير عن الاضرار الناشئة عن اهمال البيانات المذكورة وعدم صحتها أو كفايتها .

مادة ٤٢ - يحق للمرسل ابدال اسم المرسل اليه أو استرداد الاشياء المنقولة ما دامت فى حيازة الناقل ، بشرط ان يدفع له اجرة النقل عن المسافة المقطوعة وان يعرض له ما صرفه وما لحقه من ضرر بسبب استردادها على أنه لا يجوز للمرسل ان يمارس هذا الحق :

١ - اذا تم تسليم النقل الى المرسل اليه فينتقل اليه هذا الحق ،

٢ - اذا كان المرسل تسلم سند النقل وعجز عن تقديمه .

٣ - اذا طلب المرسل اليه استلام الاشياء بعد وصولها الى المكان الموجهة اليه .

مادة ٤٣ - اذا كانت طبيعة الشئ تتطلب تحزيمه وجب على المرسل القيام بالتحزيم بشكل يكون واقيا من الضياع والتلف ولا يؤدي لضرر الاشخاص والمعدات أو غيرها من الاشياء المنقولة .

مادة ٤٤ - يكون المرسل مسؤولا عن الاضرار الناجمة عن عيوب التحزيم .

غير ان الناقل يكون مسؤولا عن الاضرار الناجمة من عيوب التحزيم أو انعدامه اذا قبل الشئ وهو عالم بعيوب التحزيم أو انعدامه . وان عيوب التحزيم الخاص بالشئ المنقول لا يعفى الناقل من التزاماته المتولدة بموجب عقود نقل أخرى .

مادة ٤٥ - فى حالة نقل شئ غير مشروط تسليمه الى الوطن ، وجب على الناقل اخطار المرسل اليه بالوقت الذى يمكن له فيه تسليمه بمجرد ما يكون فى استطاعة الناقل وضعه تحت تصرفه .

مادة ٤٦ - فيما عدا الحالات المنصوص عليها فى المادة ٥٤ اذا لم يرفع الشئ المنقول من المكان الموجه اليه ، وجب على الناقل ان يخبر المرسل بذلك وان يطلب منه التعليمات بهذا الشأن وان ينتظر هذه التعليمات . ويجب عليه فى هذه الحالة ايداع الشئ فى مكان أمين .

على أنه يجوز للناقل بيع الشئ المنقول اذا

كان من الاشياء التى يخشى عليها من التلف قبل ورود تعليمات الناقل فى الوقت المناسب .

ويسمح بهذا البيع بمقتضى أمر صادر فى ذيل العريضة من طرف رئيس المحكمة المختصة .

وفضلا عن ذلك فانه يمكن اتلاف الشيء أو طمره اذا كان غير صالح للاستهلاك . وتتم معاينة هذه الحالة الخاصة بعدم صلاحية الشيء للاستهلاك بموجب محضر معد من قبل رئيس المجلس الشعبى البلدى ورئيس أمن الدائرة أو ممثليهما بحضور مسؤول عن مصلحة حفظ الصحة بالمجلس الشعبى البلدى ومواطنين اثنين يمارسان النشاطات التجارية .

مادة ٤٧ - يعد الناقل مسؤولا من وقت تسلمه الاشياء المراد نقلها ، عن ضياعها الكلى أو الجزئى أو تلفها أو التأخير فى تسليمها .

مادة ٤٨ - يمكن اعفاء الناقل من مسؤوليته الكلية أو الجزئية من جراء عدم تنفيذ التزاماته أو الاخلال أو التأخير فيها ، وذلك عند اثبات حالة القوة القاهرة أو عيب خاص بالشيء أو الخطأ المنسوب للناقل أو المرسل اليه .

مادة ٤٩ - اذا قام عدة ناقلين على وجه التعاقب بتنفيذ عقد النقل ذاته :

١ - يكون أول الناقلين وآخرهم مسؤولين بالتضامن فيما بينهما تجاه المرسل والمرسل اليه عن مجموع النقل وضمن نفس الشروط المترتبة فيما لو قام كل منهما بتمام النقل ،

٢ - ويعد كل من الناقلين الوسيطاء تجاه المرسل والمرسل اليه وكذلك تجاه أول وآخر ناقل ، مسؤولا عن الضرر الحاصل بالنسبة للمسافة التى قطعها .

مادة ٥٠ - عندما يتعذر تعيين المسافة التى حصل أثناءها الضرر فيكون للناقل الذى تحمل تعويض الضرر حق الرجوع الجزئى على كل واحد من الناقلين على نسبة المسافة التى قطعها ويجب توزيع الحصص المطلوبة من المعشرين منهم على الجميع مع مراعاة نفس النسبة .

مادة ٥١ - اذا كانت الاشياء المنقولة ممانتقص وزنا أو كيلا على العموم من جراء النقل فيضمن الناقل فقط مقدارالنقص الزائد عما جرى العرف بالتسامح فيه .

ولا يجوز التمسك بحدود المسؤولية على الوجه المذكور بالفقرة السابقة اذا ثبت بناء على ظروف

الواقع ، أن النقص الحاصل لم ينشأ عن الاسباب المبررة للتسامح .

واذا كانت الاشياء المنقولة بموجب تذكرة نقل واحدة موزعة على عدة اجزاء أو طرود فيحسب التسامح بالنسبة لكل جزء أو طرد اذا كان وزنه عند الارسال مذكورا على حدة بتذكرة النقل أو كان من الممكن اثباته بطريقة أخرى .

مادة ٥٢ - فيما عدا حالة الاشتراط الكتابى المدرج بسند النقل والمطابق للقوانين والانظمة الجارى بها العمل والمبلغ لعلم المرسل ، يجوز للنقل ، عدا حالة الخطأ العمدى أو الجسيم المرتكب منه أو من مستخدمه :

١ - تحديد مسؤوليته بسبب الضياع أو التلف بشرط ألا يكون التعويض المقرر اقل بكثير من قيمة الشيء نفسه بحيث يصبح فى الحقيقة وهميا .

٢ - اعفاؤه كليا أو جزئيا من مسؤولية التأخير .

٣ - يكون باطلا كل اشتراط من شأنه أن يعفى الناقل كليا من مسؤوليته عن فقدان الكلى أو الجزئى أو التلف .

مادة ٥٣ - اذا قام نزاع فى شأن تكوين عقد النقل أو تنفيذه أو طرأ حادث أثناء تنفيذ عقد النقل فيعهد لخبير واحد أو أكثر معينين بأمر صادر عن رئيس المحكمة المختصة بناء على عريضة للقيام بتحقيق ومعاينة حالة الاشياء المنقولة أو المراد نقلها وخصوصا ان اقتضى الحال كيفية تنسيقها ووزنها ونوعها .

مادة ٥٤ - يكون الطالب ملزما تحت مسؤوليته بأن يوجه الدعوة لحضور هذه الخبرة بواسطة رسالة موصى عليها أو برقية ، ويمكن ادخال جميع الاطراف فى الدعوى وخاصة المرسل والمرسل اليه والناقل والوكيل بالعمولة . على أنه يمكن الاعفاء من اتمام الاجراءات المقررة بهذه الفقرة كليا أو جزئيا بترخيص صريح ينص عليه فى الامر المذكور .

ويمكن الامر بايداع الاشياء المتنازع فيها أو حجزها ثم نقلها الى مستودع عمومي .

ويجوز الأمر ببيعها تسديدا لنفقات النقل وغيرها من النفقات التى سبق صرفها ، ويقرر الحاكم منح ثمن المبيع لمن قام بتنسيق تلك المصاريف من الاطراف .

مادة ٥٥ - يترتب على استلام الشيء المنقول سقوط كل دعوى ضد الناقل من أجل التلف أو الضياع الجزئى إذا لم يبادر المرسل إليه أو المرسل أو أى شخص يعمل لحساب أحدهما فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاستلام ودون حساب أيام العطل . بتبليغ الناقل احتجاجه المسبب بموجب اخبار غير قضائى أو رسالة موصى عليها ويكون هذا الاحتجاج صحيحا مهما كان شكله إذا ثبت من الاشعار باستلام الناقل ، ان الاحتجاج المذكور قد حصل ضمن المهلة المذكورة أعلاه .

وإذا طلب احد الاطراف اجراء الخبرة المقررة فى المادة ٥٤ قبل تسلمه الشيء المنقول او خلال الثلاثة ايام التالية لاستلامه اياه ، يكون طلبه بمثابة احتجاج ولا محل عندئذ للقيام بالاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة .

الفقرة الثانية

فى عقد العمولة لنقل الاشياء

مادة ٥٦ - أن للوكيل بالعمولة فى نقل الاشياء الامتياز على قيمة البضائع المرسلة له أو المودعة أو المؤمنة لديه بفعل الارسال وحده ، أو الايداع أو التأمين كما يمتد هذا الامتياز على كل القروض ، أو السلف أو المدفوعات المؤداة منه سواء كان ذلك قبل استلام البضائع أو وقت حيازته اياها .

ويضمن الامتياز القروض والسلف والمدفوعات المتعلقة بمجموع العمليات التى قام بها الموكل دون التمييز فى ذلك بين البضائع التى لم ترسل بعد وبين البضائع التى تم ارسالها ، أو البضائع المودعة أو المؤمنة ، ولا يستمر هذا الامتياز الا ضمن الشرط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ المذكورة أعلاه . وتدخل العمولة والنفقات مع الاصل فى دين الامتياز المتعلق بالوكيل بالعمولة

فاذا كانت البضائع قد بيعت وسلمت لحساب الموكل ، فللوكيل بالعمولة ان يسترد مبلغ دينه من حصيلة البيع على وجه الافضلية بالنسبة لدائنى الموكل .

مادة ٥٧ - يجوز اعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن عدم تنفيذ التزاماته أو تنفيذها الناقص أو المتأخر بشرط ان يثبت ان ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو عيب خاص بالشيء أو عن خطأ منسوب أما لموكله أو المرسل إليه .

مادة ٥٨ - يعد الوكيل بالعمولة من وقت تسلمه الاشياء المطلوب نقلها مسؤولاً عن ضياعها كلياً أو جزئياً أو عن تلفها أو التأخير فى تسليمها .

مادة ٥٩ - يجوز للوكيل بالعمولة ، استناداً لاشتراط كتابى مدرج فى سند نقل ومطابق للقوانين والانظمة الجارى بها العمل ومبلغ للموكل وفيما عدا حالة الخطأ العمدى أو الجسيم المرتكب منه بذاته أو من مستخدمه أو الناقل ومستخدم هذا الاخير ، أن يشترط اعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية .

مادة ٦٠ - يجوز للموكل ان يرفع مباشرة على الناقل كل دعوى متولدة عن عقد النقل ، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها .

ويجوز للناقل ان يرفع مباشرة على الموكل دعوى يطلب التعويض عن الاضرار الحاصلة له من جراء تنفيذ عقد النقل ، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها .

الفقرة الثالثة

فى التقادم

مادة ٦١ - كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الاشياء أو عن عقد العمولة لنقل الاشياء تسقط خلال سنة واحدة . وتسرى هذه المهلة المذكورة فى حالة الضياع الكلى ابتداء من اليوم الذى كان يجب فيه تسليم الشيء المنقول وفى جميع الاحوال الاخرى من تاريخ تسليمه للمرسل إليه أو عرضه عليه .

وتحدد المهلة التى ترفع فيها كل دعوى رجوع بثلاثة أشهر ولا تسرى هذه المهلة الا من يوم رفع الدعوى على المكفول .

القسم الثالث

نقل الاشخاص

الفقرة الاولى

عقد نقل الاشخاص

مادة ٦٢ - يجب على ناقل الاشخاص ، أن يضمن أثناء مدة النقل سلامة المسافرين وأن يوصله الى وجهته المقصودة فى حدود الوقت المعين بالعقد .

مادة ٦٣ - يجوز اعفاء الناقل من المسؤولية الكلية أو الجزئية من أجل عدم تنفيذ التزاماته أو

الاخلال بها أو التأخير فيها بشرط أن يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المسافر .

مادة ٦٤ - تترتب مسؤولية الناقل ازاء المسافر ابتداء من تكلفه به .

مادة ٦٥ - يكون باطلا كل شرط باعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من مسؤوليته المتسببة عن الاضرار البدنية الحاصلة للمسافرين .

مادة ٦٦ - يجوز للناقل ، استناداً لاشتراط كتابي مدرج في سند النقل ومطابق للقوانين والانظمة الجارية بها العمل ومبلغ للمسافر ، وفيما عدا حالة الخطأ العمدى أو الجسيم المرتكب منه بنفسه أو من مستخدمه اعفاء كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن التأخير أو الاضرار غير البدنية الحاصلة للمسافر .

مادة ٦٧ - ليس على الناقل أن يحرس الطرود المحمولة باليد والتي يحافظ عليها المسافر .

مادة ٦٨ - يخضع نقل الامتعة المسجلة لاحكام المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ ومن ٥٢ الى ٦١ .

الفقرة الثانية

عقود العمولة لنقل الاشخاص

مادة ٦٩ - زيادة على الالتزامات المترتبة على ناقل الاشخاص والمنصوص عليها في المادة ٦٥ ، يعد الوكيل ابتداء من تكلفه بالمسافر ، مسؤولاً عن الاضرار البدنية .

مادة ٧٠ - يجوز اعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته من أجل عدم تنفيذ التزاماته أو الاخلال بها أو التأخير فيها بشرط أن يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المسافر .

مادة ٧١ - يعد باطلا كل اشتراط باعفاء الوكيل بالعمولة كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن الاضرار البدنية الحاصلة للمسافر .

مادة ٧٢ - يجوز للوكيل بالعمولة ، استناداً لاشتراط كتابي مدرج في سند النقل ومطابق للقوانين والانظمة الجارية بها العمل ومبلغ للمسافر ، وفيما عدا حالة الخطأ العمدى أو الجسيم المرتكب اما منه بنفسه أو من مستخدمه واما من الناقل أو مستخدم هذا الاخر ، أن يشترط اعفاء كلياً أو جزئياً من مسؤوليته عن التأخير أو الاضرار غير البدنية الحاصلة للمسافر

مادة ٧٣ - يجوز للمسافر أن يرفع مباشرة على الناقل دعوى التعويض عن الضرر الحاصل له بسبب عدم تنفيذ عقد النقل أو الاخلال بتنفيذه أو التأخير فيه ، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها .

ويجوز للناقل أن يرفع مباشرة على المسافر دعوى التعويض عن الضرر الحاصل له بسبب تنفيذ عقد النقل ، ويكون الوكيل بالعمولة مكلفاً قانوناً بالحضور فيها .

الفقرة الثالثة

في التقادم

مادة ٧٤ - كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الاشخاص أو عقد العمولة لنقل الاشخاص يشملها التقادم بمضى مهلة ثلاثة اعوام من تاريخ الحادث الذي تولدت عنه .

وتحدد المهلة التي ترفع خلالها دعوى الرجوع بثلاثة اشهر . ولا تسرى هذه المهلة الا من تاريخ رفع الدعوى على المكفول .

القسم الرابع

احكام مشتركة

مادة ٧٥ - يعد كاشتراط بالاعفاء بالنسبة للمواد ٥٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٧١ و ٧٢ الاشتراط الذى يضع بصفة مباشرة أو غير مباشرة التامين الكلى أو الجزئى لمسؤولية الناقل أو الوكيل بالعمولة ، على عاتق المرسل اليه أو المسافر أو الموكل .

مادة ٧٦ - فى حالة سقوط الحق عملاً بالمواد ٥٥ و ٦١ و ٧٤ المذكورة أعلاه ، فلا يجوز للدائن مطلقاً أن يتمسك بحقه بموجب دعوى وحتى تحت شكل مقابل أو دفع .

مادة ٧٧ - تكون باطلة وعديمة الاثر جميع الاشتراطات المخالفة بصفة مسبقة لما يلى :

١ - احكام المواد ٣٨ و ٤٤ الفقرة ٢ و ٤٦ الفقرة ١ و ٤٩ الفقرة ١ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٦١ و ٦٥ و ٧١ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ .

٢ - احكام المواد ٤٧ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٩ الا اذا كانت الاشتراطات فى كل من الحدود المرخص بها بموجب المواد ٥٢ و ٥٩ و ٦٦ و ٧٢ .

الكتاب الثانى

المحل التجارى

الباب الاول

فى بيع المحل التجارى وروحه الحيازى

الفصل الاول

عناصر المحل التجارى

مادة ٧٨ - تعد جزءا من المحل التجارى الاموال المنقولة المخصصة لممارسة نشاط تجارى .

ويشمل المحل التجارى الزاميا عملائه وشهرته كما يشمل ايضا سائر الاموال الاخرى اللازمة لاستغلال المحل التجارى كعنوان المحل والاسم التجارى والحق فى الايجار والمعدات والآلات والبضائع وحق الملكية الصناعية والتجارية كل ذلك ما لم ينص على خلاف ذلك .

الفصل الثانى

فى العقود التى تتناول المحل التجارى

القسم الاول

فى البيع والوعد بالبيع

مادة ٧٩ - كل بيع اختياري أو وعد بالبيع وبصفة اعم كل تنازل عن محل تجارى ولو كان معلقا على شرط أو صادرا بموجب عقد من نوع آخر أو كان يقضى بانتقال المحل التجارى بالقسمة أو المزايدة أو بطريق المساهمة به فى رأس مال شركة يجب اثباته بعقد رسمى والا كان باطلا .

ويجب أن يتضمن العقد المثبت للتنازل ما يلى:

١ - اسم البائع السابق وتاريخ سنده الخاص بالشراء ونوعه وقيمة الشراء بالنسبة للعناصر المعنوية والبضائع والمعدات .

٢ - قائمة الامتيازات والرهون المترتبة على المحل التجارى .

٣ - رقم الاعمال التى حققها فى كل سنة من سنوات الاستغلال الثلاث الاخيرة أو من تاريخ شرائه اذا لم يتم بالاستغلال منذ أكثر من ثلاث سنوات .

٤ - الارباح التى حصل عليها فى نفس المدة .

٥ - وعند الاقتضاء الايجار وتاريخه ومدته واسم وعنوان المؤجر والمحيل .

ويمكن أن يترتب على أهمال ذكر البيانات المقررة آنفا بطلان عقد البيع بطلب من المشتري اذا كان طلبه واقعا خلال السنة .

مادة ٨٠ - يكون البائع ملزما بضمان ما ينشأ عن بياناته غير الصحيحة حسب الشروط المقررة فى المادتين ٣٧٦ و ٣٧٩ من القانون المدنى بالرغم من كل شرط مخالف فى العقد .

مادة ٨١ - يجب على المشتري رفع الدعوى الناجمة عن المادة ٨٤ فى مهلة سنة واحدة من تاريخ حيازته .

مادة ٨٢ - عند التخلي يوقع البائع والمشتري جميع الدفاتر الحسابية التى كان يمسكها البائع والتى يرجع ضبطها الى السنوات الثلاث السابقة للبيع أو لمدة حيازته للمحل التجارى اذا كانت هذه الحيازة لم تستمر ثلاث سنوات . وتكون هذه الدفاتر موضوع قائمة جرد توقع من قبل الاطراف وتسلم نسخة لكل واحد منهم .

وعلى المحيل أن يضع هذه الدفاتر تحت تصرف المشتري لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء انتفاعه بالمحل التجارى .

ويعتبر لاغيا كل شرط مخالف لما جاء فى عقد التنازل .

الفقرة الاولى

اشهار بيع المحل التجارى

مادة ٨٣ - كل تنازل عن محل تجارى على الوجه المحدد فى المادة ٧٩ أعلاه ، يجب اعلانه خلال خمسة عشر يوما من تاريخه بسعى المشتري تحت شكل ملخص أو اعلان فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن ذلك فى جريدة مختصة بالاعلانات القانونية فى الدائرة أو الولاية التى يستغل فيها المحل التجارى . وبالنسبة للمحلات التجارية المتنقلة ، فان مكان الاستغلال هو المكان الذى يكون البائع مسجلا فيه بالسجل التجارى .

ويجب أن يكون الملخص أو الاعلان تنفيذا لما جاء فى الفقرة المتقدمة مسبقا أما بتسجيل العقد المتضمن للتحويل أو بالتصريح المنصوص عليه فى قانون التسجيل وذلك فى حالة عدم وجود عقد والا كان باطلا . ويجب أن يشتمل الملخص المذكور تحت طائلة الابطال كذلك ، على تواريخ ومقادير التحصيل ورقمه أو فى حالة التصريح البسيط ، على تاريخ ورقم الايصال الخاص بهذا التصريح ،

والاشارة فى الحاليتين ، الى المكتب الذى تمت فيه هذه العمليات . ويذكر بالاضافة الى ذلك ، تاريخ العقد واسم كل من المالك الجديد والمالك السابق ولقبه وعنوانه ونوع المحل التجارى ومركزه والتمن المشروط بما فيه التكاليف أو التقديرات المستعملة كقاعدة لاستيفاء حقوق التسجيل ، وبيان المهلة المحددة فيما بعد للمعارضات واختيار الموطن فى دائرة اختصاص المحكمة .

يجدد الاعلان من اليوم الثامن الى الخامس عشر من تاريخ أول نشر .

ويتم الاعلان فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية خلال خمسة عشر يوما من أول نشر .

الفقرة الثانية

فى حقوق دائنى البائع

مادة ٨٤ - يمكن لكل دائن للمالك السابق سواء آكان أو لم يكن دينه مستحق الاداء فى خلال خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ آخر يوم تابع للاعلان أن يعارض فى دفع الثمن بواسطة عقد غير قضائى . ويجب أن تتضمن المعارضة والا كانت باطلة بيان المبلغ وأسباب الدين وكذلك اختيار الموطن فى دائرة الاختصاص التى يوجد فيها المحل التجارى .

ولا يسوغ للمؤجر أن يقوم بالمعارضة لاستيفاء بدل الايجار المستحق أو الذى سيستحق وذلك بالرغم من كل الاشتراطات المخالفة لذلك . ولا يجوز الاحتجاج على الدائنين الذين عرفوا بوجودهم فى المهلة المذكورة بكل نقل للثمن أو جزء منه اختياريا كان أو قضائيا .

ويجب رفع طلب الفاء المعارضة الى رئيس محكمة المكان الذى يقع فيه المحل التجارى .

مادة ٨٥ - ابتداء من البيع والى انقضاء مهلة عشرين يوما من آخر يوم من الاعلانات المنصوص عليها فى المادة ٨٣ يحتفظ بنسخة من عقد البيع فى محل الاقامة المختار توضع تحت تصرف كل دائن معارض أو مقيد لمراجعتها دون حاجة للانتقال .

ويجوز فى نفس المهلة لكل دائن مقيد أو دائن قدم معارضة فى مهلة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها فى المادتين ٨٣ و ٨٤ أن يطلع فى محل الاقامة المختار على عقد البيع والمعارضات واذا كان الثمن لا يفى بديون الدائنين المقيدين والدائنين القائمين بالمعارضة فى خلال خمسة عشر يوما على الاكثر والتالية لآخر يوم من الاعلانات المنصوص

عليها فى المادتين ٨٣ و ٨٤ ، فيمكنهم طبقا للشروط الواردة فى المواد من ١٢٣ الى ١٢٩ طلب زيادة السدس أصلا عن المحل التجارى دون المعدات والبضائع .

مادة ٨٦ - يجب على الموظف العمومى المكلف بالبيع الا يقبل فى الزيادة الا الاشخاص المعروفين بملاءتهم لديه أو الذين أودعوا أما بين يديه أو فى مصلحة الودائع والامانات مبلغا لا يقل عن نصف الثمن الكامل للبيع الاول أو عن جزء ثمن البيع المذكور المشروط دفعه نقدا مع اضافة الزيادة وكذلك التخصيص لسداد ثمن البيع .

مادة ٨٧ - يجرى المزاى بزيادة السدس بنفس الشروط والمهل المقررة للبيع الذى طرأ عليه هذا المزاى بالزيادة .

مادة ٨٨ - اذا انتزع من المشتري المزاى عليه المبيع على اثر المزاى بالزيادة ، وجب عليه أن يسلم تحت مسؤوليته ، المعارضات الموجودة لديه ، الى الراسى عليه المزاى بعد أخذ ايصال منه فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ ارساء المزاى اذا كان لم يسبق له الاشارة اليها فى دفتر الشروط ، وينتقل أثر هذه المعارضات لثمن الزيادة .

مادة ٨٩ - لا تجوز الزيادة بالسدس بعد البيع القضائى للمحل التجارى أو البيع الذى يتم بالمزاى العلنى بطلب وكيل الافلاس أو التسوية القضائية أو من الشركاء على الشيوع فى محل تجارى .

الفقرة الثالثة

فى دفع الثمن

مادة ٩٠ - يجب على كل حائز للثمن الذى تم به بيع محل تجارى أن يقوم بتوزيعه فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ عقد البيع .

وبانقضاء هذه المهلة يجوز للطرف الذى يهمه التعجيل ، أن يرفع دعوى مستعجلة أمام رئيس المحكمة التى يقع المحل التجارى فى دائرة اختصاصها والذى يأمر اما بإيداع الثمن فى مصلحة الودائع والامانات واما بتعيين حارس موزع .

مادة ٩١ - عند حصول المعارضة فى دفع الثمن يمكن للبائع فى كل الاحوال وبعد انقضاء مهلة خمسة عشر يوما ابتداء من رفع تلك المعارضة ، أن يرفع دعوى مستعجلة أمام رئيس المحكمة طالبا فيها الاذن له بقبض الثمن بالرغم من المعارضة على شرط أن يدفع لمصلحة الودائع والامانات أو للغير المنتدب لهذا الغرض المبلغ الكافى الذى يعينه قاضى الامور المستعجلة لضمان

أسباب المعارضة فيما اذا ظهر أو حكم عليه بأنه مدين .

مادة ٩٢ - وتكون الوديعة على النحو المتقدم مخصصة على وجه الحصر بيد الحائز من الغير ، ضمنا للديون التي رفعت المعارضات تأمينا لها ، ويكون لها حق الامتياز على غيرها لاستيفائها من الوديعة المذكورة دون أن يتسبب ذلك فى انتقال المحكمة لصالح المعارض أو المعارضين فى القضية . تجاه الدائنين الآخرين المعارضين للبائع اذا كان له محل . وابتداء من تنفيذ الامر الصادر عن القضاء المستعجل تبرأ ذمة المشتري ، وتنتقل آثار المعارضة على الحائز من الغير .

مادة ٩٣ - لا يجوز لقاضى الامور المستعجلة ان يمنح الاذن المطلوب الا اذا اقام المشتري المدخل فى الدعوى اشهادا صريحا بعدم وجود دائنين آخرين معارضين غير الدائنين الذين شملهم النزاع . ولا تعتبر ذمة المشتري مبرأة بتنفيذه الامر تجاه الدائنين الآخرين اذا وجدوا على اثر حوز ما للمدين لدى الغير ومبلغه قبل صدور الامر وقد تعمد المشتري اخفاءها .

مادة ٩٤ - اذا لم يكن للمعارضة سند ولا سبب أو كانت باطلة شكلا ولم ترفع دعوى أصلية فانه يجوز للبائع رفع دعوى مستعجلة لدى رئيس المحكمة للحصول على اذن بقبض ثمن البيع بالرغم من المعارضة .

مادة ٩٥ - لا تبرأ ذمة المشتري قبل الغير اذا لم يقم بعمليات النشر ضمن الاشكال المقررة ، أو اذا كان قد دفع الثمن للبائع قبل انقضاء خمسة عشر يوما .

الفقرة الرابعة

امتياز البائع

مادة ٩٦ - لا يثبت امتياز بائع المحل التجارى الا اذا كان البيع ثابتا بعقد رسمى ومقيدا فى سجل عمومى منظم لدى كتابة المحكمة التى يقع المحل التجارى فى دائرة اختصاصها .

ولا يترتب امتياز البائع الا على عناصر المحل التجارى المبينة فى عقد البيع وفى القيد فاذا لم يعين على وجه الدقة فان الامتياز يقع على عنوان المحل التجارى واسمه والحق فى الايجار والعملاء والشهرة التجارية .

وتوضع اسعار مميزة بالنسبة للعناصر المعنوية للمحل التجارى والمعدات والبضاعة .

ويمارس امتياز البائع الضامن لكل من هذه الاثمان أو ما بقا مستحقا منها بصفة منفصلة على كل من اثمان اعادة بيع البضائع والمعدات والعناصر المعنوية للمحل التجارى .

وبالرغم عن كل اتفاق مخالف فائ الدفعات الجزئية غير الدفعات النقدية تطرح أولا من ثمن البضائع ثم من ثمن المعدات .

واذا كان الثمن المعد للتوزيع حاصلا من بيع عنصر واحد أو عدة عناصر لم يشملها البيع الاول فيتعين تقدير ما ينوب كل منها على حدة من ثمن اعادة البيع .

مادة ٩٧ - يجب قيد البيع فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ عقده والا كان باطلا وتبقى المهلة سارية ولو فى حالة صدور الحكم بعلان الافلاس .

ولكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وان كان المدين نفسه .

واذا تم القيد بالطريقة المشار اليها فتكون للمشتري الاولوية ويمكن الاحتجاج به على التفليسة والتصفية القضائية للمشتري .

مادة ٩٨ : يجب على البائع أو الدائن المرتهن أن يقدم عند اجراء قيد امتياز الى كاتب ضبط المحكمة اما بانفسهم أو بواسطة الغير نسخة من النسخ الاصلية لعقد البيع أو سند منشئ للرهن الحيازى أو نسخة منه ان كان الاصل موجودا ، ويحتفظ بعقد البيع أو الرهن الحيازى فى كتابة ضبط المحكمة .

ويرفق به جدولان محرران على ورقة غير مدموغة يحدد شكلها بقرار من وزير العدل ، حامل الاختتام ، ويتضمنان ما يلى :

١ - اسم البائع والمشتري أو الدائن ومالك المحل التجارى ان كان اجنبيا عنهما مع ذكر القابهم وعناوينهم ومهنتهم ان كانت لهم مهنة .

٢ - تاريخ السند ونوعه .

٣ - اثمان البيع على وجه التفصيل بالنسبة للمعدات والبضائع والعناصر المعنوية للمحل التجارى ، مع الاشارة كذلك الى الاعباء المالية المترتبة عليه بعد تقديرها اذا كان لها محل أو مبلغ الدين المحدد فى السند والشروط المتعلقة بالاستحقاق .

٤ - تعيين المحل التجارى والفروع التابعة له ان كان لها محل ، مع البيان الدقيق للعناصر التى يتكون منها والتى يشملها البيع أو الرهن

الحيازي مع ذكر نوع العمليات التي يباشرها المحل وفروعه والمكان الذي به مركز كل منها ، دون الاخلال بجميع الارشادات التي من شأنها التعريف بها ، واذا كان البيع أو الرهن الحيازي يتناول عناصر أخرى غير عنوان المحل والاسم التجارى والحق فى الاجارة والزبائن فيجب ذكرها بالتفصيل .

٥ - اختيار محل الإقامة للبائع أو الدائن المرتهن فى دائرة اختصاص المحكمة التى يقع فيها المحل التجارى .

مادة ٩٩ - اذا كان البيع أو التنازل عن المحل التجارى يشتمل على علامات المصنع والتجارة أو الرسوم أو النماذج الصناعية بما فيها الرهون الحيازية المتعلقة بالمحل التجارى والشاملة لبراءات الاختراع أو الرخص أو العلامات أو الرسوم أو النماذج ، فيجب زيادة على ماتقدم ، قيد هذه الرهون فى المعهد الجزائرى للملكية الصناعية وتنظيمها بناء على تقديم شهادة القيد المسلمة من كاتب ضبط المحكمة فى حدود الثلاثين يوما التابعة لهذا القيد ، تحت طائلة البطلان تجاه الغير والبيوعات والتنازلات أو الرهون بشمول البيع ببراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والأشكال والنماذج الصناعية .

وتبقى براءات الاختراع التى شملها التنازل عن المحل التجارى خاضعة فيما يخص طرق انتقالها الى القواعد التى يقررها التشريع السارى المفعول .

مادة ١٠٠ - يترتب على اهمال واحد أو أكثر من البيانات الواردة فى المادة ٩٨ بطلان اذا نشأ عنه ضرر لغير المتعاقدين . ولا يجوز أن يطلب الحكم بهذا البطلان الا الأشخاص الذين لحقهم ضرر من جراء الاهمال أو الاخلال ويمكن للمحاكم أن تقرر حسب أهمية الضرر ونوعه ابطال وحصر مفعوله .

مادة ١٠١ - يسلم كاتب الضبط للطلاب نسخة من السند مع أحد الجدولين المنصوص عليهما فى المادة ٩٨ بعد التأشير عليهما ، اثر استلامها بما يفيد القيد المتضمن تاريخه والرقم الذى تم بموجبه ، ويحتفظ بكتابة الضبط بالجدول الباقي المتضمن لنفس البيانات .

مادة ١٠٢ - يذكر كاتب الضبط فى هامش القيود عمليات الأسبقية والحلول والشطب الكلى أو الجزئى الناتجتين عن العقود الرسمية .

اذا وجدت سندات قابلة للتحويل لتكون

محل الدين المضمون وفقا لشروط عقد البيع ، فينتقل الانتفاع الخاص بالتأمين على الدين للحاملين اشتعاقين للسندات .

واذا وجدت عدة سندات تمثل الدين فيكون الامتياز المتعلق به ممنوحا لأول القائمين بالمطالبة لحساب جميعهم ولكامل الدين .

ويشارك جميع حاملى السندات المذكورة فى ممارسة حق الامتياز مهما كان استحقاق السندات التى يحملونها .

مادة ١٠٣ - يحفظ القيد الامتياز لمدة عشر سنوات من تاريخه ، ويشطب تلقائيا اذا لم يجدد قبل انقضاء هذه المهلة .

مادة ١٠٤ - يشطب القيد سواء كان بموافقة الأطراف المعنية اذا توفرت لديهم الاهلية المطلوبة لاجرائه ، أو بمقتضى حكم اكتسب قوة الشئ المقضى به .

وفى حالة انقضاء اسباب القيد فان الشطب فى هذه الحالة يمكن أن يتم من طرف كاتب الضبط وذلك بمقتضى أمر صادر فى ذيل عريضة ، بعد استدعاء الأطراف .

مادة ١٠٥ - تتم عملية الشطب بتأشير يقوم به كاتب الضبط على هامش القيد وتسلم شهادة منه للأطراف التى يطلبونها .

ويحصل الشطب الكلى أو الجزئى للقيد فى المعهد الجزائرى للملكية الصناعية وتنظيمها ، طبقا للمادة ٩٩ وذلك بناء على تقديم شهادة الشطب المسلمة من كاتب ضبط المحكمة .

مادة ١٠٦ - اذا كان الشطب الذى لم يوافق عليه الدائن ، مطلوبا عن طريق دعوى أصلية ، فيجب رفع هذه الدعوى أمام محكمة المكان الذى حصل فيه القيد .

واذا كانت الدعوى تتعلق بطلب شطب قيود متممة فى دائرات اختصاص مختلفة ، على محل تجارى وفروعه ، فترفع بالنسبة لجميعها أمام المحكمة التى تقع بدائرتها المؤسسة الاصلية .

مادة ١٠٧ - يجب على كتاب ضبط المحاكم أن يسلموا لكل طالب جدولا بالقيود الموجودة مع البيانات المتعلقة بالأسبقية أو الشطب الجزئى أو الكلى أو الحلول الجزئى أو الكلى واما شهادة بعدم وجود قيد أو بوجوده بدون تفصيل .

كما يجب أن يسلم لكل طالب جدول بالقيود

أو البيانات التي تمت بالمعهد الجزائري للملكية الصناعية وتنظيمها .

ويجوز للموظف العمومي المكلف ببيع محل تجارى متى رأى لزوما لذلك أن يحصل من كاتب الضبط على جداول القيد المودعة بكتابة المحكمة والمتعلقة بالمحل التجارى .

مادة ١٠٨ - لا يجوز لكتاب ضبط المحاكم فى سائر الاحوال أن يمتنعوا عن القيام بالقيود أو تسليم الجداول أو الشهادات المطلوبة .

ويعدون مسؤولين عن الاعمال الحاصل فى دفاتر القيود المطلوبة فى كتابة الضبط وكذلك عن عدم التأشير فى الجداول أو الشهادات القيد أو القيود المتعددة الموجودة لديهم ، الا اذا كان الخطأ فى هذه الحالة الاخيرة ناتجا عن بيانات غير كافية لا يمكن اسنادها اليهم .

الفقرة الخامسة

دعوى الفسخ وفسخ البيع

مادة ١٠٩ - اذا لم يوجد شرط صريح فى عقد البيع يجب لكى تنتج دعوى الفسخ اثارها أن يؤثر عليها وتحفظ بصفة صريحة فى قيد الامتياز المنصوص عليه فى المادة ٩٧ . ولا يجوز رفعها على الغير بعد انقضاء الامتياز . وتكون الدعوى منحصرة كالامتياز نفسه بالعناصر التى شملها البيع .

مادة ١١٠ - يجب على البائع فى حالة الفسخ القضائى أو الاختيارى للبيع أن يسترد جميع عناصر المحل التجارى التى شملها البيع ، وبما فيها العناصر التى انقضت فيها امتياز وحقه فى دعوى الفسخ .

ويكون البائع محاسبا عن ثمن البضائع والمعدات الموجودة بالمحل عند اعادته بما يقدر بموجب خبرة حضورية أو بالتراضى أو عن طريق القضاء ، على أن يطرح من الثمن ما قد يستحقه بموجب الامتياز الذى له على ثمن كل من البضائع والمعدات واذا بقى شيء زائدا عن ذلك فيكون ضمانا للدائنين العاديين .

مادة ١١١ - يجب على البائع القائم بدعوى الفسخ أن يبلغ الدائنين المقيدين فى محل الاقامة المختار منهم فى عمليات قيودهم .

ولا يجوز أن يصدر الحكم الا بعد مضى شهر من تاريخ هذا التبليغ

مادة ١١٢ - اذا اشترط البائع عند البيع فسخ العقد من تلقاء نفسه لعدم دفع الثمن فى الاجل المتفق عليه أو اذا تراضى البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع ابلاغ الدائنين المقيدين بواسطة اجراء غير قضائى وفى محلات اقامتهم المختارة بالفسخ الحاصل أو المتفق عليه ولا يصبح هذا الفسخ نهائيا الا بعد مضى شهر من تاريخ التبليغ الحاصل على الشكل المذكور .

ويجب أن يتضمن التبليغ ذكر هذه المهلة تحت طائلة البطلان .

مادة ١١٣ - اذا طلب بيع المحل التجارى بالزيادة العلنية سواء كان بطلب وكيل التفليسة أو التسوية القضائية ، أو المصنفين أو كان الطلب صادرا عن أى صاحب حق آخر ، وجب على الطالب ابلاغ طلبه بواسطة اجراء غير قضائى للبائعين السابقين فى محل الاقامة المختار والمعين فى قيودهم مع التصريح بأنهم اذا لم يرفعوا دعوى الفسخ خلال شهر من تاريخ التبليغ سقط حقهم فيها تجاه الراى عليه المزداد .

مادة ١١٤ - يجوز لبائع المحل التجارى أن يتمسك بامتياز وحقه فى الفسخ تجاه مجموعة دائنى التفليسة .

مادة ١١٥ - كل فسخ قضائى أو صلحى للبيع ينشر من الطرف الذى حصل عليه ، وذلك حسب الشروط المقررة للبيع نفسه خلال الخمسة عشر يوما التى تلى التاريخ الذى يصبح فيه الفسخ نهائيا .

مادة ١١٦ - يعتبر لأغيا كل شرط وارد فى عقد بيع المحل التجارى ويقضى باحتفاظ البائع فى حالة حصول الفسخ بثمن المبيع كله أو بعضه .

الفقرة السادسة

الاحكام الخاصة بتقديم المحل التجارى كاسهام

فى شركة

مادة ١١٧ - يخضع كل تقديم محل تجارى الى الشركة للشروط التالية :

(أ) فى حالة ما اذا كان المحل التجارى المقدم يتعلق بشركة فى طور التكوين ، فيكون النشر المقتضى لاحداث هذه الأخيرة كافيا .

(ب) أما اذا كان المحل التجارى المقدم يخص شركة مكونة سابقا ، فان الحصة المقدمة فى هذه

الحالة يجب أن تكون محل نشر خاص حسب ما هو مبين في المادتين ٧٩ و ٨٣ من هذا القانون .

ولا يجوز أن يحرر العقد التأسيسي أو التعديل الذى يثبت تقديم هذه الحصة الا بعد خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المهل المنصوص عليها في المادة ٨٣ ، وفي جميع الاحوال ، يتعين على مقدم الحصة أن يعين الموطن المختار في مكتب التوثيق الذى يختاره الشركاء لوضع هذا العقد .

ويجب على كل دائن للشريك الذى قدم الحصة أن يقدم التصريح عن صفته في الموطن المختار وفي المهل المحددة مع ذكر قيمة المبلغ المستحق له . ويسلم له ايصال بهذا التصريح .

فاذا انقضت المهل المحددة ولم يطلب شركاء المساهم الغاء الحصة المقدمة أو الشركة ، أو اذا لم يصدر الالغاء تعتبر الشركة متضامنة مع مقدم الحصة وملزمة بأموالها الخاصة وبالدين المترتب على المحل التجارى المقدم

القسم الثانى

فى الرهن الحيازى للمحل التجارى

مادة ١١٨ - يجوز الرهن الحيازى للمحلات التجارية ، دون حاجة لغير الشروط والاجراءات المقررة بموجب الاحكام التالية :

لا يخول رهن المحل التجارى للدائن المرتهن الحق فى التنازل له عنه مقابل ما له من ديون وتسديدا لها .

مادة ١١٩ - لا يجوز أن يشمل الرهن الحيازى للمحل التجارى من الاجزاء التابعة له الا عنوان المحل والاسم التجارى والحق فى الاجارة والزبائن والشهرة التجارية والاثاث التجارى والمعدات والآلات التى تستعمل فى استغلال المحل وبراءات الاختراع والرخص وعلامات الصنع أو التجارة والرسوم والنماذج الصناعية وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والادبية أو التقنية المرتبطة به . وان الشهادة الاضافية الصادرة بعد الرهن والشاملة للبراءة المنطبقة عليها ، تتبع مصير هذه البراءة وتكون جزءا مثلها من الرهن المنشأ .

واذا لم يعين صراحة وعلى وجه الدقة فى العقد ما يتناوله الرهن فانه لا يكون شاملا الا العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والزبائن والشهرة التجارية .

واذا احتوى الرهن الحيازى على المحل التجارى

وفروعه ، فيجب تعيين هذه الاخيرة ببيان مركزها على وجه الدقة .

مادة ١٢٠ - يثبت الرهن الحيازى بعقد رسمى ويتقرر وجود الامتياز المترتب عن الرهن بمجرد قيده بالسجل العمومى الذى يمسك بكتابة المحكمة التى يستغل فى نطاق دائرتها المحل التجارى . ويجب اتمام نفس الاجراء بكتابة المحكمة التى يقع بدائرتها كل فرع من فروع المحل التجارى التى شملها الرهن الحيازى .

مادة ١٢١ - يجب اجراء القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ العقد التأسيسى ، تحت طائلة البطلان .

ويجوز لكل ذى مصلحة وان كان المدين نفسه ان يتمسك بهذا البطلان .

وفى حالة الافلاس أو التصفية القضائية تطبق على الرهن الحيازى للمحلات التجارية احكام المواد ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ الفقرة الاولى من الكتاب الثالث من هذا القانون .

مادة ١٢٢ - يجرى ترتيب الدائنين المرتهنين فيما بينهم على حسب ترتيب تاريخ قيودهم . وتكون للدائنين المرتهنين المقيدون فى يوم واحد رتبة واحدة متساوية .

الفصل الثالث

الاحكام المشتركة فى بيع المحل التجارى ورهنه الحيازى

مادة ١٢٣ - فى حالة نقل المحل التجارى تصبح الديون المقيدة مستحقة الاداء بحكم القانون اذا لم يقم مالك المحل التجارى بابلاغ الدائنين المقيدون فى المحل المختار خلال خمسة عشر يوما من قبل وعن طريق غير قضائى ، عن رغبته فى نقل المحل التجارى وعن المركز الجديد الذى يريد أن يقيمه فيه .

ويجب على البائع أو الدائن المرتهن فى خلال ثلاثين يوما التالية لعلمه بالنقل أن يعمل على التنصيص بهامش القيد على المركز الجديد الذى انتقل اليه المحل التجارى والعمل كذلك ، اذا تم نقله الى دائرة اختصاص محكمة أخرى ، على نقل قيده الاول فى تاريخه الاصلى بسجل المحكمة التى نقل اليها وبيان مركزه الجديد .

وفى حالة اهمال الاجراءات المقررة بالفقرة السابقة ، يمكن أن يسقط حق امتياز الدائن المقيد اذا ثبت أنه تسبب بتقصيره فى الحاق

الضرر بغير المتعاقدين الذين وقع تغليبهم في الوقف على الحالة القانونية للمحل التجاري .
ان نقل المحل التجاري دون موافقة البائع أو الدائنين المرتهنيين يمكن ان يترتب عليه استحقاق ديونهم ، فيما نتج عنه انخفاض قيمة المحل التجاري .

كما أن قيد الرهن الحيازي يمكن أن يجعل الديون السابقة والتي يكون موضوعها استغلال المحل التجاري ، حالة الاجل .

ان الدعاوى المتعلقة بطلب سقوط الحق المقامة طبقا للفقرتين السابقتين أمام المحكمة ، تكون خاضعة لقواعد الاجراءات المبينة بالفقرة الثامنة من المادة ١٢٥ الواردة فيما بعد .

مادة ١٢٤ - اذا أقام البائع دعوى بفسخ عقد ايجار المحل الذي يستغل فيه محل تجاري مثقل بقيود مرسومه ، وجب عليه ابلاغ الدائنين السابقين المقيدين سابقا بطلب الفسخ وذلك في المحل المختار والمعين في قيد كل منهم ، ولا يجوز أن يصدر الحكم قبل شهر من تاريخ هذا التبليغ .

ولا يصبح فسخ الايجار بالتراضي نهائيا الا بعد شهر من تاريخ التبليغ الحاصل للدائنين المقيدين في المحل المختار لكل منهم . وفي هذه المدة يجوز لكل دائن مقيم أن يطلب بيع المحل التجاري بالمزاد العلني على حسب الأوضاع المقررة بالمادة ١٢٧ .

مادة ١٢٥ - يجوز لكل دائن يباشر اجراء حجز تنفيذي وللمدين المعرض لهذا الاجراء ، أن يطلب من المحكمة التي يقع بدائرتها المحل التجاري ، بيع المحل التجاري المحجوز عليه مع المعدات والبضائع التابعة له .

وتقرر المحكمة بطلب من الدائن القائم بالملاحقة أنه في حالة عدم قيام المدين بالدفع في المهلة المحددة يقع بيع المحل التجاري بناء على طلب الدائن وذلك بعد اتمام الاجراءات المقررة في المادة ١٢٧ التالية .

ويجرى مثل ذلك ، بالنسبة للدعوى المرفوعة من المدين ، فيما اذا طلب الدائن متابعة بيع المحل التجاري .

واذا لم يطالب الدائن ذلك ، تحدد المحكمة المهلة التي يجب أن يتم فيها البيع بناء على طلب المدين حسب الأوضاع المقررة في المادة ١٢٧ الآتي ذكرها بعده ، وتأمّر بأنه اذا لم يباشر

المدين البيع في المهلة المذكورة يستأنف السير باجراءات الحجز التنفيذي وتتابع ابتداء من آخر اجراء وقفت عنده .

وتعين المحكمة عند الاقتضاء متصرفا مؤقتا لادارة المحل التجاري ، وتحدد السعر الافتتاحي المطروح للمزايدة وتضبط الشروط الاساسية التي يجب اتمام البيع على مقتضاها ، وتعهد باجراء البيع الى الموظف العمومي الذي باشر تحرير دفتر الشروط .

واذا ظهر من القيد القيام باجراءات النشر الاستثنائية وجب ضبطها في الحكم والا فبموجب امر يصدر من رئيس المحكمة بناء على عريضة .

ويجوز للمحكمة أن تأذن بحكمها للشخص القائم بالملاحقة ، اذا لم يكن هناك دائن مقيم او معارض وبشرط اقتطاع المصاريف المتأثرة من له الحق فيها بأن يقبض الثمن مباشرة مقابل مجرد اتصال ، من الموظف العمومي القائم بالبيع وذلك لطرحه من دينه أو تسديدا لدينه الاصل مع المصاريف .

ويجب أن تبت المحكمة في الدعوى خلال شهرين من أول جلسة بموجب حكم غير قابل للمعارضة فيه وقابل للتنفيذ بالرغم من جميع طرق الطعن .

ويرفع الاستئناف خلال الثلاثين يوما من تبليغه الى الطرف المعني .

مادة ١٢٦ - يجوز كذلك للبائع وللدائن المرتهن والمقيد دينهما على المحل التجاري أن يحصل على أمر ببيع المحل التجاري الذي يضمن الرهن وذلك بعد ثلاثين يوما من الانذار بالدفع المبلغ للمدين والحائز من الغير اذا كان له محل ، والباقي بدون جدوى .

ويرفع الطلب للمحكمة التي يستغل المحل التجاري في دائرة اختصاصها ، ويصدر حكمها وفقا لمآل الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة ١٢٥ المذكورة أعلاه .

مادة ١٢٧ - على الدائن القائم بالملاحقة أن ينذر مالك المحل التجاري والدائنين المقيدين قبل صدور الحكم الذي أمر بالبيع ، في محلات الاقامة المختارة منهم في قيودهم وذلك قبل خمسة عشر يوما على الاقل من البيع ، بالاطلاع على دفتر الشروط وبيان اعتراضاتهم أو ملاحظاتهم وحضورهم مرسى المزاد اذا رغبوا في ذلك . ويتم البيع بعد عشرة أيام على الاقل من لصق الاعلانات المتضمنة اسم الشخص القائم بالملاحقة ومالك المحل التجاري

مع بيان مهنة كل منهما ومحل اقامته والحكم الصادر بالبيع ومحل الاقامة المختار بمكان المحكمة التى يستغل فى نطاق دائرتها المحل التجارى ومختلف عناصره التجارية ونوع اعماله التجارية وموقعه والسعر الافتتاحى والمكان واليوم والساعة التى يحصل فيها مرسى المزاد واسم الموظف العمومى المكلف بالبيع والمؤمن على دفتر الشروط .

وتلصق هذه الاعلانات وجوبا بسعى من الموظف العمومى على الباب الرئيسى للبلدية ومقر المجلس الشعبى البلدى للبلدية التى يوجد فيها المحل التجارى والمحكمة التى يوجد بدائرتها المحل التجارى ومكتب الموظف العمومى المنتدب .

ينشر الاعلان قبل عشرة ايام من البيع فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن ذلك فى جريدة مختصة بالاعلانات القانونية فى الدائرة أو الولاية التى يوجد فيها المحل التجارى .

ويثبت النشر بقيد اشارة عنه فى محضر البيع .

وفصل عند الاقتضاء رئيس المحكمة للمكان التابع للدائرة التى يجرى فيها استغلال المحل التجارى فى أوجه الطعن ببطان اجراءات البيع السابقة لمرسى المزاد ، وفى المصاريف ، ويجب تقديم أوجه البطلان قبل مرسى المزاد بثمانية ايام على الاقل تحت طائلة سقوط الحق ، فى القيام بها ، ويصدر حكم الرئيس فى نفس المهلة .

مادة ١٢٨ - يجوز للمحكمة المختصة بالنظر فى طلب وفاء دين مرتبط باستغلال محل تجارى اذا صدر حكمها بالاداء أن تأمر بموجب هذا الحكم ببيع المحل التجارى اذا طلب منها الدائن ذلك . وتصدر حكمها حسب الشروط المبينة فى الفقرات ٥ و ٦ و ٨ من المادة ١٢٥ المذكورة أعلاه ، وتحدد المهلة التى يمكن عند انقضائها مواصلة اجراءات البيع فى حالة عدم وفاء الدين .

وتطبق أحكام المادة ١٢٧ أعلاه ، على البيع المقرر من المحكمة على الشكل المذكور .

مادة ١٢٩ - اذا لم يقم الراسى عليه المزاد بتنفيذ شروط مرسى المزاد يعاد بيع المحل التجارى عن طريق اعادة المزايدة بعد انذار غير متبوع بنتيجة ، فى مهلة عشرين يوما وذلك وفقا للاوضاع المقررة فى المادة ١٢٧ أعلاه .

ويلزم المزايد المتخلف ، تجاه دائنى البائع والبائع نفسه بالفرق الحاصل بين الثمن الذى تم به البيع له والثمن الحاصل من اعادة البيع عن

طريق اعادة المزايدة ، دون أن يكون له الحق فى المطالبة بالمزايدة ان وجدت .

وتكون نفقات المزايدة الاولى على عاتق الراسى عليه المزاد الاولى ، وتحصل عند الاقتضاء تنفيذا بواسطة الموظف العمومى المكلف بالبيع .

مادة ١٣٠ - لا يجوز البيع على حدة لواحد أو أكثر من عناصر المحل التجارى المثقل بقيود ، اذا كان طلب البيع بموجب حجز تنفيذى أو بمقتضى هذا القانون الا بعد عشرين يوما على الاقل من تاريخ تبليغ الملاحقة للدائنين فى محل الاقامة المختار منهم فى القيود والذين أتموا تقييدهم قبل ذلك التبليغ بخمسة عشر يوما على الاقل . ويمكن خلال مهلة العشرين يوما المذكورة لكل دائن مقيد حل أجل دينه أو لم يحل ، أن يرفع دعوى على المعنين أمام المحكمة التى يستغل فى دائرة اختصاصها المحل التجارى ويطلب فيها الشروع فى بيع جميع عناصر المحل التجارى بناء على طلب الدائن بالتنفيذ أو بناء على عريضة ذاتها وذلك وفقا للاحكام المبينة فى المواد ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ أعلاه .

ويحصل بيع المعدات والبضائع مع المحل التجارى فى وقت واحد ، بالاثمان الاساسية المتميزة أو بأثمان متميزة اذا ورد بدفتر الشروط ما يوجب على الراسى عليه المزاد تسلمها بالثمن الذى يقدره الخبراء .

ويجب تقدير الثمن بالنسبة لمختلف عناصر المحل التجارى التى لم تشملها الامتيازات المقيدة .

مادة ١٣١ - لا تقبل زيادة على المزايدة اذا حصل البيع حسب الاوضاع المقررة فى المواد ٨٥ ومن ١٢٥ الى ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣٣ .

مادة ١٣٢ - يتبع امتياز البائع والدائن المرتهن المحل التجارى أينما وجد .

اذا لم يحصل بيع المحل التجارى بالمزايدة العلنية بمقتضى المواد من ١٢٥ الى ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣٣ و ١٤٠ و ١٤١ وطبقا لها ، فيجب على المشتري الذى يرغب فى اتقاء ملاحقات الدائنين المقيدين أن يبلغ جميع الدائنين المقيدين فى محل الاقامة المختار منهم فى قيودهم تحت طائلة سقوط الحق ، وقبل الملاحقة أو خلال ثلاثين يوما من الانذار بالدفع المبلغ له البيانات الآتية :

١ - اسم البائع ولقبه وموطنه مع بيان المحل التجارى بدقة والثمن باستثناء المعدات والبضائع، أو ذكر القيمة المقدرة للمحل التجارى فى حالة انتقال ملكيته بدون عوض أو بالمعاوضة أو الاسترجاع ، دون تحديد الثمن ، والتكاليف

والنفقات والمصاريف التى دفعها المشتري .

٢ - جدول يحتوى على ثلاثة أعمدة يتضمن كل منها ما يلى :

- الاول : تاريخ البيوع أو الرهون الحيازية السابقة والقيود المسجلة .

- الثانى : اسم الدائنين المقيدين وموطن كل منهم .

- الثالث : مبلغ الديون المقيدة مع التصريح بأنه مستعد لوفاء الديون المقيدة حالا لغاية تسديد ثمنها بدون تمييز بين الديون المستحقة أو غير المستحقة .

ويجب أن يتضمن الانذار اختيار محل الإقامة فى دائرة اختصاص المحكمة التى يكون المحل التجارى تابعا لها .

وإذا شمل عقد الشراء الذى أحرز عليه المالك الجديد عناصر مختلفة لمحل تجارى ، منها ما هو مثقل بقيود ومنها ما هو غير مثقل بقيود ، وكانت موجودة بدائرة محكمة واحدة أم لا ووقع بيعها جملة وبشمن واحد أو بأثمان مختلفة ، فيجب ذكر ثمن كل عنصر منها فى التبليغ وعلى وجه التفصيل إذا كان له محل مع القيمة الاجمالية المدرجة فى العقد .

مادة ١٣٣ - يجوز لكل دائن مقيم على محل تجارى فى حالة عدم تطبيق المادة ١٣١ ، أن يطلب طرحه للبيع بالمزايدة العلنية على أن يعرض رفع ثمنه الاصلى ما عدا المعدات والبضائع بمقدار العشر وأن يدفع ضمانا عنه لدفع ائتمان التكاليف أو أن يثبت له القدرة الكافية على الدفع .

ويوقع هذا الطلب من الدائن ويجب تحت طائلة سقوط الحق ابلاغه للمشتري وللمدين المالك السابق فى ظرف خمسة عشر يوما من التبليغات ، مع التكليف بالحضور أمام محكمة موقع المحل التجارى ، وذلك للبت ، فى حالة النزاع ، فى صحة تجديد المزايد بالمزايد ، وفى قبول الضامن أو ملاءة المزايد بالزيادة ، ثم الامر بالشروع فى المزايدات العلنية للمحل التجارى مع المعدات والبضائع التابعة له والزام المشتري المزايد عليه باطلاع الموظف العمومى المكلف بالبيع على عقد الايجار أو عقد التنازل عنه . ولا يجوز زيادة مهلة الخمسة عشر يوما بسبب المسافة التى تفصل بين الوطن المختار والوطن الحقيقى للدائنين المقيدين .

مادة ١٣٤ - يصبح المشتري متصرفا حارسا بحكم القانون على المحل التجارى اذا كان فى حيازته ،

وذلك من تاريخ التبليغ باعادة المزايدة . ولا يمكنه حينئذ سوى مباشرة أعمال الادارة على أنه يمكنه أن يطلب من المحكمة أو من قاضى الامور المستعجلة حسب الاحوال وفى كل طور من اطوار الاجراءات ، تعيين متصرف آخر ، ويجوز لكل دائن أن يقوم بتقديم مثل هذا الطلب .

مادة ١٣٥ - يحق لكل دائن مقيم أو معارض عند تبليغ اعادة المزايدة العمل على الحلول محل المزايدة بالزيادة فى ملاحقة الاجراءات اذا لم يتابع هذا الاخير دعواه خلال شهر من اعادة المزايدة .

ولا يسمح للمزايد بالزيادة وان دفع مبلغ المزايدة أن يحول دون وقوع مرسى المزايد العلنى بتنأزله عن البيع الا اذا وافقه جميع الدائنين المقيدين .

مادة ١٣٦ - على المزايد بالزيادة أن يتمم الاجراءات والبيع واذا لم يفعل فيحق القيام بذلك لكل دائن مقيم أو مشتر ، على نفقة ومسؤولية وتبعة المزايد بالزيادة ويبقى ضمانه ساريا على حسب القواعد المقررة فى المادة ١٢٥ الفقرات من ٥ الى ٨ والمواد ١٢٦ و ١٢٧ و ١٣٠ الفقرة ٣ اعلاه .

مادة ١٣٧ - اذا لم تحصل مزايدة عد الدائن المزايد بالزيادة الراسى على المزايد .

يتعين على الراسى عليه المزايد أن يتسلم المعدات والبضائع الموجودة بالمحل عند حيازته له بالثمن على أساس الخبرة الرضائية أو القضائية بحضور كل من المشتري المزايد عليه وبائعه والرأسى عليه المزايد .

ويكون ملزما بزيادة على مبلغ مرسى المزايد بأن يسدد للمشتري الذى انتزعت منه الحيازة ، النفقات والمصاريف القانونية لعقد شرائه مع مصاريف التبليغات والقيود والنشر المشار اليها فى المواد ٨٣ و ٨٤ و ٩٧ و ١٠٩ ومن ١١٦ الى ١١٩ أعلاه ولن كان لهم الحق فيها للتوصل لاعادة البيع .

المادة ١٣٨ - تسرى المادة ١٢٩ على البيع ومرسى المزايد بالنسبة للمزايد بالزيادة .

مادة ١٣٩ - يكون للمشتري المزايد عليه اذا أرسى له البيع بعد اعادة البيع بموجب المزايد بالزيادة الحق فى الرجوع على البائع بحكم القانون سداد ما زاد على الثمن المنصوص عليه فى سند .

الفصل الرابع

التوزيع القضائي للشئ

مادة ١٤٠ - اذا حدد ثمن البيع نهائيا سواء كانت هناك مزايدة بالزيادة أم لا وفى حالة عدم حصول اتفاق بين الدائنين للقياس بالتوزيع بالطريقة الودية فان اجراء التوزيع يتم طبقا للقواعد المبينة فى المادة ٤٠٠ وما يليها من قانون الاجراءات المدنية .

مادة ١٤١ - يجب على المشتري فى هذه الحالة أن يلتزم ، بناء على انذار أى دائن ، وعند انقضاء مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الانذار ، أن يودع فى كتابة المحكمة المختصة ، نظيرا من اثبات التأمين والمعارضات المبلغة له وكشفا بالقيود الواردة على المحل التجارى .

الفصل الخامس

الاجراءات المتعلقة بالقيد فى كتابة المحكمة للامتياز الناتج عن بيع أو رهن حيازى لمحل تجارى

مادة ١٤٢ - يعطى لكل الاوراق المشار اليها فى المادتين ٩٨ و ٩٩ أعلاه وكذلك كل الاوراق الاخرى المقدمة الى كتابة المحاكم المختصة بالنظر فى الاحكام التجارية ، رقم ايداع عند تقديمها .

وتسجل هذه الوثائق فيما بعد بدفتر ذى أرومة يسلم منه وصل مستخرج من الدفتر المذكور يتضمن ما يلى :

- ١ - رقم الايداع ، يدرج على الوثائق طبقا لما هو مبين فى الفقرة الاولى اعلاه .
- ٢ - تاريخ ايداع الوثائق .
- ٣ - عدد ونوع هذه الوثائق مع بيان الهدف من الايداع .
- ٤ - لقب الاطراف .
- ٥ - نوع المحل التجارى ومقره .

يمضى ويؤرخ الوصل من كاتب الضبط الذى يقوم بتسليمه مقابل الوثيقة المتضمنة طبقا للمادة ١٠١ ما يثبت بأن الامتياز قد تحقق .

يوقع على الصفحة الاولى والاخيرة من الدفتر كما ترقيم ويوقع باختصار على كافة صفحاته من طرف رئيس المحكمة ، ويجرى قفله كل يوم .

مادة ١٤٣ - يتعين على كتاب ضبط المحاكم المشار اليهم أعلاه ، أن يلتزموا بتنفيذ المواد ٩٦

و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٩ الى ١١٦ و ١٢٠ وان يقوموا بحزم وجمع جداول قيد الامتياز الناتج عن عقد الرهن الحيازى للمحل التجارى .

وأن يحتفظوا بفهرس أبجدى بأسماء المدينين مع بيان أرقام القيد التى تخصهم .

وتقدم الورقة التى تثبت عليها الجداول ، من قبل كتاب الضبط على نفقة من يطلبها .

مادة ١٤٤ - يثبت ايداع عقد البيع أو الرهن الحيازى للمحل التجارى المنصوص عليه فى المادتين ٩٨ و ٩٩ فى دفتر خاص من طرف كاتب ضبط المحكمة .

يقسم هذا الدفتر الى عمودين :

- يشتمل العمود الاول على رقم ترتيبى للدفتر ،

- ويسجل فى العمود الثانى محضر الايداع يتضمن تاريخ الايداع ، وبيان تاريخ وكلفة تسجيل العقد ورقم وروده ونوعه وبيان اسم الدائن والمدين أو البائع والمشتري ونوع المحل التجارى وعنوانه .

ويوقع كتاب الضبط على هذا المحضر . وبعد اتمام دفتر الايداع بالفهرس الابجدى وأسماء المدينين أو البائعين يرقم ويوقع عليه باختصار ثم يقل كما هو مبين فى المادة ١٤٢ السابقة .

مادة ١٤٥ - يتم التصريح بالدين فى الوطن المختار تنفيذا للمادة ١١٧ من هذا القانون فى نسختين تتضمن كل منهما التاريخ الذى تم فيه التصريح ، واسم المصرح ، واسم وعنوان المدين مع بيان نوع ومقر المحل التجارى الذى يملكه المدين ، ومبلغ الدين وبيان مقدار حصة المحل التجارى المقدمة للشركة التى يجب بيان نوعها ومقرها ، وعند الاقتضاء تاريخ ورقم عقد انشاء هذه الشركة وكذلك تاريخ ايداعه بكتابة ضبط المحكمة المختصة .

ويرفق أحدى النسختين بالعقد المثبت للحصة وتسلم النسخة الثانية للمصرح بعد التأشير عليها من طرف محرر العقد ، لتكون بمثابة اتصال له .

مادة ١٤٦ - تعرض على وكيل الدولة فى شهر سبتمبر من كل سنة الدفاتر المنصوص عليها فى المواد السابقة اعلاه وبعد مراجعة محتواها والتأكد من ان القيد قد اتبع على وجه الدقة ، يصادق عليها فى ذيل آخر قيد .

الفصل السادس

اجراءات القيد والبيانات الخاصة بالمعها الجزائى للملكية الصناعية وتنظيمها

مادة ١٤٧ - يتم اجراء القيد والبيانات طبقا للتشريع السارى المفعول اذا كانت البيوع أو التنازلات عن المحلات التجارية تشتمل على علامات المصنع أو التجارة أو الرسوم أو النماذج الصناعية ، وكانت رهون هذه المحلات تشتمل على براءات اختراع أو رخص أو علامات أو رسوم أو نماذج .

مادة ١٤٨ - تسدد النفقات المخصصة لكتاب ضبط المحاكم لاتمام الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون بموجب الامر رقم ٦٩ - ٧٩ المؤرخ فى ٧ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ المتعلق بالنفقات القضائية والرسوم رقم ٦٩ - ١٤٦ المؤرخ فى ٦ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والضمن تعريفه قلم الكتاب فى المواد المدنية والتجارية والادارية والجزائية .

الفصل السابع

احكام مختلفة

مادة ١٤٩ - لا يجوز أن يتدخل بطريق مباشر أو غير مباشر ولو بالتبعية كساسة أو وسطاء أو مستشارين مهنيين فى التنازلات والرهون المتعلقة بالمحلات التجارية كما لا يجوز لهم أن يكونوا تحت أى اسم كان مودعين لائمان ببيع المحلات التجارية :

- الافراد المحكوم عليهم بجريمة أو تفليس أو سرقة أو خيانة الامانة أو الاحتيال أو اختلاس مرتكب من مودع عمومى أو ابتزاز الاموال أو التوقيع أو القيم أو اصدار شيك عن سؤنية بدون رصيد أو المس باعتماد الدولة أو اليمين الكاذبة أو الشهادة الكاذبة أو اغراء شاهد أو المحاولة أو الاشتراك فى احدى الجرائم أو الجنح المشار اليها اعلاه .

- المفلسون الذين لم يرد لهم اعتبارهم .

مادة ٢٥٠ - يعاقب بالحبس من شهر الى ٣ اشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠٠٠ دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من يخالف الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة .

وتضاعف العقوبة فى حالة الحود .

الفصل الثامن

الرهن الحيازى للادوات والمعدات الخاصة بالتجهيز

مادة ١٥١ - يجوز ان يكون دفع ثمن امتلاك الأدوات ومعدات التجهيز المهنية مضمونة سواء بالنسبة للبائع أو بالنسبة للمقرض الذى يقدم المال اللازم لتسديده للبائع ، أو بالرهن الحيازى المحدود للادوات أو المعدات المملوكة على الشكل المذكور .

واذا كان للمشتري صفة التاجر ، فان الرهن الحيازى يخضع فى هذه الحالة لاحكام التالية ، وللقواعد المقررة المتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهونها الحيازى ، وللنصوص اللاحقة دون ان يشتمل وجوبا على العناصر الاساسية للمحل التجارى .

أما اذا لم يكن للمشتري صفة التاجر فان الرهن الحيازى يخضع فى هذه الحالة لاحكام المادة ١٦٦ الواردة فيما بعد .

مادة ١٥٢ - تتم الموافقة على الرهن الحيازى بواسطة عقد رسمى أو عرقى يسجل برسم محدد .

فاذا وقع للبائع ، اعتبر حاصلا بموجب عقد البيع .

واذا وقع للمقرض الذى يقوم بتقديم الاموال اللازمة لدفعها للبائع ، اعتبر الرهن الحيازى حاصلا بموجب عقد القرض .

ويجب أن يشار فى العقد، تحت طائلة البطلان، على ان المال المؤدى من المقرض يهدف لضمان وفاء ثمن الاموال المكتسبة .

كما يجب ان يذكر فى نص العقد الاموال المكتسبة مع وصف كل منها على وجه الدقة بحيث يمكن تمييزها عن الاموال الاخرى من نفس النوع والمملوكة للمؤسسة . كما يجب ان يشار ايضا الى المكان الذى توجد به الاموال على وجه ثابت أو بيان انه يمكن نقلها منه فى حالة العكس .

ويشبه بمقرضى النقود الكفلاء الذين يتدخلون عن طريق الضمان أو التظهير فى منح قروض التجهيز . ويحل هؤلاء الاشخاص بقوة القانون محل الدائنين وكذلك الامر بالنسبة للاشخاص الذين يقومون بالتظهير أو الخصم ويضمنون ويقبلون بالآثار التى تنشأ عن هذه الديون .

مادة ١٥٣ - يجب ان يقيد الرهن الحيازى ، طبقا للشروط الواردة فى المادتين ١٢٠ و ١٢١ وفى

مهلة ثلاثين يوما من تاريخ العقد المنشئ للرهن الحيازي ، والا عد باطلا .

ويجب أن يبرم عقد الرهن فى مهلة اقصاها شهر واحد ابتداء من تاريخ تسليم معدات التجهيز بنفس المكان الذى يجب انشاؤها فيه .

مادة ١٥٤ - يجوز طبقا لهذا النص وبطلب من المستفيد من الرهن الحيازي أن يوضع على قطعة أساسية من الاموال وبصفة بارزة فوق لوحة مثبتة فيها وتتضمن مكان وتاريخ ورقم قيد الامتياز المثقلة به .

ولا يجوز للمدين ان يقوم بالمعارضة فى هذا التدبير والا تعرض للعقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٦٧ ولا يجوز ان تكون العلامات الموضوعة على هذا النحو معرضة للهلاك أو الانتزاع أو إخفاء المعالم قبل انقضاء امتياز الدائن المرتهن أو شطبها .

مادة ١٥٥ - يجب ان يؤشر فى هامش القيد على كل حلول اتفاقى يتعلق بالاستفادة من الرهن الحيازي خلال ثلاثين يوما من تاريخ العقد الرسمى أو العرفى المثبت لهذا الحلول وذلك بناء على تسليم نسخة أو اصل هذا العقد الى كاتب ضبط المحكمة .

وتتم تسوية النزاعات التى قد تنشأ بين اصحاب القيود المتتابعة طبقا للمادة ٢٦٥ من القانون المدنى .

مادة ١٥٦ - تحول فادة الرهن الحيازي بقوة القانون وطبقا لمادة ٢٤٣ من القانون المدنى الى الحاملين بالتعاقب للسندات المضمونة سواء كانت قد وقعت أو قبلت لامر البائع أو المقرض الذى قدم كلا أو بعضا من الثمن أو كانت هذه السندات تمثل تداول الدين المرهون بوجه صحيح ، وفقا لاحكام هذا القانون . أما اذا قامت عدة سندات لتمثيل الدين فان الامتياز المتعلق بهذا الاخير تعود ممارسته الى المتتبع الاول للحساب المشترك وبالنسبة لتمامه .

مادة ١٥٧ - يجب على المدين الذى يرغب فى بيع كل أو جزء من الاموال المحملة بالديون عن طريق البيع الاختيارى أن يطلب ، اذا وقع ذلك قبل دفع المستحق من المبالغ المضمونة طبقا لهذا القانون ، الموافقة المسبقة من الدائن المرتهن، وخلاف ذلك ، الاذن من قاضى الامور المستعجلة للمحكمة التى تفصل بالدرجة الاخيرة والا تعرض المدين للعقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٦٧ من هذا القانون .

يجوز للدائن المرتهن أو من يحل محله التمتع بحق الامتياز المنصوص عليه فى المادة ١٣٢ لممارسة الامتياز الناتج عن الرهن وذلك اذا توفرت شروط النشر المطلوبة فى هذا القانون ووضعت اللوحة على الاموال المثقلة بالدين وذلك طبقا للمادة ١٥٤ المشار اليها اعلاه .

مادة ١٥٨ - يظل امتياز الدائن المرتهن ساريا طبقا لهذا القانون اذا اصبح المال المحمل بالامتياز مالا ثابتا بالتخصيص .

مادة ١٥٩ - يمارس امتياز الدائن المرتهن طبقا لهذا القانون على الاموال المثقلة بالتفضيل على كل الامتيازات الاخرى باستثناء ما يلى :

- ١ - امتياز الخزينة ،
- ٢ - امتياز المصاريف القضائية ،
- ٣ - امتياز المصاريف التى تنفق للمحافظة على الشئ ،
- ٤ - الامتياز الممنوح لاصحاب الاجور بموجب النصوص الجارى بها العمل .

يمارس حق الامتياز خصوصا ضد كل دائن مرتهن ويمارس بالتفضيل على امتياز بائع المحل التجارى الذى يخصص لاستغلاله المال المثقل بالامتياز ، كما يمارس أيضا بالتفضيل على الدائن المرتهن والزود بمجموع المحل التجارى المذكور .

غير انه لكى يمكن الاحتجاج بالامتياز قبل الدائن المرتهن وبائع المحل التجارى والدائن المرتهن على مجموع المحل التجارى المذكور والمقيدين مسبقا ، فانه يجب على المنتفع بالرهن الحيازي المبرم طبقا لهذا القانون ان يبلغ الدائنين بواسطة عقد غير قضائى نسخة من العقد المثبت للرهن الحيازي . ويجب ان يتم هذا التبليغ تحت طائلة البطلان خلال شهرين من ابرام عقد الرهن الحيازي .

مادة ١٦٠ - يخضع امتياز الدائن المرتهن ، مع مراعاة الاستثناءات المقررة فى هذا القانون ، لاحكام الفصل الثالث المتعلق بالبيع والرهن الحيازي للمحلات التجارية فيما يخص اجراءات القيد وحقوق الدائنين فى حالة انتقال المحل التجارى وحقوق مؤجر العقار وتطهير الامتيازات المذكورة واجراءات رفع المعارضة .

مادة ١٦١ - القيد يحفظ الامتياز لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ ضبطه النهائى . وينتهى اثر هذا القيد اذا لم يجدد قبل انقضاء

المهلة المذكورة اعلاه . ويمكن تجديده مرتين .

مادة ١٦٢ - يجب أن يتضمن بيان القيود الموجودة والمسلم طبقا للمادة ١٠٧ ، القيود المتخذة بمقتضى هذا القانون . كما يمكن أن يسلم بيان لمن يطلبه يثبت فقط وجود أو عدم وجود قيود متخذة بمقتضى هذا القانون فى الاموال المعينة ، وخاصة فى الباب الاول من الكتاب الثانى المتعلق ببيع ورهن المحلات التجارية ورهنها الحيازي .

مادة ١٦٣ - ان التبليغ الذى يتم طبقا للمادة ١٣٠ المتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي والاجراءات المتخذة للوصول الى البيع الجبرى لبعض عناصر المحل التجارى الذى تكون الاموال تابعة له والمثقلة بامتياز البائع أو امتياز الرهن الحيازي بمقتضى هذا القانون ، يجعل الديون المؤمنة بهذه الامتيازات مستحقة الاداء .

مادة ١٦٤ - يجوز للدائن المنتفع بالامتياز الموضوع وفقا لهذا القانون ، اذا حل الاجل ولم يتم الدفع ، ان يطالب ببيع المال المثقل طبقا للاجراء المنصوص عليه فيما يتعلق ببيع الرهن . ويتم تعيين الموظف العمومي المكلف بالبيع ، بناء على طلبه من رئيس المحكمة .

ويجب على الدائن قبل البدء فى البيع أن يلتزم بأحكام المادة ١٣٠ المتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي .

ويمكن للدائن المرتهن الحق فى ممارسة مزايده العشر المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ والمتعلقة ببيع المحلات التجارية ورهنها الحيازي .

مادة ١٦٥ - تكون الاموال المثقلة بناء على هذا القانون والتي يكون فيها البيع متابعا مع عناصر أخرى للمحل التجارى موضوع ثمن اساسى متميز أو سعر متميز اذا كان دفتر الشروط يوجب على الراسى عليه المزاد ان يأخذ به حسب رأى الخبير

وتخصص فى جميع الاحوال المبالغ المحصلة من بيع هذه الاموال وقبيل اجراء أى توزيع للمستفيدين المقيدى فى حدود دينهم الاصلى ويحتفظ بالنفقات والتوابع فى القيود المذكورة . ولا يخضع الايصال المسلم من الدائن المستفيد من الامتياز الا للرسم الثابت .

مادة ١٦٦ - اذا لم تكن للمشتري صفة التاجر ، فان الرهن الحيازي يخضع فى هذه الحالة لاحكام المواد من ١٥١ الى ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٢ السابقة الذكر زيادة على احكام هذه المادة

ويتم القيد المنصوص عليه فى المادة ١٥٣ من هذا القانون فى كتابة المحكمة التى يقيم بدائرة اختصاصها مشتري المال المثقل بالدين .

ويجوز للدائن المستفيد من الامتياز الثابت بمقتضى هذا القانون ، عند عدم الدفع فى الاستحقاق ان يقوم بالبيع العلنى للمال المثقل طبقا للاجراء المنصوص عليه فى مادة بيع الرهن .

ويجوز للدائن المستفيد من الامتياز الثابت بمقتضى هذا بمقتضى حكم حاز على قوة الشئ المقضى فيه .

عند عدم صدور الحكم ، فان الشطب الكلى أو الجزئى لا يجوز ان يقوم به كاتب الضبط الا عند ايداع سند موافقة رسمى مسلم من الدائن .

ويجوز أن يأمر رئيس المحكمة بالشطب اذا سقط مفعوله ولم يقع تجديده .

واذا طلب الشطب بدعوى اصلية لم تنل رضا الدائن فإن الدعوى ترفع فى هذه الحالة أمام المحكمة التى وقع بدائلتها التنفيذ .

يقوم كاتب الضبط بالتأشير الى الشطب على هامش الشئ .

وتسلم شهادة بذلك ، لمن يطلبها من الاطراف .

مادة ١٦٧ - تطبق العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات على كل مشتري أو كل حائز للاموال المرهونة حيازا ، وفقا لهذا القانون ، يقدم على اتلافها أو محاولة اتلافها أو يخلسها أو يحاول اختلاسها أو يفسدها أو يحاول افسادها بأى طريقة كانت بغرض تعطيل حقوق الدائن .

وتطبق نفس العقوبات على كل من يقوم بأى محاولة للغش تهدف الى حرمان الدائن من حقه فى الامتياز الذى له على الاموال المثقلة بالدين أو الى تنقيصه .

مادة ١٦٨ - لا تخضع لاحكام هذا الفصل : السيارات والبواخر والمركبات الجوية .

الباب الثانى

الايجارات التجارية

الفصل الاول

مجال التطبيق

مادة ١٦٩ - تطبق الاحكام التالية على ايجار العمارات أو المحلات التى يستغل فيها محل تجارى

الفصل الثانى

فى تجديد الايجار

مادة ١٧٢ - لا يجوز التمسك بحق التجديد الا من طرف المستأجرين أو المحول اليهم أو ذوى الحقوق الذين يثبتون بانهم يستغلون متجرًا بانفسهم أو بواسطة تابعيهم أما منذ سنتين متتابعتين وفقا لايجار واحد أو أكثر مقيدة بصفة متتالية أما منذ أربع سنوات متتابعة وفقا لايجار واحد أو أكثر متتالية شفاهية كانت أو كتابية .
غير أنه يجوز للمستأجر الذى يثبت بسبب مشروع أو الذى أجر متجره ضمن الشروط المنصوص عليها فى الأحكام القانونية المتعلقة ، بايجار التسيير فانه يجوز له أن يتمسك بالاستغلال .

وفى حالة التنازل عن المتجر فانه يجوز للمحول اليه أن يتمسك بالحقوق المكتسبة من قبل التنازل لاتمام مدة الاستغلال الشخصى عند الاقتضاء والمنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

وتنتهى هذه المدة بانتهاء عقد الايجار أو عند الاقتضاء بتاريخ تمديده حسبما هو منصوص عليه فى المادة ١٧٣ التالية ، ويعتبر هذا التاريخ الأخير أما بمثابة التاريخ الذى تم فيه التنبيه باخلاء وأما الاجل المألوف الذى يلى هذا الطلب فى حالة وقوع طلب تجديد .

مادة ١٧٣ - لا ينتهى ايجار المحلات الخاصة بهذه الأحكام الا بأثر تنبيه بالاخلاء حسبما جرت عليه العادات المحلية وفى مدة ستة أشهر قبل الأجل على الأقل .

وفى حالة عدم التنبيه بالاخلاء يتواصل الايجار المنعقد كتابة بالتמיד الضمنى الى ما بعد الأجل المحدد فى العقد مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

لا تنتهى مدة الايجار الواقف على شرط والذى يسمح تحقيقه للمؤجر بأن يطلب الفسخ الابتليغ واقع قبل ستة أشهر قبل الاجل ولاجل مألوف، ويجب أن يشير هذا الاعلان الى تحقيق الشرط المنصوص عليه فى العقد .

وعندما يتضمن الايجار عدة مراحل فانه يجب التنبيه بالاخلاء فى الآجال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى أعلاه . اذا فسخ المؤجر الايجار فى نهاية احدى هذه المراحل .

ويجب أن يتم التنبيه بالاخلاء بعقد غير قضائى وأن تبين فيه الأسباب التى أدت الى

سواء كان هذا الأخير مملوكا لتاجر أو لصناعى أو حرفى مقيد قانونا فى السجل ، التجارى ، قائم أو غير قائم بأعمال تجارية ولا سيما :

١ - ايجار المحلات أو العمارات الملحقه باستغلال محل تجارى عندما يكون استعمالها ضروريا لاستغلال المحل التجارى وملكيته تابعة لمالك المحل أو العمارة التى توجد بها المؤسسة الرئيسية ويجب فى حالة تعدد المالكين أن تكون المحلات الملحقه قد أجرت على رأى ومسمع من المؤجر بقصد الاستعمال المشترك .

٢ - ايجار الاراضى العارية التى شيدت عليها قبل أو بعد الايجار بنايات معدة للاستعمال التجارى أو الصناعى أو الحرفى بشرط أن تكون هذه البنايات قد شيدت أو استغلت بموافقة المالك الصريحة .

مادة ١٧٠ - تطبق هذه الاحكام كذلك على :

١ - الايجارات الممنوحة للبلديات بالنسبة للعمارات أو المحلات المخصصة لمصالح تسيير الاستغلال البلدى اما عند الايجار أو بعده . وبالموافقة الصريحة أو الضمنية من المالك .

٢ - ايجار العمارات أو المحلات الرئيسية أو الملحقه والضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى فى حدود القوانين والانظمة التى تسودها شريطة الا يكون لهذا الايجار أى تأثير على الملك العمومى .

٣ - كما تطبق هذه الاحكام ايضا مع مراعاة احكام المادتين ١٨٥ و ١٨٦ التاليتين على ايجار المحلات أو العمارات المملوكة للدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية فى حالة ما اذا كانت هذه المحلات أو العمارات تستجيب لأحكام المادة ١٦٩ أعلاه وللقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

غير أن هذا الاحكام لا تطبق على رخص العمل المؤقتة الممنوحة من قبل الادارة لعمارة مسبق اكتسابها من طرفها على أثر تصريح للمنفعة العمومية .

مادة ١٧١ - لا تطبق هذه الاحكام على الايجارات الاحتكارية الا اذا كانت تخص إعادة النظر فى بدل الايجار . غير انها تطبق فى الاحوال المنصوص عليها فى المادتين ١٦٩ و ١٧٠ أعلاه ، على الايجارات المبرمة عن طريق الايجار الطويل الامد بشرط الا تؤدي مدة التجديد الممنوحة للمستأجرين من الباطن الى تمديد شغل الاماكن الى ما بعد تاريخ انتهاء الايجار الطويل الامد .

توجيهه مع اعادة ذكر مضمون المادة ١٩٤ والا
اعتبر باطلا .

مادة ١٧٤ - فى حالة عدم التنبيه بالاخلاء
يتعين على المستأجر الذى يرغب فى الحصول على
تجديد ايجاره أن يتقدم بطلبه أما فى الستة أشهر
السابقة لانتهاؤ الايجار أو عند الاقتضاء فى كل
وقت أثناء تجديده .

ويجب أن يبلغ التجديد المؤجر بعقد غير
قضائى وفيما عدا الشروط أو التبليغات المفارقة
والموجهة من هذا الأخير يجوز تقديم هذا الطلب
شرعا للشخص المسير الذى تتوفر فيه الصفة
الكافية لاستلامه ، وفى حالة وجود عدة ملاكين
يعتبر الطلب الموجه لأحدهم ساريا على الجميع الا
إذا كانت هناك شروط أو تبليغات مفارقة .

ويجب أن يشمل الطلب مضمون الفقرة المدرجة
بعده والا كان باطلا .

ويتعين على المؤجر فى أجل ثلاثة أشهر من
تاريخ تبليغ طلب التجديد أن يحيط الطالب علما
بنفسه الاجراء ان كان يرفض التجديد مع ايضاح
دوافع هذا الرفض ، ويعتبر المؤجر اذا لم يكشف
عن نواياه فى هذا الأجل موافقا على مبدأ تجديد
الايجار السابق .

ويجب أن يذكر فى التبليغ المنصوص عليه
فى الفقرة السابقة مضمون المادة ١٩٤ والا كان
باطلا .

مادة ١٧٥ - يجب فى حالة تجديد الايجار وفيما
عدا حصول اتفاق بين الطرفين أن تكون مدة
الايجار الجديد مساوية لمدة الايجار الذى حل أجله
دون أن تزيد عن تسع سنوات .

ويسرى مفعول هذا الايجار الجديد اعتبارا من
يوم انتهاء الايجار السابق أو عند الاقتضاء
اعتبارا من يوم تجديده ، حيث ان هذا التاريخ
الأخير يكون اما هو تاريخ اعطاء التنبيه بالاخلاء
أو الأجل المألوف الذى يلى طلب التجديد اذا تم
تقديم هذا الأخير .

غير أنه عندما يبلغ المؤجر عن طريق التنبيه
بالاخلاء أو عن طريق رفض التجديد عن نيته فى
عدم تجديد الايجار ، أو عدل عن رأيه فيما بعد ،
وقام بتجديد الايجار ، فان هذا التجديد يصبح
سارى المفعول من يوم تبليغ هذا القبول للمستأجر
باجراء غير قضائى .

الفصل الثالث

فى رفض التجديد

مادة ١٧٦ - يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد
الايجار ، غير أنه ينبغى عليه فيما عدا الاستثناءات
المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ وما يليها أن
يسدد للمستأجر المخلى التعويض المسمى تعويض
بالاستحقاق الذى يجب أن يكون مساويا للضرر
المسبب نتيجة عدم التجديد .

ويتضمن على وجه الخصوص التعويض المشار
اليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، القيمة
التجارية للمحل التجارى التى تحدد وفقا لعرف
المهنة ، مع ما قد يضاف اليه من مصاريف عادية
لنقل واعادة التركيب وكذلك مصاريف وحقوق
التحويل الواجب تسديدها لمحل تجارى من نفس
القيمة ، الا اذا أثبت المالك أن الضرر هو دون
ذلك .

مادة ١٧٧ - يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد
الايجار دون أن يلزم بسداد أى تعويض ، اذا
برهن عن سبب خطير ومشروع تجاه المستأجر
المخلى المحل .

غير أنه اذا كان الأمر يتعلق اما بعدم تنفيذ
التزام واما بالتوقف عن استغلال المحل التجارى
دون سبب جدى ومشروع فانه لا يجوز الادعاء
بالمخالفة المقترفة من قبل المستأجر نظرا لاحكام
المادة ١٧٢ ، الا اذا تواصل ارتكابها أو تجديدها
لاكثر من شهر بعد اذار المؤجر بتوقفها . ويجب
أن يتم هذا الانذار والا كان باطلا بعقد غير
قضائى مع ايضاح السبب المستند اليه وذكر
مضمون هذه الفقرة :

- اذا أثبت وجود هدم كامل العمارة أو جزء
منها لعدم صلاحيتها للسكن المعترف به من
السلطة الادارية ، أو اذا أثبت أنه يستحيل
شغل العمارة دون خطر نظرا لحالتها .

وفى حالة اعادة بناء عمارة جديدة من قبل
المالك أو ذوى حقه تحتوى على محلات تجارية
يكون للمستأجر حق الأولوية للاستئجار فى
العمارة المعاد بناؤها طبقا للشروط المنصوص
عليها فى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ التاليتين .

مادة ١٧٨ - للمؤجر الحق فى رفض تجديد
الايجار لبناء أو اعادة بناء العمارة الموجودة
شريطة أن يسدد للمستأجر المخلى المحل تعويض
الاخلاء المنصوص عليه فى المادة ١٧٦ .

غير أنه يجوز للمؤجر أن يتخلص من دفع هذا

التعويض بعرضه على المستأجر المخل محلا موافقا لحاجاته وامكانياته وموجودا بمكان مماثل .

ويقبض المستأجر عند الاقتضاء تعويض الضرر عن حرمانه المؤقت من الانتفاع ومن نقص قيمة متجره ، وبالإضافة الى ذلك تسدد له مصاريف النقل العادية .

وإذا تمسك المؤجر بالاستفادة من هذه المادة يتعين عليه أن يشير في عقد رفض التجديد أو التنبيه بالإخلاء الى أحكام الفقرة الثانية وأن يوضح الشروط الجديدة للإيجار ، ويتعين على المستأجر بعد ذلك إما أن يعلن بعتد غير قضائي عن موافقته في مدة ثلاثة أشهر ، وإما أن يرفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩٧ .

أما إذا كان الطرفان غير متفقين حول شروط الإيجار الجديد فقط ، فإن هذه الشروط تحدد وفقا للأجراء المنصوص عليه في المادة ١٩٥ .

مادة ١٧٩ - يجب على المستأجر لكي يستفيد من حق الأولوية المنصوص عليه في المادة ١٧٧ أن يبلغ ، عند إخلائه للأماكن التي كان يشغلها أو على الأكثر في خلال الثلاثة أشهر التالية لذلك ، عن نيته في الاستفادة الى المالك بعتد غير قضائي مع اعلامه بعنوان موطنه الجديد ، كما يتعين عليه أن يبلغ ، عن كل تغيير جديد للموطن، تحت طائلة البطلان .

وعلى المالك عند تسلمه لثمن هذا التبليغ أن يعلم بنفس الطريقة المستأجر عن استعداده لمنحه إيجارا جديدا وذلك قبل أن يؤجر أو يشغل هو بنفسه محلا جديدا ، فإن لم يحصل اتفاق بين الطرفين حول شروط هذا الإيجار فتحدد هذه الشروط وفقا لأحكام المادة ١٩٥ .

وللمستأجر مهلة ثلاثة أشهر للأفصاح عن رغبته أو رفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة . ويجب أن تتم الإشارة الى هذه المهلة في التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، والا كان باطلا ، على أنه يجوز للمالك أن يتصرف في المحل بعد انتهاء المهلة المشار اليها .

ويلزم المالك عند الاقتضاء ، إذا لم يمثل لأحكام الفقرات السابقة بتعويض الضرر الناجم إذا طلب المستأجر ذلك .

مادة ١٨٠ - عندما تزيد مساحة العمارة التي أعيد بناؤها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ١٧٧ عن مساحة العمارة القديمة ، يقتصر

حق الأولوية على محلات تكون مساحتها مماثلة لمساحة المحلات المشغولة سابقا أو التي من شأنها أن تلبى نفس الحاجات التجارية التي كانت عليها هذه المحلات الأخيرة .

وعندما لا تسمح العمارة التي أعيد بناؤها بإعادة جميع الشاغلين ، تمنح الأفضلية للمستأجرين أصحاب الإيجارات الأكثر قدما ، والذين أعربوا عن نيتهم في شغل هذه الأماكن .

مادة ١٨١ - يجوز كذلك للمالك أن يؤخر تجديد الإيجار لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، إذا كانت نيته تتجه الى الارتفاع بالعمارة وإن هذا الارتفاع يتطلب طرد المستأجر مؤقتا . فيحق لهذا الأخير في هذه الحالة ، الحصول على تعويض يساوي الضرر اللاحق به دون أن يزيد هذا التعويض عن بدل إيجار ثلاث سنوات .

مادة ١٨٢ - يجوز للمؤجر رفض تجديد الإيجار على الجزء الخاص بالمحلات السكنية الملحقه بالمحلات التجارية ليسكن فيها بنفسه أو ليسكن فيها زوجه أو أصوله أو فروعه أو أصول أو فروع زوجه ، بشرط ألا يكون المستفيد من هذا الاسترجاع حائزا لسكن يكفيه لحاجاته العادية وحاجات أفراد أسرته الذين يعيشون أو يقطنون معه .

غير أنه لا يجوز ممارسة حق الاسترجاع ضمن الشروط المشار اليها أعلاه ، على المحلات المعدة لاستعمالها كفندق أو على الأماكن المفروشة ولا على المحلات الاستشفائية أو المدرسية .

كما لا يجوز ممارسة حق الاسترجاع إذا أثبت المستأجر أن الحرمان من استغلال محلات السكنى يجلب تعرضا خطيرا لاستغلال المحل أو عندما تشكل المحلات التجارية والمحلات السكنية كلا مشاعا .

ولا يجوز للمؤجر أن يستفيد من أحكام هذه المادة إذا تم امتلاك العمارة بعوض ، إلا إذا كان عقد الشراء يحمل تاريخا ثابتا لمدة تزيد عن ست سنوات قبل رفض التجديد .

ويتعين على المستفيد من حق الاسترجاع أن يضع تحت تصرف المستأجر الذي يسترجع منه المحل ، المنزل الذي يمكن ان يصبح عند الاقتضاء شاغرا من جراء ممارسة هذا الحق .

وفي حالة الاسترجاع الجزئي المنصوص عليه في هذه المادة يؤخذ بعين الاعتبار في بدل الإيجار المجدد بالضرر الذي لحق بالمستأجر أو بذى حقه في ممارسة نشاطه .

ويتعين على المستفيد من حق الاسترجاع ، باستثناء السبب المشروع ، اذا لم يوجد أن يشغل بنفسه الاماكن فى مهلة ستة أشهر ابتداء من تاريخ مغادرة المستأجر المخلى ولمدة ست سنوات على الاقل والا يبقى للمستأجر المطرود حقه فى تسلم تعويض اخلاء تساوى نسبته أهمية المحلات المسترجعة .

مادة ١٨٣ - لا يحتج بحق الاسترجاع على المالك الذى حصل على رخصة لبناء محل سكن على كل أو على جزء من احدى قطع الارض المشار اليها فى المادة ١٦٩ الفقرة الثانية .

ولا يجوز أن يمارس حق الاسترجاع هذا فى جميع الاحوال ، الا على الجزء من الارض التى لا بد منها للبناء وتطبق أحكام المادة ١٧٨ أعلاه ، فيما اذا نجم عن هذا البناء لزوما توقيف الاستثمار التجارى أو الصناعى أو الحرفى .

مادة ١٨٤ - لا يجوز للمالك أو المستأجر الاصلى أن يرفض تجديد الايجار اذا كان هو المؤجر للاماكن وفى نفس الوقت البائع للمحل التجارى المستغل والقاىض لكل الثمن الا بشرط أن يتحمل دفع تعويض الاخلاء المنصوص عليه فى المادة ١٧٦ الا اذا برهن على سبب يعتبر خطيرا أو مشروعاً ضد المستأجر .

مادة ١٨٥ - لا يجوز رفض تجديد الايجارات الخاصة بالعمارات التابعة للدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية دون أن تكون الجماعة المالكة ملزمة بسداد تعويض الاخلاء المنصوص عليه فى المادة ١٧٦ حتى ولو كان رفضها مبررا بباعث المنفعة العمومية .

مادة ١٨٦ - فى حالة ما اذا ثبت أن المؤجر لم يمارس الحقوق المسندة له بموجب المادة ١٧٧ وما يليها الا بنية تعطيل حقوق المستأجر بطريقة تدليسية ، خاصة اذا قام بعمليات تأجير واعادة بيع ، فانه يبقى للمستأجر الحق فى قبض تعويض يكون مساويا لمبلغ الضرر الذى لحق به ، وذلك سواء كانت العمليات التى قام بها المؤجر ذات طابع مدنى أو تجارى .

مادة ١٨٧ - لا يجوز الزام أى مستأجر يمكنه المطالبة بتعويض الاخلاء بمغادرة الاماكن قبل قبض التعويض . وله الحق فى البقاء فى هذه الاماكن أن يدفع له هذا التعويض طبقا لشروط وبنود عقد الايجار الذى انقضى أجله . غير أن التعويض الخاص بالشغل يحدد طبقا لاحكام الفصل

الخامس مع أخذ العناصر التقديرية بعين الاعتبار . غير أنه وخلافا لاحكام الفقرة السابقة ، يلزم المستأجر بمغادرة الاماكن فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ ، فور سداد التعويض المؤقت الذى يحدده رئيس المحكمة الذى يبت فى القضية ، وذلك بناء على الخبرة التى يكون سبق أن أمر بها وفقا للاوضاع المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ .

وفى حالة الاخلاء ، تسلم الاماكن للمؤجر فى أول يوم من الاجل المألوف والتالى لانقضاء مهلة الخمسة عشرة يوما اعتبارا من يوم تسديد التعويض للمستأجر نفسه ، أو احتماليا بين أيدي حارس قضائى ، وفى حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين يعين الحارس القضائى بموجب حكم يقضى بدفع التعويض والا فبمجرد أمر مستعجل .

يدفع الحارس القضائى التعويض للمستأجر مقابل اتصال منه فقط ان لم تقع معارضة من الدائنين ، ولقاء تسليم مفاتيح المحل الفارغ اذا قدم ما يثبت دفع الضرائب والاجور ومع مراعاة التعويضات المتعلقة بالايجار .

وفى حالة عدم تسليم المفاتيح فى التاريخ المحدد وبعد الانذار ، يمسك الحارس القضائى واحدا بالمائة من مبلغ التعويض عن كل يوم تأخير ويسلم هذا المبلغ المقتطع للمؤجر ، مقابل اتصال منه فقط .

الفصل الرابع

فى الايجار من الباطن

مادة ١٨٨ - يحظر أى ايجار كلي أو جزئى من الباطن ، الا اذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الايجار أو موافقة المؤجر .

وفى حالة الايجار من الباطن المرخص به يدعى الملاك للمشاركة فى العقد .

ويجوز للمالك عندما يزيد بدل الايجار من الباطن عن بدل الايجار الاصلى أن يطالب بزيادة مطابقة لبذل الايجار الاصلى ، والذى يحدد وفقا للمادة ١٩٥ أدناه فى حالة عدم اتفاق الاطراف .

وعلى المستأجر أن يحيط المالك علما بنيته فى التأجير من الباطن وذلك اما بعقد غير قضائى واما برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالاستلام وعلى المالك أن يخبر فى ظرف خمسة عشر يوما من استلام الرسالة ، عملا اذا كان سيشارك فى العقد . فاذا رفض المؤجر بالرغم من الترخيص

المنصوص عليه في الفقرة الاولى أو امتنع عن الاجابة ، صرف النظر عنه .

مادة ١٨٩ - يجوز للمستأجر من الباطن أن يطلب تجديد ايجاره من المستأجر الاصلى في حدود الحقوق التى يتمتع بها هذا الاخير نفسه من المالك . ويدعى المؤجر للمشاركة في العقد كما هو منصوص عليه في المادة ٨٨ أعلاه .

وعند انقضاء مدة الايجار الاصلى لا يلزم المالك بالتجديد الا اذا كان قد رخص صراحة أو ضمنا بالايجار من الباطن أو وافق عليه أو اذا لم تكن الاماكن محل الايجار الاصلى تشكل فى حالة الايجار الجزئى من الباطن ، كلا مشاعا ماديا أو فى نية الطرفين المشتركة .

الفصل الخامس

فى الايجار

مادة ١٩٠ - يجب أن يطابق مبلغ بدل الايجار الذى يراد تجديده أو إعادة النظر فيه ، القيمة الايجارية العادية .

ويمكن تحديد هذه القيمة ، على الخصوص على اساس ما يلى :

- المساحة الكاملة الحقيقية المخصصة لاستقبال الجمهور أو للاستغلال مع الاخذ بعين الاعتبار ، من جهة وقدم وتجهيز المحلات الوضوعة تحت تصرف المستغل من طرف المالك ، ومن جهة أخرى ، طبيعة وتخصيص هذه المحلات وملحقاتها ومرافقها . كما يجوز الاخذ بعين الاعتبار مساحة المطلات المفتوحة على الطريق بالنسبة لمساحة المحل الكاملة .

- المساحة الكاملة والحقيقية للمحلات الملحقة والمخصصة احتماليا لسكن المستغل أو تابعيه .

- العناصر التجارية أو الصناعية مع الاخذ بعين الاعتبار من جهة ، أهمية المدينة أو الحى أو الشارع أو المكان ، ومن جهة أخرى ، طبيعة الاستغلال والتسهيلات المتوفرة للقيام به . كما تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف المفروضة على المستأجر .

مادة ١٩١ - كل اشتراط مدرج فى الايجار ينص على الفسخ بقوة القانون فى حالة عدم دفع بدل الايجار فى الاستحقاقات المتفق عليها ، لاينتج أثره الا بعد مرور شهر واحد من الاخطار بالدفع الذى يبقى بدون نتيجة .

- ويجب أن يشار فى هذا الاخطار الى هذه المهلة .

يجوز للقضاة اذا رفع اليهم طلب مقدم وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٧ الفقرة الاولى ، و ٢٨١ من القانون المدنى ، أن يوقفوا ، فى الوقت الذى يمنحون فيه مهلا ، تحقيق وآثار شروط الفسخ لعدم سداد بدل الايجار فى الوقت المتفق عليه ، وذلك اذا لم يعلن عن الفسخ أو يصدر عنه بحكم قضائى حاز قوة الشئ الملقى فيه ، ولا يكون للشرط الفاسخ أى اثر اذا تمكن المستأجر من التخلص من دينه ضمن الشروط المحددة من قبل القاضى .

مادة ١٩٢ - يجوز إعادة النظر فى بدلات ايجار العمارات أو المحلات مجددا كان أم لا ، والحاضنة لهذه الاحكام ، بناء على طلب أحد الاطراف مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩٣ أدناه .

ويجب أن يقدم الطلب بعقد غير قضائى أو برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول .

وفى حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين خلال الثلاثة أشهر التالية ، يرفع الطلب من الطرف الذى يهيم الاستعجال لدى الجهة القضائية المختصة ، ويحكم فى القضية وفقا لاحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

يستحق بدل الايجار الجديد ابتداء من يوم الطلب الا اذا اتفق الطرفان قبل رفع الدعوى أو اثناءها عن تاريخ أبعد أو أقرب .

مادة ١٩٣ - لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر الا بعد مرور ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ الشروع فى الاستغلال من طرف المستأجر أو من تاريخ بدء الايجار المجدد .

يجوز تقديم طلبات جديدة فى كل ثلاث سنوات اعتبارا من اليوم الذى يطبق فيه بدل الايجار الجديد .

على أنه لن تؤخذ بأى حال من الاحوال بعين الاعتبار فى اجراء حساب القيمة الايجارية ، استشارات المستأجر المتعلقة بزيادة القيمة أو نقص القيمة الناتجة عن تسييره طيلة مدة الايجار الجارى .

الفصل السادس

فى الاجراءات

مادة ١٩٤ - فى حالة عدم اتفاق الطرفين عند انتهاء مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ ، ومهما كان مبلغ الايجار ، ترفع كل النزاعات المتعلقة بتطبيق هذا الباب لدى الجهة القضائية المختصة

والتي يكون موقع العمارة تابعا لها ، وذلك عن طريق تكليف بالحضور يقدم من الطرف الذى يهمله التعجيل .

غير أنه ، اذا طالب المستأجر بتعويض الاخلاء جاز للطرف الذى يهمله التعجيل أن يتم دعواه أمام رئيس المحكمة الناطرة فى القضايا المستعجلة ليأمر باجراءات الخبرة اللازمة ، وذلك قبل انتهاء الاجل المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

يلحق تقرير الخبرة الذى يجب ايداعه فى ظرف شهرين بكتابة الضبط ، بملف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المختصة التى تفصل فى الموضوع بعد ايداع التقرير المذكور .

مادة ١٩٥ - اذا وافق المؤجر على تجديد الايجار وكان أمر الخلاف يتعلق ببذل الايجار أو المدة أو الشروط اللاحقة أو بمجموع هذه العناصر ، وجب على الطرفين الحضور أمام رئيس المحكمة المختصة ، التى يكون موقع العمارة تابعا لها ، وذلك مهما كان مبلغ الايجار والذى يقوم بالبث فيها حسب الاجراء المقرر فى قضايا الامور المستعجلة .

ويعمل فى هذه الحالة بمهل التكليف بالحضور المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات المدنية .

يجوز للطرفين الاستعانة بمحام مسجل قانونا أو انايته عنهما .

يجوز لرئيس المحكمة أن يكلف الخبراء بالبحث عن كل عناصر التقدير التى من شأنها أن تحدد بانصاف شروط الايجار الجديد . ويودع تقرير الخبرة بكتابة ضبط المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام العلم بتعيينه ، ويجوز لرئيس المحكمة أن يعين بعد انقضاء هذه المهلة خبيرا جديدا خلفا للمتخلف بطلب من الطرف الذى يهمله التعجيل .

يفصل رئيس المحكمة فى الدعوى بموجب أمر مسبب .

يرفع الاستئناف ، ويحقق ويفصل فيه ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩ و ١٨٦ من قانون الاجراءات المدنية .

يجوز رفع الاحكام الصادرة فى الدرجة الاخيرة الى المجلس الأعلى . وترفع الطعون بالنقض ثم يحقق ويفصل فيها حسب الاجراءات السارى مفعولها أمام المجلس المذكور .

مادة ١٩٦ - يتعين على المستأجر طيلة مدة الدعوى الاستمرار فى سداد بدلات الايجار المستحقة حسب السعر القديم ، أو عند الاقتضاء حسب السعر الذى يمكن تجديده على أى حال بصفة موقته من طرف الجهة القضائية التى طرحت أمامها القضية وفقا للمادة السابقة ما عدا اجراء الحساب بين المؤجر والمستأجر بعد التحديد النهائى لسعر الايجار المجدد .

وفى حالة عدم حصول اتفاق بين الطرفين فى مهلة شهر واحد من تاريخ تبليغ الحكم النهائى على شروط الايجار الجديد ، يعتبر الأمر أو الحكم المتضمن تحديد بدل الايجار أو شروط الايجار الجديد بمثابة عقد ايجار .

مادة ١٩٧ - اذا رفض المؤجر تجديد الايجار ورغب المستأجر اما فى منازعة سبب هذا الرفض ، أو طلب سداد تعويض الاخلاء فانه يجب على هذا الأخير أن يرفع دعوى على المؤجر أمام المحكمة التى يكون موقع العمارة تابعا لها .

ويجرى مجرى ذلك اذا رفض المؤجر تجديد الايجار حسب الشروط المحددة وفقا للمادة ١٩٥ أعلاه .

ويجب فى هذه الحالة تبليغ التكليف بالحضور فى الثلاثة أشهر من تاريخ تبليغ رفض التجديد .

يحق فى القضية ويفصل فيها فى مدة وجيزة .

ويجوز رفع الاحكام الصادرة بالدرجة النهائية الى المجلس الأعلى .

ويجوز للمالك الذى خسر دعواه أن يتملص من سداد التعويض فى ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا اذا كان الأمر يتعلق بحكم ابتدائى أو ابتداء من يوم صدور الحكم اذا كان الأمر يتعلق بالمجلس القضائى ، بشرط أن يتحمل مصاريف الدعوى وأن يقبل بتجديد الايجار الذى تحدد شروطه فى حالة عدم الاتفاق ، وفقا لقواعد المادة ١٩٥ . ولا يجوز ممارسة هذا الحق مادام المستأجر ما زال موجودا فى الأماكن وما دام لم يؤجر أو لم يشتر عمارة أخرى .

مادة ١٩٨ - ترفع جميع الدعاوى الممارسة وفقا لما ورد فى هذا الباب ماعدا الدعاوى المشار اليها فى المادتين ١٩٦ و ١٩٧ أعلاه ، أمام محكمة موقع العمارة ويشملها التقادم بعد مرور سنتين .

يحقق فى القضية ويفصل فيها فى مدة وجيزة .

الفصل السابع احكام مختلفة

مادة ١٩٩ - تلغى وتصبح عديمة المنفعول مهما كان شكلها ، البنود والشروط والتسويات التى يكون من شأنها اسقاط الحق فى تجديد الايجار الذى أنشئ بموجب هذا الباب ، ولا سيما احكام المواد ١٩١ الى ١٩٣ .

مادة ٢٠٠ - تلغى التعاقدات أيضا مهما كان شكلها اذا كانت ترمى الى منع المستأجر من التنازل عن ايجاره لمشتري محله التجارى أو مؤسسته ، وكذلك الاتفاقيات التى تجعل مشتري المتجر خاضعا لقبول المالك .

مادة ٢٠١ - لا يترتب بحكم القانون على الافلاس أو التصفية القضائية ، فسخ ايجار العمارات المخصصة للصناعة أو التجارة أو الصناعة التقليدية التابعة للمدين بما فى ذلك المحلات التابعة لهذه العمارات والمخصصة لسكناء أو لاسكان أسرته . ويعتبر لاغيا كل شرط يخالف ذلك .

مادة ٢٠٢ - اذا كان المؤجر فى نفس الوقت مالكا للعمارة المؤجرة والمحل التجارى المستغل وكان الايجار يشمل العمارة والمتجر فى نفس الوقت ، فانه يجب على المؤجر أن يسدد للمستأجر عند مغادرته ، تعويضا يكون مطابقا للفائدة التى يمكن له أن يحصل عليها من زيادة القيمة الحاصلة سواء من المتجر أو القيمة الايجارية للعمارة بفضل التحسينات المادية التى قام بها المستأجر بالاتفاق مع المالك .

الباب الثالث

التسيير الحر - تأجير التسيير

مادة ٢٠٣ - يخضع للأحكام التالية ، وذلك برغم من كل شرط مخالف وكل عقد أو اتفاق يتنازل بواسطتهما المالك أو المستغل لمحل تجارى عن كل أو جزء من التأجير لمسير بقصد استغلاله على عهده .

يكون للمستأجر المسير صفة التاجر أو الحرفى اذا كان الأمر يتعلق بمؤسسة ذات طابع حرفى وهو يخضع لكل الالتزامات التى تنجم عن ذلك . كما يجب عليه أن يمثل حسب الأحوال لأحكام هذا القانون المتعلقة بالسجل التجارى .

ويحرر كل عقد تسيير فى شكل رسمى وينشر خلال خمسة عشر يوما من تاريخه على شكل مستخرج أو أعلام فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن ذلك فى جريدة متخصصة بالاعلانات القانونية .

ويتعين على المؤجر اما تسجيل نفسه فى السجل التجارى أو تعديل تقيده الخاص مع البيان صراحة بتأجير التسيير .

وينتهى تأجير التسيير بنفس الاجراءات التى تم بها النشر .

مادة ٢٠٤ - يتعين على المستأجر المسير أن يشير فى عناوين فواتيره ورسائله وطلبات البضاعة والوثائق المصرفية والتعريفات أو النشرات وكذلك فى عناوين جميع الأوراق الموقعة من طرفه أو باسمه ، رقم تسجيله فى السجل التجارى ومقر المحكمة التى سجل لديها وصفته كمستأجر مسير للمحل التجارى زيادة على الاسم والصفة والعنوان ورقم التسجيل التجارى لمؤجر المحل التجارى .

كل مخالفة لأحكام الفقرة السابقة ، يعاقب عنها بغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ دج .

مادة ٢٠٥ - يجب على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمنحون ايجار التسيير ، أن يكونوا قد مارسوا التجارة أو امتهنوا الحرفة لمدة خمس سنوات ، أو مارسوا لنفس المدة أعمال مسير أو مدير تجارى أو تقنى واستغلوا لمدة سنتين على الأقل المتجر الخاص بالتسيير .

مادة ٢٠٦ - يجوز أن تلغى أو تخفض المهلة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ بموجب أمر من رئيس المحكمة ، بناء على مجرد طلب من المعنى بالأمر وبعد الاستماع الى النيابة العامة ، وخاصة اذا أثبت هذا الأخير ، بأنه يتعذر عليه أن يستغل متجره شخصيا أو بواسطة مندوبين عنه .

مادة ٢٠٧ - لا تسرى المادة ٢٠٥ على كل من :

- ١ - الدولة .
- ٢ - الولايات والبلديات والمؤسسات الاشتراكية .
- ٣ - المؤسسات المالية .

٤ - المحجور عليهم والمعتوهين المحجور عليهم أو الأشخاص الذين يعين لهم وصى قضائى وذلك فيما يتعلق بالمحل التجارى الذى كانوا يملكونه قبل فقدانهم الأهلية .

٥ - الورثة والموصى لهم من تاجر أو من حرفى

متوفى والمستفيدين أيضا من القسمة وذلك فيما يتعلق بالمحل التجارى المنتقل اليهم .

٦ - مؤجر المحل التجارى اذا كان تأجير التسيير يهدف أصلا الى ضمان تصريف المنتجات المجهزة المصنوعة أو الموزعة من طرفه بموجب عقد احتكار .

مادة ٢٠٨ - يجوز للمحكمة التى يوجد بدائلتها المحل التجارى ، أن تحكم حين تأجير التسيير ، بأن ديون مؤجر المحل التجارى المتعلقة باستغلاله حالة الأداء فوراً اذا رأت أن تأجير التسيير يعرض تحصيل الديون للخطر .

ويجب أن ترفع الدعوى خلال مهلة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ نشر عقد التسيير فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية ، تحت طائلة سقوط الحق فيها .

مادة ٢٠٩ - يكون مؤجر المحل التجارى مسؤولاً بالتضامن مع المستأجر المسير عن الديون التى يعقدها هذا الأخير بمناسبة استغلال المحل وذلك لفاية نشر عقد تأجير التسيير وطيلة مدة ٦ أشهر من تاريخ النشر .

مادة ٢١٠ - لا تسرى أحكام المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٩ على عقود تأجير التسيير المبرمة بين الوكلاء القضائيين المكلفين تحت أى عنوان كان بإدارة محل تجارى بشرط أن يرخص لهم لأغراض هذه العقود من السلطة التى أسندت لهم الوكالة وأن يتمموا اجراءات النشر المقررة أعلاه .

مادة ٢١١ - ان انتهاء تأجير التسيير يجعل الديون التى قام بعقدها المستأجر المسير طيلة مدة التسيير والحاصلة باستغلال المحل التجارى أو المؤسسة الحرفية حالة الأداء فوراً .

مادة ٢١٢ - يعد باطلا ، كل عقد بتأجير التسيير أو اتفاق آخر يتضمن شروطا مماثلة وافق عليها المالك أو المستغل للمحل التجارى دون أن تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها فى المواد المشار اليه أعلاه ، غير أنه لايجوز للمعتاقدين التمسك بهذا البطلان تجاه الغير .

ويترتب على البطلان المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالنسبة للمعتاقدين سقوط الحق الذى قد يحصلون عليه من جراء الأحكام المتعلقة بالايجازات التجارية المحددة للعلاقات التى تقوم بين المؤجرين والمستأجرين وذلك فيما يتعلق بتجديد ايجارات العقارات أو الأماكن ذات الاستعمال التجارى أو الصناعى أو الحرفى .

مادة ٢١٣ - يجوز أن يكون الثمن المحدد فى عقد تأجير للتسيير محلا لاعادة النظر فيه كل ثلاث سنوات على غرار مادة الايجارات .

مادة ٢١٤ - يجب على الطرف الذى يرغب فى طلب اعادة النظر أن يبلغ الطرف الآخر بموجب رسالة موصى عليها مع طلب علم الوصول أو بموجب اجراء غير قضائى .

الكتاب الثالث

فى الافلاس والتسوية القضائية ورد

الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم

الافلاس

الباب الاول

فى الافلاس والتسوية القضائية

الفصل الاول

فى اعلان التوقف عن الدفع

مادة ٢١٥ - يتعين على كل تاجر أو شخص معنوى خاضع للقانون الخاص ولو لم يكن تاجرا ، اذا توقف عن الدفع أن يدلى باقرار فى مدى خمسة عشر يوما قصد افتتاح اجراءات التسوية القضائية أو الافلاس .

مادة ٢١٦ - يجوز أيضا افتتاح التسوية القضائية أو الافلاس بناء على تكليف بالحضور صادر من دائن مهما كانت طبيعة الدين .

فللمحكمة أن تحكم فى الأمر دائما وتلقائيا بعد الاستماع الى المدين أو استدعائه قانونا .

مادة ٢١٧ - لا تنطبق المادتان ٢١٥ و ٢١٦ على :

١ - المؤسسات الاشتراكية .

٢ - الاستغلالات الزراعية المسيرة ذاتيا ، وعلى تعاونيات قدامى المجاهدين .

٣ - تعاونيات الثورة الزراعية للانتاج أو مصالح الولايات أو البلديات .

٤ - الشركات ذات الاقتصاد المختلط .

مادة ٢١٨ - يتعين أن يرفق بالاقرار المذكور ، علادة على الميزانية وحساب الاستغلال العام وحساب الحسائر والأرباح ، وكذلك بيان التعهدات الخارجة عن ميزانية آخر سنة مالية أخرى ، الوثائق التالية التى تحرر بتاريخ الاقرار :

١ - بيان المكان .

٢ - بيان التعهدات الخارجة عن الميزانية .

٣ - بيان رقمى بالحقوق والديون مع
ايضاح اسم وموطن كل من الدائنين مرفق ببيان
أموال وديون الضمان .

٤ - جرد مختصر لأموال المؤسسة .

٥ - قائمة بأسماء الشركاء المتضامنين وموطن
كل منهم ان كان الاقرار يتعلق بشركة تشتمل على
شركاء مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة .

ويتعين أن تؤرخ هذه الوثائق وأن يكون موقعا
عليها مع الاقرار بصحتها ومطابقتها للواقع وذلك
من طرف صاحب الاقرار .

فان تعذر تقديم أى من هذه الوثائق أو لم يمكن
تقديمها كاملة تعين أن يتضمن الاقرار بيانا
بالأسباب التى حالت دون ذلك .

الفصل الثانى

فى احكام الافلاس والتسوية القضائية

مادة ٢١٩ - اذا توفى تاجر وهو فى حالة
توقف عن الدفع ترفع الدعوى لمحكمة التجارة فى
أجل عام من الوفاة بمقتضى اقرار أحد الورثة أو
بإعلان من جانب أحد الدائنين .

وللمحكمة أن تفتح الاجراءات تلقائيا خلال
نفس ذلك الأجل .

مادة ٢٢٠ - يجوز طلب شهر الافلاس أو
التسوية القضائية فى أجل عام من شطب المدين
من سجل التجارة ان كان التوقف عن الدفع
سابقا لهذا الشطب .

وجوز طلب شهر الافلاس أو التسوية القضائية
لشريك متضامن فى أجل عام من قيد تسحابه
فى سجل التجارة اذا كان التوقف عن الدفع
سابقا لهذا القيد .

مادة ٢٢١ - لرئيس المحكمة أن يأمر بكل
اجراءات التحقيق لتلقى جميع المعلومات عن
وضعية المدين وتصرفاته .

مادة ٢٢٢ - فى أول جلسة يثبت فيها لدى
المحكمة التوقف عن الدفع فانها تحدد تاريخه
كما تقضى بالتسوية القضائية أو الافلاس .

فان لم يحدد تاريخ التوقف عن الدفع ، عد
هذا التوقف واقعا بتاريخ الحكم المقرر له وذلك
مع مراعاة احكام المادة ٢٢٣ .

مادة ٢٢٣ - فى حالة قبول تسوية قضائية
أو اشهار افلاس شركة مشتملة على شركاء
مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة ، ينتج
الحكم آثاره بالنسبة لهؤلاء الشركاء .

مادة ٢٢٤ - فى حالة التسوية القضائية
لشخص معنوى أو افلاسه ، يجوز اشهار ذلك
شخصيا على كل مدير قانونى أو واقعى ظاهرى
أو باطنى مأجورا كان أم لا :

- اذا كان ذلك المدير فى ظل الشخص المعنوى
ائثناء قيامه بتصرفاته قد قام لمصلحته بأعمال
تجارية أو تصرف فى أموال الشركة كما لو كانت
أمواله الخاصة .

- أو باشر تعسفا لمصلحته الخاصة باستغلال
خاسر لا يمكن أن يؤدى الا الى توقف الشخص
المعنوى عن الدفع .

فى حالة التسوية القضائية أو شهر الافلاس
الصادر طبقا لهذه المادة ، تشمل الديون علاوة على
الديون الشخصية ، ديون الشخص المعنوى .

وتاريخ التوقف عن الدفع هو نفس التاريخ
المحدد بالحكم الذى قضى بالتسوية القضائية أو
افلاس الشخص المعنوى .

مادة ٢٢٥ - لا يترتب افلاس ولا تسوية
قضائية على مجرد التوقف عن الدفع بغير صدور
حكم مقرر لذلك .

ومع ذلك تجوز الادانة بالافلاس البسيط أو
التدليسى دون التوقف عن الدفع بحكم مقرر
لذلك .

مادة ٢٢٦ - يقضى بالتسوية القضائية ان كان
المدين قد قام بالالتزامات المنصوص عليها فى المواد
٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ المتقدمة .

ومع ذلك يتعين القضاء بشهر الافلاس ان وجد
المدين فى احدى الحالات التالية :

١ - اذا لم يقم المدين بالالتزامات المنصوص
عليها فى المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨
المتقدمة .

٢ - ان كان قد مارس مهنته خلافا لحظر
قانونى .

٣ - ان كان قد اختلس حساباته أو بذر أو
أخفى بعض أصوله . أو كان سواء فى محرراته
الخاصة أو عقود عامة أو التزامات عرفية أو فى
ميزانيته قد أقر تدليسيا بمدىونيته بما لم يكن
مدينا بها .

الفصل الثالث

في طرق الطعن

مادة ٢٣١ - مهلة المعارضة في الأحكام الصادرة في مادة التسوية القضائية أو شهر الافلاس هي عشرة أيام اعتبارا من تاريخ الحكم ، وبالنسبة للأحكام الحاضعة لاجراءات الاعلان والنشر في الصحف المعتمدة لنشر الاعلانات القانونية أو في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية فإنه لا يسرى الميعاد بشأنها الا من اتمام آخر اجراء مطلوب .

مادة ٢٣٢ - لا تخضع الأحكام التالية لأي طريق من طرق الطعن :

- ١ - الأحكام الصادرة طبقا للمادة ٢٨٧ .
- ٢ - الأحكام التي تفصل بها المحكمة في الطعون الواردة على الأوامر الصادرة من القاضي المنتدب في حدود اختصاصاته .
- ٣ - الأحكام الخاصة بالاذن باستغلال المحل التجاري .

مادة ٢٣٣ - لا يقبل القفل النهائي لكشف الديون ، في حالة افلاس أو تسوية قضائية ، أي طلب يرمى لتعيين تاريخ للتوقف عن الدفع يغير ما حدده الحكم الصادر بشهر الافلاس أو بالتسوية القضائية أو حكم تال ، فإنه اعتبارا من ذلك اليوم يبقى تاريخ التوقف عن الدفع ثابتا بالنسبة لجماعة الدائنين على نحو غير قابل للرجوع فيه .

مادة ٢٣٤ - مهلة الاستئناف لأي حكم صادر في تسوية قضائية أو افلاس ، هي عشرة أيام اعتبارا من يوم التبليغ .

وفصل المجلس القضائي فيه خلال ثلاثة أشهر . ويكون الحكم واجب التنفيذ بموجب مسودته .

الفصل الرابع

هيئات التفليسة والتسوية القضائية

القسم الأول

القاضي المنتدب

مادة ٢٣٥ - يعين القاضي المنتدب ، في بدء كل سنة قضائية ، بأمر من رئيس المجلس القضائي بناء على اقتراح رئيس المحكمة .

ويكون القاضي المنتدب مكلفا بنوع خاص بأن يلاحظ ويراقب أعمال وإدارة التفليسة ، أو التسوية القضائية .

٤ - ان كان لم يمسك حسابات مطابقة لعرف مهنته وفقا لأهمية المؤسسة .

مادة ٢٢٧ - تكون جميع الأحكام والأوامر الصادرة بمقتضى هذا الباب معجلة التنفيذ رغم المعارضة أو الاستئناف وذلك باستثناء الحكم الذي يقضى بالمصادقة على الصلح .

مادة ٢٢٨ - تسجل الأحكام الصادرة بالتسوية القضائية أو بشهر الافلاس في السجل التجاري ويجب اعلانها لمدة ثلاثة أشهر بقاعة جلسات المحكمة وان ينشر ملخصها في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية للمكان الذي يقع فيه مقر المحكمة .

ويتعين أن يجرى النشر نفسه في الأماكن التي يكون فيها للمدين مؤسسات تجارية .

ويجرى نشر البيانات التي تدرج بسجل التجارة ، طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية خلال خمسة عشر يوما من النطق بالحكم . ويتضمن هذا النشر بيان اسم المدين وموطنه أو مركزه الرئيسي ورقم قيده بسجل التجارة وتاريخ الحكم الذي قضى بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس ورقم عدد صحيفة الاعلانات القانونية التي نشر فيها الملخص المشار اليه في الفقرة الأولى .

ويتم النشر المذكور أعلاه تلقائيا من طرف كاتب الضبط .

مادة ٢٢٩ - عندما لا تكون الأموال الخاصة بالتفليسة كافية على الفور لتغطية مصاريف التسوية القضائية أو شهر الافلاس ولاعلان ونشر هذا الحكم في الصحف واللصق ووضع الأختام ورفعها ، فإن هذه المصاريف قد يسبقها أحد الدائنين اذا كان هو الذي رفع الدعوى لدى المحكمة . اذا كانت المحكمة هي التي تولت فصل القضية تلقائيا تسبق المصاريف الخزينة العامة .

وعلى كل حال تسدد التسبيقات على وجه الامتياز من أول التحصيلات .

ويسرى هذا التدبير على اجراءات استئناف الحكم الصادر بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس .

مادة ٢٣٠ - يوجه كاتب ضبط المحكمة فورا إلى وكيل الدولة المختص ملخصا للأحكام الصادرة بشهر الافلاس أو بالتسوية القضائية .

ويتضمن هذا الملخص البيانات الرئيسية لتلك الأحكام ونصوصها .

فيجمع كافة عناصر المعلومات التي يراها
مجدية ، وله بنوع خاص سماع المدين المفلس أو
المقبول في تسوية قضائية ومندوبيه ومستخدميه
ودائنيه أو أى شخص آخر .

يقدم القاضى المنتدب للمحكمة وجوبا تقريرا
شاملا لجميع النزاعات الناجمة عن التسوية
القضائية أو الافلاس .

مادة ٢٣٦ - اذا تقرر قبول تاجر في حالة
تسوية قضائية أو شهر افلاسه بعد الوفاة ، أو
كانت وفاته حاصلة بعد القبول في التسوية
القضائية أو شهر الافلاس ، فان لأرملته أو أولاده
أو ورثته الحضور أو الأنايه في الحضور للحلول
محله في كافة أعمال التسوية القضائية أو
التفليسة وأن يستمع اليهم على نحو مانص عليه
في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ .

مادة ٢٣٧ - تودع أوامر القاضى المنتدب فورا
بكتابة ضبط المحكمة ، ويجوز المعارضة خلال
عشرة أيام من حصول الايداع .

ويعين القاضى المنتدب فى الأمر الذى يصدره
الأشخاص الذين يجب اخبارهم بالاياداع بمعرفة
كاتب ضبط المحكمة ، وحينئذ يجوز لأولئك
الأشخاص رفع المعارضة فى مهلة عشرة أيام من
ذلك الاخبار .

وترفع المعارضة بمجرد تصريح لدى كتابة
ضبط المحكمة .

وتفصل فيها المحكمة فى أول جلسة لها .

وللمحكمة أن تنظر تلقائيا فى أوامر القاضى
المنتدب فتعدلها أو تبطلها خلال عشرة أيام
اعتبارا من ايداعها بكتابة ضبط المحكمة .

القسم الثانى

فى وكلاء التسوية القضائية والتفليسة

مادة ٢٣٨ - تعين المحكمة فى الحكم الصادر
بالتسوية القضائية أو الافلاس أحد كتاب ضبط
المحكمة كوكيل للتفليسة .

ويعد نشاط وكيل التفليسة خدمة تخصصية
لكتابة ضبط المحكمة .

ولا يجوز لوكلاء التفليسة أن يمتلكوا شيئا من
أموال المدين .

مادة ٢٣٩ - يفصل القاضى المنتدب خلال ثلاثة
أيام فى كل مطالبة تقوم ضد أى عمل قام به
وكيل التفليسة .

القسم الثالث

فى المراقبين

مادة ٢٤٠ - للقاضى المنتدب أن يعين فى أى
وقت بأمر يصدره مراقبا أو اثنين من بين
الدائنين .

ولا يجوز أن يعين مراقبا أو ممثلا لشخص
معنوى معين كمراقب ، أى قريب أو نسيب للمدين
لغاية الدرجة الرابعة .

مادة ٢٤١ - المراقبون مكلفون بنوع خاص
بفحص الحسابات وبيان الوضعية المقدمة من المدين
ومساعدة القاضى المنتدب فى مهمته بمراقبة
أعمال وكيل التفليسة .

للقاضى المنتدب عزلهم بناء على رأى أغلبية
الدائنين .

وظائف المراقبين مجانية .

الفصل الخامس

فى آثار الحكم بأشهار الافلاس

أو التسوية القضائية

القسم الأول

فى الآثار بالنسبة للمدين

مادة ٢٤٢ - للمدين أن يحصل لنفسه ولأسرته
على معونة من الأصول يحددها القاضى المنتدب
بأمر بناء على اقتراح وكيل التفليسة .

ويجوز الاذن باستخدامه تسهيلات للتسيير فى
حالة الافلاس بأمر من القاضى المنتدب .

مادة ٢٤٣ - يخضع المدين الذى أشهر افلاسه
للمحظورات وسقوط الحق المنصوص عليها فى
القانون .

وتستمر هذه المحظورات وسقوط الحق قائمة
حتى رد الاعتبار ، ما لم توجد أحكام قانونية
تخالف ذلك .

مادة ٢٤٤ - يترتب بحكم القانون على الحكم
بأشهار الافلاس ، ومن تاريخه ، تخلى المفلس عن
ادارة أمواله أو التصرف فيها ، بما فيها الأموال

التي قد يكتسبها بأى سبب كان ، وما دام فى حالة الافلاس . ويمارس وكيل التفليسة جميع حقوق ودعاوى المفلس المتعلقة بدمته طيلة مدة التفليسة .

على أنه يجوز للمفلس القيام بجميع الأعمال الاحتياطية لصيانة حقوقه والتدخل فى الدعاوى التى يخاصم فيها وكيل التفليسة .

ويترتب على الحكم الصادر بالتسوية القضائية اعتبارا من تاريخ أداء المساعدة الجبرية للمدين من طرف وكيل التفليسة فى كافة الأعمال الخاصة بالتصرف فى أمواله طبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المواد من ٢٧٣ الى ٢٧٩ .

مادة ٢٤٥ - يترتب على الحكم بشهر الافلاس أو التسوية القضائية وقف كل دعوى شخصية لأفراد جماعة الدائنين ، وبناء على هذا توقف منذ الحكم كل طرق التنفيذ ، سواء على المنقولات أو العقارات من جانب الدائنين الذين لا يضمن ديونهم امتياز خاص أو رهن حيازي أو عقارى على تلك الأموال ، أما الدعاوى المنقولة أو العقارية وطرق التنفيذ التى لا يشملها الايقاف فلا يمكن متابعتها أو رفعها الا ضد وكيل التفليسة أو ان كان للمحكمة أن تقبل المفلس كخصم متدخل ، وفى التسوية القضائية لا يكون ذلك الا ضد المدين ووكيل التفليسة معا .

مادة ٢٤٦ - يؤدى حكم الافلاس أو التسوية القضائية الى جعل الديون غير المستحقة حالة الاجل بالنسبة للمدين .

وان كانت هذه الديون مقومة بعمله غير عملة المكان الذى صدر فيه الحكم بالتسوية القضائية أو الافلاس فيجوز تحويلها بالنسبة لجماعة الدائنين الى عملة ذلك المكان تبعا لسعر الصرف فى تاريخ الحكم .

مادة ٢٤٧ - لا يصح التمسك قبل جماعة الدائنين بما يلى من التصرفات الصادرة من المدين منذ تاريخ التوقف عن الدفع :

١ - كافة التصرفات الناقلة للملكية المنقولة أو العقارية بغير عوض .

٢ - كل عقد معاوضة يجاوز فيه التزام المدين بكثير التزام الطرف الآخر .

٣ - كل وفاء مهما كانت كفيته لديون غير حالة بتاريخ الحكم المعلن بالتوقف عن الدفع .

٤ - كل وفاء لديون حالة بغير الطريق النقدي أو الأوراق التجارية أو بطريق التحويل أو غير ذلك من وسائل الوفاء العادية .

٥ - كل رهن عقارى اتفانى أو قضائى وكل حق احتكار أو رهن حيازي يترتب على أموال المدين لديون سبق التعاقد عليها .

ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك الحكم بالتمسك قبل جماعة الدائنين بالعقود بغير عوض المشار اليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة والمحرة فى ظرف الستة أشهر السابقة للتوقف عن الوفاء .

تاريخ التوقف عن الوفاء تحدده المحكمة التى قضت بالتسوية القضائية أو بشهر الافلاس ، ولا يكون هذا التاريخ سابقا لصدور الحكم بأكثر من ثمانية عشر شهرا .

مادة ٢٤٨ - للمحكمة أن تعدل فى الحدود المقررة فى المادة السابقة تاريخ التوقف عن الوفاء بقرار تال للحكم الذى قضى بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس وسابق لقفل قائمة الديون .

مادة ٢٤٩ - يجوز القضاء بعدم التمسك قبل جماعة الدائنين للمدفوعات التى يؤديها المدين وفاء لديون حالة بعد التاريخ المحدد طبقا للمادة ٢٤٧ وكذلك التصرفات يعرض التى يعقدها بعد ذلك التاريخ ان كان الذين تلقوا منه الوفاء أو تعاقدوا معه قاموا بذلك مع العلم بتوقفه عن الدفع .

مادة ٢٥٠ - ان عدم التمسك المنصوص عليه فى المادتين ٢٤٧ فقرة ٣ و ٢٥١ لا يمس صحة وفاء سفتجة أو سند لأمر أو شيك .

غير ان لجماعة الدائنين أن ترفع دعوى رد المال الى التفليسة ضد صاحب السفتجة ، أو فى حالة السحب لأجل الحساب ضد الأمر بالسحب وكذلك ضد المستفيد من الشيك وأول مظهر للسند لأمر ، بشرط اقامة الدليل على أن المطالب برد المال كان عالما بالتوقف عن الدفع .

مادة ٢٥١ - لا يصح التمسك قبل جماعة الدائنين بالرهون الحيازية والامتيازات التى سجلت بعد صدور الحكم الذى قضى بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس .

غير أن الخزينة العامة تبقى متمسكة بامتيازها على الديون التى كانت غير ملزمة بتسجيلها فى تاريخ الحكم الذى قضى بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس وللديون المعروضة للتحصيل بعد ذلك التاريخ .

القسم الثالث

فى الاختتام

مادة ٢٥٨ - للمحكمة التى تحكم بشهر التسوية القضائية أو الإفلاس ، أن تأمر بوضع الاختتام على الحزائن والحافظات والدفاتر والأوراق والمنقولات والأوراق التجارية والمخازن والمراكز التجارية التابعة للمدين وإذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوى يحتوى على شركاء مسؤولين من غير تحديد يكون وضع الاختتام على أموال كل منهم .

فى حالة ما اذا كانت الأموال المشار إليها فى الفقرة السابقة واقعة خارج دائرة اختصاص المحكمة المختصة يوجه اعلان بذلك الى قاضى المحكمة التى توجد أموال المفلس فى دائرة اختصاصها .

ومع ذلك فى حال توارى المدين عن الأنظار أو اختلاس كافة أمواله أو بعضها ، جاز للقاضى قبل صدور الحكم المشار إليه فى الفقرة الأولى أن يضع الاختتام سواء تلقائيا أو بناء على طلب أحد الدائنين أو بعض منهم .

مادة ٢٥٩ - يقوم رئيس المحكمة الذى وضع الاختتام فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة بإبلاغ رئيس المحكمة الذى حكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية بلا ابطاء بحصول وضع الاختتام .

مادة ٢٦٠ - اذا أمرت المحكمة بوضع الاختتام فللقاضى المنتدب بناء على طلب وكيل التفليسة اعفاء من وضع الاختتام على الأشياء التالية أو الاذن له باستخراجها :

١ - المنقولات والأمتعة اللازمة للمدين ولأسرته ، طبقا للبيان المعروض عليه .

٢ - الأشياء المعروضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك .

٣ - ما يلزم استعماله فى نشاطه الصناعى أو مؤسسته ان كان رخص له باستمرار الاستغلال .

ويقوم وكيل التفليسة بتحرير قائمة جرد بالأشياء المشار إليها فى هذه المادة مع تقويمها ويكون هذا بحضور القاضى المنتدب الذى يوقع المحضر .

مادة ٢٦١ - يستخرج القاضى المختص من الحفظ تحت الاختتام الدفاتر والمستندات الحسابية ويسلمها الى وكيل التفليسة بعد أن يقوم

مادة ٢٥٢ - تخصص الديون لجماعة الدائنين بدلا عن الدائن الذى قضى بعلم التمسك برهنه العقارى أو رهنه الحيازى أو امتياز .

القسم الثانى

فى التأخير التحفظية

مادة ٢٥٣ - يستدعى وكيل التفليسة المدين لديه لا قفال الدفاتر وحصرها فى حضوره وذلك بغير مساس بما نصت عليه المادة ٢٦١ بخصوص حالة وضع الاختتام . فاذا لم يستجب المدين لهذا الاستدعاء دعى بموجب رسالة موصى عليها مع طلب علم الوصول ليحضر ويقدم دفاتره خلال ثمانية وأربعين ساعة .

وله الحضور بمندوب مفوض عنه اذا هو علل تخلفه بأسباب يجدها القاضى المختص مقبولة .

مادة ٢٥٤ - يقضى الحكم الناطق بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس لصالح جماعة الدائنين ، بالرهن العقارى الذى يتعين على وكيل التفليسة بتسجيله فورا على جميع أموال المدين وعلى الأموال التى يكتسبها من بعد أولا بأول .

مادة ٢٥٥ - متى صدر الحكم بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس يتعين على وكيل التفليسة أن يقوم بكافة الاجراءات اللازمة لحفظ حقوق المدين ضد مدينه .

ويلتزم بنوع خاص بطلب القيود عن الرهون العقارية التى لم يكن المدين طلبها حتى ولو أخذ القيد باسم جماعة الدائنين من طرف وكيل التفليسة .

مادة ٢٥٦ - فى حالة ما اذا كان المدين لم يودع الميزانية ، يقوم وكيل التفليسة بوضعها فورا مستعينا بالدفاتر والمستندات الحسابية والأوراق والمعلومات التى يحصل عليها ثم يودعها بكتابة ضبط المحكمة .

مادة ٢٥٧ - يقدم وكيل التفليسة خلال الشهر الذى صدر فيه الحكم ، بيانا موجزا للقاضى المنتدب بالوضعية الظاهرة للمدين وأسباب وخصائص هذا المركز .

ويقوم القاضى المنتدب باحالة البيان فورا الى وكيل الدولة مشفوعا بملاحظاته . فاذا لم يقدم اليه ذلك البيان فى المهلة المحددة ، وجب عليه أن يخطر وكيل الدولة بذلك وأن يوضح له أسباب التأخير .

يجردها ويبين بإيجاز فى محضره الحالة التى هى عليها .

ويستخرج القاضى المنتدب من الحفظ تحت الأختام أوراق الحانظة التجارية التى حان أجل استحقاقها أو المحتملة القبول أو التى يستدعى الحال اتخاذ اجراءات تحفظية بالنسبة لها ، ويصفها ويسلمها لوكيل التفليسة بعد بيان أوصافها ، للقيام بتحصيلها .

تسلم الرسائل الموجهة للمفلس الى وكيل التفليسة ، ويجوز للمفلس ان كان موجودا حضور فتحها .

مادة ٢٦٢ - اعتبارا من الحكم القاضى بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس لشخص معنوى ، لا يجوز للمديرين بحكم القانون أو الواقع أن يحولوا الحصص أو الأسهم التى تتكون منها حقوقهم فى الشركة الا باذن القاضى المنتدب . وتقضى المحكمة بعدم قبول حوالة الأسهم والحصص فى الشركة والتى يملكها كل شخص تدخل فى ادارة أموال شخص معنوى مهما كان الزمن الذى ثبت فيه هذا التدخل .

مادة ٢٦٣ - يتقدم وكيل التفليسة بطلب ، خلال ثلاثة أيام لرفع الأختام لأجل مباشرة عمليات الجرد .

القسم الرابع

فى قائمة الجرد

المادة ٢٦٤ - يجرى مباشرة جرد أموال المدين بحضوره أو بعد استدعائه قانونا بموجب رسالة موصى عليها

ويجرى فى نفس الوقت التحقيق من وجود الاشياء التى لم تكن قد وضعت عليها الأختام ، أو تكون قد استخرجت وكان تقويمها وجردها طبقا للمادة ٢٦٨ .

وتحرر قائمة الجرد تلك فى أصلين يودع أحدهما فوراً بكتابة ضبط المحكمة المختصة ويبقى الاصل الثانى بين يدى وكيل التفليسة .

ويجوز أن يعاون وكيل التفليسة فى تحرير قائمة الجرد أى شخص يرى اختياره لذلك أو ليقدر قيمة الاشياء .

مادة ٢٦٥ - اذا حكم بالتسوية القضائية أو شهر الافلاس بعد الوفاة ولم تكن قد حورت قائمة الجرد ، أو كانت وفاة المدين حاصلة قبل اقفال قائمة الجرد ، فتحرر هذه الاخيرة أو تستكمل

بحضور الورثة المعروفين أو بعد استدعائهم قانونا .

مادة ٢٦٦ - يجوز للنيابة العامة حضور الجرد .

ولها فى أى وقت الحق فى طلب الاطلاع على كافة المحررات والدفاتر والأوراق المتعلقة بالتسوية القضائية أو الافلاس .

مادة ٢٦٧ - عند اتمام قائمة الجرد فى حالة شهر الافلاس ، تسلم لوكيل التفليسة البضائع والنقود وسندات الحقوق والدفاتر والأوراق ومنقولات وحاجات المدين ومن ثم تأخذها فى عهده باقرار يحرره فى أسفل قائمة الجرد .

القسم الخامس

ادارة أموال المدين فى حالة شهر الافلاس

مادة ٢٦٨ - يشرح وكيل التفليسة باذن القاضى المنتدب فى بيع الاشياء المعروضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك أو التى يكلف حفظها ثمنا باهظا . كما انه يشرح فى تحصيل الديون ويؤمن استمرار الاستغلال ان كان مأذونا به طبقا للشروط المبينة فى المادة ٢٧٧ .

مادة ٢٦٩ - للقاضى المنتدب بعد سماع المدين أو استدعائه برسالة موصى عليها ، أن يأذن لوكيل التفليسة بمباشرة بيع باقى الاموال المنقولة أو البضائع .

مادة ٢٧٠ - يجوز لوكيل التفليسة ، باذن القاضى المنتدب ، وبعد سماع أقوال المدين أو استدعائه برسالة موصى عليها ، أن يجرى التحكيم أو يتصالح وذلك فى كافة المنازعات التى تعنى جماعة الدائنين بما فيها المنازعات المتعلقة بحقوق أو دعاوى عقارية .

فاذا كان موضوع شروط التحكيم أو الصلح غير محدد القيمة أو تجاوزت قيمته اختصاص المحكمة فى الدرجة الاخيرة ، وجب عرض التحكيم أو الصلح على المحكمة للتصديق .

ويستدعى المفلس عند التصديق ويكون له دائما حق المعارضة عليه .

مادة ٢٧١ - تودع الاموال الناتجة من البيوع والتحصيلات فى الخزينة العامة فوراً .

ويتعين تقديم اثبات الايداع الى القاضى المنتدب فى مدى خمسة عشرة يوما من التحصيل .

القسم السابع

فى استمرار التجارة أو الصناعة واستمرار أو انتهاء الإجارة

مادة ٢٧٧ - يجوز للمدين فى حالة التسوية القضائية ، وبمعرفة وكيل التفليسة وأذن القاضى المنتدب ، متابعة استغلال مؤسسته التجارية والصناعية .

وفى حالة الإفلاس ، إذا ارتأى وكيل التفليسة استغلال المحل التجارى ، لا يكون له هذا إلا بعد إذن المحكمة بناء على تقرير القاضى المنتدب بإثبات أن المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين تقضى ضرورة ذلك .

مادة ٢٧٨ - يوقف لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم بالتسوية القضائية أو شهر الإفلاس ما يتخذ بناء على طلب المؤجر من اجراءات التنفيذ على الاموال المنقولة المؤتثة بها الاماكن المؤجرة ، وذلك دون اخلال بأية اجراءات تحفظية أو ما يكون المؤجر قد اكتسبه قبل التسوية القضائية أو الإفلاس من حقوق فى أن يستعيد حيازة الاماكن المؤجرة .

ويتعين على المؤجر لممارسة هذه الحقوق المكتسبة أن يرفع طلبه فى الميعاد المحدد فيما تقدم .

مادة ٢٧٩ - يجوز لوكيل التفليسة فى حالة التسوية القضائية أو للمدين بمساعدة وكيل التفليسة بعد إذن القاضى المنتدب أن يقوم بالتنازل عن الإجارة أو الاستمرار فيها مع تنفيذ كافة التزامات المستأجر ، كما له الحق بنفس الشروط فسخ الإيجار .

يتعين على وكيل التفليسة أو المدين إبلاغ المؤجر عن نيته بالاحتفاظ بالإيجار أو فسخه فى الميعاد المحدد فى الفقرة الأولى من المادة السابقة ، ويقضى بالفسخ إذا ارتأت المحكمة عدم كفاية الضمانات المقدمة .

تطبق أحكام هذه المادة مع مراعاة أحكام المادتين ٢٨٦ و ٢٩٧ .

مادة ٢٧٢ - كل معارضة فى الاموال التى أودعها وكيل التفليسة أو الغير لحساب الإفلاس تعد لاغية .

وإذا وقعت معارضات على أموال مودعة من الغير ، ويجب على وكيل التفليسة أن يطلب رفعها والحصول على ذلك .

القسم السادس

لدارة الاموال فى حالة التسوية القضائية

مادة ٢٧٣ - يجوز للمدين ، بمعرفة وكيل التفليسة أن يقوم بكافة الاجراءات التحفظية وأن يباشر تحصيل السندات والديون الحالة الاداء وبيع الاشياء المعروضة للتلف القريب أو انخفاض القيمة الوشيك أو التى يكلف حفظها ثمنًا باعظا وأن يرفع أو يتابع أية دعوى منقولة أو عقارية .

وإذا كان المدين مأذونا بمتابعة استغلال مؤسسته الصناعية أو التجارية ، وفقا للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢٧٧ ، جاز له بمساعدة وكيل التفليسة القيام بكافة الاجراءات اللازمة لذلك الاستغلال .

مادة ٢٧٤ - إذا رفض المدين القيام بالاجراءات المشار اليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ فلوكيل التفليسة مباشرتها وحده بأذن من القاضى المنتدب .

ومع ذلك إذا تعلق الامر برفع دعوى لا يكون هذا الاذن ضروريا وانما يلتزم وكيل التفليسة بادخال المدين فى الدعوى .

مادة ٢٧٥ - يجوز للمدين بمعرفة وكيل التفليسة وأذن القاضى المنتدب أن يقوم بكافة اجراءات الترك أو التنازل أو القبول .

ويمكنه ضمن نفس شروط اجراء التحكيم والمصالحة عن كل حق لا يتجاوز قيمه اختصاص المحكمة النافذة فى الدعوى ، فى الدرجة الاخيرة .

مادة ٢٧٦ - إذا كان موضوع التحكيم أو المصالحة غير محدد القيمة أو تجاوز قيمته اختصاص المحكمة فى الدرجة الاخيرة لا يعتبر شرط التحكيم أو المصالحة الزاميا الا بعد التصديق عليه من المحكمة .

ويكون لكل دائن الحق فى التدخل عند طلب التصديق .

الفصل السادس

فى تحقيق الديون

القسم الاول

فى اجراءات تحقيق الديون

مادة ٢٨٠ - ابتداء من صدور الحكم باشهار الافلاس بالتسوية القضائية يقوم جميع الدائنين الممتازين أم لا بما فى ذلك الحزينة العامة بتسليم وكيل التفليسة مستنداتهم مع جدول ببيان الاوراق المقدمة والمبالغ المطالب بها . ويكون التوقيع على هذا الجدول مع الاقرار بصحتها ومطابقتها اما من الدائن أو وكيل قانونى عنه . ويتعين اخبار الدائنين المستفيدين بضمانات صدر نشرها شخصيا وعند الاقتضاء بموطنهم المختار .

تقبل مؤقتا وبصفة دين ممتاز أو دين عادى حسب الحالة :

١ - الديون الجبائية الحاصلة عن تسعير ادارى أو تبليغ بالتصحيح ولم تكن موضوع سند تنفيذى فى آخر تاريخ لتقديم الديون .

٢ - الديون الجمركية موضوع سند يادن باتخاذ الاجراءات التحفظية .

مادة ٢٨١ - عند عدم احضار السندات فى مهلة شهر لا يقبل المتخلفون فى التوزيع والارباح مالم ترفع عنهم المحكمة سقوط هذه المهلة اذا أثبتوا أن لا يد لهم فى هذا التخلف . وفى هذه الحالة لا يمكن لهم الا المشاركة فى توزيع الحصص أو الارباح المقبلة .

مادة ٢٨٢ - يجرى تحقيق الديون من طرف وكيل التفليسة يعاونه المراقبون ان عينوا ، وذلك بحضور المدين أو بعد استدعائه قانونا برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول .

اذا ناقش وكيل التفليسة الدين كله أو بعضه يتعين عليه اخبار الدائن برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول .

وللدائن أجل ثمانية أيام لتقديم بيانات كتابية أو شفاهية .

ويقدم وكيل التفليسة مقترحاته حول قبول أو رفض الديون المناقشة أم لا .

غير أن الديون المشار اليها فى القانون العام للضرائب وقانون الجمرك غير قابلة للمنازعة

الا بالشروط المنصوص عليها بالقانونين المذكورين وتقبل على وجه معجل .

مادة ٢٨٣ - بمجرد اتمام التحقيق وتوقيع القاضى المنتدب على كشف الديون ، بحيث لا يتأخر ذلك عن ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم باشهار الافلاس أو بالتسوية القضائية ، يودع وكيل التفليسة بكتابة ضبط المحكمة كشف الديون التى أجرى تحقيقها مع ايضاح القرار المتخذ بخصوص المقترحات التى كان ابداءها فى شأن كل من هذه الديون .

ويمكن فى ظروف استثنائية ، مخالفة الاجل المحدد أعلاه بأمر من القاضى المنتدب .

مادة ٢٨٤ - يقوم كاتب الضبط فورا باخطار الدائنين بايداع ذلك الكشف ، عن طريق نشره فى واحدة أو أكثر من الصحف المعتمدة لنشر الاعلانات القانونية والنشرة الرسمية للاعلانات القانونية والتى تتضمن رقم عدد جريدة الاعلانات القانونية التى جرى بها النشر الاول .

ويوجه لكل من الدائنين الذين رفضت ديونهم أو نوزع فيها ، رسالة موصى عليها فى أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه فى المادة ٢٨٥ لاجبارهم برفض ديونهم أو المنازعة فيها .

مادة ٢٨٥ - يقبل كل دائن مدرج فى الميزانية أو تم تقديم دينه ، فى ابداء كل مطالبة عن طريق الشرح على الكشف لدى كتابة ضبط المحكمة فى ميعاد خمسة عشر يوما من النشر الموجز فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وذلك اما بنفسه أو بوكيل عنه . كما ان للمدين نفس الحق ضمن نفس الشروط .

مادة ٢٨٦ - بعد اخطار الاطراف برسالة موصى عليها مع طلب علم الوصول بميعاد ثلاثة أيام سابقة على الاقل يرفع كاتب ضبط المحكمة الديون المتنازع فيها لأول جلسة ، وذلك للفصل فيها بناء على تقرير القاضى المنتدب .

مادة ٢٨٧ - يجوز للمحكمة أن تقرر بوجهه معجل قبول الدائن فى المداولات عن مبلغ تحدده .

ويقوم كاتب ضبط المحكمة فى مدى ثلاثة أيام ، باخطار الاطراف برسالة موصى عليها مع طلب علم بالوصول ، بالقرار الذى اتخذته المحكمة بالنسبة لهم .

القسم الثانى

الشركاء فى الالتزام والكفلاء

مادة ٢٨٨ - للدائن صاحب التعهدات الموقعة أو المظهرة أو المكفولة تضامنيا من قبل المدين وشركاء له فى الالتزام والمتوقفين عن الدفع ، أن يطالب كل جماعات الدائنين بالقيمة الاسمية لسنده وأن يشترك فى التوزيعات حتى الوفاء الكامل .

مادة ٢٨٩ - لا يفتح باب الطعن فى التسوية القضائية أو الافلاس الخاص بالشركاء فى الالتزام بعضهم ضد البعض الآخر ، بسبب الحصص المؤداة ، ما لم يكن مجموع الحصص المؤداة من التسويات القضائية والتفليسات فائضا على تمام مبلغ الدين من أصل وملحقات ، ففي هذه الحالة يعود ذلك الفائض ، الى أولئك الشركاء فى الالتزام الذين كان الآخرون لهم كفلاء ، وفقا لاسبقية التعهدات .

مادة ٢٩٠ - اذا كان الدائن صاحب التعهدات التضامنية ، بين المدين المفلس أو المقبول فى تسوية قضائية وبين شركاء له فى الالتزام قد قبض قسما من حقه قبل التوقف عن الدفع فانه لا يدخل ضمن جماعة الدائنين الا بعد استئصال هذا القسط مع حفظ جميع الحقوق عن القدر الباقي له ضد الشريك فى الالتزام أو الكفيل .

يدرج الشريك فى الالتزام أو الكفيل الصادر منه الدفع الجزئى فى نفس جماعة الدائنين لكل ما دفعه ابراء لئمة المدين .

مادة ٢٩١ - يحتفظ الدائنون بدعواهم بكامل حقهم ضد شركاء مدينهم فى الالتزام ، رغم ابرام الصلح .

القسم الثالث

فى الدائنين ذوى الرهون والدائنين اصحاب الامتيازات على الاموال المنقولة

مادة ٢٩٢ - لا يقيد الدائنون ذوى الرهون الصحيحة ضمن جماعة الدائنين ، الا على سبيل المراجعة .

مادة ٢٩٣ - لوكيل التفليسة باذن من القاضى المنتدب وبعد تسديد الدين أن يسحب الضمان الصادر من المدين لصالح جماعة الدائنين .

واذا لم يسحب الضمان ، فعلى الدائن المنتذر من طرف وكيل التفليسة أن يقوم بالبيع فى الاجل المحدد وعند عدمه جاز لوكيل التفليسة

أن يقوم عوضا بالبيع بعد الاذن له بذلك من القاضى المنتدب .

يقدم امتياز الدائن المرتهن على كل دائن آخر صاحب امتياز أم لا .

ان كان ثمن البيع يفوق مبلغ الدين المضمون ، يحصل الفائض من طرف وكيل التفليسة ، وفي حالة العكس يخصص الفائض للدائن بصفته دائنا عاديا .

مادة ٢٩٤ - يجب على وكيل التفليسة خلال عشرة أيام من الحكم بشهر الافلاس أو التسوية القضائية أن يؤدى الاجور والتعويضات والتوابع من كل نوع الناشئة بمناسبة عقود العمل والتي لازالت مستحقة للعمال المستخدمين مباشرة من طرف المدين ، وذلك بمجرد أمر صادر من القاضى المنتدب ، وذلك رغم وجود أى دائن آخر وبشرط وحيد هو الاموال اللازمة لهذا الغرض .

مادة ٢٩٥ - اذا لم توجد بين يدى وكيل التفليسة الاموال اللازمة للوفاء المنصوص عليها فى المادة السابقة فيجب تسديد المبالغ المستحقة من حصيل أول ايرادات .

مادة ٢٩٦ - فى حالة فسخ الايجارات المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٨ و ٢٧٩ المتقدمتين يكون للمالك امتياز عن السنتين الاخيرتين من الاجرة المستحقة قبل الحكم بأشهر الافلاس أو بالتسوية القضائية وعن السنة الجارية مقابل كل ما يخص تنفيذ الاجارة .

وفى حالة عدم الفسخ فليس للمؤجر بعد استيفاء كل الايجارات المستحقة أن يطالب بسداد الايجارات الجارية أو المستقبلية مادامت التأمينات التى كانت معطاة له لا تزال قائمة أو تلك التى اعطيت له منذ التوقف عن الدفع قد اعتبرت كافية .

مادة ٢٩٧ - اذا بيعت المنقولات المؤتنة بها الاماكن المؤجرة ، ونقلت منها ، جاز للمؤجر ممارسة امتيازه حسبما هو مقرر لحالة الفسخ طبقا للمادة السابقة . وتكون له فضلا عن ذلك اجرة السنة التى تستحق اعتبارا من العام الصادر فيه الحكم بأشهر الافلاس أو بالتسوية القضائية ، وذلك سواء كان للاجارة تاريخ ثابت أم لم يكن .

مادة ٢٩٨ - يجوز لوكيل التفليسة الاستمرار فى الاجارة أو التنازل عنها بالنسبة عن الباقي من مدتها ، وذلك مع الحقوق المتعلقة بها على أن يلتزم المدين أو المتنازل اليه بأن يحتفظ فى العقار بضمان

كاف وأن ينفذ في الاستحقاقات أولا بأول كافة الالتزامات القانونية أو الاتفاقية إلا أنه لا يجوز تغيير التخصيص المعين للماكن المؤجرة .

مادة ٢٩٩ - لا يجوز في مواجهة جماعة الدائنين مباشرة الامتياز وحق الاسترداد الذين تقرهما المادة ٩٩٣ من القانون المدنى لمصلحة البائعين لاموال منقولة .

مادة ٣٠٠ - بناء على مقترحات وكيل التفليسة بأذن القاضى المنتدب ان وجد محلا لذلك وطبقا لبيان كشف الدائنين الممتازين المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ ، بالسداد لهؤلاء الدائنين من حصيلة أول ايرادات .

وتقضى المحكمة ان وقعت منازعة في الامتياز .

القسم الرابع

في حق الدائنين المرتهنين عقاريا وذوى الامتياز على العقارات

مادة ٣٠١ - اذا أجرى توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن الاموال المنقولة ، أو اجرا في وقت واحد ، كان للدائنين الممتازين أو المرتهنين عقاريا الذين لم يستوفوا حقوقهم من ثمن العقارات ان يشتركوا مع الدائنين العاديين بنسبة ما بقى مستحقا لهم في الاموال الخاصة بجماعة الدائنين العاديين ، ويشترط مع ذلك أن تكون الديون قد تم قبولها للاوضاع المبينة فيها بعد .

مادة ٣٠٢ - اذا سبق توزيع ثمن العقارات توزيع أو أكثر للاموال المنقولة فان المقبولين من الدائنين الممتازين أو المرتهنين عقاريا يشاركون في التوزيعات بنسبة حقوقهم الاجمالية ، الا في حالة الاستبعادات المشار اليها في المادة التالية عند الاقتضاء .

مادة ٣٠٣ - بعد بيع العقارات والضبط النهائي لترتيب الدائنين المرتهنين عقاريا والممتازين ، لا يستحق اولئك الذين يسمح لهم ترتيبهم باقتضاء كامل حقوقهم من ثمن العقارات سوى المقدار المستحق تبعا لمرتبتهم مع خصم المبالغ التي حصلوها ضمن جمساعة الدائنين العاديين .

ولا تبقى المبالغ المخصوصة ضمن جماعة الدائنين المرتهنين عقاريا وانما تعود الى جمساعة الدائنين العاديين فهي التي يكون الاستبعاد لمصلحتها .

مادة ٣٠٤ - يجرى على النحو التالى بالنسبة للدائنين المرتهنين عقاريا والذين لم تسمح لهم مرتبتهم في توزيع ثمن العقارات الا باستيفاء جزئى ، تحدد نهائيا حقوقهم في جماعة الدائنين

العاديين تبعا للمبالغ التي يبقون دائنين بها بعد التوزيع العقارى ، وأما المبالغ التي قبضوها في توزيع سابق زائدة على هذه النسبة فانها تستبعد من مقدار حصتهم في توزيع المرتهنين عقاريا لجماعة الدائنين العاديين .

مادة ٣٠٥ - يعتبر ضمن الدائنين العاديين الدائنون الذين لا يجديهم ترتيبهم شيئا ، ويخضعون تبعا لتلك الآثار كافة أعمال جماعة الدائنين العاديين بما في ذلك عقد الصلح اذا كان له محل .

القسم الخامس

في الاسترداد

مادة ٣٠٦ - لا يجوز القيام باسترداد الاموال المنقولة ضد أمين التفليسة الا في أجل سنة واحدة اعتبارا من نشر القرار المثبت للتوقف عن الوفاء .

مادة ٣٠٧ - لا يجوز ممارسة حق الامتياز ودعوى الفسخ وحق الاسترداد القائم لصالح بائع الاموال المنقولة ضد جماعة الدائنين الا في حدود الاحكام التالية .

مادة ٣٠٨ - يجوز استرداد البضائع التي فسخ بيعها قبل الحكم بالتسوية القضائية أو بالافلاس سواء كان هذا بحكم قضائى أو من جراء شرط فسخ اتفاقى ، وذلك مادامت هذه البضائع قائمة عينا كلها أو بعضها .

ويتعين أيضا قبول الاسترداد رغم الحكم بفسخ البيع أو تقرير وجوده بمقتضى حكم قضائى تال للحكم بالتسوية القضائية أو بالافلاس ، وذلك متى كانت دعوى الاسترداد أو الفسخ قد رفعها البائع ، الذى لم يستوف الثمن قبل الحكم المنشئ .

مادة ٣٠٩ - يجوز استرداد البضائع المرسلة الى المدين مادام التسليم لم يتحقق في مخازنه .

ومع ذلك لا يقبل الاسترداد اذا كانت البضائع قد تم بيعها قبل وصولها دون غش وبمقتضى فواتير أو سندات صحيحة .

مادة ٣١٠ - يمكن للبائع أن يحبس البضائع التي باعها ولم تكن قد سلمت للمدين أو لم ترسل اليه ولا الى شخص من الغير يعمل لحسابه .

مادة ٣١١ - يجوز الاسترداد ضد وكيل التفليسية لما جرى تسليمة من اوراق مالية أو سندات أخرى غير مسدد القيمة وكانت موجودة في محفظة المدين ومسلمة من مالكها للتحصيل أو لتخصيصها لدفعوعات معينة .

مادة ٣١٢ - يجوز إسترداد البضائع المؤتمن عليها المدين سواء على سبيل الوديعة أو بقصد بيعها لحساب المالك ، وذلك طالما هي قائمة عينا .

مادة ٣١٣ - يجوز أيضا إسترداد ثمن البضائع أو بعضه المنصوص عليها فى المادة ٣٠٨ اذا لم يدفع أو تسدد قيمته بورقة مالية أو بمقاصة ضمن حساب جار بين المدين والمشتري .

الفصل السابع

فى انحلال التفليسة والتسوية القضائية

القسم الاول

فى استدعاء الدائنين وفى جمعية الدائنين فى حالة الافلاس

مادة ٣١٤ - فى مدى الثلاثة ايام التالية لاقتال كشف الديون أو ان كان ثمة نزاع ففى مدى ثلاثة ايام من القرار الصادر من المحكمة تطبيقا للمادة ٢٨٧ ، يقوم القاضى المنتدب باستدعاء الدائنين المقبولة ديونهم ويكون ذلك باخطارات تنشر فى الصحف المختصة بالاعلانات القانونية أو مرسله اليهم فرديا من طرف وكيل التفليسة .

مادة ٣١٥ - تنعقد الجمعية برئاسة القاضى المنتدب فى المكان واليوم والساعة المحددين من طرفه ، ويحضرها الدائنون المقبولة ديونهم نهائيا أو وقتيا ، أما بأشخاصهم أو بمندوبين يتعين أن يكونوا مزودين بتفويض ما لم يكونوا معفين من هذا قانونا .

وتكون دعوة المدين لتلك الجمعية برسالة موصى عليها مع طلب علم بالوصول ، ويتعين عليه حضورها شخصيا . ولا يجوز أن ينيب احدا عنه لاسباب يحدها القاضى المنتدب مقبولة .

مادة ٣١٦ - يعرض أمين التفليسة على الجمعية تقريراً عن حالة التفليسة والاجراءات التى نفذت والاعمال التى تمت ، كما يسمع فيها المدين .

ويسلم أمين التفليسة تقريره المثبت لقيام حالة الاتحاد ، موقعا عليه منه ، الى القاضى المنتدب الذى يحرر محضرا بما حصل فى الجمعية وما قرره .

وتجرى بعد ذلك الاجراءات وفقا للمادة ٣٤٩ وما بعدها .

القسم الثانى

فى انشاء عقد الصلح

مادة ٣١٧ - متى قبل المدين فى تسوية قضائية يقوم القاضى المنتدب باستدعاء الدائنين المقبولة ديونهم فى الميعاد المقرر فى المادة ٣١٤ ، وذلك

باخطار ينشر فى الصحف أو موجه ضمن ظروف شخصية من طرف وكيل التفليسة .

فان كان ثمة اقتراح بالصلح يبين الاستدعاء أن الجمعية تستهدف أيضا ابرام الصلح بين المدين ودائنيه وأن ديون الذين يشتركون فى التصويت تخفض لحساب الاغلبية سواء فى العدد أو مقدار المبالغ .

وترفق به خلاصة موجزة لتقرير وكيل التفليسة بشأن الصلح ونص مقترحات المدين ، ورأى المراقبين ، ان كان لهم محل .

فاذا لم توجد مقترحات للصلح تقوم الجمعية باثبات قيام حالة الاتحاد .

مادة ٣١٨ - لا يقوم الصلح الا باتفاق الاغلبية العددية للدائنين المقبولين انتهايا أو وقتيا ، على أن يمثلوا الثلثين لجملة مجموع الديون ، الا أن ديون الذين لم يشتركوا فى التصويت تخفض لحساب الاغلبية فى العدد أو فى مقدار المبالغ ويمنع التصويت بالمراسلة .

واذا قبلت شركة تتضمن شركاء معتبرين متضامنين بلا تحديد عن الشركة فى التسوية القضائية ، فيجوز للدائنين عدم قبول الصلح الا لصالح أحد الشركاء أو أكثر .

وفى هذه الحالة تبقى اموال الشركة تحت نظام الاتحاد وتخفيض الاموال الخاصة التى للشركاء المقبولين للصلح ، ولايجوز أن يتضمن الصلح الالتزام بدفع حصة الا من قيم اجنبية عن اموال الشركة ، ويعفى الشريك الذى حصل على صلح خاص من أية مسؤولية .

مادة ٣١٩ - لا تحتسب فى اجراءات الصلح اصوات الدائنين المتمتعين بتأمين عيني ، بخصوص ديونهم المضمونة على الشكل المذكور ، الا أن يتنازلوا عن تأميناتهم .

ويذكر فى محضر الجمعية ما يجريه الدائنون من تنازلات عن تأميناتهم .

ويؤدى التصويت على الصلح الى ذلك التنازل ، بقوة القانون بشرط أن تتم الموافقة على الصلح والتصديق عليه .

مادة ٣٢٠ - يتم التوقيع على الصلح حال انعقاد الجلسة والا كان باطلا ، فان توفر واحد من شرطى الاغلبية المنصوص عليهما فى المادة ٣١٨ تستمر المداولة بميعاد ثمانية ايام دون مهلة سواء .

وفى هذه الحالة لا يلزم بحضور الجمعية الثانية من حضر الجمعية الاولى من الدائنين ومن كانوا

ممثلين فيها وكانوا قد وقعوا محضرها ، وتبقى نهائية القرارات التي اتخذوها وكذلك ما أعطوا من الموافقات نهائية ومكتسبة ما لم يحضروا لتعديلها في الاجتماع الاخير أو يكون المدين قد عدل اقتراحاته خلال المهلة .

مادة ٣٢١ - للدائنين أن يحضروا بأشخاصهم الجمعيات المنصوص عليها في المادتين ٣١٧ و ٣٢٠ أو أن ينيبوا عنهم من يمثلهم فيها مزودا بتفويض ما لم يكن معفى من تقديمه قانونا .

ويعتبر توقيع الدائن أو نائبه على أوراق التصويت المرفقة بالمحضر بمثابة توقيع على المحضر ذاته .

مادة ٣٢٢ - توقف اجراءات الصلح متى قامت ملاحظات الافلاس التدليسي .

مادة ٣٢٣ - يحق لجميع الدائنين الذين كان لهم حق المشاركة في الصلح أو الذين حصل اقرار بحقوقهم منذ ابرامه ، أن يعارضوا فيه . وتكون المعارضة مسببة ويتعين ابلاغها للمدين ووكيل التفليسة في الثمانية أيام التالية للصلح ، والا كانت باطلة ، وتتضمن اعلانات بالحضور لأول جلسة للمحكمة .

وفي حالة المعارضة التسويقية أو التعسفية يجوز أن تطبق على المعارضة غرامة مدنية لا تتجاوز ٥٠٠ دج .

مادة ٣٢٤ - اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الفصل في مسائل تخرج بسبب نوعها عن اختصاص المحكمة التي قضت بالتسوية القضائية أو الافلاس ، توقف هذه المحكمة الحكم في المعارضة لما بعد الفصل في تلك المسائل .

وتحدد المحكمة مياعدا قصيرا يلتزم الدائن المعارض بأن يرفع خلاله الموضوع للقضاء المختص وأن يثبت متابعتة للطلب .

القسم الثالث

في المصادقة على الصلح

مادة ٣٢٥ - يخضع الصلح للتصديق عليه من المحكمة . وتكون متابعة التصديق بناء على طلب الطرف الذي يهيمه التعجيل ولا يمكن للمحكمة الفصل فيه الا بعد فوات مياعاد الثمانية أيام المحدد في المادة ٣٢٣ .

فاذا حصلت معارضات خلال هذه المهلة ، ثبت فيها المحكمة وفي موضوع التصديق بحكم واحد .

مادة ٣٢٦ - يرفع القاضى المنتدب في جميع

الاحوال وقبل البت في موضوع التصديق ، الى المحكمة تقريراً عن مميزات التسوية القضائية وقبول الصلح .

مادة ٣٢٧ - ترفض المحكمة التصديق على الصلح في حالة عدم مراعاة القواعد المفروضة فيما تقسم او قيام أسباب ترجع اما للمصلحة العامة أو للمصلحة الدائنين تكون بحكم طبيعتها محاللا دون الصلح .

مادة ٣٢٨ - يجوز أن يعين في حكم المصادقة على الصلح مندوب واحد أو ثلاثة مندوبين لتنفيذ الصلح ، مع تحديد مهمتهم .

مادة ٣٢٩ - يتعين نشر أحكام التصديق على الصلح تبعا للقواعد المحددة في المادة ٢٢٨ .

القسم الرابع

في آثار الصلح

مادة ٣٣٠ - التصديق على الصلح يجعله ملزما لكافة الدائنين سواء كانت قد حققت ديونهم ام لا .

غير أنه لا يمكن الاحتجاج بالصلح قبل الدائنين ذوى الامتياز والمرتهنين عقاريا الذين لم يتنازلوا عن تأمينهم ولا قبل الدائنين العاديين الذين نشأ حقهم أثناء مدة التسوية القضائية أو الافلاس .

مادة ٣٣١ - لا تقبل بعد التصديق أية دعوى بطلان الصلح الا لسبب الغش الذي يكتشف بعد هذا التصديق نتيجة اخفاء بعض الاصول أو المبالغة في الخصوم .

ويبرى هذا الابطال بحكم القانون ذمة الكفلاء ما عدا من كان منهم عالما بالغش عند الالتزام .

مادة ٣٣٢ - تتوقف مهام وكيل التفليسة بمجرد أن يصبح حكم التصديق مكتسبا قوة الشيء المقضى فيه وللمدين حرية الادارة والتصرف في أمواله واذا اقتضى الحال أن يقدم وكيل التفليسة حسابا اجري هذا بحضور القاضى المنتدب ، واذا لم يسحب المدين أوراقه وسنداته التي سلمها لوكيل التفليسة بقي هذا الاخير مسؤولا عنها لمدة عام اعتبارا من تقديم الحساب .

ويحرر بهذا كله محضر بمعرفة القاضى المنتدب الذي تتوقف مهامه عند ذلك .

وتفصل المحكمة في أية منازعة قد تنشأ .

مادة ٣٣٣ - يمكن ان يشترط في الصلح تقسيط دفع الديون .

مادة ٣٣٤ - يمكن أيضا ان يتضمن الصلح التنازل للمدين عن جزء تختلف أهميته عن الديون ، على أن هذا التنازل يستبقى على عاتق المفلس التزاما طبيعيا .

ويجوز أن يقبل الصلح مع اشتراط الوفاء عند اليسر .

مادة ٣٣٥ - يبقى الرهن العقارى لجماعة الدائنين لسداد حصص المصالحة .

وتنحصر آثار قيد الرهن العقارى فى مبلغ تقدره المحكمة فى حكم التصديق .

وللمندوب المكلف بتنفيذ المصالحة الاهلية فى منح رفع اليد عن القيد المتخذ تنفيذا للفقرة السابقة .

القسم الخامس

فى تحول التسوية القضائية الى تفليسة

المادة ٣٣٦ - تقضى المحكمة بتحويل التسوية القضائية الى تفليسة ان وجد محلا لذلك ، طبقا للاوضاع الواردة فيما بعد ، وذلك بحكم يصدر فى جلسة علنية تلقائيا أو بناء على طلب اما من وكيل التفليسة أو الدائنين بناء على تقرير القاضى المنتدب ، بعد السماع للمدين أو دعوته للحضور قانونا بموجب رسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول .

المادة ٣٣٧ - تقضى المحكمة فى أى وقت اثناء قيام التسوية القضائية بشهر الافلاس ، وذلك :

١ - اذا حكم على المدين بالافلاس بالتدليس ،

٢ - اذا بطل الصلح ،

٣ - اذا ثبت ان المدين يوجد فى احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ .

المادة ٣٣٨ - تقضى المحكمة بشهر الافلاس :

١ - اذا لم يعرض المدين الصلح أو لم يحصل عليه ،

٢ - اذا أنحل عقد الصلح .

٣ - اذا حكم على المدين بالافلاس بالتقصير .

٤ - ان كان المدين بقصد تأخير اثبات توقفه عن الدفع قد أجرى مشتريات لاعادة البيع بأدنى من سعر السوق أو استعمل بنفس القصد طرقا موجبة لحسائر شديدة ليحصل على أموال ،

٥ - اذا روى أن مصاريفه الخاصة ومصاريف تجارته مفرطة .

٦ - اذا كان قد استهلك مبالغ جسيمة فى عمليات نصيبية محضة ،

٧ - اذا كان منذ التوقف عن الدفع أو فى الخمسة عشر يوما السابقة له قد أجرى عملا مما ذكر فى المادتين ٢٤٦ و ٢٤٧ المتقدمتين وذلك متى كانت المحاكم المختصة قد قضت بعدم الاخذ بها قبل جماعة الدائنين أو أقر الاطراف بهذا ،

٨ - ان كان قد عقد لحساب الغير تعهدات روى أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد وكان لم يقبض مقابلها شيئا .

٩ - اذا كان قد ارتكب فى استغلال تجارته أعمالا بسؤنية أو بإهمال لا يفتقر أو جرت منه مخالفات جسيمة لقواعد وأعراف التجارة .

مادة ٣٣٩ - يؤدى حكم التحويل فى جميع الأحوال ، الى رفع يد المدين اعتبارا من تاريخ الحكم ، ويتبع وكيل التفليسة الذى تعينه المحكمة القواعد الخاصة بالافلاس بالنسبة للباقي من سير الاجراءات .

القسم السادس

فى بطلان عقد الصلح وفسخه

مادة ٣٤٠ - اذا لم يقم المدين بتنفيذ شروط الصلح ، فيجوز رفع طلب بفسخه الى المحكمة التى صدقت عليه فى مواجهة الكفلاء أن كانوا أو بعد استدعائهم قانونا .

وللمحكمة أن تتولى القضية تلقائيا وتحكم بفسخ الصلح .

ولا يترتب على فسخ الصلح ابراء الكفلاء المتدخلين لضمان تنفيذه كليا أو جزئيا .

مادة ٣٤١ - يلغى الصلح أما للتدليس أو مبالغة فى الناتج عن اخفاء الاموال أو مبالغة فى الديون واذا اكتشف التدليس بعد التصديق على الصلح .

على أن هذا الالفاء يبرئ الكفلاء بحكم القانون ماعدا الذين كانوا عالمين بالتدليس عند الالتزام .

مادة ٣٤٢ - اذا جرت متابعة المدين ، بعد التصديق ، لاتهامه بالتفليس ووضع قيد التوقف أو الحبس ، يجوز للمحكمة أن تتخذ التدابير التحفظية التى تراها ، ويوقف العمل بهذه

التدابير بمجرد صدور أمر أو حكم بعدم المعارضة أو حكم بالاعفاء من التهمة .

مادة ٣٤٣ - إذا أبطل الصلح أو فسخ يقوم وكيل التفليسة فوراً بمجرد الأوراق المالية والأسهم والأوراق على أساس القائمة القديمة ويعملونه القاضى الذى وضع الاختتام طبقاً للمادة ٢٥٨ ، ويقوم بتحرير قائمة وميزانية تكميلية إذا اقتضى الحال ذلك .

ويجرى حالا نشر موجز للحكم الصادر ودعوة للدائنين المجدد ان كانوا ، ليقدموا مستندات ديونهم للتحقيق وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٢٨ .

مادة ٣٤٤ - يجرى بغير ابطاء تحقيق ما يقدم من مستندات الديون عملاً بالمادة السابقة .

ولا يكون ثمة محل لتحقيق جديد للديون السابق قبولها بغير اخلال مع ذلك برفض أو تخفيض الديون التى قد تكون من ذلك الحين قد وفيت كلياً أو جزئياً .

مادة ٣٤٥ - لا يبطل ما أجراه المدين من أعمال بعد حكم التصديق وقبل ابطال أو فسخ الصلح الا ما جرى منه تدليسا بحقوق الدائنين وطبقاً لأحكام المادة ١٠٣ من القانون المدنى .

مادة ٣٤٦ - تعود للدائنين السابقين على الصلح حقوقهم بأكملها فى مواجهة المدين وحده ولكنهم لا يدرجون ضمن جماعة الدائنين الا بالنسب التالية :

١ - ديونهم كاملة ، ان كانوا لم يقبضوا شيئاً من ديونهم ،

٢ - جزء من ديونهم الاصلية مناسب لشطر الحصة الذى لم يستوفوه ان كانوا قد قبضوا جزءاً من حصتهم .

وتطبق أحكام هذه المادة في حالة افتتاح تفليسة أو تسوية قضائية ثانية دون أن يسبق هذا ابطال أو فسخ للصلح .

القسم السابع

الصلح عن طريق التخل عن المال

مادة ٣٤٧ - لا يقبل من المدين التاجر طلب الاستفادة بالتخل عن المال .

مادة ٣٤٨ - يجوز قبول صلح يتخلى المفلس عن الأصول أو بعضها .

وينتج ذلك نفس آثار الصلح البسيط كما يجوز ابطاله أو فسخه لنفس الأسباب .

ومع ذلك لا ينهى هذا الصلح التخل فيما يتعلق بالاموال المتروكة وتجرى تسوية هذه الاموال طبقاً للمادة ٣٤٩ والمواد التالية لها من هذا القانون .

ويترك للمدين ما زاد على ديونه من الناتج عن بيع الأصول المتخل عنها .

القسم الثامن

فى اتحاد الدائنين

مادة ٣٤٩ - بمجرد اشهار الافلاس أو تحول التسوية القضائية يتكون اتحاد الدائنين . ويجرى وكيل التفليسة عمليات تسوية الأصول وفى الوقت نفسه يضع كشفاً بالديون من دون اخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ .

غير أن للخزينة العامة القيام بحققها فى المطالبة الفردية بالنسبة لديونها الممتازة اذا لم يلب وكيل التفليسة فى أجل شهر ، انذارها بدفع مبلغ حقوقها من الاموال المتوفرة أو عند عدم وجود أموال لها ، والقيام بإجراءات التنفيذ اللازمة .

مادة ٣٥٠ - يجوز لوكيل التفليسة القيام وحده ببيع بضائع ومنقولات المدين وتحصيل حقوقه وتصفية ديونه وذلك من دون اخلال بالأوضاع المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مادة ٣٥١ - اذا لم ترفع أية مطالبة بمبيع جبرى للعقارات قبل حكم اشهار الافلاس ، يقبل من وكيل التفليسة وحده باذن من القاضى المنتدب ملاحقة البيع ، ويتعين عليه القيام بذلك خلال الثلاثة اشهر .

غير أن للدائنين المرتهنين عقارياً أو ذوى الامتياز مهلة شهرين اعتباراً من تبليغهم الحكم بأشهار الافلاس ملاحقة البيع الجبرى مباشرة للعقارات التى قيدت عليها امتيازاتهم أو رهونهم العقارية ، وعند عدم القيام فى تلك المهلة يتعين على وكيل التفليسة القيام بالبيع فى مهلة شهر .

وتجرى البيوع المشار اليها فى هذه المادة طبقاً للأوضاع المنصوص عليها فى مادة الحجز العقارى .

مادة ٣٥٢ - للمحكمة بناء على طلب احد دائنى المدين أو وكيل التفليسة الاذن لهذا الاخير بالتعاقد جزافاً فى كل الأصول المنقولة أو العقارية أو بعضها وبيعها .

الفصل التاسع

فى اقفال التفليسة لانقضاء الديون

مادة ٣٥٧ - للمحكمة أن تقضى ولو تلقائيا باقفال الاجراءات عند عدم وجود ديون مستحقة أو عندما يكون تحت تصرف وكيل التفليسة ما يكفى من المال .

ولا يجوز إصدار الحكم باقفال لانقضاء الديون الا بناء على تقرير من القاضى المنتدب يثبت تحقق واحد من الشرطين المتقدمين ، ويضع الحكم حدا نهائيا للاجراءات باعادة كافة حقوق المدين اليه واعفائه من كل استقطاعات الحق التى كانت قد لحقت به .

وبترتب على هذا الحكم رفع اليد عن رهن جماعة الدائنين .

الباب الثانى

فى رد الاعتبار التجارى

مادة ٣٥٨ - يرد الاعتبار بقوة القانون لكل تاجر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، أشهر افلاسه أو قبل فى تسوية قضائية متى كان قد أوفى كامل المبالغ المدين بها من أصل ومصاريف .

وحتى يرد الاعتبار بقوة القانون الى شريك متضامن فى شركة أشهر افلاسها أو قبلت فى تسوية قضائية يتعين عليه الاثبات أنه أوفى طبقا لنفس الشروط ، كافة ديون الشركة وذلك حتى ان كان قد منح صلحا منفردا .

وفى حالة اختفاء واحد أو أكثر من الدائنين ، أو غيابه أو رفضه قبوله ، يودع المبلغ المستحق فى خزانة الامانات والودائع ويكون الاثبات بالأيداع بمثابة مخالفة .

مادة ٣٥٩ - يجوز أن يحصل على رد اعتباره متى ثبتت استقامته .

١ - المدين الذى حصل على صلح وسدد الحصص الموعود بها كاملة ، ويطبق هذا الحكم على الشريك المتضامن الذى حصل من الدائنين على صلح منفرد ،

٢ - من أثبت ابراء الدائنين له من كامل الديون وموافقتهم الاجماعية على رد اعتباره .

مادة ٣٦٠ - يودع كل طلب رد اعتبار بكتابة ضبط المحكمة التى قضت بشهر الإفلاس أو

مادة ٣٥٣ - يوزع مبلغ الاصول ، بعد طرح المصاريف وكذلك مصاريف الافلاس والاعلانات المملوكة للمدين أو لاسرته والمبالغ المدفوعة للدائنين ذوى الامتياز ، بين جميع الدائنين بنسبة ديونهم المحققة والمقبولة .

ويحتفظ بالحصة المطابقة للديون التى لم يتم البت فيها نهائيا وخاصة أجور مديرى الشركة طالما لم يفصل فى وضعيتهم .

مادة ٣٥٤ - بعد اقفال الاجراءات يحل اتحاد الدائنين بحكم القانون ويسترجع الدائنون شخصا ممارسة أعمالهم .

وللدائنين أن يحصلوا بأمر من رئيس المحكمة على سند تنفيذى اذا حققت وقبلت حقوقهم .

الفصل الثامن

اقفال التفليسة لعدم كفاية الاصول

مادة ٣٥٥ - اذا توقف فى أى وقت من الاوقات سير عمليات التفليسة أو التسوية القضائية لعدم كفاية الاصول يجوز للمحكمة بناء على تقرير من القاضى المنتدب أن تقضى باقفال هذه العمليات ، ولو كان هذا من تلقاء نفسها .

ويعيد هذا الحكم لكل دائن حقه فى مباشرة دعواه الشخصية ، وللدائن اذا كان دينه قد تم تحقيقه وقبوله أن يحصل على السند التنفيذى اللازم .

ويكون وكيل التفليسة مسؤولا لمدة عامين من الحكم بشهر الافلاس أو بالتسوية القضائية ، عن السندات التى يكون الدائنون قد سلموها له . وفى حالة وجود حكم باقفال التفليسة لعدم كفاية الاصول تخفض المهلة الى عام واحد اعتبارا من تاريخ هذا الحكم .

مادة ٣٥٦ - للمدين أو لكل ذى مصلحة غيره أن يطلب من المحكمة العدول عن حكمها الذى أصدرته مع تقديم دليل على وجود أموال كافية لمواجهة نفقات العمليات ، أو أيداع مبلغ يكفى لمواجهتها بين يدي وكيل التفليسة .

على أى حال يتعين تسديد نفقات الاجراءات التى اتخذت بمقتضى المادة السابقة على وجه الاسبقية .

بالتسوية القضائية ، وتكون مصحوبة بالمخالصات والمستندات المثبتة لها .

مادة ٣٦١ - على كاتب المحكمة أن يعلن الطلب عن طريق نشره فى إحدى الصحف المعتمدة لقبول الاعلانات القانونية .

مادة ٣٦٢ - لكل دائن لم يستوف حقوقه كاملة وفقا للمادة ٣٥٩ ، أن يعارض فى رد الاعتبار التجارى خلال شهر واحد من تاريخ هذا الاعلان وذلك بإيداعه عريضة مسببة ومدعمة بوثائق ثبوتية لدى كتابة الضبط .

مادة ٣٦٣ - يوجه رئيس المحكمة المختص جميع المستندات الى وكيل الدولة لدى محكمة موطن المدعى ويكلفه بجمع كافة الاستعلامات عن صحة الوقائع المدلى بها ويتم ذلك خلال شهر واحد .

مادة ٣٦٤ - بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها فى الماتين ٣٦٢ و ٣٦٣ ، يحيل وكيل الدولة الى المحكمة المرفوع اليها الطلب نتيجة التحقيقات المنصوص عليها فيما تقدم مشفوعة برأيه المسبب .

مادة ٣٦٥ - يفصل بعدئذ فى الطلب وفى المعارضات المرفوعة بموجب حكم واحد . واذا رفض الطلب يسجل الحكم فى سجل المحكمة التى اصدرته ومحكمة موطن الطالب .

ويبلغ فضلا عن ذلك بعناية كاتب الضبط لوكيل الدولة التابع له محل ميلاد الطالب ، ملخص عن الحكم ليؤشر عنه فى الصحيفة القضائية ازاء التصريح بأشهار الإفلاس أو التسوية القضائية .

مادة ٣٦٦ - لا يقبل رد الاعتبار وفقا لاحكام هذا الباب للأشخاص المحكوم عليهم فى جنابة أو جنحة مادام من آثار الادانة منهم من ممارسة تجارية أو صناعية أو حرفية يدوية .

مادة ٣٦٧ - يجوز بعد الوفاة رد اعتبار المدين المفلس أو المقبول فى تسوية قضائية .

مادة ٣٦٨ - تعفى اجراءات رد الاعتبار المنصوص عليها فى هذا الباب من رسوم الطابع والتسجيل .

الباب الثالث

فى التفليس والجرائم الاخرى فى مادة الافلاس

الفصل الأول

فى التفليس

مادة ٣٦٩ - تطبق العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣٨٣ من قانون العقوبات ، على الاشخاص الذين تثبت اذانتهم بالتفليس بالتقصير أو بالتدليس .

القسم الأول

فى التفليس بالتقصير

مادة ٣٧٠ - يعد مرتكبا لتفليس بالتقصير كل تاجر فى حالة توقف عن الدفع يوجد فى إحدى الحالات الآتية :

١ - اذا ثبت أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف تجارته مفرطة .

٢ - اذا استهلك مبالغ جسيمة فى عمليات نصيبية محضة أو عمليات وهمية ،

٣ - اذا كان قد قام بمشتريات لاعادة البيع بأقل من سعر السوق بقصد تأخير اثبات توقفه عن الدفع أو استعمل بنفس القصد رسائل مؤدية للإفلاس ليحصل على أموال .

٤ - اذا قام بالتوقف عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين اضرارا بجماعة الدائنين .

٥ - اذا كان قد اشهر افلاسه مرتين واقلعت التفليستان بسبب عدم كفاية الاصول .

٦ - اذا لم يكن قد أمسك أية حسابات مطابقة لعرف المهنة نظرا لاهمية تجارية .

٧ - اذا كان قد مارس مهنته مخالفا لحظر منصوص عليه فى القانون .

مادة ٣٧١ - يجوز أن يعتبر مرتكبا للتفليس بالتقصير كل تاجر فى حالة توقف عن الدفع يوجد فى إحدى الحالات الآتية :

١ - اذا كان قد عقد لحساب الغير تعهدات ثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد بغير أن يتقاضى مقابلها شيئا .

٢ - اذا كان قد حكم بافلاسه دون أن يكون قد أوفى بالتزاماته عن صلح سابق .

٣ - اذا كان لم يقم بالتصريح لدى كاتب

ضبط المحكمة عن حالة التوقف عن الدفع فى مهلة خمسة عشر يوما ، دون مانع مشروع .

٤ - اذا كان لم يحضر بشخصه لدى وكيل التفليسة فى الاحوال والمواعيد المحددة ، دون مانع مشروع .

٥ - اذا كانت حساباته ناقصة او غير ممسوكة بانتظام .

وبالنسبة للشركات التى تشتمل على شركاء مسؤولين بالتضامن بدون تحديد عن ديون الشركة يجوز أن يعتبر الممثلون القانونيين مرتكبين للتفليس بالتقصير اذا بغير عذر شرعى لم يقوموا بالتصريح لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما عن حالة التوقف عن الدفع دون مانع مشروع ، أو لم يتضمن هذا التصريح قائمة بالشركاء المتضامين مع بيان اسمائهم وموطنهم .

مادة ٣٧٢ - لا تتحمل جماعة الدائنين مصاريف الدعوى التى ترفعها النيابة العامة .

وفى حالة الادانة لا يجوز للخزينة العامة العامة الرجوع على المدين الا بعد حل اتحاد الدائنين .

مادة ٣٧٣ - تلتزم الخزينة العامة بمصروفات الدعوى التى يرفعها أحد الدائنين اذا قضى بالادانة، دون اخلال بحق الرجوع على المدين طبقا للاوضاع الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ ، واما فى حالة الاعفاء من التهمة فيتحملها الدائن المدعى .

القسم الثانى

فى التفليس بالتدليس

مادة ٣٧٤ - يعد مرتكبا للتفليس بالتدليس كل تاجر فى حالة توقف عن الدفع يكون قد اخفى حساباته أو بدد أو اختلس كل أو بعض أصوله أو يكون بطريق التدليس قد أقر بمديونيته بمبالغ ليست فى ذمته سواء كان هذا فى محرراته بأوراق رسمية و تعهدات عرفية أو فى ميزانيته .

مادة ٣٧٥ - تطبق المادتان ٣٧٢ و ٣٧٣ على المتابعات بتهمة التفليس بالتدليس .

القسم الثالث

فى ادارة الاموال فى حالة التفليس

مادة ٣٧٦ - يلتزم وكيل التفليسة بأن يقدم للنياية العامة جميع ما تطلب منه من المستندات والسندات والاوراق والمعلومات .

مادة ٣٧٧ - تبقى المستندات والسندات والاوراق التى قدمها وكيل التفليسة أثناء سير الدعوى قيد الاطلاع بكتابة الضبط .

الفصل الثانى

فى الجرائم الاخرى

مادة ٣٧٨ - فى حالة توقف الشركة عن الدفع ، تطبق العقوبات الخاصة بالتفليس بالتقصير على القائمين بالادارة والمديرين أو المصنفين فى الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمديرين وبوجه عام كل المفوضين من قبل الشركة ، يكونون بهذه الصفة وبسوء نية ؛

١ - استهلكوا مبالغ جسيمة تخص الشركة فى القيام بعمليات نصيبية محضة أو عمليات وهمية .

٢ - أو قاموا بقصد تأخير اثبات توقف الشركة عن الدفع بمشتريات لاعادة البيع بأقل من سعر السوق ، أو استعملوا بنفس القصد وسائل مؤدية للافلاس للحصول على أموال .

٣ - أو قاموا بعد توقف الشركة عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين أو جعله يستوفى حقه اضرارا بجماعة الدائنين .

٤ - أو جعلوا الشركة تعقد لحساب الغير تعهدات ثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعها عند التعاقد وذلك بغير ان تتقاضى الشركة مقابلا .

٥ - أو أمسكوا أو أمروا بأمسك حسابات الشركة بغير انتظام .

مادة ٣٧٩ - فى حالة توقف شركة عن الدفع ، تطبق العقوبات الخاصة بالتفليس بالتدليس على القائمين بالادارة والمديرين أو المصنفين فى شركة مساهمة والمسيرين أو المصنفين لشركة ذات مسؤولية محدودة ، وبوجه عام على كل المفوضين من قبل الشركة يكونون قد اختلسوا بطريق التدليس دفاتر الشركة أو بددوا أو أخفوا جزءا من أصولها أو الذين قد أقرروا سواء فى المحررات و الاوراق الرسمية أو التعهدات العرفية أو فى الميزانية بمديونية الشركة بمبالغ ليست فى ذمتها .

مادة ٣٨٠ - تطبق عقوبة التفليس بالتقصير على القائمين بالادارة والمديرين أو المصنفين فى شركة مساهمة ، والمسيرين أو المصنفين فى الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، وبوجه عام كل المفوضين من قبل الشركة يكونون بقصد اخفاء كل أو بعض ذمتهم المالية عن متابعتهم من جانب الشركة المتوقفه عن الدفع أو من دائنى الشركة يكونون عن سوء قصد اختلسوا أو أخفوا جانبا من أموالهم

و أقروا تدليسا بمدىونتهم بمبالغ ليست فى ذمتهم .

مادة ٣٨١ - تطبق على الاشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد من ٣٧٨ الى ٣٨٠ وبقوة القانون ، الاسقاطات التى رتبها القانون على افلاس التجار .

مادة ٣٨٢ - تطبق عقوبات التفليس بالتدليس على :

١ - الاشخاص الذين يثبت انهم قد اختلسوا لمصلحة المدين أو اخفوا أو خباؤا كل أو بعض امواله المنقولة أو العقارية وذلك بغير مساس بما عدا ذلك من احوال نصت عليها المادتان ٤٢ و ٤٣ من قانون العقوبات .

٢ - الاشخاص الذين يثبت انهم قدموا فى التفليسة أو التسوية القضائية بطريق التدليس ديونا وهمية سواء باسمهم أو بواسطة آخرين .

٣ - الاشخاص الذين مارسوا التجارة خفية باسم الغير أو باسم وهمى وارتكبوا أحد الافعال المنصوص عليها فى المادة ٣٧٤ من هذا القانون .

مادة ٣٨٣ - تسرى على زوج المدين وأصوله وفروعه أو انسابه من نفس الدرجة الذين يكونون قد بددوا أو اخفوا أو غيروا مال أشياء تتبع أصول التفليسة دون أن يكونوا شركاء للمدين ، العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٨٤ - عند الحكم فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى المواد المتقدمة تفصل المحكمة المعروض عليها الموضوع ، ولو قضت بالاعفاء من التهمة :

١ - تلقائيا ، فى أن تضاف لجانب جماعة الدائنين الاموال والحقوق أو الدعاوى التى أبعدت بطريق التدليس .

٢ - فيما يطلب من تعويضات عن الضرر .

مادة ٣٨٥ - تطبق العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات على الدائن الذى اشترط لنفسه سواء مع المدين أو مع اشخاص سواء مزايا خاصة فى اعطاء صوته فى مداوات جماعة الدائنين .

مادة ٣٨٦ - يقضى ، فضلا عن ذلك ، ببطلان تلك الاتفاقات بالنسبة لجميع الاشخاص المذكورين أعلاه بما فيهم المدين .

ويتعين على الدائن بأن يرد لصاحب الشأن

المبالغ أو القيم المنقولة التى قبضها بموجب الاتفاقات المحكوم بطلانها .

مادة ٣٨٧ - فى حالة رفع بطلان الاتفاقات المشار اليها فى المادتين السابقتين الى القضاء المدنى تحال الدعوى الى محاكم التجارة .

مادة ٣٨٨ - يجرى لصق ونشر أحكام الادانة الصادرة وفقا لهذا الباب على نفقة المحكوم عليهم فى صحيفة معتمدة للاعلانات القانونية وكذلك خلاصة موجزة فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية تتضمن ذكر رقم عدد جريدة الاعلانات القانونية التى حصل فيها النشر الاول .

الكتاب الرابع

السندات التجارية

الباب الاول

فى السفتجة والسند لامر

الفصل الاول

فى انشاء السفتجة وشكلها

مادة ٣٨٩ - تعتبر السفتجة عملا تجاريا مهما كان الاشخاص .

مادة ٣٩٠ - تشتمل السفتجة على البيانات التالية :

١ - تسمية « سفتجة » فى متن السند نفسه وباللغة المستعملة فى تحريره .

٢ - أمر غير معلق على قيد أو شرط بدفع مبلغ معين .

٣ - اسم من يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) .

٤ - تاريخ الاستحقاق .

٥ - المكان الذى يجب فيه الدفع .

٦ - اسم من يجب الدفع له أو لأمره .

٧ - بيان تاريخ انشاء السفتجة ومكانه .

٨ - توقيع من أصدر السفتجة (الساحب) .

اذ خلا السند من أحد البيانات المذكورة بالفقرات المتقدمة فلا يعتد به كسفتجة فى الاحوال المعينة فى الفقرات الآتية :

ان السفتجة الحالية من بيان تاريخ الاستحقاق تكون مستحقة الاداء لدى الاطلاع عليها .

القسم الثاني

فى مقابل الوفاء

مادة ٣٩٥ - ان مقابل الوفاء يكون على الساحب او على الشخص الذى تسحب لحسابه السفتجة وهذا لا يمنع من بقاء الساحب لحساب غيره ملتزما شخصيا للمظهرين والحامل فحسب .

يكون مقابل الوفاء موجودا عند استحقاق دفع السفتجة اذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب او لمن سحبت لحسابه بمبلغ يساوى على الاقل مبلغ السفتجة .

تنقل ملكية مقابل الوفاء قانونا الى حملة السفتجة المتعاقدين .

ان القبول قرينة على وجود مقابل الوفاء . وهذا القبول حجة على ثبوت مقابل الوفاء بالنسبة للمظهرين .

وعلى الساحب وحده سواء حصل القبول او لم يحصل ان يثبت فى حالة الانكار ان المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق والا لزمه ضمانها ، ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة .

القسم الثالث

فى التظهير

مادة ٣٩٦ - كل سفتجة وان لم يشترط فيها صراحة كلمة « لامر » تكون قابلة للتداول بطريق التظهير .

واذا ادرج الساحب فى نص السفتجة عبارة « ليست لامر » او عبارة مماثلة فلا يكون السند قابلا للتداول الا على الشكل والآثار المترتبة على التنازل العادى .

ويمكن ان يكون التظهير حاصلا لصالح المسحوب عليه سواء اكان قابلا للسند ام لا او لصالح الساحب او اى ملتزم آخر سواء ، وهؤلاء الاشخاص يمكنهم ان يظهروا السفتجة من جديد .

يجب ان يكون التظهير بدون قيد او شرط .

وكل شرط يعلق عليه التظهير يعد كأن لم يكن .

ويعد التظهير الجزئى باطلا .

والتظهير « للحامل » يعد بمثابة تظهير على بياض .

واذا لم يذكر فيها مكان خاص للدفع فان المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانا للدفع وفى الوقت نفسه مكان موطن المسحوب عليه .

واذا لم يذكر فيها مكان انشائها تعتبر كأنها منشأة فى المكان المبين بجانب اسم الساحب .

مادة ٣٩١ - يجوز ان تكون السفتجة محررة لامر الساحب نفسه .

ويمكن ان تكون مسحوبة على الساحب نفسه ، كما يمكن ان تكون مسحوبة لحساب شخص من الغير .

ويمكن ان يشترط بها الدفع فى موطن شخص من الغير أما فى المنطقة التى يقع فيها أو فى موطن المسحوب عليه أو فى منطقة أخرى .

مادة ٣٩٢ - اذا كتب مبلغ السفتجة بالاحرف الكاملة والارقام معا فالعبرة عند الاختلاف للمبلغ المحرر بالاحرف الكاملة .

واذا كتب مبلغ السفتجة عدة مرات بالاحرف او بالارقام فالعبرة عند الاختلاف لاقبلها مبلغا .

مادة ٣٩٣ - ان السفتجة التى توقع من القصر الذين ليسوا تجارا تكون باطلة بالنسبة لهم بدون ان ينال ذلك من الحقوق التى يختص بها كل من الطرفين بمقتضى المادة ١٩١ من القانون المدنى .

اذا كانت السفتجة محتوية على توابع اشخاص ليست لهم اهلية الالتزام بموجبها او على توقيعات مزورة او منسوبة لاشخاص وهميين او على توابع ليس من شأنها لاي سبب آخر الزام الاشخاص الذين وضعوا توقيعهم على السفتجة او وقع عليها باسمهم فان ذلك يحول دون صحة التزامات الموقعين الآخرين على السفتجة .

كل من وضع توقيع على سفتجة نيابة عن شخص لم يكن له توكيل منه بذلك يكون ملتزما شخصيا بمقتضى هذه السفتجة . وتكون له ان قام بالدفع نفس الحقوق التى كان لوكله المزعوم ان يحصل عليها ويجرى الامر بالمثل بالنسبة للوكيل الذى يتجاوز حدود وكالته .

مادة ٣٩٤ - الساحب ضامن قبول السفتجة ووفاءها .

ويمكن له ان يعفى نفسه من ضمان القبول ، وكل شرط يقضى باعفائه من ضمان الوفاء يعد كأن لم يكن .

يجب أن يكتب التظهير على السفتجة ذاتها أو على ورقة ملحقة بها أى (متصلة بها) ويجب أن يكون مشتملا على توقيع المظهر . ويضع هذا الأخير امضاء بيده أو بأى طريقة أخرى غير المخطوط باليد .

ويجوز ألا يعين فى التظهير الشخص المستفيد منه أو أن تقتصر على توقيع المظهر فقط (تظهير على بياض) وفى هذه الحالة الأخيرة لا يكون التظهير صحيحا إلا إذا كان على ظهر السفتجة أو على الورقة المتصلة بها .

مادة ٣٩٧ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن السفتجة .

وإذا كان التظهير على بياض جاز لحاملها :

١ - أن يملأ البياض بوضوح اسمه أو اسم شخص آخر .

٢ - أن يظهر السفتجة من جديد على بياض أو أن يظهرها لشخص آخر .

٣ - أن يسلم السفتجة الى شخص من الغير بدون أن يملأ البياض ودون أن يظهرها .

مادة ٣٩٨ - ان المظهر ضامن قبول السفتجة ووفاءها مالم يشترط خلاف ذلك .

وله أن يمنع تظهيرها من جديد وفى هذه الحالة لا يكون ملزما بالضمان للأشخاص الذين تظهر لهم السفتجة فيما بعد .

مادة ٣٩٩ - يعتبر من بيده السفتجة انه حاملها الشرعى إذا أثبت حقه بسلسلة غير منقطعة من التظهيرات ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . والتظهيرات المشطبة تعد على هذا الوضع كأن لم تكن . وإذا كان التظهير على بياض متبوعاً بتظهير آخر اعتبر موقع هذا التظهير الأخير انه اكتسب السفتجة بمقتضى التظهير على بياض .

وإذا زالت يد شخص عن السفتجة بحادث من الحوادث فحاملها الذى يثبت حقه على النحو المبين بالفقرة السابقة لا يلزم بالتخلل عنها إلا إذا كان قد اكتسبها عن سوء نية أو كان ارتكب خطأ جسيماً عند اكتسابها .

مادة ٤٠٠ - لا يمكن للأشخاص المدعى عليهم بمقتضى السفتجة أن يحتجوا على الحامل بالدفع المبينة على علاقاتهم الشخصية بالساحب أو بحاملها السابقين مالم يكن الحامل قد تعد عند اكتسابه السفتجة الاضرار بالمدين .

مادة ٤٠١ - إذا كان التظهير محتويا على عبارة « القيمة للتحويل » أو « للقبض » أو « بالوكالة » أو غير ذلك من العبارات التى تفيد مجرد التوكيل فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق الناتجة عن السفتجة ولكنه لا يمكنه أن يظهرها إلا على سبيل الوكالة .

ولا يمكن فى هذه الحالة للملتزمين أن يتمسكوا ضد الحامل إلا بالدفعوع التى كان من الممكن الاحتجاج بها على المظهر .

ان النيابة التى يتضمنها التظهير التوكيلي لا ينقض حكمها بوفاة الموكل أو بفقدانه الاهلية .

إذا كان التظهير يحتوى على عبارة « القيمة موضوعة ضمنا » أو « القيمة موضوعة رهنا » أو غير ذلك من العبارات التى تفيد الرهن الحيازى فيمكن للحامل أن يمارس جميع الحقوق المترتبة على السفتجة ولكنه إذا حصل منه تظهير فلا يعد تظهيره إلا على سبيل الوكالة .

ولا يمكن للملتزمين أن يتمسكوا ضد الحامل بالدفعوع المبينة على علاقاتهم الشخصية بالمظهر إلا إذا تعد الحامل عند تسلمه السفتجة الاضرار بالمدين .

مادة ٤٠٢ - ينتج التظهير الحاصل بعد الاستحقاق الآثار ذاتها المترتبة على التظهير السابق للاستحقاق ، على أن التظهير الحاصل بعد الاحتجاج عند الامتناع عن الدفع أو بعد انقضاء الاجل المعين للاحتجاج فلا ينتج الا آثار التنازل العادى .

ان التظهير بدون بيان لتأريخه يعتبر واقعا قبل انقضاء الاجل المعين للاحتجاج ، مالم تقم الحجة على خلافه .

يمنع تقديم تواريخ الاوامر بالدفع والا كان ذلك تزويرا .

القسم الرابع

فى القبول

مادة ٤٠٣ - يمكن أن يعرض قبول السفتجة على المسحوب عليه بمقره لغاية تاريخ الاستحقاق سواء من قبل الحامل أو من أى شخص آخر حائز لها .

يمكن للساحب أن يشترط فى كل سفتجة وجوب عرضها للقبول مع تعيين أجل لذلك أو بدون تعيين أجل .

ويمكنه أن يمنع بنص السفتجة عرضها للقبول

مالم تكن سفتجة واجبة الدفع لدى الغير أو فى منطقة غير منطقة موطن المسحوب عليه أو كانت مسحوبة لمدة معينة لدى الاطلاع .

ويمكنه أيضا اشتراط ان عرض السفتجة للقبول لا يمكن وقوعه قبل أجل معين .

كل مظهر لسفتجة يمكنه ان يشترط وجوب عرضها للقبول مع تعيين أجل أو بدون تعيين أجل مالم يكن الساحب قد صرح بعدم قبولها .

ان السفاتج المحررة لأجل معين لدى الاطلاع يجب أن تعرض للقبول خلال مهلة سنة من تاريخها .

ويجوز للساحب أن يقصر هذه المهلة الأخيرة أو أن يشترط أجلا أطول .

ويمكن للمظهرين اختصار الآجال المذكورة .

إذا كانت السفتجة قد أنشئت لتنفيذ اتفاق متعلق بالتزويد بالبضائع ومبرم بين تجار وأوفى الساحب التعهدات التى التزم بها بمقتضى العقد ، فانه لا يمكن للمسحوب عليه الامتناع من التصريح بالقبول بمجرد انقضاء أجل مناسب للعرف الجارى فى التجارة للتعرف على البضائع .

ان الامتناع عن القبول يترتب عليه قانونا سقوط الأجل مع تحمل المسحوب عليه مبلغ النفقات والمصاريف .

مادة ٤٠٤ - يمكن للمسحوب عليه أن يطلب عرض القبول عليه مرة ثانية فى اليوم الذى يل العرض الاول ولا يمكن للمعنيين أن تقبل منهم دعوى بعدم استجابة هذا الطلب الا اذا كان هذا الطلب مضمنا فى الاحتجاج .

لا يكون الحامل ملزما بالتخلي عن السفتجة للمسحوب عليه عند عرضها للقبول .

مادة ٤٠٥ - يحزر القبول على السفتجة ويعبر عنه بكلمة « مقبول » أو أى كلمة أخرى تماثلها ويكون ممضى من المسحوب عليه وأن مجرد امضاء المسحوب عليه على السفتجة يعتبر قبولا منه .

وإذا كانت السفتجة واجبة الدفع فى أجل معين لدى الاطلاع أو اذا كان ينبغى عرضها للقبول فى أجل معلوم بمقتضى شرط خاص يجب أن يؤرخ القبول باليوم الذى تم فيه ما لم يطلب الحامل أن يؤرخ بيوم العرض وإذا خلا القبول من التاريخ فانه يجب على الحامل حفظا لحقوقه فى الرجوع على المظهرين والساحب أن يثبت هذا السهو باحتجاج يحزر فى الاجل القانونى .

يكون القبول بدون قيد أو شرط ، لكنه يمكن للمسحوب عليه أن يحصره فى جزء من مبلغ السفتجة .

وكل تعديل آخر يحدثه القبول فى البيانات الواردة فى نص السفتجة يعتبر بمثابة رفض للقبول . على أن القابل يبقى ملزما بما تضمنه الصيغة التى عبر بها عن القبول .

مادة ٤٠٦ - إذا عين الساحب فى السفتجة مكانا للدفع غير المكان الذى به موطن المسحوب عليه ، بدون أن يعين شخصا آخر يجب الدفع لديه ، يمكن للمسحوب عليه تعيينه عند القبول وإذا قبل بدون أن يعينه يعد بأنه التزم نفسه فى مكان الأداء .

وإذا كانت السفتجة واجبة الاداء فى موطن المسحوب عليه جاز لهذا الأخير أن يعين فى صيغة القبول عنوانا بنفس المكان الذى يجب الدفع فيه .

مادة ٤٠٧ - ان القبول يلزم المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ السفتجة فى الاستحقاق .

وعند علم الدفع يمكن للحامل وان كان الساحب نفسه رفع الدعوى مباشرة على القابل والناجمة عن السفتجة للمطالبة بكل ما يحق بمقتضى المادتين ٤٣٣ و ٤٣٤ المذكورتين أدناه .

مادة ٤٠٨ - إذا وضع المسحوب عليه صيغة القبول على السفتجة ثم شطبها قبل ترجيع السفتجة ، عد القبول مرفوضا ويعد التشطيب واقعا قبل ترجيع السند مالم يثبت خلافه .

على أنه اذا كان المسحوب عليه قد أعلم كتابة الحامل أو أى موقع آخر بقبوله يصبح ملزما تجاه هذين الآخرين بما تضمنته الصيغة التى عبر بها عن قبوله .

القسم الخامس

فى الضمان الاحتياطى

مادة ٤٠٩ - ان دفع مبلغ السفتجة يمكن أن يضمته كليا أو جزئيا ضامن احتياطى .

ويكون هذا الضمان من الغير أو حتى من أحد الموقعين على السفتجة .

ويجب أن يكتب الضمان الاحتياطى على نفس السفتجة أو الورقة المتصلة بها أو بسند يبين فيه مكان صدوره .

ويعبر عنه بكلمات كهذه « مقبول كضمان

احتياطي ، أو بما في مؤداها ثم يوقع الضامن الاحتياطي عليها بامضائه .

ويعتبر الضامن الاحتياطي حاصلا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه السفتجة الا اذا كان صاحب التوقيع المسحوب عليه أو الساحب .

ويجب أن يذكر في الضمان الاحتياطي اسم المضمون والا عد للساحب

ويلتزم ضامن الوفاء بكل ما التزم به المضمون .

ويكون التزام ضامن الوفاء صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لأي سبب آخر غير عيب في الشكل .

اذا دفع الضامن الاحتياطي قيمة السفتجة يكتسب الحقوق الناتجة عنها تجاه المضمون والمتضمن له بمقتضى السفتجة .

القسم السادس

في الاستحقاق

مادة ٤١٠ - يمكن سحب السفتجة :

- لدى الاطلاع .
- أو لاجل معين لدى الاطلاع .
- أو لاجل معين التاريخ .
- أو ليوم محدد .

اما السفاتج التي تتضمن آجال استحقاق أخرى أو استحقاقات متعاقبة فهي باطلة .

مادة ٤١١ - ان السفتجة المسحوبة للوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الدفع عند تقديمها . ويجب أن تقدم للدفع خلال سنة من تاريخها . ويمكن للساحب أن يقصر هذا الاجل أو أن يشترط اجلا أطول . كما يمكن للمظهرين تقصير الآجال المذكورة .

يمكن لساحب السفتجة الواجبة الدفع لدى الاطلاع أن يشترط عدم تقديمها للدفع قبل أجل معين . وكفى هذه الحالة تسرى مهلة ابتداء من هذا الاجل .

مادة ٤١٢ - ان استحقاق السفتجة المسحوبة لاجل معين لدى الاطلاع يحدد اما بتاريخ القبول أو بتاريخ الاحتجاج .

واذا لم يحرر احتجاج فان القبول بدون بيان تاريخه يعد بالنظر للقابل انه قد تم في اليوم الاخير من الاجل المعين لتقديم السفتجة للقبول .

ان استحقاق سفتجة مسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخ معين أو بعد الاطلاع يحصل في التاريخ الذي يقابله من الشهر الذي يجب أن يتم فيه الدفع . وبانعدام التاريخ المقابل يقع الاستحقاق في اليوم الاخير من الشهر المذكور .

واذا سحبت السفتجة لشهر ونصف أو عدة أشهر ونصف من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها يجب أن يبدأ بحسب الاشهر الكاملة .

واذا حدد الاستحقاق في ابتداء الشهر أو في منتصفه أو في آخره فانه يقصد بذلك اليوم الأول أو اليوم الخامس عشر أو اليوم الاخير من الشهر .

اما التعبير بثمانية أيام أو بخمسة عشر يوما فانه لا يراد به أجل أسبوع أو أسبوعين بل يراد به أجل ثمانية أيام تامة أو خمسة عشر يوما تاما .

ان التعبير بنصف شهر يراد به خمسة عشر يوما .

مادة ٤١٣ - اذا كانت السفتجة مسحوبة لدفعها في يوم محدد في بلد يمكن أن يختلف تقويمه عن تقويم مكان اصدارها فان تاريخ الاستحقاق يعتبر معينا وفقا لتقويم مكان الوفاء .

واذا كانت السفتجة مسحوبة بين بلدين مختلفي التقويم لدفعها في أجل ما من تاريخ معين فان يوم اصدارها يرجع الى اليوم المقابل في تقديم مكان الوفاء ، ويحدد تاريخ الاستحقاق وفقا لذلك .

ان الآجال المعينة لتقديم السفاتج وفقا للقواعد المبينة في الفقرة السابقة .

على أن هذه القواعد لا تطبق اذا اشتمل نص السفتجة على شرط أو مجرد بيانات تفيد أن النية معقودة على اتباع قواعد مخالفة .

القسم السابع

في الوفاء

مادة ٤١٤ - يجب على حامل السفتجة الواجبة الدفع في يوم محدد أو في أجل ما من تاريخ معين أو بعد الاطلاع أن يقدم السفتجة للدفع أما في يوم وجوب دفعها أو في أحد يومي العمل التاليين له .

ويعتبر تقديم السفتجة لغرفة المقاصة بمثابة تقديم للوفاء .

مادة ٤١٥ - يحق للمسحوب عليه عند ايفائه

قيمة السفتجة أن يطلب من الحامل تسليمها اليه
موقعا عليها بالوفاء .

ولا يمكن للحامل أن يرفض وفاء جزئيا .

وإذا كان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن
يطلب بيان هذا الوفاء على السفتجة واعطاء
مخالصة به .

وكل ما يدفع من أصل قيمة السفتجة تبرأ
منه ذمة صاحبها ومظهريها .

ويتعين على الحامل أن يقدم احتجاجا عما تبقى
من المبلغ .

مادة ٤١٦ - لا يجبر حامل السفتجة على استلام
قيمتها قبل الاستحقاق .

وإذا دفع المسحوب عليه قبل الاستحقاق فانه
يتحمل تبعة ذلك .

ومن يدفع عند الاستحقاق برئت ذمته على
الوجه الصحيح الا اذا كان قد ارتكب تدليسا أو
خطأ جسيما ، ويجب عليه أن يتحقق من صحة
تسلسل التظاهرات ، دون التثبت من صحة
امضاءات المظهرين .

مادة ٤١٧ - اذا اشترط وفاء قيمة السفتجة
بعملة غير متداولة في مكان الوفاء ، فيمكن دفع
مبلغا بالنقود الراضية في البلاد على حسب قيمتها
يوم الاستحقاق مع مراعاة التشريع المتعلق
بتنظيم الصرف . واذا تأخر المدين عن الدفع
فللحامل الخيار في طلب دفع قيمة السفتجة من
جنس النقود الراضية في البلاد اما بحسب قيمتها
يوم الاستحقاق واما بحسب قيمتها يوم الوفاء .

تقدر قيمة العملة الاجنبية على مقتضى الاعراف
الجارية في مكان الوفاء على أنه يمكن للساحب
أن يشترط حساب المبلغ الواجب وفاؤه حسب
السعر المعين في السفتجة .

ولا تسرى القواعد السابقة ذكرها اذا كان
الساحب اشترط بأن يكون الوفاء بعملة معينة
(اشتراط الوفاء الفعلي بعملة اجنبية) .

وإذا تعين مبلغ السفتجة بعملة تتفق في
التسمية ولكنها تختلف من حيث القيمة في بلد
الاصدار وبلد الوفاء فيحمل على أن المقصود
بذلك اتمام الوفاء بالعملة الخاصة بمكان الوفاء .

مادة ٤١٨ - اذا لم تقسم السفتجة للوفاء يوم
الاستحقاق أو في أحد يومى العمل التاليين له
فيحق لكل مدين تسليم المبلغ على وجه الوديعة الى
صندوق الودائع والامانات على نفقة وتبعة الحامل .

مادة ٤١٩ - لا تقبل المعارضة في الوفاء الا في
حالة ضياع السفتجة أو افلاس حاملها .

مادة ٤٢٠ - اذا ضاعت سفتجة غير مقبولة ،
جاز لصاحبها أن يطالب بوفائها بموجب نسختها
الثانية أو الثالثة أو الرابعة الخ . . .

مادة ٤٢١ - اذا كانت السفتجة الضائعة مشتملة
على القبول فلا يمكن المطالبة بوفائها بموجب نسختها
الثانية أو الثالثة أو الرابعة الخ . . . الا بموجب
أمر من القاضى وبشرط تقديم كفيل .

مادة ٤٢٢ - اذا لم يتمكن من ضاعت منه
السفتجة سواء أكانت أو لم تكن متضمنة لصيغة
القبول من أن يحضر نسختها الثانية أو الثالثة أو
الرابعة الخ . . جاز له أن يطلب وفاء السفتجة
الضائعة والحصول على ذلك بمقتضى أمر من القاضى
بعد أن يثبت ملكيته لها بدفاتر وبشرط تقديم
كفيل .

مادة ٤٢٣ - في حالة الامتناع عن الوفاء بعد
تقديم الطلب بمقتضى المادتين السابقتين ، يحتفظ
مالك السفتجة الضائعة بجميع حقوقه في تقديم
الاحتجاج . وينبغى تقديم هذا الاخير في اليوم
التالى لاستحقاق السفتجة الضائعة . أما التبليغات
المنصوص عليها في المادة ٤٣٠ فيجب توجيهها
للساحب والمظهرين في الآجال المحددة في هذه
المادة .

مادة ٤٢٤ - يجب على مالك السفتجة الضائعة
لاجل الحصول على نسخة ثانية منها أن يطلب من
المظهر الاخير قبله أن يمدّه بما هو واجب عليه من
المساعدة باسمه وعنايته للسعى لدى المظهر له
السابق وهكذا يجرى الرجوع على هذا المنوال
من مظهر الى مظهر حتى يصل الى صاحب
السفتجة ويتحمل مالك السفتجة الضائعة
المصاريف .

مادة ٤٢٥ - ينقضى التزام الكفيل المنصوص
عليه في المادتين ٤٢١ و ٤٢٢ بمضى ثلاثة أعوام
اذا لم يقدم في خلال هذه المدة طلبا أو ملاحظات
قضائية .

القسم الثامن

فى الرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء وفى الاحتجاج وسند الرجوع

١ - فى الرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء .

مادة ٤٢٦ - يمكن للحامل الرجوع على المظهرين والساحب وباقي المزمين :

- فى الاستحقاق ، اذا لم يتم الوفاء .

- وحتى قبل الاستحقاق :

١ - اذا حصل الامتناع الكلى أو الجزئى عن القبول .

٢ - فى حالة افلاس المسحوب عليه سواء كان صدر منه قبول أم لا أو توقف عن دفع ديونه ولو لم يثبت بعد بحكم أو حجز أمواله طائل .

٣ - اذا افلس صاحب السفتجة التى لا يتمين تقديمها للقبول على أنه يمكن للضامنين الذين أقيمت عليهم دعوى الرجوع بالضمان فى الاحوال المبينة فى الفقرتين الاخيرتين الثانية والثالثة أن يقدموا خلال الثلاثة أيام من ممارسة هذا الرجوع لمحكمة موطنهم طلبا يلتصون فيه ميعادا لهذا الشأن ، فاذا تقرر قبول الطلب ، حدد فى أمر المحكمة الوقت الذى يجب فيه على الضامنين وفاء الاوراق التجارية المعنية ، بدون أن تتجاوز المهلة الممنوحة للتاريخ المحدد للاستحقاق ، ولا يكون الامر المذكور قابلا للمعارضة ولا للاستئناف .

مادة ٤٢٧ - يجب اثبات الامتناع عن القبول أو الامتناع عن الدفع باجراء من كتابة الضبط (الاحتجاج لعدم القبول أو عدم الوفاء) .

ويجب تقديم الاحتجاج لعدم القبول فى الآجال المبينة لتقديم السفتجة للقبول . واذا كانت قد قدمت للمرة الاولى من اليوم الاخير من الاجل فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٠٤ ، جاز أيضا تقديم الاحتجاج فى اليوم التالى .

ان الاحتجاج لعدم وفاء السفتجة الواجبة الدفع فى يوم محدد أو فى أجل معين من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها ، يجب تقديمه فى أحد يومى العمل التالين لليوم الواجب فيه دفع السفتجة . واذا كانت السفتجة واجبة الدفع لدى الاطلاع وجب تقديم الاحتجاج ضمن الشروط المبينة فى الفقرة المتقدمة والمتعلقة بالاحتجاج لعدم القبول .

ان الاحتجاج لعدم القبول عن تقديم السفتجة للوفاء وعن الاحتجاج لعدم الوفاء .

واذا توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء أكان صدر منه قبول أم لا أو فى حالة حجز أمواله بدون جدوى فلا يمكن للحامل الرجوع على ضامنيه الا بعد أن يعرض السفتجة على المسحوب عليه لدفع قيمتها وبعد تقديم احتجاج .

وفى حالة افلاس المسحوب عليه سواء أكان صدر منه قبول أم لا وكذلك فى حالة افلاس صاحب السفتجة المشروط عدم تقديمها للقبول ، فيكفى تقديم الحكم بشهر الافلاس لتمكين الحامل من ممارسة حقوقه فى الرجوع .

مادة ٤٢٨ - اذا رضى الحامل فى مقابل الوفاء أن يقبل اما شيكا عاديا واما أمرا بالحوالة على البنك المركزى الجزائرى واما شيكا بريديا ، وجب أن يذكر فى الشيك أو الحوالة عدد السندات المدفوعة على الشكل المذكور وتاريخ استحقاقها ، بيد أن هذا البيان لا يكون واجبا بالنسبة للشيكات أو أوامر الحوالة المنشأة للتسوية بين المصاريف فيما يخص رصيد العمليات المتممة فيما بينها بواسطة غرفة المقاصة .

واذا وقعت التسوية بمقتضى شيك عاد ولم يقع أدائه ، فانه يقع تبليغ الاحتجاج لعدم وفاء هذا الشيك فى موطن وفاء السفتجة فى الاجل المنصوص عليه فى المادة ٥١٦ . ويقع الاحتجاج لعدم وفاء الشيك وكذلك التبليغ بموجب اجراء من كتابة الضبط الا فى حالة وجود دواع تتعلق بالاختصاص المحلى واقتضاء تدخل كتابتى ضبط .

واذا وقعت التسوية بواسطة أمر بالحوالة ثم رفض هذا الامر من طرف البنك المركزى الجزائرى أو بواسطة شيك بريدى رفض بدوره من طرف مركز الصكوك البريدية الحائز لحساب من سيقيد عليه ، وجب تبليغ الرفض باجراء كتابة ضبط الموطن التابع للقائم بالاصدار خلال ثمانية أيام من تاريخ الاصدار ، ويقدم ويوجه الاجراء المذكور من طرف كتابة الضبط .

اذا كان اليوم الاخير الممنوح لاستكمال اجراء تبليغ بعدم تنفيذ أمر الحوالة أو الشيك البريدى هو يوم عطلة يمدد هذا الاجل لغاية اليوم الاول التالى لانتهاه هذا الاجل طبقا لمقتضيات المادة ٤٦٤ وما يليها من قانون الاجراءات المدنية .

مادة ٤٢٩ - يجب على المسحوب عليه الذى يقبل التبليغ اذا لم يؤد مبلغ السفتجة ومصاريف الاخبار وعند الاقتضاء احتجاج الشيك ، أن يرد السفتجة الى كتابة الضبط وهناك يحرر فى الحين احتجاج لعدم الوفاء .

إذا لم يرد المسحوب عليه السفتجة يحرر الاحتجاج في الحين ويوقع الاشهاد بعدم الرد ، وفي هذه الحالة يعفى الحامل من الغير من تطبيق احكام المادتين ٤٢١ و ٤٢٢ .

يعتبر عدم رد السفتجة كجنحه تستوجب العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات .

مادة ٤٣٠ - يجب على الحامل توجيه اخطار بعدم القبول أو الوفاء الى من ظهر له في أيام العمل الاربعية التي تلى يوم الاحتجاج أو يوم التقديم في حالة اشتراط الرجوع بلا مصاريف .

ويجب على كتابه الضبط ، اذا كان السند يتضمن اسم وموطن صاحب السفتجة اعلامه في خلال الثمانية والاربعين ساعة من التسجيل ، عن أسباب الامتناع عن الوفاء وذلك بواسطة رسالة موصى عليها .

ويجب على كل مظهر خلال يومى العمل التاليين ليوم استلام الاخطار ان يعلم المظهر له بالأخطار الذى استلمه وأن يبين له أسماء الذين وجهوا الاخطارات السابقة وعناوينهم على وجه التتابع حتى الوصول الى الساحب ، وتسرى الآجال المذكورة من تاريخ استلام الاخطار السابق .

وإذا صدر اخطار لاحد موقعي السفتجة وفقا للفقرة السابقة فيجب أن يوجه الاخطار عينه في الاجل نفسه الى ضامنه الاحتياطي .

وفيما اذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو كتبه بصورة لا تقرأ فيكفى توجيه الاخطار الى المظهر الذى يتقدمه .

ومن وجب عليه توجيه اخطار يمكن له ان يوجهه على أى شكل كان ولو بمجرد ترجيح السفتجة .

ويجب عليه اثبات توجيهه الاخطار في الاجل المعين .

ويعتبر أن الاجل قد روعى اذا سلمت الرسالة التى تتضمن الاخطار الى البريد في الاجل المذكور .

ومن لا يوجه الاخطار في الاجل المعين أعلاه ، فلا يتعرض حقه للسقوط ، على أنه يكون عند الاقتضاء مسؤولا عن الضرر الناشئ عن تقصيره لكن بدون أن يتجاوز التعويض مبلغ السفتجة .

مادة ٤٣١ - يجوز للساحب أو المظهر أو الضامن الاحتياطي ، بناء على شرط « الرجوع بدون مصاريف » أو بدون احتجاج ، أو أى شرط مماثل

له مقيد في السند مع توقيعه عليه أن يعفى الحامل متى أراد ممارسة حقوقه في الرجوع من تحرير احتجاج لعدم القبول أو الوفاء .

على أن الشرط المذكور لا يعفى الحامل من تقديم السفتجة في الآجال المعينة ولا من توجيه الاخطارات اللازمة .

أما اثبات عدم مراعاة الآجال فيكون على من يتمسك بها ضد الحامل .

إذا كان الشرط صادرا عن الساحب نتجت آثاره تجاه جميع الموقعين ، أما اذا اشترطه مظهر أو ضامن احتياطي فلا تتعدى آثاره هذا الأخير ، وإذا أقام الحامل احتجاجا بالرغم من الشرط الذى ضمنه الساحب فإنه يتحمل مصاريفه ، وإذا كان الشرط صادرا عن مظهر أو ضامن احتياطي وحرر احتجاج فإن مصاريفه يمكن استيفاؤها من جميع الموقعين .

مادة ٤٣٢ - ان صاحب السفتجة وقابلها ومظهرها وضامنها الاحتياطي ملزمون جميعا لحاملها على وجه التضامن .

ويكون للحامل حق الرجوع على هؤلاء الاشخاص منفردين أو مجتمعين بدون أن يكون مرغما بمراعاة الترتيب الذى توالى عليه التزاماتهم .

ويعود هذا الحق لكل موقع على سفتجة متى سدد قيمتها .

ان الدعوى المقامة على احد الملزمين لا تمنع الرجوع على الآخرين ولو كانوا لاحقين لمن رفعت عليه الدعوى أولا .

مادة ٤٣٣ - يمكن للحامل أن يطالب كل من أقام عليه دعوى الرجوع :

١ - بمبلغ السفتجة التى لم يحصل قبولها أو وفاؤها .

٢ - وبمصاريف الاحتجاج والاطارات الموجهة وغيرها من النفقات .

وإذا أقيمت دعوى الرجوع قبل الاستحقاق فإنه يطرح من مبلغ السفتجة مقدار الخصم ويحسب على سعر الخصم الرسمى للمصرف المركزى الجزائرى الجارى به التعامل في تاريخ رفع الدعوى في مكان موطن الحامل .

مادة ٤٣٤ - يجوز لمن سدد مبلغ السفتجة أن يطالب ضامنيه بكامل المبلغ الذى أوفاه وما دفعه من المصاريف .

مادة ٤٣٥ - كل ملزم أقيمت عليه دعوى

الرجوع أو كان معرضا للرجوع يحق له أن يطلب تسليم السفتجة مع الاحتجاج وإيصال بالإبراء مقابل التسديد .

وكل مظهر أوفى مبلغ السفتجة يمكنه شطب تظهيره وتظهير من تبعه فيه .

مادة ٤٣٦ - إذا أقيمت دعوى الرجوع بعد حصول قبول جزئى فمن سدد المبلغ الذى لم تقبل فيه السفتجة يحق له أن يطلب ذكر هذا التسديد على السفتجة واعطائه ايصالا به . ويجب على الحامل فوق ذلك أن يسلم نسخة مصدقة عن السفتجة مع الاحتجاج ليتمكن من اقامة دعاوى الرجوع فيما بعد .

مادة ٤٣٧ - بعد انقضاء الآجال المعينة :

لتقديم السفتجة الواجب وفاؤها لدى الاطلاع أو فى أجل معين لدى الاطلاع .

ولتحرير الاحتجاج لعدم القبول أو الوفاء .

ولتقديم السفتجة للوفاء فى حالة شرط الرجوع بلا مصاريف .

تسقط حقوق الحامل ضد المظهرين والساحب وغيرهما من الملزمين باستثناء القابل .

على أن هذا السقوط لا يحصل فى حق الساحب الا اذا أثبت وجود مقابل الوفاء فى الاستحقاق وفى هذه الحالة لا يبقى للحامل الا حق رفع الدعوى على الشخص الذى سحبت عليه السفتجة .

واذا لم تقدم السفتجة للقبول فى الاجل الذى اشترطه الساحب تسقط حقوق الحامل فى الرجوع لعدم الوفاء أو لعدم القبول مالم يقتض مضمون الشرط أن الساحب لم يقصد سوى اعفائه من ضمان القبول .

واذا ورد شرط بتعيين أجل للتقديم فى أحد التظهيرات فلا يمكن لغير المظهر التمسك به .

مادة ٤٣٨ - اذا حال دون تقويم السفتجة أو تقديم الاحتجاج فى المهل المقررة حائل لا يمكن التغلب عليه وكان عرض السفتجة أو تحرير الاحتجاج فى الآجال المعينة كوجود نص قانونى لحالة ما أو غير ذلك من ظروف القوة القاهرة ، فتمتد هذه المواعيد .

ويجب على الحامل أن يبادر دون إبطاء باخطار المظهر له بالقوة القاهرة وان يضمن هذا الاخطار على السفتجة أو الورقة المتصلة بها وان

يؤرخه ويوقع عليه وتطبق فيمابقى أحكام المادة ٤٣٠ .

وعلى الحامل أن يبادر بعد زوال القوة القاهرة ودون إبطاء الى تقديم السفتجة للقبول أو الوفاء أو الاحتجاج عند الاقتضاء .

واذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوما ابتداء من الاستحقاق ، جاز رفع دعوى الرجوع بدون حاجة لتقديم السفتجة أو تحرير الاحتجاج مالم تكن هذه الدعوى معلقة لامتد أطول تطبيقا للقانون .

وبالنسبة للسفاتج الواجبة الوفاء لدى الاطلاع او بعد مدة معينة لدى الاطلاع فان مدة الثلاثين يوما تسرى من تاريخ اليوم الذى أخطر فيه الحامل المظهر له بحدوث القوة القاهرة حتى ولو كان قبل انقضاء آجال التقديم ، وبالنسبة للسفاتج الواجبة الوفاء بعد أجل معين من الاطلاع فتضاف مدة الثلاثين يوما الى مدة أجل الاطلاع المعين بالسفتجة .

مادة ٤٣٩ - لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة الافعال الشخصية المحضة المتصلة بالحامل أو بالشخص الذى كلفه بتقديم السفتجة أو الاحتجاج .

مادة ٤٤٠ - يمكن لحامل السفتجة المحرر فيها احتجاج لعدم الوفاء فضلا عما توجبه عليه الاجراءات المقررة برفع دعوى الضمان أن يستحصل على اذن من القاضى بالحجز التخفيظى على منقولات صاحبي السفتجة والقابلين والمظهرين بها .

٢ - فى الاحتجاجات

مادة ٤٤١ - يحرر الاحتجاج لعدم القبول أو الوفاء بواسطة اجراء لدى كتابة الضبط وتترك نسخة حرفية منه للمسحوب عليه .

مادة ٤٤٢ - يجب أن يتم الاحتجاج :

- فى موطن الشخص الذى كان يجب عليه وفاء السفتجة أو بآخر موطن معروف له .

- وفى موطن الاشخاص المعينين فى السفتجة لوفائها عند الحاجة .

- وفى موطن الغير الذى قبلها بطريقة التدخل .

ويجب أن يتم كل ذلك باجراء واحد . وعند

وجود بيان مزيف بالنسبة للموطن يتم اجراء التفتيش قبل الاحتجاج .

مادة ٤٤٣ - يشتمل الاحتجاج على نسخة حرفية لنص السفتجة والقبول والتظهيرات والقيود المبينة بها مع الانذار بوفاء مبلغ السفتجة . ويذكر فيه ما اذا كان الشخص الذى يجب عليه الدفع حاضرا أو غائبا مع بيان أسباب رفض الوفاء والعجز عن التوقيع أو رفض التوقيع .

مادة ٤٤٤ - لا يقوم مقام الاحتجاج أى اجراء آخر يصدر عن حامل السفتجة فيما عدا الاحوان المتصوص عليها فى المادة ٤٢٠ وما يليها والمادة ٤٢٨ .

٣ - فى الرجوع

مادة ٤٤٥ - يجوز لكل شخص له الحق فى ممارسة حق الرجوع ماعدا وجود شرط مخالف ، أن يحصل على دفع المبلغ بواسطة سند رجوع للسفتجة ومسحوب لدى الاطلاع على احد ضامنيه المشروط وفاؤه فى موطن هذا الاخير .

يشتمل سند الرجوع زيادة على المبالغ المذكورة فى المادتين ٤٣٣ و ٤٣٤ على رسم الطابع المفروض على سند الرجوع .

واذا سحب الحامل سند الرجوع فان مبلغه يعين حسب سعر سفتجة واجب دفعها لدى الاطلاع ومسحوبة من المكان الذى كان يفرض فيه اداء السفتجة الاولى الى مكان موطن الضامن .
واذا سحب المظهر سند الرجوع فيعين مبلغه حسب سعر سفتجة واجب دفعها لدى الاطلاع من المكان الذى يوجد فيه موطن الساحب ، الى مكان موطن الضامن .

مادة ٤٤٦ - يضبط الرجوع على النسبة التالية :

- ربع فى المائة بمراكز الولاية ،
- نصف فى المائة بمراكز الدائرة .
- وثلاثة ارباع فى المائة بالمحلات الاخرى .

لا يمكن فى أى حال من الاحوال أن يقم الرجوع بنفس الولاية .

مادة ٤٤٧ - لا يجوز تراكم نسخ الرجوع .
وكل مظهر أو صاحب لا يمكن أن يتحمل الا واحدا منها .

القسم التاسع

فى التدخل

مادة ٤٤٨ - يمكن لساحب السفتجة أو مظهرها أو ضامناتها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

ويمكن وفقا للشروط الآتى بيانها قبول السفتجة أو وفاؤها من شخص متدخل لفائدة مدين معرض لدعوى الرجوع .

ويمكن أن يكون المتدخل من الغير أو المسحوب عليه نفسه أو شخص آخر كان ملزما بمقتضى السفتجة عدا قبلها .

ويجب على المتدخل اخطار الشخص الذى تدخل لاجله فى ظرف يومى العمل التالىين واذا أهمل مراعاة هذا الاجل يكون مسؤولا عند الاقتضاء بالضرر الناشئ عن أهمله بدون أن يتجاوز تعويض هذا الضرر مبلغ السفتجة .

١ - القبول بطريق التدخل

مادة ٤٤٩ - ان القبول بطريق التدخل يمكن حصوله فى جميع الاحوال التى تكون فيها لحامل سفتجة واجبة التقديم للقبول حق الرجوع قبل الاستحقاق .

واذا تضمنت السفتجة تعيين من يقبلها أو يدفع قيمتها عند الاقتضاء فى مكان الاداء ، فلا يمكن للحامل ممارسة حقوقه فى الرجوع قبل الاستحقاق على من صدر منه هذا التعيين أو على الموقعين اللاحقين له الا اذا قدم السفتجة للشخص المعين فرفض قبولها وأثبت هذا الرفض باحتجاج .

وفى غير ذلك من احوال التدخل يمكن للحامل رفض القبول عن طريق التدخل .

بيد أنه اذا رضى بالتدخل فانه يفقد حقه فى الرجوع قبل الاستحقاق على الشخص الذى حصل القبول لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين .

ويذكر القبول بطريق التدخل فى السفتجة . ويوقع من طرف المتدخل . كما يجب أن يتضمن تعيين الشخص الذى صدر لحسابه ، واذا أقفل هذا البيان ، عد القبول صادرا لمصلحة الساحب .

من قبل بطريق التدخل يكون ملزما قبل الحامل والمظهرين اللاحقين لمن صدر التدخل لمصلحته ، بما الزم به هذا الاخير .

وبالرغم من القبول بطريق التدخل يحق لمن صدر لمصلحته ولضامنيه أن يطلبوا من الحامل

مقابل تسديد المبلغ المبين فى المادة ٤٣٣ تسلم السفتجة والاحتجاج مع اىصال بالابراء عند الاقتضاء .

٢ - فى الوفاء بطريق التدخل

مادة ٤٥٠ - يمكن حصول الوفاء بطريق التدخل فى جميع الاحوال التى يجوز فيها للحامل القيام بدعوى الرجوع سواء كان فى الاستحقاق أو قبله .

ويجب أن يشتمل الوفاء جميع المبلغ الواجب دفعه على الشخص الذى يقع الوفاء لمصلحته .

كما يجب أن يتم الوفاء على الاكثر فى اليوم التالى لآخر يوم يجوز فيه الاحتجاج لعدم الوفاء .

مادة ٤٥١ - اذا كانت السفتجة مقبولة من متدخلين لهم موطن فى مكان الوفاء أو كانت تشتمل على تعيين اشخاص يقع موطنهم بنفس المكان للوفاء عند الحاجة ، فيجب على الحامل أن يقدم السفتجة على جميع هؤلاء الاشخاص وأن يوجه عند الاقتضاء احتجاجا لعدم الوفاء فى اليوم التالى على الاكثر لليوم الاخير الذى يجوز فيه تحرير الاحتجاج .

واذا لم يحرر احتجاج فى الاجل المتقدم فمن عين الشخص الذى يقوم عند الاقتضاء بالوفاء أو من صدر قبول السفتجة لمصلحته والمظهرون اللاحقون يصبحون فى حل من الزامهم .

مادة ٤٥٢ - أن حامل السفتجة الذى يرفض الوفاء بطريقة التدخل يفقد حق الرجوع على الاشخاص الذين يبرىء هذا الوفاء ذمتهم .

مادة ٤٥٣ - ان الوفاء بطريق التدخل يجب اثباته بابراء يدرج على السفتجة ويهين فيه الشخص الذى حصل الوفاء لمصلحته واذا لم يهين هذا الشخص عد الوفاء حاصلا لمصلحة الساحب .

يجب أن تسلم السفتجة والاحتجاج اذا كان قد سبق تحريره الى الموفى بطريق التدخل .

مادة ٤٥٤ - يكتسب الموفى بطريق التدخل الحقوق الناتجة عن السفتجة على من قام بالوفاء عنه وعلى الملزمين له بمقتضى السفتجة ، الا أنه لا يجوز له أن يظهر السفتجة من جديد .

وتبرأ ذمم المظهرين اللاحقين للموقع الذى تم الوفاء لمصلحته .

وفى حالة تعدد المتدخلين للوفاء يفضل عليهم من يترتب على ايفائه ابراء أكثر عدد من الملزمين ، ومن تدخل خلافا لهذه القاعدة مع علمه بها يفقد حق الرجوع على من كانت تبرأ ذمته لولا هذا التدخل .

القسم العاشر

فى تعدد النظائر والنسخ

١ - فى تعدد النظائر

مادة ٤٥٥ - يمكن سحب السفتجة فى عدة نظائر يطابق بعضها بعضا .

ويجب أن تكون هذه النظائر معينة بالارقام فى نفس النص من السفتجة والا اعتبر كل واحد منها سفتجة مستقلة .

كل حامل سفتجة لم يذكر فيها أنها سحبت فى نظير واحد يحق له أن يطلب على نفقته بتسليمه عدة نظائر منها . ولاجل ذلك يجب عليه أن يرجع فى هذا الشأن الى المظهر له مباشرة كما يجب على هذا المظهر أن يمدد بالمساعدة للسعى لدى من ظهر له وهكذا صعودا حتى الوصول الى الساحب ، ويجب على المظهرين أن يعيدوا ادراج تظهيراتهم على النظائر الجديدة .

مادة ٤٥٦ - أن الوفاء الذى يتم بمقتضى احدى النظائر مبرىء للذمة ولو لم يشترط أن الوفاء على هذا النحو يبطل مفعول النظائر الاخرى . على أن المسحوب عليه يبقى ملزما بالوفاء بمقتضى كل نظير مقبول منه لم يسترده .

ان المظهر الذى احوال النظائر لاشخاص مختلفين وكذلك المظهرين اللاحقين ملزمون بمقتضى جميع النظائر التى تحمل توقيعهم والتى لم يحصل استردادها .

مادة ٤٥٧ - من وجه أحد النظائر للقبول وجب عليه أن يذكر فى النظائر الاخرى اسم الشخص الذى يكون بيده هذا النظير ، ويجب على هذا الشخص أن يسلمه الى الحامل الشرعى لنظير آخر .

واذا امتنع من تسليم النظير فلا يمكن للحامل ممارسة حق الرجوع الا بعد أن يثبت باحتجاج :
١ - ان النظير الموجه للقبول لم يسلم اليه بناء على طلبه .

٢ - ان القبول أو الوفاء لم يحصل بمقتضى نظير آخر .

٢ - النسخ

مادة ٤٥٨ - يحق لحامل السفتجة أن يستخرج نسخا منها .

يجب أن تكون النسخة مطابقة تماما للاصل مع ما يشمل عليه من التظاهرات وجميع البيانات الاخرى وان يبين فيها الحد الذى تنتهى اليه .

ويمكن تظهيرها وضمانها احتياطيا بمثل الكيفية التى تجرى على الاصل ويترتب عليها ما يترتب عليه من الآثار .

مادة ٤٥٩ - يجب أن يعين فى النسخة الشخص الذى بيده السند الاصلى . ويجب على هذا الاخير أن يسلم السند المذكور الى حامل النسخة الشرعى .

واذا امتنع عن تسليمها فلا يمكن للحامل ممارسة حق الرجوع على الاشخاص المظهرين أو الضامنين احتياطيا للنسخة الا بعد ان يثبت باحتجاج أن الاصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .

واذا تضمن السند الاصلى بعد آخر تظهير طارئ قبل استخراج النسخة شرطا يؤدي بالعبارة الآتية : « ابتداء من هنا لا يصح التظهير الا على النسخة » أو تضمن عبارة أخرى بهذا المعنى فإن التظهير الذى يمسى فيما بعد على الاصل يكون باطلا .

القسم الحادى عشر

فى التحريف

مادة ٤٦٠ - اذا وقع تحريف فى نص السفتجة فالاشخاص الموقعون عليها بعد التحريف ملزمون بما تضمنه النص المحرف ، أما الموقعون عليها قبل التحريف ملزمون بما تضمنه النص الاصلى .

القسم الثانى عشر

فى التقادم

مادة ٤٦١ - جميع الدعاوى الناشئة عن السفتجة والمرفوعة على قابلها تسقط بمضى ثلاثة أعوام من تاريخ الاستحقاق .

وتسقط دعاوى الحامل ضد المظهرين أو الساحب بمضى عام واحد من تاريخ الاحتجاج المحرر فى المدة القانونية أو من تاريخ الاستحقاق اذا كانت السفتجة مشتملة على شرط الرجوع بلا مصاريف .

وتسقط دعاوى المظهرين على بعضهم بعضا أو على الساحب بعد مضى ستة اشهر ابتداء من اليوم الذى سدد فيه المظهر السفتجة أو من يوم رفع الدعوى عليه .

لا تسرى مدة التقادم فى حالة رفع الدعوى الا من يوم آخر اجراء قضائى ولا يطبق التقادم اذا كان قد صدر حكم أو اعتراف بالدين بموجب اجراء مستقل .

لا يكون لانقطاع التقادم من اثر الا بالنسبة لمن اتخذ ضده الاجراء القاطع .

على أن الاشخاص المدعى عليهم بالدين يلزمون عند الطلب بأداء اليمين على براءة ذمتهم ، كما يلزم ورثتهم أو خلفاؤهم على أن يؤدوا يمينا على أنهم يعتقدون عن حسن نية أنه لم يبق شئ من الدين .

القسم الثالث عشر

احكام عامة

مادة ٤٦٢ - ان السفتجة التى يحل أجل وفائها فى يوم عيد رسمى لا يمكن المطالبة بها الا فى أول يوم عمل يليه ، وكذلك جميع الاجراءات المتعلقة بالسفتجة ولا سيما تقديمها للقبول والاحتجاج فانه لا يمكن القيام بها الا فى أيام العمل .

واذا وجب القيام بأحد هذه الاجراءات فى أجل معين يوافق آخر يوم منه يوم عيد رسمى فيمدد الاجل الى أول يوم عمل يليه وتعتبر أيام العيد التى تتخلل الاجل فى حساب مدته .

مادة ٤٦٣ - تشبه بأيام الاعياد الرسمية الايلم التى لا يمكن فيها المطالبة بأى وفاء أو القيام بتحريك أى احتجاج وفقا لاحكام التشريع الجارى به العمل .

مادة ٤٦٤ - لا يدخل فى حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية اليوم المعلن لابتداء سريانها . ولا يجوز منح آجال قانونية كانت أو شرعية الا فى الاحوال المنصوص عليها فى المادتين ٤٢٦ و ٤٢٨ من هذا القانون .

الفصل الثانى

السند لامر

مادة ٤٦٥ - يحتوى السند لامر على :

١ - شرط الامر أو تسمية السند مكتوبة فى نفس النص وباللغة المستعملة لتحريره .

- ٢ - الوعد بلا قيد ولا شرط بأداء مبلغ معين .
- ٣ - تعيين تاريخ الاستحقاق .
- ٤ - تعيين المكان الذى يجب فيه الاداء .
- ٥ - اسم الشخص الذى يجب أن يتم الاداء له أو لامره .
- ٦ - تعيين المكان والتاريخ اللذين حرر فيهما السند .
- ٧ - توقيع من حرر السند أى (الملزم) .

مادة ٤٦٦ - اذا خلا السند من أحد البيانات المبينة فى المادة السابقة فلا يعتبر سند الامر الا فى الاحوال المنصوص عليها فى الفقرات التالية .

ان السند لامر الذى لم يعين فيه تاريخ الاستحقاق يعد واجب الدفع عند الاطلاع عليه .

اذا لم يكن بالسند تعيين خاص فيعد مكان انشاءه هو مكان الدفع وهو نفسه المكان الذى به مقر الملزم .

ان السند لامر الذى لم يذكر به مكان انشاءه يعتبر محررا بالمكان المعين بجانب الملزم .

مادة ٤٦٧ - تطبق على السند لامر الاحكام المتعلقة بالسفينة فيما لا يتعارض مع طبيعته وذلك فى الاحوال الآتية :

- التظهير (المادة من ٣٩٦ الى ٤٠٢) .
- الاستحقاق (المادة من ٤١٠ الى ٤٢٥) .
- الوفاء (المادة من ٤١٤ الى ٤٢٥) .
- الرجوع لعدم الوفاء (المادة من ٤٢٦ الى ٤٣٥ والمادة ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠) .
- الاحتجاجات (المادة من ٤٤١ الى ٤٤٤) .
- سند الرجوع (المادة من ٤٤٥ الى ٤٤٧) .
- الوفاء بطريق التدخل (المادة من ٤٤٥ الى ٤٤٧) .
- النسخ (المادة ٤٥٨ والمادة ٤٥٩) .
- التحريف (المادة ٤٦٠) .
- التقادم (المادة ٤٦١) .

أيام الاعياد الرسمية وأيام العمل المشبهة بها وحساب الآجال ومنح آجال الامهال طبقا لاحكام (المواد ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤) .

مادة ٤٦٨ - تطبق أيضا على السند لامر الاحكام المختصة بالسفينة الواجبة الدفع لدى الغير أو فى منطقة غير المنطقة التى يوجد فيها المسحوب عليه (المادتان ٣٩١ و ٤٠٦) والاحكام المختصة باختلاف البيانات المتعلقة بالمبلغ الواجب

ايفاءه (المادة ٣٩٢) والاحكام المختصة بنتائج وضع التوقيع ضمن الشروط المبينة فى المادة ٣٩٣ و بنتائج توقيع شخص ليس بيده توكيل أو تجاوز حدود وكالته (المادة ٣٩٣) .

مادة ٤٦٩ - كما تطبق على السند لامر الاحكام المتعلقة بالضمان الاحتياطي (المادة ٤٠٩) وفى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة المذكورة اذا لم يعين فى الضمان الشخص الذى يضمه فان الضمان يعد حاصلا للملزم بالسند لامر .

مادة ٤٧٠ - يكون محرر السند لامر ملزما على الكيفية التى يلتزم بها قابل السفينة .

مادة ٤٧١ - ان السندات لامر الواجب دفعها بعد مدة من الاطلاع عليها يجب أن تعرض على محررها للتأشير عليها وذلك فى الآجال المبينة (المادة ٤٠٣) ، ويبتدىء الاجل الذى يحرم بعد الاطلاع من تاريخ التأشير الموقع من المحرر على السند فاذا امتنع المحرر عن وضع التأشير بتاريخه وجب اثبات امتناعه باحتياج (المادة ٤٠٥) ويكون تاريخه مبدأ سريان مدة الاطلاع .

الباب الثانى

الشيك

الفصل الأول

فى انشاء الشيك وصيغته

مادة ٤٧٢ - يحتوى الشيك على البيانات الآتية :

- ١ - ذكر كلمة شيك مدرجة فى نص السند نفسه باللغة التى كتب بها ،
- ٢ - أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين .
- ٣ - اسم الشخص الذى يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) .
- ٤ - بيان المكان الذى يجب فيه الدفع .
- ٥ - بيان تاريخ انشاء الشيك ومكانه .
- ٦ - توقيع من أصدر الشيك (الساحب) .

مادة ٤٧٣ - اذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة فى المادة السابقة ، فلا يعتبر شيكا الا فى الاحوال المنصوص عليها فى الفقرات الآتية :

- اذا خلا الشيك من بيان مكان الوفاء فان المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعتبر مكان

٣ - للحامل .

ان الشيك المسحوب لفائدة شخص مسمى والمنصوص فيه «أو لحامله» أو ما يؤدي الى هذا المعنى يعتبر شيكا لحامله .

كما أن الشيك الذى لم يذكر فيه اسم المستفيد يعد بمثابة شيك لحامله .

مادة ٤٧٧ - يمكن تحرير الشيك لامر الساحب نفسه .

ويجوز سحب الشيك لحساب شخص من الغير .

ولا يجوز سحب الشيك على الساحب نفسه الا فى حالة سحبه من مؤسسة على مؤسسة أخرى مملوكة لساحبه نفسه وبشرط ألا يكون هذا الشيك لحامله .

مادة ٤٧٨ - يجوز أن يكون الشيك واجب الدفع فى موطن الغير سواء بالمنطقة التى يوجد فيها موطن المسحوب عليه أو بمنطقة أخرى ، بشرط أن يكون الغير مصرفا أو مكتبا للصكوك البريدية .

إذا قدم شيك للقبض وكان به تعيين البنك المركزى الجزائرى أو مصرف له حساب بالبنك المركزى أو مكتب للصكوك البريدية كموطن للوفاء فإن هذه الزيادة الواردة على نص الشيك لا تكون موجبة لوضع طابع مالى .

وفوق ذلك لا يمكن تعيين هذا الموطن بالرغم عن أرادة الحامل ما لم يكن الشيك مسطرا أو الموطن معينا بالبنك المركزى الجزائرى فى نفس البلد .

مادة ٤٧٩ - إذا كتب الشيك بالاحرف الكاملة وبالارقام معا فالعبرة عند الاختلاف للمبلغ المكتوب بالاحرف الكاملة .

وإذا كتب المبلغ عدة مرات سواء بالاحرف الكاملة أو بالارقام فالعبرة عند الاختلاف لأقلها مبلغا .

مادة ٤٨٠ - إذا كان الشيك مشتملا على تواريخ أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو كان محتويا على تواريخ مزورة أو تواريخ أشخاص وهميين أو تواريخ لا تلزم لى سبب آخر الأشخاص الذين وقعوا الشيك أو الذين وقع الشيك بأسمهم فإن ذلك لا يحول دون صحة الموقعين الآخرين .

الوفاء فإذا ذكرت عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه فيكون الشيك واجب الدفع فى المكان المذكور أولا .

- وإذا لم تذكر هذه البيانات أو غيرها يكون الشيك واجب الدفع فى المكان الذى به المحل الاصلى للمسحوب عليه .

ان الشيك الذى لم يذكر فيه مكان انشاءه يعتبر انشاؤه قد تم فى المكان المبين بجانب اسم الساحب .

مادة ٤٧٤ - لا يجوز سحب الشيك الا على مصرف أو مقاول أو مؤسسة مالية أو على مصلحة الصكوك البريدية أو مصلحة الودائع والامانات أو الخزينة العامة أو قباضه مالية . كما لا يجوز سحب الشيك الا على مؤسسات القرض البلدى أو صناديق القرض الفلاحى التى يكون لديها وقت انشاء السند رصيد من النقود تحت تصرف الساحب وبموجب اتفاق صريح أو ضمنى يحق بمقتضاه للساحب أن يتصرف فى هذه النقود بطريقة إصدار الشيك .

وعلى الساحب أو من صدر الشيك لحسابه أن يتولى وضع مقابل الوفاء ومع ذلك يظل الساحب لحساب غيره ملزما شخصيا للمظهرين والحامل دون غيرهم .

ويكون الساحب وحده ملزما عند الإنكار باثبات ان من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه فى وقت انشاءه والا كان ضامنا وفاء ولو قدم الاحتجاج بعد مضى الآجال المحددة .

ان السندات التى تم سحبها ووجب دفعها بالقطر الجزائرى على غير الأشخاص المذكورين فى الفقرة الأولى وكانت محررة على شكل شيكات لا يصح اعتبارها شيكات .

مادة ٤٧٥ - لا يخضع الشيك لشرط القبول وإذا كتب على الشيك بيان القبول عد كان لم يكن .

على أنه يجوز للمسحوب عليه التأشير على الشيك ، وهذا التأشير يفيد اثبات وجود مقابل الوفاء فى تاريخ التأشير .

مادة ٤٧٦ - يمكن اشتراط دفع الشيك :

١ - الى شخص مسمى مع شرط صريح يعبر عنه بكلمة «لامر» أو بدونه .

٢ - الى شخص مسمى مع شرط يعبر عنه بكلمة «ليس لامر» أو لفظ آخر بهذا المعنى .

مادة ٤٨١ - من وقع شيكا بالنيابة عن شخص ولم يكن وكيلًا عنه في ذلك يصبح بتوقيعه ملزمًا شخصيًا بمقتضى الشيك ، وإذا أوفى ، آلت له نفس الحقوق التي كانت تؤول إلى من زعم النيابة عنه ، ويجرى مثل ذلك على من تجاوز حدود نيابته .

مادة ٤٨٢ - الساحب ضامن للوفاء وكل شرط باعفاء الساحب من هذا الضمان يعد كأن لم يكن .

مادة ٤٨٣ - كل شيك له مقابل وفاء مطابق وموجود تحت تصرف الساحب يجب على المسحوب عليه المصادقة عليه إذا طلب الساحب أو الحامل ذلك ، إلا في حالة رغبة المسحوب عليه أن يعرض الشيك بشيك آخر يتم سحبه حسب الشروط المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٧ .

ويبقى مقابل وفاء الشيك المعتمد تحت مسؤولية المسحوب عليه لمصلحة الحامل إلى نهاية أجل التقديم المحدد بموجب المادة ٥٠٩ .

مادة ٤٨٤ - يجب على أى شخص يسلم شيكا للوفاء أن يثبت شخصيته بواسطة وثيقة رسمية تحمل صورته .

الفصل الثانى

فى انتقال الشيك

مادة ٤٨٥ - ان الشيك المشترط دفعه الى شخص مسمى بموجب اشتراط صريح « للامر » او بدونه يكون قابلا للتداول بطريق التظهير .

اما الشيك المشترط دفعه الى شخص مسمى مع شرط « ليس لامر » او شرط مماثل لا يكون قابلا للتداول الا حسب الاوضاع المقررة للحالة العادية وبما يترتب عليها من النتائج .

مادة ٤٨٦ - يجوز التظهير ولو للساحب أو لأى ملزم آخر ويحق لهذين الأخيرين تظهير الشيك من جديد .

مادة ٤٨٧ - يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط وكل شرط يعلق عليه بالتظهير يعتبر كأن لم يكن .

أن التظهير الجزئى باطل .

كما ان المسحوب عليه باطل .

ان التظهير للحامل يعد بمثابة تظهير على بياض .

ان التظهير للمسحوب عليه يعتبر بمثابة ابراء

فحسب الا فى حالة ما اذا كان للمسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل التظهير لمصلحة مؤسسة غير التى سحب عليها الشيك .

مادة ٤٨٨ - يجب أن يكتب التظهير على الشيك أو على ورقة أخرى ملحقة به ويجب أن يوقع عليه المظهر .

ويجوز ألا يعين المستفيد فى التظهير وأن يكون مقصورا فحسب على توقيع المظهر وهو التظهير على بياض ، وفى هذه الحالة الأخيرة يشترط لصحة التظهير أن يكون مكتوبا على ظهر الشيك أو على الورقة الملحقة .

مادة ٤٨٩ - ان التظهير ينقل جميع الحقوق الناتجة عن الشيك خصوصا ملكية مقابل الوفاء .

وإذا كان التظهير على بياض جاز لحامله :

١ - ان يملأ البياض باسمه أو باسم شخص آخر .

٢ - ان يظهر الشيك من جديد على بياض أو لشخص آخر .

٣ - أن يسلم الشيك لشخص من الغير لاجنبى بدون أن يملأ البياض أو يظهر الشيك .

مادة ٤٩٠ - ان المظهر ضامن للوفاء ما لم يشترط خلاف ذلك .

ويمكنه أن يمنع تظهيره من جديد وحينئذ لا يكون ملزما بالضمان لمن يظهر لهم الشيك فيما بعد .

مادة ٤٩١ - يعتبر من يحوز شيكا قابلا للتظهير أنه حامله الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بسلسلة غير منقطعة من التظهيرات ولو كان آخر تظهير على بياض ، وتعد التظهيرات المشطوبة على هذا الوضع كأن لم تكن ، وإذا كان التظهير على بياض متبوعا بتظهير آخر فان الموقع على هذا التظهير الأخير يعتبر قد اكتسب الشيك ، بموجب تظهير على بياض .

مادة ٤٩٢ - ان التظهير الموضوع على شيك لحامله يجعل المظهر مسؤولا بمقتضى الاحكام التى تسود الحق فى الرجوع ولكن ليس من شأنه أن يحول السند الى شيك لامر .

مادة ٤٩٣ - اذا زالت يد شخص عن الشيك للامر من شخص بأى حادث من الحوادث فلا يلزم المستفيد الذى يثبت أنه صاحب الحق فيه على الكيفية المبينة فى المادة ٤٩١ بالتخلى عنه الا اذا

كان قد اكتسبه عن سوء نية أو كان قد ارتكب خطأ جسيما عند اكتسابه .

مادة ٤٩٤ - ليس لمن رفعت عليهم دعوى بموجب الشيك أن يحتجوا على حامله بدفوع مبنية على علاقاتهم الشخصية بساحبه أو بحملته السابقين ما لم يكن حامله قد تعمد الحصول على الشيك للاضرار بالمدين .

مادة ٤٩٥ - اذا كان التظهير مشتملا على عبارة القيمة «برسم التحصيل» أو «برسم القبض» أو «برسم التوكيل» أو غيرها من العبارات التى تفيد مجرد التوكيل ، جاز للحامل - ممارسة جميع الحقوق الناتجة عن الشيك لكن لا يجوز له تظهيره الا برسم التوكيل ، .

ولا يجوز للملزمين فى هذه الحالة أن يحتجوا على الحامل الا بالدفوع التى يمكن الاحتجاج بها ضد المظهر .

ان النيابة التى يتضمنها تظهير التوكيل لا تنتهى ب وفاة الموكل أو بفقدانه الاهلية .

مادة ٤٩٦ - ان التظهير بعد الاحتجاج أو انقضاء أجل التقديم ، لا تترتب عليه الا الآثار المترتبة على الاحالة العادية .

ان التظهير بدون تاريخ يعتبر حاصلا قبل الاحتجاج أو انقضاء الاجل المشار اليه فى الفقرة السابقة الا اذا ثبت العكس .

ويحظر تقديم تواريخ الاوامر بالدفع والا كان ذلك تزويرا .

الفصل الثالث

الضمان الاحتياطي

مادة ٤٩٧ - أن وفاء مبلغ الشيك يمكن أن يضمن كليا أو جزئيا بضمان احتياطي كفيل .

ويكون هذا الضمان من الغير ما عدا المسحوب عليه أو حتى من موقع الشيك .

مادة ٤٩٨ - يعطى الضمان الاحتياطي سواء على الشيك أو على الورقة المتصلة به أو بورقة مستقلة يبين فيها المكان الذى تمت فيه .

ويعبر عنه بكلمات «مقبول كضمان احتياطي» أو بآية صيغة أخرى ماثلة ومذيلة بتوقيع ضامن الوفاء .

ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه الشيك الا اذا كان صاحب التوقيع هو الساحب .

ويجب أن يذكر فى الضمان اسم المضمون والا عد الضمان معطى للساحب .

مادة ٤٩٩ - يلتزم ضامن الوفاء بمثل ما التزم به الشخص المضمون .

ويكون التزام ضامن الوفاء صحيحا وان كان الالتزام الذى ضمنه باطلا لاي سبب آخر غير عيب فى الشكل .

اذا أوفى الضامن الاحتياطي مبلغ الشيك فانه يكتسب الحقوق الناتجة عن الشيك تجاه المضمون والملتزمين تجاه هذا الاخير بمقتضى الشيك .

الفصل الرابع

تقديم الشيك ووفاءه

مادة ٥٠٠ - ان الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع وكل شرط مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن .

اذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المعين فيه كتاريخ لاصداره يكون واجب الوفاء فى يوم تقديمه .

مادة ٥٠١ - اذا كان الشيك صادرا وواجب الوفاء فى الجزائر ، وجب تقديمه للوفاء مهلة ثمانية أيام .

اما الشيك الصادر خارج الجزائر وواجب وفاءه فيها فيجب تقديمه للوفاء اما فى مدة عشرين يوما اذا كان الشيك صادرا بأوربا أو بأحد البلدان الواقعة على شاطئ البحر الابيض المتوسط ، واما فى مدة سبعين يوما اذا كان الشيك صادرا فى أى بلد آخر مع مراعاة الاحكام المتعلقة بتنظيم الصرف .

وتسرى الآجال المذكورة أعلاه من اليوم المعين فى الشيك كتاريخ لاصداره .

مادة ٥٠٢ - ان تقديم الشيك الى احدى غرف المقاصة يعد بمثابة تقديمه للوفاء .

مادة ٥٠٣ - يجوز للمسحوب عليه أن يوفى قيمة الشيك حتى بعد انقضاء الاجل المحدد لتقديمه .

ولا تقبل معارضة الساحب على وفاء الشيك الا فى حالة ضياعه أو تفليس حامله .

فاذا رفع الساحب بالرغم من هذا الحظر معارضة لاسباب أخرى ، وجب على قاضى الامور المستعجلة حتى ولو فى حالة رفع دعوى أصلية أن يأمر بالفاء هذه المعارضة بناء على طلب الحامل .

مادة ٥٠٤ - اذا فقد الساحب أهليته أو توفي بعد اصدار الشيك ، فليس فى ذلك أثر على الشيك .

مادة ٥٠٥ - يحق للمسحوب عليه أن يطلب من الحامل عند وفائه قيمة الشيك أن يسلمه اليه مع التأشير عليه بالمخالصة .

ولا يجوز للحامل أن يرفض الوفاء الجزئى .

واذا كان مقابل الوفاء أقل من مبلغ الشيك ، جاز للحامل أن يطلب الوفاء على قدر مقابل الوفاء .

وفى حالة الوفاء الجزئى يحق للمسحوب عليه أن يطلب ذكر هذا الوفاء فى الشيك واعطائه مخالصة بذلك .

وتعفى هذه المخالصة المدرجة فى الشيك نفسه من الطابع المالى .

وتبرا ذمة الساحبين والمظهرين بقدر الوفاء الجزئى من أصل مبلغ الشيك .

ويجب على الحامل تحرير احتجاج بالنسبة لباقي المبلغ .

مادة ٥٠٦ - من أوفى قيمة شيك بغير معارضة، عد وفاؤه صحيحا .

واذا أوفى المسحوب عليه قيمة شيك قابل للتظهير ، وجب عليه التحقق من صحة تسلسل التظهيرات وليس من تواريخ المظهرين .

مادة ٥٠٧ - مع الاحتفاظ بأحكام التنظيم الخاص بالصرف ، اذا اشترط وفاء الشيك بعملة غير متداولة فى الجزائر ، جاز وفاء قيمته فى الاجل المحدد لتقديمه على أساس قيمته بالدنانير فى يوم الوفاء . واذا لم يتم الوفاء فى يوم التقديم فيكون للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الشيك بسعر الدنانير فى يوم التقديم أو فى يوم الوفاء .

يجب اتباع السعر الرسمى لمختلف العملات الاجنبية التى تحرر بها الشيكات لاجل تحديد قيمة هذه العملات بالدنانير . على أنه يمكن للساحب اشتراط حساب المبلغ الذى يدفع وفقا لسعر معين بالشيك .

ولا تسرى القواعد المتقدمة عندما يشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملة معينة . (اشتراط الوفاء الفعلى بعملة أجنبية) .

واذا تعين مبلغ الشيك بعملة تحمل نفس التسمية لكن قيمتها فى بلد الاصدار تختلف عن قيمتها فى بلد الوفاء فيفترض اعتماد العملة الخاصة بمكان الوفاء .

مادة ٥٠٨ - فى حالة ضياع الشيك يجوز المالك أن يطالب بوفاء قيمته بموجب نسخته الثانية أو الثالثة أو الرابعة الخ .

واذا لم يتمكن من أضعاع الشيك من احضار نسخته الثانية أو الثالثة أو الرابعة الخ . جاز له بأن يطالب بوفاء قيمة الشيك الضائع والحصول على ذلك بمقتضى أمر من القاضى بعد ان يثبت ملكيته له بدفاتر وأن يقدم كفيلا .

مادة ٥٠٩ - فى حالة رفض الوفاء بعد المطالبة به وفقا للمادة السابقة ، فان مالك الشيك الضائع لكى يحافظ على جميع حقوقه أن يثبت ذلك باحتجاج يجب أن يحرر على الاكثر فى أول يوم عمل يلى انقضاء أجل التقديم ، أما الاخطارات المنصوص عليها فى المادة ٥١٧ فانه يجب توجيهها للساحب والمظهرين فى الآجال المعينة فى المادة المذكورة .

مادة ٥١٠ - على مالك الشيك الضائع للحصول على نسخة منه ثانية أن يتصل بمظهره المباشر ويتعين على هذا الاخير أن يعيره اسمه وأن يقدم له المساعدة لمطالبة المظهر له وهكذا صعودا من مظهر الى مظهر حتى الوصول الى صاحب الشيك . ويتحمل مالك الشيك الضائع المصاريف .

مادة ٥١١ - ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه فى المادة ٥٠٨ بمضى ستة أشهر اذا لم يرفع فى خلال هذه المدة طلب أو دعوى .

الفصل الخامس

الشيك المسطر

مادة ٥١٢ - يجوز لساحب الشيك أو حامله أن يسطره ، فتكون له الآثار المبينة فى المادة ٥١٣ .

يحصل التسطير بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك ، ويكون التسطير عاما أو خاصا .

يكون التسطير عاما اذا كان لا يتضمن بين الخطين أى تعيين أو كلمة «مصرف» أو ما يقابلها ويكون خاصا اذا كتب بين الخطين اسم أحد المصارف .

ان التسطير العام يمكن تحويله الى تسطير خاص غير أنه لا يجوز تحويل التسطير الخاص الى تسطير عام .

ان الشطب على التسطير أو على اسم المصرف المعين يعتبر كأن لم يكن .

مادة ٥١٣ - لا يمكن للمسحوب عليه أن يوفى شيكا محتويا على تسطير عام الا لمصرف معين أو لرئيس مكتب الصكوك البريدية أو لاحد عملاء المسحوب عليه .

ولا يمكن للمسحوب عليه أن يوفى شيكا محتويا على تسطير خاص الا الى مصرف معين ، أو الى عميله اذا كان هذا المصرف هو المسحوب عليه . على أن المصرف المعين يمكنه أن يسعى لدى مصرف آخر لقبض قيمة الشيك .

ولا يجوز لمصرف أن يحصل على شيك مسطر الا من أحد عملائه أو مصلحة الصكوك البريدية أو من مصرف آخر ولا يجوز له أن يقبض قيمته لحساب اشخاص آخرين غيرهم .

اذا كان الشيك يحتوى على عدة تسطيرات خاصة فلا يمكن للمسحوب عليه وفاؤه الا فى حالة وجود تسطيرين ويكون أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرف المقاصة .

واذا أهمل المسحوب عليه أو المصرف مراعاة الاحكام المتقدمة ، فانه يكون مسؤولا عن الضرر بما يعادل مبلغ الشيك .

مادة ٥١٤ - ان الشيكات المعدة للقيسد فى الحساب والتي تكون مسحوبة فى الخارج وواجبة الوفاء فى الجزائر ، تعتبر كشيكات مسطرة .

الفصل السادس

فى الرجوع لعدم الوفاء

مادة ٥١٥ - يمكن لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين اذا قدمه للوفاء فى المدة القانونية ولم تدفع قيمته وأثبت الامتناع عن الوفاء باحتجاج .

مادة ٥١٦ - يجب تقديم الاحتجاج قبل انقضاء مدة تقديم الشيك . واذا تم التقديم فى اليوم الأخير ، جاز تحرير الاحتجاج فى يوم العمل التالى له .

مادة ٥١٧ - يجب على حامل الشيك أن يخطر المظهر له والساحب بالامتناع عن الوفاء خلال أربعة أيام العمل التالية ليوم تحرير الاحتجاج ، أو ليوم التقديم أن اشتمل على شرط الرجوع بلا مصاريف .

ويجب على كاتب الضبط اذا كان الشيك

يشتمل على بيان اسم الساحب وموطنه اعلامه فى ظرف ثمانية وأربعين ساعة من تسجيل الاحتجاج بالبريد بأسباب الامتناع عن الدفع بواسطة رسالة موصى عليها .

وعلى كل مظهر اعلام من ظهر له بالاخطار الذى بلغه فى يومى العمل التالين ليوم تسلمه للاخطار وان يبين له أسماء الذين صدرت عنهم الاخطارات السابقة وعناوينهم ويجرى ذلك من مظهر الى مظهر حتى الوصول الى الساحب وتسرى الآجال المذكورة من تاريخ تسلم الاخطار السابق .

واذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو كتبه بأحرف لا تقرا فيمكن الاقتصار على اخطار المظهر السابق .

يجوز لمن وجب عليه الاخطار أن يقوم به على أى شكل كان ، حتى بمجرد ارسال الشيك .

ويجب عليه اثبات قيامه به فى الاجل المحدد له ، وتعتبر هذه المهلة المرعية اذا ارسل الاخطار خلالها برسالة عن طريق البريد .

من أهمل القيام بالاخطار فى الاجل المبين آنفا لا يكون عرضة لسقوط حقه بفواته ولكن يكون مسؤولا عند الاقتضاء بتعويض الضرر المترتب عن تقصيره بشرط لا يتجاوز هذا التعويض مبلغ الشيك .

مادة ٥١٨ - يجوز للساحب أو لاي مظهر أو ضامن الوفاء أن يعفى الحامل من الاحتجاج لممارسة حق الرجوع ، بناء على شرط الرجوع بلا مصاريف أو «بدون احتجاج» أو أى شرط آخر مماثل ومذيل بتوقيعه .

ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الشيك فى الاجل المقرر ولا من القيام بالاخطارات اللازمة .

وعلى من يتمسك ضد الحامل بعدم مراعاة هذا الاجل أن يثبت ذلك .

واذا كتب الساحب هذا الشرط سرت آثاره على جميع الموقعين . أما اذا كتبه أحد المظهرين أو احد ضامنى الوفاء فلا تسرى آثاره الا عليه وحده . واذا قدم الحامل احتجاجا على الرغم من الشرط الذى كتبه الساحب ، تحمل هو وحده مصاريفه . أما اذا كان الشرط صادرا عن أحد المظهرين أو احد ضامنى الوفاء ، فان مصاريف الاحتجاج على فرض وقوعه ، يجوز تحصيلها من جميع الموقعين .

مادة ٥١٩ - جميع الاشخاص الملتزمين بمقتضى شيك مسؤولون على وجه التضامن قبل حامله .

ويحق لحامله مطالبة هؤلاء الاشخاص منفردين أو مجتمعين بدون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم .

وكل موقع على شيك أو فى قيمته ، يملك هذا الحق .

ان الدعوى المرفوعة على أحد الملمزمين لا تمنع من مطالبة الباقيين ولو كانوا لاحقين لمن رفعت عليه الدعوى أولا .

مادة ٥٢٠ - يمكن لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يلى :

١ - مبلغ الشيك غير المدفوع .

٢ - مصاريف الاحتجاج والاضطرابات الصادرة وغيرها من المصاريف .

مادة ٥٢١ - يمكن لمن أوفى شيكا أن يطالب ضمانيه بما يلى :

كامل المبلغ الذى أوفاه والمصاريف التى أنفقتها .

مادة ٥٢٢ - يحق لكل ملزم استعمل ضده حق الرجوع أو كان مستهدفا لذلك أن يطلب فى حالة تسديده قيمة الشيك ، تسليمه هذا الأخير مع الاحتجاج وحساب بالمخالصة .

ويجوز لكل مظهر سدد قيمة الشيك أن يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين التابعين له .

مادة ٥٢٣ - اذا حال دون تقديم الشيك أو إقامة الاحتجاج فى الآجال المقررة حائل لا مرد له كوجود نص قانونى أو غير ذلك من ظروف القوة القاهرة فتتمدد الآجال المذكورة .

ويجب على الحامل أن يبادر باخطار من ظهر له بحادث القوة القاهرة وان يثبت هذا الاخطار على الشيك أو على الورقة المتصلة به مؤرخا وموقعا منه ، وفيما زاد على ذلك ، تطبيق أحكام المادة ٥١٧ على بقية الاجراءات .

وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة أن يبادر بتقديم الشيك للوفاء ثم باقامة الاحتجاج عند الاقتضاء .

واذا استمرت القوة القاهرة أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ اليوم الذى قام فيه الحامل باخطار من ظهر له بحدوث القوة القاهرة ولو كان هذا التاريخ قبل انقضاء أجل تقديم الشيك فيجوز استعمال حق الرجوع بغير حاجة الى تقديم الشيك أو إقامة الاحتجاج ما لم يكن هذا الحق معلقا لمدة أطول تطبيقا لنص قانونى .

ولا تعتبر من قبل القوة القاهرة ، الحوادث الشخصية البحتة المتعلقة بحامل الشيك أو بمن كلفه بتقديمه أو بتقديم الاحتجاج .

الفصل السابع

فى تعدد النظائر

مادة ٥٢٤ - فيما عدا الشيكات التى لحاملها، يجوز تحرير الشيك فى عدة نظائر مماثلة ان كان صادرا فى الجزائر وواجب الوفاء فى بلد آخر أو على عكس ذلك ، واذا كان الشيك محررا فى نظائر متعددة وجب ذكر أرقام النظائر فى نص الشيك ذاته والا اعتبر كل نظير منها شيكا مستقلا .

مادة ٥٢٥ - وفاء الشيك بموجب أحد نظائره مبرىء المذمة ولو لم يكن مشروطا به ان هذا الوفاء يبطل مفعول النظائر الاخرى .

ان المظهر الذى احوال النظائر لاشخاص مختلفين وكذلك مظهرها اللاحقين ملزمون بموجب جميع النظائر التى تحصل تواقيعهم ولم يحصل استردادها .

الفصل الثامن

فى التغيرات

مادة ٥٢٦ - اذا ورد تحريف فى نص الشيك فان الموقعين اللاحقين لهذا التحريف ملزمون بما تضمنه النص المحرف ، أما الموقعون السابقون فعلا فملزمون بما تضمنه النص الاصلى .

الفصل التاسع

فى التقادم

مادة ٥٢٧ - تتقادم دعاوى الرجوع بالنسبة لحامل ضد المظهرين أو الساحب أو الملمزمين الآخرين ، بمضى ستة أشهر من تاريخ انقضاء مهلة التقديم .

أما دعاوى الرجوع المتعلقة بمختلف الملمزمين بوفاء الشيك على بعضهم بعضا ، فانها تتقادم بمضى ستة أشهر من تاريخ اليوم الذى سدد فيه الملمزم قيمة الشيك أو من اليوم الذى رفعت فيه الدعوى عليه .

وتتقادم دعوى حامل الشيك على المسحوب عليه بمضى ثلاثة أعوام من تاريخ انقضاء مهلة تقديمه .

على أنه في حالة سقوط الحق أو التقادم ، فإنه يبقى الحق في رفع الدعوى على الساحب الذي لم يوفر مقابل الوفاء أو على غيره من المزمين الذين حصلوا على ائراء غير عادل .

مادة ٥٢٨ - لا تسرى مواعيد التقادم في حالة رفع الدعوى الا من تاريخ آخر اجراء قضائي . ولا يطبق التقادم اذا صدر الحكم بالاداء أو حصل الاعتراف بالدين بموجب ورقة مستقلة .

لا اثر لانقطاع التقادم الا بالنسبة لمن اتخذ ضده الاجراء القاطع .

على أنه يجب على المدعى عليهم عند الطلب ان يؤيدوا باليمين أنه لم يبق بذمتهم شيء منه كما يلزم ورثتهم أو خلفاؤهم ان يؤدوا يميناً على أنهم يعتقدون عن حسن نية أنه لم يبق شيء من الدين .

مادة ٥٢٩ - يجب تقديم الاحتجاج على يد كاتب الضبط لموطن الذي كان يجب عليه وفاء قيمة الشيك أو في موطنه الاخير المعروف .

وفي حالة الدلالة على موطن كاذب يكون الاحتجاج مسبوqa باجراء التفتيش .

مادة ٥٣٠ - يشتمل الاحتجاج على النص الحرفي للشيك وما يحتوى عليه من التظاهرات وعلى الانذار بوفاء قيمة الشيك . ويذكر فيه وجود أو غياب المزم بالوفاء وبيان أسباب الامتناع عن الوفاء والعجز عن الامضاء أو الامتناع عن الامضاء ومقدار ما دفع من مبلغ الشيك في حالة الوفاء الجزئي .

مادة ٥٣١ - ان أى عمل يجريه حامل الشيك لا يغنى عن الاحتجاج فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٥١٧ وما بعدها والمتعلقة بضياع الشيك .

مادة ٥٣٢ - ان تقديم الشيك أو اجراء الاحتجاج فيه لا يكون اجراءهما الا في يوم عمل ، واذا وافق اليوم الاخير من الأجل الذي يمنحه القانون لانتمام الاجراءات المتعلقة بالشيك ولا سيما تقديمه للوفاء أو تحرير الاحتجاج يوم عيد رسمي فيمتد هذا الأجل لغاية يوم العمل التالي . أما أيام الأعياد الرسمية التي تتخلل الأجل المذكور فانها داخلة في حسابه .

وتشبه حكما بأيام الأعياد الرسمية التي لا يجوز فيها المطالبة بأى وفاء أو اجراء أى احتجاج على مقتضى القوانين الجارى بها العمل .

مادة ٥٣٣ - لا يدخل في حساب الآجال المقررة في هذا القانون اليوم المعتبر بداية لها .

مادة ٥٣٤ - لا يجوز منح أى يوم امهال ادارى أو قانونى أو قضائى الا في الأحوال المنصوص عليها في التشريع الجارى به العمل والمتعلق بتمديد الآجال الخاصة بالاحتجاج أو بتمديد استحقاقات السندات القابلة للتحويل .

مادة ٥٣٥ - لا يتجدد الدين بقبول دائن تسلم شيكا وفاء لدينه . ويترتب على ذلك أن الدين الأصلي يبقى قائما بكل ماله من ضمانات الى أن يتم وفاء قيمة هذا الشيك .

مادة ٥٣٦ - يجوز لحامل الشيك المحرر فيه احتجاج ، فضلا عن الاجراءات المقررة لممارسة دعوى الضمان ، أن يحجز تحفظيا بمقتضى اذن من القاضى ، على المنقولات المملوكة للساحب وللمظهرين .

مادة ٥٣٧ - من أصدر شيكا ولم يبين فيه مكان اصداره أو تاريخه أو وضع به ريخامزورا أو من سحب شيكا على هيئة خلاف الهيئات المنصوص عليها في المادة ٤٧٤ ، يعاقب بغرامة قدرها ١٠ في المائة من مبلغ الشيك ولا يجوز أن تكون هذه الغرامة اقل من مائة دينار .

ويكون المظهر الاول أو حامل الشيك ملزما شخصيا بأداء الغرامة نفسها دون أن يكون له حق الرجوع على أحد اذا كان الشيك خاليا من بيان مكان الاصدار أو التاريخ أو كان يتضمن تاريخا لاحقا لتاريخ تظهيره أو تقديمه .

كما يستوجب أيضا الغرامة المذكورة كل من دفع أو تسلم على وجه المقاصة شيكا لا يشتمل على مكان اصداره أو تاريخه .

ويعاقب بالغرامة نفسها كل من أصدر شيكا ليس له مقابل وفاء سابق وقابل للتصرف فيه .

واذا كان مبلغ مقابل الوفاء اقل من قيمة الشيك فان الغرامة لا يمكن أن تتجاوز الفرق بين مبلغ مقابل الوفاء وقيمة الشيك .

على كل صيرفي اعداد صيغ للشيكات تسلم مجانا لأصحاب الحسابات الجارى فيها التعامل بالشيكات .

على كل مصرف يسلم لدائنه صيغ شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزائنه ، أن يكتب على كل واحدة منها اسم الشخص الذي سلمت اليه والا يعاقب بغرامة قدرها مائة دينار عن كل مخالفة .

كل مصرف يرفض وفاء شيك ، لديه مقابل وفائه ، ولم تحصل لديه أية معارضة فيه ،

ومسحوب مسحبا صحيحا على خزائنه يكون مسؤولا تجاه الساحب بتعويض الضرر الناشئ له عن عدم تنفيذ أمره وعما لحقه فى سمعته .

مادة ٥٣٨ - يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مبلغ الشيك أو عن باقى قيمته :

١ - كل من أصدر عن سوء نية شيكا ليس له مقابل وفاء سابق وقابل للتصرف فيه أو كان مقابل الوفاء أقل من مبلغ الشيك أو استرجع بعد استصدار الشيك كامل مقابل الوفاء أو بعضه أو منع المسحوب عليه من الوفاء ،

٢ - من قبل عمدا تسلم شيك أو ظهره وكان هذا الشيك صادرا فى الأحوال المشار إليها فى الفقرة السابقة مع علمه بذلك ،

٣ - كل من أصدر وقبل وظهر شيكا على شرط ألا يقبض بمبلغه فورا وإنما على وجه الضمان .

مادة ٥٣٩ - يعاقب بالسجن من سنة الى عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مبلغ الشيك أو باقى قيمته :

١ - كل من زيف أو زور شيكا ،

٢ - كل من قبل تسلم شيك مزيف أو مزور مع علمه بذلك .

مادة ٥٤٠ - لا تسرى المادة ٥٣ من قانون العقوبات على مختلف الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٥٣٨ و ٥٣٩ إلا فيما يخص إصدار أو قبول شيك بدون مقابل وفاء .

مادة ٥٤١ - يمكن فى جميع الأحوال المشار إليها فى المادتين ٥٣٨ و ٥٣٩ الحكم بالتجريد الكلى أو الجزئى من الحقوق المبينة فى الفقرة الثامنة من قانون العقوبات وفى حالة العود يجب الحكم بذلك لمدة لا تتجاوز عشر سنين .

وزيادة على ذلك يمكن فى جميع الأحوال على من ثبتت ادانتهم الحكم بعقوبة حظر الإقامة .

مادة ٥٤٢ - تعتبر جميع المخالفات المشار إليها فى المادتين ٥٣٨ و ٥٣٩ بالنسبة للعود كجريمة واحدة .

وإذا أقيمت الدعوى الجزائية على الساحب فإن المستفيد من الشيك الذى يدعى بالحق المدنى يجوز له المطالبة لدى المحكمة التى تنظر فى الدعوى الجنائية بمبلغ يساوى قيمة الشيك زيادة عما له من حق المطالبة بتعويض الضرر عند الاقتضاء . على أنه يمكن له على حسب اختياره القيام بالمطالبة بدينه لدى المحاكم المدنية .

ويجوز للنيابة العامة التى تحال إليها احدى المخالفات للأحكام المبينة أعلاه ، أن تقوم حسب الظروف ، اما بالاجراءات المتبعة فى حالة التلبس بالجريمة والمنصوص عليها فى المادة ٥٩ من قانون الاجراءات الجزائية ، واما باجراءات الدعوى الجزائية المباشرة أو باجراءات التحقيق القضائى . وفى حالة استئناف الحكم يفصل فى القضية خلال شهر واحد .

مادة ٥٤٣ - يعاقب بالغرامة من ٥٠٠ دينارالى ٢٠٠٠ دينار كل مسحوب عليه تعدد تعيين مقابل وفاء أقل من مقابل الوفاء المتوفر لديه .

الكتاب الخامس

فى الشركات التجارية

الفصل التمهيدي

احكام عامة

مادة ٥٤٤ - يحدد الطابع التجارى لشركة اما بشكلها أو موضوعها .

تعد شركات بسبب شكلها مهما كان موضوعها: شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن .

مادة ٥٤٥ - تثبت الشركة بعقد رسمى والا كانت باطلة .

لا يقبل أى دليل اثبات بين شركاء فيما يتجاوز أو يخالف ضد مضمون عقد الشركة .

يجوز ان تصل من الغير اثبات وجود الشركة بجميع الوسائل عند الاقتضاء .

مادة ٥٤٦ - يحدد شكل الشركة ومدتها التى لا يمكن أن تتجاوز ٩٩ سنة ، وكذلك عنوانها أو اسمها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأسمالها فى قانونها الأساسى .

مادة ٥٤٧ - يكون موطن الشركة فى مركز الشركة .

تخضع الشركات التى تمارس نشاطها فى الجزائر للتشريع الجزائرى .

مادة ٥٤٨ - يجب أن تودع العقود التأسيسية والعقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطنى للسجل التجارى وتنشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات والا كانت باطلة .

مادة ٥٤٩ - لا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية الا من تاريخ قيدها فى السجل التجارى . وقبل اتمام هذا الاجراء يكون الأشخاص الذين

تعهدوا باسم الشركة ولحسابها متضامنين من غير تحديد أموالهم ، الا اذا قبلت الشركة ، بمسند تأسيسها بصفة قانونية أن تأخذ على عاتقها التعهدات المتخذة .

فتعتبر التعهدات بمثابة تعهدات الشركة منذ تأسيسها .

مادة ٥٥٠ - يتعين نشر انحلال الشركة حسب نفس شروط وآجال العقد التأسيسي ذاته .

الباب الأول

فى قواعد سير مختلف الشركات التجارية

الفصل الأول

فى شركة التضامن

مادة ٥٥١ - للشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة .

ولا يجوز لدائني الشركة مطالبة أحد الشركاء بوفاء ديون الشركة الا بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ انذار الشركة بعقد غير قضائي .

مادة ٥٥٢ - يتألف عنوان الشركة من اسماء جميع الشركاء أو من اسم أحدهم أو أكثر متبوع بكلمة « وشركاؤهم » .

مادة ٥٥٣ - تعود ادارة الشركة لكافة الشركاء ما لم يشترط فى القانون الأساسى على خلاف ذلك . ويجوز أن يعين فى القانون المشار اليه مدير أو أكثر من الشركاء أو غير الشركاء ، أو ينص على هذا التعيين بموجب عقد لاحق .

مادة ٥٥٤ - يجوز للمدير فى العلاقات بين الشركاء ، وعند عدم تحديد سلطاته فى القانون الأساسى ، أن يقوم بكافة أعمال الادارة لصالح الشركة .

وعند تعدد المديرين يتمتع كل واحد منهم منفردا بالسلطات المنصوص عليها فى الفقرة المتقدمة ، ويحق لكل واحد منهم أن يعارض فى كل عملية قبل ابرامها .

مادة ٥٥٥ - تكون الشركة ملزمة بما يقوم به المدير من تصرفات تدخل فى موضوع الشركة ، وذلك فى علاقاتها مع الغير .

عند تعدد المديرين يتمتع كل واحد منهم منفردا بالسلطات المنصوص عليها فى الفقرة المتقدمة لا أثر لمعارضة أحد المديرين لأعمال مدير آخر بالنسبة للغير ما لم يثبت أنه كان عالما به . لا يحتج على الغير بالشروط المحددة لسلطات المديرين الناتجة عن هذه المادة .

مادة ٥٥٦ - تؤخذ القرارات التى تجاوز السلطات المعترف بها للمديرين باجماع الشركاء . غير أنه يمكن أن ينص القانون الأساسى على أن تؤخذ بعض القرارات بأغلبية محددة فى القانون .

كما أنه يمكن أن ينص القانون الأساسى على أن تؤخذ القرارات عن طريق استشارة كتابية ، اذا لم يطلب أحد الشركاء عقد اجتماع الشركاء .

مادة ٥٥٧ - يعرض التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية واجراء الجرد ، وحساب الاستغلال العام وحساب الحسابات والأرباح والميزانية الموضوعة من المديرين على جمعية الشركاء للمصادقة عليها ، وذلك فى أجل ستة أشهر ابتداء من قفل السنة المالية .

ولهذا الغرض توجه المستندات المشار اليها فى الفقرة المتقدمة وكذلك نص القرارات المقترحة ، الى الشركاء قبل خمسة عشر يوما من اجتماع الجمعية . ويمكن ابطال كل مداولة جارية خلافا لهذه الفقرة .

لا تسرى أحكام هذه المادة اذا كان جميع الشركاء مديرين .

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة كأن لم يكن .

مادة ٥٥٨ - للشركاء غير المديرين الحق فى أن يطلعوا بأنفسهم مرتين فى السنة فى مركز الشركة على سجلات التجارة والحسابات والعقود والفواتير والمراسلات والمحاضر وبوجه العموم على كل وثيقة موضوعة من الشركة أو مستلمة منها .

ويتبع حق الاطلاع الحق فى أخذ النسخ . ويمكن للشريك أثناء ممارسته حقوقه أن يستعين بخبير معتمد .

مادة ٥٥٩ - اذا كان جميع الشركاء مديرين أو كان قد عين مدير واحد أو عدة مديرين مختارين من بين الشركاء ، فى القانون الأساسى ، فإنه لا يجوز عزل أحدهم من مهامه الا باجماع آراء الشركاء الآخرين ، ويترتب على هذا العزل حل الشركة ما لم ينص على استمرارها فى القانون الأساسى أو أن يقرر الشركاء الآخرون حل الشركة بالاجماع وحينئذ يمكن للشريك المعزول الانسحاب من الشركة مع طلبه استيفاء حقوقه فى الشركة والمقدرة قيمتها يوم قرار العزل من طرف خير معتمد ومعين أما من قبل الأطراف وأما عند عدم اتفاقهم بأمر من المحكمة الناطرة فى القضايا المستعجلة . وكل اشتراط مخالف لا يجتج به ضد الدائنين .

الفصل الثانى

فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة

مادة ٥٦٤ - تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة بين شركاء لا يتحملون الحسائر الا فى حدود ما قدموا من الحصص .

وتعين بعنوان للشركة يمكن أن يشتمل على اسم واحد من الشركاء أو أكثر على أن تكون هذه التسمية مسبقة أو متبوعة بكلمات « شركة ذات مسؤولية محدودة » أو الاحراف الأولى منها أى « ش . م . م » وبيان رأسمال الشركة .

مادة ٥٦٥ - يجب أن يتولى ابرام عقد تأسيس الشركة جميع الشركاء بأنفسهم أو بواسطة وكلاء يشترطون تفويضهم الخاص لذلك .

مادة ٥٦٦ - لا يجوز أن يكون رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة أقل من ٣٠٠٠٠٠ دج وينقسم رأس المال الى حصص ذات قيمة اسمية متساوية مبلغها ١٠٠ دج على الأقل .

يجب أن يكون تحويله الى مبلغ أقل متبوع بزيادة فى أجل سنه بقصد اعادته الى المبلغ المنصوص عليه فى الفقرة المتقدمة ، ما لم تحول الشركة فى نفس الأجل الى شركة ذات شكل آخر . وعند عدم ذلك يجوز لكل من يهمه الأمر أن يطلب من القضاء فسخ الشركة بعد انذارممثلها بتسوية الحالة .

وتنقضى الدعوى اذا كان سبب البطلان منعدما فى اليوم الذى تتولى فيه المحكمة النظر فى أصل الدعوى ابتداءً .

مادة ٥٦٧ - يجب أن يتم الاكتتاب بجميع الحصص من طرف الشركاء وأن تدفع قيمتها كاملة سواء كانت الحصص عينية أو نقدية . ولا يجوز أن تمثل الحصص بتقديم عمل ، ويذكر توزيع الحصص فى القانون الأساسى .

ان المال الناتج عن تسديد قيمة الحصص المودعة بمكتب التوثيق ، تسلم الى مدير الشركة بعد قيدها بالسجل التجارى .

مادة ٥٦٨ - يجب أن يتضمن القانون الأساسى ذكر قيمة الحصص العينية المقدمة من الشركاء ، ويتم ذلك بعد الاطلاع على تقرير ملحق بالقانون الأساسى يحرره تحت مسؤوليته المندوب المختص بالحصص والمعين بأمر من المحكمة من بين الخبراء المعتمدين .

ويكون الشركاء مسؤولين بالتضامن مدة خمس

ويمكن عزل واحد أو عدة شركاء مديرين من مهامهم اذا كانوا غير معينين بالقانون الأساسى حسب الشروط المنصوص عليها فى القانون المذكور ، أو بقرار بالاجماع صادر عن الشركاء الآخرين سواء كانوا مديرين أم لا عند علم وجود ذلك .

ويجوز عزل المدير فى الشركة حسب الشروط المنصوص عليها فى القانون الأساسى فان لم يكن ذلك، فبقرار صادر من الشركاء بأغلبية الأصوات لكل شريك الحق فى طلب العزل القضائى لسبب قانونى .

واذا كان العزل مقررًا من دون سبب مشروع فانه قد يكون موجبًا لتعويض الضرر اللاحق .

مادة ٥٦٠ - لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة فى سندات قابلة للتداول ولا يمكن إحالتها الا برضاء جميع الشركاء .

ويعتبر كل شرط مخالف لذلك ، كأنه لم يكن .

مادة ٥٦١ - يجب اثبات احالة الحصص الخاصة بالشركة بموجب عقد رسمى ويكون الاحتجاج بها على الشركة بعد تبليغها للشركة أو قبولها للحالة بعقد رسمى .

ولا يجوز الاحتجاج بها على الغير الا بعد اتمام هذه الاجراءات وكذلك بعد النشر فى السجل التجارى .

مادة ٥٦٢ - تنتهى الشركة بوفاة أحد الشركاء ما لم يكن هناك شرط مخالف فى القانون الأساسى .

ويعتبر القاصر أو القصر من ورثة الشريك ، فى حالة استمرار الشركة ، غير مسؤولين عن ديون الشركة مدة قصورهم الا بقدر أموال تركه مورثهم .

مادة ٥٦٣ - فى حالة افلاس أحد الشركاء أو منعه من ممارسة مهنته التجارية أو فقدان أهليته، تنحل الشركة ، ما لم ينص القانون الأساسى على استمرارها أو يقرر باقى الشركاء ذلك باجماع الآراء .

وفى حالة الاستمرار تعين حقوق الشريك الفاقده لهذه الصفة والواجب أدائها له ، طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٥٩ .

سنوات تجاه الغير عن القيمة المقدرة للحصص العينية التي قدموها عند تأسيس الشركة .

مادة ٥٦٩ - يجب أن تكون حصص الشركاء اسمية ولا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول .

مادة ٥٧٠ - للحصص قابلية الانتقال عن طريق الارث كما انه يمكن احوالها بكل حرية بين الأزواج والأصول والفروع .

غير أنه يمكن أن يشترط في القانون تأسيسه انه لا يجوز أن يصبح الزوج أو أحد الورثة أو الأصل أو الفرع ، شريكا الا بعد قبوله ضمن الشروط المنصوص عنها . ان الآجال الممنوحة للشركة للفصل في القبول ، لا يجوز أن تكون أكثر من التي نصت عليها المادة ٥٧١ والأغلبية المستغرقة لا تكون أقوى من الأغلبية المطلوبة في المادة المذكورة ، وذلك تحت طائلة بطلان الشرط المذكور ، ويجرى عند رفض القبول تطبيق أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٥٧١ ، ويعتبر القبول مكتسبا اذا لم يحصل حل من الحلول المنصوص عليها في هاتين الفقرتين في الآجال المقررة .

مادة ٥٧١ - لا يجوز احوال حصص الشركاء الى الأشخاص الأجانب عن الشركة الا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل .

ويبلغ مشروع احوال الشركة ولكل واحد من الشركاء . ويعتبر قبول احوال مكتسبا اذا لم تعلم الشركة بقرارها في أجل ثلاثة أشهر اعتبارا من آخر تعديل منصوص عليه في هذه الفقرة .

فاذا امتنعت الشركة من قبول احوال ، يتحتم على الشركاء في أجل ثلاثة أشهر اعتبارا من الامتناع أن يشتروا أو يعملوا على شراء الحصص بالثمن الذي يقدره خبير معتمد معين اما من قبل الأطراف ، واما عند عدم حصول الاتفاق فيما بينهم ، بأمر من رئيس المحكمة بناء على طلب الطرف الذي يعينه التعجيل . ويمكن بطلب من المدير تمديد الأجل مرة واحدة بقرار قضائي دون أن يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر .

يجوز أيضا للشركة برضا الشريك المحيل أن تقرر في نفس الأجل تخفيض رأسمالها بمبلغ قيمة حصص هذا الشريك وشرائها من جديد الحصص بالثمن المعين حسب الشروط الواردة أعلاه ، ويمكن أن تمنح الشركة بأمر من القضاء

أجلا للدفع لا يجاوز سنة واحدة بعد الأداء بما يبرر ذلك .

وعند انقضاء الأجل المقرر اذا لم يحصل أى حل من الحلول المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة يجوز للشريك أن يحقق احواله المقررة أولا .

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة كأن لم يكن .

مادة ٥٧٢ - لا يمكن اثبات احوال حصص الا بموجب عقد رسمي .

ولا يسوغ الاحتجاج على الشركة أو الغير بها الا بعد اعلام الشركة بها أو قبولها للاحوال بعقد رسمي .

مادة ٥٧٣ - في حالة زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب بقبول حصص نقدية في الشركة ، تطبق أحكام المادة ٥٦٧ .

مادة ٥٧٤ - اذا تحققت الزيادة بصفة كلية أو جزئية بتقدمات عينية ، تطبق أحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٦٨ .

يكون مديرو الشركة والأشخاص الذين اكتتبوا بزيادة رأس المال مسؤولين بالتضامن مدة خمس سنوات تجاه الغير بقيمة التقدمات العينية .

مادة ٥٧٥ - تاذن جمعية الشركاء بتخفيض رأسمال الشركة حسب الشروط المنصوص عليها لتعديل القانون الاساسي . ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يمس هذا التخفيض بمساواة الشركاء .

اذا قررت الجمعية تخفيض رأس المال من دون أن يكون ذلك مبرر بخسائر ، فان للدائنين الذين كان حقهم سابقا لتاريخ ايداع محضر المداولات بكتابة ضبط المحكمة ، أن يرفعوا معارضة في هذا التخفيض في أجل شهر اعتبارا من يوم هذا الايداع ، ويحكم القضاء برفض المعارضة أو يأمر اما بتسديد الديون أو بتكوين الضمانات اذا مرضتها الشركة واذا اعتبرت كافية . ولا يسوغ ابتداء عمليات تخفيض رأس المال أثناء أجل المعارضة .

يحظر شراء حصصها الخاصة من قبل شركة غير أنه يجوز للجمعية التي قررت التخفيض من رأس المال من دون تبرير ذلك بخسائر ، أن تاذن للمدير بشراء عدد معين من الحصص لابطالها .

مادة ٥٧٦ - يدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة شخص أو عدة أشخاص طبيعيين .

• ويجوز اختيارهم خارجا عن الشركاء .

ويعينهم الشركاء فى القانون الأساسى أو بمقتضى لاحق حسب الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٥٨٢ .

مادة ٥٧٧ - يحدد القانون الأساسى سلطات المديرين فى العلاقات بين الشركاء وعنده سكوت القانون الأساسى تحددها المادة ٥٥٤ أعلاه .

وفى العلاقات مع الغير ، للمدير أوسع السلطات للتصرف فى جميع الظروف باسم الشركة من دون إخلال بالسلطات التى يمنحها القانون صراحة للشركاء . فان الشركة نفسها ملزمة بتصرفات المدير التى لم تدخل فى نطاق موضوع الشركة ما لم تثبت أن الغير كان عالما أن التصرف يتجاوز ذلك الموضوع أو أنه لم يخف عليه ذلك نظرا للظروف ، وذلك يقطع النظر على أن نشر القانون الأساسى كاف وحده لتكوين ذلك الإثبات .

لا احتجاج تجاه الغير بالشروط التى يتضمنها القانون الأساسى والمحددة لسلطات المديرين الناتجة عن هذه المادة .

عند تعدد المديرين يتمتع كل واحد منفردا بالسلطات المنصوص عليها فى هذه المادة . ولا اثر لمعارضة أحد المديرين لتصرفات مدير آخر تجاه الغير ما لم يقر الدليل على أنهم كانوا على علم بها .

مادة ٥٧٨ - يكون المديرون مسؤولون على مقتضى قواعد القانون العام منفردين أو بالتضامن، حسب الأحوال تجاه الشركة أو الغير ، سواء عن مخالفات أحكام هذا القانون ، أو عن مخالفة القانون الأساسى أو الأخطاء التى يرتكبونها فى قيامهم بأعمال إدارتهم .

وعلاوة على ما تقدم ، يجوز للمحكمة إذا أسفرت تفليس شركة عن عجز فيما لها من الأموال ، أن تقرر بطلب من وكيل التفليس حمل الديون المترتبة عليها على نسبة القدر الذى تعينه اما على كاهل المديرين ، سواء أكانوا من الشركاء أم لا ، أو من أصحاب الأجور أم لا واما على كاهل الشركاء أو بعض الشركاء أو المديرين على وجه التضامن بينهم أو بدونه ، بشرط أن يكون الشركاء فيما يتعلق بهم قد شاركوا بالفصل فى إدارة الشركة .

وعلى المديرين أو الشركاء المورطين كى يتخلصوا من المسؤولية الملقاة على عاتقهم أن

يقيموا الدليل على أنهم بذلوا فى إدارة شؤون الشركة ما يبذله الوكيل المأجور من النشاط والحرص .

مادة ٥٧٩ - يمكن عزل المدير بقرار من الشركاء الممثلين أكثر من نصف رأسمال الشركة . ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كان لم يكن . وإذا قرر العزل من دون سبب مشروع ، يكون موجبا لتعويض الضرر اللاحق .

يجوز أيضا عزل المدير من طرف المحاكم لسبب قانونى بناء على طلب كل شريك .

مادة ٥٨٠ - تصدر قرارات الشركاء فى جمعيات يعقدونها .

غير أنه يسوغ أن يشترط فى عقد التأسيس بأن تتخذ جميع القرارات أو بعضها باستشارة مكتوبة من طرف الشركاء .

يستدعى الشركاء قبل خمسة عشر يوما على الأقل من انعقاد الجمعية بكتاب موسى عليه يتضمن بيان جدول الأعمال .

يجوز لواحد أو عدة شركاء يمثلون على الأقل ربع رأسمال الشركة أن يطلبوا عقد جمعية . ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كان لم يكن .

يسوغ لكل شريك أن يطلب من القضاء تعيين وكيل مكلف باستدعاء الشركاء للجمعية وتحديد جدول الأعمال .

مادة ٥٨١ - يجوز لكل شريك أن يشاؤك فى القرارات وله عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التى يملكها فى الشركة .

لكل شريك أن ينيب عنه شريكا آخر أو زوجة ولا يسوغ له أن ينيب عنه شخصا آخر الا اذا أجاز ذلك القانون الأساسى .

لا يسوغ لشريك أن يعين وكىلا للتصويت عن جزء من حصصه والتصويت بنفسه عن الجزء الآخر من الحصص .

ويعتبر كل شرط مخالف لأحكام الفقرتين الثانية والرابعة كان لم يكن .

مادة ٥٨٢ - تتخذ القرارات فى الجمعيات أو خلال الاستشارات الكتابية من واحد أو أكثر من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة .

وإذا لم تحصل هذه الأغلبية فى المداولة الأولى وجب دعوة الشركاء أو استشارتهم مرة ثانية

حسب الأحوال وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات مهما كان مقدار جزء رأسمال الممثل ، ما لم ينص القانون الأساسى على شرط يخالف ذلك .

مادة ٥٨٣ - يرأس الجمعية العامة للشركاء ، مدير الشركة . وكل مداولة لجمعية الشركاء تثبت بمحضر .

مادة ٥٨٤ - ان التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية واجراء الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانية التاشئة عن المديرين ، تعرض على جمعية الشركاء للاعتماد عليها فى أجل ستة أشهر اعتبارا من قفل السنة المالية .

ولهذا الغرض توجه الوثائق المشار اليها فى الفقرة المتقدمة وكذلك نص القرارات المقترحة وعند الاقتضاء ، تقرير مندوبى حسابات ، الى الشركاء حسب الشروط وفى الآجل المحددة أدناه .

ويعتبر كل شرط يخالف لأحكام هذه المادة كأن لم يكن .

مادة ٥٨٥ - لكل شريك الحق فى :

١ - الحصول فى أى وقت كان بمركز الشركة على نسخة مطابقة للأصل من القانون الأساسى السارى المفعول يؤم الطلب . ويتعين على الشركة أن تلحق بهذه الوثيقة قائمة المديرين ، وعند الاقتضاء قائمة مندوبى حسابات القائمين بمهامهم ، ولا يسوغ لها مقابل هذا التسليم أن تطلب مبلغا زائدا عن المبلغ المحدد بموجب النظام السارى المفعول ،

٢ - الاطلاع فى أى وقت كان بمقر الشركة وبنفسه على الوثائق التالية : حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانيات والجرد والتقارير المعروضة على الجمعيات العامة ومحاضر هذه الجمعيات الخاصة بالسنتين الثلاث الأخيرة ، ما عدا ما يخص الجرد الذى يستتبع حق الاطلاع عليه حق أخذ نسخة منه .

ولهذا الغرض يسوغ للشريك أن يستعين بخبير معتمد .

٣ - الاطلاع أو أخذ نسخة خلال مدة الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد كل جمعية من نص القرارات المعروضة وتقرير ادارة الشركة وكذلك عند الاقتضاء تقرير مندوب الحسابات .

مادة ٥٨٦ - لا يجوز ادخال أى تعديل على القانون الأساسى الا بموافقة أغلبية الشركاء التى تمثل ثلاثة أرباع رأسمال الشركة ما لم يقض عقد التأسيس خلاف ذلك . غير أنه لا يمكن فى

حال للأغلبية أن تلزم أحد الشركاء بزيادة حصته فى رأس مال الشركة .

مادة ٥٨٧ - ما عدا حالة احالة حصص للغير يجب أن تكون قرارات الجمعيات غير العادية ، مسبقة بتقرير يحرره خبير معتمد عن وضع الشركة .

مادة ٥٨٨ - ان رد الأرباح الموزعة وغير المطابقة للأرباح المحصل عليها حقيقة ، يمكن أن يطلب من الشركاء الذين قبضوها .

وتتقدم دعوى رد المدفوع بدون حق فى أجل ثلاث سنوات اعتبارا من يوم الشروع فى توزيع حصص الأرباح .

مادة ٥٨٩ - لا تنحل الشركة ذات المسؤولية المحدودة بنتيجة الحظر على أحد الشركاء أو تفليسه أو وفاته الا اذا تضمن القانون الأساسى شرطا مخالفا فى هذه الحالة الأخيرة .

وفى حالة خسارة ثلاثة أرباع رأس مال الشركة يجب على المديرين استشارة الشركاء للنظر فيما اذا كان يتعين اصدار قرار بحل الشركة ، ويلزم فى جميع الحالات اشهار قرار الشركاء فى صحيفة معتمدة لتلقى الاعلانات القانونية فى الولاية التى يكون مركز الشركة الرئيسى تابعا لها وايداعه بكتابة ضبط المحكمة التى يكون المركز تابعا لها وقيدته بالسجل التجارى .

واذا لم يستشر المديرين الشركاء أو لم يتمكن الشركاء من المداولة على الوجه الصحيح ، جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب حل الشركة أمام القضاء .

مادة ٥٩٠ - لا يسوغ أن يتجاوز عدد الشركاء فى شركة ذات مسؤولية محدودة عشرين شريكا ، واذا أصبحت الشركة مشتملة على أكثر من عشرين شريكا وجب تحويلها الى شركة مساهمة فى أجل سنة واحدة . وعند عدم ذلك تنحل الشركة ما لم يصبح عدد الشركاء فى تلك الفترة من الزمن مساويا لعشرين شريكا أو أقل .

مادة ٥٩١ - ان تحويل شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة تضامن يستوجب الموافقة الاجماعية للشركاء .

الفصل الثالث

شركات المساهمة

مادة ٥٩٢ - شركة المساهمة هى شركة مكونة بين شركاء لا يتحملون الخسائر الا بقدر حصتهم ، ولا يمكن أن يكون عدد الشركاء أقل من تسعة .

مادة ٥٩٣ - يطلق على الشركة المساهمة اسم معين تحت عنوان شركة ، يجب أن يكون مسبقا أو متبوعا بذكر شكل الشركة ومبلغ رأسمالها .

يجوز ادراج اسم شريك واحد أو أكثر من الشركاء فى تسمية الشركة .

مادة ٥٩٤ - لا يجوز أن يكون رأس مال الشركة المساهمة أقل من ٣٠٠.٠٠٠ دينار جزائرى .

ويجب أن يكون تخفيضه الى مبلغ أقل متبوعا فى أجل سنة واحدة بزيادة تساوى المبلغ المذكور بالفقرة الأولى ، الا اذا تحولت فى ظرف نفس الزمن الى شركة ذات شكل آخر . وعند عدم ذلك ، يجوز لكل معنى بالأمر أن يطلب من القضاء حل الشركة بعد شهرين من انذار ممثلى هذه الشركة بتسوية الوضعية .

تنقضى الدعوى عندما ينتهى وجود سبب الحل فى اليوم الذى ثبت فيه المحكمة فى الموضوع ابتدائيا .

القسم الأول

تأسيس شركات المساهمة

١ - التأسيس المتتابع

مادة ٥٩٥ - يوضع مشروع القانون الأساسى بواسطة موثق بطلب واحد أو أكثر من المؤسسين . وتودع نسخة من هذا العقد بكتابة ضبط المحكمة .

مادة ٥٩٦ - يجب أن يكتتب برأس المال بكامله . وتكون الاسهم المالية مدفوعة عند الاكتتاب بنسبة ٧٥٪ على الأقل من قيمتها الاسمية ، ويتم وفاء الزيادة مرة واحدة أو على عدة مرات وذلك بناء على قرار من مجلس الادارة فى أجل لا يمكن أن يتجاوز سنتين ابتداء من تسجيل الشركة فى السجل التجارى .

تكون الاسهم المالية مسددة القيمة حين اصدارها .

مادة ٥٩٧ - يجب اثبات الاكتتابات بالاسهم النقدية بموجب بطاقة الاكتتاب ، وتكون هذه البطاقة ذات تاريخ ويوقع عليها المكتتب أو وكيله ويكتب عليها حرفيا عدد الاسهم المكتتب بها . وتسلم له نسخة منها محررة على ورقة عادية .

مادة ٥٩٨ - ان الاموال الناتجة عن الاكتتابات النقدية وقائمة المكتتبين مع ذكر المبالغ المدفوعة من كل واحد منهم تكون موضوع ايداع بمكتب التوثيق .

مادة ٥٩٩ - يحصل اثبات الاكتتاب والدفعات بتصريح من المؤسسين بموجب عقد توثيق . ويؤكد الموثق بمجرد تقديم بطاقات الاكتتاب ، فى مضمون العقد الذى يحرره ، أن مبلغ الدفعات المصرح بها من طرف المؤسسين مطابق لمقدار المبالغ المدوعة فى مكتبه .

مادة ٦٠٠ - بعد التصريح بالاكتتاب والدفعات يقوم المؤسسون باستدعاء المكتتبين الى الجمعية العامة التأسيسية .

وتثبت هذه الجمعية بأن رأس المال مكتتب به تماما ، وأن مبلغ الاسهم مسدد . وتبدى رأيها فى الموافقة على القانون الأساسى الذى لا يقبل التعديل الا باجماع آراء جميع المكتتبين وتسمى القائمين بالادارة الاولين وتعين واحدا أو أكثر من مندوبى الحسابات ، كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية عند الاقتضاء اثبات المصادقة على قبول وظائف القائمين بالادارة ومندوبى الحسابات .

مادة ٦٠١ - يعين ، فى حالة ما اذا كانت الحصص المقدمة عينية ، مندوب واحد للحسابات أو أكثر بقرار قضائى بناء على طلب المؤسسين أو أحدهم . ويخضع هؤلاء لأحكام عدم الملاءمة المنصوص عليها فى المادة ٦٧٩ .

أما تقدير قيمة الحصص العينية فيقع على مسؤولية هؤلاء المندوبين . ويوضع المحضر المودع لدى كتابة الضبط مع مشروع القانون الأساسى تحت تصرف المكتتبين .

ويجب على الجمعية العامة التأسيسية أن تفصل فى تقدير الحصص العينية . ولا يجوز لها أن تخفض هذا التقدير الا بأغلبية أصوات المكتتبين . واذا انعدمت الموافقة الصريحة عليها من مقدمى الحصص المشار اليها بالمحضر ، عدت الشركة غير مؤسسة .

مادة ٦٠٢ - ان لمكتتبى الأسهم حق الاقتراع بأنفسهم وبواسطة ممثلهم حسب الشروط المنصوص عليها بالمادتين ٦٤٦ و ٦٤٧ .

وتداول الجمعية التأسيسية اذا تم النصاب والأغلبية حسب الأوضاع المقررة للجمعيات غير العادية .

مادة ٦٠٣ - لكل مكتتب عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التى أكتتب بها ، دون أن يجاوز ذلك العشرة أصوات . ولكل وكيل عن مكتتب ، عدد من الأصوات التى يملكها موكله حسب نفس الشروط وحسب نفس التحديد .

وعندما تتداول الجمعية حول الموافقة على حصة عينية ، فلا تؤخذ في حساب الأغلبية أسهم مقدم الحصة .

وليس لمقدم الحصة صوت في المداولة لانفسه ولا بصفته كوكيل .

مادة ٦٠٤ - لا يجوز استرداد الأموال الناتجة عن الاكتتابات النقدية من وكيل الشركة قبل تسجيل الشركة في السجل التجارى .

واذا لم تؤسس الشركة في أجل ستة أشهر ابتداء من ايداع مشروع القانون الأساسى بكتابة المحكمة ، جاز لكل مكتتب أن يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف باسترداد الأموال لاعادتها للمكتتبين بعد طرح مصاريف التوزيع .

واذا قرر المؤسس أو المؤسسون فيما بعد تأسيس الشركة وجب القيام بايداع الأموال من جديد وتقديم التصريح المنصوص عليهما بالمادتين ٥٩٨ و ٥٩٩ .

٢ - التأسيس الفورى

مادة ٦٠٥ - تطبق النصوص المبينة بالفقرة الأولى ماعدا المواد ٥٩٥ و ٥٩٧ و ٥٩٩ و ٦٠١ بالفقرات ٢ و ٣ و ٤ والمادتين ٦٠٢ و ٦٠٣ اذا كان تأسيس شركة المساهمة قد تم فى عقد واحد .

مادة ٦٠٦ - يكون اثبات الدفعات بمقتضى تصريح من مساهم واحد أو أكثر فى عقد توثيق . ويجب على الموثق القيام بالمهام المنصوص عليها فى المادة ٥٩٩ عند تقديم قائمة المساهمين التى تتضمن المبالغ المدفوعة من كل واحد منهم .

مادة ٦٠٧ - يشتمل القانون الأساسى على تقدير الحصص العينية ويقع هذا التقدير بناء على المحضر المرفق بالقانون الأساسى الذى يضعه مندوب التقديرات والمعين بقرار قضائى .

مادة ٦٠٨ - يوضع تحت تصرف المساهمين الجدد تقرير المندوبين المكلفين بتقدير الحصص المقدمة بالعنوان المشار اليه فى مركز الشركة ، حيث يجوز لهم أن يأخذوا نسخة منه قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ التوقيع على القانون الأساسى .

مادة ٦٠٩ - يجب على المساهمين أن يوقعوا على القانون الأساسى اما بأنفسهم واما بواسطة وكيل مزود بوكالة خاصة لذلك بعد التصريح الواقع أمام الموثق المتعلق بالاداء وبعد وضع المحضر المشار اليه فى المادة السابقة تحت تصرف المساهمين .

مادة ٦١٠ - يعين القائمون الاولون بالادارة

والمندوبون الاولون للحسابات فى القانون الأساسى .

القسم الثانى

مجلس الادارة

مادة ٦١١ - يتولى ادارة الشركة المساهمة مجلس ادارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الاقل أو من سبعة أعضاء على الاكثر ، غير أنه فى حالة الدمج يمكن تجاوز هذا العدد الأخير فى حدود العدد الكامل للقائمين بالادارة منذ أكثر من ستة أشهر فى الشركات المندمجة دون أن يتجاوز هذا العدد أربعة عشر .

عدا حالة الدمج الجديد ، فانه لا يجوز اى تعيين لقائمين جدد بالادارة ولا استخلاف من توفى من القائمين بالادارة أو عزل أو استقالة مادام عدد القائمين بالادارة لم يخفض الى سبعة .

غير أنه فى حالة وفاة أو استقالة رئيس مجلس الادارة وعدم امكان المجلس تعيين أحد أعضائه خلفا للرئيس فانه يجوز له أن يعين قائما بالادارة بديل ومكلفا بمهام الرئيس ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٦١٧ .

مادة ٦١٢ - تعين الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالادارة وفى الحالة المشار اليها فى المادة ٦١٠ أعلاه ، يعينون فى القانون الأساسى . وتحدد مدة وظائفهم بموجب القانون الأساسى دون أن يتجاوز ذلك ست سنوات اذا كان التعيين حاصلًا من طرف الجمعيات العامة وثلاث سنوات اذا كان التعيين حاصلًا بموجب القانون الأساسى .

مادة ٦١٣ - يمكن انتخاب القائمين بالادارة من جديد ما لم يكن هناك شرط مخالف للقانون الأساسى . ويجوز عزلهم فى كل وقت من طرف الجمعية العامة العادية .

مادة ٦١٤ - كل تعيين مخالف للمقتضيات السابقة يعتبر باطلا ما عدا التعيين الواقع حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة ٦١٧ .

مادة ٦١٥ - لا يجوز تعيين صاحب أجر أو مساهم فى الشركة كقائم بالادارة الا اذا كان عقد عمله سابقا بسنة واحدة على الأقل لتعيينه ومطابقا لاستخدام فعلى ، دون أن يضيع منفعة عقد العمل . وكل تعيين مخالف لمقتضيات هذه الفقرة يعتبر باطلا . وهذا البطلان لا يؤدى الى الغاء المداولات التى ساهم فيها القائم بالادارة المعين بصورة مخالفة للقانون .

وفى حالة الدمج يجوز انعقاد عقد العمل مع
احدى الشركات المدمجة .

مادة ٦١٦ - لا يجوز لقائم بالادارة أن يقبل
من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه فيها .

مادة ٦١٧ - يجوز لمجلس الادارة خلال
جلستين للجمعية العامة أن يسعى فى التعيينات
المؤقتة وذلك فى حالة شعور منصب قائم بالادارة
واحد أو أكثر اثر وفاة أو استقالة .

وإذا أصبح عدد القائمين بالادارة أقل من
الحد الأدنى القانونى وجب على القائمين بالادارة
الباقين أن يستدعوا فوراً الجمعية العامة العادية
لانعقاد بقصد اتمام عدد أعضاء المجلس .

وإذا أصبح عدد القائمين بالادارة أقل من الحد
الأدنى المنصوص عليه فى القانون الاساسى دون
أن يجاوز الحد الأدنى القانونى ، وجب على
مجلس الادارة أن يسعى فى التعيينات المؤقتة
بقصد اتمام العدد من أجل ثلاثة أشهر ابتداء من
اليوم الذى وقع فيه الشفور .

مادة ٦١٨ - تعرض التعيينات الواقعة من
طرف المجلس بمقتضى الفقرات من ١ الى ٣ من
المادة السابقة على الجمعيات العامة العادية المقبلة
للمصادقة عليها . وعند المصادقة عليها فإن
المداولات والتصرفات الواقعة من قبل المجلس
تعتبر صحيحة .

وإذا أهمل المجلس القيام بالتعيينات المطلوبة
أو استدعاء الجمعية العامة . جاز لكل معنى أن
يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف باستدعاء
الجمعية العامة لاجراء التعيينات أو المصادقة على
التعيينات المشار اليها فى الفقرة الثالثة .

مادة ٦١٩ - يجب على مجلس الادارة أن يملك
عددا من الاسهم تمثل على الاقل ٢٠٪ من رأس
مال الشركة .

تخصص هذه الاسهم بأكملها لضمان جميع
أعمال الادارة وبما فيها الاعمال الخاصة فقط
بأحد أعضاء الادارة ، وهى غير قابلة للتصرف
فيها .

فاذا لم يملك القائم بالادارة فى اليوم الذى
يقع فيه تعيينه ، العدد المطلوب من الاسهم أو اذا
توقف أثناء توكيله عن ملكيتها فانه يعتبر مستقيلاً
تلقائياً اذا لم يصحح وضعيته فى أجل ثلاثة
أشهر .

مادة ٦٢٠ - يجوز للقائم بالادارة السابق أو
لذوى حقوقه استرجاع حرية التصرف فى أسهم
الضمان ، من جراء مصادقة الجمعية العامة العادية

على حسابات السنة المالية الاخيرة والمتعلقة
بإدارته .

مادة ٦٢١ - يسهر مندوبو الحسابات تحت
مسؤولياتهم على تنفيذ الاحكام المشار اليها فى
المادتين ٦١٩ و ٦٢٠ ويبلغون عن كل مخالفة
بموجب تقريرهم المرفوع للجمعية العامة السنوية

مادة ٦٢٢ - يخول مجلس الادارة كىل
السلطات للتصرف فى كل الظروف باسم
الشركة ، ويمارس هذه السلطات فى نطاق
موضوع الشركة ومع مراعاة السلطات المسندة
صراحة فى القانون لجمعيات المساهمين .

مادة ٦٢٣ - تلتزم الشركة ، فى العلاقات مع
الغير حتى بأعمال مجلس الادارة التى لا علاقة
لها بموضوع الشركة ، الا اذا ثبت أن الغير كان
يعلم بأن العمل تجاوز هذا الموضوع ، أو كان لا
يستطيع أن يجهله مراعاة للظروف ومن المستبعد
أن يكون نشر القانون الاساسى كاف لوحده
لإقامة حاته البينة .

لا يحتج على الغير بأحكام القانون الاساسى التى
تحدد تفويضات مجلس الادارة .

مادة ٦٢٤ - يجوز لمجلس الادارة ، أن يأذن
لرئيس باعطاء الكفالات والضمانات الاحتياطية
أو الضمانات باسم الشركة فى حدود كامل
المبلغ الذى يحدده ويمكن أن يحدد كذلك فى
ذلك الاذن وفى كل التزام المبلغ الذى لا يمكن أن
تتجاوزه قيمة الكفالة أو الضمان الاحتياطى أو
الضمان المعطى من الشركة .

وإذا تجاوز الالتزام فى احدى الحالتين المبالغ
المحددة على الشكل المذكور فيجب الحصول على اذن
مجلس الادارة .

ولا يمكن أن تتجاوز مدة الترخيصات المشار
اليها فى الفقرة السابقة سنة واحدة مهما كانت
مدة الالتزامات المكفولة أو المضمونة احتياطياً أو
المضمونة .

وخلافا لأحكام الفقرة الاولى المذكورة أعلاه ،
يجوز أن يؤذن لرئيس مجلس الادارة باعطاء
الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات
للادارات المالية والجمركية باسم الشركة دون تحديد
للمبلغ .

ويجوز لرئيس مجلس الادارة أن يفوض
السلطة المسندة له تطبيقاً لأحكام الفقرات السابقة

وإذا أعطيت الكفالات أو الضمانات الاحتياطية
أو الضمانات لمبلغ اجمالى يتجاوز الحد المعين
للمدة الجارية فإن التجاوز لا يحتج به نحو الغير

الذى لا علم له بذلك الا اذا كان مبلغ الالتزام يتجاوز وحده احدى التحديدات المعينة بقرار مجلس الادارة المتخذ طبقا للفقرة الاولى المذكورة آنفا .

مادة ٦٢٥ - ان انتقال مركز الشركة بنفس البلدة يكون بقرار مجلس الادارة .

اما اذا تقرر انتقاله خارج هذه البلدة فان القرار يكون من اختصاص الجمعية العامة العادية

مادة ٦٢٦ - لا تصح مداولة مجلس الادارة الا اذا حضر النصف على الاقل من أعضائه ، ويعتبر كل شرط مخالف كان لم يكن . وتؤخذ القرارات بأغلبية الاعضاء الحاضرين مالم ينص القانون الاساسى على أغلبية أكثر .

ويرجع صوت رئيس الجلسة عند تعادل الاصوات ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون الاساسى .

مادة ٦٢٧ - لا يجوز عقد أى اتفاق بين الشركة وأحد القائمين بادارتها سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بالواسطة ، الا بعد استئذان مجلس الادارة مسبقا وبعد تقديم تقرير من مندوب الحسابات ، وذلك تحت طائلة البطلان .

ويكون الامر بالمثل بخصوص الاتفاقات التى تعقد بين الشركة ومؤسسة أخرى ، وذلك اذا كان أحد القائمين بادارة الشركة مالكا شريكا أم لا أو وكيلًا قائما بالادارة أو مديرا للمؤسسة . وعلى القائمين بالادارة الذى يكون فى حالة من الحالات المتقدمة أن يبلغ مجلس الادارة بذلك .

ولا تسرى الأحكام الانفة الذكر على الاتفاقات العادية التى تتناول عمليات الشركة مع عملائها . وعلى مندوبى الحسابات أن يقدموا للجمعية العامة تقريرًا خاصًا حول الاتفاقات التى رخص بها المجلس .

وتتولى الجمعية الفصل فى تقرير مندوب الحسابات . ولا يجوز الطعن فى الاتفاقات التى تصادق عليها الا فى حالة التدليس .

ويحظر تحت طائلة البطلان على القائمين بادارة الشركة أن يعقدوا على أى وجه من الوجوه قروضا لدى الشركة أو أن يحصلوا منها على فتح حساب جار لهم على المكشوف أو بطريقة أخرى كما يحظر عليهم أن يجعلوا منها كفيلا أو ضامنا احتياطيا للتعهدات التى يلتزمون بها تجاه الغير . ولا يجوز للقائم أو القائمين بالادارة المعنيين أن يشتركوا فى التصويت ولا تؤخذ فى الاعتبار أسهمهم للحصول على النصاب والأغلبية .

مادة ٦٢٨ - تنتج الاتفاقات المأذون بها أو غير

المأذون بها من الجمعية آثارها تجاه الغير ما لم تكن ملغاة بسبب التدليس .

ولو فى حالة عدم وجود التدليس فان العواقب الضارة بالشركة من جراء الاتفاقات غير المأذون بها يمكن أن تكون على عاتق القائم بالادارة أو المدير العام المعنى بالأمر وعند الاقتضاء على عاتق الاعضاء الآخرين فى مجلس الادارة .

مادة ٦٢٩ - مع عدم الاخلال بمسؤولية القائم بالادارة أو المدير العام المعنى بالأمر فان الاتفاقات المشار اليها فى المادة ٦٢٧ بالفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ والمبرمه دون الاذن المسبق من الجمعية العامة يجوز أن تلتفى اذا كانت لها عواقب ضارة بالشركة .

وتتقدم دعوى البطلان بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاتفاق . غير انه فى حالة اخفاء الاتفاق فان مدة التقادم تؤجل الى اليوم الذى كشف فيه الاتفاق .

ويغطي البطلان بتصويت من الجمعية العامة التى تتدخل بناء على تقرير خاص من مندوبى الحسابات الذين يعرضون فيه الظروف التى أدت الى عدم اتباع اجراءات الاذن . وتطبق أحكام المادة ٦٢٧ الفقرة ٦ .

مادة ٦٣٠ - مع مراعاة أحكام المادة ٦١٥ ، فانه لا يجوز للقائمين بالادارة أن يتناولوا من الشركة أية أجرة دائمة كانت أم لا ، الا الأجور المبينة بالمواد ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ .

مادة ٦٣١ - يجوز للجمعية العامة أن تمنح القائمين بالادارة مكافأة لهم عن نشاطهم ، مبلغا ثابتا سنويا عن بدل الحضور . ويقيد هذا المبلغ على تكاليف الاستغلال .

ويجوز أن ينص فى القانون الاساسى على منح المكافآت لمجلس الادارة حسب الشروط المبينة بالمادة ٧٢٨ .

مادة ٦٣٢ - يسوغ لمجلس الادارة منح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهود بها للقائمين بالادارة ، وفى هذه الحالة يجب أن تخضع هذه الاجور المقيدة على تكاليف الاستغلال لاحكام المواد من ٦٢٧ الى ٦٢٩ .

مادة ٦٣٣ - يوزع مجلس الادارة طوعا بين أعضائه المبالغ الاجمالية الممنوحة للقائمين بالادارة على شكل بدلات الحضور والمكافآت .

ويجوز لمجلس الادارة أن ياذن بتسديد مصاريف السفر والتنقلات وكذا المصاريف التى أداها القائمون بالادارة فى مصلحة الشركة .

مادة ٦٣٤ - ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعيا

وذلك تحت طائلة البطلان . كما يحدد مجلس الادارة مكافآته .

مادة ٦٣٥ - يعين الرئيس لمدة لا تتجاوز مدة نيابته كقائم بالادارة وهو قابل لاعادة انتخابه .

ويجوز لمجلس الادارة أن يعزله فى أى وقت ويعد كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن .

مادة ٦٣٦ - فى حالة وقوع مانع مؤقت للرئيس أو وفاته ، يجوز لمجلس الادارة أن ينتدب قائما بالادارة ليقوم بوظائف الرئيس .

وفى حالة الامتناع المؤقت يمنح هذا الانتداب لمدة محدودة ، وهى قابلة للتجديد . وفى حالة الوفاء تستمر هذه المدة الى يوم انتخاب رئيس جديد .

مادة ٦٣٧ - يتولى رئيس مجلس الادارة وتحت مسؤوليته المديرية العامة للشركة . وهو يمثل الشركة فى علاقاتها مع الغير .

يتولى الرئيس السلطة الواسعة للتصرف باسم الشركة فى كل الظروف وذلك مع مراعاة السلطات التى يخولها القانون صراحة لجمعية المساهمين وكذا السلطات المخصصة بكيفية خاصة لمجلس الادارة وفى حدود موضوع الشركة .

وفى حالة العلاقات مع الغير فان الشركة تكون ملتزمة وحتى بأعمال رئيس مجلس الادارة غير التابعة لموضوع الشركة ما لم يثبت ان الغير كان يعلم أن العمل يتجاوز هذا الموضوع أو لا يقدر أن يجهله ، نظرا للظروف ، اذا لم يأخذ فى الاعتبار أن النشر وحده يكفى لتأسيس هذه البيئة .

أن أحكام القانون الاساسى أو قرارات مجلس الادارة المحددة لهذه السلطة لا يحتج بها نحو الغير .

مادة ٦٣٨ - يجوز لمجلس الادارة أن يكلف شخصا واحدا أو اثنين من الأشخاص الطبيعيين ليساعدا الرئيس كمديرين عامين بناء على اقتراح الرئيس .

مادة ٦٣٩ - يجوز لمجلس الادارة عزل المديرين العاملين فى أى وقت كان ، بناء على اقتراح الرئيس . وفى حالة وفاة الرئيس أو استقالته أو عزله ، يحتفظ المديران بوظائفهما واختصاصاتهما الى تاريخ تعيين رئيس جديد .

مادة ٦٤٠ - يحدد مجلس الادارة بالاتفاق مع رئيسه مدى ومدة السلطة المخولة للمديرين العاملين . واذا كان المدير العام قائما بالادارة فمدة وظيفته لا تكون أكثر من مدة وكالته .

وللمديرين العاملين نحو الغير نفس السلطة التى يتمتع بها الرئيس .

القسم الثالث

جمعية المساهمين

مادة ٦٤١ - ترجع صلاحية تعديل القانون الاساسى فى كل أحكامه الى الجمعية العامة غير العادية وحدها ، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن . ومع ذلك لا يجوز لهذه الاخيرة أن ترفع من التزام المساهمين ، ما عدا العمليات الناتجة عن تجمع الاسهم التى تمت بصفة منتظمة .

ولا يصح تداولها الا اذا كان عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين يملكون النصف على الأقل من الاسهم فى الدعوة الاولى ، وعلى ربع الاسهم ذات الحق فى التصويت أثناء الدعوة الثانية ، فاذا لم يحصل هذا النصاب الأخير ، جاز تأجيل اجتماع الجمعية الثانية الى شهرين على الأكثر وذلك من يوم استدعائها للاجتماع .

وتبت الجمعية العامة فى مايعرض عليها بأغلبية ثلثى الاصوات المدلى بها ، على أنه لا تؤخذ الاوراق البيضاء بعين الاعتبار اذا ما أجريت العملية عن طريق الاقتراع .

مادة ٦٤٢ - يجوز للجمعية العامة العادية أن تتخذ كل القرارات التى لم يشر اليها فى المادة ٦٤١ .

ولا يصح تداولها فى الدعوة الاولى الا اذا حاز عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين على الأقل ربع الاسهم التى لها الحق فى التصويت . ولا يشترط أى نصاب فى الدعوة الثانية .

وتبت بأغلبية الاصوات المدلى بها ، ولا تؤخذ الاوراق البيضاء بعين الاعتبار اذا أجريت العملية عن طريق الاقتراع .

مادة ٦٤٣ - تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل فى السنة وخلال ستة أشهر من قفل السنة المالية ، فيما عدا تمديد مدة الاجل بقرار من القضاء . ويقسم مجلس الادارة الى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره حساب الاستثمار العام وحساب الحسائر والارباح والميزانية ، فضلا عن ذلك ، يشير مندوبو الحسابات فى تقريرهم الى اتمام المهمة التى آلت اليهم طبقا للمادة ٦٨٠ .

تداول الجمعية العامة فى كل الأمور المتعلقة بحسابات السنة المالية المنصرمة وتبت فيها . كما تقوم بممارسة السلطات المسندة اليها والواردة خاصة فى المواد ٦٢٧ الى ٦٢٩ و ٦٣١ و ٦٣٢ .

مادة ٦٤٤ - تدعى الجمعية العامة للانعقاد من قبل مجلس الادارة .

كما يمكن أن تدعى أيضا للانعقاد :

١ - من طرف مندوبى الحسابات ،

٢ - من الوكيل المعين قضائيا ، بطلب من كل معنى فى حالة الاستعجال أو من واحد أو أكثر من المساهمين الحائزين لعشر رأسمال الشركة ،

٣ - من طرف المصفين .

مادة ٦٤٥ - يحدد جدول أعمال الجمعيات من الشخص الذى صدر عنه الاستدعاء .

غير أنه يعطى حق الخيار لواحد أو أكثر من المساهمين الحائزين على ٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة أن يطلبوا بأن يسجل فى جدول الاعمال مشروع القرار الذى لا يخص تقديم مرشح فى مجلس الادارة .

ويجوز للمساهم الذى يرغب فى استعمال هذا الحق أن يطلب من الشركة أن تعلمه بواسطة رسالة موصى عليها عن التاريخ المقرر لانعقاد الجمعيات أو بعضها قبل ثلاثين يوما على الأقل من هذا التاريخ . وتلتزم الشركة باعلامه اذا أرسل المساهم لها ثمن تكلفة الارسل .

ويجب أن ترسل طلبات التسجيل المتعلقة بمشروع القرار فى جدول الاعمال قبل خمسة وعشرين يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية بناء على الاستدعاء الاول .

مادة ٦٤٦ - يجوز للمساهم أن ينيب عنه مساهما آخر أو أن ينيب عنه زوجه .

كما يمكن لكل مساهم أن يتلقى الوكالات الصادرة عن مساهمين آخرين قصد تمثيلهم فى الجمعية دون تحفظات أخرى ماعدا تلك التى تنتج عن الاحكام القانونية أو المتعلقة بالقانون الاساسى والمحددة للعدد الاقصى من الاصوات التى يمكن أن يحوز عليها شخص واحد سواء كان ذلك بأسمه الشخصى أو كوكيل .

وتعتبر كل الشروط المنافسة لاحكام الفقرات السابقة كأن لم تكن .

مادة ٦٤٧ - يجب على مجلس الادارة أن يبلغ أو يضع تحت تصرف المساهمين الوثائق الضرورية ليمكنهم ابداء الراى عن دراية واصدار قرار دقيق عن ادارة وسير أعمال الشركة .

المادة ٦٤٨ - يجب على الشركة أن تبلغ

المساهمين أو أن تفسح تحت تصرفهم كل الاستعلامات التالية والمتضمنة فى وثيقة أو أكثر :

١ - اسم القائمين بالادارة والمديرين العامين ولقبهم وموطنهم ، أو بيان الشركات الاخرى التى يمارس فيها هؤلاء الاشخاص أعمال تسيير أو مديرية أو ادارة عند الاقتضاء ،

٢ - نص مشروع القرارات المقدمة من مجلس الادارة ،

٣ - وعند الاقتضاء نص وبيان أسباب مشروع القرارات المقدمة من المساهمين ،

٤ - تقرير مجلس الادارة الذى يقدم الى الجمعية ،

٥ - واذا تضمن جدول الاعمال تسمية القائمين بالادارة :

(أ) اسم ولقب المرشحين واعمارهم والمراجع المتعلقة بمهنتهم ونشاطهم المهني طيلة خمس سنوات الاخيرة ، وخاصة منها الوظائف التى يمارسونها أو مارسوها فى شركات أخرى ،

(ب) الاستخدامات أو الوظائف التى قام بها المرشحون فى الشركة وعدد الاسهم التى يملكونها أو يحملونها فى الشركة .

٦ - أما اذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية فيجب أن يذكر حساب الاستغلال العالم وحساب الخسائر والارباح والميزانية والتقرير الخاص بمندوبى الحسابات المبين لنتائج الشركة طيلة كل سنة من الخمس سنوات الاخيرة أو كل سنة مالية مغلقة منذ انشاء الشركة أو دمج شركة أخرى فى هذه الشركة اذ كان عددها يقل عن خمسة .

٧ - اذا كان الامر يتعلق بجمعية عامة غير عادية، فان تقرير مندوبى الحسابات هو الذى يقدم الى الجمعية عند الاقتضاء .

مادة ٦٤٩ - يرجع حق التصويت المتعلق بالسهم الى المنتفع فى الجمعيات العامة العادية ، ولمالك الرقبة فى الجمعيات العامة غير العادية .

ويمثل المالكون الشركاء للاسهم المشاعة فى الجمعيات العامة بواحد منهم أو بوكيل وحيد ، فاذا لم يحصل اتفاق ، عين الوكيل من القضاء بناء على طلب أحد المالكين الشركاء الذى يهمه الاستعجال .

ويمارس حق التصويت من مالك الاسهم المرهونة .

مادة ٦٥٠ - تنشأ فى كل جمعية ورقة للحضور تتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم كل مساهم حاضِر ولقبه العادى وموطنه وعدد الاسهم التى يملكها .

٢ - اسم كل مساهم ممثل ولقبه العادى وموطنه وعدد الاسهم التى يملكها .

٣ - اسم كل وكيل ولقبه العادى وموطنه وعدد أسهم موكلية بالاضافة الى عدد الاصوات التابعة لهذه الاسهم .

ويجوز لمكتب الجمعية أن يلحق بورقة الحضور الوكالة التى تتضمن اسم كل موكل ولقبه العادى وموطنه وعدد الاسهم التى يملكها ، وفى هذه الحالة لا يلزم مكتب الجمعية بتسجيل البيانات المتعلقة بالمساهمين الممثلين فى ورقة الحضور ، وانما يعين عدد الوكالات الملحقه بهذه الورقة ضمن هذه الاخيرة .

كما يجب أن يجرى الاطلاع على هذه الوكالات حسب نفس الشروط المتعلقة بورقة الحضور وبنفس الوقت .

ويصادق مكتب الجمعية فى ورقة الحضور الموقعة قانونا من طرف حامل الاسهم الحاضرين والوكلاء على صحة ما فيها من بيانات .

مادة ٦٥١ - يحق لكل مساهم أن يطلع خلال خمسة عشر يوما من انعقاد الجمعية على ما يلى :

١ - الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح والموازنة وقائمة القائمين بالادارة والمساهمين .

٢ - تقارير مجلس الادارة ومندوبى الحسابات التى ترفع للجمعية .

٣ - وعند الاقتضاء نص وبيان أسباب القرارات المقترحة بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمرشحين لمجلس الادارة .

٤ - المبلغ الاجمالى المصادق على صحته من طرف مندوبى الحسابات والاجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى أجر ، مع العلم ان عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة .

مادة ٦٥٢ - يرجع كذلك حق الاطلاع على الوثائق المنصوص عليها فى المادة ٦٥١ الى كل واحد من المالكين الشركاء للاسهم المشاعة ومالك الرقبة والمنتفع بالاسهم .

مادة ٦٥٣ - اذا رفضت الشركة تبليغ الوثائق كلا أو بعضا خلافا لاحكام المادتين ٦٥١ و ٦٥٢ فانه

يفصل فى هذا الشأن بحكم قضائى بناء على طلب المساهم الذى رفض طلبه .

مادة ٦٥٤ - فيما عدا الاحكام الواردة فى المادتين ٦٥٣ و ٦٥٥ يكون حق التصويت المرتبط بأسهم رأس المال أو الانتفاع متناسبا مع حصة رأس المال التى تنوب عنها ، ولكل سهم صوت على الاقل ، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن .

غير انه لا يجوز بأى حال لمساهم واحد أن يحوز لنفسه أغلبية الاصوات .

مادة ٦٥٥ - يجوز أن يحدد فى القانون الاساسى عدد الاصوات التى يجوز لكل مساهم أن يحوز عليها فى الجمعيات .

القسم الرابع

تعديل واسمال الشركة

الفقرة الاولى

زيادة رأس المال

مادة ٦٥٦ - يزداد رأس مال الشركة اما باصدار أسهم جديدة أو باضافة قيمة اسمية للاسهم الموجودة .

مادة ٦٥٧ - تصبح الاسهم الجديدة مسددة القيمة اذا قدمت نقدا أو بالمقاصة مع ديون معينة المقدار ومستحقة الاداء من الشركة واما بضم الاحتياط والارباح أو علاوات الاصدار أو بما يقدم من حصص عينية .

مادة ٦٥٨ - لا تقرر زيادة رأس المال باضافة القيمة الاسمية للاسهم الا بالقبول الاجماعى للمساهمين الا اذا تحقق ذلك بالحاق الاحتياط والارباح أو علاوات الاصدار .

مادة ٦٥٩ - تصدر الاسهم الجديدة اما بقيمتها الاسمية والا بزيادة علاوة الاصدار .

مادة ٦٦٠ - ان للجمعية العامة غير العسادية وحدها حق الاختصاص باتخاذ قرار بزيادة رأس المال بناء على تقرير مجلس الادارة .

واذا تحققت زيادة رأس المال بالحاق الاحتياط أو الارباح أو علاوات الاصدار ، تفصل الجمعية خلافا لما ورد فى أحكام المادة ٦٤١ حسب شروط النصاب والزيادة المنصوص عليهما فى المادة ٦٤٢ .

ويجوز للجمعية العامة أن تفوض لمجلس الإدارة السلطات اللازمة لتحقيق زيادة رأس المال مرة واحدة أو أكثر وتحديد الكيفيات ومتابعة التنفيذ والقيام بإجراء التعديل المناسب للقوانين الأساسية .

ويعتبر كأن لم يكن كل شرط ورد في القانون التأسيسي يخول مجلس الإدارة سلطة تقرير زيادة رأس المال .

مادة ٦٦١ - يجب أن تحقق زيادة رأس المال خلال الخمس سنوات التالية لقرار الجمعية العامة المرخص به .

مادة ٦٦٢ - يجب أن يتم تسديد رأس المال بكامله قبل القيام بأى إصدار لاسهم جديدة واجبة التسديد نقدا وذلك تحت طائلة بطلان العملية .

مادة ٦٦٣ - تتضمن الاسهم حق الافضلية في الاكتتاب في زيادات رأس المال .

ولكل من المساهمين بنسبة قيمة أسهمهم ، حق الاولوية في الاكتتاب في الاسهم النقدية الصادرة لتحقيق زيادة رأس المال ، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن .

ويكون حق الاكتتاب المشار اليه سابقا قابلا للتداول خلال فترة الاكتتاب اذا كان قد اقتطع من الاسهم المتداولة نفسها . ويكون قابلا للتحويل بنفس الشروط التي تجرى على السهم نفسه اذا كان الامر ، في حالة العكس .

مادة ٦٦٤ - اذا لم يحصل اكتتاب بعض المساهمين في الاسهم التي كان لهم حق الاكتتاب فيها على أساس غير قابل للتخفيض ، فإن الاسهم التي تصبح متوفرة على هذا الشكل تمنح للمساهمين الذين اكتتبوا على أساس قابل للتخفيض في عدد من الاسهم تزيد عن العدد الذى يستطيعون الاكتتاب فيه على أساس التفاضل بنسبة حقوق الاكتتاب الحائزين عليها دون أن يتجاوز ذلك في كل الاحوال حدود طلباتهم .

مادة ٦٦٥ - اذا كان الاكتتاب الذى جرى على أساس التفاضل والتخصيصات التي تمت على أساس الاكتتاب القابل للتخفيض لم تمتص مجموع زيادة رأس المال ، يقوم مجلس الإدارة بتوزيع الرصيد اذا لم تتخذ الجمعية العامة غير العادية قرارا يقضى بغير ذلك ، فاذا لم يتم التوزيع فلا تتحقق زيادة رأس المال .

مادة ٦٦٦ - يجوز للجمعية العامة التي تقرر زيادة رأس المال ، أن تلغى الحق التفاضلى في

الاكتتاب وتفصل لهذا الغرض بناء على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مندوبى الحسابات ، وذلك تحت طائلة بطلان المداولة .

ولا يجوز لمن خصصت لهم الاسهم الجديدة ان وجدوا أن يشاركوا في التصويت الذى يلغى الحق التفاضلى في الاكتتاب لصالحهم ، وذلك تحت طائلة بطلان المداولة ، ويحسب النصيب وأغلبية الاصوات المكتسبة بالنسبة لهذا القرار بعد تخفيض الاسهم المملوكة من المنتفعين بالتخصيص المذكورين . ولا يتبع الاجراء المنصوص عليه في المادة ٦٧٣ .

مادة ٦٦٧ - اذا كانت الاسهم منقولة بحق الانتفاع ، فإن الحق التفاضلى بالاكتتاب المتعلق بها يعود لمالك الرقبة . فاذا باع هذا الاخير حقوق الاكتتاب ، فإن المبالغ الحاصلة من الاحالة أو الاموال التي اكتسبها بواسطة هذه المبالغ ، تخضع لحق الانتفاع . فاذا أحمل مالك الرقبة ممارسة حقه فإنه يجوز لصاحب حق الانتفاع أن ينوب عنه ليقوم بالاكتتاب في الاسهم الجديدة أو يبيع الحقوق ، ويجوز لمالك الرقبة في هذه الحالة الأخيرة أن يطلب استعمال المبالغ الناتجة من الاحالة من جديد . وتخضع الاموال .

وتعود ملكية الاسهم الجديدة الى مالك الرقبة بالنسبة لملكية الرقبة والى صاحب حق الانتفاع بالنسبة لحق الانتفاع . غير انه في حالة ما اذا تم دفع المال من مالك الرقبة أو صاحب الانتفاع لتحقيق أو اتمام اكتتاب ، فإن الاسهم الجديدة لا تكون مملوكة لمالك الرقبة وصاحب حق الانتفاع الا في حدود قيمة حقوق الاكتتاب ، ويكون الفائض من الاسهم الجديدة ملكا تاما الى من دفع الاموال . وتطبق أحكام هذه المادة في حالة سكوت الاتفاقية الخاصة بالاطراف .

مادة ٦٦٨ - يجب ألا يقل الاجل الممنوح للمساهمين لممارسة حق الاكتتاب عن ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الاكتتاب .

ويقفل أجل الاكتتاب قبل الاجل المحدد له ، بمجرد القيام بممارسة جميع حقوق الاكتتاب القابلة للتخفيض .

مادة ٦٦٩ - يتم اخبار المساهمين باصدار الاسهم الجديدة وكيفياته :

- اما برسالة موصى عليها مع طلب علم بالوصول .

- واما باعلان ينشر قبل ستة أيام من تاريخ

الاكتتاب ، فى الجريدة المختصة بنشر الاعلانات القانونية .

مادة ٦٧٠ - يثبت عقد الاكتتاب ببطاقة للاكتتاب ، توضع حسب الشروط المحددة فى المادة ٥٩٧ .

مادة ٦٧١ - تكون الاسهم المكتتب فيها نقدا واجبة الوفاء عند الاكتتاب بـ ٧٥٪ على الاقل من قيمتها الاسمية وعند الاقتضاء بكامل علاوة الاصدار . ويجب أن يتم وفاء الزائد مرة واحدة أو أكثر ضمن أجل عامين من اليوم الذى تصبح فيه زيادة رأس المال نهائية .

وتطبق احكام المادة ٥٩٨ ، ويجوز أن يتم سحب الاموال التى تحصل من الاكتتاب نقدا بواسطة وكيل الشركة ، بعد التصريح الموثق الذى يثبت الاكتتاب والمدفوعات وبعد انقضاء ثلاثة أيام كاملة من الايداع .

وتطبق احكام المادة ٦٠٤ الفقرة الثانية اذا لم يتحقق زيادة رأس المال فى أجل ستة أشهر ابتداء من افتتاح الاكتتاب .

مادة ٦٧٢ - يتم اثبات الاكتتاب والمدفوعات وكذلك وفاء الأسهم بالمقاصة بديون معينة المقدار ومستحقة الأداء على الشركة بواسطة تصريح توثيقى صادر حسب الحال اما عن مجلس الادارة أو عن وكيله .

مادة ٦٧٣ - فى حالة ما اذا كانت الاسهم المقدمة عينية ، أو كان هناك اشتراط منافع خاصة فانه يعين واحد أو أكثر من المندوبين المكلفين بتقدير الحصص العينية بقرار قضائى بناء على طلب رئيس مجلس الادارة ، ويخضع هؤلاء المراقبون لعدم الملاءمة المنصوص عليها فى المادة ٦٧٩ .

ويتم تقدير الحصص العينية والامتيازات الخاصة تحت مسؤولية هؤلاء المندوبين ويوضع تقريرهم تحت تصرف المساهمين قبل ثمانية أيام على الاقل من تاريخ الاجتماع . وتطبق احكام المادة ٦٠٣ على الجمعية العامة غير العادية .

فاذا اقرت الجمعية العامة تقدير الحصص ومنع المنافع الخاصة ، فانه تثبت تحقيق زيادة رأس المال .

فاذا خفضت الجمعية تقدير الحصص المقدمة وكذلك مكافأة المنافع الخاصة فان المصادقة الصريحة للتعديلات من مقدمى الحصص أو المستفيدين أو وكلانهم المرخص لهم بهذا الشأن تعد مكتسبة ،

فاذا لم يتحقق ذلك فان زيادة رأس المال تبقى غير محققة .

وتصبح أسهم الحصص المقدمة بكاملها مسددة بمجرد اصدارها .

مادة ٦٧٤ - فى حالة تخصيص أسهم جديدة للمساهمين بعد الحاق الاحتياطات أو أرباح أو علاوات الاصدار الى رأس المال ، فان الحق المخول على هذا الشكل يكون قابلا اما للتداول أو التحويل ، ويبقى تابعا لمالك الرقبة مع مراعاة حقوق صاحب حق الانتفاع .

الفقرة الثانية

تخفيض رأس المال

مادة ٦٧٥ - للجمعية العامة غير العادية أن تسمح أو تقرر تخفيض رأس المال ، كما لها أن تفوض لمجلس الادارة بكل الصلاحيات لتحقيقه ، غير أنه لا يجوز لها بأى حال من الاحوال أن تمس بمبدأ المساواة بين المساهمين .

ويبلغ مشروع تخفيض رأس المال الى مندوبى الحسابات قبل خمسة وأربعين يوما من انعقاد الجمعية . وتفصل الجمعية بناء على تقرير المندوبين الذين يدلون بتقديراتهم ، فى أسباب التخفيض وشروطه .

وعندما يحقق مجلس الادارة العملية بناء على تفويض الجمعية العامة ، يحرر محضرا يقدم للنشر ويقوم باجراء التعديل المناسب فى القانون الاساسى .

مادة ٦٧٦ - اذا صادقت الجمعية العامة على مشروع يتضمن تخفيضا فى رأس المال دون أن يكون هناك مبرر للخسائر ، فانه يجوز للدائنين الذين يكون دينهم سابقا لتاريخ ايداع محضر المداولة بكتابة المحكمة أن يعارضوا فى هذا التخفيض فى أجل ثلاثين يوما من تاريخ هذا الايداع .

على أن للقرار القضائى أن يلغى المعارضة أو يأمر اما بدفع الديون أو بانشاء ضمانات اذا قامت الشركة بعرضها وكان تقرر بأنها كافية . غير أنه لا يجوز أن تبدأ عمليات تخفيض الرأسمال خلال أجل المعارضة .

مادة ٦٧٧ - يحظر على الشركة شراء أسهمها الخاصة . على أنه يجوز للجمعية العامة التى قررت تخفيض رأس المال بدون مبرر للخسائر أن تسمح

لمجلس الادارة بشراء عدد معين من الاسهم بقصد ابطالها .

القسم الخامس

مراقبة شركات المساهمة

مادة ٦٧٨ - تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين واحدا أو أكثر من مندوبى الحسابات لمدة ثلاث سنوات ، ويختارون من قائمة الخبراء المقبولين ، ويعهد اليهم القيام بفحص الدفاتر والصندوق ومحفظة وأموال الشركة ومراقبة انتظام وصحة الجرد والموازنات وكذلك القيام بمراقبة دقة المعلومات المقدمة فيما يخص حسابات الشركة ضمن تقرير مجلس الادارة .

ويجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة مدة السنة التحقيقات أو الرقابات التى يرونها مناسبة .

كما يجوز لهم أن يدعوا دائما الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد فى حالة الاستعجال .

فاذا لم يتم تعيين المندوبين من طرف الجمعية العامة أو فى حالة وجود مانع أو رفض من واحد أو أكثر من المندوبين المعينين ، فإن عملية تعيينهم أو استبدالهم يتم بأمر من رئيس المحكمة التى يوجد بدائرتها مركز الشركة وذلك بناء على طلب كل معنى بالامر ويستدعى القائمون بالادارة قانونا .

على أن بقاء المندوب المعين من الجمعية بدلا عن آخر لا يستمر فى شغل هذا المنصب الا للمدة الباقية من وكالة سلفه .

مادة ٦٧٩ - لا يجوز أن يعين كمندوبين للحسابات فى شركة المساهمة :

١ - الاقرباء أو الاصهار لغاية الدرجة الرابعة والقائمون بالادارة ومقدمو الحصص .

٢ - الاشخاص الذين يتناولون تحت أى شكل كان أو بسبب أعمال أخرى غير أعمال المندوبين اجرة أو مرتبا من القائمين بالادارة أو الشركة أو من كل مؤسسة أخرى تملك عشر رأس مال الشركة أو كانت الشركة نفسها تملك عشر رأس مال .

٣ - الاشخاص الذين منع عليهم ممارسة وظيفة قائم بالادارة أو الذين سقط حقهم من ممارستها .

٤ - زوج الاشخاص المشار اليهم أعلاه .

فاذا حصل داع من دواعى عدم الملاءمة المبينة أعلاه أثناء الوكالة ، وجب على المعنى أن يتوقف فورا عن ممارسة مهامه وأن يبلغ مجلس الادارة بعد خمسة عشر يوما على الاقل بحصول عدم الملاءمة المذكورة .

مادة ٦٨٠ - يضع المندوبون تقريرا يبلغون فيه الجمعية العامة بتنفيذ الوكالة التى عهد بها اليهم ، كما يجب أن يذكروا فى تقريرهم ما لاحظوه من مخالفات وعدم صحة البيانات . كما يقومون أيضا بوضع تقرير خاص بالعمليات المنصوص عليها فى المادة ٦٢٧ من هذا القانون .

وتكون مداولة الجمعية المتضمنة تصديق الميزانية والحسابات باطلة اذا لم تكن مسبقة بتقارير المندوبين والمطابقة للاحكام المذكورة أعلاه .

مادة ٦٨١ - لا يكون مندوبو الحسابات مسؤولين مدنيا عن الجرائم المرتكبة من القائمين بالادارات الا اذا كانوا على علم بها ، ولم يكشفوها فى تقريرهم الى الجمعية العامة .

مادة ٦٨٢ - يحدد مدى وآثار مسؤولية المندوبين نحو الشركة حسب القواعد العامة للوكالة .

مادة ٦٨٣ - يجب أن يوضع الجرد والميزانية وحساب الارباح والخسائر وبصفة عامة كل وثائق الواجب تبليغها للجمعية حسب القانون ، تحت تصرف المساهمين ، بمركز الشركة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية .

مادة ٦٨٤ - يجوز لكل مساهم طوال السنة ، أن يطلع أو يأخذ نسخة من مركز الشركة بنفسه أو بواسطة وكيله عن كل الوثائق التى قدمت للجمعيات العامة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، مع محاضر هذه الاجتماعات .

القسم السادس

تحويل الشركات المساهمة

مادة ٦٨٥ - يجوز لكل شركة مساهمة أن تتحول الى شركة من نوع آخر اذا كان قد مر على تاريخ انشائها سنتان على الاقل وأثبتت موافقة المساهمين على ميزانية السنتين الماليتين الأوليين .

مادة ٦٨٦ - يتخذ قرار التحويل بناء على تقرير مندوبى حسابات الشركة ويثبت هذا التقرير ان أصل الشركة الصافى يساوى على الاقل رأس مال الشركة .

وينشر قرار التحويل بنفس الشروط المنصوص عليها فى حالة تعديل القانون الاساسى .

القسم الثامن

المسؤولية المدنية

مادة ٦٩١ - يجوز أن يعتبر مؤسسو الشركة الذين أسند اليهم البطلان وكذلك القائمون بالادارة الذين كانوا فى وظائفهم وقت وقوع البطلان ، متضامنين بالمسؤولية بالنسبة للضرر الذى يلحق المساهمين أو الغير من جراء حل الشركة .

كما يجوز أن تسند نفس مسؤولية التضامن بالمساهمين الذين لم يحقق فى حصصهم المقدمة للشركة أو المنافع ولم يصادق عليها .

مادة ٦٩٢ - تتقدم دعوى المسؤولية المؤسسية على بطلان الشركة بنفس الشروط المنصوص عليها فى المادة ٧٤٣ الفقرة الاولى .

مادة ٦٩٣ - يعد القائمون بالادارة مسؤولين على وجه الانفراد أو بالتضامن - حسب الحال - تجاه الشركة أو الغير ، أما عن المخالفات الماسة بالنصوص التشريعية أو التنظيمية المطبقة على الشركات المساهمة ، وأما عن خرق القوانين الاساسية ، أو عن الاخطاء المرتكبة أثناء تسييرهم .

أما اذا شارك عدد كبير من القائمين بالادارة فى نفس الافعال ، فان المحكمة هى التى تقوم فى هذه الحالة بتحديد حصة كل واحد فى تعويض الضرر .

مادة ٦٩٤ - يجوز للمساهمين بالاضافة الى دعوى التعويض عن الضرر الذى لحق بهم شخصيا أن يقيموا منفردين أو مجتمعين ، دعوى الشركة ضد القائمين بالادارة . وللمدعين حق متابعة التعويض عن كامل الضرر اللاحق بالشركة ، وبالتعويضات التى يحكم لها بها عند الاقتضاء .

مادة ٦٩٥ - كل شرط فى القانون الاساسي يقضى بجعل ممارسة دعوى الشركة مشروطا بأخذ رأى المسبق للجمعية العامة أو اذنها أو يتضمن مبدئيا العدول عن ممارسة هذه الدعوى . يعد كأنه لم يكن .

ولا يكون لأى قرار صادر عن الجمعية العامة أى أثر لانقضاء دعوى المسؤولية ضد القائمين بالادارة لارتكابهم خطأ أثناء القيام بوكالتهم .

مادة ٦٩٦ - تتقدم دعوى المسؤولية ضد القائمين بالادارة مشتركة كانت أو فردية بمرور ثلاث سنوات من وقت ارتكاب العمل الضار أو من وقت العلم به ان كان قد أخفى . غير ان الفعل

مادة ٦٨٧ - يتطلب التحويل الى شركة تضامن اتفاق كل الشركاء . وفى هذه الحالة ، لا يبقى موجب للشروط المنصوص عليها فى المادتين ٦٨٥ و ٦٨٩ الفقرة الاولى .

أما اذا حولت الى شركة ذات مسؤولية محدودة فان قرار التحويل يتخذ حسب الشروط الخاصة بتعديل القانون الاساسى لهذا النوع من الشركات .

القسم السابع

حل شركات المساهمة

مادة ٦٨٨ - يتخذ قرار حل شركة المساهمة الذى يتم قبل حلول الاجل من طرف الجمعية العامة غير العادية .

مادة ٦٨٩ - يجوز للمحكمة أن تتخذ قرار حل الشركة بناء على طلب كل معنى بالامر ، اذا كان عدد المساهمين قد خفض الى اقل من تسعة منذ أكثر من عام .

كما يجوز للمحكمة أن تمنح للشركة أجلا أقصاه ستة أشهر لتسوية الوضع .

مادة ٦٩٠ - اذا كان الاصل الصافى للشركة قد خفض بفعل الخسائر الثابتة فى وثائق الحسابات ، الى ربع رأس مال الشركة ، فان مجلس الادارة يكون ملزما فى خلال الأربعة أشهر التالية للمصادقة على الحسابات التى كشف عن هذه الخسارة ، باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما اذا كان يجب اتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول الاجل .

فاذا لم يقرر الحل فان الشركة تلزم فى هذه الحالة بعد قفل السنة المالية الثانية على الاكثر والتى تلى السنة التى تم فيها التحقق من الخسائر ومع مراعاة أحكام المادة ٥٩٤ بتخفيض رأس مالها بقدر يساوى على الاقل مبلغ الخسائر التى لم تخصم من الاحتياطي ، وفيما اذا لم يجدد فى هذا الاجل الاصل الصافى بقدر يساوى على الاقل ربع رأس مال الشركة .

وفى الحالتين ، يوضع القرار المصادق عليه من الجمعية العامة بكتابة المحكمة وينشر فى جريدة مختصة بنشر الاعلانات القانونية .

واذا لم يعقد اجتماع الجمعية العامة كما هو الحال بالنسبة لجمعية لم تعقد اجتماعا صحيحا بعد استدعاء أخير فانه يجوز فى هذه الحالة لكل معنى أن يطالب أمام القضاء بحل الشركة .

المرتكب اذا كان جريمة فان الدعوى فى هذه الحالة تتقادم بمرور عشر سنوات .

مادة ٦٩٧ - فى حالة التسوية القضائية أو افلاس الشركة يمكن أن يعد الاشخاص الذين أشار اليهم التشريع فى التسوية القضائية أو الافلاس أو التفليس مسؤولين عن ديون الشركة وفقا للشروط المنصوص عليها فى التشريع المذكور .

القسم التاسع

الاسهم

مادة ٦٩٨ - لا تعتبر أسهما إلا القيم المنقولة التى تقوم باصدارها شركات الاسهم .

مادة ٦٩٩ - يحظر اصدار السندات وحصص الارباح أو حصص المؤسس من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ .

مادة ٧٠٠ - يجب أن توضع احوالة الاسهم ، تحت طائلة البطلان ، فى شكل رسمى وأن يتم دفع الثمن بين يدي الموثق الذى يقوم بتحرير العقد .

مادة ٧٠١ - تعتبر أسهما نقدية الاسهم التى تم وفاؤها نقدا أو عن طريق المقاصة ، والاسهم التى تصدر بعد ضمها الى رأس المال الاحتياطى أو الأرباح أو علاوة الاصدار ، وكذلك الاسهم التى يتكون مبلغها فى جزء منه نتيجة ضمه الى الاحتياطى أو الأرباح أو علاوة الاصدار وفى جزء منه عن طريق الوفاء نقدا . ويجب أن يتم وفاء هذه الاخيرة بتمامها عند الاكتتاب .

أما جميع الاسهم الاخرى فتعد من الاسهم العينية .

مادة ٧٠٢ - لا يمكن أن يقل المبلغ الاسمى للاسهم عن المائة دينار .

مادة ٧٠٣ - لا تعد الاسهم قابلة للتداول الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى أو قيد اشارة التعديل اثر زيادة رأس المال .

المادة ٧٠٤ - تبقى الحصص قابلة للتداول بعد انحلال الشركة ولغاية اختتام التصفية .

مادة ٧٠٥ - لا يترتب على ابطال الشركة أو اصدار أسهم ، بطلان المعاملات الطارئة قبل قرار الابطال ، اذا كانت السندات صحيحة شكلا غير انه يجوز للمشتري رفع دعوى الضمان على بائعه .

مادة ٧٠٦ - يجوز عرض احوالة الاسهم للغير بأى وجه كان على الشركة للموافقة بموجب شرط من شروط القانون الاساسى ، ما عدا حالة الارث أو الاحالة سواء لزوج أو أصل أو فرع .

مادة ٧٠٧ - اذا وقع اشتراط الموافقة يتعين ابلاغ الشركة بطلب الموافقة مع ذكر اسم المحال اليه ولقبه وعنوانه وعدد الاسهم المقرر احوالها والثمن المعروض ، وتنتج الموافقة سواء من التبليغ أو من عدم الجواب فى أجل ثلاثة أشهر اعتبارا من الطلب .

فاذا لم تقبل الشركة المحال اليه المقترح يتعين على مجلس الادارة حسب الظروف ، فى أجل ثلاثة أشهر اعتبارا من ابلاغ الرفض ، أما العمل على شراء الاسهم من مساهم أو من الغير ، وأما العمل على شرائها من الشركة بموافقة المحيل بقصد تخفيض رأس المال ، وعند عدم اتفاق الاطراف ، يحدد ثمن الاسهم ضمن الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٧١ من هذا القانون .

واذا لم يحقق الشراء عند انقضاء الاجل المنصوص عليه فى الفقرة المتقدمة ، تعتبر الموافقة كأنها صادرة ، غير انه يسوغ مد هذا الاجل بحكم من القضاء بناء على طلب الشركة .

مادة ٧٠٨ - اذا أصدرت الشركة موافقتها على مشروع رهن حيازى للاسهم حسب الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٧١٥ ، فانه يترتب على هذه الموافقة قبول المحال اليه فى حالة البيع الجبرى للاسهم المرهونة طبقا لاحكام المادة ٩٦٩ من القانون المدنى ، مالم تفضل الشركة ، بعد الاحالة ، استرجاعها للاسهم بالشراء من دون تأخير ، بغية خفض رأسمالها .

مادة ٧٠٩ - لا يجوز فصل الاسهم العينية من الارومة ، ولا تكون قابلة للتداول الا بعد سنتين من قيد الشركة بالسجل التجارى أو قيد التأشير المعدل اثر زيادة رأس المال .

مادة ٧١٠ - فى حالة اندماج الشركة أو فى حال تقدمه شركة لجزء من عناصرها المالية لشركة أخرى ، فان منع فصل الاسهم من الارومة وتحويلها لا يسرى على الاسهم العينية المنسوحة لشركة مساهمة لها وقت الادماج أو التقدمة أكثر من سنتين من الوجود على هذا الشكل .

غير انه اذا كان رأس مال الشركة المدمجة أو مقدمة الحصص وقت الأدماج أو التقديم ، ممثلة بعضها بأسهم قابلة للتداول والبعض الآخر بأسهم

غير قابلة للتداول ، فان الاستثناء أعلاه ، لا يسرى
الا على عدد من الاسهم الجديدة بنسبة الجزء من
رأس المال المثل سابقا بأسهم قابلة للتداول .

وعند توزيع الاسهم الممنوحة ، بين مساهمي
الشركة المدمجة أو الشركة المقدمة للحصص ، فان
المساهمين الذين كانت لهم قبل الادماج أو التقديم
أسهم غير قابلة للتداول يتسلمون أسهم لها نفس
الطبيعة .

مادة ٧١١ - اذا قدمت الدولة أو مؤسسة
عمومية وطنية لشركة ، أموالا من ثروتها فان
الاسهم العينية التى تسلم لها ، يمكن أن تفصل
من الارومة وأن تكون قابلة للتداول عندما يصبح
التقديم نهائيا .

مادة ٧١٢ - اذا لم يسدد المساهم ، فى الآجال
التى حددها مجلس الادارة ، المبالغ الباقى وفاؤها
من مبلغ الاسهم التى اكتتب فيها ، توجه الشركة
له انذارا برسالة موصى عليها مع طلب علم
بالوصول .

وبعد انقضاء شهر على الاقل من هذا الانذار
الذى بقى بدون جدوى ، فان الشركة تشرع من
دون أى اذن قضائى ، فى بيع الاسهم بالمزاد
 العلنى بواسطة موثق ، ولهذا الغرض تقوم الشركة
بنشر أرقام الاسهم المعروضة للبيع فى جريدة
معتمدة لتلقى الاعلانات القانونية ، وتخبر المدين
وعند الاقتضاء شركاءه فى الدين بذلك البيع
برسالة موصى عليها تتضمن ذكر تاريخ ورقم
الجريدة التى صدر فيها النشر ، ولا يسوغ الشروع
فى البيع قبل خمسة عشر يوما من توجيه الرسالة
الموصى عليها .

مادة ٧١٣ - يشطب قيد المساهم المتخلف بحكم
القانون من سجل أسهم الشركة ، ويقيد المشتري
وتسلم الشهادات الجديدة المبينة لسداد الاقساط
المطلوبة والحاملة تأشيرة « نسخة ثانية » .

يعود الناتج الصافى من البيع الى الشركة الى
غاية المبلغ المستحق ويخصم من المبلغ الذى بذمة
المساهم المتخلف ثم من سداد المصاريف التى
دفعتها الشركة للحصول على البيع ويبقى المساهم
المتخلف مدينا أو يستفيد من الفرق .

مادة ٧١٤ - يعد المساهم المتخلف والمحال لهم
المتتابعون والمكتتبون ملزمين بالتضامن عن مبلغ
السهم غير المسدد ، وللشركة القيام بملاحقتهم
سواء كان قبل أو بعد البيع أو فى آن واحد ،

للحصول على المبلغ المستحق وكذلك على تسديد
المصاريف المدفوعة .

من سدد مال للشركة من الدين له الحق فى المطالبة
بالكل ضد أصحاب السهم المتتابعين ويبقى العيب
النهائى للدين على كاهل الاخير منهم .

كل مكتتب أو مساهم أحال سنده لا يبقى ملزما
عن سداد الاقساط التى لا زالت لم تطلب وذلك
بعد سنتين من تاريخ ارسال طلب النقل .

مادة ٧١٥ - عند انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ
الانذار المنصوص عليه فى المادة ٧١٢ ، فان الاسهم
التى لم يسدد مبلغ الاقساط المستحقة منها ،
تنهى الحق فى القبول والتصويت فى جمعيات
المساهمة وتطرح بالنسبة لحساب النصاب
القانونى .

ويوقف الحق فى الارباح وحق الافضلية فى
الاكتتاب فى زيادات رأس المال اللاحقة بتلك
الاسهم .

يجوز للمساهم ، بعد سداد المبالغ المستحقة
أن يطلب دفع الارباح غير المشمولة بالتقادم ،
ولا يسوغ له رفع دعوى فيما يخص حق الافضلية
فى الاكتتاب فى زيادة رأس المال بعد انقضاء
الاجل المحدد لممارسة هذا الحق .

الفصل الرابع

احكام مشتركة خاصة بالشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية

القسم الاول

حسابات الشركة

الفقرة الاولى

الوثائق الحسابية

مادة ٧١٦ - عند قفل كل سنة مالية ، يضع
مجلس الادارة أو القائمون بالادارة جردا بمختلف
عناصر الاصول والديون الموجودة فى ذلك
التاريخ .

ويضعون أيضا حساب الاستغلال العام وحساب
الحسائر والارباح والميزانية .

ويضعون تقريرا مكتوبا عن حالة الشركة
ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة .

وتوضع المستندات المشار اليها فى هذه المادة

تحت تصرف مندوبى الحسابات خلال الاربعة أشهر على الأكثر والتالية لقفل السنة المالية .

مادة ٧١٧ - يتم حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح والميزانية فى كل سنة مالية حسب نفس الاشكال ونفس الطرق التقديرية المستعملة فى السنين السابقة .

غير انه فى حال عرض تعديل ، ثبت الجمعية العامة فى التعديلات المعروضة ، بعد الاطلاع على الحسابات الموضوعة حسب الاشكال والطرق القديمة والجديدة وبناء على تقرير مجلس الإدارة أو القائمين بالادارة حسب الحال وتقرير مندوبى الحسابات .

الفقرة الثانية

الاستهلاك والمؤونات

مادة ٧١٨ - حتى فى حال انعدام وعدم كفاية الارباح ، فانه يشرع فى الاستهلاكات وجمع المؤونات الضرورية لكى تكون الميزانية صحيحة .

وان نقص قيمة الأصول الملحقه بالاصول الثابتة سواء أكانت مسببة بالاستهلاك أو بتغيير الوسائل الفنية أو أى سبب آخر يجب أن تكون ثابتة بالاستهلاكات ، كما يجب أن يكون النقص فى القيمة لبقية عناصر مال الشركة والخسائر والتكاليف المحتملة محل مؤونات .

مادة ٧١٩ - ان مصاريف تأسيس الشركة تستهلك قبل كل توزيع للارباح ، مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة ٧٢٥ .

وتستهلك مصاريف زيادة رأس المال على الأكثر عند انقضاء السنة المالية الخامسة والتالية للسنة المالية التى صرفت خلالها . ويسوغ خصم هذه المصاريف من مبلغ علاوات الاصدار المتعلقة بهذه الزيادة .

مادة ٧٢٠ - تشكل الارباح الصافية من الناتج الصافى من السنة المالية بعد طرح المصاريف العامة وتكاليف الشركة الاخرى بادراج جميع الاستهلاكات والمؤونات .

مادة ٧٢١ - فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة يقتطع من الارباح سندات نصف العشر على الأقل وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة ، ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين مال احتياطى يدعى « احتياطى قانونى » وذلك تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة .

ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير الزامى اذا بلغ الاحتياطى عشر رأس المال .

مادة ٧٢٢ - تكون الارباح القابلة للتوزيع ، من الربح الصافى للسنة المالية ، وبزيادة الارباح المنقولة ولكن بعد أن تطرح من الاقتطاع المنصوص عليه فى المادة ٧٢١ ، حصة الارباح الآيلة للعمال والخسائر السابقة .

ويجوز للجمعية العامة ، علاوة على ذلك ، أن تقرر توزيع المبالغ المقتطعة من الاحتياطى الموضوع تحت تصرفها ، وفى هذه الحالة يبين فى القرار صراحة عنوان الاحتياطى الذى وقع الاقتطاع فيه .

(١) - الارباح

مادة ٧٢٣ - تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع ، الحصة الممنوحة للشركاء تحت شكل أرباح ، وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعد ربحا صوريا .

غير انه ، لا تعد ارباحا صورية الدفعات المسبقة تحت الحساب من أرباح السنة المالية المقفلة أو الجارية ، والتى يقرر مجلس الإدارة توزيعها قبل الموافقة على حسابات السنتين المذكورتين .

١ - اذا كانت للشركة قبل التوزيع المقرر بعنوان السنة المالية السابقة ، احتياط من غير الاحتياطيات التى نصت عليها المادة ٧٢١ ، وزائد على مبلغ الدفعات .

٢ - أو متى كانت الميزانية الموضوعة خلال السنة المالية أو فى آخرها ومصادق عليها من طرف مندوب الحسابات ، تثبت أن الشركة حصلت خلال السنة المالية ، بعد تكوين الاستهلاكات والمؤونات الضرورية ارباحا صافية زائدة على مبلغ الدفعات ، وذلك عند انقضاء ، بعد طرح الخسائر السابقة والاقتطاع المنصوص عليه فى المادة ٣١١ .

مادة ٧٢٤ - ان كفيات دفع الارباح المصادق عليها من طرف الجمعية العامة تحددها هذه الجمعية أو عند عدمها ، مجلس الإدارة أو القائمون بالادارة ، حسب الاحوال .

غير ان دفع الارباح يجب ان يقع فى اجل اقصاه تسعة أشهر بعد أقفال السنة المالية ، ويسوغ مد هذا الاجل بقرار قضائى .

مادة ٧٢٥ - يحظر اشتراط فائدة ثانية أو اضافية لصالح الشركاء . ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن .

ولا تطبق أحكام الفقرة المتقدمة ، متى منحت الدولة للأسهم ضمان ربح أدنى .

مادة ٧٢٦ - لا يجوز طلب استرداد أى ربح من المساهمين أو حاملى الاسهم ماعدا حالة التوزيع الجارى خلافا لاحكام المادتين ٧٢٤ و ٧٢٥ .

(ب) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مادة ٧٢٧ - ان دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الارباح للمساهمين .

مادة ٧٢٨ - لايسوغ ان يجاوز مبلغ المكافآت عشر الارباح القابلة للتوزيع ، بعد طرح :

١ - الاحتياطات المكونة تنفيذا لمداولة الجمعية العامة .

٢ - المبالغ المرحلة من جديد .

ولتقدير المكافآت يمكن أيضا مراعاة المبالغ المشروعة في توزيعها التي تقتطع حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٢٢ ولا يسوغ اعتبار المبالغ المدرجة في رأس المال أو المقتطعة من علاوات الاصدار لأجل حساب المكافآت .

القسم الثانى

الشركات التابعة والمساهمة

مادة ٧٢٩ - اذا كانت لشركة ٥٠٪ أو أكثر من رأس مال شركة أخرى ، فان الثانية تعتبر لتطبيق هذا القسم تابعة للاولى .

مادة ٧٣٠ - اذا كان لشركة في شركة أخرى جزء من رأس المال يقل عن ٥٠٪ تعتبر الاولى لتطبيق هذا القسم ، مساهمة في الثانية .

مادة ٧٣١ - اذا اتخذت شركة ، خلال سنة مالية ، مساهمة في شركة لها مقرها الرئيسى بالجزائر أو اشترت أكثر من نصف رأس مال مثل تلك الشركة ، فانه يؤشر على ذلك في التقرير المعروض على الشركاء عن عمليات السنة المالية وعند الاقتضاء ، في تقرير مندوبى الحسابات .

ويشير مجلس الإدارة أو القائم بالإدارة في تقريره الى نشاط الشركات التابعة للشركة ، بالنسبة لكل فرع من النشاط ويبين النتائج المحصل عليها .

مادة ٧٣٢ - لا يجوز بأى حال من الاحوال أن تحوز شركة اسمها لشركة أخرى اذا كانت هذه الشركة حائزة لجزء من رأس مالها .

القسم الثالث

البطلان

مادة ٧٣٣ - لا يحصل بطلان شركة أو عقد معدل للقانون الأساسى الا بنص صريح فى هذا القانون أو القانون الذى يسرى على بطلان العقود . وفيما يتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة أو الشركات المساهمة ، فان البطلان لا يحصل من عيب في القبول ولا من فقد الأهلية مالم يشمل هذا الفقد كافة الشركاء المؤسسين . كما أن هذا البطلان لا يحصل من بطلان الشروط المحظورة بالفقرة الأولى من المادة ٤٢٦ من القانون المدنى .

لا يحصل بطلان العقود أو المداولات غير التى نصت عليها الفقرة المتقدمة الا من مخالفة نص ملزم من هذا القانون أو من القوانين التى تسرى على العقود .

مادة ٧٣٤ - يطلب في شركات التضامن والا كان باطلا اتمام إجراءات النشر الخاصة بالعقد أو المداولة حسب الاحوال ، دون احتياج الشركاء والشركة تجاه الغير ، بسبب البطلان . غير انه يجوز للمحكمة الا تقضى بالبطلان الذى حصل اذا لم يثبت أى تدليس .

مادة ٧٣٥ - تنقضى دعوى البطلان اذا انقطع سبب البطلان في اليوم الذى تتولى فيه المحكمة النظر في الاصل ابتدائيا ، الا اذا كان هذا البطلان مبنيا على عدم قانونية موضوع الشركة .

مادة ٧٣٦ - يجوز للمحكمة التى تتولى النظر في دعوى البطلان أن تحدد أجلا ولو تلقائيا للتمكن من ازالة البطلان . ولا يسوغ لها أن تقضى بالبطلان في أقل من شهرين من تاريخ طلب افتتاح الدعوى .

اذا اقتضى الحال استدعاء الجمعية أو وقعت استشارة الشركاء لازالة البطلان ، واذا ثبت استدعاء قانونى لتلك الجمعية أو ارسال نص مشاريع القرار مصحوبا بالمستندات التى يجب تسليمها للشركاء ، فان المحكمة تقضى بحكم بمنح الاجل اللازم للشركاء لاتخاذ قرار .

مادة ٧٣٧ - اذا لم يتخذ أى قرار عند انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة المتقدمة ، تصدر المحكمة حكمها بناء على طلب الطرف الذى يهيم الاستعجال .

مادة ٧٣٨ - في حالة بطلان شركة أو أعمال أو مداوالات لاحقة لتأسيسها مبنى على عيب في الرضاء أو فقد أهلية شريك، وإذا كان التصحيح ممكنا ، يجوز لكل شخص يهمه الأمر أن ينذر الشخص الجدير بهذا الإجراء أما بالقيام بالتصحيح أو برفع دعوى البطلان في أجل ستة أشهر تحت طائلة انقضاء الميعاد ويتعين إبلاغ الشركة بهذا الإنذار .

يجوز للشركة أو أحد الشركاء أن يعرض على المحكمة التي تتولى الحكم في أجل المنصوص عليه في المادة المتقدمة ، كل إجراء من شأنه أن يزيل مصلحة المدعى خصوصا بشراء حقوقه في الشركة . وفي هذه الحالة يسوغ للمحكمة إما أن تقضى بالبطلان أو بموجب الإجراءات المعروضة ، إذا وافقت عليها الشركة مسبقا ضمن الشروط المقررة لتعديلات القانون الاساسي .

ولا تأثير لتصويت الشريك المطلوب شراء حقوقه من جديد على قرار الشركة .

وعند التنازع تقدر قيمة الحقوق في الشركة الواجب دفعها للشريك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٥٧٨ من هذا القانون .

مادة ٧٣٩ - إذا كان بطلان أعمال ومداوالات لاحقة لتأسيس الشركة مبنيا على مخالفة قواعد النشر ، لكل شخص يهمه أمر تصحيح العمل أن ينذر الشركة بالقيام بهذا التصحيح في أجل ثلاثين يوما . وإذا وقع التصحيح في هذا الأجل ، يجوز لكل شخص يهمه الأمر أن يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف بالقيام بهذا الإجراء .

مادة ٧٤٠ - تتقدم دعاوى بطلان الشركة أو الأعمال أو المداوالات اللاحقة لتأسيسها بانقضاء أجل ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ حصول البطلان وذلك من دون إخلال بانقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٧٣٨ .

مادة ٧٤١ - يشرع في تصفية الشركة متى قضى ببطلانها طبقا لاحكام القانون الاساسي والقسم الخامس من هذا الفصل .

مادة ٧٤٢ - لا يجوز للشركة ولا للشركاء الاحتجاج بالبطلان تجاه الغير حسن النية . غير أن البطلان الناتج عن عدم الأهلية أو عيب في الرضاء ممكن الاحتجاج به حتى تجاه الغير ، من طرف عديم الأهلية وممثليه الشرعيين ، أو من طرف الشريك الذي انتزع رضاه بطريق الغلط أو التدليس أو العنف .

مادة ٧٤٣ - تتقدم دعوى المسؤولية المبنية على ابطال الشركة أو الأعمال والمداوالات اللاحقة لتأسيسها بثلاثة أعوام اعتبارا من التاريخ الذي اكتسب فيه حكم البطلان قوة الشيء المقضى .

لا يحول زوال سبب البطلان دون ممارسة دعوى التعويض الرامية الى تعويض الضرر اللاحق من العيب الذي كانت الشركة أو العمل أو المداولة مشوبة به . وتتقدم هذه الدعوى بمرور ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ كشف البطلان .

القسم الرابع الادماج والانفصال

الفقرة الأولى احكام عامة

مادة ٧٤٤ - للشركة ولو في حالة تصفيتها ، أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج .

كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في انشاء شركات جديدة بطريقة الادماج والانفصال .

كما لها أخيرا أن تقدم رأسمالها لشركات جديدة بطريقة الانفصال .

مادة ٧٤٥ - يسوغ تحقيق العمليات المشار اليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف .

ويجب أن تقررها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الاساسية .

إذا كانت العملية تتضمن أحداث شركات جديدة ، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها .

مادة ٧٤٦ - خلافا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٧٤٥ ، إذا كان من شأن العملية المقررة زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين لشركة أو عدة شركات معنية، فإنه لا يفر ذلك الا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين بالاجماع .

مادة ٧٤٧ - يحدد مجالس الإدارة مشروع الادماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الادماج أو للشركة المقرر ادماجها .

ويجب أن يتضمن البيانات التالية :

١ - أسباب الادماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه .

٢ - تواريخ قفل حسابات الشركة المعنية ، المستعملة لتحديد شروط العملية .

٣ - تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة .

٤ - تقرير روابط مبادلة الحصص .

٥ - المبلغ المحدد لقسط الادماج أو الانفصال

يبين المشروع أو أى بيان ملحق به طرق التقديم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص .

مادة ٧٤٨ - يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة والمستوعبة .

ويكون محل نشر فى احدى الصحف المعتمدة لتلقى الاعلانات القانونية .

الفقرة الثانية

احكام خاصة بالشركات المساهمة

مادة ٧٤٩ - يقرر الادماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدمجة والمستوعبة

أن رأسمال الشركات المستوعبة أو المدمجة يؤول الى الشركة المدمجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الادماج فى الحالة التى تكون عليها فى تاريخ تحقيق العملية النهائية .

ويؤول رأسمال الشركة المنفصلة حسب نفس الشروط ، ويقع توزيع بين الشركات المدمجة أو الشركات الجديدة الناتجة عن الانفصال حسب الشروط المقررة بمشروع الانفصال .

مادة ٧٥٠ - يقدم مجلس الادارة أو القائمون بالادارة ، حسب الأحوال ، مشروع الادماج أو الانفصال وملحقاته لمندوبى الحسابات ، أن وجدوا ، لكل واحدة من الشركات المساهمة فى العملية قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل ، من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعويين للنظر فى هذا المشروع .

مادة ٧٥١ - يضع ويقدم مندوبو الحسابات لكل شركة ، ويساعدهم عند الاقتضاء خبراء يختارونهم ، تقريراً عن طرق الادماج وخاصة عن

مكافأة الحصص المقدمة للشركة المدمجة . ولاجل ذلك يسوغ لمندوبى الحسابات الاطلاع على كافة المستندات المفيدة لدى كل شركة معنية .

مادة ٧٥٢ - يوضع تقرير مندوب الحسابات فى المقر الرئيسى ويجعل تحت تصرف الشركاء أو المساهمين فى ظرف خمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر فى مشروع الادماج أو الانفصال .

وفى حالة الاستشارة الكتابية ، يوجه هذا التقرير للشركاء مع مشروع القرار المعروض عليهم .

مادة ٧٥٣ - يحقق المندوبون المكلفون بتقدير الحصص المقدمة خصوصا بأن مبلغ رأس المال الصافى الذى قدمته الشركات المدمجة يعادل على الاقل مبلغ زيادة رأس مال الشركة المدمجة أو مبلغ رأس مال الشركة الجديدة الناتجة عن الادماج .

ويجرى نفس هذا التحقيق بالنسبة لرأس مال الشركات المستفيدة من الانفصال .

مادة ٧٥٤ - تبت الجمعية العامة غير العادية للشركة المدمجة فى المصادقة على الحصص العينية المقدمة طبقا للأحكام الواردة فى المادة ٦٧٣ .

مادة ٧٥٥ - اذا تحقق الادماج عن طريق انشاء شركة جديدة ، فإنه يمكن أن تتكون هذه الشركة دون حصص أخرى غير تلك التى تكونت من جراء الادماج . وفى هذه الحالة يجوز لمساهمي هذه الشركات أن يجتمعوا بحكم القانون فى جمعية عامة تأسيسية للشركة الجديدة الناشئة عن طريق الادماج ، أما بالنسبة للإجراءات فإنها تتبع طبقا للأحكام التى تنظم تكوين الشركات المساهمة .

مادة ٧٥٦ - تصبح الشركة مدينة لدائى الشركة المدمجة فى محل ومكان تلك دون أن يترتب على هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم .

ويجوز لدائى الشركة الذين شاركوا فى عملية الادماج وكان دينهم سابقا لنشر مشروع الادماج ، أن يقدموا معارضة ضد هذه الأخيرة فى أجل ٣٠ يوما ابتداء من النشر المنصوص عليه فى المادة ٧٤٨ . ويتخذ بعد ذلك قرار قضائى أما برفض المعارضة أو يلغى الامر أما بتسديد الديون ، وأما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة الماصة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية .

ولا يحتج بالادماج على هذا الدائن اذا لم تسدد الديون أو لم تنشأ الضمانات التى أمر بتقديمها .

على أن المعارضة المقدمة من دائن واحد لا يكون لها أى تأثير على متابعة عمليات الادماج .

كما لا تعترض أحكام هذه المادة بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات التى ترخص للدائن باشتراط التسديد العاجل لدينه فى حالة ادماج الشركة المدينة بشركة أخرى .

مادة ٧٥٧ - يجوز كذلك لمؤجرى الاماكن المؤجرة للشركات المدمجة أو المنفصلة أن يقدموا معارضة على الادماج أو الانفصال فى الأجل المحدد فى الفقرة الثانية من المادة ٧٣٦ .

مادة ٧٥٨ - تطبق أحكام المواد ٧٥١ و ٧٥٤ و ٧٨٩ عندما يجب تحقيق الانفصال بتقديم الحصص للشركات المساهمة الموجودة .

مادة ٧٥٩ - عندما يجب تحقيق الانفصال بتقديم الحصص لشركات المساهمة الجديدة فإن هذا الانفصال يقرر من الجمعية العامة غير العادية للشركة المنفصلة .

ويمكن ان تتكون كل من الشركات الجديدة دون حاجة الى حصة أخرى غير الحصة التى تم الحصول عليها من الشركة المنفصلة . وفى هذه الحالة يجوز للجمعية العامة للمساهمين والخاصة بهذه الاخيرة ، أن تتحول بحكم القانون الى جمعية عامة تأسيسية لكل من الشركات التى نشأت عن الانفصال وتتبع الاجراءات طبقا للاحكام التى تنظم تأسيس الشركات المساهمة . غير أنه لا يجرى تحقيق لتقدير الاموال المقدمة من الشركة المنفصلة . وتسند الاسهم الصادرة من الشركات الجديدة مباشرة لمساهمي الشركة المنفصلة .

مادة ٧٦٠ - تكون الشركات المستفيدة من الحصص الناتجة عن الانفصال مدينة بالتضامن تجاه دائنى الشركة المنفصلة ، فى المحل والمكان دون أن يترتب عن هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم .

مادة ٧٦١ - يجوز - خلافا لاحكام المادة السابقة - أن يشترط بأن الشركات المستفيدة من الانفصال لا تلزم الا بجزء من دين الشركة المنفصلة الموضوع على عاتق كل منها ودون تضامن بينها .

وفى هذه الحالة يجوز لدائنى الشركة المنفصلة أن يقوموا بالمعارضة فى الانفصال حسب الشروط وتحت الآثار المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٧٥٦ وما بعدها .

مادة ٧٦٢ - يجوز للشركة التى تقدم جزءا من مالها لشركة أخرى ، وكذلك التى تستفيد من هذه

الحصة أن تقرران بالاتفاق على اخضاع العملية لاحكام المادتين ٧٥٨ و ٧٦١ .

الفقرة الثالثة

احكام تتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

مادة ٧٦٣ - تطبق فى حالة ادماج أو انفصال الشركات ذات المسؤولية المحدودة لصالح شركات من نفس الشكل المواد ٧٥٦ و ٧٦٠ و ٧٦١ الفقرة ١ و ٢ وتطبق المادة ٧٥١ فى حالة وجود مندوبين للحسابات .

أما اذا وجب تحقيق الانفصال بتقديم حصص الى الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة ، فإن كلا من هذه الشركات يمكن أن تتكون من حصة دون حصة أخرى غير التى قدمت من الشركة المنفصلة . وفى هذه الحالة يجوز لشركاء هذه الاخيرة أن يعملوا بحكم القانون كمؤسسين لكل من الشركات الناتجة عن الانفصال وتتبع الاجراءات طبقا للاحكام المنظمة لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة . وتسند حصص الشركاء التى تمثل رأس مال الشركات الجديدة مباشرة الى شركاء الشركة المنفصلة .

الفقرة الرابعة

احكام مختلفة

مادة ٧٦٤ - تطبق أحكام المواد ٧٥٦ و ٧٦٠ و ٧٦١ اذا كانت العمليات المشار اليها فى المادة ٧٤٤ تضمن مساهمة الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

القسم الخامس

التصفية

الفقرة الاولى

احكام عامة

مادة ٧٦٥ - مع مراعاة احكام هذه الفقرة ، تخضع تصفية الشركات لاحكام التى يشتمل عليها القانون الاساسى .

مادة ٧٦٦ - تعتبر الشركة فى حالة تصفية من وقت حلها مهما كان السبب . ويتبع عنوان أو اسم الشركة بالبيان التالى «شركة فى حالة تصفية» .

وتبقى الشخصية المعنوية للشركة قائمة لاحتياجات التصفية الى ان يتم اقفالها .

ولا ينتج حل الشركة آثاره على الغير الا ابتداء من اليوم الذى تنشر فيه فى السجل التجارى .

مادة ٧٦٧ - ينشر أمر تعيين المصفين مهما كان شكله فى أجل شهر فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن ذلك فى جريدة مختصة بالاعلانات القانونية للولاية التى يوجد بها مقر الشركة .

ويتضمن هذا الامر البيانات الآتية :

١ - عنوان الشركة أو اسمها متبوعا عند الاقتضاء بمختصر اسم الشركة .

٢ - نوع الشركة متبوعا بإشارة «فى حالة تصفية» ،

٣ - مبلغ رأس المال ،

٤ - عنوان مركز الشركة ،

٥ - رقم قيد الشركة فى السجل التجارى

٦ - سبب التصفية ،

٧ - اسم المصفين ولقبهم وموطنهم ،

٨ - حدود صلاحياتهم عند الاقتضاء .

كما يذكر فى نفس النشر بالاضافة الى ما تقدم :

١ - تعيين المكان الذى توجه اليه المراسلات والمكان الخاص بالعقود والوثائق المتعلقة بالتصفية،

٢ - المحكمة التى يتم فى كتابتها ايداع العقود والاوراق المتصلة بالتصفية بملحق السجل التجارى .

وتبلغ نفس البيانات بواسطة رسالة عادية الى علم المساهمين بطلب من المصفى .

مادة ٧٦٨ - يقوم المصفى اثناء تصفية الشركة وتحت مسؤوليته باجراءات النشر الواقعة على الممثلين القانونيين للشركة .

وخاصة فيما يتعلق بكل قرار يؤدى الى تعديل البيانات المنشورة طبقا للمادة السابقة فإنه ينشر طبقا للشروط المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٧٦٩ - لا ينجم عن حل الشركة بحكم القانون فسخ ايجارات العقارات المستعملة لنشاط الشركة بما فيها محلات السكن التابعة لهذه العقارات .

واذا لم يعد التزام الضمان فى حالة التنازل عن الايجار مضمونا فى حدود الايجار المشار اليه، فإنه يمكن ابداله بأمر مستعجل بكل ضمان كاف يقدم من المتنازل له أو الغير .

مادة ٧٧٠ - باستثناء اتفاق كافة الشركاء فإن احوالة كل أو جزء من مال الشركة فى حالة التصفية الى شخص كانت له فى الشركة صفة الشريك المتضامن أو المسير أو القائم بالادارة أو المدير العام أو مندوب حسابات أو مراقب : لا يجوز ان تتم الا برخصة من المحكمة وكذلك المصفى ومندوب الحسابات ان وجد او المراقب بعد الاستماع اليهم قانونا .

مادة ٧٧١ - يحظر التنازل عن كل أو جزء من مال الشركة التى توجد فى حالة تصفية الى المصفى أو مستخدميه أو أزواجهم أو أصوله أو فروعه .

مادة ٧٧٢ - يرخّص بالتنازل الاجمالى عن مال الشركة أو عن حصة المال المقدمة الى شركة اخرى اذا كان قد تم ذلك خاصة عن طريق الادماج :

١ - فى شركات التضامن بموافقة كافة الشركاء،

٢ - وفى الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالاغلبية التى تطلب لتعديل القانون الاساسى ،

٣ - وفى الشركات المساهمة حسب شروط النصاب والاغلبية المنصوص عليهما فى الجمعيات غير العادية .

مادة ٧٧٣ - يدعى الشركاء فى نهاية التصفية للنظر فى الحساب الختامى، وفى ابراء ادارة المصفى واعفائه من الوكالة والتحقق من اختتام التصفية .

فاذا لم يدع الشركاء فإنه يجوز لكل شريك ان يطلب قضائيا تعيين وكيل يكلف بالقيام باجراءات الدعوة بموجب أمر مستعجل .

مادة ٧٧٤ - اذا لم تتمكن الجمعية المكلفة باقفال التصفية المنصوص عليها فى المادة السابقة او رفضت التصديق عن حسابات المصفى فإنه يحكم بقرار قضائى بطلب من المصفى أو كل من يهمه الامر .

ولهذا الغرض يضع المصفى حساباته بكتابة المحكمة حيث يتمكن كل معنى بالامر من ان يطلع عليها ويحصل على نسخة منها على نفقته .

وتتولى المحكمة النظر فى هذه الحسابات وعند الاقتضاء فى اقبال التصفية حالة بذلك محل جمعية المشتركين أو المساهمين .

مادة ٧٧٥ - ينشر اعلان اقبال التصفية الموقع عليه من المصفى ، بطلب منه فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية او فى جريدة معتمدة بتلقى الاعلانات القانونية ويتضمن هذا الاعلان البيانات التالية :

وتعتبر فى هذه الحالة أحكام القانون الاساسى المخالف لهذا القسم كأنها لم تكن .

مادة ٧٧٩ - تنتهى سلطات مجلس الادارة أو المسيرين اعتبارا من تاريخ الامر المستعجل المتخذ طبقا للمادة المتقدمة أو من تاريخ انحلال الشركة ان كان لاحقا .

مادة ٧٨٠ - لا تنهى مهام مندوبى الحسابات بانحلال الشركة .

مادة ٧٨١ - اذا لم يوجد مندوبون الحسابات ، ولو فى الشركات غير الملتزمة بتعيينهم ، يجوز تعيين مراقب واحد أو اكثر من طرف الشركات طبقا للشروط المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٧٨١ . وفى حالة انعدام ذلك يمكن تعيينهم من رئيس المحكمة حالة فصله وبعد اجراء بحث بناء على طلب المصطفى ، او عن طريق دعوى مستعجلة بطلب كل من يهمله الامر ، وذلك بعد استدعاء المصطفى قانونيا .

يحدد فى امر تسمية المراقبين سلطاتهم وواجباتهم وأجورهم وكذلك مدة مهامهم . ونجرى عليهم نفس المسؤولية الملقاة على عاتق مندوبى الحسابات .

وفى جميع الاحوال ينشر هذا الامر بنفس الشروط والآجال الخاصة بالمصطفى والمنصوص عليها فى المادة ٧٦٧ .

مادة ٧٨٢ - يعين مصف واحد أو اكثر من طرف الشركاء اذا حصل الانحلال مما تضمنه القانون الاساسى او اذا قرره الشركاء .

يعين المصطفى :

- ١ - باجماع الشركاء فى شركات التضامن ،
- ٢ - بالاغلبية لرأس مال الشركاء فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
- ٣ - وبشروط النصاب القانونية فيما يخص الجمعيات العامة العادية فى الشركات المساهمة .

مادة ٧٨٣ - اذا لم يتمكن الشركاء من تعيين مصف فإن تعيينه يقع بأمر من رئيس المحكمة بعد فصله فى العريضة .

ويجوز لكل من يهمله الامر ان يرفع معارضة ضد الامر فى أجل خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ نشره طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ٧٥٧ . وترفع هذه المعارضة امام المحكمة التى يجوز لها ان تعين مصفيا آخر .

مادة ٧٨٤ - اذا وقع انحلال الشركة بأمر

١- العنوان أو التسمية التجارية متبوعة عند الاقتضاء بمختصر اسم الشركة ،

٢ - نوع الشركة متبوع ببيان «فى حالة التصفية» ،

٣ - مبلغ رأس مالها ،

٤ - عنوان المقر الرئيسى ،

٥ - أرقام قيد الشركة فى السجل التجارى ،

٦ - أسماء المصطفى والقابهم وموطنهم ،

٧ - تاريخ ومحل انعقاد الجمعية المكلفة بالاقفال اذا كانت هى التى وافقت على حسابات المصطفى أو عند عدم ذلك ، تاريخ الحكم القضائى المنصوص عليه فى المادة المتقدمة وكذلك بيان المحكمة التى اصدرت الحكم ،

٨ - ذكر كتابة المحكمة التى اودعت فيها حسابات المصطفى .

مادة ٧٧٦ - يكون المصطفى مسؤولا تجاه الشركة والغير عن النتائج الضارة الحاصلة عن الاخطاء التى ارتكبها اثناء ممارسته لمهامه .

تتقدم دعوى المسؤولية ضد المصطفى طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ٦٩٦ .

مادة ٧٧٧ - تتقدم كل الدعاوى ضد الشركاء غير المصطفى أو ورثتهم أو ذوى حقوقهم بمرور خمس سنوات اعتبارا من نشر انحلال الشركة بالسجل التجارى .

الفقرة الثانية

الاحكام المطبقة بقرار قضائى

مادة ٧٧٨ - فى حالة انعدام الشروط المدرجة فى القانون الاساسى او الاتفاق الصريح بين الاطراف ، تقع تصفية الشركة المنحلة طبقا لاحكام هذه الفقرة وذلك من دون الاخلال بتطبيق الفقرة الاولى من هذا القسم .

كما انه يمكن الحكم بأمر مستعجل بأن هذه التصفية تقع بنفس الشروط المشار اليها اعلاه بناء على طلب من :

- ١ - اغلبية الشركاء فى شركات التضامن ،
- ٢ - الشركاء الممثلين لعشر رأس المال على الأقل فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة ،

٣ - دائنى الشركة .

قضائي فإن هذا القرار يعين مصفيا واحدا أو أكثر .

إذا عين عدة مصفين فإنه يجوز لهم ممارسة مهامهم على انفراد ، وذلك باستثناء كل نص مخالف لأمر التسمية . إلا ان المصنفين يتعين عليهم ان يضعوا ويقدموا تقريراً مشتركاً .

مادة ٧٨٥ - لا يجوز ان تتجاوز مدة وكالة المصفي ثلاثة أعوام ، غير انه يمكن تجديد هذه الوكالة من طرف الشركاء او رئيس المحكمة بحسب ما اذا كان المصفي قد عين من طرف الشركاء او بقرار قضائي .

إذا لم يكن بالإمكان انعقاد جمعية الشركاء بصفة قانونية ، جددت الوكالة بقرار قضائي بناء على طلب المصفي .

يجب على المصفي عند طلب تجديد وكالته ان يبين الاسباب التي حالت دون اقبال التصفية والتدابير التي ينوي اتخاذها والآجال التي يقتضيها اتمام التصفية .

مادة ٧٨٦ - يعزل المصفي ويستخلف حسب الاوضاع المقررة لتسميته .

مادة ٧٨٧ - يستدعى المصفي في ظرف ستة أشهر من تسميته جمعية الشركاء التي يقدم لها تقريراً عن أصول وخصوم الشركة وعن متابعة عمليات التصفية وعن الاجل الضروري لانمامها .

وفي حالة انعدام ذلك تستدعى الجمعية سواء من طرف هيئة المراقبة ان كانت او من طرف وكيل معين بقرار قضائي بناء على طلب كل من يهمه الامر .

إذا تعذر انعقاد الجمعية او لم يتخذ قرار ، فإن المصفي يطلب من القضاء الاذن اللازم للوصول الى التصفية .

مادة ٧٨٨ - يمثل المصفي الشركة وتخول له السلطات الواسعة لبيع الاصول ولو بالتراضي . غير أن القيود الواردة على هذه السلطات الناتجة عن القانون الاساسي او امر التعيين لا يحتج بها على الغير .

وتكون له الاهلية لتسديد الديون وتوزيع الرصيد الباقي .

ولا يجوز له متابعة الدعاوى الجارية أو القيام بدعاوى جديدة لصالح التصفية ما لم يؤذن له بذلك من الشركاء او بقرار قضائي اذا تم تعيينه بنفس الطريقة .

مادة ٧٨٩ - يضع المصفي في ظرف ثلاثة أشهر من قفل كل سنة مالية الجرد وحساب الاستثمار العام وحساب الخسائر والارباح وتقريراً مكتوباً يتضمن حسب عمليات التصفية خلال السنة المالية المتصرمة .

باستثناء الاعفاء الممنوح له بأمر مستعجل ، يستدعى المصفي حسب الاجراءات المنصوص عليها في القانون الاساسي ، مرة على الاقل في السنة وفي اجل ستة أشهر من قفل السنة المالية ، جمعية الشركاء التي تبت في الحسابات السنوية وتمنح الرخص اللازمة وتجدد عند الاقتضاء وكالة المراقبين او مندوبي الحسابات .

فاذا لم تعقد الجمعية يودع التقرير المنصوص عليه في الفقرة الاولى اعلاه ، بكتابة المحكمة حيث يطلع عليه كل من يهمه الامر .

مادة ٧٩٠ - يجوز للشركاء أثناء التصفية ان يطلعوا على وثائق الشركة بنفس الشروط التي سبق ذكرها من قبل .

مادة ٧٩١ - تتخذ القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٨٩ على النحو التالي :

- بأغلبية الشركاء في الرأس المال ، في شركات التضامن والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

- بشروط النصاب القانوني وأغلبية أصوات الجمعيات العادية في الشركات المساهمة ،

- فاذا لم يحصل على الاغلبية المطلوبة فإنه يفصل بقرار قضائي بناء على طلب المصفي او كل من يهمه الامر ،

- واذا ادت المداولة الى تعديل في القانون الاساسي فإنها تتخذ في هذه الحالة حسب الشروط المنصوص عليها لهذا الغرض في كل نوع من أنواع الشركة .

ويجوز للشركاء المصفين ان يشتركوا في التصويت .

مادة ٧٩٢ - في حالة استمرار استغلال الشركة ، يتعين على المصفي استدعاء جمعية الشركاء حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٨٩ ، والا جاز لكل من يهمه الامر ان يطلب الاستدعاء سواء بواسطة مندوبي الحسابات او هيئة المراقبة او من وكيل معين بقرار قضائي .

مادة ٧٩٣ - تتم قسمة المال الصافي المتبقى بعد سداد الاسهم الاسمية أو حصص الشركة بين

الشركاء بنفس نسبة مساهمتهم فى رأس مال الشركة وذلك باستثناء الشروط المخالفة للقانون الاساسى .

مادة ٧٩٤ - يقرر المصطفى اذا كان ينبغي توزيع الاموال التى أصبحت قابلة للتصرف فيها اثناء التصفية وذلك دون الاخلال بحقوق الدائنين .

يجوز لكل معنى بالامر ان يطلب من القضاء الحكم فى وجوب التوزيع اثناء التصفية ، وذلك بعد انذار من المصطفى وابق بدون جدوى .

ينشر كل قرار توزيع يتعلق بالاصول فى جريدة الاعلانات القانونية التى تم فيها النشر المنصوص عليه فى المادة ٧٦٧ .

ويبلغ قرار التوزيع الى الشركاء على انفراد .
مادة ٧٩٥ - تودع المبالغ المخصصة للتوزيع بين الشركاء والدائنين فى اجل خمسة عشر يوما ابتداء من قرار التوزيع ، فى بنك باسم الشركة الموضوع تحت التصفية . ويجوز سحب المبالغ بمجرد توقيع مصف واحد وتحت مسؤوليته .

الفصل الخامس

فى التجمعات

مادة ٧٩٦ - يمنع تأسيس شركة الاسهم بين الافراد ، غير انه يجوز للمؤسسات الاشتراكية ان تكون تجمعات فيما بينها .

مادة ٧٩٧ - ينشأ التجمع بعقد خاضع للاشهار تحدد فيه شروط التجمع وهدفه .

توجه نسخة من العقد لمصالح الوصاية المختصة .

مادة ٧٩٨ - ليس للتجمع شخصية معنوية وليس للغير من علاقات قانونية الا مع من تعاقدوا معه من بين اعضاء التجمع .

مادة ٧٩٩ - تمثل حقوق اعضاء التجمع فى سندات اسمية غير قابلة للتداول .

الباب الثانى

الاحكام الجزائية

الفصل الاول

مخالفات تتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

مادة ٨٠٠ - يعاقب بالسجن لمدة سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج ، الى ٢٠٠٠٠ د ج ، أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - كل من زاد لحصص عينيه قيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية عن طريق الغش .

٢ - المسكرون الذين تعمدوا توزيع ارباح صورية بين الشركاء بدون جرد أو بواسطة جرد مغشوش .

٣ - المسكرون الذين قدموا عمدا للشركاء ولو مع عدم وجود توزيع للأرباح ميزانية غير صحيحة لاختفاء الوضع الحقيقى للشركة .

٤ - المسكرون الذين استعملوا عن سوء نية اموالا أو قروضا للشركة ، استعمالا يعلمون انه مخالف لمصلحة الشركة تلبية لاغراضهم الشخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

٥ - المسكرون الذين استعملوا عن سوء نية الصلاحيات التى أحرزا عليها أو الاصوات التى كانت تحت تصرفهم بهذه الصفة استعمالا يعلمون انه مخالف لمصالح الشركة تلبية لاغراضهم الشخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ٨٠١ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج :

١ - المسكرون الذين لم يضعوا فى كل سنة مالية الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح والميزانية وتقريرها عن عمليات السنة المالية .

٢ - المسكرون الذين لم يوجهوا فى اجل خمسة عشر يوما قبل تاريخ انعقاد الجمعية ، الى الشركات حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح والميزانية وتقريرها عن عمليات السنة المالية ونص القرارات المقترحة وعند الاقتضاء تقرير مندوبى الحسابات ، أو اذا لم يضعوا الجرد تحت تصرف الشركاء بالمركز الرئيسى للشركة .

٣ - المسكرون الذين لم يضعوا فى أى وقت من السنة تحت تصرف كل شريك بالمقر الرئيسى المستندات التالية الخاصة بالسنوات المالية الثلاث الاخيرة المعروضة على الجمعيات وهى : حسابات الاستغلال العام والجرد وحسابات الخسائر والارباح والميزانيات وتقارير المسكرين وعند الاقتضاء تقارير مندوبى الحسابات ومحاضر الجمعيات .

مادة ٨٠٢ - يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط المسكرون الذين

لم يقوموا بالعمل على انعقاد جمعية الشركاء فى أجل الستة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية أو فى حالة التمديد ، فى الأجل المحدد بقرار قضائى ، أو لم يعرضوا على موافقة تلك الجمعية المستندات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٨٠١ .

مادة ٨٠٣ - يعاقب بالحبس مع شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ١٠٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط المسيرون الذين يتخلفون مع التعمد ، اذا قل مال الشركة الصافى عن ربع رأس مال الشركة من جراء الحسابات الثابتة فى المستندات الحسابية :

١ - عن استشارة الشركاء لاتخاذ قرار بوجوب الانحلال المسبق للشركة اذا كان لذلك محل فى ظرف الاربعة أشهر التالية للموافقة على الحسابات التى اظهرت تلك الحسابات .

٢ - عن ايداع القرار الذى اتخذه الشركاء بكتابة المحكمة ونشره فى جريدة معتمدة لتلقى الاعلانات القانونية .

مادة ٨٠٤ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٥٠٠٠ د ج ، مسيرو الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذين اغفلوا التأشير على جميع العقود أو المستندات الصادرة من الشركة والمعدة للغير وبيان تسميتها المسبوق أو المتبوع مباشرة بلفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو اسمها المختصر : « ش ، م ، م » مع ذكر رأس مالها وعنوان مقرها الرئيسى .

مادة ٨٠٥ - تطبق أحكام المواد من ٨٠٠ الى ٨٠٤ على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة شخص آخر بتسيير شركة ذات مسؤولية محدودة تحت ظل أو بدلا عن مسيرها القانونى .

الفصل الثانى

المخالفات المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة

القسم الاول

المخالفات المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة

مادة ٨٠٦ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج ، مؤسسو الشركات المساهمة ورؤيسها والقائمون بإدارتها أو الذين أصدروا الاسهم سواء قبل قيد الشركة بالسجل التجارى أو فى أى وقت كان اذا حصل على القيد بطريق الغش أو دون اتمام اجراءات تأسيس الشركة بوجه قانونى .

مادة ٨٠٧ - يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - الاشخاص الذين أكدوا عمدا فى تصريح توثيقى مثبت للاكتتابات والدفعات ، صحة البيانات التى كانوا يعلمون بأنها صورية أو أعلنوا بان الاموال التى لم توضع بعد تحت تصرف الشركة قد سددت أو قدموا للموثق قائمة للمساهمين تتضمن اكتتابات صورية أو بلفوا بتسديدات مالية لم توضع نهائيا تحت تصرف الشركة .

٢ - الاشخاص الذين قاموا عمدا عن طريق اخفاء اكتتابات أو دفعات أو عن طريق نشر اكتتابات أو دفعات غير موجودة أو وقائع أخرى مزورة للحصول أو محاولة الحصول على اكتتابات أو دفعات .

٣ - الاشخاص الذين قاموا عمدا - وبغرض الحث على الاكتتابات أو المدفوعات - بنشر أسماء أشخاص تم تعيينهم خلافا للحقيقة باعتبار انهم الحقوا أو سيلحقون بمنصب ما فى الشركة .

٤ - الاشخاص الذين منحوا - عشا - حصة عينية أعلى من قيمتها الحقيقية .

مادة ٨٠٨ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، المؤسسون للشركة المساهمة ورئيس مجلس ادارتها والقائمون بإدارتها ومديروها العامون وكذلك أصحاب الاسهم أو حاملوها الذين تعاملوا عمدا فى :

١ - أسهم دون أن تكون لها قيمة اسمية أو كانت قيمتها الاسمية أقل من الحد الأدنى للقيمة القانونية .

٢ - فى أسهم عينية لا يجوز التداول فيها قبل انقضاء الاجل .

٣ - الوعود بالاسهم .

المادة ٨٠٩ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٨٠٨ كل شخص تعمد الاشتراك فى المعاملات أو قام بوضع قيم للاسهم أو قدم وعودا بالاسهم المشار اليها فى المادة السابقة .

مادة ٨١٠ - يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل شخص تعمد القبول أو الاحتفاظ بمهام مندوب لتقدير الحصص المقدمة وهذا بالرغم من عدم الملاءمات أو الموانع القانونية .

القسم الثانى

المخالفات المتعلقة بمديرية شركات المساهمة

وادارتها

مادة ٨١١ - يعاقب بالحبس من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها ومديروها العامون الذين يباشرون عمدا توزيع ارباح صورية على المساهمين دون تقديم قائمة للجرد أو بتقديم قوائم جرد مفسوشة .

٢ - رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها او مديروها العامون الذين يتعمدون نشر أو تقديم ميزانية للمساهمين غير مطابقة للواقع ، لاختفاء حالة الشركة الحقيقية ولو فى حالة عدم وجود توزيع للارباح .

٣ - رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها او مديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية اموال الشركة أو سمعتها فى غايات يعلمون انها مخالفة لمصلحتها لاغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها او مديروها العامون الذين يستعملون عن سوء نية وبهذه الصفة ما لهم من السلطة أو حق فى التصرف فى الاصوات استعمالا يعلمون انه مخالف لمصالح الشركة لبلوغ اغراض شخصية أو لتفضيل شركة أو مؤسسة أخرى لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ٨١٢ - يعاقب بالغرامة من ٥٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج كل من الرئيس أو القائم بالادارة الذى يرأس الجلسة ويتخلف عن اثبات مداوات مجلس الادارة على المحاضر التى تحفظ بمقر الشركة .

مادة ٨١٣ - يعاقب بالغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج الرئيس والقائمون بالادارة او المديرون العامون للشركة المساهمة والذين :

١ - يتخلفون فى كل سنة مالية عن وضع حساب الاستغلال العام وحساب الحسابات والارباح والجرد والميزانية والتقرير الكتابى عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المنصرمة .

٢ - يتخلفون فى اعداد هاته المستندات عن استعمال نفس الاشكال وطرق التقدير المتبعة

فى السنين السابقة وذلك مع مراعاة التعديلات المقدمة طبقا للمادة ٥٤٨ .

القسم الثالث

المخالفات المتعلقة بجمعيات المساهمة فى شركات

المساهمة

مادة ٨١٤ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

١ - كل من يمنع المساهم عمدا فى المشاركة فى مجلس المساهمين .

٢ - كل من يتقدم زورا للمشاركة فى انتخاب مجلس المساهمين مباشرة أو بواسطة شخص آخر كمالك للاسهم .

٣ - كل من حصل على منح أو ضمانات أو سمح له بمزايا الاستفادة من التصويت فى اتجاه ما أو يمتنع عن المشاركة فيه وكذلك الاشخاص الذين ضمنوا أو وعدوا بهذه المزايا .

مادة ٨١٥ - يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط رئيس شركة المساهمة أو القائمون بادارتها والذين لم يعملوا على انعقاد الجمعية العامة العادية فى الستة الاشهر التى تلى اختتام السنة المالية ، أو عند التمديد فى الاجل الذى تلى اختتام السنة المالية ، أو عند التمديد فى الاجل المعين بقرار قضائى أو لم يقدموا المستندات المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٥٤٥ للمصادقة عليها من طرف الجمعية المذكورة .

مادة ٨١٦ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠ د ج الى ٢٠٠٠ د ج رئيس شركة المساهمة أو القائمون بادارتها الذين لم يستدعوا لكل جمعية فى الاجل القانونى اصحاب الاسهم الحائزين منذ شهر واحد على الاقل على سندات اسمية أما برسالة عادية أو برسالة موصى عليها على نفقتهم اذا كان قد نص عليها فى القانون الاساسى أو بناء على طلب المعنيين بالامر .

مادة ٨١٧ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ د ج الى ١٠٠٠٠ د ج رئيس شركة المساهمة الذى لم يحط علما المساهمين بموجب رسالة موصى عليها بالتاريخ المحدد لانعقاد الجمعية قبل خمسة وثلاثين يوما على الاقل من التاريخ المحدد للانعقاد .

مادة ٨١٨ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها أو مديروها العامون الذين لم يوجهوا لكل مساهم نموذج وكالة اذا كان قد طلبه بالإضافة الى :

١ - قائمة القائمين بالادارة .

٢ - نص مشاريع القرارات المقيدة فى جدول الاعمال وبيان أسبابها .

٣ - بيان مختصر عن المرشحين لمجلس الادارة عند الاقتضاء .

٤ - تقارير مجلس الادارة ومندوبى الحسابات التى تقدم للجمعية .

٥ - حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح والميزانية ، اذا كان الامر يتعلق بالجمعية العامة العادية .

مادة ٨١٩ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة والقائمون بادارتها أو مديروها العامون الذين لم يضعوا تحت تصرف كل مساهم بمركز الشركة أو العامون ادارتها :

١ - السندات الآتى ذكرها فى أجل خمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية السنوية وهى :

(أ) الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانية وقائمة القائمين بالادارة .

(ب) تقارير مجلس الادارة ومندوبى الحسابات التى تعرض على الجمعية .

(ج) نص وبيان الاسباب المتعلقة بالقرارات المقترحة وكذا المعلومات الخاصة بالمرشحين لمجلس الادارة عند الاقتضاء .

(د) المبلغ الاجمالى المصادق عليه من طرف مندوبى الحسابات والاجور المدفوعة للأشخاص الذين يتلقون أعلى الاجور باعتبار أن عدد الاشخاص يتغير بين ١٠ أو ٥ حسب عدد العاملين الذى يتجاوز أو يقل عن مائتين من ذوى الاجور .

٢ - نص القرارات المقترحة وتقرير مجلس الادارة وعند الاقتضاء تقرير مندوبى الحسابات ومشروع الادماج وذلك فى أجل خمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية .

٣ - قائمة المساهمين المحددة فى اليوم السادس

عشر السابق لذلك الاجتماع والمتضمنة أسماء والقباب وموطن كل صاحب اسهم مقيّد فى ذلك التاريخ فى سجل الشركة وكذا عدد الاسهم التى يملكها كل مساهم وذلك قبل خمسة عشر يوما من انعقاد الجمعية العامة .

٤ - السندات الآتى ذكرها الخاصة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة والمقدمة للجمعية العامة وهى حساب الاستغلال العام والجرد وحسابات الخسائر والارباح والميزانيات وتقارير مجلس الادارة وتقارير مندوبى الحسابات وأوراق الحضور ومحاضر الجمعيات وذلك فى أى وقت من السنة .

مادة ٨٢٠ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة أو القائمون بادارتها :

١ - الذين لم يقدموا عمدا اثناء كل اجتماع للجمعية العادية للمساهمين ورقة الحضور موقعة من المساهمين الحاضرين والوكلاء مصادق عليها من مكتب الجمعية والمتضمنة :

(أ) أسماء والقباب وموطن كل مساهم حاضر وعدد الاسهم التى يملكها وكذلك عدد الاصوات الملحقّة بهذه الاسهم .

(ب) أسماء والقباب وموطن كل وكيل وعدد اسهم موكله وكذا عدد الاصوات الملحقّة بهذه الاسهم .

(ج) أسماء والقباب وموطن كل مساهم ممثل وعدد الاسهم التى يملكها وكذا عدد الاصوات الملحقّة بهذه الاسهم أو عدد التفويضات المسندة لكل وكيل عند عدم وجود هذه الاشارات .

٢ - الذين لم يلحقوا بورقة الحضور التفويضات المسندة لكل وكيل .

٣ - الذين لم يقوموا باثبات قرارات كل جمعية مساهمين بمحضر يوقع من طرف اعضاء المكتب ويحفظ بمركز الشركة فى ملف خاص ويثبت فيه تاريخ ومكان انعقاد الجمعية وكيفية الاستدعاء وجدول الاعمال وتشكيل المكتب وعدد المساهمين المشاركين فى التصويت ومقدار النصاب القانوني والمستندات . والتقارير المقدمة للجمعية مع ملخص المناقشات ونص القرارات المطروحة للتصويت ونتيجة التصويت .

مادة ٨٢١ - يعاقب بالغرامة المنصوص عليها فى المادة السابقة رئيس الجلسة وأعضاء مكتب الجمعية الذين لم يحترموا اثناء اجتماع جمعية المساهمين الاحكام المتعلقة بحقوق التصويت والملحقّة بالاسهم .

القسم الرابع

المخالفات المتعلقة بالتعديلات التى تطرأ على

رأسمال الشركة

الفقرة الأولى

زيادة رأس المال

مادة ٨٢٢ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها الذين أصدروا وقت زيادة رأس المال أسهما :

(أ) أما قبل تعديل القانون الاساسى الناتج عن تلك الزيادة فى رأس المال قد وقع تسجيل معدل فى السجل التجارى .

(ب) اذا وقع تسجيل هذا التعديل عن طريق التدليس فى أى زمن كان .

(ج) واما قبل أن تنتهى بصفة منتظمة اجراءات تكوين هذه الشركة أو زيادة رأسمالها .

مادة ٨٢٣ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٤٠٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون والذين لم يقوموا عند زيادة رأس المال :

١ - بإفادة المساهمين حسب نسبة الاسهم التى يملكونها للتمتع بحق الأفضلية فى الاكتتاب بالاسهم النقدية .

٢ - الذين لم يتركوا للمساهمين أجل ثلاثين يوما على الأقل ابتداء من تاريخ افتتاح الاكتتاب ليمارسوا حقهم فى الاكتتاب .

٣ - الذين لم يقوموا بتوزيع الاسهم التى أصبحت متوفرة على المساهمين بسبب عدم وجود عدد كاف من الاكتتابات التفاضلية على المساهمين الذين اكتتبوا فى الاسهم القابلة للنقص وعددا من الاسهم يفوق العدد الذى يجوز لهم الاكتتاب فيه عن طريق التفضيل بالنسبة لما يملكونه من حقوق .

لا تطبق أحكام هذه المادة فى حالة الفاء الجمعية العامة لحق الأفضلية فى الاكتتاب .

مادة ٨٢٤ - يعاقب بالسجن من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٥٠٠٠ دج الأشخاص الذين ارتكبوا المخالفات المنصوص عليها فى المادة السابقة قصد حرمان المساهمين أو البعض منهم من حصة واحدة من حقهم فى مال الشركة .

مادة ٨٢٥ - يعاقب بالحبس من سنة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٥٠٠٠٠ دج

أو باحدى هاتين العقوبتين فقط : رئيس شركة المساهمة والقائمون بإدارتها أو مندوبو الحسابات الذين منحوا عمدا أو وافقوا على البيانات غير الصحيحة التى وردت فى التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت فى الفاء حق الأفضلية فى اكتتاب المساهمين .

مادة ٨٢٦ - تطبق أحكام المواد من ٨٠٧ الى ٨١٠ المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة فى حالة زيادة رأس المال .

الفقرة الثانية

تخفيض رأس المال

مادة ٨٢٧ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها الذين قاموا عمدا بتخفيض رأس مال الشركة :

١ - دون مراعاة المساواة بين المساهمين .

٢ - دون تبليغ مشروع تخفيض رأسمال الشركة الى مندوبى الحسابات قبل ٤٥ يوما على الأقل من انعقاد الجمعية العامة المدعوة للبت فى ذلك .

٣ - ودون أن يقوموا بنشر قرار تخفيض رأس المال فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن ذلك فى جريدة مؤهلة لقبول الاعلانات القانونية .

القسم الخامس

المخالفات المتعلقة بمراقبة شركات المساهمة

مادة ٨٢٨ - يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط : رئيس شركة المساهمة أو القائمون بإدارتها والذين لم يعملوا على تعيين مندوبى الحسابات للشركة أو على استدعائهم الى كل اجتماع لجمعية المساهمين .

مادة ٨٢٩ - يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل شخص يقبل عمدا أو يمارس أو يحتفظ بوظائف مندوبى الحسابات بالرغم من عدم الملاءمات القانونية .

مادة ٨٣٠ - يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٥٠٠٠٠ دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل مندوب للحسابات يعتمد اعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة أو الذى لم يكشف الى وكيل الدولة عن الوقائع الاجرامية التى علم بها .

لبق أحكام قانون العقوبات المتعلقة بإفشاء سر
هنة على مندوبى الحسابات .

مادة ٨٣١ - يعاقب بالسجن من سنة الى
مس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٥٠٠٠٠
ج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط، رئيس الشركة
القائمون بإدارتها ومديروها المصامون أو كل
مخص فى خدمة الشركة يعتمد وضع عائق
راجعة الحسابات أو مراقبات مندوبى الحسابات
يتمنع عن تقديم كل الوثائق اللازمة للاطلاع
لها فى عين المكان اثناء ممارسة مهامهم فيما يتعلق
الاتفاقات والدفاتر المستندية وسجلات المحاضر .

القسم السادس

المخالفات المتعلقة بعمل شركات المساهمة

مادة ٨٣٢ - يعاقب بالحبس من شهرين الى
سنة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، رئيس شركة
المساهمة أو القائمون بإدارتها فى حالة ما اذا
أصبح المال الصافى للشركة - بسبب الخسائر
الثابتة بمستندات الحساب - أقل من ربع رأس
المال .

١ - امتنعوا متعمدين عن استدعاء الجمعية
العامة فى الاربعة أشهر التى تلى المصادقة على
الحسابات المثبتة للخسائر لاجل البت عند
الاقتضاء فى كل الشركة مسبقا .

٢ - تعمدوا عدم الايداع بكتابة المحكمة القرار
المصادق عليه من الجمعية العامة بعد نشره فى
النشرة الرسمية للاعلانات القانونية وفضلا عن
ذلك فى جريدة مختصة بقبول الاعلانات القانونية
وتقييده بالسجل التجارى .

القسم السابع

المخالفات النوعية المتعلقة بشركاته المساهمة

مادة ٨٣٣ - يعاقب بغرامة ٢٠٠٠ دج الى
٥٠٠٠ دج رئيس شركة المساهمة والقائمون
بإدارتها ومديروها العامون أو مسيروها الذين
أغفلوا الإشارة على العقود أو المستندات الصادرة
من الشركة والمخصصة للغير اسم الشركة مسبقا
أو متبوعا فورا بالكلمات الآتية «شركات المساهمة»
ومكان مركز الشركة وبيان رأس مالها .

مادة ٨٣٤ - تطبق أحكام هذا الفصل الخاصة
برئيس الشركة والقائمين بإدارتها أو مديريها
العامين على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة
شخص بممارسة مديرية تلك الشركات أو إدارتها
فى ظل محل أو مكان نائبهم القانونيين .

القسم الثامن

المخالفات المتعلقة بالاسهم

مادة ٨٣٥ - يعاقب بغرامة من ٢٠٠٠ دج الى
٥٠٠٠ دج مؤسسو الشركة ورئيسها والقائمون
بإدارتها الذين أصدروا لحساب هذه الشركة
أسهما تقل قيمتها الاسمية عن الحد الأدنى
القانونى .

مادة ٨٣٦ - تطبق أحكام المادة السابقة الخاصة
برئيس شركات المساهمة والقائمين بإدارتها
ومديريها العامين على كل شخص قام مباشرة أو
بواسطة شخص بممارسة مديرية وإدارة أو تسيير
تلك الشركات فى ظل محل أو مكان نائبهم
القانونيين .

الفصل الثالث

المخالفات المشتركة بين مختلف أنواع الشركات التجارية

القسم الأول

المخالفات المتعلقة بالشركات التابعة والمساهمة

مادة ٨٣٧ - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى
سنتين وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، رؤساء كل
شركة والقائمون بإدارتها ومديروها العامون الذين
يتعمدون :

١ - عدم الإشارة فى التقرير السنوى المقدم
للشركاء عن عمليات النشاط ، الى حيازتهم ضمن
شركة لها مركزها بتراب الجمهورية الجزائرية وإلى
امتلاك نصف رأسمال الحسابات الذين لم يشيروا
فى تقريرهم لنفس هذه الشركة ، وتسرى نفس
العقوبات على مندوبى البيانات .

٢ - عدم بيان نشاط الشركات التابعة للشركة
فى تقريرهم بحسب كل فرع من النشاط وعدم
إظهار النتائج المحصل عليها .

٣ - عدم الحاق الجدول المنصوص عليه فى
المادة ٥٥٨ فى ميزانية الشركة والمتضمن المعلومات
التي يراد بها إظهار حالة الشركات التابعة
والمساهمات .

القسم الثانى

المخالفات المتعلقة بالتصفية

مادة ٨٣٨ - يعاقب بالحبس من شهرين الى
سنة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، مصفى الشركة
الذى :

١ - لم يقدّم عمداً في ظرف شهر من تعيينه ،
بنشر الامر المتضمن تعيينه مصفياً بجريدة خاصة
لقبول الاعلانات القانونية بالولاية التي يوجد بها
ولم يودع بالسجل التجارى القرارات التي قضت
بالحل .

٢ - ولم يستدع عمداً الشركاء في نهاية
التصفية لأجل البت في الحساب النهائي وعلى ابراء
ادارته واخلاء ذمته من توكيله واثبات اختتام
التصفية أو لم يضع حساباته بكتابة المحكية ولم
يطلب من القضاء المصادقة عليها وذلك في الحالة
المنصوص عليها في المادة ٧٧٤ .

مادة ٨٣٩ - تطبق العقوبات المنصوص عليها
في المادة السابقة في حالة ما اذا طرأت تصفية
شركة طبقاً لاحكام المواد من ٧٧٨ الى ٧٩٤ على
المصفي الذي :

١ - لم يقدم عمداً في الستة اشهر التي تلي
تعيينه تقريراً عن وضعه الاصول والخصوم وعن
متابعة عمليات التصفية دون أن يطلب الرخص
اللازمة لانهاء تلك العمليات .

٢ - لم يضع عمداً في الثلاثة اشهر التي تلي
اختتام السنة المالية ، الجرد وحساب الاستغلال
العام وحساب الخسائر والارباح وتقريراً مكتوباً
يتضمن بيان عمليات التصفية للسنة المالية
المنصرمة .

٣ - لم يمكن الشركاء من القيام خلال مدة
التصفية من ممارسة حقهم في الاطلاع على مستندات
الشركة حسب نفس الشروط المنوّه عنها سابقاً .

٤ - لم يستدع على الاقل مرة واحدة في السنة
الشركاء ليطلعهم على الحسابات السنوية في حالة
استمرار الاستغلال .

٥ - استمر في ممارسة وظائفه بعد انتهاء
توكيله دون أن يطلب التجديد .

٦ - لم يودع في حساب جار لدى بنك باسم
الشركة التي تجرى تصفيتها في أجل خمسة عشر
يوماً ابتداء من يوم قرار التوزيع - الاموال
المخصصة لتوزيعها بين الشركاء والدائنين ولم
يودع بمصلحة الدائنين والامانات في أجل سنة
واحدة ابتداء من اختتام التصفية ، الاموال
المخصصة للدائنين أو الشركاء والتي لم يسبق لهم
أن طلبوها .

مادة ٨٤٠ - يعاقب بالسجن من سنة واحدة
الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى
٢٠٠٠٠ دج أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ،
المصفي الذي يقوم عن سوء نية :

١ - باستعمال اموال أو ائتمان الشركة التي
تجرى تصفيتها وهو يعلم أنه مخالف لمصالح
الشركة تلبية لاغراض شخصية أو لتفضيل شركة
أخرى أو مؤسسة له فيها مصالح مباشرة أو غير
مباشرة .

٢ - بالتخلي عن كل أو جزء من مال الشركة
التي تجرى تصفيتها خلافاً لاحكام المادتين ٧٧٠
و ٧٧١ .

مادة ٨٤١ - تحدد عند الاقتضاء كيفيات
تطبيق هذا الامر بموجب مراسيم .

مادة ٨٤٢ - يدخل هذا الامر حيز التنفيذ
ابتداء من ٥ يوليو سنة ١٩٧٥ ، وينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥
الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

أمر رقم ٦٦ - ١٢٧ مؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ يتضمن انشاء احتكار

الدولة لعمليات التأمين (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٢٠١ المؤرخ في ٨ يونيو سنة ١٩٦٣ المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تزاول نشاطها بالقطر الجزائري ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - تحتفظ الدولة باستغلال جميع عمليات التأمين .

وبناء عليه ، فان مؤسسات التأمين التابعة للدولة تكون من الآن فصاعدا مؤهلة دون غيرها لمزاولة العمليات المذكورة .

مادة ٢ - ان أحكام المادة الأولى اعلاه لا تنطبق على مؤسسات التأمين الجزائرية ذات الشكل التعاوني التي تبقى مسيرة طبقا لقوانينها الأساسية ، غير أن سلطات مجلس الإدارة يمكن تحويلها مؤقتا بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير المالية والتخطيط ، الى لجنة إدارية يزاول رئيسها مهام المدير .

مادة ٣ - تلغى الاجازات الممنوحة لشركات التأمين تطبيقا للمادة ٣ وما بعدها من القانون رقم ٦٣ - ٢٠١ المؤرخ في ٨ يونيو سنة ١٩٦٣ المشار اليه اعلاه ، وذلك ابتداء من تاريخ دخول هذا الأمر في حيز التنفيذ .

وعليه ، فيجب على هذه الشركات أن تنتهي حالا عن مزاولة اصناف العمليات التي هي موضوع الاجازة وتستمر العقود المبرمة جارية الى حلول اقرب أجل خاص باستحقاق قسط التأمين التابع لها مع الحقوق والالتزامات التي تتضمنها .

ستحدد كفاءات تصفية الالتزامات بموجب قرار من وزير المالية والتخطيط .

مادة ٤ - يعتبر الوسطاء مسؤولين ماليا وجزائيا عن حفظ الاموال والقيم والمستندات التي يحرزونها لحساب الشركات المشار اليها في المادة ٣ من هذا الأمر ويجب عليهم أن يودعوا حالا وبدون أجل بين يدي قابض المالية للمحل الذي يزاولون فيه نشاطهم ، دفاتر المخلصات وشهادات التأمين ومذكرات الضمان وكذا بيانا للاموال والقيم .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٦ - ستحدد كفاءات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

مادة ٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ويصبح نافذا عند تاريخ توقيعه .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ .

أمر رقم ٦٩ - ١٤ مؤرخ في ٧ محرم

عام ١٣٨٩ الموافق ٢٥ ماوس سنة

١٩٦٩ يتضمن انشاء احتكار على

استيراد المستحضرات الصيدلانية (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصحة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٠ ابريل سنة ١٩٦٣ والمتضمن احداث الصيدلية المركزية الجزائرية ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - ينشأ احتكار لاستيراد المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الكيماوية والغالبانية ولوازم الضماد والادوات والتوابع والجهاز الطبي والجراحي والاشعاعي وجميع اللوازم الأخرى الضرورية للطب البشري والبيطري .

مادة ٢ - يسند الاحتكار الخاص باستيراد

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ١٩٦٦/٥/٣١

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١٩٦٩/٤/٤

المنتجات الواردة في المادة ١ أعلاه للصيدلية
المركزية الجزائرية .

مادة ٣ - تحدد طرق التطبيق لهذا الاحتكار
المنشأ بهذا الأمر بموجب قرار من وزير الصحة
العمومية .

مادة ٤ - تلغى جميع الأحكام الأخرى المخالفة
لهذا الأمر .

مادة ٥ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ محرم عام ١٣٨٩ الموافق
٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ .

أمر رقم ٦٩ - ٥٢ مؤرخ في ٢ ربيع

الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة

١٩٦٩ يتضمن منح الاحتكار في استيراد

مواد البناء والخزف الصحي للشركة

الوطنية لمواد البناء (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،
ووزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة
١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٨٠ المؤرخ في
١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية لمواد
البناء ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يمنح الاحتكار في استيراد مواد
البناء والمنتجات الصحية وبعض منتجات الحدادة
الى الشركة الوطنية لمواد البناء . (٢)

مادة ٢ - ان منتجات الاحتكار المشار اليه في
المادة ١ أعلاه مبينة في القائمة المرفقة بهذا
الأمر .

مادة ٣ - ان المرحلة التحضيرية للاحتكار المشار
اليه في المادة ١ أعلاه مؤسّسة لمدة ٩ أشهر ابتداء
من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية لمواد البناء
بالتأشير على عمليات استيراد وتصدير المنتجات
المرفق بيانها مع هذا الأمر طيلة مدة المرحلة
التحضيرية المذكورة في المادة ٣ أعلاه . بيد أنه
يمكنها خلال هذه المدة أن تستورد لحسابها الخاص
كلا أو جزءا من المنتجات الداخلة في الاحتكار
المشار اليه في المادة ١ من هذا الأمر .

مادة ٥ - تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا الأمر .

مادة ٦ - يحدد وزير الصناعة والطاقة عند
الحاجة كيفيات تطبيق هذا الأمر بموجب قرار
ومنشور .

مادة ٧ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩
الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ .

قائمة المنتجات التابعة للاحتكار الخاص

باستيراد مواد البناء والخزف الصحي (٣)

نوع المنتجات		
٢٥ - ٢٠	الجبس اللامائي ، انواع الجص وحتى الملونة منها أو المزوجة بكميات ضئيلة أو معجلة للسرعة ما عدا أنواع الجص المحضره خصيصا لفن الاسنان .	٠١ - ٢٠ - ٢٥
٢٥ - ٢٢	كلس عادي (حي ومخلوط) كلس سريع التصلب باستثناء الأكسيد ، مآت الكلسيوم	٠١ - ٢٢ - ٢٥
٢٥ - ٢٣	أسمنت مائي (وضمنه الأسمنة غير المسحوق	٠١ - ٢٢ - ٢٥

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٦٩/٦/٢٠ .

(٢) معدلة بالأمر رقم ٥١/٧١ المؤرخ ١٩٧١/٧/١٥ ، الجريدة الرسمية العدد ٥ في ١٩٧١/٨/١٠ .

(٣) انظر القائمة المكملّة المرفقة بالأمر رقم ٧١ - ٥١ المشار اليه .

نوع المنتجات

٢٥ - ٢٣ - ٠٠	المسمى « كلانكرس » (حتى الانواع الملونة منه .	
٢٥ - ٢٤ - ٠٠	كتان حجرى (غير قابل للاحتراق) .	٢٥ - ٢٤
	مصنوعات من الجص او مؤسسة منه :	٦٨ - ١٠
٦٨ - ١٠ - ٠٢	(أ) الواح ، صفائح ، صفائح ماطورة ، انواع البلاط وما يشابهها غير مزخرفة :	
٦٨ - ١٠ - ٠٣	١ - ملاط من كلس ورخام .	
	٢ - انواع اخرى .	
٦٨ - ١٠ - ١٢	(ب) انواع اخرى :	
٦٨ - ١٠ - ١٣	١ - ملاط من كلس ورخام .	
	٢ - انواع اخرى .	
	مصنوعات من الاسمنت والبنتون والحجر الاصطناعى حتى المسلحة وضمنها مصنوعات الاسمنت من لبن الكلسس او حاوى « الفرانيطو » .	٦٨ - ١١
٦٨ - ١١ - ٠١	مصنوعات من كتان « أميانت » الاسمنت وسلولوز الاسمنت وما شابهه :	
٦٨ - ١١ - ٠٢	(أ) ادوات البناء :	٦٨ - ١٤
٦٨ - ١١ - ١٢	١ - ادوات التغطية (البلاط والصفائح والالواح الموجة أم لا الخ) واللوازم من انبيب وتصفيحات ولوازم التنبيت .	
٦٨ - ١٢ - ٢٢	٢ - انواع اخرى .	
	(ب) انواع اخرى .	
	آجر البناء (وضمنها الرضم (أوردى) ومخابىء الاعمدة المصنوعة من الاسمنت (بوتريل) وما يشابهها من العناصر :	٦٩ - ٠٤
٦٩ - ٠٤ - ٠١	(أ) مع تراب مشترك .	
٦٩ - ٠٤ - ٠٢	(ب) مع مواد خزفية :	
٦٩ - ٠٤ - ١١	١ - من حجر رملى .	
٦٩ - ٠٤ - ١٢	٢ - من مواد اخرى خزفية .	
	قرايميد ، زخراف هندسية ، (أطناف واخاريز الخ) اوانى اخرى للبناء (قرايميد المداخن وتخشيبيات . . الخ)	٦٩ - ٠٥
٦٩ - ٠٥ - ٠١	(أ) قرايميد من الطين العادى	
	(ب) انواع اخرى .	
٦٩ - ٠٥ - ١٣	١ - من التراب العادى :	
	٢ - من الحجر الرملى :	
٦٩ - ٠٥ - ١٤	(أ) قرايميد	
٦٩ - ٠٥ - ١٥	(ب) انواع اخرى .	
٦٩ - ٠٥ - ١٦	٣ - من مواد اخرى خزفية	

انواع المنتجات

٦٩ - ٠٧	بلاط ، وحجر التبليط وكسائه غير مطلي ولا مزين :
٦٩ - ٠٧ - ٠١	- التراب العادي
٦٩ - ٠٧ - ١١	- من مواد اخرى خزفية
٦٩ - ٠٧ - ١٢	
٦٩ - ٠٧ - ١٣	
٦٩ - ٠٨	انواع اخرى من البلاط وحجر التبليط او الكساء:
٦٩ - ٠٨ - ٠١	(أ) من خليط التراب
٦٩ - ٠٨ - ١١	
٦٩ - ٠٨ - ١٢	
٨٩ - ٠٨ - ١٣	(ب) من مواد أخرى خزفية
٦٩ - ١٠	مفاصل المطبخ ، مفاصل احواض الاستنجا ، طسوت المراحيض ، واحواض الاستحمام والاجهزة الاخرى الثابتة والمائلة لها للاستعمال الصحي وحفظ الصحة :
٦٩ - ١٠ - ٢١	(أ) من الصني
٦٩ - ١٠ - ٣٣	(ب) من المواد الخزفية الاخرى .
٦٩ - ١٠ - ٣٤	١ - من الخزف المطلي او الفخار الدقيق
٦٩ - ١٠ - ٣٥	٢ - من الانواع الاخرى
٢٥ - ١٥	المرمر ، حجر الجص ، « ايكوسين » واحجار كلسية أخرى مقطوعة او ذات حجم ظاهر يعادل ٢٥ سم او ما فوق ورخام ابيض خام مصفر او مقروض نشرا فقط :
٢٥ - ١٥ - ٠٥	(أ) خام ، مصفر ، مقروض نشرا او مشقوق ذو سمك يزيد عن ٢٥ سم
٢٥ - ١٥ - ٠٦	١ - ايكوسين ورخام ابيض .
٢٥ - ١٥ - ١١	٢ - مرمر وحجر الجص واحجار كلسية أخرى بكثافة ظاهرة مساوية ل ٢٥ سم او ما فوق .
٢٥ - ١٥ - ١٢	
٢٥ - ١٥ - ١٣	(أ) مرمر
٢٥ - ١٥ - ١٤	(ب) انواع اخرى .
٢٥ - ١٥ - ٢٢	(ب) مقروض فقط بالنشر او الشق بسمك يساوي ٢٥ سم فاقل :
٢٥ - ١٥ - ٢٣	١ - رخام ابيض
٢٥ - ١٥ - ٢٤	٢ - انواع اخرى :
٢٥ - ١٥ - ٢٥	(أ) ايكوسين ذو سمك : .
	١ - ما فوق ١٦ سم لغاية ٢٦ سم
	٢ - ما فوق ٤ سم لغاية ١٦ سم
	٣ - ٤ سم او اقل
	(ب) مرمر حجري الجص واحجار كلسية أخرى بكثافة ظاهرة تساوي ٢٥ سم فاكثر منشورة وبسماكة قدرها :
٢٥ - ١٥ - ٢٦	١ - ما فوق ١٦ سم لغاية ٢٥ سم
٢٥ - ١٥ - ٢٧	٢ - ما فوق ٤ سم لغاية ١٦ سم
٢٥ - ١٥ - ٢٨	٣ - ٤ سم او اقل

أمر رقم ٦٩ - ٨٠ مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٨٩
الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ يتضمن إنشاء
احتكار للتسويق الداخلي والخارجي للتمور (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح
الزراعي ووزير التجارة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٨ المؤرخ في ١٦
محرم عام ١٣٨٩ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩٦٩
والمتضمن احداث مكتب الفواكه والخضر
الجزائرية .

يامر بما يلي :

مادة ١ - ينشأ احتكار للتسويق الداخلي
والخارجي للتمور .

مادة ٢ - يمنح الاحتكار المنشأ في المادة الاولى
اعلاه الى مكتب الخضر والفواكه الجزائرية .

مادة ٣ - يطلب من مكتب الفواكه والخضر
الجزائرية بشراء جميع كميات التمور الجزائرية
الجيدة والصالحة للتجارة والخاصة بالاسعار
والشروط المحددة طبقا للقوانين والانظمة النافذة

مادة ٤ - تحدد كميّات تطبيق هذا الامر عند
الحاجة بموجب مرسوم .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

مادة ٦ - ينشر هذا الامر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢١ رجب عام ١٣٨٩
الموافق ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

أمر رقم ٧٠ - ٢٥ مؤرخ في ٥ محرم عام ١٣٩٠
الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث
ومنح احتكار استيراد التعبئات المعدنية (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ووزير
التجارة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة
١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ المؤرخ في
٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر
سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث الشركة الوطنية
للحديد والصلب والمصادقة على قانونها الاساسي .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٢ المؤرخ في
٢٨ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٩ يناير سنة
١٩٦٧ والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة
الوطنية للحديد والصلب .

يامر بما يلي :

مادة ١ - يحدث احتكار لاستيراد التعبئات
المعدنية ويمنح للشركة الوطنية للحديد والصلب

مادة ٢ - ان المنتجات المقصودة في احتكار
الاستيراد المشار اليه في المادة الاولى اعلاه مبينة
في القائمة الملحقة بهذا الامر .

مادة ٣ - ان الالتزامات والتوصيات والعقود
المبرمة قبل نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من
طرف كل شخص طبيعي أو معنوي يجب ان يصرح
بها لدى الشركة الوطنية للحديد والصلب في
ظرف اليومين المواليين لنشر هذا الامر وذلك لأجل
الحصول على تأشيرة .

مادة ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

مادة ٥ - ينشر هذا الامر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٥ محرم عام ١٣٩٠ الموافق
١٢ مارس سنة ١٩٧٠ .

قائمة التبعثات المعدنية المقيدة في احتكار الاستيراد الممنوح للشركة الوطنية للحديد والصلب

رقم التعريف	تعيين المنتجات	أرقام التقييد في الدليل
٢٣ - ٧٣	براميل وطبيلات وصفائح من التنك وحقق وأوعية مشابهة تصلح للنقل أو للتمبئة ، مصنوعة من صفيح الحديد أو الفولاذ وتبلغ سعتها : (أ) أكثر من ٥٠ لترا : - أوان أخرى يفوق سمكها ١ر٥ مم وتبلغ سعتها أكثر من ٥٠ لترا . - أوان أخرى يتراوح سمكها من ٠ر٥ مم الى ١ر٥ مم وتبلغ سعتها أكثر من ٥٠ لترا . - أوان أخرى يبلغ سمكها ٠ر٥ مم وأقل . وسعتها أكثر من ٥٠ لترا . (ب) ٥٠ لترا أو أقل : - أوان أخرى يفوق سمكها ١ر٥ مم وتبلغ سعتها ٥٠ لترا أو أقل . - أوان أخرى يتراوح سمكها من ٠ر٥ مم الى ١ر٥ مم وتبلغ سعتها ٥٠ لترا أو أقل . - أوان أخرى يبلغ سمكها ٠ر٥ مم وأقل ، وسعتها ٥٠ لترا أو أقل . مصنوعات أخرى من الزهر أو الحديد أو الفولاذ . (ب) غيرها . - أوان أخرى من حديد أو فولاذ (حقق معدنية) .	٠٦ - ٢٣ - ٧٣ ٠٧ - ٢٣ - ٧٣ ٠٨ - ٢٣ - ٧٣ ١٧ - ٢٣ - ٧٣ ١٨ - ٢٣ - ٧٣ ١٩ - ٢٣ - ٧٣ ٦٣ - ٤٠ - ٧٣
٤٠ - ٧٣		

- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٠ - ٢١ المؤرخ في ١٣ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها .

أمر رقم ٧٠ - ٦٥ مؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن منح احتكار تصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات الى الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير التجارة .
- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠

يأمر بما يلي :

مادة ١ - ان احتكار تصدير واستيراد وتوزيع الاخشاب ومشتقاتها ، المخول للشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها ، يمدد الى المنتجات المبينة بعده :

رقم القائمة الجمركية	تعيين المنتجات
Ex. 39.01 BIIb2	- أخشاب ذات طبقات من الراتنج الصناعي المعد الذرات ، مقدمة في شكل لوحات أو أوراق .
٤٤،٠١	- حطب في شكل قطع مدورة أو قطع كبيرة أو أغصان صغيرة ودقيقة أو حزم عيدان - فضلات الخشب وفي ضمنها النشارة
٤٤،٠٢	- فحم الحطب وفي ضمنه فحم قشور الجوز وحتى المرمم .
٤٤،٠٦	- بلاطات من خشب .
٤٤،٠٧	- عوارض خشب للسكك الحديدية .
٤٤،٠٨	- ألواح البراميل وحتى المنشورة على الوجهين الرئيسيين ولكنها غير مصنوعة بشكل آخر .
٤٤،٠٩	- خشب وأغصان لتطويق البراميل وأوتاد منشقة - أوتاد من خشب مسننة وغير منشورة طولا ، خشب في شكل قطع صغيرة أو اتصال أو أشرطة - نخالة النجارة من الانواع المستعملة في صناعة الخل أو لتصفية السوائل .
٤٤،٢٠	- اطارات من خشب للوحات ومرآة وما شابهها .

مادة ٢ - ستحدد مراحل انجاز هذا الاحتكار بموجب قرارات من وزير التجارة .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧٠ - ٧٦ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث احتكار لاستيراد وتصدير الحلفاء والديس والدوم والكران النباتي (١)

باسم الشعب

- ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٠ المؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٣ أبريل ١٩٦٩ والمتضمن احداث المكتب الوطني للحلفاء .

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يحدث احتكار لاستيراد وتصدير الحلفاء والديس والدوم والكران النباتي .

مادة ٢ - يتولى ممارسة الاحتكار المشار اليه في المادة السابقة المكتب الوطني للحلفاء (أو نالفا) .

مادة ٣ - تحدد عند الاقتضاء كفايات تطبيق هذا الامر بموجب مراسيم لاحقة .

مادة ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٥ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧١ - ٤٨ مؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن منح احتكار المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومشتقات الوقود ، الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (١)

باسم الشعب

أن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ و رقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٩١ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن الترخيص للشركة الوطنية لنقل الوقود وتسويقه والمصادقة على قانونها الاساسي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٢٩٦ المؤرخ في ٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعديل القوانين الاساسية لشركة نقل وتسويق الوفود السائل ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - يمنع احتكار استيراد المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومشتقات الوقود الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه .

مادة ٢ - ان المنتجات الممنوح احتكارها والمشار اليها في المادة الاولى اعلاه مدرجة في الملحق المرفق بهذا الامر .

مادة ٣ - تعين مرحلة تحضيرية للاحتكار المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه مدتها ٦ اشهر ابتداء من نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بالنسبة للمنتجات المتعلقة بأرقام التعريفات الجمركية التالية : ٠٣ - ٢٨ - ٠١ - ٣٩

و ٠٢ - ٤٠ و ٠١ - ٣٩ و ٠٦ - ٣٩ و ٠١ - ٤٠ و ٠٢ - ٤٠ و ١١ - ٤٠ .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه بالتأشير على عمليات استيراد المنتجات المشار اليها في المادة ٣ اعلاه خلال المرحلة التحضيرية المنصوص عليها في المادة المذكورة . كما يجوز لهذه الشركة ان تعمل لحسابها وتستورد مباشرة كلا أو جزءا من المنتجات المشار اليها في المادة ٣ اعلاه .

مادة ٥ - ان الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه وتحويله وتسويقه تعمل لحسابها وتستورد مباشرة المنتجات المدرجة في القائمة الملحقة بهذا الامر ، باستثناء المنتجات المشار اليها ، بموجب المادة ٣ اعلاه وذلك بمجرد نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٦ - يرفع الاحتكار المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه ، لفائدة الشركات الوطنية والمؤسسات التابعة للقانون العام والمؤسسات التي يملك أغلبية رأسمالها شخص معنوي واحد أو أكثر من الاشخاص التابعين للقانون العام .

مادة ٧ - ان المنتجات المستوردة تطبقا للمادة ٦ اعلاه ، تخصص فقط لاحتياجات الاستغلال المتعلقة بالهيئات المستوردة بموجب القوانين الاساسية الضابطة لنشاطاتها .

مادة ٨ - ان ملفات الاستيراد المنشأة تطبيقا للمادتين ٦ و ٧ اعلاه تخضع لتأشيرة مسبقة بالتسجيل ، تسلم تلقائيا من قبل الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه .

مادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٠ - يوضح وزير الصناعة والطاقة عند الحاجة كيفيات تطبيق هذا الامر .

مادة ١١ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

قائمة المنتجات التابعة لاحتكار استيراد المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ومشستقات الوقود الممنوح للشركة الوطنية للبحث عن الوقود وإنتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)

مجموعة المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات
المنتجات المعدنية	٢٥ - ٠٣	أنواع الكبريت باستثناء الكبريت المكرر والراسب والمغرى .
	٢٧ - ٠٦	قطران الفحم الحجري والخشب المتفحم والعضوى وغيره من أنواع القطران المعدنى المقلوع أو المنزوع والقطران المعدنى .
	٢٧ - ٠٧	زيوت ومنتجات أخرى حاصلة من تكرير قطران الفحم بالحرارة العالية والمنتجات المماثلة .
	٢٧ - ٠٨	راتنج وفحم الراتنج المستخرج من قطران الفحم أو أنواع القطران المعدنية الأخرى .
	٢٧ - ٠٩	زيوت خام البترول أو النضيد .
	٢٧ - ١٠	زيوت البترول أو النضيد (غير الزيوت الخام) محضرات غير مسماة وغير مقيدة في مكان آخر ذات ثقل نسبى لزيت البترول أو النضيد الزائد أو المساوى لـ ٧٠٪ والتي تشكل هذه الزيوت فيها العنصر الاساسى .
	٢٧ - ١١	غاز البترول والوقود الغازية الأخرى .
	٢٧ - ١٣	بارفين وشموع البترول أو النضيد ، والشمع المعدنى ، وشمع الخشب المتفحم والعضوى ورواسب البارافين («قاش» أو سلوك واكس) حتى الملوثة منها .
	٢٧ - ١٤	قار البترول ، فحم البترول ورواسبه ، زيوت البترول أو النضيد .
	٢٧ - ١٥	قار طبيعى واسفلت طبيعى ، نضيد ورميل قارى ، صخور اسفلتية .
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات الملحقة	٢٧ - ١٦	خليط قارى مؤسس على الاسفلت أو القار الطبيعى أو البترولى قطران طبيعى أو راتنج القطران المعدنى (قوالب قارية «كوتباك» الخ) .
	٢٨ - ٠٢	كبريت مكرر أو راسب ، كبريت مغرى .
	٢٨ - ٠٣	كربون (أسود من غاز البترول أو كربون بلاك ، أو أسود مدخن ٠٠ الخ) .
	٢٨ - ٠٨	حمض سلفورى ، أوليوم .

بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	مجموعة المنتجات
حمض النيتريك (آزوتي) حمض سلفونتريك .	٢٨ - ٠٩	
أنهيدريد وحمض فوسفوري (وميتافوسفوري وأورثو فوسفوري وبيروفسفوري) .	٢٨ - ١٠	
أمونياك مسيل أو خلاصة الامونياك .	٢٨ - ١٦	
كلورور واوكسيكلور واوكسيكلور النحاس .	٢٨ - ٣٠ B.I (a)	
نيتريت ونيترات : نيترات الصوديوم الطبيعي وغيره .	٢٨ - ٣٩ B.I (a et b)	
نيتريت ونيترات : نيترات البوتاسيوم المصدر للسماد وغيره .	٢٨ - ٣٩ BII. (a et b)	
وقود .	٢٩ - ٠١	
سماد غوانو وأسمدة أخرى طبيعية حيوانية أو نباتية ، بما فيها الاسمدة الخليط وغير المركبة كيميائيا .	٣١ - ٠١	
أسمدة معدنية أو كيميائية آزوتية .	٣١ - ٠٢	
أسمدة معدنية أو كيميائية فوسفاتية .	٣١ - ٠٣	
أسمدة معدنية أو كيميائية بوتاسية .	٣١ - ٠٤	
أسمدة أخرى ، منتجات هذا الفصل المستحضرة على شكل أقراص أو كرة أو على أشكال مماثلة ضمن تحريم لا يتجاوز وزنه الإجمالي ١٠ كغ .	٣١ - ٠٥	
مطهرات ، مبيدات الحشرات ، مبيدات الفطر ، مبيدات الأعشاب مضادات القواضم ، مضادات الطفيليات وما يشابهها والمقدمة بحالة التحضير أو على شكل أو تحزيمات للبيع بالجملة أو محضرة على شكل أصناف مثل الشرائط والفتائل والشموع المكبرة وورق قتل الذباب .	٢٨ - ١١	
منتجات التكثيف والمتعددة التكثيف والوجوه معدلة أم لا ، متحدة أم لا ، خطية أم لا ، (فينوبلاست بلاستيك الفينول أمينوبلاست ، الكيد ، بوليستر ، والجلود (اليلية) وأنواع البوليستر الأخرى غير المشبعة ، والسيليكون الخ) .	٣٩ - ٠١	مواد البلاستيك الاصطناعي واللاثير واللاثير السيليلوز والراتنج الاصطناعي ومصنوعات من هذه المواد والمطاط الطبيعي والتركيبى ومواد التقليد للمطاط ومصنوعات المطاط .

بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	مجموعة المنتجات
منتجات التكتيف المتعدد الانواع والمتحد الاشكال (بوليتيلين وبوليتير الويتيلين وبوليبز وبيتيلين ، وبوليستيرين وكلورور البوليفينيل واسيتات البوليفينيل وكلور اسيتات البوليفينيل والمشتقات البوليفينيليك الاخرى ، ومشتقات البوليأكريليك والبولىميثا كريليك ، ورتنج الكوماروناندين ، الخ) .	٠٢ - ٣٩	
مكثفات مرتفعة اخرى ، راتنج اصطناعى ومواد البلاستيك الاصطناعى وضمنها حمض الالجنيك واملاحه واثيره ، لينوكيسين .	٠٦ - ٣٩	
مطاط طبيعى ، صمغ البلاطة ، طبرخى (غاتا برشا) وصموغ طبيعية مماثلة ، غير مشفولة ، وضمنها لا تكس مركزة ام لا .	٠١ - ٤٠	
مطاط تركيبى بما فيه اللاتكس التركيبى المركز ام غير المركز ، تقليد المطاط المشتق من الزيوت .	٠٢ - ٤٠	
ربط مطاطية واطور داخلية وفلايس من المطاط المكبرت غير الصلب بالمجالات من كافة الانواع .	١١ - ٤٠	

امر رقم ٧١ - ٤٩ مؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن احداث احتكار الاستيراد والتصدير للمنتجات الخاصة بصنع الورق والورق ومركباته (١) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

بناء على التقرير المشترك الصادر عن وزير الصناعة والطاقة ، ووزير الاخبار والثقافة ، ووزير التجارة .

وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث شركة وطنية للطباعة والنشر (ش و ط ن) .

وبمقتضى الامر ٦٨ - ١١ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات السلولوز (ش و ص س) .

يامر بما يلى :

مادة ١ - يمنح احتكار الاستيراد للمنتجات الخاصة بصنع الورق ، والورق ومركباته ، الى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (سنيد) والشركة الوطنية لصناعات السلولوز طبقا للقائمتين الملحقين بهذا الامر ، تحت رقم ٢٠١ .

مادة ٢ - ان المنتجات المحتكرة المشار اليها

الملحق رقم ١

قائمة المنتجات الممنوح احتكار استيرادها الى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

٠١ - ٤٨ ورق وكرتون ، ملفوف أو صفائح
مصنوع ميكانيكيا :

٤٨،٠١،٠٥ ورق جرائد .

٤٨،٠١،٣٥ ورق لصنع الورق الحريري .

٤٨،٠١،٤٠ ورق للنشرات الدورية .

٤٨،٠١،٤٩ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
ومن ٤٥ غرام الى ٧٠ غرام فى المتر
المربع من المعجون الميكانيكى معد
للطبوع والكتابة غير المائلة بصفة
متواصلة .

٤٨،٠١،٥٠ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
ومن ٤٥ غرام الى ٧٠ غرام من المعجون
الميكانيكى فى المتر المربع ، غير المعد
للطبوع والكتابة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥١ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
وأقل من ٢٢٤ غرام فى المتر المربع
من المعجون الميكانيكى ، والمعد للطبع
والكتابة غير المائلة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٢ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
وأقل من ٢٢٤ غرام فى المتر المربع
من المعجون الميكانيكى ، غير المعجون
المعد للطبع والكتابة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٣ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
و ٢٤٤ غرام فى المتر المربع من
المعجون الميكانيكى معد للطبع والكتابة
غير المائلة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٤ ورق وكرتون يحتوى أكثر من ٠.٦٪
و ٢٢٤ غرام فى المتر المربع من المعجون
الميكانيكى من غير المعد للطباعة
والكتابة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٧ ورق وكرتون يحتوى أقل من ٠.٦٪
و ٢٢٤ غرام فى المتر المربع من
المعجون الميكانيكى ، والمعد للطبع
والكتابة غير المائلة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٨ ورق وكرتون يحتوى أقل من ٠.٦٪
و ٢٤٤ غرام فى المتر المربع من
المعجون الميكانيكى ، والمعد للطبع
والكتابة بصفة متواصلة .

٤٨،٠١،٥٨ ورق وكرتون يحتوى أقل من ٠.٦٪
وأكثر من ٢٢٤ غرام فى المتر المربع

فى المادة الاولى أعلاه ، مدرجة فى القائمتين
الملحقتين بهذا الامر تحت رقم ١ و ٢ .

وتتضمن القائمة الاولى المنتجات التابعة
للاحتكار الممنوح الى الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع وتتضمن القائمة الثانية المنتجات
التابعة للاحتكار الممنوح الى الشركة الوطنية
لصناعات السلولوز .

مادة ٣ - يمنع احتكار التصدير للمنتجات
الخاصة بصنع الورق والورق ومركباته الى
الشركة الوطنية لصناعات السلولوز (ش و ص
س) .

مادة ٤ - يسرى الاحتكار المشار اليه فى
المادة ٣ أعلاه ، على جميع المنتجات المدرجة
ضمن القائمتين الملحقتين بهذا الامر .

مادة ٥ - لايسرى الاحتكار المشار اليه فى المادة
الاولى أعلاه ، على الشركات الوطنية والمؤسسات
التابعة للقانون العام والمؤسسات التى يجوز
أغلبية رأسمالها شخص معنوى واحد أو أكثر
من الأشخاص التابعين للقانون العام .

مادة ٦ - ان المنتجات المستوردة طبقا للمادة
٥ أعلاه ، تخصص فقط لاحتياجات الاستغلال
المعلق بالهيئات المستوردة بموجب القوانين
الاساسية الضابطة لنشاطاتها .

مادة ٧ - ان ملفات الاستيراد المنشأة تطبيقا
للمادتين ٥ و ٦ أعلاه ، تخضع لتأشيرة مسبقة
بالتسجيل تسلم تلقائيا من قبل الشركة الوطنية
للنشر والتوزيع (سنيد) عندما تتعلق المنتجات
بالمالحق رقم ١ ومن قبل الشركة الوطنية
لصناعات السلولوز (ش و ص س) عندما
تتعلق المنتجات بالمالحق رقم ٢ .

مادة ٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر وبصفة خاصة ، الاحكام المنصوص عليها
فى الامر رقم ٦٩ - ٤٧ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول
عام ١٣٨٩ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٦٩ والامر
رقم ٦٩ - ٥٣ المؤرخ فى ٢ ربيع الثانى عام
١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ .

مادة ٩ - يكلف وزير الصناعة والطاقة
ووزير الاخبار والثقافة ووزير التجارة ، كل
فيما يخصه ، بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر فى
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٢ جمادى الاولى عام
١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

- من المعجون الميكانيكي، والمعد للطبع والكتابة غير المائلة بصفة مستمرة .
- ٤٨،٠١،٦٢ ورق وكرتون يحتوى أقل من ٦٠٪ وأكثر من ٢٢٤ غرام في المتر المربع من المعجون الميكانيكي، من غير المعد للطبع والكتابة بصفة مستمرة .
- ٤٨،٠١،٦٣ ورق أو كرتون بدون معجون ميكانيكي .
- ٤٨،٠١،٦٤ ورق وكرتون بدون معجون ميكانيكي يحتوى أقل من ٧٥٪ وأكثر من ٢٢٤ غرام في المتر المربع من معجون الخرق بصفة متواصلة
- ٤٨،٠١،٦٥ ورق وكرتون بدون معجون ميكانيكي يحتوى أقل من ٧٥٪ وأقل من ٢٢٤ غرام في المتر المربع من معجون الخرق
- ٤٨،٠١،٦٦ ورق وكرتون بدون معجون ميكانيكي يحتوى أكثر من ٧٥٪ و ٢٤٤ غرام في المتر المربع من معجون الخرق بصفة مستمرة .
- ٠٢ - ٤٨ أوراق وكرتونات مركبة على شكل صفائح (ورق للكتابة باليد)
- ٤٨،٠٢،٠٠ أوراق وكرتونات مركبة على شكل صفائح .
- ٠٣ - ٤٨ ورق الرق، ملفوف أو صفائح ورق شفاف طبيعي .
- ٠٥ - ٤٨ أوراق وكرتونات، ملفوفة أو صفائح منقوشة أو مدموغة، الخ ..
- ٤٨،٠٥،٢٣١ أوراق وكرتونات منقوشة أو مدموغة .. الخ .
- ٠٦ - ٤٨ أوراق وكرتونات، ملفوفة أو صفائح محكمة أو مسطرة فقط أو مربعة الأسطر .
- ٤٨،٠٦،٠٠ أوراق وكرتونات، محكمة فقط أو مسطرة .. الخ .
- ١٦ - ٤٨ علب أكياس، جيوب، كرايس وأحزمة الورق أو الكرتون .
- ٤٨،١٦،٠١ ورق صر أو كرتون موج .
- ٤٨،١٦،٠٦ أحزمة الكرتون من الصنع العادي غير كتيمة .
- ٤٨،١٦،٠٧ أحزمة الكرتون من الصنع العادي كتيمة .
- ٤٨،١٦،٠٨ أحزمة الكرتون الموج الفاخر والحسنة المظهر .
- ٤٨،١٦،١٤ أحزمة الورق المغطاة خارجيا بورق الكرافت العادي .
- ٤٨،١٦،١٥ أحزمة الورق المغطاة خارجيا بورق الكرافت المزدوج .
- ٤٨،١٦،١٦ أحزمة الورق من غير الكرافت .
- ٤٨،١٦،١٧ أحزمة الكرتون غير الموج من الصنع غير كتيمة .
- ٤٨،١٦،١٨ أحزمة الكرتون غير الموج من الصنع العادي والكتيمة .
- ٤٨،١٦،١٩ أحزمة الكرتون غير الموج والفاخر، حسنة المظهر .
- ٢٠ - ٤٨ دفوف، أنابيب، خراطيم، كؤوس وركائز مماثلة من معجون الورق، والورق أو الكرتون المثقوب أو الصلبة .
- ٤٨،٢٠،٠١ دفوف، أنابيب .. الخ للفلز .
- ٤٨،٢٠،١١ دفوف، أنابيب .. الخ لغير الفلز .
- ٢١ - ٤٨ مصنوعات أخرى من معجون الورق والورق والكرتون أو سبيخ السلولوز
- ٤٨،٢١،٢١ ورق وكرتون مثقوب للميكانيك والجاكار وما يماثلها .
- ٤٨،٢١،٢٢ ورق الدانتيل وورق التطريز .
- ٤٨،٢١،٢٤ محارم، سمط، وأغطية من سبيخ السلولوز .
- ٤٨،٢١،٢٧ هياكل للتغليف الكهربائي .
- ٤٨،٢١،٢٨ كرتون غير مذكور في مكان آخر، أطباق وصحون .. الخ .
- ٤٨،٢١،٣١ وصلات ولوازم أخرى .
- ٤٨،٢١،٣٢ عاكس النور .
- ٤٨،٢١،٣٣ مصنوعات الورق أو الكرتون، مزفت أو مقطرن، غير مذكور آنفا .
- ٤٨،٢١،٣٤ ألواح الخروب لتحزيم البيض .
- ٤٨،٢١،٣٥ أشياء أخرى مركبة، من معجون الورق، غير مذكورة آنفا .
- ٤٨،٢١،٣٦ مصنوعات من سبيخ السلولوز .
- ٤٨،٢١،٣٧ مصنوعات من معجون الورق، أو سبيخ السلولوز غير مذكورة آنفا .
- ٠٤ - ٧٦ صفائح وربط رقيقة من الألومنيوم (بما فيها المنقوشة والفصلة أو

المنقوبة أو المبطنسة أو المشربة أو الثابتة على ورق أو كرتون ، ومواد البلاستيك الاصطناعي أو الركاثر المعاللة) بسمك ٠،١٥ مم فأقل (باستثناء الركيزة) .

٧٦،٠٤،٠٠٥ صفائح وربط رقيقة من الألومنيوم بسمكة ٠،١٥ مم فأقل مثبتة على ركيزة .

٧٦،٠٤،١٢ صفائح وربط من الألومنيوم ، غير مثبتة ، مرققة فقط ومطروقة أو مؤكسدة من ٠،٠٥ الى ٠،١٥ مم .

٧٦،٠٤،١٣ صفائح وربط من الألومنيوم ، غير مثبتة ، مرققة فقط ، مطروقة أو مؤكسدة ، من ٠،٠٥ مم أو أقل .

أمر رقم ٧١ - ٥٠ مؤرخ في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن منح احتكار استيراد المعادن الى الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ، ووزير التجارة .

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٧٩ المؤرخ في في اول صفر عام ١٣٨٧ الموافق ١١ مايو سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية .

يلزم بما يلي :

مادة ١ - يمنح احتكار استيراد المعادن الى الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية

مادة ٢ - تكون منتجات الاحتكار المشمل اليها في المادة الاولى اعلاه موضوع القائمة الملحقه بهذا الامر .

مادة ٣ - تنشأ مرحلة تحضيرية للاحتكار المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه لمدة سنة اشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية بتأشير عمليات استيراد المنتجات التي هي موضوع هذا الاحتكار خلال المرحلة التحضيرية كما هو منصوص عليه في المادة ٣ اعلاه .

غير انه يجوز للشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية ان تستورد لحسابها مباشرة وذلك خلال المرحلة التحضيرية المذكورة اعلاه .

مادة ٥ - تقوم الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية عند انتهاء المرحلة التحضيرية المشار اليها في المادة الثالثة اعلاه لحسابها الخاص وتستورد مباشرة المنتجات التي هي موضوع القائمة الملحقه بهذا الامر .

مادة ٦ - يرفع الاحتكار كما هو منصوص عليه في المادة الاولى اعلاه بالنسبة للشركات الوطنية ومؤسسات القانون العام والمؤسسات التي يملك أغلبية رأس مالها شخص أو عدة أشخاص معنويين من القانون العام .

مادة ٧ - تخصص المنتجات المستوردة تطبيقا للمادة ٦ اعلاه فقط لحاجيات الاستغلال الموكولة الى الهيئات المستوردة بموجب القوانين الاساسية التي تضبط نشاطاتها .

مادة ٨ - تخضع ملفات الاستيراد المعدة تطبيقا للمادتين ٦ و ٧ اعلاه الى تأشيرة مسبقة للتسجيل تمنحها تلقائيا الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية (سوناريم) .

مادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٠ - تبين وزير الصناعة والطاقة ، عند الضرورة ، كيفية تطبيق هذا الامر .

مادة ١١ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو ١٩٧١ .

قائمة المنتجات التي منح احتكار استيرادها الى الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية

١٣ - ٢٥ - حجر كدان ، والسنباذح وحجر الياقوت الطبيعي وغيرها من الاحجار الكاشطة الطبيعية .

٢٥٩٣٠٤ - حجر الكدان الخام أو المفتت المعبأ في أكياس وزنها كلغ واحد أو أقل .

٢٥٩٣٠٥ - حجر الكدان المسحوق أو المهرس

أمر رقم ٧١ - ٥١ مؤرخ في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو ١٩٧١ يتضمن تعديل وتتميم الأمر رقم ٦٩ - ٥٢ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ والمتضمن منح الاحتكار في استيراد مواد البناء والحزف الصحي للشركة الوطنية لمواد البناء (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،
وزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ - ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٨٠ المؤرخ في ١٨ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية لمواد البناء ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٩ - ٥٢ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ والمتضمن منح الاحتكار في استيراد مواد البناء والحزف الصحي للشركة الوطنية لمواد البناء .

يأمر بما يلي :

مادة ١ (٢) - تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦٩ - ٥٢ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ كما يلي :

« يمنح الاحتكار في استيراد مواد البناء والمنتجات الصحية وبعض منتجات الحديد الى الشركة الوطنية لمواد البناء » .

مادة ٢ (٣) - تتم القائمة الملحقه بالأمر رقم ٦٩ - ٥٢ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ ، بقائمة المنتجات الملحقه بهذا الأمر .

مادة ٣ - يرفع الاحتكار الممنوح للشركة الوطنية لمواد البناء بموجب الأمر رقم ٦٩ - ٥٢

المعبأ في أكياس وزنها كلغ واحد أو أقل .

٢٥،١٣،٢٣ - حجر الكدان المسحوق أو المهرس

المعبأ في أكياس وزنها يفوق كلغ واحد

٢٥،١٣،٢٦ - حجر الكدان المفتت معبأ في أكياس وزنها أكثر من كلغ واحد .

٢٥ - ١٥ - رخام ، ترافرتين ، ايكوسين ، وغيرها

حجر كلسى للقطع أو للبناء كثافته

الظاهريه تزيد أو تعادل ٢٥ والمرمر

الحام المذهب أو الذى بدى فقط فى

نشره .

- جزع (أونيكس) .

١٦ - ٢٥ - الغرانيت ، حجر السماق ، البزلت

القرى وغيرها ، أحجار للقطع أوللبناء

خام أو مهذبة أو بدى فقط فى نشرها .

٢٥،١٦،٠٤ - أحجار كلسية كثافتها أقل من ٢٥

خام مهذبة أو منشورة أكثر من ٢٥ سم

٢٥، ١٦، ٠٥ - صخور صلبة خام أو منشورة

أكثر من ٢٥ سم

٢٥،١٦،٠٥ - صخور صلبة منشورة أكثر من ٤ سم

الى غاية ٢٥ سم .

٢٥،١٦،١٤ - صخور صلبة منشورة أكثر من

٤ سم أو أقل .

٢٥،١٦،١٥ - أحجار كلسية كثافتها أقل من ٢٥

منشورة من ٢٥ سم أو أقل .

١٧ - ٢٥ - حجر الصوان ، أحجار مفتتة ، مكدم

وترمكدم أحجار وحصى من الانواع

المستعملة عادة فى أسرة الطسوق

والسكك الحديدية الرص ، الحجر

المستعمل فى الاسمنت المسلح ،

الحصية الملساء ، أحجار فى شكل

حبيبات شظايا وغبار الأحجار الواردة

فى الرقمين ١٥ و ٢٥ و ١٦ و ٢٥ .

١٧،١٢ و ٢٥ - حجر صوان ، حصية ملساء وغبار

الاحجار الواردة فى الرقمين ١٥ ، ٢٥ و ٢٥،١٦

٢٧،٠١ - فحم حجرى ، قوالب من الفحم الحجرى

كريات من الفحم ومحروقات صلبة مشابهة

مستخرجة من الفحم الحجرى .

٢٧،٠٢ - لينيت (خشب متفحم) قوالب فحمية

من اللينيت .

٢٧،٠٤ - فحم الكوك ، ونصف الكوك الحجرى

اللينيت والتورب .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٥ فى ١٠/٨/١٩٧١ .

(٣٢) أدخلت التعديلات على الأمر رقم ٦٩ - ٥٢ المنشور فيما سبق .

المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ والمتمم بهذا الامر بالنسبة للشركات الوطنية ومؤسسات القانون العام والمؤسسات التي يملك أغلبية رأسمالها شخص أو عدة أشخاص معنويين من القانون العام .

مادة ٤ - ان المنتجات المستوردة تطبيقا للمادة ٣ أعلاه ، تخصص فقط للحاجيات الخاصة بالاستغلال الموكول به الى الهيئات المستوردة بموجب القوانين الاساسية التي تدير نشاطاتها .

مادة ٥ - تخضع ملفات الاستيراد المعدة تطبيقا للمادتين ٣ و ٤ أعلاه، الى تأشيرة مسبقة للتسجيل تمنحها تلقائيا الشركة الوطنية لمواد البناء .

مادة ٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر
مادة ٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو ١٩٧١ .

قائمة المنتجات التي منح احتكار استيرادها الى الشركة الوطنية لمواد البناء كتتممة للقائمة التي تكون جزءا من الامر رقم ٦٩ - ٥٢ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩

(ا) صفائح معدنية - سياجات وشبابيك

٧٣ و ٢٧ و ٠١ - صفائح أو نسيج من السلك الحديدي أو الفولاذي .

٧٣ و ٢٧ و ١١ - سياجات وشبابيك من السلك الحديدي أو الفولاذي .

٧٣ و ٢٨ و ٠٠ - شبابيك من قطعة واحدة أو من الحديد أو الفولاذ .

(ب) منتجات صحية من الحديد أو الزهر

٧٣، ٢٨، ٤١ - بلوعات المطبخ ومغاسل من الفولاذ غير قابل الصدأ .

٧٣ و ٣٨ و ٠١ - حمامات من الزهر .

٧٣ و ٣٨ و ٠٢ - منتجات صحية أخرى من الزهر .

٧٣ و ٣٨ و ٢١ - حمامات من صفائح حديدية أو من الفولاذ غير قابل الصدأ .

(ج) منتجات الهندسة المدنية

٧٩ و ٥ - مزاريب ، دعامات للسقوف وكوى ومعدات أخرى مصنوعة من الزنك للبنية

٧٩ و ٥٠ - مزاريب ، دعامات للسقوف وكوى ومعدات أخرى مصنوعة من الزنك للبنية .

٧٩ و ٦ و ١١ - مخالب من الزنك لمسك اللبن وما شابهها .

(د) حدادة للهندسة المدنية

٨٢ و ١١١ - مجاري ومعاول ومناقر .

أمر رقم ٧١ - ٥٢ مؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن إلغاء الأمر رقم ٦٩ - ٢٣ المؤرخ في ٤ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٦٩ والمتضمن منع الاحتكار المتعلق باستيراد المنتجات الميكانيكية للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (١) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يولية سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ١٥٠ المؤرخ في ٢٦ جمادى الاولى عام ١٣٨٩ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٩ - ٢٣ المؤرخ في ٤ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ ابريل ١٩٦٩ والمتضمن منع الاحتكار المتعلق باستيراد المنتجات الميكانيكية للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية يأمر بما يلي :

مادة ١ - يلغى الامر رقم ٦٩ - ٢٣ المؤرخ في ٤ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ والمتضمن منع الاحتكار المتعلق باستيراد المنتجات الميكانيكية للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية

مادة ٢ - ان الاحتكار المتعلق باستيراد المنتجات الميكانيكية التي هي موضوع القائمتين «أ» و «ب» الملحقين بهذا الامر يخص للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

مادة ٣ - ان المنتجات التي هي موضوع القائمة « أ » الملحقة بهذا الامر تيسرورها الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية دون غيرها

مادة ٤ - يسحب الاحتكار المتعلق بالمنتجات المقيمة في القائمة « ب » الملحقة بهذا الامر وذلك لفائدة الشركات الوطنية والمؤسسات التابعة للقانون العام والمؤسسات التي يكون رأس مالها في حيازة شخص معنوي واحد أو أكثر تابعين للقانون العام .

مادة ٥ - ان المنتجات المستوردة طبقا لاحكام المادة ٤ أعلاه تخصص لحاجات الاستغلال المحددة بالنسبة للهيئات المشار اليها أعلاه في القوانين الاساسية التي تسري على نشاطاتها .

مادة ٦ - تعرض ملفات الاستيراد الموضوعة طبقا للمادتين ٤ و ٥ أعلاه ، على التأشيرة السابقة المخصصة للتسجيل والمنوحة بطريقة تلقائية من قبل الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

مادة ٧ - يجوز لوزير الصناعة والطاقة ان يدخل استثناءات على الاحتكار المتعلق بمنتجات القائمتين « أ » و « ب » وتعرض الملفات التي تستفيد من هذه الاستثناءات على التأشيرة المخصصة للتسجيل والتي ستمنح بطريقة تلقائية من قبل الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

مادة ٨ - توضح كيفيات تطبيق هذا الامر بحسب الحاجة من طرف وزير الصناعة والطاقة .

مادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٠ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ، ووزير التجارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

القائمة « ١ »

للمنتجات التابعة للاحتكار الخاص الممنوح للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية

رقم التعريف الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية أو داخلية الاحتراق أو ذات مكبس : (١) محركات للسيارات :	
٠١ - ٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية أو داخلية الاحتراق بـ ٢٥٠ سم ٣ فأقل للسيارات	
٠٢ - ٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية بـ ٢٥٠ سم ٣ الى ٤٧٥٠ سم ٣ للسيارات	
٠٣ - ٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية بـ ٤٧٥٠ سم ٣ الى ١٥٠٠٠ سم ٣ للسيارات	
٠٤ - ٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية تفوق الـ ١٥٠٠٠ سم ٣ للسيارات	
٠٦ - ٠٦ - ٨٤	محركات ذات احتراق داخلي بـ ٤٧٥٠ سم ٣ فأقل للسيارات	
٠٨ - ٠٦ - ٨٤	محركات ذات احتراق داخلي بـ ٤٧٥٠ سم ٣ الى ١٥٠٠٠ سم ٣ للسيارات	
٠٩ - ٠٦ - ٨٤	محركات ذات احتراق داخلي تفوق الـ ١٥٠٠٠ سم ٣ للسيارات	
٣٧ - ٠٦ - ٨٤	(د) محركات أخرى	
	٢ - محركات داخلية الاحتراق :	
	- غير مخصصة للسفن والطائرات وغيرها	
	(١) مزوّن ١٨٠٠ كغ أو أقل	
٣٦ - ٢٣ - ٨٤	أجهزة أخرى للاستخراج أو لنقل التراب وركمه آلات وجهاز وآليات زراعية وبستانية لأعداد وحرث الأرض وللزراعة وفي ضمنها الأسطوانات للاراضي المزروعة بالخضرة وللملاعب :	
٠١ - ٢٤ - ٨٤	(١) آلات وأجهزة وآليات بأسطوانات (ب) غيرها :	
١١ - ٢٤ - ٨٤	محاريث وأجهزة مشابهة	
١٢ - ٢٤ - ٨٤	حراثات وأجهزة مشابهة	
١٣ - ٢٤ - ٨٤	بذارات وغراسات ونقلات للاشتال	
١٤ - ٢٤ - ٨٤	نشرات وموزعات للأسمدة	
١٥ - ٢٤ - ٨٤	آلات أخرى زراعية وبستانية	

٢٤ - ٨٤

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
٨٤ - ٢٥	آلات واجهزة وآليات لحصد ودرس المنتجات الفلاحية ومكابس للتبن والعلف وآلات لقص الحشيش ونسافات وآلات مشابهة لتنقية الحبوب وآلات لفرز البيض والثمار والمنتجات الفلاحية الأخرى باستثناء آلات وأجهزة المطاحن المطاحن المقيمة في الرقم ٢٩ - ٨٤ . (ج) غيرها :	٨٤ - ٢٥ - ١١
	محشيات مجهزة بمحرك	٨٤ - ٢٥ - ٢١
	محشيات أخرى وآلات لرزم القبوب	٨٤ - ٢٥ - ٢٢
	حصادات رابطة القبوب	٨٤ - ٢٥ - ٣١
	حصادات دراسات وجماعات دراسات	٨٤ - ٢٥ - ٣٢
٨٤ - ٢٥	دراسات وآلات مساعدة غيرها	٨٤ - ٢٥ - ٤١
	آلات لحش العلف	٨٤ - ٢٥ - ٥٢
	قلاعات	٨٤ - ٢٥ - ٥٣
	مكابس ومكابس حزامات للتبن أو العلف	٨٤ - ٢٥ - ٦٤
	جماعات ومكابس للتبن أو العلف من جميع الكثافات	٨٤ - ٢٥ - ٦٥
	آلات غير مسماة في مكان آخر للحصاد والدرس جرارات وفي ضمنها الجرارات المجهزة بملفاف (ب) جرارات أخرى :	٨٤ - ٢٥ - ٦٦
	١ - جرارات زراعية بدواليب (أ) محركات انفجارية :	
	جديدة	٨٧ - ٠١ - ٠٥
	مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٠٦
	(ب) غيرها	
	جديدة	٨٧ - ٠١ - ٠٧
	مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٠٨
	٢ - غيرها :	
	(أ) جرارات مجهزة بملفاف (ب) غيرها :	٨٧ - ٠١ - ١١
	١ - بمحركات انفجارية أو داخلية الاحتراق (و) جرارات مجنزرة تزن الواحدة منها :	
	(خ) ٤٠٠٠ كغ أو أقل .	
	جديدة	٨٧ - ٠١ - ٢٤
	مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٢٦

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
	(ذ) أكثر من ٤٠٠٠ كغ .	
	جديدة	٨٧ - ٠١ - ٢٧
	مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٢٨
	(ز) جرارات مجهزة بدواليب	
	(م) جرارات معدة للسير على الطرق .	
	(ش) المدعوة « حمالة »	٨٧ - ٠١ - ٣١
	(ت) غيرها :	
	(خ) المجهزة بمحركات انفجارية معدة لنصف المقطورة	٨٧ - ٠١ - ٣٤
	المجهزة بمحركات أخرى غير المعدة لنصف المقطورة	٨٧ - ٠١ - ٣٥
	(ذ) مجهزة بمحركات داخلية الاحتراق معدة لنصف المقطورات	٨٧ - ٠١ - ٣٦
	مجهزة بمحركات داخلية الاحتراق معدة لغير نصف المقطورات	٨٧ - ٠١ - ٣٧
	(ن) غيرها :	
	(خ) المجهزة بمحركات انفجارية .	
	ذات دواليب جديدة	٨٧ - ٠١ - ٤١
	ذات دواليب مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٤٢
	(ذ) المجهزة بمحركات داخلية الاحتراق .	
٨٧ - ٠١	ذات دواليب جديدة	٨٧ - ٠١ - ٤٧
	ذات دواليب مستعملة	٨٧ - ٠١ - ٤٨
٨٧ - ٠٢	سيارات مجهزة بجميع المحركات ومعدة لنقل الأشخاص (وفي ضمنها السيارات الرياضية والحافلات الكهربائية) أو لنقل البضائع	
	(أ) لنقل الأشخاص وفي ضمنها السيارات المختلطة الاستعمال .	
	١ - المجهزة بمحرك انفجاري أو داخلي الاحتراق :	
	(أ) سيارات خاصة .	
٨٧ - ٠٢ - ٠٦	(خ) تقل سعة اسطواناتها عن ١٢٠٠ سم ٣	
٨٧ - ٠٢ - ٠٧	(ذ) تبلغ سعة اسطواناتها ١٢٠٠ سم ٣ أو أكثر .	
	(ب) سيارات للنقل العمومي .	
	١ - ذات هيكل للسير في ضواحي المدن :	
٨٧ - ٠٢ - ٠٨	(خ) فيها أقل من ٢٠ مقعدا	
٨٧ - ٠٢ - ٠٩	(ذ) فيها ٢٠ مقعدا أو أكثر	
	٢ - ذات هيكل للسير في المدن وفي ضواحي المدن :	

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
	(خ) فيها أقل من ١٠٠ مقعد (ذ) فيها ١٠٠ مقعد أو أكثر	٨٧ - ٠٢ - ٠٣ ٨٧ - ٠٢ - ٠٤
	٢ - المجهزة بمحرك آخر (ب) لنقل البضائع :	
	١ - سيارات للشحن مصنوعة خصيصا لنقل المنتجات ذات النشاط الإشعاعي القوي .	٨٧ - ٠٢ - ١٤
	٢ - غيرها :	
	(أ) المجهزة بمحرك انفجاري أو داخلي الاحتراق :	
	١ - تبلغ سعة أسطواناتها أقل من ٣٠٠٠ سم ^٣ جديدة	٨٧ - ٠٢ - ٢٤
	جارية الاستعمال	٨٧ - ٠٢ - ٢٥
	٢ - تبلغ سعة أسطواناتها ٣٠٠٠ سم ^٣ أو أكثر :	
	جديدة	٨٧ - ٠٢ - ٢٦
	مستعملة	٨٧ - ٠٢ - ٢٧
	(ب) المجهزة بمحركات أخرى	٨٧ - ٠٢ - ٢٨
٨٧ - ٠٣	سيارات ذات استعمال خاصة غير السيارات المعدة للنقل (بحصر المعنى كالسيارات المعدة لإصلاح الأعطاب والسيارات بمضخات والسيارات ذات السلاالم والسيارات الكتاسية والسيارات الدافعة للثاوج والسيارات النثارة والسيارات بمرفاع والسيارات بمصباح للكشف والسيارات المجهزة بمعمل والسيارات المعدة للفحص بالأشعة وما أشبه ذلك .	
٨٧ - ٠٤	هياكل للسيارات المقيدة في الأرقام من ٠١ - ٨٧ إلى ٨٧ - ٠٣ بمحرك :	٨٧ - ٠٣ - ٠٠
٨٧ - ٠٤	(أ) بمحرك انفجاري أو داخلي الاحتراق تبلغ سعة أسطواناته :	
	١ - أقل من ٣٠٠٠ سم ^٣ :	٨٧ - ٠٤ - ٠٣ ٨٧ - ٠٤ - ٠٤
	لنقل الأشخاص	
	لنقل البضائع	
	٢ - أكثر من ٣٠٠٠ سم ^٣ :	٨٧ - ٠٤ - ٠٥ ٨٧ - ٠٤ - ٠٦
	لنقل الأشخاص	
	لنقل البضائع	
	(ب) محرك كهربائي أو غيره :	٨٧ - ٠٤ - ١٢ ٨٧ - ٠٤ - ١٣
	لنقل الأشخاص	
	لنقل البضائع	
٨٧ - ٠٥	صناديق للسيارات المقيدة في التعريفات ٨٧ - ٠١ إلى ٨٧ - ٠٣ وفي ضمنها الحبرات :	
	(أ) للسيارات الخاصة بنقل الأشخاص والسيارات المختلطة .	٨٧ - ٠٥ - ٠١
	(ب) للسيارات الخاصة بنقل البضائع وفي ضمنها الصناديق المتحركة	٨٧ - ٠٥ - ١١

القائمة «ب»
تمنح التأشيرة تلقائيا للقطاع العام

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الاحصائي
٢٩ - ٧٣	سلاسل وسلاسل صغيرة وأجزاءها المصنوعة من الزهر أو الحديد أو الفولاذ باستثناء ما ذكر في القيد ١١ - ٢٩ - ٧٣ و ٢١ - ٢٩ - ٧٣	
٣٥ - ٧٣	زنايبك وشفرات الزنايبك من الحديد أو الفولاذ: (أ) زنايبك ذات شفرات وفي ضمنها الشفرات المنفصلة :	
١٥ - ٧٤	براغي وصمولات (ملولبة أو غير ملولبة) ولوالب ورزات وكلاليب بخطوة لولب ومسامير للبرشمة ومشابك ودرر وركائز للتثبيت وأدوات مشابهة من مجموعة البراغي واللواالب المصنوعة من النحاس ، دويرات (وفي ضمنها الدويرات المكسورة والدويرات الأخرى التي تعمل عمل الزنبرك المصنوعة من النحاس)	
٠٦ - ٨٤	محركات انفجارية أو داخلية الاحتراق ذات مكبس باستثناء المذكورة في القيد رقم ١ - ٠٦ - ٨٤ و ٠٦ - ٨٤ المطابقين للقيد (٣٧ - ٠٦ - ٨٤)	٣٧ - ٠٦ - ٨٤
٠٩ - ٨٤	مرداسات ذات دفع ميكانيكي : - مرداسات ذات دفع ميكانيكي	
١٠ - ٨٤	مضخات ومضخات بمحرك ومضخات عنقية للسوائل وفي ضمنها المضخات غير الميكانيكية والمضخات الموزعة المتضمنة جهازا للقياس ورافعات للسوائل (ذات حبل قواديس أو فناجين أو أشربة مرنة الخ)	
١١ - ٨٤	مضخات ومضخات بمحرك ومضخات عنقية بالهواء أو الفراغ وضغطات وضغطات بمحرك وضغطات عنقية للهواء والغازات الأخرى ومولدات ذات مكابس طليقة ومراوح وما أشبه (باستثناء محتويات القيد ٤١ - ١١ - ٨٤)	
١٨ - ٨٤	آلات وأجهزة نابذة وأجهزة لترشيح وتطهير السوائل أو الغاز (ب) أجهزة لترشيح وتطهير السوائل والغاز مقيدة في الرقمين ٤٢ - ١٨ - ٨٤ و ٤٣ - ١٨ - ٨٤	
٢٢ - ٨٤	آلات وأجهزة للرفع والشحن والتفريغ وتنسيق البضائع (مصاعد وملفات وناهضات وبلنكات ومرفاعات وجسور دراجة ونقالات ومركبات معلقة الخ ٠٠٠) باستثناء الآلات والأجهزة المقيدة في الرقم ٢٣ - ٨٤ :	
٢٣ - ٨٤	آلات وأجهزة ثابتة ومتحركة للاستخراج ونقل التراب وركمه ولحفر وثقب الأرض (مجارف	

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
٨٤ - ٢٥	ميكانيكية ونازعات للصخور وحفارات ومنظفات ومسويات وآليات لرفع التراب الخ (ومدقات للأوتاد ودافعات للثلوج غير السيارات دافعة الثلوج المقيدة في الرقم ٠٣ - ٨٧	
	ماكينات وأجهزة وآليات للحصاد والدراس ، مكابس للتبن والعلف مجزات للعشب ، نسافات ومكنسات مماثلة لتنظيف الحبوب ، آلات النخب للبيض والثمار والمنتجات الزراعية الأخرى باستثناء الماكينات الخاصة بالمطحنة والخاصة بالرقم ٢٩ - ٨٤ .	
	(ج) غيرها	٨٤ - ٢٥ - ٧١
	٦ - قطع وقطع غيار	٨٤ - ٢٥ - ٧٢
٨٤ - ٣٦	آلات وأجهزة لقتل (تمديد) المواد النسجية المركبة الكيماوية أو الصناعية وآلات وأجهزة لاعداد المواد النسجية وآلات وأنوال للغزل ولإعادة البرم وآلات لللف وغزل الحرير وحل الغزل :	
٨٤ - ٣٧	آلات للحياكة والزرد والنسج الرقيق والبريم (الدنتيلة) والتطريز وحياكة القباطين - آلات وأجهزة تحضيرية للحياكة والزرد الخ (مدادات لحياطة النسيج وصماغات الخ) .	
٨٤ - ٣٨	ماكينات وآلات مساعدة للآلات المقيدة بالرقم ٣٧ - ٨٤ (مصيدة للفران ، آلات جاكار ، كسارة سلاسل ، كسارة لحام آلات تغيير المكوك ٠٠ الخ) قطع غيار ولوازم مخصصة بشكل قطعي لآلات وأجهزة هذا القيد والقيد رقم ٣٦ - ٨٤ و ٣٧ - ٨٤ (قضبان مصاريح ، مجموعات الأقواس والأمشاط والملاقط واللواب والمكاكيك والسديات والشفرات والابر والبلاطين والكابلات ٠٠ الخ) .	
٨٤ - ٣٩	آلات وأجهزة لصنع اللباد وتكميلة مجزاة أو كاملة بما فيه آلات صناعة القبعات وأشكالها .	
٨٤ - ٤٠	آلات وأجهزة لغسل وتنظيف وتجفيف وتبييض وتصبيغ وتهيئة وتهذيب الحياوط والنسائج والمصنوعات من المواد النسجية (وفي ضمنها الآلات لغسل البياضات في الماء الرمادي ولكي وضغط الألبسة وللف أو طي أو قص أو تخريم النسائج) آلات لتغطية النسائج والاسناد الأخرى المعدة لصنع أغطية الأرضيات كفراش اللينوكيوم الخ - آلات من الأنواع المستعملة لتوشية الحياوط والنسائج واللباد والجلد والورق للديباج والورق للتغليف للأرضيات (وفي ضمنها الألواح والاسطوانات المنحوتة الخاصة بهذه الآلات)	

رقم التعريف الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
	(ج) غيرها :	
٨٤ - ٤٠ - ٥٢	٣ - آلات وأجهزة لللف أو طي أو قص أو تخريم النسائج .	
٨٤ - ٤٠ - ٦١	٤ - آلات من الأنواع المستعملة لتوشية الخيوط والنسائج واللباد والجلد والورق لللبساط والورق للتغليف والأغطية للأرضيات .	
٨٤ - ٤١	ماكينات خياطة (للنسيج والجلود والأحذية . . . الخ) بما فيها أثاث ماكينات الخياطة ، والابر .	
٨٤ - ٤٢	آلات وأجهزة لتحضير ومعالجة الجلود والاسلاخ ونصنع الأحذية والمصنوعات الأخرى من الجلد المدبوغ أو غير المدبوغ باستثناء آلات الخياطة المقيمة في الرقم ٤١ - ٨٤ :	
٨٤ - ٤٥	آلات أخرى لمعالجة المعادن والفحوم الهيدروجينية المعدنية غير الآلات المقيمة في الرقمين ٤٩ - ٨٤ و ٥٠ - ٨٤ .	
٨٤ - ٤٦	أدوات آلية لمعالجة الحجر والمنتجات الخزفية والبيتون والكتان الصخري والأسمنت والمواد المعدنية الأخرى المتشابهة ولمعالجة الزجاج على البارد باستثناء الأدوات الآلية المقيمة في الرقم ٤٩ - ٨٤ :	
٨٤ - ٤٧	أدوات أخرى غير المقيمة في الرقم ٤٩ - ٨٤ لمعالجة الخشب والفلين والعظام والمطاط الصلب الأسود والمواد البلاستيكية الصناعية والمواد الأخرى المشابهة .	
٨٤ - ٤٨	قطع الغيار واللوازم المعدة للأدوات الآلية المقيمة في الأرقام من ٤٥ - ٨٤ إلى غاية ٤٧ - ٨٤ وفي ضمنها حاملات القطع وحاملات الأدوات الأدوات والملولبات ذات الافلات التلقائي والأجهزة القاسمة والأجهزة الأخرى الخاصة المركبة على الأدوات الآلية وحاملات الأدوات للأدوات اليدوية المقيمة في الأرقام ٠٤ - ٨٢ و ٤٩ - ٨٤ و ٥٠ - ٨٥ :	
٨٤ - ٤٩	أدوات وأدوات آلية تحرك بالهواء أو بمحرك آخر غير المحرك الكهربائي ولدمج لتستعمل باليد .	
٨٤ - ٥٠	آلات وأجهزة تحرك بالفاز للحم والقطع والسقي السطحي .	
٨٤ - ٥٦	آلات وأجهزة للنخب والغربلة والفسل والجرش والسحق والخلط للتراب والأحجار والمعادن وغير ذلك من المواد المعدنية الصلبة ، وآلات وأجهزة القولية والتشكيل لمواد	

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
٨٤ - ٥٩	الاشتغال المعدنية الصلبة ومعجون المواد المعدنية الأخرى وآلات تشكيل قوالب السباكة من الرمل . آلات أجهزة وآليات ميكانيكية غير مسماة ولا مضمنة في تعريفات أخرى من هذا الفصل : (د) - آلات وأجهزة لصنع الكبلات والحبال وفي ضمنها الآلات لصنع الاسلاك والكبلات الكهربائية : ١ - برامات وجماعات وآلات وأجهزة أخرى مشابهة : (أ) - يبلغ وزن الواحدة منها أكثر من ١٠٠٠٠ كغ (ب) - يبلغ وزن الواحدة منها أقل من ١٠٠٠٠ كغ ٢ - آلات وأجهزة أخرى للتقوية والتجهيز بالاشربة والمزل وما أشبه لأعداد التفطية والتفليف الخ ٠٠٠ (هـ) غيرها : ١ - مكابس وفي ضمنها الآلات لصنع الاسلاك على الساخن والفتل وما أشبه ذلك . أ - للصناعات المطاطية وصناعات المواد البلاستيكية الصناعية ولتحضير الصابون والسيترارين والعطور ولصنع المستحضرات الصيدلانية . (ب) للحبوب والثمار الزيتية ٢ - مزجات ومعجنات (وفي ضمنها الآلات لتوحيد الذرات والآلات المستحلبات وما أشبه) . (أ) - للصناعات المطاطية وصناعات المواد البلاستيكية الصناعية (وفي ضمنها المزجات المستحقات) . (ب) - غيرها : ٣ - محركات ، آلات جرش مدقات منضحات . ٤ - آلات وماكنات وآليات للاشغال العمومية والبناء والاشغال المائلة (أ) - هزازات شمنتو (ب) - غيرها (مفرشات الحصى ، آلات الصقل والتعزيز الخ ٠٠٠) وتكسية الطرق ، سيارات التكنيس للطرق العمومية ٠٠٠ الخ ١ - سيارات مجنزرة أو ذات دواليب غير صالحة للخط الحديدي	٨٤ - ٥٩ - ٤١ ٨٤ - ٥٩ - ٤٢ ٨٤ - ٥٩ - ٤٣ ٨٤ - ٥٩ - ٥٢ ٨٤ - ٥٩ - ٥٣ ٨٤ - ٥٩ - ٥٥ ٨٤ - ٥٩ - ٥٦ ٨٤ - ٥٩ - ٥٧

رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الإحصائي
	٢ - غيرها :	٨٤ - ٥٩ - ٦٣
	٥ - آلات مدعوة « للنف » معدة لوضع العازلات الخ ٠٠٠	٨٤ - ٥٩ - ٦٤
٨٤ - ٦١	حنفيات وأجهزة مشابهة (وفي ضمنها المرحيات وأبواب الأحواض الثابتة الحرارة للمواسير والمراحل والخزانات والدنان والأواني الأخرى المشابهة . مدارج من جميع الأنواع (بكرات أو إبر أو طلمبات أو أسطوانات من كل شكل) :	٨٤ - ٥٩ - ٦٥
٨٤ - ٦٢	جذوع لنقل الحركة ومدورات وجزوع معقوفة وضمايات ووسائد ومسننات ودواليب للاحتكاك ومخففات ومضاعفات ومبدلات السرعة ومقاود وبكرات (وفي ضمنها البكرات ذات البكر) وواصلات وأجهزة للوصل (اكمام ورباطات مرنة الخ) ووصلات مفصلية (للمفاصل الدائرية الخ) :	
٨٤ - ٦٣	وصلات معدنية بلاستيكية وجمل أو مجموعات وصلات مختلفة التركيب للآلات والمركبات والمواسير مقدمة في جيوب صغيرة أو غلافات أو تحزيمات مشابهة .	
٨٤ - ٦٤	أجزاء وقطع غيار لآلات وأجهزة وآليات غير مسماة ولا مضمنة في تعريفات أخرى من هذا الفصل ولا تتضمن اتصالات كهربائية أو أجزاء منعزلة كهربائيا أو توشيعات أو تماسات أو مميزات كهربائية أخرى .	
٨٤ - ٦٥	أدوات وأدوات آلية كهربائية ميكانيكية (بمحرك مدمج) للاستعمال المنزلي	
٨٥ - ٠٥	جرارات بما فيها جرارات الرفع	
٨٧ - ٠١	(أ) - حرائق آلية بمحرك انفجاري أو ذو احتراق داخلي بسعة :	
	١ - من ١٠٠٠ سم ٣ فأقل	٨٧ - ٠١ - ٠٢
	٢ - فوق ١٠٠٠ سم ٣	٨٧ - ٠١ - ٠٣
٨٧ - ٠٦	أجزاء وقطع غيار ولوازم للسيارات المقيدة في الأرقام من ٨٧ - ٠١ إلى ٨٧ - ٠٣	
٨٧ - ٠٧	عربات لنقل وتنسيق السيارات (حملات وجرارات وأجهزة لرفع وتكوين البراميل وما أشبهه) بجميع المحركات وأجزاءها وقطعها المنفصلة :	
٨٧ - ٠٩	دراجات نارية ودراجات بمحرك مساعد مع أو بدون سلة للدراجات وسلل للدراجات النارية وكل دراجة مقدمة على انفراد .	

رقم التعريف الجمركية	نوع المنتجات	الدليل الاحصائي
٨٧ - ١٠	دراجات (وفي ضمنها الناقلات الثلاثية - الدواليب وما أشبه ذلك) • - دراجات بدون محرك	٨٧ - ١٠ - ٠٠
٨٧ - ١٢	أجزاء وقطع غيار ولوازم للمركبات المقيدة في الارقام ٠٩ - ٨٧ الى ١١ - ٨٧	
٨٧ - ١٤	مركبات أخرى غير متحركة بذاتها ومقطورات للمركبات وأجزاءها وبما فيها قطع الغيار	

امر رقم ٧١ - ٥٣ مؤرخ في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن منح احتكار المنتجات الكيماوية للشركة الوطنية الكيماوية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٧٣ المؤرخ في ١٣ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يمنح احتكار استيراد المنتجات الكيماوية الى الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية

مادة ٢ - ان المنتجات المنوع احتكارها والمذكورة في المادة الأولى أعلاه مدرجة في القائمة الملحقه بهذا الأمر .

مادة ٣ - تعين مرحلة تحضيرية للاحتكار المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه مدتها ٦ أشهر وذلك ابتداء من نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية بالتأشير على عمليات استيراد المنتجات المذكورة في هذا الاحتكار خلال المرحلة التحضيرية

المنصوص عليها في المادة السابقة . كما يجوز طيلة هذه المدة للشركة أن تعمل لحسابها وتستورد مباشرة كلا أو جزءا من المنتجات الداخلة في هذا الاحتكار .

مادة ٥ - تقوم الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية عقب المرحلة التحضيرية المشار اليها في المادة ٣ أعلاه ، بالعمل لحسابها وتستورد مباشرة المنتجات المذكورة في القائمة الملحقه بهذا الأمر .

مادة ٦ - يرفع الاحتكار المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه لفائدة الشركات الوطنية والمؤسسات التابعة للقانون العام والمؤسسات التي يملك أغلبية رأسمالها شخص معنوي واحد أو أكثر من الأشخاص التابعين للقانون العام .

مادة ٧ - ان المنتجات المستوردة تطبيقا للمادة ٦ أعلاه ، تخصص فقط لاحتياجات الاستغلال المتعلق بالهيئات المستوردة بموجب القوانين الأساسية الضابطة لنشاطاتها .

مادة ٨ - ان ملفات الاستيراد المنشأة تطبيقا للمادتين ٦ و ٧ أعلاه تخضع لتأشيرة مسبقة بالتسجيل تسلم تلقائيا من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية .

مادة ٩ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر .

مادة ١٠ - يوضح وزير الصناعة والطاقة عند الحاجة كيفيات تطبيق هذا الأمر .

مادة ١١ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ، ووزير التجارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ .

قائمة المنتجات الكيماوية الممنوح احتكار استيرادها الى الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية

مجموعة المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	نوع المنتجات
المنتجات النباتية	١١,٠٨	النشاء واللب اينولين .
	١٣,٠٢	اللك بما فيه اللك المبيض ، والصمغ ، وصمغ الراتنج ، والراتنج والصمغ الطبيعي
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات الملحقة	٢٨,١٩	أوكسيد الزنك ، فوق أوكسيد الزنك .
	٢٨,٢١	أوكسيد وهيدر أوكسيد الكروم .
	٢٨,٢٥	أوكسيد التيتان .
	٢٨,٣١	كلوريت وهيبو كلوريت .
	٢٨,٤٦	بورات وفوق البلورات .
أنواع مختلفة	٢٨,٥٨	مركبات أخرى عضوية بما فيها المياه المقطرة القابلة للنقل أو بنفس درجة النقاوة ، والملغم من غير المعادن الثمينة .
	٣٢,٠٣	منتجات تركيبية بما فيها المنتجات المخلوطة بمنتجات قصديرية طبيعية ، ومحفوظات اصطناعية للديغ (محفوظات خميرية ومعدنية وبكتيرية . الخ) مواد ملونة عضوية وتركيبية ، منتجات عضوية تركيبية المستعملة كـ « لومينو فور » ومنتجات النماذج المسماة « عوامل التبييض البصري المثبت على الليف » النيلة الطبيعية .
	٣٢,٠٦	لك ملون .
	٣٢,٠٧	مواد ملونة أخرى ، منتجات غير عضوية من نوع المواد المستعملة « لومينوفور » .
	٣٢,٠٨	صبغات مكثفة واللوان محضرة ، مركبات زجاجية، نجف مائع ومحضرات مماثلة للخزف والزخرفة والزجاج ، دهان الفخار ، مسحوق مزجج وأنواع أخرى من الزجاج بشكل مسحوق الخردق والنصائل أو السبائنج .
	٣٢,٠٩	برنيق ، دهانات بالماء والصباغ بالماء المحضر من النوع المستعمل لاستكمال صنع الجلود ، والدهانات الأخرى ، والصبغات المسحوقة بالزيت أو البنزين بالبرنيق أو في أمكنة أخرى ، من النوع المستعمل لصنع الدهان صفائح لتعليم (وضع علامة) الحديد في أشكال أو تعزيمات البيع بالفرق .
	٣٢,١٠	ألوان الدهان الفني ووضع العلامات ودهان العلامات ، ألوان لتغيير درجات اللون ، أو للتسلية ، ضمن أنابيب ، أو معجون أو قارورة أو فناجين أو ما يماثل ذلك حتى على شكل أقراص ، وتحتوى هذه الألوان أم لا ، أنواع الريش والرشم والفناجين أو لوازم أخرى .
	٣٢,١١	مجففات محضرة .
	٣٢,١٢	مصطكات ودهانات ، بما فيها صمغ وأسمنت الراتنج .
	٣٢,١٣	أنواع الحبر الخاص بالكتابة أو الرسم ، حبر المطابع وأنواع أخرى من الحبر .
	٣٣,٠٣	محلول مجمد للزيوت الأساسية بالشحوم والزيوت الثابتة والأدهان أو المواد المائلة المحصل عليها

مجموعة المنتجات	رقم التعريف الجمركية	نوع المنتجات
	٣٣,٠٤	بالمراثة (أى الاستخراج) أو الانقاع . المحلول المذكور فى المادة السابقة والمخلوط بعضرين أو أكثر من العناصر الطبية الرائحة الطبيعية أو الاصطناعية والمواد المخلوطة على عنصر واحد أو أكثر من هذه العناصر بما فيها المحلولات العادية بالكحول (مركبات المواد العطرية أو المواد المغذية أو لصناعات أخرى . (أ) منتجات عضوية توترية النشاط ، (ب) محضرات توترية النشاط كازيين ومشتقات الكازيينات ولصاق الكازيين ، جيلاتين بما فيها الأنواع المحضرة بقطع مربعة أو مستطيلة بما فيها المشفولة على وجه واحد أو ملونة ومشتقاتها ، صمغ العظم والجلد والعصب والأوتار وما يماثلها وصمغ السمك والاييتيسكول الصلب . دكسترين ، اميدون (نشاء) دقيق مذوب أو محمص ، صمغ النشاء أو الدقيق . لصاق محضر غير مذكور فى مكان آخر . سواد من نشا حيوانى (سواد العظام ، سواد العاج . الخ) بما فيه السواد الحيوانى المستنفد . بنزين التربانتين ، بنزين خشب الصنوبر ، بنزين ورقى بالسولفات والمذوبات التريينية الأخرى الناتجة من تقطير الخشب ، شجر الصنوبر ، روح الورق بالبيسسولفات ، زيت الصنوبر ، صمغ البطم والحمض الصمغى ومشتقاتهما غير الصمغ الاسيتيرية الواردة بالرقم ٠٥ - ٣٩ وبنزين الراتنج وزيت الراتنج . زخارف محضرة ، تجهيزات محضرة ، وتحضيرات التخضيب من النوع المستعمل فى الصناعة النسيجية ، وصناعة الورق وصناعة الجلد أو الصناعات المماثلة . مركبات صقل المعادن ، سيالات للحام ومركبات أخرى معاونة للحام المعادن ومعجون ومسحوق للحام مركبة من معدن الدعم ومنتجات أخرى ، ومركبات لتلغيف أو حشوة المنافذ الكهربائية وقضبان اللحام . مركبات وشحن مطفئة ، مذوبات ومخففات مركبة للبرنيق أو منتجات مماثلة . رمانات وقذائف مطفئة . الكيل بانزن أو الكيل نافثالين مخلوط ، سيلولوز مجدد ، نيترات ، اسيتات واستبرات السيلولوز ، واثير السيلولوز ومشتقات أخرى للسيلولوز البلاستيكية أم لا (كولويدين) و (كولوديون وسيلولويد الخ ٠٠٠) ، ليف مكبرت . نيترات السيلولوز كولوديون ولولويدين . مسحوق وقطع النحاس .
	٣٤,٠٢	
	٣٥,٠١	
	٣٥,٠٣	
	٣٥,٠٥	
	٣٥,٠٦A	
	٣٨,٠٢	
	٣٨,٠٧	
	٣٨,٠٨	
	٣٨,١٢	
	٣٨,١٣	
مواد البلاستيك الاصطناعى والاثير والاستيرو السلولوز والصمغ الاصطناعى ومصنوعاته والمطاط الطبيعى أو التركيبى ، ومواد تقليد المطاط ومصنوعات المطاط .	٣٨,١٧	
	٣٨,١٨	
	٣٨,١٩	
	٣٩,٠٣	
معادن مشتركة ومصنوعات من هذه المعادن .	٣٩,٠٣	
	B. I. A.	
	٧٤,٠٦	

امر رقم ٧١ - ٥٤ مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يوليو سنة ١٩٧١ يتضمن منح احتكار استيراد المعدات والآلات والادوات الكهربائية والالكترونية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ، ووزير التجارة ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٨٦ المؤرخ في ١٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يمنح احتكار استيراد المعدات والآلات والادوات الكهربائية والالكترونية الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

مادة ٢ - تكون منتجات الاحتكار المشار اليها في المادة الاولى أعلاه موضوع القائمتين « أ » و « ب » الملحقين بهذا الامر .

مادة ٣ - تستورد المنتجات التي هي موضوع القائمة « أ » من قبل الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية لغير .

مادة ٤ - يرفع احتكار المنتجات التي هي موضوع القائمة « ب » الملحق بهذا الامر بالنسبة للشركات الوطنية ومؤسسات القانون العام والمؤسسات التي يملك أغلبية رأس مالها شخص أو عدة أشخاص اعتباريين من القانون العام .

مادة ٥ - تنشأ مرحلة تحضيرية للاحتكار المنصوص عليه في المادة ٣ أعلاه لمدة اثني عشر شهرا (١٢) ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٦ - تكلف الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية بتأشير

عمليات الاستيراد الخاصة بالمنتجات التي هي موضوع القائمة « أ » الملحق بهذا الامر خلال المرحلة التحضيرية ، المنصوص عليها في المادة ٥ أعلاه . الا انه خلال هذه المرحلة يجوز لها أن تقوم لحسابها وتستورد مباشرة جميع المنتجات التي هي موضوع الاحتكار المنصوص عليه في المادة ٣ أعلاه من هذا الامر أو جزءا منها .

مادة ٧ - لا تخصص المنتجات المستوردة تطبيقا لاحكام المادة ٤ أعلاه الا لحاجيات الاستغلال المؤكولة الى الهيئات الأنفة الذكر بموجب القوانين الاساسية المسيرة لنشاطاتها .

مادة ٨ - تخضع ملفات الاستيراد المعدة تطبيقا للمادتين ٤ و ٧ أعلاه الى تأشيرة مسبقة للتسجيل تمنحها تلقائيا الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

مادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٠ - يبين وزير الصناعة والطاقة عند الاقتضاء كيفيات تطبيق هذا الامر .

مادة ١١ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يوليو ١٩٧١ .

القائمة « أ »

المنتجات التي هي موضوع الاحتكار الخاص عند استيراد المعدات والآلات والادوات الكهربائية والالكترونية

٠٤ - ٨٥ مركبات كهربائية .

٠١٠٤٠٤٠٨٥ مركبات من الرصاص .

٠١٤٠٤٠٨٥٠٤٠٨٥ مركبات أخرى من غير الرصاص .

٠٢١٠٤٠٨٥٠٤٠٨٥ عازلات من الحطب لمركبات .

٠٢٢٠٤٠٨٥٠٤٠٨٥ أوعية لمركبات ، أغشية ، عازلات ؛ سدادات من الابونيت أو من مادة بلاستيكية صناعية لمركبات .

٠٢٣٠٤٠٨٥٠٤٠٨٥ صفائح من الرصاص لمركبات .

٠٢٤٠٤٠٨٥٠٤٠٨٥ صفائح أخرى من غير الرصاص لمركبات .

مغناطيسية رؤوس كهربائية مغناطيسية للرفع .

٠٨ - ٨٥ - آلات وأجهزة كهربائية للاشتعال أو الاقلاع الخاصة بالمحركات الانفجارية أو الاشتعال الداخلي (المغناطيسي ، مولد مغناطيسي مكبات للاشتعال ، شمعات للاشتعال وللتسخين محركات الخ ٠٠٠) مولدات (مولدات) قواطع تلقائية تستعمل مع هذه المحركات .

٨٥٠٨٢١ - شمعات للاشتعال .

٨٥٠٨٤١ - أجهزة كهربائية تامة غير مذكورة في قيد آخر للاشتعال والاقلاع .

٨٥٠٨٤٢ - قطع غيار وأجهزة كهربائية غير مذكورة في مكان آخر للاشتعال والاقلاع .

٠٩ - ٨٥ - آلات كهربائية للاضاءة والاشارة ، مساحات الزجاج منسوب الصقيع وأجهزة وأجهزة كهربائية ضد البخار للدرجات والسيارات .

١١ - ٨٥ - افران كهربائية صناعية او مختبرية بما في ذلك آلات علاج المواد بالحرارة عن طريق التاشير الكهربائي او بتخفيف العازل الكهربائي آلات وأجهزة كهربائية للتلحيم او القطع .

١٣ - ٨٥ - آلات كهربائية هاتفية وبرقية بما في ذلك آلات الموصلات السلكية واللاسلكية بواسطة التيار الناقل .

١٤ - ٨٥ - مكروفونات ودعاماتها ، مكبرات الصوت ، مضخمات كهربائية منخفضة التوتر .

١٥ - ٨٥ - أجهزة للإرسال والاستقبال للهاتف اللاسلكي وللهاتف البرقي أجهزة للإرسال والاستقبال للاذاعة والتلفزيون وأجهزة تليفزيونية بما في ذلك آلات استقبال الممزوجة بالآلات اسطوانية وآلات مصورة على طريق التلفزة وأجهزة قيادة لاسلكية وكاشفة بالأشعة وسابرة لاسلكية وموجهة عن طريق الهاتف .

٨٥١٥٠٢ - أجهزة للإرسال بالهاتف اللاسلكي وأجهزة للاذاعة والتلفزيون .

٨٥١٥٠٣ - أجهزة للإرسال والاستقبال للراديو الهاتفي والراديو البرقي والراديو الاذاعي والتلفزيون .

٨٥٠٠٤،٢٥ - أجزاء وقطع غيار (NDA) لمركبات .

٢٣ - ٨٥ - أسلاك ، صفائر ، كابلات (بما في ذلك كل الكابلات المتجمعة) أشرطة مدعمة وما شابهها معزولة للكهرباء حتى ولو كانت مطلية باللك أو غير قابلة للتأكسد مزودة أم لا بقطع متصلة .

٨٥٢٣٠١ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ لها غلف متصلة معزولة بواسطة الكاغد المشمع أو القماش المبرنق .

٨٥٢٣٠٢ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ لها غلف متصلة معزولة بواسطة المطاط .

٨٥٢٣٠٣ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ لها غلف متصلة معزولة بواسطة الكاغد المشمع أو القماش المبرنق .

٨٥٢٣٠٤ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ لها غلف متصلة معزولة بواسطة الكاغد الناشف أو المبرنق أو من الليف المنسوج أو من الحيوط التركيبية .

٨٥٢٣٠٥ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ لها غلف عازلة متصلة من المواد الأخرى .

٨٥٢٣٠٦ - أسلاك كهربائية ، بدون غلاف متصل، معزولة بواسطة برنيق اللك أو الطلاء الحزفي أو الملح أو الأكسيد المعدني .

٨٥٢٣٠٧ - أسلاك كهربائية الخ ٠٠٠ بدون غلاف متصل ، معزولة بمواد بلاستيكية .

٨٥٢٣٠٨ - أسلاك كهربائية بدون غلاف متصل معزولة بمواد أخرى .

القائمة « ب »

المنتجات التي ليست تابعة للاحتكار الخاص عند استيراد المصدات والآلات والأدوات الكهربائية والإلكترونية

٠١ - ٨٥ - آلات مولدة ، محركات ومحولات دائرية (مقومات الخ ٠٠٠ مكبات ومقاولة ذاتية) .

٠٢ - ٨٥ - مغناطيس كهربائي ، دائم ، ممغنط أم لا ، صفائح ، اسطوانات وأجهزة أخرى مغناطيسية أو كهربائية مغناطيسية مشابهة أو تشبيئية مجموعة المولدات الكهربائية أو واحدة أو معزولة السرعة ومكايح كهربائية

٨٥٩٥٠٤ - أجهزة للاستقبال حتى ولو كانت مدمجة مع مسجلة أو هاتف لاسلكي أو هاتف برقي .

٨٥٩٥٠٧ - آلات لالتقاط صورة للتلفزة .

٨٥١٥١٢ - أجهزة قيادة لاسلكية وأجهزة كاشفة بالأشعة وأجهزة سيطرة لاسلكية وأجهزة موجهة عن طريق الهاتف .

٨٥١٥٢٢ - أنثا وصناديق من الخشب لأجهزة الراديو الهاتفى الخ . . .

٨٥١٥٢٣ - أنثا وصناديق من غير الخشب لأجهزة الراديو الهاتفى الخ . . .

٨٥ - ١٨ - مكثفات كهربائية ثابتة متحولة أو قابلة للضبط .

٨٥ - ١٩ - أجهزة للقطع والتقسيم والوقاية والوصل أو وصل دارات (قاطعات التيار ، عاكسات التيار ، مقويات التيار ، قاطعات التيارات ، دافع الصاعقة منشب التيار ، صناديق الاتصال الخ . . .) مقاومة غير مسخنة ، أجهزة لتقسيم التوتر ومعدلاته وأجهزة أوتوماتيكية لضبط التوتر المكشف بواسطة المقاومة أو بواسطة معامل الحث عن طريق التماس أو بمحرك ، لوحة القيادة أو التوزيع .

٨٥ - ٢٢ - آلات ومعدات كهربائية غير مسماة وغير مشتملة فى هذا الباب .

٨٥٢٢٢٢ - مولدات للتوتر العالى أو المنخفض .

٨٥٢٢٢٤ - آلات وأجهزة أخرى كهربائية ، غير مذكورة فى قيد آخر ،

٨٥ - ٢٤ - قطع وأشياء من الفحم المصفى محتوية على معدن أو بدونه للاستعمل الكهربائى أو الكهرباء التقنى مثل فحومات التماس للآلات الكهربائية ، فحومات للمصابيح والبطاريات أو الكروموسونات ، الكترودات للأفران آلات للتلحيم أو لتجهيزات الالكتروليز الخ . . .

٨٥٢٤٠٣ - الكترودات من الفحم المصفى لتجهيزات الالكتروليز .

٨٥٢٤٠٤ - الكترودات من فحم المورفة لتجهيزات الالكتروليز .

٨٥٢٤١٢ - مقاومات مسخنة من غير الواردة فى الرقم ١٢ - ٨٥ .

٨٥ - ٢٥ - عازلات من كل مادة .

٨٥ - ٢٦ - عدادات الغاز والسوائل والكهرباء بما فى ذلك عدادات الانتاج والرقابة والتعير .

امر رقم ٧١ - ٦٩ مؤرخ فى ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ يتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالاشهار التجارى (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الاخبار والثقافة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٧٩ المؤرخ فى ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية المسماة « الوكالة الوطنية للنشر والاشهار » ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٨ - ٧٨ المؤرخ فى ١٤ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ١٢ ابريل سنة ١٩٦٨ والمتضمن تأسيس الاحتكار للاشهار التجارى ،

يامر بما يلى :

مادة ١ - يحدد احتكار الدولة للاشهار التجارى ، ابتداء من نشر الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مادة ٢ - تمارس الوكالة الوطنية للنشر والاشهار ، هذا الاحتكار بالنسبة لى انتاج ومصلىحة جزائرية أو أجنبية .

وتمارس كذلك احتكار الانتاج والنشر المتعلق بالاشهار التجارى بالنسبة للمنتجات والمصالح الجزائرية فى البلاد الاجنبية .

مادة ٣ - ان الانتاج الذى ينفى على الوكالة الوطنية للنشر والاشهار أن تقوم به يتعلق بما يلى :

- الاشهار المتعلق بالمنتج الطبيعي أو المصنوع جزئيا أو كليا بالجزائر ،

- الاشهار المتعلق بالمواد التامة الصنع المستوردة والاداءات الاجنبية للخدمات .

مادة ٤ - تتولى الوكالة الوطنية للنشر والاشهار بالتعاون عند الاقتضاء مع مصالح الدولة والمؤسسات الوطنية الاختصاصية ، النشر الاشهارى ، والمتعلق بالتعاون بالنشر التجارية والكراديس والفهاريس والكتيبات والروايات الخ . . .

مادة ٥ - تتولى الوكالة الوطنية للنشر والاشهار بصفة امتيازية ، النشر بطريق الالتصاق وباللوحات الثابتة أو المنقولة كالانجازات والرسوم والاعلانات الملصقة الخ . . .

مادة ٦ - تكون لوحات الاعلانات ملكا للوكالة الوطنية . للنشر والاشهار ، وتمنع لها امكنة اللصق بطريق التعاقد وبمعرض .

مادة ٧ - ان الاشهار الكتابي أو الناطق أو المعرض بشريط والبلاغات ، تذاق من قبل الهيئات الوطنية للاخبار والوكالة الوطنية للنشر والاشهار وتحدد كفيات اذاعة هذا الاشهار فى الصحف الاخبارية الوطنية ، بموجب قرارات تصدر عن وزير الاخبار والثقافة .

مادة ٨ - ينتج فلم الاشهار من الوكالة الوطنية للنشر والاشهار ومكتب الاحداث الحالية المصورة والمكتب الوطنى للتجارة والصناعة السينمائية ، وتتولى توزيعه الوكالة الوطنية للنشر والاشهار .

مادة ٩ - خلافا لاحكام هذا الامر ، يجوز للجماعات المحلية انتاج واذاعة الاشهار الخاص بها شريطة أن يتعلق ذلك بالنطاق العادى لنشاطها .

مادة ١٠ - يحدد تاريخ البدء فى تطبيق هذه التدابير وكفيات تنفيذ هذا الامر بموجب قرارات لوزير الاخبار والثقافة .

وعلى كل الاحوال ، يسرى مفعول احكام هذا الامر فى أول يناير سنة ١٩٧٢ كحد أقصى .

مادة ١١ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر ولا سيما احكام الامر رقم ٦٨ - ٧٨ المؤرخ فى ١٤ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ١٢ ابريل سنة ١٩٦٨ والمشار اليه اعلاه .

مادة ١٢ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسعيدة فى ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

امر رقم ٧٢ - ٩ مؤرخ فى ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ يتضمن منح المكتب الوطنى للحليب ومنتجات الحليب ، احتكار الاستيراد لبعض اصناف الحليب ومنتجاته (١) باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٩٣ المؤرخ فى ١٠ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث المكتب الوطنى للحليب ومنتجاته .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٤٥ المؤرخ فى ٢٠ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٦٨ والمتضمن توزيع الاختصاصات الوزارية للصناعات الفلاحية والغذائية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٦٢ المؤرخ فى ٢١ ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ والمتعلق باستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢٦ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٦٩ والمحولة بموجبه الى وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى الاختصاصات التى تمارسها وزارة الصناعة والطاقة فيما يتعلق بصناعات الحليب

يامر بما يل :

مادة ١ - يمنح المكتب الوطنى للحليب ومنتجاته احتكار استيراد وتوزيع المنتجات التالية :

- الحليب وزبد الحليب الطازج غير المعقم ولا المسكر .

- الحليب المسحوق الصناعي والفدائي ماعدا
مسحوق الحليب المخصص للأطفال .

- المواد الدهنية للحليب العديم الماء أو زيت
الزبدة والمخصصة لإعادة انشاء الحليب .

مادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق
٢١ مارس سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ يتضمن تطبيق الأمر رقم ٦٦ - ١٢٧ المؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ المتعلق بإنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين (١)

ان وزير المالية والتخطيط ،

- بناء على تقرير مدير الخزينة والقرض ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٢٧ المؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ المتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين ، وخاصة المادة ٣ منه ،

يقرر ما يلي

مادة ١ - يتحتم على مؤسسات التأمين التي ألغيت أجازتها تطبيقا لمقتضيات الأمر رقم ٦٦-١٢٧ المؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ والمشار إليه أعلاه ، أن تباشر تصفية التزاماتها حسب الكيفيات المحددة في هذا القرار .

مادة ٢ - ان تصفية الالتزامات ومراجعة الحسابات النهائية تتم تحت مسؤولية العون الخاص بالشركة المعنية بالأمر وتحت مراقبة أحد مندوبي الحكومة يعينه لهذه الغاية وزير المالية والتخطيط .

مادة ٣ - ان جميع الدفاتر الحسابية والسجلات الواجب مسكها بمقتضى التنظيم الجارى به العمل تكون موضوعا لاقفال حساباتها عند تاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ .

مادة ٤ - ان مندوب الحكومة مؤهل لأن يتسلم ، للاطلاع في عين المكان ، جميع المستندات والمعلومات اللازمة للقيام بمهمته .

ولا يمكن انجاز أية عملية تتعلق بالأموال المنقولة وبالعقارات بدون اذنه .

ويثبت هذا الاذن بتوقيع امضائه على عقد نقل الملكية أو على أوراق وأوامر الدفع .

وتعتبر باطالة العمليات المنجزة بدون هذا الاذن .

مادة ٥ - يجب على العون الخاص أن يوجه الى وزير المالية والتخطيط عند تاريخ ٣٠ يونيو لأقصى غاية الحسابات الختامية والبيانات المنصوص عليها

في التشريع الجارى به العمل والمتعلقة بالسنتين الماليتين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

وعلاوة على ذلك يجب عليه أن يوجه ضمن نفس الكيفيات المعلومات التالية المتعلقة بالنشاط الذى قامت به الشركة منذ أول يناير سنة ١٩٦٦ :

- بيان لأقساط التأمين المصدرة في كل فرع من الفروع .

- بيان للعمليات والمصروف العامة .

- بيان للحوادث المعوضة أو في انتظار التسديد أو المصرح بها .

مادة ٦ - يجوز لوزير المالية والتخطيط أن يرخص للشركات في تحويل مجموع العقود الموجودة تحت يدها مع حقوقها والتزاماتها الى شركة واحدة أو عدة شركات تابعة للدولة .

ان القرار المرخص بموجبه هذا التحويل سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٧ - اذا تولت المؤسسة تصفية التزاماتها بنفسها وبدون تحويل لحافطة عقودها فيحور مندوب الحكومة تقريراً عن هذه التصفية وعن مراجعة الحسابات النهائية وذلك في ظرف شهر لأقصى غاية بعد أن تكون المؤسسة المعنية قد أشعرت وزير المالية والتخطيط بانتهاء عمليات التصفية وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع طلب الاشعار بالاستلام .

وعلاوة على ذلك يجب أن يثبت في التقرير المذكور أن الشركة المعنية قد صفت تماماً حالتها فيما يتعلق بالضرائب والضمان الاجتماعى ومستخدميها .

وتوجه نسخة من هذا التقرير الى الشركة المعنية .

واذا كانت خلاصة التقرير موافقة على قبول التصفية فيرفع أمر هذه التصفية الى علم الجمهور بواسطة اعلان ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفي الجرائد اليومية الثلاث الصادرة في الجزائر وقسنطينة ووهران ويحدد هذا الاعلان لكل شخص يهمه الأمر ، تحت طائل الابطال ، مهلة مدتها ثلاثة أشهر تبتدىء من يوم النشر ، ليقدم ملاحظاته الى وزير المالية والتخطيط (مصلحة مراقبة التأمينات) .

مادة ٨ - يجوز لمؤسسات التأمين التي تكون قد مارست التصفية الكاملة لالتزاماتها أن تباشر سحب القيم الباقية المودعة برسم رصيد التأمين وعند الاقتضاء سحب الكفالات وذلك بترخيص من وزير المالية والتخطيط .

مادة ٩ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار .

مادة ١٠ - يكلف مدير الخزينة والقرض بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٨٦
الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ .

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٧ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن منح احتكار استيراد سمن المارغرين الى المكتب الوطني للتسويق (١)

ان وزير التجارة ،

ووزير المالية والتخطيط ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث المكتب الوطني لتسويق أوناكو ONACO

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمحددة بموجبه القوانين الأساسية الخاصة بالمجموعة المهنية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ جمادى الأولى عام ١٣٨٤ الموافق ١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث المجموعة المهنية لشراء منتوجات الألبان قيرلاك CAIRLAC .

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥ والمتضمن منح احتكار استيراد سمن المارغرين الى قيرلاك CAIRLAC .

يقرران ما يلي :

مادة ١ - ان استيراد سمن المارغرين من أى مورد أو مصدر المشار اليه في التعريف الجمركية

رقم ١٥ - ١٣ هو من اختصاص المكتب الوطني للتسويق أوناكو ONACO دون سواء وذلك ابتداء من ١ يناير سنة ١٩٦٧ .

مادة ٢ - تبقى رخص وأذونات الاستيراد الممنوحة ضمن إطار التمويل لسنة الأشهر الثانية من سنة ١٩٦٦ من اختصاص قيرلاك CAIRLAC الى انتهاء آجالها .

المادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية ونائب مدير المالية الخارجية ومدير المصلحة الوطنية للجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ شعبان عام ١٣٨٦ ،
الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

قراران مؤرخان في ١٦ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ يتضمنان منح المكتب الوطني للتسويق

احتكارات الاستيراد (٢)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث المكتب الوطني للتسويق ONACO .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمحدد إطار الحصص المخصصة لاستيراد السلع ولا سيما المادة ٥ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمتعلق باختصاصات وزير التجارة ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان البضائع المبينة أدناه - مهما كان منشؤها ومصدرها - هي من اختصاص المكتب الوطني للتسويق ONACO وحده ، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠٥ في ١٣/١٢/١٩٦٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠٦ في ١٦/١٢/١٩٦٦ .

٠٤ر٠٦ : العسل الطبيعي .

١٦ر٠١ : مقائق صغيرة ضخمة وما يشابهها المصنوعة من اللحم أو من « الدوارة أو الدم »

١٦ر٠٢ : محضرات أخرى ومصبرات اللحم أو الدوارة .

١٦ر٠٣ : عصير الفواكه واللحم المملح .

١٦ر٠٤ أ و ب و ج : محضرات ومصبرات السمك بما في ذلك بيض السمك وبديلها .

١٦ر٠٥ : القشريات والرخويات والأصداف المحضرة أو المصبرة .

٢٠ر٠٥ أ : مرق وعجين الفواكه ، معجون ، جليد مربيات مطبوخة بدون سكر .

٢٠ر٠٦ : فواكه محضرة أو مصبرة بطرق أخرى بسكر أو كحول أو دونهما .

٢١ر٠٥ : محضرات الحساء المتنوعة ، والحساء المنتج المعد .

مادة ٢ - يرخص للبضائع المشحونة قبل تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (يثبت هذا بتقديم تذكرة النقل أو وثيقة الشحن) بوضعها للبيع بعد تأشيرة المكتب الوطني للتسويق ONACO .

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية ، ومدير التجارة الداخلية كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر في ١٦ شعبان عام ١٣٨٦ ، الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث المكتب الوطني للتسويق ONACO

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمحدد اطار الحصص المخصصة لاستيراد السلع ولا سيما المادة ٥ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمتعلق باختصاصات وزير التجارة ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان البضائع المبينة أدناه - مهما كان منشؤها ومصدرها - هي من اختصاص المكتب الوطني للتسويق ONACO وحده ، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

٠٩،٠٤ ٢١ أ و ب ٢ : الفلفل (من نوع « كابسيكوم » ونوع بيمانطة) .

١٦ر٠٤ د و هـ : محضرات ومصبرات السمك (السردين والأنواع الأخرى) .

٢٠ر٠١ : خضروات ، نباتات البقول ، وفواكه محضرة أو مصبرة بالخل أو بحامض الخليك أو بالملح أو بدونه أو بالتوابل أو بالجرادل أو بالسكر .

٢٠ر٠٢ : خضروات ونباتات البقول المحضرة أو المصبرة بدون خل وبدون حامض الخليك .

٢٠ر٠٥ ب : مرق وعجين الفواكه معجون ، جليد ، ربوب مسكرة مطبوخة .

٢٠ر٠٧ : عصير الفواكه (بما في ذلك العنب) وعصير الحضر غير المخترة بدون أن يضاف إليها مع السكر أو بدونه .

٢٢ر٠١ أ : مياه معدنية طبيعية أو صناعية: مياه غازية .

١٧ر٠٢ ب : سكر العنب والشراب المصنوع من سكر العنب .

مادة ٢ - يكلف مدير التجارة الخارجية ، ومدير التجارة الداخلية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر في ١٦ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

قرار مؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام
١٣٨٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٦٧
يتضمن منح المكتب الوطني للتسويق
احتكار الاستيراد (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث
المكتب الوطني للتسويق (أوناكو) ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان استيراد البضائع المبينة أدناه
- مهما كان منشأها ومصدرها - هو من اختصاص
المكتب الوطني للتسويق (أوناكو) وذلك ابتداء

من تاريخ هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

EX 07-04 - الفلفل المسمى « نيورة » ،

08-12 G - البرقوق المجفف .

مادة ٢ - ان السلع المشحونة قبل تاريخ
نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وتشهد بذلك
تذكرة النقل أو وثيقة الشحن) يسمح بتقديمها
للبيع بعد موافقة المكتب الوطني للتسويق
(أوناكو) .

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير
التجارة الداخلية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا
القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٦
الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ .

الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ شوال عام ١٣٨٧ الموافق
٩ يناير سنة ١٩٦٨ .

قرار مؤرخ في ١٢ محرم عام ١٣٨٨
الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ يتضمن
منح احتكار الاستيراد للمكتب الوطني
للتسويق (اوناكو) (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة
١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ
في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن أحداث
المكتب الوطني للتسويق ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ
في ١٦ ما يو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد مقدار
المرخص با ستيراده من البضائع ولا سيما المادة
٥ منه ،

- وبمقتضى القرارات المؤرخين في ٩ شوال
عام ١٣٨٧ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٦٨ و ١١
ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٩ فبراير سنة
١٩٦٨ والقاضيين بمنح المكتب الوطني للتسويق
احتكار استيراد لحوم البقر .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان استيراد المنتجات المذكورة بعده
يقطع النظر عن مصدرها ومنشأها يكون من
اختصاص المكتب الوطني للتسويق وحده وذلك
ابتداء من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

٠١.٠١ AII aI حيوانات حية من نوع
البقر الداكن المخصص

للذبيح (عجول وعجال) .

٠١.٠٢ AII bI حيوانات أخرى حية من
نوع البقر المخصص للذبيح
(عجول وجذع ، وثيران
وثيران وبقر للذبيح .

٠٢.٠١ AII a لحوم من نوع بقر الدواجن ،
الحديث الذبيح أو للتليج أو المجمد .

مادة ٢ - يلغى هذا القرار القرارين المؤرخين في
٩ يناير و ٩ فبراير سنة ١٩٦٨ ونشر اليهما
أعلاه

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية والمدير
التجارة الداخلية والمدير الوطني للجمارك والمدير
العام للمكتب الوطني للتسويق ، كل فيما يخصه ،
بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ محرم عام ١٣٨٨ الموافق
١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ .

قرار مؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٩٠
الموافق ٩ مارس سنة ١٩٧٠ يتضمن
تحديد كلفيات تطبيق احتكار استيراد
وتوزيع الأخشاب ومشتقاتها الممنوح
للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب
ومشتقاتها (سوناكوب)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الأمر رقم ٧٠ - ٢١ المؤرخ في
١٣ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة
١٩٧٠ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية لتسويق
الأخشاب ومشتقاتها (سوناكوب) ولا سيما
المادة ٢ منه ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان احتكار استيراد وتوزيع الأخشاب
ومشتقاتها الممنوح للشركة الوطنية لتسويق
الأخشاب ومشتقاتها (سوناكوب) يشمل
المنتجات المبينة في القائمة (أ) بعده :

القائمة «أ»

أرقام فهرس الجمارك	التعيين
٠٥ - ٤٤	خشب منشور بكيفية طويلة ، قطع دقيقة دائرية أو منشورة يفوق سمكها ٥ مم .
١٥ - ٤٤	خشب بصفائح أو بصفائح مماكسة ، مع إضافة مواد أخرى ، خشب منقوش أو ملبس .
١٨ - ٤٤	الخشب المسمى « اصطناعي » أو « المعاد صنع » المكون من فتات النشارة ، ودقيق الخشب وبقايا أخرى خشبية ممتزجة مع صمغ الصنوبر الطبيعي أو الاصطناعي أو الأنواع العضوية الأخرى المرنة ، من الصفائح ذات الإطار ، أو من الواح أو من الكومات والكتل وأمثالها .
٠٩ - ٤٨	الواح للبناء من عجين الورق ، أو من الخشب المنزوع الألياف ، أو من النباتات المتنوعة المنزوعة الألياف ، أو الممتزجة بصمغ الصنوبر الطبيعي أو الاصطناعي ، أو الأنواع العضوية الأخرى المائلة .

تطبق التأشيرة المسبقة للاستيراد المسلمة من طرف الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها (سوناكوب) ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، لمدة ثلاثة (٣) أشهر قابلة للتجديد بالنسبة للمنتوجات المبينة في القائمة (ب) بعده :

القائمة «ب»

أرقام فهرس الجمارك	التعيين
٠٣ - ٤٤	خشب خام ولو منزوع القشر ، أو ملبس بصفة بسيطة .
٠٤ - ٤٤	خشب منحوت فقط
١٣ - ٤٤	خشب (مصحوب بالشفرات والافاريز للتبليط غير متجمعة) مصقول ، ومحرز ، ومخطط وملبس ، ومشقق ، ومحرف ، وأمثال ذلك .
١٤ - ٤٤	أوراق للتصفيح من الخشب ، منشورة ومقطعة قطع دائرية ، أو منشورة يساوي سمكها ٥ مم أو أقل ومدعمة بنصف سطح من الورق أو القماش .

تابع القائمة (ب)

الرقم الفاصل	التعيين
١٧ - ٤٤	الخشب المسمى « محسن » على شكل ألواح وأخشاب وكتل وأمثال ذلك .
١٩ - ٤٤	قضبان وأعمدة التثبيت من الخشب واطارات، وزينات داخلية وأجهزة كهربائية وأمثال ذلك .
٢١ - ٤٤	صناديق ، وصناديق صغيرة ، ومقابض اسطوانية وتحزيم مماثل كامل من الخشب الجاهز أو غير الجاهز ، مع أجزاء متجمعة .
٦٩ - ٠١ - ٩٤	قواعد الكراسي ، أو مساند الاعضدة ومقاعد وبضائع مماثلة للكراسي من غير الكراسي المخصصة للطائرات .

قرار مؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ١٣
مارس سنة ١٩٧٠ تحدد بموجبه كليات تطبيق
احتكار الاستيراد وعمليات التجارة بالجملة
لمنتجات صناعة النسيج والجلود الممنوح للشركة
الوطنية لتسويق النسيج والجلود (١)
ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٢٢ المؤرخ في ١٣
ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة
١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتسويق
النسيج والجلود ولا سيما المادة الثانية منه ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يشتمل احتكار استيراد منتجات
صناعة النسيج والجلود الممنوح للشركة الوطنية
لتسويق النسيج والجلود المنتجات المذكورة في
القائمة «أ» أدناه :

مادة ٢ - يمكن تنفيذ العقود المبرمة قبل نشر
هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، في أجل ثمانية
(٨) أيام كاملة ابتداء من تاريخ هذا النشر ،
ويمكن أن تقبل البضائع المشحونة المرسلة في
الأجل المحدد اعلاه ، بكل حرية عند دخولها الى
الجزائر بعد تأشيرة الشركة الوطنية لتسويق
الأخشاب ومشتقاتها ، والتاريخ الذي سيؤخذ بعين
الاعتبار ، هو تاريخ وثائق الارسال .

مادة ٣ - تكون عمليات توزيع البضائع
الواردة في القائمة «أ» من المادة الاولى اعلاه ،
للمستعملين لها ، والمعيدين بيعها ، من اختصاص
الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها
(سوناكوب) .

مادة ٤ - يكلف مدير التجارة الخارجية ،
ومدير التجارة الداخلية ، ومدير الجمارك ، كل
فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ محرم عام ١٣٩٠ الموافق
٩ مارس سنة ١٩٧٠ .

القائمة «ب»

الترتيب	أرقام فهرس الجمارك
إبدال الجلد التي تحتوى على جلد غير منزوع الالياف أو على الياف جلدية على شكل صفائح أو أوراق بما فى ذلك ما كان ملفوفا .	٤١ - ١٠
أقمشة من الياف نسيجية تركيبية أو اصطناعية غير مقطوعة (بما فى ذلك الأقمشة المركبة من خيوط واحد أو من صفائح والمذكورة بالرقم ٠١ - ٥١ أو الرقم ٠٢ - ٥٢) .	٥١ - ٠٤
أقمشة من خيوط معدنية وأنسجة من خيوط نسيجية معدنية ومن خيوط خليطة بالنسيج والمعدن (التي يشتملها الرقم ٠١ - ٥٢) لللبسة والتأثيث والاستعمالات المشابهة .	٥٢ - ٠٢
أقمشة من الكتان أو الرامى .	٥٤ - ٠٥
أقمشة من القطن ذات حبيبات شفافة .	٥٥ - ٠٧
أقمشة من القطن معكوفة من نوع الاسفنج .	٥٥ - ٠٨
أقمشة أخرى من القطن .	٥٥ - ٠٩
أقمشة من الياف النسيجية المركبة أو الاصطناعية المنقطعة .	٥٦ - ٠٧
المخل والقטיפه والنسيج المعقد والنسيج المزخرف بالحرير ماعدا الاصناف المذكورة فى الرقمين ٠٨ - ٥٥ و ٥٥ - ٥٨ .	٥٨ - ٠٤
نسيج مطرز على شكل قطع أو ربط أو قطع زخرفية .	٥٨ - ١٠
أقمشة للملابس الجاهزة (بونترى) غير مرنة وغير مطاطية على شكل قطع .	٦٠ - ٠١
أحذية ذات نعال خارجية ، أعلاها من مطاط أو من مادة بلاستيكية اصطناعية .	٦٤ - ٠١
أحذية ذات نعال خارجية من جلد أو من بديل الجلد وأحذية (غير مذكورة فى الرقم ٠١ - ٦٤) ذات نعال خارجية من مطاط أو من مواد بلاستيكية اصطناعية	٦٤ - ٠٢

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد - بالنسبة
للمنتجات المبينة فى القائمة «ب» أدناه : -

تطبق التأشير المسبقة للاستيراد ، المسلمة
من طرف الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود
ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة

القائمة «ب»

أرقام فهرس الجمارك	التعيين
٤١ - ٠١	جلود خام (جديدة أو مملحة أو مجففة أو مكلسة أو محضرة للدينغ) بما في ذلك جلود الأغنام بصوفها .
٤١ - ٠٢	جلود البقر (بما في ذلك الجواميس) وجلود الحيول المحضرة باستثناء ما ذكر في الأرقام من ٠٦ - ٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١
٤١ - ٠٣	جلود الأغنام المحضرة ، غير ما ذكر منها في الأرقام من ٠٦ - ٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١
٤١ - ٠٤	جلود الممز المحضرة غير ما ذكر منها في الأرقام من ٠٦ - ٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١ .
٤١ - ٠٥	جلود محضرة من حيوانات أخرى باستثناء ما ذكر في الأرقام من ٠٦ - ٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١ .
٤١ - ٠٦	جلود مدبوغة بزيوت الاسماك .
٤١ - ٠٧	جلود مرققة .
٤١ - ٠٨	جلود مطلية بالبرنيق أو بالوان معدنية .
٤١ - ٠٩	قصاصات وفضلات من الجلد الطبيعي أو بديل الجلد المذكورة في الرقم ١٠ - ٤١ وجلود مدبوغة أو مرققة لا يمكن استعمالها في مصنوعات الجلد . كالنشارة والمسحوق ودقيق الجلد .
٤٢ - ٠٣	البسة وتوابع الالبسة من الجلد الطبيعي أو بديل الجلد .
٥٠ - ٠٢	حرير خام (غير مفزول) .
٥٠ - ٠٣	فضلات حريرية (بما في ذلك شرائق دودة القز التي لا يمكن كبتها والقصاصات) وكتل من خيوط الحرير للحشو ونفايات الحرير الناتجة عن الغزل ونفايات الصوف .
٥٠ - ٠٤	خيوط حرير غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠٥	خيوط من أسباده الحرير (شاب) غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠٦	خيوط من أسباده الحرير (بوريت) غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠٧	خيوط حرير وخيوط من أسباده الحرير (شاب) وخيوط فضلات الاسباده (بوريت) محضرة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠٨	وبرمسيئا (ألياف فلورنسا) تقليد خيوط الجراحة المحضرة بواسطة خيوط الحرير .

تابع القائمة « ب »

أرقام فهرس الجمارك	التعنين
٠٩ - ٥٠	أقمشة من الحرير أو أسباد الحرير (شاب) .
١٠ - ٥٠	أقمشة من أسباد الحرير (بوريت) .
٨٠ - ٥٠	الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٥٠ .
٠١ - ٥١	خيوط من ألياف النسيج المركبة أو الاصطناعية غير منقطعة وغير محضرة للبيع بالتجزئة .
٠٢ - ٥٠	وحيد الخيوط وصفائح واشكال مماثلة (تبن صناعي) وتقليد (الكتجوت) من مواد نسيجية اصطناعية أو تركيبية .
٠٣ - ٥١	خيوط من ألياف نسيجية مركبة أو اصطناعية غير منقطعة ومحضرة للبيع بالتجزئة .
٨٠ - ٥١	الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٥١ .
٠١ - ٥٢	خيوط معدنية مخلوطة بخيوط نسيجية (خيوط نسيجية معدنية) بما في ذلك الخيوط المغلفة بالمعدن والخيوط النسيجية المعدنية .
٠١ - ٥٣	كتل من الصوف .
٠٢ - ٥٣	أوبار ناعمة أو خشنة على شكل كتل .
٠٣ - ٥٣	فضلات الصوف والوبر (الناعم أو الخشن) باستثناء ما كان نسيجاً مفتتاً .
٠٤ - ٥٣	الصوف المفتت أو الأوبار (الناعمة أو الخشنة)
٠٥ - ٥٣	صوف ووبر (ناعم أو خشن) محلوج أو مشوط
٠٦ - ٥٣	خيوط من الصوف المحلوج ، غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٠٧ - ٥٣	خيوط من الصوف المشوط ، غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٠٨ - ٥٣	خيوط من الوبر الناعم ، محلوجة أو مشوطة ، غير محضرة للبيع بالتجزئة .
٠٩ - ٥٣	خيوط من الوبر الخشن أو من الحلفاء غير محضرة للبيع بالتجزئة .
١٠ - ٥٣	خيوط من صوف ووبر (ناعم أو خشن) أو من الحلفاء محضرة للبيع بالتجزئة .
١١ - ٥٣	أقمشة من صوف أو ووبر ناعم .
١٢ - ٥٣	أقمشة من الوبر الخشن .
١٣ - ٥٣	أقمشة من الحلفاء .
٨٠ - ٥٣	الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٥٣ .

تابع القائمة « ب »

التميين	ارقام فهرس الجماليات
كتان خام ، منقوع وممشوط أو معالج بكيفية أخرى غير مغزول : المشق وفضلات (منها الفتات)	٥٤ - ٠١
الرامي الخام ، المنزوع القشور والصمغ والممشوط أو المعالج بكيفية أخرى ، غير مغزول : المشق والفضلات (منها الفتات) .	٥٤ - ٠٢
خيوط من الكتان أو الرامي غير محضرة للبيع بالتجزئة .	٥٤ - ٠٣
خيوط من الكتان أو الرامي محضرة للبيع بالتجزئة .	٥٤ - ٠٤
الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٥٤ .	٥٤ - ٨٠
القطن المكنل .	٥٥ - ٠١
زغب القطن .	٥٥ - ٠٢
فضلات القطن (منها الفتات) غير ممشوطة ولا محلوجة .	٥٥ - ٠٣
قطن محلوج أو ممشوط .	٥٥ - ٠٤
خيوط من القطن غير محضرة للبيع بالتجزئة .	٥٥ - ٠٥
خيوط من القطن محضرة للبيع بالتجزئة .	٥٥ - ٠٦
الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٥٤ .	٥٥ - ٨٠
خيوط نسيجية مركبة واصطناعية ، ومتقطعة على شكل كتل .	٥٦ - ٠١
كابلات للنسيج المنقطع ، من ألياف نسيجية مركبة واصطناعية .	٥٦ - ٠٢
فضلات الالياف النسيجية المركبة والاصطناعية (متواصلة ومنقطعة) على شكل كتل ، بما في ذلك فضلات الخيوط والفتات .	٥٦ - ٠٣
خيوط نسيجية مركبة واصطناعية منقطعة وفضلات وألياف نسيجية مركبة واصطناعية (متواصلة ومنقطعة) محلوجة وممشوطة أو معدة للغزل بوجه آخر .	٥٦ - ٠٤
خيوط من الالياف النسيجية المركبة والاصطناعية المنقطعة (أو فضلات من الالياف النسيجية المركبة والاصطناعية) غير محضرة للبيع بالتجزئة .	٥٦ - ٠٥
خيوط من الالياف النسيجية المركبة والاصطناعية المنقطعة (أو فضلات من الالياف النسيجية المركبة والاصطناعية) المحضرة للبيع بالتجزئة .	٥٦ - ٠٦

تابع القائمة (ب)

أرقام فهرس الجمارك	التعريف
٨٠ - ٥٦	الطرود البريدية والارصاليات بالبريد التابعة للباب ٥٥ .
٥٨ - ٠٣	زرابى منسوجة باليد (نوع غوبلان وفلاندر - او بيسون وبوفي وما أشبه ذلك) وزرابى منسوجة بالسنانة (بفرزة صغيرة أو بفرزة مصلبة الخ) وحتى المفصلة .
٥٨ - ٠٧	خيوط حرير للتجبيك وخيوط مفتولة (غير المذكورة فى الرقم ٠١ - ٥٢ وغير خيوط الحلفاء المفتولة) وضافر مجزأة وأصناف أخرى من الفياطين ومن أدوات التزيين الأخرى المجزأة المشابهة والمصنوعة فى شكل بلوط أو نواقيس أو حبات الزيتون وما يشبه ذلك .
٥٨ - ٠٨	نسيج رقيق ونسيج تكسوه عقد (من خيوط الغزل ذات لون واحد) .
٥٨ - ٠٩	نسيج رقيق ونسيج (بويينو) ونسيج مكسو بعقد (من خيوط الغزل) ومكيف ومخرم (بالآلة أو باليد) على شكل قطع أو ربط أو قطع زخرفية
٥٨ - ٨٠	طرود بريدية . .
٥٩ - ٠٣	أقمشة غير منسوجة و (أصناف مصنوعة من أقمشة غير منسوجة) وحتى من أقمشة مشربة أو مطلية .
٥٩ - ٠٧	أقمشة مطلية بالفراء أو بمواد نشائية من النوع المستعمل للتجليد والتغليف والصناعة الأغصدة أو الادوات المماثلة (نسيج خفيف مصقول من القطن الخ . .) وقماش لنقل الرسوم أو قماش شفاف للرسم ، قماش محضر للرسم الزيتي ، قماش مقوى ومصمغ وما يماثله لصناعة القلائس .
٥٩ - ٠٨	قماش مشرب أو مطلي ، بمشتقات من السليلوز أو بمواد أخرى من البلاستيك الاصطناعى .
٥٩ - ٠٩	أقمشة مشبعة وانسجة أخرى مزينة أو مغطاة بطلاء مصنوع من الزيت .
٥٩ - ١٣	أقمشة () غير المخصصة للملابس الجاهزة - بونيتوى (مطاطة ومكونة من مواد نسيجية ممزوجة بخيوط من المطاط .
٦٠ - ٠٣	جوارب طويلة للنساء وجوارب داخلية وجوارب للرجال وجوارب قصيرة ووقيات للجوارب واصناف مماثلة من ملابس جاهزة غير مرنة ولا مطاطية .

تابع للقائمة « ب »

الترتيب	أرقام فهرس الجمارك
ملابس داخلية جاهزة (بونيتري) غير مرنة ولا مطاطية .	٦٠ - ٠٤
الملابس الخارجية وتوابع لللبسة وأصناف أخرى جاهزة (بونيتري) غير مرنة ولا مطاطية .	٦٠ - ٠٥
أقمشة في شكل قطع وأصناف أخرى (وفي ضمنها الركبيات وجوارب ضد تمدد الاوردة) بونيتري مرنة وفي ضمنها الملابس الجاهزة المطاطية الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٦٠ .	٦٠ - ٠٦
ملابس خارجية للرجال والاطفال .	٦٠ - ٨٠
ملابس خارجية للنساء والبنات والاطفال الصغار .	٦١ - ٠١
ملابس داخلية للرجال والاطفال من بينها أطواق وشبه أطواق وصدار وأطواق الاكمام .	٦١ - ٠٢
ملابس داخلية للنساء والبنات والاطفال .	٦١ - ٠٣
مناديل وجيبات .	٦١ - ٠٤
شالات وأوشحة ، مناديل كبيرة ، ألثة ، أوشحة كبيرة ، خمر ، حجب وحجيبات وما شابهها .	٦١ - ٠٥
ربط العنق .	٦١ - ٠٦
مخاصر ، أحزمة - مخاصر ، مشدات ، حاملات الصدور ، حمالات السراول ، ماسكات الجوارب للنساء وللرجال ومصنوعات مماثلة من نسيج أو بونيتري ولو مطاطية .	٦١ - ٠٧
أغطية .	٦١ - ٠٩
مصنوعات أخرى من القماش من بينها نماذج لللبسة .	٦٢ - ٠١
مصنوعات ، وتوابع لللبسة ، أغطية ، ملابس منزلية ومصنوعات التأثيث (غيرالمصنوعات المشار اليها في الأرقام ٠١ - ٥٨ و ٠٢ - ٥٨ و ٠٣ - ٥٨) من مواد نسيجية ، أحذية ، أغطية للرأس من كل مواد ، تحمل آثارا بارزة للاستعمال معروضة جزافا أو في بالات أو أكياس أو محضرة بطريقة مشابهة .	٦٢ - ٠٥
الحرق والخيوط والحبال على شكل فضلات أو مصنوعات غير صالحة للاستعمال .	٦٣ - ٠١
أحذية من خشب أو ذات نعال خارجية من خشب أو من الفلين .	٦٣ - ٠٢
	٦٤ - ٠٣

تابع للقائمة «ب»

أرقام فهرس الجمارك	التعيين
٠٤ - ٦٤	أحذية ذات نعال خارجية من مواد أخرى (حبال ورق مقوى ، قماش ، لباد ، مصنوعات من السعف الخ . . .)
٠٥ - ٦٤	أجزاء أحذية (وفى ضمنها النسل الداخلية والكعوب الصغيرة) من كل مادة أخرى غير المعدن .
٠٦ - ٦٤	ران (قيتير) ساقية ، لفافة الساق وواقية عظم الساق ومصنوعات مماثلة وأجزاؤها .
٨٠ - ٦٤	الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٦٤ .
٠١ - ٦٥	نواقيس غير مفصلة (معدة للتفصيل) وغير مركبة (معدة للتركيب) وأطباق (اسطوانات) ومقاطع (اسطوانات) حتى ما كان منها مفتوحا عموديا ، من اللباد للقبعات .
٠٢ - ٦٥	نواقيس أو أشكال للقبعات مضمورة أو محصل عليها عن طريق جمع الربط (مضمورة أو منسوجة أو مصنوعة بكيفية أخرى) من كل مادة غير مفصلة (موضوعة على قالب) ولا مركبة (بصدد التركيب)
٠٣ - ٦٥	قبعات وأغطية أخرى للرأس من اللباد مصنوعة بواسطة نواقيس وأطباق المذكورة فى الرقم ٠١ - ٦٥ مجهزة أم لا .
٠٤ - ٦٥	قبعات وأغطية أخرى للرأس مضمورة أو مصنوعة عن طريق جمع الربط (مضمورة أو منسوجة أو محصل عليها بكيفية أخرى) من كل مادة مجهزة أم لا .
٠٥ - ٦٥	قبعات وأغطية أخرى للرأس (من بينها شبكات للشعر) ، من البونترى أو مصنوعة من قماش الحاشية المخرمة (من قطع وليس من الربط) موشاة أم لا .
٠٦ - ٦٥	قبعات وأغطية أخرى للرأس موشاة أم لا .
٠٧ - ٦٥	ربط للتجهيز الداخلى ، أغطية للرأس وغطاء شعر الرأس وهياكل (من بينها هياكل ذات نوابض للقبعات الميكانيكية) حافات وربط لأغطية الرأس .
٨٠ - ٦٥	الطرود البريدية والارساليات بالبريد التابعة للباب ٦٥ .

مسحوق الثوم ،	BIII ٠٤ - ٠٧
ونيلة	٠٥ - ٠٩
فرقة وزهور شجرة القرفة	٠٦ - ٠٩
قرنفل (انطوفل ، قرنفلات وعروق)	٠٧ - ٠٩
جوز الطيب ، قشر جوز الطيب ، هال وقاقلة	٠٨ - ٠٩
حبوب الانيس ، جاذبة ، بسيساس ، تزيبة ، كمون ، كروية وحب العرعر	٠٩ - ٠٩
سعتر ، رند ، زعفران وتوابل أخرى ،	١٠ - ٠٩
بذور الحردل ،	GII ٠١ - ١٢ EX
بذور الكرافس ،	BIII ٠٣ - ١٢ EX
كبابية ،	G ٠٧ - ١٢ E
خشب الصندل ، عروق الكنفاء ،	IJ ٠٧ - ١٢ EX
كركب ،	٠١ - ١٣ EX
خمائر طبيعية ، حية أو ميتة ، وخمائر اصطناعية محضرة .	٠٦ - ٢١

مادة ٢ - يمكن تنفيذ العقود المبرمة قبل تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، خلال ثمانية (٨) أيام كاملة ، من تاريخ نشر هذا القرار .

ويمكن أن تقبل البضائع المشحونة أو المرسلة في الاجل المحدد أعلاه عند دخولها الى الجزائر بعد تأشيرة الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود والتاريخ الذي سيؤخذ بعين الاعتبار هو وثائق الارسال .

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية ومدير الجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ في ٢٠ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٠ يتضمن منح المكتب الوطني للتسويق (أوناكو) احتكار الاستيرادات (١) ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن انشاء المكتب الوطني للتسويق (أوناكو) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمحدد لآطار حصص استيراد البضائع ولا سيما المادة ٥ منه .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان استيراد المواد المذكورة أدناه ، مهما كان مصدرها وأصلها ، سيكون ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من اختصاص المكتب الوطني للتسويق .

مادة ٢ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية ومدير المكتب الوطني للتسويق ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تجديد كفايات تطبيق الاحتكار الخاص بتصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات والممنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها بموجب الامر رقم ٧٠-٦٥ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ (٢) .

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ١٤/٤/١٩٧٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩١ في ٣٠/١٠/١٩٧٠ .

عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٢١ المؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٦٥ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن منح احتكار تصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات الى الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان احتكار استيراد وتوزيع الأخشاب ومشتقاتها ، المنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها بموجب الامر رقم ٧٠ - ٦٥ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والذي يشمل المنتجات المبينة في القائمة الملحقة بهذا القرار ، يطبق حسب الاجراءات المتعلقة بالتأشير السابق المنوح لأجل الاستيراد من طرف الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ، ابتداء من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وطيلة مدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد .

مادة ٢ - يجوز تنفيذ العقود المبرمة قبل تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وذلك في ظرف ثمانية أيام كاملة ابتداء من هذا النشر ، ويجوز أن تكون البضائع المشحونة أو المرسلة في الآجال المذكورة أعلاه ، مقبولة عند دخولها الى الجزائر بعد الحصول على تأشير الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ، ويكون التاريخ الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو تاريخ أوراق الارسال .

مادة ٣ - يكلف مدير التسويق ومدير المبادلات التجارية ومدير الجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحرر بالجزائر في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تعديل الكيفيات الخاصة بتطبيق احتكار استيراد وتوزيع الأخشاب ومشتقاتها ، المنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها (سوناكوب) (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٢١ المؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٦٥ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن منح احتكار واستيراد وتوزيع بعض المنتجات الى الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد كيفيات تطبيق احتكار استيراد وتوزيع الأخشاب ومشتقاتها المنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها (سوناكوب) ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد كيفيات تطبيق الاحتكار الخاص بتصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات والمنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان الاحكام المنصوص عليها في القرار المؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٧٠ والقرار المؤرخ في ٨ شعبان ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنة تحديد كيفيات تطبيق الاحتكار الخاص بتصدير واستيراد وتوزيع بعض المنتجات ، والمنوح للشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها ، تعدل كما يلي :

١ - ان العمليات المتعلقة باستيراد المنتجات المذكورة في القائمة «أ» الملحقة بهذا القرار وتوزيعها على المستعملين والبائعين تكون من

مادة ٢ - يكلف مدير التسويق ومدير المبادلات التجارية ومدير الجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

اختصاص الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها دون غيرها .

٢ - أن الاجراءات المتعلقة بالتأشيرة السابقة الممنوحة من طرف الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها تبقى مطبقة على المنتجات المذكورة في القائمة «ب» الملحقة بهذا القرار الى اشعار آخر .

القائمة (١)

ارقام القائمة الجمركية	تعيين المنتجات
Ex ٢ - ١ BII b ٢	أخشاب ذات طبقات من الراتنج الصناعي المتعدد الذرات مقدمة في شكل لوحات أو أوراق .
٤٤ - ٠١	حطب للتدفئة في شكل قطع مستديرة أو طويلة أو أغصان صغيرة ودقيقة أو حزم من العيدان - فضلات الخشب وفي ضمنها النشارة .
٤٤ - ٠٢	نعم الخطب وفي ضمنه الفحم من قشور الجوز (وحتى المركم منه) .
٤٤ - ٠٣	الخشب الخام وحتى المجرد من قشوره أو المنجوز سطحيا فقط .
٤٤ - ٠٤	الخشب المنشور مربعا فقط .
٤٤ - ٠٥	الخشب المنشور طولا فقط أو المقطوع أو المنشور في شكل صفائح يتجاوز سمكها ٥ مم .
٤٤ - ١٤	أوراق للتصفيح من الخشب المنشور أو المقطوع أو المحول الى أوراق رقيقة طويلة وغير منقطعة يساوي سمكها ٥ مم أو يقل عن ٥ مم مقواة على أحد الوجهين بورق أو بنسيج .
٤٤ - ١٥	خشب للتصفيح أو خشب معاكس وحتى المصنوع باضافة مواد أخرى ، الاخشاب الملبسة أو المرصعة
٤٤ - ١٧	خشب من النوع المدعو « المحسن » مقدم في شكل صفائح أو ألواح أو كتل وما أشبهه .
٤٤ - ١٨	خشب من النوع المدعو « الاصطناعي » أو المعاد التركيب مكون من نشارة أو من نفاية النجارة أو من دقيق الخشب أو من الفضلات الخشبية الأخرى المكنة بالاصماغ الطبيعية أو الاصطناعية أو بالملاط العضوية الأخرى في شكل ألواح عريضة أو لوحات أو كتل وما أشبهه .
٤٤ - ١٩	عيدان ونقوش بارزة من خشب للأثاث والاطارات والزينات الداخلية والمجاري الكهربائية وما أشبهه

تابع القائمة (أ)

ارقام القائمة الجمركية	تعيين المنتجات
٢٠ - ٤٤	الاطارات من خشب المخصصة للصور أو المرايا وما اشبهه .
٠٩ - ٤٨	صفائح للبناء مصنوعة من عجس الورق أو من الخشب المجرد من الالياف أو من النباتات المختلفة المجردة من الحيوط أو المركبة باصماغ طبيعية أو اصطناعية أو بدونها أو بملاط مشابهة أخرى

القائمة (ب)

ارقام القائمة الجمركية	تعيين المنتجات
٠٦ - ٤٤	بلاطات من خشب .
٠٧ - ٤٤	عوارض من خشب للسكك الحديدية .
٠٨ - ٤٤	الواح للبراميل وحتى المنشور منها على الوجهين الرئيسيين ولكن غير المعالجة بشكل آخر .
٠٩ - ٤٤	أخشاب وأغصان لتطويق البراميل وأوتاد مفلوكة ومنها الاوتاد من خشب المسننة وغير المنشورة طولا والاشخاب المقدمة في شكل قطع صغيرة أو اتصال أو أشرطة - نجارة الخشب من الانواع المستعملة في صناعة الخل أو لتصفية السوائل .
١٣ - ٤٤	الاشخاب (بما فيها الانصال أو الافاريز غير المجموعة المخصصة للأرضيات) المنجورة أو المفروضة أو المخددة أو المخزوزة أو المنحوتة الجانبين أو المشطورة الزوايا وما أشبهه .
٢١ - ٤٤	الصناديق والصنيدقات والسلال الخشبية والاسطوانات وأوعية الشحن المشابهة الكاملة المصنوعة من الخشب المركب أو غير المركب بأجزاء مجمعة .
٦٩ - ٠١ - ٩٣ Ex	قيعان أو ظهور الكراسي - حل للمقاعد - المقاعد الخشبية والأدوات المشابهة الخاصة بالكراسي غير الكراسي المخصصة للطائرات .

قرار مؤرخ في ٤ ذي الحجة عام ١٣٩٧ الموافق
١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧

يتضمن تعديل كفاءات تطبيق احتكار
الاستيراد الآيل للشركة الوطنية لتسويق
النسيج والجلود (١)

ان وزير التجارة ،

بعد الاطلاع على الامر رقم ٧٠ - ٢٢ المؤرخ
في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ١٩ فبراير
سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية
لتسويق النسيج والجلود ،

وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٥ محرم
عام ١٣٩٠ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٧٠ والمتضمن
كفاءات تطبيق احتكار الاستيراد وعمليات
التجارة بالجملة لمنتجات صناعة النسيج والجلود
الممنوح للشركة الوطنية لتسويق النسيج
والجلود ،

وبعد لاطلاع على القرار المؤرخ في ٩ رجب
عام ١٣٩٠ الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٠ والمتضم
والمحدد لاحكام القرار المؤرخ في ١٣ مارس سنة
١٩٧٠ المشار اليه اعلاه ،

وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٢ ربيع
الثاني عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٧٤
والمتضمن تعديل القرارات المؤرخين في ١٩ مارس
و ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمنين كفاءات
تطبيق احتكار الاستيراد الذي تحوزه الشركة
الوطنية لتسويق النسيج والجلود ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتم قائمة المنتجات التي
تستوردها مباشرة الشركة الوطنية لتسويق
النسيج والجلود والمسجلة في قائمة « ا » وذلك
ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ كما هو
مبين في الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٢ - يمدد اجراء تأشيرة الاستيراد التي
سلمها شركة تسويق النسيج والجلود السي
اعلان اجل جديد بالنسبة للمنتجات المبينة في
القائمة ب .

المادة ٣ - تلتفى جميع الاحكام المخالفة لهذا
القرار .

المادة ٤ - يكلف مدير التسويق ومدير
الدراسات والبرامج ومدير الجمارك والمدير العام
للشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ، كل
فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ ذي الحجة عام ١٣٩٧
الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

**قائمة « ا » التهمة للبضائع التي تستوردها
الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود**

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٤١ - ٠.١	صلال (جلود غير مدبوغة) بما في ذلك صلال الضان بصوفها .
٤١ - ٠.٤	جلود فصيلة المعز - مهياة ، عدا ما يدخل في الاسواب من رقم ٤١ - ٠.٦ الى ٤١ - ٠.٨ .
٤١ - ٠.٥	جلود حيوانات اخرى ، مهياة ، عدا ما يدخل في الابواب من رقم ٤١ - ٠.٦ الى ٤١ - ٠.٨ .
٤١ - ٠.٦	جلود مطراة (معروفة بالشاموا)
٤١ - ٠.٧	جلود مرققة (معروفة بالبارشومان) .
٤١ - ٠.٩	قصاصات وغيرها من نفايات جلد طبيعي ، نشارة سبوت ومسحوقها ودقيقها .
٥٠ - ٠.٢	حرير خام (غير مشغول) .
٥٠ - ٠.٣	فضلات حرير ، مشاقة وفضلات مشاقة وبقايا هذه الفضلات
٥٠ - ٠.٤	خيوط من حرير غير مهياة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠.٥	خيوط من مشاقة حرير (شاب) غير مهياة للبيع بالتجزئة .

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٥٠ - ٦	خيوط من فضلات مشاقة حرير غير مهياة للبيع بالتجزئة .	٥٥ - ٨	نسيج من قطن مزودة من النوع الاسفنجي .
٥٠ - ٧	خيوط من حرير ، خيوط من مشاقة حرير و خيوط من فضلات مشاقة حرير ، مهياة للبيع بالتجزئة .	٥٦ - ١	الياف غير متواصلة على شكل كتل ، نسيجية تركيبية او اصطناعية .
٥٠ - ٨	خيوط مسينا للصيد ، تقليد خيوط الجراحة من حرير .	٥٦ - ٤	الياف غير متواصلة من مواد نسيجية تركيبية واصطناعية وفضلات الالياف النسيجية التركيبية والاصطناعية .
٥٠ - ٨٠	طرود بريديّة وارسالات عن طريق البريد ، والتابعة للباب ٨٠ .	٥٦ - ٨	مندوفة . مشطّة ، او معالجة بكيفية اخرى للفضل .
٥٠ - ١	خيوط من الياف نسيجية تاليفية او اصطناعية متواصلة غير مهياة للبيع بالتجزئة	٥٨ - ٨٠	طرود بريديّة وارسالات عن طريق البريد والتابعة للباب ٥٥ .
٥٠ - ٢	خيوط مفردة ، صفيحات واشكال مماثلة .	٥٨ - ٢	طرود بريديّة وارسالات عن طريق البريد والتابعة للباب ٥٥ .
٥٢ - ١	خيوط من معدن مزوجة بخيوط نسيجية بما في ذلك خيوط نسيجية مغطاة بمعدن و خيوط نسيجية معدنة .	٥٨ - ٩	زراعي يدوية النسيج ، زراعي منسوجة بالابر وان كانت جاهزة .
٥٢ - ٦	خيوط من صوف مندوف، غير مهياة للبيع بالجملة .	٥٨ - ٩	تول وتول مشبكة (غزل موحد) تول ، تول - بويينو وتول شبكي معقود جاهز - دانتيل على شكل شرائط او زخارف طرود بريديّة .
٥٢ - ٧	خيوط من صوف مشط ، غير مهياة للبيع بالجملة .	٥٨ - ١٠	اقمشة غير منسوجة واصناف من اقمشة غير منسوجة ، وان كانت مشربة او مطلية .
٥٢ - ٨	خيوط من وبر ناعم ، مندوف او مشط غير مهياة للبيع بالتجزئة .	٥٩ - ٢	انسجة مشربة او مطلية بمشتقات السليلوز او بلدائن اخرى اصطناعية .
٥٤ - ١	كتان خام، معطن ، مشط ، او معالج بطريقة اخرى ، غير مفزول .	٥٩ - ٨	انسجة مشبعة و انسجة اخرى معالجة بالزيت او مغطاة بطلاء اساسه الزيت .
٥٤ - ٢	رامي خام ، مقشور ، منزوع الصمغ ، مشط ، معالج ، غير مفزول .	٥٩ - ٩	انسجة مطاطية من غير الانسجة المستنرة ، مصنوعة من مواد نسيجية و خيوط مطاط .
٥٤ - ٨	طرود بريديّة وارسالات عن طريق البريد والتابعة للباب ٥٤ .	٥٩ - ١٢	انسجة مطاطية من غير الانسجة المستنرة ، مصنوعة من مواد نسيجية و خيوط مطاط .
٥٥ - ٢	زغب بزور القطن .		

بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية
من جميع المواد عدا المعادن. طماقات وغيرها من الاصناف المعدة لوقاية الساق واصناف مماثلة واجزاؤها .	٦٤ - ٠٦	جوارب مصنرة من جميع الانواع ، غير مطاطة ولامسطة .	٦٠ - ٠٣
طرود بريدية وارسالات للبريد، تابعة للباب ٦٤ .	٦٤ - ٨٠	اشمرة (البسة داخلية) مصنرة، غير مطاطة ولا مسططة .	٦٠ - ٠٤
قبعات بشكلها الاولى وبدون دوائر واسطوانات وكسيات قبعات بشكلها الاولى ، مضمرة	٦٥ - ٠١	ادثرة (البسة خارجية) وتوابعها وغيرها من الاصناف المصنرة ، غير مطاطة ولا مسططة .	٦٠ - ٠٥
او مصنوعة من جمع اشربة .	٦٥ - ٠٢	انسجة واصناف اخرى (بما في ذلك واقيات المركب والجوارب المضادة لتمدد الاوردة) مصنرة مطاطة ولا مسططة .	٦٠ - ٠٦
قبعات واغطية راس اخرى من لباد ، مصنوعة .	٦٥ - ٠٣	طرود بريدية تابعة للباب ٦٠ ادثرة للرجال والصبية .	٦٠ - ٨٠
قبعات واغطية راس اخرى ، او مصنوعة .	٦٥ - ٠٤	ادثرة للنساء والبنات وصغار الاطفال .	٦١ - ٠١
طرود بريدية وارسالات عن طريق البريد ، تابعة للباب ٦٥ .	٦٥ - ٨٠	ادثرة للرجال والصبية ، بما في ذلك الياقات وصدر القمصان وطراف اكمامها .	٦١ - ٠٢
القائمة «ب» المتعلقة بالمنتجات الخاصة لاجراء التاشيرة		ادثرة للنساء والبنات وصغار الاطفال .	٦١ - ٠٣
بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	ادثرة للرجال والصبية ، بما في ذلك الياقات وصدر القمصان وطراف اكمامها .	٦١ - ٠٤
جلود فصيلة البقر (بما فيها الجاموس) جلود الخيل ، مضمرة ، عدا ما يدخل منها في الابواب من رقم ٠٦ - ٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١ .	٤١ - ٠٢	ادثرة للرجال والصبية ، بما في ذلك الياقات وصدر القمصان وطراف اكمامها .	٦١ - ٠٥
جلود ملصحة (مدحونة بالورنيش) او معدنة .	٤١ - ٠٨	ادثرة للنساء والبنات وصغار الاطفال .	٦١ - ٠٦
البسة وتوابعها من جلد طبيعي او من بديل له .	٤٢ - ٠٣	مناديل ومناديل جيب .	٦١ - ٠٧
خيوط الياق نسيجية تركيبية واصطناعية مستمرة ، مهياة للبيع بالتجزئة .	٥١ - ٠٣	شالات ، مناديل راس ، لفافات عنق براقص واصناف مماثلة اربطة عنق .	٦١ - ٠٨
صوف على هيئة كتل .	٥٣ - ٠١	اغشية .	٦٢ - ٠١
وبر ناعم او خشن على هيئة كتل .	٥٣ - ٠٢	البسة وتوابعها .	٦٣ - ٠١
		احذية بنعال خارجية واسفلها من مطاط او من لدائن اصطناعية .	٦٤ - ٠١
		اجزاء احذية (بما في ذلك بنعال خارجية من مواد اخرى (ورق مقوى ، انسجة ، مواد مضمرة ... الخ) .	٦٤ - ٠٤
		اجزاء احذية (بما في ذلك الاجزاء الخارجية والكموب)	٦٤ - ٠٥

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٥٣ - ٠٤	فضلات صوف ووبر (ناعم او خشن) باستثناء النسالة نسالة صوف ووبر (ناعم او خشن) .	٥٩ - ٠٧	شراريب واصناف مماثلة . نسيج مطلي بصمغ او غراء او مواد نشوية من الانواع المستعملة في صناعات تغليف الكتب والمطبوعات وغيرها او في استعمالات مماثلة (فخار مطلي ... الخ) نسيج شفاف لنسخ الرسوم . نسيج محضر للرسم بالالوان . نسيج مقسي ومصنوع لصناعة القبعات وما يماثلها .
٥٣ - ٠٥	صوف ووبر (ناعم او خشن) مندوف او مشط .	٦١ - ٠٩	مشدات ، احزمة شدادة ، حمائل شدي (منهديات) وسراويل وجوارب واصناف مماثلة من نسيج او مصنرات وان كانت مطاطة .
٥٣ - ٠٩	خيوط من وبر خشن او من شعر نباتي ، غير مهياة للبيع بالتجزئة .	٦٢ - ٠٥	مصنوعات اخرى من نسيج بما في ذلك نماذج للصنع .
٥٤ - ٠٣	خيوط من كتان او رامي ، غير مهياة للبيع بالتجزئة .	٦٣ - ٠٢	اسمال وخرق ، فضلات خيوط حزم وحبال وامراس واصناف بالية من مصنوعات هذه المواد غير صالحة للاستعمال قبعات واغطية راس اخرى (بما في ذلك شبكات الشعر) مصنرة او مصنوعة من نسيج او مسننات او لباد ، (على شكل قطع الاشربة) مزينة او غير مزينة .
٥٤ - ٠٤	خيوط من كتان او من رامي مهياة للبيع بالتجزئة	٦٥ - ٠٥	قبعات واغطية راس اخرى مزينة ام لا .
٥٥ - ٠٣	فضلات قطن (بما فيها النسالة) غير مشطة ولا مندوفة .	٦٥ - ٠٧	اشربة للتجهيز داخل القبعات، بطائن جاهزة، اغطية، حياكل (بما في ذلك الاطر النابضة لقبعات المسارح) ، حواف وما يماثلها لصناعة القبعات.
٥٥ - ٠٤	قطن مندوف او مشط .		
٥٥ - ٠٧	نسيج من قطن بمقعدة غزية .		
٥٦ - ٠٢	حبال غير متواصلة من الياف نسيجية او اصطناعية .		
٥٦ - ٠٣	فضلات الياف نسيجية تركيبية واصطناعية (مستمرة او متقطعة) على مياة كتل بما فيها فضلات الخيوط والنسالة .		
٥٦ - ٠٦	خيوط من الياف نسيجية تركيبية واصطناعية غير مستمرة (او من فضلات الياف النسيج التركيبي او الاصطناعي) مهياة للبيع بالجملة .		
٥٨ - ٠٧	خيوط قطيفة، برسيم، (من غير ما ورد في الباب ٠١ - ٥٢ ، والبرسيم المصنوع من شعر نباتي) صفائر على شكل قطع ومصنوعات قبطانية مطرزة ومصنوعات اخرى مطرزة مماثلة ، اثواب طرز ،		

قانون رقم ٨٢ - ١١ مؤرخ في ٢ ذي القعدة عام ١٤٠٢ الموافق ٢١ غشت سنة ١٩٨٢ يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الميثاق الوطني ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المواد ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ١٥١ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ ماي سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٨ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المعدل والمتمم والمتضمن القانون التجاري ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١١ المؤرخ في ٥ صفر عام ١٤٠١ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والمتضمن المخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤ ، لاسيما المادة ٨ منه ،

- وبناء على مقررات المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي للحزب وعلى قرارات اللجنة المركزية في دورتيها الثالثة والسادسة ، ولاسيما تلك المتعلقة بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد الوطني ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،

يصدر القانون التالي نصه :

الباب الاول

الهدف ومجال التطبيق

المادة الاولى - يهدف هذا القانون الى تحديد الاهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا اطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها .

المادة ٢ - يخضع كل مشروع استثمار يقل مبلغه عن ثلاثين (٣٠) مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعون ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر ، لاحكام هذا القانون وينجز وفقها .

المادة ٣ - يقصد بمشاريع الاستثمارات في نظر هذا القانون الاستثمارات المزمع انجازها على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاط ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي .
- تحدد هيكله هذه الاستثمارات عن طريق التنظيم .

المادة ٤ - تندرج مشاريع هذه الاستثمارات في اطار الاهداف والاولويات والمجالات المحددة في المخططات الانمائية الوطنية والمنوطة بالقطاع الخاص الوطني .
وتوجه هذه الاستثمارات وتنظم وتحدد طبقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥ - لا يسرى هذا القانون على الاستثمارات التي يبادر بها أو تنجز في القطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة الذين لا يخرجون عن القوانين الجارية بها العمل على أن تصدر في حقها احكام خاصة ان دلت الحاجة الى ذلك .

المادة ٦ - لا يسرى هذا النص على الاستثمارات التي يبادر بها الحرفيون حيث أنها خاضعة لاحكام القانون المتضمن القانون الاساسي للحرفي .

المادة ٧ - لا تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الاستثمارات التي يبادر بها وتنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة في اطار ممارسة انشطتهم المهنية التي تظل خاضعة لاحكام خاصة بها .

الباب الثاني

توجيه الاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى

المادة ٨ - فى اطار مسار التنمية الوطنية وطبقا للميثاق الوطنى ، تتمثل الاهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة فيما يلى :

- المساهمة فى توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وفى انشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات ،

- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكى من خلال المساهمة فى أنشطة المرحلة الاخيرة من التحويل الصناعى والمقاولة من الباطن ،

- المشاركة فى تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان بالتواجد فى المناطق المحرومة أو المعزولة وإستعمال اليد العاملة والموارد المحلية .

المادة ٩ - يتم دمج الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية فى نظام التخطيط فى اطار المخططات الوطنية الانمائية السنوية منها والمتوسطة الامد .

المادة ١٠ - يمنح الاعتماد للاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية حسب مفهوم هذا القانون ، وفقا لاولويات المخطط الوطنى للتنمية وأهدافه وتقديراته .

وتحدد المخططات الوطنية حسب حاجيات التنمية مدى التكييف والضبط اللذين تقتضيهما اهداف التنمية وتماسكها العام .

المادة ١١ - الميادين التى يجوز أن تنمو فيها أنشطة القطاع الخاص الوطنى ، فى اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل ، هى على الخصوص :

- نشاطات تادية الخدمات المتمثلة فى التصليح الصناعى وصيانة آلات الصنع وكذا صيانة التجهيزات الصغيرة بوجه عام ،

- الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملة أو فى أسفل انتاج القطاع الاشتراكى ولاسيما فى تحويل ومعالجة المواد الاولية الزراعية المصدر أو المنتوجات المعدة لاستهلاك العائلات ،

- الصيد البحرى غير ذلك الذى يتسم فى اعلى البحار ،

- المقاولة من الباطن حسب مفهوم التشريع والتنظيم المعمول بهما ،

- البناء والاشغال العمومية ،

- السياحة والفندقة وكذا الخدمات المرتبطة بهما ،

- النقل البرى للمسافرين والبضائع طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها .

تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة وكذا قائمة النشاطات الاقتصادية بموجب مرسوم .

المادة ١٢ - لايجوز طبقا لتوجيهات الميثاق الوطنى ، ان تسمح فى أى حال من الاحوال الاستثمارات الخاضعة لهذا القانون بتحقيق جمع أفقى أو عمودى لنشاطات مماثلة أو مترابطة فى أيدي مالك واحد لرأسمال أو شركاء . فهذا النوع من الاعمال محظور قانونا .

ومع مراعاة أحكام الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ أدناه ، تحظر أيضا مبادرة الشخص الواحد بنشاطات متعددة سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة الغير .

وتخضع الاستثمارات التى تنجز اعتمادا على التمويل الذاتى طبقا لاحكام هذا القانون للفقرة الثانية من المادة ٣١ أدناه .

الباب الثالث

تنظيم الاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى

الفصل الاول

الاعتماد

المادة ١٣ - لاينجز أى مشروع استثمار بقصد الانشاء أو التوسيعات الجديدة يبادر به فى اطار أحكام هذا القانون الا بعد اعتماد مسبق اجبارى يمنح وفقا للشروط والاشكال المحددة أدناه .

المادة ١٤ - يتوقف انشاء المؤسسات الفردية والشركات بالتضامن ، أو ذات المسؤولية

المحدودة، أو بالأسهم على الاعتماد المسبق، والموثق
مأمور بأن يطلب قبل تحرير رسم تأسيس الشركة
حسب الاشكال القانونية، الرسم النظامي
المتضمن الاعتماد. وفي جميع الحالات لا يتم أي
تسجيل للنشاطات المرتبطة بانجاز هــــــ
الاستثمارات في السجل التجاري الا بعد استظهار
الرسم النظامي المتضمن الاعتماد، وذلك دون
الاخلال ببقية الاجراءات المنصوص عليها.

المادة ١٥ - لا يشترط الاعتماد بالنسبة
لاستثمارات التجديد على أن تكون محل قرار من
الوزارة المسؤولة على القطاع الذي يشمل النشاط
المعنى.

تكون شروط تجديد الاستثمارات محل
تدبير خاص يحدد عن طريق التنظيم.

المادة ١٦ - يمتنع الاعتماد بالنسبة لنوع
واحد من النشاط ومكان اقامة واحد ومبلغ
استثمار معين. ويحدد رسم الاعتماد كذلك
الامتيازات والالتزامات وقد يتضمن أيضا الشروط
التي تقيد النشاط المزمع القيام به.

ويجب أن يكون كل تغيير لشروط الاعتماد
المذكورة أعلاه محل اعتماد جديد.

القسم الأول

موضوع الاعتماد وغرضه

المادة ١٧ - الغرض من الاعتماد هو :

- التحقق من مطابقة الاستثمارات المبادر
بها مع الاهداف والتوجيهات المرسومة في
المخططات الانمائية الوطنية،

- تقدير النفع الاقتصادي والاجتماعي
للاستثمارات المبادر بها ومساهمتها في تنمية
البلاد.

يخضع قبول طلبات الاعتماد لمطابقة
النشاطات المزمع القيام بها مع الاحكام القانونية
والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الشأن.

القسم الثاني

مقاييس تقدير الاستثمار

المادة ١٨ - في اطار توجيهات المخططات
الوطنية للتنمية ووفقا لاهداف التنمية المرسومة

في الفترة المعنية، تدرس مشاريع الاستثمار على
أساس المقاييس التالية :

- انشاء مناصب للعمل،

- اضافة القيمة على الموارد والمواد الاولية
والمنتجات المحلية نصف المصنعة،

- توسيع وتنويع جملة منتجات الاستهلاك
النهائي والوسيط والخدمات،

- تنمية القدرات الوطنية للانجاز والتصليح
والصيانة وأنشطة المقاوله من الباطن،

- توفير بدئل الواردات،

- الاقامة المكانية في المناطق الداخلية للبلاد
وفي المناطق المحرومة.

الفصل الثاني

الالتزامات والفضائات والامتيازات والتسهيلات

القسم الأول

الالتزامات

المادة ١٩ - يتعين على المبادرين بمشاريع
الاستثمار المعتمدين :

١ - تنفيذ برنامج الاستثمار المعتمد
والالتزامات المرتبطة به وخاصة تلك المتعلقة
بقطاع النشاط والاقامة المكانية، وفقا للتنظيم
الجاري به العمل واعراف المهنة،

٢ - القيام بالنشاطات التي اعتمدوا من
أجلها ومن ثمة العمل على :

(أ) توفير المنتجات وتادية الخدمات حسب
المعايير والمواصفات التقنية المحسدة بموجب
التنظيم الخاص بكل نشاط أو المعتمدة في المهنة،

(ب) الوفاء بالتزامات القانونية والتنظيمية
السارية والمطبقة على المهنة،

(ج) الوفاء بالتزامات المتعلقة بحقوق
العمال طبقا للتشريع المعمول به.

القسم الثاني

الفضائات

المادة ٢٠ - تحظى الاستثمارات المعتمدة

في إطار هذا القانون بالضمانات طبقا للدستور والقوانين الجارية بها العمل .

القسم الثالث

الامتيازات المرتبطة بالاعتماد

القسم الفرعي الأول

الامتيازات الجبائية

المادة ٢١ - يجوز بناء على طلب من المستثمرين أن تحظى الاستثمارات الخاصة المعتمدة بالامتيازات الجبائية التالية :

١ - فيما يخص الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة :

(أ) الاعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (٥) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في الاستغلال ،

(ب) الاعفاء التام من الضريبة العقارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (١٠) سنوات اعتبارا من أول يناير من السنة الموالية لانتهااء البناءات والبناءات الإضافية المعدة للنشاط المعتمد ،

(ج) التخليص من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم ،

(د) الاعفاء من حق التحصيل بالمقابل المنصوص عليه في المادة ٢٥٨ من قانون التسجيل فيما يخص المشتريات العقارية المعدة للنشاط المعتمد ،

(هـ) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والاعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز (٥) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد .

٢ - فيما يخص الاستثمارات المنتجة للمواد:

(أ) الاعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (٥) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد ،

(ب) التخليص من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم ،

(ج) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والاعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (٣) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد .

٣ - فيما يخص الاستثمارات الأخرى :

(أ) الاعفاء الجزئي أو المتناقص من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (٥) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في الاستغلال الى حد ٢٠ ٪ من الأموال الخاصة المستثمرة في النشاط المعتمد .

وأثناء فترة الاعفاء ، يتعين على المؤسسات التفرغ من جميع عمليات استرداد النفقات الضرورية الى حدود الأرباح المحققة والا فان عمليات الاسترداد المؤخرة بلا مبرر لا يمكن أن تخصم من السنوات المالية اللاحقة .

(ب) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والاعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (٣) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد ،

(ج) الاعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (١٠) سنوات ، اعتبارا من أول يناير من السنة الموالية لسنة انتهاء البناءات أو البناءات الإضافية المعدة للنشاط المعتمد ، غير أن الاستفادة من الامتيازات السالفة الذكر لا تعفي المؤسسات من وجوب إيداع التصريحات الجبائية .

القسم الفرعي الثاني

الامتيازات المالية

المادة ٢٢ - يمكن للمستثمرين المعتمدين طبقا لاحكام هذا القانون أن يستفيدوا بناء على طلب منهم مما يلي :

(أ) المساهمات القابلة للتسديد على شكل قروض على الامدين الطويل والمتوسط

الفصل الثالث

كيفية الاعتماد

المادة ٢٦ - يمنح الاعتماد المسبق

والاجبارى بموجب رسم نظامى يحزر بعد اخذ
الرأى المطابق للجنة الوطنية أو اللجان الولائية
المكلفة بالنظر فى طلبات الاعتماد المقدمة من طرف
المستثمرين الحواس .

تبت اللجنة الوطنية للاعتماد التى يرأسها
الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية ،
فى كل طلب لاعتماد استثمار يفوق مبالغه ثلاثة
(٣) ملايين دج ولا يتجاوز ثلاثين مليون دج .

وتبت اللجان الولائية للاعتماد التى يرأسها
الولاية كل فى اختصاصه الاقليمى فى كل طلب
لاعتماد استثمار لا يتجاوز مبالغه ثلاثة (٣)
ملايين دج .

غير انه ، تبت اللجنة الولائية ، فيما يخص
طلبات الاعتماد التى لا يتجاوز مبلغ استثمارها
ثلاثة (٣) ملايين دج والتى يتم من خلالها طلب
امتيازات مالية وجبائية ، فى ملامة المشروع
وترسل الملف للجنة الوطنية التى تعطى رأيا مبررا
حول منح هذه الامتيازات .

ويبين تشكيل اللجان المذكورة وتنظيمها
وقواعد سيرها وكذا كيفية منح رسوم الاعتماد
بموجب مرسوم .

ويبين نفس المرسوم آجال النظر فى طلبات
الاعتماد المعدة قانونا .

المادة ٢٧ - فى حالة رفض الاعتماد ،
يمكن اللجوء الى العمل طبقا لاحكام قانون
الاجراءات المدنية ، وتمثل السلطة الادارية العليا
فى هذه الحالة فى الوزير رئيس اللجنة الوطنية .

وفى حالة ما اذا أسفر هذا العمل عن
قبول الطلب يتم وضع رسم تنظيمى وفقا للشروط
والاشكال المنصوص عليها فى المادة ٢٦ أعلاه
يتضمن اعتمادا يكون نافذا قانونيا عند نشره .

اما فى حالة سكوت الادارة ضمن الآجال
والشروط المنصوص عليها فى قانون الاجراءات
المدنية يمكن رفع دعوى بالظن أمام الجهة
القضائية المختصة .

تخصص لتمويل استثماراتهم ، على ألا يتجاوز
مبلغ القرض المصرفى ٣٠ ٪ من مبلغ الاستثمار
المرخص به الا اذا تعلق الامر بالمجاهدين وذوى
الحقوق ،

(ب) منح قروض على الامد القصير لتمويل
الاستغلال .

تحدد شروط منح القروض عن طريق قوانين
المالية .

المادة ٢٣ - تتخذ اجراءات تشجيعية أكثر
تفضيلا فى مجال الجباية والقروض فى اطار
قوانين المالية لفائدة المستثمرين الحواس :

(أ) عندما يتعلق المشروع بنشاطات منتجة
لمواد معدة للتصدير ،

(ب) عندما يأتى المستثمر برأسمال بالعملة
الصعبة .

وفى اطار البرنامج المحدد فى مجال تنظيم
السياحة الشعبية تتخذ اجراءات تفصيلية خاصة
بموجب قوانين المالية لفائدة المستثمرين فى هذا
القطاع .

القسم الثالث

التسهيلات

المادة ٢٤ - يستفيد المستثمر الخاص ،
مقابل التزاماته ، وطبقا للتشريع والاجراءات
السارية ، من تسهيلات للحصول على :

- قطع أرضية فى حدود المكان حيث توجد
المناطق المهيأة ،

- التموين بوسائل التجهيز والعتاد والآلات
ومواد البناء الضرورية لانجاز الاستثمار المزمع
وكذا التموين بقطع الفيار وتجهيزات التجديد
الضرورية للسير العادى لنشاط المستثمر .

- التموين بالمواد الاولية والمنتجات نصف
المصنعة الضرورية لنشاط المستثمر فى اطار
البرامج المحددة .

المادة ٢٥ - يمكن للمبادرين الخواس
بالاستثمارات أن يستفيدوا من المساعدة فى
مجال الاعلام الاقتصادى والتقنى ، ودراسة
المشاريع ، واعداد ملفات الاعتماد .

الباب الرابع

حدود الاستثمارات المعتمدة والنشاطات المرتبطة بانجازها

المادة ٢٨ - يمكن للمستثمرين الخواص أن يبادروا ، تحسبا لانشاء مؤسسات فردية أو بالتضامن ، طبقا لقانون التجارة وأحكام هذا القانون ، بمشاريع استثمار على ألا تتجاوز قيمتها عشر (١٠) ملايين دج .

كما يمكن للمستثمرين الخواص أن يبادروا، تحسبا لانشاء شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات باسهم طبقا لقانون التجارة ولاحكام هذا القانون ، بمشاريع استثمار على ألا تتجاوز قيمتها ثلاثين (٣٠) مليون دج .

المادة ٢٩ - تمارس نشاطات المؤسسات الفردية أو الشركات التي تنشأ وفقا لهذه الاحكام فى اطار القانون شريطة أن يكون ويظل رأسمال الشركة الملك الشخصى للمستثمر أو للشركاء اصحاب الحصص . ويقصد برأسمال الشركة الاصول وما يوظف عينا أو نقدا بما فى ذلك كلل الاحتياطات القانونية أو الاختيارية التى تنشأ ضمن المؤسسة ، وبغض النظر عن كل حكم آخر، يكون اكتتاب المساهمات فى الشركات بالاسهم اسميا .

المادة ٣٠ - فى حالة البيع أو نقل الملكية، لا يصح ما يدخل على القوانين الاساسية من تعديلات بغرض تحويل الملكية أو فتح المجال لمساهمة شركاء جدد وفقا للاشكال أو الاجراءات القانونية الجارى بها العمل ، إلا اذا :

- تم التنازل عن الملكية أو نقلها لفائدة شخص طبيعى ذى الجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر يكون مالكا لا وظفه نقدا أو عينا فى حالة البيع أو التحويل بالمقابل ،

- ليس للوارث ذاته صفة المستثمر المعتمد،

- لا يترتب عن التوظيف الجديد المضاف الى رأس المال تغيير طبيعة النشاط الممارس برسم الاستثمار المعتمد .

لا تطبق أحكام الفقرة الاولى فى حالات نقل

الملكية من باب الارث أو الوصية التى تبقى خاضعة للقوانين الجارى بها العمل .

المادة ٣١ - يجوز القيام بانشاء احتياطات قانونية وأرصدة اعتمادا على ادماج الارباح المحققة بعد خصم الضرائب ، كما يجوز القيام بكل تمويل ذاتى اعتمادا على الارباح الصافية من الضرائب قصد الوفاء بما اقترض من أموال ، وذلك وفقا للكيفيات والنسب والحدود المنصوص عليها فى التشريع .

ويكون ما يفضل من أموال بعد توزيع حصص الارباح فى اطار القوانين وتطبيقا للقوانين الاساسية ، محل تدابير جبائية خاصة الغرض منها تأطير وضبط النشاطات الخاصة الوطنية

الفصل الثانى

التوجيه والمتابعة والعقوبات

المادة ٣٢ - تنشأ لدى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية هيئة وطنية تتولى بالصلة مع اللجنة الوطنية واللجان الولائية المؤسسة بمقتضى المادة ٢٦ أعلاه ، ومع سائر الادارات الاقتصادية المعنية ، تنسيق الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وتوجيهها ومتابعتها فى اطار تطبيق المخططات الوطنية للتنمية .

ويحدد غرضها ومهامها وأشكال تدخلها بموجب مرسوم .

المادة ٣٣ - تبطل آثار الاعتماد فى الحالات التالية :

(أ) . عندما يتبين أن النشاط المرتبط بانجاز الاستثمار الممارس فعلا من قبل المستثمر ليس من طبيعة النشاطات المعتمدة أو أن الإقامة المكانية تختلف عن تلك المحددة فى رسم الاعتماد

فى هذه الحالة تلغى الامتيازات الممنوحة بموجب الاعتماد فتصبح المبالغ الجبائية المتنازل عنها مستحقة فور ذلك وتحصل بالطرق القانونية من قبل الادارات الجبائية المعنية .

ويمكن أن تقرر هذه العقوبة بأمر ادارى من الوالى بالعلق المؤقت ، والفتح من جديد

مشروط بموافقة الوزير المعنى على تصحيح الطلب الاصلى للاعتماد .

وعلاوة على ذلك ، يكون رئيس المؤسسة المسؤول مدنيا جزائيا على هذا النشاط تحت طائلة عقوبات جزائية على تزيف التصريح والكذب عند التسجيل فى السجل التجارى وممارسة مهنة بغير حق ، وذلك طبقا لاحكام قانون العقوبات .

(ب) عندما يتبين ان المستثمر تعمد التقليل من قيمة الاستثمار أو التستير عن عنصر ذى بال من نشاطه أو فى حالة تزيفه لتصريحه أمام الموثق عند تأسيس الشركة ، وبهذا يكون قد ارتكب مخالفة ثابتة وفعلا من أفعال الغش يعاقب عليهما طبقا لاحكام قانون العقوبات .

وفى هذه الحالة يبطل الاعتماد المحصل غشا بطلانا من أساسه تستحق فور ذلك المبالغ المتنازل عنها من باب الامتيازات الجبائية . ويمكن فضلا عن ذلك ، أن يحكم القاضى بفرامة تساوى ضعف المبالغ المتنازل عنها دون الاخلال بالعقوبات الادارية الاخرى .

المادة ٣٤ - عندما يرتكب المستثمر المعتمد أثناء ممارسة مهنته المرتبطة بانجاز الاستثمار مخالفات ثابتة ومتكررة للتشريع والتنظيم اللذين يسريان على نشاطه المهني يمكن أن تتخذ فى حقه اجراءات ادارية تتمثل أما فى تجديده من الامتيازات الممنوحة له تجريدا جزئيا او كليا واما فى الغلق بدعوى الضبط الادارى يأمر به الرالى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز شهرين .

وتقرن هذه الاجراءات الادارية باعلانات قانونية تعلق بمقر المجلس الشعبى البلدى لمكان مقر المؤسسة وعلى الباب الرئيسى لمحلها . ولا تحول هذه الاجراءات دون الملاحظات المنصوص عليها قانونا .

المادة ٣٥ - لا تخالف القواعد الاجرائية فيما يتعلق بالطعن أو الاستئناف طبقا للقوانين الجارى بها العمل .

المادة ٣٦ - عندما تتعذر مواصلة انجاز الاستثمار المعتمد أو تصبح تكلف نفقة باهضة لاسباب ناجمة عن الظروف الاقتصادية ودون أن يصدر أى تقصير عن المستثمر ، أو يستحيل ضمان سير طبيعى للمؤسسة ، يجوز للمستثمر المعنى أن يرفع طلبا الى الادارة المختصة قصد

تحويل نشاطه فى نفس الموقع المكانى . وفى هذه الحالة تباشر الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ أعلاه ، ويسلم صاحب الطلب رسم يعدل الرسم الاصلى مقرونا ، عند الاقتضاء . بالالتزامات والامتيازات الجديدة المرتبطة بذلك . **المادة ٣٧ -** بعد استشارة اللجنة الوطنية قانونا ، يستجاب وجوبا لطلب تعديل رسم الاعتماد الاصلى لفائدة المستثمر المعنى وذلك أما بالنص على نشاطات أخرى واما على موقع مكانى . آخر عندما يكون القطاع حيث يمارس نشاطه المرتبط بالاستثمار المعتمد محل اجراء عام لاعداد الهيكله قررتة الدولة فى اطار أهداف المخطط الوطنى للتنمية .

تخضع شروط تغيير وتحويل النشاط لاحكام القانونية والتنظيمية الجارى بها العمل . **المادة ٣٨ -** يتولى مأمورو الضبط القضائى واعوان الدولة المزهلون قانونا لهذا الغرض اثبات المخالفات والجنگ .

الباب الخامس الاحكام المختلفة

المادة ٣٩ - ينص عند الاقتضاء القانون المتضمن المخطط الوطنى للتنمية على الامد المتوسط على موافقة الحدود المقررة فى المادتين ٢ و ٢٨ أعلاه حسب تطور تكاليف التجهيزات والعتاد والادوات وكذا المرافق والمنشآت الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار . **المادة ٤٠ -** تظل النشاطات الناتجة عن الاستثمارات المنجزة قبل صدور هذا القانون خاضعة للتشريع المعمول به .

غير أنه يتعين على المبادرين بالنشاطات التى تحدث فى اطار هذه الاستثمارات أن يمتثلوا لكل اجراء تبادر به الادارة قصد ضمان متابعة احصائية لهذه النشاطات .

المادة ٤١ - تلتفى الاحكام المنصوص عليها فى الامر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات . **المادة ٤٢ -** تحدد كيفيات تطبيق هذا القانون ، عند الحاجة ، بموجب مراسيم .

المادة ٤٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢ ذى القعد عام ١٤٠٢ الموافق ٢١ غشت سنة ١٩٨٢ .

امر رقم ٦٦ - ٢٨٤ مؤرخ في ١٧ جمادى الاولى
عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن
قانون الاستثمارات (١)

عرض الاسباب

تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الخاصة بايضاح
دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه
واشكاله والضمانات القانونية الخاصة به ، ، فان
الحكومة قد أعدت هذا الامر الذي أقره مجلس
الثورة والذي يشكل مع النصوص التي يستند
اليها قانون الاستثمارات .

ان هذا القانون يحدد الاطار الذي ينظم بموجبه
تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط
الاقتصادي ، وهو يستهدف سد الثغرات التي
نشوب القانون رقم ٦٣-٢٧٧ المؤرخ في ٢٦ يوليو
سنة ١٩٦٣ بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها
تدخل هذا الرأسمال ويتحدد الضمانات
والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان
اجنبيا أو وطنيا .

وعلاوة على ذلك ، فقد روعيت ضرورة تبسيط
اجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكليف
الادارة العمالية بالدور الاقتصادي الراجع لها
وعلى التخفيض من مهل الاجراءات الادارية اذ
جعلها القانون مقتصرة على الجوهرى والضرورى
منها لتيسير العمل به .

وحيث ان الامر يتعلق بالمبادئ ، فقد تأيد ما
يل :

١ - ان الامر المشار اليه قد اعترف للاشخاص
الطبيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب
بامكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين
الصناعي والسياحي ، على اعتبار ان الهدف
المطلوب قبل كل شيء هو مضاعفة الطاقات
الانتاجية للأمة الى أقصى حد .

٢ - وفي الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة
للاقتصاد الوطني والتي سيجرى توضيحها
بمرسوم فانه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق
مشاريع الاستثمارات فيها مع امكانها عند الضرورة
من مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الاجنبى

٣ - ويمكن الدولة علاوة على ذلك ، ان تتشارك
مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس
المال الاجنبى أو الوطنى ، ويمكنها أيضا طرح
المناقصات والمزايدات لاحداث المؤسسات فى

جميع القطاعات برساميل خاصة يمكن أن تتطلبها
الاحتياجات الأولية للتنمية الاقتصادية وذلك ضمن
شروط معينة .

٤ - ان الامر المتضمن قانون الاستثمارات قد
أشار الى نشر مرسوم تحدد بموجبه كفاءات تدخل
رأس المال الخاص في قطاعات التجارة الداخلية
والمصالح وكذلك كفاءات جعل المؤسسات التابعة
لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين
تحت الرقابة الجزائرية .

وان الامر المذكور يحدد الضمانات الخاصة
بقانون الاستثمارات وشروط تطبيقه .

١ - الضمانات والمنافع

(أ) الضمانات :

من المعلوم ان نجاح سياسة الاستثمار التي
تدعو رأس المال الخاص الوطنى والأجنبى الى
الاسهام يتوقف على الضمانات التي تؤمن الدولة
ثباتها والتي تقوم هذه الأخيرة بتنفيذها برمتها
لصيانة شروط التسيير السليم للاقتصاد الوطنى

ولذلك فان الدولة تشارك المستثمرين فى
اهتمامهم بانجاز واستغلال المؤسسات المذكورة
فى الامر المتضمن قانون الاستثمارات مع مراعاة
الفوائد المتبادلة وفى الحدود التي يؤدي فيها
المستثمرون على ما ينبغى المهام التي يفرضها
التسيير المطابق لمقتضيات هذا القانون .

ولهذا الغرض ، فان المؤسسات المحدثة أو
النامية والمرخص لها طبقا لهذا الامر المتضمن
قانون الاستثمارات لا يمكن أن تسترجعها الدولة
بموجب مقرر الا عندما تفرض ذلك دواعى التنمية
الاقتصادية ، وفى هذه الحالات ، فان الاسترجاع
يقرر لزوما بموجب نص تشريعى ويجب أن يترتب
عليه بحكم القانون تعويض يجرى تحديد قيمته
وآجال تسديده وتحويله بصورة موضحة فى قرار
الترخيص .

وعلاوة على ذلك ، فان قرار الترخيص هذا
سينص على الضمان ويوضح شروط تحويل الارباح
التي تحققها المؤسسات المعنية .

(ب) المنافع م

وقد منحت المنافع للرسميل الجزائرية
والاجنبية معا ، تلك المنافع التي تدخل بصورة
اساسية فى النطاق الجبائى .

سكوت الصندوق الجزائري للتنمية كموافقة
ضمنية على الترخيص .

(ب) الرخصة الممنوحة على شكل بسيط :

ان هذه الرخصة تتعلق بالاستثمارات ذات
الاهمية المتوسطة ويجرى هذا الشكل من
الترخيص بموجب طلب يقدم الى كتابة اللجنة
الوطنية للاستثمارات التي تطلب رأى المندوبين
دون حاجة لعقد اجتماع لهم .

وتشمل الرخصة على الضمانات والمنافع المتعلقة
بالتعويض والتحويل للخارج والاعفاء من الضريبة
العقارية . وهي تعبر في الحقيقة عن أن احداث
وحدة خاصة في قطاع معين متفق مع سياسة
الحكومة ومطابق للمستلزمات الاقتصادية للبلد .

وان مهلة درس الطلب يمكن في هذه الحالة
ان تقتصر على أقل وقت ممكن .

(ج) الرخصة العادية :

تتعلق هذه الرخصة بصورة خاصة بالمؤسسات
الهامة . وتطبق ايضا على المؤسسات التي ترغب
في الحصول على المنافع الخاصة المنصوص عليها
في الباب ٣ .

وفيما يتعلق باللجنة الوطنية للاستثمارات ،
فانها تشكل من الأعضاء التاليين :

- وزير المالية والتخطيط ، كرئيس .
- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية
- ممثل وزارة الشؤون الخارجية .
- ممثل وزارة الصناعة والطاقة .
- ممثل وزارة الداخلية .
- ممثل وزارة السياحة .
- ممثل وزارة التجارة .
- ممثل الوزارة الوصية .
- المدير العام للبنك المركزي الجزائري .
- المدير العام للصندوق الجزائري للتنمية .

ويجوز للجنة عند الضرورة ان تضم اليها أية
هيئة رسمية او شبه رسمية يمكن أن تملأها
بالعناصر الخاصة بالمعلومات التكميلية .

ويتولى الصندوق الجزائري للتنمية كتابة
اللجنة .

ويعني هنا الانتفاع من نظام جبائي مستقر
في الحالة التي تقوم فيها وحدة صناعية ما بإبرام
صفقات طويلة الأمد وتكون بالوقت نفسه في
حاجة الى معرفة سعر الكلفة النهائي والإيراد عن
مدة طويلة وبصورة عامة ، فان المنافع الجبائية
التي تمنحها الجزائر يجب ان تكون من العوامل
المفرية لانشاء المؤسسات على حسب أولوية
الحاجات المحلية المطابقة لمخطط التنمية الاقتصادية
ومن عوامل حث المؤسسات القائمة في الجزائر
على شراء الادوات المصنوعة فيها .

وفي النهاية ، ان الضمانات والمنافع الممنوحة
تستهدف تعبئة الموارد الداخلية والرساميل
الأجنبية لأجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لتنمية
البلد .

ويسوغ إبرام الاتفاقات الثنائية لضمائم
الاستثمارات عندما تعتبر مطابقة للكرامة الوطنية
ومن شأنها ان تتم على الوجه المفيد صيغه الامر
المتضمن قانون الاستثمارات .

٢ - الكيفيات المتعلقة بتنفيذ قانون الاستثمارات

لقد تبين من التجربة ان فعالية قانون ما
للاستثمارات يمكن ان تكون واسعة اذا واكبه
اصلاح تطبيق للكيفيات التقنية الخاصة بالتنفيذ
والتي تقسم على عنصرين متميزين :

١ - تكوين اللجنة التي تبدى رأيها في الملف
الذي يرفع لوزير الوصاية ووزير المالية
والتخطيط قصد توقيعهما المشترك عليه .

٢ - الاجراءات الخاصة بالترخيص
للاستثمارات :

لقد نص الامر المتضمن قانون الاستثمارات،
فيما يتعلق باجراءات الترخيص ، على ما يلي :

(ا) الرخصة الممنوحة على شكل اذن اداری :

ان عدد كبيرا من المؤسسات الصغيرة لا تحتاج
لاكثر من ٥٠٠.٠٠٠ دينار للتعينة الاستثمارية،
فالمشاريع التي يباشرها المواطنون الجزائريون
وحدهم دون غيرهم يجب ان يقدم بها مجرد طلب
بالترخيص الى عامل العمالة .

على انه ، عندما لا يبلغ الطالب بأى مقرر بشأن
طلبه في مهلة اربعين يوما جاز له الاتصال بكتابة
الصندوق الجزائري للتنمية .

وفي انقضاء مهلة الاربعين يوما من ذلك يعتبر

- ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط .
يأمر بما يلى :

الباب الاول

المبادئ

مادة ١ - يوضح هذا الامر النطاق الذى ينظم بمقتضاء تدخل الرأسمال الخاص فى التنمية الاقتصادية الوطنية .

وهو يشكل مع النصوص المقررة لتطبيقه قانون الاستثمارات .

مادة ٢ - ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات فى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطنى تعود للدولة وللهيئات التابعة لها .

الا ان الدولة يمكنها ان تقرر دعوة الرأسمال الخاص لانجاز هذه المشاريع . فتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطنى او الاجنبى فى تلك الاستثمارات .

وستحدد بمرسوم القطاعات المعتبرة كحيوية فى مفهوم هذا الامر .

مادة ٣ - عندما تشترك الدولة فى شركات للاقتصاد المختلط بمساهمة فى الرأسمال الخاص الاجنبى أو الوطنى فيجب ان يصادق على القوانين الاساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية :

(أ) . الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التى لا تملكها او بشراء جزء منها ، وكذلك الشروط التى يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار .

(ب) الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة او الموافقة فى حال البيع او النقل او التنازل عن الحصص او الاسهم التى لا تكون مالكة لها .

مادة ٤ - ان الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الاجانب يمكنهم احداث أو انشاء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجى للامة والاستفادة من كل او جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى الباب الثانى من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة وفقا للاجراء المنصوص عليه فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ من هذا الامر .

مادة ٥ - عندما يتطلب انجاز المشاريع

الاقتصادية الوطنية فى أى قطاع كان الرساميل الخاصة ، فيمكن للدولة اجراء مناقصات لاحداث مؤسسات معينة ، بهذه الرساميل ، وتكون أهدافها الانتاجية وتأسيسها الجغرافى والشروط الاخرى الخاصة بالاستغلال موضوع دفتر شروط يجرى عليها الاستثمار . ويمكن للدولة لهذا الغرض أن تضع تحت تصرف الاشخاص المعنيين جميع الدراسات الاقتصادية والتقنية التى تكون اعدتها بشأن هذه المؤسسات .

وعلى أساس الشروط التقنية المتساوية يمنح الترخيص الخاص لطلبات الانشاء حيث يتدخل الرأسمال الوطنى على المدى الاوسع وحيث تغطى مبالغه الخصوصية بصفة انفع قيمة الاستثمار ونهوض المؤسسة حيث يتطلب على الوجه الاقل المنافع المالية بالاستناد لهذا الامر .

مادة ٦ - يكون الاشخاص الطبيعيين والمعنويون ملزمين بالتقيد بالواجبات ذات الطابع القانونى وانظامى التى تخضع لها نشاطاتهم المهنية ولا سيما ما يتعلق منها بالضرائب والمحاسبة ونظام القطع .

الباب الثانى

الضمانات والمنافع

مادة ٧ - يوضح هذا الباب الضمانات والمنافع الممنوحة لاستثمار الرساميل المحققة وفقا للمواد من ٢ الى ٥ المذكورة أعلاه .

وكل ضمان او منفعة خصوصية يتطلبها انشاء او تسيير مؤسسة ما يمكن منحها بطريقة تعاقدية تبرم بين الدولة والمستثمر بعد أخذ رأى اللجنة الوطنية للاستثمارات .

الفصل الاول - الضمانات العامة

مادة ٨ - فى الحالة التى تستلزم فيها المصلحة العمومية استرجاع الدولة لمؤسسات تنتفع من احكام هذا القانون ، فلا يمكن اقرار تدبير كهذا الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية وقد يشتمل ذلك التدبير بحكم القانون ، استنادا لهذا الامر ، دفع التعويض المساوى للقيمة الصافية المحددة بمواجهة الخبراء والعناصر الوطنية التى تسترجعها الدولة وذلك فى مهلة اقصاها تسعة اشهر .

ويزاد على هذا التعويض :

- المبلغ غير المستهلك من نفقات التأسيس او القيم الاخرى غير المادية المطابقة للمصاريف

الفعلية غير المأخوذ بها في حساب ذلك التعويض
- الفوائد المحسوبة على حسب النسبة المتوية
القانونية عن مدة سنتين على مبلغ ذلك التعويض .

ويكون هذا التعويض قابلا للتحويل للخارج
إذا كان المستفيد نفسه أجنبيا أو إذا كان
الاستثمار محققا بواسطة مبالغ مستوردة للجزائر .

مادة ٩ - يحق للمؤسسات تعيين الموظفين
الأجانب الاختصاصيين الذين تحتاج إليهم وذلك
ضمن القدر الذي يجرى تحديده في قرار الترخيص
مع مراعاة القدر المقرر لتكوين وترقية الاطارات
الوطنية ، فتضمن حرية تعيين مقر هؤلاء الموظفين
الأجانب مع عائلاتهم وتنقلاتهم مع مراعاة التدابير
المتصلة بالنظام العمومي .

مادة ١٠ - ان المساواة أمام القانون ولا سيما
ما يتعلق بأحكامه الجبائية معترف بها للمؤسسات
الأجنبية أو المرتبة تحت المراقبة الأجنبية .

مادة ١١ - أن حقوق التحويل الواردة فيما بعد
مضمونة للاستثمارات الأجنبية المذكورة في المواد
٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذا الأمر ، كما يلي :

١ - تحويل الجزء الموزع من الأرباح السنوية
الصافية للمؤسسة والحاصلة بعد تنزيل
الاستهلاكات أو الاحتياطات الضرورية وبعد
مراعاة أهمية دينها ،

ان الجزء الموزع من الأرباح لا يكون قابلا
للتحويل الا بالنسبة الموجودة بين المساهمات
الأجنبية في الأموال الخاصة بالمؤسسة ومجموع
هذه الأموال وشرط تطابق هذه المساهمات مع
الاستيرادات الفعلية للرساميل الى الجزائر .

فلا يمكن اجراء تحويلات فعلية من الأرباح
للخارج تفوق الـ ١٥٪ سنويا من مبلغ المساهمات
الأجنبية الموضحة اعلاه في الرساميل الخاصة
بالمؤسسة في الجزائر .

وتعتبر الأرباح التي يمكن تحويلها ويجرى إعادة
استثمارها كالرساميل المستوردة .

٢ - تحويل المقبوض من بدل التنازل عن
المؤسسة أو تصفيتها أو بدل البيع أو التنازل عن
الحصص أو الاسهم الاسمية لرأس المال ، وذلك
بحسب ما يكون المشتري شخصا طبيعيا جزائريا
أو شخصا معنويا تحت الرقابة الجزائرية أو
بحسب ما تكون العملية في الحالات الأخرى
مرخصا بها من قبل البنك المركزي الجزائري .

ويجرى تحديد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة
بموجب قرار سيصدره وزير المالية والتخطيط .

مادة ١٢ - ان تحويل العائدات الخاصة
بالبراءة والمساعدة التقنية والمبالغ الضريبية
للمصلحة المالية الخاصة بالقروض المستدانة من
الخارج يمكن الاذن بها بموجب قرار ترخيص .

مادة ١٣ - ان اذن التحويل المشار اليها في
المادتين ١١ و ١٢ تصدر عن البنك المركزي
الجزائري على أثر التأكد من مراقبة تطبيق
الشروط المنصوص عليها في هاتين المادتين .

الفصل الثاني - المنافع المالية

مادة ١٤ - ان المؤسسات المذكورة في المواد
٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها أن تستفيد من المنافع
الجبائية طبقا للاوضاع التي يجرى تحديدها بقرار
سيصدره وزير المالية والتخطيط وفي نطاق
ما يلي :

١ - الاعفاء التام أو الجزئي من رسم الانتقال
بعوض الذي نصت عليه المادة ٤٤٧ من قانون
التسجيل وفي حدود تعلق المشتريات العقارية
على وجه الاستثناء بالنشاط المرخص به ، فيراعى
في تحديد معدل هذا الاعفاء مكان المؤسسة .

٢ - الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من
الرسم العقاري خلال مدة لا تتجاوز ١٠ سنوات
وكذلك مع مراعاة مكان انشاء المؤسسة .

٣ - منح معدل مخفض من الرسم الفريد
الاجمالي على الانتاج المترتب على أموال التجهيز أو
ارجاع الرسم المتعلق بأثاث التجهيز المصنوع في
الجزائر .

٤ - ارجاء استيفاء رسوم الجمارك والرسم
الفريد الاجمالي على الانتاج المرتبط بأموال
التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع وذلك على
تدريج أقصى لمدة الاستهلاك الصناعي .

٥ - الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من
الرسم الذي يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية
خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز الخمس سنوات ولمبلغ
سنوي من الأرباح لا يمكن أن يتجاوز الـ ٢٠٪ من
الرساميل الخصوصية المستثمرة في النشاط
المرخص به ، ومن ثم فانه يجب خلال مدة الاعفاء
على المؤسسات اتمام جميع الاستهلاكات الضرورية
في حدود الأرباح المحققة والا فان الاستهلاكات
المؤخرة بدون حق لا يمكن أن تقيد على الدورات
المقبلة .

مادة ١٥ - ان المنافع الجبائية المشار اليها في المادة ١٤ اعلاه لا يمكن أن تمنح الا في الحدود التي تكون فيها الشروط الاولى لاستغلال المؤسسة التي تلتبس هذه المنافع لا تمكنها من تحمل الاعباء الجبائية العادية على الفور وعلاوة عليه فانه يقتضى مراعاة الاعتبارات التالية :

- العلاقة القائمة بين مبلغ الاستثمارات وعدد الاستخدامات الدائمة المحدثة بالنسبة للتقنية اللازمة في فرع النشاط المعبر .

- الآثار غير المباشرة للاستثمار التي تعترض النشاطات المرتبطة به أو المكمل له ،

- النسق الخاص بالتكوين المهني وترقية الاطارات الوطنية .

- القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة .

- مقدار الانتاج المخصص للتصدير او الذي يحل مكان الاستيراد .

- مقدار الراسمال الجديد المستورد .

الفصل الثالث - المنافع الخصوصية

مادة ١٦ - ان المؤسسات المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها الاستفادة علاوة على ما سبق في الحالات التالية :

١ - من ضمان احتياطي يمنحه الصندوق الجزائري للتنمية لحساب الجزائر لتيسير الحصول على السلفيات المصرفية القصيرة الاجل لقاء رهن صناعي لتمويل المصنوعات أو المخزونات المتبعة ضرورية لتنمية الجزائر . وتحدد الاحكام المتعلقة بالقانون الاساسي وأوضاع الرهن الصناعي بموجب مرسوم .

٢ - من ضمان لا يجاوز معدل بعض تمويلاته الممنوحة لأجل متوسط أو طويل الرقم الاقصى الذي يجرى تحديده حين منح الرخصة .

غير انه لا يمكن منح هذه الضمانات الا بشرط ان تكون الاموال الخاصة بالمؤسسة تغطي نسبة معقولة من قيمة امكانيات الاستغلال .

وتجرى هذه الضمانات بموجب مقررات يصدرها وزير المالية والتخطيط واتفاقات تحدد بموجبها أوضاع هذه الضمانات .

مادة ١٧ - علاوة على المنافع المبينة في المادة ١٦ اعلاه وطبقا للشرط نفسه المذكور فيها ، فان

المؤسسات المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ٢ والمادتين ٣ و ٥ يمكنها عند اللزوم الحصول على ضمان الجزائر لقروضها المتعلقة بالتجهيز ، وتجرى هذه الكفالة بموجب مقرر يصدره وزير المالية والتخطيط واتفاق تحدد بموجبه أوضاع الضمان .

مادة ١٨ - ان المؤسسات ذات الصبغة السياحية يمكنها علاوة على المنافع المالية المنصوص عليها في المادة ١٤ الانتفاع من تخفيض في الفائدة لغاية ٣٪ عن القروض الطويلة أو القصيرة الاجل .

مادة ١٩ - ان الاستثمارات التي تجاوز الخمسة ملايين دينار يمكنها عند اللزوم الاستفادة : (أ) من الافراد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة .

(ب) من نظام اتفاقي يتعلق بضرائب الدولة لمدة لا تجاوز العشر سنوات على أن لا يجرى هذا التطبيق الا في الحدود التي لا تجاوز فيها الارباح الصافية ١٥٪ سنويا من الراسمال الخاص المستثمر .

(ج) من مقتضيات عن الحصص ترمي الى السماح للمؤسسة في مواجهة المنافسة الاجنبية خلال مدة السير العادي لانتاج المؤسسة .

الباب الثالث - الرخصة

مادة ٢٠ - ان طلبات الحصول على الرخصة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الامر يجب ان تعد وفقا للاوضاع التي ستوضح بقرار وزير المالية والتخطيط وتوجه :

(أ) الى عامل العمالة اذا كان المبلغ الكامل للاستثمار لا يجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دج ولم يلتبس في الطلب أي انتفاع مالي ،

(ب) الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات في الحالات الاخرى .

مادة ٢١ - يجوز الترخيص في الانشاءات او التوسيعات الخاصة بالمؤسسات التي تشتمل على مخطط مالي مناسب وتتوفر لديها الرساميل الخاصة وتحفظ بمجهود للتكوين الاختصاصي لليد العاملة الوطنية وتكون بالنظر لمواقعها وقطاع نشاطها من المؤسسات التي تسهم في تنمية اقتصاد البلد وفقا للمخططات والبرامج التي اوضحتها السلطات العمومية .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية تراعى علاوة على ذلك الاعتبارات التالية :

- فتح الأسواق الخارجية للتصدير .

- أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر والتي تضاف الى رأس المال ،

- درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية ،

- مستوى تغطية الرساميل الخاصة للاستثمار المطلوب تحقيقه .

المادة ٢٢ - يصدر عامل العمالة المختص بالبت في الطلب وفقا للفقرة أ من المادة ٢٠ قراره فيه بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالأمر .

إذا لم يجر أخبار طالب الترخيص بقرار عامل العمالة ضمن مطروف مضمون في أجل ٤٠ يوما وإذا لم يعمد عامل العمالة بنفس الكيفيات الى الممانعة أو توجيه أى تبليغ للطالب جاز للمعني تجديد طلبه الترخيص الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات فتعتبر آنئذ الرخصة ممنوحة اذ لم تقع على الطلب أية ممانعة في مدة ٤٠ يوما من ارساله أو لم تصدر بشأنه تعليمات تكميلية من قبل كتابة اللجنة .

المادة ٢٣ - في الحالة التي لا يتضمن فيها التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ أى طلب للمنافع المالية أو المنافع الخصوصية ، فان كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات تطلع الطالب على المقرر الصادر بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالأمر .

تكون الرخصة الصادرة قطعية وصريحة .

يجوز طالب الرخصة في حالة منحها على مهلة ٦٠ يوما لقبولها النهائي ، وبمجرد هذا القبول فانه يلتزم بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

مادة ٢٤ - اذا تضمن التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ طلبا بالمنافع المالية أو الخصوصية يصدر المقرر المشترك عن وزير المالية والتخطيط مع الوزارة التقنية المعنية بالأمر بعد أخذ رأى اللجنة الوطنية للاستثمارات .

فيبلغ هذا المقرر للطالب من قبل كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات ويجوز الطالب في حالة صدور مقرر موافق لمصلحته على مهلة ٩٠ يوما لقبول الرخصة بصفة نهائية .

وبمجرد حصول هذا القبول يصدر وزير المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزير الاختصاص التقنى

المعنى قرارا بالترخيص توضح فيه الشروط التي تسود الاستثمار وتدابير المراقبة المطابقة له .
فينشر موجز هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

فيلتزم الطالب آنئذ بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

وعندما تمنح الرخصة لتوسيع مؤسسة موجودة فان الضمانات العامة والمالية والخصوصية يمكن منحها لتنام المؤسسة أو لجهة التوسع فحسب ، وفي هذه الحالة الأخيرة فان طريقة المحاسبة المتبعة يجب أن تمكن من تشخيص الاستثمارات والنشاطات المنصوص عليها في الرخصة .

المادة ٢٥ - تبلغ الرخصة المشار اليها في المادة ٥ من هذا الامر للمستفيد منها من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات ويجب أن تجرى الموافقة عليها في مهلة ٩٠ يوما ويجب أن تتضمن هذه الموافقة الالتزام بتنفيذ برنامج الاستثمار وفقا للشروط التي تخضع لها الرخصة وان قرار الترخيص المطلوب عند اللزوم يصدر عقب استلام الموافقة المشار اليها ويجرى نشره حسب الأوضاع المبينة في المادة ٢٤ السابقة .

المادة ٢٦ - يجوز سحب الرخصة بناء على اقتراح الوزارة التقنية المعنية بالأمر وذلك في الأوضاع التي منحت الرخصة بموجبها ، وذلك في حالة التقصير الفادح بالالتزامات ويجرى ذلك عقب اصدار صاحب الرخصة بثلاثة اشهر على الأقل .

يجوز أيضا سحب كل المنافع المالية والخصوصية أو جزء منها .

المادة ٢٧ (أ) - تتألف اللجنة الوطنية للاستثمارات من الأعضاء الدائمين التاليين :

- وزير المالية والتخطيط ،

- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،

- مدير الخزينة والقرض ،

- ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،

- ممثل وزارة الصناعة والطاقة ،

مادة ٢٩ - ان التعديلات التي قد تلحق هذا القانون لا يمكن أن تلزم المؤسسات المرخصة بموجب هذا الامر بشروط ذات منافع ادنى .

مادة ٣٠ - ان الضمانات والمنافع المنصوص عليها في هذا القانون مؤمنة دون اخلال بالضمانات والمنافع الاكثر اتساعا والناجمة عن الاتفاقات المبرمة والتي يمكن أن تبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودول أخرى أو مجموعات دول أو منظمات دولية .

مادة ٣١ - توضح كيفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

مادة ٣٢ - تلغى المقتضيات المخالفة لهذا المرسوم جميعها ولا سيما القانون رقم ٦٣ - ٢٧٧ المؤرخ في ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن قانون الاستثمارات .

مادة ٣٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

- ممثل وزارة الداخلية ،

- ممثل وزارة السياحة ،

- ممثل وزارة التجارة ،

- المدير العام للبنك المركزي الجزائري ،

- مدير الضرائب والتنظيم العقاري .

- ممثل عن وزارة العمل والشئون

الاجتماعية (١) .

ويجوز لها عند الضرورة أن تضم اليها ممثلين عن كل هيئة رسمية أو شبه رسمية من شأنهم أن يمدوها بعناصر المعلومات التكميلية .

يتولى مهام كتابة اللجنة الصندوق الجزائري للتنمية .

تحدد بمرسوم كيفية تسيير وتدخل اللجنة .

الباب الرابع - احكام مختلفة

مادة ٢٨ - بغية تيسير انجاز المخططات والبرامج الاقتصادية التي حددتها الحكومة ، سيصدر مرسوم توضح فيه الشروط التي تلزم بموجبها المؤسسات المرخصة قبل ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٣ بتطبيق مجموعة نشاطاتها عليها .

قرار مؤرخ في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٣١ مارس سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد شكل وكيفيات ايداع طلبات الترخيص المنصوص عليها في قانون الاستثمارات (١)

ان وزير المالية والتخطيط ،

— بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات ، يقرر ما يلي :

مادة ١ - تحرر طلبات الترخيص المنصوص عليها في قانون الاستثمارات حسب الحالات الخاصة بكل منها طبقا للملفات النموذجية المحددة في الفقرات أ ، ب ، ج ، د ،

(أ) الملف النموذجي عن : جميع الاستثمارات الصناعية التي يتجاوز مبلغها ٥٠٠.٠٠٠ د . ج وعن الاستثمارات الصناعية التي يقل مبلغها عن ٥٠٠.٠٠٠ د . ج عندما تطلب عنها المنافع المالية .

١ - المعلومات المتعلقة بالطالب :

(أ) القانون الاساسي ،

(ب) مبلغ رأس المال ،

(ج) توزيع رأس المال والحصة المستوردة فعلا ،

(د) تقديم الميزانيات الثلاث الاخيرة وحسابات الاستغلال وحسابات الخسائر والأرباح ، وذلك في حالة ما اذا اراد الطالب توسيع أو احداث شركات موجودة بعد عن طريق وسيط .

(هـ) يشار في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) أعلاه الى سياسته الاستثمارات المنجزة منذ خمس سنوات ، وتحدد - علاوة على ذلك - الموارد وأشكال تمويل هذه الاستثمارات وخاصة اذا كان هذا التمويل حاصلًا عن طريق التمويل الذاتي ، أو زيادة في رأس المال بواسطة الحصة النقدية أو العينية ، أو الاعتمادات لأجل طويلة أو متوسطة ، وكل الموارد والأشكال الأخرى .

(و) يبين - في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) المذكورة أعلاه - اذا كان الطالب قد قام بعد باستثمارات في الخارج ويحدد اسم البلد ومبلغ الاستثمار ونوع وحجم الانتاج .

(ز) يبين - في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) أعلاه - اذا كان الطالب قد استثمر بعد أو ينوي الاستثمار في بلد آخر يذكره بالتحديد ، ويوضح الطالب بصفة خاصة نواياه في التنسيق بين هذا الاستثمار أو هذه الاستثمارات وبين التي ينوي القيام بها في الجزائر .

٢ - الانتاج :

(أ) الوصف المحدد للانتاج المنوي القيام به .
الانتاج الاصل والانتاج الثانوي .

(ب) وصف تقنيات الانتاج المقررة ،

(ج) امكانية التعاقد الثانوي في الجزائر ،

(د) طاقة الانتاج ،

(هـ) الآفاق المقبلة بالنسبة للانتاج أو انواع الانتاج المنوي تحصيله ،

(و) بيان قيمة وكمية الحاجيات الرئيسية للانتاج من ومن المواد الأولية ومن الماء ومن المواد شبه المنتهية أو المنتهية ، بيان كمية وقيمة حصة التموينات المنجزة في الجزائر .

٣ - الأسواق :

(أ) طرق التسويق الممكنة :

— السوق الجزائرية ،

— السوق الأجنبية : بيان حصة المنتوجات التي تصدر الى الخارج بالنسبة لمجموع الانتاج وبيان البلد أو البلدان التي قد يصدر اليها .

(ب) وضعية السوق الجزائرية التي يهمها هذا الانتاج .

(ج) وضعية السوق الأجنبية التي يهمها هذا الانتاج .

(د) السعر المحتمل للبيع .

(هـ) طريقة التسويق .

(و) المساعدات التجارية المتوقعة ، ويجب أن يشار بصورة خاصة الى مساعدة الشركات المساهمة في رأس مال الطالب .

٤ - التأسيس الصناعي :

(أ) الأرض : المكان المقرر أو المحتفظ به ، سبب هذا الاختيار : المساحة ، مبلغ الإيجار ، وفي حالة شراء الأرض يذكر ثمنها .

(ب) الأبنية : المساحة المغطاة والثلث أو مبلغ الإيجار .

(ج) حصة المؤسسات الجزائرية في :

— تهيئة الأرض ،

— تشييد البناية .

(د) الآلات والأدوات التقنية : سعر الشراء خالص القيمة وأجرة الشحن ورسم التأمين (سيف ، ، الطاقة التقنية للانتاج ، وصفها ،

- أصلها . ويجب الإشارة الى أن هذه الآلات حديثة أو مستعملة .
- (هـ) شراء الآلات أو الأدوات المصنوعة في الجزائر ،
- (و) مخطط التجهيزات الصناعية ،
- ٥ - تمويل الاستثمار :
- (أ) سعر التأسيس الصناعي : ان سعر عناصر الموجودات التي يتضمنها الجدول التالي يحسب على التوالى :
- دون الرسوم ،
- مع الرسوم .

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
					الأرض تهيئة الأرض الآلات والأدوات الأثاث نفقات التأسيس الأول نفقات التمويل المخزون من الأدوات أشياء مختلفة (تذكر بالتفصيل عند الاقتضاء) المجموع

(ب) التمويل :

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
					رأس المال حصة الشركاء في الحساب الجارى الاحتياطي القروض لآجال طويلة القروض لآجال متوسطة

- يجب الإشارة الى الهيئة أو الهيئات المقرضة، والتعهدات الثابتة ومختلف أشكال الاعتمادات : المبلغ المعدل ، المدة ، الاستهلاك .
- ٦ - المستخدمون :
- (أ) عدد الوظائف التي يتعين احداثها خلال السنوات الخمس الآتية ،
- (ب) تطور عدد الوظائف خلال السنوات الخمس الآتية (حسب الجدول التالي) :

المجموع	مبلغ الشراءات المتممة	
	في الجزائر	في الخارج
الأرض تهيئة الأرض بناء أو تهيئة أو توسيع الآلات ، الأدوات ، الاثاث (بيان كونه جديد أو مستعمل) التجهيز الرياضي التجهيز المسلي		
المجموع :		

- ١ - وضعية السوق السياحية الجزائرية ،
- ٢ - وضعية الأسواق الأجنبية التي تستقبل السواح ،
- ٣ - وضعية البلدان التي يأتي منها السواح .
- ٤ - الزبائن المتوقع استقبالهم : التقديرات حول الزبائن المواطنين والزبائن الأجانب ، يجب الاشارة بالنسبة المئوية الى منشأ هؤلاء الزبائن وتصنيفهم من الناحيتين الاجتماعية والمهنية ومن حيث الدخل والمدة المعتادة لاقامتهم السياحية ،
- ٥ - الوسائل التقنية والاشهارية المقرر استعمالها ،
- ٦ - امكانيات تنمية وتوسيع المؤسسة .
- (ب) طريقة التسيير والاستغلال المقررين : التسيير المباشر - الوكالة - الطرق الأخرى .
- (ج) عدد الشهور والايام المقرر فيها العمل ، معدل العمل المنوي القيام به .
- (د) الأسعار المحتملة للخدمات المقدمة .
- (هـ) المساعدات التجارية المتوقعة من طرف المؤسسات المساهمة في رأس المال .
- (و) بيانات حول وكالات الاسفار والجمعيات السياحية التي يتعامل معها الطالب .
- ٥ - تمويل الاستثمار :
- (أ) تكلفة العملية كلها : ان تكلفة عناصر الموجودات التي يتضمنها الجدول الآتي تحسب على التوالي :
- بدون الرسوم ،
- مع الرسوم .

- (و) مخطط التجهيزات ،
- (ز) مدد الاستهلاكات المقررة .
- ٣ - الخدمات والتعويضات :
- (أ) الاشارة بالتحديد الى الخدمات التي ستؤدى :
- ١ - الايوان : (فنادق ، بنقلوس ، شقق ، وغير ذلك) .
- عدد الغرف مع الاشارة الى تجهيزاتها ، (حمام ، دوش ، مرحاض ، هاتف ، مكيف الهواء ...) .
- مجموع عدد الأسرة .
- ٢ - تقديم المأكول : الطاقة ، النوع ، تقليدي ، « سلف سرفيس » ، « سناك بار » ، مقهى .
- ٣ - المركز التجاري : الصناعة التقليدية ، مؤسسة الصرف ، وكالة الاسفار ، الحلاق ، المحصور ، الصيدلية ، البطاقات البريدية ، الجرائد وغير ذلك من المخازن .
- ٤ - التجهيز الرياضي والمسلي : الحدائق والبساتين ، المسبح السفينة الشراعية ، السفينة البخارية (هور بور) الفروسية ، التنس « ميني غولف » ، « بولينغ » ، الملهى ، الكازينو .
- (ب) امكانيات توسيع الخدمات .
- (ج) حجم المواد الاستهلاكية : النسبة المئوية للاستيرادات .
- ٤ - الأسواق :
- (أ) هل قام الطالب أو ينوى القيام بدراسات حول :

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
					الأرض تهيئة الأرض الأبنية الألات والأدوات الأثاث مصاريف التأسيس الأول النفقات المالية المخزونات أشياء مختلفة (تذكر بالتفصيل عند الاقتضاء) *
					المجموع

(ب) التمويل :

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
					رأس المال حصة الشركاء في الحساب الجاري الاحتياطي القروض لأجل طويلة القروض لأجل متوسطة المجموع

يجب الإشارة إلى الهيئة أو الهيئات المقرضة والتعهدات الثابتة ، وكيفيات القروض من حيث المبلغ والمعدل والمدة والاستهلاك *
- الإشارة إلى امكانية الالتجاء إلى القروض القصيرة الأجل ،
- الإشارة إلى امكانيات الالتجاء إلى قرض توريد *

11

١ - الوظائف المحدثة لمدة خمس سنوات

(١) العدد المخصص :

المستخدمون من الافاك = ١

الجزء الثاني

٢ - التفريات بحسب الأصناف وبحسب الأصل والجنس

المجموع :
العمال ومعاونو العمال
المستخدمون
رؤساء العمال
الاطارات المتوسطة
الاطارات العليا

٣ - مخطط التكوين المهني عن السنوات الخمس الأولى .

٤ - بيان حول حجم المرتبات الموزعة ، حسب أصناف الوظائف .

٥ - يجب - في حال توسيع الاستثمار - الإشارة الى عدد الوظائف خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

٦ - سكنى ونقل المستخدمين .

(ب) المراجع المهنية :

- المسيرين ،

- الاطارات .

٧ - مردود الاستثمار :

(أ) تكون سعر التكلفة التقديرية للخدمات المقدمة .

(ب) ميزانية وحساب الاستغلال التقديريان .

(ج) تقديرات الخزينة .

(د) حجم الاستهلاكات المالية .

يجب أن تحسب تقديرات هذه المعلومات :

١ - بدون رسوم ،

٢ - مع الرسوم .

(ج) الملف النموذجي عن : جميع الاستثمارات الصناعية التي لا يتجاوز مبلغها ٥٠٠.٠٠٠ د ج
عندما لا تطلب عنها أية منافع مالية .

١ - معلومات تتعلق بالطالب :

(أ) القانون الأساسي ،

(ب) مبلغ رأس المال ،

(ج) توزيع رأس المال ،

(د) يبين اذا كان الطالب قد قام بعدد استثمار في الجزائر .

٢ - الانتاج :

(أ) الوصف المدقق لأنواع الانتاج المنوي القيام به (الانتاج الرئيسي والانتاج الثانوي) .

(ب) وصف مختصر لتقنيات الانتاج المقررة .

(ج) الطاقة القصوى للانتاج المقرر .

(د) قيمة وكمية الحاجيات الأساسية للانتاج من الطاقة والمواد الأولية والماء والمواد شبه المنتهية والمنتية . بيان كمية وقيمة حصة التموينات المحققة في الجزائر .

٣ - الأسواق :

(أ) طرق التسويق الممكنة :

- السوق الجزائرية ،

- السوق الأجنبية (بيان حصة الصادرات بالنسبة لمجموع الانتاج وبيان البلد أو البلدان التي قد يصدر اليها) .

(ب) سعر التكلفة ، وسعر البيع المحتمل .

(ج) طريقة التسويق .

٤ - التأسيس الصناعي :

(أ) الارض : المنطقة المقررة أو المحتفظ بها، المساحة سعر الشراء أو مبلغ الايجار ، ثمن التهيئة ، سبب اختيار مكان التأسيس .

(ب) الابنية : السعر أو مبلغ الايجار .

(ج) الآلات أو الادوات التقنية (القيمة محسوبة بما فيها الرسوم) الاصل (يجب الإشارة الى كون الآلات جديدة أو مستعملة) .

٥ - تمويل الاستثمار :

(أ) سعر التأسيس الصناعي (بما في ذلك الرسوم) :

- الارض ، الابنية ، الآلات والادوات والاثاث - المال المتداول .

(ب) التمويل :

- رأس المال ،

- حصة الشركاء في الحساب الجاري ،

- القروض .

٦ - المستخدمون :

١ - عدد الوظائف المحدثة :

الوظائف	جزائريون	أجانب
الاطارات العليا		
الاطارات المتوسطة		
رؤساء العمال		
المستخدمون		
العمال ومعاونو العمال		
المجموع		

٢ - التكوين المهني المقرر .

(د) الملف النموذجي عن : جميع الاستثمارات

السياحية التي لا يتجاوز مبالغها ٥٠٠.٠٠٠ دج
عندما لا تطلب عنها أية منافع مالية .

١ - معلومات تتعلق بالطالب :

(١) القانون الاساسي ،

(ب) مبلغ رأس المال - توزيع رأس المال ،
(ج) يبين اذا كان الطالب قد قام بعمله
باستثمارات في الجزائر .

٢ - التأسيس :

(١) الارض :

- المنطقة والاماكن المقررة او المحتفظ بها ،
- سبب اختيار المكان - فائده (المدينة
الكبرى ذات أهمية الصيد البحري ، الصيد
البري الخ ..) .

- نوع المنشآت الموجودة او التي ستنشأ
والتي يتوقف عليها التأسيس المزمع اجراؤه .

(ب) الابنية :

- المساحة المفظة ، الابعاد (الارتفاع ،
الطول ، العرض) طراز البناء المزمع انجازه .
- سعر الايجار .

(ج) التجهيز :

المنشأ والقيمة (بما في ذلك الرسوم) .

٣ - الخدمات والتعويضات :

تذكر الخدمات التي ستقدم :

(١) الايواء :

- النوع ،

- عدد الغرف مع الاشارة الى وسائل الراحة
(حمام ، دوش ، المرحاض ، الهاتف ، مكيف
انتهاء ..) ،

- مجموع عدد الاسرة .

(ب) تقديم المآكل :

- الطاقة ، النوع (تقليدي ، سيلف
سرفيس » ، « سنالك بار » ، مقهى) .

(ج) التجهيز الرياضي والمسلح .

٤ - الاسواق :

(١) الزبائن المتوقع استقبالهم : التقديرات
بالنسبة للزبائن المواطنين او الزبائن الاجانب .

(ب) طريقة التسيير والاستغلال المقررين :
التسيير المباشر - الوكالة - الطرق الاخرى .

(ج) الاسعار المحتملة للخدمات المقدمة ،

(د) المساعدات التجارية المتوقعة من شركات
النقل ، ومن منشطى الاسفار . المشاركة في
رأس مال الطالب ، الشكل والمبلغ .

(هـ) بيان حول وكالات الاسفار والجمعيات
السياحية التي يتعامل معها الطالب .

٥ - التمويل :

- رأس المال ،

- حصة الشركاء في الحساب الجارى ،

- القرض .

٦ - المستخدمون :

(١) عدد الوظائف المحدثة بحسب الاصناف
وحسب المدة والاصل والجنس .

الموسميون				الدائمون				الاصناف
اجانب		جزائريون		اجانب		جزائريون		
ا	ر	ا	ر	ا	ر	ا	ر	
								الاطارات العليا
								الاطارات المتوسطة
								رؤساء العمال
								المستخدمون المتخصصون
								العمال ومعاونو العمال
								المجموع

(ب) مخطط التكوين المهني والترقية الداخلية للعمال ، الذين سيعوضون المستخدمين الاجانب (ج) المراجع المهنية :

— للمدير ،
— للمستخدمين .

مادة ٢ — يجب ان تكون ملفات طلب الترخيص المشار اليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى محررة على عشر نسخ ومرفقة برسالة على عشر نسخ أيضا تتضمن خلاصة عن النشاط المنوي القيام به والمنافع المطلوبة ، والتعهدات التي يلتزم بها .

ترسل هذه الوثائق في ظرف مضمن الوصول لكتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات ، الصندوق الجزائري للاستثمارات - مدينة الجزائر .

مادة ٣ — يجب ان تحرر ملفات طلب الترخيص المحددة في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الأولى على خمس نسخ ومرفقة برسالة في خمس نسخ أيضا تتضمن خلاصة عن النشاط المنوي القيام به .

ترسل هذه الوثائق في ظرف مضمن الوصول الى عامل العمالة في المنطقة التي يؤسس فيها الاستثمار .

مادة ٤ — يكلف عمال العمالات وكتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٣١ مارس سنة ١٩٦٧ .
قرار مؤرخ في ١١ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد الكيفيات الخاصة بتطبيق الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات (١)

ان وزير المالية والتخطيط ،

— بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات ، ولا سيما المادة ١٤ منه ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ — ان اموال التجهيز القابلة للاستفادة ، حين شرائها ، من المعدل المخفض للرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج ، أو من رد هذا الرسم ، وفقا لاحكام الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات ، هي معددة في القائمة الملحقة بهذا القرار .

مادة ٢ — يجرى التسعير على المعدل المخفض للرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج أو عند اللزوم رد هذا الرسم ، على أساس تقديم شهادة من النموذج الملحق بهذا القرار مؤشر عليها من مصلحة الرسوم المفروضة على رقم الأعمال التابعة للمؤسسة المرخص لها ، ومسلمة بمعرفة هذه الأخيرة الى بائع هذه الاموال ، التي يترتب على شرائها حق الاستفادة من المنافع المشار اليها أو الى مصلحة الجمارك في حالة استيراد نفس هذه الاموال .

مادة ٣ — يكلف مدير الضرائب والتنظيم العقاري والمدير الوطني للجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

ملحق رقم (١)

الاموال القابلة للاستفادة من المعدل المخفض للرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج أو من رد نفس هذا الرسم وفقا لاحكام الفقرة ٣ من المادة ١٤ من الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦

ان هذه الاموال مصنفة في عنوانين :

- (أ) الاستثمارات العقارية .
- (ب) الاستثمارات المنقولة .

(أ) الاستثمارات العقارية :

١ — البنايات والأماكن المخصصة لمزاولة الصناعة ،

— معامل الصنع .

— مستودعات المنتجات التامة في أماكن الانتاج اذا لم يجر بيعها ،

- الأدوات المصنوعة خصيصا لاحتياجات المؤسسات الخاصة بالأشغال العمومية والمرافش الميكانيكية والجرارات الدائرية وآلات تمهيد الأرض والحفارات وجرارات التسوية والأجهزة القلابية والمداحل ، والحملات ، والحصادات والمناشر ، والمساحق ، وأجهزة الجرف ، والجرافات ، وأدوات السبر والنقب والاستخراج وماكينات التكليس والركائز وآلات صنع الاسمنت ، والمضخات ، والقطر انجرورة والمستخدمة كعمل في الورش (ماعدا القطر الدوارة المخصصة للمهاجع أو المطاعم أو المكاتب) والشاحنات المسماة صناديق الشحن وعربات الرفح والعربات المتعددة الدواليب .

- أدوات من مختلف الاحجام الخاصة بمهن البناء ،

- أجهزة الرفع والترتيب : جسور عائمة ومرافع ، ومرافع آلية ، ومرافع لاسلكية ورجاجات وأنصاب الصقالة وجسور نقالة ، والدوام وعربات ، ومحركات آلية ومصاعد الحمولة و « سكريب » ونقالات هوائية (تيليفريك) أو اكرية .

- آلات مخصصة لاستخدامها في المناجم ،
- معدات لسكك الحديد غير مسجلة أو غير داخلية في التصنيف وتنقل بصفة خاصة على الطرق الخصوصية أو المفارق الخاصة والمتعلقة بالمؤسسات الصناعية والتجارية .

- جرارات وأقفاص معدنية أو قاطرات ذات محرك تستخدم لعمليات التسوية الترابية ونزع الردم والصيانة في ورش الاشغال العقارية ،

- عربات غير نموذجية ، ومخصصة فقط للصيانة الداخلية في المقالع والورش وهي عبارة عن آلات خصوصية تجاوز القواعد المقبولة بها لسيورها في الطرق (العرض : متران ونصف ، الطول : ١٥ مترا و ٢٢ مترا في حالة دمجها مع المقطورة) وان سير هذه الآلات في الطريق العمومية حتى ولو كان بصفة عرضية في غير الحالة الضرورية لانتقالها بين ورشة وأخرى ، يخضع للضريبة المقررة في القانون العام .

- أدوات الصناعة من جميع الأنواع (المناقب والمخارط ٠٠ الخ)

(١) - أجهزة المختبرات ، أدوات التوريد (الصناديق المعدنية الكبيرة أنابيب الفولاذ ، الأرفف) المستعملة لتوريد السلع الخاضعة لرسم الانتاج (١٠)

- مكاتب الرسم والدراسات ،

- المعامل الخاصة بصيانة واصلاح أدوات الصنع ،

- وبصفة عامة جميع الأماكن المخصصة مباشرة للإنتاج .

٢ - البنايات والأماكن التي تضم المصالح الاجتماعية الاجبارية المنصوص عليها في تشريع العمل ،

٣ - الأماكن التي تضم مراكز التمهين والتكوين المهني والتابعة مباشرة للمؤسسة والتي تشكل امتدادا لنشاطها .

٤ - التجهيزات الملحقة بالعقار والمثبتة في العقارات أعلاه (التدفئة ، التهوية ، الكهرباء ، تكييف الهواء) ،

وعلى نقيض ما تقدم تستثنى من الانتفاع المقرر في قانون الاستثمارات في موضوع الرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج ، العقارات التي هي من غير البنايات والأماكن المعدة لمزاولة الصناعة ، بما فيها حظائر الورش .

ويجرى مثل ذلك على :

- العقارات المستعملة لنشاط غير صناعي ،
- الأماكن المستعملة للبيع بالجملة والتجزئة ،
- المكاتب الادارية والتجارية ،
- مكتب الادارة ،
- مكاتب المحاسبة ، والكتابة بالآلة والتوظيف ،

- قاعات العرض ، وغرف الانتظار والمرائب ،
- البنايات والأماكن التي تضم المصالح غير الاجبارية (ومن ضمنها حظائر ورش الاشغال) مثل المكتبات والمحاضن والمطاعم وقاعات الطعام وقاعات الأفراس وملاعب وأماكن الرياضة والتعاونيات وحراسة الاطفال ،

- البنايات الخاصة بسكن أعضاء المؤسسة ومن ضمنها مساكن البوابين والحراس ،

- التجهيزات ذات الصبغة غير المنقولة المثبتة في العقارات المبينة أعلاه (مثل التدفئة ، والتهوية ، والكهرباء ، وتكييف الهواء) .

(ب) الاستثمارات المنقولة :

تدخل في هذا الصنف :

١ - التأسيسات الصناعية وماكينات وآلات الانتاج والتنسيق :

- أدوات مقاومة الحريق والأجهزة والألبسة الخاصة بالحماية الفردية والعامة (مطافئ ، سلاسل ، مضخات ، أنابيب ، وشاحنات خاصة وأجهزة مختلفة) .

- ترتيب وتركيب وتجهيز الأماكن المعرف عنها في مفهوم أموال التجهيز ، تخطيط مستودعات خزن المنتجات الخالصة ونصف الخالصة للمواد الأولية وقطع التبديل وطاولات الرسم وأجهزة القياس والمراقبة . الخ .

- خزانات وصناديق صناعية ،
- أدوات لصيانة وتصليح أجهزة الصنع ،
- جهاز المصالح الاجتماعية الإجبارية ومراكز التمهين ،

- بصفة عامة جميع الأجهزة الضرورية لسير المصالح الاجتماعية الإجبارية ، ما عدا المنقولات المستثناة من حق التخفيض (الطاولات والكراسي والسرائر ولوازم الفرش) ،

- خزانات الألبسة المفروضة بتشريع العمل ،
- أجهزة التصوير الشعاعي ،
- ماكينات وأدوات . الخ .
- المقطورات الخاصة بالمصالح الاجتماعية الإجبارية لورش الأشغال العمومية .

ولا تدخل في هذا الصنف : المركبات من غير الوسائل الداخلية للترتيب والخاصة بنقل الأشخاص أو البضائع أو المنقولات .

١ - مركبات مستخدمة لنقل الأشخاص والبضائع وشاحنات وسيارات وقطر ومقطورات وقوارب مسطحة وصناديق قائمة وجرارات ذات دواليب وصناديق الشحن الآلية وغير الآلية ومقطورات ونصف مقطورات والأجهزة المشغلة على الفحم الحجري وأجهزة سكة حديد تسير على طريق عادي بما فيها القطر المتحولة التي تسير على سكة الحديد أو الطريق للجسر والنقل ، مركبات للسكن والطعام والكاتب في الورش وسيارات شحن غير مسجلة بما فيها سيارات الشحن العاملة على المازوت .

لا يطبق الاستثناء على المركبات فحسب ، إنما يطبق كذلك على ترتيبها ، وإن كان هذا الترتيب من النوع الخاص والضروري لنقل منتج معين مثال سيارات الشحن للتبريد وسيارات الشحن ذات الصناديق الكبيرة الثابتة والضواغط والمضخات لنقل الأسمنت والزفت والأسمنت الممزوج أو كل ما هو سائل .

٢ - الأشياء المنقولة : المفروشات أينما كانت مواضعها كالطاولات والكراسي والكنبات والحزائن والحواجز وخزانات الكتب والمكاتب وإن كانت مرتبة على نسق للتصنيف ، والأدوات المختلفة وآلات التوزيع الآلي للمشروبات الخاصة بالموظفين . الخ .

وتعتبر علاوة على ذلك غير داخلية في تعريف الاستثمار الخاص بالمنقولات :

١ - ماعدا جهاز الأبنية والأماكن :

- جهاز المصالح الإدارية والتجارية (اللافئات الخارجية وآلات الكتابة والآلات الحاسبة وآلات الفواتير وآلات الطابع وآلات الكهرباء الحاسبة وطاولات الآلات الكاتبة وأجهزة تصوير النسخ (فوتوكوبي) والنسخ والتسجيل وجهاز الالتقاط الآلي والأجهزة التليفونية والملفات والبطاقات وأوعية البطاقات والصناديق الحديدية ، والبرادات وسبل الشراء التي يستعملها الزبائن . الخ)

- ترتيب منقولات الأماكن الخاصة بالبيع (الحواجز ، والقواطع ، المعروضات . الخ) .

٢ - اللوازم الخاصة بالمصالح الاجتماعية غير الإجبارية .

٣ - قطع الغيار واللوازم المستخدمة لتصليح الأشياء المذكورة أعلاه .

الملحق رقم (٢)

شهادة

(مقدمة وفقا للقرار المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧)

أنا الموقع أدناه (١)

عن شركة

المرخص لها بعنوان قانون الاستثمارات بموجب القرار الوزاري المشترك الصادر في والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم

وتاريخ والخاص بنشاط

والتي تستفيد بمقتضى أحكام هذا القرار :

(٢) من المعدل المخفض للرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج ،

(٢) من رد الرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج ،

(١) الاسم الكامل للشخص وظيفته واللمزة للشركة .

الباب الأول

شروط عامة

مادة ١ - ان تحويل جزء من الأرباح السنوية الصافية الناتجة من رؤوس الاموال المستثمرة في الجزائر من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين من جنسية أجنبية يرخص فيه من طرف البنك المركزي الجزائري ضمن الشروط التالية :

١ - يجب أن تكون المؤسسة قد رتبت الاستهلاكات والمبالغ المقابلة لضمان الوفاء والاحتياطات القانونية ،

٢ - يجب أن يكون توزيع الأرباح مثبتا نظرا لأهمية استئانة المؤسسة ولا سيما لما عليها من ديون لمؤسسات القرض بالجزائر ،

٣ - يجب أن تكون المؤسسة قد سددت ما عليها لإدارة الضرائب وللضمان الاجتماعي .

الباب الثاني

الخصص التي يمكن تحويلها والمستفيدون من عمليات التحويل

مادة ٢ - يكون المبلغ الذي يمكن تحويله معادلا للجزء الموزع من الأرباح المحددة نسبيا للمساهمات الأجنبية في رأس مال المؤسسة وذلك بعد مراعاة أحكام المقطع ٣ بعده ، وبشرط أن تكون هذه المساهمات مناسبة للاستيراد المتعلق برؤوس الأموال الى الجزائر والمثبت من طرف البنك المركزي الجزائري أو بأدوات جديدة تقدر قيمتها من طرف مصالح الجمارك .

ان الأرباح القابلة للتحويل والتي يمكن إعادة استثمارها تشبه برؤوس الأموال المستوردة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الحد الأعلى من الأرباح القابلة للتحويل .

غير ان المبالغ من الأرباح التي تحول فعلا الى الخارج لا يمكن أن تتجاوز سنويا ١٥٪ من مبلغ المساهمات الأجنبية المحددة أعلاه والداخله في رأس مال المؤسسة الموجود في الجزائر .

مادة ٣ - يجب أن يكون المستفيدون من عمليات التحويل المذكورة أشخاصا طبيعيين أو معنويين من جنسية أجنبية ويكونون قد وظفوا رؤوس أموال في مؤسسات مقبولة بمقتضى الأمر ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات .

لمدة سنوات بالنسبة لشراء أموال التجهيز الضرورية لتأسيسها يشهد على أن الاموال المعنية بعده :

- نوعها :
- أصلها :
- قيمتها بدون رسم :
- واشتراك من مؤسسة بموجب الفاتورة رقم وتاريخ هي قابلة للاستفادة من هذه المنفعة بالنظر لجهة استعمالها ونوعها .

واننى أتعهد بدفع مبلغ الرسم الخاص بالتخفيض أو الإعفاء (٢) الذي منح لي ، وذلك في حالة عدم اتمام الشروط المطلوبة ، دون المساس بسحب الانتفاعات الجبائية اللاحقة بالرخصة أو العقوبات المشار اليها في المادتين ٦٠ و ٦١ من قانون الرسوم المترتبة على رقم الأعمال أو جميع النتائج المترتبة بحكم القانون على ذلك الاختلاس .

وحرر بـ في ١٩ (١) التوقيع

تأشيرة المصلحة

بـ في رئيس المراقبة

قرار مؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ يتعلق بنقل الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية في إطار قانون الاستثمارات (٢)

ان الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات ولاسيما المادة ١١ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٤٧ - ١٣٣٧ المؤرخ في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ والمتضمن تقنين الالتزامات والمحظورات المقررة في نظام الصرف .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤١١ المؤرخ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تمديد بعض الاحكام المتعلقة بمراقبة الصرف الى البلدان التابعة لمنطقة الفرنك ،

يقرر ما يلي :

(١) الاسم الكامل للشخص وصفته الملزمة للشركة .
(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٧٣ في ٢٨/٨/١٩٧٠ .

الباب الثالث

دورية عمليات التحويل

مادة ٤ - ان عمليات التحويل من هذا النوع تنجز سنويا بعد قفل السنة المالية . أما المبالغ غير المحولة خلال السنة فلا يمكن نقلها الى السنة الموالية الا بترخيص من البنك المركزي الجزائري .

الباب الرابع

البلد الموجه اليه

مادة ٥ - ان عمليات التحويل المنصوص عليها في هذا القرار تنجز بالعملات المستوردة عند انشاء الاستثمار أو بكل عملات أخرى يمكن التصرف فيها وتوجه الى بلد اقامة صاحب الاستثمار .

وأن مثل هذه العمليات لا يمكن تنفيذها الا طبقا للاحكام التي تنظم بموجبها العلاقات المالية بين الجزائر وبلد اقامة صاحب الاستثمار .

الباب الخامس (١)

الأوراق الثبوتية

مادة ٦ - يتم نقل الأرباح لدى البنك المركزي الجزائري طبقا للتنظيم الجاري به العمل :

مادة ٧ - ان طلبات النقل المقدمة على يد بنك وسيط مقبول يجب أن تكون مؤيدة بالأوراق التالية :

- نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة ومرجع القرار المتضمن القبول ،

- قائمة للمساهمين أو الشركاء تتضمن بيان جنسية كل واحد منهم ومحل اقامته والحصة من رأس المال التي يحوزها والنقود التي قدم بها حصته ،

- نسخة من الميزانية ومن حساب الاستغلال العام ومن حساب الحسابات والأرباح للمؤسسة بالنسبة للسنة المالية المعنية ،

- وعند الاقتضاء نسخة طبق الاصل معتمدة من محضر جمعية المساهمين أو الشركاء التي تم خلالها تحديد مبلغ الأرباح للتوزيع ،

- بيان لمال المؤسسة الجاري محرر عند تاريخ تقديم الملف يوضح فيه من جهة مجموع قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحويل لأجل قصير والمتوفرة ومن جهة أخرى مبلغ الديون لأجل قصير المذكورة على حدة ،

- اثبات أداء الضرائب وأقساط الاشتراك للضمان الاجتماعي ،
- كل ورقة أخرى يراها البنك المركزي الجزائري لازمة ، .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧٤ - ١١ مؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن تحرير تجارة التصدير (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٣ - ٣٦٠ المؤرخ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم تصدير بعض المعدات المستعملة ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يجوز تصدير وإعادة تصدير البضائع من المنطقة الجمركية الوطنية دون تقديم أجازة تصدير .

بيد أن وزير التجارة يمكنه أن يخضع لترخيص مسبق ، بموجب قرار صادر عنه ، تصدير أو إعادة تصدير البضائع تبعا لتطور الحالة الاقتصادية ومستلزمات حماية الاقتصاد الوطنى .

مادة ٢ - يوقف العمل باحتكارات التصدير الا فيما يتعلق بالمنتجات المدرجة في القائمة المحددة بقرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير الذى يمارس سلطات الوصاية على المؤسسة العمومية التى تحوز الاحتكار .

مادة ٣ - تسرى أحكام المادتين ١ و ٣ على التصديرات الموجهة لجميع البلاد ، بما فيها البلاد التى أبرمت اتفاقات الدفع مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٤ - ان الاحكام المتعلقة بحظر التصديرات لبعض البلاد تبقى سارية المفعول .

مادة ٥ - ان إعادة تصدير البضائع على حالتها والتى كانت مستوردة سابقا لاجل الاستهلاك ، تخضع لرخصة مسبقة من وزارة التجارة .

مادة ٦ - ان الاحكام المتعلقة بالالتزامات الخاصة ذات الطابع التقنى أو الصحى أو

الصحى النباتى والسارية المفعول على بعض المنتجات وكذلك نظام التصديرات بمادة مراقبة الصرف ، تخضع للنصوص المتعلقة بها .

مادة ٧ - تحدد كفيات تطبيق احكام هذا الامر على الاعوان الاقتصاديين المنتجين فى القطاع الخاص ، بموجب مرسوم .

مادة ٨ - تحدد كفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

مادة ٩ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ١٢ مؤرخ فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتعلق بشروط استيراد البضائع (٢) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد اطار الحصص الخاص بالمنتجات المستوردة .

يأمر بما يلي :

مادة ١ - ان البضائع الاجنبية من اى نوع كانت والمستوردة بقصد الاستهلاك ، يتم استيرادها عندما تكون موضوع عملية ذات طابع تجارى ، فى اطار برنامج يسمى البرنامج العام للاستيراد المصدق من الحكومة .

مادة ٢ - تدخل البضائع الى التراب الوطنى وفقا لاحد الأنظمة المذكورة بعده :

- نظام البضائع المستوردة فى اطار رخصة اجمالية للاستيراد مسلمة لمؤسسة وفقا للشروط المحددة فى هذا الامر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٥/٢/١٩٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٥/٢/١٩٧٤ .

- نظام البضائع التي لا تكون موضوع أى تقييد ، ويمكن استيرادها بكل حرية .

فيطبق هذا النظام على مجموع القائمين بالعمليات التجارية .

- نظام البضائع الداخلة تحت نظام الحصص ويمكن استيرادها ضمن الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٨٣ - ١٨٨ المؤرخ فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ المذكور أعلاه .

ويسرى هذا النظام على القائمين بالعمليات التجارية الذين ينتفعون بالرخص الاجمالية للاستيراد .

ان استيراد البضائع الاجنبية من أى اصل كان أو منشأ لا يخضع الا لأحد الانظمة المذكورة أعلاه .

مادة ٣ - يمنع بصفة قطعية استيراد البضائع من أصل أو منشأ بلاد ، حظر التبادل التجارى معها .

مادة ٤ - يمنع استيراد البضائع المدرجة فى قرارات الحظر المتخذة من وزير التجارة . ماعدا البضائع التى تدرج فى ترخيص اجمالى للاستيراد أو تكون موضوع مقرر استثنائى صادر من وزير التجارة .

مادة ٥ - تؤسس رخص اجمالية للاستيراد لفائدة :

(١) هيئات القطاع العمومى الحائزة على احتكار الاستيراد ،

(ب) مؤسسات الانتاج والخدمات فى القطاع العمومى لانجاز برنامجها الخاص بالانتاج والدعم والمشاريع المخططة التى تتولى مسؤوليتها .

كما يمكن أن تمنح رخص اجمالية للاستيراد، الى مؤسسات القطاع الخاص ، لاجل تلبية متطلبات نشاطاتها ، والتى تطبق برنامجا سنويا للتموين .

مادة ٦ - ان الرخص الاجمالية للاستيراد ، الممنوحة للمؤسسات التى تمارس احتكارا بعنوان التجارة الخارجية تشمل مجموع الاستيرادات التى تقوم بها لحسابها الخاص وكذلك للاستيرادات الحاضمة لتأشيرتها .

مادة ٧ - ان استيراد البضائع الموسوعة تحت احتكار مؤسسة عمومية ، فى إطار المبادئ المقررة فى المادة ٥ أعلاه ، تقوم به الهيئة العمومية للمنتجات وتكون هذه الأخيرة القائمة الفعلى بالعملية ، أو تقوم به المؤسسات المستفيدة من الرخص الاجمالية للاستيراد بشرط أن تكون المؤسسة الحائزة على الاحتكار مبلغة بالرخص الاجمالية للاستيراد والمسجلة لأجل المنتجات الموسوعة تحت احتكارها .

ولهذا الغرض ، يتعين على المؤسسات تزويدها بجميع المعلومات الضرورية .

مادة ٨ - يكلف وزير التجارة بتنظيم وجمع المعلومات الضرورية لاعداد الكشوف التقديرية وبتنفيذ الرخص الاجمالية للاستيراد .

ولهذا الغرض يتعين على المؤسسات تزويده بجميع المعلومات الضرورية .

مادة ٩ - ان البضائع التى لا تكون موضوع أى تقييد ، تستورد دون حاجة لاي اجراء ، شريطة مراعاة الالتزامات الخاصة التقنية والصحية المطبقة على بعض المنتجات .

مادة ١٠ - ان البضائع الخاضعة لنظام الحصص هى البضائع التى تستوجب استيرادها اجازة استيراد تمنح من وزير التجارة وفقا للكيفيات المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمشار اليه أعلاه .

تحدد قائمة البضائع الخاضعة لنظام الحصص بموجب قرار من وزير التجارة .

مادة ١١ - تحدد احكام هذا الامر المنطقة بالرخص الاجمالية للاستيراد بموجب مرسوم .

مادة ١٢ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

قانون رقم ٧٨ - ٠٢ مؤرخ في
٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق
١١ فبراير سنة ١٩٧٨ يتعلق
باحتكار الدولة للتجارة
الخارجية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ولا سيما المادتان ١٥١
و ١٥٤ منه ،

- وبناء على ما اقتره المجلس الشعبي
الوطني ،

يصدر القانون التالي نصه :

المادة الاولى - وفقا لما ورد في الميثاق الوطني،
وطبقا لاحكام المادة ١٤ من الدستور ، فان
استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات
بجميع انواعها ، من اختصاص الدولة وحدها

المادة ٢ - لا يجوز ابرام العقود والصفقات
الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع
والخدمات ، مع المؤسسات الاجنبية ، الا من
قبل الدولة أو من قبل احدى هيئات الدولة ،
كما هي معرفة في المادة ٣ ادناه .

الفصل الاول

الشروط العامة لتطبيق احتكار الدولة

للتجارة الخارجية

المادة ٣ - تكلف هيئات الدولة المعنية لهذا
الغرض بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية
وتعنى هيئة الدولة ، بمفهوم هذا القانون ،
اية هيئة عمومية ذات طابع وطني ، وبوجه عام
اية مؤسسة اشتراكية على المستوى الوطني ،
بما في ذلك الدواوين والمؤسسات العمومية ذات
الطابع الصناعي أو التجاري أو الاداري .

المادة ٤ - تكلف هيئات الدولة ، كما ورد
تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، بتطبيق احتكار
الدولة للتجارة الخارة الخارجية وذلك بموجب
مرسوم .

المادة ٥ - يحدد المرسوم المنصوص عليه في
المادة ٤ من هذا القانون :

- موضوع الاحتكار المسند الى هيئة الدولة
المعنية ،

- قائمة جميع البضائع والسلع والخدمات
التي يطبق عليها الاحتكار المسند ،

- الوسائل الضرورية لتطبيق الاحتكار
المسند تطبيقا سليما ، وكذلك الالتزامات
الناجمة عن هذا الاسناد .

يشمل موضوع الاحتكار المسند الى هيئة من
هيئات الدولة ، كما ورد تعريفها في المادة ٣
أعلاه ، استيراد أو تصدير البضائع والسلع
والخدمات الخاضعة لهذا الاحتكار .

المادة ٦ - ان الالتزامات المنصوص عليها في
المادة ٥ أعلاه ، الناجمة عن اسناد الدولة
لاحتكار استيراد أو تصدير البضائع والسلع
والخدمات المذكور تعنى خاصة بالنسبة لمجموع
هذه البضائع والسلع والخدمات :

(أ) سد حاجيات الهيئات الاقتصادية
والاقتصاد الوطني بصورة عامة ،

(ب) سد حاجيات المستهلك في اطار
سياسة التوزيع العادل المرسومة في مجال
الاستهلاك ،

(ج) احترام الحدود التي وضعتها الحكومة
والتي تكافئ تدخل هيئة الدولة المعنية في
جميع مراحل هذا التدخل ،

(د) تطبيق اسعار التنازل عن البضائع
والسلع أو الخدمات المحددة من طرف الحكومة ،
(هـ) الممارسة الفعنية للاحتكار المسند ،

(و) طرق مراقبة تطبيق الاحتكار المسند ،
من طرف مصالح الدولة المعنية .

المادة ٧ - تقوم هيئات الدولة ، كما ورد
تعريفها في المادة ٣ أعلاه بعمليات استيراد أو
تصدير البضائع والسلع والخدمات التي كلفت

بها ، في إطار برنامج عام سنوي للاستيراد والتصدير يتم تحديده من قبل الحكومة .

تجرى هذه العمليات طبقا للاجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها في مجال اعداد الصفقات والعقود ونشرها وقرارها ، والموافقة عليها .

المادة ٨ - تطلع الحكومة المجلس الشعبي الوطني على ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، في إطار عرض سنوي حول تنفيذ المخطط الوطني .

الفصل الثاني

تدخل الوسطاء في عمليات التجارة الخارجية

المادة ٩ - يمنع قطعيا تدخل أى وسيط والاستعانة بأى وسيط بصورة مباشرة أو غير مباشرة عند التحضير أو التفاوض ، أو الابرام أو التنفيذ لاية صفقة أو أى عقد ، ويقعان تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المـسـوـاد ١٢٨ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٤٢٣ من قانون العقوبات .

المادة ١٠ - تعنى عبارة وسيط بمفهوم هذا القانون كل شخص طبيعي أو اعتباري يحصل أو يحاول الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على مكافأة أو ميزة من أى نوع كانت عند التحضير ، أو التفاوض ، أو الابرام أو التنفيذ لصفقة أو عقد ، مقابل تدخل من أى نوع كان ومهما كان شكل ممارسته يهدف الى تيسير ابرام صفقة أو عقد لصالح الطرف غير الجزائري الذي يدفع مقابل هذا التدخل ، لهذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي ، بصفة خاصة ، ولهذا الغرض :

- يباشر أو يعد بمباشرة تدخل أو عدة تدخلات يستعمل فيها علاقات حقيقية أو مفترضة ضمن الدولة أو هيئات الدولة ، كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ،

- أو يستعمل طرقا ترمي الى اقناع الطرف غير الجزائري المذكور أعلاه بقدرته على استعمال علاقاته الحقيقية أو المقتضية لصالحه ، - أو يحصل أو يحاول الحصول ، بمشاركة

متعمدة أو غير متعمدة ، أو بدونها ، من طرف عون من أعوان الدولة أو من أعوان هيئة للدولة. مثلما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، على معلومات أو وثائق سرية من شأنها أن تسمح للطرف غير الجزائري المعنى بتحسين عرضه أو الاستفادة من المعلومات أو الوثائق المحصل عليها على هذا النحو قصد الوصول الى ابرام الصفقة أو العقد المذكورين أعلاه لصالحه .

المادة ١١ - لايجوز أن يتولى القيام بخدمات الاستشارة والدراسات والمساعدة التي قيد يستلزمها التحضير ، أو التفاوض ، أو الابرام أو التنفيذ لصفقة أو عقد ، الا الاشخاص الطبيعيون الذين يعملون سواء بصفة فردية أو ضمن مجموعات مهنية ، كما ورد في المادة ٢١ أدناه ، ويمارسون مباشرة وبصفة فعلية، نشاطهم في إطار مهنة منظمة قانونا ومقابل مكافأة مطابقة للاحكام التشريعية أو التنظيمية المنظمة للمهنة المنتهية .

المادة ١٢ - يجب أن تتضمن الصفقات والعقود التي تبرمها الدولة وهيئات الدولة ، مثلما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، مع المؤسسات الاجنبية ، شرطا نحتطاة البطلان يسمى « شرط استبعاد الوسطاء » ويصاغ كالتالي :

« يمنع القانون الجزائري منعا باتا الاستعانة بالوسطاء يحظر القانون قطعيا تدخل الوسيط والاستعانة بأى وسيط ، ولاسيما أحكام القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٢٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ و ٤٢٣ من قانون العقوبات،

- وبمقتضى ذلك تبرم هذه الصفقة أو هذا العقد وتنفذ دون توسط أو مساعدة أو تدخل وسيط أو سمسار أو عميل أو من يمثلهم .

يقصد الاطراف بعبارة وسيط ، بمفهوم هذه الصفقة أو العقد كل شخص طبيعي أو اعتباري يحصل أو يحاول الحصول بصورة مباشرة أو غير

مباشرة على مكافأة أو ميزة من أى نوع كانت ، عند التحضير ، أو التفاوض ، أو الإبرام أو التنفيذ لهذه الصفقة أو هذا العقد مقابل تدخل من أى نوع كان . ومهما كان شكل ممارسته ، يهدف الى تيسير إبرام الصفقة أو العقد لصالح الطرف غير الجزائري الذى يدفع مقابل هذا التدخل لهذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذى بصفة خاصة ، ولهذا الغرض :

- يباشر أو يعد بمباشرة تدخل أو عدة تدخلات يستعمل فيها علاقات حقيقية أو مفترضة ضمن الدولة أو هيئات الدولة ، كما ورد تعريفها بالمادة ٣ من القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،

- أو يستعمل طرقا ترمى الى اقناع الطرف غير الجزائري المذكور أعلاه بقدرته على استعمال ناته الحقيقية أو المفترضة لصالحه ،

- أو يحصل أو يحاول الحصول بمشاركة متعمدة أو غير متعمدة أو بدونها من طرف عون من أعوان الدولة أو من أعوان هيئة للدولة مثلما ورد تعريفها فى المادة ٣ من القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، على معلومات أو وثائق سرية من شأنها أن تسمح للطرف غير الجزائري المعنى بتحسين عرضه أو الاستفاد من المعلومات أو الوثائق المحصل عليها على هذا النحو قصد الوصول الى إبرام الصفقة أو العقد المذكورين أعلاه لصالحه .

لا يجوز أن يتولى القيام بخدمات الاستشارة والدراسات والمساعدة التى قد تكون ضرورية عند التحضير ، أو التفاوض أو الإبرام أو التنفيذ لهذه الصفقة أو العقد ، الا الاشخاص الطبيعيون الذين يعملون سواء بصفة فردية أو ضمن مجموعات مهنية ، كما ورد فى المادة ٢١ من القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ويمارسون مباشرة وبصفة فعلية نشاطهم فى إطار

مهنة منظمة قانونا ، مقابل مكافأة مطابقة لاحكام التشريعية أو التنظيمية للمهنةالمعتبرة ،

المادة ١٣ - طبقا لاحكام المادة ١٢ أعلاه ، لايجوز بأى حال من الاحوال لأى موظف أو عون من أعوان الدولة أو من أعوان هيئة للدولة ، كما ورد تعريفها فى المادة ٣ أعلاه ، التوقيع على صفقة أو عقد مع مؤسسة أجنبية دون أن تكون متضمنة « شرط استبعاد الوسطاء » المشار اليه أعلاه .

المادة ١٤ - يجب أن تتضمن دفاتر الشروط التى تعد أثناء التشاور وتحدد الشروط التى بمقتضاها تبرم وتنفذ الصفقات والعقود ، ملحقا يشتمل على نقل حرفى وكامل لـ « شرط استبعاد الوسطاء » ، وينص على الطابع الالزامى لادراج هذا الشرط ضمن نص الصفقة أو العقد المزمع إبرامهما ، وذلك بالنسبة للصفقات والعقود المنصوص عليها فى المادة ١٢ أعلاه .

المادة ١٥ - لايجوز أن تبرم عقود الوكالة أو التمثيل التجارى بفرض استيراد أو تصدير السلع أو الانتفاع بالخدمات مع المؤسسات الاجنبية فى أى مكان داخل الجزائر أو خارجها الا من هيئة للدولة ، كما ورد تعريفها فى المادة ٣ أعلاه .

المادة ١٦ - تعد باطلة وبلا أثر فى نظر القانون الجزائري ، عقود المشاركة فى المنفعة وعقود الامتياز أيا كان شكلها وطبيعتها وأيا كان تاريخ ومكان إبرامها .

يقصد بعقد المشاركة فى المنفعة وعقد الامتياز، كل عقد أو اتفاق أو تصرف أيا كانت طبيعته وبأى شكل يتم ، العقد الذى يعترف بموجبه ، سلفا أو حالا ، شخص طبيعى أو اعتباري أجنبى لشخص طبيعى أو اعتباري حيثما وجد، بمشاركة فى المنفعة أو الامتياز فى عمليات اتفق عليها سلفا أو سيتفق عليها مع الجزائر .

وسواء أكانت هذه العمليات عمليات استيراد أم عمليات تصدير بضائع أو سلع أو خدمات ، ومهما كانت العملية الاولى التى إبرم من اجلها هذا العقد أو الاتفاق ، وحتى لو أبرم هذا العقد

أو الاتفاق من أجل عملية تمس التجارة الخارجية للجزائر وكان القائم بها في الجزائر ، شخصا اعتباريا أو طبيعيا خاصا ، أو من أشخاص القانون الخاص ، وذا جنسية جزائرية أو أجنبية .

ان المسدد والمستفيد من كل دفع من أى صنف كان ، أو من أية مكافأة ، من أى نوع كانت ، تقبض حالا أو مستقبلا وفي أى مكان كان ، بموجب فقد أو اتفاق المباشرة في المنفعة أو عقد امتياز كما حدد أعلاه ، يقعان تحت طائلة تطبيق احكام هذا القانون ولا سيما المادة ٢٦ منه .

لا تطبق احكام هذه المادة عندما تكون الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها ، كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، هي المبادرة بإبرام عقد المشاركة في المنفعة أو عقد الامتياز أو الاستفادة منه ،

المادة ١٧ - طبقا للاحكام الواردة في المواد ١ و ٢ و ٣ و ١٥ و ١٦ أعلاه ، لا يجوز للأشخاص الطبيعيين ذوى الجنسية الجزائرية فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢١ و ٢٢ من هذا القانون ، ان يشاركوا بأية صفة كانت وحيشا وجدوا ، في الجزائر أو في الخارج لفائدتهم الخاصة ، في التحضير أو التفاوض أو التنفيذ لعمليات التجارة الخارجية مع الجزائر سواء أكان ذلك بصفة فردية أو بواسطة أشخاص اعتباريين يملكون فيها كل الاسهم أو الحصص أو الفوائد ، أو جزءا منها .

تطبق احكام هذه المادة أيضا على الاشخاص الطبيعيين ذوى الجنسية الاجنبية فيما يخص عمليات التجارة الخارجية حيث يكون المتصرف الجزائري الذى يعمل لحساب الدولة أو هيئة للدولة ، كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، موظفا أو عونا تربطة بهؤلاء الاشخاص الطبيعيين ذوى الجنسية الاجنبية قرابة دم أو مصاهرة .

المادة ١٨ - تعد منحلة بقوة القانون كافة المؤسسات الخاصة للاستيراد والتصدير ، وعلى وجه العموم كل مؤسسة خاصة بما في ذلك المؤسسات ذات الطابع الفردى والتي يكون الغرض الاساس منها التحضير أو التفاوض أو التنفيذ لعمليات خاصة بالتجارة الخارجية .

ويجب على المؤسسات الخاصة التي لا يدخل في الغرض منها التحضير أو التفاوض أو التنفيذ لعمليات خاصة بالتجارة الخارجية الا بصورة ثانوية ، ان تباشر ، في أجل مدته ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون ، في تعديل نصوصها التأسيسية وذلك لالغاء النشاطات الخاصة بالتجارة الخارجية السالفة الذكر من غرضها ، والتي هي محظورة عليها ، أى على تلك المؤسسات ، فور نشر هذا القانون .

يتم الحل الفعلي للمؤسسات المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ، وكذا تعديل النصوص التأسيسية للمؤسسات المشار اليها في الفقرة الثانية أعلاه ، تحت اشراف وزارة التجارة ورقابة الهيئات القضائية .

المادة ١٩ - يتعرض أى شخص طبيعي ، يعمل بأى صفة كانت ، لحساب الدولة أو لحساب هيئة تابعة للدولة كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، يفشى معلومات من شأنها ان تحرف تطبيق الاجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها في مجال اعداد ونشر وقرار الصفقات والمقود الخاصة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية للمقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، الا اذا كان ذلك مخالفة منصوصا عليها في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ أدناه .

الفصل الثالث

الاستثناءات والعقوبات

المادة ٢٠ - لا تطبق احكام المادتين ١٥ و ١٨ أعلاه على المؤسسات الاجنبية التي تعمل في الجزائر ، لحساب الدولة وحدها أو إحدى هيئاتها كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، بشرط صريح أن توضع الوكالات أو الفروع أو المؤسسات الاخرى التي تفتتحها تلك المؤسسات أو ستفتتحها لهذا الغرض في الجزائر ، تحت الادارة والمسؤولية الفعلية لاطار تابع للمؤسسة الاجنبية مقابل أجر ، والذي يجب أن يكون حتما من جنسية المؤسسة المعنية .

لا يجوز بأى حال من الاحوال لى شخص طبيعي ذى جنسية جزائرية ان يمارس مهنة ممثلا أو مندوب أو وكيل لحساب مؤسسة أجنبية في

أطار علاقات هذه المؤسسة الأجنبية مع الجزائر
يكون العمل بالاستثناء المنصوص عليه في
المقطع الأول أعلاه بموجب إذن يصدر عن وزير
التجارة بناء على قرار مسبب من الوزير صاحب
الوصاية على الهيئة التابعة للدولة المتعاقلة
التي تنتمي إليها المؤسسة الأجنبية المعنية .
ويتم سحب هذا الاستثناء باتباع نفس
الاجراءات .

عندما ترتبط مؤسسة أجنبية تعاقديا مع
عدد من الإدارات أو مع عدد من الهيئات التابعة
للدولة ، يجرى العمل بالاستثناء المنصوص عليه
في هذه المادة طالما بقيت المؤسسة مرتبطة مع
مصلحة أو هيئة تابعة للدولة ، ولا يترتب على
القرار الصادر عن إحدى الوزارات المعنية بسحب
هذا الاستثناء إلغاء القرارات التي تم اتخاذها
بمبادرة الوزارات الأخرى المعنية .

المادة ٢١ - استثناء من أحكام المادة ١٧
أعلاه ، يجوز للأشخاص الطبيعيين الذين
يمارسون نشاطهم في الجزائر ، في حدود
المهن الخاضعة لأحكام تشريعية أو تنظيمية ،
ويملكون سواء بصفة فردية أو ضمن مجموعات
مهنية منصوص عليها في القوانين والأنظمة ، أن
يتدخلوا على سبيل الاستشارة أو المساعدة في
عمليات تسي أو من شأنها أن تمس التجارة
الخارجية للجزائر ، على أن تتم هذه الخدمات
الخاصة بالاستشارة والمساعدة بصفة فعلية من
قبل الأشخاص المشار إليهم أعلاه في حدود
الأحكام التشريعية أو التنظيمية المنصوص عليها
أعلاما مقابل مكافأة تتناسب والخدمة المقدمة ومطابقة
لأحكام التشريعية أو التنظيمية التي تنظم
المهنة المعنية .

لا يجوز بأي حال من الأحوال ، أن يستعمل
الأشخاص النشاطات في مجال الاستشارة
والدراسات والمساعدة المسموح بها قانونا كما
عرفت في الفقرة السابقة كاستار قصد ممارسة
أعمال الرشوة أو الضغط أو التخويف أو أعمال
الوساطة كما ورد تعريفها في المادة ١٠ أعلاه .

لا يجوز بأي حال من الأحوال ، للأشخاص
الطبيعيين المشار إليهم في هذه المادة أن يتحولوا
إلى وسطاء أو يمارسوا نشاط وكلاء لمؤسسة

أجنبية لدى إدارة أو أية هيئة للدولة كما ورد
تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، ماعدا في الحالات
المنصوص عليها صراحة بموجب أحكام تشريعية
أو تنظيمية ولاسيما حالات الانابة والدعاوى
التي يمارسها المحامون أمام المجالس القضائية
وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية ، وذلك
ضمانا لحسن سير العدالة .

المادة ٢٢ - يجوز للحكومة ، بالتفويض
لممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، أن
تمنح رخصا للاستيراد :

(أ) للمؤسسات الأجنبية صاحبة صفقة
أو عقد إبرام مع الدولة أو إحدى هيئاتها كما
ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه في حالة ما إذا كان
استيراد وتوصيل المعدات والمنتجات الموجهة لإنجاز
الأعمال موضوع الصفقة أو العقد متروكا القيام
بهما تعاقديا تحت مسؤولية المؤسسة الأجنبية ،

(ب) لأشخاص القانون الخاص الاعتباريين
الجزائريين عندما يتعلق الأمر بسلع لم تبادر الدولة
بعد بإنشاء هيئة لاستيرادها ، وإذا كانت تلك
السلع تخص الاحتياجات المتصلة مباشرة بالانتاج
لا يجوز بأي حال من الأحوال ، أن يمنح
الأشخاص الاعتباريون المشار إليهم في هذه
الفقرة ، رخصا لاستيراد السلع من أجل إعادة
بيعها على حالتها .

تطبق أحكام الفقرة (ب) أعلاه بصفة انتقالية
إلى أن تقيم الدولة هيئات الاستيراد اللازمة لكي
يصبح احتكار الدولة للتجارة الخارجية كامل
الفاعلية .

المادة ٢٣ - تخضع الاستيرادات بدون دفع
لأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في
هذا المجال .

المادة ٢٤ - يتعرض للعقوبات المنصوص عليها
في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات ، كل شخص
ينشئ مخالفة لأحكام المادة ١٨ أعلاه ، مؤسسة
خاصة تمس نشاطاتها ، بشكل أساسي أو ثانوي
التحضير أو التفاوض أو التنفيذ لمعاملات
التجارة الخارجية ، وكذلك كل شخص يتخذ ،
مخالفة لأحكام المادة ٢١ أعلاه ، لقباً أو صفة مرتبطة
بمهنة تمس التجارة الخارجية للجزائر وغير
منظمة قانونا .

المادة ٢٥ - يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، كل شخص طبيعي ذي جنسية جزائرية يقيم مؤسسة خاصة في الخارج تتصل نشاطاتها ، بشكل اساسي او ثانوي ، بالتصدير او التفاوض او التنفيذ لعمليات تمس التجارة الخارجية للجزائر ، او يحوز أسهما أو حصصا أو فوائد في مؤسسة اجنبية خاصة تمارس النشاطات المشار إليها أعلاه ، وكذلك كل شخص طبيعي ذي جنسية جزائرية له في الخارج ، لحساب مصالح خاصة او فردية او غيرها ، لقباً او صفة تتيح له التدخل في العمليات التي تمس التجارة الخارجية للجزائر .

وعند ما لا يتأتى لسبب من الاسباب حجز المدفوع المالي غير المشروع أو لا يكون ممثلاً ، يعاقب اجبارياً ، المستفيد من المبلغ غير المشروع بغرامة مالية تساوي ذلك المدفوع المالي غير المشروع .

ويزاد على المبلغين المذكورين في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة مبلغ الفوائد القانونية التي تجتمع بين وقت استلام المدفوع المالي غير المشروع من طرف المستفيد منه ووقت ارجاع هذا المدفوع المالي او وقت تسديد الغرامة المقابلة لذلك .

الفصل الرابع

احكام مختلفة

المادة ٢٨ - تتخذ الحكومة المبادرات والاجراءات اللازمة حتى تكون الاحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم المهن المشار إليها في المادة ٢١ أعلاه في انسجام مع الاحكام الواردة في هذا القانون .

المادة ٢٩ - تحدد كليات تطبيق هذا القانون عند الحاجة ، عن طريق اصدار مرسوم .

المادة ٣٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٣١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ .

المادة ٢٦ - مع مراعاة احكام المادتين ٢٤ و٢٥ أعلاه ، فإن كل اخلال باحكام هذا القانون يعرض صاحبة للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٢٣ من قانون العقوبات ، الا اذا كان ذلك مخالفاً افدح يقتضى وصفها تطبيق عقوبات أشد منصوص عليها في مواد أخرى من قانون العقوبات .

وتطبق نفس العقوبات على كل شريك آخر في عون من أعوان الدولة أو من أعوان إحدى هيئاتها كما ورد تعريفها في المادة ٣ أعلاه ، يرتكب أي اخلال باحكام هذا القانون أو يكون شريكاً في تدخل أي وسيط .

وتطبق نفس العقوبات على كل شريك آخر في تدخل أي وسيط .

المادة ٢٧ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٦ أعلاه ، يتم اجبارياً ، حجز كل مدفوع مالي غير مشروع أدى مخالفة لاحكام هذا القانون .

امر رقم ٧٤ - ١١ مؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن تحرير تجارة التصدير (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٣٦٠ المؤرخ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم تصدير بعض المعدات المستعملة ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - يجوز تصدير واعادة تصدير البضائع من المنطقة الجمركية الوطنية دون تقديم اجازة تصدير .

بيد ان وزير التجارة يمكنه ان يخضع لترخيص مسبق ، بموجب قرار صادر عنه ، تصدير او اعادة تصدير البضائع تبعا لتطور الحالة الاقتصادية ومستلزمات حماية الاقتصاد الوطنى .

مادة ٢ - يوقف العمل باحتكارات التصدير الا فيما يتعلق بالمنتجات المدرجة في القائمة المحددة بقرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير الذى يمارس سلطات الوصاية على المؤسسة العمومية التى تحوز الاحتكار .

مادة ٣ - تسرى احكام المادتين ١ و ٣ على التصديرات الموجهة لجميع البلاد ، بما فيها البلاد التى أبرمت اتفاقات الدفع مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٤ - ان الاحكام المتعلقة بحظر التصديرات لبعض البلاد تبقى سارية المفعول .

مادة ٥ - ان اعادة تصدير البضائع على حالتها والتى كانت مستوردة سابقا لاجل الاستهلاك ، تخضع لرخصة مسبقة من وزارة التجارة .

مادة ٦ - ان الاحكام المتعلقة بالالتزامات الخاصة ذات الطابع التقنى او الصحى او

الصحى النباتى والسارية المفعول على بعض المنتجات وكذلك نظام التصديرات بمادة مراقبة الصرف ، تخضع للنصوص المتعلقة بها .

مادة ٧ - تحدد كىفيات تطبيق احكام هذا الامر على الاعوان الاقتصاديين المنتجين فى القطاع الخاص ، بموجب مرسوم .

مادة ٨ - تحدد كىفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

مادة ٩ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ١٢ مؤرخ فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتعلق بشروط استيراد البضائع (٢) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد اطار الحصص الخاص بالمنتجات المستوردة .

يامر بما يلي :

مادة ١ - ان البضائع الاجنبية من اى نوع كانت والمستوردة بقصد الاستهلاك ، يتم استيرادها عندما تكون موضوع عملية ذات طابع تجارى ، فى اطار برنامج يسمى البرنامج العام للاستيراد المصدق من الحكومة .

مادة ٢ - تدخل البضائع الى التراب الوطنى وفقا لاحد الانظمة المذكورة بعده :

- نظام البضائع المستوردة فى اطار رخصة اجمالية للاستيراد مسلمة لمؤسسة وفقا للشروط المحددة فى هذا الامر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٥/٢/١٩٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٥/٢/١٩٧٤ .

- نظام البضائع التي لا تكون موضوع أي تقييد ، ويمكن استيرادها بكل حرية .

فيطبق هذا النظام على مجموع القائمين بالعمليات التجارية .

- نظام البضائع الداخلة تحت نظام الحصص ويمكن استيرادها ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ المذكور أعلاه .

ويسرى هذا النظام على القائمين بالعمليات التجارية الذين ينتفعون بالرخص الاجمالية للاستيراد .

ان استيراد البضائع الاجنبية من أي أصل كان أو منشأ لا يخضع الا لأحد الأنظمة المذكورة أعلاه .

مادة ٣ - يمنع بصفة قطعية استيراد البضائع من أصل أو منشأ بلاد ، حظر التبادل التجاري معها .

مادة ٤ - يمنع استيراد البضائع المدرجة في قرارات الحظر المتخذة من وزير التجارة . ماعدا البضائع التي تدرج في ترخيص اجمالي للاستيراد أو تكون موضوع مقرر استثنائي صادر من وزير التجارة .

مادة ٥ - تؤسس رخص اجمالية للاستيراد لفائدة :

(١) هيئات القطاع الممنوم الحائزة على احتكار الاستيراد ،

(ب) مؤسسات الانتاج والخدمات في القطاع الممنوم لانجاز برنامجها الخاص بالانتاج والعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها .

كما يمكن أن تمنح رخص اجمالية للاستيراد، الى مؤسسات القطاع الخاص ، لأجل تلبية متطلبات نشاطاتها ، والتي تطبق برنامجا سنويا للتموين .

مادة ٦ - ان الرخص اجمالية للاستيراد ، الممنوحة للمؤسسات التي تمارس احتكارا بعنوان التجارة الخارجية تشمل مجموع الاستيرادات التي تقوم بها لحسابها الخاص وكذلك للاستيرادات الخاضعة لتأشيرتها .

مادة ٧ - ان استيراد البضائع الموسوعة تحت احتكار مؤسسة عمومية ، في إطار المبادئ المقررة في المادة ٥ أعلاه ، تقوم به الهيئة العمومية للمنتجات وتكون هذه الأخيرة القائم الفعلي بالعملية ، أو تقوم به المؤسسات المستفيدة من الرخص اجمالية للاستيراد بشرط أن تكون المؤسسة الحائزة على الاحتكار مبلغة بالرخص اجمالية للاستيراد والمسجلة لأجل المنتجات الموسوعة تحت احتكارها .

ولهذا الغرض ، يتعين على المؤسسات تزويدها بجميع المعلومات الضرورية .

مادة ٨ - يكلف وزير التجارة بتنظيم وجمع المعلومات الضرورية لاعداد الكشف التقديرية وتنفيذ الرخص اجمالية للاستيراد .

ولهذا الغرض يتعين على المؤسسات تزويده بجميع المعلومات الضرورية .

مادة ٩ - ان البضائع التي لا تكون موضوع أي تقييد ، تستورد دون حاجة لأي إجراء ، شريطة مراعاة الالتزامات الخاصة التقنية والصحية المطبقة على بعض المنتجات .

مادة ١٠ - ان البضائع الخاضعة لنظام الحصص هي البضائع التي تستوجب استيرادها اجازة استيراد تمنح من وزير التجارة وفقا للكيفيات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمشار اليه أعلاه .

تحدد قائمة البضائع الخاضعة لنظام الحصص بموجب قرار من وزير التجارة .

مادة ١١ - تحدد احكام هذا الامر المتعلقة بالرخص اجمالية للاستيراد بموجب مرسوم .

مادة ١٢ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ١٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٦٦ - ١ مؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ يتضمن استيراد سيارات السياحة العائنة لبعض الاعوان الاجانب الى الجزائر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط ،
- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضيات المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبناء على قانون الجمارك .

- وبناء على قانون الطرق .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١١٩ المؤرخ في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ المتضمن تنظيم استيراد الامتعة الشخصية والاثاث والسيارات العائنة للاعوان الاجانب الى الجزائر .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - يؤسس نظام جمركى وجبائى لفائدة اعوان التعاون التعمى وخاص بالاستيراد الموقت للسيارات السياحية العائنة لهم وذلك وفقا للشروط المبينة فيما بعد .

مادة ٢ (٢) - يختص بالانتفاع بهذا النظام الاعوان الاجانب المتعاقدون بعقد فردى مع المؤسسات التالية :

- ادارات الدولة .

- الجماعات المحلية .

- المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية التى للدولة فيها اكثر من ٥٠٪ من اسهمها ،

- المؤسسات المدرسية والمكاتب الثقافية .

لا ينتفع بهذا النظام الا واحد من الزوجين المقيمين بنفس المنزل ولا تنتفع منه كذلك النساء الاجنبيات المتزوجات بالجزائريين اللواتى يشتغلن فى احدى المصالح او المؤسسات او المكاتب المذكورة اعلاه .

ويسوغ بصورة استثنائية منح الانتفاع من هذا النظام الى الاعوان الاجانب غير المذكورين

اعلاه وذلك بموجب مقرر يصدره وزير المالية والتخطيط .

مادة ٣ (٢) - لا تستوفى فى الحين عن السيارات المذكورة الحقوق والرسوم حين استيرادها الى الجزائر .

ولا يوقف استيفاء الحقوق والرسوم الا لفترة سنة واحدة ابتداء من اليوم الذى تستورد فيه السيارات .

وفى انتهاء المهلة المذكورة ، تصبح الحقوق والرسوم المحسوبة على قيمة السيارة المعينة حين الاستيراد واجبة الاداء . فيجرب هذا الاداء بمعدل جزء من ثمانية اجزاء (١/٨) يستحق كل واحد منها فى بدء كل فترة ستة اشهر ، وتبتدى اولى هذه الفترات فى ثانى يوم يتوقف فيه تطبيق الاعفاء .

وعند تأدية كل جزء ، يجب على المستفيد من النظام الخاص ان يثبت صفته كمستخدم احدى المصالح او المؤسسات او المكاتب المذكورة فى المادة ٢ اعلاه وذلك بواسطة الشهادة التى تؤشر عليها السلطة المختصة .

يوقف استيفاء الحقوق ورسوم الاستيراد بالنسبة للسيارات التابعة للاعوان الاجانب العاملين بالجزائر ضمن اطارات اتفاقات التعاون التقنى والثقافى .

مادة ٤ - تقبل للانتفاع من هذا النظام السيارات الجديدة المصنوعة فى الجزائر والمشتراة فيها من قبل الاشخاص المنوه عنهم بالمادة ٢ .

غير ان تصدير هذه السيارات لا يجوز ان يتم الا بعد مهلة سنة من تاريخ الشراء .

مادة ٥ - لا يطبق النظام الخاص بالاستيراد الموقت المبين فى المواد السابقة الا مرة واحدة لفترة خمس سنوات فيما يخص شخص واحد .

بيد انه يجوز نقل منفعة هذا النظام على سيارة ثانية فى حالة الاصطدام الحطير الذى تستبعد فيه السيارة من الحالة التى كانت عليها حين منحها الانتفاع الاول .

ان التصدير الموقت للسيارات التى سبق لها ان انتفعت بهذا النظام ومهما كانت التواريخ التى يجرى فيها هذا التصدير لا يسرى عليها مفعول تأخير استحقاق الاجزاء الخاصة بالحقوق

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ١٨/١/١٩٦٦ .

(٢) معدلة بمرسوم ٦٧ - ١٦٨ فى ٢٤/٨/١٩٦٧ بالجريدة الرسمية العدد ٧٢ فى ١/٩/١٩٦٧ .

والرسوم الواجبة الاداء والننى يجب وفاؤها في الاستحقاقات المحددة حين الاستيراد الاول :

مادة ٦ - يجرى تسجيل السيارات المذكورة في ارقام متسلسلة معدنية جزائرية خصوصية في مهلة شهر واحد ابتداء من استيرادها .

مادة ٧ - ان السيارات التى تطبق عليها هذه الاحكام يمكن بيعها :

(١) الى احد الاشخاص المنوه عنهم في المادة ٢ اعلاه ولم يستند بعد من النظام الخصوصى للاستيراد الوقت . وفي هذه الحالة يجب على المشتري ان يتعهد بالاستمرار في تسديد الاجزاء الخاصة بالحقوق والرسوم الواجبة الاداء في الاستحقاقات المحددة .

(ب) الى اى شخص آخر بعد اتمام الاجراءات المقررة في نظام التجارة الخارجية والصرف وبعد دفع تمام الحقوق والرسوم الواجبة الاداء بصورة اعتيادية .

مادة ٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة ولا سيما احكام المواد ٤ الى ٩ من المرسوم رقم ٦٤ - ١١٩ المؤرخ في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ والنصوص اللاحقة به .

ان المستفيدين من المرسوم رقم ٦٤ - ١١٩ المذكور اعلاه ومن النصوص اللاحقة به يجب عليهم ان يوفقوا وضعهم مع هذه الاحكام وذلك في مهلة ستة اشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٩ - تقمع المخالفات لاحكام هذا المرسوم بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٤١١ و ٤١٣ من قانون الجمارك ، الا اذا نص في احكام اخرى على عقوبات اشد .

مادة ١٠ - يكلف وزير المالية والتخطيط ، ووزير الشؤون الخارجية ، ووزير الداخلية ، ووزير العدل ، حامل الاختام ، ووزير البريد والواصلات السلكية واللاسلكية والنقل ، ووزير التجارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٦ - ٢ مؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ يتضمن تنظيم استيراد الامتعة الشخصية والاثاث العائد لبعض الاعوان الاجانب الى الجزائر (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبناء على قانون الجمارك .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١١٩ المؤرخ في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ المتضمن تنظيم استيراد الامتعة الشخصية والاثاث والسيارات العائدة لبعض الاعوان الاجانب الى الجزائر .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - ان الاعوان الاجانب القادمين الى الجزائر لاجل العمل في احدى مصالح الدولة او الجماعات المحلية للمؤسسات العمومية او في مكتب ثقافى او في مؤسسة مدرسية بالجزائر يمكنهم الاستفادة من النظام المبين في المادة ٢ وما يليها من هذا المرسوم الخاصة بالاثاث والامتعة العائدة لهم .

مادة ٢ - ان الاثاث وان كان غير تام والامتعة الشخصية العائدة للاشخاص المذكورين اعلاه مرخص بها مع وقف استيفاء الحقوق والرسوم حين وصولها للمنطقة الجمركية الجزائرية شريطة استيرادها مرة واحدة .

ويجب على المستفيدين ان يتعهدوا بعدم بيعها في الجزائر لقاء عوض او مجانا وباعادة تصديرها عند نهاية الاقامة .

اذا تم بيعها تصبح الحقوق والرسوم السارية المفعول حين وقت البيع ، واجبة الاداء فورا .

مادة ٣ - يستفيد كل من الاشخاص المذكورين في المادة ١ من السماح الجمركى المطبق على السياح القادمين للاقامة الموقته في الجزائر عن الامتعة والاموال الشخصية التى تصحب بصورة اعتيادية المسافرين .

ان هذا السماح يخضع لنفس التحفظات

المنصوص عليها في المقطع ٢ من المادة ٢ من هذا المرسوم .

مادة ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة ولا سيما احكام المواد ١ الى ٣ من المرسوم رقم ٦٤ - ١١٩ المؤرخ في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ المذكور اعلاه والتدابير الصادرة لتطبيقها .

مادة ٥ - تقمع المخالفات لاحكام هذا المرسوم ما عدا حالة وجود احكام اخرى اكثر شدة ، بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٤١١ و ٤١٣ من قانون الجمارك وذلك حيث تكون او لا تكون تلك اموال ممنوعة من الدخول .

مادة ٦ - يحدد عند اللزوم وزير المالية والتخطيط كفيات تطبيق هذا المرسوم .

مادة ٧ - يكلف وزير المالية والتخطيط ، ووزارة الشؤون الخارجية ، ووزير الداخلية ، ووزير العدل حامل الاختام ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ .

وزارة التجارة

مرسوم رقم ٧١-٦٢ مؤرخ في ٢١ ذي الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ يتعلق باستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء - بناء على تقرير وزير التجارة

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٩٣ المؤرخ في ١٠ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ المتضمن احداث المكتب الوطنى للحليب ومنتجاته .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث المكتب الوطنى للتسويق .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في اول ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسى للمجموعات المهنية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق اول سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن تأسيس مجموعة مهنية لمنتجات الحليب (غيرلاك) .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحل المجموعة المهنية لشراء واستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ المسماة (غيرلاك) المنشأة بموجب المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في اول ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسى للمجموعات المهنية .

مادة ٢ - تنقل اختصاصات المجموعة المهنية (غيرلاك) الى المكتب الوطنى للتسويق (أوناكو) .

مادة ٣ - لا تخالف احكام الامر رقم ٦٩ - ٩٣ المؤرخ في ١٠ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث المكتب الوطنى للحليب ومنتجاته .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢١ ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٣٧ مؤرخ في ٢ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ يتضمن الفاء حصة تدخل الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية بعنوان منح تأشير استيراد (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير الاخبار والثقافة ووزير الصناعة والطاقة ووزير المالية،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الامر رقم ٧٠ - ٩٣ المؤرخ في ٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧١ .

(١) الجريدة الرسمية عدد ١٧ في ١٩٧١/٢/٢٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ١٩٧١/٥/٢٨ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تلتى ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٧١ حصة التدخل المقتطعة بمناسبة منح تأشيرة الاستيراد مر قبل الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية التي تتعلق نشاطها باستعمال احتكار .

مادة ٢ - تطبق أحكام المادة الأولى أعلاه ، على جميع الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية المطبقة لهذا الاقتطاع بعنوان العمليات المماثلة .

مادة ٣ - تلتى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ .

وزارة التجارة

مرسوم رقم ٧٤ - ١٣ مؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتعلق بكيفيات تصدير البضائع وبرمجة التصديرات (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ١١ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تحرير تجارة التصدير .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان البضائع المحددة مفرداتها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١ من الامر رقم ٧٤ - ١١ المذكور أعلاه لا يمكن تصديرها الا بعد تقديم رخصة تصدير مسلمة من وزير التجارة .

مادة ٢ - تحرر رخص التصدير على مطبوعات مطابقة للنماذج المحددة بمقرر صادر من وزير التجارة .

تحدد مدة صلاحية رخصة التصدير بمائة

وعشرين يوما . بيد انه يجوز لوزير التجارة ان يمنح مهلة تزيد عن مائة وعشرين يوما .

مادة ٣ - يكلف وزير التجارة بتركيز وجمع المعلومات الضرورية والمتعلقة بتقديرات التصدير ومتابعة انجاز برنامج التصدير .

مادة ٤ - ينبى على المؤسسات المصدرة ان تحيل الى وزارة التجارة وكتابة الدولة للتخطيط كشفا تقديريا بتصديراتها وذلك قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة .

كما يجب عليها ان تزودها شهريا بجدول عمليات التصدير المنجزة ، وذلك بموجب استمارات يحدد شكلها من قبل وزير التجارة .

مادة ٥ - تبلغ البنوك شهريا وزارة التجارة كشفا بعمليات التصدير المنجزة وذلك بموجب وثائق يحدد شكلها من قبل وزير التجارة .

مادة ٦ - تبلغ ادارة الجمارك دوريا وعن طريق المكتب الجمركي ، نسخة الوثائق الجمركية المثبتة لانجاز عمليات التصدير .

مادة ٧ - يضع وزير التجارة كل ثلاثة اشهر ، تقريرا يتعلق بتنفيذ برنامج الاستيراد .

مادة ٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٧٤ - ١٤ مؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ يتعلق بالرخص

الاجمالية للاستيراد (٢)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير التجارة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٤ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ١٢ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بشروط استيراد البضائع .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ لى ١٩٧٤/٢/١٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٤ لى ١٩٧٤/٢/١٥ .

١٨ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد اطار الحصص الخاص بالبضائع المستوردة والنصوص التالية له ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

اعداد برامج الاستيراد

مادة ١ - يتعين على المؤسسات أن تضع في اطار اعداد برنامجها الخاص بالتمويل ، كشفا تقديريا بعمليات استيراد المنتجات التي يمكن أن تكون موضوع رخصة اجمالية للاستيراد .

المادة ٢ - (١) ان الكشوف التقديرية للاستيراد والموضوعة وفقا لشكل نموذجي ، يجب أن تحال الى كاتب الدولة للتجارة الخارجية ووزير التجارة ووزير التخطيط والتهينة العمرانية قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة .

المادة ٣ - (٢) تحقق اللجنة الوزارية المشتركة لبرامج الاستيراد والتصدير في الشكوف التقديرية ضمن اطار الاعداد للبرنامج العام للاستيراد الذي يرفع الى الحكومة للمصادقة عليه بواسطة كاتب الدولة للتجارة الخارجية ووزير التجارة ابان دراسة المخطط السنوي .

الباب الثاني

تنفيذ الرخص اجمالية للاستيراد

مادة ٤ - تمنح الرخص اجمالية للاستيراد تطبيقا للبرنامج العام للاستيراد ، الى كل من المؤسسات المستفيدة وذلك بموجب مقرر يصدره كاتب الدولة للتجارة الخارجية .

مادة ٥ - تحل الرخصة اجمالية للاستيراد محل جميع الاجراءات المقررة بعنوان التجارة الخارجية .

مادة ٦ - ان الرخصة اجمالية للاستيراد الممنوحة لمؤسسة اشتراكية حائزة لاحتكار الاستيراد تشمل العمليات التجارية التي تنجزها لحسابها الخاص وكذلك العمليات المتممة من مؤسسات أخرى والخاضعة لتأثيراتها المسبقة ، شريطة مراعاة المادة ١٠ أدناه .

مادة ٧ - ان التأشيرة الممنوحة في نطاق رخصة اجمالية للاستيراد والمسجلة من مؤسسة اشتراكية حائزة للاحتكار بعنوان التجارة الخارجية ،

تفنى عن تقديم أي أجازة - رخصة بالاستيراد .

مادة ٨ - لا تصلح التأشيرة الا للعمليات التجارية المنجزة من المستورد لحسابه الخاص .

مادة ٩ - (٤) يحدد كاتب الدولة للتجارة الخارجية عند الاقتضاء ، مدة صلاحية التأشيرة والاجل الذي خلاله والوثيقة الواجب وضعها لهذا الغرض .

مادة ١٠ - ان الاستيرادات المنجزة من قبل مؤسسات في اطار رخصة اجمالية للاستيراد ، ممنوعة لها ، لاجل احتياجاتها الخاصة أو لاجل المشاريع المكلفة بتحقيقها ، لا تخضع لتأشيرة مسبقة ، تسلم من أية مؤسسة اشتراكية حائزة لاحتكار بعنوان التجارة الخارجية .

مادة ١١ - توزع الاعتمادات المخصصة طبقا لجدول المفردات الدولية لبروكسيل .

بيد أنه يمكن احداث مجموعات ضمن تعريفه أو عدد محصور من التعريفات للاستيرادات المشتملة على تجهيزات أو منشآت أو مركبات صناعية أو زراعية أو استشفائية أو ثقافية أو غيرها .

مادة ١٢ - يجوز اعادة النظر في الرخصة اجمالية للاستيراد ، خلال التنفيذ ، ويمكن أن تتناول اعادة النظر هذه ، نوع وحجم البضائع المعدة للاستيراد (اعادة نظر مادية) أو قيمة العمليات المرخص بها ابتداءيا (اعادة نظر مالية) .

الباب الثالث

مراقبة التنفيذ

المادة ١٣ - (٥) تقترب مسؤولية المؤسسات الاشتراكية المستفيدة من الرخص اجمالية للاستيراد بالنسبة لتنفيذ برنامجها الخاص بالاستيراد ، وذلك في الاحوال التالية على وجه الخصوص .

١ - حالة تجاوز أو تباعد غير مرخص به للاعتمادات خلال انجاز برنامج الاستيراد ،

٢ - الاضطراب في إيمان المنتجات وتوزيعها .

٣ - تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاقية لوزارة التجارة (كناية الدولة للتجارة الخارجية) في اطار مراقبة تنفيذ الرخص اجمالية للاستيراد .

المادة ١٤ - (١) يتعين على المؤسسات الحاصلة على الرخص الاجنالية للاستيراد ، ان تزود وزارة التجارة (كتابة الدولة للتجارة الخارجية) بكشف عن عملياتها المنجزة وذلك بموجب وثائق يحدد شكلها وتعاقبها الزمني بمقر يصدره كاتب الدولة للتجارة الخارجية ، ويمكن ان يطلب كاتب الدولة للتجارة الخارجية ووزير التجارة في كل حين

المادة ١٥ - (٢) من التيسير المسالى للرخص الاجنالية للاستيراد يقوم به مصرف كل مؤسسة فيما يخص الاستيراد الذي تقوم به هذه الأخيرة

ويتعين على المصرف ان يبلغ وزارة التجارة (كتابة الدولة للتجارة الخارجية) شهريا كشف بعمليات الاستيراد المنجزة او التي ستنجزها كل مؤسسة مستفيدة من رخصة استيراد وذلك بموجب وثائق يحدد شكلها بمقرر مشترك يصدره كاتب الدولة للتجارة الخارجية ووزير المالية .

ويجوز لكاتب الدولة للتجارة الخارجية ووزير التجارة ان يطلبوا في كل حين معلومات تكميلية .

كما يتعين على ادارة الجمارك ان تبلغ بصفة دورية وعن طريق المكتب الجمركي نسخة من الوثائق الجمركية التي تؤكد انجاز عمليات الاستيراد الداخلة في اطار الرخص الاجنالية للاستيراد .

مادة ١٦ - (٣) يضع كاتب الدولة للتجارة الخارجية كل ثلاثة اشهر تقريرا يتعلق بتنفيذ البرنامج العام للاستيراد

مادة ١٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٨٢ - ٥١٧ مؤرخ في ٩ ربيع الاول عام ١٤٠٣ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢ يتعلق بشروط استيراد أدوات السينما من قبل الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة والديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ، لاسيما المادة ١١١ - ١٠ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، ولاسيما المادة ٤ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٦٧ ، والمتضمن احداث الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٥١ المؤرخ في ٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٦٧ ، والمتضمن احداث المكتب الوطني لتجارة وصناعة السينما ، المعدل والمتمم بالامر رقم ٧٤ - ١٩ المؤرخ في اول فبراير سنة ١٩٧٤ ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٦ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد كفاءات الاحتكار المتعلقة باستيراد وتوزيع أدوات التدخين وآلات وأجهزة التصوير الشمسي والسينما وأدوات النقل للنزعة ومنتجات التصوير الشمسي وأدوات الخزف وأدوات الرياضة واللعب ولعب الاطفال وألعاب التسلية والمنوح للشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى - يخصص احتكار استيراد الآلات السينمائية بالنسبة للصنف المهني للديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما ، والصنف الخاص « بالجمهور » للشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة .

المادة ٢ - توزع أدوات وآلات التصوير والسينما وفقا لبنود التعريفة الجمركية بين الديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما والشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة وذلك وفقا للجدول المرفق بهذا المرسوم .

المادة ٣ - تؤمن المؤسسات المستفيدة من هذا الاحتكار ، كل فيما يخصها ، الخدمة بعد البيع وصيانة التجهيزات .

غير أنه فيما يخص صيانة التجهيزات والخدمة بعد البيع ، فان الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة تساعد الديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما لمدة تحدد بعقد .

تنقل الى الديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما قطع الغيار والادوات النوعية والوثائق التقنية الخاصة بالصنف المهني مقابل تسديد جميع المبالغ اللازمة للاكتساب للشركة الوطنية للاروقة الجزائرية الجديدة .

المادة ٤ - يسرى مفعول الاحتكار الخاص بالصنف المهني والمخصص للديوان الوطني لتجارة وصناعة السينما ، ابتداء من اول يناير سنة ١٩٨٣ .

المادة ٥ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ ربيع الاول عام ١٤٠٣ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢ .

الملحق

الادوات المخصصة للديوان الوطني لتجارة

وصناعة السينما

بيان الاصناف	بنود التعريفات الجمركية			
	ملخص	الباب	البند	البند الفرعي
- عدسات ، مواشير مرايا وغسيرا من عناصر بصرية مركبة للادوات السينماتوغرافية باستثناء تلك المخصصة لاجهزة ٨ ملم وفوق ٨ ملم .	ملخص	٩٠	٠٢	٠١
- اجهزة التقاط المناظر مجمعة كانت ام غير مجمعة مع جهاز لالتقاط الصوت عن طريق استعمال شريط يقل حجمة عن ٣٥ ملم باستثناء اجهزة ٨ ملم وفوق ٨ ملم .	ملخص	٩٠	٠٨	١١
- اجهزة اخرى لالتقاط المناظر والصوت مجمعة .	ملخص	٩٠	٠٨	١٢
- اجهزة العرض مجمعة ام غير مجمعة مع جهاز لاذاعة الصوت مع استعمال شريط يقل حجمة عن ٣٥ ملم باستثناء اجهزة ٨ ملم وفوق ٨ ملم .	ملخص	٩٠	٠٨	٢١
- اجهزة اخرى للعرض واذاعة الصوت حتى ولو كانت مجمعة .	ملخص	٩٠	٠٨	٢٢
- اجهزة وقطع الفيار ولوازم الاجهزة من نوع ٩٠ و ٨٠ ب . باستثناء تلك الخاصة باجهزة ٨ ملم وفوق ٨ ملم .	ملخص	٩٠	٠٨	٣٢
- شاشات للعرض السينمائي مختلفة الابعاد ، تفوق ابعادها ٢٠٠ x ٢٠٠ سم .	ملخص	٩٠	١٠	٠٢
- اجهزة من الانواع المستعملة في مختبرات التصوير السينمائي باستثناء الاجهزة المخصصة لحجم ٨ ملم وفوق ٨ ملم .	ملخص	٩٠	١٠	١٣

الادوات المخصصة لشركة الوطنية للدوقسة الجزائرية الجديدة

بيان الاصناف	بنود التعريفات الجمركية			
	ملخص	الباب	البند	البند الفرعى
- عدسات ومواسر ومرايا الخ ٠٠٠ مركبة للصورة السينماتوغرافية والمرايا البصرية المركبة ، باستثناء تلك المخصصة للاجهزة السينماتوغرافية ١٦ ملم وما فوق .	ملخص	٩٠	٠٢	٠١
- اجهزة التقاط المناظر مجمعة أو غير مجمعة مع جهاز لالتقاط الصوت عن طريق استعمال شريط يقل حجمه عن ١٦ ملم .	ملخص	٩٠	٠٨	١١
- جهاز عرض مجمع أو غير مجمع مع جهاز لاذاعة الصوت ، عن طريق استعمال شريط يقل حجمه عن ١٦ ملم .	ملخص	٩٠	٠٨	٢١
- اجهزة وقطع الفيار ولوازم الاجهزة من نوع ٩٠ و ٠٨ ب ، باستثناء تلك الخاصة باجهزة ١٦ ملم وما فوق .		٩٠	٠٨	٣٢
- اجهز من الانواع المستعملة فى مختبرات التصوير السينمائي باستثناء الاجهزة المختصة للانلام من حجم ١٦ ملم وما فوق .	ملخص	٩٠	١٠	١٣
- شاشات العرض يبلغ أبعادها ٢٠٠ × ٢٠٠ سم وقل .		٩٠	١٠	٠٢

قرار مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤

الموافق أول سبتمبر سنة ١٩٦٤ يتضمن

تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد الخشب (١)

أن وزير الاقتصاد الوطني ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٢٦ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ المتضمن تأسيس وزارة الاقتصاد الوطني ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٢٣ الصادر في ١٠ أيلول سنة ١٩٦٤ المحدد القوانين الأساسية للمجموعات المهنية ،

- يقرر ما يلي :

مادة ١ - تؤسس ابتداء من ١٠ أوت سنة ١٩٦٤ مجموعة مهنية لتجارة الخشب تسمى بولمكس Bolmex (خشب الاستيراد ، والتصدير) .

مادة ٢ - تمنح هذه المجموعة التي يكون مقرها بمدينة الجزائر ، أو في أي مكان آخر من التراب الوطني ، يقرره مجلس الإدارة بعد استشارة وزارة الاقتصاد الوطني ، امتياز احتكار استيراد الخشب ومشتقاته المقيدة في قائمة الجمرک تحت الأرقام التالية :

٤٤-٠٣-٣١	٤٤-٠٣-٤٣	٤٤-٠٣-٤٤	٤٤-٠٣-٤٥	٤٤-٠٣-٥٣	٤٤-٠٣-٥٤
٤٤-٠٣-٥٥	٤٤-٠٣-٥٦	٤٤-٠٣-٥٧	٤٤-٠٣-٥٨	٤٤-٠٣-٦٢	٤٤-٠٣-٧٣
٤٤-٠٣-٧٤	٤٤-٠٣-٧٥	٤٤-٠٣-٧٦	٤٤-٠٣-٧٧	٤٤-٠٣-٧٨	٤٤-٠٣-٧٩
٤٤-٠٤-٢١	٤٤-٠٤-٣١	٤٤-٠٤-٣٢	٤٤-٠٤-٣٤	٤٤-٠٤-٣٥	٤٤-٠٤-٣٦
٤٤-٠٤-٣٧	٤٤-٠٤-٣٨	٤٤-٠٥-٣١	٤٤-٠٥-٣٢	٤٤-٠٥-٤٣	٤٤-٠٥-٤٤
٤٤-٠٥-٥١	٤٤-٠٥-٥٢	٤٤-٠٥-٥٤	٤٤-٠٥-٥٥	٤٤-٠٥-٥٦	٤٤-٠٥-٥٧
٤٤-٠٥-٦١	٤٤-٠٥-٦٢	٤٤-٠٥-٦٣	٤٤-٠٧-١٤	٤٤-٠٧-١٥	٤٤-٠٧-٠١
٤٤-١٣-٠١	٤٤-١٣-١١	٤٤-١٣-٢١	٤٤-١٤-٠١	٤٤-١٤-١١	٤٤-١٤-١٢
٤٤-١٥-٠٥	٤٤-١٥-٠٨	٤٤-١٥-١١	٤٤-١٧-٠١	٤٤-١٧-١١	٤٤-١٨-٠٠
٤٤-١٥-٠٩	٤٤-١٩-٠١	٤٤-١٩-١١	٤٤-١٩-١٢	٤٤-٢١-٢٢	٤٨-٠٩-٠٢
٤٨-٠٩-٠٣	٩٤-٠١-٦٩				

أعضاء الاجتماع العام ، وذلك بشرط أن يكون المستورد :

- (أ) مقيما في التراب الوطني .
- (ب) وأن يقوم بجميع العمليات المتعلقة باستيراد المنتجات التي تعود إلى اختصاص مجموعة خشب الاستيراد والتصدير ، واستلامها ، وتصنيفها ، وإدخالها ، وتوزيعها ، أو تحويلها .
- (ج) وأن يكون مقيدا في السجل التجاري .
- ويكون قد قام بجميع الالتزامات والتصرّيات بالوجود ، لدى مختلف إدارات الجباية والضرائب الاجتماعية .
- ويجوز للأشخاص أو الشركات الذين لا يمارسون المهنة في تاريخ تأسيس المجموعة أن يقدموا طلبا بالاشتراك في المجموعة .
- وهذا الطلب يعرض على مجلس الإدارة الذي يتخذ بشأنه موقفا مبنيا على الأسباب .

مادة ٦ - أن رأس مال المجموعة القابل للتفجير ، يحدد بمبلغ أدنى قدره مائة وعشرون ألف دينار (١٢٠.٠٠٠ د.ج) والقيمة المعينة لكل سهم هي مائة دينار (١٠٠ د.ج) .

مادة ٣ - يجوز تأسيس ثلاثة فروع جهوية بجنات القطر الجزائري الثلاث ويكون مقرها بمدينة الجزائر وقسنطينة وهران .

وتكون عمالة الواحات تابعة لفرع قسنطينة ، بينما تكون عمالة الساورة تابعة لفرع وهران ، على أن ناحية الأغواط وغرداية تابعة لفرع الجزائر .

مادة ٤ - تكلف المجموعة لهذا الغرض :

- (أ) بتنفيذ المخطط السنوي الذي تضعه وزارة الاقتصاد الوطني للبضاعة التابعة لاختصاص المجموعة بعد استشارتها .
- (ب) وتوزيع هذا التنفيذ بين أعضائها بعد استشارة وزارة الاقتصاد الوطني .
- (ج) وأمر أعضائها بتكوين مخزونات من البضاعة أو تحديد ذلك أو تنظيمه ، وإجبارهم على تسليم كميات من البضاعة أو رفعها .

مادة ٥ - أن الانخراط في مجموعة خشب الاستيراد والتصدير ، حق لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حرفه الاستيراد إلا في حالة رفض وزير الاقتصاد الوطني للانخراط بعد استشارة

(ج) وأن يكون مقيدا في السجل التجاري ويكون قد قام بجميع الالتزامات ، والتصرّيات بالوجود لدى مختلف ادوات الجباية والتأمين الاجتماعي .

ويجوز للأشخاص أو الشركات التي لا تمارس المهنة في تاريخ تأسيس المجموعة ، أن تقدم طلبا للانخراط فيها وهذا الطلب يعرض على مجلس الادارة الذي يتخذ بشأنه مقرا مبين الاسباب .

مادة ٦ - أن رأسمال المجموعة القابل للتغيير يحدد بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف دينار (١٢٠.٠٠٠) والقيمة المينة لكل سهم هي مائة دينار (١٠٠ د.ج) .

ويكتتب تجار الجملة وأصحاب الفروع من جهتهم بعدد متعادل من الاسهم ، كما يكتتب تجار التفصيل من جهتهم بعدد متعادل من الاسهم ايضا .

ويكون عدد أسهم تجار الجملة وأصحاب الفروع ضعف عدد أسهم تجار التفصيل .

يحدد أعضاء الاجتماع العام الأول عدد الاسهم التي يكتتب بها ، تبعا لعدد الاعضاء المشاركين عند تاريخ انعقاد هذا الاجتماع .

وفي حالة اذا لم يتوفر في الختام أدنى مبلغ رأس المال ، لسبب من الاسباب ، يجوز زيادة مبلغ مساهمة كل مشارك بقدر مناسب للمبلغ المستكمل ، وهذا بعنوان التسبيق حتى تسجل اشتراكات جديدة تسمح برد المبلغ .

مادة ٧ - لا تكون الاشتراكات التي قدمت منذ الآن ، نهائية الا بعد أداء مبلغ الاكتتاب في رأسمال المجموعة ، ويجب أن يتم ذلك ثلاثين يوما في أبعد تقدير بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - تحرر العقود التي تبرمها المجموعة بأمر ولحساب أعضائها ، بحيث ينص فيها على حدة ، على كل طرف مشارك فيها ، وتحمل بيانات البضائع وفواتيرها المناسبة على كل واحد من المستوردين .

مادة ٩ - وبناء على أن المجموعة تستورد تحت نظام القيمة والتأمين - والشحن - بأمر ولحساب المشاركين فيها ، فإن هؤلاء يتحملون بمجرد وصول الباطرة مسئولية العمليات التالية :

انزال البضائع ، ومد الاجل عند الحاجة ، وأداء حقوق الجمرك ، ورفع البضائع ، ودفع تكاليف الحط بالرصيف ، والخزن ، وتسجيل المحاضر لاثبات الاضرار ، أو ما نقص من البضائع اذا دعى الامر الى ذلك .

وفي حالة وقوع نزاع بشأن الطرود المستلمة ، فعل المستلم أن يخبر المجموعة التي تطالب بإجراء تحقيق حضوري مع التاجر المرسل للبضاعة .

مادة ١٠ - تؤدي مبالغ الصفقات التي تقوم بها المجموعة لحساب المشتركين ، بالصورة التالية :

(أ) ٥٪ من القيمة الاصلية والضمان والشحن للبضائع المستوردة ، تؤدي للمجموعة الجزائرية لتوريد الاغذية (جياك) ، عند وضع كل عقدة خاصة للتوريد .

(ب) ويكون الباقي موضوع تغطية اعتماد لا يمكن الرجوع عنها ، وتحول لفائدة المجموعة ، بتقديم الفاتورات الصورية (بروفورمة) التي يسلمها البائعون ، خمسة أيام على الاقل قبل التاريخ المقرر لفتح الاعتمادات التي يجب على المجموعة أن تخولها للبائع .

(ج) ان المشتركين المتخلفين الذين يخلون بالفقرتين أ و ب المذكورتين أعلاه ، يخسرون مبلغ الخمسة في المائة المدفوع كمربون ويؤول ملكا للمجموعة (جياك) ، ويعاقبون علاوة على ذلك بغرامة تعادل المربون المذكور والذي سبق دفعه . وفي حالة التكرار يمكن للاجتماع العام أن يقترح على وزير الاقتصاد الوطني ابعادهم من المجموعة .

(د) وفي حالة تقديم ضمان بنكي للمجموعة (جياك) تغطية لمبلغ ٥٪ ، فلا يكون الضمان صالحا الا لفاية فتح الاعتماد للمزود ، ويكون الاعتماد اذاك بمبلغ ١٠٠٪ .

(هـ) تسمى المجموعة لتحصل من المزود الاجنبي ، والناقل ، والضامن على أقصى تسهيل للاداء . وكل ما تحرز عليه المجموعة من تسهيلات يمتد أثره على المشتركين فيها .

مادة ١١ - تخضع جميع الواردات التي تقوم بها مجموعة «جياك» لعلاوة قدرها واحد في المائة ، لفائدة المجموعة . وتبلغ هذه العلاوة المحسوبة على أساس القيمة الاصلية والضمان والشحن ، عند تسليم الاوراق للمستوردين .

مادة ١٢ - مرحلة انتقالية :

ان الرخص والاذونات المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القرار ، والتي لا تزال تجرى صلاحيتها ، تكون موضوع تصريح للمجموعة ، فتبقى البضائع ملكا لإربابها ، على أن هؤلاء التجار يجب أن يؤدوا علاوة الواحد في المائة المنصوص عليه في المادة ١١ .

ونظرا الى ضرورة ترضية حاجيات السوق الجزائرية فيما يخص فصل شتاء سنة ١٩٦٤ بسرعة ، والامتثال للالتزامات التي تعهد بها المستوردون بقصد هذا التزويد ، والتي لا يجوز أن يتضرر الباعة الأجانب منها بسبب تأسيس مجموعة «جياك» فان المجموعة تبدأ في عملها بأعداد ورتابة الاستيرادات لموسم الربيع والصيف من سنة ١٩٦٥ .

وعلى هذا فيجب على المشتركين أن يعرضوا على المجموعة (جياك) طلباتهم للموسم المذكور ، قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ في أبعد تقدير ، ويجب استيراد البضائع المطلوبة ابتداء من فاتح يناير سنة ١٩٦٥ .

ولا يجوز ابتداء من هذا التاريخ الاخير ، ان تدخل أية بضاعة الى الجزائر الا بطلب من مجموعة «جياك» . أما بخصوص البضائع التي يقصد بها أكمال تزويدات فصل شتاء سنة ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، فيجوز الاستيراد حتى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، على أساس الشروط المقررة في التنظيم السابق لنشر قرار تأسيس مجموعة «جياك» في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

على أن الواردات تطبق عليها الملاوة (١٪) ابتداء من غداة تاريخ هذا النشر .

ولكى يمكن اجراء الرقابة في الحال ، على الواردات الداخلة في نطاق المرحلة الانتقالية ، يجب على التجار الراغبين في الاستفادة من التدابير التي تنص عليها هذه المادة ، أن يوجهوا الى المجموعة خلال شهر نشر قرار التأسيس لمجموعة «جياك» كشفا مدعما بجميع أوراق الاثبات

الضرورية ، عن طلباتهم المقدمة من قبل والتي لم تنفذ الى تاريخه .

ولا يمكن أداء حقوق الجمرک الخاصة بالمستوردات المشار اليها أعلاه ، الا بتقديم شهادة من مجموعة «جياك» تثبت أن المستوردات تدخل فعلا في إطار هذه التدابير الانتقالية ، وأن الملاوة قد دفعت فعلا .

مادة ١٣ - يضع مجلس ادارة المجموعة نظاما داخليا ، ومشروعا لميزانية التسيير ويعرضهما على مصادقة وزير الاقتصاد الوطني في ظرف خمسة عشر يوما بعد نشر هذا القرار .

مادة ١٤ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية ، ونائب مدير المالية الخارجية ، ونائب مدير الجمارك كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق فاتح سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

قرار مؤرخ في ١٨ شعبان عام ١٣٨٤
الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ يتضمن
أحداث مجموعة مهنية للنسيج (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ
في ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ (٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤)
المتعلق باختصاصات وزير التجارة ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤-٢٣٣ المؤرخ في
أول ربيع الثاني عام ١٣٨٤ (١٠ غشت سنة
١٩٦٤) تتضمن تحديد القوانين الأساسية
للمجموعات المهنية :

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تنشأ ابتداء من أول يناير سنة
١٩٦٥ مجموعة مهنية للنسيج تدعى (جيتيكسال)
(GITEXAL)

المادة ٢ - أن هذه المجموعة التي مقرها
الرئيسي بمدينة الجزائر أو بكل مكان آخر من
التراب الوطني يقرره مجلس الإدارة بمعد
استشارة وزير التجارة ، تكلف بالامتياز دون
غيرها لجلب النسيج المسترجع حسب تسعرة
الجمرك تحت الأرقام التالية :

٥١ - ٠٤ النسيج الاصطناعي المتصل

٥٥ - ٠٧
٥٥ - ٠٨
٥٥ - ٠٩ } النسيج القطني

٥٦ - ٠٧ النسيج الاصطناعي غير المتصل

المادة ٣ - يمكن إنشاء ثلاثة فروع اقليمية
بنسبة فرع واحد لكل ناحية من القطر الجزائري
ويحدد المقر الرئيسي لكل واحد من هذه الفروع
بالجزائر وقسنطينة وهران .

تكون عمالة الواحات تابعة لفرع قسنطينة
وتكون عمالة الساورة تابعة لفرع وهران ، على
ان تبقى ناحية الاغواط وغرداية تابعة لفرع
مدينة الجزائر .

المادة ٤ - تكلف لهذه الغاية المجموعة
المذكورة :

(أ) بتنفيذ البرمجة السنوية التي يقررها
وزير التجارة فيما يتعلق بالمنتجات التي تختص
بها المجموعة ، وتستشار هذه المجموعة من طرف
الوزير المذكور اثناء تحضير البرمجة المذكورة .

(ب) وبتوزيع هذا التنفيذ بين اعضائها بعد
صدور رأي وزير التجارة .

(ج) وبامر وتحديد وتنظيم المدخرات من
البضائع من طرف اعضائها ، وبإلزام هؤلاء
الاعضاء باجراء دفع البضائع أو سحبها

المادة ٥ - يتم الانخراط لزوما في مجموعة
« جيتيكسال » ماعدا في حالة الرفض من طرف
وزير التجارة وبعد صدور رأي الجمعية العامة
لكل شخص طبيعي أو معنوي يزاول مهنة
الاستيراد المحددة كما يلي .

(أ) أن تكون مقامة في التراب الوطني ،

(ب) أن يتم اجراء جميع العمليات المتعلقة
باستيراد وتوزيع أو تحويل المنتجات المعائدة
الى اختصاص «جيتيكسال» .

(ج) أن يتم التسجيل في سجل التجارة
والوفاء بالالتزامات واجراء التصريح بالوجود
لدى مختلف الادارات الجبائية والضمان
الاجتماعي .

ويجوز للأشخاص أو الشركات الذين يزاولون
المهنة المذكورة عند تاريخ الانشاء ، أن يقدموا
طلبا قصد الانخراط ، ويعرض هذا الطلب على
انظار مجلس الادارة الذي يتخذ قرارا معللا .

المادة ٦ - يحدد الرأسمال القابل للتغيير بادني
مبلغ قدره ثلاثمائة الف دينار (٣٠٠.٠٠٠ دج) وتحدد
القيمة الاسمية لكل سهم بمائة دينار (١٠٠ دج)
يكتتب كل منخرط في مساهمة يبلغ قدرها
الادنى خمسة اسهم وقدرها الاقصى خمسة
عشر سهما .

وفي حالة ما اذا لم يبلغ الرأسمال القدر
المذكور فان المساهمة لكل عضو يجوز أن ترفع

على قدر المبلغ المطلوب تكمله ويتم هذا على وجه التسليف الى ان تسجل انخراطات جديدة تسمح برد التسليفات .

المادة ٧ - ان الانخراطات التي سبق تقديمها لا تكون نهائية الا بعد دفع قيمة الاكتتاب في رأس المال ويجب ان يتم هذا الدفع في ظرف ثلاثين يوما لاقصى غاية بعد صدور هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المادة ٨ - ان العقود التي تبرمها المجموعة بامر ولحساب اعضائها تقسم على عدد من التخصيصات بقدر ما يوجد من اطراف قابضة، وتحول تذاكر الشحن والفواتير لمقابلة الى كل مخصص له .

المادة ٩ - بما ان المجموعة تستورد البضائع خالص القيمة والتأمين والشحن ، بامر ولحساب اعضائها فيتمتع على هؤلاء ان يضطلعوا ، لدى وصول السفينة بالمسؤولية عن العمليات التالية:

التفريغ - مد آجال التفريغ الاحتمالية -

التخليص على البضائع في الجمر - سحب البضائع - مصاريف بقاء البضائع على الرصيف والخزن ومصاريف اثبات الخسائر او المتخلفات ان لزم ذلك .

وفي حالة نزاع في صنف النسيج المستلم يتعين على من يتسلمه ان يشمر المجموعة المذكورة التي تطالب بمعاينة يقوم بها خبير وتتم بحضور المنازعين مع المزود .

المادة ١٠ - يسدّد تمويل الشرايط التي تقوم بها المجموعة لحساب اعضائها حسب الكيفية التالية :

(١) ٥٪ من ثمن السلع المستوردة خالص القيمة والتأمين والشحن يدفع الى «الجيتيكسال» عند تحرير كل عقد استيراد جزئي .

(ب) والباقي يكون موضوعا لفتح تسليف لاينسخ وقابل التحويل ينقل لفائدة المجموعة بمجرد تقديم الفواتير الصورية التي يدل بها المزودون وذلك في ظرف خمسة أيام على الاقل قبل التاريخ المتوقع لفتح التسليفات التي يتحتم

على المجموعة أن تفتحها لفائدة المزود .
(ج) أن الاعضاء المتخلفين الذين لا يحترمون المقطعين (١) و (ب) أعلاه يخسرون ال ٥٪ من العربون الذي يبقى ملكا لمجموعة «جيتيكسال»، وعلاوة على ذلك يعاقبون بغرامة تساوي ٥٪ من العربون الذي سبق دفعه ، وفي حالة العود يجوز للجمعية العامة ان تقترح على وزير التجارة طردهم من المجموعة .

(د) وفي حالة ما اذا تم تسليم ضمان مصرفي الى «جيتيكسال» مقابل تغطية ال ٥٪ ، فسلا يعتبر هذا الضمان صحيحا الا عند فتح التسليف الذي سيبلغ حينئذ ١٠٠٪ .

(هـ) ستبذل مجموعة «جيتيكسال» جهدها للحصول من المزود الاجنبي ومن مجهز السفينة ومن المؤمن على اكبر عدد من تسهيلات الدفع، وكل ما تحصل عليه من هذه التسهيلات سيتم مجموع الاعضاء .

المادة ١١ - تخضع جميع الاستيرادات التي تقوم بها «جيتيكسال» لزيادة تبلغ ١٥٠٪ وتدفع لفائدة المجموعة وتحسب على ثمن السلع المستوردة خالص القيمة والتأمين والشحن ، فيجب ان يتم دفعها عند تسليم الوثائق الى اصحاب الاختصاصات .

المادة ١٢ - الفترة الانتقالية :

ان الرخص والاذنات المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القرار والتي لم تزل صالحة الاستعمال تكون موضوع تصريح لدى مجموعة «جيتيكسال» وتستمر السلع في ملكية اصحابها على ان يدفعوا مبلغا ١٥٠٪ وهو المنصوص عليه في المادة ١١ .

المادة ١٣ - يعرض وحبوا على موافقة وزير التجارة نظام داخلي ومشروع لميزانية التسيير وذلك في ظرف ١٥ يوما بعد نشر هذا القرار .

المادة ١٤ - يكلف مدير التجارة الداخلية ونائب مدير المالية الخارجية ومدير الجمارك ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

**قرار مؤرخ في ٢١ شعبان عام ١٣٨٤
الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤**
يتضمن احداث مجموعة مهنية لشراء
المصنوعات النسيجية (١)

ان وزير التجارة .

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٤٢ المؤرخ في ٢٧
رجب عام ١٣٨٤ (٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤)
المتعلق باختصاصات وزير التجارة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ
في اول ربيع الثاني عام ١٣٨٤ (١٠ غشت سنة
١٩٦٤) والمتضمن تحديد القوانين الاساسية
للمجموعات المهنية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تنشأ ابتداء من فاتح يناير
سنة ١٩٦٥ مجموعة مهنية لصناعة النسيج تدعى
«مجموعة شراء المصنوعات النسيجية» (C.A.D.I.T.)

المادة ٢ - ان هذه المجموعة التي مقرها
الرئيسى بمدينة الجزائر او بكل مكان آخر من
التراب الوطنى يقرره مجلس الادارة بعد اخذ
رأى الوزير ، تكلف وحدها بالامتياز باستيراد
النسائج المخصصة للقطاع الصناعى والمسترجعة
حسب تسعيرة الجمر ك تحت الارقام التالية :
٠٤ - ٥١ B و ٠٧ - ٥٥ الى ٠٩ - ٥٥ و ٠٧
- ٥٦ .

المادة ٣ - يمكن انشاء ثلاثة فروع اقليمية
بنسبة فرع واحد عن كل ناحية من القطر
الجزائرى ، ويحدد المقرر الرئيسى لكل واحد
من هذه الفروع بمدينة الجزائر وقسنطينة
وهران .

تكون عمالة الواحات تابعة لفرع قسنطينة
وتكون عمالة الساورة تابعة لفرع وهران على
اتبقى ناحية الاغواط وغرداية تابعة لفرع
مدينة الجزائر .

المادة ٤ - لهذه الغاية تكلف المجموعة
المذكورة .

(أ) بتنفيذ البرمجة السنوية التي يقررها
وزير التجارة فيما يتعلق بالمنتجات الراجعة
الى اختصاص المجموعة وتساور هذه المجموعة من
طرف الوزير المذكور اثناء تحضير البرمجة
المذكورة .

(ب) وبتوزيع التنفيذ المذكور بين اعضائها
بعد صدور رأى وزير التجارة .

(ج) وبالامر بتكوين مدخرات من البضائع
وتحديدها وتنظيمها يكونها اعضاؤها وبإلزام
هؤلاء الاعضاء بتقديم بضائع أو سحبها .

المادة ٥ - يتم الانخراط فى مجموعة «كاديت»
لزوما لكل شخص طبيعى أو معنوى يزاول مهنة
الاستيراد المحددة بعده ، الا فى حالة الرفض
من طرف وزير التجارة وبعد صدور رأى الجمعية
العامة .

(أ) ان يكون الشخص مقيما فى التراب
الوطنى ،

(ب) ان يتم من طرفه اجراء جميع العمليات
المتعلقة باستيراد وتوزيع أو تحويل المنتجات
الراجعة الى اختصاص «الكاديت» ،

(ج) ان يجرى تسجيله فى سجل التجارة
والقيام بالالتزامات واجراء التصريح بالوجود لدى
مختلف الادارات الجبائية والضمان الاجتماعى .

اما الاشخاص أو الشركات الذين يزاولون
المهنة المذكورة عند تاريخ انشاء المجموعة
«كاديت» فيجوز لهم ان يقدموا طلب انخراط
ويعرض هذا الطلب على انظار مجلس الادارة
الذى يتخذ قرارا معللا ،

المادة ٦ - يحدد الرأسمال القابل للتغيير
بأدنى مبلغ قدره ٥٠.٠٠٠ د ج وتحدد القيمة
الاسمية لكل سهم بمائة د ج . يكتب كل
منخرط فى مساهمة يبلغ قدرها الأدنى عشرة
أسهم وقدرها الأقصى خمسة عشر سهما وفى
حالة ما اذا لم يبلغ الرأسمال القدر المذكور
يسوغ رفع مساهمة كل عضو بقدر المبلغ
المطلوب تكميله ويتم هذا على وجه التسايف

الى ان تسجل انخراطات جديدة تسمح بـرد التسليفات .

يراجع كل سنة عدد الاسهم الممنوحة لكل عضو ويتم ذلك حسب قيمة الاستيرادات التي أنجزها هذا العضو طيلة السنة السابقة وذلك من غير ان يكون عدد الاسهم المذكور أقل من عشرة فاذا كان الامر يتعلق بالتخفيض من عدد الاسهم فان شروط رد الاسهم الملغاة بعد المراجعة هي الشروط المبينة في المادة ١٥ من المرسوم المتضمن تحديد القوانين الاساسية للمجموعات المهنية والمتعلق بـرد أسهم الاعضاء المستقلين أو المطرودين .

المادة ٧ - ان الانخراطات التي سبق تقديمها لاتكون نهائية الا بعد دفع قيمة الاكتتاب فسي رأس المال ويجب ان يتم هذا الدفع في ظرف ثلاثين يوما لاقي غاية بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٨ - ان العقود التي تبرمها المجموعة بامر ولحساب اعضائها تقسم على عدد مسن التخصيصات بقدر ما يوجد من اطراف قابضة وتحول تذاكر الشحن والفواتير المقابلة لها الى كل مخصص له .

المادة ٩ - في حالة نزاع في صنف النسيجات المستلمة يتعين على من يتسلمها ان يشمر المجموعة المذكورة التي تطالب بمعاينة يقوم بها خبير بحضور المنازعين مع المزود .

المادة ١٠ - يسدد تمويل الشراءات التي تقوم بها المجموعة لحساب اعضائها بالكيفية التالية :
(أ) ٥٪ من ثمن السلع المستوردة خالص القيمة والتأمين والشحن يدفع الى « الكاديت » عند تحرير كل عقد استيراد جزئي .

(ب) اما باقى الثمن فيكون موضوعا لفتح تسليف لا ينسخ وقابل التحويل ينقل لفائدة المجموعة بمجرد تقديم الفواتير الصورية التي يدلى بها المزودون وذلك في ظرف خمسة ايام على الاقل قبل التاريخ لفتح التسليفات التي يتحتم على المجموعة ان تفتحها لفائدة المزود .

(ج) ان الاعضاء المتخلفين الذين لا يحترمون المقطعين (أ) و (ب) أعلاه يخسرون ال ٥٪ من العربون الذي يبقى ملكا لمجموعة « كاديت » وعلاوة على ذلك فيعاقبون بغرامة تساوي ٥٪ من العربون الذي سبق دفعه . وفي حالة العود الى المخالفة يجوز للجمعية العامة ان تقترح على وزير التجارة طردهم .

(د) وفي حالة ما اذا تم تسليم ضمان مصرفي الى « كاديت » مقابل الوفاء بال ٥٪ فلا يعتبر هذا الضمان صحيحا الا عند فتح التسليف الذي قد يبلغ حينئذ ١٠٠٪ .

(هـ) ستبذل مجموعة « كاديت » جهدها للحصول من المزود الاجنبي ومجهز السفينة والمؤمن ، على اكبر عدد من التسهيلات فيما يخص الاداء ، وكل ما تحصل عليه من هذه التسهيلات سيشمل مجموع الاعضاء .

المادة ١١ - تخضع جميع الاستيرادات التي تقوم بها مجموعة « كاديت » لزيادة تبلغ ١٥٠٪ وتدفع لفائدة المجموعة وتحسب على ثمن السلع المستوردة خالص القيمة والتأمين والشحن فيجب ان يتم دفعها عند تسليم الوثائق الى اصحاب الاختصاصات .

المادة ١٢ - وفي الفترة الانتقالية تكون :
والاجازات والرخص المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القرار والتي لم تسزل صالحة الاستعمال موضوع تصريح لدى مجموعة « كاديت » وتبقى السلع في ملكية اصحابها على ان يدفع هؤلاء مبلغا قدره ١٥٪ وهو المنصوص عليه في المادة ١١ .

المادة ١٣ - يعرض وجوبا على موافقة وزير التجارة نظام داخلي ومشروع لميزانية تسيير وذلك في ظرف ١٥ يوما بعد نشر هذا القرار .

المادة ١٤ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية ومدير الجمارك كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢١ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

قرار مؤرخ في ٣ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٦٥ يتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد أنواع الجلود (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ المتعلق باختصاصات وزير التجارة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٢٣ المؤرخ في ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ المتضمن تحديد القوانين الأساسية الخاصة بالمجموعات المهنية ،
يقرر ما يلي :

المادة ١ - تؤسس ابتداء من أول مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة مهنية خاصة بأنواع الجلود تسمى (المجموعة المهنية لاستيراد أنواع الجلود)
مماج .

المادة ٢ - ان هذه المجموعة التي يكون مقرها الرئيسي في مدينة الجزائر والذي يجوز نقله الى اى مكان آخر من التراب الوطنى يختاره مجلس الادارة بعد استشارة وزير التجارة ، تكلف باحتكار الاستيراد انواع الجلود المدونة فى التعريفات الجمركية تحت الارقام :
٤١ - ٤١٠٢ - ٤١٠٣ -
٤١٠٤ - ٤١٠٥ - ٤١٠٦ -
٤١٠٧ - ٤١٠٨ .

المادة ٣ - يجوز احداث ثلاثة اقسام اقليمية لهذه المجموعة فى منطقة مدينة الجزائر ومنطقة مدينة قسنطينة ومنطقة وهران ويكون مقر كل قسم المدينة التابعة له من المدن المذكورة .

المادة ٤ - تكلف المجموعة المهنية لاستيراد انواع الجلود بما يلى :

(ا) تنفيذ البرنامج السنوى للمنتوج التابع لاختصاصها ، والذي تقرره وزارة التجارة التى تجرى استشارتها حين وضعه .

(ب) توزيع مهام هذا التنفيذ بين اعضائها بعد استشارة وزارة التجارة .

(ج) الزام اعضائها بادخار البضائع وتحديدھا وضبطھا واخبارهم على تسليم كميات البضاعة او رفعها .

المادة ٥ - تشتمل هذه المجموعة على صنفين من المشتركين من بين التجار المستوردين :
(ا) الذين يتعاطون تجارة البيع بالجملة

(ب) الذين يتعاطون صناعة الاحذية ،

المادة ٦ - ان الانتماء الى هذه المجموعة (ماعداء حالة معارضة وزير التجارة بعد استشارة الجمعية العامة) هو حق من حقوق كل شخص طبيعى او معنوى يتعاطى حاليا مهنة الاستيراد والمصرف عنه كما يلى :

(ا) ان يكون مستقرا فى التراب الوطنى ،

(ب) ان يكون مقيدا فى السجل التجارى ومستوفيا لشروط التصاريحات المتعلقة بكيانه وغير ذلك من الالتزامات المفروضة عليه تجاه مختلف الادارات الجبائية والضمان الاجتماعى .

يمكن للشخص او الشركات التى لا تمارس المهنة بتاريخ احداث هذه المجموعة تقديم طلب الانتماء اليها وهذا الطلب يعرض على مجلس الادارة الذى يبت فيه بقرار معلل الاسباب .

المادة ٧ - ان رأسمال المجموعة المحدثة والقابل للتغيير لايجوز أن يقل عن ٥٠٠.٠٠٠ د.ج وحددت القيمة الاسمية لكل سهم بمائة دينار (١٠٠) .
يحدد عدد الاسهم التى يكتتب بها فى الاجتماع العام الاول تبعا لعدد المشتركين الحاضرين .

وفى حالة عدم توفر الحد الأدنى من الرأسمال تزداد مساهمة كل مشترك بنسبة المبلغ المطلوب استيفاؤه وتحسب تلك الزيادات كتسبيقات قابلة للاسترداد من بدل الاشتراكات الجديدة .

المادة ٨ - لا تنتظم فاعلية الاشتراكات المدفوعة الا بعد تسديد رأسمال المجموعة المكتتب به ، الذى يجب أن يتم أدائه فى مدة أقصاها ٣٠ يوما من نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٩ - ان العقود التى تبرمها المجموعة بأمر وحساب اعضائها،يجرى اقتسامها بينهم وبصورة

يوضح فيها الجزء المخصص لكل منهم فتحرر هكذا بيانات البضائع وفواتيرها المطابقة لبعضها ويجرى من ثمة تظهيرها لأمره .

المادة ١٠ - ان المجموعة وهي تستورد تحت نظام خالص القيمة والتأمين والشحن (CAF) بأمر ولحساب مشتركها فان هؤلاء الاخيرين يتحملون بمجرد وصول السفينة مسؤولية العمليات التالية : - انزال البضائع ، تمديد أجل الاستلام عند اللزوم ، تادية الرسوم الجمركية ، رفع البضائع ، تادية نفقات الحط بالرصيف ، الحزن ، محاضر معاينة الاضرار الحاصلة للبضائع او نقصانها اذا اقتضى الامر ، .

وفي حالة وقوع اختلاف حول الطرود المستلمة، فعلى المستلم اخبار المجموعة بنية اجراء الخبرة الحضورية مع المزود .

المادة ١١ - ان تمويل عمليات الشراء التي تجريها المجموعة لحساب المشتركين تتم على الشكل التالي :

(أ) ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة على نظام (CAF) تؤدي على سبيل العربون الى المجموعة المهنية لانواع الجلود حين أعداد كل عقد استيراد جزئي .

(ب) ويكون الرصيد موضوع اعتماد مفتوح غير قابل الرجوع عنه وقابل التحويل لصالح المجموعة عند تقديم الفواتير الصورية (البروفورما) التي يرسلها المزودون قبل خمسة ايام على الاقل من التاريخ المفروض فيه على المجموعة فتح الاعتمادات لحسابهم .

(ج) ان المشتركين الذين يخلون بمقتضيات المقطعين أ و ب أعلاه يخسرون قيمة العربون البالغ ٥٪ الذي يصبح ملكا للمجموعة ويعاقبون على ذلك بغرامة تساوي مثل هذه القيمة المدفوعة وفي حالة تكرار المخالفة يجوز لوزير التجارة اقضاءهم عن المجموعة بناء على اقتراح الجمعية العامة .

(د) ينتفع المشتركون من جميع التسهيلات في الدفع التي تحررها المجموعة من المزود الاجنبي والناقل والضامن .

المادة ١٢ - تخضع الاستيرادات التي تجريها

المجموعة لملاوة قدرها واحد ونصف بالمائة لفائدتها ، وتدفع هذه الملاوة محسوبة على القيمة الخالصة C.A.F. حين تسليم الوثائق لأصحابها .

المادة ١٣ - يجرى التصريح لدى المجموعة بالرخص والاذونات المسلمة قبل تاريخ نشر هذا القرار والتي لا تزال سارية المفعول . وتبقى البضائع المرخص باستيرادها ملكا لأصحابها الذين يجبرون على تادية الملاوة ١٥٠٪ المنصوص عليها في المادة ٢ أعلاه .

وتطبقا للمقطع السابق يؤذن بحرية ادخال البضائع الموصى عليها لفاية ٣١ يوليو سنة ١٩٦٥ ولا تؤهل باستيرادها بعد ذلك التاريخ الا المجموعة وحدها .

على انه فيما يتعلق بهذه الفترة من الوقت ، يجب على المستوردين عرض الفواتير المتعلقة بصفقات البضائع المبرمة او المنفذة على المجموعة للنشر عليها .

المادة ١٤ - سيضع مجلس ادارة المجموعة نظاما داخليا ومشروعا لميزانية التسيير ويجب عليه عرضه على وزارة التجارة للمصادقة عليهما وذلك بعد خمسة عشر يوما من نشر هذا القرار .

المادة ١٥ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٦٥ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٥ وجب علم ١٣٨٥ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ يتضمن تعديد شروط تصدير المنتوجات الفلاحية التي مصدرها المزارع الخاصة (١)

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ووزير التجارة ،

- بناء على القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ المحددة بموجب القواعد العامة المطبقة على تنسيق المنتجات الفلاحية عند خروجها من الجزائر ، ومجموع النصوص التي عدلته أو تمته ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ (٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤) المتعلق باختصاصات وزير التجارة ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٣٤ المؤرخ في ٢٦ جمادى الاولى عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥ القاضي باعادة تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - أن تصدير المنتجات الفلاحية من القطاع الخاص يخضع للحصول على شهادة تثبت مصدرها ، تسلمها وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى .

مادة ٢ - ان الشهادة التي تثبت مصدر المنتجات الفلاحية الصالحة لموسم زراعى واحد تسلم لكل منتج يعد تصريحا تقديرى عن

الحصول ، مؤشرا عليه من قبل المجلس البلدى المنتخب للبلدية الاصلية .

مادة ٣ - يجب على كل تاجر ، لكى يتمكن من التصدير أن يقدم عقد الشراء الذى تكون مرفوقة معه الشهادة التي تثبت مصدر المنتجات الفلاحية .

مادة ٤ - ان كفيات تطبيق هذا القرار ستحدد فيما بعد .

مادة ٥ - ان الديوان الجزائرى للنشاط التجارى (أوفالاك) مكلف، ضمن نطاق اختصاصاته وطبقا للمادة الاولى من القرار الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ المشار اليه اعلاه ، بأن يقوم بتسجيل او اعادة تسجيل المنتجين والتجار المصدرين قصد تسليمهم بطاقة التصدير .

مادة ٦ - يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

مادة ٧ - يكلف مدير الانتاج الفلاحى ومدير التجارة الخارجية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٥ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

منشور مؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ ، يتعلق بتطبيق اجراءات الاستيراد والتنازل عن السيارات غير المستوردة

في النطاق التجاري العادي (١)

طبقا للمرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ ، وللقرار المؤرخ في ٧ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٦٤ المتضمن اخضاع السيارات لنظام الحصص ، وللمرسومين رقم ٦٤ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٦٤ ، ورقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ المتضمنين نظام استيراد السيارات من قبل بعض الاعوان الاجانب فان شروط الاستيراد والتنازل عن السيارات غير المستوردة في النطاق التجاري العادي والمنظمة بالمشور الوزاري المؤرخ في ٩ يناير سنة ١٩٦٦ تلغى وتنظم كالاتي :

(١) الاستيراد :

ملاحظة هامة : ان استيراد السيارات التي يتناولها هذا القرار لا يمكن ان ينتج عنها أي تحويل لمبلغ مالي من الجزائر .

١ - الاستيراد الذي يجريه مواطن :

(١) سيارة مملوكة منذ سنة على الأقل من قبل الاستيراد :

اذا كانت السيارة في ملك مواطن منذ أكثر من سنة عند نزوله وهو يسكن خارج الوطن فلا يترتب عليها أي اجراء من الاجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية .

(٢) سيارة مملوكة منذ ستة اشهر على الأقل من تاريخ الاستيراد :

يتعين الحصول على رخصة تسليمها لوزارة التجارة (مديرية التجارة الخارجية) بناء على تقديم الوثائق التالية مؤشرا عليها مسبقا من طرف القنصل الجزائري التابع له صاحب المصلحة :

- نسخة أو صورة طبق الاصل مصدق عليها للبطاقة الرمادية .

- شهادة تغيير الإقامة ، تسليمها سلطات المكان المغادر (بالفتح) .

- كل مستند يثبت بأن السيارة مدفوع ثمنها من الاموال الخاصة للمعنى بالامر في الخارج .

- شهادة العمل تثبت بأن المعنى بالامر قد اشتغل ستة اشهر على الأقل قبل تاريخ شراء السيارة .

يجب أن ترفق هذه الاوراق بثلاث مطبوعات من النموذج (A.I.V.) (رخصة استيراد السيارة) محررة وممضاة ، والتي تباع في جميع الفرف التجارية الجزائرية .

٢ - استيراد من قبل اجنبي :

(١) يجب تسجيل السيارة برسم هيئة دبلوماسية (C.D.) أو برسم تسجيل مؤقت (I.T.)

لا يطلب أي اجراء فيما يخصها بالنسبة للتجارة الخارجية .

(٢) السيارة المستوردة قبل ١٨ يناير سنة ١٩٦٦ وهو تاريخ نشر المرسوم رقم ٦٦ - ١ في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المتضمن تنظيم الاستيراد الى الجزائر للسيارات السياحية التي يمتلكها اجانب

(أ) السيارات التي سبق تسجيلها بعد في نظام التعاون التقني ت (C.T.)

(ب) السيارات الموجودة في الميناء غير المسلمة بعد ، أو المقبولة بصفة استثنائية برسم سياحي .

لا يطلب أي اجراء فيما يخصها بالنسبة للتجارة الخارجية .

(٣) السيارة المستوردة بعد ١٨ يناير سنة ١٩٦٦ .

لا يطلب عنها أي اجراء بالنسبة للتجارة الخارجية .

٣ - استيراد بعنوان سياحي :

لا يطلب أي اجراء بالنسبة للتجارة الخارجية ، ولكنه لا يسمح ببيع السيارة .

(ب) التخلي :

ملاحظة : ان الاثمان الحاصلة عن بيع السيارات المشار اليها أدناه في الجزائر ، لا يمكن تحويلها الا طبقا لنظام الصرف النافذ يوم المبيع .

ومن ناحية أخرى ، فان بيع هذه السيارات ينظم بالنسبة للتجارة الخارجية كما يل :

١ - السيارة التي يستوردها مواطن :

الحالة الأولى :

السيارة المستوردة بعد أن كانت في ملكية البائع منذ عام على الأقل في الخارج :

- لا يطلب أى إجراء بالنسبة للتجارة الخارجية .
- إيقاف البيع خلال سنتين ابتداء من تاريخ الاستيراد إذا كان هناك إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .

- البيع المرخص به إذا كان هناك سداد للضرائب والرسوم الجمركية الواجبة الاداء .

الحالة الثانية :

- السيارة التي اشترت منذ عام على الأقل من استيرادها .

- لا يطلب أى إجراء بالنسبة للتجارة الخارجية .

- إيقاف البيع خلال سنة ابتداء من تاريخ الاستيراد ، وذلك بالرغم من أداء الضرائب والرسوم الواجبة الاداء .

٢ - سيارة مستوردة من قبل أجنبي :

الحالة الأولى :

السيارة المسجلة في نظام الهيئة الدبلوماسية « C.D. » أو التسجيل المؤقت « I.T. »

إذا كانت السيارة مسجلة في الجزائر منذ ثلاث سنين على الأقل فلا يطلب أى إجراء بالنسبة للتجارة الخارجية .

وإذا كانت السيارة مسجلة في الجزائر منذ أقل من ثلاث سنوات ، فتلزم عنها رخصة تسلمها وزارة التجارة (مديرية التجارة الخارجية) بناء على تقديم الأوراق التالية :

- نسخة أو نسخة مصورة مطابقة للأصل للبطاقة الرمادية .

- رخصة البيع مسلمة من وزارة الشؤون الخارجية (مصلحة المراسم والتشريفات) .

ويجب أن ترفق هذه الأوراق بثلاث مطبوعات

من نموذج « A.C.V. » (رخصة بيع السيارة) بعد تحريرها وامضائها ، وتباع هذه المطبوعات في جميع الغرف التجارية الجزائرية .

الحالة الثانية :

السيارة المستوردة من قبل أجنبي :

لا يطلب أى إجراء بالنسبة للتجارة الخارجية لكنه لا يجرى البيع خلال سنة ابتداء من تاريخ الاستيراد وذلك بالرغم من أداء الضرائب والرسوم الواجبة الاداء .

الحالة الثالثة :

سيارة مسجلة في نطاق التعاون التقنى طبقا للمرسوم رقم ٦٦-١ المؤرخ في ٨ يناير ١٩٦٦ .

لا يطلب أى إجراء بالنسبة للتجارة الخارجية .

عدم البيع لشخص غير داخل في إطار المتعاونين التقنيين خلال سنة ابتداء من تاريخ الاستيراد .

(ج) الاستيراد أو البيع غير المنصوص عليهما في هذا المنشور .

ان استيراد سيارة أو بيعها غير المنصوص عليهما في هذا المنشور يجب أن يكونا موضوع معمل يوجه الى وزارة التجارة .

الا أن الطلب يعنى :

- عند الاستيراد ، السيارات المشتراة في الخارج والتي لا تكون موضوع تحويل أموال من الجزائر .

- عند البيع ، السيارات المقبولة عن طريق الاستيراد المؤقت برسم السياحة .

وحرر بالجزائر في ١٨ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

قرار مؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ يتعلق باستيراد الشحم الصناعي المخصص لصناعة الصابون (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ المتضمن احداث المكتب الوطنى للتسويق .

يقرر ما يلي :

المادة ١ - ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فإن استيراد الشحم الصناعي المخصص لصناعة الصابون يتبع لاختصاص المكتب الوطني للتسويق دون غيره .

المادة ٢ - ان الرخص واذونات الاستيراد المسجلة آنفا قبل تاريخ نشر هذا القرار تبقى نافذة المفعول ويمكن تحقيقها حتى انقضاء تاريخها .

المادة ٣ - ان المستوردين ملزمون بالتصريح لدى مديرية التجارة الداخلية عن مدخراتهم عند تاريخ نشر هذا القرار وكذا رخص واذونات الاستيراد التي هي بحوزتهم .

المادة ٤ - يعيد المكتب الوطني للتسويق أسعار الشحم الصناعي المحددة من قبل وزير التجارة .

المادة ٥ - تكون مكافأة المكتب الوطني للتسويق منشأة باقتطاع يعادل ٣٪ من أسعار خالص القيمة والتأمين والشحن C.A.F. بالمرافئ الجزائرية على البضائع المستوردة .

المادة ٦ - يكلف مدير التجارة الخارجية ومدير التجارة الداخلية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ .

قرار مؤرخ في ١٨ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٦٦ تحدد بموجبه الاستثناءات المتعلقة باستيراد بعض البضائع التي تكون موضوع ارسالات صغيرة وداخلية في نظام الحصص (١) ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٨٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ ، المتضمن تحديد حصص

بعض البضائع عند الاستيراد وخاصة مادته الخامسة والملحق رقم ١ مكرر فقرة ١ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ المتعلق باختصاصات وزارة التجارة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٠ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢ مارس سنة ١٩٦٦ المتضمن تعديل بعض الاستثناءات المدخلة على البضائع السارية عليها نظام الحصص عند الاستيراد ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يتسامح في استيراد البضائع المذكورة في الملحق رقم ١ كما هو معدل أو مكمل عندما تكون موضوع ارسالات قليلة الهمية ، ذات قيمة تساوى أو تقل عن ٦٠ دج ، وتكون موجهة لنفس المرسل اليه .

ولهذا يمكن استيرادها بحرية دون الزام بتقديم سند الاستيراد (نموذج AZF أو نموذج LIE)

يلغى هذا التسامح بالنسبة لهذه البضائع عندما تتجاوز قيمة هذه الارسلالات ٢٤٠ دج في مدة اثني عشر شهرا عن البضاعة الواحدة ، موجهة الى نفس المرسل اليه .

مادة ٢ - يمكن تنفيذ العقود المبرمة قبل نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وذلك خلال ثمانية أيام ابتداء من هذا النشر .

كما يمكن قبول الارسلالات المشحونة في المدة المذكورة أعلاه عند الاستيراد ، والتاريخ المأخوذ بعين الاعتبار هو تاريخ وثائق الشحن .

غير أن التسامح الانتقالى المفصل في الفقرتين السابقتين لا يرخص به الا في حدود أحكام النصوص التنظيمية للتجارة الخارجية الواردة في هذا الموضوع ويكون كالاتي :

١ - ٥٠٠ دج عن ارسال واحد ، وعن نوع واحد أيضا من البضاعة ولنفس المرسل اليه ، دون ان يتجاوز هذا التسامح عن النوع المذكور مجموع ٢٠٠٠ دج عن مدة ١٢ شهرا .

٢ - أما عن المنتوجات المذكورة تحت الأرقام
ب ٥٠ دج عن كل إرسال ، و ٢٠٠ دج عن مدة
Ex. 60,04, BIII F, X 60,03, BIII
سنة وعن نفس البضاعة لنفس المرسل اليه .

مادة ٣ - تلقى أحكام القرار المؤرخ في ٢ مارس
سنة ١٩٦٦ المشار اليه أعلاه .

مادة ٤ - يكلف مدير التجارة الخارجية بتنفيذ
هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ ذى الحجة عام ١٣٨٥
الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٦٦ .

مقرر مؤرخ في ٩ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٤
أكتوبر سنة ١٩٦٦ يتعلق بشهادة المصدر لبعض
المنتجات الفلاحية المخصصة للتصدير (١)

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١
ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة
١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في
٥ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥

والمتضمن تحديد شروط التصدير للمنتجات
الفلاحية التي مصدرها المزارع الفلاحية الخاصة
ولا سيما المادة ٤ منه ،

- وبناء على اقتراح مدير الانتاج النباتي ،

يقرو ما يلي :

مادة ١ - يكلف مديرو العمالات للمصالح
الفلاحية بتسليم شهادات المصدر المقررة في المادة
الاولى من القرار المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٥
الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمشار اليه
أعلاه .

مادة ٢ - يجب أن توضع شهادة المصدر طبقا
لنموذج الملحق بهذا المقرر .

مادة ٣ - يفتح في مقر كل مديرية تابعة
للمصالح الفلاحية سجل تقييد فيه كل العناصر
المكونة لشهادة المصدر .

مادة ٤ - يكلف عمال العمالات ومديرو
المصالح الفلاحية بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر
في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ رجب عام ١٣٨٦ الموافق
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

ملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الانتاج النباتي

مديرية المصالح الفلاحية

العمالة في ١٩
رقم

شهادة المصدر

صالحة للموسم الفلاحي ١٩
يشهد مدير المصالح الفلاحية لعمالة
الجدول أدناه صادرة من غلة السيد
على مساحة هكتار (المراجع . التصريح التقديري للغلة رقم
المؤرخ في

نوع المحصول (الصنف والنوع)	المساحة بالهكتار	الانتاج المقرر بالطن	ملاحظات (ا)

المدير العمالي للمصالح الفلاحية
(التوقيع والخاتم)

(أ) : تحديد المساحة المزروعة من الانتاج المبين

١٩٠٤ والمتضمن تنظيم استغلال والبيع بالتجوال
للفلين وبيعه وتصديره .
يقرر ما يلي :

قرار مؤرخ في ٢٨ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق
١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن اخضاع الفلين
لنظام التصدير (١)

ان وزير التجارة

مادة ١ - يخضع لاذن مسبق ابتداء من تاريخ
نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية تصدير أنواع
الفلين الى جميع البلدان ، والمبينة في فيما يلي :

٤٥٠١ ب : فلين طبيعي خام ، وبقايا الفلين
والفلين المكسر ، وحبوب من الفلين ومسحوق
الفلين .

مادة ٢ - ان طلبات الترخيص للتصدير المحررة
على نموذج OIAZF الخاص بالفلين الموجه لمنطقة
الفرنك ، وعلى نموذج ٢ . الخاص بالفلين الموجه
الى البلاد الاخرى يجب أن يرسل الى مديرية
التجارة الخارجية في قصر الحكومة بالجزائر ويجب
أن يرفق بهذه الطلبات شهادة المنشأ التي تسلمها
مصلحة المياه والغابات .

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تحديد
مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة
الوطنية .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٤٢ المؤرخ
في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمتعلق باختصاصات
وزير التجارة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ غشت سنة

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يخضع تصدير المنتجات المبينة أدناه لجميع البلدان الى ترخيص مسبق وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

٤١ - ١ . الجلود الخام (الطرية والملحة ، والجففة والمعالجة بماء الكلل والمعالجة بالحل) بما في ذلك جلود الاغنام بأصوافها .

مادة ٢ - ترسل طلبات ترخيص التصدير المعدة حسب النموذج ٠١ - AZF بالنسبة للجلود الخام المرسلة الى منطقة الفرنك ، ونموذج ٠٢ بالنسبة للجلود الخام المرسلة الى البلدان الأخرى غير التابعة لمنطقة الفرنك الى مديرية التجارة الخارجية - قصر الحكومة - مدينة الجزائر .

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ يوليو سنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ - يكلف مدير التجارة الخارجية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

قرار مؤرخ في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق

١٧ يوليو سنة ١٩٦٧ يتعلق بتصدير أنواع الجلود الخام (١)

ان وزير التجارة

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .
- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

منشور وزاري مشترك مؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٦٨ يتعلق بتطبيق المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل النظام الخاص باستيراد السيارات الى الجزائر والعائدة لبعض الاعوان الاجانب (١)

ان المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ قد عدل احكام المرسومين رقم ٦٤ - ١١٩ المؤرخ في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ ورقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ وكذلك احكام النصوص اللاحقة ولا سيما منها المنشور المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٦٦ ، كما انه قد وضع نظاما جديدا لاستيراد السيارات التي يملكها الاعوان الاجانب العاملون في الجزائر في نطاق اتفاقات التعاون التقني والثقافي .

وان هذا المنشور يهدف الى ايضاح الكيفيات الخاصة بتطبيق المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ .

الفهرس

الباب الاول

المستفيدون من نظام الاعفاء ومدى شمول هذا الاعفاء

اولا - التعيين .

ثانيا - المستندات الواجب تقديمها لمصلحة الجمارك .

ثالثا - مدى شمول الاعفاء الموقت .

الباب الثاني

التسجيل في نظام التعاون التقني

اولا - الاجراءات الجمركية .

ثانيا - الاجراءات التي تقوم بها دار العمالة .

ثالثا - الاجراءات الخاصة بالمفادرة النهائية .

رابعا - الاثبات الدوري لصفة معاون .

الباب الثالث

احكام مختلفة

اولا - منع اعارة السيارات المسجلة في نظام التعاون التقني .

ثانيا - نقل الاستفادة من النظام الى سيارة جديدة .

ثالثا - انتقال السيارات بين « المعاونين التقنيين » .

رابعا - اجراءات وضع السيارة قيد الاستهلاك في حالة الاصطدام الخطير .

الباب الاول

المستفيدون من نظام الاعفاء ومدى شمول هذا الاعفاء

اولا - التعيين :

يطبق النظام الخاص بالاستيراد الموقت ، على المعاونين الاجانب المذكورين بعده :

(أ) الذين عقدوا في نطاق الاتفاقات الثنائية ، عقدا فرديا مع احدى الهيئات التالية :

- ادارات الدولة ،

- الجماعات المحلية ،

- المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية التي تملك الدولة فيها أكثر من ٥٠٪ من الاسهم ،

- المؤسسات المدرسية العمومية .

(ب) الذين يقومون بوظائف التعليم فقط ، في :

- المكاتب الجامعية والثقافية .

(ج) يمكن منح استثناءات بصفة عادية وبموجب قرار من وزير المالية والتخطيط ، لمعاونين غير المذكورين أعلاه بعد أخذ رأي اللجنة المؤسسة لهذا الغرض .

ويستثنى من منافع هذا النظام زوجات الجزائريين ، (المادة ٢) وذوو المهن الحرة المستقرون بالجزائر لحسابهم الخاص كالمحامين والأطباء والمهندسين المعماريين والملاكين الخ والاعوان المستخدمون في المؤسسات الخاصة .

ثانيا - المستندات الواجب تقديمها لمصلحة الجمارك :

يتوقف منح الاعفاء الموقت المنصوص عليه في المادة ١ من المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ على تقديم شهادة من قبل طالب الاعفاء مؤرخة قبل انقضاء ١٥ يوما على الاقل وصادرة عن رب العمل .

ويجب ان يكتسى هذا المستند صبغة صحيحة، وأن يشتمل على بيانات كافية ليتمكن لمصلحة الجمارك تقدير ما اذا كانت الشروط المفروضة بالمادة ٢ من المرسوم رقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ مستكملة : كصفة رب العمل ، وهوية الطالب ، ونوع نشاطه المهني ، والمراجع ، وتاريخ سريان العقد أو تاريخ تعيينه في الجزائر .

ثالثا - مدى شمول الاعفاء الموقت :

أن ايقاف استيفاء الحقوق والرسوم المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٨ المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت سنة ١٩٦٧ لا يتعلق الا بالحقوق والرسوم الواجبة الاداء عند الاستيراد ، ولا يمس هذا الايقاف بأية صفة كانت الاحكام المنصوص عليها في قانون المالية لعام ١٩٦٤ والمتعلقة « بالرسم الفريد المترتب على السيارات » .

ويجرى مثل ذلك ، في حالة الشراء بالجزائر لسيارة جديدة جزائرية الصنع ، حيث تطبق بصفة اعتيادية احكام القانون العام الخاصة بالضرائب من غير الضرائب المستوفاة عند الاستيراد .

الباب الثاني

التسجيل في نظام التعاون التقني

اولا - الاجراءات الجمركية :

بمجرد اعتبار مصلحة الجمارك لصفة المعاون التقني ، يمنح بدون تفريق التسجيل في السلسلة الخاصة (المادة ٦) للسيارات المستعملة والمستوردة من الخارج أو الجديدة والجزائرية الصنع والمشتراه في الجزائر (المادة ٤) .

يقدم طلب التسجيل في نطاق التعاون التقني من قبل مالك السيارة الى مكتب الجمرك المختص والذي يقدم له سند مرور على ٣ أو ٤ نسخ حسبما يكون نوع السيارة ، مستعملة أو مشتراه جديدة في الجزائر .

وبعد أن يملا هذا السند قانونا من قبل المصريح تكمله مصلحة الجمارك التي تقيد فيه قيمة السيارة والمبلغ الكامل لنوع الحقوق والرسوم المفروض أدائها وتضع عليه تاريخ التصريح بخاتمتها .

توزع نسخ سند المرور المحررة على الوجه المذكور ، كما يلي :

- تعاد النسخة الاولى لصاحب التصريح وتعتبر كاذن له للسير في الجزائر خلال أجل أقصاه شهر واحد وهو لازم لوضع البطاقة الرمادية من فئة تعاون تقني (ت . ت) .

- أما النسخة الثانية فيسلمها صاحب التصريح الى دار العمالة التي يختار المستفيد موطنه في دائرتها كي تمنحه البطاقة الرمادية من فئة تعاون تقني (ت . ت) .

- تحفظ النسخة الثالثة لدى مصلحة الجمارك .

- ترسل النسخة الرابعة ، التي تتعلق فقط بحالة الشراء بالجزائر ، الى مديرية الرسوم المترتبة على رقم الاعمال .

وفي هذه الحالة الافتراضية الاخيرة لا يفرض عند الاقتضاء الا الرسم الفريد الاجمالي على الانتاج ولا يبين في سند المرور الا هذا الرسم .

ثانيا - الاجراءات التي تقوم بها دار العمالة :

تضع مصلحة تسجيل السيارات لدار العمالة المختصة البطاقة الرمادية من فئة (ت . ت) بالاستناد لسند المرور المسلم اليها من قبل المعنى (النسخة الثانية أعلاه) .

وعلاوة على ذلك ، فتقيد المصلحة المذكورة ، في الورقة الاضافية المتوسطة ذات اللون الاصفر والمقحمة في البطاقة الرمادية ، وفي المواضع المخصصة لذلك ، التعليمات المتعلقة بتاريخ دخول السيارة أو شرائها وقيمتها والحقوق والرسوم التي قد يستحق أدائها ، وكذلك تاريخ أول تحقيق دوري (تراجع في هذا الخصوص الفقرة د أدناه) ويذكر هذا التاريخ في سند المرور لدى الجمارك .

وتمكن هذه التعليمات مصلحة الجمارك من مراقبة الوضع القانوني الذي يكون عليه في كل حين صاحب السيارة .

ويحوز المعنى البطاقة الرمادية الخاصة من فئة (تعاون تقني) في التاريخ الذي تحدده له المصالح العمالية المكلفة بتسجيل السيارات ، ويصبح عندئذ مرخصا له بالتجول بالسيارة في التراب

الوطني لقاء ايداعه سند المرور في الجمرک وبطاقة التسجيل الاجنبية أو المستند الذى يقوم مقامها والذى يجرى استرداده فى حالة المغادرة النهائية .

يتكون رقم التسجيل فى السلسلة الخاصة الجزائرية لفئة (ت . ت) من حرف يرمز للعمالة التى سجلت فيها السيارة ومن رمز (ت . ت) (التعاون التقنى) .

مثلا : بالنسبة لسيارة مسجلة فى عمالة الجزائر فتكون الحروف : الجزائر ت ت ٢٠٣ ١

الجزائر A.203.CT

يكتب هذا الرقم مع الرموز على لوحة التسجيل بالحرف سوداء وأرضية صفراء . ولكى يمكن اجراء المراقبة على استعمال سندات المرور ، ترسل دور العمالات الى مكتب الجمرک المعنى قبل العاشر من كل شهر ، جدولا بأسماء معاونين المستفيدين من النظام خلال الشهر المنصرم .

ثالثا - الاجراءات الخاصة بالمغادرة النهائية :

فى حالة مغادرة الجزائر بصفة نهائية ، تعاد بطاقة التسجيل الاجنبية المودعة لدى دار العمالة الى صاحبها بناء على طلبه ، اذا تعلق الامر بسيارة مستعملة ومستوردة .

وتضع المصلحة المختصة فى العمالة على البطاقة الرمادية الجزائرية ، التى يجب أن تقدم لها بهذه المناسبة ، طابعا يتضمن العبارة الظاهرة تماما « مغادرة نهائية » .

وترسل البطاقة الرمادية عقب اعادة التصدير الى مكتب الجمرک الذى يسحب منها الورقة الاضافية المقحمة فى البطاقة الرمادية الجزائرية ويحتفظ بها .

وتترك البطاقة الرمادية ذاتها تحت تصرف مالك السيارة .

لا يسمح بتصدير السيارات الجزائرية الصنع والمشتراة فى الجزائر الا بعد انقضاء سنة واحدة ابتداء من تاريخ شرائها .

رابعا - الاثبات الدورى لصفة معاون :

يجب على المستفيدين أن يثبتوا كل ستة أشهر أنهم تابعون لاحدى الفئات المذكورة فى الفقرة ١ من الباب الاول من هذا المنشور .

ولهذا الغرض ، يجب على مالك السيارة المسجلة فى السلسلة الخاصة بفئة (ت . ت) ، أن يقدم الى مصلحة الجمرک ، شهادة تذكر فيها نفس البيانات

المقيدة على الشهادة المقدمة حين منح الاستفادة من النظام مؤرخة قبل خمسة عشر يوما على الاقل .

ويصدر هذه الشهادة رب العمل .

ويضع القابض فى الجمارك بعد المراقبة خاتما يحمل عبارة « شوهده وحقق » فى الحقل المخصص لاثبات دفع اجزاء الثمن (جزء واحد من ثمانية) ، والتاريخ وتوقيعه وكذلك خاتم المكتب .

وهكذا تمكن مراجعة الورقة الصفراء من مراقبة الوضع القانونى فى كل حين لمالك السيارة المسجلة فى السلسلة الخاصة بـ ت . ت .

الباب الثالث

احكام مختلفة

اولا - منع اعارة السيارات المسجلة فى نظام التعاون التقنى :

ان اعارة سيارة مسجلة فى نظام الت . ت ، تعتبر اعارة غير قانونية ومخالفة للنظام الجارى سواء أعيرت مقابل عوض أو مجانا ومهما كانت مدة الاعارة .

بيد انه يسمح باستعمال هذه الفئة من السيارات لزوج مالكيها ولأصوله وفروعه .

ويجب - تجنباً لآى التباس - ، ان يشتمل سند المرور الذى يحرره مالكو السيارات حين انشاء ملف التسجيل فى فئة ت . ت على العبارة التالية :

« أصرح علاوة على ذلك ، أن السيارة الموصوفة اعلاه لا تستعمل الا لمصالحى الشخصية ومصالح زوجى وآبائى وأولادى المبينة أسماؤهم بعده ، » .
« وأتعهد بعدم اعارة السيارة المذكورة وعدم كرائها ، » .

واذا كان مالك السيارة ملزما بالاستعانة بسائق (حالة عجز جسمانى مثلا) لقيادة سيارته وجب عليه طلب الاذن بذلك من المديرية الاقليمية للجمارك ، وذلك بتقديمه جميع الوثائق الثبوتية مع بيان هوية الشخص المدعو لقيادة السيارة .

ثانيا - نقل الاستفادة من النظام الى سيارة جديدة :

يسوغ نقل الاستفادة من النظام الخاص الى سيارة جديدة بشرط ان تكون السيارة السابقة :

- أما معادا تصديرها نهائيا ،

- أو مباعا الى شخص من الاشخاص المشار

اليهم في الفقرة ١ من الباب الاول من هذا المنشور ،

- أو موضوعة قيد الاستهلاك في الجزائر نتيجة اصطدام خطير يجعلها غير صالحة للاستعمال .

تلغى مهلة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٥ من المرسوم رقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ .

وعلاوة على ذلك تجرى الاستفادة كذلك للمعاونين الذين سددوا على الأقل ٤/٨ من الحقوق والرسوم المستحقة الأداء بموجب النصوص القديمة على السيارة الاولى ، والذين يرغبون في بيعها لشخص من غير الاشخاص المذكورين في الفقرة ١ من الباب الاول بشرط تسديد مبلغ الحقوق والرسوم المتبقية .

يمنح الاذن بالاستفادة من النظام الخاص باعفاء السيارة من قبل المدير الاقليمي للجمارك التابع له مكتب الجمارك الذي تتم تصفية الملك الخاص بالسيارة الاولى ، وذلك بالاستناد لطلب مالك السيارة ، وتستعمل الاستمارة الخاصة بهذا الغرض .

ثالثا - انتقال السيارات بين « المعارزين التقنيين » :

تجرى بيوع السيارات المسجلة في السلسلة الخاصة بالتعاون التقني ضمن الشروط التالية :

(ا) الشروط المتعلقة بالمشتري :

يجب على المشتري أن يثبت تبعيته لاحدى الفئات المنصوص عليها في الفقرة ١ من الباب الاول المذكور أعلاه وأن يتعهد بجملة الالتزامات المتعلقة بالاستفادة من النظام المنشأ .

(ب) الاذن بالبيع :

أن البيع يتوقف على رخصة تكتبها مصلحة الجمارك على تصريح البيع بذاته والذي يوقعه مسبقا البائع والمشتري حسب الاجراء التالي :

١ - تسليم رخص البيع :

تقدم تصريحات البيع التي تحرر على استمارة خاصة وعلى نسختين الى مكاتب الجمارك التي يعينها المديرون الاقليميون للنظر في هذه العمليات .

يجب ان يملأ تصريح البيع بصورة صحيحة في جميع أجزائه ، وان يشفع بتوقيع المعنيين وفقا للقانون ، وأن يسبق توقيع المشتري البيان الكتابي الذي هو « قرى وصدق » .

ويصدر الرخصة المديرون الاقليميون بعد تدقيق الملف في حالة عدم وجود مانع .

وتسلم النسخة الاولى الى البائع بعد أن يقيد عليها رقم التسجيل وتاريخ التسليم ، ويوقع عليها المدير الاقليمي أو في حالة حصول مانع ، الموظف المكلف بالقيام مقامه ، وتختتم من ثم بخاتم الجمرع ليتمكن بموجبها من القيام باجراءات نقل البطاقة الرمادية لدى مصلحة التسجيل التابعة لدار العمالة المختصة .

٢ - نقل البطاقة الرمادية :

تقوم المصالح العمالية بنقل البطاقة الرمادية ضمن الشروط العادية ، وبشرط تقديم رخصة البيع المذكورة أعلاه والمسلمة من ادارة الجمارك . وترفع الورقة الصفراء من البطاقة الرمادية القديمة ، وتلحق بالبطاقة الجديدة باسم المالك الجديد للسيارة المباعة .

رابعا - اجراءات وضع السيارة قيد الاستهلاك في حالة الاصطدام الخطير :

لا يجوز بمقتضى أحكام المرسوم رقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ وضع السيارات الممنوح لها حق الاستفادة من نظام التعاون التقني، قيد الاستهلاك في المنطقة الجمركية الا بعد القيام بالاجراءات المقررة في نظام التجارة الخارجية والصرف وبعد التسديد التام للحقوق والرسوم الجاري بها العمل حين استيراد السيارة والمحسوبة على أساس القيمة المقدرة في ذلك الحين

ان هذه القاعدة لا تخص في الواقع الا السيارات الموجودة في حالة سليمة للسير مع مراعاة استعمالها العادي منذ استيرادها . فلا يجرى هذا التطبيق على نقيض ذلك بالنسبة للسيارات التي أصابها ضرر جسيم على أثر اصطدام أو كارثة والتي لا يمكن اصلاحها ، والتي - وان لم تصبح اعادة تصديرها مستحيلة - الا أنه على الأقل يعرض أصحابها لتكاليف باهظة . وبناء على ذلك فيقتضى اعادة تقرير قيمة السيارات التي تترك بالجزائر ، والاخذ بعين الاعتبار للحالة الجديدة التي تصبح فيها تلك السيارات فضلا عن أن ذلك موافق لأحكام المادة ٣٥ من قانون الجمارك .

فيتعين اذن بالنسبة لهذه الحالة ، تطبيق القواعد الواردة بعده ، مع التنبيه الى ان هذه القواعد لا يمكن استعمالها الا بصفة استثنائية وضمن الشروط التالية :

١ - الشروط التي ينطبق عليها الترك القانوني في الجزائر :

(أ) يجب ان يؤيد ويثبت حصول الاصطدام أو الكارثة بصفة قانونية بموجب محضر الدرك أو الشرطة أو تقرير محضر أو شهادة مسلمة من قبل سلطة بلدية .

(ب) ويجب ان يتعلق الامر باصطدام أو كارثة سببت اضرارا جسيمة للسيارة بصفة جعلتها غير قابلة للاستعمال ، وفي حالة يقتضى اصلاحها نفقات تفوق نسبة قيمتها التي كانت عليها قبل الاصطدام .

ويجب أن تقدر جسامة الضرر من قبل المصلحة تبعا لتقارير الخبراء (ولا سيما تقارير الخبرة الموضوعية من قبل شركة التأمين) ، وكشف مصاريف الاصلاح عند اللزوم ، ونتائج المعاينة الجارية والتي يكون من المفروض أن تشتمل على وصف حطام السيارة .

(ج) يجب ان تكون السيارة غير قابلة للانطلاق مجددا للسير .

ولهذا الغرض ، يجب على مالك السيارة أن يقدم لمصلحة الجمارك الايصال المسلم له من دار العمالة المختصة (دار العمالة المسجلة لديها

السيارة) والمثبت لايداع البطاقة الرمادية بقصد الالغاء والتصريح بالتلف .

وتترك مصلحة التسجيل في دار العمالة ، حين هذا الايداع ، الورقة الصفراء تحت تصرف مالك السيارة ليقدمها من ثم لمكتب الجمارك الذي يطلب منه تثبيت قانونية الترك .

٢ - تسديد الرسوم :

ان الحقوق والرسوم الواجب حسابها على المعدلات المطبقة على السيارات هي الحقوق والرسوم الجارية بها العمل حين وضع السيارة قيد الاستهلاك . وتحسب على أساس قيمة الحطام بيد أن هذه الاخيرة اذا أصبحت أشبه بالخردة فتطبق عليها الرسوم الخاصة بالخردة وتحسب على هذا الاساس .

ينشر هذا المنشور الذي يلغى المنشور المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتطبيق المرسوم رقم ٦٦ - ١ المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٦٦ ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٦٨ .

قرار مؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ يتضمن تحديد شروط استيراد الامتعة والاشياء التي هي تحت الاستعمال والسيارات التابعة لأعوان الدولة الموجودين في مهام بالخارج (١)

ان وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبناء على قانون الجمارك ولا سيما المادة ١٨٩ منه ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمتضمن تحديد شروط تطبيق المادتين ١٧٥ و ١٨٩ من قانون الجمارك ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تعفى من الحقوق والرسوم الامتعة والاشياء التي هي تحت الاستعمال بما في ذلك السيارات التابعة للأعوان الموجودين في وظائف في الخارج ، والمستدعين الى ادارتهم المركزية ضمن الشروط المحددة بعده .

مادة ٢ - يجب على المعنيين حتى يتمكنوا من الانتفاع بحق اعفاء السيارات ان يثبتوا الى السلطة المختصة حيازتهم لها منذ سنة على الاقل .
اما بالنسبة للامتعة الشخصية فان هذه المدة تخفض الى ستة اشهر .

مادة ٣ - يجب على المعنيين ان يقدموا دعما لتصريحهم لدى الجمارك ما يلي :

١ - طلبا خطيا للاستيراد المعفى مؤشرا من قبل ادارتهم المركزية ،

٢ - اصل القرار المتضمن دعوتهم الى ادارتهم المركزية او نسخة مطابقة للاصل ،

٣ - تعهدا بعدم التنازل بعوض او مجانا عن السيارات وذلك لمدة سنتين .

مادة ٤ - تنتفع بصفة انتقالية السيارات التابعة للأعوان المستدعين قبل اول ابريل سنة ١٩٦٨ والتي كانت في حيازتهم منذ ستة اشهر على الاقل في الخارج بالاحكام المنصوص عليها في المادة الاولى حسب الشروط المحددة في المادة ٣ :

مادة ٥ - تعفى من الرسوم السيارات التابعة للأعوان المذكورين في المادة الاولى والمنتفعين من قبل بنظام الاستيراد المؤقت IT ضمن الشروط المحددة في المادة ٣ .

مادة ٦ - يمنح مقرر الاعفاء مباشرة من قبل الرئيس المحلى للجمارك بمجرد الاطلاع على الوثائق .

مادة ٧ - يكلف مدير الجمارك بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ .

قرار مؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ يتضمن الاستثناء من احتكار استيراد المجلات والنشرات الدورية ذات الطابع التقنى والعلمى (٢)

ان وزير الانباء

- بعد الاطلاع على الامر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للطباعة والنشر ولاسيما المقطع الثانى من المادة ٣ .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٦ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٦٦ والمتضمن تحديد تاريخ تطبيق احتكار الاستيراد والتصدير الممنوح للشركة الوطنية للطباعة والنشر .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان استيراد المجلات والنشرات الدورية ذات الطابع التقنى والعلمى عن طريق الاشتراك فيها لا يخضع لاحتكار الاستيراد المنسوح الى الشركة الوطنية للطباعة والنشر .

مادة ٢ - تحدد قائمة النشرات المشار اليها في المادة الاولى اعلاه من قبل مديرية الثقافة الشعبية والفرحات بناء على اقتراح الوزراء المعنيين .

مادة ٣ - يكلف مدير الثقافة الشعبية والنزهات بوزارة الانباء والمدير العام للشركة الوطنية للطباعة والنشر كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٥ في ١٩٦٨/٧/٩

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ١٩٦٩/٢/٧

ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ .

قرار مؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٦٩ يتضمن احداث تاشيرة مسبقة خاصة بكل تصدير لمنتجات البحر (١)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل

- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢، باستثناء أحكامه المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٢٧٥ المؤرخ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن احداث مكتب وطني للصيد البحري .

- وبمقتضى المرسوم بقانون المؤرخ في ٩ يناير سنة ١٨٥٢ والمتعلق بتنظيم الصيد البحري الساحلي .

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٥٢ والمتضمن تطبيق المرسوم المشار اليه اعلاه على الجزائر .

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ١٢ غشت سنة ١٩٣٦ والمتعلق بتنظيم الصيد البحري الساحلي في الجزائر والمعدل بموجب المرسومين المؤرخين في ٢٠ غشت سنة ١٩٣٧ و ٦ غشت سنة ١٩٣٨ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ١٣ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ والمتضمن وضع المكتب الوطني لصيد الاسماك والمعهد العلمي التقني لصيد الاسماك وتربيته تحت سلطة الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية ،

- وبناء على اقتراح مدير الملاحة البحرية التجارية ،

يقرر ما يلي :

مادة ١ (٢) - يخضع تصدير منتجات البحر سواء كانت طازجة أو مبردة أو مملحة أو مصبرة الى الخارج ، لتاشيرة مسبقة من المكتب الجزائري للصيد البحري .

مادة ٢ - ان المطبوعات الخاصة بطلب التاشيرة اللازمة لتصدير هذه المنتجات يمكن سحبها من مركز او محطات الدوائر البحرية لمدينة الجزائر ووهران وعنابة .

مادة ٣ - يكلف مدير الملاحة البحرية التجارية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٦٩ .

قرار مؤرخ في ١٥ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد شروط استيراد الاثاث والامتعة الشخصية معفاة من الرسوم عند دخولها الى التراب الوطني بمناسبة تغير محل الإقامة (٣)

ان وزير المالية

- بمقتضى قانون الجمارك ولاسيما المادة ١٨٩ منه .

- وبمقتضى قانون الرسوم على رقم الاعمال ولاسيما الفقرة ٢ من المادة ٤٣ منه .

- وبمقتضى القرارات المؤرخين في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتضمنين تحديد شروط تطبيق المادة ١٨٩ من قانون الجمارك .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - ان الامتعة والاشياء الجارية استعمالها والتي تشكل مجموع الاثاثات الشخصية التي يملكها الجزائريون العائدون بصفة نهائية الى ارض الوطن أو الاجانب المرخص لهم بالاستقرار الدائم في الجزائر ، يقبل دخولها معفاة من جميع الرسوم والآتاوى .

مادة ٢ (٤) - لكى يستفيد المعنيون الاعفاء من الرسوم ينبغي لهم أن يقدموا الى مصلحة الجمارك دعما للتصريح بالاستيراد شهادة تغيير الإقامة تسلمها السلطات البلدية لمكان المقادرة وتؤشر عليها السلطات القنصلية الجزائرية المختصة أو شهادة تثبت تغيير الإقامة تسلمها السلطات القنصلية الجزائرية المختصة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٦٩/٥/٦ .

(٢) مدلة بقرار ١٩٧٥/٦/٢٤ الجريدة الرسمية العدد ٨ في ١٩٧٦/١/٢٧ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٧٥ في ١٩٧١/٩/١٤ .

(٤) مدلة بالقرار المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٦ الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٩٧٩/١/١٦ .

وينبغي أن ترفق إحدى هاتين الوثيقتين بجرد مفصل، وزرّخ وموقع من قبل المعنيين وعليه تأشيرة المصالح القنصلية الجزائرية، يذكر فيها الأشياء التي تدخل في المحتوى المادي للمنقولات.

وكذلك شهادة يصرحون فيها بشرفهم أن الأشياء هذه ملك لهم ومخصصة للاستعمال الشخصي.

مادة ٣ - أن الأشياء المصنوعة من معادن ثمينة وكذا الأحجار الكريمة التي تشكل جزء من الأثاث المنقول تخضع لزوماً لمراقبة الضمانة وعند الاقتضاء لاداء الرسوم المتعلقة بها.

مادة ٤ - ١ - يستثنى من نظام الإعفاء ما يلي:

- الأثاث الخاصة بالتاجر والمدارس والمكاتب وبوجه عام جميع الأثاث التي لا تكتسب صيغة أثار شخصي أو عائلي:

- السيارات ذات المنفعة.
- مقطورات التخيم المسماة (كرافان) .
- الطائرات بكافة أنواعها .

- سفن الرياضة أو النزهة وفي ضمنها الزوارق الصغيرة ذات المجاذف أو المقاذف من نوع القوارب التي يمكن حملها والفلك من نوع (كايك) المصنوعة من جلود والفلك المطاطية الخ . . .

- البيوت الممكن فكها والسفن والعربات التي تصلح للسكن .

- المحركات المستوردة على حدة .

- المخزونات من المواد الأولية أو من المنتجات شبه المصنوعة أو المصنوعة .

- المنتجات المخصصة للاحتكار والحمسور والتحول والمشروبات الروحية حتى وإن كانت تشكل جزء من زاد البيت .

٢ - يقبل ادخال مؤن البيت مع إعفائها من الرسوم وذلك في حدود الكميات المناسبة لتكوين تموين عائلي عاد .

٣ - فيما يخص سيارات السياحة والدراجات ذات المحرك ، يكون الإعفاء مقتصرًا بالنسبة لنفس عملية الترحيل ، على مركبة واحدة من كل صنف مسجلة في مجموعة عادية لتسجيل السيارات في الخارج .

مادة ٥ - يكون نظام الإعفاء محصوراً على الأثاث المقدمة في حالة كاملة ومناسبة للوضع

الاجتماعي للمستوردين ويجب أن يتم نقلها دفعة واحدة في نفس الوقت الذي يتم فيه تغيير محل الإقامة .

مادة ٦ - أن الامتعة والأشياء الآتية من اثاثات شخصية وانتي يرثها أعضاء عائلة المتوفي الذين تصل قرابتهم الى الدرجة الرابعة والذين لهم محل اقامتهم بالجزائر يقبل دخولها معفاء من الرسوم والاتاوى اذا كانت موجهة اليهم شخصيا وكانت تحمل آثار الاستعمال .

غير انه فيما يخص سيارات السياحة والدراجات ذات المحرك ، يجب أن يكون قد امتلكها المورث منذ عام على الأقل قبل وفاته ، ويكون الاعفاء منحصرا بالنسبة لنفس التركة على مركبة واحدة من كل صنف ، مسجلة في مجموعة عادية لتسجيل السيارات في الخارج .

مادة ٧ - يجب على المعنيين بالامر ، لكي يستفيدوا من نظام الإعفاء ، أن يقدموا على وجه التأييد للتصريح الجمركي ما يلي :

(أ) شهادة اقامة في الجزائر .

(ب) شهادة من سلطات مكان الارتحال أو من موثق ، تتضمن جرّدا مفصلا للأشياء المقصود جلبها وتاريخ وفاة المورث ودرجة قرابة الموجه اليه وتثبت أن هذه الأشياء تنوب لهذا الأخير عن طريق الوراثة .

ويجب أن تعرض هذه الشهادة على تأشير قنصل الجزائر العام المختص بالمنطقة .

مادة ٨ - يجب أن تتم عملية الاستيراد دفعة واحدة في ظرف سنة ابتداء من يوم الارسل للحياسة .

مادة ٩ - في الاستثناءات المحددة في الفقرة الاولى من المادة ٤ أعلاه تطبق على الواردات المبينة في المادة ٦ أعلاه .

مادة ١٠ - أن أمتعة التلاميذ المقيمين في الخارج والمبعوثين الى الجزائر لاتمام دروسهم يقبل دخولها معفاء من الرسوم والاتاوى .

مادة ١١ - ينحصر نظام الإعفاء في ملابس البياض والملابس الجاهزة حتى وإن كان الامر يتعلق بأشياء جديدة بشرط أن تكون هذه الأشياء مناسبة بعدد ونوعها للوضع الاجتماعي الذي يكون عليه المعنيون بالامر وأن تكون مخصصة لاستعمالهم .

وتستثنى من نظام الاعفاء الاقمشة المجلوبة في شكل قطع .

مادة ١٢ - يكون الاعفاء موقوفا على تقديم الورقتين التاليتين الى مصلحة الجمارك تاييدا للتصريح المتعلق بالاستيراد :

(أ) شهادة دراسية مسلمة من طرف رئيس مؤسسة التعليم التي يتردد عليها التلميذ أو التي ينوى أن يتم فيها دروسه .

(ب) قائمة جرد للامتعة .

مادة ١٣ - يجب أن تتم عملية الاستيراد مبدئيا دفعة واحدة في ظرف شهر ابتداء من تاريخ تقييد التلاميذ في مؤسسة التعليم .

مادة ١٤ - ١ - يمنع استعمال الاشياء المستوردة ، معفاة من الرسوم لغايات أخرى غير التي منح الاعفاء لاجلها .

٢ - لا يجوز التخلي عن الاشياء المستوردة معفاة من الرسوم أو اعارتها مجانا أو بمقابل دون أداء الرسوم والاتاوى المطبقة عند وقت التخلي أو الاعارة ويحدد هذا المنع بثلاثة أعوام تدخل طمسها السيارات والدراجات ذات المحرك وتحسب ابتداء من تاريخ تسجيل التصريح المتعلق بالاستيراد .

مادة ١٥ - ان احكام هذا القرار لا علاقة لها بالاجراءات التي يمكن أن يطالب بها فيما يتعلق بمراقبة التجارة الخارجية والصرف .

مادة ١٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

مادة ١٧ - يكلف مدير الجمارك بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٧١ .

وزارة المالية

قرار مؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ يتضمن كليات تطبيق المادتين ١١٥ و ١١٦ من الامر رقم ٧٦ - ١١٤ المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٧ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٧ والمتعلقين بالاستيراد بدون تسديد للسيارات السياحية والعتاد للاستعمال المهني من قبل المواطنين غير المقيمين العائدين الى الجزائر (١) ان وزير المالية

- بمقتضى قانون الجمارك .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ١١٤ المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٧ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٧ ولاسيما المواد من ١١٥ الى ١١٧ منه .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتضمن قائمة مكاتب الجمارك واختصاصاتها . يقرر ما يلي :

اولا - الاستيراد بدون تسديد للسيارات بمناسبة الرجوع النهائي لغير المقيمين :

مادة ١ - يمكن للمواطنين غير المقيمين الذين يدخلون بصفة نهائية الى الجزائر ، أن يستوردوا بدون تسديد وباعفاء من كل الحقوق والرسوم المترتبة عن استيراد سيارة سياحية وذلك ضمن الشروط التالية :

- يجب أن يوقع المستورد بمكتب الجمارك المختص ، تصريحاً بالاستيراد من نموذج D3V مدعماً بالوثائق التالية :

١ - شهادة تغيير الإقامة ، معلة من قبل سلطة قنصلية جزائرية التي يوجد في نطاق اختصاصها المعنى ، تثبت ان المعنى قد أقام بالخارج طوال ثلاث سنوات على الأقل قبل رجوعه النهائي الى الجزائر .

٢ - الوثائق الأصلية لهوية السيارة .

٣ - بطاقة المقيم .

مادة ٢ - يطبق الاعفاء المنصوص عليه في المادة الاولى أعلاه ، على السيارات السياحية الخاضعة للترقيم والمعدة للاستعمال الشخصي أو العائلي من قبل صاحبها .

مادة ٣ - ١ - تستفيد السيارات السياحية المسوردة من قبل المواطنين غير المقيمين ، التي لم يدفع عنها الرسوم الجمركية وقت ادخالها الى الاقليم الجمركي الوطني ، من رخصة مؤقتة للسير ، صالحة لثلاثة اشهر على الاكثر انطلاقا من تاريخ استيرادها .

٢ - توقف السيارة التي لم تدفع عنها الرسوم الجمركية أو غير المصدرة من جديد ، بعد انقضاء أجل ثلاثة اشهر ، لدى صاحبها ، ويجب عندهند عليه ان يدفع الوثائق الخاصة بتلك السيارة لدى مكتب الجمرك الاقرب من محل سكناه .

٣ - يجب على صاحب السيارة الموقوفة بموجب المقطع ٢ أعلاه ، أن يدفع الرسوم الجمركية ثلاثة اشهر من تاريخ ايقافها . وعند عدم ذلك تحجز السيارة من قبل ادارة الجمارك .

مادة ٤ - لا يجوز للأشخاص المنصوص عليهم في هذا القرار أن يستوردوا الا سيارة سياحية واحدة عن كل عائلة تعيش تحت سقف واحد .

مادة ٥ - يمكن للورثة ، في حالة وفاة مواطن غير مقيم ، أن يستوردوا وأن يستخلصوا من الجمارك باعفاء من الحقوق والرسوم ، السيارة التي كان يملكها المتوفى بالخارج .

مادة ٦ - ان السيارات السياحية المكتسبة والمرسلة أو المدخلة الى الاقليم الجمركي الوطني قبل أول يناير سنة ١٩٧٧ يمكن بصفة انتقالية :

- اما أن تستخلص من الجمارك مع مراعاة احكام هذا القرار في حالة توفر الشروط المنصوص عليها بموجب المادة الأولى .

- اما أن تستخلص من الجمارك بتسديد الحقوق والرسوم المحسوبة عند تاريخ ادخال السيارة .

مادة ٧ - يجب على المصريح للجمارك لكي يستفيد من الاعفاء من الحقوق والرسوم المنصوص عليها في المادتين الأولى والسادسة أعلاه أن لا يكون قد استورد باعفاء من الرسوم الجمركية سيارة منذ ثماني سنوات على الأقل .

ثانيا - الاستيراد بدون تسديد في اطار تحويل نهائي للنشاط الى الجزائر من قبل المواطنين غير المقيمين :

مادة ٨ - يعفى من الحقوق والرسوم المترتبة عن الاستيراد وكذلك من اجراءات التجارة الخارجية والصرف ، كل العتاد والتجهيزات ذات الطابع المهني بما في ذلك الادوات والسيارات المستعملة

مباشرة في سير مؤسسة عندما تستورد بدون تسديد من قبل المواطنين غير المقيمة بمناسبة تحويل نهائي لنشاطهم الى الجزائر ، في اطار الشروط المنصوص عليها في المواد التالية وذلك مع مراعاة احكام المادة ١٠ .

مادة ٩ - ١ - يجب أن يوقع المستورد تصريحا بوضع العتاد المعنى حيز الاستهلاك ، بمكتب الجمارك المختص والاقترب من اقامته بالجزائر ، مدعما بالوثائق التالية :

(أ) جرد مفصل عن العتاد والتجهيزات .

(ب) كل وثيقة مقبولة تمكن من الاقرار بأن المستورد قد مارس النشاط المهني بالخارج طوال ثلاث سنوات على الأقل .

(ج) شهادة تغيير الاقامة معدة طبقا للمقطع الاول من المادة الاولى .

(د) شهادة الاقامة بالجزائر .

(هـ) رخصة الممارسة لنفس النشاط المهني بالجزائر ، تعدها السلطة المختصة بالنسبة للمهن المنتظمة وفي الحالات الاخرى من قبل الجماعات المحلية المختصة .

(و) وصل بالتصريح وبممارسة النشاط المعنى ، الموقع لدى المصالح الجبائية المختصة .

٢ - يجب أن يؤشر على الوثائق المنصوص عليها في أ و ب أعلاه ، من قبل السلطة القنصلية الجزائرية المختصة .

مادة ١٠ - ١ - لا تطبق احكام المادة ٨ على مخزونات المواد الأولية والمنتجات المصنوعة أو شبه المصنوعة وعلى قطع الغيار الفائضة عن الاحتياجات العادية لتسيير المؤسسة أو السيارات السياحية أو السيارات ذات عجلتين وكذا على الاشياء غير المخصصة لاستعمالها في المؤسسة فقط وعلى العتاد واللوازم المشتراة بعد الانقطاع عن النشاط بالخارج والعتاد المستورد في حالة جديدة أو غير صالحة .

٢ - تخضع المنتجات والعتاد المنصوص عليها في المقطع السابق للحقوق والرسوم الجارية بها العمل ويمكن الترخيص بتمديد تسديدها طوال أجل لا يمكن أن يتعدى عاما واحدا ، وذلك عندما يكون المستورد مرخصا له مراعاة لنظام التجارة الخارجية .

مادة ١١ - لا يجوز بيع العتاد والاشياء المقبولة للاعفاء من الحقوق والرسوم بموجب المادة ٨ ، طوال أجل خمس سنوات الا في حالة دفع الحقوق

والرسوم الجمركية المحسوبة تبعا لتاريخ الاستيراد .

ثالثا - احكام مختلفة

مادة ١٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار تثبت وتلاحق وتقمع كما هو الشأن في الجمارك .

مادة ١٣ - تلغى جميع الاحكام السابقة والمخالفة لهذا القرار .

مادة ١٤ - يكلف مدير الجمارك بتطبيق هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٧ الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ يتضمن تحديد قائمة بعض المنتجات الخاضعة لنظام الحصص عند الاستيراد (١)

ان وزير التجارة .

- بمقتضى الامر رقم ٧٤-١٢ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بشروط استيراد البضائع ولاسيما المادتان ٢ - ٢ و ١٠ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣-١١٨ المؤرخ في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد اطار

الحصص عند الاستيراد ولاسيما المادة الاولى - ٢ منه .

- وبعد الاطلاع على انفسرار المؤرخ في ٨ جمادى الاولى عام ١٢٩٥ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد قائمة المنتجات الخاضعة لنظام الحصص عند الاستيراد .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تتم قائمة المنتجات المحددة للحصص عند الاستيراد والمنضبطة بموجب القرار المؤرخ في ٨ جمادى الاولى عام ١٢٩٥ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ ، كما هو مبين في القائمة الملحقة .

المادة ٢ - ان العقود المتعلقة بالمنتجات المسموح باستيرادها عند تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، يمكن تنفيذها في حدود أجل خمسة عشر يوما (١٥) كاملا ابتداء من هذا النشر .

المادة ٣ - يكلف مدير التبادل التجاري ومدير العلاقات الخارجية بوزارة التجارة ومدير الجمارك ومحافظ البنك المركزي الجزائري ومدير المالية الخارجية بوزارة المالية ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٧ الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

ملحق يتضمن قائمة اضافية للمنتجات الخاضعة

لنظام الحصص

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
Ex ٠١-٠١	خيول وحمير وبغال وبغال حية نزوية أصلية		مماثلة من صلال (جلود غير مدبوغة)
٠١-٠٢ A	حيوانات حية من فصيلة البقر بما فيها الحيوانات من نوع الجاموس ، نزوية أصلية	٠٥-٠٨	عظام وأروم قرون ، خاما أو منزوعة الدهن أو الهلام أو محضرة تحضيراً بسيطاً (غير مقطعة بأشكال خاصة) أو معالجة بحمض وكذلك كسورها ونفاياتها
٠١-٠٦ A	حيوانات حية أخرى ، نزوية أصلية		
Ex ٠٢-٠١ B	اكباد واحشاء الخيل والحمير والبغال والبقر والخنزير ولأنواع الحيوانات الأخرى ، المعدة لصناعة المنتجات الصيدلانية	٠٥-٠٩	قرون وحوافر واطفار ومخالب ومناقير طيور وصفيحات فك الحوت والحيوانات المماثلة ، خاما أو محضرا تحضيراً بسيطاً ، لكن غير مقطعة على أشكال خاصة ، وكذلك كسورها ومساحيقها ونفاياتها
٠٢-٠٤ A	احشاء معدة لصناعة المنتجات الصيدلانية		
٠٣-٠٢	أسماك مجففة أو ملححة أو موضوعة في ماء مملح أو مقددة ولومظهاة قبل أو خلال التقديد ماعدا الاسماك الأخرى المقددة المدرجة في الباب رقم ٠٣-٠٢-٢٤	٠٥-١١	دبل سلحفات ، خاما أو محضرا تحضيراً بسيطاً غير مقطع على أشكال خاصة - واطفارها وكذلك قصاصات ونفايات الذبيل والاطفار
٠٥-٠٢	شعر خنزير أو خنزير برى ، وبر الفرير وغيره من الاوبار المعدة لصناعة الفراجين (الفرش) وفضلاتها	٠٥-١٤	عنبر أشهب وطيب القنيس وزباد ومسك وذرايح (ذباب هندي) وصفراء وكذلك المجفف منها مواد حيوانية طازجة ، مبردة أو مجمدة أو محفوظة مؤقتا بطريقة أخرى مستعملة في اعداد محضرات الصيدلية
٠٥-٠٤	مصارين ومثانات ومعد حيوانات ماعدا الاسماك سواء أكانت كاملة أو مجرأة على قطع	٠٥-١٥ B	منتجات أخرى ، حيوانية الاصل غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر ، حيوانات ميتة مما يشمله البابان ٣ و ١ ، غير صالحة للاستهلاك البشري
٠٥-٠٥	نفايات أسماك		
٠٥-٠٦	وتار عضلات ، أعصاب وسلالاته (حذاء) وغيرها من نفايات		

رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات
٠٦-٠٢	نباتات وجذور أخرى بما فيها الافراس والفسائل والطعوم والعقل .	٢٥-١٧ Ex	حجار مجروشة وحصى للرصف
١٢-٠٢	دقيق حبوب واثمار زيتية ، غير منزوع زيتة ، باستثناء دقيق الخردل .	٢٥-١٨	دولوميت خام والدولوميت الذي تم شقه أو نشره فقط ، دولوميت مكمل ومقطرن .
١٢-٠٤	شمندر سكري .	٢٥-١٩	كربونات مفضريوم طبيعي (مفتريت) مكلس أو غير مكلس عدا أو كسـيـد المنغنيزيوم .
١٤-٠٥ Ex	حلقاء ومسد وديس على شكل سيقان أو أوراق خام ، مبيضه أو ملونة .	٢٥-٢٨	كريوليت طبيعي وشـيـوليت طبيعي .
١٨-٠٤	زبد الكاكاو ، وكذلك دهنة وزيتة	٢٦-٠١	خامات المعادن ومركزاتها وبيريت حديد محمص (رماد البيريت)
١٩-٠٦	خبز القربان وبرشام للادوية وبرشام للاختام ، رقائق مجففة من دقيق أو نشاء جـدـور ودرنات ومنتجات مماثلة .	٢٦-٠٢	خبث المعادن وغشاؤها وقشورها ونفايات أخرى مختلفة من صناعات الحديد والصلب .
٢٥-٠١ Ex	منح الصوديوم النقي ومحاليل ملحية وماء البحر .	٢٦-٠٣	رماد وبقايا محتوية على معادن أو مركبات معدنية (باستثناء ماورد في الباب ٢٦-٠٢) .
٢٥-٠٢	مركبات حديد كبريتية (بيريت) غير محمصة .	٢٦-٠٤	حبث ورماد معادن أخرى بما في ذلك رماد عشب البحر .
٢٥-٠٤	مرافيت طبيعي	٢٧-٠٥ مكرر	غاز الانارة غاز خفيف غاز مائي .
٢٥-٠٦	مرو (كوارتز) ماعدا الرمال الطبيعية ، كوارتزيت ، بما في ذلك الكوارتزيت الذي تطرا عليه عملية أكثر من الشنق أو التربيع غير المنتظمين أو التربيع بالنشر .	٢٧-١٧	طاقة كهربائية .
٢٥-٠٩	مربة ملونة ، ولو كانت مكلسة أو مخلوطة ببعضها ببعض ، أكاسيد الحديد الميكية الطبيعية .	٢٨-٠٤	هيدروجين ، غازات نادرة واشباه الفلزات الأخرى .
٢٥-١٤	ردواز بما في ذلك الاردواز الذي لم تدخل عليه عملية أكثر من الشنق أو التربيع غير المنتظمين أو التربيع بالنشر .	٢٨-٠٥	معادن قلووية ، معادن قلووية ترابية معادن أتربة نادرة ولو كانت مزوجة ببعضها أو متشابهة باستثناء الزئبق .
		٢٨-٠٦	من اللافلزات واشباهها حامض كلورو هيدريك وحامض كلورو سولفوريك .
		٢٨-٠٧	ثاني لو كسيد الكبريت

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٢٨-١١	ثالث أوكسيد الزرنيخ ، خامس أوكسيد الزرنيخ وأحماض الزرنيخ .	٢٨-٢٩	أوكسييدات وهيدروكسييدات وفوق أوكسييدات أخرى معدنية غير عضوية (بما في ذلك الهيدروكسيدات والهيدرو كسيلات والملاحات غير العضوية) .
٢٨-١٢	حامض وأوكسيد بوريك .	٢٨-٣٠	فلورورات ، فلوروسيليكات ، فلو . بورات وأملاح الفلور الأخرى المركبة .
٢٨-١٣	أحماض غير عضوية أخرى ومركبات مؤكسجنة من الفلزات واشباهها .	٢٨-٣١	كلورورات وأكسي كلورورات بإستثناء أكسي كلورور النحاس .
٢٨-١٤	هاليدات وأكسيهاليدات ومركبات الهالوجينات الأخرى من أشباه الفلزات .	٢٨-٣٢	كلورات وفوق كلورات .
٢٨-١٥	كبريتورات من الفلزات أو من أشباه فلزات، بما في ذلك ثالث كابر تيور الفوسفور .	٢٨-٣٣	برومورات وأوكسي برومورات وبرومات وفوق برومات ، هيبوبروميتات .
٢٨-١٨	فوق أوكسييدات وأيدرو أوكسييدات من السترونتيوم والمنغنيزيوم ، فوق أوكسيد السترونتيوم والمنغنيزيوم .	٢٨-٣٤	يودات وأكسي يودات ، يودات وفوق يودات
٢٨-٢٠	أوكسيد وهيدروكسيد الألومنيوم كورندوم اصطناعي .	٢٨-٣٥	كبريتورات ، بما في ذلك بولي كبريتورات
٢٨-٢٢	أوكسيد المنغنيز .	٢٨-٣٦	هيدرو كبريتات ، بما في ذلك المثبتة منها بمواد عضوية سلفوكسيلات .
٢٨-٢٣	أوكسيدات وهيدروكسييدات الحديد ، بما في ذلك التربة الملونة التي قاعدتها أوكسيد الحديد الطبيعي المحتوية على ٧٠٪ أو أكثر وزنا من الحديد المتحد مقدرا كأوكسيد الحديد .	٢٨-٣٧	كبريتات وهيبو كبريتات .
٢٨-٢٤	أوكسييدات وهيدروكسييدات الكوبلت .	٢٨-٣٨	كبريتات وشب ، فوق كبريتات .
٢٨-٢٦	أوكسييدات القصدير ، أوكسيد القصدير وأكسيد الرصاص .	٢٨-٣٩	نتريتات و نترات باستثناء نترات الصوديوم و نترات البوتاسيوم زرنيخات و زرنيخات .
٢٨-٢٧	حجر الدمن الطبيعي والخام ، أدخل عليه النسق أو النشر فقط : حجر الطلق .	٢٨-٤١	كربونات وفوق كربونات ، بما في ذلك كربونات النشادر التجارية المحتوية على كربامات النشادر ،
٢٨-٢٨	قواعد أخرى غير عضوية ،	٢٨-٤٢	سيانورات وسيانورات مركبة فلمينات وسيانات .

رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات
٢٨-٤٥	سيليكات ، بما فيها سيليكات الصوديوم والبوتاسيوم التجارية .	٢٩-٠٢	مشتقات المحروقات المهلجنة .
٢٨-٤٧	أملاح أحماض معدنية (مثل الكرومات والبرمنغنات والقصدير الخ) .	٢٩-٠٣	مشتقات المحروقات المسلفنة والمنترزة أو المنترزة .
٢٨-٤٨	أملاح وفون أملاح أخرى من أحماض غير عضوية ، باستثناء الازوتورات .	٢٩-٠٤	كحولات غير دورية ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
٢٨-٥٠	عناصر كيميائية ومتشابهات قابلة للانفجار ، عناصر أخرى كيميائية مشعة ومتشابهات مشعة ومكوناتها غير العضوية ذات تكوين كيميائي محدد أم لا ، مزيجات مبددات ومركبات خزفية مسلحة ومحتوية على العناصر أولهذه المتشابهات ولمكوناتها غير العضوية أو العضوية .	٢٩-٠٥	كحول دورية ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
٢٨-٥١	متشابهات ومركباتها ، غير عضوية أو عضوية سواء أكانت محددة الصفات كيميائيا أم لا ، ماعدا المتشابهات والمركبات الواردة في الباب ٢٨-٥٠ .	٢٩-٠٦	فينولات وفينولات - كحولات .
٢٨-٥٢	مركبات غير عضوية أو عضوية من التوريوم أو الاورانيوم المقرب ب ٢٣٥ وحدة أو معادن الأتربة النادرة للايتريوم والسكانديوم ولو كانت مخلوطة فيما بينها .	٢٩-٠٧	مشتقات الفينولات والفينولات كحولات المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
٢٨-٥٥	فوسفورات	٢٩-٠٨	اثيرات أكاسيد ، اثيرات أكاسيد كحولات اثيرات أكاسيد - فينولات اثيرات أكاسيد - كحولات - فينولات فوق أكاسيد كحولات وفوق أكاسيد اثيرات ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
٢٨-٥٧	هيدرورات ، نترورات ، وازوتورات سيلسيورات وپورورات .	٢٩-٠٩	يبوكسيدات ، ايبوكسي كحولات ، ايبوكسي فينولات ، ايبوكسي اثيرات ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
		٢٩-١٠	اسيتالات (خلات) ونصف اسيتالات ، اسيتالات ونصف اسيتالات ذات وظائف او كسيجينية مفردة أو مركبة، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنترزة أو المنترزة .
		٢٩-١١	الدهيدات ، الدهيدات كحولات الدهيدات اثيرات الدهيدات

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٢٩-١٢	فينولات، والدهيدات أخرى ذات وظائف أوكسيجينية بسيطة أو مركبة، مكثفات دورية للدهيدات، شبيه حمض نميك الدهيد .	٢٩-٢٠	ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة . استرات الكربونيك وإملاحها، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .
٢٩-١٣	مشتقات مهلجنة أو مسلفنة أو منتزة أو منتزة من المنتجات الواردة في الباب ٢٩-١١ .	٢٩-٢١	استرات أخرى من أحماض معدنية (عدا الهاليدات) وإملاحها ، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .
٢٩-١٤	سيتونات ، سيتونات كحولات ، سيتونات فينولات سيتونات الدهيدات كينونات كينونات كحولات كينونات الدهيدات، وسيتونات وكينونات أخرى ذات وظائف أو كسيجينية مفردة أو مركبة، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .	٢٩-٢٢	مركبات ذات وظيفة أمينية .
٢٩-١٥	أحماض وحيدات التفحيم وانهيدريداتها وهاليداتها وفوق أكاسيدها وفوق أحماضها ومشتقاتها المهلجنة المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .	٢٩-٢٣	مركبات أمينية ذات وظائف أو كسيجينية بسيطة أو مركبة .
٢٩-١٦	أحماض جماعية وهاليدات وفوق أكاسيدها وفوق أحماضها ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .	٢٩-٢٤	أملاح الامونيوم وهيدروكسيدات الرباعية بمسا في ذلك الليسيتينات والفوسفومينو لبنات الأخرى .
٢٩-١٧	استرات الكبريتي وإملاحها ، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .	٢٩-٢٥	مركبات ذات وظيفة كاربو كسييا ميدة ومركبات ذات وظيفة اميدة لحامض الكربون .
٢٩-١٨	سترات النتروز والنتريك ، ومشتقاتها المهلجنة أو المسلفنة أو المنتزة أو المنتزة .	٢٩-٢٦	مركبات ذات وظيفة اييدية ومركبات ذات وظيفة ايمينية .
٢٩-١٩	استرات الفوسفوريك وإملاحها ، بما في ذلك اللاكتوفوسفات،	٢٩-٢٧	مركبات ذات وظيفة نتريلية .
		٢٩-٢٨	مركبات ديازويك والازويك والازوكسيك .
		٢٩-٢٩	مشتقاتها عضوية من الهيدرازين أو من الهيدروكسيلامين .
		٢٩-٣٠	مركبات ذات وظائف أروطية أخرى
		٢٩-٣١	مركبات كبريت عضوية .
		٢٩-٣٢	مركبات زرنينغ عضوية .
		٢٩-٣٣	مركبات زئبق عضوية .

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٢٩-٣٤	مركبات عضوية معدنية أخرى فيها الاحماض النوكليلية	٢٥-٠٢	زلال (البومين)، املاحه ومشتقاته الآخري
٢٩-٣٥	مركبات دورية غير منسجمة بما	٢٥-٠٤	عضيون ومواد بروتينية أخرى ومشتقاتها مساحيق صلال (جلود غير مدبوغه) وان كانت معالجة بالكروم
٢٩-٣٧	سلتونات وسلتانات	٣٦-٠٨	اصناف من مواد ملتبهة باستثناء المحروقات السائلة للقداحات او للمشعلات
٢٩-٤٠	اتريعات	٣٨-٠١	غرافيت اصطناعي وغرافيت غروي عدا الغرافيت المعلق في الزيت
٢٩-٤١	عليكوزيدات طبيعية او منتجة تركيبيا ، واملاحها واستراتها ومشتقاتها الآخري	٣٨-٠٣	فحم منشط لنزع اللون او لامتصاص الغازات في عملية الاستقطاب الكهربائي او لامتصاص الابخرة ، دياتوميت منشط غضار (طفل) منشط ، بوكسيت منشط ومنتجات معدنية طبيعية أخرى منشطة
٢٩-٤٣	سكر نقي كيماويا باستثناء السكروز والكلوكوز واللاكتوز اثيرات واسترات السكر واملاحها غير المنتجات الواردة في الايواب رقم ٢٩-٣٩ و ٢٩-٤١ و ٢٩-٤٢	٣٨-٠٤	ماء نشادري وأوكسيد متخلف من عملية تنقية غاز الانارة
٢٩-٤٥	مركبات عضوية أخرى	٣٨-٠٥	طول أويل (راتينج سائل)
٣٢-٠٤	مواد تلوين من أصل نباتي (إبما فيها خلاصات أخشاب الصباغة وخلاصات أخرى نباتية للصباغة باستثناء النيله) او من أصل حيواني	٣٨-٠٦	فضلات مركزة ناتجة عن معالجة الخشب بطريقة السلفيت
٣٤-٠٣	محضرات تشحيم ومحضرات من الانواع المستعملة لتشحيم المواد النسيجية ، دهن او تشحيم الجلد او مواد أخرى باستثناء المواد المحتوية على ٧٠٪ او أكثر من زيت البترول او الزيوت المعدنية المزفة	٣٨-٠٩	قطران خشب (باستثناء المذيبات والمخففات المركبة الداخلة في الباب رقم ٣٨-١٨) ، كريوزوت ناتج عن تقطير الخشب ، كحول خشبيزيت اسينون
٣٤-٠٤	شموع اصطناعية ، بما فيها الشموع القابلة للذوبان في الماء شموع محضرة غير مستحلبة ولا محتوية على مذنبات	٣٨-١٠	زفت نباتي من جميع الانواع ، زفت للاستعمال في براميل الجمه ومركبات مماثلة

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٣٨-١٤	محضرات ضبط الاشغال في وقود المحركات محضرات منع التأكسد والتصمغ ، محضرات تحسين لزوجة الزيوت ، محضرات منع تآكل المعادن ومحضرات ماثلة ما يضاف للزيوت المعدنية .	٣٩-٠٣	والسيليوليد السخ الياف مبركة من غير المنتجات التابعة لاحتكارات الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والشركة الوطنية للصناعات السليولوز التابعة للابواب من رقم ٣٩-٠٣-٠٥ الى غاية رقم ٣٩-٠٣-٢١ وكذلك المواد اللاصقة لاستعمال المكتب او تلاميذ المدارس .
٣٨-١٥	تركيبات تسمى «معلبات» بركنة المطاط	٣٩-٠٤	يروتين مقسى (مثل الكازين المقسى والجيلاتين المقسى الخ ٠٠٠)
٣٨-١٦	محضرات وسيطة لاستنبات الجراثيم	٣٩-٠٥	مشتقات كيماوية من المطاط الطبيعي .
٣٨-١٩ Ex	منتجات ومحضرات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها (بما في ذلك المكونة من مخاليط المنتجات الطبيعية) غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر، مخلفات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها ، غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر باستثناء المنتجات المزيله للحبر المعبأة للبيع بالتجزئة ، منتجات لتصحيح الكتابة على ورق الاستنساخ المعبأة للبيع بالتجزئة وكذا الالكيبانسان والالكينا فطالين على شكل خليط	٤٠-٠٤	نفايات وقصاصات ومساحيق مطاط غير مقسى ، فضلات مصنوعات مطاط غير مقسى صالحة فقط لاستخلاص المطاط منها مطاط مسحوق استخلص من نفايات وحطام من المطاط المقسى .
٣٩-٠٢	سليولوز مجددة ، نترات سليولوز واسيتات سليولوز واسترات سليولوز ، اثيرات سليولوز ومشتقات كيماوية من السليولوز وان كانت ملدنة أم لا (مثل السليولودين) والكولوديون	٤٠-٠٥	الواح ، صفائح واشربة من مطاط طبيعي او تركيبى غير مبركن، من غير الصفائح المدخنة والصفائح من الجعد الداخلة في البابين رقم ٤٠-٠١ و ٤٠-٠٢ حبوب من المطاط الطبيعي او التركيبى على شكل مخلوط جاهز للتبركن غير مقسى ، مخلوطات تسمى (مخلوطات اساسية) فتكون من مطاط طبيعي او تركيبى غير مبركن ، مضافا اليه سواء قبل او بعد تجعده سواد الكربون (بریت معدنى او بدونه) او متكون من

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
	مضادات الهيدريدات الصوانية (بريت معدني أو بدونها) على كل الاشكال .		واصناف مماثلة ، من خشب مخروط .
٤٠-٠٦ Ex	مصنوعات من مطاط غير مبركن باستثناء لواصق على كل دعامات من مطاط مبركن لاستعمال المكاتب أو تلاميذ المدارس .	٤٥-٠١	فلين طبيعي خام ونفايته ، فلين مجروش أو محبب أو مسحوق
٤٠-٠٧	خيوط وحبال من مطاط مبركن ، وان كانت مغطاة بمواد نسيجية ، خيوط نسيجية مشربة أو مغطاة بمطاط مبركن .	٤٩-٠٤	أوراق موسيقى مخطوطة أو مطبوعة ، مصورة أو غير مصورة ، وان كانت مجلدة .
٤٠-١٠	سيور النقل والآلات من مطاط مبركن .	٤٩-٠٥	مصورات جغرافية من جميع الأنواع بما في ذلك خرائط الجدران ومصورات المساحة ، مطبوعة كرات (أرضية أو فلكية) مطبوعة .
٤٠-١٣ Ex	البسة ، أقفزة ولوازم البسة ، من مطاط مبركن غير مقسى، باستثناء أقفزة الجراحة والراديو الاشعاعي .	٤٩-٠٦	تصاميم هندسية وغيرها من التصاميم والرسوم الصناعية والتجارية والتجارية وما يماثلها ، يدوية كانت أو منقولة بالتصوير الفوتوغرافي على ورق حساس ، نصوم مخطوطة أو مكتوبة بالآلة الكاتبة .
٤٠-١٤	مصنوعات أخرى من مطاط مبركن غير مقسى باستثناء المصنوعات الخاصة بالاستعمال الطبي والصنغ للمحو .	٥٠-٠١	شرانيق دود القز صالحة للحل .
٤٠-١٥	مطاط مقسى (ايونيت) كتلا أو الواح أو صفائح أو اشربة أو قضباناً بأشكال عادية أو خاصة أو أنابيب ، ومساحيق ونقاياته وفضلاته .	٥٧-٠١	فنب خام ، معطن ، مسبق ، مشط أو معالج بطريقة أخرى ولكن غير مفزول ، مشتقاته وفضلاته (بما في ذلك نسالته)
٤٢-٠٤	اصناف من الجلد الطبيعي أو الاصطناعي أو المجدد ، لاستعمالات تقنية .	٥٧-٠٢	فنب مانيل (أباكا) ، خام أو مشغول ، ولكن غير مفزول ، مشاقته وفضلاته (بما في ذلك نسالته)
٤٢-٠٦	مصنوعات من مصارين أو مثانات أو أوتار .	٥٧-٠٣	جوت والباف أخرى نسيجية نجبية غير مذكورة أو داخلية في مكان آخر ، خام مقشور أو معالج بطريقة أخرى ، ولكن غير مفزول ، مشاقات
٤٤-٢٦	مواسير وبكرات (وشائح) للفرز والنسيج ولخيوط الخياطة		

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٥٩-٠٥	وفضلات هذه الالياف (بما في ذلك نسائته) شبيكات مصنوعة من المواد المذكورة في الباب ٥٩-٠٤ وان كانت مجهزة ، شبيكات جامسة للصيد ، مصنوعة من خيوط او من خيوط حزم او من حبال .	٦٨-٠٥	أحجار شحذ وصقل وسن ومسا يمائله ، يدوية من حجر طبيعي او من مواد شاحنة طبيعية او اصطناعية مكتلة او من فخار .
٥٩-١٢	نسيج اخرى مشربة او مطليسة ، نسيج مرسوم عليها مناظر للمسارح والمراسيم (استوديوهات) او لاستعمالات مماثلة .	٦٨-٠٧	الياف خبث المعادن واليااف صخرية والياف معدنية اخرى باستثناء ماورد في البابين ٦٨-١٢ و ٦٨-١٣ وفي الفصل ٦٩ .
٥٩-١٥	مواسير للمضخات (خراطيم) ومواسير مماثلة ، من مواد نسيجية ، وان كانت مقواة بمعدن او بغيره .	٦٨-١٣	حرير صخرى مشغول ومصنوعات منه ، عدا ما يدخل في الباب (مثل الورق والمقوى والخيوط والانسجة والالبسة واغذية الراس والاحذية النخ) وان كانت مسلحة ، مخاليط اساسها حرير صخرى او حرير صخرى مع كربونات المغنيزيوم ومصنوعات هذه المخاليط .
٥٩-١٦	سيور نقل وسيور آلات من مواد نسيجية وان كانت مقواة بمعدن .	٦٨-١٤	ميكام مشغولة ومصنوعات منها ، بما فيها مسحوق الميكام المثبت على ورق او نسيج (مثل الميكانيت والميكافوليوم الخ)
٦٨-٠٣	حجر اردواز مشغول واصناف مصنوعة من حجر اردواز طبيعي او مكتمل (اردوازين) .	٦٨-١٥	ميكام مشغولة ومصنوعات منها ، بما فيها مسحوق الميكام المثبت على ورق او نسيج (مثل الميكانيت والميكافوليوم الخ)
٦٨-٠٤	رحية طواحين واصناف مماثلة للطحن او لگنزع الالياف او للشحذ او الصقل او الشق او القطع من احجار طبيعية ، مكتلة او غير مكتلة او من مواد شاحنة ، طبيعية او اصطناعية مكتلة او مبن فخار (بما في ذلك القطاعات والاجزاء الاخرى من هذه المواد للارحية والاصناف الاخرى) وان كانت باجزاء من مواد اخرى ، او بمعاور ولكن بدون هياكل .	٦٨-١٦	مصنوعات من حجر او من مواد معدنية اخرى (بما فيها مصنوعات الخنور) ، غير مذكورة ولا داخلية في مكان اخر .
		٦٩-٠٢	أجر طوب ، كتل بلاط وقطع اخرى مماثلة للبناء نارية (متحملة للحرارة) .
		٦٩-٠٣	منتجات نارية اخرى (موجات ، بواشق سدادات ، حوامل ، انابيب ، مواسير وقضبان الخ) .
		٦٩-٠٩	اجهزة واصناف للمختبرات ولاستعمالات كيمياوية وصناعية أجران قصاع وأوعية مماثلة

رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريفية الجمركية	بيان المنتجات
	المصححة للنظر غير مشغول بصريا .		لاستعمالات ريفية ، جرار وأوعية ماثلة للتمبنة أو النقل
٧٠-٢٠	صوف وألياف من زجاج ومصنوعات من هذه المواد .	٧٠-٠١	كسارات وفضلات زجاج ، زجاج كتلا (عدا الزجاج البصري)
٧٠-٢١	مصنوعات أخرى من زجاج	٧٠-٠٢	زجاج من النوع المعروف باسم (زجاج ميناء) كتلا أو قضبانا أو عيدانا أو انابيب .
٧٣-٠٣	خرودة وفضلات حديد صب وحديد وصلب .	٧٠-٠٣	زجاج غير مشغول عدا الزجاج البصري ، كويرات أو قضبان أو عيدانا أو انابيب .
٧٣-٠٥	مسحوق حديد وصلب ، حديد وصلب أسفنجي .	٧٠-٠٤	زجاج غير مشغول مصبوب أو مرقق (بما فيه المسلح والمصفح أثناء الصنع) الواح أو صفائح مربعة أو مستطيلة .
٧٣-١٩	مواسير من صلب ذات الضغط العالي ، وإن كانت مقواة ، من الانواع المستعملة في مساقط المياه ، لتوليد الكهرباء .	٧٠-٠٥	زجاج غير مشغول ، مسحوب أو منفوخ (زجاج نوافذ الخ .) بما فيه المصفح أثناء الصنع ، الواح مربعة أو مستطيلة .
٧٣-٢٤	أوعية من حديد أو صلب لتمبنة الغازات المضغوطة أو المسيلة	٧٠-١٥	زجاج للساعات ، للنظارات الواقية والاصناف الماثلة ، محبب أو محنى أو مقعر وما يمثل ذلك ، كرات من زجاج وقطاعاتها من الانواع المستعملة في صنع زجاج الساعات وما يمثلها .
٧٣-٣٠	مراسي وخطاطيف سفن واجزاؤها من حديد أو صلب .	٧٠-١٧	اصناف من زجاج للمختبرات وللصحة وللصيدلة ، وإن كانت مدرجة أو معايرة ، زجاجات للمصال وما يمثلها .
٧٣-٣٣	ابر خياطه يدويه بما فيها ابر التطريز ، ابر يدوية للسجاد والمصنرات ، محارز ، متكات واصناف أخرى مما يستعمل يدويا في الحياكة والتطريز الخ . . . من حديد أو صلب .	٧٠-١٨	زجاج بصري واصناف من زجاج بصري ، غير مشغولة بصريا ، زجاج لعدسات النظارات
٧٣-٣٤	دبابيس ، دبابيس للشبر ولتجيينه وما يمثلها باستثناء دبابيس للثقوب .		
Ex ٧٣-٤٠	مصنوعات أخرى من حديد أو صب أو حديد باستثناء السلايم والمرقاة وسلات الورق ، مصنوعات الورق من حديد أو صلب (٣١-٤٠-٧٣) علب مسايق ، علب التحضيب ، علب للسجاير أو للسيجار .		

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٧٤-٠١	علبة التبغ وما يماثلها ، أغصدة مذهبة أو مفضضة .	٧٥-٠٦	Ex نوابض من النيكل .
٧٤-٠٢	نحاس نصف خام (مات)، نحاس خام (نقي أو غير نقي ، فضلات وخردة نحاس) .	٧٦-٠١	الومنيوم خام ، فضلات وخردة الومنيوم .
٧٤-٠٨	حلانط نحاس .	٧٦-٠٥	مساحيق ورقائق من الومنيوم .
٧٤-٠٩	لوازم أنابيب ومواسير من نحاس (وصلات ، مفاصل ، الكواع الخ (٠٠٠٠) .	٧٦-٠٧	لوازم أنابيب ومواسير من الومنيوم (وصلات مفاصل ، الكواع ، الخ (٠٠٠) .
٧٤-١٠	خزانات ، صهاريج ، خوابي وغيرها من أوعية مماثلة لجميع المواد (باستثناء الغازات المضغوطة والميعة) ، من الومنيوم ، تتجاوز سعتها ٣٠٠ لتر بدون تجهيز آلية أو حرارية وان كانت مبطنة أو عازلة للحرارة .	٧٦-٠٩	Ex أنابيب معدة للتعبئة قاسية ، أنابيب معدة للتعبئة طرية من الومنيوم .
٧٤-١٦	نوابض من نحاس .	٧٦-١١	أوعية من الومنيوم لتعبئة الغازات المضغوطة أو الميعة .
٧٤-١٩	Ex مصنوعات أخرى من نحاس باستثناء علب المسحوقات والحلوى ومصنوعات مماثلة علب التحضير وما يماثلها مذهبة أو مفضضة أو مطلية بالمينا .	٧٦-١٦	Ex مصنوعات أخرى من الومنيوم باستثناء أدوات صنع المسامير والمحاذي واللواجب ، من الومنيوم وكذا علب مساحيق علب الحلوى وعلب السجائر من الومنيوم ، وعلب التحضير وما يماثلها من الومنيوم ، مذهبة أو مفضضة أو مطلية بالمينا .
٧٥-٠١	نيكل نصف خام (مات)، سبائس وغيرها من أصناف مماثلة نيكل خام باستثناء الأقطاب الكهربائية الداخلة في الباب رقم ٧٥-٠٣ ، فضلات وخردة من نيكل .	٧٧-٠١	مغنيزيوم خام فضلات وخردة مغنيزيوم (باستثناء الخراطة غير المنتظمة الاحجام) .
٧٥-٠٥	أقطاب من نيكل للطلاء بالكهرباء خاما أو مشغولة ، بما فيها تلك المحصل عليها بالتحليل الكهربائي .	٧٧-٠٢	قضبان عيدان ، زاويا وأشكال خاصة ، أسلاك صفائح الواح،

رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات
	أوراق قدد أنابيب ، مواسير قضبان مجوفة ، أوراق رقيقة مساحق ورقائق ، خراطة منتظمة الاحجام، من الفينيلوم		والثقب اللولبي والخسوط واللواة والكشط والقطع الخ (٠٠٠) بما في ذلك عدد بما في ذلك عدد سحب الاسلاك وعدد الثقب .
٧٧-٠٤	بريليوم (غلوسينيوم) ، خاما أو مشغولا .	٨٢-٠٦	سكاكين ونصال قاطعة للآلات والاجهزة الآلية .
٧٨-٠٤	أوراق وقدد ، رقيقة من رصاص (وان كانت منقوشة بالضغط أو مقطعة أو مثقبة أو مطلية أو مطبوعة أو شبه على ورق أو ورق مقوى أو لدائن اصطناعية أو حوامل مماثلة) ، لا يتجاوز وزن المتر المربع منها ١٧٠٠ غرام (باستثناء الحامل) . مساحيق ورقائق من رصاص مصنوعات من رصاص .	٨٢-٠٧	أطراف عدد غير مركبة ، مكونة من كربورات معدنية (من تنغستن موليبدنيوم فانديوم ، الخ (٠٠٠) مكتلة بالخلط دون انصهار .
٧٨-٠٦	مصنوعات من رصاص .	٨٢-١١	Ex آلات حلالة مأمونة ، شفرات وأمواس ، آلات الحلاقة الكهربائية .
٧٩-٠٣	Ex مساحيق (بما في ذلك الفبار) ورقائق من زنك .	٨٣-٠٩	Ex أغلاق ، أطر باغلاق ، أبازيم ، أبازيم باغلاق ، مشابك معاجن عري واصناف مماثلة من معادن عادية ، للالبسة والاحذية ولوازم السفر والحقائب اليدوية ولغيرها من مصنوعات الجلود والنسيج ، مسامير برشام مجوفة أو مشقوقة الساق ، من معادن عادية .
٧٩-٠٦	Ex مصنوعات أخرى من زنك (٢١) (٧٩-٠٦) .	٨٣-١٣	Ex اغطية ملولبة ولوازم أخرى للتمبنة من معادن عادية .
٨٠-٠١	قصدير خام ، فضلات وخردة من قصدير .	٨٤-٠١	مراحل توليد البخار المائي وغيره من البخرة (مراحل البخار) مراحل تسمى : للماء المسمر .
٨٠-٠٦	Ex أنابيب طرية للتمبنة ، من قصدير	٨٤-٠٢	اجهزة مساعدة لمراحل البخار الداخلية في رقم ٨٤-٠١ مثل الوفورات ، المسمرات ، المدخرات (المجمعات) البخار مزيلات الهباب مسرجمات الفساز الخ (٠٠٠) مكثفات للآلات البخارية .
٨١-٠١	تنغستن (ولفرام) خاما أو مشغولا .		
٨١-٠٢	موليبدنيوم ، خاما أو مشغولا .		
٨١-٠٣	موليبدنيوم ، خاما أو مشغولا .		
٨١-٠٤	معادن عادية أخرى خاما أو مشغولة ومركبات خزفية مسلحة خاما أو مشغولا .		
٨٢-٠٥	أدوات لعدد اليدوية وآلات (للتقير والطبع بالضغط		

رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات
٨٤-٠٣	مولدات غازات ، وان كانت مجهزة بمنقيات مولدات غاز الاسيتيلين (بالطريقة الرطبة) مولدات غازات ماثلة ، وان كانت مجهزة بمنقيات .	٨٤-٢٠	اجهزة وزن بما في ذلك القبايين والموازين الحاسبة والموازين بمختلف أنواعها، نصجات موازين (عيارات من جميع الانواع ماعدا الموازين التي تبلغ حساسيتها ٥ سنغ .
٨٤-٠٤	آلات بخارية متحركة (ماعدا الجرارات الداخلة في الباب رقم ٨٧-٠١) وآلات بخارية نصف ثابتة .	٨٤-٢١	أجهزة آلية (وان كانت تدار باليد) لرش ونفث السوائل والمساحيق أجهزة اطفاء الحرائق وان كانت معبأة أجهزة قذف الرمال ونفث البخار وأجهز ماثلة .
٨٤-٠٥	آلات بخارية منفصلة عن مراجلها،	٨٤-٢٦	أجهزة الحليب وأجهزة صناعة الالبان .
٨٤-٠٧	عجلات مائية وعنقات وآلات محركة أخرى تعمل بقوة المياه	٨٤-٣٤	آلات سبك وتصنيف الحروف ، آلات وأجهزة ومعدات لصنع الرواسم (كليشيهات) الطبع بالقوالب (سنتيريوتيب) وما يماثلها ، حروف طباعة ، رواسم ألواح اسطوانات وغيرها من أجزاء طابعة حجر طباعة ، ألواح واسطوانات محضرة للطبع (مسوحة ، محببة مصقولة الخ ٠٠٠) .
٨٥-٠٨	محركات وآلات محركة أخرى .	٨٤-٤٠	EX بكرات الطلاء من معادن خفيفة .
٨٤-١٤	أفران غير كهربائية للمصانع والمختبرات .	٨٤-٤٠	EX ألواح واسطوانات محفورة للآلات داخلية في رقم ١٦-٤٠-٨٤ .
٨٤-١٦	آلات صقل وترقيق عدا آلات تجليخ المعادن وترقيق الزجاج ، اسطوانات لهذه الآلات .	٨٤-٤٣	أجهزة لتنقية وتحويل المعادن المصهورة مغارف وقوالب ، سبائك وآلات مستعملة في عمليات التعدين وصهر المعادن آلات تجليخ واسطواناتها .
٨٤-١٧	EX أجهزة لصنع المنتجات الداخلة في رقم ٢٨-٥١ .	٨٤-٤٤	٨٤-٥٥
٨٤-١٧	EX أجهزة معدة خصيصا لفصل الاوقدة النووية المشعة .	٨٤-٥٥	قطع منفصلة وملحقات (غير الصاديق الصغيرة وأغطية الارائك والمقاعد وما يماثلها) تعرف بأنها معدة خصيصا
٨٤-١٧	EX اجهزة أخرى غير كهربائية ذات استعمال صناعي .		
٧٤-١٧	EX اجهزة أخرى وقطع منفصلة .		
٨٤-١٨	آلات الطرد المركزي ، معصرات بالطرد المركزي ، الأجهزة للتقطير وتصفية السوائل أو الغازات باستثناء فارزات القشدة ومنقيات لمعالجة الحليب ، معصرات الاقمشة ذات سير كهربائي ، مصفياة ومنقيات لكل محرك .		

رقم التعرّف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعرّف الجمركية	بيان المنتجات
٨٤-٥١	وبصفة رئيسية الى الآلات والاجهزة الداخلة في الارقام من ٨٤-٥١ الى ٨٤-٥٤ .	٨٤-٥٧	آلات واجهزة لصنع وشغل الزجاج ومصنوعاته بالحرارة، آلات نجيمص المصابيح والانسابيب والصمامات الكهربائية والالكترونية وما يمثلها .
٨٤-٥٩	Ex اجهزة ميكانيكية لصنع المنتجات الواردة في الباب ٥١ - ٢٨ .	٨٤-٥٩	Ex اجهزة وآلات خاصة لصناعة الحديد وصهره وصناعة الصلب الخ . . .
٨٤-٥٩	Ex اجهزة ميكانيكية أخرى مصممة خصيصا لاعادة مفعول الاوقدة النوية المشعة ، اجزاؤها وقطعها المنفصلة .	٨٤-٥٩	Ex آلات وضع دويرات حول الثقب، والدواليب الانبوبية والمشابك .
٨٤-٥٩	Ex اجهزة لقيادة السفن ودفة السفن .	٨٤-٥٩	Ex مشحمة آلي .
٨٤-٥٩	Ex آلات وآليات للفرط المندف	٨٤-٥٩	Ex آلات استخلاص الطبقات الحساسة على حواملها صناديق قولبة وقوالب من الانواع المستعملة في صب المعادن (عدا قوالب السيبائك والكربورات المعدنية والزجاج والمواد المعدنية)مثل المعجن الحرافية والخرسانة والاسمنت (والمطاط واللدائن الاصطناعية .
٨٥-١١ A	افران بما في ذلك اجهزة للمعالجة الحرارية لمواد بالتأثير الكهربائي أو بحجز الشحن الكهربائية .	٨٥-١٦	اجهزة كهربائية لتنظيم السرور (للاشارة والامان والرقابة والتوجيه) للسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات .
٨٥-١١ B	Ex آلات واجهزة للتلحيم أو للشحذ أو لنقطع على شكل قوس ودات مقسومة باستثناء الاجهزة الاخرى .	٨٥-١٧	اجهزة كهربائية للتنبيه بالصوت أو بالرؤية (مثل الاجراس والصفارات ولوحات الارقام ، اجهزة التنبيه ضد السرقة والحريق) غير ما يدخل منها في السابين رقم ٨٥-٠٩ و ٨٥-١٦ .
٨٥-٢٢	Ex آلات واجهزة كهربائية غير مذكورة ولداخلية في وضعية أخرى من هذا الباب باستثناء موالدات الكهرباء ذات التوتر المنخفض والعالي من غير الآلات والاجهزة غير المذكورة في مكان آخر .	٨٥-٢٤	Ex فحسات للتلحيم بالاقواس الكهربائية ٨٥-٢٤ Ex فحسات للمحاشدات الكهربائية .
٨٥-٢٤	Ex اقطاب كهربائية للافران الكهربائية .	٨٥-٢٤	Ex قطع غير مذكورة في مكان آخر من نعم أو غرافيت للاستعمال الكهربائي أو الالكتروني .

رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعريف الجمركية	بيان المنتجات
٨٥-٢٧	انابيب عازلة للتمديد الكهربائي ووصلاتها ، من معادن عادية مبطنه بمواد عازلة	٩٠-١٠ Ex	أجهزة ومعدات من الانواع المستعملة في مختبرات التصوير الفوتوغرافي او السينمائي غير مذكورة ولا داخله في أى مكان آخر من هذا الفصل ، أجهزة استنساخ بوسائل بصرية او بالتماس ولأجهزة استنساخ بالحرارة ، شاشات للعرض السينمائي من غير بكرات لف الافلام ، أفلام وأجهزة من النوع المستعمل في المختبرات الفوتوغرافية ، أجهزة الاستنساخ والسحب بالتماس
٨٥-٢٨	اجزاء وقطع منفصلة كهربائية للآلات والاجهزة غير مذكورة ولا داخله في أى باب آخر من هذا الباب .	٩٠-١١	مجاهر وديفراكتوغرافات الكترونية وبروتونية .
٨٦-١٠	معدات ثابتة للسكك الحديدية، أجهزة آليه غير كهربائية للإشارة والامان والرقابة لطرق المواصلات ، اجزاؤها وقطعها المنفصلة .	٩٠-١٢	مجاهر بصرية وان كانت مجهزة بادوات التقاط وعرض الصور مصغرة جدا .
٨٩-٠٥	منشآت عامة مختلفة مثل الخزانات والصناديق الفاطسة لبناء أساسات الجسور ، الارصفة العائمة ، عوامات الرباط والارشاد وما يماثلها .	٩٠-١٣	أجهزة وادوات بصرية غير مذكورة ولا داخله في باب آخر من هذا الفصل بما في ذلك أجهزة تركيز الاضواء
٩٠-٠١	عدسات ، مواشير، مرايا وغيرها من عناصر بصرية من أية مادة كانت ، غير مركبة ، عند اصناف هذا النوع المصنوعة من زجاج غير المشعولة بصريا صفائح وأوراق من مواد مستقطبة	٩٠-١٤	أجهزة للمساحة بما في ذلك أجهزة للمساحة بالتصوير ولعلم تخطيط المياه والملاحة (البحرية والنهرية والجوية) والرصد الجوي وعلم خصائص المياه وعلم طبيعة الأرض ، بوصلات (حك) ومقاييس ابعاد .
٩٠-٠٢ Ex	عدسات، مواشير، مرايا وغيرها من عناصر بصرية من أية مادة كانت مركبة ، معدة كاجزاء أو تركيبات للادوات والاجهزة ، عدا المصنوعات غير المصنوعة للمحترفين ومصنوعات من هذا النوع من زجاج غير المشعولة بصريا .	٩٠-١٥	موازين حساسة تبلغ حساسيتها ٥ سنتغرام أو أقل وان كانت مزودة بصنجاتها (عياراتها)
٩٠-٠٦ Ex	أجهزة فنية وأجهزة الراديو الفلكية ، معدة للمحترفين .	٩٠-١٦ Ex	أدوات وأجهزة للرسم والتخطيط والحساب (بنتوغراف النسخ
٩٠-٠٨ A	أجهزة التقاط المناظر للصناعة السينمائية الجوية .		

رقم التعرّف الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعرّف الجمركية	بيان المنتجات
	مقاييس الضغط والترموستات ومقاييس الارتفاع والجريان والمسافات الذاتية لحرارة الافران باستثناء ما هو وارد في الباب ٩٠-١٤		بالتناظر مساطر وأقراص حاسبة الخ (٠٠٠) آلات وأجهزة وأدوات للقياس والفحص غير مذكورة ولا داخلة في أي باب آخر (آلات موازنة وقياس سطوح وميكرومترات وغيرها من المقاييس الدقيقة) ، أجهزة فحص بالضوء الكاشف باستثناء أدوات الرسم والتسطير والحساب الواردة في الوضعية التعريفية رقم ٠٩٠-١٦-٠١
٩٠-٢٥	أجهزة وأدوات للتحليل الفيزيائي أو الكيمائي (مثل مقاييس الاستقطاب - بولاريميتر - مقاييس انكسار الأشعة ، أجهزة التحليل الطيفي وأجهزة تحليل الغازات) : أجهزة وأدوات لاختبار درجة اللزوجة والمساح والمتدد والضغط السطحي وما يماثلها (فسكومتر ، بوروزيمتر وديلاتومتر وقياس الوحدات الحرارية والضوء والصوت) مثل الفوتومتر بما فيها المؤشرات إلى وقت التقاط الصور والكولوريمتر) : أجهزة قطع عرضي للفحص المجهري (ميكروتوم) .	٩٠-٢١	أجهزة وأدوات ونماذج معدة خصيصا للشرح (في التعليم والمعارض) ولا تصلح للاستعمال في أغراض أخرى .
	عدادات أخرى (عدادات دورات وانتاج وسيارات أجرة وعدادات مسافات بما فيها عدادات المسافات بالخطي الخ) مؤشرات السرعة وان كانت ميكانيكية وتاكومترات (عدداً الانحناف الداخلية في الباب ٩٠-١٤ أجهزة تطبيق السرعة (ستروبيوسكوب) .	٩٠-٢٢	أجهزة وأدوات ونماذج معدة خصيصا للشرح والمصلاية والجنب والضغط وللرونة الخ (٠٠٠) . للمواد الصناعية (مثل المسادن والخشب والانسجة والورق واللدائن الخ (٠٠٠) .
٩٠-٢٧	عدادات أخرى (عدادات دورات وانتاج وسيارات أجرة وعدادات مسافات بما فيها عدادات المسافات بالخطي الخ) مؤشرات السرعة وان كانت ميكانيكية وتاكومترات (عدداً الانحناف الداخلية في الباب ٩٠-١٤ أجهزة تطبيق السرعة (ستروبيوسكوب) .	٩٠-٢٣	مقاييس كثافة ، كثافة الهواء وموازين السوائل والغازات مماثلة ، مقاييس حرارة ، مقاييس الضغط الجوي ، مقاييس رطوبة الجو والهواء وان كانت مسجلة أو مشتركة مما .
٩٠-٢٨	أجهزة وأدوات كهربائية أو الكترونية للقياس والفحص والتحليل والتنظيم الذاتي .	٩٠-٢٤	أجهزة وأدوات للقياس والفحص والتنظيم الذاتي للجريان والارتفاع والضغط الخ في السوائل والغازات ، أو التنظيم الذاتي للحرارة مثل
٩٠-٢٩	أجزاء قطع منفصلة ولوازم معدة حصراً أو بصفة أساسية		

رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات	رقم التعرفة الجمركية	بيان المنتجات
	لواحد وأكثر من الاجهزة والادوات الداخلة في الابواب ٢٦ - ٩٠ و ٢٧ - ٩٠ و ٢٨ - ٩٠ والتي يمكن أن تستعمل على واحد وأكثر من الادوات والاجهزة التابعة لهذه المجموعة من الوضعيات التعريفية .		نباتي (أو معدني أو اصطناعي من البارفين أو ستيرين ، أو مجموع أو راتنجيات طبيعية) مثل السندرس والفلقونية أو من عجين فولية واصناف اخرى مقولبة أو منحوتة غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر، هلام غير مقسى مشغول عدا الهلام الداخل في الباب رقم ٣٥-٠٣ واصناف مصنوعة منه .
٩٢-٠٢	لوتار موسيقية .	٩٦-٠٢ Ex	قطع من خشب واصناف اخرى لصناعة الفراجين مركبة على اسلاك معدنية محلزنة ، اصناف لصناعة الفراجين من المطاط المقولب في قطعة واحدة ومماسح من مطاط مرن .
٩٢-١٠	اجزاء وقطع منفصلة ولوازم للادوات الموسيقية (عدا لللوتار الموسيقية) بما فيها اللفائف المثقبة للاجهزة الموسيقية آلية الحركة وكذلك الجزء الآلي للمصنوع الموسيقية أجهزة ضبط الايقاع والشوكات الموسيقية من جميع الانواع .	٩٦-٠٦	مناخل وغرابيل ، يدوية ، من جميع المواد .
٩٢-١٢	اسطوانات لتسجيل اللغات .	رقم ٢٣ - ٩٠ و ٢٤ - ٩٠ و	
٩٤-٠١ A	مقاعد معدة خصيصا للطائرات .		
٩٥-٠٨	اصناف مقولبة أو منحوتة من شمع طبيعي ، (حيواني أو	٩٨-٠٥ Ex	طبائير للخياطين وللبليارد .

قرار مؤرخ في ٩ ذي الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تأهيل إدارة الجمارك لتبسيط التصنيف المتعلق بالتجهيزات المستورة في إطار الاهداف المخططة (١)
أن وزير المالية .

- بمقتضى القانون رقم ٧٨-٠٢ المؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية
- وبمقتضى القانون رقم ٧٩-٠٧ المؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٩ والمتضمن قانون الجمارك ، ولاسيما المادة ١٢ منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢-٦٨ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٣ ، ولاسيما المادة ٢٨ منه ، التي انشئت بموجبها التعريفة الجمركية .
يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمكن أن يطبق على البضائع

المستوردة ، في إطار هدف مخطط ، تصنيف تعريفي مبسط ، طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٧٩-٠٧ المؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٩ والمتضمن قانون الجمارك .

المادة ٢ - يتوقف التصنيف المشار اليه اعلاه ، على تقديم المستورد ملفا يحتوي ، خاصة : نسخة من العقد أو الصنفقة ، والملحقات التقنية للعقد أو الصنفقة ، ومخططات التركيب ، وأخيرا ، كل وثيقة أخرى مفيدة حسب طبيعة الهدف المخطط .

المادة ٣ - لا تنطبق مقررات إدارة الجمارك الصادرة للتصنيف في عنوان واحد أو عناوين محددة الا بالنسبة للهدف المخطط الذي تتصل به ماعدا العتاد المقبول مؤقتا ويحدد تطبيقها بمدة انجاز ذلك الهدف .

المادة ٤ - يكلف مدير الجمارك بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ٩ ذي الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

امر رقم ٧٤ - ١٨ مؤرخ في ٦ محرم
عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة
١٩٧٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية
لترقية أسواق الجملة وانجازها
وتسييرها (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام
١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى
الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلي :

الباب الأول

التأسيس

مادة ١ - تحدث شركة وطنية لترقية أسواق
الجملة وانجازها وتسييرها .

ان الشركة الوطنية لترقية أسواق الجملة
وانجازها وتسييرها هي مؤسسة اشتراكية
ذات طابع صناعي وتجاري وموضوعة تحت
وصاية وزير التجارة .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية لترقية أسواق
الجملة وانجازها وتسييرها هي مؤسسة اشتراكية
ذات شخصية مدنية واستقلال مالي .

وتعتبر الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير
وتمسك حساباتها ضمن الشكل التجاري .

مادة ٣ - يحدد مقر الشركة الوطنية لترقية
أسواق الجملة وانجازها وتسييرها بمدينة
الجزائر . ويجوز نقله الى كل مكان آخر من
التراب الوطني بموجب قرار من وزير التجارة ،

الباب الثاني

الهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الوطنية لترقية
أسواق الجملة وانجازها وتسييرها لترقية
أسواق الجملة وانجازها وتسييرها وهي مكلفة
في نطاق امتيازاتها بما يلي :

- ابرام جميع العقود التي تتناول الدراسات
الاقتصادية .

- اتمام جميع العمليات التجارية والحاصلة
بالأموال المنقولة أو الأملاك العقارية المرتبطة
بهدفها .

- متابعة تنفيذ الأشغال المتعلقة بانجاز أسواق
الجملة .

- اتخاذ جميع التدابير الكفيلة باستمرار
أسواق الجملة .

مادة ٥ - تهدف كذلك الشركة الوطنية لترقية
أسواق الجملة وانجازها وتسييرها ، بالتعاون مع
الهيئات المختصة ، الى ما يلي :

- المساهمة في التنظيم المعقول لشبكات توزيع
المنتجات المارة بأسواق الجملة .

- متابعة تقدير الاحتياجات وبرمجة التموينات
بالمنتجات المارة بسوق الجملة .

- تركيز المعلومات واذاعتها على المصالح
والأشخاص المعنيين والمتعلقة بمستوى الانتاج
والاستهلاك وعلى حالة التموين والأسعار المطبقة
في الأسواق .

مادة ٦ - يحدث كل سوق جملة بموجب مرسوم
صادر بناء على تقرير وزير التجارة .

مادة ٧ - يرخص بمزاولة العمل في سوق
الجملة بصفة بائعين ، القائمون بتلك العمليات
والمذكورون بعده :

- المكاتب والشركات الوطنية والهيئات
العمومية الأخرى .

- تعاونيات التسويق .

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون بصفتهم
منتجين .

مادة ٨ - تمنح رخصة ممارسة المهنة في أسواق
الجملة بقرار من وزير التجارة بالنسبة للمنتجات
المسوقة من طرف الهيئات العمومية الموضوعة
تحت وصاية وزير التجارة وتعاونيات التسويق
والمنتجين .

كما تمنح هذه الرخصة بقرار وزاري مشترك
صادر عن وزير التجارة أو وزير أو أكثر من
الوزراء المعنيين بالنسبة للمنتجات المسوقة من
طرف الهيئات العمومية الموضوعة تحت وصاية
الوزارات الأخرى .

الباب الرابع

مجلس العمال

مادة ١٤ - يحدث ضمن الشركة الوطنية لترقية أسواق الجملة وانجازها وتسييرها وفي كل وحدة من الوحدات التي تؤلفها ، مجلس للعمال ينتخب لمدة ثلاث سنوات من قبل العمال الذين انقضى على عملهم الفعلي ستة أشهر على الأقل .

مادة ١٥ - يكون مجلس عمال كل وحدة مسؤولا أمام الجماعة التي انتخبته ، ويقدم تقريرا عن نشاطاته مرة على الأقل في السنة ، ويكون مجلس عمال الشركة الوطنية لترقية أسواق الجملة وانجازها وتسييرها مسؤولا أمام المجالس التي انتخبته .

مادة ١٦ - يتمتع مجلس العمال بجميع السلطات لمراقبة تسيير الشركة أو الوحدة وتنفيذ البرامج ، ويضع لهذا الغرض تقريرا سنويا يتضمن رأيه في تسيير الشركة أو الوحدة .

مادة ١٧ - يصدر مجلس العمال آراء وتوصيات فيما يلي :

- مشروع مخطط تنمية الشركة أو الوحدة في إطار اعداد المخطط الوطني ،

- الحسابات التقديرية ليرادات ومصاريف الشركة أو الوحدة

- مشاريع البرامج المتعلقة بالنشاط ولا سيما بالانتاج والتموين والتسويق ،

- مشروع البرامج المتعلقة بالاستثمار .

مادة ١٨ - يبدى مجلس العمال رأيه فيما يلي :

- التقرير المتعلق بتنفيذ المخطط السنوي ،

- حساب الاستغلال والميزانية السنوية وتقرير المندوبين للحسابات .

مادة ١٩ - يشترك مجلس العمال مع المديرية في اعداد سياسة الموظفين وسياسة التكوين المهني .

مادة ٢٠ - يبت مجلس العمال في تخصيص النتائج المالية للشركة أو الوحدة في إطار القوانين والأنظمة الجارية بها العمل .

مادة ٢١ - يصادق مجلس العمال على النظام الداخلي للشركة والوحدة وذلك بالاتفاق مع المديرية وطبقا للقوانين والأنظمة الجارية بها العمل .

يحدد في القرار المذكور أعلاه المنتج أو المنتجات المعدة للتسويق في أسواق الجملة .

مادة ٩ - ان المنتجات الغذائية القابلة للتلف أو غير القابلة للتلف ماعدا الموزع منها مباشرة وكليا أو جزئيا من طرف القائمين بالعمليات ، يجري تسويقها ضمن أسواق الجملة .

مادة ١٠ - لا يجوز أن تجرى ضمن أسواق الجملة الا المعاملات التجارية المتعلقة بالجملة والمشملة على المنتجات المقبولة طبقا للمادتين ٨ و ٩ أعلاه .

مادة ١١ - ينشأ حول كل سوق من أسواق الجملة خط دائري للحماية .

ان الخط الدائري للحماية هو عبارة عن منطقة ترابية محددة بموجب المرسوم المنصوص عليه في المادة ٦ أعلاه .

يمنع القيام ضمن الخط بأى صفقة تجارية تتعلق بالجملة وتتناول المنتجات المقبولة طبقا للمادتين ٨ و ٩ أعلاه .

يمكن منح استثناءات من أحكام الفقرة ٣ من هذه المادة ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، بموجب قرار من وزير التجارة أو قرار وزاري مشترك طبقا للأجراء المنصوص عليه في المادة ٨ أعلاه .

الباب الثالث

رأس مال الشركة

مادة ١٢ - يحدد للشركة الوطنية لترقية أسواق الجملة وانجازها وتسييرها مخصص مالي بموجب قرار وزاري مشترك من وزير التجارة ووزير المالية .

ويمكن زيادة أو تخفيض هذا المخصص على نفس الشكل .

المادة ١٣ - تكون الموارد المالية الأخرى للشركة ناتجة مما يلي :

- الحاصل من نشاطاتها ،

- الإيرادات من الأموال الموضوعة تحت تسييرها والأموال الاحتياطية والأموال القابلة للوفاء التي يجب عليها تكوينها والتي سيحدد مبلغها بموجب قرار وزاري مشترك من وزير التجارة ووزير المالية ،

- القروض التي يمكن أن تبرمها .

مادة ٢٢ - يبيت مجلس العمال في التوزيع داخل الشركة للحصة من النتائج المحيطة قانونا والمخصصة لجماعة العمال .

مادة ٢٣ - يتحمل مجلس العمال تسيير المنشآت الاجتماعية .

مادة ٢٤ - يشاور مجلس العمال في التعديلات الهامة للمنشآت الأساسية للوحدة أو الشركة .

مادة ٢٥ - يجوز لمجلس العمال أن يطلب من كل شخص تابع للوحدة أو الشركة أو من كل خبير تابع للقطاع العام أن يقدم له كل الايضاحات حول مستندات ونشاطات الشركة أو الوحدة وذلك لتمكينه من ممارسة صلاحياته .

مادة ٢٦ - يسهر مجلس العمال على حسن تسيير الشركة وعلى زيادة الانتاج وقابلية الانتاج وعلى التحسين الدائم للصنف وعلى القضاء على التبذير وعلى احترام النظام في العمل وعلى تحقيق أهداف المخطط .

مادة ٢٧ - يعقد مجلس عمال الشركة اجتماعين عاديين في السنة بناء على دعوة من رئيسه المنتخب من بين أعضائه لمدة ستة قابلة للتجديد .

ويعقد مجلس عمال الوحدة أربعة اجتماعات عادية في السنة .

ويتداول بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة عدم بلوغ هذا النصاب يدعى أعضاء مجلس العمال للاجتماع من جديد . ويجوز لهم حينئذ ان يتداولوا مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ٢٨ - يصادق مجلس العمال على جدول الأعمال النهائي ويجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا تسجيل كل مسألة تابعة لصلاحيات المجلس .

مادة ٢٩ - يشارك مجلس المديرية بحكم القانون في اجتماعات مجلس العمال بصوت استشاري .

مادة ٣٠ - تتخذ مقررات وتوصيات وقرارات مجلس العمال بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

يبلغ محضر اجتماعات مجلس العمال للوحدة الى المدير العام للشركة والسلطة الوصية .

مادة ٣١ - يجوز تعطيل مجلس العمال أو حله في حالة عجزه أو ارتكابه أخطاء جسيمة أثناء ممارسة صلاحياته .

تصدر العقوبة بالنسبة لمجلس الوحدة بموجب قرار من الوزير ، وبالنسبة لمجلس الشركة بموجب

مرسوم وذلك بناء على طلب المسؤولين النقابيين أو الحزب أو وزير التجارة .

الباب الخامس

اللجان الدائمة

مادة ٣٢ - يمكن أن يحدث ضمن المؤسسة خمس لجان دائمة بالنسبة للشؤون التالية :

- ١ - الشؤون الاقتصادية والمالية .
- ٢ - الشؤون الاجتماعية والثقافية .
- ٣ - شؤون المستخدمين والتكوين .
- ٤ - شؤون التأديب .
- ٥ - شؤون الوقاية الصحية والامن .

مادة ٣٣ - تشكل اللجان الدائمة من أعضاء يعينهم مجلس العمال على وجه الأولوية من بين أعضائه ، الا اذا كانت هذه اللجان مدعوة للنظر في مسائل تأديبية أو صحية أو خاصة بالامن وفي هذه الأحوال ، يكون نصف أعضاء اللجنة من ممثلي مجلس العمال والنصف الآخر من الممثلين المعينين من المديرية وعلى أساس اختصاصاتهم .

مادة ٣٤ - تكلف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بصفة عامة ، بدراسة جميع المشاكل الخاصة بالانتاج والتسيير العادي على الصعيدين الاقتصادي والمالي . وهي تشارك على وجه الخصوص في ابرام الصفقات .

مادة ٣٥ - تكلف لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية بدراسة جميع المشاكل المتعلقة بالوضع الاجتماعي للعمال وتسيير النشاطات الاجتماعية في المؤسسة عند الاقتضاء .

مادة ٣٦ - تكلف لجنة شؤون المستخدمين والتكوين بالمشاركة في اعداد سياسة المستخدمين والتكوين ، وتجرى مشاورتها لزوما حول المسائل المتعلقة بتعيين المستخدمين والدخل والمنافع المادية الممنوحة للمستخدمين عدا ما هو متأت من توزيع النتائج المالية للمؤسسة والمنصوص عليها في المادة ٦٥ وما يليها من هذا الأمر .

مادة ٣٧ - تكلف لجنة شؤون التأديب بالادلاء بالرأى المسبق حول جميع مسائل التأديب المتعلقة بالمستخدمين ، والتي يجب أن تعرض عليها لزوما من طرف المدير العام .

ولا يكون الرأى المسبق ضروريا في حالة الاستعجال .

مادة ٣٨ - ينبغى على لجنة الشؤون الصحية والأمن ، أن تتأكد عما اذا كانت القواعد النظامية للصحة والأمن قد طبقت ، وتقتصر جميع التحسينات التى ترغب فيها . وهى فضلا عن ذلك مكلفة بالدور الخاص بتكوين المستخدمين فى مجال الوقاية .

الباب السادس

مجلس المديرية

القسم الاول

مجلس مديرية الشركة

مادة ٣٩ - يحدث مجلس مديرية يرأسه المدير العام ويشتمل على مساعدى هذا الأخير المباشرين ومن ممثلين ينتخبهما مجلس العمال لمدة ثلاث سنوات .

ويشكل مجلس المديرية بموجب قرار صادر من وزير التجارة .

مادة ٤٠ - يجتمع مجلس المديرية مرة على الأقل فى الاسبوع ويجوز له أن يجتمع بناء على دعوة يوجهها المدير العام كلما رأى ذلك ضروريا . ويحرر محضر باجتماعاته .

مادة ٤١ - يجرى اطلاع مجلس المديرية عن سير الشركة ، ويبيت فى المواد التالية :

١ - البرامج العامة لنشاطات الشركة ومشاريع البرامج المتعلقة بالبيع والانتاج والتموين .

٢ - مشاريع توسيع نشاطات الشركة الى قطاعات جديدة .

٣ - مشاريع احداث هيئات لها طابع فرعى مستقل واخذ مساهمة فى سائر المؤسسات او الشركات .

٤ - مشاريع مخططات الشركة ومشاريع برامج استثماراتها .

٥ - المساعدات المصرفية او المالية المعقودة .

٦ - الميزانيات وحسابات الاستغلال وحسابات الخسائر والارباح وحسابات تخصيص النتائج والتقرير السنوى المتعلق بالنشاط المتم فى السنة المالية المنصرمة .

٧ - تنظيم الاسواق وتسييرها ونظامها الداخلى .

٨ - مشروع القانون الاساسى للمستخدمين وسلم الاجور .

٩ - مشروع التنظيم الادارى للشركة .

١٠ - تعيين ممثلى الشركة فى المؤسسات التى تملك الشركة جزءا من رأسمالها .

١١ - تسوية نزاعات الشركة .

مادة ٤٢ - يجوز عزل أعضاء مجلس المديرية فى حالة ارتكابهم خطأ جسيما اثناء ممارسة الصلاحيات المخولة لهم أو فى حالة التقصير المنسوب الى سوء تسييرهم .

القسم الثانى

المدير العام للشركة

مادة ٤٣ - يتولى ادارة الشركة مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير التجارة وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

مادة ٤٤ - يتصرف المدير العام تحت سلطة وزير التجارة ويكون مسئولا عن السير العام للشركة فى اطار اختصاصاته المحددة فى النصوص وضمن احترام الصلاحيات المسندة الى مجلس العمال .

ولا يمكن أن يمارس أية وظيفة عمومية او خاصة ولا أن يحوز بنفسه أو بواسطة شخص مسخر اية فائدة مباشرة او غير مباشرة تابعة لنشاطات الشركة .

ويتصرف باسم الشركة ويمثلها فى جميع اعمال نشاطها المدنى ويقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها مع مراعاة الاحكام التى تنص على الحصول على مصادقة السلطة الوصية .

ويعين فى اطار احكام القانون الاساسى الخاص بالموظفين لجميع الوظائف التى لم ينص لها على أية طريقة أخرى للتميين ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين .

مادة ٤٥ - يساعد المدير العام فى مهمته مدير عام مساعد ومديرون معينون بناء على اقتراحه بموجب قرار من وزير التجارة .

وتنتهى مهامهم على نفس الشكل .

يجوز للمدير العام أن يفوض امضاءه الى المدير العام المساعد أو أحد المديرين .

القسم الثالث

مجلس مديرية الوحدة

مادة ٤٦ - يحدث في كل وحدة مجلس مديرية يرأسه مدير الوحدة ويضم عددا معيناً من المساعدين المباشرين لهذا الأخير وممثلين ينتخبهما مجلس عمال الوحدة لمدة ثلاث سنوات .

يشكل مجلس المديرية بموجب قرار من وزير التجارة .

مادة ٤٧ - يجتمع مجلس مديرية الوحدة مرة واحدة على الأقل في الأسبوع ، ويجوز له أن يجتمع بناء على دعوة يوجهها المدير كلما رأى ذلك ضروريا ، ويحرر محضر عن كل اجتماع .

مادة ٤٨ - يجري اطلاع مجلس المديرية على سير الوحدة ويبت في المواد التالية :

١ - تعيين ممثلي المديرية ضمن اللجان الدائمة التابعة للوحدة .

٢ - مشاريع مخطط الوحدة وبرامج استثماراتها .

٣ - مشروع التنظيم الإداري للوحدة .

٤ - مشاريع توسيع نشاطات الوحدة المطابقة لهدفها إلى قطاعات جديدة .

٥ - البرامج العامة لنشاط الوحدة .

مادة ٤٩ - يجوز عزل أعضاء مجلس مديرية الوحدة في حالة ارتكابهم خطأ جسيماً أثناء ممارسة الصلاحيات المخولة لهم أو في حالة التقصير المنسوب إلى سوء تسييرهم .

القسم الرابع

مدير الوحدة

مادة ٥٠ - يتصرف مدير الوحدة تحت سلطة المدير العام للشركة .

مادة ٥١ - يعين مدير الوحدة بموجب قرار يتخذه وزير التجارة بناء على اقتراح من المدير العام وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

الباب السابع

مجلس التوجيه

مادة ٥٢ - ينشأ مجلس توجيه لدى المدير العام لتزويده بأرائه حول جميع المسائل التي

تهم مصلحة المؤسسة ولا سيما أحداث كل سوق للجملة .

ويشكل هذا المجلس على الوجه التالي :

- وزير التجارة ، رئيساً ، أو ممثله ،

- موظفان ساميان من وزارة التجارة ،

- ممثل وزير المالية ،

- ممثل وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ،

- ممثل وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- ممثل وزير الداخلية ،

- ممثل وزير الصناعة والطاقة ،

- ممثل كاتب الدولة للتخطيط ،

- المدير العام للشركة ،

- مستشاران بالنظر لاختصاصاتهما ويعينهما وزير التجارة .

ويتولى المدير العام للشركة كتابة مجلس التوجيه .

مادة ٥٣ - يعين أعضاء مجلس التوجيه بمرسوم صادر بناء على تقرير وزير التجارة وذلك لمدة ثلاث سنوات .

ويجتمع مجلس التوجيه مرتين على الأقل في السنة وكلما اقتضت ذلك مصلحة المؤسسة وذلك بناء على دعوة رئيسه .

ويمكن أن يعقد هذا المجلس في جلسة غير عادية بناء على طلب ثلاثة من أعضائه أو طلب من المدير العام .

الباب الثامن

احكام مالية

مادة ٥٤ - يجب على الشركة أن تقوم في كل سنة بتقدير صحيح لماليتها بناء على العناصر الخاصة بما لها وما عليها ، وأن تحدد مبلغ الاموال المخصصة لها من قبل الدولة .

تبتدىء السنة المالية الحسابية في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

مادة ٥٥ - تعد الكشوف التقديرية للشركة أو الوحدة من قبل مجلس المديرية وترفع للمصادقة عليها ، إلى وزير التجارة ووزير المالية بعد أخذ رأى مجلس العمال وذلك خلال مدة لا تتجاوز أول أكتوبر .

تعتبر المصادقة مكتسبة عند اقتضاء مدة خمسة وأربعين يوما اعتبارا من يوم توجيه الكشف التقديرية الا اذا اعترض عليها أحد الوزيرين أو اذا احتفظ بمصادقته على بعض الإيرادات أو المصاريف .

وفي هذا الافتراض يوجه المدير العام خلال خمسة عشر يوما من تبليغه التحفظ ، مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة في المقطع الاول .

فتعتبر المصادقة مكتسبة خلال مدة الخمسة عشر يوما من احالة الميزانية التقديرية الجديدة .

وفي حالة ما اذا لم تحصل المصادقة على البيانات التقديرية عند بداية السنة المالية فان المدير العام يجوز له أن يلتزم بالمصاريف الضرورية لتسيير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود الاعتمادات الممنوحة برسم السنة المالية السابقة ، باستثناء المصاريف غير القابلة للتجديد .

مادة ٥٦ - يضع المدير العام عند قفل كل سنة مالية ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا الخسائر والأرباح .

توجه هذه المستندات مصحوبة بالتقرير العام المتعلق بالنشاطات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية المعنية ، الى وزير التجارة بعد أخذ رأى مجلس العمال .

يجب على الشركة أو الوحدة أن تقوم حسب المقاييس المحددة في التشريع ، باستهلاك الاموال المنقولة والعقارية بحيث يمكنها تجديدها وتزويد مال الاستهلاك الخاص بالشركة والوحدة بنسب مبلغ الاستهلاك لسعر كلفة الانتاج والخدمات .

مادة ٥٧ - ترفع برامج استثمار الشركة أو الوحدة من قبل مجلس المديرية الى وزير التجارة بعد أخذ رأى مجلس العمال .

ان برنامج الاستثمار الخاص بالشركة تقرره الحكومة .

مادة ٥٨ - يحدد بموجب حساب ، المال المتداول للشركة ويخصص بصفة استثنائية لتمويل التموينات والاعباء الجارية المتعلقة بالاستغلال ما عدا مصاريف المنشآت والاستهلاكات .

مادة ٥٩ - ينص على القروض التي تعقد في الجزائر أو في الخارج ضمن المخططات الدورية لتمويل الشركة أو الوحدة ويصادق عليها

بالاتفاق بين وزير التجارة ووزير المالية فيما يتعلق بمقدار القرض ومعدل الفائدة وكيفيات السداد .

مادة ٦٠ - يرفع لوزير التجارة كشف سنوي للديون التي تكون للشركة أو الوحدة أو عليهما . وتدرج في ملحق لهذا الكشف القروض والديون ازاء المؤسسات أو الوحدات الاخرى وفي ضمن هذه المؤسسات والمؤسسات المالية الوطنية .

الباب التاسع

الوصاية والمراقبة

مادة ٦١ - يمارس وزير التجارة الوصاية على الشركة .

ويتولى جميع سلطات التوجيه والمراقبة المتعلقة بالشركة ويتسلم جميع التقارير والكشوف والمحاضر المتعلقة بالشركة أو الوحدة

مادة ٦٢ - تمارس الادارات الاخرى التابعة للدولة على الشركة أو الوحدة ، الصلاحيات الناتجة من اختصاصات كل واحدة منها ولا سيما فيما يتعلق بالمراقبة المتممة في اطار الاحكام التشريعية أو التنظيمية الجارى بها العمل .

مادة ٦٣ - يقوم مندوب للحسابات معين من طرف وزير المالية بفحص الحسابات السنوية للشركة ويقدم تقريرا عنها الى مجلس العمال والوزير الوصى ووزير المالية ويمكن دعوته لاجراء مراقبات دورية ولحضور اجتماعات مجلس العمال بصوت استشاري .

مادة ٦٤ - يوكل مسك الحسابات وادارة النقود الى عون محاسب معين من طرف وزير التجارة .

يقوم هذا العون باختصاصاته في اطار التشريع الجارى به العمل .

الباب العاشر

تخصيص نتائج الشركة وتوزيعها المالى

مادة ٦٥ - تتكون نتيجة الشركة في كل سنة من ربح أو خسارة في الاستغلال .

وتتضمن هذه النتائج مجموع الاعباء والموارد المتعلقة بنشاط الشركة .

مادة ٦٦ - اذا كانت النتيجة رابحة فان توزيعها يتم كما يلى :

١ - مال الايرادات التكميلية للعمال .

٢ - حصة المساهمة في اعباء الدولة .

٣ - الحصة المخصصة لمالية الشركة الوطنية لترقية اسواق الجملة وانجازها وتسييرها .

مادة ٦٧ - يحدث صندوق للايرادات التكميلية لعمال الشركة أو الوحدة يغذى بحصة تقتطع من النتائج الصافية الاجمالية للشركة أو الوحدة .

الباب الحادى عشر

احكام مختلفة

مادة ٦٨ - يحدد فيما بعد مقدار وكيفيات توزيع الرسوم المستوفاة من الشركة ، لفائدة الجماعات المحلية .

مادة ٦٩ - مع الاحتفاظ باحكام المادة ٥٥ اعلاه ، تعتبر كل مصادقة يطلبها المدير العام بموجب هذا النص من وزير التجارة أو وزير المالية ، مكتسبة عند انقضاء مدة ثلاثين يوما من تاريخ احالة الاقتراح الا فى حالة اعتراض أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٧٠ - لا يمكن حل الشركة الوطنية لترقية اسواق الجملة وانجازها وتسييرها الا بموجب نص ذى طابع تشريعى يقضى بتحديد شروط تصفيتها وتخصيص اموالها .

مادة ٧١ - ستوضح كيفيات تطبيق هذا الامر عند اللزوم بموجب مرسوم .

مادة ٧٢ - تلتفى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٧٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٨٩ مؤرخ فى ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تنظيم تسويق الفواكه والخضر (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٨ المؤرخ فى ١٦ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث مكتب الفواكه والخضر الجزائرية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٢٣ المؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن الغاء تعويض الامر رقم ٦٧ - ٩٦ المؤرخ فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ المعدل والامر رقم ٧٠ - ٧٢ المؤرخ فى ٣ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتعلق بالقانون الاساسى العام للتعاونيات والتنظيم السابق لانشاء التعاونيات فى الفلاحة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٠٦ المؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٢ والمتضمن القانون الاساسى للتعاون الزراعى .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن انشاء مؤسسة عمومية (المكتب الوطنى للتسويق (اناكو) والقانون الاساسى لهذه المؤسسة .

يأمر بما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يهدف هذا الامر الى تعريف الشروط المتعلقة بتنظيم تسويق الفواكه والخضر الطازجة والفواكه اليابسة على مستوى البلدية والولاية وعلى الصعيد الوطنى وتمويلها بها .

مادة ٢ - تضمن نشاطات التسويق والتمويل بالفواكه والخضر مع مراعاة احكام المادة {التالية :

- على مستوى البلدية ، من طرف التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات .

- على مستوى الولاية ، من طرف التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) المنشأة لهذا الشأن .

- على الصعيد الوطنى من طرف مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) .

مادة ٣ - لاجل هذا فان المجموعات والتعاونيات المنشأة في اطار الثورة الزراعية ، وكذلك المستفيدين بصفة شخصية والزراع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الزراعية للانتاج لقدماء المجاهدين ينبغي ان يسلموا انتاجهم من الفواكه والخضر الى التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات لبلدية اقامة استغلالها ، وهذا في اطار احكام هذا الامر .

ولا يمكن لمنتجى الفواكه والخضر المشار اليهم اعلاه ان يتعاملوا مع شركاء تجاريين غيرالتعاونية الزراعية البلدية المتعددة والخدمات .

مادة ٤ - يمكن للنتجين الزراعيين الخاصين ان يسلموا انتاجهم من الفواكه والخضر الى التعاونية البلدية المتعددة الخدمات لبلديتهم بنفس الشروط المتعلقة بالمنتجين المنصوص عليهم في المادة ٣ المشار اليها اعلاه .

مادة ٥ - يعهد بتجارة الفواكه والخضر بالجملة الى الهيئات المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه .

مادة ٦ - يكلف مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) بتنظيم وتمويل اسواق الوطنية بالفواكه والخضر .

ويملك المكتب احتكار تصديرات الفواكه والخضر الطازجة والخضر اليابسة المسلمة من

طرف المنتجين المشار اليهم في المادة الثالثة ، وعند الاقتضاء نفس المنتجات المسلمة من طرف المنتجين الخاصين ، حسب احكام المادة ٤ . ويكلف بترقية وتنظيم التشاور مع المصدرين الآخرين للفواكه والخضر .

ويمارس المكتب احتكار الدولة فيما يخص تصدير التمور .

ويؤسس احتكار للدولة على استيرادات الفواكه والخضر الطازجة والفواكه اليابسة . ويمارس من طرف مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) .

مادة ٧ - تتمتع كل من التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات بوسائل للنقل ، ومساحات للمستودعات ، ومراكز للتكيف ، ومراكز للبيع والتوزيع ضرورية لتحقيق اختصاصاتها بما فيها الاسواق المركزية والاسواق بالجملة والفروع مع تجهيزاتها .

ولتحقيق مهمتها ، فان مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) يملك كل الوسائل والتجهيزات الضرورية غير ان انشاء فرع او ممثلية بالخارج خاضع لاحكام احكام الامر رقم ٧٤ - ٢٥ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بممثليات الهيئات والمؤسسات العمومية بالخارج .

وفيما يخص الخزن فان التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر ومكتب الخضر والفواكه الجزائرية (أوفلا) ينبغي عليهما ان يكيفا سياسة التجهيز مع مهماتهما وخاصة مع مهمة تنظيم وتمويل السوق الوطنية المناط بمكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) .

مادة ٨ - تشارك هيئات التسويق المشار اليها في هذا الامر في وضع مخططات وبرامج الانتاج الزراعى .

وتشارك كذلك في تعريف وتنفيذ سياسة الاسعار والانتاج والاستهلاك .

مادة ٩ - يجب عليها حسب اختصاصها الاقليمي ان تضع تحت تصرف المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجالس التنفيذية للولايات والوزارات المعنية كل الدراسات والاحصائيات والمعلومات التقنية والمالية المتعلقة بتنفيذ مهمتها .

مادة ١٠ - تستطيع ان تقوم في اطار التعليمات

السائرة المفعول بدراسات وتحقيقات لها علاقة بمهمتها .

مادة ١١ - ينبغي على هيئات التسويق المشار اليها في هذا الامر أن تمتثل للتنظيم السارى المفعول بخصوص تسويق الفواكه والخضر .

الباب الثانى

دور هيئات التسويق واختصاصاتها

مادة ١٢ - ان المهمة العامة لهيئات تسويق الفواكه والخضر المشار اليها في المادة الاولى اعلاه تنحصر في :

- اقامة نظام للجمع يكون في متناول المنتجين وكفيلة بضمان تصريف منتجاتهم فى احسن الظروف .

- صرف راتب فوري ومناسب للمنتجين طبقا للسياسة الوطنية للاسعار بالنسبة للانتاج وذلك لتقوية الانتاج الزراعى .

- برمجة الاحتياجات وتموين السكان بالفواكه والخضر بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات المختصة .

- توزيع هذه المنتجات بأقل الائمان كنتيجة لسياسة الائمان عند الاستهلاك طبقا للاختيارات الاجتماعية للبلاد .

- التنظيم المنطقى للتبادل بين المناطق المنتجة والمناطق المحرومة على وجه الخصوص .

- مشاركة المنتجين والمستهلكين والبائعين بالتجزئة في تسيير هذه الهيئات وتطبيق الاهداف السياسية والاجتماعية المنصوص عليها اعلاه .

الفصل الاول

دور واختصاصات التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات

مادة ١٣ - ينبغي على التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات أن تشتري مجموع الفواكه والخضر المسلمة من طرف المنتجين المشار اليهم في المادة ٣ وعند الاقتضاء الخضر والفواكه المسلمة من طرف المنتجين الخاصين حسب احكام المادة ٤ .

وتخضع شروط تقديم وتسليم وقبول المنتجات المسلمة الى التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات لاحكام خاصة تتخذ اساسا

لوضع اتفاق عام او عقود خاصة مع المنتجين .
مادة ١٤ - تؤدي التسليمات الجارية بالتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات الى تحرير فاتورات والدفع اليومى بواسطة شيكات مصرفية .

مادة ١٥ - تقوم التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات بتصريف المنتجات المستلمة حسب المخططات الوطنية والمحلية للتموين ولهذا الشأن :

- تقوم بتموين جميع البائعين بالتجزئة في البلدية .

- تبيع الفوائض للتعاونية الولائية وعند الاقتضاء لمكتب الفواكه والخضر الجزائرية (او فلا) .

وتستطيع التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات بعد اخذ رأى تماونيه الولاية ان تقوم ببيع المنتجات الى التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات للبلديات المجاورة .

مادة ١٦ - تضع التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات مشروع برنامج تسويق وتموين البلدية وتقدمه للمجلس الشعبى البلدى للموافقة عليه ويحاط هذا الاخير علما بتحقيقه بصورة نظامية .

الفصل الثانى

دور التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) واختصاصاتها

مادة ١٧ - تنشأ فى كل ولاية تعاونية لتسويق الفواكه والخضر ويشمل نشاطاتها مجموع تراب الولاية المعنية .

تخضع هذه التعاونية للامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية والامر رقم ٧٢ - ٢٣ المؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ المتعلق بالقانون الاساسى العام للتعاونيات والتنظيم السابق لانشاء التعاونيات ولاحكام هذا الامر وللامر رقم ٧٢ - ١٠٦ المؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ والمتضمن القانون الاساسى للتعاون الزراعى .

وسيحدد قانون اساسى خاص الشروط المتعلقة بتكوين هذه الهيئات وسير أعمالها وتسييرها .

مادة ١٨ - تكلف التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) ببرمجة وتنظيم وتحقيق

الفصل الثالث

دور مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) واختصاصاتها

مادة ٢٣ - إن مكتب الفواكه والخضر الجزائرية في إطار مهمته لتنظيم وتمويل السوق الوطنية بالخضر والفواكه هو الوحيد المؤهل بأجراء نقل الفواكه والخضر من تعاونية ولائية لتسويق الفواكه والخضر إلى أخرى . ويمكن أن تجرى هذه التبادلات عند الاقتضاء وباتفاق مع التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر المعنية مباشرة مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات .

مادة ٢٤ - يلتزم مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) بشراء وقبض المنتجات الإضافية المتوفرة لدى التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر وعند الاقتضاء لدى التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات . يلتزم أيضا بوضع المنتجات الضرورية لتطبيق برنامج تمويل الولاية تحت تصرف التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات عند الاقتضاء وبيعها لهما .

مادة ٢٥ - إن مكتب الفواكه والخضر الجزائرية يضع مشروع البرنامج التقديري لتسويق وتمويل البلاد بالفواكه والخضر على أساس البرامج المقررة من طرف الولايات .

ويبين مشروع البرنامج هذا الحركات التقديرية للفواكه والخضر في السوق الوطنية والكميات التكميلية الواجبة الاستيراد وبرامج التصدير .

وبعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية ووزير التجارة فإن البرنامج الوطني للتسويق والتمويل بالفواكه والخضر ينفذ من طرف مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) وتأتي هذه الموافقة في أي حال من الأحوال قبل أول أكتوبر .

ويراجع هذا البرنامج وفق الشروط نفسها .

مادة ٢٦ - يبلغ مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) الولاة والوزراء المعنيين كل الاقتراحات فيما يخص سياسة الاسعار عند الانتاج والاستهلاك سواء على مستوى الوضع أم على مستوى التنفيذ .

مادة ٢٧ - يخبر مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) وزير الوصاية ووزير المالية

مجموع عمليات تسويق الفواكه والخضر على اقليم الولاية وذلك باتصال مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات ، كما تكلف أيضا وفق أحكام هذا الامر وبالاتصال مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات ومكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) ببرمجة وتنظيم وضمان تمويل سكان الولاية .

مادة ١٩ - تضع التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر على أساس مشاريع برامج التسويق والتمويل البلدية الموضوعية حسب أحكام المادة ١٦ أعلاه ، برنامجا للتسويق وتمويل الولاية . ويقر مشروع برنامج الولاية بعد التشاور مع مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) .

ويبين كميات المنتجات المتوفرة بالولاية ، والفائض الواجب نزعه من طرف مكتب الفواكه والخضر الجزائرية وكذلك الكميات المكملة للمنتجات الواجب تقديمها من طرف هذا المكتب .

وبعد وضع مشروع البرنامج بهذه الطريقة يجرى تنفيذه بعد موافقة المجلس التنفيذي وتبليغ كل من المجلس الشعبي للولاية ووزير الوصاية ووزير التجارة .

يقرر برنامج تسويق وتمويل الولاية قبل أول سبتمبر ويمكن مراجعته بصفة دورية وفق الشروط نفسها .

مادة ٢٠ - ينبغي على التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر أن تستلم كل المنتجات المتوفرة لدى التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات والضرورية لتطبيق البرنامج المشار اليه في المادة السابقة .

مادة ٢١ - تضمن التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر تجارة الفواكه والخضر بالجملة على مستوى الولاية ، مع الاخذ بعين الاعتبار لوظيفة التمويل الممارسة من طرف التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات لفائدة البائعين بالتجزئة ببلدياتها .

مادة ٢٢ - تقدم تعاونية تسويق الفواكه والخضر كل الاقتراحات البناءة فيما يخص الاسعار عند الانتاج والاستهلاك لدى المجلس التنفيذي للولاية .

وزير التجارة بتنفيذ مهمته عندما تكون هذه الأخيرة خاضعة لاختصاصاتهم .

مادة ٢٨ - ان مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) يكلف بمهمة عامة للمساعدة التقنية للتعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر وعند الاقتضاء للتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات وذلك في إطار وضع التنظيم الجديد للتسويق ولتموين البلاد بالفواكه والخضر المشار اليه في هذا الامر ، ويضع تحت تصرفها كل المعلومات والدراسات والمساعدات لتسهيل سيرها وتحسين تسييرها الاقتصادي والمالي وسياستها فيما يخص التجهيز أو النقل وبصفة عامة تحقيق مهمتها .

وينظم بصفة خاصة تكوين الاعوان والاطارات لحسابه وعند الاقتضاء لحساب التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) والتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات وذلك بناء على طلبها .

الباب الثالث

سير نظام تسويق الفواكه والخضر

الفصل الأول

تنظيم المبادلات بين هيئات التسويق

مادة ٢٩ - تعتبر المبادلات بين هيئات تسويق الفواكه والخضر المشار اليها في هذا الامر من ضمن الاعمال التجارية .

غير أن التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات تستفيد من الاعفاء الضريبي المشار اليه في الامر رقم ٧٢ - ٢٣ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ والمتضمن إلغاء وتعويض الامرين رقم ٦٧ - ٢٥٦ المؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ المعدل والامر رقم ٧٠ - ٧٢ المؤرخ في ٣ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتعلقين بالقانون الاساسي العام للتعاونيات والتنظيم السابق لانشاء التعاونيات في الفلاحة والنصوص اللاحقة .

مادة ٣٠ - ينتج عن هذه المبادلات تحرير فاتورات ودفع يومي بواسطة شيكات مصرفية .

مادة ٣١ - تكون محلا لتوقيع جماعي ينظم مجموع العلاقات بين الهيئات الثلاث للتسويق وخاصة شروط تقديم وقبول المنتجات ، أماكن

الاخذ والتسليم وشروط التسليم والاسعار ومكافآت الاطراف المتعاقدة .

يوافق وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير التجارة على هذا الاتفاق ويراجع حسب نفس الشروط .

وعلى اساس هذا الاتفاق يمكن ابرام عقود خاصة بالنسبة لمنتجات وفترات معينة .

مادة ٣٢ - تؤخذ المنتجات التي تبيعها التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات من طرف المشتري ويرخص أخذ المنتجات من طرف المشتري على مستوى الاستغلالات الزراعية وكذلك التسليم من التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات الى المشتري بصفة مؤقتة قبل تجهيز التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات والتعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر بوسائل النقل .

ويلتزم مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) بالاخذ والتسليم بوسائله الخاصة .

مادة ٣٣ - يشتري مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) الفواكه والخضر من التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) ولا يمكن لها أن تقوم بشراء لدى التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات الا باتفاق مع التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر المعنية ، وفي إطار برامج التسويق المشار اليها في الباب الثاني من هذا الامر .

يبيع مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) منتجاته الى التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) وتجرى التسليمات على مستوى سوق الجملة المعين من طرف التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر وفي حالة عدم وجود سوق الجملة ، يبيع مكتب الفواكه والخضر الجزائرية منتجاته الى التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات التابعة للبلدية المعنية ، بعد اتفاق مع التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر بهذا الشأن .

مادة ٣٤ - تحسم النزاعات التي قد تحدث بين التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات بالتراضي في إطار هيئات تسيير التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر وذلك حسب قانونها الاساسي .

وتحسم النزاعات التي تحدث بين التعاونية الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات من جهة ومكتب

وقبل ذلك يأتي إجراء التشاور المنصوص عليه في المادة ٣٥ أعلاه .

مادة ٣٨ - يحدد وزير التجارة حدود توزيع الفواكه والخضر بالتجزئة .

مادة ٣٩ - ان الولاية بناء على اقتراح التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر وبعد استطلاع رأى المجلس التنفيذي يقررون بصفة دورية الاسعار الواجبة الدفع للمنتجين أسعار الجملة والتجزئة للفواكه والخضر على إقليم ولايتهم وذلك على اساس الاحكام والنصوص المشار اليها في هذا الفصل .

ويقوم وزير التجارة بتوجيه ومتابعة ومراقبة نشاطات الولاية فيما يخص تحديد أسعار الفواكه والخضر .

الفصل الثالث

تمويل هيئات الفواكه والخضر

مادة ٤٠ - تستفيد هيئات التسويق المشار اليها في هذا الامر من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل طبقا للتشريع الجارى به العمل وعند الاقتضاء طبقا للمخططات والبرامج الوطنية للتنمية .

مادة ٤١ - تجهز هيئات التسويق بأرصدة دورية وتحدد مبالغها حسب حجم نشاطاتها التقديرية .

مادة ٤٢ - يلتزم البنك الوطنى الجزائرى بجمع شروط التمويل الخاصة بضمان التكوين السريع والسير الفعال لهيئات التسويق وخاصة تنفيذ احكام هذا الامر المتعلقة بشروط دفع ثمن المنتجات .

الباب الرابع

احكام انتقالية

مادة ٤٣ - يلتزم الولاية بجمع الشروط الضرورية لتمكين التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات من الشروع فى مهامها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالنسبة للمنتجات المخصصة للسوق الوطنية .

مادة ٤٤ - سيحدد مرسوم لاحق تنظيم العلاقات ما بين التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات ومكتب الفواكه والخضر الجزائرية

الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) من جهة أخرى بالتراضى بين رئيس التعاونية المعنية وممثل مؤهل لمكتب الفواكه والخضر الجزائرية وذلك بحضور الوالى .

واذا لم تتم التسبوية بالتراضى يمكن احوالة المنازعات بين هيئات التسويق المشار اليها فى هذا الامر الى الجهات القضائية التابعة للقانون العام .

الفصل الثانى

كيفية تحديد الاسعار ومكافآت هيئات تسويق الفواكه والخضر

مادة ٣٥ - ان الاسعار الدنيا المدفوعة للمنتجين الزراعيين المشار اليهم فى المادتين ٣ و ٤ أعلاه تحدد بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

وقبل ذلك يتشاور وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى مع المنتجين الزراعيين بواسطة الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين وهيئات التسويق والمجالس التنفيذية الولائية والمجالس الشعبية للولايات .

مادة ٣٦ - أن الفواكه والخضر التى لها صفة الضرورة الاولى تخضع لاجراءات خاصة لتوحيد واستقرار الاسعار على مستوى التراب الوطنى . وتحدد وتراجع قائمة هذه المنتجات والحدود المتعلقة بتوزيعها وسعرها للاستهلاك بموجب مرسوم بناء على اقتراح مشترك من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير التجارة .

وقبل ذلك يأتي إجراء التشاور المنصوص عليه في المادة ٣٥ أعلاه .

مادة ٣٧ - ان الفواكه والخضر غير التى تخضع لاحكام المادة ٣٦ أعلاه ، تكون محلا لاقتطاع حد وحيد للتدخل وذلك بعد جبايتها من طرف التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات وتوزيعها على التجار بالتجزئة . ويحدد معدل هذا الحد وكيفية تقسيمه بين الهيئات المختلفة للتسويق بموجب مرسوم بناء على اقتراح مشترك من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير التجارة .

ويحدد هذا المرسوم بالاضافة الى ذلك حد التدخل على أساس الاستيراد والمبادلات بين التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر (كوفيل) والتي يقوم بها مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) .

وكذلك كفاءات مكافئة نشاطاتهم بالنسبة للفواكه والخضر المخصصة للأسواق الخارجية .

مادة ٤٥ - يحدد تاريخ البدء بالعمل بالنسبة للتعاونيات الولائية لتسويق الفواكه والخضر والتعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات في ولاية ما من طرف الوالي المعنى بعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الى حد ذلك التاريخ فان مكتب الفواكه والخضر الجزائرية يكيف نشاطاته مع الاختصاصات الممنوحة له بموجب هذا الامر .

مادة ٤٦ - يلتزم مكتب الفواكه والخضر الجزائرية والجماعات المحلية بنقل مراكز الجمع والتوزيع والتغليف والبيع الضرورية لتنفيذ مهمتها ، الى التعاونيات الولائية لتسويق الفواكه

والخضر وعند الاقتضاء الى التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات .

ويهدف هذا النقل الاموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك الموظفين .

وستحدد شروط النقل المتعلقة بممتلكات مكتب الفواكه والخضر الجزائرية (أوفلا) بموجب قرارات مشتركة صادرة عن وزير الداخلية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية .

مادة ٤٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٤٨ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٤ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ يتعلق بشروط تسويق المشروبات الغازية والمشروبات الحلوة (سيرو) المصنوعة محليا (١)

**ان وزير الصناعة والطاقة ،
ووزير التجارة ،**

ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

— بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، الرامي الى تعديل مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

— وبمقتضى القانون المؤرخ في ١ غشت سنة ١٩٥٥ المعدل والمتعلق بقمع الغش في بيع البضائع ،

— وبمقتضى الامر رقم ٤٥ - ١٤٨٣ المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ المتعلق بالاسعار المطبقة في الجزائر بموجب المرسوم رقم ٤٦ - ٧٤٦ المؤرخ في ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ والذي حددت كيفية تطبيقه في الجزائر بموجب قرار الوالي العام رقم ٤٧ - ٤٣٣ HX/RCE/AE المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ،

— وبمقتضى الامر رقم ٤٥ - ١٤٨٤ المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٥ المتعلق باثبات ومتابعة وقمع المخالفات للتشريع الاقتصادي المطبقة في الجزائر بموجب المرسوم رقم ٤٦ - ٧٤٥ المؤرخ في ١٧ ابريل سنة ١٩٤٦ والذي حددت كيفية تطبيقه في الجزائر بموجب قرار الوالي العام رقم ٤٧ - ٤٣٤ HX/RCE/AE المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٤٨ المؤرخ في ١٢ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٦٦ المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقية باريس المؤرخة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ المتعلقة بحماية الملكية الصناعية ،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٤ غشت سنة

١٩٢٠ المعدل والمتضمن قانون الادارة العمومية لتطبيق القانون المؤرخ في ١ غشت سنة ١٩٥٥ المشار اليه اعلاه ،

يقررون ما يلي :

مادة ١ - يمنع تسويق المشروبات الغازية والمشروبات الحلوة (سيرو) المصنوعة محليا والمغلقة بغير الطريقة المحددة في المذكرة التقنية الملحقة بهذا القرار والتي هي بمثابة قسم لا يتجزأ منه باستثناء احكام المادة ٢ .

مادة ٢ - لا تعني احكام المادة الاولى التغليف الذي يقل عن سعة ٣٥ سنتلتر والتي وضع عليها علامة مسجلة او علامة النموذج .

مادة ٣ - ان تسويق المشروبات الغازية ، والمشروبات الحلوة (سيرو) المصنوعة محليا والمغلقة يخضع لنظام التأمين الاجباري في جميع ميادين التسويق .

مادة ٤ - يمنع التغليف المحدد بموجب هذا القرار لكل استعمال آخر .

مادة ٥ - يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ بعد عشرين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٦ - يكلف مدير الصناعة ، ومدير التجارة الداخلية ، ورئيس مصلحة قمع الغش ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ .

مذكرة تقنية

١ - التغليفات التي تزيد سعتها على ٣٥ سنتلتر .

الشكل : الزجاج (ستايني)

السعة : ١٠٠ سنتلتر

اللون : مستبيض

المادة : قماش

الوزن : ٧٥٠ غرام

الارتفاع الكلى : ٢٩٧ ملمتر

قطر القاعدة : ٨٥ ملمتر

رقبة : سداد دائرى ٢٦ ملمتر

نقش : « ١٠٠ رقة » بأرقام ارتفاعها ١٠ ملمتر تكتب ٣ مرات فى الكتف .

« يختص بالمشروبات الفأزية والمشروبات
الحلوة (سىرو) على الكتف .

« لا يباع » تكتب فى قعر الزجاجاة .

ان الكبسولة المبينة أعلاه هى نفس الاناء
المملوء حتى الرقبة تحت حرارة ١٥ درجة
سنتيفراد . المفهوم من هذه السعة انها تحتوى
على سماح يبلغ ٢٪ زيادة أو نقصانا .

مرسوم رقم ٧٤-٧٠ مؤرخ في ١٠ ربيع الأول عام ١٣٩٤ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٧٤ يتضمن تعريب الاعلانات الخاصة بالاشهار التجاري (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، -بناء على تقرير وزير الاخبار والثقافة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥-١٨٢ ورقم ٧٠-٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧-٢٧٩ المؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث شركة وطنية تسمى بـ «الوكالة الوطنية للنشر والاشهار» ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١-٦٩ المؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تأسيس الاحتكار الخاص بالاشهار التجاري .

يرسم ما يل :

مادة ١ - ان الاشهار التجاري الذى يوضع وينشر فى التراب الوطنى يجب أن يعبر عنه باللغة

العربية ويسمح باستعمال لغة اجنبية لنفس الغاية . وفى هذه الحالة يجب أن يأتى النص الاشهارى باللغة الاجنبية على سبيل التكملة ويكون عبارة عن ترجمة للنص العربى أو نقلا عنه .

مادة ٢ - تطبق أحكام المادة الاولى على اللافتات التجارية والاعلانات ولوحات الدعاية والمنشورات الاشهارية (كالبليانات والكتيبات واليوميات والمذكرات الخ) وبصفة عامة كل نص له صبغة الدعاية التجارية يصدر بالكتابة أو الرسوم ، وكافة الوسائل السمعية والبصرية .

مادة ٣ - تنفذ أحكام هذا المرسوم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

غير ان الاشهار التجارى الذى تم انجازه قبل اصدار هذا المرسوم يظل خاضعا لاحكام القوانين السابقة وذلك الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

مادة ٤ - يكلف وزير الاخبار والثقافة بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ ربيع الاول عام ١٣٩٤ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٨٠-١٣٧ مؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٤٠٠ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٨٠ يتضمن وضع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

- بناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١-١٣٤ المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم التنسيق واجبارية الاحصاء .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٢٥ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن تخطيط المحاسبة الوطنية ومجموع النصوص اللاحقة به .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يوضع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات كما هي مبينة في الملحق بهذا المرسوم وهدفها هو :

- القيام بضبط الاعلام الاحصائي وضمان فعالية تنسيقه ومراقبته ،

- تسهيل توفير المعلومات الاحصائية اللازمة والفعالة والموثوق بها ، والمتعلقة بالانشطة والمنتجات الضرورية لتخطيط الاقتصاد الوطني وتسييره ومراقبته لاسيما ما يخص الانتاج والتسويق في الداخل والتجارة الخارجية والتكاليف والاسعار .

يسرى مفعول فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات ، ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٨٠ اذا خصصت فترة انتقالية لاتتجاوز ٦ أشهر يحددها وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بقرار .

المادة ٢ - فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات الموضوع بموجب المادة الاولى أعلاه هو قائمة مصنفة للنشاط الاقتصادي والمنتجات تتضمن تعريفات ورموزا حسب الآتي :

١ - يتسع مفهوم النشاط الاقتصادي لمجموع العمليات والكيفيات كيفما كان نوعها ، لا سيما الاقتصادية منها الرامية الى ايجاد منتج أو أكثر أو الى تقديم خدمات .

٢ - يرمز لكل نشاط بثلاثة « ٣ » أرقام .

٣ - يرمز لكل منتج بخمسة « ٥ » أرقام .

٤ - يخصص الرمز ذو الأرقام الثلاثة « ٣ » لتعريف أنشطة العوامل الاقتصادية وترتيبها .

٥ - يخصص الرمز ذو الأرقام الخمسة « ٥ » للاحصائيات المتعلقة بالانتاج والتسويق واستهلاك المنتجات

المادة ٣ - بخصوص النشاط الاقتصادي والاملاك والخدمات ، يجب اعداد كل التصانيف الاحصائية والمعطيات الحسابية وجميع الاهداف المتعلقة بتخطيط الادارات والمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تحصل على مساعدة مالية عمومية أو المؤسسات التي يملك فيها القطاع العمومي أسهما طبقا لقائمة النشاط الاقتصادي والمنتجات .

يحدد وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ، عند الاقتضاء الكيفيات الخاصة بتنفيذ هذه المادة في خصوص بعض الانشطة أو بعض المنتجات قصد ضبط الفهرس وفقا للاهداف والمتطلبات المرسومة والبرامج الوطنية والقطاعية للتنمية .

المادة ٤ - يمكن للوزارات والادارات والمؤسسات المنصوص عليها في المادة ٣ أعلاه ، أن تستعمل في احتياجاتها الخاصة ، فهارس نوعية أكثر تفصيلا ومحددة تبعا لفهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات على أساس جدول الموافقة بين الفهارس النوعية والفهرس العام . ويجب أن تبلغ جداول الموافقة ، الى المصالح التابعة لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والادارة المركزية والمديرية

المعنية. في المجلس التنفيذي بالولاية ، قصد التأكد الضروري من صلاحها .
وتحدد كفيات تطبيق هذه المادة ، بقرار يصدره وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ، عند الاقتضاء .

المادة ٥ - يتم كل تعديل في فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ، بعد استشارة لجنة فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات المنصوص عليها في المادة ٨ أعلاه .

المادة ٦ - يحدد وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بقرار ، تسيير النشاط الاقتصادي وضبطه .

المادة ٧ - يتولى وزير التخطيط والتهيئة العمرانية وتوزيع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات على أوسع نطاق بطلب من المصالح المعنية عند الاقتضاء .

المادة ٨ - تنشأ لجنة خاصة بفهرس النشاط

الاقتصادي والمنتجات قصد تعهد هذا الفهرس وفحص الفهارس النوعية المفصلة .
ويرأس هذه اللجنة وزير التخطيط والتهيئة العمرانية أو ممثله ، وتتولى أمانتها مصالح مديرية الاحصائيات والمحاسبة الوطنية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية . ويعين أعضاء اللجنة بمعدل ممثل عن كل وزارة يعينهم الوزراء المعنيون وتضبط قائمة أعضاء اللجنة بأسمائهم بقرار من وزير التخطيط والتهيئة العمرانية .
وتحيل هذه اللجنة بانتظام نتائج أشغالها على الوزراء المعنيين .

ويحدد وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بقرار قواعد سير اللجنة وكيفية اعداد نتائج أعمالها .
المادة ٩ - تلغى الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولل فهرس الملحق به .

المادة ١٠ - يلكف الوزراء كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٤٠٠ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٨٠ .

فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات

٠١١	الصيد البحري والانشطة المرتبطة به	٠٣٠٠١	القمح الصلب
٠١١٠١	السردين	٠٣٠٠٤	القمح اللين
٠١١٠٤	التين	٠٣٠٠٧	الشعير
٠١١٠٧	الاسماك الزرقاء الاخرى (الانشوقة ، السبرط ، الرنكة الاسقمري)	٠٣٠١٠	الخرطال (انظر كذلك ٠٣٢١٩)
٠١١١٠	الاسماك البيضاء (ويشمل الحوتيات ، كلب البحر ، سمك السيف)	٠٣٠١٣	الارز المقشر
٠١١١٣	الكركند ، سرطان البحر	٠٣٠١٦	الذرة الصفراء (انظر كذلك ٠٣٢١٦)
٠١١١٦	الاربيان ، السداطعون ، سرطان النهر والقشريات الاخرى	٠٣٠١٦	الذرة البيضاء (الحبوب) (انظر كذلك ٠٣٢١٣)
٠١١١٩	الرخويات والاصداف (المحارات ، المديات ، الحلزونيات الرخويات والاصداف الاخرى)	٠٣٠٢٢	السلت
٠١١٢٢	المنتجات والانشطة الاخرى المتعلقة بالصيد غير المذكورة في مكان آخر (المرجان الاسفنج ، الاعشاب البحرية اللآلى ، البلعوطات الضفادع)	٠٣٠٢٥	الحبوب الاخرى
٠٢٠	التشجير	٠٣٠٣٠	التبن والفضلات
٠٢١	الحراجة (لا تشمل المشاتل في ٠٣٩)	٠٣١	زراعة الخضر اليابسة
٠٢٢	استغلال الغابات	٠٣١٠١	الفول
٠٢٢٠١	الخشب المهروس والفضلات الخشبية (لا تشمل النجارة)	٠٣١٠٤	الفول المصري
٠٢٢٠٢	خشب الصنع القابل للنشر والتقطيع والبسط	٠٣١٠٧	اللوبياء اليابسة
٠٢٢٠٣	خشب التدفئة	٠٣١١٠	العدس
٠٢٢٠٤	خشب صناعة الورق	٠٣١١٣	الحمص
٠٢٢٠٧	فحم الخشب	٠٣١١٦	الجلبان اليابس
٠٢٢٠١	الفلين الخام في شكل لوحات	٠٣١١٩	حب البيقة
٠٢٢١٣	الفلين المهروس الخام وفضلات الفلين	٠٣١٢٢	حب الجلبان
٠٢٢١٦	الصمغ والراتنج (ويشمل المطاط الطبيعي وما شابهه)	٠٣١٢٥	الخضر الاخرى ذات السنقات اليابسة
٠٢٢١٩	المنتجات الاخرى المأخوذة من الغابات	٠٣٢	زراعة الكلا
٠٣٠	زراعة الحبوب	٠٣٢٠١	بيقة الخرطال
		٠٣٢٠٤	النقل
		٠٣٢٠٧	البرسيم
		٠٣٢١٠	القضب
		٠٣٢١٣	الذرة البيضاء العشبية
		٠٣٢١٦	الذرة الصفراء العشبية
		٠٣٢١٩	الخرطال العشبي

الكرنب العشبي	٠٣٢٢٢	السلطة	٠٣٣٤٧
الشمندر العشبي	٠٣٢٢٥	الهليون	٠٣٣٤٩
الجذور العشبية الاخرى	٠٣٢٢٨	الشمندر البقل	٠٣٣٥١
الكلا الطبيعي	٠٣٢٣٤	السلق	٠٣٣٣٥
الميدكاغو	٠٣٢٣٥	الضلع والخرشف البري (الخرشف)	٠٣٣٥٥
المنتجات العشبية الاخرى	٠٣٢٣٧	الكرافس	٠٣٣٥٧
البقول	٠٣٣	السبناخ	٠٣٣٥٩
البطاطس الباكرة	٠٣٣٠١	الفراولة (توت الأرض)	٠٣٣٦١
البطاطس الفصلية	٠٣٣٠٣	البامية	٠٣٣٦٣
الطماطم	٠٣٣٠٥	النعناع	٠٣٣٦٥
البطيخ الاحمر (الدلاع)	٠٣٣٠٧	الكسبرة	٠٣٣٦٧
البطيخ الاصفر	٠٣٣٠٩	البطاطس الحنوة	٠٣٣٦٩
البصل	٠٣٣١١	الكرات والثوميات الاخرى	٠٣٣٧١
القفلوط	٠٣٣١٣	الفجل	٠٣٣٧٣
الثوم	٠٣٣١٥	الترفاس	٠٣٣٧٥
القرنوب الارضي الشوكي	٠٣٣١٧	النيورة	٠٣٣٧٧
اللفت	٠٣٣١٩	الشمام	٠٣٣٧٩
الجزر	٠٣٣٢١	البقدونس (المعدنوس)	٠٣٣٨٣
القرعة	٠٣٣٢٣	الخضر والبقول والخضراء الاخرى	٠٣٣٨٥
القرية (الجرو)	٠٣٣٢٥	زراعة الحمضيات	٠٣٤
الخيار والقنا	٠٣٣٢٧	البرتقال	٠٣٤٠١
القرنبيط	٠٣٣٢٩	الكلمنتين	٠٣٤٠٤
اللوبياء الخضراء	٠٣٣٣١	المندرينة	٠٣٤٠٧
الفليفلة	٠٣٣٣٣	الليمونة	٠٣٤١٠
الفلفل الحلو	٠٣٣٣٥	الليمونة الهندية بأنواعها	٠٣٤١٣
الجلبانة	٠٣٣٣٧	النارنجة	٠٣٤١٦
الكرنب الاخضر	٠٣٣٣٩	الحمضيات الاخرى	٠٣٤١٩
الباذنجان	٠٣٣٤٣	غراسة الفواكه الخضراء	٠٣٥
الشمار (البسباس)	٠٣٣٤٥	التفاح	٠٣٥٠١
		الاجاص	٠٣٥٠٤

الزراعة الصناعية	٠٣٨	الخوخ	٠٣٥٠٧
الطماطم الصناعية	٠٣٨٠١	المشمش	٠٣٥١٠
اللوبيا الخضراء الصناعية	٠٣٨٠٢	البرقوق	٠٣٥١٣
الجلبانة الصناعية	٠٣٨٠٣	الكرز	٠٥٣١٦
الزراعات الصناعية الاخرى للتغذية	٠٣٨٠٩	الزعفرو	٠٣٥١٩
التبغ الخام	٠٣٨١١	التين الاخضر	٠٣٥٢٢
الذرة الصفراء الصناعية	٠٣٨١٣	الرمان	٠٣٥٢٥
الذرة البيضاء السكرية	٠٣٨١٧	الافوكاتو	٠٣٥٢٨
الشمندر السكرى	٠٣٨٢١	الاناناس والموز	٠٣٥٣١
قصب السكر	٠٣٨٢٢	الفواكه الخضراء الاخرى	٠٣٥٣٤
الهذب (مستحضر انظر ٤٥٤١٣)	٠٣٨٢٣	غراسه الفواكه اليابسة والفواكه الجلدية	٠٣٦
الجنجل	٠٣٨٢٤	تمور دقلة النور	٠٣٦٠١
الشعير البراسكولى	٠٣٨٢٥	التمر العادى	٠٣٦٠٤
بهشية الشاى	٠٣٨٢٨	التمر اليابس	٠٣٦٠٧
القطن الخام غير المحلوج	٠٣٨٣١	زيتون الزيت	٠٣٦١٠
الالياف النسجية الخام الاخرى	٠٣٨٣٥	زيتون المائدة	٠٣٦١٣
خضلاف النخيل القزم	٠٣٨٣٦	التين اليابس	٠٣٦١٦
القابوق والشعر البحرى	٠٣٨٣٩	اللوز	٠٣٦١٩
الحلفاء	٠٣٨٤١	البكان	٠٣٦٢٢
دوار الشمس	٠٣٨٥١	الجوز والبندق	٠٣٦٢٥
السنجم	٠٣٨٥٢	الخبراب اليابس	٠٣٦٢٨
الصوجة	٠٣٨٥٣	الفسق	٠٣٦٣١
القرطم	٠٣٨٥٤	الفواكه اليابسة الاخرى	٠٣٦٣٤
فستق العبيد	٠٣٨٥٥	البن الاخضر (القهوة)	٠٣٦٣٧
البذور والثمار الزيتية الاخرى	٠٣٨٥٩	الكاكاو (الفول السودانى)	٠٣٦٤٠
الشاى	٠٣٨٦٠	غراسه الكرميات	٠٣٧
اللوزية	٠٣٨٦١	عنب الصحاريج	٠٣٧٠١
النعناع	٠٣٨٦٢	عنب المائدة	٠٣٧٠٤
النباتات الاخرى وأجزاؤها ، البذور والثمار المستعملة أساسا فى الطب	٠٣٨٦٣	عنب الزبيب	٠٣٧٠٧

٠٣٨٦٤	الفرونوقي	٠٣٩٢٢	بنور الكلا للزرع
٠٣٨٦٥	الياسمين	٠٣٩٢٥	مشتات الحمضيات
٠٣٨٦٦	الخزامى	٠٣٩٢٨	مشتات الاشجار المثمرة
٠٣٨٦٧	زينب	٠٣٩٣١	مشتات الكرم وكرم السيقان الاصلية
٠٣٨٦٨	النباتات الاخرى وأجزاؤها ، البنور والثمار المستعملة أساسا في العطاره	٠٣٩٣٤	البصلات ، البصل الدرنات على حالتها ، المنبتة والمزهرة .
٠٣٨٦٩	النباتات وأجزاؤها ، البنور والثمار المستعملة أساسا في مكافحة الحشرات والطفيليات وما يشابهها .	٠٣٩٣٧	مشتات الاشجار الغابية وبنورها .
٠٣٨٧١	أزهار الزخرفة	٠٣٩٤٠	الفصول ، القماح ، المشتات ، النباتات الجنور والبنور
٠٣٨٧٩	الاوراق والاغصان المقطوفة للزخرفة	٠٤١	تربية الخيليات
٠٣٨٨١	القرفة	٠٤١٠١	الخيليات
٠٣٨٨٢	الفلفل الحار	٠٤٢	تربية الابلات
٠٣٨٨٩	التوابل الاخرى	٠٤٢٠١	الابلات
٠٣٨٩١	المواد الاولية للديباغة والصبغة	٠٤٣	تربية البقرات
٠٣٨٩٣	مواد السلالة والسماطة .	٠٤٣٠١	سلالة البقر النزوية
٠٣٨٩٥	مواد الفرشاة	٠٤٣٠٤	البقر الحلوب
٠٣٨٩٧	الحبات الصلبة ، البنور والقشور وجوزات التشذيب .	٠٤٣٠٧	الابقار الاخرى
٠٣٨٩٩	المواد النباتية الاخرى .	٠٤٤	تربية الغنم
٠٣٩	المشتات وانتاج البنور	٠٤٤٠١	الغنم
٠٣٩٠١	بنور القمح	٠٤٥	تربية الماعز
٠٣٩٠٤	بنور الحبوب الاخرى	٠٤٥٠١	الماعز
٠٣٩٠٥	رشيمات الحبوب	٠٤٦	تربية الدواجن وتسمينها
٠٣٩٠٧	بنور الخضر اليابسة	٠٤٦٠١	النقف (فروج اليوم)
٠٣٩١٠	بنور البطاطس	٠٤٦٠٤	الدواجن الاخرى
٠٣٩١٣	البنور الاخرى ، النباتات البقولية وشتلاتها (يشمل مشيجات الفطار)	٠٤٧	النحالة
٠٣٩١٦	بنور الشمندر	٠٤٨	التربيات المتنوعة المتخصصة
٠٣٩١٧	بنور النباتات الزيتية	٠٤٨٠١	دودة القز
٣٩١٩	بنور الزراعة الصناعية الاخرى	٠٤٨٠٤	الارانب
		٠٤٨٠٧	البسط
		٠٤٨١٠	الحيوانات الاخرى
		٠٤٩	منتجات التربية

٠٤٩٠١	حليب المزرعة	٠٦٠١٠	كهرباء الحرارة الارضية
٠٤٩٠٤	مصالة الصوف والصوف المفسول قبل جزءه	٠٦٠١٣	الكهرباء الحرارية
٠٤٩٠٧	الريش والزغب	٠٦٠١٦	كهرباء الضخ المائية
٠٤٩١٠	بيض الاستهلاك	٠٧٠	التوزيع العام للغاز
٠٤٩١٣	بيض التوليد	٠٧٠٠١	الغاز الطبيعي الموزع على المنازل
٠٤٩١٦	المسل	٠٧٠٠٤	الغاز الطبيعي الموزع للاستهلاك الصناعي (يشمل الصناعات الطاقوية)
٠٤٩١٩	الشمع	٠٧٠٠٧	غاز البترول المبيع الموزع على العموم
٠٤٩٢٢	الابواب المجمع	٠٧٢	نقل الغاز الطبيعي
٠٤٩٢٥	فيالج دودة القز	٠٧٢٠١	نقل الغاز الطبيعي بواسطة الانابيب
٠٤٩٢٨	الزبل	٠٨١	انتاج الماء وتوزيعه على العموم
٠٤٩٣١	المنتجات الاخرى من الاصل الحيواني	٠٨١٠١	الماء السائح شرابه
	الانشطة الملحقة بالزراعة	٠٨١٠٤	ماء الري
٠٥٠	اصلاح الاراضي المسقية (لايشمل تصريف المياه للزراعة الموجودة في (٠٥٤)	٠٨١٠٧	الماء الصناعي
٠٥١	الدراس	٠٩٠	التنقيب عن البترول
٠٥٢	خزن الحبوب	٠٩١	الجيوفيزياء
٠٥٣	الالتقاط والتجهيز بغير المواد	٠٩٢	التحاليل (للولحل الخ)
٠٥٤	تصريف المياه للزراعة	٠٩٤	الدراسات والهندسة
٠٥٥	الاعمال الزراعية الاخرى بغير المواد	٠٩٦	اقامة مشاريع لانتاج المحروقات وتحويلها ونقلها وتوزيعها
٠٥٦	تلقيح الانعام صناعيا	٠٩٦٠١	آبار البترول وآبار الغاز
٠٥٧	الصيد	٠٩٦٠٣	الانابيب
٠٥٨	حماية الاراضي واصلاحها	٠٩٦٠٥	معامل التكرير
٠٥٩	الانشطة المتنوعة التابعة للزراعة	٠٩٦٠٧	وحدات تجميع الغاز
٠٦٠	انتاج الكهرباء وتوزيعها ونقلها	٠٩٦٠٨	الوحدات البتروكيميائية
	الطاقة الاولى	٠٩٦١١	محطات توزيع المحروقات وخزنها
٠٦٠٠١	الكهرباء المائية (ماعدا كهرباء الضخ)	٠٩٦١٣	المشاريع الاخرى
٠٦٠٠٣	الكهرباء الشمسية	٠٩٧	الخدمات الاخرى والاشغال العمومية البتروولية
٠٦٠٠٤	الكهرباء النووية		

١٠٣	استخراج المحروقات السائلة والغازية	١١١٠٧	الخشب الفحمي
١٠٣٠١	البتروال الخام	١١١١٠	التسرب
١٠٣٠٤	الكندانسات (معامل التكثيف)	١١٣	المكوكة
١٠٣٠٧	الغاز الطبيعي (الغازي)	١١٣٠١	الكوك ونصف الكوك
١٠٤	تكرير البترول	١١٣٠٤	غاز المكوكة
١٠٤٠١	بنزين الطائرات	١١٤	تكتل الوقود (خارج المناجم)
١٠٤٠٤	البنزين العادي	١١٤٠١	الكرات الفحمية والفوالب الفحمية للوقود الصلب
١٠٤٠٧	البنزين الممتاز	١٢١	استخراج ركاز الحديد ومعالجته
١٠٠١٠	الكيروسين (الموقد)	١٢١٠١	ركاز الحديد (الهيماتيت ، المغناطيت كربونات الحديد وغيرها)
١٠٤١٣	الزيت المعدني (النفط)	١٢١٠٢	قرص ركاز الحديد
١٠٤١٤	غاز التكرير	١٢١٠٤	بوريطس الحديد المحمص (رماد بوريطس)
١٠٤١٦	زيت الغاز	١٣١	استخراج البوكسيت وتحضيره
١٠٤١٨	زيت الديزل البحري	١٣١٠١	البوكسيت
١٠٤١٩	الوقود البيتي	١٣٢	استخراج ركاز المعادن العادية غير الحديدية وتحضيرها
١٠٤٢٢	الوقود الخفيف	١٣٢٠١	الركاز المتعدد التكوين
١٠٤٢٥	الوقود الثقيل	١٣٢٠٤	تجمع الرصاص
١٠٤٣٠	المواد المزلفة	١٣٢١٠	تجمع الزنك
١٠٤٣٥	القار والاسفلت (الأحمر الطبيعي الموجود في ١٥٦٠١)	١٣٢١٣	ركاز المنغنيز وتجمعه
١٠٧	نقل المحروقات السائلة والكندانسات بواسطة الانابيب	١٣٢١٩	تجمع النحاس
١٠٧٠١	نقل البترول الخام	١٣٢٢٢	ركاز القصدير وتجمعه
١٠٧٠٤	نقل غاز البترول المميع و/أو الكندانسات	١٣٢٢٥	ركاز الكحل وتجمعه
١٠٧٠٧	نقل المنتجات المكررة بواسطة الانابيب	١٣٣	استخراج الاركزة وعلاجها لاشابات الحديد
١٠٨	تميع الغاز الطبيعي	١٣٣٠١	ركاز الكروم
١٠٨٠١	الغاز الطبيعي المميع (غطم)	١٣٣٠٤	ركاز الموليبدن
١٠٨٠٤	غاز البترول المميع (غبم)	١٣٣٠٧	ركاز تنفستين (الشليت والفرامت)
١١١	استخدام الفحم الحجري	١٣٣١٠	الاركزة الاخرى (النيكل ، الكوبلت ، الفانديوم ، التانطال الخ)
١١١٠١	فحم الانتراسيت		
١١١٠٤	الفحم الحجري		

١٣٤	استخراج ركاز المعادن الثمينة وتحضيره	١٤٣٠٢	رميل البناء
١٣٤٠١	ركاز الذهب وتجميعه	١٤٣٠٤	الحصى ، الحصاة ، الحصبة الدبش العريني (منتجات التكسير موجودة في ٣١٠)
١٣٤٠٤	ركاز الفضة وتجميعها	١٤٣٠٧	رغوة البحر
١٣٤٠٧	ركاز البلاتين وتجميعه	١٤٤	استخراج الجبس وتحضيره
١٣٥	استخراج الاركزة المعدنية المتنوعة وعلاجها	١٤٤٠١	الجبس
١٣٥٠١	ركاز التيتان	١٤٥	استخراج أحجار الكلس وتحضيرها
١٣٥٠٤	الزئبق	١٤٥٠١	أحجار الكلس
١٣٥٠٦	ركاز سترونتيوم (السليستين)	١٤٦	مقالع الطين
١٣٥٠٧	الاركزة المعدنية الاخرى (الزرنيخ ، البزموت ، اليتيوم ، الفلورين ، الخ)	١٤٦٠١	الصلصال (الكاولين)
١٣٦	استخراج ركاز الاورانيوم وركاز اشعاعي النشاط ، وتحضيره	١٤٦٠٢	الفلدسبات
١٣٦٠١	ركاز الاورانيوم والتوريوم	١٤٦٠٣	الطين الصلصالي (ويشمل الطين الصيني والخزفي)
١٣٦٠٤	تجمع الاورانيوم	١٤٦٠٤	تربة الاجرات والفخار
١٣٦٠٧	تجمع التوريوم	١٤٦٠٥	الجمر وتربة الاسمنت
١٤٢	مقالع الحجر للبناء والصناعة	١٤٦٠٦	التربة الفخارية (سيرميك)
١٤٢٠١	قوالب الرخام	١٤٦٠٧	الترب الصامدة (الحث المصنف في ١٤٢)
١٤٢٠٢	بلاطات الرخام	١٤٦١٠	البنتونيت (الطين المنظف) الترب الاخرى الملونة أو المزيلة للالوان
١٤٢٠٣	المنتجات الفرعية للرخام	١٤٧	استخراج منتجات المقالع المختلفة المستعملة في مواد البناء وعلاج هذه المنتجات
١٤٢٠٤	الطرف الرخامية الطرف الاخرى الموجودة في ٥٦٤	١٤٧٠٤	حجر الكدان ، القرند والمواد الكاشطة الطبيعية الاخرى (ويشمل السنباذج)
١٤٢٠٥	الترافرتين	١٤٧٠٤	حجر الكدان القرند والمواد الكاشطة الطبيعية الاخرى (ويشمل السنباذج)
١٤٢٠٦	الغرانيت المقطوع أو المنشور	١٤٧٠٧	الدلية والكستية
١٤٢٠٩	الاحجار الاخرى من المواد الصخرية البركانية أو من المواد الصخرية الرسوبية المقطوعة أو المنشورة (تشمل الاردوز والحث)	١٥١	استخراج ملح البوتاس وتحضيره
١٤٣	استخراج الرمل وتحضيره واستخراج المواد الغرينية	١٥١٠١	ملح البوتاسيوم (البوتاس)
١٤٣٠١	الرمل الصناعي	١٥٢	استخراج الملح وتحضيره (ويشمل الملاحات ، الملح المنزلي)

١٦١	صناعة الحديد المصبوب (الزهر)	١٥٢٠١	الملح المنزلي
١٦١٠١	زهر القولية	١٥٢٠٤	الملح الصناعي
١٦١٠٤	الزهر مأشوب السبيغل ، الفسفور والمأشوبات الأخرى	١٥٣	استخراج الفسفاط وتحضيره
١٦١٠٧	الزهر المحروق	١٥٣٠١	الفسفاط المحروق
١٦١١٠	الاسفنج الحديدي ومسحوق الحديد أو الصلب .	١٥٣٠٢	الفسفاط المنزوع غباره
١٦١١٣	بقايا المعادن ، الجفائات وبقاياها الحديدية	١٥٥	استخراج بوريطس وتحضيره ، انتاج الكبريت
١٦١١٧	غاز أفران الحديد	١٥٥٠١	الكبريت الخام المنتجات الخماس لاستعادة البوريطيس (انظر كذلك ٣٥٥٠٢)
١٦٣	صناعة الصلب العادي	١٥٥٠٤	بوريطس الحديد غير المحروق (البوريطسات المحروقة الموجودة في ١٢١)
١٦٣٠١	سبائك الصلب العادي	١٥٦	استخراج اسفلت القار وتحضيره
١٦٣٠٤	المنتجات الخام الأخرى للصلب العادي	١٥٦٠١	القار والاسفلت الطبيعي (انظر كذلك ١٠٤٣٥)
١٦٣٠٧	بقايا المعادن والجفائات وبقايا الصلب	١٥٧	استخراج منتجات المعادن المتنوعة وتحضيرها
١٦٤	تصفيح الصلب العادي ساخنا	١٥٧٠١	الجمان (الماس وغيره)
١٦٤٠١	مواد السلك الحديدية ما عدا خطوطها (في ١٦٤١٤ ومحاورها وعجلاتها في ١٩٤١٠)	١٥٧٠٤	الأمينت الخام
١٦٤٠٤	الصفائح ، اللفائف والقذات الحديدية المصفحة ساخنة	١٥٧٠٧	الغرافيت الطبيعي ، الطلق الخام حجر الطلق
١٦٤١٠	دراسات وأسلاك الاسمنت المسلح	١٥٧١٠	الميك ، أسفاتفلور ، الكريوليت .
١٦٤١١	أسلاك الماكينة (يساوى قطرها أو يقل عن ١٢ ملم)	١٥٧١١	سلفات الباريوم (البريت)
١٦٤١٢	القضبان الحديدية المصفحة في حالة الحرارة غير دارات الاسمنت المسلح .	١٥٧١٦	فحم الباريوم
١٦٤١٣	القضبان المجنبة غير الخطوط الحديدية	١٥٧١٩	السليس الاحفوري ، الرمل الخشبي المشطوريث والطرابلسية
١٦٤١٤	الخطوط الحديدية	١٥٧٢٢	المعادن الأخرى (غمقأ) (فرملت البرليت)
١٦٤١٦	المسطحات الواسعة	١٥٨	دق الاكزة والمواد دون استعمال الآلات (العمليات غير المتعلقة بالاستخراج)
١٦٥	صناعة الصلب الصافي (صزخ) الصلب الزهرى الخاص	١٥٨٠٤	الاكزة والمواد المدقوقة (الدق غير المتعلق بالاستخراج) .
١٦٥٠٤	المنتجات الخام (صزخ)		

١٦٦	تصفيح المنتجات (صرّخ وصناعتها)	١٧٣٢٨	المعادن الاخرى (الباريوم ، الجرمانيوم ، النبيديوم ، الفاناديوم ، الزركونيوم ، الرنيوم ، السكاليوم ، الانديوم ، التاليوم التنتال)
١٦٦٠٧	تصفيح المنتجات المسطحة (صرّخ)		
١٦٦١٠	المنتجات الطويلة (صرّخ)		
١٦٦٢٠	المنتجات الاخرى (صرّخ) ويشمل	١٧٣٣١	الخبث وبقايا المعادن
	الرسوم الاولى)	١٧٥	عدانة المعادن العادية واشاباتها وتصفيحتها
١٦٧	التحويل ، (صرّخ)		
١٦٧٠٤	المنتجات المسطحة المحولة ، (صرّخ)	١٧٥٠١	نحاس بليستر المصفى والاشابات النحاسية
١٦٧١٠	المنتجات الطويلة المحولة (صرّخ)		
١٧١	عدانة الالمنيوم والمعادن الخفيفة الاخرى (ويشمل صناعة الاشابات الخفيفة دور الومين . البكس)	١٧٥٠٤	الرصاص
		١٧٥٠٧	الزنك (السبائك)
		١٧٥١٠	غبار الزنك
١٧١٠١	الالومين	١٧٥١٣	الكاديوم
١٧١٠٤	الالومنيوم	١٧٥١٦	القصدير
١٧١٠٧	المانيزيوم الخام	١٧٥١٩	الكحل
١٧١١٠	البريليوم	١٧٥٢٢	البسمث
١٧١١٣	الرماد وترسيبات المعادن الخفيفة	١٧٥٢٥	الاورانيوم والتوريوم
١٧٢	انتاج الاشابات الحديدية	١٧٥٢٦	الشبهان
١٧٢٠١	الاشابات الحديدية والمنتجات المتفرعة عنها	١٧٥٢٧	البرونز
١٧٣	عدانة المعادن التي تحتويها الاشابات الحديدية والمعادن المتصلة منها	١٧٥٢٨	رماد المعادن العادية وبقاياها
١٧٣٠١	مت النيكل	١٧٦	تصفية المعادن الثمينة
١٧٣٠٤	النيكل	١٧٦٠١	الفضة الصناعية والمصرفية
١٧٣٠١	السيلسيوم	١٦٦٠٤	البلاتين ومعادن منجم للبلاطين واشاباتهما
١٧٣١٠	التيتان	١٧٦٠٧	رماد الصائغ
١٧٣١٣	الكوبلت	١٧٦١٠	الذهب الصناعى والمصرفى
١٧٣١٦	المنغنيز	١٧٨	صناعة الكترودات للتعدين الكهربائى والكيمياء الكهربائية من الغرافيت أو من الفحم العديم الشكل (الكترودات التلحيم الموجودة فى ٢١٣)
١٧٣١٩	التنغستين (ولفرام)	١٧٨٠١	الكترودات للتعدين الكهربائى والكيمياء الكهربائية
١٧٣٢٢	المولبدان		
١٧٣٢٥	الكروم		

١٩١	التحويلات الأولية للمعادن غير الحديدية وصناعة المنتجات الخام لها .	١٩١٣٩	رصا ص الصيد .
	الالومنيوم		النيسكل
١٩١٠١	حبال الالومنيوم	١٩١٤١	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك النيسكل
١٩١١٣	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك الالومنيوم	١٩١٤٣	صفائح النيسكل
١٩١٠٥	الصفائح وأقراص الالومنيوم	١٩١٤٥	أنابيب النيسكل
١٩١٠٧	الاوراق الرقيقة للالومنيوم	١٩١٤٧	مساحيق وشذرات من النيسكل
١٩١٠٩	أنابيب الالومنيوم	١٩١٤٩	أنودات النيسكل
١٩١١١	مساحيق وشذرات الالومنيوم	١٩١٥١	القماش ونسيج النيسكل
١٩١١٣	القماش ، النسيج ، الدقـران ، التسييج من الالومنيوم	١٩١٥٣	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك الزنك
١٩١١٥	المنتجات الاخرى للالومنيوم	١٩١٥٥	الصفائح وصـفائح الزنك
	النحاس واشابات الشبهان	١٩١٥٧	أنابيب الزنك
١٩١١٧	حبال النحاس	١٩١٥٩	مساحيق وشذرات الزنك
١٩١١٩	المسحوق النحاس لصناعة الالوان	١٩١٦١	معدات البناء المصنوعة من الزنك
١٩١٢١	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك النحاس واشابات الشبهان	١٩١٦٣	القماش والنسيج والمنتجات الفرعية الاخرى من الزنك .
١٩١٢٣	الصفائح ، الصفائح (ويشمل حلقات صغيرة) من النحاس أو من اشابات الشبهان .	١٩١٦٥	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك القصدير
١٩١٢٥	أنابيب النحاس أو اشابات الشبهان	١٩١٦٧	الصفائح وصفائح القصدير
١٩١٢٧	القماش ، النسيج ، الدقـران ، نسيج النحاس .	١٩١٦٩	أنابيب من القصدير
١٩١٢٩	المساحيق والشذرات وغيرها من النحاس أو اشابات الشبهان	١٩١٧١	المساحيق وشذرات من القصدير
	الرصاص		المعادن الاخرى غير الحديدية
١٩١٣١	أنابيب الرصاص	١٩١٧٣	المنتجات الفرعية من الالورانيوم والتوريوم
١٩١٣٣	القضبان والقضبان المجنبة وأسلاك الرصاص	١٩١٧٥	المنتجات الفرعية من المانيـزيوم والبيرليوم
١٩١٣٥	الموائد ، الاوراق الاشرطة ، (الاوراق الرقيقة من الرصاص)	١٩١٧٧	المنتجات من البسموت والكوبالست والجرمانيوم والمنغنيز الهفنيوم والكحل والتيتان والهانيوم والزركونيوم والزنبيوم والغليوم والهنديوم والتليوم وغيرها
١٩١٣٧	المساحيق والشذرات من الرصاص		

١٩١٧٩	المنتجات الفرعية من التلنفسستان والمولبدان والتنتال بما في ذلك المساحيق .	١٩٣	صناعة أنابيب الصلب
١٩١٨١	المنتجات الفرعية من الذهب (ويشمل المساحيق)	١٩٣٠٤	أنابيب الصلب الملحمة
١٩١٨٣	المنتجات الفرعية من الفضة (ويشمل المساحيق)	١٩٣٠٧	أنابيب الصلب بلا تلحيم
١٩١٨٥	المنتجات الفرعية من البلاتين والبلاديوم والاسميوم	١٩٣١٠	أوعية من الصنب للغاز المضغوط أو المبيع
١٩١٨٧	الفحم المعدني الصلب والاعسواد الفحمية للآلات مثل (فحم تنفستين ومولبدان)	١٩٤	التطريق الثخين الساخن والبارد
١٩٢	تصفيح الصلب العادي وتجنبيه باردا وترقيقه وتمديده والتحويلات الاخرى للصلب العادي .	١٩٤١٠	المنتجات المتنوعة من التطريق الثخين
١٩٢٠١	المنتجات المسطحة غير الملبسة (الصفائح الاشرطة ، قذات الحديد) المصفحة باردة من الصلب العادي	٢٠١	السبابة
١٩٢٠٢	المنتجات المسطحة الملبسة (باردة أو حارة) والمكونة باردة من الصلب العادي	٢٠١٠١	الانابيب بأنواعها ولوازمها ومصنوعات القنوات (بما في ذلك الصنابير المصبوبة)
١٩٢٠٤	القضبان المسكيلة باردة (الممددة ، المنورة والمحصة والمقومة) من الصلب العادي	٢٠١٠٤	أجهزة المطبخ والتسخين الفردي المصبوبة (انظر كذلك ٢٨٦)
١٩٢٠٧	القضبان المجنبة باردة من الصلب العادي	٢٠١٠٧	أجهزة التسخين المركزي
١٩٢١٠	الاسلاك المرققة من الصلب	٢٠١٠٠	الادوات الصحية والمنتجات الصحية الخزفية الموجودة في ٣٠٦ ومنها المعدنية في ٢٣١ والبلاستيكية في ٦١٣
١٩٢١٣	حبال الصلب	٢٠١١٣	الادوات المنزلية المصبوبة (انظر كذلك ٢٤١ الى ٢٤٣)
١٩٢١٦	الاسلاك الشائكة والحلزونية	٢٠١١٦	المنتجات الاخرى الماثلة من الحديد المصبوب
١٩٢١٧	المشبيكات الملحومة	٢٠١١٩	المنتجات المصبوبة حسب النماذج (قطع ماكينات الخ)
١٩٢١٩	السياجات والصفائح المعدنية، والمتارس	٢٠١٢٢	المنتجات المقوينة من الصلب
١٩٢٢٨	المسامير ، الاوتاد ، المحاجن الخ من الصلب غير المطرقة (المطرقات مصنفة في ٢٢٣)	٢٠١٢٥	المنتجات المسبوكة والمسبوكة تحت الضغط
١٩٢٣١	المنتجات الاخرى المتفرعة من السلك الصلب ، غ . م . ف . م . آ	٢٠١٢٨	المنتجات المعدنية غير الحديدية واشاباتها (بما في ذلك الاجراس والنواقيس والجلجل المسبوكة)
		٢٠٢	النحاسية
		٢٠٢٠١	المراجيل ولوازمها
		٢٠٢٠٤	اجزاء المراجيل وتقطع غيارها
		٢٠٢٠٧	الخزانات والاحواض المختلفة

٢٠٢١٠	أجهزة تصفية مياه المنازل (الأجهزة الآخري للتصفية وأجهزة تصفية الهواء توجد في ٢٠٤ الى ٢٨٦)	٢٠٥٠٧	أجهزة التبريد الخاصة بالمخابر (انظر كذلك ٢٨٦)
٢٠٢١٣	محولات الحرارة التي تعتمد على سائلين ملونين غير الهواء (انظر ٢٠٤١٣)	٢٠٦	صناعة المحركات القارة ماعدا محركات السيارات والطائرات والمحركات البحرية الضخمة .
٢٠٢١٩	المنتجات الآخري المرجلية غم فم أ	٢٠٦٠١	محركات الاحتراق الداخلي (ذات الاشتعال بالضغط) (انظر كذلك ٢٦١)
٢٠٣	الصنوبريات (غير المسبوكة الموجودة في ٢٠١ انظر ٢٠٨)	٢٠٦٠٤	محركات الانفجار (ذات الاشغال بالشرارة) (انظر كذلك ٢٦١)
٢٠٣٠١	الصنوبريات (انظر كذلك ٢٠١ و ٢٠٨)	٢٠٦٠٧	المحركات الآخري والماكينات ذات القوة المحركة غم فم أ (المحركات ذات نوابض أو رجاوات ومحركات بالهواء أو بالريح)
٢٠٣٠٤	لوازم الانابيب غم فم أ	٢٠٦١٠	أجزاء المحركات وقطع غيارها
٢٠٤	صناعة عتاد الاحتراق الصناعي وعتاد التهوية والتسخين (انظر كذلك ٢٨٦)	٢٠٦١٣	مضاغط ومضخات فراغية
٢٠٤٠١	الافران الصناعية غير الكهربائية (انظر كذلك ٢١١)	٢٠٦١٦	أجزاء المضاطط والمضخات وقطع غيارها
٢٠٤٠٤	الافران الصناعية الكهربائية	٢٠٧	صناعة الماكينات والتربينات البخارية
٢٠٤٠٧	أجزاء الافران الصناعية وقطع غيارها .	٢٠٧٠١	التربينات البخارية
٢٠٤١٠	أجهزة للتسخين غير مصبوبة (مدافئ وطباخات تستخدم المازوت ، مشعاعات للتدفئة المركزية والصناعية) (انظر كذلك ٢٨٦)	٢٠٧٠٤	الماكينات البخارية
٢٠٤١٣	عتاد تكييف الهواء والتهوية والتصفية ونفض الغبار وتحويل الحرارة التي تعتمد الهواء كسائل ملون على الأقل الخ (انظر كذلك ٢٨٦ ما يتعلق بالمعدات المنزلية)	٢٠٧١٠	التربينات الغازية
٢٠٤١٦	أجزاء أجهزة التدفئة وتكييف الهواء وقطع غيارها .	٢٠٧١٣	أجزاء الماكينات البخارية والتربينات الغازية والبخارية وقطع غيارها
٢٠٥	صناعة معدات التبريد غير المنزلية بما في ذلك الكهربائية وغيرها ، الثلاجات المنزلية توجد في ٢٨٦	٢٠٨	صناعة المضخات والعتاد المائي
٢٠٥٠١	تجهيز التبريد الصناعي والتجاري	٢٠٨٠١	مضخات السوائل
٢٠٥٠٤	قطع غيار تجهيزات التبريد	٢٠٨٠٤	أجزاء مضخات السوائل وقطع غيارها
		٢٠٨٠٧	التربينات المائية
		٢٠٨١٠	أجزاء التربينات المائية وقطع غيارها
		٢٠٨١٣	القنوات المطرقة وتجهيزات السدود باستثناء السكور
		٢٠٨١٦	السكرور (انظر كذلك ٢٠١ و ٢٠٣)

٢٠٨١٩	المعدات واللوازم المائية الاخرى	٢١١٢٢	العتاد القار لنسكك الحديدية (بما في ذلك أجهزة الاشارة غير الكهربائية بأجزائها وقطع غيارها) والمعدات المتنقلة لوضع السكك الحديدية (آلة التكديس والتسوية الخ . ماعدا منتجات ٢١١٠٣)
٢٠٩	صناعة معدات لاطفاء الحرائق	٢١٢	صناعة عتاد السكك الحديدية المتنقل
٢٠٩٠١	مطافئ الحريق (المطفئات)	٢١٢٠١	عتاد الجر غير الكهربائي
٢٠٩٠٤	مضخات الحرائق (المطافئ)	٢١٢٠٤	سيارات الجر غير الكهربائية
٢٠٩٠٧	تجهيزات الاطفاء والكشف عن الحرائق تجهيزات رجال الاطفاء تجهيزات سيارات ودراجات الاطفاء القنابل اليدوية الاطفائية	٢١٢٠٧	عتاد الجر الكهربائي
٢١١	صناعة أجهزة رفع البضائع وحملها وعتاد الصناعات الثقيلة والسكك الحديدية	٢١٢١٠	عربات المسافرين
٢١١٠١	عتاد الاشغال العمومية والهندسة المدنية (الدمبر ، تركيب الهياكل الساندة المعدنية، والقضديرية المعدنية الرجافات الحرسانية الخ . ماعدا المطارق الهوائية التي توجد في (٢١٣١٤)	٢١٢١٣	العربات المختلفة (الصغيرة والكبيرة)
٢١١٠٣	معدات الردم (مهاد ، مسويات، الراصات الخ)	٢١٢١٦	أجزاء العتاد المتنقل للسكك الحديدية وقطع غياره
٢١١٠٤	العتاد الخاص بالمناجم والتنقيب والسبر	٢١٣	صناعة الادوات الآلية ، مجموعة الادوات الميكانيكية والاجهزة الميكانيكية (وتشمل ادوات التلحيم)
٢١١٠٧	عتاد الرفع والحمل ، نقالات ، رافعات ، جسور متحركة ، أشرطة نقالة الخ)	٢١٣٠١	الماكينات العامة بانتزاع بعض المعدن
٢١١١٠	أجزاء العتاد المذكور في ٢١١٠٤ الى ٢١١٠٧ وتشمل عربات نقل الخرسانة وقطع غيارها ،	٢١٣٠٤	الماكينات العاملة بتغيير شكل المعدن بما في ذلك ماكينات الحبال السلكية
٢١١١٣	عتاد تصليح المعدات الخزفية والزجاجية الخ (بما في ذلك خلطات الاسمنت ومراكز الخرسانة)	٢١٣٠٦	الادوات الآلية الاخرى لعلاج المعدن
٢١١١٦	المعدات الخاصة لصناعة الحديد والعدانة والسباكة	٢١٣٠٧	الادوات الآلية الاخرى (ماكينات الخشب والفلين والعظام والابونيت والمواد اللدائنية والمواد الصلبة الاخرى)
٢١١١٩	أجزاء المعدات الخاصة المستعملة في صناعة الحديد والعدانة والسباكة والزجاج وقطع غيارها (بما في ذلك القوالب بأنواعها)	٢١٣١٠	اللوازم الميكانيكية للادوات الآلية
		٢١٣١٤	مجموعة الادوات الكهربائية الخفيفة الارحية ، الخراقات الملولبات
		٢١٣١٥	مجموعة الادوات الميكانيكية الاخرى
		٢١٣١٦	أجزاء الادوات الميكانيكية والاجهزة الميكانيكية والادوات ، الماكينات ومختلف الادوات وقطع غيارها
		٢١٣١٩	عتاد التلحيم الكهربائي وغيره

الكيميائية وصناعة المطاط والمسود اللدائنية	٢١٣٢٢	أجزاء عتاد التلحيم وقطع غياره
ماكينات وعتاد صناعة الجلد	٢١٣٢٥	الكتروودات والادوات الشبيهة للتلحيم (الكتروودات للتمسدين الكهربائي والكيمياء الكهربائية توجد في ١٧٨)
الماكينات وآلات التجهيز للبيع	٢١٤	صناعة الماكينات الزراعية
الماكينات والاجهزة المختلفة	٢١٤٠١	الجرارات الزراعية ذات المعجلات
قطع غيار الماكينات لصناعات التبغ والكبريت والصناعات الغذائية والكيميائية وصناعات الجلد والمطاط والمواد اللدائنية	٢١٤٠٢	الجرارات الزراعية المزججة
صناعة ماكينات الخياطة وماكينات الاخذية	٢١٤٠٤	الحراثات الآلية
ماكينات الخياطة الصناعية	٢١٤٠٧	عتاد تهيئة التربة
ماكينات الخياطة العائلية	٢١٤٠٨	عتاد البذر واخصاب التربة
أجزاء ماكينات الخياطة وقطع غيارها (وتشمل الابر ومختلف التجهيزات)	٢١٤٠٩	عتاد تصريف المياه
ماكينات وأدوات صناعة الاحذية (وتشمل المجربات)	٢١٤١٠	عتاد الحصد وحش السكلا والانتقاء والتجهيز بعد الحصد
أجزاء أدوات صناعة الاحذية وقطع غيارها	٢١٤١١	مقاومة متلفات المزروعات
انتاج الماكينات لصناعة النسيج	٢١٤١٣	عتاد الملبينات الزراعية والحلاية (العتاد الصناعي لمعالجة الالبان مصنف في ٢١٥ وأوعية الحليب ولوازم الملبنة مصنفة في ٢٤٥)
الماكينات والادوات لصناعة النسيج	٢١٤١٦	عتاد النقل والحمل الزراعي
ماكينات الغسيل الصناعي وعتاده (آلات الغسل العائلية) أقل من ٧ كلغ (المصنفة في ٢٨٦)	٢١٤١٩	الادوات الزراعية الاخرى
أجزاء ماكينات صناعة النسيج وقطع غيارها (لا تشمل الابر انظر ٢١٦٠٧)	٢١٤٢٢	أجزاء العتاد الزراعي وقطع غياره
صناعة ماكينات صنع الورق والكرتون	٢١٥	صنع عتادالصناعات الغذائية وصناعة التبغ والكبريت والصناعة الكيميائية وصناعة الجلود والمطاط والمسود اللدائنية ، وصناعة ماكينات التجهيز والربط لمعالجة المجمدات
ماكينات صناعات الورق	٢١٥٠١	الماكينات والاجهزة الملبنة الصناعية (ماخضات ، آلات التصفية والتعقيم مبخرات مكثفات)
ماكينات الطباعة	٢١٥٠٣	الماكينات والاجهزة الصناعية الغذائية الاخرى
عتاد الطباعة أجزاءها وقطع غيارها والاجهزة الفرعية (وتشمل الحروف والكليشوهات ، مقويات الرسوم والغلطات المطبعية الخ ٠٠ ولكن ماعدا اللوحات المهيئة ببساطة) لوحات	٢١٥٠٤	الماكينات والاجهزة لتجهيز المطابخ المهنية
	٢١٥٠٧	الماكينات والاجهزة لصناعة التبغ والكبريت
	٢١٥١٠	الماكينات والاجهزة للصناعات

حساسة ، اسطوانات وأجهزة أخرى للطبع وللطباعة الحجرية)	٢٣١٠٧	المبولات المعدنية
البنائيات المعدنية (صناعة الوحدات وتركيبها مقرونة أو منفردة ، لأن الوضع المنفرد مذكور في ٣٤٠)	٢٣١١٠	مفاسل الاينى والمفاسل المعدنية
الهياكل والاعمدة المعدنية	٢٣١١٣	معدات صحية معدنية أخرى وأواحها
اصلاح عتاد الزراعة	٢٣١٢١	الخوذ المعدنية
صيانة الماكينات والاعمال وفق تصاميم الصنع الخ ٠٠٠	٢٣١٢٤	أربطة الوصل المعدنية
التلبيس ومعالجة المعادن	٢٣١٢٧	علب التبغ المعدنية
ميكانيك الدقة	٢٣١٢٩	المعدات المعدنية الاخرى المطرقة على البارد غ م ف م آ
المقولات الميكانيكية	٢٣٢	(الادوات المنزلية المعدنية توجد في ٢٤٢)
صناعة الاسلحة الحربية (سيارات القتال مصنفة حسب نوعيتها في ٢٥٢ و ٢٦١ و ٢٧١)	٢٣٢٠١	التقوير الخراط والخراقة ، واللولة الخراقة ، واللولة المقورة
الاسلحة الحربية	٢٣٣	الرشم والصهر والقولبة
أجزاء الاسلحة الحربية وقطع غياره	٢٣٣٠١	الخراقة المطرقة
الذخيرة الحربية وتشمل قطع الغيار	٢٣٣٠٤	المسامير ، والرزات والمسبكات والمخالب المطرقة ، حدود الجواد ، المراسي الكلاب الصنارات (انظر كذلك ١٩٢)
صنع اسلحة الصيد والدفاع	٢٣٣٠٧	الزخرفة الحديدية للخطوط الكهربائية
اسلحة الصيد والدفاع	٢٣٤	صنع النوابض
ذخيرة التجارة (وتشمل قطع الغيار)	٢٣٤٠١	النوابض
أجزاء اسلحة التجارة وقطع غيارها	٢٣٥	صنع السلاسل والسليسلات
تقطيع المعدن وتطريقه على البارد (الادوات الصحية غير الحديدية مصنفة في ٢٠١١٠ و ٣٠٦ و ٢١٣)	٢٣٥٠١	السلاسل الميكانيكية
الربط والتجهيزات الحديدية توجد في ٢٤٥	٢٣٥٠٤	السلاسل ذات الحلقات الملحمة
المفاسل المعدنية	٢٣٦	صنع الادوات اليدوية المعدنية
احواض المطبخ المعدنية	٢٣٦٠١	مجموعة الادوات اليدوية (لا تشمل الادوات اليدوية المنزلية المصنفة في ٢٤٢)
	٢٣٧	صنع الاقفال والخردوات (لا تشمل اللوالب والحلزونات والمسبكات والنوابض)
	٢٣٧٠١	الاقفال البسيطة
	٢٣٧٠٢	مزالج الوقاية

٢٣٧٠٣	أقفال الوقاية	٢٤٢٠١	الادوات المنزلية وأوات المطبخ من الصلب والحديد المطرق والنيكل والقصدير والنحاس والاسلاك الحديدية
٢٣٧٠٤	المزالج البسيطة	٢٤٢٠٤	الادوات المطلية
٢٣٧٠٥	الزليجات والريتايات	٢٤٢٠٧	الادوات المكلفنة
٢٣٧٠٦	عناصر الغلق الاخرى	٢٤٢١٠	الادوات من الالومنيوم
٢٣٧٠٧	المثبتات ومصافي الاقفال	٢٤٢١٣	قطع الادوات المنزلية
٢٣٧٠٨	الاوصال	٢٤٣	الصناعة المصنعية (سكاكين المكتبات نظر ٥٩٣١٦)
٢٣٧٠٩	مفالك الابواب	٢٤٣٠١	السكاكين والمواس
٢٣٧١٠	العناصر الاستثنائية الاخرى	٢٤٣٠٢	شفرات المواس (وتشمل الشفرات التي ترمى بعد الاستعمال)
٢٣٧١٢	أذرة الرسم (للآث والنجارة)	٢٤٣٠٤	الادوات الموسية الاخرى (وتشمل المشاذب)
٢٣٧١٣	أدوات التحويل الاخرى	٢٤٣٠٧	قطع السكاكين والمواس
٢٣٧١٤	معدات الخردة البحرية (الصنارات الرشاوير حلقات الربط ومشيدات الحبال)	٢٤٤	صنع الاثاث المعدني
٢٣٧١٥	معدات الخردة الاخرى غ م ف م آ	٢٤٤٠١	الكراسي المعدنية
٢٣٨	الحدادة والنجارة المعدنية	٢٤٤٠٣	المكاتب المعدنية
٢٣٨٠١	الزخرفة الحديدية والحدادة (لا تشمل زخرفة الخطوط الكهربائية الموجودة في ٢٣٣٠٧)	٢٤٤٠٥	الارائك المعدنية (الكراسي ذات الذراعين)
٢٣٨٠٤	النجارة المعدنية	٢٤٤٠٦	الخزائن المعدنية
٢٣٩	صنع المفاتيح غير المقرونة بصناعة الاقفال (الصنع السريع للمفاتيح)	٢٤٤٠٧	الرفوف المعدنية الاخرى
٢٣٩٠١	المفاتيح	٢٤٤٠٩	الموائد المعدنية من كل نوع
٢٤١	صنع معدات السمكرة والمطالة	٢٤٤١١	الصناديق المحصنة
٢٤١٠١	السمكرة والمطالة على تصاميم (وتشمل المحازم)	٢٤٤١٢	الصناديق والحقائب المعدنية
٢٤١٠٤	المواقد من الحديد الابيض ، والمصافي	٢٤٤١٣	الاثاث المعدني الآخر
٢٤١٠٧	أجهزة الانارة من المعادن العادية غير الكهربائية (الكهربائية مصنفة في ٢٨٤)	٢٤٤١٤	الأسرة المعدنية
٢٤١١٣	قطع غيار أجهزة الانارة	٢٤٤١٥	أطر الأسرة المعدنية
٢٤٢	صناعة الادوات المنزلية وما يشابهها (انظر كذلك ٢٣١)	٢٤٥	صناعة التغليفات والتجهيزات المعدنية
		٢٤٥٠١	البراميل المعدنية (التي تزيد سعتها على ٣٠٠ لتر)

٢٤٥٠٤	التغليقات المعدنية (وتشمل أنابيب لينة، وأوعية للحليب ومواعين صناعية للملبنة)	٢٥٢٢٨	الاجهزة الطافية المتنوعة
٢٤٥٠٧	السدادات المعدنية والسدادات المطوقة	٢٥٥	اصلاح السفن ، تعويمها وتحطيمها أو حطامها
٢٤٥١٠	الاطارات والمصنوعات المعدنية (لا تشمل مصنوعات للصهاريج ومصنوعات الخزانات وهي فى ٤٠٢)	٢٥٦	الاعمال المتعلقة بالسفن (البناء والتصليح) الدهن الكهربائى ، نجارة السفن
٢٤٦	صناعة الانابيب المعدنية المرنة	٢٦١	صنع السيارات والمحركات الحرارية
٢٤٦٠١	الانابيب المعدنية المرنة	٢٦١٠١	السيارات الشخصية
٢٤٧	صناعة الأدوات المعدنية الصغيرة	٢٦١٠٤	السيارات التجارية (الشاحنات الصغيرة)
٢٤٧٠١	الابر ، الاسفنجيات ، وأدوات البزاة المعدنية	٢٦١٠٧	سيارات النقل العمومى (الحافلات)
٢٤٧٠٤	الاقفال الزلاقة المعدنية (الدائنية أنظر فى ٦١٥٠٧)	٢٦١١٠	الشاحنات الحاملة والحاملات الجارة
٢٤٧٠٧	المواد المعدنية الأخرى للمظلات وما يشابهها وللأحذية والسخاتة	٢٦١١٣	السيارات البرية الكهربائية
٢٤٧١٠	المواد الكاشطة المعدنية	٢٦١١٦	السيارات الخاصة
٢٤٧١٣	الأدوات المعدنية المتنوعة	٢٦١١٩	الساحبات ذات العجلات (وتشمل الجرارات الرافعة والجرارات البرية معدا الجرارات الزراعية فى ٢١٤)
٢٤٨	صناعة المغناطيسات الدائمة (مغناطيسات كهربائية مصنعة فى ٢٨٦٠١)	٢٦١٢٢	الجرارات المزجرة (غير الزراعية الموجودة فى ٢١٤)
٢٤٨٠١	المغناطيسات الدائمة (المغناطيسات الكهربائية مصنعة فى ٢٨٦٠١)	٢٦١٢٥	المحركات الانفجارية (غير الثابتة الموجودة فى ٢٠٦ وغيرها ماعدا الدراجات النارية لأقل من ٢٥٠ سم ٣ ، وتوجد فى ٢٦٥)
٢٥٢	صنع البواخر والاجهزة من الصلب أو الخشب	٢٦١٢٨	المحركات ذات الاحتراق (معدا الثابتة الموجودة فى ٢٠٦)
٢٥٢٠١	البواخر لنقل المسافرين والبضائع (وتشمل بواخر الملاحة الداخلية)	٢٦١٣١	سيارات القتال الأرضية
٢٥٢٠٤	البواخر الخاصة	٢٦٢	صناعة هياكل المركبات ، والمقطورات والشاحنات ذات الصناديق (انظر كذلك ٢١١)
٢٥٢٠٧	الساحبات	٢٦٢٠١	القواعد
٢٥٢١٠	المحركات الدافعة للسفن	٢٦٢٠٤	المقطورات والشاحنات المركبة (وتشمل العربات السكنية ، والمقطورات ومقطورات التخميم)
٢٥٢١٣	أجزاء محركات السفن وقطع غيارها	٢٦٢٠٧	هياكل السيارات والحافلات
٢٥٢١٦	الاجهزة غير الكهربائية للسفن	٢٦١٠	هياكل السيارات العامة والخاصة والساحبات غير الزراعية (وتشمل
٢٥٢١٩	السفن الحربية		
٢٥٢٢٢	سفن النزهة والرياضة (الدائنية أنظر ٦١٥٠١) الجيابات وسفن الصيد البحرى الأخرى		

الشاحنات ذات الصناديق والشاحنات ذات السطوح)	٢٧٢١٣	التفاثات
صنع التجهيزات واللوازم وقطع غيار السيارات	٢٧٢١٦	قطع غيار التفاثات
تجهيزات محركات السيارات والجرارات وقطع غيارها	٢٧٤	صناعة أدوات التجهيز وأجهزة العتاد وأجهزة الطائرات وتركيبها
مبردات السيارات والجرارات ، بقية أجزاء السيارات والجرارات وقطع غيارها وتجهيزها	٢٧٤٠١	أدوات قيادة الطائرات والملاحة الجوية والرقابة وتنظيم المجموعات الدافعة الآلية والخدمات على متن الطائرات وتحسيناتها
صنع قطع غيار ولوازم الدراجات والدراجات النارية	٢٧٤٠٤	المظلات وأدوات الحماية الأخرى
تجهيزات الدراجات والدراجات النارية وقطع غيارها (وتشمل المحركات الأقل من ٢٥٠ سم ٣)	٢٧٥	صناعة الأدوات الكهربائية والأدوات الخاصة على متن الطائرات
صناعة الدراجات والدراجات النارية	٢٧٥٠١	العتاد الكهربائي واللاسلكي الكهربائي الخاص على متن الطائرات
الدراجات النارية	٢٧٧	صناعة أدوات الميدان والتدريب على الأرض
عربات المعطوبين	٢٧٧٠١	عتاد الميدان القاذفات والأجهزة الأخرى للقذف وما يشابهها)
الدراجة الثلاثية	٢٧٧٠٤	أجهزة التدريب على الأرض
صناعة خلايا آلات الطيران	٢٧٨	صناعة وتركيب مختلف عتاد طيران التجريب
السفن الهوائية	٢٧٨٠١	مختلف اعتدة طيران التجريب
الطائرات العمودية	٢٧٩	صناعة الأجهزة الخاصة
الطائرات	٢٧٩٠١	الأجهزة الخاصة
آلات الطيران الأخرى	٢٨١	صناعة العتاد الكهربائي وأجهزة التوزيع
آلات القتال الطائرة	٢٨١٠١	المرددات ذات الطاقة الكبيرة (تساوي أو - تفوق ٥٠٠ ح ب)
قطع وتجهيزات الآلات الطائرة (وتشمل المقاعد)	٢٨١٠٢	المحركات الكهربائية ذات الطاقة الكبيرة
صناعة محركات الطائرات	٢٨١٠٣	المحركات الكهربائية الصناعية
المحركات الانفجارية للطائرات	٢٨١٠٤	المرددات ذات الطاقة المتوسطة
قطع غيار المحركات الانفجارية للطائرات	٢٨١٠٥	المحركات والمولدات ذات الطاقة الضعيفة
التربينات الدافعة	٢٨١٠٦	المجموعات المولدة للكهرباء
قطع غيار التربينات الدافعة	٢٨١٠٧	أجزاء الماكينات الكهربائية الدوارة وقطع غيارها

٢٨١١٣	المحولات ذات الطاقة الكبيرة (تفوق او تساوى ٢٠٠٠ كفا)	٢٨٢١٢	لوازم الحبال (علب الاطراف والوصل الخ)
٢٨١١٤	محولات التوزيع	٢٨٣	صنع الاجهزة اللاسلكية الكهربائية والإلكترونية
٢٨١١٥	مختلف المحولات الصغيرة (باستثناء محولات القياس فى ٢٨٥)	٢٨٣٠١	أجهزة الاستقبال الاذاعي
٢٨١١٦	أجزاء المحولات وقطع غيارها	٢٨٣٠٤	أجهزة استقبال التلفزة
٢٨١١٩	المقومات والمبدلات الثابتة	٢٨٣٠٧	أجهزة التسجيل وانتاج الصوت والصورة الإلكترونية (حاكيات ، مسجلات الصوت مسجلات الصورة)
٢٨١٢٢	المكثفات ووسائط القيادة	٢٨٣١٠	أجهزة الاستقبال المهنية
٢٨١٢٥	الاجهزة الكهربائية ذات الجهد العالى	٢٨٣١٣	أجهزة الارسال والاستقبال المهنية
٢٨١٢٨	الاجهزة الكهربائية الصناعية ذات الجهد المتوسط والمنخفض (أجهزة التجهيز موجودة فى ٢٨٤١٣)	٢٨٣١٦	أجهزة الارسال المهنية
٢٨١٣١	أجهزة الاجهزة الكهربائية ذات الجهد العالى أو الاجهزة الكهربائية الصناعية ذات الجهد المتوسط أو المنخفض وقطع غيارها	٢٨٣١٩	الحزمات الهرتزية
٢٨١٣٤	تجهيزات السحب الكهربائي على السكة الحديدية	٢٨٣٢١	المعدات الاخرى للاتصال اللاسلكي وللاذاعة والتلفزة
٢٨١٣٧	عتاد اشارة السكك الحديدية	٢٨٣٢٣	المدارات المندمجة
٢٨١٤٠	الواح القيادة والتوزيع	٢٨٣٢٤	الترانزستورات
٢٨١٤٣	المصاعد ورافعات الاقبال الكهربائية	٢٨٣٢٥	الديودات
٢٨١٤٦	قطع غيار المصاعد ورافعات الأتقال	٢٨٣٢٦	الانابيب الكاثودية
٢٨١٤٩	السلالم الميكانيكية	٢٨٣٢٧	الانابيب الإلكترونية
٢٨١٥٢	المولدات (لغير القياس المصنفة فى ٢٨٥)	٢٨٣٢٨	العناصر الإلكترونية النشيطة الاخرى
٢٨١٥٥	مجلات الجزئيات ، وعوازل النظائر والمفاعلات النووية	٢٨٣٤١	المكثفات
٢٨١٥٨	أجزاء المفاعلات النووية وقطع غيارها	٢٨٣٤٢	المقاومات
٢٨١٦١	الماكينات والاجهزة الكهربائية الاخرى غم فم	٢٨٣٤٣	المدارات المختومة
٢٨٢	صنع الحبال الكهربائية والهاتفية	٢٨٣٤٩	العناصر الإلكترونية المطاوعة الاخرى
٢٨٢٠١	الحبال الكهربائية العارية	٢٨٣٥٩	اللوازم الاخرى للراديو والتلفزة وقطع غيارها
٢٨٢٠٤	الحبال الكهربائية المعزولة	٢٨٤	صنع المعدات الصغيرة للتجهيز والاضاءة الكهربائية والمعدات الهاتفية والتلغرافية
٢٨٢٠٧	الحبال الهاتفية	٢٨٤٠١	المراكز الهاتفية

٢٨٤٠٢	النقاط الهاتفية	والكهربائية المتنوعة (انظر كذلك ٢٠٢ الى ٢٠٥ و ٢١٥ الى ٢١٧)
٢٨٤٠٣	معدات وتجهيزات الارسل الهاتفي	٢٨٦٠١ المغناطيسيات الكهربائية والتشكيلات الكهربائية (مغناطيسات دائمة في ٢٤٨)
٢٨٤٠٤	معدات الهاتف الاخرى	٢٨٦٠٤ مسخنات الماء ومسخنات الحمام الكهربائية
٢٨٤٠٥	التليكس ومعدات التلغراف الاخرى	٢٨٦٠٧ مسخنات الماء ومسخنات الحمام غير الكهربائية
٢٨٤٠٦	أجزاء التلغراف والهاتف وقطع غيارها	٢٨٦١٠ أجزاء مسخنات الماء والحمام الكهربائية وغير الكهربائية وقطع غيارها .
٢٨٤٠٧	معدات الاشارة الكهربائية باستثناء ما يتصل بالسلك الحديدية (وتشمل معدات الوقاية السرقة والحرائق واشارات المرور الضوئية)	٢٨٦١٣ آلات الغسيل الكهربائية المنزلية (وتشمل المعصارات) غير المنزلية انظر ٢١٧٠٤)
٢٨٤١٠	أجهزة الانارة الكهربائية (باستثناء أجهزة الاستعمال المنزلي التي في ٦٠١)	٢٨٦١٦ المكائن الكهربائية المنزلية
٢٨٤١٣	معدات التجهيز الكهربائية (فواصل مناشب ، نشيبات قاطعات التيار ، اعماد المصابيح ٠٠٠ الخ)	٢٨٦١٩ ماكينات غسل الاواني المنزلية (ولغيرها انظر ١٢٥٠٤)
٢٨٤١٦	الموازل المعدنية أو اللدائنية	٢٨٦٢١ الثلاثات المنزلية (الثلاثات الاخرى انظر ٢٠٥)
٢٨٤١٩	الانابيب العازلة وسلك الجبال الاخرى	٢٨٦٢٢ المراوح المنزلية
٢٨٥	صنع العدادات الكهربائية ومحولات القياس والاجهزة الكهربائية أو الالكترونية للقياس والمراقبة	٢٨٦٢٣ مكيفات الهواء المنزلية
٢٨٥٠١	العدادات الكهربائية	٢٨٦٢٤ المهيويات ، والمنديات المنزلية الخ ٠٠
٢٨٥٠٢	مولدات التيار الكهربائي للقياس	٢٨٦٢٥ المواس والمجزات الكهربائية
٢٨٥٠٤	محولات القياس	٢٨٦٢٨ البطانيات المسخنة
٢٨٥٠٥	أجهزة المراقب وضبط السير الآلية الخاصة بالتجهيزات الصناعية (مولدات ج ع د ج ، المصنفة في ٢٨١)	٢٨٦٣١ المكاوي الكهربائية المنزلية (ولغيرها انظر ٢١٧٠٤)
٢٨٥٠٦	المجاهر الالكترونية	٢٨٦٣٤ المشعات الكهربائية
٢٨٥٠٧	الاجهزة الكهربائية الالكترونية الاخرى للقياس والمراقبة	٢٨٦٣٧ مجففات الشعر
٢٨٥١٠	قطع غيار العدادات الكهربائية ومحولات القياس والاجهزة الكهربائية الالكترونية الاخرى للقياس والمراقبة	٢٨٦٤٠ الطباخات والمواقد الغازية المنزلية
٢٨٦	صنع الاجهزة الكهربائية المنزلية	٢٨٦٤١ الطباخات والمواقد والسخانات والصحن الكهربائية المنزلية
		٢٨٦٤٣ ملبعات الاحذية
		٨٢٦٤٦ الارحية والاياريق الكهربائية لاعداد القهوة

٢٨٦٤٧	الآليات المازجات ، الضرابات الكهربائية	المعدات
٢٨٦٤٨	الاجهزة الكهربائية المنزلية الاخرى	٢٩١٠١ المضخات المشتملة على تشكيلات القياس
٢٨٦٤٩	قطع غيار الاجهزة المنزلية	٢٩١٠٤ اجزاء المضخات المشتملة على تشكيلات القياس وقطع غيارها
٢٨٦٥٢	الاجهزة الخاصة بالصم	٢٩١٠٧ عدادات السوائل
٢٨٦٥٥	أجهزة الاشعاع الطبى	٢٩١٠٨ عدادات الغازات
٢٨٦٥٦	الاجهزة الكهربائية الطبية الاخرى	٢٩١٠٩ المضخات والمضاغط
٢٨٦٥٨	أجزاء ، ولوازم الاجهزة الكهربائية الطبية وقطع غيارها (وتشمل الاشعاعية)	٢٩١١٠ العدادات الاخرى غ م ف م ١٠ (عدادات الدورات والانتاج وعدادات سيارة الاجرة والمتارات ، والمسرعات ومؤشرات السرعة والستروبوسكوبات وحاسبات مجموع المسافة المقطوعة)
٢٨٧	صنع البطاريات والمراكم	٢٩١١٩ اجزاء العدادات الميكانيكية وقطع غيارها اجهزة الوزن (باستثناء اجهزة الدقة المصنفة في ٢٩٣)
٢٨٧٠١	البطاريات	٢٩١٢١ الموازين ، القبانات ، موازين الاشخاص الخ .
٢٨٧٠٤	المصابيح الكهربائية المحمولة	٢٩١٢٧ اجزاء اجهزة الوزن باستثناء اجهزة الدقة وقطع غيارها
٢٨٧٠٧	أجزاء المصابيح الكهربائية الخفيفة وقطع غيارها	أدوات القياس
٢٨٧١٠	المراكم	٢٩١٣١ الميكرومترات ، مقاسات البلمر ، السابرات ، المعايير الخ
٢٨٧١٣	أجزاء المراكم وقطع غيارها	٢٩١٣٧ أدوات القياس الاخرى غ م ف م أ
٢٨٨	صنع المصابيح الكهربائية	٢٩٢ صنع النظارات
٢٨٨٠١	المصابيح والانابيب المتوقدة	٢٩٢٠١ عدسات النظارات التامة الصنع وشبه التامة
٢٨٨٠٤	مصابيح وأنابيب التفريغ	٢٩٢٠٤ العدسات اللاصقة
٢٨٨٠٧	المصابيح والانابيب الاخرى	٢٩٢٠٧ اطر النظارات
٢٩٠	صنع الساعات	٢٩٢١٠ النظارات الصالحة لكل الاستعمالات
٢٩٠٠١	الساعات والمؤقتات « الكرونومترات »	٢٩٣ صنع الادوات البصرية وادوات الدقة
٢٩٠٠٤	الساعات ، والساعات الحائطية ، المنبهات وغيرها	الادوات البصرية
٢٩٠٠٧	أجهزة الرقابة والعدادات ذات الحركات الساعية	٢٩٣٠١ المجاهر البصرية والعدسات المكبرة (انظر كذلك ٢٨٥٠٦)
٢٩٠١٠	محركات وعلب الساعات ، والساعات الحائطية والمنبهات الخ .	
٢٩٠١٣	المعدات الساعية الاخرى	
٢٩٠١٦	الادوات الساعية الخاصة	
٢٩١	صنع العدادات ، اجهزة الوزن والمراقبة ومعدات القياس	

٢٩٣٠٤	المنظارات المقربة وأدوات رصد الافلاك	٢٩٦٠١	الدحرجات والمصادم
٢٩٣٠٧	الادوات البصرية للقياس والتعيير والرقابة	٢٩٦٠٤	أجزاء الدحرجات والمصادم وقطع غيارها
٢٩٣١٠	الادوات البصرية للمخابر	٢٩٧	صنع ماكينات المكاتب وخدمة الاعلام
٢٩٣١٣	الادوات البصرية الاخرى (شبحيات الخ)	٢٩٧٠١	ماكينات الرقن والمختزلات
	ادوات الدقة	٢٩٧٠٤	ماكينات الحساب غير الالكترونية .
٢٩٣١٧	البركارات بأنواعها (باستثناء البحرية المصنعة في ٢٩٣٢١)	٢٩٧٠٦	ماكينات الحساب الالكترونية
٢٩٣١٨	المسطرات ، الاقلام المسطرة ، الاكواس المنقلات (باستثناء البحرية المصنفة في ٢٩٣٢١)	٢٩٧٠٧	ماكينات لخدمة الاعلام (الناظمات الآلية الخ)
٢٩٣٩١	مسطرات الحساب	٢٩٧١٠	الناسخات وماكنات التصنيف وغيرها
٢٩٣٢٠	طاوولات الرسم	٢٩٧١٣	مختلف آلات المكتب غير الالكترونية (وتشمل الآلات الحاسبة والحسابات المسجلة)
٢٩٣٢١	أدوات الرصد الجوي والملاحة (وتشمل رادارت سونارات ، مسابير ومسابير كهربائية مسطرات بركارات بحرية موازين الدقة)	٢٩٧١٦	قطع غيار الآلات المكتبية الالكترونية وغيرها .
٢٩٣٢٢	الادوات غير البصرية للمخابر (وتشمل أدوات الدقة الاخرى للمخابر	٢٩٨	صنع الآلات الطبية الجراحية
٢٩٣٢٧	قطع غيار ادوات الدقة	٢٩٨٠١	الادوات الطبية والادوات الجراحية (وتشمل الادوات الصغيرة وأجهزة طب الاسنان)
٢٩٤	صنع المعدات الفوتوغرافية والسينمائية	٢٩٨٠٤	الاثاث الطبي الجراحي (ويشمل الاثاث الخاص بعيادات أطباء الاسنان ، الاثاث المعدني للمستشفيات بدون علامة خاصة مصنفة في ٢٤٤ ، الادوات الصحية الكهربائية أو الالكترونية مصنفة في ٢٨٦)
٢٩٤٠١	المعدات الفوتوغرافية للهواة	٢٩٨١٠	أجهزة الاسنان
٢٩٤٠٤	المعدات الفوتوغرافية للمحترفين	٢٩٨١٣	أجهزة الجبر
٢٩٤٠٧	المعدات السينمائية للهواة	٢٩٨٦٦	الأجهزة التجبيرية والاجهزة الرمامية لغير الاسنان (وتشمل الاحذية التجبيرية)
٢٩٤١٠	المعدات السينمائية للمحترفين	٣٠١	صناعة ونحت وتحويل الزجاج المسطح وصناعة المرايا
٢٩٤١٣	لوازم أجهزة التصوير والسينما وقطع غيارها (باستثناء الشبحيات التي في ٢٩٣١٣)	٣٠١٠١	زجاج النوافذ غير المصنوع
٢٩٦	صنع الدحرجات	٣٠١٠٤	الزجاج المسطح الآخر غير المصنوع (ويشمل زجاج الامن)

٣٠١٠٧	الزجاج المسطح المصقول والمهذب .	٣٠٣٠٨	تطين الارضية بالطين المحروق
٣٠١١٠	الزجاج المقرب	٣٠٣٠٩	أحجار الرباط من الطين المحروق
٣٠١١٣	الزجاج المسطح المصنع (ماعد المايا)	٣٠٣١٠	الانابيب والصلاات والمزاريب من الطين المحروق (وتشمل فخارالبنيات الاخرى)
٣٠١١٦	المرايا الزجاجية	٣٠٣١٣	الفخاريات من الطين المحروق غمأ الادوات المنزلية وادوات النظافة وادوات الاقتصاد الريفى ، الوعية .
٣٠١١٩	الاجرات ، البلاطات ، حجر التبليط والمصنوعات الزجاجية الاخرى الخاصة بالبناء	٣٠٤	صناعة المنتجات المقاومة وحافطة الحرارة (من غير السلك الزجاجى والاسمنت والدائن والفلين)
٣٠١٢٢	الالياف الزجاجية ، الاسلاك الزجاجية المازلة	٣٠٤٠١	الاجرات المقاومة باشكالها المختلفة
٣٠١٢٥	الزجاج المكمل ، الانابيب القضبان الخ . . .	٣٠٤٠٢	المقاومات الحمضية الاخرى
٣٠٢	الصناعة والنحت والتحويل للزجاج الاجوف الميكانيكى والزجاج التقنى	٣٠٤٠٤	المقاومات القاعدية الاخرى
٣٠٢٠١	القنن والقوارير والباقولات والقمام والادوات المنزلية الزجاجية	٣٠٤٠٥	المقاومات المتعادلة الاخرى
٣٠٢٠٢	الادوات المنزلية الاخرى من الزجاج الاجوف الميكانيكى	٣٠٥	صناعة المنتجات الخزفية غير الصحية للصناعة والبناء
٣٠٢٠٣	الادوات الزجاجية الصناعية (لا تشمل الزجاج التقنى)	٣٠٥٠١	الاجهزة والادوات الخزفية للاستعمال الكيميائى وغير من الاستعمالات التقنية
٣٠٢٠٤	الزجاج التقنى الخام لصناعة النظارات والبصريات (انظر كذلك ٢٩٢:١)	٣٠٥٠٤	الآجرات والبلاطات الخزفية
٣٠٢٠٦	الزجاج التقنى لصناعة المصابيح والانابيب الكهربائية	٣٠٥٠٧	المنتجات الخزفية للبناء غمفمأ (وتشمل القرميد والانابيب الخزفية)
٣٠٢٠٧	الزجاج التقنى للمخابر والنظافة (ويشمل الحقن)	٣٠٦	صناعة المنتجات الصحية الخزفية (غير الخزفية المصنفة فى ٢٠١١٠ ، ٦١٣٢٣١)
٣٠٢٠٨	الزجاج التقنى الآخر	٣٠٦٠١	أحواض المضخة الخزفية
٣٠٣	صناعة المنتجات الطينية غير المقاومة	٣٠٦٠٤	الحواضر والمفاطس الخزفية (صغيرها وكبيرها)
٣٠٣٠١	القرميد والكوات الطينية غير المقاومة	٣٠٦٠٧	مفاصل اليد والمفاصل الخزفية
٣٠٣٠٤	الآجرات غير المجوفة من الطين غير المقاوم	٣٠٦١٠	المقاعد ، الاحواض وخزانات المرحاض الخزفية
٣٠٣٠٦	الاجرات الجوفاء من الطين غير المقاوم	٣٠٦١٣	أحواض الاستنجااء الخزفية
٣٠٣٠٧	بلاطات حجر التبليط بأنواعها والرصف من الطين غير المقاوم	٣٠٦١٧	المبولات الفردية والجماعية الخزفية
		٣٠٦١٩	أحواض المطبخ الخزفية

٣٠٦٢١ اللوازم الخزفية	٣١٣٠١ اسمنت بورتلاند العادي (بمركبات
٣٠٧ صناعة اواني المطبخ وقطع الاثاث	فرعية أو بغيرها)
من الصينية (فايونس) أو من الفخار	٣١٣٠٤ اسمنت بورتلاند للتماسك فسي
الشمين	البحر
٣٠٧٠١ الآنية وقطع الاثاث من الصينية ومن	٣١٣٠٧ اسمنت بورتلاند للاوساط العدوانية
الفخار الشمين	٣١٣١٠ اسمنت بورتلاند بترولي
٣٠٧٠٤ المصنوعات الاخرى من الصينية أو من	٣١٣١٣ الاسمنت الاوميني أو المقاوم
الفخار الشمين	٣١٣١٧ الاسمنت الابيض
٣٠٨ صناعة الآنية والادوات من الخزف	٣١٣١٩ الاسمنت الخاص بأنواعه (ويشمل
الصيني (بورسلان)	اسمنت الاسنان)
٣٠٨٠١ الآنية والادوات المنزلية أو أدوات	٣١٤ صناعة الجص وتفرعاته
النظافة من الخزف الصيني	٣١٤٠١ الجص العادي للبناء
(بورسلان)	٣١٤٠٣ الجص الخاص للبناء
٣٠٨٠٤ المصنوعات الاخرى من الخزف	٣١٤٠٥ جص القولية
الصيني غم فم ، البورسلان	٣١٤٠٧ الجص الآخر (ويشمل جص الاسنان)
الكهربائية التقنية مصنفة في ٢٨٤)	٣١٥ صناعة المنتجات الباطونية «الخرسانية»
٣٠٩ صناعة الخزف الفيني والطلاء غير	غير قلوب الطوب
الصناعي	٣١٥٠١ الانابيب وأوصال الضغط من
٣٠٩٠١ التماثيل الصغيرة والمبتدعات	الباطون
الخ (من فايونس وبورسلان أو من	٣١٥٠٤ الانابيب والافصال بدون ضغط من
طين محروق)	الباطون
٣١٠ دق الاحجار وقطعها ، صناعة الادوات	٣١٥٠٧ الاعمدة والدعامات الباطونية
الحجرية وقطع الازدواز (المقاليع	«الخرسانية»
مصنفة في ١٤٣ وفي ١٤٢)	٣١٥١٠ القنوات الباطونية «الخرسانية»
٣١٠٠١ منتجات الدق الحجرى (الحصى ،	٣١٥١٣ القلع الخاصة الباطونية «الخرسانية»
الحصباء الدبش ، الحصاة الملساء)	٣١٦ صناعة المنتجات الباطونية «الخرسانية»
٣١٠٠٤ المصنوعات الحجرية (وتشمل احجار	والجبسية « التي تدعى قوالسب
التبليط ، بلاطات حافات الرصيف)	الطوب)
٣١٠٠٧ مصنوعات الازدواز	٣١٦٠١ الاجرات الجبسية
٣١١ الرخامة الجنائزية (وتشمل وضع	٣١٦٠٤ البرطومات الباطونية «الخرسانية»
واصلاح الصروح الجنائزية من	٣١٦٠٧ تطيين الارضية بالجبس ، أو بالباطون
غرانيت ورخام واحجار أو اسمنت)	«الخرسانية»
٣١٢ صناعة الجير	٣١٦١٠ قرميد واحجار رباط من الجبس أو
٣١٢٠١ الجير الخاص بالبناء	الباطون
٣١٢٠٤ الجير للاستعمالات الاخرى	
٣١٣ صناعة الاسمنت	

المباني التربوية		٣١٦١٣	الانابيب بأنواعها من قوالب الطوب مرججة او مضغوطة
٣٣٠١٠	دور الحضانة وحراسة الاطفال	٣١٦١٧	المنتجات الاخرى من قوالب الطوب
٣٣٠١١	المدارس الابتدائية	٣١٧	صناعة المواد من الامينت والاسمنت
٣٣٠١٢	المتوسطات	٣١٧٠١	الانابيب واصال الضغط من الامينت والاسمنت
٣٣٠١٣	مباني المدرسة الاساسية	٣١٧٠٢	الانابيب والاصال بدون ضغط من الامينت واسمنت
٣٣٠١٤	منشآت التكوين المهني	٣١٧٠٤	الصفائح من الامينت والاسمنت
٣٣٠١٥	الثانويات العامة والمتاقن	٣١٧٠٧	القولبة من الامينت واسمنت
٣٣٠١٦	الجامعات	٣١٨	صناعة الآجرات والبلاطات من الاسمنت والغرانيت
٣٣٠١٧	المعاهد والمنشآت الاخرى للتعليم العالي	٣١٨٠١	الآجرات والبلاطات من الاسمنت
٣٣٠١٩	المباني الاخرى ذات الاستعمال التربوي	٣١٨٠٤	الآجرات والبلاطات من الغرانيتو
٣٣٠٢٠	المستشفيات	٣١٩	الصنع الجاعز من الباطون « الخرسانة »
المباني الصحية		٣١٩٠١	اللوحات الباطونية « الخرسانية »
٣٣٠٢١	المستوصفات ومراكز العلاجات الخاصة	٣١٩٠٤	البلاطات الباطونية « الخرسانية »
٣٣٠٢٢	العيادات المتنوعة	٣١٩٠٧	تكسية واجهات البناء بالباطون
٣٣٠٢٥	البنيات الصحية الاخرى	٣١٩١٠	المصنوعات الجاهزة الباطونية الاخرى للبناء
البنيات السياحية		٣٢٠	الغرف الصحراوية والمصنوعات الجاهزة المعدنية الاخرى
٣٣٠٢٦	الحمامات	٣٢٠٠١	الغرف الصحراوية
٣٣٠٢٧	الفنادق ، الشاليات والمركبات السياحية	٣٢٠٠٤	المصنوعات الجاهزة المعدنية الاخرى
٣٣٠٢٩	المباني الاخرى للسياحة	٣٢١	المباني الجاهزة الصنع من الخشب
مباني الرياضة والثقافة		٣٣٠	صناعة المباني
٣٣٠٣٠	المباني ذات الاستعمال لاجل الثقافة: المسرح ، المتحف ، قاعة الاجتماع ، دار الشباب ، السينما ، المكتبة الخ	المباني السكنية	
٣٣٠٣٥	المباني والمنشآت الرياضية : الملعب المسبح ، الميدان وقاعة الرياضة	٣٣٠٠١	الديار الفردية
المباني ذات الطابع الديني		٣٣٠٠٢	العمارات الجماعية السكنية
٣٣٠٤٠	المساجد والمباني الاخرى التي تستعمل في أغراض دينية	٣٣٠٠٣	مساكن القرى الاشتراكية

٣٤٠	تركيب المباني المعدنية	٣٣٠٤٥	المباني تستعمل مكاتب
٣٤١	التجهيز الكهربائي (ويشمل تنصيب اللافتات الضوئية)	٣٣٠٤٩	المباني الاخرى للاستعمال الاداري
٣٤١٠١	كهرباء المباني	٣٣٠٥٠	مباني الزراعة والصناعة والتجارة والنقل
٣٤١٠٤	الكهرباء الصناعية	٣٣٠٦٠	المباني التي تستعمل في الزراعة
٣٤١٠٧	تنصيب المصاعد ورافعات الانتقال	٣٣٠٦٠	المباني التي تستعمل في الصناعة
٣٤١١٠	تنصيب عتاد الاعلام الآلي	٣٣٠٧٠	المباني التي تستعمل في التجارة
٣٤١١٣	الاشغال الكهربائية الاخرى (وتشمل السمعية - البصرية)	٣٣٠٨٠	المباني المتعلقة بنشاط النقل
٣٤٢	منشآت الاشغال العمومية والاشغال في باطن الارض	٣٣٠٨٥	المباني التي تستعمل للايداع والخزن
٣٤٣	اشغال الحفر والاشغال الريفية		
٣٤٣٠١	اشغال الحفر في الريف (ولا تشمل تصريف المياه في ٠٥٤ واصلاح الاراضي المسقية في ٠٥٠)	٣٣٠٩٠	المباني الاخرى
٣٤٣٠٢	قنوات الري	٣٣١	البناء والاشغال الجصية : الاشغال بالاسمنت والباطون المسلح الخاصة بالبناء واعمال الحفر وهمد المباني
٣٤٣٠٣	حفر آبار المياه	٣٣٢	هياكل البناء الخشبية والنجارة المتعلقة بالبناء ووضعها
٣٤٣٠٤	الاشغال الريفية الاخرى	٣٣٣	التغطية ، الرصاصة ، المساكن ، عوازل الصوت
٣٤٤	الاشغال البحرية والنهرية	٣٣٤	قفالة البناء
٣٤٤٠١	الجرف	٣٣٥	تنصيب مكيفات الهواء غير الصناعية
٣٤٤٠٢	تجهيزات الموانئ والمنشآت الشبيهة	٣٣٥٠١	التكييف البارد (أو البارد والحرار مقرونين)
٣٤٤٠٤	المنشآت الاخرى لحجر المياه (السدود)	٣٣٥٠٤	تكييف الحرارة فقط
٣٤٥	اشغال الطرقات والمطارات	٣٣٥٠٧	التهوية
٣٤٥٠١	بناء الطرقات والشوارع وما يشابهها	٣٣٥١٠	نقل السوائل
٣٤٥٠٢	مدارج المطارات	٣٣٦	الوقاية من الحرائق (تنصيب المنتوجات المصنفة في ٢٠٩)
٣٤٥٠٣	الجسور وما يشابهها	٣٣٧	صناعة المواقد وتنظيف المداخل غير الصناعية
٣٤٦	اشغال السكك الحديدية (وتشمل تجهيز العتاد الكهربائي)	٣٣٨	دهان المباني
٣٤٦٠١	تجهيز العتاد الكهربائي للسكك الحديدية	٣٣٩	زخرفة المحلات المختلفة وتجهيزها تركيب الستائر بأنواعها
٣٤٦٠٤	الاشغال الاخرى المتعلقة بالسكك الحديدية		

٣٤٧	الاشغال الحضرية واشغال النظافة العمومية	٣٥١٠٣	التجهيزات الحرارية الصناعية (الباردة)
٣٤٧٠١	خط توزيع الطاقة الكهربائية (ولاشمل التجهيزات الكهربائية)	٣٥١٠٧	التجهيزات الحرارية الصناعية (البخارية)
٣٤٧٠٢	قنوات غاز المدينة	٣٥٢	غرف التبريد والمخازن الثلاثة
٣٤٧٠٣	نظام توزيع المياه	٣٥٣	الاشغال المتعلقة باستغلال المناجم
٣٤٧٠٤	الخطوط الهاتفية المحلية والتجهيزات الشبيهة	٣٥٣٠١	النقب وحفر الآبار وفتح الانفاق
٣٤٧٠٥	شبكات مجازى المياه	٣٥٣٠٩	الاشغال الاخرى المتعلقة باستغلال المناجم
٣٤٧٠٦	نظام اضاءة الشوارع والطرق والمسافات الواسعة	٣٥٥	صناعة الحوامض الكبريتية والمنتجات المتفرعة عنها
٣٤٧٠٧	جهاز تنظيم حركة المرور	٣٥٥٠١	الحامض الكبريتي وحامض السلفور
٣٤٧٠٨	معامل معالجة المياه الوسخة وتصفيتها	٣٥٥٠٢	الكبريت المصنوع (المكرر أو غير المكرر)
٣٤٧٠٩	تجهيزات المنشآت الأساسية الحضرية الاخرى	٣٥٥٠٤	الهيدروكسالات الصوديوم
٣٤٨	تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية	٣٥٥٠٦	الهيدروكسالات والسولفسكالات الاخرى
٣٤٨٠١	المراكز الكهربائية	٣٥٥٠٨	سلفيتات الصوديوم
٣٤٨٠٢	خطوط نقل الطاقة الكهربائية	٣٥٥١٠	السلفيتات الاخرى
٣٤٨٠٣	انشاء نقاط انكهرباء ذات الجهد العالي والمتوسط والمنخفض	٣٥٥١٢	الهيبوسلفيتات
٣٤٨١٠	انشاء المراكز الهاتفية	٣٥٥١٣	سلفات النحاس
٣٤٨١١	الخطوط والمنشآت الأساسية الاخرى للمواصلات والاذاعة والتلفزة (وتشمل الكشف)	٣٥٥١٥	سلفات الصوديوم
٣٤٩	وضع قنوات المياه الطويلة المسافة	٣٥٥١٧	السلفات الاخرى
٣٤٩٢٠	قنوات المياه الطويلة المسافة	٣٥٥١٩	شب الامونياك
٣٤٩٩٠	القنوات الاخرى	٣٥٥٢١	شب البوتاس
٣٥٠	انشاء المواقد الصناعية	٣٥٥٢٢	شب الكروم
٣٥١	التجهيزات الحرارية الصناعية	٣٥٥٢٤	أنواع الشب الاخرى
٣٥١٠١	التجهيزات الحرارية الصناعية «الساخنة»	٣٥٥٢٥	بئر سلفاتات « فوق الكبريت »
		٣٥٥٢٦	السلفور الفحوى
		٣٥٥٢٧	للتفرعات الكبريتية الاخرى غم فم أ
		٣٥٦	صناعة المنتجات الكيميائية بواسطة الحل بالكهرباء أو بالحرارة الكهربائية

٣٥٦٠١	الكلسور	٣٥٧١٠	الهيدروجين
٣٥٦٠٣	الصوديوم	٣٥٧١١	أوكسيد النيتروني
٣٥٦٠٤	الصود الكاوية الصلبة	٣٥٧١٣	الاوكسيد النتريكي
٣٥٦٠٦	غسلة الصودا الالكترونية (الصود الكاوية في شكل محلول)	٣٥٧١٥	الاسيتين
٣٥٦٠٧	كاربونات الصوديوم	٣٥٧١٧	الغاز الفحمي
٣٥٦٠٨	بوتاس الكاوية الصلبة	٣٥٧١٩	الانديد الفحمي المتصلب
٣٥٦٠٩	غسلة بوتاس الكاوية (بوتاس الكاوية في شكل محلول)	٣٥٨	صناعة المكثفات المعدنية ، والتركيبات والالوان الخاصة بالطلاء
٣٥٦١٠	كاربونات البوتاسيوم	٣٥٨٠١	أوكسيد التيتان
٣٥٦١١	كلورو الكالسيوم	٣٥٨٠٣	الاوكسيد الزنكي
٣٥٦١٢	مسحوق الصوديوم في شكله الاصل	٣٥٨٠٥	أوكسيد الرصاص
٣٥٦١٣	أكلاوريت البوتاسيوم ومسحوقه	٣٥٨٠٧	الليتبون الزنجفر
٣٥٦١٤	مسحوق الكالسيوم	٣٥٨٠٩	الاصباغ المعدنية الاخرى (لا تشمل الاصباغ المسحوقة في ٣٧٤٣١)
٣٥٦١٥	كلورات الصوديوم	٣٥٨١٠	تركيب الالوان المزججة لصناعة الميناء والخزف والزجاج
٣٥٦١٧	كلورات البوتاسيوم	٣٥٩	صناعة مختلف منتجات الكيمياء المعدنية
٣٥٦١٨	انواع الكلورات الاخرى	٣٥٩٠١	الفسفور ومتفرعاته غم فم
٣٥٦٢٠	بركلورات الصوديوم والامنيوم	٣٥٩٠٣	الكالسيوم
٣٥٦٦١	بركلورات الباتاسيوم	٣٥٩٠٦	الحامض الفلونسيليسيك
٣٥٦٢٣	البركلورات الاخرى	٣٥٩٠٦	الحامض الفلونسيليك
٣٥٦٢٥	حامض الكلوريدريك	٣٥٩٠٨	مركبات الفليور الاخرى
٣٥٦٢٧	القرند المصطنع	٣٥٩١٠	المتفرعات الموليغنية المعدنية الاخرى
٣٥٦٣٠	السيلسيور	٣٥٩١١	املاح الكروم وفروع الكروم
٣٥٦٣٢	كاربير الكالسيوم	٣٥٩١٢	سلكات الزركونيوم
٣٥٦٣٤	الانواع الاخرى من الكاربير	٣٥٩١٤	سلكات الصديوم
٣٥٧	صناعة الغاز المضغوط والميسج (لا يشمل غم ولا غم)	٣٥٩١٥	السلكات اخرى
٣٥٧٠١	الهواء السائل	٣٥٩١٧	الهنيديد السيلسيكي
٣٥٧٠٣	الاوكسجين	٣٥٩١٩	البروكسيد الهيدروجيني (ماء الاكسجين
٣٥٧٠٥	الازوت		
٣٥٧٠٧	الغازات النادرة		

٣٥٩٢٠	فوق اوكسيد الصوديوم والبوتاسيوم	٣٦٠٠٥	سلفات الامونيالك
٣٥٩٢٢	فوق اكسيد المانيزيوم والسترونتيوم والباريوم	٣٦٠٠١	نترات الامونيالك
٣٥٩٢٤	فوق اكسيد الزنك	٣٦٠٠٨	الاورية التي مقدار (ازوطها اقل من ٤٥ %)
٣٥٩٢٥	فوق الاكسيدات الاخرى	٣٦٠١٠	الاسمدة الازوطية البسيطة الاخرى
٣٥٩٢٧	الزرنيسخ	٣٦٠١٢	السيانيد الكلسي
٣٥٩٢٨	سيانور الصديوم	٣٦١	صناعة الاسمدة الفسفاطية
٣٥٩٣٠	سيانور البوتاسيوم	٣٦١٠١	الحامض الفوسفوري
٣٥٩٣١	سيانور الكالسيوم وسيانور الكاديوم	٣٦١٠٣	الاسمدة الفسفاطية
٣٥٩٣٣	السيانورات البسيطة الاخرى	٣٦١٠٥	خوالص الفوسفاط (بقايا ازالة الفسفور في ١٦١١٣)
٣٥٩٣٥	فيروسيانور انصوديوم	٦٣٢	صناعة الاسمدة الاخرى
٣٥٩٣٦	فيروسيانور البوتاسيوم	٣٦٢٠١	الاسمدة البوتاسية
٣٥٩٣٨	الفيروسيانورات الاخرى	٣٦٢٠٣	الاسمدة المركبة
٣٥٩٤٠	السيانورات المعقدة الاخرى	٣٦٢٠٥	الاسمدة المركبة العضوية المعدنية (لاتشمل دقيق السمك والعظام)
٣٥٩٤٢	بورات الصوديوم	٣٦٣	المحروقات الاسكلية والسلكية والبنزينية والمتفرعة عن المحروقات والمركبات العضوية الاخرى
٣٥٩٤٣	البورات الاخرى		
٣٥٩٤٤	فوق البورات		
٣٥٩٤٥	الحوامض والهنيدريد البوراني		
٣٥٩٤٦	الفسفات البيكلسيكي		
٣٥٩٤٧	المنتجات التطورية ومركباتها		
٣٥٩٤٩	المياه المصفاة للناقلية (وتشمل الكلاسيوم)	٣٦٣٠١	الاتيلىن
٣٥٩٥٠	الفراءات	٣٦٣٠٢	البروبلىن
٣٥٩٥١	الحلفزات	٣٦٣٠٣	البيتولين
٣٥٩٥٢	المنتجات الكيميائية غير العضوية الاخرى غم فم	٣٦٣٠٤	البوتدين
٣٦٠	صناعة الاسمدة الازوتية والمنتجات الازوتية الاخرى	٣٦٣٠٥	الماتلبوتدين
٣٦٠٠١	حامض النيتريك والسولفرنتريك	٣٦٣٠٦	المحروقات الاسيلية الاخرى (الحيطان، الايتان ، الاميلان ، الهكسيلان الخ) غير البوتان
٣٦٠٠٣	الامونيالك	٣٦٣٠٧	المحروقات السيكلانية والسيكلينية
		٣٦٣٠٨	المحروقات السيكلوتريتية

الهيدروكاربير

المشتقات السلفونية النترو وانتراز من المحروقات	٣٦٣٠٩ البنزين
٣٦٣٣٢ الترينيتروبو تلاميتا كسيلان	٣٦٣١٠ التولوين
٣٦٣٣٣ المونونيتروبنشرين والدينيتروبنشرين	٣٦٣١١ الكسيلين
٣٦٣٣٤ المونونيتروبنشرين والدينيتروبنشرين	٣٦٣١٢ الستيرين
٣٦٣٣٥ التريتيتروتولين والدينيترونفطلين	٣٦٣١٣ الاتلبنزين
٣٦٣٣٦ المشتقات السولفونية النتريسة والنتروزية الاخرى من المحروقات (غم فم أ)	٣٦٣١٤ النفطلين
أنواع الكحول الاسلية ومشتقاتها المالحة السلفونية والنترية والنتروزية	٣٦٣١٥ الاستراسين
٣٦٣٣٧ كحول الميتيليك (ميتانول)	٣٦٣١٦ الدفينيل
٣٦٣٣٨ كحول البوتيليك	٣٦٣١٧ السيمين
٣٦٣٣٩ كحول الاسليك المستعمل كمعطرات في الصيدلة « الجيرنيول ، السيترول ، نول المينانول ، الرودينسول ، النيول »	٣٦٣١٨ المحروقات البنزينية الاخرى غم فم أ
٣٦٣٤٠ الاتيلين كليكول	متفرعات مولدات املاح المحروقات
٣٦٣٤١ أنواع الكحول الاخرى ومشتقاتها المالحة والسلفونية والنترية والنتروزية (غم فم أ)	٣٦٣١٩ كلورور الميتيل
أنواع الكحول السلكية ومشتقاتها المالحة والسلفونية والنترية والنتروزية	٣٦٣٢٠ كلورور الابثيل
٣٦٣٤٢ المنتول وأنواع الكحول السلكية البنزينية	٣٦٣٢١ الديكلورو ميتان
٣٦٣٤٣ أنواع الكحول الاخرى السلكية ومشتقاتها المالحة والسلفونية ، والنترية والنتروزية	٣٦٣٢٢ التريكورو ميتان
فينولات وفينولات الكحول ومشتقاتها المالحة والسلفونية والنترية والنتروزية	٣٦٣٢٣ التيتركلورور الفحمي
٣٦٣٤٤ الفينولات واملأها	٣٦٣٢٤ الديكلورو ايتان (الكلورو فورم)
٣٦٣٤٥ الكريزولات واملأها	٣٦٣٢٥ كلورورات الاخرى وكلورورات متعددة من محروقات آسيكلية مشبعة غم فم أ
٣٦٣٤٦ المونوفينولات الاخرى	٣٦٣٢٦ كلورور الفينيل
	٣٦٣٢٧ تريكلوريتلين
	٣٦٣٢٨ التيترايكاور الاتيلين
	٣٦٣٢٩ الكلورورات الاخرى ، والكلورورات المتعددة من المحروقات الاسكلية غير المشبعة
	٣٦٣٣٠ الديكورو - انديفانيل - التركلور ايتان (د، د، ت) غير المجهزة كمبيدة للحشرات
	٣٦٣٣١ مولدات الملح من المحروقات (غ م ف م أ)

٣٦٣٤٧	الفينول المتعدد	٣٦٣٦٣	السيطون المالحه ، والسولفونيسه والنترية ، والنترازية
٣٦٣٤٨	الفينول الكحول	٣٦٣٦٤	حامض الميتكريليك واملاحه واستيريه
٣٦٣٤٩	مشتقات فينول الكحول المالحه والسولفونية والنترية والنتروزية المركبات ذات وظيفة الدهيد	٣٦٣٦٥	أستينات الميتيل وأستينات الايتيل وأستينات البوتيل والايزوبوتيل
٣٦٣٥٠	الائينيل	٣٦٣٦٦	أستيرات الحامض الاسيتيكي الاخرى
٣٦٣٥١	الالدهيدات الاخرى الاسكلية (وتشمل الميتانال)	٣٦٣٦٧	حوامض المونوكاربوكسيليك الاخرى وانيدريداتها ومركباتها الملحية والأكسيدات الفوقية وحوامضها الفوقية ومشتقاتها الملحية والسولفورنية والنترية والنتروزية
٣٦٣٥٢	الالدهيدات السكلية والسكلينية والسيكلوترنية	٣٦٣٦٨	أورتوفتلات ديوكتيل
٣٦٣٥٣	الالدهيدات البنزينية	٣٦٣٦٩	الانيدريد افناليك
٣٦٣٥٤	الالدهيدات الكحولية	٣٦٣٧٠	حوامض الكاربوكسيليك المتعددة الاخرى
٣٦٣٥٥	الالدهيدات الاخرى الالدهيدات الايتيرية ، الالدهيدات الفينولية الخ)		وانيدريداتها والمركبات الملحية والأكسيدات الفوقية والحوامض الفوقية ومشتقاتها الملحية والسفونية والنتروزية
٣٦٣٥٦	مشتقات الالدهيدات والالدهيدات الكحولية والالدهيدات الفينولية الخ، الملحية والسولفونية والنترية والنتروزية	٣٦٣٧١	حامض التارتري واملاحه واستتاره بأنوعها
	الحمضيات الكربوسكلية وانيدريداتها ، الملحية وفوق الاكسيدية وفوق الحامضية ومشتقاتها الملحية والسفونية والنتيرية أو النتروزية	٣٦٣٧٢	حوامض الكاربوكسيل ذات الوظيفة الكحولية والالدهيدية والسيطونية والحوامض الكاربوكسيلية الاخرى ذات الوظائف الاوكسيجينية . وانيدريداتها ومركباتها الملحية والأكسيدات الفوقية وحوامضها الفوقية ومشتقاتها الملحية والسفونية والنترية والنتروزية
٣٦٣٥٧	الاسيطون		
٣٦٣٥٨	الميتيلسيطون		
٣٦٣٥٩	الاسيتونات الاسكلية الاخرى		
٣٦٣٦٠	الاسيتونات السكلانية والسيكلينية والسيكلوتريبية		
٣٦٣٦١	السيطونات والسيطونة الكحولية والسيطونات الفينولية وسيطونات الدهيد	٣٦٣٧٣	المركبات المحتوية على نسبة امين
٣٦٣٦٢	كينونات الكحول ، كينونات الفينول وكينونات الالدهيد والكينونات الاخرى ذات الوظيفة الاوكسجينية	٣٦٣٧٤	حامض أورثوامينو بنزويك
		٣٦٣٧٥	المركبات الامينية الاخرى المحتوية على نسب اوكسيجينية
		٣٦٣٧٦	الاكربيلو ثيتريل والمركبات الاخرى

المحتوية على نسبة نيتريالية	٣٦٥٠٣	المطاطات التركيبية الاخرى
٣٦٣٧٧ المركبات الدبازونيكية الازونيكية والازوكسيكية	٣٦٥٠٥	الفينوبلاست
٣٦٣٧٨ المركبات الاخرى. المحتوية على نسب ازوطية	٣٦٥٠٧	الامينوبلاست
	٣٦٥٠٩	الالكيد
	٣٦٥١١	المتعدد الاستار
المركبات العضوية المعدنية - المركبات الهيتروسيكلية	٣٦٥١٣	المتعدد الاوريتان
٣٦٣٧٩ رصاص التيترايتيلين	٣٦٥١٥	الرتنج الابروكسيد الاويتوكسيليني
٣٦٣٨٠ المركبات العضوية المعدنية الاخرى	٣٦٥١٧	متعدد الاميد
٣٦٣٨١ الفرفورال	٣٦٥١٩	متعدد الايتلين في شكله الاصلى
٣٦٣٨٢ الاندول	٣٦٥٢١	متعدد البروبيلان في شكله الاصلى
٣٦٣٨٣ الكابرولكتام	٣٦٥٢٣	متعدد السترين في شكله الاصلى
٣٦٣٨٤ المركبات الهيتروسيكلية الاخرى	٣٦٥٢٥	كلورور المتعدد الفينيل
٣٦٣٨٥ السولتونات والسولطامات	٣٦٥٢٧	الاسيتات المتعدد الفينيل
	٣٦٥٢٩	السليولوز المتجدد
المركبات العضوية الاخرى غم فم	٣٦٥٣٠	نيترات السليولوز
٣٦٣٨٦ الخميرة (الانزيم)	٣٦٥٣٢	اسيتات السليولوز
٣٦٣٨٧ الاستيرات السولفوروية واملاحها	٣٦٥٣٤	الاستيرات والسليولوز الاخرى
٣٦٣٨٨ المركبات الهيتروسيكلية الاخرى	٣٦٥٣٦	ايتير السليولوز
٣٦٣٩٠ الفرافيت	٣٦٥٣٨	الالياف المفلكنة
٣٦٣٩١ الشموع الاصطناعية	٣٦٥٤٠	المواد شبه انزلاية المجمدة
٣٦٣٩٣ المنتجات الدابغة العضوية المتجمعة	٣٦٥٤٢	الصمغ الذائب
٣٦٣٩٥ المركبات العضوية الاخرى (غم فم)	٤٦٥٤٤	المصنع الاستيري
٣٦٤ صناعة المواد الملونة التجمعية	٣٦٥٤٦	مشتقات المطاط الطبيعى الكيميائية
٣٦٤٠١ الملونات التجمعية (وتشمل النيلة الطبيعية)	٣٦٥٤٧	حامض الالجينيك واملاحه واستاره
٣٦٤٠٢ سواد البترول (الفحم الاسود)	٣٦٥٤٩	اللينوكسين
٣٦٤٠٤ السوادات الاخرى	٣٦٥٥١	المواد اللدائنية الاساسية الاخرى
٣٦٥ صناعة المواد اللدائنية الاساسية والراتنج التركيبى	٣٦٦	صناعة المواد الكيميائية الاساسية الخاصة بالصبلة
	٣٦٦٠١	السولفميدات
٣٦٥٠١ مطاط البوتيل والموتادين المتعدد	٣٦٦٠٤	الفيتامينات

المزيج القارى	٣٦٨١٣	الهرمونات	٣٦٦٠٦
صناعة المفرقات ولوازم التحريق والحراقات	٣٦٩	المضادات الحيوية	٣٦٦٠٩
بارود اطلاق النار	٣٦٩٠١	المنتجات الكيميائية الاساسية الاخرى الخاصة بالصيدلة	٣٦٦١١
مفرقات النيترات	٣٦٩٠٤	استخراج المواد الحيوانية والنباتية وتحويلها	٣٦٧
الديناميت	٣٦٩٠٧	المنتجات التوترية النشيطة والمنتجات القاعدية للمنظفات غ م ف م آ	٣٦٧٠١
المفرقات الاخرى	٣٦٩١٠	المستخرجات الصبغية	٣٦٧٠٤
الفتيلات	٣٦٩١٣	المستخرجات الدايفة من الاصل النباتي	٣٦٧٠٧
فتيلات التفجير	٣٦٩١٦	الالبومين والبتون	٣٦٧١٠
المفجرات الكهربائية	٣٦٩١٨	الصمغ والهلام من الاصل الحيواني او النباتي	٣٦٧١٣
المفجرات الاخرى ، المشعلات والذخائر	٣٦٩٢٢	اللينوسولفيت	٣٦٧١٧
مواد تقنية الاختراق	٣٦٩٢٥	الكلويد والهتروزيد الطبيعى او التركيبى	٣٦٧١٩
البارود والمفرقات الخرطوشية	٣٦٩٢٨	السكر الصافى كيميائيا	٣٦٧٢٢
صناعة المنتجات الصيدلية	٣٧٠	الخمائر الاصطناعية (الخمائر الطبيعية ، مصنفة فى ٤٢٢)	٣٦٧٢٥
المنتجات البيولوجية (المصل ، الطعم ، منتجات الاستعصاء الخمائر)	٣٧٠٠١	الزيوت المفيرة (وتشمل المجففة منها) خالص التيربينتين ، الالوان الاساسية والتزيينات	٣٦٧٢٨
العقاقير الصيدلية والبيطرية (الادوية غير المجهزة للبيع بالتفصيل)	٣٧٠٠٤	القفونة وحامض الرتيجى	٣٦٧٣١
الخصائص الصيدلية والبيطرية (الادوية المجهزة للبيع بالتفصيل)	٣٧٠٠٧	المنتجات الاخرى المستخرجة والمحولة من المواد الحيوانية والنباتية	٣٦٧٣٤
المستحضرات الصيدلية الاخرى (القطن ، المضادات المعقمة ، المحافظ والحقائب الصيدلية معبأة بلوازمها)	٣٧٠١٠	البقايا ورماد استخراج المواد الحيوانية والنباتية ومشتقات تحويلها	٣٦٧٣٧
صناعة المواد الكاشطة	٣٧١	صناعة القار والبنزول	٣٦٨
الارحية واحجار الشحذ من الكاشطات الطبيعية	٣٧١٠١	القار المعدنى	٣٦٨٠٢
الارحية واحجار الشحذ من الكاشطات المعدنة	٣٧١٠٤	قار الفحم الحجري	٣٦٨٠٤
الكاشطات فى شكل مسحوق او حبوب او الكاشطات المطبقة	٣٧١٠٧	منتجات من تقطير القار (بنزول ، زفت)	٣٦٨٠٧
صناعة الفحم الاصطناعى وفحم التراب المنشط	٣٧٢		

٣٧٤٣١	الاصباغ المدفقة والمواد الملونة غ م ف م آ	٣٧٢٠١	انواع الفحم الاصطناعي
٣٧٤٣٤	الالوان الدقيقة والجففة	٣٧٢٠٤	انواع الفحم المنشط
٣٧٤٣٧	المصهفات	٣٧٣	صناعة منتجات التبييض ومنتجات الصيانة وما اقترن بها
٣٧٤٤٠	المحلات والمخففات	٣٧٣٠١	ماء جافيل (هيبوكلويت الصوديوم)
٣٧٤٤٣	مداد الطباعة	٣٧٣٠٢	كريزيل
٣٧٦	صناعة المنتجات المبيدة للحشرات ، المنتجات المضادة للأمراض الفطرية والمنتجات المقاومة للجراثيم	٣٧٣٠٤	روح الملح
٣٧٦٠١	مبيدات الجراثيم ومقاومات الطفيليات	٣٧٣٠٩	المنظفات والفسلات المجهزة
٣٧٦٠٤	المنتجات الدامية (الترويق، المشروبات المتخمرة وحفظها)	٣٧٣١١	بلور الصودا
٣٧٧	صناعة المنتجات الفوتوغرافية	٣٧٣١٤	المنتجات الصودية
٣٧٧٠١	الالواح والافلاح التصويرية	٣٧٣١٧	مزيلات الدسم وتركيبات التهذيب
٣٧٧٠٤	الاوراق الفوتوغرافية	٣٧٣٠٢	التشميع والوزنيش
٣٧٧٠٧	الالواح والافلام التصويرية الفوتوغرافي	٣٧٣٢٣	الصبغات المنزلية
٣٧٨	صناعة المنتجات الكيميائية ذات الاستعمال الميكانيكي والمعدني ، والصناعة العامة	٣٧٣٢٦	الشمع المسحضر من أصل حيواني
٣٧٨٠١	المنتجات الكيميائية ذات الاستعمال الميكانيكي والمعدني والصناعة غ م ف م آ (وتشمل الصواقل)	٣٧٣٢٩	الشمع النباتي المستحضر
٣٧٩	الزيوت الخاصة ، العطارة ، دهن التجميل	٣٧٣٣٢	المحروقات المجيدة والملبسة ومزيلات الدردى أو الروائح
٣٧٩٠١	الزيوت الخالصة السائلة والكثيفة	٣٧٤	صناعة الدهن والبرنيق والصبغة ومداد الطباعة
٣٧٩٠٤	مزيح الزيوت الخاصة ومحاليلها	٣٧٤٠١	الدهن والبرنيق من الزيت
٣٧٩٠٤	مرهم الحلاقة (صابون اللحية الموجود في ٥٩٣١٣)	٣٧٤٠٤	الدهن والبرنيق من البرانيق الدسمة
٣٧٩٠٧	معجون الاسنان	٣٧٤٠٧	الدهن والبرنيق من الراتنج الالكيدى
٣٧٩١٠	صابون الشعر (شامبوان)	٣٧٤١٠	الدهن والبرنيق النيترو سلولوزي
٣٧٩١٣	العطارة الجاهزة	٣٧٤١٣	الدهن والبرنيق الاسيطوسلولوزي
		٣٧٤١٦	الدهن والبرنيق من راتج الكحول في شكل محلول
		٣٧٤١٩	الدهن والبرنيق من الراتنج التركيبي في شكل محلول
		٣٧٤٢٢	الدهن والبرنيق الزفتي
		٣٧٤٢٥	الدهن والبرنيق المدعى المستحلبات أو المشتتات
		٣٧٤٢٨	الدهن والبرنيق من الماء

٣٨١	صناعة سجاد المطاط والمطاط المتجدد	٣٨٧١٦	تبغ الاستنشاق والمضغ (الشمة)
٣٨١٠١	المطاط المتجدد	٣٨٧١٩	مسحوق التبغ
٨٣٢	صناعة الاحواق والصفق	٣٨٧٢١	خلاصة مرق التبغ
٣٨٢٠١	الصفق	٣٨٨	صناعة الكبريتات
٣٨٢٠٤	الاطار الداخلى للمجلة	٣٨٨٠١	الكبريتات (أعواد الثقاب)
٣٨٤	صناعة الادوات المطاطية غ م ف م آ (لاتشمل الاحذية انظر ٥٢١)	٣٩١	صناعة الزيت ومعاصر الزيت النباتي
٣٨٤٠١	شبه الخدمات المطاطية (الصفائح الاوراق ، الاشرطة ، المجنبات)		الزيوت الخامة
٣٨٤٠٤	الانسجة المطاطية	٣٩١٠١	زيت الزيتون الخام
٣٨٤٠٧	ادوات النظافة والصيدلة من المطاط	٣٩١٠٤	زيت الفستق الخام
٣٨٤١٦	مصنوعات من المطاط ذات الاستعمال الصناعي (الخيوط ، الاحزمة ، الانابيب بأنواعها)	٣٩١٠٥	زيت الصوجة الخام
٣٨٤١٩	المصنوعات الاخرى من المطاط	٣٩١٠٦	زيت القرطم الخام
٣٨٤٢٢	بقايا المطاط وشظايا مصنوعات المطاط	٣٩١٠٧	زيت السلجم الخام
٣٨٥	صناعة الامينت	٣٩١١٠	زيت دوار الشمس الخام
٣٨٥٠١	الامينت المصنع (الخيوط ، الانسجة الحبال ، الاوراق ٠٠٠ الخ)	٣٩١١١	زيت النرة الخام
٣٨٥٠٤	الحكاكات الخاصة باجهزة الاحتكاك	٣٩١١٢	زيت الكتان الخام
٣٨٦	صناعة اوراق التبغ	٣٩١١٣	الزيوت النباتية الخامة الاخرى
٣٨٦٠١	التبغ اليابس		الزيوت الغذائية المصفاة
٣٨٦٠٤	التبغ المدروس والمفروم (التبغ العادي)	٣٩١١٩	زيت الزيتون المصفى
٣٨٦٠٧	التبغ المتخمّر	٣٩١٢٠	زيت الفستق المصفى
٣٨٧	صناعة التبغ	٣٩١٢٢	الزيوت الغذائية الاخرى
٣٨٧٠١	السجاير السمره (برون)	٣٩١٢٣	الزيوت والشحوم النباتية المهدرجة وحتى المصفاة منها ماعدا المستحضرة
٣٨٧٠٢	السجاير الشمره (بلوند)		الزيوت الخالصة او المصفاة اساسا للاستعمال الصناعي على الخصوص
٣٨٧٠٤	السجار الفليظ والدقيق	٣٩١٢٥	زيت الخروع المصفى
٣٨٧٠٧	الفلاف الخارجى والباطنى للسجار	٣٩١٢٦	زيت الكتان المصفى
٣٨٧١٠	التبغ الاسمر للتدخين	٣٩١٢٧	الزيوت الاخرى المصفاة
٣٨٧١٣	التبغ الاشقر للتدخين		

الصفوف	٣٩٤١٠	منتجات عصر الزيت وتصفيته	
الغليسرين (ويشمل المياه والغسلات المغلصرة)	٣٩٤١٢	٣٩١٢٨ منتجات عصر الزيت الفرعية (بقايا الثفل الدهني والزيتوني ، والبقايا الآخري وتشمل دقيق الحبوب والثمار الزيتية)	
الشموع بأنواعها والشموع العسلية	٣٩٤١٣	٣٩١٣٠ المنتجات الفرعية لتصفية الزيت (الزيوت الحامضة وتشمل ذخائر الصابون ، الكحول الدسمة الصناعية، الليستين ، جمار التقطير للحوامض الدسمة)	
صناعة المرجرين	٣٩٥		
المرجرين	٣٩٥٠١		
الشحوم النباتية الغذائية المستحضرة	٣٩٥٠٤		
الشحوم الآخري النباتية أو الحيوانية المستحضرة	٣٩٥٠٧		
الطحانة	٤٠١	٣٩٢ صناعة المواد الدهنية من الأصل الحيواني	
السميد وبرغل القمح الصلب	٤٠١٠١	٣٩٢٠١ الودك وزيت الودك	
دقيق البر (القمح اللين)	٤٠١٠٣	٣٩٢٠٤ ذائب شحم الخنزير والشحوم الخنزيرية الآخري ، شحوم الدواجن المعصورة أو الذائبة	
السميد وبرغل الشعير	٤٠١٠٧		
السميد وبرغل الحبوب الآخري	٤٠١١٠	٣٩٢٠٧ الاجسام الدسمة الآخري من الأصل الحيواني	
دقيق الحبوب المتنوعة	٤٠١١٢		
نفاوة الطحين ونخالة الحبوب والقرنيات	٤٠١١٣	٣٩٢١٠ الشحوم والزيوت الحيوانية المهدرجة حتى المكررة منها ولكن غير المستحضرة	
صناعة العجين الغذائي والكسكي	٤٠٣	٣٩٣ المصينة	
العجين الغذائي	٤٠٣٠١	٣٩٣٠١ صابون الاستعمال المنزلي	
الكسكي	٤٠٣٠٤	٣٩٣٠٤ الصابون المعد في شكل صفيحات	
تقشير البزور وفرزها	٤٠٤	٣٩٣٠٧ الصابون السائل	
الأرز المستحضر	٤٠٤٠١	٣٩٣١٠ صابون الغسل	
دقاق الأرز	٤٠٤٠٤	٣٩٣١٣ أنواع الصابون الآخري وتشمل صابون الحلاقة	
البزور الآخري والخضر اليابسة	٤٠٤٠٧	٣٩٣١٥ الحوامض الدسمة الصناعية (غير الزيتية والدهنية)	
المقشرة المفروزة الخ		٣٩٤ صناعة الدهنيات	
المنتجات النشوية (النشاء بأنواعه	٤٠٥	٣٩٤٠١ الدهنيات والزيوت	
النشاء بأنواعه (ويشمل الاينولين)	٤٠٥٠١	٣٩٤٠٤ الحامض الدهني	
التبيوكة	٤٠٥٠٤	٣٩٤٠٧ الحامض الزيتي	
الغلوتين	٤٠٥٠٧		
بقايا النشاء	٤٠٥١٠		

٤١١	الخبازة وصناعة الحلوى	٤٢١٠٩	السكر المجهز بأنواعه
٤١١٠١	الخبز وما يشابهه	٤٢١١٠	السكريات الاخرى وتشمل السكريات السائلة والمعطره
٤١١٠٤	الحلويات الطرية (وتشمل الخبازة الرقيقة)	٤٢١١٣	لباب الشمندر
٤١٤	البسكطة ومنتجات الحمية	٤٢١١٥	ثفل قصب السكر
٤١٤٠١	البسكطة ، الحلويات الصناعية المحفوظة ، الكوفريط وغيره	٤٢١١٦	ثفل السكر
٤١٤٠٤	البسكوت (الخبز المشوى)	٤٢١١٩	ثفل تصفية السكر الخام
٤١٤٠٧	منتجات الحمية الاخرى من الاصل الجبوبي	٤٢٢	صناعة الخميرة (الخميرة الكلتية في ٥٦١٩ والخميرة الصناعية في ٣٦٧٢٥)
٤١٤١٣	مسحوق الدقيق والنشاء ومستخلص الملت	٤٢٢٠١	الخميرة اليابسة
٤١٥	صناعة اغذية الاطفال	٤٢٢٠٤	الخميرة الطرية
٤١٥٠١	الاغذية المستخلصة من الجبوب (سوبر أمين)	٤٢٣	نباذة الخمور ، حفظها وتديرها
٤١٥٠٤	الاغذية المستخلصة من الفواكة	٤٢٣٠١	الخمور الجارية الاستعمال
٤١٥٠٧	الاغذية المستخلصة من الخضر	٤٢٣٠٤	الخمور ذات التسمية المراقبة في الاصل
٤١٥٠٩	الاغذية المستخلصة من اللحوم	٤٢٣٠٧	مشتقات النباذة
٤١٥١٣	الاغذية المركبة	٤٢٣١٠	الخمريات ، الدردى الخام
٤٢٠	تقطير الشمندر ، القلقاس الرومى ، حبات البطاطس (تقطير الخمر ومسكر الفواكة والسدر الخ ٠٠٠ مصنفة في ٤٢٧)	٤٢٤	تحضير الخمور الخاصة
٤٢٠٠١	الكحول الاتيلى الخالص	٤٢٤٠١	الخمور الخاصة (الخمور الفوارة ، الخمور الخاصة الاخرى)
٤٢٠٠٤	الكحول الاتيلى المغير	٤٢٥	صناعة الجعة والنتاشة «الملاطة»
٤٢٠٠٧	بقايا التقطير	٤٢٥٠١	الجعة
٤٢١	السكريات وتصفياتها	٤٢٥٠٤	المنتشة (الملت)
٤٢١٠١	سكر الشمندر الخام	٤٢٥٠٧	بقايا الجعة
٤٢١٠٣	سكر القصب الخام	٤٢٦	المسدة
٤٢١٠٤	السكر الملبور الابيض من الشمندر	٤٢٦٠١	نبيذ التفاح والأجاص والعسل وغيرها
٤٢١٠٧	السكر المصفى من الشمندر والقصب	٤٢٦٠٤	بقايا المسدرات
		٤٢٧	تقطير الكحول لاغراض التفضية

٤٣١١٠	الحليب أو قشدة الحليب المحفوظة ، المكثفة أو المسحوقة	(تقطير الخمور ، خمور الفسواكة بأنواعها وثقل قصب السكر) ، (تقطير الشمندر والقلقاس الرومي والحبوب والبزور والبطاطس الخ... مصنفة في ٤٢٠)	٤٢٧٠١	المشروبات الروحية
٤٣١١٣	القشدة الثلج		٤٢٧٠٤	بقايا التقطير
٤٣١١٦	الحليب المعطر والمستحضرات اللبنية الآخري		٤٢٨	تقطير المشروبات الروحية وصناعة المشروبات المشبهة
٤٣٢	المزبدة		٤٢٨٠١	الفرموت
٤٣٢٠١	الزبد والسمن		٤٢٨٠٤	الخمور العذبة والمشبهات الآخري (وتشمل المشبهات الخمرية الاصل)
٤٣٢٠٤	المخيض		٤٢٨٠٧	المشروبات الكحولية
٤٣٣	المجبنة		٤٢٨١٠	المشروبات الروحية
٤٣٣٠١	الجبن		٤٢٩	انتاج المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية المتعددة (ويشمل أنواع الجمعة غير الكحولية)
٤٣٣٠٤	الجبن الابيض (الطري)		٤٢٩٠١	المياه المعدنية الطبيعية
٤٣٣٠٧	الجبنين		٤٢٩٠٤	المياه المعدنية الاصطناعية والمياه العادية الغازية (سودا - ماء)
٤٤١	صناعة معلبات الفواكه والخضر		٤٢٩٠٧	شراب الليمون ، المياه الغازية المعطرة، المياه ذات انطعم الفاكهاني (وتشمل المياه الغازية المعالجة بهذه الطريقة)، والمشروبات غير الكحولية الآخري (لا تشمل عصير الفواكه والخضر)
٤٤١٠١	صناعة معلبات الفواكه عصيدة الفواكه ، المربى ، عقيد الفواكه وفواكه المشروبات السكرية		٤٢٨١٠	المشروبات السكرية المعطرة أو الملونة (لا تشمل عصير الفسواكه المزوج بالسكر)
٤٤١٠٤	عصير الفواكه		٤٣١	الملبنة
٤٤١٠٧	خلاصة عصير الفواكه		٤٣١٠١	الحليب غير المعالج أو الحليب الثلج
٤٤١١٠	الفواكه المجمدة		٤٣١٠٤	الحليب المعقم (ويشمل قشدة الحليب)
٤٤١١٣	الفواكه المجففة		٤٣١٠٧	الياغورت ، الحليب السرايب ، الحليب المحمض ، القشدة الطرية
٤٤١١٥	الفواكه المشخنة			
٤٤٦٦١	التمور المحضرة والمجهزة			
٤٤١١٩	الزيتون المعد			
٤٤١٢٥	الالباب والقشور ، والنوى (وتشمل أيضا بنور الخراب)			
٤٤١٢٨	معلبات الفواكه الآخري (وتشمل مساحيق الفواكه)			
	صناعة معلبات الخضر			
٤٤١٣١	الخضر الطرية المعلبة (المحكمة السد، علب قماقم وما شابهها)			

٤٤١٣٣	مركز الطماطم	٤٤٤١٠	بقايا الاسماك
٤٤١٣٤	الطماطم المهيأة بكيفية أخرى	٤٤٤١٣	دقيق الاسماك
٤٤١٣٧	عصير الطماطم	٤٤٥	جزارة اللحوم وتقطيعها
٤٤١٤٠	الخضر المجمدة	٤٤٥٠١	لحوم الابقار
٤٤١٤٦	الخضر المجففة (وتشمل مساحيق الخضر)	٤٤٥٠٤	لحوم الاغنام
٤٤١٤٩	الخضر المهيأة في الماء المالح	٤٤٥٠٧	لحوم العنز
٤٤١٥٠	تعليب الخضر الجافة المنعشة	٤٤٥١٠	لحوم الخيول
٤٤١٥٢	تعليب الخضر الاخرى (زهرة الكبر، الهليون ، فلب النخلة)	٤٤٥١٣	لحوم الابل
٤٤٢	صنع معلبات اللحوم ولحوم الدواجن والاكباد المسمنة	٤٤٥١٦	لحوم الخنزير
٤٤٢٠١	لحم الخنزير ومعلباته	٤٤٥١٩	الاسلاب (باستثناء لحوم الدواجن ، والطرائد ، والارانب)
٤٤٢٠٤	المستحضرات والمعلبات الاخرى للحوم ولحوم الدواجن ، خلاصة اللحوم وخالصها	٤٤٥٢٢	لحوم الدواجن واسلابها
٤٤٢٠٧	اللحوم ولحوم الدواجن المجففة ، المملحة ، والمبخرة وتشمل المودك	٤٤٥٢٥	اللحوم الاخرى واسلابها (من الطرائد والارانب الخ ٠٠٠)
٤٤٢١٠	دقيق اللحوم ولحوم الدواجن ومساحيقها	٤٤٥٢٨	بقايا الذبائح
٤٤٣	الاطعمة المطبوخة (غير المصنفة في ٤٥٥)	٤٤٥٣١	الجلود الخام من الابقار بانواعها
٤٤٣٠١	الاطعمة المطبوخة باللحم	٤٤٥٣٤	الجلود الخام من الاغنام (وتشمل الجلود لنتف انصوف منها)
٤٤٣٠٤	الاطعمة المطبوخة بلحوم الدواجن	٤٤٥٣٧	الجلود الخام من الخيول
٤٤٣٠٧	الاطعمة المطبوخة بالاسماك والقشريات	٤٤٥٤٠	الجلود الخام من العنز
٤٤٣١٠	الاطعمة المطبوخة الاخرى	٤٤٥٤٣	الجلود الخام الاخرى (الخنزيرية، والضفدية والزاحفية)
٤٤٤	معلبات الاسماك والقشريات	٤٤٥٤٦	بقايا الجلود الخام
٤٤٤٠١	معلبات الاسماك	٤٤٥٤٩	الفراوة الخاصة
٤٤٤٠٢	معلبات القشريات	٤٥١	صناعة الحلويات
٤٤٤٠٤	الاسماك المجففة ، والمملحة ، والمبخرة	٤٥١٠١	حلويات السكر
٤٤٤٠٧	الاسماك المجمدة	٤٥١٠٤	استحضار المسحوقات المتنوعة (البودنغ الخ ، لا تشمل المسحوقات المأخوذة من الدقيق والنشاء وخلاصة المنتشة ، الملت ، انظر ٤١٤١٣)
		٤٥٢	صناعة الشكلاطة (وتشمل الكاكاو)

٤٥٢٠١	الشكلاطة	٤٥٦	صناعة المنتجات الخاصة بتغذية
٤٥٢٠٤	حلويات الشكلاطة (وتشمل		الحيوانات باستثناء دقيق السمك
	المستحضرات الغذائية الاخرى التي		المذكور في ٤٤٤١٣)
	تحتوى على الكاكاو والشكلاطة)	٤٥٦٠١	أنواع الخروب المدقوق
٤٥٢٠٧	الكاكاو بالجملة	٤٥٦٠٤	الخرادل المهيئة للحيوانات
٤٥٢١٠	زبدة الكاكاو	٤٥٦٠٧	أغذية دبس الشندر أو الاغذية
٤٥٢١٦	قشور الكاكاو وقشاراته وبقاياه		السكرية
٤٥٣	صناعة التوابل المختلفة	٤٥٦١٠	أغذية غير دبس الشندر وغسير
			السكرية
٤٥٣٠١	دقة الخردل ، مايونيز ومرق التوابل	٤٥٦١٣	الاغذية المركبة
	غ م ف أ	٤٥٦١٩	خميرات الكلا
٤٥٣٠٤	الخل	٤٦١	صناعة الثلجات
٤٥٣٠٧	الملح المستحضر للبيع	٤٦١٠١	الثلجات المائية
٤٥٣١٠	التوابل المسحوقة المتنوعة	٤٦١٠٤	الثلجات الفحمية
٤٥٤	استحضار القهوة والهندباء ،	٤٦٢	تهيئة الصوف (من الجز)
	وتحميص البن	٤٦٢٠١	الصوف المغسول ، المزال دسمه
٤٥٤٠١	القهوة المحمصة ، القهوة الخالصة		ومصالته تماما
	من الكافيين	٤٦٢٠٤	الصوف المسرح ، و / أو المنفوش
٤٥٤٠٤	خلاصة القهوة والقهوة القابلة	٤٦٢٠٧	بقايا الصوف والشعر
	للذوبان	٤٦٣	غزل الصوف
٤٥٤٠٧	المواد البديلة للقهوة	٤٦٣٠١	الخيوط من نوع الصوف المنفوش
٤٥٤١٠	قشور وتشششيرات القهوة	٤٦٣٠٤	الخيوط من نوع الصوف المسرح
٤٥٤١٣	الهندباء المستحضرة (غير المستحضرة	٤٦٤	النسيج على العتاد الصوفى
	انظر ٠٣٨٢٨)	٤٦٤٠١	المنسوجات الخام (ويشمل المخلوطات
٤٥٥	صناعة أنواع الحساء والثريدة		والصوف
	والاريجيات	٤٦٤٠٤	المنسوجات التامة الصنع (البيضاء
٤٥٥٠١	المستحضرات السائلة لانواع الثريد		والمصبوغات أو المطبوعة) (الصوف)
	والحساء (من اللحوم ولحم الدواجن	٤٦٤٠٧	البطانيات من القطن والليفان
	والخضر والسمك)	٤٦٤٠٨	البطانيات من القطن والصوف
٤٥٥٠٣	المستحضرات المجففة لانواع الثريد	٤٦٤٠٩	البطانيات من القطن والصوف والليفان
	والحساء (من اللحوم ولحم الدواجن	٤٦٤١٠	البطانيات من البقايا القطنية
	والخضر والسمك والقشريات)	٤٦٤١١	البطانيات من الصوف
٤٥٥٠٤	الاريجيات الصلبة أو السائلة		

البطانيات من القطن	٤٦٤١٢	الخيوط المعدة للتطريز	٤٧٠٠٧
البطانيات الاصطناعية	٤٦٤١٣	أعداد الالياف النباتية (باستثناء القطن)	٤٧١
صناعة الزرابي	٤٦٥	ألياف الكتان	٤٧١٠١
الزرابي ذات الاطراف المربوطة أو المطوية	٤٦٥٠١	ألياف القنب	٤٧١٠٤
النجود المنسوجة	٤٦٥٠٤	خيوط الالياف النباتية الاخرى	٤٧١٠٧
الزرابي الاخرى (الجلود والنبات)	٤٦٥٠٧	ألياف القنب (الطراز الراقي)	٤٧١١٠
صناعة اللبديات وصناعة الاقمشة غير المنسوجة (باستثناء الانسجة من الورق)	٤٦٦	ألياف الجوتة	٤٧١١٣
اللبديات	٤٦٦٠١	ألياف البهار	٤٧١١٧
الاقمشة الاخرى غير المنسوجة	٤٦٦٠٤	ألياف التخييل القزم	٤٧١٢٠
مبطنات القطن المنسوجة المخففة (انظر كذلك ٣٧٠١٠ و ٥٤٢٢٢)	٤٦٦٠٧	ألياف النباتية الاخرى (باستثناء القطن)	٤٧١٢٤
اعداد القطن	٤٦٧	صناعة ألياف النباتية غير القطنية	٤٧٢
ألياف القطن	٤٦٧٠١	خيوط الجوتة	٤٧٢٠١
نسالة القطن الخام	٤٦٧٠٤	خيوط البهار	٤٧٢٠٤
البقايا الليفية الاخرى من حليج القطن	٤٦٧٠٧	خيوط الألياف النباتية الاخرى	٤٧١٠٧
الغزل على العتاد القطني	٤٦٨	الخيوط وليربال بأنواعها والصفائر الليفية النباتية	٤٧٢١٠
الخيوط المعدة للنسيج والنساجة « القطن »	٤٦٨٠١	أنسجة الكتان والرامي والقنب	٤٧٢١٣
النسيج على العتاد القطني	٤٦٩	أنسجة الجوتة	٤٧٢١٧
النسيج الخام (ويشمل المخلوطات) « القطن »	٤٦٩٠١	أنسجة البهار	٤٧٢٢٠
النسيج التام الصنع (الابيض الملون أو المطبوع) (القطن)	٤٦٩٠٤	أنسجة الالياف النباتية الاخرى	٤٧٢٢١
نسيج القטיפه (من جميع المسواد الاولى)	٤٦٩٠٧	أنسجة البروبيلان المتعدد	٤٧٢٢٣
صناعة خيوط الخياطة (وتشمل التوضيب)	٤٧٠	الاكياس من الجوتة والالياف الصلبة الاخرى ، والاسكورتين (من الالياف الاخرى انظر ٤٩٥)	٤٧٢٢٧
الخيوط المعدة للخياطة	٤٧٠٠١	الاكياس من البروبيلان المتعدد	٤٧٢٣٠
الخيوط المعدة للرفو	٤٧٠٠٤	اعداد الحرير الطبيعي وغزل الانسجة الاصطناعية والتركيبية	٤٧٦
		الحرير الخام ، بقايا الحرير (كتل الحرير ، زغب الشرقة والوبر)	٤٧٦٠١
		الخيوط الحريرية والخيوط من الكتل الحريرية ومن الوبر وزغب الشرقة	٤٧٦٠٤

٤٧٦٠٧	الخيوط المعدنة	٤٨١١٦	البسة الرضع ولوازمها
٤٧٦١٠	خيوط الاليساف الاصطناعية (السلولوزية) أو التركيبية (غير السلولوزية)	٤٨١١٩	قفاز النساجة
٤٧٦١٣	خيوط الاليساف الاصطناعية أو التركيبية (خيوط الخياطة مصنفة في ٤٧٠)	٤٨١٢٢	القلائس المنسوجة (الخمر ، الاخفاف المجوربات)
٤٧٧	صنع الاليساف التركيبية (غير السلولوزية)	٤٨١٢٥	مواد النساجة الاخرى (الخمر ، الأوشحة ، الربطات الخ)
٤٧٧٠١	الحبال لغير المتناسكات (التركيبية)	٤٨٢	صنع المنتجات النسيجية المطاطة لجميع الاستعمالات
٤٧٧٠٤	الالياف المقطوعة (التركيبية)	٤٨٢٠١	الانسجة ، الاقمشة والمواد المطاطة الاخرى ، (بما فيها الخيوط المفتولة والشبائك المطاطية)
٤٧٧٠٧	خيوط النسيج أوغيره (التركيبية)	٤٨٣	صنع الشبائك والتول والفيبول والبوينو والتطريز
٤٧٨	صنع الاليساف الاصطناعية (السلولوزية)	٤٨٣٠١	التول ، الفيبور ، الشبائك (وتشمل الستائر والتزجيجات وشباك الشعر ومصنوعات النساء باستثناء اربطة الاحذية المصنفة في ٤٨٤)
٤٧٨٠١	الحبال الاصطناعية	٤٨٣٠٤	التطريز
٤٧٨٠٤	الالياف المقطوعة (الاصطناعية)	٤٨٤	الاشرطة ، الضفائر ، الزركشات القبطانية
٤٧٨٠٧	الشعيرات الاصطناعية	٤٨٤٠١	الاشرطة (وتشمل اشرطة الربط والرقيعات والفتائل)
٤٧٩	نسيج الحرير (جميع أنواع الشعيرات)	٤٨٤٠٤	الانابيب والاحزمة النسيجية
٤٧٩٠١	نسيج الحرير وزغب الشرائق الحريرية (الكتل الحريرية)	٤٨٤٠٧	الزركشات القبطانية والصفائر والاربطة (وتشمل خيوط اليساري والخيوط المفتولة باستثناء الخيوط المعدنة المصنفة في ٤٧٠٧)
٤٧٩٠٤	نسيج الشعيرات التركيبية (متعدد الاميد ومتعدد الاستر)	٤٨٥	صنع الشبائك المعقود وشباك الصيد
٤٧٩٠٧	نسيج الشعيرات الاصطناعية (الرايون)	٤٨٥٠١	شبائك الصيد والاستعمالات الاخرى
٤٨١	النساجة	٤٨٦	مكملات أعمال النسيج (التبييض ، الصباغة ، الختم والتجهيز)
٤٨١٠١	الاقمشة وقطع النساجة	٤٨٧	صنع المشمعات الأرضية والاقمشة المشمة ، أو المنتجات الشبيهة (الاقمشة المطلية بالمطاط مصنفة في ٣٨٤٠٤)
٤٨١٠٤	الجوارب بأنواعها		
٤٨١٠٧	الالبسة الداخلية المنسوجة (باستثناء البسة الرضع المصنفة في ٤٨١١٦)		
٤٨١١٠	الالبسة المنسوجة (ماعدا البسة الرضع ولوازمها المصنفة في ٤٨١١٦)		
٤٨١١٣	تباين الاستحمام المنسوجة .		

٤٨٧٠٧	الاقمشة المشمعة	٤٩٤٠٤	المظلات «المطرات» والشمسيات بأنواعها والمصنوعات
٤٨٧١٠	الشمعات الأرضية	٤٩٤٠٧	أجزاء المظلات والشمسيات وقطعها (المدنية انظر ٢٤٧٠٧)
٤٩٢	تجهيز الملابس والمخيطات	٤٩٤١٠	الأزرار غير الزجاجة بأنواعها
٤٩٢٠١	ملابس العمل الخاصة بالذكور	٤٩٥	صنع الانسجة الصناعية والمصنوعات المتنوعة الاخرى من النسيج
٤٩٢٠٤	الملابس الكاتمة الخاصة بالذكور	٤٩٥٠١	الاقمشة الصناعية ، القشائيات
٤٩٢٠٧	الملابس الاخرى من الانسجة الخاصة بالذكور		الكاتمة والمنتجات القماشية الصناعية الاخرى
٤٩٢١٠	ملابس العمل النسوية	٤٩٥٠٢	الخيام والستور ، أرجوجات النوم، الاغطية بأنواعها والانايب الخ ٠٠٠
٤٩٢١٣	الملابس الكاتمة النسوية	٤٩٥٠٤	الاكياس من النسيج غير المصنوعة من الالياف الصلبة (انظر ٤٧٢٢٧ و ٤٧٢٣٠)
٤٩٢١٦	الملابس النسوية الاخرى من النسيج	٤٩٥٠٧	المواد الاخرى المصنوعة من النسيج غ م ف م آ (وتشمل القماش المصبوغ للزخرفة)
٤٩٢١٩	الملابس والمخيطات الداخلية للرضع	٤٩٦	صنع القبعات
٤٩٢٢٢	ملابس المطاط (الجاهزة)	٤٩٦٠١	جرسيات القبعات
٤٩٢٢٥	الملابس الجلدية أو الشبيهة بها	٤٩٦٠٤	القبعات البلدية
٤٩٢٢٨	قمصة الرجال	٤٩٦٠٧	القلائس الاخرى غير القبعات البلدية غ م ف م أ
٤٩٢٣١	الالبسة الداخلية للرجال باستثناء القمصان (ويشمل المناومات)	٤٩٩	ترقيع النساجة وترزيدها وترقيع الجوارب والانسجة والملابس وترزيدها
٤٩٢٣٧	المخصرات ، المشدات ، والحماثل وما يشابهها	٥٠١	الفراوة
٤٩٢٤٠	المخيطات البيتية	٥٠١٠٤	الفراوة المفتعلة (الاصطناعية)
٤٩٢٤٣	مختلف أنواع المخيطات الاخرى (المناديل ، الفلانس)	٥٠٢	تقطيع الوبر ونفخه
٤٩٣	صناعة أزياء القبعات والصناعة الحرفية لقمعات النساء وصناعة لوازمها (الموضة)	٥٠٢٠١	الوبر المنفوخ
٤٩٣٠١	القبعات والقلائس الاخرى النسوية	٥٠٣	صنع الملابس الفروية
٤٩٣٠٤	لوازم « الموضة » (مواد تزيين الشعر من الريش والازهار والفواكه الاصطناعية الخ) صناعات الالبسة المختلفة	٥٠٣٠١	ملابس الفراوة
٤٩٤	صناعات الالبسة المختلفة	٥٠٤	دباغة جلد الإبقار المغلي (الجلد بالكروم)
٤٩٤٠١	الحياك ، الخمر ، الاوشحة ، الاغطية، الربطات ، القفافيز ، غير النساجة		

٥٠٤٠١	الجلد البقرى شبه التام المفطى (اللجد بالكروم)	٥٠٨	صناعة بدائل الجلد (الجلد التركيبى أو الاصطناعى)
٥٠٤٠٤	الجلد البقرى التام النصع المفطى (اللجد بالكروم)		المبسوط
٥٠٤٠٧	الجلد البقرى بأوباره	٥٠٨٠١	الجلد التركيبى المبسوط على سناد منسوج
٥٠٤١٠	الجلد البقرى المنزوع وبره	٥٠٨٠٤	الجلد التركيبى المبسوط على سناد غير منسوج
٥٠٤١٣	بقايا الدباغة بأنواعها (لا تشمل الجلود النباتية وتشمل الجلود المثلمة)	٥٠٨٠٧	الجلد التركيبى المبسوط بلاسند
٥٠٥	دباغة جلد البطانة والنمالة (البقرات والابلات والخيليات)		التصقيل
٥٠٥٠١	الجلد النباتى (البطاني)	٥٠٨١٠	الاوراق المرنة لوقاية الانابيب
٥٠٥٠٤	جلد الابلات	٥٠٨١٣	الاوراق المرنة أو المبطنة بسند أوبدون سند لتجهيز السيارات والسخاتة والخيام
٥٠٥٠٧	جلد الخيليات	٥٠٨١٦	الاوراق المرنة للاستعمالات الاخرى (سراويل الرضع وغلاقات الكرايس والكتب والسناثر وغرف الاستحمام)
٥٠٥١٠	بقايا الجلد النباتى (وتشمل المثلمات)	٥٠٨١٩	الاوراق شبه الصلبة لصفائح الاثاث ولتبليس الحيطان
٥٠٦	دباغة جلد العنز	٥١٢	صناعة مجمعات الجلود الطبيعية والاصطناعية
٥٠٦٠١	الجلد العنزى شبه التام	٥١٢٠١	الجلود الاصطناعية (جلود معادة التكوين ، وتشمل المصنوعة من الورق والكارتون)
٥٠٦٠٤	الجلد العنزى الفوقى	٥١٣	القفازة ، وصناعة القفايز من الجلود
٥٠٦٠٧	الجلد العنزى ابطانة الاحذية	٥١٣٠١	مواد القفازة من الجلود
٥٠٦١٠	الجلد العنزى للالبسة والقفايز	٥١٤	صنع السخاتة وأدوات السفرة وأدوات الصيد والادوات العسكرية
٥٠٦١٣	جلود الزواحف	٥١٤٠١	المثابن اليدوية ، الحقيبات ، المحافظ واكياس الظهر (وتشمل تركيباتها واقفالها) باستثناء المصنوعة من القماش الصناعى (من القماش الصناعى ، مصنفة فى ٤٩٥٠٤)
٥٠٧	دباغة جلد الاغنام ومراطتها	٥١٤٠٤	الاحزمة بأنواعها
٥٠٧٠١	جلد الاغنام شبه التام		
٥٠٧٠٤	جلد الاغنام للبطانة		
٥٠٧١٧	الجلود المدبوغة		
٥٠٧١٠	الجلود المصوفة		
٥٠٧١٣	جلد الاغنام التام الصنع للالبسة والقفازة والسخاتة		
٥٠٧١٤	صوف الدباغة		
٥٠٧١٧	منتجات الفراوة الاخرى غ م ف م ١ (جلود الارانب الخ ٠٠٠)		
٥٠٧٢٠	منتجات الدباغة الاخرى غ م ف م ١		

٥١٤٠٧	أدوات السخانة ذات الاستعمال العسكري وأدوات الصيد من جميع المواد	٥٢١٢٣	الأحذية الأخرى غ م ف م أ
٥١٤١٠	أدوات السفر (من الجلد والمواد الأخرى)	٥٢١٢٦	النعال الجلدية
٥١٤١٣	الأدوات الشدية والأغمدة بأنواعها الخ ٠٠ من جميع المواد	٥٢١٢٩	النعال اللدائية
٥١٤١٦	أدوات السخانة غ م ف م أ	٥٢١٣١	النعال المطاطية
٥١٤١٩	أجزاء السخانة وقطعها وأدوات الصيد والأدوات العسكرية (المعدنية ، مصنفة في ٢٤٧٠٧)	٥٢١٣٤	الأجزاء الأخرى المعدة من الأحذية (الكعبيات الخ ٠٠٠ لاتشمل خردوات الأحذية المصنفة في ٢٤٧٠٧)
٥١٥	صنع أدوات الاسراج والسراجة	٥٣١	المناشير
٥١٥٠١	أدوات السراجة (لا تشمل مقاعد الدراجات والدراجات النارية الموجودة في ٢٦٥)	٥٣١٠١	الخشب الاستوائي العادي أو الرفيع، المنشور طوليا ، والمقطوع أو المبسوط كتلا والذي يتجاوز سمكه ٥ ملم
٥١٦	صنع الرحال	٥٣١٠٤	الخشب المربع
٥١٦٠١	أدوات الرحال (لا تشمل مقاعد السيارة المذكورة في ٢٦٣)	٥٣١٠٧	الأخشاب المنشورة الأخرى
٥١٧	تقطيع الجلود الصناعية وصنع الأحزمة الجلدية	٥٣٢	صناعة الخشب الميكانيكية (التحويل الأولى للخشب)
٥١٧٠١	الأحزمة الجلدية (باستثناء المطاطية المذكورة في ٣٨٤١٦)	٥٣٢٠١	الأرضيات الخشبية ، محاضن الآلات، القضبان ، الألواح ، البلاطات
٥١٧٠٤	الأدوات الجلدية الصناعية (لاتشمل الزرابي الجلدية ، انظر ٤٦٥٠٧)	٥٣٢٠٤	العارضات والأعمدة المحقنة أو المشربة
٥٢١	صنع الأحذية	٥٣٢٠٧	الخشب المخطط
٥٢١٠١	أحذية ذات فرعة من الجلد الطبيعي	٥٣٢٠٨	الخشب المنجور أو المقور ، الاوتاد بأنواعها المسننة غير المنشورة
٥٢١٠٤	أحذية ذات فرعة من الجلد التركيبي	٥٣٢١٠	قش الخشب ودقيقه ونشارته
٥٢١٠٧	أحذية ذات فرعة من النسيج	٥٣٢١٣	أوراق التصفيح
٥٢١١٠	أحذية من المواد اللدائية المحقنة أو المقولبة كليا	٥٣٢١٥	الخشب المتعاكس الشرائح ، والخشب المنجور والمقطوع والمقور الذي يقل سمكه عن ٥ ملم
٥٢١١٣	أحذية من المطاط	٥٣٢١٦	الماطورات المصفحة
٥٢١١٦	أحذية الوقاية	٥٣٢١٧	الخشب المتعاكس الشرائح
٥٢١١٩	أحذية الرياضة (لاتشمل الأحذية النسيجية)	٥٣٢١٩	الماطورات من الاليساف الخشبية والماطورات الخلوية
٥٢١٢١	الأحذية الخشبية	٥٣٢٢٢	الماطورات من الجزيئات المدعومة بالاصطناعية أو المعادة التكوين (من

الخشب المهشم والمدقوق والالياف الخشبية	٥٣٥٠٨	المعدات الخشبية للمطابخ
المأطورات الملوحة المدعوة بالمحسنة	٥٣٢٢٥	السرر الخشبية
الخشب المعاد التكوين مع تلبيس لدائنى أو بدونه (الصفائح الملتصقة)	٥٣٢٢٧	الكراسى الخشبية للاستعمال الداخلى
نجارة الخشب العامة	٥٣٣	الارائك الخشبية للاستعمال الداخلى
نجارة الخشب العامة (وتشمل القطع الخشبية لهيكله العمارات والبناء)	٥٣٣٠١	الطاوولات الخشبية للاستعمال الداخلى
المنتجات الاخرى لنجارة الخشب العامة (السلام ، مناضد العمل ، والمقاذف)	٥٣٣٠٤	الأجزاء الخشبية للترتيب من أجل استعمال الداخلى (الاثاث المعدنى مصنف فى ٢٤٤ والدائنى فى ٦١٤)
المعدات واللوازم المتنوعة الاخرى من الخشب (الاثاث المنزلى الخشبي والادوات والمحاضن والمقابض الخشبية للآلات)	٥٣٣٠٧	صنع الاثاث الجماعى من الخشب (الاثاث المعدنى المصنف فى ٢٤٤ والدائنى فى ٦١٤)
التغليفات الخشبية	٥٣٤	الطاوولات المدرسية من الخشب
اللفائف الخشبية للحبال (دواليب)	٥٣٤٠١	الطاوولات الجماعية الاخرى من الخشب
البراميل بأنواعها ومصنوعات البرملة الخشبية	٥٣٤٠٤	المكاتب الجماعية من الخشب
الصناديق ، والصنيدقات ، السلال والتغليفات الخشبية الشبيهة	٥٣٤٠٧	الكراسى الجماعية من الخشب
المضارب والمزالج الخشبية	٥٣٤١٠	الارائك الجماعية من الخشب
معدات النحالة الخشبية (الخسلايا بأنواعها الخ٠٠٠)	٥٣٤١٢	المناضد والمقاعد الجماعية بأنواعها من الخشب
الصناديق الخشبية الكبرى	٥٣٤١٣	أجزاء الترتيب الخشبية للاستعمال الجماعى (الخزائن والمطابق والمقاصف الخ ٠٠٠)
العلب الخشبية	٥٣٤١٥	السيبورات الخشبية
صنع مجموعات التأثيث للاستعمال الفندقى أو المنزلى من الخشب(الاثاث المعدنى مصنف فى ٢٤٤ والاثاث للدائنى فى ٦١٤)	٥٣٥	المعدات الخشبية المتنوعة للاستعمال الجامعى (المشاجب ، المنصات)
أثاث غرف النوم من الخشب	٥٣٥٠١	الاثاث المصنع ، الموشى ، المنحوت (الاثاث المتكرر الاصناف فى ٥٣٥ وفى ٥٣٦
أثاث قاعات الاكل من الخشب	٥٣٥٠٤	أثاث غرف النوم الفنية
أثاث قاعات الاستقبال من الخشب	٥٣٥٠٦	أثاث قاعات الاكل الفنية
المكثبات الخشبية	٥٣٥٠٧	قاعات الاستقبال الفنية
		المكثبات الفنية
		الارائك الفنية
		الكراسى الفنية
		الادوات المختلفة للتأثيث الفنى

٥٣٨	عدادات السرير	٥٤٥	تحويل الورق ، صنع الادوات المتنوعة من الورق
٥٣٨٠٢	المفارش غير المعدنية (المفارش المعدنية مصنفة في ٢٤٤)	٥٤٥٠١	الكارتون المتموج
٥٣٨٠٤	الفرش ذو الهياكل المعدنية ، ارائك السكك الحديدية الخ ٠٠٠ منطاة أو عازية	٥٤٥٠٢	الورق المحول بواسطة الصقل والدمغ أو العمل الميكانيكي (ورق الشاهدة ، المستنسل ، الورق الشفاف المعد ، الورق المصنع ، ورق اللصوق ، الورق المشبع ، الورق المصبوغ الخ ٠٠٠)
٥٣٨٠٧	الفرش من المواد الاخرى مغطى أوعار	٥٤٥٠٤	المواد المصنوعة أساسا من اوراق الطباعة والكتابة (ظروف الرسائل ، الكرايس السجلات ، البطاقات الخ ٠٠٠)
٥٣٨٠٣	أغطية الاقدام ، لحاف الريش ، الوسائد ، المساند	٥٤٥٠٧	الاكياس من ورق
٥٤٢	صنع عجينة الورق وصنع الورق والكاتون	٥٤٥١٠	العلب والاعمدة من الكارتون المتناسك
٥٤٢٠١	عجين الحلفاء	٥٤٥١٣	الصناديق من الكارتون المتموج
٥٤٢٠٢	عجين القش	٥٤٥١٧	ادوات من الورق للاستعمال الصحي والمنزلي (المناديل ، ورق الطهارة ، مناديل المائدة وأغطيتها الخ ٠٠٠)
٥٤٢٠٣	عجينات الورق الاخرى	٥٤٥١٨	المسلسلات (الملفات المسلسلة)
٥٤٢٠٤	الورق الصحفي	٥٤٥١٩	الادوات من سبيخ السلولوز (حفاظات الرضيع)
٥٤٢٠٥	ورق رفيع للطباعة والكتابة (يشمل الاسندة)	٥٤٥٢٠	مرشحات السجاير
٥٤٢٠٧	ورق آخر للطباعة والكتابة	٥٤٥٢١	بطاقات للشطب (ذات الاستعمال الميكانيكوغرافي في الاعلام الالى)
٥٤٢٠٨	ورق الصر العادي	٥٤٥٢٤	الادوات الاخرى من ورق أو كارتون غ م ف م أ
٥٤٢٠٩	ورق الصر (كرافت للاكياس)	٥٤٥٢٧	البقايا من الورق والكارتون
٥٤٢١٠	ورق الصر للكارتون المتموج	٥٥٠	ملحقات الصحافة ووكالة الانباء وبريد الاخبار
٥٤٢١١	الانواع الاخرى من ورق الصر (كرافت)	٥٥١	اعمال الطباعة الكبرى
٥٤٢١٢	ورق الصر الرقيق (ويشمل ورق لف السجاير)	٥٥١٠١	الكتب ، الكراسيات ، الخرائط الجغرافية ، حافظات الصور ، المطبوعات الاخرى
٥٤٢١٥	الكارتون المتناسك	٥٥٢	الصناعات المتعلقة بالطباعة (سبابة
٥٤٢١٩	الاقمشة غير المنسوجة من أصل سلولوزي		
٥٤٢٢١	ورق الادوات المستعملة في الصحة أو في المنزل		
٥٤٢٢٢	سبيخ السلولوز		
٥٤٢٢٩	الانواع الاخرى من الورق والكارتون (غ م ف م أ) للاستعمال الصناعي أو غيره (ويشمل السلوفان الخ ٠٠٠)		

٥٦٤١٠	الحروف ، الحفر الضوئي ، الكلاشة والنقاشة)	٥٧١	صنع اللعب (من كل المواد)
٥٥٣	نشر الكتب والصور والبطاقات البريدية والموسيقى	٥٧١٠١	ألعاب المجتمع
٥٤٤	تجليد الكتب وتذهيبها وضبرها	٥٧١٠٤	الالعاب التربوية من كل المواد
٥٥٥	نشر وطبع الجرائد والمجلات	٥٧١٠٧	اللعب من كل المواد
٥٥٥٠١	الجرائد والمجلات	٥٧٢	صنع أدوات الرياضة والتخييم غ م ف م أ (الأدوات المطاطية مصنفة في ٢٨٤)
٥٥٦	انتاج الافلام	٥٧٢٠١	التجهيزات الرياضية (جواد القفز ، الحلقات)
٥٥٦٠١	الافلام	٥٧٢٠٢	أدوات الرياضة غ م ف م أ (انظر كذلك ٥١٤ و ٥٢١)
٥٥٨	النسخ ، الكاتب العمومي ، البطاقات المعنونة المنشورات ، السحب الملون والمصنع الخ ٠٠٠	٥٧٢٠٤	أدوات الصيد
٥٦١	صنع الحلى وصياغة المعادن الثمينة (تشمل المصنوعات الاخرى من المعادن الثمينة)	٥٧٢٠٧	القنينات العازلة ، الكظيمات (وتشمل أجزاءها وقطع غيارها)
٥٦١٠١	صنع الحلى وصنع الجواهر والصياغة	٥٧٢٤٠	أدوات التخييم غ م ف م أ (انظر كذلك ٥١٤ و ٤٩٥)
٥٦٢	صنع الحلى ، الصياغة ونحت الاحجار الكريمة وغيرها وصنع الحلى غير الثمينة ، ونقاشة المجوهرات	٥٧٢	صنع سيارات الاطفال وأدوات رعاية المواليد
٥٦٢٠١	صنع الحلى نحير الثمينة	٥٧٣٠١	سيارات الاطفال ، أدوات رعاية المواليد
٥٦٢٠٤	صنع الحلى الزجاجية	٥٧٣٠٤	أجزاء سيارات الاطفال وقطع غيارها
٥٦٢٠٧	الاحجار التركيبية	٥٨٠	صنع آلات الموسيقى التقليدية
٥٦٢١٠	صياغة الحلى غية الثمينة	٥٨٠٠١	آلات الموسيقى التقليدية (قيتارات ، مندوليات)
٥٦٣	صقل ونحت الاحجارالتمينة والجواهر والمرجان	٥٨٠٠٤	أجزاء آلات الموسيقى التقليدية وقطع غيارها ولوازمها
٥٦٣٠١	الماس والاحجار المنحوتة الاخرى ، الجواهر المجهزة والجواهر المزروعة المصنعة	٥٨١	صنع الآلات الموسيقية العصرية
٥٦٤	النقود والاوسمة	٥٨١٠١	الآلات الموسيقية العصرية لا أرغن ، بيانو كهربائي الخ ٠٠٠)
٥٦٤٠١	النقود الذهبية	٥٨١٠٤	أجزاء آلات الموسيقى العصرية وقطع غيارها ولوازمها
٥٦٤٠٤	النقود الفضية	٥٨٢	صنع الاسطوانات ، الاشرطة والكسيتات الممغنطة
٥٦٤٠٧	النقود النحاسية أو غيرها		

٥٨٢٠١	اسطوانات وأشرطة تستخدم فى الاعلام الآلى	٥٩٣٣٠	الادوات المكتبية الاخرى (الصمغ ، شمع الختم ، محبرات ، أشرطة آلات الكتابة)
٥٨٢٠٤	أشرطة التسجيل (وتشمل مايستخدم فى الاعلام الآلى)	٥٩٤	صنع أدوات المدخنين والادوات والطرف المعدنية (وتشمل اجزاؤها وقطع غيارها)
٥٨٢٠٧	كسيتات التسجيل (وتشمل ما يستخدم فى الاعلام الآلى)	٥٩٤٠١	الفليونات ، أدوات المدخنين ، القداحات من غير المعادن الثمينة (انظر الى ٥٦١ الادوات من معادن ثمينة)
٥٨٣	استغلال استوديوهات التسجيل	٥٩٤٠٤	البخارات ، الادوات المتنوعة من الطرف المعدنية .
٥٨٣٠١	الاسطوانات المسجلة	٦٠١	الصناعات الفنية ، تصنيع الشعر .
٥٨٣٠٤	الاشربة المسجلة	٦٠١٠١	التحف الفنية
٥٨٣٠٧	الكسيتات المسجلة	٦٠١٠٤	التماثيل الصغيرة ، المبتدعات ، أدوات الزخرفة غ م ف م ا
٥٩١	صنع الفراشى	٦٠١٠٧	المصنوعات من الشعر
٥٩١٠١	المراقيش الصغيرة المكتبية	٦٠١١٠	المائلات واشباهها
٥٩١٠٤	المراقيش الكبيرة	٦٠١١٣	الثريات وما يشابهها (ما عدا أجهزة الاضاءة من المعادن العادية انظر الى ٢٤١)
٥٩١٠٧	المكنسات والفراشى	٦٠٢	السلالة ونسج الحلفاء (وتشمل المصنوعات من القش)
٥٩١١٠	منفضات الريش والشرابات	٦٠٢٠١	المصنوعات من السلالة ونسج الحلفاء
٥٩١١٣	أنواع الفراشى الاخرى غم فم ا	٦٠٤	المقششون والمحنطون والمصبرون والتجهيزات البدنية
٥٩٢	الخراطة	٦٠٥	صناعة المصارين وتجهيزها لفير الاكل
٥٩٢٠١	مصنوعات الخراطة (وتشمل المروحات)	٦٠٥٠١	المصنوعات من المصارين
٥٩٣	صنع أدوات المكتب	٦٠٦	تصنيع الفلين (الفلين الخام والفلين المدقق ، مصنقان فى ٠٢٢)
٥٩٣٠١	الاقلام الكرية ، الاقلام الرصاصية ، الاقلام الشوكية ، المخازن ، اقلام الحبر ، ريشات الكتابة	٦٠٦٠١	الفلين المفتت ، المحبب ، المسحوق
٥٩٣٠٢	المحاة	٦٠٦٠٤	المكعبات ، الصفائح ، الاوراق من الفلين الطبيعى
٥٩٣٠٤	المداد ، باستثناء مداد الطباعة	٦٠٦٠٧	السدادات من الفلين الطبيعى
٥٩٣٠٧	الآلات الصغيرة وعدة المكتب (الدباسات الشاقبات المبرأة)	٦٠٦١٠	المصنوعات الاخرى من الفلين الطبيعى غم فم ا
٥٩٣٠٩	مدابس ومماسك الاوراق الخ . . .		
٥٩٣١٠	الواح الاردواز		
٥٩٣١٣	اقلام الرصاص		
٥٩٣١٦	سكاكين المكتب (المواس الاخرى انظر الى ٢٤٣)		
٥٩٣١٩	عجين التشكيل		

٦٠٦١٣	الاجرات ، البلاطات ، الانابيب ، المأطورات ، المصافح ، القرميد واوراق من الفلين المجمع (وتشمل الفلين المطاطي)
٦٠٦١٦	السدادات والقريصات من الفلين المجمع
٦٠٦١٩	المصنوعات الأخرى من الفلين المجمع
٦١١	التحويل لأولى للمواد اللدائنية الاصلية
٦١١٠١	المواد اللدائنية في شكل أوراق وصفائح ومحببات
٦١١٠٤	متعدد الاسترزين في شكل أوراق وصفائح الخ ٠٠٠
٦١١٠٧	الاوراق من متعدد الايتلين
٦١٢	صنع مواد البناء اللدائنية (وغير اللدائنية مصنفة في ٣٠٣ و ٣٠٤)
٦١٢٠١	القرميد وقرميد الذروة من المسود اللدائنية
٦١٢٠٤	القرميد اللدائنية
٦١٢٠٧	البلاطات والاجرات والحجارة اللدائنية
٦١٢١٠	تطين الارضية بالمواد اللدائنية
٦١٢١٣	المواد اللدائنية الاخرى غ م ف م أ
٦١٣	صناعة الادوات الصحية من المسود اللدائنية (غير اللدائنية مصنفة ٢٠١١.٢٠١١ و ٢٣١ و ٣٠٦
٦١٣٠١	أحواض المناضح اللدائنية
٦١٣٠٤	المغاطس اللدائنية
٦١٣٠٧	أحواض المطبخ اللدائنية
٦١٣١٠	المبولات اللدائنية
٦١٣١٣	المغاسل اللدائنية
٦١٣١٦	الادوات واللوازم الصحية الاخرى من المواد اللدائنية غ م ف م أ
٦١٤	صنع أدوات التأثيث من المواد اللدائنية
٦١٤٠١	الاثاث اللدائني لقاعات الاستقبال
٦١٤٠٤	الخزانات اللدائنية
٦١٤٠٧	الطاوالت اللدائنية
٦١٤١٠	المقاعد اللدائنية
٦١٤١٣	أدوات التأثيث اللدائنية الاخرى غ م ف م أ
٦١٥	صنع الادوات اللدائنية غ م ف م أ
٦١٥٠١	الزوارق اللدائنية
٦١٥٠٢	ابر اصلاح شبكات الصيد
٦١٥٠٣	الجمال والخيوط من النيلون
٦١٥٠٤	النجارة اللدائنية
٦١٥٠٧	السحابات اللدائنية
٦١٥١٠	الرغوة الفينولية
٦١٥١١	التغليفات اللدائنية
٦١٥١٣	المصنوعات من متعدد الاسترزين
٦١٥١٦	الشريطات من متعدد بروبيلان
٦١٥١٩	المصنوعات اللدائنية الاخرى غ م ف م أ
النقل البري العمومي	
٦٢١	النقل البري العمومي للمسافرين (غر الحضري)
٦٢٢	النقل الخصوصي للأشخاص (سيارات الاجرة وسيارات الاسعاف)
٦٢٣	نقل البضائع البري
٦٢٤	كراء السيارات (مع أو بلا سائق)
٦٢٦	سيارات الدفن
٦٢٧	كراء السيارات الصناعية

النقل بالسكك الحديدية وما يشابهه ، النقل الحضري والضحاوي	٦٧٤	الميادة وتشمل شحن البضائع وتفريغها) (ومقاولات الشحن مصنفة في ٦٧٢)
النقل بالسكك الحديدية	٦٧٥	ترحيل الامتعة
النقل الحضري والنقل الضاحوي (الاستغلال بواسطة شبكات غير حديدية)	٦٧٦	أنشطة المستودعات التجارية والمخازن العامة
التفريك ، القطار السلبي ، مصعد التزلج السكة الحديدية ذات السلاسل أو الاسنان والمصاعد العمومية	٦٧٧	وكالات السفر
٦٣٦	٦٧٨	الوسطاء العموميون والحملة في المحطات
٦٧٩	٦٧٩	الاعمال المتصلة بالسكك الحديدية ، تنظيف العربات الخ ٠٠٠
النقل البحري		مصالح الاشارة
النقل البحري الخاص بالبضائع	٦٨٣	البريد والمواصلات
النقل البحري للمسافرين (المقرون أو غير المقرون بنقل البضائع)		التجارة الزراعية والتجارة الفلائية
سحب وانقاذ السفن الفرقي	٦٩٠	تجارة الحيوانات الصغيرة بالتفصيل (كلاب ، سمك التزيين الخ ٠٠٠)
مصلحة ارشاد السفن أو قيادتها	٦٩١	تجارة البنور والحبوب والنباتات والازها ومنتجات البستنة الاخرى بالتفصيل
أنشطة التزعة والرياضة البحرية (كراء أندية)	٦٩٢	تجارة غذاء المواشي بالتفصيل
الموانئ البحرية وموانئ التجارة ، المنارات ، المعالم	٦٩٣	تجارة المنتجات اللبينة ، والبيض ولحوم الدواجن ، والعسل ولحوم الطرائد بالتفصيل
النقل الجوي		تجارة المشروبات الكحولية بالتفصيل
النقل الجوي	٦٩٤	تجارة اللحوم بالتفصيل
محطات الطائرات ، المطارات ، المحطات الجوية	٥٦٩	تجارة السمك والقشريات بالتفصيل
ملحقات النقل	٦٩٦	تجارة الفواكة والخضر بالتفصيل (باستثناء المواد الغذائية العامة والمنتجات اللبينة)
المرائب (المجهزة أو غير المجهزة بورشات الاصلاح) والمستودعات	٦٩٧	التجارة الافاوية والمواد الغذائية العامة بالتفصيل (وتشمل المشروبات)
ملحقات النقل البحري (مقاولات الشحن ، الوكالات البحرية ووسائل العبور البحري الخ ٠٠٠)	٦٩٨	تجارة الحلويات والمربطات بالتفصيل (غير المتعلقة بالصناعة) ولا تشمل قاعات الشاي انظر ٨٢٨) ولكن تشمل القشلة الثلجة)
ملحقات النقل الجوي (وتشمل الوكالات الجوية والمستأجرون للطائرات)	٦٩٩	

٧٠٠	تجارة المشروبات الكحولية بالجملة	٧٢٢	التجارة غير القارة
٧٠١	تجارة المشروبات غير الكحولية بالجملة	٧٢٣	التجارات غير القارة ، البائعون المتجولون
٧٠٢	تجارة الحيوانات بالجملة للجزارة	٧٣١	تجارة المحروقات والمواد المزيّنة
٧٠٣	تجارة الحيوانات بالجملة غ م ف م ا (خيول السباق ، حيوانات السحب وحيوانات الانجاب الخ ٠٠٠)	٧٣٢	تجارة المحروقات السائلة والغازية والمواد المزيّنة ، بالجملة
٧٠٤	تجارة البذور والحبوب والنباتات ومنتجات البستنة بالجملة	٧٣٣	تجارة المحروقات الصلبة بالتفصيل
٧٠٥	تجارة الفواكه والخضر والمصقل بالجملة	٧٣٤	تجارة المحروقات السائلة والغازية والمواد المزيّنة بالتفصيل (وتشمل محطات البنزين)
٧٠٦	تجارة المنتجات اللبنية ، والبيض ولحوم الدواجن والطرائد والمسل بالجملة	٧٣٥	تجارة الاركزة والمواد الاولية الاخرى (لاتشمل المحروقات)
٧٠٧	تجارة اللحوم بالجملة (لاتشمل المجازر أنظر ٤٤٥)	٧٣٦	تجارة المعادن بالجملة (وتشمل منتجات الحديد والصلب)
٧٠٨	تجارة السمك والقشريات بالجملة	٧٣٧	تجارة المعادن الثينة ، والجلونات الخ ٠٠٠ بالجملة
٧٠٩	تجارة الافاوية والسكر والقهوة والمواد الغذائية الاخرى بالجملة غ م ف م ا	٧٣٨	تجارة الاركزة المتنوعة بالجملة
٧١٠	تجارة الدقيق و مواد الخبازة بالجملة	٧٣٩	تجارة الخشب ومنتجاته شبه الخشام بالجملة
٧١١	تجارة الحلوى بالجملة	٧٤٠	تجارة الفلين ومنتجاته بالجملة
٧١٢	تجارة منتجات التعليب بالجملة	٧٤١	تجارة الورق والكرتون وعجين الورق بالجملة
٧١٣	تجارة الزيوت الحيوانية والزيوت النباتية والمواد الدسمة الاخرى ، بالجملة	٧٤٢	تجارة مواد البناء والخزف الصحي والزجاج المسطح ، بالجملة
التجارة المتعددة		٧٤٣	تجارة المواد الاولية بالجملة غ م ف م ا (للسلالة الخ ٠٠٠)
٧١٤	الدكاكين الكبرى للتغذية المسامة (سوق الفلاح)	٧٤٤	تجارة مواد البناء والخزف الصحي ومنتجات الحديد والصلب للبناء وأدوات التلبيس الداخلي ، بالتفصيل
٧١٥	الدكاكين الكبيرة الاخرى (سواء أوجدت فيها مواد غذائية عامة أم لم توجد)	٧٤٥	تجارة الخشب والسلالة بالتفصيل
٧١٦	تعاونيات الاستهلاك (للشركات أو للادارات)		

٧٤٦	تجارة المعادن الحديدية وغير الحديدية بالتفصيل	٧٦١	تجارة المواد اللدائنية ومنتجاتها ، بالجملة
٧٤٧	تجارة الكارتون والتغليفات اللدائنية بالتفصيل		تجارة التبغ والكبريت بالجملة
	تجارة الاجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية وتجارة الخردوات والعقاقير والعطارة والدهن	٧٦٢	تجارة التبغ والكبريت بالجملة (بالتفصيل أنظر ٨٠٦)
٧٤٩	تجارة الخردوات والاجهزة المسخنة غير الكهربائية ، بالجملة		تجارة المنتجات الصيدلانية والمنتجات البيطرية
٧٥٠	تجارة الاجهزة الكهربائية والالكترونية والاجهزة المنزلية الكهربائية ، بالجملة	٧٦٣	تجارة المنتجات الصيدلانية والبيطرية ، بالجملة
٧٥١	تجارة الدهن والبرنيق ، بالجملة	٧٦٤	الصيدليات
٧٥٢	تجارة العقاقير ومنتجات الصيانة ، بالجملة		تجارة الماكينات وأدوات التجهيز
٧٥٣	تجارة العطارة ومستحضرات التجميل ، بالجملة	٧٦٥	تجارة أدوات النقل ، تجارة قطع غيار ولوازم أدوات النقل ، بالجملة
٧٥٤	تجارة الخردوات والاجهزة المسخنة غير الكهربائية والسكاكين وأجهزة الوزن الخ ٠٠٠ بالتفصيل	٧٦٦	تجارة الدراجات والدراجات النارية ولوازمها بالجملة
٧٥٥	تجارة الاجهزة الكهربائية والالكترونية والاجهزة الكهربائية المنزلية بالتفصيل	٧٦٧	تجارة الاحواق بالجملة
٧٥٦	تجارة العقاقير ومنتجات الصيانة بالتفصيل (معلقة أو غير متعلقة بتجارة الدهن)	٧٦٨	تجارة الماكينات والادوات والآلات الزراعية بالجملة
٧٥٧	تجارة الدهن والبرنيق بالتفصيل	٧٦٩	تجارة التجهيزات والمعدات الصناعية (وتشمل ماكينات الخياطة) بالجملة
٧٥٨	تجارة العطارة ومستحضرات التجميل بالتفصيل	٧٧٠	تجارة الاسلحة والمفرقات بالجملة
	تجارة المنتجات الكيميائية ، المطاط الامينت والمواد اللدائنية	٧٧١	تجارة أدوات المكتب وأثاثه ، بالجملة
٧٥٩	تجارة السماد بالجملة	٧٧٢	تجارة الماكينات والادوات المستعملة في (ب أ ع) ، بالجملة
٧٦٠	تجارة المواد الكيميائية والمطاط والامينت ، بالجملة	٧٧٣	تجارة الاجهزة الطبية الجراحية بالجملة
		٧٧٤	تجارة قطع غيار ولوازم أدوات النقل ، بالتفصيل
		٧٧٥	تجارة الدراجات والدراجات النارية ولوازمها بالتفصيل
		٧٧٦	تجارة الاحواق بالتفصيل

٧٧٧	تجارة الماكينات والادوات الزراعية بالتفصيل	٧٩٩	تجارة الساعات والحلى ، بالجملة
٧٧٨	تجارة التجهيزات والمعدات الصناعية بالتفصيل (وتشمل ماكينات الخياطة)	٨٠٠	تجارة الآلات الموسيقية وقوابعها بالجملة
٧٧٩	تجارة أسلحة الصيد والمفرقات بالتفصيل	٨٠١	تجارة أدوات الرياضة والصيد
٧٨٠	تجارة أدوات المكتب وأثاثه بالتفصيل	٨٠٢	تجارة ادوات التصوير والسينما
٧٨١	تجارة الماكينات والادوات المستعملة فى (ب أ ع) بالتفصيل	٨٠٣	تجارة البصريات
٧٨٢	تجارة الاجهزة الطبية الجراحية بالتفصيل	٨٠٤	تجارة اللعب وسيارات الاطفال
٧٨٣	تجارة البواخر والزوارق	٨٠٥	تجارة الكتب خاصة (مقرونة أو غير مقرونة بالوراقة)
٧٨٤	تجارة الانسجة والملابس والجلود	٨٠٦	تجارة الجرائد والمجلات والوراقة وادوات المكتب وادوات الفنون الجميلة (مقرونة أو غير مقرونة ببيع التبغ)
٧٨٥	تجارة المواد النسيجية الخام بالجملة	٨٠٧	تجارة الاثريات واللوحات والاثاث القديم والاشياء الصغيرة والتحف الفنية الخ . . .
٧٨٦	تجارة الملابس بالجملة	٨٠٨	تجارة الاواني المنزلية الخزفية وغيرها بالتفصيل
٧٨٧	تجارة البزازة والنساجة بالجملة	٨٠٩	تجارة السخانة والخرائط والطرف وادوات المدخنين والنحاسيات بالتفصيل
٧٨٨	تجارة الانسجة بالجملة	٨١٠	تجارة الساعات والحلى بالتفصيل
٧٨٩	تجارة الزرابى بالجملة	٨١١	تجارة الآلات واللوازم الموسيقية بالتفصيل
٧٩٠	تجارة الجلود بالجملة	٨١٢	تجارة الاثاث بالتفصيل
٧٩١	تجارة الاحذية والاكياس بالجملة	٨١٣	تجارة الاثاث بالتفصيل
٧٩٢	تجارة الفراوة والملابس الفروية	٨١٤	تجارة الاسترجاع (ولا تشمل الا على جمع المواد المستعملة وتهيئتها وفرزها وتقويتها اما تحويلها فممنصف فى النشاط المقابل)
٧٩٣	تجارة الملابس بالتفصيل	٨١٥	تجارة الثريات وادوات التزيين المنزلية بالتفصيل
٧٩٤	تجارة البزازة بالتفصيل (مقرونة أو غير مقرونة بالنساجة)		جمع الجلود (الجلود الخام مصنفة فى ٤٤٥)
٧٩٥	تجارة الانسجة بالتفصيل		
٧٩٦	تجارة الزرابى بالتفصيل		
٧٩٧	تجارة الاحذية والاكياس بالتفصيل		
٧٩٨	تجارة السخانة والخرائط والطرف وادوات المدخنين ، بالجملة		
	التجارات المتعددة		
	تجارة الاواني المنزلية الخزفية بالجملة		
	تجارة السخانة والخرائط والطرف وادوات المدخنين ، بالجملة		

٨١٦	استرجاع المعادن القديمة غير الحديدية (تحويلها أنظر ١٧٥)	٨٣٧	دراسة التنظيم (وتشمل الاعلام الآلي)
٨١٦٠١	المعادن القديمة غير الحديدية	٨٣٨	الخدمات المنفردة عن الاعلام الآلي
٨١٧	استرجاع الحديد القديم والحديد الهالك والقراضات (أنظر ١٨١ فيما يتعلق بالتحويل)	٨٣٨٠١	اللوجسيالات
٨١٧٠١	الحديد القديم ، الحديد الهالك والقراضات	٨٣٨٠٧	منتجات الاعلام الآلي الاخرى
٨١٨	استرجاع الاوراق والكراتون القديم (تحويلها أنظر ٥٤٢)	٨٣٩	الخدمات المتنوعة (ضرب على الآلة الراقنة ، الاستنساخ ، الترجمة ، الرسم ، وظيفة المترجم الخ ٠٠٠)
٨١٨٠١	الورق القديم	٨٤٠	كراء تجهيز الاعلام
٨١٨٠٤	الكراتون القديم	٨٤١	كراء الماكينات والادوات المتنوعة (لتشمل السيارات الصناعية أنظر ٦٢٧)
٨١٩	استرجاع الخرق (تحويلها أنظر ٤٦٦)	٨٤٢	التمثيل
٨١٩٠١	الخرق	٨٤٣	المحاسبة ، الاستشارة الضريبية والمالية
٨٢٠	استرجاع الشفقات وبقايا الزجاج (تحويلها أنظر ٣٠١)	٨٤٤	الخبرات الاخرى غ م ف م ا
٨٢٠٠١	الشفقات والبقايا الزجاجية	٨٤٥	مكاتب المهندسين المعماريين والمهندسين المتارين
٨٢١	استرجاع البقايا الحيوانية والنباتية	٨٤٦	الاستشارة القانونية
٨٢٢	استرجاع البقايا الصناعية والمنتجات المتنوعة غم فم الفندق والمطعمة	٨٤٧	كراء الحقوق الصناعية التجارية ، تفويضها أو تسييرها (براءة الاختراع ، علامة المصنع ، الاجازة حق المؤلف ، كراء المتاجر الخ ٠٠٠)
٨٢٥	النزل ، النزل والمطعم ، البيت المؤث الايواء لدى العائلة	٨٤٨	الاشهار
٨٢٦	المطعم ، والمقهى - المطعم	٨٤٩	توضيب السلع
٨٢٧	مطعم الادارة أو المؤسسة	٨٥٠	الرقابة التقنية (الصناعية ، رقابة البناء والاشغال)
٨٢٨	الحانات، المشارب ، المقاهي (وتشمل قاعات الحليب والشاي)	٨٥١	اصلاح آلات المكتب وآلات معالجة الاعلام وصيانتها
٨٢٩	مخيمات العطل (وتشمل مخيمات الاطفال وأراضى التخييم)	٨٥٢	الخدمات الاخرى في صالح المؤسسات (وتشمل مؤسسات التنظيف)
	الخدمات المقدمة الى المؤسسات		
٨٣٥	الدراسات التقنية والهندسية		
٨٣٦	الدراسات الاجتماعية والاقتصادية		

دور الحضانة ورياض الاطفال (مصلحة تجارية)	٨٧٦	الشؤون العقارية	٨٥٥
توزيع الافلام	٨٧٧	كراء المنازل	
السينما أو الخيالة	٨٧٨	كراء العمارات للاستعمال غير السكني (المكاتب ، قاعات الاجتماع ، قاعات الحفلات ، العنابر الخ ٠٠٠)	٨٥٦
الفنانون والمغنون الاحرار	٨٧٩	كراء الاراضى	٨٥٧
الكبرياء والمشاهد الاخرى غ م ف م ١ (وتشمل الالعاب السوقية)	٨٨٠	الوكالات العقارية	٨٥٨
الرهان واليانصيب	٨٨١	المؤسسات المالية : مؤسسات القرض	
ملحقات المشاهد	٨٨٢	البنك المركزى	٨٦٠
الاصلاحات المتنوعة غ م ف م المقننة للافراد		بنوك الايداع ، القرض ، بنوك الاعمال	٨٦١
اصلاح البطاريات والمراكم	٨٨٣	صندوق الادخار	٨٦٢
اصلاح المشعاعات	٨٨٤	المؤسسات المالية : التامينات	
اصلاح الدراجات والدراجات النارية	٨٨٥	مؤسسة التامين	٨٦٣
الحدادون	٨٨٦	تعاضدية التامين	٨٦٤
الاصلاح الميكانيكى لادوات النقل	٨٨٧	مؤسسة اعادة التامين	٨٦٥
اصلاح كهرباء السيارات	٨٨٨	المصالح التجارية الاخرى	
مطالة ودهن السيارات	٨٨٩	المستوصفات ومراكز العلاج الاخرى (مصلحة تجارية)	٨٦٨
تشحيذ السكاكين والمقاص	٨٩٠	عيادات جراحى الاسنان والفمامة (مصلحة تجارية)	٨٦٩
اصلاح الاجهزة الكهربائية والالكترونية والاجهزة الكهربائية المنزلية	٨٩١	عيادات الفحص الطبى (مصلحة تجارية)	٨٧٠
اصلاح الساعات	٨٩٢	مخابر الطب الاشعاعى والتحليل الطبى (مصلحة تجارية)	٨٧١
تلبيس الاطارات واصلاح الاحواق	٨٩٣	الحمامات المعدنية ومراكز الراحة (مصلحة تجارية)	٨٧٢
اصلاح الفرش وعسدت السرير والاثاث (وتشمل المقاعد)	٨٩٤	العيادات البيطرية (للمصلحة التجارية)	٨٧٣
الاسكافيون - والنعالون	٨٩٥	المصالح الثقافية والترفيهية والرياضية (المصالح التجارية)	
اصلاح ارائك السيارات	٨٩٦	التعليم الفنى والتقنى أو الرياضى المقدم من الخواص	٨٧٥
اصلاحات فى فائدة الافراد غ م ف ١ (ماكينات الخياطة والحبك والمظلات الخ ٠٠٠)	٨٩٧		

الخدمات التجارية المختلفة المقدمة للأفراد	٩١٦	البحث ذو الطابع العام
٨٩٨ المغسل والصباغة		الدفاع الوطني
٨٩٩ قاعات الحلاقة ومعاهد التجميل	٩٢٠	الادارة المركزية ، الجيش الوطني
وصيانة الأظفار		الشعبي ، الدرك الوطني، المستشفيات
٩٠٠ مؤسسات الاستحمام		والمدارس العسكرية
٩٠١ استوديوهات التصوير (وتشمل		التعليم
المصورين المتجولين)	٩٢٥	الادارة المركزية (وتشمل التعليم
٩٠٢ الخدمات المنزلية		بالمراسلة ومحو الامية)
٩٠٣ الخدمات التجارية الاخرى المقدمة	٩٢٨	مؤسسات التعنيم الحضاني
للأفراد غ م ف م أ ز وتشمل مدارس	٩٢٩	مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط
(السياقة)	٩٣٠	مؤسسات التعليم الثانوي
مختلف الخدمات غير التجارية المقدمة للجماعة	٩٣١	مؤسسات التعليم العالي
٩٠٦ المنظمات الجماهيرية	٩٣٢	مؤسسات التعليم المهني
٩٠٧ المنظمات الخاصة الاخرى التي		الصحة
لا تستهدف الربح لا الهلال الاحمر		الادارة المركزية (الصحة)
(الخ ٠٠٠)	٩٣٥	المستشفيات
المصالح العامة التابعة للادارات العمومية	٩٣٧	المصحات المستوصفات ومراكز العلاج
٩١٠ السلطات العامة : (الحزب ، الرئاسة	٩٣٨	الاخرى (المصلحة غير التجارية)
الوزارة الاولى ، المجلس الشعبي		الوقاية والكشف (معهد باستور
الوطني ، الجماعات المحلية)	٩٣٩	(الخ ٠٠٠)
٩١١ الادارات المالية والضريبة (الوزارات		المراكز الطبية الاجتماعية وطب العمل
وتشمل الخزينة ، الجمارك، الضرائب	٩٤٢	
(الخ ٠)		الضمان الاجتماعي
٩١٢ المصالح المشتركة (التخطيط ،		صناديق التأمين الاجتماعية
الاخصائيات ، الانباء) (وتشمل	٩٤٥	صناديق التقاعد
الاذاعة والتلفزة الجزائرية ، والمصالح	٩٤٧	
العامة الاخرى)		الخدمات الاجتماعية
٩١٣ الشؤون الخارجية		الادارة المركزية (المجاهدون)
٩١٤ النظام والامن العمومي (وزارة	٩٥٠	مؤسسات الخدمات الاجتماعية
الداخلية ، والامن الوطني ، والحماية	٩٥٢	(للمعطلين والمعوقين)
المدنية)		السكن والتنمية الجماعية
٩١٥ العدالة (الوزارة المحاكم والمجالس		الادارة العامة (السكن)
القضائية ، مؤسسات السجون)	٩٥٥	

٩٥٧	ميثاق التنمية الجماعية (مصالح تنظيم المدن والتهيئة العمرانية)	٩٧٤	توزيع الكهرباء والغاز (الادارة المركزية البحث والتنظيم)
	المصالح الثقافية والترفيهية	٩٧٥	المحروقات وتشمل البتروكيماويات (الادارة المركزية ، البحث والتنظيم)
٩٦٠	الادارة المركزية (الثقافة والسياحة) والمؤسسات الثقافية والترفيهية (المسارح والمسكبات ، والمتاحف ، والصروح والحدائق ، ودور الشباب والثقافة)	٩٧٧	الصناعة الاستخراجية الاخرى (الادارة المركزية ، البحث والتنظيم)
	الرياضة	٩٧٨	صناعة التحويل (الادارة المركزية ، البحث والتنظيم)
	الادارة المركزية (الرياضة) الجمعيات الرياضية ، ارضى الرياضة والمسابع الخ ٠٠٠	٩٨٠	البناء والاشغال العمومية (غير السكنية) وتشمل الطرق والجسور والمطارات والموانئ الخ ٠٠٠ (الادارة العامة ، التنظيم والبحث)
٩٦٦		٩٨٢	المصالح الاقتصادية الاخرى (النقل، المواصلات ، والتجارة)
	المعبادة	٩٨٥	المصالح الاقتصادية المشتركة غير المتعلقة بالانشطة الاقتصادية المبنية سابقا (الخرائطية ، الارصاد الجوية، الموازين والمكاييل ، الغرف التجارية الخ ٠٠٠)
٩٦٨	الادارة المركزية (الدين)		
٩٦٩	المؤسسات الدينية		
	المصالح الاقتصادية		
٩٧٢	الزراعة وتشمل الحراثة ، والصيد البرى والبحرى واصلاح الاراضى المسقية والتشجير (الادارة المركزية، التنظيم والبحث)		التمثيل الدبلوماسى فى الخارج
		٩٩٠	السفارات والقنصليات
		٩٩٣	المنظمات الدولية ٠

للعرض أو المنضدات أو المنصات أو حتى المحمولة
بالمبد

— بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير ،
التجارة .

المادة ٥ - يسلم ايصال للمصرح الذي ينبغي عليه ابرازه لاعوان السلطة عند كل طلب . وتحال نسخة من الايصال الى ادارة الضرائب .

المادة ٦ - كل توقف عن نشاط خاص
بتاجر غير قار ، يجب أن يكون موضوع تصريح
متمم وفقا لنفس الاشكال ومدعما بمستخرج
يتضمن الشطب من السجل التجاري .

ويترتب على هذا التوقف الارجاع الالزامي
للإيصال المنصوص عليه في المادة ٥ أعلاه

المادة ٧ - تحدد شروط استلام التصاريح والاثباتات المطلوبة ونموذج الايصال بقرار من وزير الداخلية .

المادة ٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

جورد بالجزائر في أول ربيع الاول عام ١٣٩٧
الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٧ •

قرار مؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩٧ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ يتضمن تطبيق احكام المرسوم رقم ٧٧-٤٢ المؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بممارسة التجارات والمهن غير القارة (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٧-٢٤ المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ١٨ يوليو ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون التجارى .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧-٤٢ المؤرخ في اول ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ والمتعلق بممارسة التجارات والمهن غير القارة ولاسيما المادة ٧ منه .

- وبناء على اقتراح المدير العام للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - لايجوز لاحد أن يمارس تجارة أو مهنة غير قارة اذا لم يكن حاملا لايصال صادر عن ولاية الاقامة .

المادة ٢ - يقدم طلب الايصال لممارسة تجارة أو مهنة غير قارة على استمارة طلب ايصال مجهزة من قبل الدائرة والتي يدرج نموذجها بالملحق الاول من هذا القرار .

المادة ٣ - يجب على الطالب أن يحضر شخصيا الى مقر الدائرة التابعة لمحل اقامته لايداع ملفه .

المادة ٤ - يشتمل ملف طلب الايصال على الوثائق التالية :

- استمارة الطلب .

- نسخة عن السجل التجارى .

- مستخرج من جدول الضرائب المسددة .

- شهادة اقامة أو بطاقة انتخاب لايتجاوز تاريخها سنة واحدة . ويقيد موظف الدائرة المكلف باستلام الطلبات على الاستمارة المشار اليها فى المادة ٢ الرقم والتاريخ واسم السلطة التى أصدرت البطاقة ويعيدها للطالب .

- بطاقة شخصية أو بطاقة عائلية للحالة المدنية .

المادة ٥ - يحال الملف المكون على الشكل المذكور الى الولاية للتحقيق فيه .

المادة ٦ - تحرر مصالح الولاية ايصال الترخيص بممارسة تجارة أو مهنة غير قارة وتحيله الى الدائرة التى تسلمه للمعنى (ويدرج نموذج الايصال بالملحق الثانى من هذا القرار) .

وترسل النسخة الثانية من الايصال الى مديرية المصالح المالية فى الولاية .

المادة ٧ - يفتح سجل خاص على مستوى الولاية لتسجيل الايصالات الصادرة حسب التاريخ الزمنى .

المادة ٨ - تنحصر ممارسة تجارة أو مهنة غير قارة فى النطاق الاقليمى المدرج فى الايصال (ولاية أو دائرة أو بلدية) .

المادة ٩ - تصدر رخصة الممارسة لمدة ثلاث سنوات وتجدد على نفس الشكل .

المادة ١٠ - يتعين على الطالب فى حالة توقيف نشاطه، أن يعيد الايصال الى الولاية التى أصدرته مع مستخرج الشطب من السجل التجارى وذلك خلال مهلة ثمانية أيام من تاريخ الشطب .

المادة ١١ - يمكن أن يصدر سحب الايصال من الوالى فى حالة مخالفة النصوص والانظمة الجارى بها العمل .

المادة ١٢ - يمكن لصاحب الايصال المتعلق بممارسة تجارة أو مهنة غير قارة والذي يتطلب نشاطه النوعي التنقل خارج ولاية الإقامة ، أن يستحصل على ايصال مؤقت صادر لمدة أقصاها ثلاثون يوما متعاقبا خلال سنة مدنية من رئيس المجلس الشعبي البلدي لولاية الاستقبال .

ويسلم الايصال المؤقت لقاء ايداع طلب مرفق بنسخة من الايصال الصادر عن الولاية الاصلية (ويدرج نموذج الايصال المؤقت بالملحق الثالث من هذا القرار) .

المادة ١٣ - كل من يخالف أحكام هذا القرار يستوجب العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجارية بها العمل .

المادة ١٤ - يكلف المدير العام للأمن الوطني والمدير العام للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص والولاية ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩٧ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ .

الملحق رقم ١

ولاية : بلدية :
دائرة :

طلب ايصال بممارسة تجارة أو مهنة غير قارة
يطلب الموقع أدناه :

اللقب :
اللقب قبل الزواج (بالنسبة للنساء) :
الاسم :
تاريخ ومحل الولادة :
المهنة الحالية :

الجنسية :
الوضع العائلي :
عدد الاولاد الذين يعيلهم :
رقم السجل التجاري :
تسليمه ايصالا لممارسة :
- تجارة غير قارة (١)
- مهنة غير قارة (١)
- تتعلق بما يلي (٢)
وذلك على تراب (٣)
وهو يرفق بهذا الطلب الملف القانوني المطلوب:
حرر في

الامضاء

القسم المخصص للإدارة

ملف طلب ايصال مقدم في :
الوثائق المرفقة :
الايصال رقم :
منوح في :
ملف طلب ايصال مرفوض في :

الملحق رقم ٢

ولاية :
ايصال رقم
بممارسة تجارة أو مهنة غير قارة
أن والى ولاية :

(١) يشطب ما لا لزوم له

(٢) يذكر النشاط على وجه الدقة

(٣) توضيح النظام الاقليمي (ولاية - دائرة - بلدية)

ايصال مؤقت

بممارسة تجارة او مهنة غير قارة

إن رئيس المجلس الشعبي البلدى لـ

يرخص للمدعو :

المولود فى :

والمقيم فى :

والذى يحمل الايصال المتعلق بممارسة :

- تجارة غير قارة (٢)

- مهنة غير قارة (٢)

وخاصة بـ

والصادر فى :

عن ولاية :

والسارى المفعول من تاريخ

لغاية :

بممارسة نشاطه على تراب البلدية خلال

مدة ٣٠ يوما ابتداء من

ولغاية :

ويقدم الايصال الى أعوان السلطة عند كل

طلب .

حرر بـ

بتاريخ

رئيس المجلس الشعبي البلدى

يرخص للمدعو :

المولود فى :

والمقيم فى :

والمقيم فى السجل التجارى تحت رقم

بتاريخ

بممارسة

- تجارة غير قارة (١)

- مهنة غير قارة (١)

وذلك على تراب :

صدر هذا الايصال لمدة ثلاث سنوات تبتدىء

.....

وتنتهى فى

ويقدم هذا الايصال الى أعوان السلطة عند كل

طلب .

حرر بـ

بتاريخ

الوالى

الملحق رقم ٣

ولاية :

دائرة :

بلدية :

امر رقم ٦٦ - ٥٤ مؤرخ في ١١ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٦٦ يتعلق

بشهادات المخترعين واجازات الاختراع (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٤٨ المؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦ بشأن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، المؤرخة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يامر بما يلى :

العنوان الاول

احكام عامة

مادة ١ - يمكن للاختراعات الجديدة ، الناتجة من نشاط اختراعى والقابلة للتطبيق الصناعى أن تكون محمية بشهادة المخترع أو بأجازة الاختراع .

لا تعتبر اختراعات النظريات والاكتشافات ذات الطابع العلمى .

مادة ٢ - يعتبر كل اختراع جديد اذا لم تتضمنه حالة التقنية التى تتكون من كل ما وصل الى العموم اما بوصف كتابى أو شفوى واما بالاستعمال أو بكل وسيلة أخرى وذلك قبل يوم ايداع طلب الاجازة أو تاريخ الاسبقية المطالب به شرعا بموجب الاختراع .

ولا يعتبر كل اختراع قد وصل الى العموم بمجرد أنه سبق لمخترعه أو لخلفه ان عرضه ، خلال الستة أشهر السابقة لطلب الاجازة ، فى معرض دولى رسمى أو معترف به رسميا .

مادة ٣ - يعتبر كل اختراع ناتجا من نشاط اختراعى اذا لم يتولد بصفة واضحة من حالة التقنية .

مادة ٤ - يعتبر كل اختراع قابلا للتطبيق الصناعى اذا كان موضوعه ممكنا صناعه أو استعماله فى كل نوع من الصناعة بما فى ذلك الفلاحة .

مادة ٥ - لا يمكن الحصول شرعا على اجازات الاختراع أو شهادات المخترعين بخصوص ما يلى :

- الاصناف النباتية والاجناس الحيوانية وكذا الطرائق الاحيائية التى تستعمل أساسا للحصول على نباتات أو حيوانات ، غير أن هذا الحكم لا ينطبق على الطرائق المختصة بعلم الجراثيم وعلى المنتجات المحصلة بواسطة هذا الطرائق .

- الاختراعات التى يخالف نشرها أو استعمالها الآداب العامة أو النظام العام .

مادة ٦ - تبلغ مدة الشهادات والاجازات ٢٠ سنة وتحسب ابتداء من يوم الايداع وتكون كل شهادة أو اجازة موضوعا لدفع الرسوم التالية :

١ - رسم ايداع ورسم اشهار .

٢ - رسم سنوى .

العنوان الثانى

شهادة المخترع واجازة الاختراع

القسم الاول

شهادة المخترع

مادة ٧ - تمنح شهادة المخترع من طرف السلطة المختصة للمخترع الجزائرى الذى يتسبب فى الاختراع المحدد فى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ المشار اليها أعلاه أو لخلفه .

واذا اشترك شخصان أو عدة أشخاص فى اختراع فان الحق لنيل شهادة المخترع يكون لأنفسهم أو لأخلافهم .

يمكن تطبيق هذه الاحكام على الاجانب الذين يتقيدون بها .

مادة ٨ - ان شهادة المخترع تخول لصاحبها الحقوق التالية :

- الحق فى صفة المخترع .

- الحق فى اشهار اختراعه .

- الحق فى ذكر اسمه العائلى والشخصى فى شهادة المخترع .

- الحق فى مكافأة يحسب مبلغها على أساس الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من تطبيق الاختراع .

- الحق فى المشاركة بنشاط فى فحص الاختراع واستخدامه وانماه فيما بعد ، فى البلد .

يشارك المخترع عند الاقتضاء في كل عملية تتعلق باختراعه .

مادة ٩ - ان شهادة المخترع توجب على الحكومة ما يلي :

- التزام فحص امكانيات استغلال الاختراع في المصالح او المنشآت العمومية ، ذلك الاختراع الذي يكون موضوع شهادة المخترع ، ثم استغلاله او جعله يستغل بقدر الاستطاعة .

- التزام تقدير مبلغ المكافأة الواجب دفعها الى المخترع اذا كان الاستغلال جاريا فعلا ودفع هذه المكافأة الى المخترع في المواعيد القانونية .

- التزام مساندة المخترعين وتزويدهم بكل المعلومات المفيدة في الميادين التقنية والقضائية ومساعدتهم في أشغال تحضير وتجريب الاختراعات

- التزام دفع جميع الرسوم التنظيمية .

مادة ١٠ - ان الحقوق المتولدة من الشهادة لا تمتد الى العقود المتعلقة بالمنتج الذي تغطيه الشهادة وذلك بعد وضعه في التداول التجاري على وجه شرعي .

مادة ١١ - ان كل من قام عن حسن نية بصناعة المنتج المحمي بالاجازة التي هي موضوع الاختراع المسجل او مارس استعمال الطريقة المغطاة بالاجازة التي هي موضوع الاختراع المسجل وذلك وقت تقديم طلب الشهادة او عند تاريخ المطالبة بأولوية مقدمة بصفة شرعية ، يكون له الحق في مواصلة نشاطه رغم وجود الشهادة .

القسم الثاني

اجازة الاختراع

مادة ١٢ - يكون الحق في الاجازة خاصا للمخترع الاجنبي او لخلفه الاجنبي .

واذا انجز شخصان أو عدة اشخاص اختراعا على وجه جماعي فان الحق في الاجازة يكون لانفسهم بصفة مشتركة أو لآخلافهم .

ان أول من اودع طلب اجازة اختراع او كان أول من طلب شرعا بأولوية تقديم طلب يتعلق بنفس الاختراع يعتبر هو المخترع أو خلف المخترع ما لم يثبت خلاف ذلك .

مادة ١٣ - تخول الاجازة لصاحبها الحق في ممارسة ما يلي :

- صناعة المنتج الذي تغطيه الاجازة وكذا

استعماله ووضعه في التداول التجاري أو حيازته لهاتين الغايتين .

- استخدام الطريقة التي هي موضوع الاختراع المسجل ووضعها في التداول التجاري وكذا استعمال المنتج ووضعه في التداول التجاري كما يكون ناجما مباشرة من استخدام هذه الطريقة وحيازته للغايتين المذكورتين وذلك مع الاحتفاظ بالمقتضيات المنصوص عليها في المادة ٥ .

مادة ١٤ - ان الحقوق المتولدة من الاجازة لا تمتد الى العقود المتعلقة بالمنتج الذي تغطيه الاجازة بعد ان يتم وضع هذا المنتج في التداول التجاري على الوجه الشرعي .

مادة ١٥ - ان من قام عن حسن نية بصناعة المنتج المغطى بالاجازة التي هي موضوع الاختراع المسجل او مارس استعمال الطريقة المغطاة بالاجازة التي هي موضوع الاختراع المسجل وذلك وقت طلب اجازة او عند تاريخ المطالبة بأولوية ، مقدمة بصفة شرعية يكون له الحق في مواصلة نشاطه رغم هذه الاجازة .

القسم الثالث

شهادة الاضافة

مادة ١٦ - يكون لصاحب الاجازة او لذوي الحقوق في الاجازة ولصاحب الشهادة او لذوي الحقوق في الشهادة الحق في ان يباشروا ، طيلة مدة الاجازة أو الشهادة ، ادخال تغييرات أو تحسينات أو اضافات على الاختراع وذلك بأن يتموا الاجراءات المفروضة بموجب المواد ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ لاجل ايداع الطلب .

تثبت هذه التغييرات أو التحسينات أو الاضافات بشهادات تمنح بالشكل الذي تمنح فيه الاجازة الاصلية أو شهادة المخترع الاصلية وتنتج نفس الآثار التي تنتجها الاجازة الاصلية أو شهادة المخترع الاصلية .

ان كل طلب شهادة اضافة يفتح الباب لدفع رسوم الايداع والاشهار .

يستفيد من شهادات الاضافة التي يأخذها ذو حق جميع الآخرين .

مادة ١٧ - تنتهي شهادات الاضافة بانتهاء مدة الاجازة الاصلية أو الشهادة ، غير ان ابطال الاجازة الاصلية أو الشهادة لا يترتب عليه لزوما ابطال شهادات الاضافة المقابلة وحتى في الحالة التي يعلن فيها هذا الابطال فان شهادة الاضافة أو الشهادات يستمر العمل بها بعد الاجازة الاصلية أو الشهادة الى أن تنتهي المدة العادية لهذه

الشهادة وذلك مقابل استمرار دفع الاقساط السنوية التي قد يكون وجب دفعها لو لم يكن وقع ابطال الاجازة أو الشهادة .

مادة ١٨ - ما دامت شهادة اضافة لم يتم منحها فيمكن للطالب ان يحصل على تحويل طلبه لشهادة الاضافة الى طلب الاجازة أو شهادة المخترع ، يكون تاريخ ايداع هذا الطلب هو تاريخ طلب شهادة الاضافة .

ان طلب الاجازة أو شهادة المخترع والاجازة أو الشهادة التي يتم منحها عند الاقتضاء يترتب عليه دفع أقساط سنوية ابتداء من التاريخ المذكور

مادة ١٩ - يجب على كل صاحب اجازة أو شهادة يريد أن يأخذ ، بسبب تغيير أو تحسين أو اضافة ، اجازة أصلية أو شهادة مخترع بدلا من شهادة اضافة تنتهي مدتها بانتهاء الاجازة أو الشهادة الاولى ، ان يتم الاجراءات المفروضة بموجب المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ .

القسم الرابع

الاختراعات المنجزة في المنشآت

مادة ٢٠ - يعتبر الاختراع منجزا في منشأة :

١ - اذا كان متما خلال مدة خدمة المخترع في المنشأة وكان مطابقا للنشاط المهني المعروف في المنشأة .

٢ - اذا كان متما في نطاق المهمة المحددة للمخترع من طرف المنشأة وبالوسائل التي تكون في ملك هذه المنشأة .

مادة ٢١ - ان كل اختراع يتم في حضان منشأة يجب ابلاغه الى هذه المنشأة كتابيا ويجب أن يتضمن المميزات التقنية الاساسية .

ويتحتم على المنشأة ان تشعر المخترع باستلام اشعاره فورا وبواسطة كتاب كما يتحتم على المخترع والمنشأة ان يحيطا الاختراع بالسرية الى ان يتم ايداع الطلب .

مادة ٢٢ - وفي عدم وجود اتفاقية خاصة بين المنشأة والمخترع تتعلق بمن يستحق ان تمنح له الشهادة أو الاجازة ، تختص المنشأة بهذه الاخيرة فان تنازلت عنها فان الحق يرجع للمخترع .

ويجب على المنشأة ان تبدي رأيها في موضوع حقها في الاختراع وذلك خلال ثلاثة أشهر ابتداء من يوم استلامها اشعار المخترع ، فان أغفل

المخترع اخبار المنشأة فان الاجل المذكور يسرى ابتداء من احاطة المنشأة علما بالاختراع .

وفي حالة ما اذا لم تودع المنشأة طلب الاجازة في ظرف أجل ستة أشهر ابتداء من اليوم الذي أعلنت أنها تستفيد من حق المنح فيجوز للمخترع ان يطلب الاستفادة من هذا الحق .

مادة ٢٣ - يتحتم على المنشأة ان تدفع بعد حصولها على الشهادة أو الاجازة تعويضا للمخترع ولو في حالة عدولها عن استخدام الاختراع قبل منح الشهادة أو الاجازة .

مادة ٢٤ - يجوز لمنشآت أخرى ان تستغل الاختراع الذي كان موضوع طلب شهادة أو اجازة أو الذي منحت من أجله اجازة أو شهادة وذلك في الحالات التالية :

- ١ - اذا كان الاختراع مستغلا دون الكفاية .
- ٢ - اذا كان استغلال هذا الاختراع من طرف منشأة أخرى تنطوي عليه فائدة خاصة للاقتصاد ،
- ٣ - اذا كانت المنشأة الحائزة للشهادة أو الاجازة عاجزة عن استغلال الاختراع بدون استخدام اختراع آخر تم انجازه في منشأة أخرى ويكون محميا بشهادة أو اجازة .
- مادة ٢٥ -** يجوز زيادة التعويض الواجب دفعه لصاحب شهادة المخترع وذلك تبعا للتوسع في استغلال الاختراع .

العنوان الثالث

اجراءات الايداع والتسليم

القسم الاول

اجراءات الايداع

مادة ٢٦ - يجب على من اراد أخذ اجازة الاختراع أو شهادة المخترع أن يودع أو يوجه الى السلطة المختصة ، بواسطة رسالة بريدية مع طلب الاشعار بالاستلام ، ما يلي :

- ١ - طلب الى الوزير المكلف بالملكية الصناعية،
 - ٢ - المستندات المثبتة لدفع رسوم الايداع والاشهار ،
 - ٣ - وكالة مضاة بخط اليد اذا كان المخترع يمثلها وكيل .
 - ٤ - ظرف مختوم يتضمن في نسختين ما يلي :
- (أ) وصف الاختراع الذي هو موضوع الاجازة المطلوبة ،

(ب) الرسوم التي قد تكون لازمة لفهم الوصف يجب على الطالبين المقيمين في الخارج أن يندبوا وكلاء جزائريين يقيم في الجزائر ما لم يوجد اتفاق تبادل بين القطرين .

مادة ٢٧ - ينحصر الطلب في موضوع رئيسي واحد مع ذكر الأشياء التفصيلية التي يتكون منها والتطبيقات التي سبق بيانها ولا يجوز أن يتضمن تقييدات ولا شروطا ولا تحفظات (تحديد أو تخصيص الحق) ويتضمن عنوانا يحتوي على التعيين الموجز والمدقق لموضوع الاختراع .

ويجب أن يتعرض الوصف لبيان الاختراع بكيفية واضحة وتامة بمقدار الكفاية بحيث يمكن أن يستخدمه رجل محترف .

أن الوصف والرسوم يصلحان لتفسير المطالبات فيجب أن يكون الوصف محررا بالعربية و مترجما الى الفرنسية او محررا بالفرنسية و مترجما الى العربية والا يحتوي على تحريف ولا على زيادة . وتعد وتثبت الألفاظ المشطبة عليها كملغاة وتوقع الصفحات وكذا الاشارات الى محل آخر ويجب الا يحتوي هذا الوصف على أية تسمية للموازين والمقاييس والمكايل ما عدا التي تعتبر قانونية .

وينتهي الوصف بخلاصة تبين في فقرة او عدة فقرات مرقمة قاعدة الاختراع الاصلية وعند الاقتضاء النقاط الثانوية التي تميزه .

تخطط الرسوم بالمداد وحسب مقياس مترى . وتوقع المستندات من طرف الطالب او الوكيل الذي تبقى وكالته ملحقه بالطلب .

مادة ٢٨ - يجب على من اراد ان يتمسك بحق الاولوية لايداع سابق أن يرفق بطلبه لاجازة الاختراع أو شهادة المخترع أو أن يوجه الى السلطة المختصة داخل مظلوف بريدى موصى عليه مع طلب الاشعار بالاستلام وفي اجل اقصى غايته ثلاثة اشهر ابتداء من ايداع الطلب ، ما يلى :

١ - تصريح كتابى يبين تاريخ ورقم الايداع السابق والقطر الذى تم فيه هذا الايداع واسم المودع .

٢ - نسخة طبق الاصل من الطلب السابق .

٣ - ترخيص كتابى من المودع أو من ذوى حقوقه يؤهل الطالب بموجبه لأن يتمسك بالاولوية اذا لم يكن هو مقدم هذا الطلب السابق .

مادة ٢٩ - يجوز لمن عرض اختراعا في معرض رسمى أو معترف به رسميا ان يطلب خلال ستة أشهر ابتداء من تاريخ اقفال المعرض ، حماية هذا

الاختراع وذلك بأن يطالب بحق الاولوية ابتداء من اليوم الذى تم فيه عرض الاختراع .

مادة ٣٠ - يجب على الطالب الذى يريد أن يتمسك بعدة حقوق من الاولوية تتعلق بنفس الطلب أن يراعى فيما يخص كل حق نفس الاوامر المذكورة اعلاه . وعلاوة على ذلك يجب ان يؤدي من الرسوم بقدر ما يوجد من حقوق فى الاولوية يتمسك بها وأن يثبت اتمام أدائها خلال نفس المدة (ثلاثة أشهر) المذكورة اعلاه .

ويترتب لزوما على عدم التسليم فى الوقت المرغوب لاحدى هذه المستندات المثبتة ، ضياع الاستفادة من حق الاولوية المتمسك به وذلك فيما يتعلق بالطلب المعترف وحده دون غيره .

ان التاريخ الذى يؤخذ بعين الاعتبار لحساب مدة ثلاثة أشهر ، هو فى حالة ارسال المستندات عن طريق البريد ، تاريخ استلامها من طرف السلطة المختصة .

مادة ٣١ - لا يقبل اى ايداع لاجازة اختراع ما لم يكن الطلب مرفقا بسند اداء الرسوم الواجب اداؤها أو بما يثبت دفعها .

ان يوم الايداع وساعته يثبتان بواسطة محضر تحرره السلطة المختصة . أما فيما يخص الطلبات المرسلة عن طريق البريد فان التاريخ وساعة ايداعها هما تاريخ استلام هذه الطلبات من طرف السلطة المختصة وفى حالة ما اذا لم يتم دفع الرسوم الا بعد ذلك فان تاريخ الايداع هو تاريخ الدفع وساعة الايداع هي ساعة اغلاق مكاتب المصالح المختصة فى ذلك اليوم وتسلم أو ترسل الى المودع نسخة من المحضر المذكور .

القسم الثانى

تسليم شهادات المخترع والاجازة

مادة ٣٢ - تباشر السلطة المختصة فتح الطلبات وتسجيلها وتسليم الاجازات حسب ترتيب الاستلام لهذه الطلبات .

مادة ٣٣ - ان الاجازات التى قدمت طلباتها بحسب القانون تسلم بدون فحص سابق وتحت مسؤولية الطالبين ودون ضمان حقيقة الاختراع أو جدته أو مزيته أو صدق الوصف وصحته .

يسلم الى الطالب قرار من الوزير يهيمه الأمر تسجل وتثبت بموجبه صحة الطلب ويكون بمثابة اجازة الاختراع أو شهادة المخترع وترفق بهذا القرار نسخة من الوصف او من الرسوم المفسرة وذلك بعد اتمام التحقق من مطابقة هذه النسخة للنسخة الاصلية واثباتها عند الاقتضاء .

مادة ٣٤ - يرفض كل طلب يكون موضوعه اختراعا غير قابل للتسجيل بمقتضى المادة ٥ ، ويمكن ان يرفض كل طلب لا يستجيب للامر المنصوص عليه فى المقطع الاول من المادة ٢ وذلك خلال ستة أشهر ابتداء من اشعار المعنى بالامر فان طلبه لا يمكن قبوله او تقسيمه فى عدد معين من الطلبات تستفيد من تاريخ الطلب الابتدائى ، وكل طلب لم تراعى فيه مقتضيات المادة ٢٦ ، باستثناء المقطع الثانى ومقتضيات المادة ٢٧ ، يعاد الى الطالب او وكيله مع دعوته لتصحيح الملف خلال شهرين ويجوز تمديد هذا الاجل فى حالة الضرورة المنبته وبناء على التماس من الطالب او وكيله ويحتفظ الطلب المصحح على النحو المذكور وفى الاجل المحدد بتاريخ الطلب الابتدائى .

واذا لم يقدم الملف المصحح ، فى الاجل المحدد فيرفض طلب الاجازة .

يجوز للمعنيين بالامر ان يسحبوا الطلبات المقدمة قبل تسليم الاجازة او شهادات الاضافة .

مادة ٣٥ - تقوم السلطة المختصة بنشر الاجازة حسب ترتيب تسليمها مع ذكر رقمها واسم صاحبها وتاريخي الطلب والتسليم وعند الاقتضاء تاريخ الاولوية المعترف بها .

يجوز الاطلاع لدى المصالح المختصة على الاجازة المسلمة والتي تتضمن علاوة على البيانات المذكورة فى الفقرة الاولى ، الوصف وعند الاقتضاء الرسوم التي يحويها الطلب ويجوز لكل شخص ان يحصل على نسخة منها على نفقته .

القسم الثالث

الاطلاع على الاوصاف والرسوم

مادة ٣٦ - ان اوصاف ورسوم الشهادات والاجازات وشهادات الاضافة التي جرى تسليمها تحفظ فى المصالح المختصة حيث يمكن الاطلاع عليها بناء على كل طلب وبعد تقييد التسليم المذكور فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ بعده .

يجوز لكل شخص ان يحصل بعد نفس التاريخ على نسخة رسمية من الأوصاف والرسوم المذكورة تنطبق مقتضيات احكام المقطعين السابقين على النسخ الرسمية المقدمة من طرف الطالبين الذين يريدون أن يتمسكوا بأولوية ايداع سابق وعلى المستندات التي تؤهل بعض أولئك الطالبين للمطالبة بمثل هذه الاولوية .

يمكن لصاحب الاجازة أو شهادة الاضافة ، الذى يريد أن يتمسك ، خارج البلاد ، بأولوية ايداعه قبل تسليم الاجازة أو شهادة الاضافة ان يحصل على نسخة رسمية من طلبه .

مادة ٣٧ - تنشر قائمة لاجازات الاختراع وشهادات المخترعين وشهادات الاضافة التي جرى تسليمها .

العنوان الرابع

تحويل الرخص

القسم الاول

التحويل

مادة ٣٨ - ان الحقوق المرتبطة بطلب اجازة الاختراع او باجازة او بشهادة مخترع تكون قابلة للانتقال فى كليتها او فى جزء منها .

ان العقود المتضمنة اما انتقال الملكية واما امتياز حق الاستغلال أو الانتهاء من هذا الحق واما الرهن او رفع اليد عن الرهن وذلك فيما يتعلق بطلب اجازة أو اجازة ، يجب اثباتها كتابيا وتسجيلها فى دفتر الاجازات الخاص والا كانت باطلة .

مادة ٣٩ - يجوز للسلطة المختصة ان تسلم لكل طالب نسخة من التسجيلات المقيمة بدفتر الاجازات وكذا بيان التسجيلات التي لا تزال مقيمة بالاجازات المعطاة على سبيل الرهن ، او شهادة تثبت انه لا يوجد اى تسجيل .

المادة ٤٠ - ان الذين اكتسبوا من صاحب اجازة أو من ذوى حقوقه حق استغلال الاختراع يستفيدون بحكم القانون من شهادات الاضافة التي ستسلم فيما بعد لصاحب الاجازة او لذوى حقوقه وعلى سبيل التبادل يستفيد صاحب الاجازة أو ذوى حقوقه من شهادات الاضافة التي ستسلم فيما بعد للذين اكتسبوا حق استغلال الاختراع .

ويجوز لجميع الذين لهم حق الاستفادة من شهادات الاضافة ان يحصلوا على نسخة منها من طرف المصالح المختصة .

القسم الثانى

الرخص التعاقدية

مادة ٤١ - يجوز للطالب او لصاحب الاجازة ان يمنح لشخص آخر ، بمقتضى عقد ، رخصة استغلال اختراعه .

ويجب ان يثبت عقد الترخيص كتابيا وان يكون موقعا من قبل الطرفين المتعاقدين .

ويجب ان يكون كل عقد ترخيص مسجلا لدى المصالح المختصة مقابل دفع رسم ولا يكون للرخصة اثر بالنسبة للغير الا بعد اتمام هذا التسجيل .

مادة ٤٢ - ان منح اية رخصة لا ينفي امكانية منح رخص أخرى لاشخاص آخرين لاجل استغلال نفس الاختراع ولا ينفي استغلال نفس هذا الاختراع من طرف صاحب الاجازة ما لم ينص عقد الرخصة على خلاف ذلك .

مادة ٤٣ - يمكن ان ينص قرار الوزير المعنى بالامر على ان تكون عقود الرخصة او بعض الاصناف منها المبرمة مع اجنبي او مع مؤسسة اجنبية وكذا التجديدات او التعديلات المدخلة على مثل هذه العقود خاضعة للموافقة السابقة للوزير المذكور او لوزير المالية والتخطيط .

القسم الثالث

الرخص الاجبارية

مادة ٤٤ - يجوز لكل من يهيم الامر ان يطلب في كل زمان بعد انتهاء مدة اربع سنوات ابتداء من تاريخ ايداع طلب الاجازة او ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تسليمها ، رخصة اجبارية تمنح له ضمن الشروط المحددة في المادة ٥٢ وذلك في حالة عدم استغلال او استغلال غير كاف ، وخصوصا في الحالات التالية :

١ - الاختراع المرخص به والقابل للاستغلال في البلاد لم يجر استغلاله بصفة كافية .

٢ - كون الطلب المتعلق بالمنتج المسجل لم يتم ارضاءه في البلد بشروط عادلة .

٣ - امتناع استغلال الاختراع في البلد او عرقلته بسبب استيراد المنتج المسجل من الخارج ،

٤ - رفض صاحب الاجازة منح الرخصة بشروط عادلة ،

٥ - عدم تزويد سوق مهمة لتصدير المنتج المرخص به والمصنوع في البلاد ،

٦ - عرقلة أساسية لتأسيس او تنمية نشاطات تجارية او صناعية في البلاد ،

٧ - كون الشروط المفروضة من طرف صاحب الاجازة على منح الرخصة او على شراء او ايجار أو استعمال المنتج أو الطريقة المسجلة بها أو على

صناعة أو استعمال أو بيع الأدوات المحمية بالاجازة أو على تأسيس أو تنمية نشاطات تجارية صناعية في البلاد ، عرقلة بصفة أساسية .

لا تمنح الرخصة الاجبارية اذا اثبت صاحب الاجازة عذرا شرعيا ولا يعتبر الاستيراد عذرا شرعيا .

يطلق استغلال اختراع مسجل ، حسب مفهوم هذه المادة ، على صناعة منتج مسجل أو على استعمال طريقة مسجلة أو على الاستخدام لاجل صناعة معينة لآلة مسجلة من طرف مؤسسة موجودة في البلاد تباشر استغلال الجميع بقدر مناسب ومعقول نظرا للظروف .

ان الرخصة الاجبارية ليست رخصة خصوصية .

مادة ٤٥ - اذا لم يمكن استغلال اختراع تحميه في البلد اجازة وذلك دون الاضرار بالحقوق المرتبطة باجازة سابقة فيجوز منح رخصة اجبارية تعطى بناء على طلب وضمن الشروط المحددة في المادة ٥٢ ، لصاحب الاجازة التالية وذلك بقدر ما تقتضيه ضرورة استغلال الاختراع ومادام هذا الاستغلال يستجيب لاهداف صناعية تختلف عن اهداف الاختراع الذي كان موضوع الاجازة السابقة او ينطوي عليه بالنسبة لهذه الاجازة السابقة تقسم تقنى بالغ الاهمية .

واذا كان الاختراعا يستجيبان لنفس الاهداف الصناعية فان الرخصة الاجبارية لا تمنح الا مع حفظ الحق في السماح بالترخيص لصاحب الاجازة الاولى في الاجازة التالية اذا طلب ذلك .

مادة ٤٦ - يجب على كل شخص يطلب رخصة اجبارية طبقا للمادتين ٤٤ و ٤٥ ان يثبت أنه قد خاطب صاحب الاجازة وانه لم يتمكن من الحصول منه على رخصة تعاقدية بشروط مناسبة .

مادة ٤٧ - ان الرخصة الاجبارية المشار اليها في المادة ٤٤ لا يمكن منحها الا لطالب تتوفر فيه الضمانات اللازمة لاستغلال قابل لتلافى النقص الذي كان سببا في منح الرخصة .

مادة ٤٨ - لا يمكن منح الرخصة الاجبارية الا مقابل تعويض .

مادة ٤٩ - يجب تسجيل كل رخصة اجبارية لدى المصالح المختصة مقابل دفع رسم .

مادة ٥٠ - لا يمكن تحويل الرخصة الاجبارية الا بترخيص من السلطة التي منحتها .

مادة ٥١ - تقوم السلطة التي منحت الرخصة

الاجبارية بسحبها بناء على طلب صاحب الاجازة وذلك :

(أ) اذا زالت الظروف التي بررت منح الرخصة الاجبارية وفي هذه الحالة تمنح للمستفيد من الرخصة الاجبارية مهلة عادلة لينهي كل استغلال وذلك اذا كان يترتب على الانتهاء العاجل خسارة جسيمة تلحق باستغلاله .

(ب) اذا أصبحت الشروط المحددة غير متوفرة في المستفيد من الرخصة الاجبارية .

يجوز للسلطة التي منحت الرخصة أن تعدل شروط منحها وذلك بناء على طلب من صاحب الاجازة أو من المستفيد من الرخصة الاجبارية وعندما تبرر ذلك حوادث جديدة وخاصة اذا منحت رخص تعاقدية أكثر فائدة من طرف صاحب الاجازة .

تنطبق المادتان ٤٩ و ٥٢ على سحب الرخصة الاجبارية وعلى التعديلات المدخلة عليها .

مادة ٥٢ - يقدم لدى المحكمة المختصة طلب الرخصة الاجبارية الخاصة بالاجازة التي يجب أن تكون موضوع الاثبات المنصوص عليه في المادة ٤٦ وتدعو المحكمة للحضور الطالب وصاحب الاجازة أو ممثليهما وتستمع اليهما ويجوز لها أن تطلب رأى الوزير الذي يهمه الامر .

اذا منحت المحكمة الرخصة الاجبارية فيجب أن تحدد شروطها وتبين على الخصوص مدتها ومبلغ التعويض الواجب دفعه الى صاحب الاجازة، الا اذا وقع اتفاق بين الطرفين .

تنطبق مقتضيات هذه المادة على حالة تحويل الرخصة الاجبارية الى اجازة .

القسم الرابع

الرخصة الممنوحة بحكم القانون

مادة ٥٣ - يجوز لكل طالب أو صاحب اجازة ان يقدم طلبا أمام المصالح المختصة لتسجيل هذه العبارة « رخصة ممنوحة بحكم القانون » في الدفتر ، بخصوص اجازته وينشر هذه العبارة في الحال .

يخول تسجيل هذه العبارة في الدفتر ، لكل شخص حق الحصول في كل زمان على رخصة لأجل استغلال الاجازة المذكورة وذلك حسب

شروط تحددها المحكمة المختصة في حالة عدم وجود اتفاق .

يخفض مبلغ الرسوم والاقساط السنوية المطبقة على الاجازات الى النصف فيما يخص الاجازات التي جرى بشأنها تسجيل العبارة « رخصة ممنوحة بحكم القانون » في الدفتر .

يجوز لصاحب الاجازة أن يطلب في كل زمان من السلطة المختصة أن تشطب على العبارة « رخصة ممنوحة بحكم القانون » .

ويجوز للمصالح المختصة أن تشطب على هذه العبارة بعد دفع مجموع الرسوم والاقساط السنوية التي قد يكون وجب دفعها ان لم يكن جرى تسجيل العبارة المذكورة .

ان مقتضيات المقطعين ٢ ، ٣ من المادة ٤١ ومقتضيات المادتين ٤٢ و ٤٣ تطبق أيضا على الرخص الممنوحة بحكم القانون .

العنوان الخامس

التنازل والبطالان

مادة ٥٤ - يجوز أن تكون اجازة الاختراع موضوع تنازل من طرف صاحبها بمقتضى تصريح موقع أمام المصالح المختصة .

يسجل التنازل وينشر في الحال .

مادة ٥٥ - اذا تم تسجيل رخصة تعاقدية فان التنازل لا يسجل الا بعد تقديم تصريح يقبل بمقتضاء المستفيد المسجل هذا التسجيل .

مادة ٥٦ - تعلن المحكمة ابطال الاجازة بناء على طلب كل من يعنيه الأمر وذلك :

(أ) اذا كان موضوع الاجازة غير قابل للتسجيل طبقا لنصوص المواد ١ الى ٥ من هذا الامر .

(ب) اذا كان وصف الاختراع لا يستجيب لمقتضيات المادة ٢٧ أو اذا كانت مطالب الاجازة لا تحدد الحماية المطلوبة .

(ج) اذا كان نفس الاختراع موضوع اجازة مسجلة في البلاد عقب طلب سابق أو كان يستفيد من أولوية سابقة .

مادة ٥٧ - اذا أصبح مقرر الابطال نهائيا فيعلنه وكيل الدولة للسلطة المختصة التي تسجله وتنشره .

العنوان السادس

المس بالحقوق المتولدة من شهادة مخترع أو أجازة اختراع

مادة ٥٨ - ان كل مس بالحقوق المرتبطة بالاجازة أو بالشهادة يقع اما بواسطة صناعة منتجات وأما باستعمال وسائل تكون موضوع الاجازة أو الشهادة ، يشكل جنحة التقليد غير المشروع المعاقب عليها بغرامة ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ ديناراً وبسجن شهر واحد الى ستة أشهر أو باحدى العقوبتين فقط .

مادة ٥٩ - يعاقب بنفس عقوبات المقلدين جميع الذين يخفون عن علم أو يبيعون أو يعرضون للبيع أو يدخلون في التراب الوطني شيئا واحداً أو عدة أشياء مقلدة .

مادة ٦٠ - لا يمكن الجمع بين العقوبات المحددة بموجب هذا الامر ويجرى الحكم بالعقوبة القصوى دون سواها ، بخصوص جميع الاعمال السابقة لأول عمل من أعمال المحاكمة .

مادة ٦١ - يقع العود الى مقارفة الجنحة اذا كان قد صدر على المتهم خلال الخمس سنوات السابقة حكم أول بسبب احدى الجنح المنصوص عليها في هذا الامر .

وفي هذه الحالة تضاعف العقوبات .

مادة ٦٢ - تطبق على الجنح المنصوص عليها في هذا الامر الاحكام المتعلقة بالظروف المخففة وبايقاف التنفيذ .

مادة ٦٣ - ان الاعمال السابقة لتسليم الشهادة أو الاجازة لا تعتبر مسا بالحقوق المرتبطة بالاجازة أو بالشهادة ولا يمكنها أن تتسبب في صدور حكم ولو في القضايا المدنية ، ماعدا الاعمال الواقعة بعد التوجيه الى الشخص المعتبر مقلدا نسخة رسمية من وصف الاختراع المرافق لطلب الشهادة أو الاجازة .

مادة ٦٤ - يجوز لأصحاب الشهادة أو الاجازة أن يطلبوا بموجب أمر من رئيس المحكمة التي يجب أن تتم العمليات في دائرة اختصاصها اجراء التعيين والوصف المفصلين للأشياء المعتبرة مقلدة مع حجزها أو بدونه ويباشر هذا الاجراء كل عون محلف بمساعدة خير عند الاقتضاء .

يصدر الامر بناء على طلب وعلى تقديم الاجازة واذا كان ثمة داع لاجراء حجز فيجوز أن تفرض على الطالب بموجب هذا الامر ، كفالة يجب عليه ايداعها قبل مباشرة الحجز .

مادة ٦٥ - وفي حالة عدم رفع الطالب أمره ، في أجل شهر ، الى القضاء المختص يكون الحجز أو الوصف باطلا بحكم القانون وذلك مع عدم الاخلال بما قد يطالب من تعويض .

مادة ٦٦ - يجوز الحكم ولو في حالة تبرئة ، على المقلد أو المخفي أو المدخل أو البائع ، بحجز الاشياء المحقق من تقليدها وعند الاقتضاء بحجز الادوات والاواني المعدة خصيصا لصناعتها .

ويجوز تسليم الاشياء المحجوزة الى صاحب الاجازة وذلك مع عدم الاخلال بما قد يستحق من تعويض أكثر ومن نشر الحكم عند الاقتضاء .

مادة ٦٧ - تضاعف العقوبات في حالة الاضرار بحقوق المنشآت التابعة للقطاعات المسيرة ذاتيا وللدولة .

العنوان السابع

الاختراعات السرية

مادة ٦٨ - ان الاختراعات التي ينجزها الجزائريون والتي تهم الدفاع الوطني تعتبر اختراعات سرية الا اذا قرر وزير الدفاع الوطني غير ذلك .

مادة ٦٩ - واذا قرر وزير الدفاع الوطني انه ليس ثمة داع لاعتبار الاختراع سرىا فتسلم الشهادة حسب الاجراءات العادية .

مادة ٧٠ - يجوز اعتبار اختراعات الجزائريين التي لها أهمية خاصة بالنسبة للصالح الوطني اختراعات سرية .

ولا تمنح الشهادة الا بعد الموافقة من الوزير الذي يهمه الامر .

العنوان الثامن

اجازات التثبيت

مادة ٧١ - يجوز أن تكون كل أجازة مسلمة في بلاد أجنبية قبل أول مارس سنة ١٩٦٦ موضوعا لأجازة تثبيت تمنحها السلطة المختصة وذلك مع الاحتفاظ بمقتضيات المادة ٧٣ .

مادة ٧٢ - اذا كانت النشرات الرسمية التابعة للبلاد الاجنبية تنشر الاختراع طبقا للقوانين والنظم التابعة لهذه البلاد والمتعلقة بالملكية الصناعية وكانت تصل الى الجمهور في البلاد المطلوبة فيها أجازة التثبيت وذلك قبل تاريخ تقديم هذا الطلب ، فلا يعتبر ذلك افشاء للاختراع في البلاد المطلوبة فيها هذه الاجازة .

مادة ٧٣ - لا تمنح أجازة التثبيت الا اذا اقتضت ذلك أهميه الاختراع ومزاياه الصناعية والفلاحية والفائدة العمومية الناتجة من استغلاله وكذا مبلغ رؤوس الاموال المطلوب توظيفها . ويتخذ القرار بذلك الوزير المكلف بالملكية الصناعية بناء على رأى موافق من لجنة سيحدد تأليفها بموجب مرسوم .

مادة ٧٤ - يطبق على أجازة التثبيت المقطع الثانى من المادة الاولى (المقطع الثانى) والمواد ١ الى ٥ و ١٢ الى ١٤ و ٢٦ الى ٢٨ و ٣٠ الى ٤٣ والمقطع الاخير من المادة ٤٤ والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٩ الى ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٧ .

وتكميلا لمقتضيات المادة ٢٧ أعلاه يجب على طالب أجازة التثبيت أن يبين أيضا فى طلبه رقم الاجازة الاجنبية المتخذة أساسا لطلبه وكذا تاريخها والبلد الذى تم فيه تسجيلها .

وخلافا لمقتضيات المادة ١٣ أعلاه ، فان صاحب أجازة التثبيت ، اذ يحتفض بحقه الحصى فى الاستيراد ، بالنسبة للغير ، لا يكون له الحق فى استيراد المنتج الذى يكون موضوع الاجازة أو الذى ينتج مباشرة من استخدام الطريقة المسجلة كما لا يكون له الحق فى تكليف أحد باستيراده وذلك باستثناء المنتجات النموذجية أو المطلوبة على سبيل التجربة وغير المخصصة للتجارة .

مادة ٧٥ - تنتج أجازة التثبيت مفعولها ابتداء من يوم ايداع الطلب وذلك مع الاحتفاظ بالمادتين ٧٤ و ٧٦ وبشرط دفع الرسوم السنوية .

مادة ٧٦ - تعلن المحكمة ابطال أجازة التثبيت بناء على طلب كل من يهمل الامر وذلك :

- اذا وقع ابطال أو اسقاط الاجازة الاجنبية لنصوص المواد ١ الى ٥ من هذا الامر .

- اذا لم يستجب الاختراع للأوامر المبينة فى المادة ٢٧ أو اذا لم تحدد مطالب الاجازة الحماية المطلوبة .

- اذا كان نفس الاختراع موضوع أجازة وقع

تسجيلها فى البلد على أثر طلب سابق أو كان يستفيد من اولوية سابقة .

اذا كان وقع ابطال أو اسقاط الاجازة الاجنبية التى تعتمد عليها أجازة التثبيت .

- اذا كان استغلال الاختراع الذى هو موضوع طلب أجازة التثبيت غير جبر عند نهاية أجل سنة من تاريخ تسليم الاجازة أو كان قد انتهى فيما بعد لمدة تتجاوز سنة ،

- اذا خالف صاحب أجازة التثبيت مقتضيات المقطع ٣ من المادة ٧٤ .

العنوان التاسع

احكام انتقالية

مادة ٧٧ - ان الاجازات التى كانت موضوع حماية فى الجزائر قبل ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ، لا تستفيد من هذه الحماية الا بشرط أن يكون استغلالها قد جرى بكيفية متواصلة وفعلية منذ التاريخ المذكور وذلك أما على يد صاحب الاجازة أو خلفه وأما على يد المتنازل له عن حقه أو صاحب امتيازهم وفى هذه الحالة يجب تقديم الدليل على صحة عقد الامتياز أو التنازل عن الحقوق .

مادة ٧٨ - ان الاجازات التى جرى استغلالها قبل ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ فى نطاق منشأة تابعة للدولة أو منشأة مسيرة ذاتيا تعتبر من جراء ذلك عناصر تابعة للمنشأة .

مادة ٧٩ - ستحدد بموجب مراسيم اجراءات تنفيذ هذا الامر وخصوصا مبلغ الرسوم المنصوص عليها فيه .

مادة ٨٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٨١ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١١ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٦ - ٦٠ مؤرخ في ٢٧ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ بشأن تطبيق الامر المتعلق بشهادات المخترعين واجازات الاختراع (١)

ان رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٥٤ المؤرخ في ١١ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٦٦ المتعلق بشهادات المخترعين واجازات الاختراع ، ولا سيما المادة ٧٩ منه ،

يرسم ما يلي :

العنوان الأول

طالب الاجازة او الشهادة او شهادة الاضافة

مادة ١ - ١ - ان الطلبات المتعلقة باجازة الاختراع او بشهادة المخترع او بشهادة الاضافة المنصوص عليها في المواد ١٦ و ١٩ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ من الامر رقم ٦٦ - ٥٤ المشار اليه اعلاه ، تحرر على النماذج المسلمة من طرف المصالح المختصة .

٢ - يودع الطلب على خمسة نسخ .

مادة ٢ - ١ - يتضمن الطلب البيانات الالزامية التالية :

(أ) اللقب والاسم والمسكن والجنسية للمودع او ، اذا كان الامر يتعلق بشخص معنوي ، اسم الشركة وعنوان مقرها . ولا يقبل بيان عنوان عسكري ولا عنوان مودع في شبك البريد .

(ب) اسم وعنوان الوكيل المخول له التوكيل عند الاقتضاء لاتمام الايداع وكذا تاريخ الوكالة المشار اليها في المادة ٧ المذكورة بعده .

يجب على الطالب أن يتخذ موطنًا مختارًا عند وكيله .

(ج) عنوان الاختراع أى التعيين المدقق والموجز لهذا الاختراع باستثناء كل تسمية مبتكرة وكل اسم شخص وكل تسمية قابلة لان تتكون منها علامة مصنع أو أن تختلط بعلامة مصنع .

(د) اسم المخترع المذكور عند الاقتضاء بعد عنوان الاختراع وبالصورة التالية : « اختراع فلان » .

(هـ) وعند الاقتضاء البيانات المتعلقة بالمطالبة

بالاولوية المتعلقة بايداع واحد أو بعدة ايداعات وذلك طبقا لاحكام المادة ٤ أدناه .

(و) البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥ أدناه فيما يخص الطلبات الناتجة عن قرار يتعلق بطلب ابتدائي .

(ز) مبلغ رسم الايداع ورسم النشر ،
(ح) القائمة المتعلقة بالاوراق المودعة والمبينة لعدد الصفحات التي تتضمن الوصف ، ولعدد اللوحات والرسوم وكذا الوثائق الملحقة بها والمتعلقة بالاولوية .

٢ - ترفق بالطلب المستندات التالية :

(أ) وصل الدفع أو سند الاداء المتعلق برسم الايداع وبرسم النشر ،

(ب) ظرف مختوم في نسختين يتضمن وصف الاختراع والرسوم وبيانا وصفيا ملخصا ،

(ج) الوكالة المخولة للتوكيل والمستندات المشار اليها في المادة ٤ بعده والالزمة لاثبات الاولوية .

٣ - يجب ان يكون الطلب مؤرخا أو ممضى من طرف الطالب ، أو وكيله ويكون الامضاء مسبوقا ببيان صفة الطالب أو الوكيل وبيان صفة صاحب الامضاء اذا كان الامر يتعلق بشخص معنوي .

مادة ٣ - ١ - يجب ان يتضمن كل طلب مقدم من طرف امرأة متزوجة أو أرملة لقبها واسمها بعد اسم الزوج ،

٢ - واذا جرى الايداع على يد عدة أشخاص مشتركين فيجب ان تقدم البيانات المنصوص عليها في الفقرة أ من المادة ٢ أعلاه ، بخصوص كل واحد منهم ،

مادة ٤ - وفي حالة ايداع يتضمن المطالبة بالاولوية المتعلقة بايداع واحد أو بعدة ايداعات سابقة يجب التصريح بذلك في الطلب .

مادة ٥ - يتضمن طلب شهادة الاضافة ، علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ أعلاه ، رقم وتاريخ الايداع وكذا اسم صاحب الاجازة الاصلية أو شهادة المخترع .

مادة ٦ - يجب على طالب شهادة لم تسلم بعد ، يريد تحويل طلبه الى طلب اجازة أو شهادة مخترع ان يسلم أو يوجه الى المصالح المختصة ، بواسطة ظرف بريدي مضمون الوصول مع طلب الاشعار بالاستلام ، تصريحًا محررا لهذه الغاية وكذا الحجة المثبتة للدفع أو سند أداء الرسم الواجب تسديده .

ويبين في هذا التصريح تاريخ ورقم الايداع وكذا عنوان الاختراع .

مادة ٧ - ١ - يجب أن تتضمن وكالة الوكيل لقب واسم الطالب وعنوانه وإذا كان الامر يتعلق بشخص معنوي فيبين اسم الشركة وعنوان مقرها .

وتكون هذه الوكالة مؤرخة وممضاة من طرف الطالب وإذا كان الامر يتعلق بشخص معنوي فتبين فيها صفة صاحب الامضاء .

وفي حالة ايداع يتضمن المطالبة بالاولوية المتعلقة بايداع واحد أو بعدة ايداعات سابقة يجب ان تتضمن الوكالة التصريح المنصوص عليه في المادة ٤ اعلاه .

٢ - ان الوكالة المسلمة لاجل ايداع لا يمكن ان تعتبر ترخيصا لسحب طلب الاجازة أو شهادة المخترع .

مادة ٨ - ان الظرف المختوم المتضمن ، في نسختين ، أوراق الوصف والرسوم والملخص الوصفي ، الملحقين بكل طلب اجازة أو شهادة مخترع أو شهادة اضافة ، طبقا للمادة ٢٦ من الامر المشار اليه اعلاه ، يذكر عليه اسم الطالب ومسكنه وعنوان الاختراع وبيان المطالبة بالاولوية وقائمة المستندات التي يتضمنها . ويكون منضى من طرف الطالب أو وكيله .

العنوان الثاني

الوصف

مادة ٩ - ان النسختين من الوصف اللتين تشكل احدهما الاصل والاخرى النظير ، يجب ان تكونا مكتوبتين على الآلة الكاتبة أو منسوختين بالواح الحجر أو مطبوعتين بمداد داكن لا يمحي ، وبكيفية تسهل معها قرائتهما ، على ورق أبيض قوى ، باستثناء الورق ذي عنوان مطبوع ويبلغ حجم الورق من ٢٧ الى ٣١ سنتيمترا طولا ومن ٢٠ الى ٢٢ سنتيمترا عرضا .

مادة ١٠ - يجب أن يكون الوصف مكتوبا أو مطبوعا على ظهر الورقة لاغير ويترك هامش من ٣ الى ٤ سنتيمترات على الجانب الايسر من الورقة وكذا فراغ يبلغ حده الأدنى نحو ٨ سنتيمترات في أعلى الصفحة الاولى وفي أسفل الصفحة الاخيرة ويجب ان يترك بين السطور ، في النصوص المكتوبة على الآلة الكاتبة ، بياض على قدر الفاصل بين سطرين اثنين ، وترقم السطور من ٥ الى ٥ عند ابتداء السطر ويستمر الترقيم

بخمسة تكتب ازاء السطر الخامس من كل صفحة .

مادة ١١ - لكي تضمن صحة مختلف أوراق الوصف التي تكون مجموعة في كراسة بكيفية يمكن فصلها وجمعها ثانية من غير أن يترتب على طريقة جمعها اى صعوبة في القراءة ، ينبغي أن تكون مرقمة من الاولى الى الاخيرة في الاعلى وعلى الجانب الايمن بارقام عربية .

مادة ١٢ - ان عنوان الوصف المحرر طبقا للنماذج الملحقة بهذا المرسوم ، يجب ان يبين اللقب والاسم أو التسمية لصاحب أو أصحاب الطلب وان يكرر فيه عنوان الاختراع كما هو مذكور في الطلب ويكون هذا العنوان متبوعا عند الاقتضاء ببيان اسم المخترع ، المحرر بنفسه الصورة المبينة في الطلب .

مادة ١٣ - ١ - يجب الا يكون أى رسم ظاهرا في النص ولا على هامش الوصف ، ماعدا الصيغ البيانية المشروحة التي تختص بالكيمياء أو الرياضيات .

٢ - ينبغي الا تكون الاوصاف متعلقة بغير اشكال الرسوم ودون اشارة الى الالواح .

٣ - يجب ان تبين في الوصف حروف أو ارقام الاحالة الى المراجع وكذا وصف اشكال الرسوم حسب ترتيبها الطبيعي .

٤ - وإذا وقع في سياق الوصف ذكر الاجازات السابقة جزائية أو اجنبية فيجب تعيينها بارقامها النهائية أو ببلدها الاصل وإذا كانت هذه الاجازات لم تسلم بعد فيجب تعيينها بتاريخ ايداعها أو بارقامها الموقته المتبوعة عند الاقتضاء بالبيانات التي تصحبها وخصوصا التي تتعلق باسم صاحب الاجازة وبالبلد الاصلى .

مادة ١٤ - تحدد البيانات المتعلقة بالموازين والمكاييل حسب النظام المترى وتحدد الحرارة بالدرجات المئوية وتذكر كثافة الاجسام دون بيان وزنها النوعى . اما فيما يختص بالوحدات الكهربائية وبالمقتضيات المقبولة في النظام الدولي وبالصيغ الكيماوية فيجب استعمال رموز العناصر والاوزان الذرية والصيغ الجزيئية المستعملة عادة .

مادة ١٥ - يجب الا يتضمن الوصف أى تحريف أو زيادة وان تكون الكتابات على الهامش ممضاة بالحروف الاولى من الاسم وكذا الالفاظ المشطب عليها والمعتبرة لاغية .

مادة ١٦ - يمضى صاحب الطلب أو وكيله

النسختين من الوصف ويجب ان يكون مذكورا على احدهما البيان التالي : « أصل » وعلى الاخرى البيان « نظير مطابق للاصل » .

العنوان الثالث

الرسوم

مادة ١٧ - يجب انجاز اصل الرسوم على ورق أبيض أو على ورقة من مادة شفافة لينة متينة غير لامعة ويجب كذلك ان يكون النظير الناسخ للاصل منجزا بتمامه على ورق أبيض صقيل متين غير لامع ويجوز أن تتكون هذه الصورة من نسخة منجزة بالطبع الحجرى من الصنف الجيد وإذا كان الاصل منسوخا باحدى طرق الطبوع فيجوز ان تكون النسخة الاخرى مطبوعة بنفس الختم (الكليشية) ويحظر استعمال طرق النسخ والطبع التى لا تنطوى على طابع من الثبات الكافى .

مادة ٢٨ - يكون شكل كل ورقة ما بين ٢٧ و ٣١ سنتيمترا طولا و ٢١ سنتيمترا . وبصفة استثنائية ، ٤٢ سنتيمترا عرضا ويجب ترك هامش من سنتيمترين على الاقل ، على الجوانب الاربعة من الورقة .

ولصاحب الطلب الحق فى ان يباشر تجزئة نفس الشكل على عدة اشكال جزئية يلزم رسم كل واحد منها على ورقة لها نفس الابعاد المذكورة اعلاه ويجب بيان الوصل الرابط بين الاشكال الجزئية وذلك بواسطة خطوط مصحوبة بحروف أو ارقام للاستناد . وإذا استعمل صاحب الطلب هذا الحق فيجب ان يقدم فى ورقة من الحجم القانونى شكلا اجماليا يتعلق بموضوع الاختراع وترسم فيه خطوط الوصل الرابط بين الاشكال الجزئية .

مادة ١٩ - يجب أن يظهر فى رأس كل لوحة خارج الاطار وعن اليسار ، البيان التالى : « اجازة رقم ٠٠٠٠٠ » وفى وسطها ، اسم المودع وعن اليمين ، الرقم المسلسل لكل لوحة وعدد الألواح الذى يكون مبينا بأرقام عربية . ومثال ذلك : « لوحة رابعة - ٥ » . وإذا لم يكن هناك الا لوحة واحدة فيجب ان يذكر عليها البيان التالى : « لوحة فريدة » .

مادة ٢٠ - ١ - يجب انجاز الرسوم فى جميع اجزائها وذلك حسب قواعد الرسم الخطى وبخطوط سوداء قائمة وان امكن ، دائمة وبدون الوان ولا كشط أو زيادة ويجب ان تكون هذه

الرسوم ملائمة لان تنسخ بكيفية واضحة وبدون وساطة الختم (الكليشية) .

٢ - تبين القطوع بخطوط متشبكة مائلة منتظمة ومفسحة بقدر كاف ويجب الا يكون فيها أى مانع يحول دون التحقق بكيفية واضحة من علامات وخطوط المراجع .

لا يجوز تسويد المسطحات المحدبة أو المقعرة الا بواسطة خطوط أفقية أو عمودية متوازية ومفسحة بكيفية مناسبة .

٣ - يفصل بين مختلف الاشكال بصفة جلية وبواسطة فسحة تبلغ سنتيمتر واحد وتكون هذه الاشكال مرتبة على عدد من الألواح مصغر بقدر الامكان ، ومرقمة بكيفية متواصلة من أولها الى آخرها بواسطة ارقام عربية مرسومة بغاية التدقيق ومسبقة بالعبارة التالية : « شكل رقم ٠٠٠٠ » .

وإذا كان احد الاشكال يتركب من عدة اجزاء مفككة فيجب الجمع بينها بواسطة أقواس مزدوجة .

٤ - يجب ان تكون جميع الارقام والحروف وعلامات المرجع الظاهرة فى الرسوم بسيطة وجليّة وان يبلغ علو الحروف والارقام ٣٢ مليمترا على الاقل ، وتبين مختلف أجزاء الاشكال ، اينما كانت ، بواسطة نفس علامات المرجع المطابقة للعلامات الموجودة فى الوصف وذلك بقدر ما يتطلبه فهم الوصف .

٥ - يجب الا يتضمن الرسم أى شرح باستثناء تفسيرات المعانى من نوع « الماء أو البخار » ، « أو القطع حسب أ - ب » أو « مفتوح » أو « مغلق » ، والبيانات الكافية لتفسير التجهيزات الكهربائية والتخطيطات البيانية التى تعرض مراحل طريقة من الطرق .

مادة ٢١ - ان مقياس الرسوم المحدد حسب درجة تعقيد الاشكال يجب ان يكون موضوعا بحيث يمكن تمييز التفاصيل بدون صعوبة ، على نسخة مصورة ومنجزة مع تصغير تخطيطى يبلغ الثلثين . وإذا كان المقياس منقولا على الرسم فيجب رسمه ولا ذكره ببيان كتابى .

مادة ٢٢ - يوضع امضاء صاحب الطلب أو الوكيل على ظهر كل لوحة من النسختين المتضمنتين الرسوم . وتحت البيان « اصل » أو « نظير » ، بحيث لا يمكن ان تختفى الاشكال وراء الامضاء ويجب الا يذكر على ورقة الرسوم أى تاريخ .

مادة ٢٣ - تودع الرسوم بكيفية لا ينطوى عليها أى ثنى أو تكسير .

العنوان الرابع

تقسيم الطلبات المركبة

مادة ٢٤ - ١ - في حالة تقسيم طلب أجازة أو شهادة مخترع أو شهادة اضافة يجب أن يكون كل طلب مستقلا عن الطلبات الاخرى ويجب أيضا أن يكون خاضعا للإجراءات المطلوب اتباعها بشأن كل طلب عاد وذلك في ظرف أجل ستة أشهر .

٢ - يجب أن يذكر في الطلب التقسيمي ان الامر يتعلق بتقسيم طلب ابتدائي معين بتاريخ ايداعه و برقم محضره .

٣ - ويجب الا يتضمن الوصف والرسوم اللذان يشملهما كل طلب تقسيمي الا الجمل المتعلقة بالمرجع وبالارتباط وبالتفسير واللازمة لوضوح العرض وذلك علاوة على النصوص والاشكال المستخرج كل واحد منها من الوصف وكذا الرسوم الملحقه بالطلب الابتدائي .

ترتب أوراق الطلب الابتدائي بواسطة حذف كل الاجزاء التي لا علاقة لها بالموضوع الذي يتضمنه هذا الطلب ويكون ذلك بدون اجراء أى تعديل أو اضافة الا ما يكون ناتجا من التقسيم نفسه أو من ضرورات الاسلوب .

٤ - يحفظ الوصف الابتدائي والرسوم الملحقه به ويمكن أن يكونا في كل زمان موضوعا لتحرير نسخ طبق الاصل .

مادة ٢٥ - يجوز اجراء تقسيم كل طلب مركب بناء على طلب معلل يقدمه صاحبه قبل تسليم الاجازة أو شهادة المخترع أو شهادة اضافة .

العنوان الخامس

تسوية الطلبات حسب القاعدة

مادة ٢٦ - ١ - ان الاوصاف والرسوم التي لا تطابق احكام هذا المرسوم تعاد الى الطالب مع اصدار الامر له بتقديم مستندات جديدة ضمن الشروط المقررة بموجب المادة ٣٤ من الامر المشار اليه اعلاه .

٢ - تحتفظ المصالح المختصة بنسخة من المستندات المودعة في الابتداء وذلك قصد التحقق من مطابقة الوثائق المقدمة على التوالي .

مادة ٢٧ - يجوز الترخيص لصاحب الطلب ، بناء على طلبه ، في أن يجرى على المستندات

المودعة تصحيح أخطاء مادية مثبتة بصفة شرعية وذلك الى أن يتم تسليم الاجازة أو شهادة المخترع أو شهادة الاضافة ولا يجوز الترخيص في ادخال أى تعديل آخر على هذه المستندات .

وفي حالة عدم دفع الرسوم الواجب اداؤها أو عدم اجراء التصحيحات في الاجل المحدد الذي يمكن مده ، في حالة الضرورة المثبتة ، تسلم الاجازة أو شهادة المخترع كما هي .

العنوان السادس

السحب

مادة ٢٨ - ١ - يجوز سحب كل طلب أجازة أو شهادة مخترع أو شهادة اضافة من طرف صاحبه اذا طلب ذلك كتابيا وذلك مع الاحتفاظ باحكام الفقرتين ٣ و ٤ بعده .

يتضمن طلب السحب البيانات المنصوص عليها في المقاطع ١ ، ب ، ج من المادة ٢ اعلاه ويبين فيه تاريخ محضر الايداع ورقمه .

واذا كان ايداع طلب أجازة أو شهادة مخترع أو شهادة اضافة متما باسم عدة اشخاص فان السحب لا يجوز أن يجرى الا اذا طلبه جميع المودعين .

٢ - وفي حالة تقديم طلب السحب من طرف وكيل ، يجب أن يكون هذا الطلب مصحوبا بوكالة خاصة بالسحب يمضيها صاحب أو اصحاب الطلب مع البيان التالي : « يعتمد عن تفويض التنازل ، » .

٣ - واذا كان طلب الاجازة أو شهادة المخترع أو شهادة الاضافة موضوعا لترخيص في الاستغلال أو لرهن حيازة مسجل في دفتر الاجازات ، فان السحب لا يمكن أن يتم الا بعد تقديم القبول الكتابي من المرخص له في الاستغلال أو من المدين المرتهن .

٤ - وفي حالة التنازل الكلي أو الجزئي عن الحقوق ، المسجل في دفتر الاجازات ، لا يرخص في السحب ، بناء على طلب التنازل عن حقوقه أو التنازل له ، الا بعد تقديم القبول الكتابي من الطرف الآخر .

٥ - ترد الى الطالب ، بناء على طلبه ، نسخة من الوصف ومن الرسوم المودعة وتحفظ النسخة الثانية لدى المصالح المختصة .

العنوان السابع

تسليم الاجازات وشهادات المخترع وشهادات الاضافة

مادة ٢٩ - ١ - يشعر صاحب الطلب أو وكيله دون تأخير بالتوقيع على القرار المنصوص عليه في المادة ٣٣ من الامر رقم ٦٦ - ٥٤ المشار اليه اعلاه ويتضمن الاشعار بيان تاريخ القرار والرقم الممنوح للاجازة وعنوان الاختراع ويكون الامر كذلك فيما يخص شهادات المخترعين وشهادات الاضافة .

٢ - وفي حالة تنازل عن الحقوق مسجل في دفتر الاجازات قبل التسليم ، تسلم الاجازة أو شهادة المخترع باسم المتنازل له ، بناء على طلب منه متمم بالوفاق من طرف المتنازل عن حقوقه الذي يكون اسمه مذكورا في مستندات الاجازة أو شهادة المخترع .

العنوان الثامن

دفتر الاجازات

مادة ٣٠ - يقيد في دفتر الاجازات ، بخصوص كل اجازة ، اللقب والاسم والمسكن والجنسية لصاحب الاجازة وعند الاقتضاء للوكيل ، ثم عنوان الاختراع وتاريخ ايداع طلب الاجازة ورقم تسليمها وتاريخه وشهادات الاضافة المتعلقة بالاجازة مع الارقام والتواريخ المتعلقة بها وتاريخ دفع الرسوم والعقود المنصوص على تسجيلها في المادة ٣٨ من الامر المشار اليه اعلاه .

مادة ٣١ - تودع طلبات التسجيل المتعلقة بالعقود المذكورة ، لدى المصالح المختصة أو ترسل اليها ضمن ظرف بريدي مضمون الوصول مع طلب الاشعار بالاستلام ويبين فيها اللقب والاسم أو التسمية لصاحب الطلب ومسكنه وكذلك فيما يخص الوكيل المفوض له تقديم الطلب ويبين أيضا مبلغ الرسوم وكيفية دفعها .

وتكون هذه الطلبات مصحوبة بالاوراق المنصوص عليها في المادتين ٣٢ و ٣٣ أدناه .

مادة ٣٢ - ١ - ان كل تقييد يتم بعد ايداع النسخة الاصلية من العقد المسجل بصفة شرعية اذا كان ممضى بخط اليد أو بعد ايداع صورته اذا كان رسميا أو بعد ايداع اشهاد رسمي أو ديباجة محضر الجرد اذا كان الامر يتعلق بانتقال الحقوق بطريق الميراث .

٢ - يشطب على التقييدات المتعلقة بالاجازة المسلمة على سبيل الرهن وذلك بعد ايداع نسخة

أصلية مسجلة بصفة شرعية من العقد المتضمن رفع اليد عن الرهن أو صورة من المقرر الذي أصبح نافذ المفعول .

مادة ٣٣ - ترفق بكل طلب تقييد أو تشطيب ثلاث أوراق ارسال محررة على النماذج المسلمة من طرف المصالح المختصة ويبين فيها ما يلي :

١ - اللقب والاسم والحرفة والمسكن للمتنازل عن حقوقه أو للمتنازل له أو لصاحب الامتياز أو للمورث والوارث أو للدائن والمدين .

٢ - تاريخ ورقم محضر ايداع طلب التسجيل وعنوان الاختراع ورقم تسليم الاجازة .

٣ - نوع ومدى الحق المنقول أو المتنازل عنه وكذا مدته .

٤ - تاريخ ونوع العقد المتضمن انتقال الحقوق .

٥ - وعند الاقتضاء ، مبلغ الدين المحدد في العقد والشروط المتعلقة بالفوائد وباستحقاق الدين .

وتكون البيانات المقيدة في الأوراق الارسال مطابقة للبيانات المقيدة في العقد ويثبت ذلك الطرفان .

تحفظ المصالح المختصة نسخة من العقد وتعيد الى الطالب ورقة ارسال بعد وضع طابع التسجيل عليها .

مادة ٣٤ - يقيد في دفتر الاجازات كل تعديل يطرأ على عنوان أصحاب الاجازات أو المتنازليين عن حقوقهم أو أصحاب الامتياز .

مادة ٣٥ - يمكن لكل شخص ان يحصل بطلب منه ، اما على نسخة طبق الاصل من التسجيلات المدونة بدفتر الاجازات واما على التقييدات التي لا تزال مسجلة بالاجازات المسلمة على سبيل الرهن واما على شهادة تثبت عدم وجود أي تقييد .

تسلم أيضا من طرف المصلحة المختصة خلاصات تتعلق اما بعنوان أصحاب الاجازات أو المتنازليين عن حقوقهم أو ذوي الامتيازات للحقوق واما ببيان دفعات الاقساط السنوية .

مادة ٣٦ - يكلف وزير الصناعة والطاقة بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٧ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ .

نموذج عنوان مذكرة وصفية
لأجازة اختراع أو شهادة مخترع

٨ سم

أجازة اختراع
شهادة مخترع

عنوان الاختراع
لقب واسم صاحب أو أصحاب الطلب
الوصف

نموذج عنوان مذكرة وصفية
لشهادة الإضافة

٨ سم

الإضافة

عنوان الاختراع
لقب واسم صاحب أو أصحاب الطلب
الأجازة المسجلة في
المطلوبة في

الوصف

مرسوم رقم ٦٦ - ٦٣ مؤرخ في ٤ ذي الحجة عام
١٣٨٥ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٩٦٦ ، يتضمن
تطبيق الأمر المتعلق بعلامات المصنع والعلامات
التجارية (١)

- أن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة

• وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٥٧ المؤرخ في ٢٧
ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ مارس سنة
١٩٦٦ المتعلق بعلامات المصنع والعلامات
التجارية .

يرسم ما يلي :

العنوان الاول

طلب التسجيل

مادة ١ - ١ - أن الطلب المنصوص عليه في
المقطع الاول من المادة ١٣ من الامر رقم ٦٦ - ٥٧
المشار اليه أعلاه لأجل تسجيل علامة مصنع أو
علامة تجارية ، يحزر على النموذج المسلم من
طرف المصالح المختصة .

٢ - يودع الطلب في خمس نسخ يكتب على
النسخة الاولى البيان التالي « الاصل » .

مادة ٢ - ١ - يتضمن طلب التسجيل البيانات
الالزامية التالية :

(أ) لقب واسم المودع ومسكنه أو اذا كان
الامر يتعلق بشخص معنوي ، اسم محله ومقره .

(ب) اسم وعنوان الوكيل المفوض ، عند
الاقتضاء ، لاجراء الايداع وكذا تاريخ الوكالة .

(ج) وعند الاقتضاء ، البيانات المتعلقة بطلب الأولوية المتعلقة بإيداع سابق وذلك تطبيقاً لأحكام المادة ٥ بعده .

(د) وإذا كان الأمر يتعلق بطلب تجديد إيداع سابق ، تاريخ ومكان ورقم التسجيل السابق .

(هـ) تركيب أو ترتيب الألوان وكذا الشكل المميز الخاص بالمنتج أو شكله الظاهر ، الطالب بأحقيتهما كعنصرين مميزين للعلامة .

(و) بيان المنتجات التي تنطبق عليها العلامة والأصناف المقابلة للتصنيف المنصوص عليه في المادة ١٥ بعده .

(ز) المبلغ المحول إلى المصالح على سبيل الدفع للرسوم المتعلقة بالإيداع وكيفية التحويل وتاريخ ورقم سند الوفاء .

(ح) البيان المتعلق بمن يعاد إليه الحتم (الكليشية) عند الاقتضاء وذلك طبقاً لأحكام المادة ٧ بعده .

٢ - يرفق الطلب بالمستندات التالية :

(أ) ختم العلامة ،

(ب) الوكالة المسلمة إلى الوكيل المفوض وكذا المستندات المتعلقة بالأولوية المشار إليها في المادة ٥ بعده .

(ج) السند المتعلق بدفع الرسوم الواجب أدائها .

٣ - ينبغي أن يكون الطلب مؤرخاً وممضى من طرف الطالب أو وكيله وأن يكون الأمضاء مسبوقاً ببيان صفة الطالب .

مادة ٣ - ١ - يجب أن يتضمن كل طلب تقدمه امرأة متزوجة أو أرملة ، بيان لقبها واسمها بعد اسم الزوج .

٢ - وإذا جرى الإيداع على يد شخصين أو عدة أشخاص مشتركين فيجب تقديم البيانات المنصوص عليها في المقطع ١ من الفقرة ١ من المادة ٢ أعلاه بخصوص كل واحد من هؤلاء الأشخاص . وفي عدم إقامة وكيل ، توجه المراسلات والمستندات الرسمية إلى الأول من الأشخاص المذكورين وذلك إذا لم يصدر بيان مخالف .

مرسوم رقم ٧٤ - ٦٨ مؤرخ في ١٠ ربيع الأول عام ١٣٩٤ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٧٤ يتعلق

بتنظيم الانتاج والتسويق لتبغ التدخين والنشوق (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٤٢٧ المؤرخ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للتبغ والكبريت .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ و رقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٧٨ المؤرخ في ٢٣ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث البنك الوطنى الجزائرى وتحديد قانونه الاساسى .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ الخاص بالمخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٢٣ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ والمتضمن الفاء وتعويض الامر رقم ٦٧ - ٢٥٦ المؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ المعدل ، والامر رقم ٧٠ - ٧٢ المؤرخ في ٣ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتعلقين بالقانون الاساسى العام للتعاونيات والتنظيم السابق لانشاء التعاونيات فى الفلاحة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٠٦ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ والمتضمن القانون الاساسى للتعاون الزراعى .

يرسم ما يلى :

الجزء الاول

تبغ التدخين والنشوق

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - تشترى الشركة الوطنية للتبغ

الباب الثانى

تصنيف التبغ

مادة ٢ - يصنف التبغ على درجات . وكل درجة تنطبق على صنف من التبغ ذى مميزات تقنية محددة فى المادتين ٣ و ٤ أدناه . ولكل درجة معامل للقيمة ، تحدد به القيمة التجارية للتبغ المطابق لها .

مادة ٣ - يوجد تصنيف التبغ حسب كل منطقة انتاج وكذا عوامل القيمة فى الملحق رقم ١ المرفق بهذا المرسوم .

الباب الثالث

اسعار تبغ التدخين

مادة ٤ - يحسب سعر تبغ التدخين بالرجوع الى سعر الاساس . وسعر الاساس هو سعر القنطار الصافى للتبغ المخصص له المعامل ١ . ويحدد سعر الاساس لشراء تبغ التدخين عند الانتاج ببلغ ٥٠٠ دج للقنطار .

ويحدد سعر التبغ الذى يدفع للمنتج ، على اساس عوامل القيمة .

مادة ٥ - تضاف الى الاسعار المحددة طبقا لاحكام المادة ٤ اعلاه ، نفقات المعالجة والتكييف التى لا ينبغى باى حال من الاحوال ، أن يتجاوز ١٠٠ دج للقنطار .

مادة ٦ - ان الاسعار الحقيقية المتلقاة من طرف المنتجين وكذا مبلغ نفقات المعالجة والتكييف ، تحدد فى آخر الامر من قبل الجمعيات العامة لمنتجى التبغ ، على اساس المدفوعات المتمة من قبل الشركة الوطنية للتبغ والكبريت برسم احكام المادتين ٤ و ٥ اعلاه .

الباب الرابع

الشروط العامة للشراء من طرف الشركة الوطنية للتبغ والكبريت

مادة ٧ - ان التبغ المخصص للشركة الوطنية

للتبغ والكبريت ، يجب أن يكون سليما وخاليا من أية إصابة متأتية من يرقان الحشرات .

ويحدد المعدل العادي لرطوبة التبغ المسلم للشركة الوطنية للتبغ والكبريت : ١٧٪ .

وإذا كان معدل كمية معينة يفوق ١٧٪ ، فيطبق على هذه الكمية تخفيض في الوزن يناسب الفرق الحاصل بين المعدل المحقق و ١٧٪ .

وفي حالة رفض كمية ما فيمكن عرضها للمرة الثانية في نهاية القبول بعد ان يجرى تجفيفها او فرزها .

مادة ٨ - يحضر التبغ في حزم ، يكون وزن كل منها ١٠٠ كيلو غرام ، وتكون مرقمة .

فتقدم على شكل أوراق أو ربط تحتوي كل منها على ٣٠ ورقة على الأقل و ٥٥ ورقة على الأكثر وتكون خالية تماما من القش أو الخيوط العارضة

وينبغي أن تكون الحزم متناسقة ، وان تكون جميع الربط المرتبة في حزمة واحدة ذات جودة معادلة على الأقل للعينات النموذجية الضابطة والسنوية للدرجة المطابقة .

مادة ٩ - تحدد كفاءات قبول التبغ المعد للتسليم ، بموجب الملحق رقم ٢ المرفق بهذا المرسوم .

مادة ١٠ - يجرى الرفع ابتداء من الوزن النهائي ، ويستمر بكيفية تمكن من تفريغ مخازن تعاونيات التبغ لغاية ٣١ غشت التالي لسنة جمع الغلة على أبعد تقدير .

وبعد هذا التاريخ فان التبغ الذي اشترته الشركة الوطنية للتبغ والكبريت والذي لم يتم رفعه بعد ، تترتب عنه نفقات التأمين والخزن تتحملها الشركة الوطنية للتبغ والكبريت .

ويحدد معدل نفقات التأمين والخزن بموجب اتفاقية مبرمة بين الطرفين .

مادة ١١ - تدفع المبالغ الواجب أدائها من قبل الشركة الوطنية للتبغ والكبريت الى تعاونيات التبغ ، كلما تم رفع التبغ ، ويؤدى الرصيد في نهاية أعمال الرفع ولغاية ٣١ غشت على أبعد تقدير من السنة التالية لجمع الغلة .

مادة ١٢ - يترتب أداء الفائدة لتعاونيات التبغ ، عن مقدار ٩٠٪ من قيمة التبغ التي تكون موضوع فواتير محررة باسم الشركة الوطنية

للتبغ والكبريت ، وذلك عن المدة المنقضية بين أول نوفمبر من سنة جمع الغلة الى ٣١ غشت من السنة التالية .

ويكون معدل هذه الفائدة مساويا للمعدل الذي يدفعه البنك الوطني الجزائري عن قروض تمويل جمع الغلة مع تخفيض نقطة واحدة .

مادة ١٣ - تتحمل الشركة الوطنية للتبغ والكبريت ، نفقات نقل التبغ وكذلك نفقات إعادة نسيج التحزيم في مخازن تعاونيات التبغ .

ولأجل إعادة التحزيم يقبل بإسماح أقصاه ٢٠٪ برسم النواقص . وفي حالة عدم إعادة نسيج التحزيم بعد النسبة المثوية المسموح بها ، فان النواقص تكون على عاتق الشركة الوطنية للتبغ والكبريت على أساس السعر الموجود في الفواتير الصادرة عن صانعي نسيج التحزيم .

الجزء الثاني

تبغ النشوق

مادة ١٤ - تحدد أسعار الشراء عند الانتاج لمختلف درجات تبغ النشوق ، كما يلي :

أسعار الشراء القططار الواحد (د ج)	مناطق وأنواع تبغ النشوق
	١ - منطقة تبغ برزيلي
	(عنابة ، القالة ، عزابة ، القل ، عن مليلة ، قالمة ، وادي الزناتي ، باتنة ، زريعة الوادي)
	الانواع :
٥٠٥	ممتاز
٤٤٠	أول أ
٤٠٥	أول ب
٣٧٥	ثاني أ
٣٤٠	ثاني ب
٣٠٥	ثالث أ
٢٧٥	ثالث ب (١)
٢٤٠	رابع أ
٢٠٥	رابع ب
٧٠	خامس (فضالات)
	٢ - منطقة تبغ شرقي
	(سطيف ، خراطة)

مناطق وأنواع تبغ النشوق	أسعار شراء القنطار الواحد (د ج)	مادة ١٥ - يحدد لنوع « سوفى » سعر موحد قدرة ٥١٠ دج للقنطار .
الأنواع :		مادة ١٦ - يتم قبول تبغ النشوق طبقا لاحكام قانون الضرائب غير المباشرة ، من قبل الاعوان القابلين التابعين للشركة الوطنية للتبغ والكبريت بحضور زارعى تبغ النشوق وممثل وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى واعوان مصلحة مراقبة زراعة التبغ للضرائب غير المباشرة .
ممتاز	٥٣٥	مادة ١٧ - تقوم لجنة مختلطة مؤلفة من ممثلى تعاونيات التبغ أو الشركات الفلاحية للاحتياط والشركة الوطنية للتبغ والكبريت بالتسوية الودية لكل نزاع يمكن أن يحصل أثناء عمليات القبول .
أول أ	٤٦٥	احكام مختلفة
أول ب (١)	٤١٠	مادة ١٨ - تطبق الأحكام المذكورة أعلاه ولاسيما المتعلقة بأسعار تبغ التدخين والنشوق ، على غلال سنة ١٩٧٣ .
ثاني أ	٣٧٠	مادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
ثاني ب	٣٣٠	وحرر بالجزائر فى ١٠ ربيع الأول عام ١٣٩٤ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٧٤ .
ثالث أ	٣٠٠	
ثالث ب	٢٤٥	
أوراق وفتات	١٥٠	
٣ - منطقة تبغ زلاق (معسكر)		
الأنواع :		
ممتاز	٣٥٠	
أول	٣٣٥	
ثاني	٣٠٠	
أوراق وفتات	٧٠	

الملحق رقم - ١
تصنيف التبغ حسب مناطق الانتاج ومعامل القيمة

المرجات والمناطق	المميزات	معامل القيمة	سعر القنطار بالدينار
١ - المنطقة ١			
حصفور	تبغ أصفر ليمونى ذو نسيج رفيع وخفيف . الطول الأدنى للأوراق :		
- زينة طويلة	٣٠ سم	١ر٤٢	٧١٠
- زينة شوشة	٢٠ سم	١ر٣٦	٦٨٠
- عرقى	٢٠ سم	١ر٢٢	٦١٠
صافى عال	تبغ فاتح اللون ذو نسيج رفيع جدا وخفيف غير كافى الصفورة ليضم الى صنف حصفور . الطول الأدنى للأوراق :		
- زينة طويلة	٣٠ سم	١ر٣٨	٦٩٠
- زينة شوشة	٢٠ سم	١ر٣٠	٦٥٠
- عرقى	٢٠ سم	١ر١٨	٥٩٠
صافى	تبغ فاتح اللون ذو نسيج رفيع بين صافى عال وقصير فاتح . الطول الأدنى للأوراق :		
زينة طويلة	٣٠ سم	١ر٣٠	٦٥٠
زينة شوشة	٢٠ سم	١ر٢٢	٦١٠

الدرجات والمناطق	المميزات	معامل القيمة	سعر القنطار بالدينار
- عرني قصير فاتح عاد ١	٢٠ سم تبغ غامق اللون ذو نسيج رقيق ما وثقيل الطول الأدنى للأوراق :	١١٠ ١٠٢	٥٥٠ ٥١٠
- زينة طويلة - زينة شوشة - عرني عاد ب	٣٠ سم ٢٠ سم ٢٠ سم تبغ خشن ذو نسيج رقيق ما وثقيل الطول الأدنى للأوراق :	١١٤ ١٠٢ ٠٩٢	٥٧٠ ٥١٠ ٤٦٠
- زينة طويلة - زينة شوشة - عرني متوسط	٣٠ سم ٢٠ سم ٢٠ سم تبغ متوسط وساقط من التصنيف لا يبلغ طوله ٢٠ سم	٠٩٨ ٠٨٨ ٠٨٠	٤٩٠ ٤٤٠ ٤٠٠
- غامق اللون - خفيف ودي	تبغ متوسط وساقط من التصنيف يستعمل في الصنع في حدود الاستعمال أقل من حدود الاستعمال	٠٦٨ ٠٦٨ ٠٥٥ ٠٤٠ ٠	٣٤٠ ٣٤٠ ٢٧٥ ٢٠٠ ٠
٢ - المنطقتان ١ و ٢ تبغ عاد	خفيف ومن نوع جيد جدا يزيد طوله عن ٢٥ سم خفيف ومن نوع جيد ، ضعيف نوعا ما ، ذو تقييم بسيط ، يزيد طوله عن ٢٥ سم خفيف ومن نوع متوسط ، قليل التقييم ، يزيد طوله عن ٢٥ سم غير ثقيل جدا ومن نوع جيد جدا يزيد طوله عن ٢٥ سم ثقيل بعض الشيء ومشبع ومن نوع جيد أو قريب من الجيد ، يزيد طوله عن ٣٠ سم ثقيل ومن نوع مشبوه ، يزيد طوله عن ٢٥ سم ثقيل وخشن ومجفف ، انما يزيد طوله عن ٢٥ سم نوع جيد ، قصير وغير مخفض التقييم ، خفيف ، طوله من ١٥ الى ٢٥ سم متوسط خفيف وبالي ومتقطع ، لين وجاف ، طوله الأدنى ١٥ سم متوسط وخشن ، لين ومن نوع رديء ومجفف ، منخفض التقييم ، طوله الأدنى ١٥ سم تبغ متوسط ومخفض التقييم يستعمل في الصنع في حدود الاستعمال أدنى من حدود الاستعمال	١٦٠ ١٣٠ ١٠٢ ١٤٠ ١٢٠ ١٠٧ ٠٨٥ ١١٥ ٠٨٠ ٠٧٥ ٠٥٥ ٠٤٠ ٠	٨٠٠ ٦٥٠ ٥١٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٣٠ ٤٢٥ ٥٧٥ ٤٠٠ ٣٧٥ ٢٧٥ ٢٠٠ ٠
ل - ١ ل - ٢ ل - ٣ ن - ١ ن - ٢ ت - ١ ت - ٢ س تبغ متوسط ي ل ي ت تبغ رديء OA- OB- OC-			

الملحق رقم ٢

يتضمن تحديد كفاءات قبول التبغ

مادة ١ - تحدد في هذا الملحق كفاءات قبول التبغ .

مادة ٢ - توضع كل ثلاثة أعوام العينات الضابطة لكل من الدرجات المعينة في المادتين ٧ و ٨ من هذا المرسوم ، من قبل ممثلي تعاونيات التبغ وممثلي الشركة الوطنية للتبغ والكبريت .

مادة ٣ - توضع كل سنة ، العينات المائلة للتأرجح الضابطة ، من التبغ الذي تم اختياره ، وذلك مع مراعاة المميزات الرئيسية للمحصول ، وعلى سلسلتين ، تخصص الأولى لتعاونية التبغ المعنية ، والأخرى للشركة الوطنية للتبغ والكبريت ، ويجري ختم السلسلتين وتعتمد أحدهما في عمليات قبول المحصول المعنى .

ان وضع العينات الضابطة السنوية يكون موضوع محضر حضوري .

مادة ٤ - تجري عمليات قبول التبغ في مخازن كل تعاونية للتبغ ، من قبل الاعوان القابلين التابعين للشركة الوطنية للتبغ والكبريت وبحضور ممثل تعاونية التبغ .

ولا تبدأ عملية القبول الا بعد تعزيم كامل المحصول ، وتشمل هذه العملية مجموع التبغ المخصص للشركة الوطنية للتبغ والكبريت طبقا لاحكام المادة الأولى من هذا المرسوم .

مادة ٥ - تعرض تعاونية التبغ الكميات المدة للقبول حسب كل درجة ، ومبدئيا حسب كل كمية مكونة من ١٠٠ حزمة عن كل درجة ، ويمكن لها ان تعرض كميات مكونة من اقل من ١٠٠ حزمة وذلك :

(١) بالنسبة للدرجات التي لا تشمل الا على عدد من الحزم يقل عن ١٠٠ او لكمية متبقية من الدرجة ،

(ب) لتجنب عرض كميات غير متناسقة للقبول .

مادة ٦ - يجري السحب بالقرعة بالنسبة لكل كمية ، بحضور الاعوان القابلين التابعين للشركة الوطنية للتبغ والكبريت وممثلي تعاونية التبغ ، وذلك على أساس حزمة واحدة من ١٠ او جزء من ١٠ .

وبالنسبة للكميات المؤلفة من ١٠٠ حزمة فتؤخذ عرضا ٥ ربط من كل حزمة مسحوبة بالقرعة بحيث يتم أخذ ٥٠ ربطة .

وتؤخذ هذه الربط من مختلف أجزاء الحزمة من طرف الاعوان المكلفين بعمليات القبول . غير أنه اذا تبين ان التناسق بين الكميات كافيا فتعتمد الطريقة الواردة بعده بالاتفاق المشترك بين تعاونية التبغ والشركة الوطنية للتبغ والكبريت . فتعتبر كميتان ككمية واحدة وتؤخذ بالقرعة من جملة الكميتين المجموعتين على الشكل المذكور حزمة واحدة فقط من ٢٠ بينما يبقى عدد الربط التي تؤخذ من كل حزمة محدد بخمس ربط .

واذا كانت إحدى الكميات المجموعة تشتمل على أقل من ١٠٠ حزمة ، فان العدد الكلي للربط المأخوذة من مجموع الكميتين لا يمكن أن يقل عن ٥٠ .

وقبل اتمام عملية القبول نفسها ، تثبت صحة عمليات أخذ العينات ، في محضر يمسك باستمرار ويوقع عليه من قبل الطرفين أثناء كل عملية .

مادة ٧ - تتم عملية قبول التبغ بمقارنة كل ربطة مأخوذة ، مع العينة النموذجية السنوية الخاصة بالدرجة المطابقة لها .

ويخصص للربط التي تزيد أو تعادل العينة ، معامل للقيمة مناسب لتلك الدرجة وذلك طبقا للمادتين ٧ و ٨ من هذا المرسوم .

اما الربط التي تكون اقل من العينة بعد مقارنتها مع العينة المطابقة لها ، فتصنف في درجتها الحقيقية ويخصص لها معامل للقيمة مناسب لهذه الدرجات .

مادة ٨ - ان معامل مجموع الكميات الخاصة بكل درجة كما هو ناتج عن عمليات القبول تحسب بالتخصيص لكل ربطة معامل للقيمة مناسب للدرجة التي تصنف فيها فعليا .

مادة ٩ - ان عمليات القبول تكون موضوع تحرير محضر يمسك باستمرار ويوقع عليه في نهاية اليوم من طرف ممثلي تعاونية التبغ والشركة الوطنية للتبغ والكبريت .

مادة ١٠ - يكون لممثلي تعاونية التبغ بمجرد الانتهاء من فحص الكمية ، الحق باستئناف المقرر وذلك لدى مصلحة الخبرة التابعة للشركة الوطنية

للتبغ والكبريت ، ويجرى بيان ذلك فى المحضر ،
من قبل الاعوان القابلين .

مادة ١١ = تعلم الحزم المخصصة للشركة
الوطنية للتبغ والكبريت ، وفقا لاحكام المادة الاولى
من هذا المرسوم ، بدمغة خاصة تحمل مختصر
« ش . و . ت . ك » وتوزع مع نقصان غايته ٣٠٠
غرام تقريبا . وتجري عمليات الوزن بحضور
ممثلى الشركة الوطنية للتبغ والكبريت .

وتترك مهلة ٤٨ ساعة لممثلى تعاونية التبغ
لتأييده او الغاء استثنائهم .

وفى حالة التأييد يسوى النزاع وديا بواسطة لجنة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢ ربيع الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ يتعلق برخص بيع الدخان بالتجزئة الممنوحة لقضاء أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني (١)

ان وزير قضاء المجاهدين ،

ووزير الداخلية ،

ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

ووزير الصناعة والطاقة ،

ووزير التجارة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٣٢١ المؤرخ في ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ والمعدل والمتعلق بالحماية الاجتماعية لقضاء المجاهدين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٣٧ المؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٥ والمتعلق بإنشاء رخص بيع الدخان لفائدة ذوى الحقوق المبيينين فى قانون الحماية الاجتماعية لقضاء المجاهدين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٦٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٤ غشت

سنة ١٩٦٧ والمتضمن إنشاء رخص بيع الدخان لفائدة قضاء أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ،

يقررون بما يلى :

مادة ١ - ينشأ فى التراب الوطنى استغلال لبيع الدخان بالتجزئة ، عن كل جزء من ٥٠.٠٠٠ نسمة .

ان عدد الدكاكين وتوزيعها والأماكن التى تنشأ فيها ستحدد بموجب قرار من عامل العمالة يتخذ بعد أخذ رأى اللجنة العمالية لاعادة ترتيب قضاء المجاهدين .

مادة ٢ - يستفيد المستغل المباشر للرخصة الجديدة الخاصة ببيع الدخان من الشركة الوطنية للتبغ والكبريت بعدد من الربح يبلغ ٧٪ .

وفى حالة استغلال غير مباشر تحتفظ الشركة الوطنية للتبغ والكبريت بحق تعديل هذا الحد من الربح .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢ ربيع الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ .

قانون رقم ٦٤ - ٢٤٥ مؤرخ في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ أوت سنة ١٩٦٤ يجبر بموجب كل شخص معنوي يتعاطى حركة تجارية بمسك حسابات منظمة

ان هذا القانون الذي ناقشه وصادق عليه المجلس الوطني يصدره رئيس الجمهورية بالنص التالي :

مادة ١ - بقطع النظر عن كل مقتضيات مخالفة يتعين على كل شخص معنوي يمارس في الجزائر عمليات تجارية ويقوم بمهنته العادية ، أن يمسك دفتر حساب منظم مع جميع الأوراق الحسابية والرسائل والمستندات والعقود وكل الوثائق التي تتعلق بنشاطه ، وأن يحافظ على ذلك في بلاد الجزائر .

مادة ٢ - ان المتصرفين والوكلاء المفوضين أو ممثلي الأشخاص المعنويين المذكورين مسؤولون شخصيا وجنائيا عن كل مخالفة لمقتضيات المادة الأولى .

مادة ٣ - تعاقب مخالفات هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٤ - ٤١ الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ والرامي الى صيانة التراب الوطني .

مادة ٤ - ان الأشخاص الطبيعيين الذين يتعاطون التجارة يطبق عليهم التشريع الجاري به العمل فيما يخص ضبط الحسابات .

وينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

وحرر بالجزائر في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ أوت سنة ١٩٦٤ .

لأمر رقم ٦٨ - ٦٨ مؤرخ في ٢٢ ذي الحجة عام

١٣٨٧ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ يتضمن

تغيير طوابع العيار والضمانة وسندانات التأشيرة
المخصصة للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب
والفضة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالمالية
والتخطيط ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد
مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة
الوطنية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى قانون الضرائب غير المباشرة
ولا سيما المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ منه والمواد من
٢٩٨ الى ٣٠٢ من ملحقه ،

اصناف الطوابع

الطابع الخاص بالبلاتين

عيار فريد : ٩٥٠ر (الصورة أ من الجدول)

الطوابع الخاصة بالذهب

العيار الأول : ٩٢٠ر (الصورة ب من الجدول)

العيار الثاني : ٨٤٠ر (الصورة ح من الجدول)

العيار الثالث : ٧٥٠ر (الصورة ج من الجدول)

الضمانة الصغرى : (الصورة د من الجدول)

ملاحظة : (الصورة و من الجدول)

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
يأمر بما يلي :

مادة ١ - ان طوابع العيار والضمانة وسندانات
التأشيرة المخصصة للقطع المصنوعة من البلاتين
والذهب والفضة والمستعملة فى مجموع التراب
الوطنى تعرض بالطوابع والسندانات الموصوفة
فى المادة ٢ بعده ، ويجب أن يكون كل تغيير أو
انشاء لطوابع أو لسندانات موضوعا لنص له طابع
تشريعى .

مادة ٢ - ان الطوابع والسندانات المشار اليها
فى المادة السابقة والموصوفة أدناه تتميز بالرسوم
والحروف الواردة فى الجدول الملحق بأصل هذا
الأمر .

تحمل الطوابع علامة تدعى « ميزة » وتدل على
المديرية الجهوية للضرائب المختلفة (مصلحة
الضرائب غير المباشرة والرسوم المفروضة على رقم
الأعمال) التابع لها مكتب الضمانة الذى يجب أن
يتم فيه وضع هذه الطوابع والسندانات .

وهذه العلامة هي :

ج (الجيم) للمديرية الجهوية للجزائر ،

ق (القاف) للمديرية الجهوية لقسنطينة ،

و (الواو) للمديرية الجهوية لوهران .

الوصف

نخلة فى إطار له ثمانى زوايا

عنقود عنب له ورقة عن يمين الجزء الأعلى
منه فى إطار دائرى والرقم ١ من الأرقام
الهندية فى ربع محيط الدائرة الأدنى
والأيسر من وجه الإطار ، بجانب العنقود .

عنقود عنب له ورقتان على كل جانب من
جزئه الأعلى ، فى إطار دائرى والرقم ٢ من
الأرقام الهندية فى ربع محيط الدائرة
الأدنى والأيسر من وجه الإطار وبجانب
العنقود .

عنقود عنب له ثلاث أوراق منها ورقتان
عن اليسار وورقة عن اليمين من جزئه
الأعلى ، فى إطار دائرى والرقم ٣ فى ربع
محيط الدائرة الأدنى والأيسر من وجه
الإطار .

عنقود عنب له ورقة عن يمين جزئه
الأعلى فى إطار دائرى .

عنقود عنب فى إطار له ثمانى زوايا .

الطوابع الخاصة بالفضة

العيار الأول :	٩٥٠ ر (الصورة د من الجدول)	سنبله قمح موضوعة في المحور الطولي لاطار بيضوى الشكل .
العيار الثانى :	٨٠٠ ر (الصورة ز من الجدول)	سنبلتا قمح متقاطعتان وموجهتان الى طرفى اطار بيضوى الشكل .
الضمانة الصغرى:	(الصورة ط من الجدول)	ثلاث سنابل قمح متقاطعة منها سنبلتان موجهتان الى طرفى اطار بيضوى الشكل والثالثة في المحور الصغير من الشكل البيضوى .

طابع التصدير
(للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة)
(الصورة ى من الجدول)

رفش وممول متقاطعتان (الرفش عن اليسار والممول عن اليمين في اتجاه خطى زوايا اطار مربع له زوايا مستديرة والحرفان الأولان من الجمهورية الجزائرية (ج ج) مرسومان في الزاويتين التحتائيتين من الاطار .

طابع الاستيراد
(للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة)
(الصورة ك من الجدول)

هلال له حدان متجهان الى الأعلى ومحيطان بنجمة ذات خمسة فروع ويحمل في وسطه الحرفين الأولين للجمهورية الجزائرية (جج) والمجموع مضمن في اطار له ثمانى زوايا .

اصناف الطوابع

الوصف	طابع الاحصاء (للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة)
الحرفان الاولان من الجمهورية الجزائرية (ج ج) يعلوهما هلال ذو حدين متجهين الى الأعلى ويحيط بنجمة ذات خمسة فروع والمجموع مضمن في اطار اهليجى .	(الصورة ل من الجدول)

طوابع العيار الادنى
(للقطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة)

الاشياء التى ينطوى عليها (الصورة م من الجدول)
غصنان من شجرة زيتون بشمارهما متقاطعتان في اطار ذى ستة أضلاع .

طابع فنى او متحفى

الأشياء المجهولة الأصل (الصورة ن من الجدول) ثلاثة أغصان من شجرة زيتون ، متقاطعة في إطار ممدد ذي ثمانية أضلاع .

السندانان المتوسطان والسندانان الصغيران

(الصورتان س ، ع من الجدول) سندانان بدون حدين جسمهما مدور ويتضمن سطحهما على التوالي نوعين من الأشرطة محدد بخطوط منكسرة وفي أكثرها عرضا نقشت من اليمين الى اليسار ومن الأعلى الى الأسفل آية قرآنية وفي أقلها عرضا نقشت مجموعة رسوم تختلف من شريط لآخر وتكرر هذه الأشرطة في نفس الترتيب بعد الشريط السابع .

الطابع المختلط

للقطع المصنوعة المختلفة من (الصورة ف من الجدول) ذهب وفضة قاعنة عمود لحفر آبار البترول وعلى كل من جانبيها الحرفان الأولان من الجمهورية الجزائرية (ج ج) والجميع مضمن في مربع زوايا مستديرة .

مرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

مادة ٦ - ان القطع المصنوعة من البلاتين والذهب والفضة المطبوعة بطوابع مزورة أو التي توجد فيها علامات الطوابع ملحمة أو مقلوبة والتي يمنع بيعها وحيازتها بموجب المادة ٢٣٨ من قانون الضرائب غير المباشرة ، اذا عرضت على الاحصاء خلال مدة عملية الاحصاء ، ترد الى أصحابها ضمن الكيفيات التي ستحدد بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

مادة ٧ - ان المصالح الادارية المكلفة بحفظ وتجديد الطوابع والسندانات وبتزويد مصالح الاستعمال ، ستحدد بموجب قرار من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .

مادة ٨ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ .

مادة ٣ - بمجرد دخول هذا الامر في حيز التنفيذ ، يجب استعمال الطوابع والسندانات المشار اليها في المادتين ١ و ٢ ، دون غيرهما لطبع القطع المصنوعة والحلى المصنوعة من المعادن الثمينة ودون استعمال جميع أدوات الضمان الأخرى المستخدمة سابقا .

مادة ٤ - يتم وضع الطوابع الجديدة طبقا لاحكام قانون الضرائب غير المباشرة وملحقة ، والمتعلقة برسوم الضمان والتجربة المفروضة على المواد من البلاتين والذهب والفضة .

مادة ٥ - ان وضع طابع اعادة الاحصاء المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون الضرائب غير المباشرة على جميع القطع المصنوعة والمطبوعة بالطابع القديم ، اختياري للأفراد والزمان للصناع التقليديين والتجار والصائغين (١) .

ستحدد مدة اجراء عملية الاحصاء بموجب

رخص تجارية

مراجع : استيراد وتصدير

مرسوم رقم ٦٥ - ١٣٧ مؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٥ يتعلق بإحداث رخص بيع التبغ لفائدة ذوي الحقوق المعترف عنهم بقوانين الحماية الاجتماعية لقدماء المجاهدين (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء

- بمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٩٩ المؤرخ في ٢ أبريل سنة ١٩٦٣ المتعلق بتأسيس معاش المعجز وحماية ضحايا حرب التحرير الوطنى ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٣٢١ المؤرخ في ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ المتعلق بالحماية الاجتماعية لقدماء المجاهدين ،

- وبناء على تقرير وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشئون الاجتماعية .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - لكى يمكن ترتيب المعجزة ومطوبى حرب التحرير الوطنى ، فان بيع التبغ أصبح خاضعا لرخصة .

مادة ٢ - تحدث ٢٥٠٠ رخصة لبيع التبغ والكبريت فى مجموع أنحاء القطر الجزائرى .

مادة ٣ - ينتفع من هذه الرخص :

(١) قدماء المجاهدين المصابين فى الحرب بمعجز تفوق نسبته الخمسين بالمائة .

(ب) المحكوم عليهم سابقا بالاعدام لمشاركتهم فى كفاح التحرير الوطنى .

(ج) أرامل الشهداء اللواتى تفوق أعمارهن الثلاثين عاما ومتكفلات بثلاثة أولاد قاصرين .

(د) قدماء المجاهدين الذين تفوق أعمارهم الاربعين عاما ومتكفلون بأربعة أولاد قاصرين .

مادة ٤ - ان اقتراحات منح الرخص المدة من قبل اللجان العمالية لترتيب قدماء المجاهدين والمصادق عليها من قبل وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشئون الاجتماعية يجرى إقرارها من قبل اللجنة الوطنية لترتيب قدماء المجاهدين .

مادة ٥ - ان المنتفعين برخص استغلال بيع التبغ يبقون خاضعين للالتزامات القانونية والنظامية الخاصة بالتجارة والضرائب والتسجيل والطابع والأكرية والاعباء .

مادة ٦ - كل منتفع من رخصة لا يخضع لهذه الالتزامات المختلفة يستهدف للعقوبات التى قد تصل لحد سحب الرخصة ويسرى ذلك على حالة سوء التصرف بالرخصة .

مادة ٧ - تحدد بموجب قرارات تصدر فيما بعد كيفية توزيع رخص التبغ وطرق استغلالها .

مادة ٨ - يكلف وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشئون الاجتماعية ووزير التجارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٦٥ - ١٣٩ مؤرخ في ٢ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٥ يتعلق برخص بيع المشروبات (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٩٩ المؤرخ في ٢ ابريل سنة ١٩٦٣ المتعلق بتأسيس معاش المعجز وحماية ضحايا حرب التحرير الوطنى ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٣٢١ المؤرخ في ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ المتعلق بالحماية الاجتماعية لقدامى المجاهدين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٨٥ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ المتضمن تطبيق القانون رقم ٦٣ - ٣٢١ المؤرخ في ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ المشار اليه اعلاه والمتعلق بالحماية الاجتماعية لقدامى المجاهدين ،

- وبناء على تقرير وزير الصحة العمومية وقدامى المجاهدين والشؤون الاجتماعية .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تلزم الرخصة لاستغلال كل تصريف للمشروبات ، كالمقاهى والخمارة والحانة والمقصف الخ ..

مادة ٢ - يعاد النظر في جميع الرخص الممنوحة قبل ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ .

مادة ٣ - يحصر منح كل رخصة بالاشخاص التالية :

١ - العاجز من جراء الحرب والتي تتجاوز درجة عجزه الخمسين بالمائة .

٢ - المحكوم عليه سابقا بالاعدام لاشتراكه في كفاح التحرير الوطنى .

٣ - المجاهد السابق الذى يتجاوز الاربعين عاما من العمر ومتكفل بأربعة اولاد قاصرين .

٤ - ارملة الشهيد التى يتجاوز عمرها الثلاثين عاما ومتكفلة بثلاثة اولاد قاصرين .

مادة ٤ - ان تصريف المشروبات المذكورة بالمادة الاولى يترتب على صنفين :

الصنف (١) - المؤسسات التى يتجاوز مدخولها الشهرى ٣٠٠٠ دج .

الصنف (ب) - المؤسسات الاخرى .

مادة ٥ - تقوم لجنة عمالية يرأسها المندوب الوطنى للحزب وتتألف من :

- عامل العمالة ،

- مدير الضرائب ،

- المندوب العمالى للمعاشات .

- ممثل جمعية قدامى المجاهدين .

- ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

باعداد ترتيب درجة تصريف المشروبات في كل سنة وفقا للمادة ٤ .

مادة ٦ - يؤسس نوعان من الرخصة : رخصة مشتركة ورخصة بسيطة . يخضع استغلال بيع المشروبات التابع للصنف (١) - للرخصة المشتركة .

مادة ٧ - ان اقتراحات منع الرخصة التى تعدها اللجان العمالية لترتيب قدامى المجاهدين والمصادق عليها من قبل وزير الصحة العمومية وقدامى المجاهدين والشؤون الاجتماعية يجرى اقرارها من قبل اللجنة الوطنية لترتيب قدامى المجاهدين .

مادة ٨ - تلتفى جميع المقتضيات المخالفة لاحكام هذا المرسوم .

مادة ٩ - يكلف وزير الصحة العمومية وقدامى المجاهدين والشؤون الاجتماعية ، ووزير التجارة ، ووزير السياحة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ محرم ١٣٨٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٦٥ - ٢٨٣ مؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ يتعلق بالترخيص التحويل المراكز الرئيسية لمقاولات

البناء المؤسسة في الجزائر الى الخارج (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التعمير والاسكان ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٨٣ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ القاضى بالحصول

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ١١/٥/١٩٦٥ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٥ في ١٩/١١/١٩٦٥ .

على الترخيص لتحويل المركز الرئيسى للأشخاص
المعنوية المقامة فى الجزائر .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - ان تحويل المركز الرئيسى للأشخاص
المعنوية الخاصة بمقاولات البناء المؤسسة فى
الجزائر الى خارج الجزائر يخضع الى ترخيص
مسبق ومشترك من وزير المالية والتخطيط
ووزير التعمير والاسكان .

مادة ٢ - تلقى جميع الاحكام المخالفة
لمقتضيات هذا المرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير التعمير والاسكان ووزير
المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ
هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٣ رجب عام ١٣٨٥ الموافق
١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

قرار مؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٩٠ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠. يتضمن منح الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين الغدائي والكسكس رخصة للتجهيز بالآلات خصوصية مع التزام تقديمها للخدمة العمومية في ميناء وهران - أرزيو المستقل (١)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٥٦ - ٣٢١ المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٦ والمتضمن التدوين تحت قانون الموانئ البحرية للنصوص التشريعية المتعلقة بالموانئ البحرية وجميع النصوص المعدلة له ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ٢٦٩ المؤرخ في ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ والمعدل بالمرسوم رقم ٦٣ - ٤٤٥ المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمرسوم رقم ٦٨ - ٥٩٩ المؤرخ في ٩ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمؤسس بموجبه نظام الاستقلال المالي لميناء وهران - أرزيو .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٤٣ المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٦٣ - ٤٤٢ المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تحديد النظام الخاص للموانئ المستقلة ،

- وبعد الاطلاع على الطلب المقدم في ٧ يوليو سنة ١٩٧٠ من طرف الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين الغدائي والكسكس لاجل الحصول على رخصة لاقامة منشآت لازمة لتسيير الآلات المخصصة لفرز وتغليف بقايا الطحين المعدة للارسال على متن السفن وذلك تحت نظام الترخيص بالتجهيز بالآلات الخصوصية مع التزام تقديمها للخدمة العمومية واستغلالها في منطقة ميناء وهران .

- وبعد الاطلاع على الراي الإيجابي الذي أصدرته المندوبية الادارية لميناء وهران - أرزيو المستقل ، في مداولتها رقم ٧٠ - ٣٢ المؤرخة في ٣١ يوليو سنة ١٩٧٠ .

- وبعد الاطلاع على دفتر الشروط الموافق عليه بصفة مشتركة من طرف ميناء وهران - أرزيو المستقل ، والشركة الوطنية صاحبة الطلب .

- وبناء على تقرير مدير ميناء وهران - أرزيو المستقل .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يرخص للشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين الغدائي والكسكس بأن تقيم وتستغل في ميناء وهران ، تحت نظام الترخيص بالتجهيز بالآلات الخصوصية مع التزام تقديمها للخدمة العموم ، الآلات المخصصة لفرز وتغليف بقايا الطحين المعدة للارسال على متن السفن وذلك ضمن الحدود وحسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في دفتر الشروط الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ - يكلف مدير ميناء وهران - أرزيو المستقل ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ رجب عام ١٣٩٠ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

دفتر الشروط

الباب الاول

هدف الترخيص

المادة الاولى

هدف الرخصة

ان هذه الرخصة تهدف الى تركيب واستغلال آلات مخصصة لفرز وتحزيم بقايا الطحين من ميناء وهران قصد ارسالها على متن السفن .

وتؤسس المنشآت التي هي موضوع هذه الرخصة :

- على مسطحات الميناء .

- داخل مخازن الحبوب .

- على السطح البارز فوق جدار الواجهة الشمالية والمشرق على الحافة الشرقية من سطح مخازن الحبوب .

اولا - على مسطحات الميناء

تقع مساحة هذه المسطحات شرقي مخازن الحبوب التابعة لميناء وهران - أرزيو المستقل وفي امتداد واجهتي المبنى الشمالية والجنوبية وتبلغ ١٢٥٠ مترا مربعا (٢٥٠x٢٥٠ م) وتشيد فيها المنشآت التي تتضمن ما يلي :

(١) مبنى مشترك بين الواجهة الشرقية والواجهة الغربية لمخازن حبوب الميناء المستقل لوهران - أرزيو وتبلغ مساحته في الارض

٢٥٠ مترا مربعا (٢٥ × ١٠ م) ويبلغ ارتفاعه ٢٥ مترا و ٢٠ سنتيمترا ، ويتركب من طبقة ارضية وثلاثة سقوف بين الطبقات وسطح .

وتوضع في هذا المبنى الآلات والادوات المخصصة لاستلام نخالة الطحين ، والآلات والادوات المستعملة لتحويل هذه النخالة الى مكعبات ، والآلات والادوات المخصصة للوزن ، ويركب في هذا المبنى مركز للتحويل الكهربائي وكذا التجهيزات الحرارية وغيرها (راجع قائمة الآلات والادوات والقائمة الوصفية الملحقة كل منهما بأصل هذا الدفتر) والوسائل الميكانيكية للممارسة والتنسيق ، المخصصة لخراج مكعبات النخالة من المصنع .

(ب) قادوس طاحون مخصص للاستلام ، ومركب في شكل حفرة في مقدمة المبنى الشرقية وتبلغ مساحته في الارض ٢٧٥٠ مترا مربعا (١٥ × ٢٥٠) ويستعمل لتفريغ سيارات الشحن والمركبات المخصصة لتزويد وحدة الانتاج ويكون مغطى بظلة تبلغ مساحتها ١٣٧٥٠ مترا مربعا (٢٥ × ٥٥ م) في مستوى + ٦ أمتار .

(ج) مستودع لزيت الوقود الخفيفة ، يكون شبيه مطمور ويتركب من صهريجين كبيرين سعتهما الاجمالية ٢٠٠٠ لتر يشغلان مساحة قدرها ٣١ مترا مربعا (٥٨٠ × ٥٣٥) .

(د) مستودع هوائي لزيت الوقود ، مركب في مقدمة غرفة اشغال الوقود وتبلغ مساحته في الارض ٦ أمتار مربعة و ٢٥ سنتيمترا (٢٥ × ٢٥) .

(هـ) المساحة الباقية تخصص للمرور وتبلغ ٩٢٥ مترا مربعا و ٢٥ سنتيمترا من بين ١٢٥٠ مترا مربعا المنوحة .

(و) مركز للتحويل : مركب داخل المصنع وتبلغ مساحته ٣٠ مترا مربعا .

(ز) القنوات المخصصة للتزويد :

- بالتيار الكهربائي ، وتقع تحت الارض وتتركب من ٣ كبيلات يبلغ طول كل منها ١٠٠ متر طولي .

- بيزيت الوقود الخفيفة ، وتقع قنواتها تحت الارض وتتركب من ٤ مواسير منها ماسورتان يبلغ قطرها ٢٧ مم و ماسورتان يبلغ قطرها ٨ مم ويبلغ طول الجميع ٥٠ مترا طويا .

- بالماء وتقع قنواته تحت الارض وتتركب من ماسورة يبلغ قطرها ٨ مم وطولها ٧٨ مترا طويا .

(ح) القنوات المخصصة لاجلاء المياه المبتذلة ويبلغ طولها ١١ مترا طويا .

ثانيا - داخل مخازن الحبوب

يركب فوق الأربع وعشرين خلية المخصصة للخبز والمعدة للايجار (٨ كبيرة و ١٦ صغيرة) وفي المستوى + ٢٧٨٥ التجهيز الميكانيكي المخصص للطمر والذي تبلغ مساحته في الارض ٥٧ مترا مربعا .

ويركب تحت نفس الخلايا وفي مستوى الصفر ، التجهيز الميكانيكي المخصص لخراج من المطامير وكذا جهاز التهوية وآلات وادوات الوزن التي يشغل مجموعها المساحة الاجمالية الواقعة تحت الخلايا أي ٢٢٠ مترا مربعا .

وتشغل جارفات الهواء الموجودة داخل الخلايا والمخصصة لتوزيع الهواء :

- في الخلايا الثمانية الكبيرة ، مساحة اجمالية تقدر ب ٢٢٥٠ مترا مربعا .

- في الخلايا الستة عشر الصغيرة ، مساحة اجمالية تقدر ب ٢٢٥٠ مترا مربعا .

ثالثا - على السطح البارز فوق جدار الواجهة الشمالية لمخازن الحبوب .

يركب نقال افقي بسلاسل لجلب مكعبات النخالة بعد وزنها في معمل التكبيب ، الى الاشرطة النقالة المخصصة للشحن على السفن .

وتبلغ المساحة المقدرة للسطح البارز بما فيه المعبر الموجود في واجهة المصنع الشمالية ١٢٥ مترا مربعا .

رابعا - على سطح مخازن الحبوب

تركب قاعدتان من المعدن لسند رؤوس الرافعات التي تبلغ مساحتها الاجمالية المتوقعة ٥ أمتار مربعة و ٥٠ سنتيمترا .

ان الامكنة المحتلة من منطقة الميناء ومن مخازن الحبوب والمينة أعلاه ملونة في مجموعة من المخططات الملحقة بأصل هذا الدفتر .

المخطط رقم

- ١٦/٨٠٨ - ٥٥ مخطط الموقع
١٥/٧٩٩ - ٥٥ المباني والمقاطع في المستوى
١ - ١/١٦٧ إقامة منشآت المصنع خارج
مخازن الحبوب
١/٦٨ إقامة منشآت المصنع داخل مخازن
الحبوب
٢٤٠ - ١١ MYM مقاطع عرضية بالنسبة
للمطمورة .

الرسوم الهندسية رقم

- ٤ - ١٣٩٥٤ DU الاستلام والمصنع
٢ - ١٣٨٧١ DU عمليات الطمر والارسال
يترتب على احتلال الاماكن الموصوفة اعلاه
تحرير محضر عام للجرد تبين فيه الاستيلاءات
المتمة بنزع الملكية على كل واحد من الاماكن
الاحتلة ، ومطابقتها للاشغال المنجزة .
ان التعريفات ورسوم الاحتلال التي ستحدد
بعد مداولة مجلس ادارة الميناء المستقل لوهران
- ارزيو ، تطبق على الكميات المبينة في محضر
الجرد .

مادة ٢ - نوع الترخيص - ان استعمال
المنشآت والاجهزة يكون في كل حين اختياريا
بالنسبة للعموم ، وموقوفا على ضرورات خدمة
الميناء ، وتبقى الارصفة التي ستقام عليها هذه
المنشآت ، مخصصة للعموم الذي يستعملها
بحرية تحت السلطة الخاصة للاعوان المكلفين
بنظام أمن الميناء .

لا يحق لصاحب الرخصة ان يقدم اى شكوى
في حالة الترخيص بتركيب أو استغلال ادوات
وآليات أخرى عمومية أو خصوصية في الميناء ،
أو بسبب تسيير المنشآت الموجودة حاليا أو
التي ستؤسس في المستقبل في ميناء وهران
المستقل .

الباب الثاني

انجاز الاشغال والقيام بالصيانة

مادة ٣ - مشاريع التنفيذ - يجب على
صاحب الرخصة ان يعرض على الميناء المستقل
لوهران - ارزيو ، مشاريع الشراء أو التعديل
لجميع المنشآت أو الآليات المطلوب تركيبها ،
وتتضمن هذه المشاريع جميع المخططات
والرسوم والمذكرات التفسيرية اللازمة لتحديد
البناءات الواجب تشييدها وترتيبات الاجهزة .
ويكون للوزير الوصى المكلف بالملاحة التجارية ،

الحق في ان يفرض التعديلات التي يراها
مناسبة لضمان حرية وسلامة المرور على
الارصفة ، وكذا حسن استعمال المنشآت
التابعة للاملاك العامة للدولة وحفظها .

مادة ٤ - انجاز الاشغال - تنجز جميع
المنشآت ، طبقا للمشاريع المصادق عليها بمواد
من النوع الجيد ، المستعملة حسب قواعد
الفن .

ويجب ان تكون المواد التي تدخل في تركيب
المنشآت والادوات الآلية اللازمة للاستغلال ،
من أصل جزائري أو من صنع جزائري ،
ماعدا في حالة المخالفات التي يرخص بها الوزير
الوصى المكلف بالملاحة التجارية ، باستثناء
الاجهزة الخاصة التي لا يمكن انجازها في التراب
الوطني .

مادة ٥ - صيانة المنشآت - يجب ان تكون
المنشآت التي يقيمها صاحب الرخصة محفوظة
في حالة جيدة بعنايته وبحيث تبقى دائمة
مناسبة تماما للاستعمال المخصص لها .

ويجب ان يتخذ صاحب الرخصة التدابير
الضرورية لحفظ المنشآت والاجهزة والاماكن
المجاورة لها في حالة جيدة من النظافة ، واذا
وقع تهاون من طرفه ، فلمهندسى الميناء المستقل
الحق في ان يقوموا بهذا العمل تلقائيا بعد ان
يوجه مدير الميناء المستقل انذارا يبقى بدون
استجابة .

وتستخلص المبالغ المقدمة من طرف الميناء
المستقل للقيام بهذه الاشغال بواسطة بيانات
للمصروفات يجعلها الميناء المستقل نافذة الاجراء .

**مادة ٦ - الاشغال المتعلقة بمرافق الاملاك
العامة للدولة والتي تقع على عاتق صاحب
الرخصة .**

يتحمل صاحب الرخصة ما يلي :

- مصاريف التأسيس الاولى والتعديل
والصيانة ومنها المصاريف المتعلقة بالتعديلات
المدخلة على التجهيزات والمنشآت التابعة للميناء
المستقل .

ويجب الحصول على رخصة من مدير الميناء
المستقل ، لانجاز التعديلات المذكورة ولا سيما
التعديلات التي يتعين ادخالها على املاك الميناء
المستقل ، لاجل اقامة المنشآت المرخص بها
(قرصيف الطرق بطبقة من الحجارة - وضع
التربيغات - التبليط - وضع السكك الحديدية
- اغلاق القنوات التي تمر فيها الكابلات
الكهربائية ومواسير الماء والوقود الخ ..) .

وبعد الاطلاع على هذا المحضر يرخص مدير الميناء عند الاقتضاء بالشروع في تسيير المنشآت .

الباب الثالث

الاستغلال

مادة ١٢ - نظام الأمن على الارصفة وفي الميناء.
لاتخول هذه الرخصة لصاحبها أى حق ليتدخل في تعيين أماكن السفن والبواخر على جانب الارصفة التي جهاها بالادوات الآلية أو في تغيير أماكن هذه السفن والبواخر أو في نظام أمن طرق المواصلات الكبرى أو في نظام الأمن المتعلق بالمرور واستعمال الارصفة .

مادة ١٣ - ترتيب القبول لأجل استعمال المنشآت والأجهزة - إذا لم يستعمل صاحب الرخصة المنشآت والأجهزة لمتطلبات تجارته ، فيجب وضعها رهن إشارة المستعملين حسب ترتيب الطلبات ومع الاحتفاظ بالأولوية المترتبة عن الأمر بوضع المنتجات على الرصيف وعلى الحالات المستعجلة التي يقدرها الاعوان المكلفون بنظام أمن الميناء ، ولهذه الغاية تقيد الطلبات حسب ترتيب وتاريخ الانتاج في دفاتر ذات قسائم يمسكها صاحب الرخصة .

وتعرض هذه الدفاتر بدون نقلها من مكانها على اطلاع جميع الأشخاص الذين يهمهم الاطلاع عليها .

وإذا لم يتقدم أحد المستعملين المقيدين في صفة فله أن يأخذ الدور الأول الذي يمكنه أن يستفيد منه فيما بعد .

مادة ١٤ - واجبات صاحب الرخصة فيما يتعلق بالأجهزة

يجب على صاحب الرخصة أن يضع أجهزته رهن إشارة العموم ليس في الأيام والساعات القانونية من عمل الجمرک فحسب ، بل وأيضا في غير هذه الفترات ليلا ونهارا إذا رخص الجمرک بناء على طلب الشخص الذي يريد أن يستعمل الأجهزة ، في العمل الذي يتعين اتمامه .

مادة ١٥ - واجبات المستعملين يجب على المستعملين أن يستخدموا ، لأجل القيام بعملياتهم عددا كافيا من الرجال حتى لا تبقى الأجهزة متوقفة ، وفي عدم ذلك توضع هذه الأجهزة فورا رهن إشارة أول المقيدين الموالين ، الذي يستطيع أن يستعملها .

ولا يجوز استعمال الأجهزة لممارسة وتنسيق

مادة ٧ - حقوق الغير - يتحمل صاحب الرخصة ، في غير حالة الرجوع على من يجب ، جميع التعويضات التي قد يستحقها الغير بسبب انجاز أو صيانة أو تسيير المنشآت والأجهزة المذكورة .

مادة ٨ - الأنظمة المتعلقة بطرق المواصلات -
يخضع صاحب الرخصة لجميع الأنظمة المتعلقة بطرق المواصلات ، والتي يجري بها العمل حاليا أو التي ستقرر فيما بعد وخاصة ما يتعلق منها بالأشغال التي يتعين انجازها في الطريق العمومية ، لأجل وضع أو صيانة السكك الحديدية أو القنوات من كل نوع وجميع الأجهزة الأخرى .

وبمجرد ما تنتهي الأشغال ، يجب أن يعاد وجه الطريق المعد للمرور الى حالة جيدة بعناية صاحب الرخصة وعلى نفقته .

مادة ٩ - آثار حرية استعمال الطريق العامة
لا يجوز لصاحب الرخصة أن يقدم أية مطالبة عن الأضرار التي قد يحدثها لمنشآته سير السيارات ولا عن الحالة التي تكون عليها المرافق التابعة للاملاك العامة للدولة ولا عن الخلل الذي قد تحدثه في منشآته تدابير الشرطة أو الأشغال المرخص بانجازها بصفة قانونية في الاملاك العامة للدولة أو حرية استعمال الطريق العمومية .

مادة ١٠ - آجال التنفيذ - يجب على صاحب الرخصة أن يكون قد أنهى إقامة جميع المنشآت المينة في المادة الأولى من الباب الأول من هذا الدفتر في أجل اقصاه ٣١ يوليو سنة ١٩٧٠ .

وإذا لم يقم صاحب الرخصة بانتهاء الأشغال المتعلقة بتأسيس المنشآت وتركيب الأجهزة التي هي موضوع هذه الرخصة ضمن الآجال المحددة له ، وبعد توجيه انذار اليه ، فتعتبر الرخصة ملفية تلقائيا ويحتفظ الميناء المستقل بمبلغ الضمانة مع علم الاخلال بحق استرداد المبالغ التي تكون قد صرفتها الإدارة لازالة الأشغال التي سبق انجازها ولإعادة الأمكنة الى حالتها السابقة .

مادة ١١ - مراقبة البناء والصيانة - تنجز أشغال التأسيس الأولى والتعديل والصيانة تحت مراقبة مهندس الميناء المستقل .

وبقدر ما تنتهي أشغال التأسيس الأولى يكون كل تركيب أو جهاز أو مجموعة من الأجهزة التي يمكن استعمالها على حدة ، موضوعا لمحضر يحرره المهندسون بناء على طلب صاحب الرخصة

أى شئ يتجاوز وزنه القوة التى تتحملها هذه الأجهزة .

مادة ١٦ - استعمال المباني : يجوز أن تبقى المباني مغلقة فى غير ساعات العمل ويخصص دخولها خلال أوقات العمل للأشخاص الذين يدعون للقيام بحاجات استغلال المصنع أو بالخدمات العمومية المعنية دون غيرهم .

ويجوز اغلاق هذه المباني ليلا ، ويجب على صاحب الرخصة أن يضيئها بقدر الامكان ، للقيام بمراقبتها .

مادة ١٧ - نظام الميناء والتدابير المتعلقة بنظام الامن

يخضع صاحب الرخصة لانظمة الميناء ، ويجب عليه أن يمثل للقرارات التى يتخذها مدير الميناء المستقل بعد أخذ رأيه وذلك لاجل تنظيم استعمال المنشآت والأجهزة فى صالح الامن العام وحسن النظام فى استغلال الميناء وحسن استعمال المنشآت العمومية ، وعليه أن ينقل مؤقتا آلياته المؤجرة أو غير المؤجرة كلما طلب منه ذلك ، الاعوان المكلفون بنظام أمن الميناء من أجل حاجات الاستغلال أو الاصلاحات التى يجب القيام بها فى المنشآت العمومية .

ويصدر الامر شفاهيا لاعوان صاحب الرخصة للقيام بالنقل المذكور ، ويجب عليهم أن يخضعوا فورا للأوامر التى يصدرها لهم الموظفون المكلفون بنظام أمن الميناء ، وفى حالة عدم امتثالهم لهذه الأوامر يحرر عليهم شخصا محضر مخالفة لنظام أمن طرق المواصلات الكبرى وتنفذ أوامر هؤلاء الموظفين تلقائيا بدون انذار آخر وعلى نفقة مرتكبى المخالفة ، الا فى حالة رجوع على صاحب الرخصة الذى يعد مسؤولا مدنيا .

ان التحويل النهائى للآليات المتنقلة التى يرى مسؤولو الميناء وجوب اخراجها من حوض أو من رصيف وكذا المنشآت الثابتة التى يمكن تحويلها ووضعها من جديد فى مكان آخر ، يفرضه عند الاقتضاء مدير الميناء المستقل بعد أخذ رأى صاحب الرخصة ، وفى عدم امتثال هذا الأخير للأوامر المصدرة اليه ينفذ النقل المذكور تلقائيا على نفقته وتحت مسؤوليته .

مادة ١٨ - تدابير تفصيلية - ان التدابير التفصيلية المتعلقة بتطبيق بنود هذا الدفتر ولا سيما التى تخص الواجبات المفروضة على كل من صاحب الرخصة والأشخاص الذين سيستعملون منشآته وآلياته وكذا التدابير التفصيلية المتعلقة

بتطبيق التعاريف ، سيقورها مدير الميناء المستقل بعد أخذ رأى صاحب الرخصة .

مادة ١٩ - الاعوان التابعون لصاحب الرخصة

يجوز أن يكون الاعوان الذين سيستخدمهم صاحب الرخصة لحراسة المنشآت محللين أمام المحكمة المدنية ضمن الكيفيات المنصوص عليها بالنسبة للحراس الخصوصيين ، ويجب عليهم أن يحملوا الاشارات المميزة لوظائفهم .

مادة ٢٠ - التخل عن الرخصة أو تعديلهما

لا يمكن أن يتم أى تـخل كلى أو جزئى عن الرخصة أو أن يغير صاحبها الا بمقتضى ترخيص من الوزير الوصى المكلف بالملاحـة التجارية والا وقع الفأوها .

مادة ٢١ - مراقبة الاستغلال - يجرى استغلال المنشآت والأجهزة المرخص فيها تحت مراقبة مهندسى الميناء المستقل ، ويجب على صاحب الرخصة أن يدفع كل سنة برسم سداد نفقات المراقبة مبلغا قدره ألف ومائتا دينار (١٢٠٠ دج) يكون قابلا للمراجعة كل خمسة أعوام

ويدفع هذا المبلغ الى العون المحاسب التابع للميناء المستقل ، عند بداية كل سنة ، ويقيد فى ميزانية الإيرادات بين الإيرادات النظامية (الإيرادات المقيدة على وجه التخفيف للمصاريف) .

الباب الرابع

التعريفات

مادة ٢٢ - الرسوم القصوى - أن الرسوم القصوى التى يمكن تقاضيها عن استعمال المنشآت والأجهزة تكون كما يلى :

- الرسم الاقصى لتحويل النخالة :

- تسعة وخمسون دينارا (٥٩٠٠ دج) عن كل طن من البقايا المطلوب تحويلها .

ويغطى هذا الرسم جميع عمليات تحويل النخالة الى مكعبات وذلك من وقت استلامها الى وقت تخزينها فى شكل مكعبات .

- الرسم الاقصى للمرور عند الشحن على المراكب :

- ثلاثة عشر دينارا وخمسة وسبعون سنتيما (١٣٧٥ دج) عن كل طن .

ويغطى هذا الرسم جميع عمليات تسيير المكعبات من خلايا المطامر الى المركب وفى ضمنها الوزن .

الباب الخامس

مدة الرخصة وسحبها

مادة ٢٧ - مدة الرخصة - تحدد مدة الرخصة بخمسة عشر عاما ابتداء من توقيع القرار الملحق به هذا الدفتر .

وفي حالة تجديد الرخصة لا يمكن أن تتجاوز المدة الجديدة عشرة أعوام .

مادة ٢٨ - سحب الرخصة - في حالة عدم قيام صاحب الرخصة بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذه الرخصة ، ما عدا حالات القوة القاهرة ، يتعرض لسحب هذه الرخصة .

وفي مثل هذه الحالة ، يقرر السحب عند الاقتضاء بعد انذار يوجه ضمن نفس الاوضاع المتعلقة بالرخصة وبعد سماع صاحبها .

مادة ٢٩ - ازالة كل او بعض المنشآت

يجوز للميناء المستقل أن يقرر في كل حين ، بعد أخذ رأى صاحب الرخصة ، ازالة المنشآت بصفة مؤقتة أو نهائية ، وذلك في صالح العموم .

واذا كان الامر يتعلق ببعض المنشآت التي يترتب عن ازالتها الغاء كلي أو بعض الخدمات التي تقرر وضع الآلات من أجلها فتقرر هذه الازالة ضمن نفس الاوضاع المتبعة بالنسبة لهذه الرخصة ما لم تكن هذه الازالة مفروضة بموجب مشروع لتحسين الميناء يصرح أنه من المنفعة العمومية بموجب قانون أو مرسوم ، ويقررها في جميع الحالات الاخرى الوزير الوصى المكلف بالملاحقة التجارية .

واذا نتج عن تطبيق هذه المادة ضرر لصاحب الرخصة ، فلهذا الاخير الحق في نيل تعويض يحدد قدره - في حالة عدم اتفاق ودي - بطريق الفصل في قسم القضايا .

مادة ٣٠ - واجبات صاحب الرخصة عند انقضاء مدة الرخصة - في حالة عدم تجديد الرخصة عند انقضائها أو في حالة سحبها أو اذا تقرر ازالة المنشآت بصفة كلية أو جزئية ، فيجب على صاحب الرخصة أن يزيل منشآته وجميع الآليات والاجهزة التابعة لها .

وفي عدم قيامه بهذا الواجب بعد انذار يوجه اليه ، فيتولى الميناء المستقل القيام بذلك تلقائيا على نفقة صاحب الرخصة وتحت مسؤوليته .

ويحدد مجلس ادارة الميناء المستقل رسوم الاستعمال المناسبة وذلك في حدود الرسوم المذكورة أعلاه وبناء على اقتراح صاحب الالتزام وبعد أخذ رأى مدير الميناء المستقل .

مادة ٢٣ - تخفيض الرسوم - يجوز لصاحب الرخصة اذا رأى ذلك مناسبا ، أن يخفض الرسوم مع تقييدها أو عدم تقييدها بشروط الى حد أدنى من الحدود المبينة في التعريفات القصوى ، ويجوز له على الخصوص أن يضع تعريفات اشتراك لفائدة الخطوط النظامية التي تقوم بالمواصلات بين الميناء والخارج ضمن كفاءات محددة .

أن الرسوم المخفضة على هذا النحو لا يمكن رفعها من جديد الا بعد أجل ثلاثة أشهر .

أن كل تعديل يدخل على التعريفات يجب إبلاغه الى مدير الميناء المستقل ونقله الى علم العموم بواسطة اعلانات تعلق طيلة خمسة عشر يوما على الاقل قبل تطبيق الرسوم المعدلة .

مادة ٢٤ - اشهار التعريفات - تنقل التعريفات السارية المفعول الى علم العموم ، بواسطة اعلانات توضع بكيفية جد ظاهرة في أقرب مكان ممكن من المنشآت والاجهزة وفي الامكنة التي يبينها المهندسون .

ويكون صاحب الرخصة مسؤولا عن حفظ تلك الاعلانات ويجب عليه أن يعوضها كلما اقتضى الامر ذلك .

مادة ٢٥ - تحصيل الرسوم - يجب أن يتم التحصيل بكيفية انصافية بالنسبة للجميع وبدون محاباة ، وبعد كل اتفاق مخالف لهذا الشرط باطلا بحكم القانون .

غير أنه لا يطبق هذا الشرط على العقود التي تبرم في صالح المرافق العمومية بين صاحب الرخصة والميناء المستقل .

مادة ٢٦ - دفتر المطالبات - يمسك في مكتب صاحب الرخصة دفتر مخصص لتقييد مطالبات الاشخاص الذين يريدون رفع شكاوى على صاحب الرخصة أو أعوانه ، ولتقييد نتائج التحقيق الذي يقوم به المهندسون .

ويرقم هذا الدفتر ويوقع بالاحرف الاولى من طرف المهندسين ويقدم الى العموم عند كل طلب منهم وبمجرد ما تقيده فيه مطالبة ، يجب على صاحب الرخصة أن يشعر بذلك المهندسين .

غير أنه يجوز للوزير الوصى المكلف بالملاحة التجارية أن يقرر إعفاء صاحب الرخصة من إعادة الأمكنة الى حالتها ، اذا تنازل هذا الأخير عن الآليات والأجهزة والمنشآت الموجودة بالميناء المستقل وعن المرافق المقارية التابعة لها لفائدة الميناء المستقل .

الباب السادس

شروط مختلفة

مادة ٣١ - اختيار المحل - يجب على صاحب الرخصة أن يكون له مكتب واقع بالقرب من الأرضة وأن يختار ، اذا طلب منه ذلك مونا يسكن بوهران ويكون مؤهلا ليتلقى باسمه ، جميع الاعلانات الموجهة اليه من طرف الميناء المستقل .

مادة ٣٢ - الرسوم - يجب على صاحب الرخصة أن يدفع الى الميناء المستقل لوهران - أرزيو ، عن احتلاله للملك العمومي للميناء ، رسما سنويا يحسب على أساس التعريفات الجارية بها العمل وتفصل أجزاءه بناء على العناصر المثبتة في محضر جرد المنشآت ، ويدفع مقدما عند أول يناير من كل سنة الى العون المحاسب التابع للميناء المستقل .

ويكون هذا الرسم مستحق الطلب ابتداء من اليوم الذي تبتدى فيه الاشغال التي صدر الترخيص بانجازها .

وفيما يتعلق باستعمال الخلايا والمنشآت التابعة لمطامر حبوب الميناء المستقل فيجب على صاحب الرخصة أن يمثل للأنظمة والتعريفات المعمول بها في وقتها .

مادة ٣٣ - الضمانة - يجب على صاحب الرخصة أن يرتب ، قبل التوقيع على الرخصة وضمن الكيفيات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة بشأن الضمانات المتعلقة بالاشغال العمومية ، ضمانة قدرها تسعة وأربعون ألفا وأربعمائة وخمسون دينارا (٤٩٤٥٠ دج) .

وتقتطع من هذه الضمانة ، المصاريف المترتبة عن التدابير المنفذة على نفقة صاحب الرخصة تطبيقا لهذه الرخصة وكلما تم اقتطاع مبلغ ما ، من هذه الضمانة ، وجب على صاحب الرخصة أن يكمل الضمانة من جديد في ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من الانذار الذي يكون قد وجه اليه لهذه الغاية .

ويرد نصف الضمانة الى صاحب الرخصة بعد الشروع في تسيير المنشآت والأجهزة ، ويرد اليه النصف الآخر عند نهاية مدة الرخصة ، غير أن الجزء من الضمانة الذي لم يرد يؤول بصفة نهائية الى الميناء المستقل في حالة سحب .

مادة ٣٤ - الأحكام الخاصة بالامن - يجب على صاحب الرخصة أن يمثل للقواعد التنظيمية المنصوص عليها في الرسالة رقم ٩٣ من والى وهران (مديرية الحماية المدنية والنجدة التابعة للولاية) المؤرخة في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ والملحقة بأصل هذا الدفتر .

مادة ٣٥ - مصاريف الطبع والدمغة والتسجيل

أن كل مصاريف طبع دفتر الشروط هذا وكذا الدمغة والتسجيل والأوراق الملحقة به تكون على عاتق صاحب الرخصة .

قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الأول عام ١٣٩٢ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٧٢ يتضمن منح الشركة الوطنية للمطاحن والسميد والمعجن الغذائي والكسكس رخصة للتجهيز بالآلات خاصة مع الزامية تقديمها لخدمة العموم بميناء عنابة (١)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل ،

بناء على تقرير المدير العام للمكتب الوطني للموانئ ،

وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٢٩ المؤرخ في ١٨ ربيع الأول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن أحداث المكتب الوطني للموانئ ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٥٦ - ٣٢١ المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٦ والمتضمن تدوين النصوص التشريعية المتعلقة بالموانئ البحرية ومجموع النصوص المتضمنة تعديلها ، تحت اسم قانون الموانئ البحرية ،

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ من قبل الشركة الوطنية للمطاحن والسميد والمعجن الغذائي والكسكس للحصول على رخصة الإقامة واستغلال منشآت لتسيير مجموعة من الآلات المخصصة لتجهيز نفاوات الطحين في ميناء عنابة وذلك بقصد شحنها على ظهر السفن تحت نظام الترخيص بالتجهيز بالأدوات والآلات الخاصة مع الزامية تقديمها لخدمة العموم ،

وبعد الاطلاع على دفتر الشروط الموافق عليه بصفة مشتركة من طرف المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية مقدمة الطلب ، يقرر ما يلي :

مادة ١ - يرخص للشركة الوطنية للمطاحن والسميد والمعجن الغذائي والكسكس بأن تقيم وتشغل في ميناء عنابة ، تحت نظام الترخيص بالتجهيز بالآلات الحصوصية مع الزامية تقديمها لخدمة العموم ، الآلات المخصصة لتجهيز نفاوات الطحين المعدة للارسال على متن السفن وذلك ضمن الحدود وحسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في دفتر الشروط الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ - يكلف المدير العام للمكتب الوطني للموانئ بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ ربيع الأول عام ١٣٩٢ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٧٢ .

الباب الأول

دفتر الشروط

هدف الرخصة

مادة ١ - هدف الرخصة

تهدف هذه الرخصة الى تركيب واستغلال آلات مخصصة لفرز وتغليف نفاوات الطحين في ميناء عنابة بقصد ارسالها على متن السفن .

تقام المنشآت التي هي موضوع هذه الرخصة :
١ - على مسطحات الميناء .
٢ - داخل مخازن الحبوب التابعة للميناء .
١ - على مسطحات الميناء :

تقع هذه المسطحات شرقي مخازن الحبوب التابعة للميناء ، في امتداد المحور الطولي وعلى بعد ٢٠ مترا من برج الآليات لمنشآت الميناء .

تبلغ المساحة المخصصة ٩٨٠ مترا وتشيد عليها المنشآت التي تتضمن ما يلي :

(أ) مبنى تبلغ مساحته في الأرض ٢٥٠ مترا مربعا (١٠ × ٢٥) ويبلغ ارتفاعه ٢٨ر٥٠ مترا يضاف اليه بناء صغير مساحته ١٥٠٠ × ٤ر٥٠ وارتفاعه ٢٥ × ٤ متر ويتركب المبنى المذكور من طبقة أرضية وثلاث سقائف وسطح .

توضع في هذا المبنى الآلات والأدوات المخصصة لاستلام نخالة الطحين والآلات والأدوات المستعملة لتحويل هذه النخالة الى مكعبات والآلات والأدوات المخصصة للوزن ويركب في هذا المبنى مركز التحويل الكهربائي وكذا التجهيزات الحرارية وغيرها (راجع قائمة الآلات والأدوات والقائمة الوصفية الملحقة كل منهما بأصل هذا الدفتر) .

تفرغ المكعبات خارج المصنع بواسطة وسائل ميكانيكية للشحن والتنسيق .

(ب) عين طاحون مخصصة للاستلام تركيب في شكل حفرة على طول شقة الجدار الجنوبي للمبنى وتبلغ مساحتها في الأرض ٣٥ مترا مربعا (١٨ر٦ م × ٨٨ر٨ م) وتستعمل لتفريغ سيارات

الشحن والمركبات المخصصة لتزويد الوحدة وتكون مغطاة بأكبريز تبلغ مساحته ١٣٧٥٠ مترا مربعا (٢٥٠٠م × ٢٥٠م) في مستوى زائد على ٧ أمتار .

(ج) مستودع لزيت الوقود الخفيفة ، شبه مطمور ويتركب من حوضين للزيت سعتهما الاجمالية ٢٠٠٠٠ لتر يشغلان مساحة قدرها ٢٥٠٠ مترا مربعا (٩٦٠م × ٢٦٠م) .

(د) المساحة الباقية تخصص للمرور وتبلغ ٦٢٥ مترا مربعا من بين ٩٨٠٠٠ مترا مربعا .

(هـ) مركز للتحويل مركب داخل المصنع وتبلغ مساحته ٢٦٧٥ مترا مربعا (٣٢م × ٣٠٠م) .

(و) مجموع قنوات واقعة تحت الأرض مخصصة لما يلي :

القناة للتزويد بالطاقة الكهربائية ويبلغ طولها ١٤٧٥٠م ،

القناة للتزويد بالماء العذب ويبلغ طولها ١٣٠٠م ،

القناة للتزويد بزيت الوقود ويبلغ طولها ٢٩٥٠م ،

القناة لاجلاء المياه القذرة ويبلغ طولها ٢٤٠٠م

٢ - داخل مخازن الحبوب - تكون المنشآت الموصوفة أعلاه بإيجاز موصولة بناقلة جوية مخصصة لطمر ٢٩٤٠ قنطار من مخازن الحبوب المينائية في ١٢ حجرة صغيرة ، قبل شحنها على ظهر السفن وتجتاح هذه النقلة برج الآليات في المستوى ٢٩٨٥م من مخزن الحبوب ويواصل عملها بطريق قادوس موزع يقع في المحور الطولي من المخازن المينائية التي توزع المنتوجات الجاهزة في حجرات الحزن بواسطة مجموعة من قنوات مجهزة بأبواب قلابية وبصناديق للوصل تمكن من توجيه المنتوج الى الحجرة الصغيرة المقصودة ابتداء من قاعة الادارة الموجودة في المبنى المخصص للصنع .

تعاد المكعبات المخزونة الى الحجرات الصغيرة بواسطة اشربة نقالة معدة للأخراج من مخازن الحبوب ثم تنقل بمعدل ١٦٠ طنا في الساعة بواسطة الوسائل الميكانيكية من مخازن الحبوب الى حجرات صغيرة أخرى أو تفرغ على ظهر السفن

يتم الوزن أولا في أدوار برج الآليات بواسطة ميزانين لتسجيل كميات المنتوجات المرسله وتتم

هذه العمليات في المستوى البالغ ٢٥٨٥م . يعاد المنتوج الى أسفل الميزانين المذكورين ليوجه الى الاشربة النقلة الموجودة في المعبر والى الموازين المتحركة المعدة للشحن على السفن .

تؤخذ المكعبات من جديد تحت ميزان مخصص لمراقبة صحة الوزن وموجود في المستوى البالغ ١٣٨٥م ثم تعاد مباشرة الى الاشربة النقلة المخصصة للارسال .

يتم تبريد الحبيبات في الطابق الأرضي من مخازن الحبوب بواسطة جهاز لارسال الهواء البارد الى الحجرات الصغيرة .

ان جميع القيادات المتممة في المصنع لتحريك الابواب القلابية وصناديق تغيير الاتجاه تنجز عن بعد ، ابتداء من مركز القيادة الرئيسي المقام في الدور الأول من مصنع التكعيب .

ان الأماكن التي تحتلها في الميدان المينائي مخازن الحبوب والمبينة أعلاه ملونة في مجموعة من التصميمات الملحقة بأصل هذا الدفتر .

- ١٨٤ - ب - تأسيس المنشآت داخل مخازن الحبوب

- ١٨٥ - ٢ - أ - المقطع الطولي والمناظر الخارجية - ٥٨٩٧٩ - ٣ - المجموع العام للمصنع MuM ١٠٧٣٦ - ١ - منشأة تهوية الحجرات الصغيرة في الطابق الأرضي .

MuM ١٠٧٤٦ - ١ - منشأة أدوات وآلات الطمر

MuM ١٠٧٤٨ - ١ - منشأة أدوات وآلات الارسال في برج العمل

MuM ١٠٧٤٩ - ١ - منشأة أدوات وآلات الارسال في برج العمل

Du ١٤٥٤٩ - ١ - الرسم التخطيطي لصنع ٢٠٠ طن في الساعة

Du ١٤٥٥٠ - ١ - الرسم التخطيطي لطمر وارسال ٢٥ طنا في الساعة .

تكون الأماكن المحتملة الموصوفة أعلاه موضوعا لتحريير محضر جرد توضح فيه الاستيلاءات على كل واحد من هذه الأماكن المحتملة ومطابقتها للأشغال المنجزة .

مادة ٢ - نوع الترخيص - ان استعمال المنشآت والأجهزة يكون في كل حين اختياريا بالنسبة الى العموم وموقوفا على ضروريات الخدمة العامة للميناء وتظل الارصفة التي ستقام عليها هذه المنشآت مخصصة للعموم الذي يستعملها

بحرية تحت السلطة الخاصة للاعوان المكلفين بنظام أمن الميناء .

لا يحق لصاحب الترخيص أن يقدم أى اعتراض فى حالة الترخيص بتركيب أو استغلال أدوات وآليات أخرى عمومية أو خصوصية فى الميناء أو بسبب تسيير المنشآت الموجودة حاليا أو التى ستؤسس فى المستقبل فى ميناء عنابة .

الباب الثانى

انجاز الأشغال والقيام بالصيانة

مادة ٣ - مشاريع الانجاز - يجب على صاحب الترخيص أن يعرض على ميناء عنابة مشاريع انجاز أو اكتساب أو تعديل جميع المنشآت أو الآليات المطلوب تركيبها وتتضمن هذه المشاريع سائر التصميمات والرسوم والمذكرات التفسيرية اللازمة لتحديد البناءات الواجب تشييدها وترتيب الأجهزة .

يكون للمدير العام للمكتب الوطنى للموانئ الحق فى أن يفرض التعديلات التى يراها مناسبة لضمان حرية المرور وسلامته على الأرصفة وحسن استعمال وحفظ المنشآت التابعة للأمالك العامة .

مادة ٤ - انجاز الأشغال - تنجز جميع المنشآت ، طبقا للمشاريع المصادق عليها ، بمواد من النوع الجديد المستخدمة حسب قواعد الفن ويجب أن تكون المواد التى تدخل فى تركيب المنشآت والأدوات والآليات اللازمة للاستغلال من أصل وطنى أو من صنع وطنى ما عدا فى حالة المخالفات التى يرخّص فيها المدير العام للمكتب الوطنى للموانئ باستثناء الأجهزة النوعية التى لا يمكن صنعها فى التراب الوطنى .

مادة ٥ - صيانة المنشآت - يجب أن تكون المنشآت التى يقيمها المرخص له محفوظة فى حالة جيدة بعناية وبحيث تظل مناسبة تماما للاستعمال الذى هو مخصصة له .

ويجب أن يتخذ المرخص له التدابير الضرورية لحفظ المنشآت والأجهزة والأماكن المجاورة لها فى حالة جيدة من النظافة وإذا وقع تهاون من طرفه فلهندسى الميناء الحق فى أن يقوموا بهذا العمل من تلقاء أنفسهم بعد أن يوجه مدير الميناء انذارا لم تتبعه نتيجة وتستخلص المبالغ المقدمة لهذه الغاية بواسطة بيانات للمصروفات يجعلها المدير نافذة الاجراء .

مادة ٦ - الأشغال المتعلقة بمراقب الأمالك العامة للدولة والتى يتحمل المرخص له انجازها - يتحمل المرخص له انجاز ما يلى :

- مصاريف التأسيس والتعديل والصيانة والمصاريف المتعلقة بالتعديلات المدخلة على التجهيزات والمنشآت التابعة للميناء .

يجب الحصول على رخصة من مدير الميناء لانجاز التعديلات المذكورة ولا سيما التعديلات المدخلة على أمالك الميناء بسبب اقامة المنشآت المسموح بها (الرصف ووضع المربعات والتبليط ووضع السكك الحديدية واغلاق القنوات التى تمر فيها الكابلات الكهربائية ومواسير الماء والوقود الخ) .

مادة ٧ - حقوق الغير - يتحمل المرخص له ، فى غير حالة رجوعه على من يجب ، جميع التعويضات التى قد يستحقها الغير بسبب انجاز أو صيانة أو تسيير المنشآت والأجهزة المذكورة .

مادة ٨ - الأنظمة المتعلقة بالطرق - يخضع المرخص له لجميع الأنظمة المتعلقة بالطرق والتى يجرى العمل بها حاليا أو التى ستقرر فيما بعد وخاصة ما يتعلق منها بالأشغال التى يتعين انجازها فى الطريق العمومى لأجل وضع أو صيانة السكك الحديدية أو القنوات من كل نوع وجميع الأجهزة الأخرى .

يجب أن تنجز هذه الأشغال بأقصى سرعة ومع جميع الاحتياطات التى قد صدر الأمر بها وبحيث لا يكون السير معرقلا .

وبمجرد ما تنتهى الأشغال ، يعاد وجه الطريق الى حالة جيدة بعناية المرخص له وعلى نفقته .

مادة ٩ - آثار الاستعمال الحر للطريق العام : لا يمكن للمرخص له أن يقدم أية مطالبة عن الأضرار التى قد يحدثها سير السيارات لمنشآته ولا عن الحالة التى تكون عليها المرافق التابعة للأمالك العامة للدولة ولا عن الحلل الذى قد تحدثه فى منشآته تدابير الشرطة أو الأشغال المسموح بانجازها بصفة قانونية فى الأمالك العامة للدولة أو الاستعمال الحر للطريق العام .

مادة ١٠ - آجال الانجاز - يجب على المرخص له أن يكون قد أنهى اقامة جميع المنشآت المبينة فى المادة الأولى من الباب الأول من هذا الدفتر فى أجل أقصاه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

وإذا لم يتم المرخص له بانتهاء الأشغال المتعلقة بتأسيس المنشآت وتركيب الأجهزة التى هى موضوع هذا الترخيص ، فى الآجال المحددة له وبعد توجيه انذار إليه فان الترخيص سيعتبر ملغيا تلقائيا ، ويحتفظ الميناء بمبلغ الضمانة مع عدم الاخلال بحق استرداد المبالغ التى تكون قد

صرفتها الادارة لازالة الاشغال التي سبق انجازها
ولاعادة الأماكن الى حالتها السابقة .

مادة ١١ - مراقبة البناء والصيانة - تنجز
اشغال التأسيس الأولى والتعديل والصيانة تحت
مراقبة مهندسى الميناء ، وكلما انتهت اشغال
التأسيس تكون كل منشأة أو جهاز أو مجموعة
أجهزة موضوعا لمحضر يحرره المهندسون بناء على
طلب المرخص له ، وبعد الاطلاع على هذا المحضر
يرخص مدير الميناء عند الاقتضاء بالشروع فى
استخدام المنشآت .

الباب الثالث

الاستغلال

مادة ١٢ - نظام الأمن فى الأرصفة والميناء -
لا تخول هذه الرخصة للمرخص له أى حق
ليتدخل فى تعيين أماكن السفن على جانب
الأرصفة التى جهزها بالأدوات الآلية أو فى تغيير
أماكن هذه السفن أو فى نظام أمن طرق المواصلات
الكبرى أو فى نظام الأمن المتعلق بالمرور واستعمال
الأرصفة .

**مادة ١٣ - ترتيب القبول لاستعمال المنشآت
والأجهزة -** اذا لم يستعمل المرخص له المنشآت
والأجهزة لحاجات تجارته ، فتوضع رهن إشارة
أصحاب حق الاستعمال حسب ترتيب الطلبات
ومع الاحتفاظ بالأولية الناتجة من الأمر بوضع
المنتوجات على الرصيف ومن الحالات المستعجلة
التي يقدرها الأعوان المكلفون بنظام أمن الميناء
ولهذه الغاية يجب أن تكون الطلبات مقيدة حسب
ترتيب وتاريخ الانتاج فى دفاتر ذات قسائم
يمسكها المرخص له .

وتعرض هذه الدفاتر بدون نقلها من مكانها
على اطلاع جميع الأشخاص الذين يهمهم هذا
الاطلاع .

وإذا لم يتقدم أحد المستعملين فى صفه فله أن
يأخذ الدور الذى يمكنه أن يستفيد منه فيما بعد .

**مادة ١٤ - واجبات المرخص له فيما يتعلق
بالأجهزة -** يجب على المرخص له أن يضع أجهزته
رهن إشارة العموم ليس فى الأيام والساعات
القانونية من عمل الجمرى فحسب بل وأيضا فى
غير هذه الفترات ليلا ونهارا اذا رخص الجمرى ،
بناء على طلب الشخص الذى يريد استعمال
الأجهزة ، فى العمل الذى يتعين اتمامه .

مادة ١٥ - واجبات اصحاب حق الاستعمال -
يجب على أصحاب حق الاستعمال أن يستخدموا

أثناء القيام بعملياتهم ، عددا كافيا من الرجال
حتى لا تصبح الأجهزة متوقفة وفى عدم ذلك
توضع هذه الأجهزة فورا رهن إشارة أول
المقيدين الآتى فى الصف والذى يستطيع أن
يستخدم هذه الأجهزة .

ولا يجوز استخدام الأجهزة لشحن وتنسيق
أى شئ يتجاوز وزنه القوة التى تتحملها هذه
الأجهزة .

مادة ١٦ - استعمال المباني - يجوز اغلاق
المصنع فى غير ساعات العمل ويكون دخوله فى
أوقات العمل مخصصا للأشخاص المدعويين للقيام
بحاجات استغلاله أو بالخدمات العمومية دون
غيرهم .

ويجوز اغلاق المباني ليلا ويجب على المرخص
له أن يضيئها بالقدر الكافى الذى يسمح
بحراستها .

**مادة ١٧ - أنظمة الميناء والتدابير المتعلقة
بنظام الأمن -** يخضع المرخص له لأنظمة الميناء
ويجب عليه أن يمثل للقرارات التى يتخذها مدير
الميناء بعد مشاورته وذلك لأجل تنظيم استخدام
المنشآت والأجهزة لصالح الأمن العام وحسن
النظام فى استغلال الميناء وحسن استخدام
المنشآت العمومية وعليه أن ينقل مؤقتا آلياته
المؤجرة أو غير المؤجرة من مكانها كلما صدر اليه
الأمر بذلك من طرف الأعوان المكلفين بنظام أمن
الميناء وذلك لأجل سد حاجات استغلال الميناء
أو لأجل القيام بالاصلاحات التى يتعين اجرائها
فى المنشآت العمومية .

ويصدر الأمر شفاهيا الى أعوان المرخص له
للقيام بالنقل المذكور ويجب على هؤلاء الأعوان
أن يخضعوا فورا للأوامر التى يصدرها اليهم
الموظفون المكلفون بنظام أمن الميناء وفى حالة عدم
امتثالهم لهذه الأوامر يحرر عليهم محضر مخالفة
لنظام أمن طرق المواصلات الكبرى وتنفذ أوامر
الموظفين المذكورين تلقائيا بدون انذار آخر وعلى
نفقة المخالفين ما عدا فى حالة الرجوع على المرخص
له الذى يعد مسؤولا مدنيا .

ان النقل النهائى للآليات المتحركة التى يرى
مدير الميناء وجوب ابعادها من حوض أو من
رصيف وكذا المنشآت الثابتة التى يمكن نقلها
ووضعها فى مكان آخر ، يفرضه عند الاقتضاء
المدير المذكور بعد أخذ رأى المرخص له وفى حالة
عدم امتثال هذا الأخير للأوامر المصدرة اليه ينجز
النقل المذكور على نفقته وتحت مسؤوليته .

مادة ١٨ - تدابير ثانوية - ان التدابير الثانوية المتعلقة بتطبيق شروط هذا الدفتر ولا سيما التي تختص بالواجبات المفروضة على كل من المرخص له والأشخاص الذين يستخدمون منشآته وآلياته وكذا التدابير الثانوية المتعلقة بتطبيق التعريفات سيحددتها مدير الميناء بعد أخذ رأى المرخص له .

مادة ١٩ - أعوان المرخص له - يجوز أن يكون الأعوان الذين يستخدمهم المرخص له لحراسة المنشآت محلفين أمام المحكمة وضمن الكيفيات المنصوص عليها بالنسبة الى الحراس الخصوصيين ويجب عليهم أن يكونوا حاملين للعلامات المميزة لوظائفهم .

مادة ٢٠ - تحويل الترخيص أو تعديله - لا يمكن أن يتم أى تحويل كلي أو جزئي للترخيص أو تغيير المرخص له الا بأذن من المدير العام للمكتب الوطنى للموانى .

مادة ٢١ - مراقبة الاستغلال - ان استغلال المنشآت والأجهزة المرخص بها يتم تحت مراقبة مهندسى الميناء .

يجب على المرخص له أن يدفع كل سنة على وجه التسديد لنفقات المراقبة مبلغا قدره ١٢٠٠ دج يكون قابلا للمراجعة كل خمسة أعوام .

يدفع هذا المبلغ الى العون المحاسب التابع للميناء ، عند بداية كل سنة ويسجل في ميزانية الإيرادات بين الإيرادات الترتيبية (الإيرادات المسجلة على وجه التخفيف للمصاريف) .

الباب الرابع

التعريفات

مادة ٢٢ - الرسوم القصوى - ان الرسوم القصوى التي يمكن استخلاصها عن استعمال المنشآت والأجهزة هي التالية :

- الرسم الأقصى عن تحويل النخالة : ٥٩ دج عن كل طن من نفاوة الطحين المطلوب تحويلها .

يفطى هذا الرسم سائر عمليات تحويل النخالة الى مكعبات وذلك من وقت استلامها الى وقت خزنها فى شكل مكعبات .

- الرسم الأقصى للعبور عند الشحن على ظهر السفن : ١٣٧٥ دج عن كل طن .

يفطى هذا الرسم سائر عمليات توجيه المكعبات من الحجرات الصغيرة الموجودة فى مخازن

الحبوب الى السفن وفى ضمن هذه العمليات عملية الوزن .

يحدد المدير العام للمكتب الوطنى للموانى رسوم الاستخدام المناسبة وذلك فى دائرة الرسوم المحددة أعلاه وبناء على اقتراح من صاحب الامتياز وبعد أخذ رأى مدير الميناء .

مادة ٢٣ - خفض الرسوم - اذا رأى المرخص له أنه يتعين خفض الرسوم مع شروط أو بدونها الى حد أقل من الحدود المبينة فى التعريفات القصوى فله أن يقوم بذلك ويمكن له على الخصوص أن يضع تعريفات لفائدة مصالح الخطوط المنظمة التى تؤمن مواصلات الميناء ضمن شروط معينة .

يجب أن يبلغ الى مدير الميناء كل تعديل يدخل على التعريفات وأن ينقل هذا التعديل على العموم بواسطة اعلانات تعلق طيلة خمسة عشر يوما قبل تطبيق الرسوم التى جرى تعديلها .

مادة ٢٤ - اعلان التعريفات - تنقل التعريفات المعمول بها الى علم العموم بواسطة اعلانات تعلق بغاية الوضوح فى أقرب مكان ممكن من المنشآت والأجهزة وفى الأماكن التى يحددها المهندسون .

يكون المرخص له مسؤولا عن حفظ الاعلانات المذكورة ويجب عليه أن يستبدلها كلما لزم ذلك .

مادة ٢٥ - تحصيل الرسوم - يجب أن يتم التحصيل بكيفية متساوية بالنسبة الى الجميع وبدون محاباة ويعد كل اتفاق مخالف لهذا الشرط باطلا بحكم القانون .

غير أنه لا يطبق هذا الشرط على العقود التى قد تبرم بين المرخص له والمكتب الوطنى للموانى لفائدة المصالح العمومية .

مادة ٢٦ - سجل المطالبات : يمسك فى مكتب المرخص له سجل مخصص لتقييد مطالبات الأشخاص الذين يريدون ان يقدموا شكايات على المرخص له أو أعوانه ولتسجيل نتائج التحقيق الذى يقوم به المهندسون .

يرقم هذا السجل ويوقع عليه المهندسون باحرفهم الأولى ويقدم الى العموم عند كل طلب منهم ، وبمجرد ما تقييد فيه شكاية يجب على المرخص له ان يشعر بها المهندسين .

الباب الخامس

مدة الرخصة وسحبها

مادة ٢٧ : مدة الرخصة : تحدد مدة الرخصة بخمسة عشر عاما اعتبارا من تاريخ التوقيع على القرار الملحق به هذا الدفتر .

وفي حالة تجديد الرخصة لا يمكن ان تتجاوز المدة الجديدة عشرة أعوام .

مادة ٢٨ : سحب الرخصة : اذا لم يتم المرخص له بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذه الرخصة فانه يتعرض لسحبها ما عدا في حالات القوة القاهرة المثبتة بصفة قانونية .

يقرر السحب في مثل هذه الحالة بعد اذار يوجه ضمن نفس الكيفيات المتعلقة بمنح الرخصة وبعد سماع المرخص له .

مادة ٢٩ - ازالة كل او بعض المنشآت : يجوز للوزير ان يقرر في كل زمان ، بعد سماع المرخص له ، ازالة المنشآت بصفة مؤقتة او نهائية وذلك لفائدة الصالح العام .

واذا كان الأمر يتعلق ببعض المنشآت التي يترتب عن ازالتها إلغاء كل أو بعض الخدمات التي تقرر وضع الآلات من أجلها فان هذه الازالة ستقرر ضمن نفس الكيفيات المتبعة بالنسبة الى هذه الرخصة ما لم تكن هذه الازالة مفروضة بموجب مشروع يهدف الى تحسين الميناء ويصرح بأنه من المنفعة العمومية .

واذا نتج عن تطبيق هذه المادة ضرر للمرخص له فلهذا الأخير الحق في نيل تعويض يحدد قدره ، في حالة عدم اتفاق ودي ، بطريق الفصل في قسم القضايا .

مادة ٣٠ الواجبات المفروضة على المرخص له عند انقضاء مدة الرخصة : في حالة عدم تجديد الرخصة عند انقضائها أو في حالة سحبها أو اذا تقرر ازالة المنشآت بصفة كلية أو جزئية ، يجب على المرخص له أن يزيل منشآته وسائر الآليات والأجهزة التابعة لها .

وفي حالة عدم قيام المرخص له بهذا الواجب بعد اذار يوجه اليه ، فان المكتب الوطني للموانئ سيتولى القيام بذلك من تلقاء نفسه وعلى نفقة المرخص له وتحت مسؤوليته .

غير انه يجوز للمدير العام للمكتب الوطني للموانئ أن يقرر إعفاء المرخص له من إعادة المكان الى حالته ، اذا تنازل هذا الأخير عن الآليات والأجهزة والمنشآت الموجودة بالمكان وعن المرافق العقارية التابعة لها ، لفائدة الميناء .

الباب السادس

شروط مختلفة

مادة ٣١ : اختيار المحل : يجب على المرخص له ان يكون له مكتب واقع بالقرب من الارصفة وأن يختار عونا يسكن بعنابة اذا طلب منه ذلك ويجب ان يكون هذا العون مؤهلا لأن يتسلم باسم المرخص له جميع التبليغات الموجهة الى هذا الأخير من طرف المكتب الوطني للموانئ .

مادة ٣٢ - الاتاوى - يدفع المرخص له الى المكتب الوطني للموانئ عن شغله للملك العمومي للميناء ، آتاوة سنوية تحسب على أساس التعريفات الجارية بها العمل وتكون محللة بناء على العناصر المثبتة في محضر جرد المنشآت وتدفع مقدما في نول يناير من كل سنة الى العون المحاسب التابع للمكتب الوطني للموانئ .

تكون هذه الاتاوة مستحقة الطلب اعتبارا من يوم الشروع في الأشغال المرخص بانجازها .

وفيما يتعلق باستعمال الحجرات الصغيرة والمنشآت التابعة لمطامر الحبوب الموجودة في الميناء فيجب على المرخص له أن يمثل للأنظمة والتعريفات المعمول بها .

مادة ٣٣ - الضمانات - يجب على المرخص له أن يرتب ، قبل التوقيع على الرخصة وضمن الكيفيات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة بالضمانات الخاصة بالأشغال العمومية ، ضمانا قدره ٤٩٤٥٠ دج .

تقتطع من هذا الضمان المصاريف المترتبة عن تنفيذ التدابير المقررة على نفقة المرخص له ، تطبيقا لهذه الرخصة وكلما تم اقتطاع مبلغ ما من هذا الضمان ، وجب على المرخص له أن يكمل الضمان من جديد في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ الانذار الذي يكون قد وجه اليه لهذه الغاية .

يرد نصف الضمان الى المرخص له بعد الشروع في استخدام المنشآت والأجهزة ويرد اليه النصف

الآخر عند نهاية مدة الرخصة ، غير أن الجزء من الضمان الذي لم يرد سيؤول بصفة نهائية الى المكتب الوطنى للموانئ .

عناية المؤرخة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والملحقة بأصل دفتر الشروط هذا .

مادة ٣٤ - الأحكام المتعلقة بالأمن - يجب على المرخص له أن يمثل للقواعد التنظيمية المنصوص عليها فى الرسالة رقم ٤٠٢٧/٣/٣ من والى

مادة ٣٥ - مصاريف الطبع والطابع والتسجيل - يتحمل المرخص له مصاريف طبع دفتر الشروط هذا وكذا مصاريف الطابع والتسجيل ومصاريف الأوراق الملحقة به .

مرسوم رقم ٧٩-١٥ مؤرخ فى ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ يتضمن تنظيم السجل التجارى (١)

ان رئيس الدولة .

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير العدل .

- وبناء على الدستور ، ولاسيما المواد ١١١ - ١٠ و ١١٧ و ١٥٢ منه .

- وبناء على الاعلان الصادر فى ٢٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن اثبات حالة الشفور النهائى لرئاسة الجمهورية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦-١٥٤ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦-١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية والنصوص التى تمته وعدلته .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦-١٥٦ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩-٣٨ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٣٧ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ فى ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون التجارى .

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨-٠٢ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة

١٩٧٨ والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٤٨ المؤرخ فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن انشاء المكتب الوطنى للملكية الصناعية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩-١٤٦ المؤرخ فى ٦ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن تعريف قلم الكتاب فى المواد المدنية والتجارية والادارية والجزائية ولا سيما المواد ٣٩ وما يليها منه .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٣-١٨٨ المؤرخ فى ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تبديل تسمية المكتب الوطنى للملكية الصناعية وجعلها المركز الوطنى للسجل التجارى .

يرسم مايلى :

المادة الاولى - الهدف من السجل التجارى هو أن يقيد فيه ، ضمن الشروط المحددة فى هذا المرسوم كل شخص طبيعى يحمل صفة التاجر فى نظر التشريع الجزائرى ، ويمارس أعماله التجارية فوق التراب الوطنى ، وكذلك كل شخص معنوى تجارى شكلا أو موضوعا ، مقرة فى الجزائر ، أو وكالة او فرع أو أى مؤسسة أخرى .

كما يستهدف أن تسجل بملحقه العقود التى يلزم بتقليدها الاشخاص المعنويون قصد الحصول على تسجيلهم فى السجل التجارى .

المادة ٢ - يتكون السجل التجارى من :

١ - السجلات المحلية الموجودة فى عاصمة كل ولاية .

٢ - السجل المركزى بمدينة الجزائر ، لمجموع التراب الوطنى .

المادة ٣ - يمسك المركز الوطنى للسجل التجارى ، السجلات المحلية والسجل المركزى المشار اليها فى المادة ٢ أعلاه .

يحدد قرار مشترك يصدر عن وزير التجارة ووزير العدل كلما أقتضت الحاجة ذلك ، شروط نقل الوثائق المتعلقة بالسجلات المحلية الموجودة بأيدي كتاب الضبط .

المادة ٤ - يكلف المركز الوطنى للسجل التجارى على الخصوص بالمهام التالية :

١ - أن يجمع ، على المستوى الوطنى ، عن كل شخص مسجل ، كل المعلومات المتعلقة به والمسجلة فى السجلات المحلية .

٢ - أن يسهر ، بالتعاون عند الاقتضاء ، مع المصالح المختصة للولاية ، على تطبيق الاحكام التشريعية والقانونية المتعلقة بالاشخاص الطبيعيين والمعنويين المسجلين فى السجل التجارى ،

٣ - مراقبة تصريحات الخاضعين للتسجيل فى السجل التجارى .

٤ - العمل على نشر النشرة الرسمية للاعلانات القانونية التى تدرج فيها اجباريا مختلف المنشورات التنظيمية .

٥ - جمع نسخ العقود الخاصة بتأسيس الشركات التجارية ، او تعديلها او نقلها او انقضاءها ، بعد تسجيلها فى السجل المحلى .

٦ - تكوين فهرس وطنى وضبطه يوميا ، حتى يسمح بوضع الاحصائيات المتعلقة بتنظيم المهنة التجارية ، وخصوصا شبكات التوزيع ووضعها تحت تصرف الادارات والهيئات والاشخاص المعنيين .

٧ - تسليم الوثائق الستى لها صلة بالسجل التجارى ، وخصوصا النسخ وشهادات الشطب او عدم الشطب ، وكل وثيقة تتعلق بأبحاث السوابق .

المادة ٥ - يلزم بالتسجيل فى السجل التجارى :

١ - كل تاجر ، شخصا طبيعيا كان او معنويا .

٢ - كل حرفى يمارس أعمالا تجارية ، دون الاحلال بالزامية التسجيل فى السجل الحرفى .

٣ - كل مؤسسة اشتراكية ذات طابع تجارى .

٤ - كل تعاونية تمارس أعمالا تجارية .

٥ - كل مؤسسة تجارية مقرها فى الخارج وتفتح فى الجزائر وكالة أو فرعا أو أى مؤسسة أخرى

٦ - كل ممثلية تجارية أو وكالة تجارية تابعة للدول أو الجماعات أو المؤسسات العمومية الاجنبية ، وتمارس نشاطا فى القطر الجزائرى .

المادة ٦ (١) - يتحتم على كل شخص طبيعى خاضع للسجل التجارى أن يقيد نفسه فى السجل المحلى للولاية التى توجد بها مؤسسته الرئيسية يتحتم على شخص معنوى خاضع للسجل التجارى ومقره الرئيسى فى التراب الوطنى ، أن يقيد نفسه فى السجل المحلى للولاية التى يتبع مقره الرئيسى دائرة اختصاصها .

يتحتم على كل شخص معنوى خاضع للسجل التجارى ومركزه الرئيسى بالخارج ، أن يقيد نفسه فى الجزائر ، بالسجل المحلى للولاية التى يمارس فيها نشاطا تجاريا .

يكتسى التسجيل طابعا شخصيا . ولا يمكن لاحد أن يقيد ، بصفة رئيسية ، فى عدة سجلات محلية او فى السجل المحلى تحت عدة ارقام لممارسة نشاط نفسه .

وفى حالة تعدد المؤسسات التى يستغلها شخص طبيعى أو معنوى واحد فى دائرة اختصاص سجلين محليين أو أكثر ، يجب علاوة على التسجيل الرئيسى ، القيام بتسجيل موجز ، فى كل السجلات المحلية الاخرى ، يتم هذا التسجيل الموجز اعتمادا على التسجيل الرئيسى ، ولا يمكن أن يعتبر تسجيلا ثانيا .

المادة ٧ - يجب أن يطلب القيد فى السجل :

١ - كل شخص طبيعى ينوى ممارسة نشاط تجارى .

٢ - كل شخص معنوى تاجر شكلا أو موضوعا ومقره فى الجزائر .

٣ - المؤسسات التجارية التى يكون مقرها بالخارج وتنوى فتح وكالة أو فرع أو أى مؤسسة أخرى .

٤ - كل ممثلية أو وكالة تجارية دولية ، أو تابعة للجماعات أو المؤسسات العمومية الاجنبية وتمارس نشاطا فى التراب الوطنى .

المادة ٨ - تحرر طلبات القيد فى السجل التجارى فى ثلاث نسخ عن مطبوعات يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى . وتكتب بكيفية واضحة دون اضافة أو شطب ، ويوقعها طالب التسجيل أو وكيله المؤهل قانونا لهذا الغرض .

يجب أن تحتوى بيانات طلب القيد على جميع المعلومات الخاصة بهوية المعنى وجنسيةه وأهليته ، والتسمية الاجتماعية أو المسمى التجارى والاسم التجارى ، والمحل أو المحلات المستقلة ، والعناصر الأخرى المتعلقة بالوضعية القانونية والنشاط التجارى للمعنى ، اللازمة للوثوق فى التعامل معه ، أو تكون فى اشهارها منفعة عامة .

المادة ٩ - يجب أن يرفق طلب التسجيل أو التأشير بجميع الوثائق التى تثبت صحة تصريحات الطالب ، وعند الاقتضاء قيامه بالاجراءات الاولى المطلوبة وفقا لنوع المؤسسة .

ولا يمكن أن يتم التسجيل الا اذا اثبت المصريح استيفاءه جميع الشروط المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل ، والخاصة بممارسة النشاط التجارى .

كما يجب على الخاضع للسجل التجارى أن يثبت استيفاءه الشروط اللازمة لممارسة النشاط الذى يرغب فى مباشرته ، وحصوله على الموافقة بذلك .

ويجب على التاجر الاجنبى أن يقدم عسلاوة على هذا ، الصفة التى تؤهله لممارسة نشاطه التجارى بالجزائر ، وتسمح له بالاقامة فى التراب الوطنى .

كما يجب على الخاضع للسجل التجارى الذى يرشح نفسه لاستقلال محل قائم ، أن يثبت التنازل القانونى له عن المحل أو العقد الذى يمنحه حق الاستقلال أو اسقاط المستغل السابق وعند الاقتضاء ، تعديل قيده فى السجل .

المادة ١٠ - يجب أن ترفق نسخة من القانون الاساسى بطلبات القيد أو التأشير فى السجل التجارى ، التى تقدمها المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى أو التعاونيات التى تمارس أعمالا تجارية .

كما يجب أن ترفق الوثائق التالية بطلبات القيد أو التأشير فى السجل التجارى ، التى يقدمها أشخاص معنويون تابعون للقانون الخاص :

(أ) بالنسبة للتسجيل :

- ١ - نسختان من القانون الاساسى .
- ٢ - اعلان القوانين الاساسية فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية ، وفى جريدة يومية وطنية .
- ٣ - شهادة الانخراط أو عدمه ، فى صندوق التأمين على الشيخوخة لغير الاجراء .
- ٤ - شهادة الوضعية التجارية مسلمة من قابض الضرائب فى الدائرة الاقليمية التى يوجد بها المحل التجارى .
- ٥ - سند الملكية أو وصل ايجار المحل الذى يقع به المقر الرئيسى .
- ٦ - بطاقة السوابق العدلية للمسير أو المدير أو الوكيل المفوض .
- ٧ - شهادة جنسية المسير أو المدير أو الوكيل المفوض .
- ٨ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على مطبوعات يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى ، وتطابق النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

(ب) بالنسبة للتعديل :

- ١ - نسختان من قرارات التعديل .

٢ - اعلان قرار التعديل فى النشرة الرسمية
للاعلانات القانونية وفى جريدة يومية وطنية .

٣ - شهادة الوضعية التجارية : اذا كان
التعديل متعلقا بنقل المقر الرئيسى .

٤ - بطاقة السوابق العدلية وشهادة
الجنسية ، اذا كان التعديل يتعلق بتغيير
المسير .

٥ - النسخة الاصلية للسجل التجارى .

٦ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على مطبوعات
يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى ، وتطابق
النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

(ج) بالنسبة للشطب :

١ - نسختان من قرارات الحل .

٢ - اعلان قرار الحل فى النشرة الرسمية
للاعلانات القانونية وفى جريدة يومية وطنية .

٣ - النسخة الاصلية للسجل التجارى .

٤ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على مطبوعات
يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى ، وتطابق
النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

كما يجب أن يزفق الوثائق التالية بطلبات
التسجيل أو التأشير فى السجل التجارى التى
يقدمها الاشخاص الطبيعيون :

(ا) بالنسبة للتسجيل :

١ - شهادة عن الوضعية التجارية تسلمها
قباضة الضرائب فى الدائرة الاقليمية التى
يوجد بها المحل التجارى .

٢ - شهادة الانخراط فى صندوق التأمين
على الشيخوخة لفير لإجراء .

٣ - بطاقة السوابق العدلية .

٤ - شهادة الجنسية .

٥ - سند الملكية أو وصل إيجار المحل الذى
يقع به المحل التجارى .

٦ - نسخة من شهادة الشطب أو تأشير
التعديل ، اذا كان الامر يتعلق بتجر موضوع
للبيع أو للإدارة الحرة .

٧ - ترخيص السلطة المختصة ، اذا كان
الامر يتعلق بممارسة تجارة مقننة .

٨ - بالنسبة للأجنى ، رخصة الإقامة
بالتراب الوطنى وممارسة النشاط التجارى .

٩ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على مطبوعات
يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى ، وتطابق
النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

١٠ - يسلم الشهادة المنصوص عليها فى المادة
١١ أدناه ، رئيس المجلس الشعبى البلدى .

(ب) بالنسبة للتعديل :

١ - شهادة استيفاء الاشتراكات مسجلة من
صندوق التأمين على الشيخوخة لفير الإجراء .

٢ - النسخة الاصلية للسجل التجارى .

٣ - شهادة الوضعية التجارية اذا كان
التعديل يتعلق بنقل المتجر (تغيير العنوان)

٤ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على مطبوعات
يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى ، وتطابق
النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

٥ - يسلم الشهادة المنصوص عليها فى
المادة ١١ أدناه ، رئيس المجلس الشعبى البلدى .
(ج) بالنسبة للشطب :

١ - شهادة استيفاء الاشتراكات مسجلة من
صندوق التأمين على الشيخوخة لفير الإجراء .

٢ - النسخة الاصلية للسجل التجارى .

٣ - طلب محرر فى ثلاث نسخ على
مطبوعات يسلمها المركز الوطنى للسجل التجارى
وتطابق النموذج الملحق بأصل هذا المرسوم .

المادة ١١ - لا يقبل أى قيد جديد فى السجل
التجارى الا اذا قدم الخاضع علاوة على الوثائق
المذكورة فى المادة ١٠ أعلاه شهادة يسلمها
رئيس لمجلس الشعبى البلدى ، تثبت المنفعة
الاجتماعية والاقتصادية للنشاط التجارى المزمع
ممارسته ، وتوفر المحل على شروط النظافة
والصحة المطلوبين .

يبقى تسليم هذه الوثيقة مشروطا بنتائج

التحقيق ، عن الملاءمة الذى يأخذ بعين الاعتبار
نوع النشاط المزمع ممارسته وموقع المتجر .

المادة ١٢ - تخضع ايضا للشهادة المنصوص
عليها فى المادة ١١ اعلاه ، قيود السجل التجارى
المتعلقة بتأشيرات التكميل أو التعديل أو التصحيح

المادة ١٣ - يجب أن يتأكد موظف السجل
المحلى ، عند استلامه طلب التسجيل أو التأشير
أن الطلب يحتوى على جميع البيانات المطلوبة
ومرفق بجميع الاثباتات الضرورية .

فاذا كان الامر على غير ذلك ، اشترط على
صاحب الطلب تقديم التصريحات المنسوبة
والاوراق الناقصة .

واذا لاحظ وجود اخطاء ، أو تعرض لصعوبات
فى القيام بمهمته ، أمكنه رفع القضية الى مدير
المركز الوطنى للسجل التجارى الذى يمكن أن
يرفع اليه صاحب الطلب ايضا ، أى قضية
فيها نزاع .

يبيت مدير المركز الوطنى للسجل التجارى ،
بناء على التحقيق الادارى ، فى الصعوبة أو
النزاع ، ويبلغ قراره الى الطالب فى مدة
لا تتجاوز شهرا ، ابتداء من تاريخ استلام الطلب

وعند اتمام الملف ، يتحقق موظف السجل
المحلى من تطابق البيانات مع الوثائق المقدمة ،
فاذا كان تكوين الملف صحيحا ، يشرع فى
التسجيل أو التأشير المطلوب لممارسة نشاط
رئيسى واحد ، ونشاطين ثانويين ومتكاملين ، فى
متجر واحد .

ويمكن لمدير التجارة والاسمار بالولاية ، أن
يمنح رخصا استثنائية بناء على رأى المركز
الوطنى للسجل التجارى لممارسة عدة أنواع من
النشاط ثانوية ومتكاملة فى متجر واحد .

المادة ١٤ - لا يؤشر فى السجل التجارى إلا
النشاط الوارد فى التسجيلات المصادق عليها .

المادة ١٥ - يذكر موظف السجل المحلى ،
تاريخ التسجيل ورقمه ، فى النسخ الثلاث
المنصوص عليها فى المادة ٨ اعلاه وتسلم النسخة
الاولى للخاضع وتحفظ النسخة الثانية فى

الملف الفردى له ، وتحال الثالثة ، فى ظرف
ثمانية ايام ، على المركز الوطنى للسجل التجارى
الذى يقوم بالتسجيل الوطنى للتاجر .

يحدد قرار مشترك يصدر عن وزير التجارة
والوزراء المعنيين ، شروط استعمال هذا التسجيل
الوطنى من قبل ادارات الدولة والهيئات العمومية
والمصالح اللامركزية المعنية .

المادة ١٦ - عندما نظرا على وضعية التاجر
المقيد فى السجل التجارى تعديلات تتطلب تصحيح
البيانات الموجودة فى السجل أو اتمامها ، يجب
على الخاضع للسجل التجارى أن يطلب التصحيح
أو الاتمام خلال الشهرين التالين لذلك ، وحسب
الاشكال المنصوص عليها فى المواد السابقة .

المادة ١٧ - على كل تاجر ، شخصا طبيعيا كان
أو معنويا ، اذا كان يستثمر وكالة أو فرعا أو
أى مؤسسة تجارية أخرى فى دائرة اختصاص
سجل محلى غير السجل الذى قيد فيه بمسفة
رئيسية ، أن يطلب ، فى ظرف شهرين ، من
موظف هذا السجل المحلى ، تسجيلا موجزا
لهذه المؤسسة ، مع الاشارة الى كل ما هو ضرورى
من البيانات الاساسية فى القيد الرئيسى .

المادة ١٨ - يترتب على كل شخص طبيعى
أو معنوى ، أن يطلب فى ظرف شهرين بمسدة
انتهاء نشاطه التجارى ، شطب اسمه من السجل
التجارى .

وفى حالة وفاة شخص طبيعى مقيد فى السجل
التجارى ، يجب على الورثة وذوى الحقوق
أن يطلبوا ، فى ظرف شهرين ، الاشارة الى ذلك
فى السجل التجارى .

يتم الشطب تلقائيا بعد انقضاء عام على تاريخ
الوفاة الا اذا طلب الورثة أو ذوى الحقوق من
الخلف العام التمديد عن طريق تصريح تعديلى
من أجل الشيوخ .

ويكون هذا التمديد صالحا لمدة عام ويمكن
تجديده كل سنة .

عندما يستثمر شخص طبيعى أو معنوى وكالات
أو فروعاً أو مؤسسات تجارية أخرى فى دائرة
اختصاص السجل المحلى غير السجل المقيد فيه

بصفة رئيسية ، يجب عليه أن يطلب شطب اسمه من التسجيل الموجز في شهرين بعد انتهاء نشاطه التجارى في دائرة هذه الاختصاص .

المادة ١٩ - في حالة عدم طلب الخاضع للسجل التجارى ، في المهل المحددة ، تسجيله أو التأشيرات التكميلية أو التصحيحية التي يجب العمل لقيدها في السجل التجارى ، أو اذا كانت البيانات المدرجة في طلبه غير صحيحة أو ناقصة يتخذ مدير المركز الوطنى للسجل التجارى بمبادرته الشخصية ، أو بناء على طلب أى شخص له منفعة في ذلك قرارا مسيبا ، يلزمه بالقيام باجراءات القيد أو طلب التأشيرات المنسية أو تصحيح البيانات والتأشيرات الخاطئة أو الناقصة وذلك ، بالنسبة لجميع الحالات ، في ظرف ١٥ يوما من تاريخ تبليغ القرار للمعنى . فاذا انقضت هذه المهلة أمكن لمدير المركز الوطنى للسجل التجارى متابعة الخاضع وفقا للتشريع الجارى به العمل .

المادة ٢٠ - يشطب اسم التاجر من السجل التجارى بناء على طلب منه أو من خلفه . كما يمكن أن يقرر الشطب وزير التجارة ، أو وكيل الدولة عندما يصبح قرار اغلاق المتجر ، الصادر عن السلطة القضائية ، نهائيا .

كما يمكن أن يشطب اسم التاجر المقيد في السجل التجارى ، تلقائيا ، بأمر من أى سلطة قضائية تصدر حكما بمعززه أو منعه من ممارسة تجارته أو أية تجارة أخرى .

يقوم بهذا الشطب موظف السجل المحلى المختص اقليميا والتابع للمركز القضائى الذى أصدر الحكم . وفي حالة عدم الاختصاص اقليمى ، يجب أن يحيل قرار الشطب التلقائى على مديرية المركز الوطنى للسجل التجارى للقيام بهذا الاجراء لدى السجل المحلى المختص .

المادة ٢١ - دون الاخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥١ من الامر رقم ٧٥-٣٧ المؤرخ في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار ، والمادة ٢٨ من

الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون التجارى ، يمكن ان يتعرض كل شخص طبيعى أو معنوى ملزم لما يمارسه من نشاط ، بأن يطلب القيد أو التأشير التكميلية أو التصحيحية في السجل التجارى ولم يثبت قيامه بهذا الاجراء لمقوبة الاغلاق الادارى الموقت لمتجره بقراره يصدره الوالى بناء على اقتراح مدير التجارة والاسعار بالولاية أو مدير المركز الوطنى للسجل التجارى .

ينتهى هذا الاغلاق عندما يثبت الخاضع للسجل التجارى قيامه بالاجراءات المطلوبة في ظرف شهرين ابتداء من تاريخ اشعاره بقرار الاغلاق وعند انتهاء المهلة المحددة ، يصبح الاغلاق نهائيا بناء على قرار يصدره وزير التجارة .

المادة ٢٢ - عندما يتعرض الامن العام والاستقرار الاجتماعى للاضطراب ، يمكن للمحكمة ، بناء على طلب وزير التجارة ، أن تأمر بشطب اسم التاجر من السجل التجارى أو منعه من ممارسة المهنة .

المادة ٢٣ - تنشر القيود والتأشيرات والشطب من السجل التجارى ، وعقود التوثيق المطلوبها اشهار قانونى ، والقرارات القضائية التى تؤثر على الحالة القانونية للتاجر أو متجره ، فسى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية ، بناء على طلب من المركز الوطنى للسجل التجارى، ويتم الاشهار القانونى بمبادرة من موظفى السجلات المحلية والدراسات التوثيقية على حساب الخاضعين للسجل التجارى .

المادة ٢٤ - يجب أن يرفق التصريح يوقف النشاط الذى يقدمه التاجر الى ادارة الضرائب بشهادة شطب من السجل التجارى .

المادة ٢٥ - يحدد وزير التجارة الرسوم التى يأخذها المركز الوطنى للسجل التجارى بعنوان مسك السجلات التجارية والاشهار القانونى والتى تكون على حساب الخاضعين للسجل التجارى .

المادة ٢٦ - يجب على التجار الخاضعين

للسجل التجارى ، أن يسووا وضعيتهم الادارية،
بعد عام على الاكثر من تاريخ نشر هذا المرسوم
فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

المادة ٢٧ - تحدد كينيات تطبيق هذا المرسوم
كلما اقتضت الحاجة ذلك ، بقرار من وزير التجارة
المادة ٢٨ - يكلف وزير التجارة ووزير الداخلية
ووزير العدل كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم
الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق
٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

**مرسوم رقم ١٦-٧٩ مؤرخ فى ٢٦ صفر عام ١٣٩٩
الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ يتضمن اعادة
التسجيل العام للتجار (١)**

ان رئيس الدولة .

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير العدل
- وبناء على الدستور ولاسيما المواد ١١١ -
١٠ و ١١٧ ، ١٥٢ منه .

- وبناء على الاعلان الصادر فى ٢٧ محرم
عام ١٣٩٩ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨
والمتضمن اثبات حالة الشفور النهائي لرئاسة
الجمهورية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ فى ٢٠
رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥
والمتضمن القانون التجارى .

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨-٠٢ المؤرخ فى ٣
ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ١١ فبراير سنة
١٩٧٨ والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية
- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣-٢٤٨ المؤرخ
فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن انشاء المكتب
الوطنى للملكية الصناعية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٨٨ المؤرخ فى
٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة
١٩٧٣ والمتضمن تبديل تسمية المكتب الوطنى
للملكية الصناعية وجعلها المركز الوطنى للسجل
التجارى .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٩-١٥

المؤرخ فى ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير
سنة ١٩٧٩ والمتضمن تنظيم السجل التجارى .

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - يتحتم على الاشخاص الطبيعيين
والمعنويين الذين تتوفر فيهم صفة التاجر فى نظر
نظر القانون ، المقيدين فى السجل التجارى والذين
يمارسون نشاطهم التجارى داخل القطر
الجزائرى ، أن يعيدوا تسجيلهم ابتداء من اول
مارس سنة ١٩٧٩ .

ولا يمكن أن يعاد التسجيل الا لنشاط رئيسى
واحد ، وعلى الاكثر نشاطين تابعين ومرتبطين
بالنشاط الرئيسى ، ويمارسان بالمحل التجارى
نفسه .

المادة ٢ - تصبح التسجيلات الواقعة قبل
اول مارس سنة ١٩٧٩ باطلة وعديمة الاثر ، فى
٢١ مارس سنة ١٩٨٠ .

ويمكن تمديد هذا الاجل بقرار يصدر عن
وزير التجارة .

ويتعرض الاشخاص الخاضعون للسجل التجارى
الذين لم يعيدوا تسجيلهم فى الآجال المحددة
للاغلاق الادارى لمحلاتهم التجارية .

المادة ٣ - يتم الاغلاق الادارى المنصوص عليه
فى المادة ٢ أعلاه ، بقرار من الوالى ، يتخذه بناء
على اقتراح مدير المركز الوطنى للسجل التجارى
ومديرى الولايات للتجارة والأسعار .

وينتهى هذا الاغلاق بعد تقديم الخاضع
للتسجيل ما يثبت قيامه باجراءات اعادة
التسجيل .

المادة ٤ - تحدد الحقوق والرسوم الواجب
تسديدها على الخاضعين لاعادة التسجيل ، بنفس
المبلغ المحصل عند كل تسجيل جديد .

المادة ٥ - لاتخضع عمليات اعادة التسجيل
لاجراءات الاشهار القانونية .

المادة ٦ - يكلف وزير التجارة بتنفيذ هذا
المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق
٢٥ يناير سنة ١٩٧٩

قرار مؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد التعريفات التي يطبقها المركز الوطنى للسجل التجارى بعنوان مسك السجلات التجارية والاعلان المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٩٣ الموافق ٨ القانونى (١)

ان وزير التجارة •

- بمقتضى الامر رقم ٧٥-٣٧ المؤرخ في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بالتنظيم •

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون التجارى •

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣-٢٤٨ المؤرخ في ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن انشاء المكتب الوطنى للملكية الصناعية •

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٨٨ المؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تبديل تسمية المكتب الوطنى للملكية الصناعية بالمركز الوطنى للسجل التجارى - وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩-١٥ المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ والمتضمن تنظيم السجل التجارى ولاسيما المادة ٢٣ منه •

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٣ الموافق ١١ مايو سنة ١٩٧٣ والمتضمن تعديل القرارين المؤرخين في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ و ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمنين تحديد التعريفات المطبقة على التسجيل واعادة التسجيل فى السجل التجارى •

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٧ صفر عام ١٣٩٥ الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٧٥ والمتضمن تعديل تعريفات النشر فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية المحددة بموجب القرار

المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٩٣ الموافق ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٣ •

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدد التعريفات التى يطبقها المركز الوطنى للسجل التجارى ويستوفىها عن مسك السجلات التجارية (السجلات المحلية والسجل المركزى) والاعلان القانونى ، وفقا للمواد التالية •

وتشمل هذه التعريفات المصاريف التى ينفقها المركز الوطنى للسجل التجارى بما فى ذلك مصاريف تزويد المكلفين بالاستثمارات •

المادة ٢ - تحدد التعريفات المشار اليها فى المادة الاولى اعلاه والمتعلقة بمسك السجلات التجارية على النحو التالى :

(ا) التجار من الاشخاص الطبيعيين ، والحرفيون - التسجيل واعادة التسجيل :

- التسجيل الاصلى

والثانوى

٥٠٠٠٠٠ دج

- تسجيل التسيير

٥٠٠٠٠٠ دج

- تسجيل البيع

٥٠٠٠٠٠ دج

- التسجيل التعديلى

٣٠٠٠٠٠ دج

- الشطب

١٠٠٠٠٠ دج

- تسليم شهادة أو نسخة

أو مستخرج أو بحث عن

١٠٠٠٠٠ دج

- السوابق

(ب) التجار من الاشخاص المعنوية (الشركات) :

- التسجيل واعادة التسجيل :

- التسجيل الاصلى

٢٠٠٠٠٠٠ دج

- التسجيل الثانوى

٤٠٠٠٠٠ دج

- التسجيل التعديلى

٤٠٠٠٠٠ دج

- الشطب

٢٠٠٠٠٠ دج

- ايداع القانون الاساسى

أو العقود

٢٠٠٠٠٠ دج

- حل الشركة

٢٠٠٠٠٠ دج

- تسليم شهادة أو نسخة

أو مستخرج أو بحث

عن السوابق :كل ورقة ٥٠ر٠٠ دج .

المادة ٣ - يستوفى المركز الوطنى للسجل التجارى عند تسجيل الشركات حقا يتفسيرتبعاً لرأسمالها ويحدد على النحو التالى :

- ٥٠ دج عن رأسمال يتراوح بين ٣٠ر٠٠٠ و ١٠٠ر٠٠٠ دج .

- ١٥٠ دج عن رأسمال يتراوح بين ١٠٠ر٠٠٠ و ٣٠٠ر٠٠٠ دج فما فوق .

- ٢٥٠ دج عن زيادة رأسمال أكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ دج .

كما يستوفى عند التسجيل التعديلى المتعلق بزيادة رأسمال الشركات التجارية ، حقا متغيراً يحدد على النحو التالى .

- ٥٠ دج عن زيادة رأسمال تتراوح بين ١٠ر٠٠٠ و ٥٠ر٠٠٠ دج .

- ١٥٠ دج عن زيادة رأسمال تتراوح بين ٥٠ر٠٠٠ و ١٠٠ر٠٠٠ دج .

- ٢٥٠ دج عن زيادة رأسمال أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ دج .

المادة ٤ - تحدد التعريفات المشار إليها فى المادة الاولى أعلاه والمتعلقة بنشر الاعلانات القانونية فى النشرة الرسمية للاعلانات القانونية ، على النحو التالى :

(أ) عن كل تسجيل أو تعديل أو شطب ١٠٠ دج

(ب) عن كل اعلان قانونى ، كل سطر منه ١٥ دج تضاعف التعويضات المحددة أعلاه عندما يتم النشر فى النسخة الاصلية للنشرة الرسمية للاعلانات القانونية وترجمتها .

المادة ٥ - تلتزم جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٦ - يكلف مدير الاسعار ومدير التسويق ومدير المركز الوطنى للسجل التجارى ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية لاجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٢ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٩ .

قانون رقم ٨٢ - ١٣ مؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٤٠٢ الموافق ٢٨ غشت سنة ١٩٨٢ يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على الميثاق الوطني ،

- وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١٥١ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٨٤ المؤرخ في ٢٩ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاستثمارات ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ولاسيما المادة ٥٩ الفقرة (ى) منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٨ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون المدني ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن قانون التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ المحدد للعلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطات الوصاية وغيرها من ادارات الدولة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ١١ المؤرخ في ٥ صفر عام ١٤٠١ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠ والمتضمن المخطط الخماسي ١٩٨٠-١٩٨٤ ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،

يصدر القانون التالي نهـ :

الباب الاول الاحكام العامة

المادة الاولى - يحدد هذا القانون الاطار

الذى يخول فى نطاقه لمؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية انشاء شركات مختلطة الاقتصاد مع مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية ، ويبين كيفيات ذلك .

يخضع انشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها للقواعد الواردة فى قانون التجارة مالم ينص هذا القانون صراحة على ما يخالفها .

المادة ٢ - لا يسرى هذا القانون :

- على الشركات المختلطة الاقتصاد التى أنشئت بموجب معاهدات دولية ،

- على الشركات بالمحاصة التى أنشئت فى اطار الامر رقم ٧١ - ٢٢ المتعلق بالشركات الاجنبية التى تمارس نشاطها فى ميدان التنقيب عن المحروقات السائلة واستغلالها ،

- على الشركات المختلطة الاقتصاد التى يوجد مقرها خارج التراب الوطنى .

المادة ٣ - مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون تعد الشركات المختلطة الاقتصاد القوائم مقرها بالجزائر ، هى شركات بالاسهم خاضعة للقانون التجارى الجزائرى ، ويندرج انشاؤها وقانونها الاساسى الموضوع طبقا للتشريع المعمول به ، فى اطار بروتوكول الاتفاق المبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية والطرف أو الاطراف الاجنبية .

وبروتوكول هذا الاتفاق هو بمثابة معاهدة على وعد بالتعاقد وفقا لمفهوم المادة ٧١ من القانون المدنى .

الباب الثانى بروتوكول الاتفاق

المادة ٤ - يجب أن يبين بروتوكول الاتفاق المبرم سلفا قصدا انشاء الشركة المختلطة الاقتصاد بوضوح ما يلى :

- التزامات هذا الطرف أو ذاك والمسؤوليات التى يتحملها كلا الطرفين ،

- الكيفيات التي يأتي وفقها الطرف الاجنبي الشركة المختلطة الاقتصاد المزمع انشاؤها بسائر الوسائل والتقنيات (البراءات والاساليب التكنولوجية والطرق والبرامج والوثائق الى غير ذلك) الضرورية لتحقيق غرضها ،

- كيفيات تكوين المستخدمين القائمين على التاطير التقني والجدول الزمني الذي يتم ذلك وفقه والجزارة الفعلية للتاطير ،

- شروط اجر الطرف الاجنبي .

شروط فويرة الاجور المستحقة للطرف الاجنبي والمستخدمين الاجانب الموضوعين تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد .

المادة ٥ - وكيف ما كان الحال لا يمكن أن يترتب عن بروتوكول الاتفاق على المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المعنية أن :

تفرض عليها تقييدات من حيث نشاطها ،

- يحضر عليها اعتماد اساليب تكنولوجية اخرى أكثر فائدة أو تحسين الاساليب المستوردة

يلزم الطرف الجزائري بالتزود بالتجهيزات والمواد الأولية والمنتجات الوسيطة والاساليب التكنولوجية لدى الطرف الاجنبي أو أى ممن آخر يختاره دون سواهما .

يحد لها من قدرة تحديد أسعار المنتجات المتولدة اعتمادا على التكنولوجيا المستوردة .

ولا يمكن بوجه عام أن يقضى بروتوكول الاتفاق بفرض التزامات من شأنها أن تعيق التطور الاقتصادي والتكنولوجي للمؤسسة الاشتراكية أو الشركة المختلطة الاقتصاد .

وعلاوة على ذلك ، لا يمكن أن يقضى بروتوكول الاتفاق بمنح احتكار المساعدة التقنية للمتعاقد الاجنبي .

المادة ٦ - يجوز للمؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية أن تبرم بروتوكول اتفاق واحد أو أكثر مع طرف أو عدة أطراف أجنبية في إطار غرضها ، وذلك بعد رخصة مسبقة من السلطة

الوصية لكي يتأتى لها الحصول على التكنولوجيات والتحكم فيها .

وفي هذا الإطار ، يجب أن يبين بروتوكول الاتفاق السبل والوسائل التي تتيح على الخصوص :

- ضمان نقل حقيقي للخبرات وكذا اكتساب المهارة بواسطة تكوين اطارات وطنية كفأة ،

- تحقيق فعالية الوسائل والقدرات الموجودة اعتمادا على الاتيان بتقنيات متطورة في مجالى التنظيم والتسيير ،

- تقديم التمويل التكميلي الضروري لانشاء الشركة المختلطة الاقتصاد ،

- افادة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية من معرفة السوق الخارجية في اطار سير الشركة المختلطة الاقتصاد .

المادة ٧ - يتعين طبقا لبروتوكول الاتفاق والقانون الاساسى على الطرف الاجنبي أن :

- يضع تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد حسمما يتماشى وغرضها ، البراءات والاساليب وكل حقوق الملكية الصناعية المضمونة خلال مرحلة الاستغلال طبقا للقوانين الجارى بها العمل في مجال حماية الملكية الصناعية والمعاهدات الدولية التي وقعتها الجزائر في هذا المجال .

- ولا تترتب عن الملكية الصناعية التي أصبحت شائعة أية أتاوة بحيث يتحمل الطرف الاجنبي كل مطالبة تصدر عن الغير ،

- يضع تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد مستخدمين ذوي كفاءة عالية لضمان انطلاقة هذه الشركة وحسن سيرها ،

- يعيى مصالحه المختصة قصد تحسين تسيير الشركة المختلطة الاقتصاد أو مسدها بالمساعدة التقنية التكميلية .

يضمن تكوين المستخدمين الجزائريين في المهام التقنية الضرورية ولاسيما الأكثر تطورا وذلك باتخاذ كل تدبير كفيل بتوسيع اكتساب التكنولوجيات المستوردة لهؤلاء المستخدمين والنهوض بذلك .

المادة ٨ - ومقابل هذه الالتزامات يكون للطرف الاجنبي الحق في :

- تصدير مبلغ أجره ،

- القيام في حالة حل الشركة المختلطة الاقتصاد أو التنازل عن أسهمها أو تأميمها بإعادة تصدير حاصل العملية وحصة من الأرباح التي لم تستثمر من جديد عند الاقتضاء .

مع مراعاة أحكام هذا القانون ، تخضع كفاءات تصدير الأجر المشار اليه في الفقرة الأولى أعلاه للتشريع المعمول به .

المادة ٩ - يجوز للمؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية أن تلتزم في إطار بروتوكول اتفاق:

- بالقيام بجميع المساعي الضرورية لدى الإدارات الجزائرية المختصة قصد انشاء الشركة المختلطة الاقتصاد ،

- بالمساهمة ، من ناحيتها في السير العادي للشركة المختلطة الاقتصاد المزمع انشاؤها بامدادها بالوسائل الضرورية الملقى توفيرها على عاتقها ،

- بإفادة الطرف الاجنبي ، في حدود غرضها ، بمعرفتها للسوق الجزائرية في إطار سير الشركة المختلطة الاقتصاد .

المادة ١٠ - لا يكون لبروتوكول الاتفاق الموقع قانونا من قبل كل الطرفين أي أثر قانوني الا بعد الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك بين كل من وزير المالية ووزير التخطيط والتهينة العمرانية والوزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة .

ويكون قرار الموافقة بمثابة اعتماد مسبق للشركة المختلطة الاقتصاد .

المادة ١١ - يتعين على الموثق أن يأمر قبل تحرير الرسم المؤسس للشركة المختلطة الاقتصاد ووفقا للأشكال والاجراءات المنصوص عاها قانونا ، باستظهار قرار الموافقة المنصوص عليه في المادة السابقة .

يندرج القانون الاساسي للشركة المختلطة الاقتصاد الموضوع وفقا لأحكام هذا القانون

وقانون التجارة في الاطار والحدود المنصوص عليها في بروتوكول الاتفاق الموافق عليه ، ولايجوز أن يقضى القانون الاساسي بتعديل أو تغيير أو تمديد المسؤوليات المنصوص عليها في بروتوكول الاتفاق الموافق عليه .

الباب الثالث الاعتماد وآثاره

المادة ١٢ - يخول القرار الوزاري المشترك القاضي بالاعتماد المنصوص عليه في المادة ١٠ أعلاه ، للشركة المختلطة الاقتصاد المزمع انشاؤها الاستفادة بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية :

١ - الاعفاء من الحق على التحصيل بالمقابل لكل المشتريات العقارية الضرورية لنشاطه ،

٢ - الاعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني ،

٣ - الاعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة الثلاث سنوات المالية الأولى ، وتخفيض قدره ٥٠٪ للسنة المالية الرابعة وبقدر ٢٥٪ للسنة الخامسة من الحاصل الجبائي ،

٤ - الضريبة بنسبة ٢٠٪ المنخفضة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تستثمر من جديد .

وعلاوة على ذلك تعفى الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية والحسابات المسدودة المفتوحة في محاسبة الشركة المختلطة الاقتصاد من الضريبة على دخل الديون والایداعات والضمانات .

٥ - الاعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٣٧ أدناه ، غير أنه لا تعفى الاستفادة من الامتيازات الجبائية السانقة الذكر ، الشركة المختلطة الاقتصاد من وجوب ايداع التصريحات الجبائية .

المادة ١٣ - تحتفظ المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية ، طبقا للتشريع المعمول به بحسب توجيه ومراقبة نشاط الشركة المختلطة الاقتصاد وتسييرها اذ تعد فرعا من فروع المؤسسة الاشتراكية المساهمة .

تبين كيفيات توجيه الشركة المختلطة
الاقتصاد ومراقبتها من طرف المؤسسة الاشتراكية
عن طريق التنظيم .

المادة ١٤ - تستفيد الشركة المختلطة
الاقتصاد المزمع انشاؤها والمعتمدة قانونا بموجب
القرار الوزاري المشترك من الحصول على القرض
المصرفي ، غير أنه يتم التفاوض حول الشروط
المصرفية المطبقة على الشركات المختلطة الاقتصاد
بين الشركة المختلطة الاقتصاد والبنك المعتمد مع
مراعاة المشاركة الفعلية للطرف الاجنبي في تمويل
الاهداف المخططة والاستغلال .

المادة ١٥ - تندرج الاستثمارات الجديدة
التي تبادر بها الشركة المختلطة الاقتصاد وفقا
لغرضها وقانونها الاساسي في اطار أهداف
المخطط الوطني للتنمية ويتم انجازها طبقا
للاجراءات المطبقة على المؤسسات الاشتراكية .

وتسول الشركة المختلطة الاقتصاد هذه
الاستثمارات اما من مالها الخاص ، باعادة
استثمار الارباح او بتعبئة الاحتياطات الاختيارية
النظامية واما بقروض تحصل وفقا للقوانين
والانظمة الجارية بها العمل وحسب قواعد وأعراف
السوق المالية .

وتستفيد الشركة المختلطة الاقتصاد
نفقة ما استثمرته طبقا للاحكام القانونية السارية
في هذا المجال .

المادة ١٦ - تحصل الشركات المختلطة
الاقتصاد على القروض الخارجية وفقا للتشريع
والتنظيم المعمول بهما ولأعراف السوق المالية
الدولية .

المادة ١٧ - يمكن أن يتم تمويل استغلال
الشركة المختلطة الاقتصاد بقروض حسب القواعد
والأعراف المعمول بها في هذا المجال .

وفضلا عن ذلك ، يمكن لهذا الطرف أو
ذلك أن يقرض من أمواله الخاصة قروضا لتمويل
كل الاستغلال أجزء منه . وتعود هذه القروض
الممنوحة للشركة المختلطة الاقتصاد بفوائد .
ويجوز للطرف الاجنبي أن يستعمل لهذا الغرض
ما توفر لديه من دنانير ، وفي هذه الحالة يتم

التسبيق وتسديد القرض بالدينار غير القابل
للتحويل .

المادة ١٨ - يكون حكم الشركة المختلطة
الاقتصاد حكم المتصرف العمومي في مجال ابرام
العقود والصفقات وتخضع بمجرد اعتمادها ،
لشروط التنظيم الخاص بصفة المتصرف
العمومي .

المادة ١٩ - يجوز أن تحدث وتطبق
بمقتضى قوانين المالية امتيازات جبائية ومالية
أخرى حسب طبيعة النشاط ودرجة أولوية
النشاطات المناطة بالشركات المختلطة الاقتصاد .

الباب الرابع - تأسيس الشركة المختلطة الاقتصاد وأثاره

الفصل الأول التأسيس

المادة ٢٠ - مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها
في هذا القانون ، تؤسس الشركة المختلطة
الاقتصاد طبقا للاجراءات المنصوص عليها في
قانون التجارة في مجال الشركات بالأسهم .

المادة ٢١ - تنشأ الشركات المختلطة
الاقتصاد التي يعينها هذا النص لمدة تختلف
باختلاف طبيعة النشاطات ، وتحدد هذه المدة
حسب كل حالة بعينها في اطار بروتوكول
الاتفاق على الانتاج خمسة عشر سنة .

وعندما تقتضي الضرورة بتمديد المدة ،
تحدد المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة
والطرف أو الأطراف الأجنبية مدة التمديد ، في
إطار بروتوكول اتفاق اضافي يبرم اثنى عشر
(١٢) شهرا على الأكثر قبل تاريخ انقضاء المدة
الأصلية لقيام الشركة المختلطة الاقتصاد .

وفي هذه الحالة يعدل عند الاقتضاء القانون
الأساسي للشركة المختلطة الاقتصاد .

يعد بروتوكول الاتفاق الإضافي والقانون
الأساسي المعدل طبقا لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من
هذا القانون .

المادة ٢٢ - لا يمكن في أي حال من الأحوال

أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن ٥١ ٪ .

المادة ٢٣ - يحضر كلا الطرفين رأسمال الشركة المختلطة الاقتصاد كاملا بمجرد تأسيسها، غير أنه ، يجوز تحديد الكيفيات الخاصة باحضر رأسمال الشركة مقسما حسب طبيعة النشاطات المزمعة ، وذلك في حدود سنتين بهوجب التراز الرزاري المشترك القاضى بالاعتماد .

وفضلا عن ذلك ، يكون القرار الوزاري المشترك القاضى بالاعتماد - - - - - ماد بمثابة ترخيص للمؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة بدفع حصتها في رأسمال الشركة حسب الكيفيات المحددة .

المادة ٢٤ - بصرف النظر عن كل حكم آخر مخالف لذلك ، يعين وزير المالية موظفين من بين أعوان ادارته المختصين يتوليان مهمة مأمورين مشرفين على المحاسبة .

يجب أن تكون الحصة المدفوعة بالعملة الصعبة من قبل الطرف الأجنبي بعد اثباتها قانونا من طرف البنك المركزي محل تصريح لدى وزير المالية .

كما يجب أن تكون الحصص المدفوعة عينا من قبل الطرفين محل تقدير من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية .

تودع هاتان الوثيقتان بين أيدي المأمورين المشرفين على المحاسبة المشار اليها أعلاه لاثبات صحتها وسلامتهما وتعرضان من طرفهما عند انعقاد الجمعية العامة التأسيسية .

الفصل الثاني

أجهزة الشركة المختلطة الاقتصاد

المادة ٢٥ - تظهر حصة المساهمة المالية الجزائرية في رأسمال الشركة في أجهزة الشركة المختلطة الاقتصاد .

المادة ٢٦ - تستثنى الشركات المختلطة الاقتصاد من الاحكام الواردة في قانون التجارة والتي تحدد العدد الأدنى للمساهمين .

يحدد أعضاء الجمعية العامة التأسيسية والعادية والاستثنائية للشركة المختلطة الاقتصاد وكذا كيفيات تعيينهم في بروتوكول الاتفاق .

المادة ٢٧ - يصرف عن كل حكم آخر من أحكام قانون التجارة ، يتألف مجلس ادارة الشركة المختلطة الاقتصاد من خمسة أعضاء على الأقل يتم اختيار كلا الطرفين على قدر مساهمة كل منهما في رأسمال الشركة .

يتولى رئاسة مجلس الادارة المدير العام للشركة المختلطة الاقتصاد الذي يمثل المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة ويعين حسب الاجراءات المشار اليها في المادة ٢٩ أدناه .

ويعين المتصرفون الاعضاء باسم المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة ويفوضون قانونا من قبلها وفقا للاحكام القانونية الجاري بها العمل .

ويعين المتصرفون المشارون للطرف أو الاطراف الاجنبية ويفوضون قانونا من قبله أو من قبلها وفقا لقوانينها الاساسية ويتصرفون وفقا للقانون الجزائري .

يتصرف المتصرفون باسم الشركة المختلطة الاقتصاد ولحسابها وبالنسبة لكل تدابير الحياة المدنية وفقا لقوانينها الاساسية .

المادة ٢٨ - للمتصرفين كل سلطات الادارة والتسيير في اطار وحدود بروتوكول الاتفاق واحكام القانون الاساسي ووفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل .

يعد المتصرفون وكلاء لأعضاء المؤسسين للشركة المختلطة الاقتصاد .

يقترح مجلس الادارة من قبل المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة فيما يخص الطرف الجزائري ومن قبل الطرف أو الأطراف الأجنبية فيما يخص متصرفيها ، على الجمعية العامة التي تؤهله بموجب مداولة محررة ليتصرف باسم الشركة المختلطة الاقتصاد ولحسابها .

المادة ٢٩ - يقترح المدير العام رئيس مجلس الادارة للشركة المختلطة الاقتصاد من قبل

الفصل الثالث الالتزامات والحقوق والاجور

القسم الاول الالتزامات

المادة ٣٣ - يجب على الشركة المختلطة الاقتصاد أن تحقق الاهداف المرسومة لها في بروتوكول الاتفاق وفي اطار أحكام قانونها الاساسي .

كما أنها ملزمة بوجوب تحقيق النتائج وفقا للتعهدات المصرح بها في اطار بروتوكول الاتفاق والمنجزة في اطار أحكام قانونها الاساسي

المادة ٣٤ - تترتب عن تأسيس الشركة المختلطة الاقتصاد على الاطراف المتعاقدة في بروتوكول الاتفاق القيام بالالتزامات وانجاز الحقوق المنصوص عليها في المواد من ٣٥ الى ٤٢ أدناه .

المادة ٣٥ - يتعين على الشركة المختلطة الاقتصاد أن تتحسب وفقا لبرنامج مسطر لاستخلاف المستخدمين الاجانب بمستخدمين جزائريين كفيلين باكتساب المؤهلات المطلوبة والتحكم في التكنولوجيا المستوردة .

المادة ٣٦ - تمارس الشركة المختلطة الاقتصاد نشاطها في كنف مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في الجزائر .

القسم الثاني اجور الاطراف وحقوقهم

المادة ٣٧ - يتكون اجر الاطراف من اجر يقدر على أساس الارباح المعفاة من الضرائب التي تحققها الشركة المختلطة الاقتصاد وبعد تشكيل الاحتياطات القانونية والتنظيمية .

يحسب هذا الاجر على قدر مساهمة الطرف الاجنبي في رأسمال الشركة المختلطة الاقتصاد وفق الاشكال وحسب الاجراءات المنصوص عليها في قانون التجارة والقوانين المطبقة في هذا المجال .

وفضلا على ذلك ، يستفيد الطرف الاجنبي من اجر اضافي وذلك ايا كانت نتيجة الاستغلال،

المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المساهمة ويعتمد من قبل الجمعية العامة التأسيسية لهذه الشركة .

يساعد نائب المدير العام المقترح من قبل الطرف أو الأطراف الأجنبية والمعتمد من قبل الجمعية العامة التأسيسية للشركة المختلطة الاقتصاد المدير العام في حدود أحكام القانون الاساسي وطبقا لبروتوكول الاتفاق .

يحق لأعضاء مجلس الادارة ، كل فيما يخصه وفي حدود الصلاحيات المخولة له بموجب القانون الاساسي أن يتصرفوا في التسيير وفقا للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة .

المادة ٣٠ - بفض النظر عن كل حكم آخر وارد في قانون التجارة لا يجوز في أى حال من الاحوال للجمعية العامة أو لمجلس ادارة الشركة المختلطة الاقتصاد أن يتناولوا الالتزامات أو الاعباء كما نص عليها في بروتوكول الاتفاق بالتعديل أو التكميل أو التغيير .

وفي حالة تغيير بروتوكول الاتفاق خلال الفترة المقررة لنشاط الشركة المختلطة الاقتصاد، يجب تعديل قانونها الاساسي بما يجعله ينسجم مع بروتوكول الاتفاق وذلك برسم من الموثق ، حسب الاجراءات المنصوص عاها في المادة ١١ أعلاه .

المادة ٣١ - ليس من اختصاص الجمعية العامة أو مجلس الادارة أن يقلما بتغيير تشكيلة مجلس الادارة كما هو معرف في بروتوكول الاتفاق ومحدد في القانون الاساسي .

غير أنه يجوز لكلا الطرفين استخلاف أو استبدال متصرفيهم دون الاخلال بتوازن المسؤوليات وتوزيعها بين ممثلي الطرفين .

المادة ٣٢ - يجوز لاجهزة ادارة الشركة المختلطة الاقتصاد أن تقرر تدخل المصالح المتخصصة التابعة للطرف الاجنبي باختيار الخبراء وتحديد قوام ومدة العمل المطلوب تنفيذه في اطار الشركة المختلطة الاقتصاد من قبل المستخدمين الأجانب الموضوعين تحت تصرفها .

الغرض منه مكافأة الجهود المبذولة فعلا من قبل الطرف الاجنبى وكذا ما يبذله فعلا لنقل التكنولوجيا .

تتمثل الثوابت والمؤشرات التى تعتمدها لحساب هذا الاجر الاضافى على الخصوص فى نسبة انجاز الاهداف من حيث القيمة المزيـدة ونسبة استخلاف المستخدمين الاجانب واكتساب المستخدمين الجزائريين للمهارة ، يتم التفاوض حولها وتحديددها حسب كل حالة بعينها فى اطار بروتوكول الاتفاق .

تحدد كفاءات التكفل بالاجر الاضافى وكذا شروط تطبيق الفقرة السابقة بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير من وزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ، يجوز تحويل هذا الاجر الاضافى كلية .

المادة ٣٨ - يخضع المستخدمون الاجانب الذين هم طرف فى علاقة عمل لمدة غير محددة تربطهم مع الشركة المختلطة الاقتصاد من حيث وضعهم القانونى واجورهم لاحكام القانون رقم ٨١ - ١٠ المؤرخ فى ١١ يوليو سنة ١٩٨١ والمتعلق بشروط تشغيل العمال الاجانب .

المادة ٣٩ - يظل المستخدمون الاجانب الموضوعون تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد من قبل الطرف الاجنبى مرتبطين بشركتهم الاصلية فيما يتعلق بمجرى حياتهم المهنية ، على انهم يخضعون للشركة المختلطة الاقتصاد اثناء قيامهم بنشاطهم ضمنها ويسرى عليهم نظامها الداخلى .

تكفل الشركة المختلطة الاقتصاد المرتبات والامتيازات الممنوحة فعلا لهؤلاء المستخدمين وكذا الاشتراكات فى الضمان الاجتماعى التى يتحملونها قانونا .

يجوز تحويل المرتبات واعباء الضمان الاجتماعى طبقا للتنظيم الجارى به العمل فى هذا المجال .

المادة ٤٠ - فيما يتعلق بالتدخلات الوقتية القصيرة المدة التى يقوم بها المستخدمون المختصون من جانب الطرف الاجنبى يكفل هذا

الطرف تمام المصاريف المترتبة عن ذلك وتفوتر الشركة المختلطة الاقتصاد حسب سعر قيمتها . ويجوز تحويل هذه المصاريف وفقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٤١ - يظل المستخدمون الاجانب المشار اليهم فى المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ أعلاه ، خاضعين للقانون رقم ٨١ - ١٠ المؤرخ فى ١١ يوليو سنة ١٩٨١ والمتعلق بشروط تشغيل الاجانب ويستفيدون ، عند الاقتضاء من الاتفاقات والمعاهدات الحكومية المشتركة المتعلقة بالانتساب المزدوج فى مجال الضمان الاجتماعى والخضوع لضريبة من جانبين .

المادة ٤٢ - تخضع اجور المستخدمين الجزائريين فى الشركة المختلطة الاقتصاد لاحكام القانون الاساسى العام للعامل والنصوص الصادرة لتطبيقه والقانون الاساسى النموذجى للشركة المختلطة الاقتصاد فى حالة ما اذا لم يرد حكم فى القانون الاساسى النموذجى للمؤسسة الاشتراكية المساهمة بشأن مواصفات المناصب .

الفصل الرابع تحويل الشركة المختلطة الاقتصاد وحلها

المادة ٤٣ - يمارس الطرف الجزائرى حق الشفعة و/أو الموافقة ، عند بيع الطرف الاجنبى لاسمه فى الشركة المختلطة الاقتصاد أو تحويلها أو التنازل عنها .

المادة ٤٤ - عندما يتبين بعد سنوات مالية متتالية أنه من الضرورى أن يضاعف رأسمال الشركة واذا لم يبد الطرف الاجنبى رغبة فى ذلك يجوز للطرف الجزائرى ضمن الشركة المختلطة الاقتصاد القيام بذلك ، وبمسدّد يغير مجلس الادارة حسب ما يقتضيه الحال .

المادة ٤٥ - اذا لم يشرع ، عند انتهاء المدة التعاقدية فى اعداد بروتوكول اتفاق اضافى ، يتولى الطرف الجزائرى بناء على طلب منه شراء أسهم الطرف الاجنبى بقيمتها الحسابية .

وخلافا لذلك ، يشرع فى تصفية الشركة المختلطة الاقتصاد بالتراضى طبقا للتشريع المصوب به .

المادة ٤٦ - عندما يبدى الطرف الاجنبى خلال المدة التعاقدية الرغبة فى الانسحاب من الشركة دون الاخلال بالطرف الجزائرى ، يتولى الطرف الجزائرى شراء اسهمه بقيمتها الحسابية، ويتعين على الطرف الاجنبى اصدار الطرف الجزائرى برغبته فى الانسحاب قبل اثنى عشر (١٢) شهرا .

المادة ٤٧ - يجوز للطرف الجزائرى قبل انقضاء المدة التعاقدية وخاصة عندما تكون المساهمة التقنية للطرف الاجنبى غير كافية بالنظر الى التزاماته المحددة فى بروتوكول الاتفاق ، أن ينقض التشارك بعد اصدار مسبق للطرف الاجنبى من اثنى عشر (١٢) شهرا ، وفى هذه الحالة يتولى الطرف الجزائرى شراء أسهم الطرف الاجنبى وفقا للشروط المحددة فى المادة السابقة

المادة ٤٨ - فى حالة ما اذا اقتضت المصلحة العامة استعادة الدولة لاسهم الطرف الاجنبى يترتب قانونها عن هذا الاجراء بموجب هذا القانون دفع تعويض مساو للقيمة الحسابية لهذه الاسهم وذلك فى أجل أقصاه سنة واحدة .

المادة ٤٩ - فى الحالات المشار اليها فى المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ أعلاه يرخص للطرف الاجنبى بتحويل حاصل بيع اسهمه وعند الاقتضاء نصيبه من الارباح التى لا تستثمر من جديد .

المادة ٥٠ - تحدد كفاءات نقل الاملاك المنقولة والمقارية للشركة المختلطة الاقتصاد الى ذمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية بعد شراء الاسهم من قبل الطرف الجزائرى عن طريق التنظيم .

الباب الخامس

الاحكام المختلفة

المادة ٥١ - تمسك محاسبة الشركة المختلطة الاقتصاد وفقا للمخطط الوطنى للمحاسبة .

تضبط الحسابات من قبل المحاسب ، ويوافق عليها مجلس الادارة وتصادق عليها الجمعية العامة .

تم المراقبة وكذا تقديم الحسابات وفقا للقوانين والانظمة السارية فى هذا المجال .

المادة ٥٢ - يمارس أعوان الدولة المؤهلون قانونا ، ضمن الشركة المختلطة الاقتصاد الصلاحيات المترتبة عن اختصاص كل منهم فى مجال المراقبة ، وذلك فى اطار الاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بهما العمل .

المادة ٥٣ - تعرض نزاعات الشركة المختلطة الاقتصاد المتولدة عن علاقاتها مع المؤسسات الاشتراكية ، على التحكيم الاجبارى المنصوص عليه فى الامر رقم ٧٥ - ٤٤ المؤرخ فى ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ .

وترفع الخلافات الناجمة عن العلاقات بين الاعضاء المؤسسين للشركة المختلطة الاقتصاد الى المحاكم الجزائرية طبقا للقانون الجزائرى .

المادة ٥٤ - تظل الشركات المختلطة الاقتصاد التى سبق انشاؤها خاضعة للتشريع والتنظيم الجارى بهما العمل، غير أنه يتعين عليها مطابقة قوانينها الاساسية فى ظرف سنة واحدة اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون مع الاحكام المنصوص عليها فى المواد ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ أعلاه .

وتستمر فى الاستفادة من الامتيازات المالية والجبائية الممنوحة لها قبل صدور هذا القانون اللهم اذا منحت معاملة أفضل تطبق عليها بموجب قوانين المالية طبقا للمادة ١٩ أعلاه .

المادة ٥٥ - لا يسرى هذا القانون على الشركات القائمة والخاضعة للقانون الجزائرى والتى يشرف على مراقبتها أشخاص طبيعىون أجانب أو أشخاص معنويون يوجد مقرهم بالخارج وتظل خاضعة للاحكام التشريعية السابقة .

المادة ٥٦ - تحدد كفاءات تطبيق هذا القانون كلما دعت الحاجة الى ذلك بموجب مراسيم .

المادة ٥٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٩ ذى القعدة عام ١٤٠٢ الموافق ٢٨ غشت سنة ١٩٨٢ .

أمر رقم ٦٦ - ٢٨ مؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ يتضمن احداث شركة وطنية للطباعة والنشر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الانباء

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ الصادر في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يأمر بما يلي :

مادة ١ - تحدث تحت وصاية وزارة الانباء شركة وطنية للطباعة والنشر تتولى الطباعة والنشر واستيراد وتصدير جميع النشرات والكتب .

مادة ٢ - تمنح الدولة للشركة المذكورة كفالتها لتمكنها من تحقيق اهدافها المحددة فى المادة ٣ الآتية .

مادة ٣ - تمنح بصفة استثنائية للشركة المذكورة الامتيازات التالية :

١ - امتياز الطباعة التجارية .

٢ - امتياز استيراد جميع النشرات « من جرائد ونشرات دورية ومجلات وكتيبات ... الخ » والكتب .

٣ - امتياز توزيع المنشورات المذكورة أعلاه فى كل القطر الجزائرى .

٤ - امتياز تصدير جميع النشرات والكتب المطبوعة فى الجزائر .

مادة ٤ - سيصدر فيما بعد قرار من وزير الانباء لتوضيح تاريخ بدء مفعول كل من الامتيازات المبينة أعلاه .

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة وكذا تنظيمها المالى والادارى بموجب مرسوم .

مادة ٦ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ .

أمر رقم ٦٦ - ٤٧ مؤرخ فى ١ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ يتضمن انشاء الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية

والبناء والمصادقة على قانونها الاساسى (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على اقتراح وزير الاشغال العمومية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢١٧ المؤرخ فى ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ٣ غشت سنة ١٩٦٤ المرخص بموجبه على احداث الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية والمصادقة على قانونها الاساسى .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على احداث « الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء » ، التى يحلق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - تحل الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية التى أنشئت بموجب المرسوم رقم ٦٤ - ٢١٧ المؤرخ فى ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ٣ غشت سنة ١٩٦٤ المشار اليه أعلاه .

وتحول ممتلكاتها الى الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء .

وستحدد كفاءات التحويل حسب الحاجة بموجب قرار مشترك من وزير المالية والتخطيط والوزير الوصى على الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء .

مادة ٣ - ان التعديلات الخاصة بالقوانين الاساسية وحل الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء وتصفية ممتلكاتها واحالتها تكون موضوع نص له صيغة تشريعية .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى أول ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١٩٦٦/٢/٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٦ فى ١٩٦٦/٢/٢٥ .

القانون الاساسي

للشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية

والبناء

الانشاء

مادة ١ - تنشأ شركة وطنية تدعى « الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء » (باختصار ش.و.ش.م.ا.ب. SONATIBA)

يشار الى الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية والبناء باسم « الشركة » .

المركز الرئيسي

مادة ٢ - يحدد المركز الرئيسي للشركة بمدينة الجزائر . ويمكن تحويله الى أى مكان آخر في القطر الجزائري بموجب مقرر من وزير الوصاية .

الهدف

مادة ٣ - تهدف الشركة الى تنفيذ جميع الاشغال الخاصة بالمنشآت الاساسية والبناء : الهندسة المدنية ، البناءات ، المصانع ، الطرق ، الموانئ ، المطارات ، السدود ، الانابيب والقنوات الخ . .

ولاجل ذلك تستطيع الشركة :

١ - أن تبرم كل عقد واتفاقية ، وأن تحصل على كل رخصة ضرورية لتنفيذ الاشغال التي ستناط بها .

٢ - أن تتنازل الى أية مقاوله أو شركة تحت التعاقد عن جزء من تنفيذ الصفقات التي تكون هي صاحبها .

٣ - أن تنشئ أو تكتسب كل مقاوله وكل مؤسسة يكون لها نفس الهدف ، وكل وكالة وكل فرع في الجزائر وفي الخارج ولاسيما جميع الورشات الضرورية لصنع وتوزيع أدوات التجهيز أو لصيانة تجهيز الشركة ، وأن تساهم على شتى الاشكال في المقاولات والمؤسسات المذكورة .

٤ - وبصفة عامة أن تقوم بجميع العمليات المنقولة والعقارية والمالية والصناعية أو التجارية اللازمة لنشاطاتها .

رأس مال الشركة

مادة ٤ - تمنح الدولة للشركة رأسمالا يتكون بنسبة خمسة ملايين دينار من الدفعات نقدا ، وبنسبة مليون وستمائة ألف دينار من الاسهامات عينا .

يمكن زيادة أو تخفيض رأس المال بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الوصاية .

الوصاية

مادة ٥ - توضع الشركة تحت وصاية وزير الاشغال العمومية يساعده في ذلك المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ٨ المذكورة فيما بعد .

مادة ٦ - يوجه وزير الوصاية نشاط الشركة وبعد الاستشارة الالزامية للمجلس الاستشاري ، فان الوزير :

- يعطى التوجيه لبرامج الاشغال .
- ويقرر البرامج السنوية أو نصف السنوية للاستثمارات الجديدة وتجديد التجهيزات القديمة .

- ويرخص للمقاوله بأن تعقد قروضا متوسطة وطويلة الاجل .

- ويرخص للمقاوله بأن تقوم بمساهمات ،
- وأخيرا ، يرخص بتأسيس وكالات ، ومستودعات أو فروع أين ما يرى في ذلك فائدة في الجزائر أو في الخارج .

مادة ٧ - يراقب الوزير الوصى نشاط الشركة . (أ) وبعد الاستشارة الالزامية للمجلس الاستشاري ، فان الوزير :

- يصادق على القانون الاساسي للموظفين ، وكذلك على كيفيات تأدية المرتبات .

- ويصادق على النظام الداخلي للشركة .
- ويحدد نسب الاقتطاعات المخصصة للمصالح وتجهيزات الشركة وذلك في نطاق الحدود المنصوص عليها في المادة ١٥ المذكورة فيما بعد .

- ويصادق على مشاريع تملك أو يبيع العقارات .

- ويصادق على التقرير السنوي عن النشاط المقدم من قبل المدير العام .

- وأخيرا ، يصادق على الحسابات السنوية للشركة ويعطى الإبراء بحسن التسيير .

(ب) يمكن للوزير أن يستشير المجلس الاستشاري في جميع المسائل المتعلقة بالشركة .

(ج) يعلم المدير العام الوزير مباشرة عن سير الشركة . ويتلقى هذا الاخير في كل شهر من المدير العام تقريرا حول العمليات الآتية :

- تملك أو يبيع الاموال المنقولة ولاسيما
الادوات التي يزيد مبلغها عن ١٠٠.٠٠٠ د ج .

- الكفالات والضمانات باسم الشركة عن مبلغ
يفوق ١٠٠.٠٠٠ د ج .

- وأخيرا ، العقود والصفقات التي يفوق
مبلغها ٥٠٠.٠٠٠ د ج .

مادة ٨ - يتشكل المجلس الاستشاري كالاتي :

- ممثل عن وزير الاشغال العمومية ، رئيسا .
- ممثل عن وزير الاسكان والتعمير .
- ممثل عن وزير الصناعة والطاقة .
- ممثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .
- ممثل عن وزير المالية والتخطيط .

- ممثل عن لجان التسيير التابعة لمقاولات
الاشغال العمومية والبناء للقطاع الاشتراكي معين
من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

يجتمع المجلس بناء على طلب وزير الوصاية ،
وفي كل ثلاثة أشهر على الأقل . ويستدعي الرئيس
المجلس للاجتماع .

تقوم بكتابة المجلس مصالح وزارة الاشغال
العمومية ، ويعد محضر كتابي عن كل جلسة .

ان رأى كل عضو في المجلس المشار اليه
باسمه يكتب في المحضر .

ويمكن للمجلس أن يستدعي ، لحضور جلساته
كل شخص يرى فائدة في الاستماع اليه ولاسيما
المدير العام ومساعديه وكذلك ممثل مجلس
العمال المنصوص عليه في المادة ١٤ المذكورة
فيما بعد .

مادة ٩ - عندما يتخذ وزير الوصاية قرارا
غير مطابق للرأي المدلى به في المجلس الاستشاري
من قبل عضو من أعضائه فعلى الوزير المذكور أن
يعلم الوزير الذي يمثل هذا العضو بذلك وأن
يطلعه على الاسباب التي استند اليها في اتخاذ
قراره .

مادة ١٠ - يسوغ لوزير الوصاية ، في كل
حين ، أن يكلف أعوان ادارته بمهام لجان التحقيق
وذلك لمراقبة تسيير الشركة ، والتطبيق الحسن
لتعليماته أو قراراته .

يخول هؤلاء الاعوان ، لكي يتمكنوا من تنفيذ
مهمتهم ، السلطات الواسعة للحصول على الوثائق
المالية والتجارية والحسابية الخاصة بالشركة .

ويسوغ لوزير المالية والتخطيط أن يؤسس
لجان التحقيق قصد مراقبة العمليات المالية للشركة
وذلك ضمن الكيفيات المبينة فيما بعد .

مراقبة الحسابات

مادة ١١ - ان مندوب الحسابات ، المعين من قبل
وزير المالية والتخطيط ، يقدم للوزير المذكور
ولووزير الوصاية ، وللمجلس الاستشاري خلال
الشهر الذي يلي نهاية ميزانية الشركة ، تقريراً عن
التسيير المالي والحسابي للشركة .

يحق مندوب الحسابات في الدفاتر والصندوق
وفي أموال وقيم الشركة ، ويراقب ضبط وسلامة
الجرد والميزانية كما يراقب صحة المعلومات المقدمة
من المديرية العامة على حسابات الشركة .

تعيين المدير العام وسلطاته

مادة ١٢ - يمهّد بتسيير الشركة الى مدير عام
يعين بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير
الوصاية .

مادة ١٣ - تكون للمدير العام جميع السلطات
لكي يقوم بسير حسن للشركة ، ولأجل ذلك يتخذ
جميع المقررات والاقتراحات الصالحة ، ولاسيما :

- يعين الموظفين ، باستثناء المدير العام الاداري
والمدير التقني الذين يعينان من قبل وزير
الوصاية .

- يقوم بدراسة وتنفيذ الاشغال .

- يأمر بمسك حسابات الشركة .

- يأمر بفتح وتشغيل جميع الحسابات
المصرفية .

- يعد الحسابات عند انتهاء الميزانية ويقدمها
الى مندوب الحسابات والمجلس الاستشاري ،
ومجلس العمال .

يعد تقريرا سنويا عن النشاط ويقدمه خلال
الثلاثة أشهر التي تلي انتهاء ميزانية الشركة الى
وزير الوصاية والمجلس الاستشاري ومجلس
العمال .

- يمثل الشركة ازاء الغير .

- يحضر مشروع النظام الداخلي والقانون
الاساسي لموظفي الشركة طبقا للمادتين ٧ (الفقرة ١)
و ١٥ من هذا القانون الاساسي .

- يوقع ، ويقبل ويظهر ويسدد جميع السندات

امر رقم ٦٦ - ٢٢٠ مؤرخ في ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ يتضمن احداث الشركة الوطنية للمياه المعدنية (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية للمياه المعدنية باختصار «ش.م.و.م.أ.» (E.M.A.) الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ .

القانون الاساسى

للشركة الوطنية للمياه المعدنية

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسرى عليها

القوانين النافذة وهذا القانون الاساسى ، تسمى بـ الشركة الوطنية للمياه المعدنية ، ويختصر اسمها بـ «ش.م.و.م.أ.» (E.M.A.) .

تعتبر الشركة الوطنية للمياه المعدنية تجارية على علاقاتها مع الغير .

تمسك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٢ - يكون مركز الشركة الوطنية للمياه المعدنية بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالترايب الوطنى بموجب قرار من الوزير المكلف بالصناعة .

الباب الثانى

المسك

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية للمياه المعدنية الى استغلال وادارة مؤسسات المياه

والشيكات ، كما يستلم كل مبلغ ويجرى جميع السحوب ويعطى الوصولات والابراوات بذلك .

- يبرم كل العقود والصفقات ، كما يشتري او يبيع كل الاموال المنقولة ولا سيما الادوات ، ويقدم كل كفالة او ضمان باسم الشركة .

- واخيرا ، يقدم الى وزير الوصاية جميع التفاصيل المتعلقة بالعمليات التى يتجاوز مبلغها الحدود المنصوص عليها فى المادة السابعة (الفقرة ج) اعلاه .

مجلس العمال

مادة ١٤ - يشرع فى تأسيس مجلس للعمال خلال السنة التى تلى الاستغلال .

وينتخب هذا المجلس من قبل العمال الدائمين الذين اشتغلوا فى الشركة أكثر من ستة أشهر ، بنسبة ممثل واحد عن عشرين عاملا .

مادة ١٥ - يقدم مجلس العمال الى المدير العام كل المقترحات التى يرى فيها نفعا فيما يخص المسائل التى تهم ادارة الشركة وسيرها العام .

كما يستلم من المدير العام مشروع النظام الداخلى والقوانين الاساسية للموظفين . ويقدم المدير العام بعد المناقشة بينه وبين مجلس العمال الى وزير الوصاية المشروع المنجز مرفقا عند اللزوم بنص المقترحات المضادة الصادرة عن مجلس العمال فيما يخص النقاط المحتملة لعدم الاتفاق عليها ، مع كون المجموع كله مشفوعا بتقرير اثباتى من قبل المدير العام .

ان مجلس العمال يستلم حسابات كل ميزانية مرفوقة بتقرير سنوى عن النشاط من المدير العام .

كما يسير الاموال المخصصة للمصالح وتجهيزات الشركة . ان مبلغ هذه الاموال يتكون عن قسم من كسر رقم الاعمال السنوى للشركة المحدد فى كل سنة من قبل وزير الوصاية من دون أن يقل هذا الكسر عن ٢٥٪ من رقم الاعمال المذكور .

ويتكون بالنسبة للباقي من محصول الضرائب الشخصية المترتبة على العمال الذى يحدد نوعه ونسبته مجلس العمال .

ان مجلس العمال يعد ، فى كل سنة ، تقريراً يقدمه الى وزير الوصاية .

المادة ٧ - تحدث لجنة للتوجيه والرقابة لتساعد وتوجه المدير العام في مهمته .

وتتكون من :

- ممثل لوزير الصناعة والطاقة .
- المدير العام للشركة .
- ممثل لوزير الداخلية .
- ممثل لوزير التجارة .
- ممثل لوزير المالية والتخطيط .
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (الأمانة الوطنية) .
- مستشارين اثنين مختارين نظرا لتجاربهما المهنية فيما يتعلق بالصناعة والتجارة .

مادة ٨ - يعين رئيس لجنة التوجيه والرقابة بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالصناعة .

مادة ٩ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والرقابة لمدة ثلاث سنوات من قبل السلطات التي يتبعونها نظاميا .

مادة ١٠ - تجتمع اللجنة ثلاث مرات في كل سنة بناء على دعوة من رئيسها الذي يضع جدول الأعمال اليومي .

ويمكن أن تجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب المدير العام أو بناء على ثلث الأعضاء .

مادة ١١ - تطلع اللجنة على تقارير المدير العام وتبدي رأيها فيما يخص :

- ١ - القانون الأساسي للمستخدمين والنظام الداخلي الذي يوضع طبقا للتشريع الجاري به العمل .
 - ٢ - زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة .
 - ٣ - برنامج الاستثمارات السنوي أو لعدة سنوات .
 - ٤ - تخصيص الفائض المحتمل .
 - ٥ - القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل المقررة .
 - ٦ - سياسة الاستهلاك .
- تستطيع اللجنة طلب اخبارها بالمشاكل العامة المتعلقة بسير الشركة .

المعدنية التابعة للقطاع العمومي .

وتكلف في هذا الصدد خصوصا ب :

- ١ - دراسة الأسواق وتتبع تطورها .
 - ٢ - تخطيط واعداد البرامج السنوية ولعدة سنوات فيما يخص الانتاج .
 - ٣ - ضمان التموينات الضرورية لتنفيذ هذه البرامج .
 - ٤ - تحديد سياسة البيع وضمان التصريف وتوزيع المنتجات .
 - ٥ - الانجاز بصورة مباشرة أو غير مباشرة لجميع الدراسات التقنية ، والتكنولوجية ، والاقتصادية والمالية التي لها علاقة بهدفها .
 - ٦ - اكتساب واستغلال أو تسجيل كل رخصة ونموذج أو طريقة صناعية لها علاقة بهدفها .
 - ٧ - القيام ببناء أو تجهيز أو تهية جميع الأجهزة الصناعية الجديدة المطابقة لهدفها .
 - ٨ - اجراء عقود جميع أنواع القروض .
- تستطيع الشركة بصفة عامة أن تنجز سواء في القطر الجزائري أو خارجه - في حدود اختصاصاتها - جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والمقارية وغير المقارية المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها والتي من شأنها أن تيسر تنميتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٤ - تزود الدولة الشركة برأسمال تحدد قيمته بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون الرأسمال هذا من دفعات نقدية ومن اموال عينية ويمكن زيادته أو تخفيضه بموجب قرار مشترك من الوزير المتولى الإصاية ووزير المالية والتخطيط وذلك باقتراح من المدير العام بعد استطلاع رأي لجنة التوجيه والرقابة .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٥ - تسير وتدار الشركة من قبل مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالصناعة .

مادة ٦ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها .

يمضي الرئيس ومضوان من اللجنة على محاضر الاجتماعات التي تقيد في سجل خاص وترسل نسخة منها الى السلطة التي تتولى الوصاية .

يتطلب حضور خمسة اعضاء من اللجنة لكي تعتبر الاجتماعات صحيحة .

مادة ١٢ - يعين وزير المالية والتخطيط مندوبا للحسابات يكلف برقابة حسابات الشركة . ويشترك في جلسات لجنة التوجيه والرقابة بصوت استشاري .

ويطلع اللجنة على نتيجة الرقابة التي يقوم بها ويوجه تقريره حول حسابات انتهاء السنة المالية الى الوزير المكلف بالمالية .

الباب الخامس

احكام مالية

مادة ١٣ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة .

ويقطع النظر عن احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ المبينة ادناه فان السلطة المتولية الوصاية تصادق خصوصا على القانون الاساسي للمستثمرين والنظام الداخلي وسياسة الاستهلاك .

مادة ١٤ - تبتدى السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥ - يعد للمدير العام الميزانية السنوية التقديرية للشركة وترسل للمصادقة عليها الى الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة وذلك قبل خمسة واربعين يوما من بدء السنة المالية المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الميزانية مقبولة عند انقضاء مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من تاريخ ارسال الا اذا عارض احد الوزراء او تحفظ بمصادقته تجاه بعض الايرادات او المصاريف وفي هذا الاقتراض يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة في المقطع السابق التي تتبع ارسال الميزانية الجديدة وتعتبر المصادقة مقبولة في حدود ثلاثين يوما التي تلي ارسال المشروع الجديد .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة على المشروع عند تاريخ بدء السنة المالية يستطيع المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية ، ميزانية وحساب الاستغلال وحساب الحسائر والفوائد كما يضع ، فضلا عن ذلك ، تقريرا يرسله الى الوزير المكلف بالصناعة عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة .

مادة ١٧ - ان نتائج السنة المالية التي تبدو من موازنة حساب الحسائر والفوائد المشتتة على مجموع العمليات التي تقوم بها الشركة وبعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات ، ستشكل الربح الصافي . ويقرر تخصيص الارباح بناء على اقتراح من المدير العام بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية وذلك بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

مادة ١٨ - تستطيع اللجنة بترخيص مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية - بعد اخذ رأى لجنة التوجيه والرقابة - القيام بتنفيذ كل برنامج للاستثمارات المطابقة لهدفها سواء كان سنويا او لمدة سنوات .

مادة ١٩ - تستطيع اللجنة عقد كل القروض الطويلة او المتوسطة الاجل .

ويجب ان تكون القروض المتعاقد عليها بضمان من الدولة مرخصا بها بمقرر مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

وتخضع القروض التي لا تضمنها الدولة الى ترخيص من الوزير المكلف بالصناعة فقط .

وفي كلا الحالتين يطلب استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

الباب السادس

احكام عامة

مادة ٢٠ - مع مراعاة احكام المادة ١٥ اعلاه فان كل ترخيص او مصادقة من الوزير المكلف بالصناعة ، وحده او مرفقا بمصادقة الوزير المكلف بالمالية - المطلوب من قبل المدير العام بموجب هذا القانون الاساسي - يعتبر حاصلا عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام ما لم يعارض احد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢١ - لا يمكن ان يعلن عن حل الشركة الا بموجب نص ذي طابع تشريعي ينص على تصفية وانتقال مجموع الاموال .

امر رقم ٦٦ - ٢٢٢ مؤرخ في ٢ ربيع الاول عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ يتضمن احداث الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،
- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ مؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .
يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة ، باختصار (ENAREC) الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢ ربيع الاول عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ .
القانون الاساسى

الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسرى عليها القوانين النافذة وهذا القانون الاساسى، تسمى بـ « الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة » ويختصر اسمها بـ (ENAREC)

تعتبر الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة تجارية فى علاقاتها مع الغير .

تسلك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٢ - يكون مركز الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالتراب الوطنى بموجب قرار من الوزير المكلف بالصناعة

الباب الثانى

الهدف

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية لمؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة الى استغلال وإدارة

مؤسسات جمع القطع المعدنية العتيقة التابعة للقطاع العمومى .

وتكلف فى هذا الصدد خصوصا بـ :

١ - دراسة الاسواق وتتبع تطورها .
٢ - تخطيط واعداد البرامج السنوية ولعدة سنوات فيما يخص الانتاج .
٣ - ضمان التموينات الضرورية لتنفيذ هذه البرامج .

٤ - تحديد سياسة البيع وضمان التصريف وتوزيع المنتجات .

٥ - الانجاز بصورة مباشرة او غير مباشرة لجميع الدراسات التقنية ، والتكنولوجية ، والاقتصادية والمالية التى لها علاقة بهدفها .
٦ - اكتساب واستغلال او تسجيل كل رخصة ونموذج او طريقة صناعية لها علاقة بهدفها .

٧ - القيام ببناء او تجهيز او تهيب جميع الاجهزة الصناعية الجديدة المطابقة لهدفها .
٨ - اجراء عقود جميع انواع القروض .

تستطيع الشركة بصفة عامة ان تنجز سواء فى القطر الجزائرى او خارجه - فى حدود اختصاصاتها - جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والمقاربة وغير المقاربة المتعلقة بصورة مباشرة او غير مباشرة بهدفها والتى من شأنها ان تيسر تنميتها .

الباب الثالث

راسمال الشركة

مادة ٤ - تزود الدولة الشركة براسمال تحدد قيمته بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .
ويتكون الراسمال هذا من دفعات نقدية ومن اموال عينية ويمكن زيادته او تخفيضه بموجب قرار مشترك من الوزير المتولى الوصاية ووزير المالية والتخطيط وذلك باقتراح من المدير العام بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٥ - تدير وتدار الشركة من قبل مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالصناعة .
مادة ٦ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها .

مادة ٧ - تحدث لجنة للتوجيه والرقابة لتساعد وتوجه المدير العام فى مهمته .

وتتكون من :

- ممثل لوزير الصناعة والطاقة ،
- المدير العام للشركة ،
- ممثل لوزير الداخلية ،
- ممثل لوزير التجارة ،
- ممثل لوزير المالية والتخطيط ،
- ممثل عن الاتحاد العام للمعامل الجزائريين (الامانة الوطنية) ،

- مستشارين اثنين مختارين نظرا لتجاربهما المهنية فيما يتعلق بالصناعة والتجارة .

مادة ٨ - يعين رئيس لجنة التوجيه والرقابة بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالصناعة .

مادة ٩ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والرقابة لمدة ثلاث سنوات من قبل السلطات التي يتبعونها نظاميا .

مادة ١٠ - تجتمع اللجنة ثلاث مرات في كل سنة بناء على دعوة من رئيسها الذي يضع جدول الأعمال اليومي .

ويمكن ان تجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب المدير العام أو بناء على ثلث الاعضاء .

مادة ١١ - تطلع اللجنة على تقارير المدير العام وتبدي رأيها فيما يخص :

١ - القانون الاساسي للمستخدمين والنظام الداخلي الذي يوضح طبقا للتشريع الجاري به العمل ،

٢ - زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة ،

٣ - برنامج الاستثمارات السنوى أو لعدة سنوات ،

٤ - تخصيص الفائض المحتمل ،

٥ - القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل المقررة ،

٦ - سياسة الاستهلاك .

تستطيع اللجنة طلب اخبارها بالمشاكل العامة المتعلقة بسير الشركة .

يضى الرئيس وعضوان من اللجنة على محاضر الاجتماعات التي تقيد في سجل خاص وترسل نسخة منها الى السلطة التي تتولى الوصاية .

يتطلب حضور خمسة أعضاء من اللجنة لكي تعتبر الاجتماعات صحيحة .

مادة ١٢ - يعين وزير المالية والتخطيط مندوبا للحسابات يكلف برقابة حسابات الشركة . ويشترك في جلسات لجنة التوجيه والرقابة بصوت استشاري .

ويطلع اللجنة على نتيجة الرقابة التي يقوم بها ويوجه تقريره حول حسابات انتهاء السنة المالية الى الوزير المكلف بالمالية .

الباب الخامس

احكام مالية

مادة ١٣ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة .

وبقطع النظر عن احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ المبينة أدناه فان السلطة المتولية الوصاية تصادق خصوصا على القانون الاساسي للمستخدمين والنظام الداخلى وسياسة الاستهلاك .

مادة ١٤ - تبتدى السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥ - يعد المدير العام الميزانية السنوية التقديرية للشركة وترسل للمصادقة عليها الى الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة وذلك قبل خمسة واربعين يوما من بدء السنة المالية المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الميزانية مقبولة عند انقضاء مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من تاريخ الارسال الا اذا عارض أحد الوزراء أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الايرادات أو المصاريف وفي هذا الافتراض يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة فى المقطع السابق التى تتبع ارسال الميزانية الجديدة وتعتبر المصادقة مقبولة فى حدود ثلاثين يوما التى تلى ارسال المشروع الجديد .

وفى حالة ما اذا لم تتم المصادقة على المشروع عند تاريخ بدء السنة المالية يستطيع المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية ، ميزانية وحساب الاستغلال وحساب الخسائر والفوائد كما يضع ، فضلا عن ذلك ،

تقريراً يرسله الى الوزير المكلف بالصناعة عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة .

مادة ١٧ - ان نتائج السنة المالية التي تبدو من موازنة حساب الحسابات والفوائد المشتملة على مجموع العمليات التي تقوم بها الشركة وبعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات ، ستشكل الربح الصافي . ويقرر تخصيص الأرباح بناء على اقتراح من المدير العام بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية وذلك بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

مادة ١٨ - تستطيع اللجنة بترخيص مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية - بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والرقابة - القيام بتنفيذ كل برنامج للاستثمارات المطابقة لهدفها سواء كان سنوياً أو لعدة سنوات .

مادة ١٩ - تستطيع اللجنة عقد كل القروض الطويلة أو المتوسطة الأجل .

ويجب ان تكون القروض المتعاقد عليها بضمان من الدولة مرخصاً بها بمقرر مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

وتخضع القروض التي لا تضمنها الدولة الى ترخيص من الوزير المكلف بالصناعة فقط .

وفي كلا الحالتين يطلب استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

الباب السادس

احكام عامة

مادة ٢٠ - مع مراعاة احكام المادة ١٥ اعلاه فان كل ترخيص أو مصادقة من الوزير المكلف بالصناعة ، وحده أو مرفقاً بمصادقة الوزير المكلف بالمالية - المطلوب من قبل المدير العام بموجب هذا القانون الاساسى - يعتبر حاصلاً عن انقضاء مهلة ثلاثين يوماً ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام ما لم يعارض أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢١ - لا يمكن أن يعلن عن حل الشركة الا بموجب نص ذى طابع تشريعى ينص على تصفية وانتقال مجموع الأموال .

امر رقم ٦٧ - ٤١ مؤرخ في ٢٨ ذى القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « (١) الجزائرية الجديدة » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٨٤ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن منح الرخصة للشركة الوطنية للاروقة الجزائرية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٠٠ المؤرخ في ١١ ربيع الثانى عام ١٣٨٥ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٦٥ والمتضمن منح الرخصة للشركة الوطنية للمخازن الشعبية الكبرى الجزائرية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات ومسئوليات المحاسبين ،

يامر بما يلى :

مادة ١ - تحل الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية والشركة الوطنية للمخازن الشعبية الكبرى بالجزائر ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٢ - تحدث ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر شركة وطنية تدعى « الاروقة الجزائرية الجديدة » تخضع هذه الشركة للتشريع التجارى ولاحكام هذا الامر .

مادة ٣ - يعين المقر الرئيسى للشركة في مدينة الجزائر ويمكن نقله الى أية جهة أخرى من التراب الوطنى بموجب قرار يصدره وزير الوصاية .

مادة ٤ - غاية الشركة بيع منتجات الاستهلاك للعموم وشراء السلع والتزويدات الخاصة بهذه العمليات .

مادة ٥ - تاخذ الشركة ما للشركتين المنحلّتين المذكورتين في المادة الاولى ، وما عليهما وتحل محلّهما في جميع حقوقهما والتزاماتهما .

مادة ٦ - يتكون رأسمال الشركة من الاموال الموجودة الصافية الواردة في الميزانية المقفلة الخاصة بكل من الشركتين المنحلّتين المشار اليهما في المادة الاولى ومن مخصصات الدولة .

ويجرى تحديد هذا الرأسمال بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك صادر عن وزير المالية والتخطيط ووزير التجارة .

ويجوز انقاصه وزيادته بنفس الاوضاع .

مادة ٧ - توضع الشركة تحت وصاية وزير التجارة يساعده في ذلك المجلس الاستشارى المنصوص عليه فيما بعد .

مادة ٨ - يوجه وزير الوصاية ويراقب نشاط الشركة . فانه ، بعد الاستشارة الاجبارية للمجلس الاستشارى :

- يوجه ويصادق على برامج التمويل .
- يأذن باحداث والفاء الوكالات فى التراب الوطنى .

- يصادق على النظام الداخلى .

وانه ، بعد الاستشارة الاجبارية للمجلس الاستشارى يصادق بالاشتراك مع وزير المالية والتخطيط على :

- النظام الاساسى للموظفين والشروط الخاصة بأجورهم .
- النظام المالى .
- الكشف التقديرى للمقبوضات والمصروفات - تخصيص النتائج السنوية .
- عقد القروض .
- قبول الهبات والوصايا .
- امتلاك العقارات والتصرف فيها .
- الحسابات السنوية .

ويسوغ لوزير الوصاية ان يستشير المجلس الاستشارى فى جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالشركة .

مادة ٩ - يتألف المجلس الاستشارى من :

- ممثل وزير التجارة ، رئيسا .
- ممثل وزير المالية والتخطيط .
- ممثل وزير الصناعة والطاقة .
- ممثل الجهة الاقتصادية الجزائرية .
- ممثل منتخب من قبل موظفى الشركة .
يجتمع المجلس بطلب من وزير الوصاية مرة على الاقل فى كل ثلاثة اشهر ، ويتولى الرئيس دعوة المجلس .

تتولى كتابة المجلس مصالح وزارة الوصاية ، ويحرر محضر كتابى عن كل جلسة .

يسوغ للمجلس ان يكلف لمساعدته فى جلساته كل شخص يرى لزوم الاستماع اليه .

مادة ١٠ - تسير الشركة من قبل مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الوصاية وتنتهى مهامه بنفس الاوضاع .

ويكون المدير العام مسئولاً عن حسن تسيير الشركة ، ولا يسوغ له ان يمارس أية وظيفة اخرى عمومية أو خصوصية ولا ان يحوز بنفسه أو بواسطة غيره أية مصلحة من شأنها أن تخرج تجرده .

مادة ١١ - تكون للمدير العام جميع السلطات الضرورية لتسيير الشركة ويتخذ جميع المقررات والاقتراحات لهذا الغرض ولا سيما فانه :

- يعين الموظفين فى جميع الوظائف ويتولى تدبير شئونهم وفقاً للتنظيم الجارى به العمل .
- يمثل الشركة امام القضاء وفى جميع الاعمال الخاصة بحياتها المدنية .
- يوقع على جميع العقود .

- يوقع بصفة مشتركة مع محاسب الشركة على جميع امر الدفع وسندات التحصيل .

- يتولى اعداد مشاريع برامج الشراء والاستثمار .

- يتولى اعداد مشاريع الكشف التقديرية للمقبوضات والمصروفات .

- يتولى اعداد التقدير السنوى للتسيير والحسابات السنوية .

يسوغ للمدير العام تفويض جزء من سلطاته بصفة مؤقتة الى احد موظفى الشركة ، بعد موافقة وزير الوصاية .

مادة ١٢ - يؤتمن على الكتابات وادارة صناديق الشركة محاسب يعينه وزير المالية والتخطيط ، ويمارس المحاسب وظيفته ضمن الاوضاع المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .

وتمسك محاسبة الشركة وفقاً للمخطط الحسابى العام .

مادة ١٣ - يعين مندوب للحسابات من قبل وزير المالية والتخطيط لتدقيق الحسابات السنوية للشركة وبعد تقريراً لوزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط .

مادة ١٤ - يجرى حل الشركة بموجب نص له صيغة تشريعية يشمل تصفية مجموع أموالها والمصير الذى تؤول اليه .

مادة ١٥ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ .

امر رقم ٦٧ - ٥٨ مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ يتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء - بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل . يأمر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على انشاء الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، يختصر اسمها ب (ش.و.ن.ط) (S.N.T.R.) الملحق قانونها الاساسي بهذا الامر .

مادة ٢ - يحل المكتب الوطنى للنقل المنشأ بمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٢٨٣ المؤرخ في أول غشت سنة ١٩٦٣ .

يحول الى الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ابتداء من تاريخ انشائها قصد القيام بخدمات :

- مجموع الاموال والحقوق والالتزامات الخاصة بالمكتب الوطنى للنقل .

- الأدوات والمواد الخاصة بالمكتب الوطنى للنقل .

مادة ٣ - ان مؤسسات النقل العمومى للبضائع الموضوعة تحت وصاية المكتب الوطنى للنقل بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٢٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ تلحق بالشركة الوطنية للنقل عبر الطرق تبعا لكيفيات ستحدد حسب الحاجة بموجب قرار من الوزير المكلف بالنقل .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق بممارسة الاختصاصات المخولة للمكتب الوطنى للنقل في مسائل استئجار السفن بموجب المرسوم رقم ٦٣ - ٤٢٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ - الباب الثانى - الفصل الاول - وذلك باستثناء المقتضيات المخالفة التى يتخذها الوزير المكلف بالنقل بموجب قرار .

مادة ٥ - ان تعديل القانون الاساسى وحل الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق وتصفية

وايلولة اموالها تكون موضوع نص له طابع تشريعى .

مادة ٦ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٧ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى

لشركة الوطنية للنقل عبر الطرق

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسرى عليها القوانين والانظمة النافذة وهذا القانون الاساسى تسمى ب « ش . و . ن . ط » (S.N.T.R.)

يطلق اسم « الشركة » فيما يلى على الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق .

مادة ٢ - تعتبر الشركة تجارية في علاقتها مع الغير .

تمسك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٣ - يكون مركز الشركة بمدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالتراب الوطنى بموجب قرار من الوزير المكلف بالنقل .

الباب الثانى

الهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الى القيام بالنقل العمومية عبر الطرق للبضائع التى تودع لديها سواء اكان لهذا النقل صبغة وطنية او دولية . وتكلف في هذا الصدد خصوصا ب :

١ - القيام بكل انواع النقل العمومى للبضائع سواء كان بواسطة وسائلها الخاصة او وسائل تستأجرها .

٢ - القيام بجميع العمليات المالية التى يستلزمها تنفيذ عقد نقل (نفقة تأمين ، تسديد قيمة البضاعة، نفقات الخزن نفقات المرور الخ.)

٣ - الانجاز لنفسها أو للغير لعمليات المرور والعمليات المرتبطة به .

٤ - الانجاز بصورة مباشرة أو غير مباشرة لجميع الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية التي لها علاقة بهدفها .

تستطيع الشركة أيضا ان تمارس كل نشاط يرتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالنقل عبر الطرق .

مادة ٥ - تستطيع الشركة - مع الاحتفاظ بالاتفاق الصريح للوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية - زيادة على الاختصاصات المحددة في المادة ٤ اعلاه القيام بما يلي :

١ - اكتساب كل مؤسسة للنقل العمومي للبضائع عبر الطرق موجودة على التراب الوطني قصد تنمية نشاطاتها .

٢ - المساهمة في راسمال مؤسسة تجارية أو صناعية لها علاقة مع نشاطاتها سواء كانت هذه المؤسسة موجودة في التراب الوطني أو في الخارج .

الباب الثالث

راسمال الشركة

مادة ٦ - يتكون راسمال الشركة الذي سيحدد مبلغه بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية من :

(١) المال الصافي من ثروة المكتب الوطني للنقل كما هو منصوص عليه في مقتضيات المادة ٢ من الامر اعلاه رقم ٦٧ - ٥٨ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ .

(ب) المال الصافي من ثروة مؤسسات النقل العمومي للبضائع المعينة في المادة ٣ من الامر اعلاه رقم ٦٧ - ٥٨ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ .

(ج) منحة تقدمها الدولة عينا أو نقدا تحدد قيمتها بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٧ - تسير وتدار الشركة من قبل مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالنقل .

مادة ٨ - يمارس المدير العام جميع السلطات - مع الاحتفاظ بالمقتضيات المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ أدناه - قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويمثلها أمام القضاء وبصفة عامة يقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها .

مادة ٩ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالنقل .

مادة ١٠ - يقدم المدير العام قصد الحصول على مصادقة :

١ - الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية :

- الجدول التقديري السنوي للمداخيل والمصاريف من كل نوع وكذلك البيانات التكميلية للسنة الجارية .

- الميزانية وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح .

- الاكتتاب أو التنازل في المساهمات المالية .

- النظام المالي للشركة .

- نسب الاقتطاعات المخصصة لصندوق الشركة المنصوص عليه في المادة ٢٧ أدناه .

٢ - الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالتخطيط :

- برامج الاستثمارات لعدة سنوات

٣ - الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية :

- برامج الاستثمارات لعدة سنوات .

- القانون الاساسي للمستخدمين وشروط تأدية مرتباتهم .

٤ - الوزير المكلف بالنقل :

- تعيين رؤساء مصالح الشركة .

- النظام الداخلي للشركة .

يقدم المدير العام للوزير المكلف بالنقل - حسب الكيفيات التي سيحددها هذا الاخير - تقريرا عن سير الشركة في كل ثلاثة أشهر .

مادة ١١ - يكون بجانب المدير العام مجلس استشاري ليساعده وليقدم له المشورة في مهمته .

ويتألف من :

- ممثلين اثنين عن الوزارة المكلفة بالنقل .

- المدير العام للشركة .

— ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية .

— ممثل عن وزير الدفاع الوطنى .

— ممثل عن الوزارة المكلفة بالتجارة .

— ممثل عن وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى

— ممثل عن الوزارة المكلفة بالصناعة والطاقة

— المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية الجزائرية او ممثلة .

— رئيس مجلس العمال .

— ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (الامانة الوطنية) .

ينتخب المجلس الاستشارى الرئيس ونائب الرئيس اللذين يختاران من بين اعضاءه .

مادة ١٢ - يعين اعضاء اللجنة الاستشارية لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار من الوزير المكلف بالنقل بناء على اقتراح السلطة التى يتبعونها طبقا للنظام السلى .

مادة ١٣ - يجتمع المجلس ثلاث مرات على الاقل فى السنة بدعوة من رئيسه الذى يعد جدول الاعمال .

ويمكن له ان يعقد اجتماعا غير عادى بناء على طلب الوزير المكلف بالنقل او بناء على طلب اما المدير العام واما ثلثى اعضاءه .

مادة ١٤ - يطلع المجلس على التقارير التى يقدمها المدير العام .

(١) يبدى رايه فى :

١ - القانون الاساسى للمستخدمين وكذلك شروط تأدية مرتباتهم .

٢ - النظام الداخلى للشركة .

٣ - النظام المالى للشركة .

٤ - تحديد نسب الاقتطاعات المخصصة للصندوق الخاص ضمن الحدود المنصوص عليها فى المادة ٢٧ أدناه .

٥ - مشاريع شراء وبيع العقارات .

٦ - الزيادة او التخفيض من رأسمال الشركة .

٧ - سياسة الاستهلاك

٨ - برامج الاستثمار والجداول التقديرية للمصاريف والمداخيل .

٩ - التقرير السنوى لنشاط المدير العام .

١٠ - الحسابات السنوية للشركة .

(ب) يمكن لوزير الوصاية ان يستشير المجلس الاستشارى فى كل مسألة لها علاقة بالشركة .

كما يمكن للمجلس ان يطلب اخباره بكل المشاكل العامة المتعلقة بسير الشركة .

ان محاضر الاجتماعات يوقع عليها رئيس المجلس ونائبه وتنسخ فى سجل خاص . وتسلم نسخة عن هذه المحاضر الى السلطة التى تتولى الوصاية .

يتطلب حضور ستة اعضاء من المجلس لكى تعتبر الاجتماعات صحيحة .

يمكن للمجلس ان يدعو الى حضور اجتماعاته كل شخص يرى فائدة فى الاستماع اليه .

مادة ١٥ - يمكن للوزير المكلف بالنقل فى كل حين ، ان يكلف موظفى ادارته للقيام بمهام تحقيق قصد مراقبة سير الشركة والتطبيق الحسن للتوجهات او للمقررات .

ويخول هؤلاء الموظفون السلطات المطلقة للاطلاع على الوثائق المالية والتجارية والحسابية لشركة قصد تنفيذ مهمتهم .

وفيما يخص مراقبة العمليات الحسابية للشركة فانه يمكن لوزير المالية والتخطيط ان يكلف للقيام بمهام التحقيق ضمن الشروط المحددة اعلاه .

مادة ١٦ - يعهد لمندوب الحسابات المعين من قبل الوزير المكلف بالمالية بمراقبة حسابات الشركة . ويعلم المجلس عن نتائج التحقيق الذى قام به .

ويقدم تقريره فيما يخص حسابات آخر السنة المالية الى الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية .

الباب الخامس

احكام مالية

مادة ١٧ - تبتدىء السنة المالية للشركة فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

ان السنة المالية الاولى تبتدىء من يوم انشاء الشركة وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة الجارية .

مادة ١٨ - بعد المدير العام في كل سنة الجدول التقديرى للمصاريف والمداخيل للشركة ويرسله الى الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليه بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وذلك قبل ستين يوما من بدء السنة المالية المخصصة له .

تعتبر المصادقة على الجدول التقديرى مقبولة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ الارسال الا اذا عارض أحد الوزراء أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض المداخيل أو المصاريف ، وفى هذا الافتراض يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه ، وتعتبر المصادقة مقبولة خلال الثلاثين يوما التى تلى ارسال الجدول الجديد الا اذا عارض أحد الوزراء فى بعض المداخيل أو المصاريف .

وفى حالة ما اذا لم تتم المصادقة على الميزانية عند تاريخ بدء السنة المالية يستطيع المدير العام القيام بالمصاريف الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعمداتها .

مادة ١٩ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والأرباح كما يضع ، فضلا عن ذلك ، تقريرا يرسله الى الوزير المكلف بالنقل عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة .

مادة ٢٠ - يقرر تخصيص الأرباح بناء على اقتراح المدير العام بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

مادة ٢١ - ينشأ صندوق للاحتياط يحدد مبلغه الأدنى والأقصى بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية ويمول بجزء من الأرباح التى تحققها الشركة .

مادة ٢٢ - يتابع الادارة المالية للشركة مراقب مالى يعينه الوزير المكلف بالمالية .

مادة ٢٣ - تستطيع الشركة عقد كل القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل بترخيص مشترك بين الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب السادس

مجلس العمال

مادة ٢٤ - يجرى أثناء السنة التى تلى بدء الاستغلال تنصيب مجلس للعمال .

ينتخب العمال الدائمون هذا المجلس وإن عدد الممثلين وكيفية انتخابهم سيحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالنقل بناء على اقتراح المدير العام للشركة وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

مادة ٢٥ - يجتمع مجلس العمال مرتين فى السنة بدعوة من المدير العام .

ويقدم المجلس للمدير العام كل الاقتراحات التى يراها ناجمة فيما يخص المسائل التى تهم الادارة والسير العام للشركة .

مادة ٢٦ - يتلقى المجلس من المدير العام :

- مشروع النظام الداخلى والقانون الاساسى للمستخدمين .

يقدم المدير العام الى الوزارة التى تتولى الوصاية المشروع المعد بعد استطلاع رأى المجلس مرفقا به - عند الاقتضاء - اقتراحات مجلس العمال فيما يخص نقط الخلاف المحتملة ويصحب كل ذلك بتقرير ثبوتى يعده المدير العام .

- الحسابات عن كل سنة مالية مصحوبة بتقرير سنوى عن نشاط المدير العام .

مادة ٢٧ - يدير مجلس العمال صندوقا للشركة مخصص للخدمات والتجهيزات الاجتماعية للشركة .

ان مبلغ هذا الصندوق يتكون جزء منه من كسر من رقم الاعمال السنوى للشركة الذى يحدده فى كل سنة الوزير الذى يتولى الوصاية على أن لا يكون اقل من ٢٥ ٪ من رقم الاعمال المذكور . اما الباقي من المبلغ فيتكون من منتج الضرائب الشخصية للعمال التى يحدد نوعها ومعدلها مجلس العمال .

يعد مجلس العمال ، فى كل سنة ، تقريرا يقدمه الى الوزير المتولى الوصاية فيما يخص ادارة الاموال التى أوتمن عليها ويحدد القواعد الخاصة لضمان مراقبة المدير العام على ادارة هذه الاموال .

لامر رقم ٦٧ - ١٧٠ مؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث مكتب وطني للتقنية والاقتصاد والتقنية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء - بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يولية سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يلزم بما يلى :

مادة ١ - تحدث شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى وتدعى : « المكتب الوطنى للدراسات الاقتصادية والتقنية » ويختصر اسمها بالفرنسية بـ E.C.O.T.E.C.

مادة ٢ - يوضع المكتب تحت وصاية وزارة المالية والتخطيط .

مادة ٣ - يصادق بموجب مرسوم على القانون الاساسى المتضمن نظام المكتب واختصاصاته .

مادة ٤ - يكلف وزير المالية والتخطيط بتطبيق هذا الامر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ .

امر رقم ٦٧ - ٢٠٥ مؤرخ فى ٣ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ يتضمن انشائه لشركة الوطنية للمحاسبة (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

يلزم بما يلى :

مادة ١ - يصادق على انشاء الشركة الوطنية للمحاسبة .

مادة ٢ - يحدد القانون الاساسى لهذه الشركة بموجب امر تكميل .

مادة ٣ - يكلف وزير المالية والتخطيط بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٣ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧٤ فى ١٩٦٧/٩/٨

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٤ فى ١٩٦٧/١٠/١٣

امر رقم ٦٧ - ٢٥١ مؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « الشعب للصحافة » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الانباء ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعيين وزير الانباء ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط دفع مكافآت المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ اكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الانباء ،
وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يامر بما يل :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية المسماة « الشعب للصحافة » والتي يوجد مقرها بمدينة الجزائر ساحة مورييس اودان .

مادة ٢ - تحدد فى القانون الاساسى الملحق بهذا الامر كىفيات تسيير الشركة الوطنية وتنظيمها الادارى والمالى .

مادة ٣ - لا يجوز ان يقرر حل الشركة الوطنية المسماة « الشعب للصحافة » الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية يتضمن التنصيص على حل الشركة وانتقال مجموع اموالها .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر والنصوص الملحقة به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية

«الشعب للصحافة»

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - ان «شركة الشعب للصحافة» هى شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

مادة ٢ - يكون مقر الشركة الوطنية بمدينة الجزائر ساحة مورييس اودان ، ويجوز ان يحول الى اى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من السلطة الوصية .

الباب الثانى - الاهداف والوسائل

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية « الشعب للصحافة» الى :

١ - نشر جميع الاخبار الوطنية والدولية ، والتعليق او الدراسات او الوثائق المكتوبة او المصورة .

٢ - نشر جميع المقررات او الحملات او التصريحات المتعلقة بمختلف فروع الحياة الوطنية (السياسية او الاقتصادية او الثقافية الخ) والتعليق عليها وذلك فى اطار احترام الاختيارات الوطنية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية « الشعب للصحافة » باصدار ونشر وتوزيع الجريدة اليومية التى تصدر باللغة العربية بمدينة الجزائر والمسماة «الشعب» وجميع النشرات الدورية الاخرى التى يمكن ان يقرر احداثها وزير الانباء .

ويجوز للشركة ان تقوم بطبع المؤلفات .

مادة ٥ - تتمتع «الشعب للصحافة» - من اجل تحقيق الهدف الذى حدد لها - بالتسيير المطلق والكامل للمحلات وجميع التجهيزات التقنية او غيرها والتى تستغل فى نشر جريدة الشعب ، والتى سيجرى تقديرها اثناء تأسيس رأسمال الشركة .

مادة ٦ - تتولى الشركة طبقا للهدف الذى حدد لها القيام بما يل :

(ا) امتلك الاموال المنقولة والمقارية اللازمة لتوسيعها ولتحقيق هدفها وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة السلطة الوصية ووزير المالية والتخطيط .

(ب) اجراء جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المرتبطة بهدفها بصورة مباشرة او غير اشرة .

- احداث جميع المعامل او المستودعات او

الوكالات أو المخازن اللازمة لصيانة آلات التجهيز .
- إبرام كل عقد أو اتفاق مع المؤسسات
الجزائرية أو الأجنبية قصد التمثيل المتبادل أو
التنظيم المشترك للنشر والتوزيع .
وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى
ومصادقة وزير الانباء فقط .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٧ - أن رأسمال الشركة الذى سيحدد
بقرار مشترك من وزير الانباء ووزير المالية
والتخطيط يجوز أن تقرر الزيادة فيه أو تخفيضه
بنفس الاوضاع بناء على اقتراح المدير وبعد
استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٨ - يتولى إدارة الشركة الوطنية مدير
يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ٩ - يتدخل المدير لفائدة الشركة فى كل
أعمال الحياة المدنية .

ويجوز أن يفوض امضاء الى احد أو عدة اعوانه
وذلك تحت مسؤوليته .

مادة ١٠ - يبرم المدير جميع الصفقات
والاتفاقات ما عدا التى يشترط فيها مصادقة
السلطة الوصية بعد استشارة المجلس
الاستشارى ، وفى هذه الحالة يتولى المدير اعدادها
لهذه المصادقة .

مادة ١١ - يحدد النظام الداخلى للمؤسسة
بقرار من وزير الانباء بناء على اقتراح مدير الشركة
وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الخامس

المجلس الاستشارى

مادة ١٢ - يساعد المدير مجلس استشارى
ترأسه شخصية تعين بمرسوم بناء على اقتراح
وزير الانباء .

مادة ١٣ - يتألف المجلس الاستشارى علاوة
على الرئيس كما يلى :

- مدير شركة « الشعب » للصحافة ،
- مدير الإدارة العامة بوزارة الانباء .
- مدير الانباء بوزارة الانباء .
- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط .

- مندوب الحسابات لدى الشركة .

- ممثلان عن الموظفين يعينان من بين مجموع
المستخدمين تحت اشراف الفرع النقابى
للمؤسسة .

- شخصية يختارها وزير الانباء نظرا
لكفاءتها واختصاصها .

مادة ١٤ - تحدد مدة العضوية فى المجلس
الاستشارى بثلاث سنوات ، وهى قابلة للتجديد .

وان العضوية فى المجلس الاستشارى مجانية .

مادة ١٥ - لا يجوز ان تكون لاعضاء المجلس
الاستشارى أية منفعة شخصية بصورة مباشرة
أو غير مباشرة فى مؤسسة لها ارتباط بالمؤسسة
بواسطة عقد .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس الاستشارى فى دورة
عادية مرة كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه
الذى يعد جدول الاعمال .

ويجوز له أن يجتمع فى دورة غير عادية كلما
تقتضيه الضرورة وذلك اما بقرار من رئيسه
واما بناء على طلب النصف من أعضائه واما بطلب
من السلطة الوصية أو مدير الشركة الوطنية .

مادة ١٧ - ترسل الدعوات التى تتضمن جدول
الاعمال قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع .

ولا تكون مداوات المجلس الاستشارى صحيحة
الا بحضور النصف من أعضائه .

وعند عدم توفر النصاب المطلوب ، يجتمع
المجلس فى مهلة ثمانية أيام ، ولا يتطلب اذ ذاك
توفره .

مادة ١٨ - يستشار المجلس فى جميع المسائل
التي تهم تسيير الشركة وعليه بصفة خاصة أن
يبدى رأيه فى البرنامج العام لأعمال المؤسسة
والاستثمارات والقروض المنوى عقدها ،
والامتلاكات والبيوع واحداث المكاتب الجديدة
والقانون الاساسى للموظفين والنظام الداخلى .

مادة ١٩ - تصدر آراء المجلس الاستشارى
بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوى
الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

مادة ٢٠ - تسجل مداوات المجلس الاستشارى
فى سجل خاص ، وتوقع من طرف الرئيس والمدير
ويجب أن يذكر فى هذه المحاضر أسماء الاعضاء
الحاضرين .

ترسل نسخة من محضر كل اجتماع بعد التصديق على مطابقتها للاصل الى الوزير الوصى خلال الاسبوع الذي يلي الاجتماع .

مادة ٢١ - يلزم اعضاء المجلس الاستشارى بالمحافظة على السر المهني .

الباب السادس

الاحكام المالية والمراقبة

مادة ٢٢ - تتشكل مداخل الشركة الوطنية « الشعب للصحافة » مما يلي :

١ - حاصل بيع النشرات اليومية والدورية التي تنشرها وتوزعها الشركة .

٢ - اجور طبع المؤلفات .

٣ - اعانات الدولة والهبات والوصايا .

مادة ٢٣ - تتكون نفقات الشركة الوطنية « الشعب للصحافة » مما يلي :

١ - نفقات التسيير .

٢ - نفقات التجهيز .

مادة ٢٤ - ان البيان التقديرى السنوى لمداخل الشركة ونفقاتها يعد من قبل المدير ويرسل الى وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وذلك قبل خمسة واربعين يوما على الاقل من بدء السنة المالية التي يتعلق بها .

مادة ٢٥ - تعتبر مصادقة البيان التقديرى للمداخل والنفقات حاصلة بعد انتهاء مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من ارسالها الا اذا أبدى احد الوزيرين معارضته او احتفظ بمصادقته ازاء بعض المداخل والنفقات وفي هذه الحالة الاخيرة يرسل المدير خلال ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا من أجل المصادقة عليه وذلك حسب الاجراءات المحددة في المادة السابقة .

وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التي تلي ارسال البيان التقديرى الجديد الا اذا عارض في ذلك أحد الوزيرين .

مادة ٢٦ - يكلف مندوب الحسابات المعين من قبل وزير المالية والتخطيط بمراقبة حسابات الشركة ، ويحق له حضور اجتماعات المجلس الاستشارى ويطلع هذا المجلس على نتائج المراقبات التي يجريها .

ويرسل ملاحظاته حول حسابات نهاية السنة المالية الى السلطة الوصية والى وزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٧ - يضع المدير عند كل ختم سنة مالية موازنة ، وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح ، يرسلها الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط مصحوبة بتقرير وبملاحظات مندوب الحسابات .

مادة ٢٨ - يجوز للشركة ان تعقد قروضا متوسطة وطويلة الاجل بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وترخيص يتم بقرار مشترك من الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٩ - يجوز للمسطات الوصية ان ترسل في كل حين بعثة للتحقيق ، تكلف بمراجعة حسن تسيير الشركة وحسن تطبيق التعليمات المقدمة .

تتمتع هذه البعثة لتنفيذ مهمتها بالسلطات الواسعة المتعلقة بالدخول الى المحلات والاطلاع على وثائق الشركة الادارية والمالية والخاصة بالمحاسبة .

مادة ٣٠ - مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ اعلاه فان كل ترخيص او مصادقة تصدر من وزير الانباء وحده او مصحوبة بمصادقة وزير المالية والتخطيط يطلبها المدير بمقتضى هذا القانون الاساسى يعتبران حاصلين عند انتهاء ثلاثين يوما كاملة ابتداء من تاريخ استلامهما من قبل السلطات المشار اليها الا اذا عارض في ذلك احد الوزيرين المعنيين .

امر رقم ٦٧ - ٢٥٢ مؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « المجاهد للصحافة » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الانباء .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٣١٥ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعيين وزير الانباء .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط دفع مكافآت المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ اكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الانباء .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .
يامر بما يل :

مادة ١ - يصادق على أحداث الشركة الوطنية المسماة « المجاهد للصحافة » والتي يوجد مقرها بمدينة الجزائر ٢٠ نهج الحرية .

مادة ٢ - تحدد فى القانون الاساسى الملحق بهذا الامر كىفیات تسير الشركة الوطنية وتنظيمها الادارى والمالى .

مادة ٣ - لا يجوز ان يقرر حل الشركة الوطنية المسماة « المجاهد للصحافة » الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية يتضمن التنصيص على حل الشركة وانتقال مجموع اموالها .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر والنصوص الملحقه به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى

للشركة الوطنية « المجاهد للصحافة »

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - ان « المجاهد للصحافة » هي شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

مادة ٢ - يكون مقر الشركة الوطنية بمدينة الجزائر ٢٠ نهج الحرية ، ويجوز ان يحول الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من السلطة الوصية .

الباب الثانى

الاهداف والوسائل

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية « المجاهد للصحافة » الى :

١ - نشر جميع الاخبار الوطنية والدولية والتعليق أو الدراسات أو الوثائق المكتوبة أو المصورة .

٢ - نشر جميع المقررات أو الحملات أو التصريحات المتعلقة بمختلف فروع الحياة الوطنية (السياسية او الاقتصادية او الثقافية الخ ..) والتعليق عليها وذلك فى اطار احترام الاختيارات الوطنية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية « المجاهد للصحافة » باصدار ونشر وتوزيع الجريدة اليومية التى تصدر باللغة الفرنسية بمدينة الجزائر والمسماة « المجاهد » وجميع النشرات الدورية الأخرى التى يمكن أن يقرر أحداثها وزير الانباء .

ويجوز للشركة ان تقوم بطبع المؤلفات .

مادة ٥ - تتمتع « المجاهد للصحافة » - من أجل تحقيق الهدف الذى حدد لها - بالتسيير المطلق والكامل للمحلات وجميع التجهيزات التقنية أو غيرها والتي تستغل فى نشر جريدة المجاهد . والتي سيجرى تقديرها اثناء تأسيس راسمال الشركة .

مادة ٦ - تتولى الشركة طبقا للهدف الذى حدد لها القيام بما يل :

(أ) . امتلاك الاموال المنقولة والعقارية اللازمة لتوسعها ولتحقيق هدفها وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة السلطة الوصية ووزير المالية والتخطيط .

(ب) اجراء جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المرتبطة بهدفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة :

- أحداث جميع المعامل أو المستودعات أو الوكالات أو المخازن اللازمة لصيانة آلات التجهيز .

- ابرام كل عقد أو اتفاق مع المؤسسات

الجزائرية أو الأجنبية قصد التمثيل المتبادل أو التنظيم المشترك للنشر والتوزيع .

وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة وزير الانباء فقط .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٧ - ان رأسمال الشركة الذى سيحدد بقرار مشترك من وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط يجوز أن تقرر الزيادة فيه أو تخفيضه بنفس الاوضاع بناء على اقتراح المدير وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٨ - يتولى ادارة الشركة الوطنية مدير يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ٩ - يتدخل المدير لفائدة الشركة فى كل اعمال الحياة المدنية .

ويجوز ان يفوض امضاه الى احد أو عدة اعوانه وذلك تحت مسؤوليته .

مادة ١٠ - يبرم المدير جميع الصفقات والاتفاقات ما عدا التى يشترط فيها مصادقة السلطة الوصية بعد استشارة المجلس الاستشارى وفى هذه الحالة يتولى المدير اعدادها لهذه المصادقة .

مادة ١١ - يحدد النظام الداخلى للمؤسسة بقرار من وزير الانباء بناء على اقتراح مدير الشركة وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى

الباب الخامس

المجلس الاستشارى

مادة ١٢ - يساعد المدير مجلس استشارى ترأسه شخصية تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ١٣ - يتألف المجلس الاستشارى علاوة على الرئيس كما يلى :

- مدير شركة « المجاهد للصحافة » .
- مدير الادارة العامة بوزارة الانباء .
- مدير الانباء بوزارة الانباء .
- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط .

- مندوب الحسابات لدى الشركة .

- ممثلان عن الموظفين يعينان من بين مجموع المستخدمين تحت اشراف الفرع النقابى للمؤسسة - شخصية يختارها وزير الانباء نظرا لكفاءتها واختصاصها .

مادة ١٤ - تحدد مدة العضوية فى المجلس الاستشارى بثلاث سنوات ، وهى قابلة للتجديد .

وان العضوية فى المجلس الاستشارى مجانية

مادة ١٥ - لا يجوز ان تكون لأعضاء المجلس الاستشارى أية منفعة شخصية بصورة مباشرة او غير مباشرة فى مؤسسة لها ارتباط بالمؤسسة بواسطة عقد .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس الاستشارى فى دورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه الذى يعد جدول الاعمال .

ويجوز له ان يجتمع فى دورة غير عادية كلما تقتضيه الضرورة وذلك اما بقرار من رئيسه واما بناء على طلب النصف من اعضائه واما بطلب من السلطة الوصية او مدير الشركة الوطنية .

مادة ١٧ - ترسل الدعوات التى تتضمن جدول الاعمال قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع .

ولا تكون مداوات المجلس الاستشارى صحيحة الا بحضور النصف من اعضائه .

وعند عدم توفر النصاب المطلوب ، يجتمع المجلس فى مهلة ثمانية أيام ، ولا يتطلب اذ ذاك توفره .

مادة ١٨ - يستشار المجلس فى جميع المسائل التى تهم تسيير الشركة وعليه بصفة خاصة ان يبدى رأيه فى البرنامج العام لأعمال المؤسسة ، والاستثمارات والقروض المنوى عقدها ، والامتلاكات والبيوع واحداث المكاتب الجديدة والقانون الاساسى للموظفين والنظام الداخلى .

مادة ١٩ - تصدر آراء المجلس الاستشارى بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

مادة ٢٠ - تسجل مداوات المجلس الاستشارى فى سجل خاص ، وتوقع من طرف الرئيس والمدير ويجب ان يذكر فى هذه المحاضر أسماء الاعضاء الحاضرين .

ترسل نسخة من محضر كل اجتماع بعد

التصديق على مطابقتها للاصل الى الوزير الموصى خلال الاسبوع الذي يلي الاجتماع .

مادة ٢١ - يلزم أعضاء المجلس الاستشارى بالمحافظة على السر المهني .

الباب السادس

الاحكام المالية والمراقبة

مادة ٢٢ - تتشكل مداخل الشركة الوطنية « المجاهد للصحافة » مما يلي :

١ - حاصل بيع النشرات اليومية والدورية التي تنشرها وتوزعها الشركة .

٢ - اجور طبع المؤلفات .

٣ - اعانات الدولة والهبات والوصايا .

مادة ٢٣ - تتكون نفقات الشركة الوطنية « المجاهد للصحافة » مما يلي :

١ - نفقات التسيير .

٢ - نفقات التجهيز .

مادة ٢٤ - ان البيان التقديرى السنوى لمداخل الشركة ونفقاتها يعد من قبل المدير الى وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وذلك قبل خمسة واربعين يوما على الاقل من بدء السنة المالية التي يتعلق بها .

مادة ٢٥ - تعتبر مصادقة البيان التقديرى للمداخل والنفقات حاصلة بعد انتهاء مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من ارسالها الا اذا أبدى احد الوزيرين معارضته أو احتفظ بمصادقته ازاء بعض المداخل والنفقات وفى هذه الحالة الاخيرة يرسل المدير خلال ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا من أجل المصادقة عليه وذلك حسب الاجراءات المحددة فى المادة السابقة

وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التي تلى ارسال البيان التقديرى الجديد الا اذا عارض فى ذلك احد الوزيرين .

مادة ٢٦ - يكلف مندوب الحسابات المعين من قبل وزير المالية والتخطيط بمراقبة حسابات الشركة ، ويحق له حضور اجتماعات المجلس الاستشارى ويطلع هذا المجلس على نتائج المراقبات التي يجريها .

ويرسل ملاحظاته حول حسابات نهاية السنة

المالية الى السلطة الوصية والى وزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٧ - يضع المدير عند كل ختم سنة مالية موازنة ، وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح ، يرسلها الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط مصحوبة بتقرير وبملاحظات مندوب الحسابات .

مادة ٢٨ - يجوز للشركة ان تعقد قروضا متوسطة وطويلة الاجل بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وترخيص يتم بقرار مشترك من الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٩ - يجوز للسلطات الوصية ان ترسل فى كل حين بعثة للتحقيق ، تكلف بمراجعة حسن تسيير الشركة وحسن تطبيق التعليمات المقدمة .

تتمتع هذه البعثة لتنفيذ مهمتها بالسلطات الواسعة المتعلقة بالدخول الى المحلات والاطلاع على وثائق الشركة الادارية والمالية والخاصة بالحاسبة .

مادة ٣٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ اعلاه فان كل ترخيص او مصادقة تصدر من وزير الانباء وحده او مصحوبة بمصادقة وزير المالية والتخطيط يطلبهما المدير بمقتضى هذا القانون الاساسى يعتبران حاصلين عند انتهاء ثلاثين يوما كاملة ابتداء من تاريخ استلامهما من السلطات المشار اليها الا اذا عارض فى ذلك أحد الوزيرين المعنيين .

امر رقم ٦٧ - ٢٥٣ مؤرخ فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « النصر للصحافة » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الانباء .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تاسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٣١٥ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعيين وزير الانباء .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط دفع مكافآت المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الانباء .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .
يأمر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية المسماة « النصر للصحافة » والتي يوجد مقرها بمدينة قسنطينة ١٠٠ نهج العربى بن مهيدى .

مادة ٢ - تحدد فى القانون الاساسى الملحق بهذا الامر كىفيات تسيير الشركة الوطنية وتنظيمها الادارى والمالى .

مادة ٣ - لا يجوز ان يقرر حل الشركة الوطنية المسماة « النصر للصحافة » الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية يتضمن التنصيص على حل الشركة وانتقال مجموع اموالها .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر والنصوص الملحقه به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى

لشركة الوطنية « النصر للصحافة »

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - ان « النصر للصحافة » هى شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

مادة ٢ - يكون مقر الشركة الوطنية بمدينة قسنطينة ١٠٠ نهج العربى بن مهيدى ، ويجوز أن يحول الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من السلطة الوصية .

الباب الثانى

الاهداف والوسائل

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية « النصر للصحافة » الى :

١ - نشر جميع الأخبار الوطنية والدولية ، والتعليق او الدراسات او الوثائق المكتوبة او المصورة .

٢ - نشر جميع المقررات او الحملات او التصريحات المتعلقة بمختلف فروع الحياة الوطنية (السياسية او الاقتصادية او الثقافية الخ ...) والتعليق عليها وذلك فى اطار احترام الاختيارات الوطنية .

مادة ٤ : تكلف الشركة الوطنية « النصر للصحافة » باصدار ونشر وتوزيع الجريدة اليومية التى تصدر باللغة الفرنسية بقسنطينة والمسماة « النصر » وجميع النشرات الدورية الأخرى التى يمكن أن يقرر احداثها وزير الانباء .

ويجوز للشركة أن تقوم بطبع المؤلفات .

مادة ٥ : تتمتع « النصر للصحافة » - من أجل تحقيق الهدف الذى حدد لها - بالتسيير المطلق والكامل للمحلات وجميع التجهيزات التقنية او غيرها والتى تستغل فى نشر جريدة النصر ، والتى سيجرى تقديرها أثناء تأسيس واسمال الشركة .

مادة ٦ - تتولى الشركة طبقاً للهدف الذى حدد لها القيام بما يلى :

(أ) امتلاك الاموال المنقولة والعقارية اللازمة لتوسيعها ولتحقيق هدفها وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة السلطة الوصية ووزير المالية والتخطيط .

(ب) اجراء جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المرتبطة بهدفها بصورة مباشرة او غير مباشرة :

- احداث جميع المعامل او المستودعات او الوكالات او المخازن اللازمة لصيانة آلات التجهيز .

- ابرام كل عقد او اتفاق مع المؤسسات

الجزائرية أو الأجنبية قصد التمثيل المتبادل أو التنظيم المشترك للنشر والتوزيع .

وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة وزير الانباء فقط .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٧ : ان رأسمال الشركة الذى سيحدد بقرار مشترك من وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط يجوز أن تقرر الزيادة فيه أو تخفيضه بنفس الأوضاع بناء على اقتراح المدير وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٨ - يتولى ادارة الشركة الوطنية مدير يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ٩ : يتدخل المدير لفائدة الشركة فى كل أعمال الحياة المدنية .

ويجوز ان يفوض امضائه الى أحد أو عدة أعوانه وذلك تحت مسؤوليته .

مادة ١٠ - يبرم المدير جميع الصفقات والاتفاقات ما عدا التى يشترط فيها مصادقة السلطة الوصية بعد استشارة المجلس الاستشارى ، وفى هذه الحالة يتولى المدير اعدادها لهذه المصادقة .

مادة ١١ - يحدد النظام الداخلى للمؤسسة بقرار من وزير الانباء بناء على اقتراح مدير الشركة وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الخامس

المجلس الاستشارى

مادة ١٢ - يساعد المدير مجلس استشارى ترأسه شخصية تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ١٣ - يتألف المجلس الاستشارى علاوة على الرئيس كما يلى :

- مدير شركة « النصر للصحافة » ،

- مدير الادارة العامة بوزارة الانباء أو مثله ،

- مدير الانباء بوزارة الانباء أو مثله ،

- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط ،

- مندوب الحسابات لدى الشركة .

- ممثلان عن الموظفين يعينان من بين مجموع المستخدمين تحت أشرف الفرع النقابى للمؤسسة ،

- شخصية يختارها وزير الانباء نظرا لكفاءتها واختصاصها .

مادة ١٤ - تحدد مدة العضوية فى المجلس الاستشارى بثلاث سنوات ، وهى قابلة للتجديد .

وان العضوية فى المجلس الاستشارى مجانية .

مادة ١٥ - لا يجوز ان تكون لاعضاء المجلس الاستشارى أية منفعة شخصية بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى مؤسسة لها ارتباط بالمؤسسة بواسطة عقد .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس الاستشارى فى دورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه الذى يعد جدول الأعمال .

ويجوز له ان يجتمع فى دورة غير عادية كلما تقتضيه الضرورة وذلك اما بقرار من رئيسه واما بناء على طلب النصف من أعضائه واما بطلب من السلطة الوصية أو مدير الشركة الوطنية .

مادة ١٧ - ترسل الدعوات التى تتضمن جدول الأعمال قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع .

ولا تكون مداوات المجلس الاستشارى صحيحة الا بحضور النصف من أعضائه .

وعند عدم توفر النصاب المطلوب ، يجتمع المجلس فى مهلة ثمانية أيام ، ولا يتطلب اذ ذاك توفره .

مادة ١٨ - يستشار المجلس فى جميع المسائل التى تهم تسيير الشركة وعليه بصفة خاصة أن يبدى رأيه فى البرنامج العام لأعمال المؤسسة ، والاستثمارات والقروض المنوى عقدها ، والامتلاكات والبيوع واحداث المكاتب الجديدة والقانون الأساسى للموظفين والنظام الداخلى .

مادة ١٩ : تصدر آراء المجلس الاستشارى بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

مادة ٢٠ - تسجل مداوات المجلس الاستشارى فى سجل خاص ، وتوقع من طرف الرئيس والمدير ويجب ان يذكر فى هذه المحاضر أسماء الأعضاء الحاضرين .

ترسل نسخة من محضر كل اجتماع بعد

التصديق على مطابقتها للأصل إلى الوزير الموصى خلال الأسبوع الذي يلي الاجتماع .

مادة ٢١ - يلزم أعضاء المجلس الاستشاري بالمحافظة على السر المهني .

الباب السادس

الاحكام المالية والمراقبة

مادة ٢٢ - تتشكل مداخل الشركة الوطنية « النصر للصحافة » ، مما يلي :

١ - حاصل بيع النشرات اليومية والدورية التي تنشرها وتوزعها الشركة ،

٢ - اجور طبع المؤلفات ،

٣ - اعانات الدولة والهبات والوصايا .

مادة ٢٣ - تتكون نفقات الشركة الوطنية « النصر للصحافة » ، مما يلي :

١ - نفقات التسيير ،

٢ - نفقات التجهيز .

مادة ٢٤ - ان البيان التقديرى السنوى لمداخل الشركة ونفقاتها يعد من قبل المدير ويرسل الى وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وذلك قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية التى يتعلق بها .

مادة ٢٥ - تعتبر مصادقة البيان التقديرى للمداخل والنفقات حاصلة بعد انتهاء مدة خمسة وأربعين يوما ابتداء من ارسالها الا اذا أبدى أحد الوزيرين معارضته أو احتفظ بمصادقته ازاء بعض المداخل والنفقات وفى هذه الحالة الأخيرة يرسل المدير خلال ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا من أجل المصادقة عليه وذلك حسب الاجراءات المحددة فى المادة السابقة

وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التى تلى ارسال البيان التقديرى الجديد الا اذا عارض فى ذلك أحد الوزيرين .

مادة ٢٦ - يكلف مندوب الحسابات المعين من قبل وزير المالية والتخطيط بمراقبة حسابات الشركة ، ويحق له حضور اجتماعات المجلس الاستشارى ويطلع هذا المجلس على نتائج المراقبات التى يجريها .

ويرسل ملاحظاته حول حسابات نهاية السنة المالية الى السلطة الوصية والى وزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٧ - يضع المدير عند كل ختم سنة مالية موازنة ، وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والأرباح ، يرسلها الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط مصحوبة بتقرير وبملاحظات مندوب الحسابات .

مادة ٢٨ - يجوز للشركة ان تعقد قروضا متوسطة وطويلة الأجل بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وترخيص يتم بقرار مشترك من الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٩ - يجوز للسلطات الوصية ان ترسل فى كل حين بعثة للتحقيق ، تكلف بمراجعة حسن تسيير الشركة وحسن تطبيق التعليمات المقدمة . تتمتع هذه البعثة لتنفيذ مهمتها بالسلطات الواسعة المتعلقة بالدخول الى المحلات والاطلاع على وثائق اشركة الادارية والمالية والخاصة بالمحاسبة .

مادة ٣٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ أعلاه فإن كل ترخيص أو مصادقة تصدر من وزير الانباء وحده أو مصحوبة بمصادقة وزير المالية والتخطيط يطلبها المدير بمقتضى هذا القانون الاساسى يعتبران حاصلين عند انتهاء ثلاثين يوما كاملة ابتداء من تاريخ استلامهما من قبل السلطات المشار اليها الا اذا عارض فى ذلك أحد الوزيرين المعنيين .

أمر رقم ٦٧ - ٢٥٤ مؤرخ فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « الجمهورية للصحافة » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الانباء ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٣١٥ المؤرخ فى

٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعيين وزير الانباء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط دفع مكافآت المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الانباء ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية المسماة « الجمهورية للصحافة » والتي يوجد مقرها بمدينة وهران ٦ نهج ابن السنوسى حميدة .

مادة ٢ - تحدد فى القانون الاساسى الملحق بهذا الامر كىفيات تسيير الشركة الوطنية وتنظيمها الادارى والمالى .

مادة ٣ - لا يجوز أن يقرر حل الشركة الوطنية المسماة « الجمهورية للصحافة » الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية يتضمن التنصيص على حل الشركة وانتقال مجموع أموالها .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر والنصوص الملحقه به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى

لشركة الوطنية « الجمهورية للصحافة »

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - ان « الجمهورية للصحافة » هى شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

مادة ٢ - يكون مقر الشركة الوطنية بمدينة

وهران ٦ نهج ابن السنوسى حميدة ، ويجوز ان يحول الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من السلطة الوصية .

الباب الثانى

الاهداف والوسائل

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية « الجمهورية للصحافة » الى :

١ - نشر جميع الاخبار الوطنية والدولية ، والتعليق أو الدراسات أو الوثائق المكتوبة أو المصورة .

٢ - نشر جميع المقررات أو الحملات أو التصريحات المتعلقة بمختلف فروع الحياة الوطنية (السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية الخ) والتعليق عليها وذلك فى إطار احترام الاختيارات الوطنية .

مادة ٤ - تكلف الشركة الوطنية « الجمهورية للصحافة » باصدار ونشر وتوزيع الجريدة اليومية التى تصدر باللغة الفرنسية بمدينة وهران والمسماة (الجمهورية للصحافة) وجميع النشرات الدورية الأخرى التى يمكن ان يقرر احداثها وزير الانباء .

ويجوز للشركة أن تقوم بطبع المؤلفات .

مادة ٥ : تتمتع « الجمهورية للصحافة » - من أجل تحقيق الهدف الذى حدد لها - بالتسيير المطلق والكامل للمحلات وجميع التجهيزات التقنية أو غيرها والتى تستغل فى نشر جريدة الجمهورية ، والتى سيجرى تقديرها أثناء تأسيس رأسمال الشركة .

مادة ٦ - تتولى الشركة طبقا للهدف الذى حدد لها القيام بما يلى :

(أ) امتلاك الأموال المنقولة والعقارية اللازمة لتوسيعها ولتحقيق هدفها وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة السلطة الوصية ووزير المالية والتخطيط .

(ب) اجراء جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المرتبطة بهدفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة :

- احداث جميع المعامل أو المستودعات أو الوكالات أو المخازن اللازمة لصيانة آلات التجهيز .

- ابرام كل عقد أو اتفاق مع المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية قصد التمثيل المتبادل أو التنظيم المشترك للنشر والتوزيع .

وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى ومصادقة وزير الانباء فقط .

الباب الثالث

راسمال الشركة

مادة ٧ - ان راسمال الشركة الذى سيحدد بقرار مشترك من وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط يجوز ان تقرر الزيادة فيه أو تخفيضه بنفس الأوضاع بناء على اقتراح المدير وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٨ - يتولى ادارة الشركة الوطنية مدير يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ٩ - يتدخل المدير لفائدة الشركة فى كل أعمال الحياة المدنية .

ويجوز أن يفوض امضاءه الى أحد أو عدة أعوانه وذلك تحت مسؤوليته .

مادة ١٠ - يبرم المدير جميع الصفقات والاتفاقات ماعدا التى يشترط فيها مصادقة السلطة الوصية بعد استشارة المجلس الاستشارى ، وفى هذه الحالة يتولى المدير اعدادها لهذه المصادقة .

مادة ١١ - يحدد النظام الداخلى للمؤسسة بقرار من وزير الانباء بناء على اقتراح مدير الشركة وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الباب الخامس

المجلس الاستشارى

مادة ١٢ - يساعد المدير مجلس استشارى ترأسه شخصية تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

مادة ١٣ - يتألف المجلس الاستشارى علاوة على الرئيس كما يلى :

- مدير شركة « الجمهورية للصحافة » ،
- مدير الادارة العامة بوزارة الانباء أو مثله ،
- مدير الانباء بوزارة الانباء أو مثله ،
- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط ،
- مندوب الحسابات لدى الشركة .
- ممثلان عن الموظفين يعينان من بين مجموع

المستخدمين تحت اشراف الفرع النقابى للمؤسسة ،

- شخصية يختارها وزير الانباء نظرا لكفاءتها واختصاصها .

مادة ١٤ - تحدد مدة العضوية فى المجلس الاستشارى بثلاث سنوات ، وهى قابلة للتجديد . وان العضوية فى المجلس الاستشارى مجانية .

مادة ١٥ - لا يجوز ان تكون لأعضاء المجلس الاستشارى أية منفعة شخصية بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى مؤسسة لها ارتباط بالمؤسسة بواسطة عقد .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس الاستشارى فى دورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه الذى يعد جدول الأعمال .

ويجوز له أن يجتمع فى دورة غير عادية كلما تقتضيه الضرورة. وذلك اما بقرار من رئيسه واما بناء على طلب النصف من أعضائه واما بطلب من السلطة الوصية أو مدير الشركة الوطنية .

مادة ١٧ - ترسل الدعوات التى تتضمن جدول الأعمال قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع .

ولا تكون مداوات المجلس الاستشارى صحيحة الا بحضور النصف من أعضائه .

وعند علم توفر النصاب المطلوب ، يجتمع المجلس فى مهلة ثمانية أيام ، ولا يتطلب اذ ذاك توفره .

مادة ١٨ - يستشار المجلس فى جميع المسائل التى تهم تسيير الشركة وعليه بصفة خاصة ان يبدى رأيه فى البرنامج العام لأعمال المؤسسة ، والاستثمارات والقروض المنوى عقدها ، والامتلاكات والبيوع واحداث المكاتب الجديدة والقانون الاساسى للموظفين والنظام الداخلى .

مادة ١٩ - تصدر آراء المجلس الاستشارى بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

مادة ٢٠ - تسجل مداوات المجلس الاستشارى فى سجل خاص ، وتوقع من طرف الرئيس والمدير ويجب ان يذكر فى هذه المحاضر أسماء الأعضاء الحاضرين .

ترسل نسخة من محضر كل اجتماع بعد التصديق على مطابقتها للاصل الى الوزير الموصى خلال الاسبوع الذى يلى الاجتماع .

مادة ٢١ - يلزم أعضاء المجلس الاستشاري بالمحافظة على السر المهني .

الباب السادس

الاحكام المالية والمراقبة

المادة ٢٢ - تتشكل مداخل الشركة الوطنية « الجمهورية للصحافة » ، مما يلي :

١ - حاصل بيع النشرات اليومية والدورية التي تنشرها وتوزعها الشركة ،

٢ - اجور طبع المؤلفات ،

٣ - اعانات الدولة والهبات والوصايا .

مادة ٢٣ - تتكون نفقات الشركة الوطنية « الجمهورية للصحافة » ، مما يلي :

١ - نفقات التسيير ،

٢ - نفقات التجهيز .

مادة ٢٤ - ان البيان التقديرى السنوى لدائى الشركة ونفقاتها يعد من قبل المدير ويرسل الى وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وذلك قبل خمسة واربعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية التى يتعلق بها .

مادة ٢٥ - تعتبر مصادقة البيان التقديرى للمداخل والنفقات حاصلة بعد انتهاء مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من ارسالها الا اذا أبدى أحد الوزيرين معارضته أو احتفظ بمصادقته ازاء بعض المداخل والنفقات وفى هذه الحالة الأخيرة يرسل المدير خلال ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا من أجل المصادقة عليه وذلك حسب الاجراءات المحددة فى المادة السابقة .

وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التى تلى ارسال البيان التقديرى الجديد الا اذا عارض فى ذلك أحد الوزيرين .

مادة ٢٦ - يكلف مندوب الحسابات المعين من قبل وزير المالية والتخطيط بمراقبة حسابات الشركة ، ويحق له حضور اجتماعات المجلس الاستشارى ويطلع هذا المجلس على نتائج المراقبات التى يجريها .

ويرسل ملاحظاته حول حسابات نهاية السنة المالية الى السلطة الوصية والى وزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٧ - يضع المدير عند كل ختم سنة مالية موازنة ، وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والأرباح ، يرسلها الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط مصحوبة بتقرير وبملاحظات مندوب الحسابات .

مادة ٢٨ - يجوز للشركة ان تعقد قروضا متوسطة وطويلة الأجل بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى وترخيص يتم بقرار مشترك من الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٩ - يجوز للسلطات الوصية ان ترسل فى كل حين بعثة للتحقيق ، تكلف بمراجعة حسن تسيير الشركة وحسن تطبيق التعليمات المقدمة . تتمتع هذه البعثة لتنفيذ مهمتها بالسلطات الواسعة المتعلقة بالدخول الى المحلات والاطلاع على وثائق الشركة الادارية والمالية والخاصة بالحاسبة .

مادة ٣٠ - مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ اعلاه فان كل ترخيص أو مصادقة تصدر من وزير الانباء وحده أو مصحوبة بمصادقة وزير المالية والتخطيط يطلبها المدير بمقتضى هذا القانون الاساسى يعتبران حاصلين عند انتهاء ثلاثين يوما كاملة ابتداء من تاريخ استلامهما من قبل السلطات المشار اليها الا اذا عارض فى ذلك أحد الوزيرين المعنيين .

امر رقم ٦٧ - ٢٧٩ مؤرخ فى ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن احداث شركة وطنية تسمى ب « الوكالة الوطنية للنشر والاشهار » (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الانباء ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ٢١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤

أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن تطبيق القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الانباء ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
يأمر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على تأسيس الشركة الوطنية المسماة « الوكالة الوطنية للنشر والاشهار » (و . و . ن . ١٠) (A.N.E.P) والملحق قانونها الأساسي بهذا الأمر .

مادة ٢ - تحدد في القانون الأساسي الملحق بهذا الأمر كفاءات تسيير الشركة الوطنية للنشر والاشهار وتنظيمها الإداري والمالي .

مادة ٣ - لا يتقرر حل الشركة الوطنية للنشر والاشهار الا بموجب نص ذي صبغة تشريعية يتضمن تصفية ونقل مجموع أموالها .

مادة ٤ - ينشر هذا الأمر والنصوص الملحقة به في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

القانون الأساسي

لشركة الوطنية للنشر والاشهار

الباب الأول

التسمية والشخصية والمركز

مادة ١ - ان الوكالة الوطنية للنشر والاشهار هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

تعتبر الشركة تجارية في علاقاتها مع الغير ، وتمسك محاسبتها على الطريقة التجارية .

مادة ٢ - يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر

١ شارع باستور ، ويجوز نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بقرار من وزير الانباء .

مادة ٣ - يجوز للوكالة ان تتخذ لها فروعاً ومكاتب ممثلة لها في أى مكان يبدو انه ضروري، وذلك بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري وموافقة السلطة الوصية .

الباب الثاني

الموضوع والهدف والوسائل

مادة ٤ - تهدف الوكالة الوطنية للنشر والاشهار الى :

- دراسة وتطوير الاشهار بكل الوسائل وبجميع الطرق البصرية والسمعية (كالاعلانات والأفلام والحرائط والنشرات ... الخ) .
- نشر المجلات ، والمؤلفات والأفلام الناطقة ، ذات الطابع أو التمويل الاشهاري وجميع الأشياء الماثلة أو المرتبطة بها والمستعملة لنفس الغرض .

- نشر الاشهار بجميع الوسائل .

مادة ٥ - تتعامل الوكالة الوطنية للنشر والاشهار مع جميع الهيئات الصحفية وجميع المنظمات الصناعية والتجارية ، ويمكن لها أن تصنع أو تمتلك أو تستأجر اللوحات أو الأمكنة الصالحة للاشهار .

مادة ٦ - يمكن للوكالة في نطاق أهدافها أن تقوم بما يلي :

(أ) بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري وموافقة وزير المالية والتخطيط :

- بامتلاك الاموال المنقولة والعقارية ، اللازمة لسيرها ولتحقيق أهدافها .

(ب) بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري والاذن من وزير الانباء فقط :

- باستغلال أو ايداع كل رخصة أو نموذج أو طريقة للصنع لها علاقة بهدفها ،

- باجراء كل عملية صناعية وتجارية ومالية مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها ،

- باحداث كل معمل أو مستودع أو مخزن يكون لازماً لايداع آلات التجهيز وخزن المواد الأولية وتحويلها واستصناعها ، وعرضها وبيعها ،

- إبرام كل عقد أو اتفاقية مع مؤسسات

أخرى قصد التمثيل المتبادل والتنظيم المشترك للنشر .

- إبرام جميع عقود القرض ضمن الشروط المحددة في المادة ٢٧ أدناه .

الباب الثالث

رأس مال الشركة

مادة ٧ - يحدد رأس مال الشركة بقرار مشترك من الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط ، وتجوز الزيادة فيه أو التخفيض منه بهذا الشكل بناء على اقتراح المدير العام وبعد استطلاع رأي المجلس الاستشاري .

الباب الرابع

المدير العام

مادة ٨ - يسير الوكالة الوطنية للنشر والاشهار مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الأنباء ، وتنتهى مهامه بنفس الشكل .

مادة ٩ - يساعد المدير العام في مهامه :

- مدير تقنى ،

- مدير تجارى ،

- مدير مكلف بالادارة العامة .

ويعين المديرون بقرار من وزير الأنباء ، ويوضعون تحت السلطة المباشرة ، للمدير العام .

مادة ١٠ - يمارس مدير الوكالة السلطة النظامية على مجموع المستخدمين .

يعين ويعاقب الاعوان الموضوعين تحت سلطته في نطاق القانون الأساسى أو العقود التى تسرى عليهم .

مادة ١١ - يتولى المدير العام بصفته الأمر بالصرف وضع سندات الإيرادات والالتزام ، والأمر بصرف النفقات ، ويبرم جميع الصفقات وعقود الإيجار والاتفاقات من كل نوع ، وذلك فى نطاق التنظيم النافذ .

مادة ١٢ - يتدخل المدير العام لحساب الوكالة فى جميع أعمال الحياة المدنية .

يمثل الشركة الوطنية فى جميع النزاعات المتعلقة بها .

مادة ١٣ - يجوز للمدير العام وذلك تحت مسؤوليته وبعد اذن وزير الأنباء أن يفوض امضاء أو بعض سلطاته الى أحد مساعديه المباشرين .

الباب الخامس

المجلس الاستشارى

مادة ١٤ - يحدث لدى الوكالة الوطنية للنشر والاشهار مجلس استشارى لابداء رأيه فى جميع المسائل التى تهم الوكالة سواء ما يتعلق منها بتنظيمها أو تسييرها ، وبصفة عامة فى جميع الأهداف المحددة فى المادة ٤ أعلاه .

مادة ١٥ - تتولى رئاسة المجلس الاستشارى شخصية تعين بقرار من وزير الأنباء .

يتكون المجلس الاستشارى علاوة على الرئيس من :

- مدير الادارة العامة بوزارة الأنباء ،

- مدير التوجيه بوزارة الأنباء ،

- المدير العام للوكالة الوطنية للنشر والاشهار ،

- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط ،

- مندوب الحسابات ،

- ممثل عن الموظفين يكون قد أمضى ستة أشهر على الأقل من العمل فى الشركة ويتم تعيينه من قبل مجموع الموظفين تحت اشراف الفرع النقابى للشركة ،

- شخص يعينه الوزير نظرا لكفاءته .

مادة ١٦ - يجتمع المجلس الاستشارى فى دورة عادية كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة رئيسة الذى يضع جدول الأعمال .

ويجوز أن يجتمع فى دورة غير عادية فى كل مرة تقتضيه الضرورة وذلك بناء على طلب رئيسه أو ثلثى أعضائه أو بقرار من السلطة الوصية .

مادة ١٧ - يطلب رأى المجلس الاستشارى فى جميع المسائل التى تهم ادارة الشركة وتسييرها العام .

ويجوز لها فى كل حين أن تطلب المعلومات عن المسائل العامة المتعلقة بتسيير الشركة .

مادة ١٨ - يطلع المجلس الاستشارى على تقارير المدير العام ، ويبدى رأيه فى المسائل التالية :

١ - القانون الأساسى للموظفين والنظام الداخلى للذين سيوضعان طبقا لتشريع العمل النافذ .

٢ - الزيادة فى رأس مال الشركة أو التخفيض منه .

٣ - البرنامج السنوي أو المتعدد السنوات للاستثمارات ،

٤ - تخصيص الفوائض المحتملة للإيرادات ،

٥ - القروض ذات الآجال المتوسطة والطويلة المزمع إجراؤها ،

٦ - سياسة الاستهلاك .

مادة ١٩ - توقع محاضر الاجتماعات من الرئيس وعضوين من المجلس وتضمن في سجل خاص .
ترسل نسخة من المحاضر الى السلطة الوصية .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ٢٠ - تمتدى سنة الشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر

مادة ٢١ - يعد المدير العام قائمة تقديرية سنوية لإيرادات الشركة ونفقاتها ، ثم يرسلها بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري الى وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط ، قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية المخصصة لها هذه القائمة .

مادة ٢٢ - تعتبر المصادقة على القائمة التقديرية للإيرادات والنفقات حاصلة بعد انتهاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من إرسالها الا اذا عارض في ذلك أحد الوزيرين ، أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الإيرادات أو النفقات ، وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل المدير العام خلال ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا قصد المصادقة عليه وذلك بحسب الاجراءات المحددة في المقطع السابق .

وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التي تلي ارسال المشروع الجديد .

مادة ٢٣ - اذا لم تتم المصادقة على القائمة التقديرية عند بدء السنة المالية فيجوز للمدير العام اجراء النفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود الاعتمادات المقررة للسنة السابقة .

مادة ٢٤ - يضع المدير العام عند ختم كل سنة مالية ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والأرباح ثم يرسلها كلها مصحوبة بتقرير وملاحظات مندوب الحسابات الى الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٥ - تخصص الأرباح بناء على اقتراح المدير العام بموجب قرار مشترك من السلطة الوصية ووزير المالية والتخطيط بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري .

مادة ٢٦ - يكلف بمراقبة حسابات الشركة مندوب للحسابات يعين من قبل وزير المالية والتخطيط .

يحضر هذا المندوب اجتماعات مجلس الشركة ويرسل تقريره حول حسابات نهاية السنة المالية الى السلطة الوصية والى وزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٧ - يجوز للشركة أن تعقد قروضا طويلة أو متوسطة الأجل بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري وبعد الترخيص بقرار مشترك من الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٢٨ - مع مراعاة احكام المادتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه فان كل ترخيص أو مصادقة يطلبها المدير بموجب هذا القانون الاساسي من وزير الانباء وحده أو بصورة مشتركة بينه وبين وزير المالية والتخطيط يعتبران حاصلين عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسليمها الا اذا عارض في ذلك أحد الوزيرين المعنيين .

أمر رقم ٦٨ - ١١ مؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ يتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات السلولوز (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولاسيما المادة ٥ مكرر و ٥ مكرر ٣ ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على تأسيس الشركة الوطنية لصناعة السلولوز الملحق قانونها الاساسي بهذا الأمر ، ويختصر اسمها بـ « صونيك »

مادة ٢ - ينشر هذا الأمر وكذا القانون الاساسي الملحق به في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحسب بالجزائر في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ .

القانون الاساسي

لشركة الوطنية لصناعة السلولوز

الباب الأول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسي

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسمى الشركة الوطنية لصناعة السلولوز ويختصر اسمها بـ صونيك (SONIC) وتكون تحت وصاية وزير الصناعة والطاقة .

مادة ٢ - تعتبر الشركة الوطنية لصناعة السلولوز تجارية في علاقاتها مع الغير .

وتمسك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٣ - يكون مقر الشركة الوطنية لصناعة السلولوز بمدينة الجزائر ويمكن تحويله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بقرار من الوزير المكلف بالصناعة .

الباب الثاني

الهدف

مادة ٤ - تهدف في آن واحد الشركة الوطنية لصناعة السلولوز الى :

- تطوير انتاج صناعة السلولوز واستغلال وتسيير وحدات الانتاج التابعة للقطاع العام واستغلال كل الوحدات المنجزة أو المكتسبة من قبلها أو التي عهد اليها تسييرها من قبل الدولة .

وتكلف في هذا الصدد خصوصا بـ :

١ - المساهمة بالاتفاق مع مصالح وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي بتحديد سياسة تطوير الغابات والزراعات الفلاحية المخصصة لصناعة السلولوز .

٢ - دراسة الأسواق وتتبع تطورها ،

٣ - تخطيط واعداد برامج الانتاج السنوية والمتعددة السنوات .

٤ - ضمان التموينات الضرورية لتنفيذ هذه البرامج ،

٥ - تحديد سياسة البيع ، وضمان تصريف وتوزيع المنتجات ،

٦ - مساعدة هذه الوحدات في انجاز سياسة :

- الانتاج ،

- الجودة ،

- سعر التكلفة .

٧ - الانجاز بصورة مباشرة أو غير مباشرة

لجميع الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية التي لها علاقة بهدفها ،

٨ - اكتساب واستغلال أو تسجيل كل رخصة أو نموذج أو طريقة صناعية لها علاقة بهدفها ،

٩ - القيام ببناء أو تجهيز أو تهئية جميع الوسائل الصناعية الجديدة المطابقة لهدفها .

وبصفة عامة تستطيع الشركة أن تنجز سواء في الجزائر أو خارجها - في حدود اختصاصاتها - جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية وغير العقارية المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها أو التي من شأنها أن تيسر تنميتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - تزود الدولة الشركة برأسمال يحدد مبلغه بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون الرأسمال هذا من دفعات نقدية ومن اموال عينية .

مادة ٦ - يمكن الزيادة في رأس المال أو تخفيضه بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالصناعة ، والوزير المكلف بالمالية والتخطيط ، وذلك باقتراح من المدير العام بعد استطلاع رأي لجنة التوجيه والرقابة .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٧ - يدير الشركة ويديرها مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالصناعة .

مادة ٨ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المرتبطة بهدفها مع مراعاة الاحكام

التي تنص على موافقة السلطة المتولية الوصاية .
يجوز للمدير العام أن يفوض - لصالح الشركة -
قسما من سلطته ويجب أن يصادق على هذا
التفويض بقرار من الوزير المكلف بالصناعة .

مادة ٩ - تحدث لجنة للتوجيه والرقابة مهمتها
استشارية لتساعد وتوجه المدير العام في
مهمته .

وهي تتكون من :

- ممثل عن وزارة الصناعة والطاقة ،
- المدير العام للشركة ،
- ممثل عن وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ممثل عن وزارة الداخلية ،
- ممثل عن وزارة التجارة ،
- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط ،
- ممثل عن الحزب ،
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
- ممثلين اثنين ينتخبان من بين المستخدمين ،
- مستشارين اثنين يختاران بالاستناد الى
تجاربهما المهنية في ميدان الصناعة والتجارة
يعينان من قبل الوزير المكلف بالصناعة .
- يتولى المدير العام كتابة اللجنة .

مادة ١٠ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والرقابة
لمدة ثلاث سنوات من قبل السلطات التي ينتمون
اليها نظاميا .

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ثلاث مرات
على الأقل في السنة وكلما اقتضت مصلحة الشركة
ذلك .

ويمكن أن تجتمع في جلسة غير عادية بناء على
طلب ثلث أعضائها أو بناء على طلب المدير العام .

مادة ١١ - تطلع اللجنة على تقارير المدير
العام .

وتبدي رأيها فيما يخص :

١ - النظام الداخلي والقانون الاساسي
للمستخدمين اللذين يوضعان طبقا لتشريع العمل
الساري المفعول ،

٢ - زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة ،

٣ - البرنامج السنوي أو المتعدد السنوات
للاستثمارات ،

٤ - القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل
المقررة ،

٥ - سياسة الاستهلاك ،

٦ - الحسابات السنوية للشركة ،

٧ - تخصيص الفائض المحتمل ،

٨ - امتلاك أو بيع أو ايجار العقارات اللازمة
للقيام بنشاطاتها .

تستطيع اللجنة طلب اخبارها بالمشاكل العامة
المتعلقة بسير الشركة .

مادة ١٢ - يمضى الرئيس وعضوان من اللجنة
على محاضر الاجتماعات التي تقيد في سجل خاص
وترسل نسخة منها الى السلطة التي تتولى
الوصاية .

يتطلب حضور ستة أعضاء من اللجنة لكي
تعتبر الاجتماعات صحيحة .

مادة ١٣ - يعين رئيس لجنة التوجيه والرقابة
بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف
بالصناعة .

مادة ١٤ - يقوم الرئيس بما يلي :

- يدعو اللجنة للاجتماع ، ويضع جدول اعمالها
بالاتفاق مع المدير العام ،

- يتابع سير الشركة ويجوز له أن يطلب من
المدير العام أن يقدم له تقريراً عن نشاطاته .

الباب الخامس

الوصاية

مادة ١٥ - توضع الشركة تحت وصاية
الوزير المكلف بالصناعة وبقطع النظر عن احكام
المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أدناه فان السلطة
المتولية الوصاية تصادق خصوصا على ما يلي :

- الاجهزة الداخلية للشركة كما هي محددة
في نظامها الداخلي ،

- القانون الاساسي للمستخدمين ،

- التعيين في الوظائف العليا للشركة ،

- التوجيه العام للشركة .

مادة ١٦ - يعين الوزير المكلف بالمالية
والتخطيط مندوبا للحسابات يكلف بمراقبة
حسابات الشركة ، ويحضر في جلسات لجنة
التوجيه والرقابة بصوت استشاري ، ويطلع

اللجنة على نتائج الرقابة التي يقوم بها ، ويرسل تقريره حول حسابات انتهاء السنة المالية الى الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٧ - ترتدي السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر .

مادة ١٨ - يعد المدير العام الجداول التقديرية السنوية للشركة ويرسلها الى الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والرقابة وذلك قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من بدء السنة المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الجداول التقديرية حاصلة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ الارسال الا اذا عارض أحد الوزيرين ، أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الإيرادات أو المصاريف وفي هذه الحالة يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب الاجراءات المبينة في المقطع السابق ، وتعتبر المصادقة حاصلة خلال الثلاثين يوما التي تلي ارسال الميزانية الجديدة .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة على الجداول التقديرية في تاريخ بدء السنة المالية ، يستطيع المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها .

مادة ١٩ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية موازنة وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح كما يضع - فضلا عن ذلك - تقريراً عاماً عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة يرسله الى السلطة التي تتولى الوصاية بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والرقابة .

مادة ٢٠ - يتشكل الربح الصافي من نتائج السنة المالية التي تبدو من ميزان حساب الارباح والخسائر المشتمل على مجموع العمليات بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات .

ويقرر تخصيص الارباح بناء على اقتراح المدير العام وباشتراك الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والرقابة . وتدفع الى الدولة قبل أى تخصيص

حصة من الربح ذات أولوية تعادل الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزى الجزائرى .

مادة ٢١ - تستطيع الشركة - بترخيص مشترك من الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالتخطيط بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والرقابة - القيام بتنفيذ كل برنامج سنوى أو متعدد السنوات للاستثمارات يتطابق مع هدفها .

مادة ٢٢ - تستطيع الشركة عقد كل القروض المتوسطة أو الطويلة الاجل .

يجب أن تكون القروض المتعاقد عليها بضمان من الدولة مرخصا بها بمقرر مشترك من الوزير المكلف بالصناعة والوزير المكلف بالمالية .

وتخضع القروض التي لا تضمنها الدولة الى ترخيص من الوزير المكلف بالصناعة فقط . وفي كلا الحالتين يطلب رأى لجنة التوجيه والرقابة .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٢٣ - مع مراعاة احكام المادة ١٨ أعلاه فإن كل ترخيص أو مصادقة يطلبهما المدير العام بموجب هذا القانون الاساسى من الوزير المكلف بالصناعة وحده أو من الوزير المكلف بالمالية يعتبران حاصلين عند انتهاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام ما لم يعارض أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢٤ - لا يجوز أن يقرر حل الشركة الا بموجب نص تشريعى يتناول بصفة وانتقال مجموع أموالها .

امر رقم ٦٨ - ٤١ مؤرخ في ١٠ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ يتضمن احداث الشركة الوطنية لاشغال الطرق والمصادقة

على قانونها الاساسى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية والبناء ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

يأمر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على أحداث « الشركة الوطنية لاشغال الطرق » والمرفق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - ان حل الشركة الوطنية لاشغال الطرق وتصفية وأيلولة أموالها وكذلك التعديلات التى تدخل على قانونها الاساسى يتم بموجب نص تشريعى .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر والقانون الاساسى الملحق به ، فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ١ فبراير سنة ١٩٦٨ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية لاشغال الطرق

التأسيس

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تحت تسمية « الشركة الوطنية لاشغال الطرق » يختصر اسمها بـ (سوناترو) (SONATRO) وتسمى الشركة الوطنية لاشغال الطرق فيما بعد «الشركة» .

المركز الرئيسى للشركة

مادة ٢ - يحدد المركز الرئيسى للشركة فى الجزائر ويمكن نقله لاية جهة من التراب الوطنى بموجب مقرر من وزير الوصاية .

هدف الشركة

مادة ٣ - أن هدف الشركة هو تنفيذ جميع اشغال البناء ، واصلاح وصيانة الطرق والمسالك، وصنع المواد الضرورية لهذه الاشغال واستخدامها وبيعها ، وكذا تنفيذ جميع اشغال تسوية الارض . ويمكن للشركة تحقيقها لهذا الغرض :

١ - ابرام جميع العقود والاتفاقات ، والحصول على أية رخصة أو اجازة ضرورية لتنفيذ الاشغال التى يعهد بها اليها ،

٢ - التنازل الى أية مقاولة أو شركة متعاقدة أخرى ثانوية عن جزء من اشغال تنفيذ الصفقات التى تكون الشركة متعهد بها ،

٣ - أحداث أو امتلاك أية مؤسسة أو مقاولة

أو أية مؤسسة تابعة أو فرع يقوم بنفس عملها ، سواء فى الجزائر أو خارجها، وعلى وجه الخصوص أى معمل ضرورى لصنع وتصليح أدوات التجهيز أو صيانة تجهيز الشركة ، والمشاركة تحت أى شكل كان فى تلك المؤسسات والمقاولات .

٤ - وعلى وجه العموم ، اجراء جميع العمليات المنقولة والعقارية والمالية والصناعية أو التجارية الملازمة لهذه النشاطات .

رأسمال الشركة

مادة ٤ - تزود الشركة برأسمال من الدولة يحدد مقداره بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالاشغال العمومية والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون الرأسمال هذا من دفعات نقدية وحصى عينية . ويجوز تخفيض الرأسمال أو زيادته بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالاشغال العمومية والوزير المكلف بالمالية ، بناء على اقتراح المدير العام ، بعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى .

الوصاية على الشركة

مادة ٥ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالاشغال العمومية ، يعاونه فى ذلك المجلس الاستشارى المنصوص عليه فى المادة ٨ بعده .

مادة ٦ - يوجه وزير الوصاية نشاط الشركة وهو يتولى بعد الاستشارة الاجبارية للمجلس الاستشارى ، ما يلى :

- توجيه برامج الاشغال ،

- تقرير البرامج السنوية ونصف السنوية للاستثمارات الجديدة وتجديد التجهيزات القديمة ،

- الاذن للمؤسسة بالاقتراض لمدة متوسطة وطويلة الأجل ،

- الاذن للمؤسسة بالقيام بالمساهمات ،

- وأخيرا ، الاذن بإنشاء وكالات أو مستودعات أو فروع فى أى مكان يراه مفيدا فى التراب الوطنى أو خارجه .

مادة ٧ - يراقب وزير الوصاية نشاط الشركة :

(أ) ويتولى بعد الاستشارة الاجبارية للمجلس الاستشارى :

- تصديق القانون الاساسى للموظفين وكذا شروط تحديد الاجور ،

- تصديق النظام الداخلى للشركة ،

- تحديد معدلات الاقتطاع المخصص للمصالح والتجهيزات الاجتماعية ، وذلك بالقدر المنصوص عليه فى المادة ١٥ بعده ،

- تصديق مشاريع امتلاك العقارات أو بيعها ،

- تصديق التقرير السنوى لنشاط المدير العام ،

- وأخيرا تصديق الحسابات السنوية للشركة واعطاء براءة الذمة على حسن التسيير ،

(ب) يجوز للوزير أن يشاور المجلس الاستشارى حول جميع المسائل المتعلقة بالشركة .

(ج) وهو ملزم بالوقوف على أمر تسيير الشركة ، بواسطة المدير العام ، ويتلقى فى كل شهر من المدير العام تقريراً مفصلاً عن العمليات التالية :

- املاكات أو بيوع الاموال المنقولة ولا سيما الادوات التى يفوق مبلغها ال ١٠٠.٠٠٠ دج ،

- الكفالات والضمانات الصادرة باسم الشركة والتى تفوق قيمتها ال ١٠٠.٠٠٠ دج ،

- وأخيرا بالاتفاقات والصفقات التى تفوق قيمتها ال ٥٠٠.٠٠٠ دج ،

مادة ٨ - يتشكل المجلس الاستشارى كما يلى :

- ممثل للوزير المكلف بالاشغال العمومية - رئيسا .

- ممثل وزير الصناعة والطاقة .

- ممثل للوزير المكلف بالفلاحة ،

- ممثل وزير المالية والتخطيط ،

- ممثل لجان تسيير مؤسسات الاشغال العمومية للقطاع الاشتراكى الذى يعينه الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

يجتمع المجلس بناء على طلب وزير الوصاية مرة واحدة فى كل ربع سنة على الاقل ، ويدعوه الرئيس للاجتماع .

تتولى أعمال كتابة المجلس مصالح الوزير المكلف بالاشغال العمومية ، ويحرر محضر عن كل جلسة ويدرج فى المحضر رأى كل عضو للمجلس مع تعيين اسمه .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته أى شخص يرى أن حضوره مفيد ولا سيما المدير العام الذى يساعد - معاونه عند اللزوم ، وممثل مجلس العمال المنصوص عليه فى المادة ١٤ بعده .

مادة ٩ - عندما يتخذ وزير الوصاية قرارا غير مطابق للرأى المعبر عنه فى المجلس الاستشارى من قبل أحد اعضائه يخبر الوزير الذى يمثل هذا العضو عن اسباب اتخاذ هذا القرار .

مادة ١٠ - يجوز للوزير الوصاية فى كل حين، ان يكلف اعوان ادارته بمهام التحقيق قصد التثبت من أعمال تسيير الشركة وحسن تطبيق تعليماته او مقرراته .

ويتمتع هؤلاء الاعوان بالنسبة لتنفيذ مهمتهم باوسع الصلاحيات للوقوف على الوثائق المالية والتجارية والحسابية الخاصة بالشركة .

ويجوز للوزير المكلف بالمالية أن يعين لجانا للتحقيق حسب الشروط المبينة اعلاه لمراقبة العمليات المالية الخاصة بالشركة .

مراقبة الحسابات

مادة ١١ - يرسل مندوب للحسابات معين من قبل الوزير المكلف بالمالية وذلك خلال الشهر الذى يلى نهاية السنة المالية ، الى الوزير المذكور ووزير الوصاية والمجلس الاستشارى ، تقريراً عن التسيير المالى والحسابى للشركة .

يحقّق مندوب الحسابات فى الدفاتر والصندوق والاسناد والاوراق المالية للشركة ، ويراقب صحة وضبط قوائم الجرد والميزانية ، كما يراقب صحة البيانات المتعلقة بحسابات الشركة والمقدمة من قبل المديرية العامة .

تعيين المدير العام وصلاحياته

مادة ١٢ - يعهد بتسيير الشركة الى مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الوصاية .

مادة ١٣ - يجوز للمدير العام جميع الصلاحيات الخاصة بتأمين سير الشركة ، ويتخذ أى مقرر ومبادرة ضرورية لهذا الغرض وخاصة .

- يعين المستخدمين ، ما عدا المدير الادارى والمدير التقنى اللذين يعينهما وزير الوصاية ،

- يقوم بالدراسة الخاصة بالاشغال وتنفيذها ،

- يعمل على ضبط محاسبة الشركة ،

- يفتح ويسير كل حساب مصرفى ،

- يعد حسابات آخر السنة المالية ويحيلها الى مندوب الحسابات والمجلس الاستشاري ومجلس العمال .

- يعد التقرير السنوي عن النشاط ويرسله في ربيع السنة الذي يلى نهاية السنة المالية ، الى وزير الوصاية والمجلس الاستشاري ومجلس العمال .

- يمثل الشركة تجاه الغير .

- يعد مشروع النظام الداخلي والقانون الاساسي لمستخدمي الشركة وفقا للفقرة ١ من المادة ٧ والمادة ١٥ من هذا القانون الاساسي .

- يوقع على جميع الاسناد والصكوك ويقبلها ، ويظهرها ، ويسددها ، ويتسلم كل مبلغ ويجري كل سحب ويعطى كل وصل وإبراء .

- يبرم أى اتفاق أو صفقة ، ويشترى أو يبيع جميع الاموال المنقولة ولا سيما الآلات ، ويعطى جميع الكفالات والضمانات باسم الشركة .

- يقدم التقرير المفصل لوزير الوصاية عن العمليات التي يفوق مبلغها الحدود المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٧ أعلاه .

مجلس العمال

مادة ١٤ - ينصب مجلس العمال في السنة التي تل البد، في الاستغلال .

ينتخب هذا المجلس من العمال الدائمين الذين

مضى على وجودهم أكثر من ستة اشهر بنسبة ممثل واحد عن كل ٢٠ عاملا .

مادة ١٥ - يقدم مجلس العمال للمدير العام كل اقتراح يرى أنه ضروري بالنسبة للمسائل التي تهم التسيير وعمل الشركة بوجه عام .

ويتلقى من المدير العام مشروع النظام الداخلي والقانون الاساسي للموظفين ، ويرسل المدير العام لوزارة الوصاية المشروعين الموضوعين بعد مناقشتها من المديرية العامة ومجلس العمال ، مشفوعا عند اللزوم بنفس الاقتراحات المضادة الموضوعة من مجلس العمال حول مواضيع الاختلاف المحتمل ، ويرفق جميع ذلك بتقريره الالزامي .

ويتلقى حسابات كل سنة مالية مرفقة بالتقرير السنوي لنشاط المدير العام .

ويسير الاموال المخصصة للمصالح والتجهيزات الخاصة بالشركة .

ويتكون قسم من مبلغ هذه الاموال من جزء رقم الاعمال السنوي للشركة المحدد في كل عام من قبل وزير الوصاية دون أن تقل عن ٢٥٪ من رقم الاعمال المذكور ، وتتكون بالنسبة للباقي من أيراد مساهمات العمال الشخصية والتي يحدد نوعها ومعدلها من قبل مجلس العمال .

ويضع في كل سنة تقريره يحيله الى وزير الوصاية .

امر رقم ٧٠ - ٦ مؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى والموافقة على قانونها الاساسي (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٤٤ المؤرخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن انشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الاساسي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المواد ٥ مكرر و ٥ مكرر و ٦ مكرر منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٣٠ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٤٧ - ١٣٣٧ المؤرخ في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ والمتضمن تدوين الواجبات والمحظورات المنصوص عليها في تنظيم الصرف ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ والمتعلق بالمراقبة الجمركية للصرف ولا سيما المادة ٢٠ منه ،

يامر بما يلي :

١ - التسمية والنظام القانوني - المركز الرئيسي

مادة ١ - تحدث تحت تسمية « الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى » وبالاختصار « اجنوره » شركة وطنية مقرها بمدينة الجزائر ولها شخصية مدنية واستقلال مالي .

تكون هذه الوكالة موضوعة تحت وصاية وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط وتعتبر تجارية في علاقاتها مع الغير ويسرى عليها التشريع التجارى بقدر ما لا يتعارض مع طابعها الذى هو من نوع خاص ويجوز لها أن تؤسس مكاتبها

بحرية فى مجموع التراب الوطنى وأن تفتح بالاتفاق مع وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط مراكز تجارية فى الخارج .

مادة ٢ - ان رأسمالها الاصلى الذى سيحدد مبلغه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط تكتتب فى مجموعة مؤسسات مصرفية وشركات وطنية ضمن الكيفيات المحددة فى القرار المذكور ولا يمكن أن يزداد فى رأسمالها هذا أو ينقص منه الا ضمن الكيفيات المحددة أيضا بموجب قرار يتخذه وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط بناء على رأى مجلس التوجيه والمراقبة .

٢ - الهدف

مادة ٣ - ان الهدف الرئيسى للوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى هو توزيع الذهب المتكثل أو المطروق أو الذهب فى شكل اوراق أو المسحوق أو المصنع أو فى شكل أسلاك أو المنقول أو الملبس والمخصص استعماله للصناعة أو للصناعة التقليدية أو للطب أو لطب الاسنان أو للفن وذلك فى نطاق الارشادات المحددة من طرف الوزير المكلف بالمالية والموجهة بواسطة البنك المركزى الجزائرى (٢) .

تنقل الاختصاصات الممارسة سابقا من طرف البنك المركزى الجزائرى فيما يتعلق بتوزيع الذهب بين الصياغين التقليديين الى الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى .

مادة ٤ - يجوز للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى أن تشتري فى التراب الوطنى وتخزن وتحوّل وتوزع جميع المعادن الثمينة الأخرى ولا سيما الفضة .

مادة ٥ - يجوز للوكالة ليتسنى تحقيق هدفها أن تقوم بما يلي .

- استيراد وتصدير جميع المعادن الثمينة فى نطاق التنظيم المتعلق بالتصرف .

- انشاء معامل ومختبرات لتحويل المعادن الثمينة وصنع تجهيزات وقطع اضافية أخرى للصياغة .

مادة ٦ - تكلف الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ببيع المخزونات التى يملكها أشخاص طبيعىون أو مؤسسات أو هيئات ويمكن أن تعين أيضا لتنفيذ كل حجز تقوم به

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨ فى ١٩٧٠/١/٢٣ .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٢ فى ١٩٧٠/٤/٧ .

الادارة الجبائية والمصلحة الوطنية للجمارك والسلطات القضائية .

٣ - المديرية - الادارة - المراقبة

مادة ٧ - يدير الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية ويتصرف فيها مجلس للتوجيه والمراقبة يتألف من أعضاء يشتركون بصفة متداولين وهم :

(أ) رئيس مصلحة الضمانة لمدينة الجزائر ، عضوا دائما ،

(ب) ممثل للبنك المركزي الجزائري ،

(ج) ممثل واحد عن كل مؤسسة أو مكتب عمومي أو شركة وطنية مساهمة في الوكالة ،

(د) ممثل لنقابة الصياغين التقليديين .

يحضر المدير العام والمراقب للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى اجتماعات المجلس بصوت استشاري .

مادة ٨ - يكلف مراقب معين لدى المدير العام بموجب قرار يتخذه الوزير المكلف بالمالية باقتراح من محافظ البنك المركزي الجزائري بالسهر على أن تكون عمليات الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى مطابقة للتنظيم المتعلق بالصرف وبتجارة المعادن الثمينة .

مادة ٩ - يوضع لدى الشركة محافظ للحسابات يعينه الوزير المكلف بالمالية .

مادة ١٠ - يوضع كذلك لدى الشركة عون محاسب يعين من طرف الوزير المكلف بالمالية .

مادة ١١ (١) - يقوم المدير العام بالتسيير العادي للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ويكلف بتنفيذ مقررات الوزير المكلف بالمالية وتنفيذ المداولات المتخذة في مجلس التوجيه والمراقبة في نطاق اختصاصاته المحددة في المادة ١٢ ويمارس على الخصوص السلطات التالية :

- دعوة مجلس التوجيه والمراقبة للحضور ورئاسته ماعدا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣ أدناه ،

- القيام بكتابة هذا المجلس ،

- توجيه نشاط الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى وتنظيم

محاسبتها ووضع البيانات التقديرية المتعلقة بالايرادات والمصاريف ،

- تمثيل الشركة أمام الغير وتوقيع أو إبرام جميع العقود والاتفاقيات والوثائق والرسائل ،

- تمثيل الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى أمام المحاكم ،

- توظيف المستخدمين ودفع أجورهم وتعيينهم وعزلهم طبقا لأحكام القانون الأساسي الخاص بالموظفين ،

- تنفيذ جميع عمليات التسيير غير العمليات التي تعرض على مداولات مجلس التوجيه والمراقبة طبقا للمادة ١٢ أدناه .

يجوز للمدير العام أن يفوض بعض سلطاته الى مساعد واحد أو عدة مساعدين من غير أن يتنحى عن مسؤوليته بسبب ذلك .

يحدد مرتب المدير العام من طرف الوزير المكلف بالمالية .

مادة ١٢ - يتداول مجلس التوجيه والمراقبة التابع للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى فيما يلي :

- توجيه الشركة وتنظيمها العام ،

- السياسة العامة المتعلقة بشراء المعادن الثمينة وتحويلها وتوزيعها ،

- المشاريع المتعلقة بتوظيف الأموال وبالالتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعقدها الشركة ،

- البرنامج المتعلق بالاستهلاكات ،

- التقديرات المتعلقة بإيرادات ومصاريف السنة ،

- الأيجارات والمعاملات التجارية المتعلقة بالعقارات اللازمة لنشاط الوكالة ،

- المشاريع المتعلقة بالزيادة في رأس مال الوكالة أو التخفيض منه ،

- تخصيص الدخل ،

- نظام المؤسسة الداخلي ،

- مشروع القانون الأساسي الخاص بالموظفين والواجب عرضه على موافقة سلطة الوصايا ،

- يستمع المجلس الى تقارير المدير العام ويجوز له أن يطلب إحاطته علما بالمسائل المتعلقة بسير الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ويحصى الحسابات السنوية ضمن الأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٩ بعده (٢) .

كيفية اجتماع المجلس

مادة ١٣ - يجتمع مجلس التوجيه والمراقبة بطلب من المدير العام كلما رأى هذا الأخير ذلك ضرورياً ويجتمع مرة في العام على الأقل ويجوز له أن يجتمع في دورة غير عادية بدعوة من الوزير المكلف بالمالية الذي يعين عندئذ رئيس هذه الدورة وجدول أعمالها ويجوز له أن يجتمع كذلك في دورة غير عادية إذا طلب ذلك ثلث أعضائه .

يحدد النصاب القانوني للمجلس بثلاثة أرباع رأس مال الشركة وفي حالة عدم بلوغ هذا النصاب القانوني يحدد النصاب القانوني الجديد بثلاثة أرباع أعضاء المجلس الحاضرين .

توزيع حقوق التصويت

توزع حقوق التصويت في المجلس كما يلي

- صوت واحد لكل واحد من الأعضاء الدائمين
أي المدير العام ومراقب الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ورئيس مصلحة الضمان لمدينة الجزائر ،

- صوت واحد عن جزء كامل من ١٠٪ من رأس المال وصوت واحد على الأقل عن كل مكتب يعين ممثله أو ممثليه اسماً ،

- صوت واحد لممثل نقابة الصياغين التقليديين المعين من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

المداولات

تتخذ المداولات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

لا يجوز للمجلس أن يجتمع في حالة غياب المدير العام والمراقب معا .

يضع المدير العام جدول أعمال الاجتماعات غير الاجتماعات التي يدعو وزير الدولة المكلف بالمالية لحضورها ويحدد النقاط التي يجب أن تكون موضوع تصويت .

تسجيل المداولات

تسجل مداولات المجلس في محاضر وتنسخ في دفتر مخصص لهذه الغاية ويوقع على المحاضر مستشار بالاضافة الى المدير العام وتوقع نسخ وخلاصات المداولات قانونيا من طرف المدير العام .

يوجه المدير العام الى الوزير المكلف بالمالية المداولات المعروضة على موافقة سلطة الوصاية .
مادة ١٤ - لا تصبح مداولات المجلس نافذة الاجراء الا بعد أن توافق سلطة الوصاية على النقاط التالية :

١ - سياسة شراء المعادن الثمينة وتحويلها وتوزيعها ،

٢ - المشاريع المتعلقة بتوظيف الأموال ،

٣ - الالتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعقدها الوكالة الوطنية ،

٤ - الايجارات والعمليات التجارية المتعلقة بالمعارات اللازمة لنشاط الوكالة الوطنية .

٥ - النظام الداخلي الخاص بالمؤسسة .

مادة ١٥ - يعين أعضاء مجلس التوجيه والمراقبة باستثناء المدير العام للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ومراقبها ورئيس مصلحة الضمان لمدينة الجزائر الذين هم من أعضاء الوكالة بحكم القانون ، لمدة ثلاثة أعوام طبقاً للمادة ١٣ ويحدد تعيينهم تلقائياً لفترات من نفس المدة إذا لم يحصل أي تعيين جديد عند نهاية كل نيابة ويجوز وضع حد لمهام المستشار بمقرر من السلطة أو الهيئة التي عينته (١) .

ان نيابة المستشار تتنافى مع المهام النيابية أو الوزارية ولا يمكن أن يتحمل المستشار أية خسارة في مهنته أو أية خسارة أخرى بسبب آرائه أو تصويته .

ان مهام المستشار لا تفتح الباب لنيل أية مكافأة .

مادة ١٦ - تخضع الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى للمراقبة التي تمارسها مصلحة التفتيش التابعة للبنك المركزي الجزائري فيما يتعلق باستيراد وتصدير وتوزيع المعادن التي تخضع تجارتها للتنظيم .

٤ - احكام مختلفة

مادة ١٧ - تنتج ايرادات الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى من الأرباح التي يمكن للوكالة أن تحققها من عملياتها الصناعية والتجارية .

يجوز للوكالة أن تستفيد من اعتمادات للاستغلال وأن تعقد في الجزائر طبقاً للمادة ١٢

من القانون الأساسى ، قروضا طويلة ومتوسطة الأجل (١) .

مادة ١٨ - لا تستفيد الوكالة من أى مخالفة قانونية أو امتياز فيما يتعلق بالتشريع الجبائى وتنظيم الصرف والمراقبات الجمركية .

مادة ١٩ - تمسك حسابات الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى بالشكل التجارى .

تبتدىء سنة الشركة فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

يعرض المدير العام على سلطة الوصاية قبل حصر حسابات نهاية السنة ، آراء مجلس التوجيه والمراقبة المتعلقة بالتخصيصات للاستهلاكات والمبالغ لضمان الوفاء وبتوزيع الأرباح وفى عدم ابداء ملاحظات من طرف الوزير المكلف بالمالية فى الشهر الموالى لتقديم هذه المشاريع فيجوز للمجلس أن يحصر الميزانية وحسابات الاستغلال العام والخسائر والفوائد وأن يوزع الأرباح على أساس المعدلات المقترحة (٢) .

مادة ٢٠ - تعرض البيانات التقديرية للإيرادات والمصاريف على موافقة الوزير المكلف بالمالية فى ظرف شهرين قبل بداية السنة المالية التى تتعلق بها وتعتبر الموافقة عليها حاصلة عند نهاية أجل خمسة وأربعين يوما ابتداء من يوم توجيهاها .

وفى حالة رفض كل أو بعض الاقتراحات المقدمة يعرض المدير العام بيانات جديدة قبل الواحد والثلاثين ديسمبر وتعتبر الموافقة عليها حاصلة فى ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من يوم توجيهاها .

يجب أن يشعر المدير العام بالتعديلات التى قد تدخلها سلطة الوصاية على المشروع الثانى وأن تعتبر هذه التعديلات نهائية .

مادة ٢١ - تحدث الوكالة الوطنية لتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى لمدة غير محدودة ولا يمكن حلها الا بموجب نص له طابع تشريعى توضح فيه أيلولة أموالها .

مادة ٢٢ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧٠ - ٨ مؤرخ فى ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية « سوناترم » (٣)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير السياحة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٧ المؤرخ فى ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المصادقة على القانون الاساسى للمكتب الوطنى الجزائرى للسياحة ولاسيما المادة ٣ منه .

يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث شركة وطنية جزائرية للمياه المعدنية الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - توضع الشركة الوطنية الجزائرية للمياه المعدنية تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية (٤)

« سوناترم »

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسمى بـ « الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية » ويختصر اسمها : « ش . و . ج . م . م » (سوناترم) وتدعى الشركة الوطنية الجزائرية للمياه المعدنية هنا بـ « الشركة » (٥) .

(٢٠١) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٨ فى ١٩٧٠/١/٢٣ . ويلاحظ أن العنوان مصحح بالاستدراك المنشور فى الجريدة

الرسمية العدد ٣٩ فى ١٩٧٠/٥/١ .

(٥٠٤) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

مادة ٢ - تعتبر الشركة تجارية في علاقاتها مع الغير .

وتمسك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٣ - يكون مركز الشركة بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالتراب الوطنى بموجب قرار من الوزير المكلف بالسياحة .

الباب الثانى

المهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الى :

- استغلال جميع المنشآت والوحدات الخاصة بالمياه المعدنية التابعة للقطاع العام والتي أسند اليها تسييرها من قبل الوزير المكلف بالسياحة سواء كانت منشآت للمياه المعدنية أو مؤسسات فندقية وسياحية تقوم بنشاطاتها فى محطات المياه المعدنية .

- تنسيق وتوسيع نشاطات محطات المياه المعدنية .

ومن أجل ذلك تكلف خاصة ب :

- تنسيق ومراقبة سير المنشآت ووحدات المياه المعدنية الكائنة تحت مسؤوليتها وتحديد كفاءات تسييرها وتنصيب أجهزتها والقيام بأية دراسة تتعلق بقيمتها وانتاجها .

- القيام بالخدمات العامة والمشاركة بين منشآت ووحدات المياه المعدنية الموضوعة تحت مسؤوليتها وبين محطات المياه المعدنية التى تكون اطارا لنشاطاتها .

- القيام بجميع دراسات السوق اللازمة لتطبيق سياسة توسيع الشركة .

- تنفيذ جميع أشغال التجديد والتجهيز والتوسيع فى اطار صلاحياتها وتحريير كل الوثائق اللازمة لاستشارة البنائين والموردين والمقاولين والقيام بجميع الطلبات المتعلقة بالأشغال وتأمين جميع اللوازم .

- اكتساب واستغلال وتسجيل كل رخصة أو نموذج أو طريقة صناعية لها علاقة بهدفها .

- تحديد أنواع العلاجات ومراقبة تنفيذها فى مؤسسات المياه المعدنية .

- انجاز جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المتعلقة بهدفها مباشرة والتي من شأنها أن تيسر تنميتها وذلك فى القطر الجـزائرى أو خارجه وفى حدود صلاحياتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - تزود الدولة الشركة برأسمال تحدد قيمته بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .

ويمكن زيادة وتخفيض هذا الرأسمال بنفس الطريقة بموجب اقتراح من المدير العام وبعد أخذ رأى لجنة التوجيه .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٦ - يوكل بتسيير الشركة لمدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٧ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها مع الاحتفاظ بالاحكام المتعلقة بوصاية الدولة على الشركة المذكورة .

وللمدير العام - اذا اقتضت مصلحة الشركة - أن يفوض جزء من سلطاته لواحد أو لمجموعة من أعوانه . ويجب أن يصادق على هذا التفويض بقرار من الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٨(١) - تحدث لجنة للتوجيه لتساعد وتوجه المدير العام فى مهمته .

وتتكون من :

- ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة ، بصفته رئيسا .

- ممثل عن الوزير المكلف بالصحة العمومية .

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية .

- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط .

- ممثل عن وزير الداخلية .

- عضو منتخب من قبل مستخدمي الشركة .

- ممثل عن وزير العمل والشئون الاجتماعية .

ويقوم المدير العام للشركة بمهام كتابة اللجنة ويحضر الجلسات مع مندوب للحسابات معين من قبل الوزير المكلف بالمالية ويكون لهما صوتان استشاريان .

يمكن للجنة التوجيه أن تأخذ رأى كل من يستطيع افادتها فيما يتعلق بمداولاتها .

مادة ٩ - تجتمع اللجنة مرة على الأقل في كل ثلاثة أشهر وكلما تطلبت ذلك مصلحة الشركة وبناء على دعوة من رئيسها .

ويمكن أن تجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب سلطة الوصاية أو ثلث الاعضاء أو المدير العام .

يمضى الرئيس وعضوان من اللجنة ، على محاضر الاجتماعات التي تسجل في دفتر خاص وترسل نسخة منها الى سلطة الوصاية .

ويتطلب حضور ثلثى أعضاء اللجنة لكي تعتبر الاجتماعات صحيحة .

مادة ١٠ - تتابع لجنة التوجيه نشاط الشركة وتطلع على تقارير المدير العام وتبدي رأيها فيما يخص الامور التالية :

- الوسائل التي يمكن استعمالها من قبل الشركة في اطار توجيهات الوزير المكلف بالسياحة .

- ميزانية الايرادات والمصروفات المستقبلية .
- برنامج توظيف الاموال السنوى او لعدة سنوات .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .
- اقتراحات الزيادة أو التخفيض في رأس مال الشركة .

- امتلاك وبيع وتأجير العقارات اللازمة لنشاطها .

- احداث مراكز ادارية ومكاتب وفروع ووحدات للمياه المعدنية .

- حسابات الاستغلال وميزانية الشركة .
- تخصيص الارباح وفقا للقوانين النافذة .
- القانون الاساسى للمستخدمين ونظام الاجور .

- النظام الداخلى للشركة .

مادة ١١ - يقوم المدير العام ، مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في البابين الخامس والسادس من هذا القانون الاساسى بالمهام التالية:

- يمثل الشركة لدى الغير .
- يقوم بالدعاوى امام المحاكم .
- يعد ميزانية الايرادات والمصروفات المستقبلية للشركة .
- يحصر الميزانية وحسابات الاستغلال والخسائر والارباح .
- يقترح نظام الشركة الداخلى والقانون الاساسى للمستخدمين .
- يقترح احداث مراكز ادارية .
- يوقع ويقبل ويظهر ويوفى جميع الاوراق المالية والشيكات ويفتح ويسير جميع الحسابات المصرفية ويتسلم كل مبلغ ويقوم بكل سحب ويعطى الايصالات وبراءات الذمة .
- يبرم جميع القروض .
- يحضر تقريراً عاماً عن سير الشركة .
- ينجز بصفة عامة كل عمليات التسيير العادى .

الباب الخامس

الوصاية

مادة ١٢ - تجعل الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة الذى يصادق بالخصوص على :

- التوجيه العام للشركة .
- القانون الاساسى للمستخدمين والنظام الداخلى للشركة .
- التعيين في الوظائف العليا للشركة .
- تخصيص الارباح طبقا للتشريع النافذ .
- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .
- احداث مراكز ادارية ووكالات ومكاتب وفروع .

غير ان النظام الداخلى للشركة ونظام اجور المستخدمين وعقد القروض اللازمة تخضع لمصادقة مشتركة من قبل الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .

مادة ١٣ - يقوم المندوب للحسابات بمهامه في إطار القوانين والانظمة المحددة لحقوق وواجبات المندوبين للحسابات .

وعلى المندوب للحسابات أن :

- يحضر اجتماعات لجنة التوجيه بصوت استشاري .

- يطلع اللجنة على نتائج المراقبات التي يقوم بها .

- يرسل تقريره عن حسابات آخر السنة المالية للوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٤ - تبتدىء السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥ - يعد المدير العام الميزانية التقديرية السنوية للشركة وترسل للمصادقة عليها الى الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه ومصحوبة بتقرير المدير العام وملاحظات المندوب للحسابات وذلك قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ الارسال الا اذا عارض أحد الوزيرين أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الإيرادات أو المصاريف . وفي هذا الافتراض يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة في المقطع السابق وتعتبر المصادقة حاصلة في حدود الثلاثين يوما التي تلى ارسال المشروع الجديد .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة على المشروع عند تاريخ بدء السنة المالية يستطيع المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود اعتمادات السنة المالية السابقة .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية حسابا ختاميا وحساب الاستغلال

وحساب الخسائر والأرباح لترسل الى الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالسياحة للمصادقة عليها . ويضع المدير العام أيضا تقريرا عاما عن سير الشركة أثناء السنة المالية المنصرمة ويرسله بعد استشارة لجنة التوجيه الى سلطة الوصاية .

مادة ١٧ - تخصص الأرباح بالكيفية التالية :
- تقتطع ٥٪ من الأرباح لإنشاء صندوق احتياطي ولا يتجاوز المبلغ المقتطع ١٠٪ من رأس المال .

- ويجرى تخصيص الباقي طبقا للتشريع النافذ وخاصة لاحكام المادة ٧ من قانون المسالية الاضافية لعام ١٩٦٥ رقم ٦٥ - ٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ الموافق ٨ أبريل سنة ١٩٦٥ .

مادة ١٨ - تستطيع اللجنة بترخيص مشترك من الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية - بعد أخذ رأى لجنة التوجيه - القيام بتنفيذ كل برنامج للاستثمارات المطابقة لهدفها سواء كان سنويا او لعدة سنوات .

مادة ١٩ - تستطيع الشركة عقد كل القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل .

ويجب أن تكون القروض المتعاقد عليها مرخصا بها بمقرر من وزير المالية بعد أخذ رأى لجنة التوجيه وبعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٢٠ - يعتبر مع مراعاة أحكام المادتين ١٥ و ١٦ أعلاه كل ترخيص أو مصادقة من الوزير المكلف بالسياحة وحده أو مرفقا بترخيص أو مصادقة الوزير المكلف بالمالية - المطلوب من قبل المدير العام بموجب هذا القانون الاساسي - حاصلّا عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام مالم يعارض أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢١ - لا يمكن أن يعلن عن حل الشركة الا بموجب نص ذى طابع تشريعي ينص على تصفية وأيلولة مجموع أموال الشركة .

امر رقم ٧٠ - ٩ مؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق « سوناتور » (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير السياحة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٧ المؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المصادقة على القانون الاساسي للمكتب الوطنى الجزائرى للسياحة ولاسيما المادة ٣ منه .

يأمر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - توضع الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق « سوناتور »

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسمى بـ « الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق » ويختصر اسمها « ش . و . س . ف » (سوناتور) وتدعى الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة واعمال الفنادق هنا بـ « الشركة » .

مادة ٢ - تعتبر الشركة تجارية فى علاقاتها مع الغير .

تمسك حسابات الشركة على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٣ - يكون مركز الشركة بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالتراب الوطنى بموجب قرار من الوزير المكلف بالسياحة .

الباب الثانى

الهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الى :

- استغلال جميع المنشآت والوحدات الخاصة بالسياحة التابعة للقطاع العام والتي أسند اليها تسييرها من قبل الوزير المكلف بالسياحة .

وتكلف فى هذا الصدد خاصة بـ :

- تنسيق ومراقبة سير المنشآت والوحدات السياحية الموضوعة تحت مسؤوليتها وتحديد كفاءات تسييرها وتنصيب أجهزتها والقيام بأية دراسة تتعلق بقيمتها ونتاجها .

- القيام بالخدمات العامة والمشاركة بين جميع المنشآت والوحدات السياحية الموضوعة تحت مسؤوليتها وخاصة فيما يتعلق بتسويق أداء الخدمات والعمليات السياحية المرتبطة بها وكذا بابقاء أملاك الشركة العقارية والمنقولة على حالتها .

- القيام بجميع دراسات السوق اللازمة لتطبيق سياسية توسيع الشركة .

- تنفيذ جميع أشغال التجديد والتجهيز والتوسيع فى اطار صلاحياتها وتحرير كل الوثائق اللازمة لاستئجار البنايين والموردين والمقاولين والقيام بجميع الطلبات المتعلقة بالأشغال وتأمين جميع اللوازم .

- اكتساب واستغلال وتسجيل كل رخصة أو نموذج أو طريقة صناعية لها علاقة بهدفها .

- جمع التموينات اللازمة لاستغلال المنشآت والوحدات السياحية للشركة .

- انجاز جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المتعلقة بهدفها مباشرة والتي من شأنها أن تيسر تنميتها وذلك فى القطر الجزائرى أو خارجه وفى حدود صلاحيتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - تزود الدولة الشركة برأسمال تحدد قيمته بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .
ويمكن زيادة وتخفيض هذا الرأسمال بنفس الطريقة بموجب اقتراح من المدير العام وبعد استطلاع رأى لجنة التوجيه .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٦ - يوكل بتسيير الشركة لمدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٧ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المتعلقة بهدفها مع الاحتفاظ بالاحكام المتعلقة بوصاية الدولة على الشركة المذكورة .

وللمدير العام - اذا اقتضت مصلحة الشركة - أن يفوض جزء من سلطاته لواحد أو لمجموعة من أعوانه ويجب أن يصادق على هذا التفويض بقرار من الوزير المكلف بالسياحة .

مادة ٨ - تحدث لجنة للتوجيه لتساعد وتوجه المدير العام في مهمته .

وتتكون من :

- ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة ، بصفته رئيس .

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية .

- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط .

- ممثل عن وزير الداخلية .

- عضو منتخب من قبل مستخدمي الشركة .

يقوم المدير العام للشركة بمهام كتابة اللجنة ، ويحضر الجلسات مع مندوب للحسابات معين من قبل الوزير المكلف بالمالية ويكون لهما صوتان استشاريان .

يمكن للجنة التوجيه أن تأخذ رأى كل من يستطيع افادتها فيما يتعلق بمداوماتها .

مادة ٩ - تجتمع اللجنة مرة على الأقل في كل

ثلاثة أشهر وكلما تطلبت مصلحة الشركة ذلك وبناء على دعوة من رئيسها .

ويمكن أن تجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب سلطة الوصاية أو ثلث الاعضاء أو المدير العام .

يمضى الرئيس وعضوان من اللجنة على محاضر الاجتماعات التى تسجل فى دفتر خاص وترسل نسخة منها الى سلطة الوصاية .

يتطلب حضور ثلثى أعضاء اللجنة لكى تعتبر الاجتماعات صحيحة .

مادة ١٠ - تتابع لجنة التوجيه نشاط الشركة وتطلع على تقارير المدير العام وتبدي رأيا فيما يخص الامور التالية :

- الوسائل التى يمكن استعمالها من قبل الشركة فى اطار توجيهات الوزير المكلف بالسياحة .

- ميزانية الايرادات والمصروفات المستقبلية .
- برنامج توظيف الاموال السنوى أو لعدة سنوات .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .
- اقتراحات الزيادة أو التخفيض فى رأس مال الشركة .

- امتلاك وبيع وتأجير العقارات اللازمة لنشاطها .

- احداث وحدات سياحية .
- حسابات الاستغلال وميزانية الشركة .
- تخصيص الارباح وفقا للقوانين النافذة .
- القانون الاساسى للمستخدمين ونظام الاجور .

- النظام الداخلى للشركة .

مادة ١١ - يقوم المدير العام ، مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها فى البابين الخامس والسادس من هذا القانون الاساسى ، بالمهام التالية :

- يمثل الشركة لدى الغير .
- يقوم بالدعاوى أمام المحاكم .
- يعد ميزانية الايرادات والمصروفات المستقبلية للشركة .

- يحرر الميزانية وحسابات الاستغلال والخسائر والأرباح .

- يقترح نظام الشركة الداخلي والقانون الاساسي للمستخدمين .

- يقترح احداث وحدات سياحية .

- يوقع ويقبل ويظهر ويوفى جميع الاوراق المالية والشيكات ويفتح ويسير جميع الحسابات المصرفية ويتسلم كل مبلغ ويقوم بكل سحب ويعطى الايصالات وبراءات الذمة .

- يبرم جميع القروض .

- يحرر تقريراً عاماً عن سير الشركة .

- ينجز بصفة عامة كل عمليات التسيير العادي .

الباب الخامس

الوصاية

مادة ١٢ - تجعل الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة الذي يصادق بالخصوص على :

- التوجيه العام للشركة .

- القانون الاساسي للمستخدمين والنظام الداخلي للشركة .

- التعيين في الوظائف العليا للشركة .

- تخصيص الارباح طبقاً للتشريع النافذ .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

- احداث وحدات سياحية .

غير ان النظام الداخلي للشركة ونظام اجور المستخدمين وعقد القروض اللازمة تخضع لمصادقة مشتركة من قبل الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .

مادة ١٣ - يقوم المندوب للحسابات بمهامه في اطار القوانين والانظمة المحددة لحقوق وواجبات المندوبين للحسابات .

وعلى المندوب للحسابات أن :

- يحضر اجتماعات لجنة التوجيه بصوت استشاري .

- يطلع اللجنة على نتائج المراقبات التي قام بها .

- يرسل تقريره عن حسابات آخر السنة المالية للوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٤ - تبتدىء السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥ - يعد المدير العام الميزانية التقديرية السنوية للشركة وترسل للمصادقة عليها الى الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه ومصحوبة بتقرير المدير العام وملاحظات المندوب للحسابات وذلك قبل خمسة واربعين يوماً على الاقل من بدء السنة المالية المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء مدة خمسة واربعين يوماً ابتداء من تاريخ ارسال الا اذا عارض أحد الوزيرين أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الايرادات أو المصاريف . وفي هذا الافتراض يرسل المدير العام خلال مدة ثلاثين يوماً ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعاً جديداً للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة في المقطع السابق . وتعتبر المصادقة حاصلة في حدود الثلاثين يوماً التي تلي ارسال المشروع الجديد .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة على المشروع عند تاريخ بدء السنة المالية يستطيع المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود اعتمادات السنة المالية السابقة .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية حساباً ختامياً وحساب الاستغلال وحساب الخسائر والأرباح لترسل الى الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالسياحة للمصادقة عليها . ويضع المدير العام أيضاً تقريراً عاماً عن سير الشركة أثناء السنة المالية المنصرمة ويرسله بعد استشارة لجنة التوجيه الى سلطة الوصاية .

مادة ١٧ - تخصص الارباح بالكيفية التالية :

- تقطع ٥ ٪ لانشاء صندوق احتياطي ولا يتجاوز المبلغ المقتطع ١٠ ٪ من رأس المال .

- ويجرى تخصيص الباقي طبقاً للتشريع النافذ وخاصة لاحكام المادة ٧ من قانون المالية الاضافية لعام ١٩٦٥ رقم ٦٥ - ٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ الموافق ٨ أبريل سنة ١٩٦٥ .

مادة ١٨ - تستطيع اللجنة بترخيص مشترك من الوزير المكلف بالسياحة والوزير المكلف بالمالية - بعد أخذ رأى لجنة التوجيه - القيام بتنفيذ كل برنامج للاستثمارات المطابقة لهدفها سواء كان سنويا أو لعدة سنوات .

مادة ١٩ - تستطيع الشركة عقد كل القروض الطويلة أو المتوسطة الاجل .

ويجب أن تكون القروض المتعاقد عليها مرخصا بها بمقرر من وزير المالية بعد أخذ رأى لجنة التوجيه وبعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة .

الباب السابع

احكام عامة

المادة ٢٠ - يعتبر مع مراعاة احكام المادتين ١٥ و ١٦ أعلاه كل ترخيص أو مصادقة من الوزير المكلف بالسياحة وحده أو مرفقا بترخيص أو مصادقة الوزير المكلف بالمالية المطلوب من قبل المدير العام بموجب هذا القانون الاساسى - حاصلا عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام مالم يعارض أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢١ - لا يمكن أن يعلن عن حل الشركة إلا بموجب نص ذى طابع تشريعى ينص على تصفية وأيلولة مجموع أموال الشركة .

أمر رقم ٧٠ - ١٢ مؤرخ فى ١٥ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة « صوناتماق » (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

يأمر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة ويختصر اسمها ب « صوناتماق » التى ترفق قوانينها الاساسية بهذا الامر .

مادة ٢ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٥ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسى

للشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة

« صوناتماق »

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تحت تسمية « الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة » ، وتسير بموجب القوانين النافذة وهذا القانون الاساسى .

مادة ٢ - تعتبر الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة تجارية فى علاقاتها مع الغير ، وتمسك حساباتها على طريقة الحسابات التجارية .

مادة ٣(٢) - يكون مقر الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة بمدينة الجزائر ويجوز تحويله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من وزير التجارة .

الفصل الثانى

الهدف

مادة ٤ - تمارس الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة نشاطاتها المتعلقة بموضوعها سواء فى الجزائر أو خارج التراب الوطنى ولا سيما :

١ - العبور والتخزين وتفرغ البضائع والنقل والتأمين وrehن جميع البضائع الموجودة فى المستودعات أو تحت الجمرك .

٢ - وبصفة عامة اكتساب الاراضى والعقارات وايجارها واستغلالها والتصرف فيها .

٣ - استصلاح الاراضى المشار اليها أعلاه بتشبيد جميع البنايات التى يمكن أن تكون موضوع استغلال مباشر أو غير مباشر - سواء كليا أو قسما منها - أو تنازل عن ايجار أو استبدال

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩ فى ١٩٧٠/١/٢٧ .

(٢) مدلة بالامر ٧٠ - ٥٨ الجريدة الرسمية العدد ٧٠ فى ١٩٧٠/٨/١٨ .

وبصفة عامة جميع العمليات العقارية أو غير العقارية والتجارية والمالية التي يكون لها ارتباط بالاهداف المشار اليها أعلاه أو التي من شأنها أن تيسر تنميتها .

لا يخالف عن الاحكام المتعلقة باختصاصات الهيئات العمومية فيما يخص الاعمال المبينة في الفقرة ١ أعلاه .

الفصل الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية للعبور والمخازن العامة بموجب قرار من وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

ويتكون الرأسمال هذا من دفعات نقدية ومن أموال عينية تمنحها الدولة والمؤسسات المالية العمومية والقطاع الخاص .

تحدد بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط نسب مساهمة القطاع الخاص والشروط المتعلقة بهذه المساهمة مع الاخذ بعين الاعتبار لاحكام هذا الامر .

مادة ٦ - يمكن زيادة الرأسمال أو تخفيضه بموجب قرار من وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط بناء على تقرير من الرئيس المدير العام بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

الفصل الرابع

الادارة

مادة ٧ - يسير الشركة ويديرها رئيس مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الوصاية .

مادة ٨ - يمارس الرئيس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير الشركة ويتصرف باسمها ويقوم بجميع العمليات المرتبطة بهدفها مع مراعاة الاحكام التي تنص على موافقة سلطة الوصاية .

مادة ٩ - يساعد الرئيس المدير العام في مهمته ، مدير عام مساعد يعين بناء على اقتراحه بموجب قرار وزاري كما يجوز أن يفوض له لصالح الشركة قسما من سلطته على أن يتم هذا التفويض تحت مسؤوليته .

مادة ١٠ - تحدث لجنة للتوجيه والمراقبة لتساعد

وتوجه الرئيس المدير العام في مهمته وهي تتكون من :

- ممثل عن وزير الوصاية .
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .
- ممثل عن وزير التجارة .
- ممثل عن وزير النقل .
- ممثل عن كل مؤسسة مالية عمومية مساهمة في رأس المال .

- ممثل عن الغرف التجارية .
- ممثل ينتخبه المستخدمون .

مادة ١١ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة لمدة ثلاث سنوات .

تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس المدير العام مرتين في السنة وكذلك كلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك .

مادة ١٢ - تطلع اللجنة على تقارير الرئيس المدير العام وتبدي رأيا فيها يخص :

١ - النظام الداخلي والقانون الاساسي للمستخدمين اللذين يوضحان طبقا للتشريع النافذ .

- ٢ - زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة .
- ٣ - البرنامج السنوي أو المتعدد السنوات للاستثمارات .

- ٤ - القروض المقترحة لامتد متوسط أو طويل .
- ٥ - الحسابات السنوية للشركة .
- ٦ - تخصيص الفائض المحتمل .

٧ - الامتلاك أو البيع وكذا الايجار والاستبدال الطويل والقصير الاجل للعقارات اللازمة لنشاطها .

مادة ١٣ - يمضي الرئيس المدير العام وعضوان من اللجنة على محاضر الاجتماعات التي تسجل في سجل خاص وترسل نسخة منها الى سلطة الوصاية .

يتطلب حضور أربعة أعضاء من اللجنة لكي تعتبر الاجتماعات صحيحة . وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وعند تساوى الاصوات يرجح صوت الرئيس .

الفصل الخامس

الوصاية

مادة ١٤(١) - توضع الشركة تحت وصاية وزارة التجارة وبقطع النظر عن أحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ أدناه فإن سلطة الوصاية تصادق بالخصوص على :

- الانظمة الداخلية للشركة كما هي محددة في نظامها الداخلي .
- القانون الاساسي للمستخدمين .
- التعيينات في الوظائف العليا للشركة .
- التوجيه العام للشركة .

مادة ١٥ - يعين الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مندوب للحسابات يكلف بمراقبة حسابات الشركة .

ويحضر جلسات لجنة التوجيه والمراقبة بصوت استشاري .

ويطلع اللجنة على نتائج المراقبة التي يقوم بها .

ويرسل تقريره حول حسابات انتهاء السنة المالية الى الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

الفصل السادس

احكام مالية

مادة ١٦ - تبتدىء السنة المالية في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر .

مادة ١٧ - يعد الرئيس المدير العام بمساعدة مديره العام المساعد الميزانية التقديرية السنوية للشركة ويرسلها الى وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط للمصادقة عليها بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة وذلك قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية المخصصة لها .

تعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ ارسال الا اذا عارض أحد الوزيرين أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الإيرادات أو المصاريف وفي هذه الحالة يرسل الرئيس المدير العام خلال مدة ثلاثين يوما ابتداء من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه وتعتبر المصادقة صالحة خلال الثلاثين يوما التي تلي ارسال المشروع الجديد .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة على الميزانية في تاريخ بدء السنة المالية ، يستطيع الرئيس المدير العام القيام بالنفقات الضرورية لتسيير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في الميزانية السابقة .

مادة ١٨ - يضع الرئيس المدير العام عند اختتام كل سنة مالية موازنة وحسابا للاستغلال ، وحسابا للخسائر والأرباح كما يضع تقريرا عاما عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة يرسله الى سلطة الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

مادة ١٩ - يشكل الربح الصافي من نتائج السنة المالية التي تبدو في ميزان حساب الأرباح والخسائر المشتمل على مجموع العمليات التي تقوم بها الشركة بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات ويقرر تخصيص الأرباح بناء على اقتراح الرئيس المدير العام بموجب مقرر مشترك بين وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط بعد استطلاع رأى لجنة التوجيه والمراقبة وتدفع الى الدولة قبل أى تخصيص حصة من الربح ذات أولوية تعادل الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي مع عدم المساس بالقوانين والانظمة النافذة المتعلقة بمساهمة المنظمات العمومية والشركات الوطنية في ميزانية الدولة .

مادة ٢٠ - تستطيع الشركة بعد ترخيص من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط القيام بتنفيذ كل برنامج سنوى أو متعدد السنوات للاستثمارات المطابقة لهدفها .

مادة ٢١ - تستطيع الشركة إبرام كل القروض المتوسطة أو الطويلة الاجل ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع النافذ وأحكام هذه المادة .

يجب أن تكون القروض المتعاقد عليها بضمان الدولة مرخصا بها بمقرر مشترك من وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

وتخضع القروض التي لا تضمنها الدولة الى ترخيص من وزير الوصاية بعد استطلاع رأى الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

وفي كلا الحالتين يطلب رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

الفصل السابع

احكام عامة

مادة ٢٢ - مع مراعاة احكام المادة ١٧ اعلاه فان كل ترخيص أو مصادقة يطلبها الرئيس المدير العام بموجب هذا القانون الاساسي من وزير الوصاية وحده أو مصحوبين بطلب من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط يعتبران حاصلين عند انتهاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح الرئيس المدير العام مالم يعارض أحد الوزراء المعنيين.

مادة ٢٣ - يعدل هذا القانون الاساسي بموجب نص له طابع تشريعي ولا يجوز أن يقرر حل الشركة الا بموجب نص تشريعي يتناول تصفية وأيلولة مجموع أموالها .

امر رقم ٧٠ - ٢١ مؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ يتضمن أحداث الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتين ٥ مكرر و ٥ مكرر ٣ ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسي للمجموعات المهنية ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد الخشب والمسماة « بواميكس » ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على أحداث الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها والمسماة بمختصر « سوناكوب » والتي يرفق قانونها الاساسي بالملحق رقم ١ من هذا الامر .

وتوضح الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها تحت وصاية وزير التجارة .

مادة ٢ - تحوز الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها احتكار تصدير الأخشاب ومشتقاتها واستيرادها وتوزيعها وفقا للجدول الوارد في الملحق رقم ٢ من هذا الامر .

وتحدد مراحل انجاز هذا الاحتكار بموجب قرارات وزير التجارة .

مادة ٣ - تحل المجموعة المهنية لشراء الأخشاب « بواميكس » ، وتؤول كافة أموالها وحقوقها والتزاماتها الى الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها .

مادة ٤ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية لتسويق الأخشاب ومشتقاتها بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون هذا الرأسمال :

١ - من المال الصافي للمجموعة المهنية للشراء المنحلة والمسماة « بواميكس » .

٢ - من الاموال المخصصة للصندوق الجزائري للتدخل الاقتصادي من قبل المجموعة المهنية للشراء « بواميكس » ، بعنوان المادة ٣٤ من المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسي للمجموعات المهنية .

٣ - من المنحة المالية التي تخصصها لها الدولة .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٦ - ينشر هذا الامر والنصوص اللاحقة به في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ .

الملحق رقم ١

القانون الاساسى

للشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها

الباب الاول

التسمية - والشخصية والمركز

مادة ١ - تحدث تحت وصاية وزير التجارة ، شركة وطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها ، ويختصر اسمها بـ (سوناكوب) SONACOB

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها هي مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالى .

وهي تعتبر تاجرة فى علاقاتها مع الغير .

وتضبط محاسبتها وفقا للأوضاع التجارية .

مادة ٣ - يحدد مقر الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها بمدينة الجزائر . ويمكن نقله لاي مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير التجارة .

الباب الثانى

هدف الشركة

مادة ٤ - ينصرف هدف الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها ضمن الشروط المحددة فى المادتين ٢ و ٣ من الأمر المتضمن احداث هذه الشركة :

- الى ممارسة احتكار استيراد وتوزيع الخشب ومشتقاته .

- الى القيام بتصدير منتجات الخشب لحسابها أو لحساب الغير .

- وبصفة عامة ، يمكن للشركة أن تستكمل فى حدود اختصاصاتها سواء كان فى الجزائر أو خارج التراب الوطنى جميع الدراسات الاقتصادية والمالية وجميع العمليات التجارية والمالية الخاصة بالاموال المنقولة والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها والتي من شأنها ان تساعد على تحقيق تنميتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها بموجب قرار

مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون هذا الرأسمال :

١ - من المال الصافى للمجموعة المهنية للشراء المنحلة والمسماة « بواميكس » .

٢ - من الاموال المخصصة للصندوق الجزائرى للتدخل الاقتصادى من قبل المجموعة المهنية للشراء « بواميكس » ، بعنوان المادة ٣٤ من المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ فى ١ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسى للمجموعات المهنية وتستفيد الشركة ، علاوة على ذلك ، من المساعدات المالية للدولة على أى شكل كانت والتي تعتبر لازمة لسيرها .

ويمكن زيادة الرأسمال أو تخفيضه بموجب قرار مشترك لوزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

مادة ٦ - تتكون الموارد المالية الأخرى للشركة، مما يلى :

١ - ايراد النشاطات ،

٢ - دخل الاموال التى تتولى تسييرها والاموال الاحتياطية والمؤن والتي يتعين عليها تخصيصها حسبما تعدد بموجب قرار مشترك من وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية ،

٣ - القروض التى يمكن أن تعقدها .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٧ - يتولى تسيير الشركة وادارتها مدير عام يجرى تعيينه بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير التجارة .

مادة ٨ - يكون المدير العام مسؤولا عن التسيير السليم للشركة .

ولا يجوز له ان يمارس أية وظيفة عمومية أو خاصة ، ولا ان يحوز بنفسه أو عن طريق شخص وسيط أية فائدة من شأنها ان تعرض تجرده للشبهة .

وهو يتصرف باسم الشركة ويتم جميع العمليات المتعلقة بهدفها ، مع مراعاة الاحكام المتضمنة مصادقة سلطة الرصاية .

وهو يجرى التعيينات لجميع الوظائف التي لا يخضع التعيين فيها لنص مقرر وذلك ضمن إطار احكام القانون الاساسى للمستخدمين ، ويمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين .

ويجوز له ان يفوض توقيعه .

مادة ٩ - توضع لجنة للتوجيه والمراقبة لدى المدير العام ، لأجل مساعدته فى مهمته .

وتتكون هذه اللجنة من :

١ - ممثل عن وزير التجارة ، رئيسا ،

٢ - ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ،

٣ - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،

٤ - ممثل عن الوزير المكلف بالنقل ،

٥ - ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة ،

٦ - ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة ،

٧ - المدير العام للشركة ،

٨ - الممثل المنتخب من طرف الموظفين ،

٩ - مستشارين اثنين مختارين بالنظر لخبرتهما المهنية يعينهما وزير التجارة .

ويقوم المدير العام بمهام كتابة اللجنة .

مادة ١٠ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة لمدة ثلاثة أعوام من قبل السلطات التابعة لها سلميا .

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل فى السنة وكلما تطلبت ذلك مصلحة الشركة بناء على دعوة رئيسها .

ويمكن ان تجتمع فى جلسات غير عادية بناء على عريضة مقدمة أما من ثلاثة من أعضائها وأما من المدير العام .

مادة ١١ - تستمع اللجنة لتقارير المدير العام وتبدي رأيها على وجه الخصوص بما يلى :

١ - الأسس الداخلية للشركة والقانون الاساسى للموظفين ،

٢ - زيادة الرأسمال أو تخفيضه ،

٣ - البرامج التقديرية لعمليات التسويق المعدة طبقا للأنظمة السارية المفعول ،

٤ - برامج الاستثمار ،

٥ - القروض المتوسطة والطويلة الأجل ،

٦ - الحسابات السنوية للشركة ،

٧ - تنظيم التوزيع وتكاليفه ،

٨ - تخصيص الزيادات المحتملة ،

٩ - تخصيص العقارات الضرورية لنشاط الشركة وبيعها .

يجوز للجنة أن تطلب اعلامها عن المشاكل العامة المتعلقة بسير الشركة .

مادة ١٢ - توقع محاضر الاجتماعات من قبل الرئيس واثنين من أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة وتنقل الى سجل خاص . وتحال نسخة من هذه المحاضر الى سلطة الوصاية .

مادة ١٣ - لكى تكون اجتماعات اللجنة صحيحة فينبغى أن يشترك فيها سبعة من أعضائها .

واذا لم يكتمل النصاب ، فان الرئيس يدعو الأعضاء لاجتماع جديد يحدد تاريخ انعقاده بعد ١٥ يوما كاملا من الاجتماع السابق . وتعتبر المدولات الجارية فى الاجتماع الثانى للجنة ، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وفى حالة تساوى الأصوات ، يرجع صوت الرئيس .

مادة ١٤ - يعمل رئيس لجنة التوجيه والمراقبة على ما يلى :

- دعوة اللجنة للاجتماع واعداد جدول أعمال اجتماعاتها بعد مشاورة المدير العام ،

- متابعة سير الشركة ، وله ان يطلب من المدير العام تقريراً عن نشاطاته .

الباب الخامس

المراقبة

مادة ١٥ - بالرغم من أحكام المواد من ١٩ الى ٢٣ أدناه فان سلطة الوصاية تصادق بصفة خاصة على ما يلى :

١ - التوجيه العام للشركة وبرامج نشاطاتها ،

٢ - القانون الاساسى للموظفين ،

٣ - الأنظمة الأساسية الداخلية للشركة

٤ - التعيينات للوظائف العليا فى الشركة .

مادة ١٦ - يقوم بتدقيق الحسابات السنوية للشركة وبتقديم تقرير للجنة التوجيه والمراقبة والوزير المكلف بالوصاية ، مندوب للحسابات يعين من قبل الوزير المكلف بالمالية .

يعنوان السنة المالية السابقة باستثناء النفقات غير المجددة .

المادة ٢٠ - يقوم المدير العام حين قفل كل سنة مالية بأعداد موازنة وحساب للاستغلال وحساب للخسائر والأرباح .

وتحال هذه المستندات مرفقة بالتقرير العام لنشاط الشركة خلال السنة المالية المنصرمة ، الى سلطة الوصاية بعد اخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

المادة ٢١ - تتكون الأرباح الصافية من نتائج السنة المالية التي يشمل عليها مجموع العمليات الخاصة بالشركة ، بعد حسم جميع التكاليف والاستهلاكات .

ويقرر تخصيص الأرباح طبقا للأحكام السارية المفعول .

المادة ٢٢ - يمكن للشركة ان تقوم بتنفيذ جميع البرامج السنوية للاستثمار أو الموضوعه لعدة سنوات والمطابقة لهدفها ، وذلك بعد صدور اذن مشترك لوزير التجارة والوزير المكلف بالمالية والتخطيط بناء على رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

المادة ٢٣ - يمكن للشركة ان تعقد أى قرض متوسط أو طويل الاجل .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٢٤ - مع مراعاة احكام المادة ١٩ اعلاه ، يعتبر أى اذن أو مصادقة لوزير التجارة وحده أو مشتركة مع الوزير المكلف بالمالية ، والتي يطلبها المدير العام بموجب هذا القانون الاساسى، كأنها حاصلة عند انقضاء مهلة ٣٠ يوما من اقتراح المدير العام ، ما لم يعارض فيها أحد الوزراء المعنيين .

مادة ٢٥ - يجوز تعديل أحكام هذا القانون الأساسى بموجب مرسوم .

مادة ٢٦ - لا يمكن حل هذه الشركة الا بموجب نص ذى طابع تشريعى يتضمن التصفية والجهة التي تؤول اليها أموالها .

ويمكن ان يدعى هذا المندوب لاجراء المراقبات الدورية وحضور اجتماعات لجنة التوجيه والمراقبة بصوت استشارى .

مادة ١٧ - يعهد بضبط الحسابات وادارة الاموال الى موظف محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية .

فيمارس اختصاصاته فى نطاق التشريع الجارى به العمل .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٨ - تبدأ السنة المالية الحسابية من أول شهر يناير وتنتهى فى الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر .

وتنتهى السنة المالية الأولى فى ٣١ ديسمبر من السنة التى تلى سنة تأسيس الشركة .

مادة ١٩ - تحضر الجداول التقديرية للشركة من قبل المدير العام ، وتحال الى وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة فى أول يوليو على الأكثر .

وتعتبر المصادقة على الحساب كأنها حاصلة ، عند انقضاء مدة شهرين من تاريخ حالته ، الا اذا عارض فيه أحد الوزيرين ، أو تحفظ بمصادقته بالنسبة لبعض الإيرادات أو النفقات .

وفى حالة هذا الافتراض ، فان المدير العام يحيل مشروعا جديدا بقصد المصادقة عليه طبقا للاجراء المحدد فى المقطع السابق ، وذلك فى مهلة ٣٠ يوما من تاريخ تبليغه التحفظ .

فتعتبر المصادقة كأنها حاصلة ، ضمن مسدة ثلاثين يوما التالية لاحالة الميزانية الجديدة .

اما اذا لم تقع المصادقة على الجداول التقديرية عند تاريخ بدء السنة المالية ، فيمكن للمدير العام ان يشرع فى النفقات اللازمة لسير الشركة وفى تنفيذ التزاماتها فى حدود الاعتمادات الممنوحة

الملحق رقم ٢

- ٠٣ - ٤٤ - أخشاب خام وحتى ما كان منها منزوعة القشور أو منجورة .
- ٣١ - ٠٣ - ٤٤ - أخشاب من المناطق الحارة من الأنواع المذكورة في مذكرة التعريف .
- ٤١ - ٠٣ - ٤٤ - أعمدة من الصنوبريات منزوعة القشور ومحقنة أو مشربة .
- ٤٢ - ٠٣ - ٤٤ - أعمدة من الصنوبريات منجورة ومحقنة أو مشربة .
- ٤٣ - ٠٣ - ٤٤ - أعمدة من الصنوبريات منزوعة القشور غير محقنة ولا مشربة .
- ٤٤ - ٠٣ - ٤٤ - أعمدة من الصنوبريات منجورة غير محقنة ولا مشربة ولا مطلية بمواد .
- ٤٥ - ٠٣ - ٤٤ - أعمدة من الصنوبريات منجورة غير محقنة ولا مشربة ولا مطلية بمواد .
- ٥١ - ٠٣ - ٤٤ - شجر الصنوبر والراتينجية الخام المعد للهرس .
- ٥٢ - ٠٣ - ٤٤ - صنوبريات ما عدا شجر الصنوبر والراتينجية الخام المعد للهرس .
- ٥٣ - ٠٣ - ٤٤ - خشب للمناجم على هيئة قطع من أشجار الصنوبر والراتينجية
- ٥٤ - ٠٣ - ٤٤ - خشب للمناجم من الصنوبريات غير الصنوبر والراتينجية
- ٥٥ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار الصنوبر والراتينجية مقدم على هيئة قطع مدورة .
- ٥٦ - ٠٣ - ٤٤ - صنوبريات غير شجر الصنوبر والراتينجية ، معدة للنشر .
- ٥٧ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار الصنوبر والراتينجية مقدمة على هيئة قطع أخرى .
- ٥٨ - ٠٣ - ٤٤ - صنوبريات غير الصنوبر والراتينجية مقدمة على هيئة قطع أخرى .
- ٦١ - ٠٣ - ٤٤ - أخشاب أخرى غير خشب الصنوبريات معدة للهرس .
- ٦٢ - ٠٣ - ٤٤ - أخشاب للمناجم مقدمة على هيئة قطع مدورة غير أخشاب الصنوبريات .
- ٧٣ - ٠٣ - ٤٤ - أخشاب الاوكومى معدة للنشر .
- ٧٤ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار القرو معدة للنشر .
- ٧٥ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار الزان معدة للنشر .
- ٧٦ - ٠٢ - ٤٤ - أشجار الحور معدة للنشر .
- ٧٧ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار الجوز معدة للنشر .

- ٧٨ - ٠٣ - ٤٤ - أشجار من أنواع أخرى معدة للنشر .
- ٧٩ - ٠٣ - ٤٤ - أخشاب خام غير الصنوبريات مقدمة على هيئة أخرى .
- ٠٤ - ٤٤ - أخشاب منجورة فقط :
- ٢١ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب من المناطق الحارة منجورة
- ٣١ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب من الصنوبريات منجورة
- ٣٢ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب الجوز منجورة .
- ٣٣ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب الاوكومى منجورة .
- ٣٤ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب القرو منجورة .
- ٣٦ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب الزان منجورة .
- ٣٧ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب الحور منجورة .
- ٣٨ - ٠٤ - ٤٤ - أخشاب من أنواع أخرى منجورة
- ٠٥ - ٤٤ - أخشاب منشورة بالطول فقط أو مقطوعة أو منشورة في شكل صفائح يقل سمكها عن ٥ مم .
- ٣١ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب عادية ومنشورة من المناطق الحارة ومن الأنواع المذكورة في مذكرة التعريف .
- ٣٢ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب ناعمة ومنشورة من المناطق الحارة ومن الأنواع المذكورة في مذكرة التعريف .
- ٤٢ - ٠٥ - ٤٤ - لويحات طولها ٩٠ مم الى ٢١٠ مم الخ .
- ٤٤ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب الصنوبريات طولها ١٢٥ سم أو أقل وسمكها أقل من ١٢٥ مم .
- ٥١ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب الصنوبر والراتينجية منشورة .
- ٥٢ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب الصنوبريات غير الصنوبر والراتينجية منشورة .
- ٥٤ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب القرو منشورة .
- ٥٥ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب الزان منشورة .
- ٥٦ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب الحور منشورة .
- ٥٧ - ٠٥ - ٤٤ - أخشاب من الأنواع الأخرى العادية منشورة .
- ١٣ - ٤٤ - أخشاب (بما فيها الصفائح والأفاريز للأرضيات غير المجموعة) منجورة أو مفروضة أو مخددة أو مخروزة أو مشطورة حد الزوايا .
- ٠١ - ١٣ - ٤٤ - خشب صلب منجور أو مفروض أو مخدد أو مشطور حد الزوايا .
- ١١ - ١٣ - ٤٤ - أخشاب الصنوبريات منجورة أو

- ٠٠ - ١٨ - ٤٤ أخشاب اصطناعية أو مركبة .
 ١٩ - ٤٤ قضبان ونقوش بارزة من
 الخشب للأثاث والاطارات
 والتزيين المنزلي ومجاري
 كهربائية وما أشبهه .
 ٠١ - ١٩ - ٤٤ قضبان ونقوش بارزة للمجاري
 الكهربائية .
 ١١ - ١٩ - ٤٤ قضبان ونقوش بارزة غير معالجة
 أو مصقولة وموحدة النقوش
 ١٢ - ١٩ - ٤٤ قضبان ونقوش مجبسة أو
 مذهبة أو مدهونة أو مبرنقة
 الخ .
 ٢١ - ٤٤ صناديق وصناديق صغيرة
 وسلال من خشب
 واسطوانات وغلافات
 مشابهة وكاملة من الخشب
 مركبة أو غير مركبة أو
 مجمعة الأجزاء .
 ١١ - ٢١ - ٤٤ صناديق وسلال من خشب
 وغلافات من خشب للتصفيح
 أو خشب متعاكس .
 ٢١ - ٢١ - ٤٤ صناديق وسلال من خشب
 وغلافات من الخشب .
 ٢٢ - ٢١ - ٤٤ صناديق وسلال من خشب
 وغلافات من الخشب .
 المقطوع أو المنشور .
 ٠٩ - ٤٨ صفائح للبناء مركبة من عجين
 السورق أو من الخشب
 المنزوعة منه اليافه أو من
 نباتات مختلفة منزوعة منها
 اليافها مجمعة بصمغ طبيعي
 أو اصطناعي أو بمادة أخرى
 مشابهة .
 ٠٤ - ٠٩ - ٤٨ صفائح غير معالجة للبناء يقل
 سمكها عن ٨ مم .
 ٠٥ - ٠٩ - ٤٨ صفائح أخرى للبناء يقل
 سمكها عن ٨ مم .
 ٠٦ - ٠٩ - ٤٨ صفائح غير معالجة للبناء ذات
 سمك يساوي أو يزيد على
 ٨ مم .
 ٠٧ - ٠٩ - ٤٨ صفائح أخرى للبناء ذات سمك
 يساوي ٨ مم .
 ٦٩ - ٠١ - ٩٤ مقاعد للكراسي أو ضهورها
 وعضائد ومقاعد من جلد
 محشو ولوازم مشابهة
 للكراسي باستثناء مقاعد
 الطائرات المتحركة
 السطوح .

- مفروضة أو مخددة أو
 مشطورة حد الزوايا .
 ٢١ - ١٢ - ٤٤ أخشاب أخرى منجورة أو
 مفروضة أو مخددة أو
 مشطورة حد الزوايا .
 ١٤ - ٤٤ أوراق للتصفيح من الخشب
 منشورة أو مقطوعة أو
 منشورة في شكل صفائح
 لا يساوي سمكها ٥ مم أو
 يقل عن ٥ مم ومقواة على
 جهة بورق أو بقماش .
 ٠١ - ١٤ - ٤٤ أوراق للتصفيح من الخشب
 مقواة على وجه واحد .
 ١١ - ١٤ - ٤٤ أوراق للتصفيح من الخشب
 العادي وحتى المرمم أو الموصول
 ١٢ - ١٤ - ٤٤ أوراق للتصفيح من الخشب
 الناعم وحتى المرمم أو
 الموصول .
 ١٥ - ٤٤ خشب للتصفيح أو أوراق من
 الخشب المتعاكس المصافة
 اليها مواد أخرى ، وأخشاب
 ملبسة أو مرصعة .
 ٠٥ - ١٥ - ٤٤ خشب للتصفيح أو أوراق من
 الخشب المتعاكس الخ .
 ٠٨ - ١٥ - ٤٤ أخشاب أخرى غير ملبسة ولا
 مرصعة من نوع صنوبر
 « دوجلاس » .
 ٠٩ - ١٥ - ٤٤ أخشاب أخرى غير ملبسة ولا
 مرصعة .
 ١١ - ١٥ - ٤٤ أخشاب أخرى ملبسة أو مرصعة
 ١٧ - ٤٤ خشب محسن مقدم في شكل
 صفائح أو الواح أو قطع أو
 ما أشبهه .
 ٠١ - ١٧ - ٤٤ خشب ضخ من النوع المدعو
 « المحسن » .
 ١١ - ١٧ - ٤٤ خشب في شكل الواح طويلة
 وغير عريضة من النوع
 المدعو « المحسن » .
 ١٨ - ٤٤ خشب من النوع المدعو
 « الاصطناعي » أو « المركب »
 المكون من نشارة أو من
 نفاية النجارة أو من دقيق
 الخشب أو من فضلات
 خشبية أخرى مكثلة بصمغ
 طبيعية أو اصطناعية أو
 بلصقات عضوية أخرى وعلى
 هيئة الواح عريضة أو قطع
 كبيرة وما أشبهه .

امر رقم ٧٠ - ٢٢ مؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام

١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ يتضمن

احداث الشركة الوطنية لتسويق النسيج

والجلود (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- وبناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتين ٥ مكرر و ٥ مكرر ٣ ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الاساسي للمجموعات المهنية ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث مجموعة مهنية لاستيراد الأحذية والمسماة « جياك » ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٨ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث مجموعة مهنية للنسيج تسمى « جيتيكسال » ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢١

شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث مجموعة مهنية لشراء مصنوعات النسيج تسمى « كاديت » .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٣ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد أنواع الجلود تسمى « جيسب » ،

يامر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية للنسيج والجلود ويختصر اسمها بـ « اس . ان كوتيك » (S.N.COTEC) والتي يرفق قانونها الاساسي بالملحق رقم ١ من هذا الأمر .

وتوضع الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود تحت وصاية وزير التجارة .

مادة ٢ - تحوز الشركة الوطنية لتسويق المنتجات الخاصة بصناعات النسيج والجلود ، احتكار التصدير والاستيراد والعمليات الخاصة بتجارة الجملة المتعلقة بالمنتجات الواردة في الملحق رقم ٢ من هذا الأمر .

وتحدد مراحل انجاز هذا الاحتكار بموجب قرارات من وزير التجارة .

مادة ٣ - تحل المجموعات المهنية لشراء النسيج والأحذية وأنواع الجلود ، المسماة جيتيكسال وكاديت وجياك وجيسب وتؤول كافة أموالها وحقوقها والتزاماتها الى الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود .

مادة ٤ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون هذا الرأسمال :

١ - من المال الصافي للمجموعات المهنية للشراء المنحلة والمسماة جيتيكسال وكاديت وجياك وجيسب .

٢ - من الاموال المخصصة للصندوق الجزائري

للتدخل الاقتصادي من قبل مجموعات الشراء المذكورة جيتيكسال وكاديت وجياك وجيسب ، بعنوان المادة ٢٤ من المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الأساسي للمجموعات المهنية .

٣ - من المنحة المالية التي تخصصها لها الدولة .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٦ - ينشر هذا الامر والنصوص اللاحقة به في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ .

الملحق رقم ١

القانون الأساسي

للشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود

الباب الاول

التسمية والشخصية والمركز

مادة ١ - تحدث تحت وصاية وزير التجارة ، شركة وطنية لتسويق النسيج والجلود ، ويختصر اسمها بـ « اس . ان كوتيك » S.N.COTEC

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود هي مؤسسة عمومية ، ذات شخصية مدنية واستقلال مالي .

وهي تعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير .

وتضبط محاسبتها وفقا للأوضاع التجارية .

مادة ٣ - يحدد مقر الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود بمدينة الجزائر . ويمكن نقله لأي مكان آخر من التراب الوطني بموجب قرار من وزير التجارة .

الباب الثاني

هدف الشركة

مادة ٤ - تهدف الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ضمن الشروط المحددة في المادتين ٢ و ٣ من الامر المتضمن احداث هذه الشركة :

- الى ممارسة احتكار استيراد منتجات صناعة النسيج والجلود وعمليات الجملة ،

- الى القيام بعمليات تصدير منتجات النسيج والجلود لحسابها أو لحساب الغير .

- ويمكنها بصفة عامة ، أن تستكمل في حدود اختصاصاتها سواء في الجزائر أو خارج التراب الوطني ، جميع الدراسات الاقتصادية والمالية وجميع العمليات التجارية والمالية والخاصة بالاموال المنقولة والعقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق تنميتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

ويتكون هذا الرأسمال :

١ - من المال الصافي للمجموعات المهنية للشراء المنحلة والمسماة جيتيكسال وكاديت وجياك وجيسب .

٢ - من الاموال المخصصة للصندوق الجزائري للتدخل الاقتصادي من قبل مجموعات الشراء جيتيكسال وكاديت وجياك وجيسب ، بعنوان المادة ٢٤ من المرسوم رقم ٦٤ - ٢٣٣ المؤرخ في ١ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٦٤ والمتضمن القانون الأساسي للمجموعات المهنية .

وتستفيد الشركة ، علاوة على ذلك ، من المساعدات المالية للدولة على أي شكل كانت والتي تعتبر لازمة لسيرها .

ويمكن زيادة الرأسمال أو تخفيضه بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية .

مادة ٦ - تتكون الموارد المالية الأخرى للشركة مما يلي :

١ - ايراد النشاطات ،

٢ - دخل الاموال التي تتولى تسييرها والاموال الاحتياطية والمؤن التي يتعين عليها تخصيصها حسبما تحدد بموجب قرار مشترك من وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية ،

٣ - القروض التي يمكن أن تعقدها .

الباب الرابع

الإدارة

مادة ٧ - يتولى تسيير الشركة وإدارتها مدير عام يجرى تعيينه بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير التجارة .

مادة ٨ - يكون المدير العام مسؤولاً عن التسيير السليم للشركة .

ولا يجوز له أن يمارس أية وظيفة عمومية أو خاصة ، ولا أن يحوز بنفسه أو عن طريق شخص وسيط أية فائدة من شأنها أن تعرض تجرده للشبهة .

وهو يتصرف باسم الشركة ويتم جميع العمليات المتعلقة بهدفها ، مع مراعاة الأحكام المتضمنة مصادقة سلطة الوصاية .

وهو يجرى التعيينات لجميع الوظائف التي لا يخضع التعيين فيها لنص مقرر وذلك ضمن إطار أحكام القانون الأساسي للمستخدمين ، ويمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين .

ويجوز له أن يفوض توقيعه .

مادة ٩ - توضع لجنة للتوجيه والمراقبة لدى المدير العام ، لأجل مساعدته في مهمته . وتتكون هذه اللجنة من :

١ - ممثل عن وزير التجارة ، رئيسا ،

٢ - ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ،

٣ - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،

٤ - ممثل عن الوزير المكلف بالنقل ،

٥ - ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة ،

٦ - المدير العام للشركة ،

٧ - الممثل المنتخب من الموظفين ،

٨ - مستشارين اثنين مختارين بالنظر لخبرتهما المهنية ، يعينهما وزير التجارة ، ويقوم المدير العام بمهام كتابة اللجنة .

مادة ١٠ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة لمدة ثلاثة أعوام من قبل السلطات التابعة لها سلميا .

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في السنة وكلما تطلبت ذلك مصلحة الشركة بناء على دعوة رئيسها .

ويمكن أن تجتمع في جلسات غير عادية بناء على عريضة مقدمة أما من ثلاثة من الأعضاء وأما من المدير العام .

مادة ١١ - تستمع اللجنة لتقارير المدير العام ، وتبدي رأيها على وجه الخصوص بما يلي :

١ - الأسس الداخلية للشركة والقانون الأساسي للموظفين ،

٢ - زيادة الرأسمال أو تخفيضه ،

٣ - البرامج التقديرية لعمليات التسويق المعدة طبقاً للأنظمة السارية المفعول .

٤ - برامج الاستثمار ،

٥ - القروض المتوسطة والطويلة الأجل ،

٦ - الحسابات السنوية للشركة ،

٧ - تنظيم التوزيع وتكاليفه ،

٨ - تخصيص الزيادات المحتملة ،

٩ - شراء العقارات الضرورية لنشاط الشركة وبيعها .

يجوز للجنة أن تطلب اعلامها عن المشاكل العامة المتعلقة بسير الشركة .

مادة ١٢ - توقع محاضر الاجتماعات من قبل الرئيس واثنين من أعضاء اللجنة وتنقل الى سجل خاص . وتحال نسخة من هذه المحاضر الى سلطة الوصاية .

مادة ١٣ - لكي تكون اجتماعات اللجنة صحيحة فينبغي أن يشترك فيها سبعة من أعضائها . وإذا لم يكتمل النصاب ، فإن الرئيس يدعو الأعضاء لاجتماع جديد يحدد تاريخ انعقاده بعد ١٥ يوما كاملاً من الاجتماع السابق . وتعتبر المداولات الجارية في الاجتماع الثاني للجنة ، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وفي حالة تساوى الأصوات ، يرجح صوت الرئيس .

مادة ١٤ - يعمل رئيس لجنة التوجيه والمراقبة على ما يلي :

- دعوة اللجنة للاجتماع واعداد جدول أعمال اجتماعاتها بعد مشاورة المدير العام

- متابعة سير الشركة ، وله أن يطلب من المدير العام تقريراً عن نشاطاته .

الباب الخامس

المراقبة

مادة ١٥ - بالرغم من أحكام المواد من ١٩ الى ٢٣ أدناه ، فان سلطة الوصاية تصادق بصفة خاصة على ما يلي :

١ - التوجيه العام للشركة وبرامج نشاطاتها ،

٢ - القانون الاساسي للموظفين ،

٣ - الانظمة الأساسية الداخلية للشركة ،

٤ - التعيينات للوظائف العليا في الشركة .

مادة ١٦ - يقوم بتدقيق الحسابات السنوية للشركة وبتقديم تقرير للجنة التوجيه والمراقبة والوزير المكلف بالوصاية ، مندوب للحسابات يعين من قبل الوزير المكلف بالمالية .

ويمكن أن يدعى هذا المندوب لاجراء المراقبات الدورية وحضور اجتماعات لجنة التوجيه والمراقبة بصوت استشاري .

مادة ١٧ - يعهد بضبط الحسابات وادارة الاموال الى عون محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية .

فيمارس اختصاصاته في نطاق التشريع الجاري به العمل .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٨ - تبدأ السنة المالية الحسابية من أول شهر يناير وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر .

وتنتهي السنة المالية الاولى في ٣١ ديسمبر من السنة التي تلي سنة تأسيس الشركة .

مادة ١٩ - تحضر الجداول التقديرية للشركة من قبل المدير العام ، وتحال الى وزير التجارة والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة في أول يوليو .

وتعتبر المصادقة على الحساب كأنها حاصلة ، عند انقضاء مدة شهرين من تاريخ حالته ، الا اذا عارض فيه أحد الوزيرين أو تحفظ بمصادقته بالنسبة لبعض الإيرادات أو النفقات .

وفي حالة هذا الافتراض ، فان المدير العام يحيل مشروعا جديدا بقصد المصادقة عليه طبقا للاجراء المحدد في المقطع السابق ، وذلك في مهلة ٣٠ يوما من تاريخ تبليغه التحفظ .

وتعتبر المصادقة كأنها حاصلة ، ضمن مدة الثلاثين يوما التالية لاحالة الميزانية الجديدة .

أما اذا لم تقع المصادقة على الجداول التقديرية عند تاريخ بدء السنة المالية ، فيمكن للمدير العام أن يشرع في النفقات اللازمة لسير الشركة وفي تنفيذ التزاماتها في حدود الاعتمادات الممنوحة بعنوان السنة المالية السابقة باستثناء النفقات غير المجددة .

مادة ٢٠ - يقوم المدير العام حين قفل كل سنة مالية باعداد موازنة وحساب للاستغلال وحساب للخسائر والأرباح .

وتحال هذه المستندات مرفقة بالتقرير العام لنشاط الشركة خلال السنة المالية المنصرمة ، الى سلطة الوصاية بعد أخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

مادة ٢١ - تتكون الأرباح الصافية من نتائج السنة المالية التي يشتمل عليها مجموع العمليات الخاصة بالشركة ، بعد حسم جميع التكاليف والاستهلاكات .

ويقرر تخصيص الأرباح طبقا للاحكام السارية المفعول .

مادة ٢٢ - يمكن للشركة ان تقوم بتنفيذ جميع البرامج السنوية للاستثمار أو الموضوعه لعدة سنوات والمطابقة لهدفها ، وذلك بعد صدور اذن مشترك لوزير التجارة والوزير المكلف بالمالية ، بناء على رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

مادة ٢٣ - يمكن للشركة أن تعقد أى قرض متوسط أو طويل الأجل .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المادة ١٩ أعلاه يعتبر أى اذن أو مصادقة لوزير التجارة وحده أو مشتركة مع الوزير المكلف بالمالية ، والتي يطلبها المدير العام بموجب هذا القانون الاساسي ، كأنها حاصلة عند انقضاء مهلة ٣٠ يوما من اقتراح المدير العام ، مالم يعارض فيها أحد الوزيرين المعنيين .

مادة ٢٥ - يجوز تعديل أحكام هذا القانون الاساسي بموجب مرسوم .

مادة ٢٦ - لا يمكن حل هذه الشركة الا بموجب نص ذى طابع تشريعي يتضمن التصفية والجهة التي تؤول اليها أموالها .

الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود الملحق الثاني

٠١ - ٤١ فراء خام (جديدة أو مملوحة
أو مجففة أو مكلسة أو
محضرة للدبغ) بما في
ذلك جلود الأغنام
بصوفها .

٠١ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها مملوحة أو
طرية ومعدة لنزع الصوف .

٠٢ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها ، مملوحة أو
طرية ومعدة لأغراض أخرى .

٠٣ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها ، مملوحة
أو مجففة ومعدة لنزع
الصوف .

٠٤ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها ، مملوحة
أو مجففة ومعدة لأغراض
أخرى .

٠٥ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها ، مجففة
ومعدة لنزع الصوف .

٠٦ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام بصوفها ، مجففة
ومعدة لأغراض أخرى .

١١ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مملوحة أو طرية
ومعدة لنزع الصوف .

١٢ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مملوحة وطرية
ومعدة لأغراض أخرى .

١٣ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مملوحة وطرية
أو مجففة ومعدة لنزع
الصوف .

١٤ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مملوحة أو مجففة
ومعدة لأغراض أخرى .

١٥ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مجففة ومعدة
لنزع الصوف .

١٦ - ٠١ - ٤١ راتون وهجين مجففة ومعدة
لأغراض أخرى .

٢١ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان مملوحة أو
طرية ومعدة لنزع الصوف .

٢٢ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان مملوحة
وطرية ومعدة لأغراض
أخرى .

٢٣ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان مملوحة
وجافة ومعدة لنزع الصوف .

٢٤ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان مملوحة
وجافة ومعدة لأغراض
أخرى .

٢٥ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان جافة ومعدة
لنزع الصوف .

٢٦ - ٠١ - ٤١ فراء خراف وجديان جافة
ومعدة لأغراض أخرى .

٢٧ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، مملوحة
وطرية .

٢٨ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، مملوحة
وجافة .

٢٩ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، جافة .

٣١ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار صغيرة ، مملوحة
وطرية .

٣٢ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار صغيرة ، مملوحة
وجافة .

٣٣ - ٠١ - ٤١ جلود أبقار صغيرة ، جافة .

٣٤ - ٠١ - ٤١ فراء عجول مملوحة وطرية .

٣٥ - ٠١ - ٤١ فراء عجول مملوحة وجافة .

٣٦ - ٠١ - ٤١ فراء عجول جافة .

٣٧ - ٠١ - ٤١ فراء خيول مملوحة وطرية أو
مملوحة وجافة .

٣٨ - ٠١ - ٤١ فراء خيول جافة .

٥٤ - ٠١ - ٤١ فراء عنز مملوحة وطرية .

٥٥ - ٠١ - ٤١ فراء عنز مملوحة وجافة .

٥٦ - ٠١ - ٤١ فراء عنز جافة .

٦١ - ٠١ - ٤١ جلود خنازير .

٦٢ - ٠١ - ٤١ جلود زواحف وضفدعيات
واسماك ، وضرعيات
بحرية .

٦٣ - ٠١ - ٤١ جلود ايليات وطيء .

٦٤ - ٠١ - ٤١ فراء خام جديدة ، مملوحة أو
جافة من أنواع أخرى .

٧١ - ٠١ - ٤١ فراء أبقار كبيرة ، مكلسة أو
محضرة للدبغ .

٨١ - ٠١ - ٤١ فراء أبقار صغيرة ، مكلسة أو
محضرة للدبغ .

٨٢ - ٠١ - ٤١ فراء عجول مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٨٣ - ٠١ - ٤١ فراء خيول مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٩١ - ٠١ - ٤١ فراء أغنام مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٩٢ - ٠١ - ٤١ فراء خراف أو جديان مكلسة
أو محضرة للدبغ .

سمكها ، من الظهور مدبوغة
بدباغ معدني أو مخلوط
بدون تشبييع .

٢٢ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بجميع
سمكها ، مدبوغة بدباغ
معدني أو مخلوط بدون
تشبييع

٢٣ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بجميع
سمكها ، من الظهور مدبوغة
بدباغ معدني أو مخلوط
مع تشبييع .

٢٤ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة بجميع سمكها
مدبوغة بدباغ معدني أو
مخلوط بتشبييع .

٢٥ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، منشورة
ومدبوغة بدباغ معدني
أو مخلوط من اللب .

٢٦ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، منشورة
ومدبوغة بدباغ معدني أو
مخلوط من القشرة .

٣١ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، مهنفرة .

٤٢ - ٠٢ - ٤١ جلود عجول مدبوغة بدباغ
نباتي أو مركب .

٤٣ - ٠٢ - ٤١ أروية العجول .

٤٤ - ٠٢ - ٤١ فراء وقشور من جلود العجول
منعمة .

٤٥ - ٠٢ - ٤١ جلود عجول مدبوغة بدباغ
معدني أو مخلوط .

٥٤ - ٠٢ - ٤١ جلود خيول مهنفرة .

٥٥ - ٠٢ - ٤١ جلود خيول مدبوغة بدباغ
نباتي أو مركب .

٥٦ - ٠٢ - ٤١ جلود خيول مدبوغة بدباغ
معدني أو مخلوط .

٠٣ - ٤١ فراء أغنام محضرة ، غير مذكور
منها في الأرقام من ٠٦ -
٤١ - لغاية ٠٨ - ٤١ .

٢١ - ٠٣ - ٤١ فراء الهجن الهندية المدبوغة .

٣١ - ٠٣ - ٤١ فراء غنم محضرة بالرماد والشب
أو بالفرمول .

٣٢ - ٠٣ - ٤١ فراء خراف أو جديان محضرة
بالرماد والشب أو بالفرمول

٣٣ - ٠٣ - ٤١ فراء أغنام مدبوغة بكامل
سمكها .

٩٣ - ١٠ - ٤١ فراء عنز مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٩٤ - ٠١ - ٤١ فراء خنازير مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٩٥ - ٠١ - ٤١ جلود زواحف وضفدعيات
وأسمك مكلسة أو محضرة
للدبغ .

٩٦ - ٠١ - ٤١ فراء أنواع أخرى مكلسة أو
محضرة للدبغ .

٠٢ - ٤١ جلود الأبقار وفراؤها (بما في
ذلك الجواميس) وجلود
الخيول المحضرة ، باستثناء
ما ذكر في الأرقام من ٠٦ -
٤١ الى غاية ٠٨ - ٤١ .

٠١ - ٠٢ - ٤١ جلود الأبقار ، مدبوغة فقط
بكامل سمكها .

٠٢ - ٠٢ - ٤١ جلود الأبقار الكبيرة ، مدبوغة
فقط ومنشورة ، من اللب .

٠٣ - ٠٢ - ٤١ جلود الأبقار الكبيرة ، مدبوغة
فقط ، منشورة ، من القشور

٠٤ - ٠٢ - ٤١ جلود خيول مدبوغة فقط .

٠٥ - ٠٢ - ٤١ جلود عجول مدبوغة فقط .

١١ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بكامل
سمكها مدبوغة بمواد نباتية
أو مركبة بتشبييع ، ومن
الظهور .

١٢ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بكل سمكها
مدبوغة بدباغ نباتي أو
تركيبي وبدون تشبييع .

١٣ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بجميع
سمكها ، من الظهور
ومدبوغة بدباغ نباتي أو
تركيبي مع تشبييع .

١٤ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بجميع
سمكها مدبوغة بدباغ نباتي
أو تركيبي مع تشبييع .

١٥ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، من اللب
منشورة ومدبوغة بدباغ
نباتي أو تركيبي .

١٦ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، منشورة
مدبوغة بدباغ نباتي أو
تركيبي ، ومن القشرة .

٢١ - ٠٢ - ٤١ جلود أبقار كبيرة ، بجميع

- ٣٤ - ٠٣ - ٤١ فراء أغنام مذبوغة ومنشورة ،
من اللب .
- ٣٥ - ٠٣ - ٤١ فراء أغنام مذبوغة ومنشورة
حتى اللحم .
- ٣٦ - ٠٣ - ٤١ فراء خراف وجديان مذبوغة
- ٣٧ - ٠٣ - ٤١ فراء أغنام منصمة .
- ٣٨ - ٠٣ - ٤١ فراء أغنام محضرة من أنواع
أخرى .
- ٠٤ - ٤١ فراء عنز محضرة ، غير ما ذكر
منها في الأرقام من ٠٦ -
٤١ إلى غاية ٠٨ - ٤١ .
- ٠٢ - ٠٤ - ٤١ فراء عنز هندية مذبوغة .
- ٠٤ - ٠٤ - ٤١ فراء عنز هجينة محضرة
بالقرمول .
- ٠٥ - ٠٤ - ٤١ فراء عنز مذبوغة .
- ١١ - ٠٤ - ٤١ فراء عنز منصمة .
- ١٢ - ٠٤ - ٤١ فراء عنز محضرة من أنواع
أخرى .
- ٠٥ - ٤١ فراء محضرة من حيوانات أخرى
باستثناء ما ذكر في الأرقام
من ٠٦ - ٤١ لغاية ٠٨ -
٤١ .
- ٠١ - ٠٥ - ٤١ فراء خنازير مذبوغة .
- ٠٢ - ٠٥ - ٤١ جلود زواحف وضفدعات
واسماك مذبوغة .
- ٠٣ - ٠٥ - ٤١ جلود حيوانات أخرى مذبوغة .
- ١٢ - ٠٥ - ٤١ جلود عجول البحر وضفدعات
بحرية أخرى محضرة .
- ١٣ - ٠٥ - ٤١ جلود زواحف وضفدعات
واسماك محضرة .
- ١٤ - ٠٥ - ٤١ فراء إيليات وطباء وكلاب
محضرة .
- ١٦ - ٠٥ - ٤١ فراء خنازير محضرة .
- ١٧ - ٠٥ - ٤١ جلود حيوانات أخرى محضرة .
- ٠٦ - ٤١ جلود وفراء مذبوغة بزيوت
الاسماك .
- ٦١ - ٠٦ - ٤١ فراء أغنام مذبوغة بزيوت
الاسماك وغير مشذبة أو
مقطوعة .
- ٠١ - ٠٦ - ٤١ جلود أبقار كبيرة مذبوغة
بزيوت الاسماك .

- ١١ - ٠٦ - ٤١ فراء عجول مذبوغة بزيوت
الاسماك .
- ٢١ - ٠٦ - ٤١ فراء خيول مذبوغة بزيوت
الاسماك .
- ٣٢ - ٠٦ - ٤١ فراء أبقار مذبوغة بزيوت
الاسماك غير التي لم تشذب
أو تقطع .
- ٤١ - ٠٦ - ٤١ فراء عنز مذبوغة بزيوت
الاسماك .
- ٥١ - ٠٦ - ٤١ فراء حيوانات أخرى مذبوغة
بزيوت الاسماك .
- ٠٧ - ٤١ جلود وفراء مرققة .
- ٠١ - ٠٧ - ٤١ جلود الأبقار الكبيرة المرققة .
- ١١ - ٠٧ - ٤١ فراء عجول مرققة .
- ٢١ - ٠٧ - ٤١ فراء خيول مرققة .
- ٣١ - ٠٧ - ٤١ فراء أغنام مرققة .
- ٤١ - ٠٧ - ٤١ فراء عنز مرققة .
- ٥١ - ٠٧ - ٤١ فراء حيوانات أخرى مرققة .
- ٠٨ - ٤١ جلود وفراء مطلية بالبرنيق
أو بالون معدنية .
- ٠١ - ٠٨ - ٤١ أبقار كبيرة مطلية بالبرنيق أو
بالون معدنية .
- ١١ - ٠٨ - ٤١ فراء عجول مطلية بالبرنيق .
- ١٢ - ٠٨ - ٤١ فراء عجول مطلية بالون
معدنية .
- ٢١ - ٠٨ - ٤١ فراء خيول مطلية بالبرنيق أو
بلون معدني .
- ٣١ - ٠٨ - ٤١ فراء أغنام مطلية بالبرنيق أو
بلون معدني .
- ٤١ - ٠٨ - ٤١ فراء عنز مطلية بالبرنيق أو
بلون معدني .
- ٥١ - ٠٨ - ٤١ فراء حيوانات أخرى مطلية
بالبرنيق .
- ٠٩ - ٤١ قصاصات وفضلات من الجلد
الطبيعي أو بديل الجلد
المذكورة بالفقرة رقم ١٠ -
٤١ ومن الفراء المذبوغة أو
المرققة ، التي لا يمكن
استعمالها في صناعة
منتجات جلدية : كالنشارة
والسحق والمحاق من
الجلد .
- ٠١ - ٠٩ - ٤١ قصاصات وفضلات جلدية

الناتجة عن الغزل ونفايات الصوف

- ٠١ - ٠٣ - ٥٠ فضلات حرير مكتلة غير التي
تصلح للغزل
- ١٣ - ٠٣ - ٥٠ حرير غير صالح للغزل يحتوي
فضلات تزيد على ٨٥٪ من
فضلات الحرير بالوزن
- ١٤ - ٠٣ - ٥٠ فضلات صالحة للغزل تحتوي
على أكثر من ٨٥٪ من
فضلات الحرير بالوزن
- ١٥ - ٠٣ - ٥٠ حرير غير صالح للغزل يحتوي
على أقل من ٨٥٪ من فضلات
الحرير بالوزن
- ١٦ - ٠٣ - ٥٠ فضلات غير مزيدة تحتوي على
أقل من ٨٥٪ من فضلات
الحرير بالوزن
- ٠٤ - ٥٠ خيوط حرير غير مكيفة للبيع
بالتجزئة
- ٠١ - ٠٤ - ٥٠ خيوط حرير غير مكيفة وتحتوي
على أكثر من ٨٥٪ من الحرير
الخام
- ٠٢ - ٠٤ - ٥٠ خيوط حرير غير مكيفة وتحتوي
على أكثر من ٨٥٪ من الحرير
غير خام ومبيضة أو
مصبوغة أو مطبوعة
- ١١ - ٠٤ - ٥٠ خيوط من الحرير غير مكيفة
وتحتوي على أقل من ٨٥٪
من الحرير الخام
- ١٢ - ٠٤ - ٥٠ خيوط حرير غير مكيفة
وتحتوي على أقل من ٨٥٪
من الحرير ، غير خام
ومبيضة أو مصبوغة أو
مطبوعة
- ٠٥ - ٥٠ خيوط من أسباده الحرير
(شاب) غير مكيفة للبيع
بالتجزئة
- ٠٥ - ٠٥ - ٥٠ خيوط من أسباده الحرير
(شاب) غير مكيفة وتحتوي
على أكثر من ٨٥٪ من أسباده
الحرير المبرومة أو المركبة من
عدة خيوط
- ٠٦ - ٠٥ - ٥٠ خيوط من أسباده الحرير
(شاب) غير مكيفة وتحتوي
على أكثر من ٨٥٪ من أسباده
الحرير

- لصناعة بديل الجلد
والسماد والغراء
- ١١ - ٠٩ - ٤١ قصاصات وفضلات جلدية
لاستعمالات أخرى
- ١٠ - ٤١ ابدال الجلد تحتوي على الجلد
غير المنزوع الألياف أو على
الياف جلدية في هيئة
صفائح أو طلاح حتى ما
كان منها ملفوفا
- ٠٣ - ١٠ - ٤١ ابدال الجلد من الياف جلدية
مكتلة
- ١٢ - ١٠ - ٤١ ابدال الجلد الأخرى
- ٠٣ - ٤٢ البسة ولوازم الالبسة من
الجلد الطبيعي أو ابدال
الجلد
- ٠١ - ٠٣ - ٤٢ ألبسة من الجلد أو ابدال
الجلد
- ٢٣ - ٠٣ - ٤٢ قفايز الوقاية للصناعات
المختلفة من الجلد وابداله
- ٢٤ - ٠٣ - ٤٢ قفايز خاصة للرياضة من
الجلد أو ابدال الجلد
- ٢٥ - ٠٣ - ٤٢ قفايز للرجال والاطفال
والرضع من الجلد أو ابدال
الجلد
- ٢٦ - ٠٣ - ٤٢ قفايز للنساء أو البنات من
الجلد أو ابداله
- ٣٢ - ٠٣ - ٤٢ مآزر وأجهزة أخرى للوقاية
الشخصية من الجلد أو
ابداله ولجميع الصناعات
- ٣٣ - ٠٣ - ٤٢ حزم عادية وحزم للبدل
الرسمية ونجاد من الجلد
وابدال الجلد
- ٣٤ - ٠٣ - ٤٢ البسة ولوازم الالبسة - غير
ما ذكر في محل آخر - من
الجلد الطبيعي أو ابدال
الجلد
- ٠٢ - ٥٠ حرير خام (غير مغزول)
- ٠٠ - ٠٢ - ٥٠ حرير خام غير مغزول وغير
مبroom
- ٠٣ - ٥٠ فضلات حريرية (بما في ذلك
شرائق دودة القز التي لا
يمكن كبها والقصاصات)
وكتل من خيوط الحرير
للحشسو ونفايات الحرير

٥٠ - ٠٨	وبر مسينا (ألياف فلورنسا) تقليد خيوط الجراحة
٥٠ - ٠٨ - ٠١	وبر مسينا
٥٠ - ٠٨ - ١١	تقليد خيوط الجراحة (كاتجوت) المصنوعة من خيوط الحرير .
٥٠ - ٠٩	القمشة من الحرير أو اسباد الحرير (شاب)
٥٠ - ٠٩ - ٤١	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير ذات لحمة من الكتان وخام .
٥٠ - ٠٩ - ٤٢	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير ذات لحمة من كتان ، غير خام نمبيضة أو مصبوغة الخ .
٥٠ - ٠٩ - ٤٣	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير بدون لحمة كتان .
٥٠ - ٠٩ - ٤٤	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير بدون لحمة كتان ، غير خام ومبيضة و مصبوغة .
٥٠ - ٠٩ - ٤٥	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير بدون لحمة كتان ، غير خام ومبيضة أو مصبوغة .
٥٠ - ٠٩ - ٤٦	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير بدون لحمة كتان ومطبوعة .
٥٠ - ٠٩ - ٤٧	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير ومطبوعة .
٥٠ - ٠٥ - ١٥	خيوط من اسباد الحرير (شاب) غير مكيفة وبسيطة وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من اسباد الحرير ،
٥٠ - ٠٥ - ١٦	خيوط من اسباد الحرير (شاب) غير مكيفة وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من اسباد الحرير المبرومة أو المركبة من عدة خيوط .
٥٠ - ٠٦	خيوط من اسباد الحرير (بورات) غير مكيفة للبيع بالتجزئة
٥٠ - ٠٦ - ٠١	خيوط من الاسباد غير مكيفة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الاسباد الخام .
٥٠ - ٠٦ - ٠٢	خيوط من الاسباد غير مكيفة وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من فضلات الاسباد الخام
٥٠ - ٠٦ - ١٢	خيوط من الاسباد غير مكيفة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من فضلات الاسباد غير الخام .
٥٠ - ٠٦ - ١٣	خيوط من الاسباد غير مكيفة وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من الاسباد وغير خام .
٥٠ - ٠٧	خيوط حرير و خيوط من اسباد الحرير (شاب) و خيوط فضلات الاسباد (بورات) مكيفة للبيع بالتجزئة .
٥٠ - ٠٧ - ٠١	خيوط حرير مكيفة
٥٠ - ٠٧ - ١١	خيوط من اسباد الحرير (شاب) ومكيفة .
٥٠ - ٠٧ - ٢١	خيوط الاسباد (بورات) مكيفة

٤٨ - ٠٩ - ٥٠	كريب يحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير أو اسباد الحرير وغير مطبوعة
٥١ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج من الحرير الخالص بلحمة كتان خام أو غير خام
٦١ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج من الحرير الخالص بلحمة كتان ومبيضة أو مصبوغة أو منسوجة بخيوط مختلفة الألوان
٦٢ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج الخ . بلحمة كتان ومطبوغة
٦٣ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج الخ . بلحمة سرج مصلب
٦٤ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج الخ . بلحمة سرج مصلب مبيضة أو مصبوغة أو منسوجة بخيوط مختلفة الألوان
٦٥ - ٠٩ - ٥٠	بونجي وهبوطى وشانتونج الخ . بلحمة سرج مصلب مطبوغة
٦٦ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة ذات ألوان فاتحة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير الخام
٦٧ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة ذات ألوان فاتحة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير غير الخام ومبيضة أو مصبوغة أو منسوجة بخيوط مختلفة الألوان
٦٨ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة ذات ألوان فاتحة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ومطبوغة
٦٩ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة فاتحة الألوان وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من الحرير ومطبوغة
٧٠ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة فاتحة الألوان وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من الحرير وغير مطبوغة
٧١ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة فاتحة الألوان تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ذات لحمة من الكتان ، من نوع السرج وخام
٧٢ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ذات لحمة من السرج غير خام ومبيضة أو مصبوغة أو منسوجة من خيوط مختلفة الألوان
٧٣ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ذات لحمة السرج ومطبوغة
٧٤ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ليس لها لحمة من كتان . وخام
٧٥ - ٠٩ - ٥٠	أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ليس لها لحمة من الكتان الخ . وغير خام ومبيضة أو مصبوغة أو منسوجة من خيوط مختلفة الألوان

٧٦ - ٠٩ - ٥٠

أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ليس لها لحمه من كتان الخ .. ومطبوعة .

٧٧ - ٠٩ - ٥٠

أقمشة أخرى تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير مطبوعة .

٧٨ - ٠٩ - ٥٠

أقمشة أخرى تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الحرير من غير المطبوعة .

١٠ - ٥٠

الأقمشة من اسباباد الحرير (بورات) .

٠١ - ١٠ - ٥٠

أقمشة من اسباباد الحرير (بورات) تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ومطبوعة .

٠٢ - ١٠ - ٥٠

أقمشة من اسباباد الحرير (بورات) تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ومن غير المطبوعة .

١١ - ١٠ - ٥٠

أقمشة من اسباباد الحرير (بورات) تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ومطبوعة .

١٢ - ١٠ - ٥٠

أقمشة من اسباباد الحرير (بورات) تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الحرير ومن غير المطبوعة .

٠٠ - ٨٠ - ٥٠

طرود بريدية وارساليات أخرى بالبريد من الفصل ٥٠

٠١ - ٥١

خيوط من اليفاف النسيج المركبة أو الاصطناعية ، الغير المطبوعة والغير المكيفة للبيع بالتجزئة .

١١ - ٠١ - ٥١

خيوط من اليفاف النسيج التركيبية الغير المكيفة والتي تحتوى على أقل من ٨٥٪ من هذه الالياف ، والبسيطة وغير المبرومة أو المبرومة على ما يقل عن ١٥٠ دورة بولياميد وذات المتانة الفائقة لصنع الاطر .

١٢ - ٠١ - ٥٠

خيوط من اليفاف النسيج التركيبية والغير المكيفة ، تحتوى على ٨٥٪ على الأقل من هذه الالياف وتكون بسيطة وغير مبرومة أو مبرومة على ما يقل عن ١٥٠ دورة بولياميد ، غير ما ذكر سابقا .

١٣ - ٠١ - ٥٠

خيوط من اليفاف النسيج التركيبية غير مكيفة تحتوى على ٨٥٪ على الأقل من هذه الالياف ، بسيطة وغير مبرومة أو مبرومة على ما يقل عن ١٥٠ دورة بولياميد، وذات متانة فائقة لصنع الاطر .

١٤ - ٠١ - ٥٠

خيوط من اليفاف النسيج التركيبية غير المكيفة تحتوى على ٨٥٪ من هذه الالياف على الأقل بسيطة وغير مبرومة أو مبرومة على ما يقل عن ١٥٠ دورة بولياميد غير ما ذكر سابقا .

١٥ - ٠١ - ٥٠

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير المكيفة تحتوى
على ٥٨٪ من هذه الالياف
على الاقل ، بسيطة ،
ومبرومة أو على معدل
يتراوح بين ١٥٠ دورة
و ٤٠٠ دورة بولياميد .

١٦ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير المكيفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من هذه
الياف بسيطة ومبرومة على
معدل يتراوح بين ١٥٠
دورة و ٤٠٠ دورة بولياميد،
غير ما ذكر سابقا .

٢١ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير المكيفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من هذه
الياف والبولياميد ذات
المتانة الفائقة لصنع الاطر ،
وغيرها .

٢٢ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير المكيفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من هذه
الياف ، بولياميد وغيرها .

٢٣ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير مكيفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من هذه
الياف ، غير البولياميد
و ذات متانة فائقة لصنع
الاطر .

٢٤ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير مكيفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من هذه

الياف ، غير البولياميد
وغيرها .

٣١ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف البولياميد
النسجية ، غير مكيفة
تحتوى على أقل من ٨٥٪ من
هذه الالياف .

٣٢ - ٠١ - ٥١

خيوط من الياف النسيج
التركيبية غير مكيفة تحتوى
على أقل من ٨٥٪ من الياف
غير البولياميد

٤١ - ٠١ - ٥١

خيوط من اسلاك مجوفة تحتوى
على ٨٥٪ من الياف
الاصطناعية ، بسيطة
وطبيعية ، مبيضة ومبرومة
بمعدل ٢٥٠ دورة أم لا وغير
مكيفة .

٤٢ - ٠١ - ٥١

خيوط من اسلاك مجوفة تحتوى
على ٨٥٪ من الياف
الاصطناعية على الاقل ،
بسيطة وخام ومبيضة
ومبرومة بمعدل ٢٥٠ دورة
الى اقل من ٤٥٠ دورة وغير
مكيفة .

٤٦ - ٠١ - ٥١

خيوط من اسلاك مجوفة تحتوى
على ٨٥٪ على الاقل من
الياف الاصطناعية ،
بسيطة ، غير خام وغير
مبيضة ومبرومة بمعدل
٢٥٠ دورة أم لا وغير
مكيفة .

٤٧ - ٠١ - ٥١

خيوط من اسلاك مجوفة تحتوى
على ٨٥٪ من الياف
الاصطناعية على الاقل غير
خام ولا مبيضة ، بسيطة
ومبرومة بمعدل ٢٥٠ دورة
الى اقل من ٤٠٠ دورة وغير
مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٥١

خيوط من الياف اصطناعية ذات
أسلاك مجوفة خام ومبيضة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٥٢

خيوط من الياف اصطناعية ذات
أسلاك مجوفة غير خام ولا
مبيضة و غير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦١

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على اقل من ٨٥٪
من الريون الاسيتات خام
ومبيضة ومبرومة بمعدل
اقل من ٢٥٠ دورة ، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦٢

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على اقل من ٨٥٪
من الريون الاسيتات خام
ومبيضة ومبرومة بمعدل
٢٥٠ دورة الى اقل من ٤٠٠
دورة ، بسيطة و غير مكيفة

٥١ - ٥١ - ٦٣

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على اقل من ٨٥٪
على الأقل من الريون
الاسيتات غير خام أو مبيضة
ومبرومة بمعدل اقل من
٢٥٠ دورة أم لا ، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦٤

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الريون الاسيتات غير
خام ولا مبيضة .

٥١ - ٥١ - ٦٥

خيوط من اسلاك غير مجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من الريون الفسكوز ، خام
ومبيضة ومبرومة باقل من
٢٥٠ دورة أم لا ، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦٦

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ من الريون
الفسكوز ، خام ومبيضة
ومبرومة من ٢٥٠ دورة الى
اقل من ٤٠٠ دورة ، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦٧

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الريون الفسكوز ، من
غير نوع الخام ومبيضة
ومبرومة باقل من ٢٥٠
دورة أم لا ، بسيطة و غير
مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٦٨

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الريون الفسكوز ، من
غير نوع الخام ومبيضة ،
ومبرومة من ٢٥٠ دورة الى
اقل من ٤٠٠ دورة ، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٧١

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الياف اصطناعية أخرى،
خام ومبيضة ومبرومة باقل
من ٢٥٠ دورة أم لا ،
بسيطة و غير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٧٢

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الياف الاسيتات
من غير نوع الخام ومبيضة،
ومبرومة من ٢٥٠ دورة الى
اقل من ٤٠٠ دورة، بسيطة
وغير مكيفة .

٥١ - ٥١ - ٧٣

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الاقل
من الالياف الاصطناعية من
غير نوع الخام ومبيضة

ومبرومة بأقل من ٢٥٠ دورة
أم لا ، بسيطة وغير مكيفة

٥١ - ٠١ - ٧٤

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
تحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من الالياف الاصطناعية غير
نوع الخام والمبيضة ،
والمبرومة من ٢٥٠ دورة الى
القل من ٤٠٠ دورة ،
بسيطة وغير مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨١

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
من غير النوع البسيط
تحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من الريون الاسيتات الخام
مبيضة وغير مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨٢

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
من غير نوع البسيطة
وتحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من الريون الفسكوز ، خام
ومبيضة وغير مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨٣

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
من غير نوع البسيطة تحتوى
على ٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية الأخرى ، خام
ومبيضة وغير مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨٤

خيوط أخرى من غير الاسلاك
المجوفة من غير نوع البسيطة
وتحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من الريون الاسيتات من
غير نوع الخام ومبيضة وغير
مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨٥

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
من غير الانواع البسيطة
وتحتوى على ٨٥٪ من
الريون الفسكوز ، من غير
نوع الخام ومبيضة وغير
مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٨٦

خيوط من غير الاسلاك المجوفة
من غير الانواع البسيطة
تحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من غير الالياف الاصطناعية
الأخرى من غير نوع الخام
ومبيضة وغير مكيفة .

٥١ - ٠١ - ٩١

خيوط من الالياف الاصطناعية
تحتوى على ٨٥٪ على الأقل
من هذه الالياف ، غير مكيفة

٥١ - ٠٢

وحيد الخيط وصفائح واشكال
مماثلة (بن اصطناعى)
وتقليد الكتجوت من مواد
نسيجية اصطناعية او
تركيبية

٥١ - ٠٢ - ٠١

وحيد الخيط الاصطناعى لا
يتجاوز طوله ١٠٠ م .

٥١ - ٠٢ - ٠٢

وحيد الخيط الاصطناعى
يتجاوز طوله ١٠٠ م .

٥١ - ٠٢ - ٠٣

صفائح واشكال مماثلة وتقليد
الكتجوت التركيبية .

٥١ - ٠٢ - ١١

وحيد الخيط من مواد نسيجية
اصطناعية .

٥١ - ٠٢ - ١٢

صفائح واشكال مماثلة وتقليد
الكتجوت الاصطناعية .

٥١ - ٠٣ - ١٣

خيوط من الياف الفسكوز من
غير الاسلاك المجوفة والمكيفة

٥١ - ٠٣

خيوط من الياف نسيجية
مركبة او اصطناعية غير
منقطعة ومكيفة للبيع
بالتجزئة

٥١ - ٠٣ - ٠١

خيوط من الياف مركبة ومكيفة

٥١ - ٠٤ - ٠٥	٥١ - ٠٣ - ١١
اقمشة فاتحة الالوان مصبوغة أو منسوجة من خيوط مختلفة الالوان وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف التركيبية .	خيوط من ألياف الاسيتات مكيفة .
٥١ - ٠٤ - ٠٦	٥١ - ٠٣ - ١٢
القمشة ذات الوان فاتحة مطبوعة وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف التركيبية .	خيوط من الياف الفسكوز ذات الاسلاك المجوفة ، مكيفة
٥١ - ٠٤ - ٠٧	٥١ - ٠٣ - ١٣
اقمشة اخرى ذات لحة من كتان او قطن ، خام او غير خام ، مبيضة وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية .	خيوط من الياف الفيسكوز من غير الاسلاك المجوفة والمكيفة .
٥١ - ٠٤ - ٠٨	٥١ - ٠٣ - ١٤
اقمشة اخرى ذات لحة من كتان او قطن مصبوغة او منسوجة من خيوط ذات الوان مختلفة تحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية .	خيوط من الياف اكسيد النحاس الامنياسي والياف اصطناعية اخرى مكيفة .
٥١ - ٠٤ - ٠٩	٥١ - ٠٤
اقمشة اخرى ذات لحة من كتان او قطن مصبوغة او منسوجة من خيوط ذات الوان مختلفة تحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية .	القمشة من الياف نسيجية تركيبية او اصطناعية غير مقطوعة (بما في ذلك الانسجة المركبة من خيط واحد او من صفائح والماكورة بالرقم ٠١ - ٥١ او ٠٢ - ٥١)
٥١ - ٠٤ - ١٠	٥١ - ٠٤ - ٠١
اقمشة اخرى بغير لحة من كتان او قطن ، خام او غير خام ، مبيضة وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف التركيبية .	كريب خام او غير خام او مبيض ويحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الياف الاصطناعية .
٥١ - ٠٤ - ١١	٥١ - ٠٤ - ٠٢
اقمشة اخرى بغير لحة من كتان او قطن ، مصبوغة او منسوجة من خيوط مختلفة الالوان وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف التركيبية .	كريب مصبوغ او منسوج من خيوط مختلفة الالوان ويحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف التركيبية .
	٥١ - ٠٤ - ٠٣
	كريب مطبوع يحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية .
	٥١ - ٠٤ - ٠٤
	اقمشة فاتحة الالوان ، خام او غير خام أو مبيضة وتحتوى على اكثر من ٨٥٪ من الياف التركيبية .

١٢ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى بغير لحمة من
كتان أو قطن ، مصبوغة
تحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف التركيبية .

١٣ - ٠٤ - ٥١

اقمشة مطبوعة وتحتوى على
اقل من ٨٥٪ من الالياف
التركيبية .

١٤ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى غير مطبوعة
وتحتوى على اقل من ٨٥٪
من الالياف التركيبية .

٢١ - ٠٤ - ٥١

كريب خام أو غير خام أو
مبيض ويحتوى على أكثر
من ٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية .

٢٢ - ٠٤ - ٥١

كريب مصنوع أو منسوج من
خيوط مختلفة الألوان
ويحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف التركيبية .

٢٣ - ٠٤ - ٥١

كريب مطبوع ويحتوى على
أكثر من ٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية .

٢٤ - ٠٤ - ٥١

اقمشة ذات ألوان فاتحة خام
أو غير خام أو مبيضة
وتحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف الاصطناعية .

٢٥ - ٠٤ - ٥١

اقمشة ذات ألوان فاتحة
مصبوغة أو منسوجة من
خيوط مختلفة الألوان
وتحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف الاصطناعية .

٢٦ - ٠٤ - ٥١

اقمشة ذات ألوان فاتحة
تحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف الاصطناعية .

٣٥ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى ذات لحمة من
كتان أو قطن خام أو غير
خام ، مبيضة ومقواة
ومضفورة الخيوط لصنّيع
الاطر وتحتوى على أكثر من
٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية .

٣٦ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى ذات لحمة من
كتان أو قطن غير مقواة أو
مضفورة الخيوط وتحتوى
على أكثر من ٨٥٪ من
الياف الاصطناعية .

٣٧ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى ذات لحمة من
كتان أو قطن مصبوغة أو
منسوجة من خيوط مختلفة
الألوان وتحتوى على أكثر من
٨٥٪ من الالياف الاصطناعية

٣٨ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى ذات لحمة من
كتان أو قطن مطبوعة
تحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف الاصطناعية .

٣٩ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى بغير لحمة من
قطن أو كتان ، خام أو غير
خام مبيضة تحتوى على أكثر
من ٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية .

٤٠ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى بغير لحمة من
قطن أو كتان، مصبوغة أو
منسوجة من خيوط مختلفة
الألوان وتحتوى على أكثر
من ٨٥٪ من الالياف
الاصطناعية .

٤١ - ٠٤ - ٥١

اقمشة اخرى بغير لحمة من
قطن أو كتان ، مطبوعة
وتحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الالياف الاصطناعية .

٥٢ - ٠٢ - ٠١	انسجة من خيوط من المعدن الخالص لا تحتوى على حرير أو شاب أو الياف تركيبية
٥٢ - ٠٢ - ٠٢	انسجة من خيوط من المعدن العادي لا تحتوى على حرير النخ
٥٢ - ٠٢ - ١١	انسجة من المعدن الخالص تحتوى على حرير وشاب النخ
٥٢ - ٠٢ - ١٢	انسجة من المعدن العادي تحتوى على حرير النخ
٥٣ - ٠١	كتل الصوف
٥٣ - ٠١ - ٠١	اصواف بمصلها لم تفسل
٥٣ - ٠١ - ٠٢	اصواف غسلت على ظهور الغنم
٥٣ - ٠١ - ١٣	اصواف على هيئة كتل غير منظفة بالكربون وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الصوف
٥٣ - ٠١ - ١٤	اصواف على هيئة كتل غير منظفة بالكربون وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من الصوف
٥٣ - ٠١ - ١٥	اصواف على هيئة كتل منظفة بالكربون وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الصوف
٥٣ - ٠١ - ١٦	اصواف على هيئة كتل منظفة بالكربون وتحتوى على أقل من ٨٥٪ من الصوف
٥٣ - ٠٢	اوبار خشنة ام ناعمة على هيئة كتل
٥١ - ٠٤ - ٤٢	اقمشة مطبوعة تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية
٥١ - ٠٤ - ٤٣	اقمشة غير مطبوعة تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الالياف الاصطناعية
٥١ - ٨٠ - ٠٠	طرود وارسالات بريدية تشتمل على محتويات الفصل ٥١
٥٢ - ٠١	خيوط معدنية مخلوطة بخيوط نسيجية (خيوط نسيجية معدنية) بما فى ذلك الخيوط المغلفة بالمعدن والخيوط النسيجية المعدنية
٥٢ - ٠١ - ٠١	خيوط نسيجية مغلفة بالمعدن الخالص غير معوجة أو مضفورة
٥٢ - ٠١ - ٠٢	خيوط نسيجية مغلفة بالمعدن العادي غير معوجة أو مضفورة
٥٢ - ٠١ - ١١	خيوط نسيجية من معدن معوج أو مضفور
٥٢ - ٠١ - ١٢	خيوط نسيجية من معدن خالص معوجة أو مضفورة
٥٢ - ٠٢	انسجة من خيوط معدنية وانسجة من خيوط نسيجية معدنية أو من خيوط نسيجية معدنة ويشملها الرقم ٥٢ - ٠١ وتستعمل لللبس والاثاث والاستعمالات المشابهة

٢١ - ٠٢ - ٥٣ أوبار خشنة محضرة ومجمدة .

٣١ - ٠٢ - ٥٣ أوبار خشنة غير محضرة ولا مجمدة .

٣٢ - ٠٢ - ٥٣ أوبار ارناب انجورة ناعمة .

٣٣ - ٠٢ - ٥٣ أوبار ناعمة للارانب والآرانب البرية والكستور والرجوندان والجردان وغيرها .

٣٤ - ٠٢ - ٥٣ أوبار ناعمة لحيوانات أخرى .

٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف والوبر (الناعم أو الخشن) باستثناء ما كان نسيجا منقوشا .

٠٦ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف الغير المحضرة بالكربون تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف .

٠٧ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف الغير محضرة بالكربون تحتوي على أقل من ٨٥٪ من الألياف .

٠٨ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف المحضرة بالكربون تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من هذه الألياف .

٠٩ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف المحضرة بالكربون تحتوي على أقل من ٨٥٪ من هذه الألياف .

٣١ - ٠٣ - ٥٣ فضلات خيوط الصوف أو الأوبار الناعمة .

٣٢ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الأوبار الخشنة .

٣٣ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف أو الأوبار الخشنة أو الناعمة التي تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من هذه الألياف الغير محضرة بالكربون على هيئة أوبار .

٣٤ - ٠٢ - ٥٣ فضلات الصوف والأوبار الناعمة أو الخشنة والتي تحتوي على أقل من ٨٥٪ بالوزن ، من هذه الألياف الغير المحضرة بالكربون .

٣٥ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف والأوبار الناعمة أو الخشنة محضرة بالكربون وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ بالوزن من هذه الألياف .

٣٦ - ٠٣ - ٥٣ فضلات الصوف والأوبار الناعمة أو الخشنة محضرة بالكربون وتحتوى على أقل من ٨٥٪ بالوزن من هذه الألياف .

٠٤ - ٥٣ الصوف الملتص أو الأوبار (الناعمة أو الخشنة)

٠١ - ٠٤ - ٥٣ أصواف مفتتة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الصوف .

١١ - ٠٤ - ٥٣ أصواف مفتتة تحتوي على أقل من ٨٥٪ من الصوف .

٠٥ - ٥٣ صوف أو أوبار (خشنة أو ناعمة) معطوبة أو مشطوبة .

٠٢ - ٠٥ - ٥٣ أشرطة من صوف وأوبار مخلوطة على هيئة كيب تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من هذه الانسجة .

٠٣ - ٠٥ - ٥٣ صوف وأوبار مخلوطة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من هذه الانسجة .

٠٤ - ٠٥ - ٥٣ أشرطة من الصوف والأوبار المشطوبة على هيئة كيب Tops تحتوي على أقل من ٨٥٪ من هذه الانسجة .

٥٣ - ٥٥ - ٥٥

صوف وأوبار مشبوطة تحتوى
على أكثر من ٨٥٪ من هذه
الأنسجة .

٥٣ - ٥٥ - ١٢

أشرطة من صوف أو أوبار
محلوجة على هيئة كيب
Tops تحتوى على أكثر
من ٨٥٪ من هذه الأنسجة

٥٣ - ٥٥ - ١٣

صوف وأوبار محلوجة تحتوى
على أقل من ٨٥٪ من هذه
الأنسجة .

٥٣ - ٥٥ - ١٤

أشرطة من صوف أو من أوبار
مشبوطة على هيئة كيب
Tops تحتوى على أقل
من ٨٥٪ من هذه الأنسجة

٥٣ - ٥٥ - ١٥

صوف وأوبار مشبوطة تحتوى
على أقل من ٨٥٪ من هذه
الأنسجة .

٥٣ - ٥٦

خيوط من الصوف المحلوج ،
غير مكيفة للبيع بالتجزئة .

٥٣ - ٥٦ - ٥٥

خيوط من الصوف المحلوج ،
غير مكيفة وخام وبسيطة .
تحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الصوف أو من الصوف
مع الأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٦ - ٥٦

خيوط من الصوف المحلوج
غير مكيفة خام مبرومة أو
مضفورة وتحتوى على أكثر
من ٨٥٪ من الصوف أو من
الصوف مع الأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٦ - ٥٧

خيوط من الصوف المحلوج ،
غير مكيفة وغير خام وبسيطة
وتحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الصوف أو من الصوف
مع الأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٦ - ٥٨

خيوط من الصوف المحلوج ،
غير مكيفة ولا خام مبرومة
أو مضفورة وتحتوى على
أكثر من ٨٥٪ من الصوف
أو من الصوف مع الأوبار
الناعمة .

٥٣ - ٥٦ - ١١

خيوط من الصوف المحلوج ،
غير مكيفة وتحتوى على أقل
من ٨٥٪ من الصوف مع
الأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٧

خيوط الصوف المشبوط ، غير
مكيفة للبيع بالتجزئة .

٥٣ - ٥٧ - ٥١

خيوط من الصوف المشبوط ،
غير مكيفة ، بسيطة وخام
وتحتوى على أكثر من ٨٥٪
من الصوف أو من الصوف
مع الأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٧ - ٥٢

خيوط من الصوف المشبوط ،
غير مكيفة وغير خام وتحتوى
على أكثر من ٨٥٪ من
الصوف أو من الصوف
المخلوط بالأوبار الناعمة .

٥٣ - ٥٧ - ٥٣

خيوط من الصوف المشبوط
غير محضرة ، مضفورة أو
على شكل حبال ضخمة ،
خام ، تزيد عن ٨٥٪ من
الصوف ، أو من الصوف
والوبر الناعم .

٥٣ - ٥٧ - ٥٤

خيوط من الصوف المشبوط
غير محضرة ، مضفورة أو
على شكل حبال ضخمة ،
غير خام تزيد عن ٨٥٪ من
الصوف ، أو من الصوف
والوبر الناعم .

١١ - ٠٧ - ٥٣

خيوط من الصوف المشسوط
غير محضرة ، تقل عن ٨٥٪
من الصوف ، أو من الصوف
والوبر الناعم .

٠٨ - ٥٣

خيوط من الوبر الناعم ،
منفوشة أو ممشوطة ، غير
محضرة للبيع بالتجزئة .

٠٣ - ٠٨ - ٥٣

خيوط من وبر الارنب الانجورة
غير محضرة ، منفوشة تزيد
عن ٨٥٪ من الوبر الناعم .

٠٤ - ٠٨ - ٥٣

خيوط من وبر الارنب الانجورة
غير محضرة ممشوطة تزيد
عن ٨٥٪ من الوبر الناعم .

٠٥ - ٠٨ - ٥٣

خيوط من الوبر الناعم غير
خيوط الارنب الانجورة غير
غير محضرة ، منفوشة ، تزيد
عن ٨٥٪ من الوبر الناعم .

٠٦ - ٠٨ - ٥٣

خيوط من الوبر الناعم غير
خيوط الارنب الانجورة غير
محضرة ، ممشوطة تزيد
عن ٨٥٪ من الوبر الناعم .

٢١ - ٠٨ - ٥٣

خيوط مختلطة بالصوف تقل
عن ٨٥٪ من وبر الارنب
الانجورة غير محضرة
ومنفوشة .

٢٢ - ٠٨ - ٥٣

خيوط مختلطة بالصوف تقل
عن ٨٥٪ من وبر الارنب
الانجورة غير محضرة
وممشوطة .

٢٣ - ٠٨ - ٥٣

خيوط مختلطة بالصوف تقل
عن ٨٥٪ من الوبر غير وبر
الارنب الانجورة غير محضرة
ومنفوشة .

٢٤ - ٠٨ - ٥٣

خيوط مختلطة بالصوف تقل
عن ٨٥٪ من الوبر غير وبر
الارنب الانجورة غير محضرة
وممشوطة .

٢٥ - ٠٨ - ٥٣

خيوط منعدمة الصوف تقل عن
عن ٨٥٪ من وبر الارنب
الانجورة غير محضرة
ومنفوشة .

٢٦ - ٠٨ - ٥٣

خيوط منعدمة الصوف غير
محضرة تزيد عن ٨٥٪ من
وبر الارنب الانجورة غير
محضرة ، ممشوطة .

٢٧ - ٠٨ - ٥٣

خيوط منعدمة الصوف تقل
عن ٨٥٪ من الوبر غير وبر
الارنب الانجورة غير محضرة
ومنفوشة .

٢٨ - ٠٨ - ٥٣

خيوط منعدمة الصوف تقل
عن ٨٥٪ من الوبر غير وبر
الارنب الانجورة غير محضرة
وممشوطة .

٠٩ - ٥٣

خيوط من الوبر الغليظ أو من
الحلفاء غير محضرة للبيع
بالتجزئة .

٠١ - ٠٩ - ٥٣

خيوط غير محضرة يبلغ وزن
الوبر الغليظ أو الحلفاء
فيها أكثر من ٨٥٪ .

١١ - ٠٩ - ٥٣

خيوط غير محضرة يقل وزن
الوبر الغليظ أو الحلفاء
فيها عن ٨٥٪ .

١٠ - ٥٣

خيوط من صوف ، ووبر
(ناعم أو غليظ) أو من
الحلفاء محضرة للبيع
بالتجزئة .

٥٣ - ١٢	أقمشة من الوبر الغليظ .
٥٣ - ١٢ - ٠١	أقمشة تشتمل على أكثر من ٨٥ من الوبر الغليظ .
٥٣ - ١٢ - ١١	أقمشة يقل وبرها عن ٨٥٪ .
٥٣ - ١٣	أقمشة من الحلفاء .
٥٣ - ١٣ - ٠١	أقمشة تشتمل على أكثر من ٨٥٪ من الحلفاء .
٥٣ - ١٣ - ١١	أقمشة تقل نسبة الحلفاء فيها عن ٨٥٪ .
٥٣ - ٨٠ - ٠٠	الطرود البريدية والمراسلات عن طريق البريد طبقا للفصل ٥٣ .
٥٤ - ٠١	كتان خام ، منقوع ، ممشوط أو معالج بكيفية أخرى ، غير مغزول مشق وفضلات (منها الفتات) .
٥٤ - ٠١ - ٠١	كتان خام أو منقوع .
٥٤ - ٠١ - ١١	كتان مقشور .
٥٤ - ٠١ - ٢١	كتان ممشوط أو معالج بكيفية أخرى غير مغزول يشتمل على أكثر من ٨٥٪ من وبر الكتان .
٥٤ - ٠١ - ٢٢	أنواع أخرى من الكتان ممشوط أو معالج بكيفية أخرى غير مغزول .
٥٤ - ٠١ - ٣١	مشق .
٥٤ - ٠١ - ٣٣	فضلات الكتان وفتاته .
٥٣ - ١٠ - ٠١	خيوط من صوف ووبر ناعم محضرة .
٥٣ - ١٠ - ٠٢	خيوط من الوبر الغليظ أو الحلفاء محضرة .
٥٣ - ١١	أقمشة من صوف أو ووبر ناعم
٥٣ - ١١ - ٠٥	الأقمشة المعروفة « لودان » .
٥٣ - ١١ - ٠٦	أقمشة تزن أكثر من ٤٠٠ غرام للمتر المربع ، يقل عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا وزنتها أكثر من ٨٥٪ .
٥٣ - ١١ - ٠٧	من الصوف أو الوبر الناعم
٥٣ - ١١ - ٠٨	أقمشة تزن أكثر من ٤٠٠ غرام للمتر المربع ، يزيد عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا وزنتها أكثر من ٨٥٪ .
٥٣ - ١١ - ٠٩	أقمشة تزن أقل من ٤٠٠ غرام للمتر المربع ، يقل عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا وزنتها أكثر من ٨٥٪ من الصوف أو الوبر الناعم .
٥٣ - ١١ - ١١	أقمشة يقل عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا ولها أقل من ٨٥٪ من الصوف أو الوبر الناعم .
٥٣ - ١١ - ١٢	أقمشة يزيد عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا ولها أقل من ٨٥٪ من الصوف أو الوبر الناعم .

٣٤ - ٠١ - ٥٤

فضلات الكتان الغير المفتت .

٥٤ - ٠٢

الرامي الخام ، المنزوع الصمغ،
المشوط او المعالج بكيفية
اخرى ، غير مفزول : المشق
والفضلات (ضمنها
الفتات) .

٥٤ - ٠٢ - ٠١

الرامي الخام المقشر او المنزوع
الصمغ .

٥٤ - ٠٢ - ١١

الرامي المشوط او المعالج
بكيفية اخرى غير مفزول
يحتوى وزن قنبه على نسبة
٨٥٪ .

٥٤ - ٠٢ - ١٢

الرامي الآخر المشوط او
المعالج بكيفية اخرى والغير
المفزول .

٥٤ - ٠٢ - ٢٢

فتات الرامي .

٥٤ - ٠٢ - ٢٣

مشق وفضلات الرامي

٥٤ - ٠٣

خيوط من الكتان او الرامي
غير محضرة للبيع بالتجزئة .

٥٤ - ٠٣ - ٢٠

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، خام ، يسود
وزنها الكتان غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٢١

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، خام ، يسود
وزنها الرامي ، غير محضرة

٥٤ - ٠٣ - ٢٢

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، خام ، يسود
وزنها الكتان غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٢٣

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، خام يسود
وزنها الرامي ، غير محضرة

٥٤ - ٠٣ - ٢٤

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، خام غير
محضرة تشتمل على اقل
من ٨٥٪ من هذه النسيج

٥٤ - ٠٣ - ٢٥

خيوط غير مركبة تبلغ
٤٥٠٠٠ متر على الاكثر
للكيلو غرام ، مجهزة ،
غير محضرة تشتمل على
اقل من ٨٥٪ من هذه
النسيج .

٥٤ - ٠٣ - ٢٦

خيوط غير مركبة تزيد عن
٤٥٠٠٠ متر للكيلو غرام
خام ، يسود وزنها الكتان،
غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٢٧

خيوط غير مركبة تزيد عن
٤٥٠٠٠ متر للكيلو غرام،
خام ، يسود وزنها الرامي،
غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٢٨

خيوط غير مركبة تزيد عن
٤٥٠٠٠ متر للكيلو غرام،
مجهزة ، يسود وزنها
الكتان ، غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٢٩

خيوط غير مركبة تزيد عن
٤٥٠٠٠ متر للكيلو غرام،
مجهزة ، يسود وزنها
الرامي ، غير محضرة .

٥٤ - ٠٣ - ٣٠

خيوط غير مركبة تزيد عن
٤٥٠٠٠ متر للكيلو غرام
غير محضرة ، تشتمل على
اقل من ٨٥٪ من هذه
النسيج .

٣١ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، خام ، يسود وزنها الكتان غير محضرة .
٣٢ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، خام ، يسود وزنها الرامي ، غير محضرة .
٣٣ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، خام ، يسود وزنها الكتان غير محضرة .
٣٤ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، خام يسود وزنها الرامي ، غير محضرة .
٣٥ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، خام ، غير محضرة ، تشتمل على أقل من ٨٥٪ من هذه النسيج .
٣٦ - ٠٣ - ٥٤	خيوط مفتولة أو مضفورة ، مجهزة ، غير محضرة ، تشتمل على أقل من ٨٥٪ من هذه النسيج .
٠٤ - ٥٤	خيوط من الكتان أو الرامي ، محضرة للبيع بالتجزئة .
١٠ - ٠٤ - ٥٤	خيوط من الكتان غير مركبة ومحضرة .
١١ - ٠٤ - ٥٤	خيوط أخرى من الكتان محضرة .
٠٥ - ٥٤	أقمشة من الكتان أو الرامي .
٠١ - ٠٥ - ٥٤	أقمشة تشتمل على أكثر من ٨٥٪ من الكتان أو الرامي مشبكة بالنسيج الخ . يقل عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا .
٠٢ - ٠٥ - ٥٤	أقمشة تشتمل على أكثر من ٨٥٪ من الكتان أو الرامي مصنوعة مشبكة بالنسيج ، يزيد عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا .
٠٣ - ٠٥ - ٥٤	أقمشة تشتمل على أكثر من ٨٥٪ من الكتان أو الرامي مشبكة بغير النسيج ، من الصوف الغليظ الخ .
١١ - ٠٥ - ٥٤	أقمشة من الكتان أو الرامي يقل عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا تشتمل على أقل من ٨٥٪ من هذه النسيج .
١٢ - ٠٥ - ٥٤	أقمشة من الكتان أو الرامي يزيد عرضها عن ١٦٠ سنتيمترا تشتمل على أقل من ٨٥٪ من هذه النسيج .
٠٠ - ٨٠ - ٥٤	الطرود البريدية والمرسلات عن طريق البريد طبقا للفصل ٥٤ .
٠١ - ٥٥	القطن المكتل .
٠١ - ٠١ - ٥٥	قطن مكتل ممتص للماء أو مبيض يشتمل وزنه على أكثر من ٨٥٪ .
٠٢ - ٠١ - ٥٥	قطن مكتل ممتص للماء أو مبيض يشتمل وزنه على أقل من ٨٥٪ من القطن .
١١ - ٠١ - ٥٥	قطن مكتل يشتمل وزنه على أكثر من ٨٥٪ من القطن .
١٢ - ٠١ - ٥٥	قطن مكتل يشتمل وزنه على أقل من ٨٥٪ من القطن .

١١ - ٠٤ - ٥٥	٥٥ - ٠٢
قطن منقوش أو ممشوط يقل عن ٨٥٪ من القطن .	زغب القطن .
٥٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٢ - ٠١
خيوط من القطن غير محضرة للبيع بالتجزئة .	زغب القطن الخام .
٥٥ - ٠٥ - ٠١	٥٥ - ٠٢ - ١١
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر منظمة غير مصقولة .	زغب القطن المغسول ، المنظف والمبيض الخ .٠٠ بالكتلة .
٥٥ - ٠٥ - ٠٢	٥٥ - ٠٢ - ١٤
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر خام مصقولة .	زغب القطن المغسول ، المنظف، والمبيض على شكل طلاحى .
٥٥ - ٠٥ - ٠٣	٥٥ - ٠٢ - ١٥
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	زغب القطن المغسول ، المنظف والمبيض الخ .٠٠ بالكتلة .
٥٥ - ٠٥ - ٠٤	٥٥ - ٠٣
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	فضلات القطن (منها الفتات) غير ممشوبة ولا منقوشة .
٥٥ - ٠٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٣ - ٠٢
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	الفتات المشتملة على أكثر من ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٣ - ٠٣
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	الفتات المشتملة على أقل من ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٣ - ١٣
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	فضلات منقوشة تقل عن ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٣ - ١٤
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	فضلات منقوشة تقل عن ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٥	٥٥ - ٠٣ - ١٥
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	فضلات أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٦	٥٥ - ٠٣ - ١٦
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	فضلات أخرى تقل عن ٨٥٪ من القطن .
٥٥ - ٠٥ - ٠٦	٥٥ - ٠٤
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	قطن منقوش أو ممشوط .
٥٥ - ٠٥ - ٠٦	٥٥ - ٠٤ - ٠١
خيوط غير محضرة تزيد عن ٨٥٪ من القطن غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٠٠٠ متر مببضة ، مصبوغة غير مصقولة .	قطن منقوش أو ممشوط يزيد عن ٨٥٪ من القطن .

٥٥ - ٥٥ - ٥٧

خيوط غير محضرة تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ متر
الى ٩٩ر٥٥٥ متر خام ، غير
مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٥٨

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ متر الى
٩٩ر٥٥٥ متر خام ،
مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٥٩

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ متر الى
٩٩ر٥٥٥ متر مبيضة
مصبوغة غير مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٦٠

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ متر الى
٩٩ر٥٥٥ متر مبيضة
مصبوغة ، مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٦١

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ الى
٩٩ر٥٥٥ متر ، غير منظفة
ولا مبيضة وغير مصقولة

٥٥ - ٥٥ - ٦٢

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٢٤ر٥٥٥ الى
٩٩ر٥٥٥ متر ، غير منظفة،
غير مبيضة ، مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٦٣

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٩٩ر٥٥٥ الى
١٣٦ر٥٥٥ متر ، خام ، غير
مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٦٤

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،

٥٥ - ٥٥ - ١٥

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٩٩ر٥٥٥ الى
١٣٦ر٥٥٥ متر ، مبيضة ،
مصبوغة ، غير مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ١٦

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٩٩ر٥٥٥ الى
١٣٦ر٥٥٥ متر ، مبيضة ،
مصبوغة ، مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ١٧

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٩٩ر٥٥٥ الى
١٣٦ر٥٥٥ متر ، غير منظفة
ولا مبيضة غير مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ١٨

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، من ٩٩ر٥٥٥ الى
١٣٦ر٥٥٥ متر ، غير منظفة
ولا مبيضة ، مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ١٩

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، ما فوق ١٣٦ر٥٥٥
متر ، خام غير مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٢٠

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، ما فوق ١٣٦ر٥٥٥
متر ، خام مصقولة .

٥٥ - ٥٥ - ٢١

خيوط غير محضرة ، تزيد عن
٨٥٪ من القطن غير مركبة،
مفتولة ، ما فوق ١٣٦ر٥٥٥
متر ، مبيضة مصبوغة ،
غير مصقولة .

٢٢ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن، غير مركبة، مفتولة ، مافوق ١٣٦ر٥٠٠ متر ، مبيضة مصبوغة ، مصقولة .
٢٣ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، مافوق ١٣٦ر٥٠٠ متر ، غير منظفة ولا مبيضة ولا مصقولة .
٢٤ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، مافوق ١٣٦ر٥٠٠ متر ، غير منظفة ولا مبيضة ومصقولة .
٢٥ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠ متر ، منظفة ، غير مصقولة
٢٦ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠ متر ، خام ، مصقولة .
٢٧ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠ متر ، مبيضة ، مصبوغة ، غير مصقولة .
٢٨ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة . تزيد عن ٨٥٪ من القطن، غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠ متر ، مبيضة ، مصبوغة ، مصقولة .
٢٩ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن، غير مركبة، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠
٣٠ - ٥٥ - ٥٥	متر ، غير منظفة ، ولا مبيضة ولا مصقولة .
٣١ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تقل عن ٢٤ر٥٠٠ متر ، غير منظفة ولا مبيضة، مصقولة .
٣٢ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، خام غير مصقولة
٣٣ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، خام ، مصقولة .
٣٤ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، مبيضة ، مصبوغة، غير مصقولة .
٣٥ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، مبيضة، مصبوغة ، مصقولة .
٣٦ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، غير منظفة ، ولا مبيضة ، ولا مصقولة .
	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن، غير مركبة، مفتولة ، من ٢٤ر٥٠٠ الى ٩٩ر٥٠٠ متر ، غير منظفة، ولا مبيضة ، مصقولة .

من ٩٩٥٠٠ الى ١٣٦٠٠٠ متر ، خام .	٣٧ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، من ٩٩٥٠٠ الى ١٣٦٠٠٠ متر منظمة .
٦٣ - ٥٥ - ٥٥	٣٨ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة من ٩٩٥٠٠ الى ١٣٦٠٠٠ متر .
٦٥ - ٥٥ - ٥٥	٣٩ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تفوق ١٣٦٠٠٠ متر ، خام .
٦٧ - ٥٥ - ٥٥	٤٠ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تفوق ١٣٦٠٠٠ متر ، خام .
٧٥ - ٥٥ - ٥٥	٤١ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تفوق ١٣٦٠٠٠ متر ، غيرها .
٧٦ - ٥٥ - ٥٥	٥١ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير مركبة ، مفتولة ، تفوق ٣٣٧٥٠٠ متر .
٨١ - ٥٥ - ٥٥	٥٢ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، غير تقل عن ٢٤٠٠٠ متر ، خام .
٨٣ - ٥٥ - ٥٥	٥٣ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مفتولة ، تقل عن ٢٤٠٠٠ متر ، غيرها .
٠٦ - ٥٥ - ٥٥	٥٥ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مفتولة ، تقل عن ٢٤٠٠٠ متر ، غيرها .
٠٣ - ٥٥ - ٥٥	٥٥ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مفتولة ، من ٢٤٠٠٠ الى ٩٩٥٠٠ متر ، خام .
٠٤ - ٥٥ - ٥٥	٥٧ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مفتولة ، من ٢٤٠٠٠ الى ٩٩٥٠٠ متر ، غيرها .
٠٥ - ٥٥ - ٥٥	٦١ - ٥٥ - ٥٥	خيوط غير محضرة ، تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مفتولة ،
خيوط محضرة على ملفات من الخشب ، مفتولة ، مبيضة ، مصبوغة ، مصقولة .		
خيوط محضرة على ملفات من الخشب ، مفتولة ، غير مبيضة ولا مصبوغة ولا مصقولة .		
خيوط محضرة على ملفات من الخشب ، غير مركبة ، مبيضة مصبوغة ، مصقولة		

٥٥ - ٠٨	أقمشة من القطن معكفة من نوع الاسفنجية .	٥٥ - ٠٦ - ٠٦	خيوط محضرة على ملفات من الخشب ، غير مركبة ، ولا مبيضة ولا مصبوغة ولا مصقولة .
٥٥ - ٠٨ - ٠١	أقمشة من الاسفنج الخام .	٥٥ - ٠٦ - ١٣	خيوط محضرة على أشكال أخرى ، مفتولة ، مبيضة ، مصبوغة .
٥٥ - ٠٨ - ١١	أقمشة من الاسفنج من غير أنواع الخام .	٥٥ - ٠٦ - ١٤	خيوط محضرة على أشكال أخرى ، مفتولة ، غير مبيضة ولا مصبوغة ولا مصقولة .
٥٥ - ٠٦	أقمشة أخرى من القطن .	٥٥ - ٠٦ - ١٥	خيوط محضرة على أشكال أخرى ، غير مركبة ، مبيضة ، مصبوغة .
٥٥ - ٠٩ - ٠٠	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ٧٠ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . مشبكة بنسيج صوفى مصلب أو ساتان	٥٥ - ٠٦ - ١٦	خيوط محضرة على أشكال أخرى ، غير مركبة ، غير مبيضة ولا مصبوغة ولا مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٠٢	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما أو أقل للمتر المربع ، مشبكة بنسيج صوفى مصلب أو ساتان	٥٥ - ٠٧	أقمشة من القطن ذات حبيبات شفافة .
٥٥ - ٠٩ - ٠٣	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما أو أقل للمتر المربع ، مشبكة بنسيج صوفى مصلب أو ساتان	٥٥ - ٠٧ - ٠٢	أقمشة ذات حبيبات شفافة تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، خام .
٥٥ - ٠٩ - ٠٤	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ٧٠ غراما أو أقل للمتر المربع ، مطبوعة بأشكال أخرى ، غير مصقولة .	٥٥ - ٠٧ - ٠٣	أقمشة ذات حبيبات شفافة تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مختلفة من غير الخام .
٥٥ - ٠٩ - ٠٥	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . مطبوعة بأشكال أخرى غير مصقولة .	٥٥ - ٠٧ - ١٢	أقمشة ذات حبيبات شفافة تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، خام .
		٥٥ - ٠٧ - ١٣	أقمشة ذات حبيبات شفافة تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، مختلفة من غير الخام .

٥٥ - ٠٩ - ٠٦

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
مطبوعة بأشكال أخرى ،
غير مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ٠٧

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع مطبوعة
بأشكال أخرى ، مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ٠٨

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
مطبوعة بأشكال أخرى ،
مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ٠٩

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
مطبوعة بأشكال أخرى ،
مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١١

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى المصلب أو الساتان ،
خام مهياة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة غير
مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١٢

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى المصلب أو الساتان ،
خام أو مهياة للصباغة ،
زبدية اللون أو مبيضة غير
مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١٣

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
خام مهياة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة غير
مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١٤

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى أو ساتان ، خام
مهياة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة ، مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع ، بدون
طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
خام مهياة للصباغة زبدية
اللون أو مبيضة مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ١٦

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
خام مهياة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة ، مصقولة

٥٥ - ٠٩ - ١٧

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ ٠٠
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة ، غير مصقولة .

١٨ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة غير مصقولة .

١٩ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة غير مصقولة .

٢١ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة ، مصقولة .

٢٢ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة ، مصقولة .

٢٣ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع بدون
طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصبوغة ، مصقولة .

٢٤ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصنوعة بخيوط مختلفة
الألوان .

٢٥ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصنوعة بخيوط مختلفة
الألوان .

٢٦ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع بدون
طبقات مشبكة بنسيج
صوفى مصلب أو ساتان ،
مصنوعة بخيوط مختلفة
الألوان .

٣١ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مفروزة
ورابس .

٣٢ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات ، مفروزة
ورابس .

٣٣ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات ، مفروزة
ورابس .

٣٤ - ٠٩ - ٥٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ .
بدون طبقات مشبكة برسم
خلية النحلية وعين الحجلة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٣٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات مشبكة برسم
خلية النحلية وعين الحجلة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٣٦

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات مشبكة برسم
خلية النحلية وعين الحجلة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٣٧

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، من نوع
البازان ، موشاة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٣٨

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، من نوع
البازان ، موشاة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٣٩

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، من نوع
البازان ، موشاة
وما يشبهها .

٥٥ - ٠٩ - ٤١

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، مضافة
بخيوط أخرى ضمنها
أو مركبة عليها .

٥٥ - ٠٩ - ٤٢

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، مضافة
بخيوط أخرى ضمنها
أو مركبة عليها .

٥٥ - ٠٩ - ٤٣

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، مضافة
بخيوط أخرى ضمنها
أو مركبة عليها .

٥٥ - ٠٩ - ٤٤

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات من غير الخام ،
مهيأة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة .

٥٥ - ٠٩ - ٤٥

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات من غير الخام ،
مهيأة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة .

٥٥ - ٠٩ - ٤٦

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات من غير الخام .
مهيأة للصباغة ، زبدية
اللون أو مبيضة .

٥٥ - ٠٩ - ٤٧

أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪
من القطن ، بوزن ٧٠ غراما
أو أقل للمتر المربع الخ . .
بدون طبقات ، من غير نوع ،
مصبوغة .

٥٥ - ٠٩ - ٥٥	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٥٦	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٦١	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المشبكة بالحرير ، مصلبة أو ساتان، خام مهيأة للصباغة ، زبدية اللون أو مبيضة ، غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٦٢	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المشبكة بالحرير ، مصلبة أو ساتان، خام مهيأة للصباغة ، زبدية اللون أو مبيضة ، مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٦٣	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المشبكة بالحرير ، مصلبة أو ساتان، مصبوغة غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٦٤	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المشبكة بالحرير ، مصلبة أو ساتان، مصبوغة مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٦٥	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المشبكة بالحرير ، مصلبة أو ساتان، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان .
٥٥ - ٠٩ - ٤٨	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات ، من غير نوع ، مصبوغة .
٥٥ - ٠٩ - ٤٩	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات ، من غير نوع ، مصبوغة .
٥٥ - ٠٩ - ٥١	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ٧٠ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٥٢	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٥٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٥٣	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ١٦٥ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، غير مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٥٤	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، بوزن ٧٠ غراما أو أقل للمتر المربع الخ . بدون طبقات من غير نوع ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، غير مصقولة .

٥٥ - ٠٩ - ٧٦	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير نوع ، المشبكة برسم خلية النحل، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، مصقولة .
٥٥ - ٠٩ - ٨١	أقمشة تحتوي على أقل من ٨٥٪ من القطن غير المبيض .
٥٥ - ٠٩ - ٨٢	أقمشة تحتوي على أقل من ٨٥٪ من القطن مفسولة ومبيضة بقليل من الصفرة الخ .
٥٥ - ٠٩ - ٨٣	أقمشة تحتوي على أقل من ٨٥٪ من القطن وملونة .
٥٥ - ٨٠ - ٠٠	طرود بريدية وأشياء مرسلة بالبريد ومذكورة في الفصل ٥٥ .
٥٦ - ٠١	خيوط نسجية مركبة كيمابوا واصطناعية وثقفاطة ، مقدمة جملة .
٥٦ - ٠١ - ٠١	خيوط نسجية مركبة كيمابوا من البوليأמיד مقدمة جملة .
٥٦ - ٠١ - ٠٢	خيوط نسجية مركبة كيمابوا من البوليأמיד مقدمة جملة .
٥٦ - ٠١ - ١١	خيوط من الاسيتات مقدمة جملة .
٥٦ - ٠١ - ١٥	خيوط من السليلوز (الفيسكوز) مقدمة جملة .
٥٦ - ٠١ - ١٦	خيوط من نوع النحاس والنشادر مقدمة جملة .
٥٥ - ٠٩ - ٦٦	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير الشبكة بالحرير ، مصلية أو ساتان، عليها طبعات .
٥٥ - ٠٩ - ٦٧	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير المفروزة ورابس .
٥٥ - ٠٩ - ٦٨	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير الشبكة برسم خلية النحلة وعين الحجلة أو ما يشبهها .
٥٥ - ٠٩ - ٧١	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير نوع ، تزن على الأقل ١٤٠ غراما للمتر المربع ، من البازان ، موشاة وما يشبهها .
٥٥ - ٠٩ - ٧٢	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير نوع ، أقمشة مضافة بخيوط أخرى ضمنها أو مركب عليها .
٥٥ - ٠٩ - ٧٣	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير الشبكة برسم خلية النحل ، خام ، مهيأة للصبغة زبدية اللون أو مبيضة .
٥٥ - ٠٩ - ٧٤	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير نوع ، المشبكة برسم خلية النحل، مصبوغة .
٥٥ - ٠٩ - ٧٥	أقمشة أخرى تزيد عن ٨٥٪ من القطن ، من غير نوع ، مشبكة برسم خلية القطن ، مصنوعة بخيوط مختلفة الألوان ، غير مصقولة .

٥٦ - ٠٣ - ٠٥	بقايا الخيوط النسيجية غير المفتة ما عدا البولياميد .
٥٦ - ٠٣ - ٠٦	بقايا الليف النسيجي المركب غير البولياميد وغير المفتة .
٥٦ - ٠٣ - ٢١	بقايا الاسيتات المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٢	بقايا الاسيتات غير المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٣	بقايا الفيسكوز المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٤	بقايا الفيسكوز غير المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٥	بقايا الخيوط من نوع النحاس والنشادر المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٦	بقايا الخيوط من نوع النحاس والنشادر غير المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٧	بقايا خيوط النسيج المركبة غير الخيوط من الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر المقطعة .
٥٦ - ٠٣ - ٢٨	بقايا الخيوط النسيجية الاصطناعية غير خيوط الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر غير المقطعة .
٥٦ - ٠٤	خيوط نسيجية مركبة واصطناعية متقاطعة وبقايا الخيوط النسيجية المركبة او الاصطناعية (المتواصلة او المتقاطعة) المحلوجة والمشوطة او المعدة للغزل بوجه آخر .
٥٦ - ٠١ - ١٧	خيوط نسيجية اصطناعية من غير انواع الاسيتات والفيسكوز ، والنحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٢	كابلات للنسيج المتقاطع ، من خيوط نسيجية مركبة واصطناعية .
٥٦ - ٠٢ - ٠١	كابلات للنسيج المتقاطع من البولياميد .
٥٦ - ٠٢ - ٠٢	كابلات للنسيج المتقاطع من خيوط نسيجية مركبة غير البولياميد .
٥٦ - ٠٢ - ١١	كابلات للنسيج المتقاطع من الاسيتات .
٥٦ - ٠٢ - ١٥	كابلات للنسيج المتقاطع من الفيسكوز .
٥٦ - ٠٢ - ١٦	كابلات للنسيج المتقاطع من نوع النحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٢ - ١٧	كابلات للنسيج المتقاطع من الخيوط الاصطناعية غير الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٣	بقايا الخيوط النسيجية المركبة والاصطناعية (المتقاطعة او المتواصلة) مقدمة جملة وفي ضمنها بقايا الخيوط والنسالات .
٥٦ - ٠٣ - ٠٣	بقايا البولياميد مفتة ومقدمة جملة .
٥٦ - ٠٣ - ٠٤	بقايا البولياميد غير مفتة ومقدمة جملة .

٥٦ - ٠٤ - ٢٧	خيوط متقاطعة تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية من نوع النحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٤ - ٢٨	خيوط نسجية اصطناعية متقاطعة تحتوى على نسبة تقل عن ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية غير الخيوط من نوع الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٥	خيوط من الألياف المركبة كيمافيا والاصطناعية المتقاطعة (أو بقايا الخيوط النسجية المركبة كيمافيا والاصطناعية) غير المحضرة للبيع بالتجزئة .
٥٦ - ٠٥ - ٠١	خيوط من الألياف المركبة كيمافيا غير المبيضة أو المبيضة أو المحتوية على أكثر من ٨٥٪ من البولياميد غير المحضر .
٥٦ - ٠٥ - ٠٢	خيوط من الألياف المركبة كيمافيا غير المبيضة أو المبيضة غير محضرة وتحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط المركبة كيمافيا غير خيوط البولياميد .
٥٦ - ٠٥ - ٠٣	خيوط من الألياف المركبة كيمافيا تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من البولياميد ما عدا الخيوط غير المبيضة وغير المحضرة .
٥٦ - ٠٤ - ٠١	خيوط نسجية مركبة كيمافيا ومحضرة أو مخلوطة ٠٠ الخ تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من البولياميد .
٥٦ - ٠٤ - ٠٢	خيوط نسجية مركبة كيمافيا ومحضرة ومخلوطة ٠٠ الخ تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من البولياميد غير خيوط البولياميد .
٥٦ - ٠٤ - ٠٥	خيوط نسجية أخرى مركبة كيمافيا محضرة ومخلوطة .
٥٦ - ٠٤ - ٢١	خيوط متقاطعة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط المركبة كيمافيا من نوع الاسيتات .
٥٦ - ٠٤ - ٢٢	خيوط متقاطعة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط المركبة كيمافيا من نوع الفيسكوز .
٥٦ - ٠٤ - ٢٣	خيوط متقاطعة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية من نوع النحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٤ - ٢٤	خيوط نسجية اصطناعية متقاطعة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية غير خيوط من نوع الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٤ - ٢٥	خيوط متقاطعة تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية من نوع الاسيتات .
٥٦ - ٠٤ - ٢٦	خيوط متقاطعة تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الخيوط الاصطناعية من نوع الفيسكوز .

٥٦ - ٠٥ - ٢٨	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الفيسكوز غير مبيضة ولا مفسولة وغير محضرة .	٥٦ - ٠٥ - ٠٤	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الخيوط الليفية المركبة ما عدا خيوط البولياميد الأخرى من غير المبيضة أو المبيضة وغير المحضرة .
٥٦ - ٠٥ - ٢٩	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من النحاس والنشادر غير مبيضة ولا مفسولة وغير محضرة .	٥٦ - ٠٥ - ٠٥	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من البولياميد غير المحضرة .
٥٦ - ٠٥ - ٣٠	خيوط غير مبيضة ولا مفسولة وغير محضرة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة غير خيوط الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر .	٥٦ - ٠٥ - ٠٦	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الألياف المركبة ما عدا ألياف البولياميد غير المحضر .
٥٦ - ٠٥ - ٣١	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الاسيتات .	٥٦ - ٠٥ - ٢٣	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الاسيتات غير المبيضة أو المفسولة غير المحضرة .
٥٦ - ٠٥ - ٣٢	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الفيسكوز .	٥٦ - ٠٥ - ٢٤	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الفيسكوز غير المبيضة أو المفسولة وغير المحضرة .
٥٦ - ٠٥ - ٣٣	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من النحاس والنشادر .	٥٦ - ٠٥ - ٢٥	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من النحاس والنشادر غير المبيضة أو المفسولة وغير المحضرة .
٥٦ - ٠٥ - ٣٤	خيوط تحتوى على أقل من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية الأخرى .	٥٦ - ٠٥ - ٢٦	خيوط غير مبيضة أو مفسولة غير محضرة تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة غير خيوط الاسيتات والفيسكوز والنحاس والنشادر .
٥٦ - ٠٦	خيوط من الألياف النسيجية المركبة والاصطناعية المتقاطعة (أو بقايا من الألياف النسيجية المركبة والاصطناعية) المحضرة للبيع بالتجزئة .	٥٦ - ٠٥ - ٢٧	خيوط تحتوى على أكثر من ٨٥٪ من الاسيتات غير مبيضة ولا مفسولة وغير محضرة .
٥٦ - ٠٦ - ٠١	خيوط من الألياف النسيجية المركبة كيمابوايا المحضرة .		

ملونة ويقل عرضها عن ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٦ - ١١	خيوط من الألياف النسجية الاصطناعية .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من القنب الخ مصبوغة أو مجهزة بخيوط ملونة يزيد عرضها على ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٧ - ١٣	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة كيمائيا مجهزة بشبكة من القنب الخ وغير مبيضة أو مفسولة أو مبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من القنب الخ موشاة ويقل عرضها عن ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٧ - ١٤	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة كيمائيا مجهزة بشبكة من القنب الخ ما عدا الأقمشة الحام أو المفسولة أو المبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة مجهزة بشبكة من القنب الخ موشاة ويزيد عرضها على ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٧ - ١٥	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة كيمائيا مجهزة بشبكة من القنب الخ وغير مبيضة أو مفسولة أو مبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من غير القنب الخ ما عدا الأقمشة الحام أو المفسولة أو المبيضة .	٥٦ - ٠٧ - ١٦	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة كيمائيا مجهزة بشبكة من القنب الخ وغير مبيضة أو مفسولة أو مبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من غير القنب الخ مصبوغة أو مجهزة بخيوط ملونة يقل عرضها عن ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٧ - ١٧	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف المركبة كيمائيا مجهزة بشبكة من القنب الخ وغير مبيضة أو مفسولة أو مبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من غير القنب الخ مصبوغة أو مجهزة بخيوط ملونة يزيد عرضها على ١٦٠ سم .	٥٦ - ٠٧ - ١٨	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من القنب الخ خام أو مفسولة أو مبيضة .
أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من القنب الخ مصبوغة أو مجهزة بخيوط	٥٦ - ٠٧ - ١٩	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية مجهزة بشبكة من القنب الخ مصبوغة أو مجهزة بخيوط

٥٨ - ٠٣ - ٠٢	أقمشة للتنجيد منسوجة باليد والابرة ، من القطن .
٥٨ - ٠٣ - ٠٣	أقمشة للتنجيد منسوجة باليد والابرة ، من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٤	المخل وقطيفة والنسيج المجمد والنسيج المزخرف بالحرير ما عدا الأصناف المذكورة في الرقمين ٠٨ - ٥٥ و ٥٥ - ٥٨ .
٥٨ - ٠٤ - ١١	مخل وقطيفة ونسيج مجمد من الألياف المركبة كيميائيا .
٥٨ - ٠٤ - ٦١	مخل وقطيفة ونسيج مجمد من الحرير ومشقات من حرير .
٥٨ - ٠٤ - ٦٢	مخل وقطيفة صوفية وأوبار دقيقة أو خشنة .
٥٨ - ٠٤ - ٦٣	مخل وقطيفة قطنية من جهة النير يزيد وزنها عن ٣٥٠ غراما في المتر المربع .
٥٨ - ٠٤ - ٦٤	مخل وقطيفة قطنية من جهة النير يقل وزنها عن ٣٥٠ غراما في المتر المربع .
٥٨ - ٠٤ - ٦٥	نسيج محبك من خيوط قطن
٥٨ - ٠٤ - ٦٦	مخل وقطيفة ونسيج مجمد من الألياف الاصطناعية .
٥٨ - ٠٤ - ٦٧	مخل وقطيفة مصنوعة من ألياف نسيجية غير معينة في مكان آخر .
٥٦ - ٠٧ - ٢٠	مجهزة بشبكة من القنب الخ وموشاة يزيد عرضها على ١٦٠ سم .
٥٦ - ٠٧ - ٢١	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية بشبكة من غير القنب الخ . وموشاة يزيد عرضها على ١٦٠ سم .
٥٦ - ٠٧ - ٢٢	أقمشة تحتوي على أقل من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية وموشاة يقل عرضها عن ١٦٠ سم .
٥٦ - ٠٧ - ٢٣	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية وموشاة يقل عرضها عن ١٦٠ سم .
٥٦ - ٠٧ - ٢٤	أقمشة تحتوي على أكثر من ٨٥٪ من الألياف الاصطناعية غير الموشاة يزيد عرضها عن ١٦٠ سم .
٥٦ - ٨٠ - ٠٠	طرود بريدية وأشياء مرسله عن طريق البريد مذكورة في الفصل ٥٦ .
٥٨ - ٠٣	أقمشة للتنجيد منسوجة باليد (نوع غوبيلان وفلاندر واويسون وبيوفوما أشبه ذلك) وأقمشة للتنجيد مخبكة بالابرة (بفرزة صغيرة أو بفرزة مصلبة الخ) وحتى المصنوعة بالجملة .
٥٨ - ٠٣ - ٠١	أقمشة للتنجيد منسوجة باليد والابرة ، من الصوف .

٥٨ - ٠٧ - ٥٣	ضفائر عرضها ٥ سم أو أقل مصنوعة من ألياف أخرى غير الألياف الاصطناعية .
٥٨ - ٠٧ - ٥٥	ضفائر عرضها يفوق ٥ سم مصنوعة من الخيوط المفردة المذكورة في الرقم ٠١ - ٥١ أو الرقم ٠٢ - ٥١ .
٥٨ - ٠٧ - ٥٦	ضفائر عرضها يفوق ٥ سم مصنوعة من الصوف أو الوبر أو السبيب .
٥٨ - ٠٧ - ٥٧	ضفائر عرضها يفوق ٥ سم مصنوعة من الصوف أو الألياف الاصطناعية .
٥٨ - ٠٧ - ٥٨	ضفائر عرضها يفوق ٥ سم مصنوعة من حرير ومن مشاقة الحرير المنسوج المذكورة في رقم ٠١ - ٥٢ .
٥٨ - ٠٧ - ٥٩	ضفائر عرضها يفوق ٥ سم من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٧ - ٧٤	إشرطة ذات أهداب من قطن .
٥٨ - ٠٧ - ٧٥	إشرطة ذات أهداب مصنوعة من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٧ - ٧٦	أصناف تحتوى على الذهب أو الفضة أو البلاتين .
٥٨ - ٠٧ - ٧٧	أصناف أخرى من القطن غير مذكورة في مكان آخر .
٥٨ - ٠٧ - ٧٨	أصناف أخرى مصنوعة من مواد نسيجية أخرى وغير مذكورة في مكان آخر .
٥٨ - ٠٧	خيوط حرير للتجبيك وخيوط مفتولة غير المذكورة في ٠١ - ٥٢ وغير خيوط الشعر المفتولة وضفائر مجزأة وأصناف أخرى من القياطين ومن أدوات التزيين الأخرى المجزأة المشابهة والمصنوعة في شكل بلوط ، نواقيس وحبات الزيتون وما أشبه ذلك .
٥٨ - ٠٧ - ٠١	خيوط حرير للتجبيك وخيوط وبرها مصنوع من الصوف أو من الوبر الدقيق .
٥٨ - ٠٧ - ٠٤	خيوط للتجبيك وبرها من القطن .
٥٨ - ٠٧ - ٠٥	خيوط للتجبيك وبرها من الألياف الاصطناعية .
٥٨ - ٠٧ - ٠٦	خيوط للتجبيك وبرها من حرير مصنوع من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٧ - ١١	خيوط نسيجية مفتولة وملبسة بالصوف أو بأوبار دقيقة .
٥٨ - ٠٧ - ١٤	خيوط نسيجية مفتولة وملبسة بالقطن .
٥٨ - ٠٧ - ١٥	خيوط نسيجية مفتولة وملبسة بألياف نسيجية .
٥٨ - ٠٧ - ١٦	خيوط نسيجية مفتولة وملبسة بمواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٧ - ٥١	ضفائر عرضها ٥ سم أو أقل مصنوعة من ألياف اصطناعية نسيجية .

٥٨ - ٠٩ - ٥١	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بالمغزل الميكانيكي من القطن .
٥٨ - ٠٩ - ٥٢	نسيج مخرم دانتيل بالمغزل الميكانيكي من مشق الحرير الشاب .
٥٨ - ٠٩ - ٥٣	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بالمغزل الميكانيكي من الألياف المركبة كيماويا .
٥٨ - ٠٩ - ٥٤	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بالمغزل الميكانيكي من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٩ - ٥٥	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بوجه آخر من القطن .
٥٨ - ٠٩ - ٥٦	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بوجه آخر من مشقة الحرير .
٥٨ - ٠٩ - ٥٧	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بوجه آخر من الألياف المركبة كيماويا ٥٨ .
٥٨ - ٠٩ - ٥٨	نسيج مخرم دانتيل مصنوع بوجه آخر من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ١٠	نسيج مطرز على شكل قطع أو ربط أو قطع زخرفية .
٥٨ - ١٠ - ٠١	نسيج مطرز مصنوع باليد بدون أرضية ظاهرة .
٥٨ - ١٠ - ٠٢	نسيج مطرز مصنوع باليد مع أرضية ظاهرة .
٥٨ - ٠٨	نسيج رقيق ونسيج تكسووه عقد (من خيوط الغزل ذات لون واحد) .
٥٨ - ٠٨ - ٠١	نسيج رقيق من الحرير ومن مشقة الحرير .
٥٨ - ٠٨ - ٠٢	نسيج رقيق من الألياف المركبة كيماويا .
٥٨ - ٠٨ - ٠٤	نسيج رقيق من القطن .
٥٨ - ٠٨ - ٠٥	نسيج رقيق من مواد أخرى .
٥٨ - ٠٨ - ١٢	نسيج مكسو بعقد من القطن .
٥٨ - ٠٨ - ١٣	نسيج مكسو بعقد من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٩	نسيج رقيق ونسيج «بوينو» ونسيج مكسو بعقد (من خيوط الغزل) ومكيف ومخرم (بالآلة أو باليد) على شكل قطع أو ربط أو قطع زخرفية .
٥٨ - ٠٩ - ٠٣	نسيج مكسو بعقد من القطن .
٥٨ - ٠٩ - ٠٤	نسيج مكسو بعقد مغزول ومكيف من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٩ - ٠٥	نسيج رقيق ونسيج «بوينو» ومكيف من القطن .
٥٨ - ٠٩ - ٠٦	نسيج رقيق ونسيج «بوينو» ومكيف من مواد نسيجية أخرى .
٥٨ - ٠٩ - ٤١	نسيج مخرم دانتيل مصنوع باليد .

٥٨ - ١٠ - ١٣	نسيج مطرز مصنوع بالآلات من القطن مع أرضية غير ظاهرة .
٥٨ - ١٠ - ١٤	نسيج مطرز بالآلات من مواد نسيجية أخرى مع أرضية غير ظاهرة .
٥٨ - ١٠ - ١٥	نسيج مطرز مصنوع بالآلات من القطن مع أرضية ظاهرة
٥٨ - ١٠ - ١٦	نسيج مطرز مصنوع بالآلات من مواد نسيجية أخرى مع أرضية ظاهرة .
٥٨ - ٨٠ - ٠٠	طرود بريدية .
٥٩ - ٠٣	« أقمشة غير منسوجة وأصناف مصنوعة من أقمشة غير منسوجة » وحتى من أقمشة مشربة أو مطلية .
٥٩ - ٠٣ - ٠٠	أقمشة غير منسوجة وحتى المشربة أو المطلية .
٥٩ - ٠٧	نسائج مطلية بالفراء أو بمواد نشائية من النوع المستعمل للتجليد والتغليف بالكرتون ولصناعة الأغلفة ، أو الأدوات المماثلة (نسيجية خفيفة مصقولة من قطن الخ ٠٠) قماش لنقل الرسوم أو قماش شفاف للرسم ، قماش محضر للرسم الزيتي ، قماش مقسوى ومصمغ وما يماثله لصناعة القلائس .
٥٩ - ٠٧ - ٠١	قماش مقوى ومصمغ ونسائج مماثلة يزيد وزنها على ١٣٠ غراما في المتر المربع .
٥٩ - ٠٧ - ٠٢	قماش مقوى ومصمغ ونسائج مماثلة يزيد وزنها على ١٣٠ غراما عن المتر المربع .
٥٩ - ٠٧ - ١١	أقمشة محضرة للرسم الزيتي
٥٩ - ٠٧ - ١٢	نسيج آخر غير القماش المقوى والمصمغ وما أشبه ذلك وغير الأقمشة المعدة للرسم الزيتي .
٥٩ - ٠٨	نسيج مشرب أو مطلي بمشتقات من السليلوز أو بمواد أخرى من البلاستيك الاصطناعي .
٥٩ - ٠٨ - ٠١	نسيج مطلي بمشتقات السليلوز .
٥٩ - ٠٨ - ١١	نسيج مشرب أو مطلي بمواد بلاستيكية أخرى .
٥٩ - ٠٩	أقمشة مشمعة ونسائج أخرى مزينة أو مغطاة بطلاء مصنوع من الزيت .
٥٩ - ٠٩ - ١١	أقمشة مشمعة ونسائج أخرى مغطاة بطلاء مصنوع من الزيوت .
٥٩ - ٠٩ - ٢١	نسائج من الحرير أو من الألياف الصناعية مزينة .
٥٩ - ٠٩ - ٢٢	نسائج من المواد النسيجية الأخرى مزينة .
٥٩ - ١٣	نسائج (غير المخصصة للملابس الجاهزة - بونيتري) مطاطية ومكونة من مواد نسيجية مهزوجة بخيوط مطاطية .
٥٩ - ١٣ - ٠١	نسائج مرنة الخ ٠٠ مصنوعة من القطن .

٥٩ - ١٣ - ٠٢	نسائج مرنة مصنوعة من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠١	نسائج للملابس الجاهزة (بونيتري) غير مرنة ولا مطاطية مقدمة في شكل قطع .
٦٠ - ٠١ - ١١	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من الصوف أو من الوبر الدقيق .
٦٠ - ٠١ - ٢٢	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من الألياف النسيجية المركبة كيمابويا .
٦٠ - ٠١ - ٢٣	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من الألياف النسيجية الاصطناعية .
٦٠ - ٠١ - ٣٥	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من الكتان ومن قنب السيام .
٦٠ - ٠١ - ٣٦	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من القطن .
٦٠ - ٠١ - ٣٧	أقمشة للملابس الجاهزة غير مرنة ولا مطاطية من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠٣	جوارب طويلة للنساء وجوارب داخلية وجوارب للرجال وجوارب قصيرة وواقيات للجوارب وأصناف مماثلة من ملابس جاهزة غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٣ - ٠١	جوارب طويلة للنساء وأصناف أخرى مماثلة ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠٣ - ٠١	جوارب للرجال وجوارب طويلة للنساء الخ . غير مرنة ولا مطاطية من الحرير ومن مشقة الحرير ، الحرير .
٦٠ - ٠٣ - ٢١	جوارب للرجال وجوارب طويلة للنساء الخ . غير مرنة ولا مطاطية ، من الصوف أو من الوبر الدقيق .
٦٠ - ٠٣ - ٢٢	جوارب للرجال وجوارب طويلة للنساء الخ . غير مرنة ولا مطاطية من الألياف النسيجية الاصطناعية المتصلة .
٦٠ - ٠٣ - ٢٣	جوارب طويلة للنساء وأصناف أخرى مماثلة ، غير مرنة ولا مطاطية من الألياف المركبة كيمابويا .
٦٠ - ٠٣ - ٢٤	جوارب طويلة للنساء وأصناف أخرى مماثلة ، غير مرنة ولا مطاطية من القطن .
٦٠ - ٠٣ - ٢٦	جوارب طويلة للنساء وأصناف أخرى مماثلة ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠٣ - ٢٧	جوارب طويلة للنساء وأصناف أخرى مماثلة ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠٤	ملابس داخلية جاهزة (بونيتري) غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٤ - ٠١	ملابس داخلية للصغار (لفافة الرضيع) غير مرنة ولا مطاطية .

٦٠ - ٠٥ - ١١	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من الألياف النسيجية المركبة كيمابيا غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ١٢	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من الصوف أو من الوبر الدقيق باليد غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ١٣	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من الصوف أو من الوبر الدقيق الحرفية الصنع غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ٢١	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من كتان ومن قنب ومن رتم ومخيطة باليد غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ٢٢	ملابس خارجية للرضع مصنوعة باليد ومن القطن غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ٢٤	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من كتان ومن قنب ومن رتم حرفية الصنع غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ٢٥	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من القطن المحصل عليه بالغزل على النول غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ١٦	ملابس خارجية للرضع مصنوعة باليد ومن الألياف الاصطناعية غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ١٧	ملابس خارجية للرضع مصنوعة من الألياف النسيجية المركبة كيمابيا ، حرفية الصنع غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٤ - ٢١	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من الألياف النسيجية المركبة كيمابيا .
٦٠ - ٠٤ - ٢٢	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية من الألياف النسيجية الاصطناعية .
٦٠ - ٠٤ - ٢٣	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من الصوف ومن الوبر الدقيق .
٦٠ - ٠٤ - ٢٧	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية مصنوعة من الكتان أو من الكتان السيام أو من الرتم .
٦٠ - ٠٤ - ٢٨	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية من القطن .
٦٠ - ٠٤ - ٢٥	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية من الحرير أو من مشقة الحرير .
٦٠ - ٠٤ - ٢٦	ملابس داخلية ، غير مرنة ولا مطاطية من مواد نسيجية أخرى .
٦٠ - ٠٥	الملابس الخارجية ولواحق لللبسة وأصناف أخرى جاهزة (بونيتري) غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ٠١	شالات ووشائج وربط للعنق النخ . غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٠٥ - ١٠	ملابس خارجية للصغار مصنوعة من الحرير ومن مشقة الحرير غير مرنة ولا مطاطية .

١٨ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية للرضع مصنوعة باليده من مواد نسيجية أخرى غير مرنة ولا مطاطية .
١٩ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية للرضع مصنوعة باليده من مواد نسيجية حرفية الصنع غير مرنة ولا مطاطية .
٤٢ - ٥٥ - ٦٠	سراويل السباحة وسراويل مماثلة غير مرنة ولا مطاطية .
٤٣ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من الألياف النسيجية المركبة كيمابيا غير مرنة ولا مطاطية .
٤٤ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من الألياف النسيجية الاصطناعية غير مرنة ولا مطاطية .
٤٨ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من الكتان ومن القنب ومن قنب السيام غير مرنة ولا مطاطية .
٤٩ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من القطن غير مرنة ولا مطاطية .
٤٦ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من الصوف أو الوبر الدقيق غير مرنة ولا مطاطية .
٤٧ - ٥٥ - ٦٠	ملابس خارجية من مواد نسيجية أخرى غير مرنة ولا مطاطية .
٥١ - ٥٥ - ٦٠	لواحق الملابس غير مرنة ولا مطاطية .
٦٠ - ٥٦	أقمشة في شكل قطع واصناف أخرى (وفي ضمنها الركبيات وجوارب ضد تورم الأوردة) بونيتري مرنة وفي ضمنها الملابس الجاهزة المطاطية .
٠٣ - ٥٦ - ٦٠	أقمشة في شكل قطع للبونيتري مرنة ومطاطية من القطن .
٠٤ - ٥٦ - ٦٠	أقمشة في شكل قطع للبونيتري مرنة ومطاطية غير الأقمشة القطنية .
١١ - ٥٦ - ٦٠	اصناف أخرى من البونيتري المرنة والمطاطية المصنوعة من القطن .
١٢ - ٥٦ - ٦٠	اصناف من البونيتري المرنة والمطاطية غير المصنوعة من القطن .
٠٠ - ٨٠ - ٦٠	الطرود البريدية المذكورة في الفصل ٦٠ .
٠١ - ٦١	ملابس خارجية للرجال والأطفال .
٠٢ - ٥١ - ٦١	ملابس العمل للرجال مصنوعة من القطن .
٠٣ - ٥١ - ٦١	ملابس العمل للرجال ، غير القطنية .
١٢ - ٥١ - ٦١	ملابس من ليف النسيج ، تركيبية مشبعة بواسطة الببل أو الطلاء مخصصة للرجال .
١٣ - ٥١ - ٦١	ملابس من القطن مشبعة بواسطة الببل أو الطلاء مخصصة للرجال .
١٤ - ٥١ - ٦١	ملابس غير ليفية نسيجية تركيبية أو من القطن المشبع بالببل أو الطلاء مخصصة للرجال .

٣٤ - ٠١ - ٦١	المعاطف الطويلة والقصيرة • من الصوف للرجال
٣٥ - ٠١ - ٦١	المعاطف الطويلة والقصيرة من القطن للرجال
٣٦ - ٠١ - ٦١	المعاطف الطويلة والقصيرة غير الصوفية والقطنية للرجال
٤١ - ٠١ - ٦١	بدلات من الصوف للرجال
٤٢ - ٠١ - ٦١	بدلات من الليف للرجال
٤٣ - ٠١ - ٦١	بدلات من القطن للرجال
٤٤ - ٠١ - ٦١	بدلات غير صوفية وقطنية للرجال
٥١ - ٠١ - ٦١	بدلات من الصوف للرجال
٥٢ - ٠١ - ٦١	بزات من القطن للرجال
٥٣ - ٠١ - ٦١	بزات غير صوفية وقطنية للرجال
٦١ - ٠١ - ٦١	ملابس أخرى خارجية من الصوف للرجال
٦٢ - ٠١ - ٦١	ملابس أخرى خارجية من القطن للرجال
٦٣ - ٠١ - ٦١	ملابس أخرى خارجية من ليف نسيجية تركيبية للرجال
٦٤ - ٠١ - ٦١	ملابس أخرى خارجية من ليف النسيج الاصطناعية للرجال
٦٥ - ٠١ - ٦١	ملابس أخرى خارجية من مادة نسيجية أخرى للرجال
٠٢ - ٠٢ - ٦١	ملابس خارجية للنساء والبنات والأطفال الصغار
٠٣ - ٠٢ - ٦١	ملابس خارجية للأطفال من القطن مصنوعة باليد
٠٤ - ٠٢ - ٦١	ملابس خارجية للأطفال غير قطنية مصنوعة باليد
٠٥ - ٠٢ - ٦١	ملابس خارجية للأطفال من القطن مصنوعة بالآلة
٠٦ - ٠٢ - ٦١	ملابس خارجية للأطفال غير قطنية مصنوعة بالآلة
٠١ - ٠٢ - ٦١	ملابس العمل الخارجية من القطن للنساء
٣٢ - ٠٢ - ٦١	ملابس العمل الخارجية غير القطنية للنساء
٤١ - ٠٢ - ٦١	دراريع من القطن للنساء ، مصنوعة باليد
٤٢ - ٠٢ - ٦١	دراريع مصنوعة باليد للنساء غير قطنية
٤٣ - ٠٢ - ٦١	دراريع من القطن للنساء ، مصنوعة بالآلة
٤٤ - ٠٢ - ٦١	دراريع غير قطنية للنساء ، مصنوعة بالآلة
٥١ - ٠٢ - ٦١	معاطف من الصوف للنساء
٥٢ - ٠٢ - ٦١	معاطف ليفية للنساء
٥٣ - ٠٢ - ٦١	معاطف تركيبية للنساء
٥٤ - ٠٢ - ٦١	معاطف من القطن للنساء

٨٣ - ٠٢ - ٦١	ملابس غير ليفية تركيبية من القطن مشبعة بالبيل أو بالطلاء للنساء .
٩١ - ٠٢ - ٦١	ملابس من القطن غير مشبعة .
٩٢ - ٠٢ - ٦١	ملابس غير قطنية وغير مشبعة .
٠٣ - ٦١	ملابس داخلية للرجال وللأطفال من بينها أطواق وشبه أطواق وصنادير وأطراف الأكمام .
٠٢ - ٠٣ - ٦١	قمصان وقمصان صغيرة من الصوف للرجال .
٠٣ - ٠٣ - ٦١	قمصان وقمصان صغيرة من القطن للرجال .
٠٤ - ٠٣ - ٦١	قمصان وقمصان صغيرة من ليف نسيجية تركيبية للرجال .
٠٥ - ٠٣ - ٦١	قمصان وقمصان صغيرة من مادة أخرى نسيجية للرجال .
١٢ - ٠٣ - ٦١	ملابس داخلية أخرى من الصوف للرجال .
١٣ - ٠٣ - ٦١	ملابس داخلية أخرى من القطن للرجال .
١٤ - ٠٣ - ٦١	ملابس داخلية أخرى من ليف نسيجية تركيبية للرجال .
١٥ - ٠٣ - ٦١	ملابس داخلية أخرى من مواد أخرى نسيجية للرجال .
٠٤ - ٦١	ملابس داخلية للنساء والبنات والأطفال .
٠١ - ٠٤ - ٦١	ملابس داخلية مصنوعة باليد للأطفال .
٥٥ - ٠٢ - ٦١	مخاطف من مواد أخرى نسيجية للنساء .
٦١ - ٠٢ - ٦١	أثواب فساتين من الصوف للنساء .
٦٢ - ٠٢ - ٦١	أثواب فساتين ليفية للنساء .
٦٣ - ٠٢ - ٦١	أثواب فساتين من القطن للنساء .
٦٤ - ٠٢ - ٦١	أثواب فساتين من مواد أخرى نسيجية للنساء .
٧١ - ٠٢ - ٦١	فساتين من الصوف للنساء .
٧٢ - ٠٢ - ٦١	فساتين من الحرير للنساء .
٧٣ - ٠٢ - ٦١	فساتين من ليف نسيجية تركيبية للنساء .
٧٤ - ٠٢ - ٦١	فساتين من القطن للنساء .
٧٥ - ٠٢ - ٦١	فساتين من ليف نسيجية اصطناعية للنساء .
٧٦ - ٠٢ - ٦١	فساتين من مواد أخرى نسيجية للنساء .
٨١ - ٠٢ - ٦١	ملابس من ليف نسيجية تركيبية مشبعة بالبيل أو بالطلاء للنساء .
٨٢ - ٠٢ - ٦١	ملابس من القطن مشبعة بالبيل أو بالطلاء للنساء .

٦١ - ٠٤ - ٠٣	ملابس داخلية مصنوعة باليد للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢١	ملابس داخلية مصنوعة بالالة للأطفال .
٦١ - ٠٤ - ٢٢	ملابس داخلية من الصوف مصنوعة بالالة للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢٣	ملابس داخلية من الحرير والمشق مصنوعة بالالة للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢٤	ملابس داخلية من ليف نسيجية تركيبية مصنوعة بالالات للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢٥	ملابس داخلية من القطن مصنوعة بالالة للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢٦	ملابس داخلية من ليف نسيجية اصطناعية مصنوعة بالالات للنساء .
٦١ - ٠٤ - ٢٧	ملابس داخلية من مواد أخرى نسيجية مصنوعة بالالات للنساء .
٦١ - ٠٥	مناديل وجيبات .
٦١ - ٠٥ - ٠١	مناديل وجيبات من كتان مصنوعة باليد .
٦١ - ٠٥ - ٠٢	مناديل وجيبات من قطن مصنوعة باليد .
٦١ - ٠٥ - ٠٣	مناديل وجيبات من حرير ومشق مصنوعة باليد .
٦١ - ٠٥ - ٠٤	مناديل وجيبات من مواد أخرى نسيجية مصنوعة باليد .
٦١ - ٠٥ - ١١	مناديل وجيبات من الكتان مصنوعة بالالة .
٦١ - ٠٥ - ١٢	مناديل وجيبات من القطن مصنوعة بالالة .
٦١ - ٠٥ - ١٣	مناديل وجيبات من الحرير والمشق مصنوعة باليد .
٦١ - ٠٥ - ١٤	مناديل وجيبات من مواد أخرى نسيجية مصنوعة بالالة .
٦١ - ٠٦	شالات وأوشحة ، مناديل كبيرة ، لثم ، أوشحة كبيرة خمر ، حجب ، حبيبات .
٦١ - ٠٦ - ٠٢	حجب وحبيبات قطنية .
٦١ - ٠٦ - ٠٣	حجب وحبيبات غير قطنية .
٦١ - ٠٦ - ١٧	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من القطن تحمل رسوما ملونة
٦١ - ٠٦ - ١٨	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من غير القطن تحمل رسوما ملونة باليد .
٦١ - ٠٦ - ٢١	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من الصوف غير ملونة باليد .
٦١ - ٠٦ - ٢٢	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من الحرير غير ملونة باليد .
٦١ - ٠٦ - ٢٣	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من ليف نسيجية تركيبية غير ملونة باليد .
٦١ - ٠٦ - ٢٤	شالات وأوشحة الخ .٠٠ من ليف نسيجية غير ملونة باليد .

٦٢ - ٠٥	مصنوعات أخرى من القماش من بينها نماذج البسة .	٦١ - ٠٦ - ٢٥	شالات وأوشحة النخ . . من القطن غير ملونة باليد .
٦٢ - ٠٥ - ٠٢	قطع للحز الداخلي للحزام .	٦١ - ٠٦ - ٢٦	شالات وأوشحة النخ . . من مواد أخرى نسيجية غير ملونة باليد .
٦٢ - ٠٥ - ٠٣	نماذج البسة من قماش .	٦١ - ٠٧	ربط العنق .
٦٢ - ٠٥ - ١١	شبيكات للتبديل وأخرى .	٦١ - ٠٧ - ٠١	ربط العنق من الصوف .
٦٢ - ٠٥ - ٢١	مناشف وصمامات دورية .	٦١ - ٠٧ - ١١	ربط العنق من الحرير أو المشق .
٦٢ - ٠٥ - ٣١	أصناف أخرى مهيأة .	٦١ - ٠٧ - ٢١	ربط العنق من ليف نسيجية تركيبية .
٦٣ - ٠١	مصنوعات ولوازم للباس ، أغطية ، ملابس منزلية ومصنوعات التآييث (غير المصنوعات المشار إليها في الأرقام ٥٨ - ٠٢ و ٥٨ - ٠٣) من مواد نسيجية ، أحذية ، كسوة الرأس من كل مواد ، تحمل مظهرا مستحسنا للاستعمال مقدمة جزافا أو باكوام أو باكياس أو بكيفية مماثلة .	٦١ - ٠٧ - ٣١	ربط العنق من ليف نسيجية اصطناعية .
٦٣ - ٠١ - ٠١	ثياب قابلة للاستعمال بعد الترقيع أو التنظيف .	٦١ - ٠٧ - ٤٢	ربط العنق من القطن
٦٣ - ٠١ - ١١	ثياب على حالتها .	٦١ - ٠٧ - ٤٣	ربط العنق من مواد أخرى نسيجية .
٦٣ - ٠٢	الحرق ، الخيوط ، الأحبال على شكل فضلات أو مصنوعات غير صالحة للاستعمال .	٦١ - ٠٩	مخاصر ، أحزام ، مخاصر مشدات ، رفيقات ، حمالات السراويل ، وماسكات الجوارب الرقيقة النسوية ومصنوعات مماثلة من نسيج ولو مطاطية .
٦٣ - ٠٢ - ٠٠	الحرق الخيوط النخ . .	٦١ - ٠٩ - ٠١	أحزام ، مخاصر .
٦٤ - ٠١	أحذية ذات نعال خارجية ، أسفلها من مطاط أو من مادة بلاستيكية اصطناعية .	٦١ - ٠٩ - ١١	مشدات .
٦٤ - ٠١ - ٠٢	غلف الأحذية من المطاط .	٦١ - ٠٩ - ٢١	رفيقات .
		٦١ - ٠٩ - ٣١	حمالات السراويل وماسكات الجوارب النخ . .
		٦٢ - ٠١	أغطية .

٥٠ - ٠١ - ٦٤	سوق عالية من أنواع أخرى .	٠٣ - ٠١ - ٦٤	غلف الأحذية، من مادة بلاستيكية .
٠٢ - ٦٤	أحذية ذات نعال خارجية من جلد أو من بديل جلد أحذية (غير الداخلة بالرقم ٠١ - ٦٤) ذات نعال خارجية من مطاط أو من مواد بلاستيكية اصطناعية .	١١ - ٠١ - ٦٤	أحذية لا تتجاوز الكعب ، ذات النعال الخارجية وما فوقها من مادة بلاستيكية اصطناعية .
٥١ - ٠٢ - ٦٤	سوق مختلفة ، أعلاها من جلد طبيعي .	١٢ - ٠١ - ٦٤	أحذية الحمام لا تتجاوز الكعب .
٥٢ - ٠٢ - ٦٤	أحذية عالية مختلفة ، أعلاها من جلد طبيعي .	١٣ - ٠١ - ٦٤	قبائيب لا تتجاوز الكعب .
٦١ - ٠٢ - ٦٤	أحذية أعلاها من جلد طبيعي لا تتجاوز الكعب وأقل من ٢٣ سم .	١٤ - ٠١ - ٦٤	أحذية أخرى لا تتجاوز الكعب .
٦٢ - ٠٢ - ٦٤	أحذية أعلاها من جلد طبيعي لا تتجاوز الكعب وأكثر من ٢٣ سم للنساء والفتيات .	٤١ - ٠١ - ٦٤	أحذية عالية وسوق صغيرة تتجاوز الكعب .
٦٣ - ٠٢ - ٦٤	أحذية أعلاها من جلد طبيعي لا تتجاوز الكعب أكثر من ٢٣ سم للرجال والفتيان .	٤٢ - ٠١ - ٦٤	أحذية عالية وسوق صغيرة تتجاوز الكعب ، ذات النعال ، وما فوقها من مادة بلاستيكية اصطناعية .
٧١ - ٠٢ - ٦٤	سوق أعلاها من جلد طبيعي ، أقل من ٢٣ سم .	٤٣ - ٠١ - ٦٤	أحذية عالية وسوق صغيرة تتجاوز الكعب ، وأنواع أخرى .
٧٢ - ٠٢ - ٦٤	سوق أعلاها من جلد طبيعي ، ٢٣ سم أو أكثر للنساء والفتيات .	٤٤ - ٠١ - ٦٤	نصف سوق صغير من المطاط .
٧٣ - ٠٢ - ٦٤	سوق أعلاها من جلد طبيعي ، ٢٣ سم أو أكثر للرجال والفتيات .	٤٥ - ٠١ - ٦٤	سوقاء من المطاط .
٧٤ - ٠٢ - ٦٤	نصف سوق من جلد طبيعي أقل من ٢٣ سم طولا .	٤٦ - ٠١ - ٦٤	نصف سوق وسوق ذات نعال، وأعلاها من مادة بلاستيكية اصطناعية .
		٤٧ - ٠١ - ٦٤	نصف سوق من مواد أخرى .
		٤٨ - ٠١ - ٦٤	سوق من مواد أخرى .
		٤٩ - ٠١ - ٦٤	سوق عالية ذات نعال، وأعلاها من مادة بلاستيكية اصطناعية .

٦٤ - ٠٢ - ٤٥	نصف سوق أعلاها من بديل الجلد ولها أكثر من ٢٣ سم للرجال والفتيات .
٦٤ - ٠٢ - ٤٦	نصف سوق أعلاها من بديل الجلد ولها أكثر من ٢٣ سم للرجال والفتيان .
٦٤ - ٠٢ - ١٢	أحذية أعلاها من مطاط تتجاوز الكعب .
٦٤ - ٠٢ - ١٤	أحذية أعلاها من مطاط أو من مادة بلاستيكية اصطناعية لا تتجاوز الكعب .
٦٤ - ٠٢ - ١٥	سوق عالية أعلاها من مطاط .
٦٤ - ٠٢ - ١٦	أحذية عالية وسوق أعلاها من مادة بلاستيكية .
٦٤ - ٠٢ - ١٧	نصف سوقاء ، سوقاء وسوقاء عالية أعلاها من مادة بلاستيكية .
٦٤ - ٠٢ - ٢١	أحذية أعلاها من حرير أو قماش مضبور أو مشفر أو مطروز لا تتجاوز الكعب .
٦٤ - ٠٢ - ٢٢	أحذية أعلاها من حرير أو من قماش مضبور أو مشفر أو مطروز تتجاوز الكعب .
٦٤ - ٠٢ - ٣١	بوابيج ونصال من جلد لا تتجاوز الكعب ، أعلاها من مادة أخرى .
٦٤ - ٠٢ - ٣٢	بوابيج غير ذات نعال من جلد لا تتجاوز الكعب ، أعلاها من مادة أخرى .
٦٤ - ٠٢ - ٧٥	نصف سوق أعلاها من جلد طبيعي ٢٣ سم أو أكثر للنساء والفتيات .
٦٤ - ٠٢ - ٧٦	نصف سوق أعلاها من جلد طبيعي ٢٣ سم أو أكثر للرجال والفتيان .
٦٤ - ٠٢ - ٧٧	أحذية أعلاها من جلد طبيعي تتجاوز الكعب .
٦٤ - ٠٢ - ٧٨	أحذية أعلاها من جلد طبيعي نعالها من مواد أخرى .
٦٤ - ٠٢ - ٣٧	أحذية أعلاها من بديل الجلد لا تتجاوز الكعب أقل من ٢٣ سم من الطول .
٦٤ - ٠٢ - ٣٨	أحذية أعلاها من بديل الجلد لا تتجاوز الكعب أكثر من ٢٣ سم من الطول للنساء والفتيات .
٦٤ - ٠٢ - ٣٩	أحذية أعلاها من بديل الجلد لا تتجاوز الكعب أكثر من ٢٣ سم من الطول للرجال والفتيان .
٦٤ - ٠٢ - ٤١	سوق أعلاها من بديل الجلد أقل من ٢٣ سم .
٦٤ - ٠٢ - ٤٢	سوق أعلاها من بديل الجلد أكثر من ٢٣ سم من الطول للنساء والفتيات .
٦٤ - ٠٢ - ٤٣	سوق أعلاها من بديل الجلد ولها أكثر من ٢٣ سم من الطول للرجال والفتيان .
٦٤ - ٠٢ - ٤٤	نصف سوق أعلاها من بديل الجلد ولها أقل من ٢٣ سم من الطول .

٦٤ - ٠٥	أجزاء الأحذية (وفي ضمنها النعال الداخلية والكمبوب الصغيرة) من كل مادة غير المعدن .	٦٤ - ٠٢ - ٣٣	أحذية غير البوابيج ، أعلاها من مواد أخرى ونعالها من جلد .
٦٤ - ٠٥ - ٠١	تركيب مكون من أعالي الأحذية مرتبط بالنعال الأصلية من كل مادة غير المعدن .	٦٤ - ٠٢ - ٣٤	أحذية أخرى غير البوابيج أعلاها من مواد أخرى ونعالها من مطاط أو من مادة بلاستيكية اصطناعية .
٦٤ - ٠٥ - ١١	نعال ، نعال التزحلق ، كمبوب الأحذية . . من مطاط .	٦٤ - ٠٢ - ٣٥	أحذية تتجاوز الكمب أعلاها من مواد أخرى .
٦٤ - ٠٥ - ١٢	نعال ، نعال التزحلق ، كمبوب الأحذية . . من جلد .	٦٤ - ٠٣	أحذية من خشب أو ذات نعال من خشب أو من الفلين .
٦٤ - ٠٥ - ١٣	نعال ، نعال التزحلق ، كمبوب الأحذية . . من مادة أخرى .	٦٤ - ٠٣ - ٠١	أحذية من خشب .
٦٤ - ٠٦ - ٢١	فرع ، سوق بطائن وأجزاء أخرى من الأحذية من كل مادة غير المعدن .	٦٤ - ٠٣ - ٠٢	أحذية ذات نعال خارجية من خشب أو من الفلين .
٦٤ - ٠٦	ران (كيتير) ساقية ، لفافة الساق ، واقية الظنبوب ، ومصنوعات مماثلة وأجزائها	٦٤ - ٠٤	أحذية ذات نعال خارجية من مواد أخرى (مرس ، ورق مقوى ، قماش لبس ، مصنوعات من القصب الخ)
٦٤ - ٠٦ - ٠٢	ران ، ساقية الخ . . من الجلد أو من بديل الجلد .	٦٤ - ٠٤ - ٠١	أحذية ذات نعال من مادة أخرى أعلاها من الجلد أو من بديل الجلد أو من قماش حريري .
٦٤ - ٠٦ - ٠٣	ران ، ساقية الخ . . . من المطاط .	٦٤ - ٠٤ - ١٢	أحذية قماشية ذات نعال أعلاها من مادة أخرى .
٦٤ - ٠٦ - ١١	ران ، ساقية الخ . . من قماش ملبد من غير البونيتري .	٦٤ - ٠٤ - ١٣	أخفاف ذات نعال أعلاها من مادة أخرى
٦٤ - ٠٦ - ١٢	ران ، ساقية الخ . . من قماش من نبد من غير البونيتري .	٦٤ - ٠٤ - ١٤	أحذية ذات نعال أعلاها من مادة أخرى غير القماشية وغير الاخفاف .
٦٤ - ٠٦ - ٢١	ران ، ساقية الخ . . من مواد أخرى .		

٦٥ - ٠٢ - ٢٤	نواقيس من مواد أخرى .
٦٥ - ٠٣	قبعات وكساء آخر للرأس من اللباد مصنوعة بواسطة نواقيس وأطباق رقم ٠١ - ٦٥ مجهزة أم لا .
٦٥ - ٠٣ - ٠١	قبعات من لباد الوبر أو الصوف أو الوبر غير مجهزة .
٦٥ - ٠٣ - ٠٢	قبعات أخرى غير مجهزة .
٦٥ - ٠٣ - ٢١	قبعات من لباد الوبر أو الصوف والوبر تفصيل فنى .
٦٥ - ٠٣ - ٢٢	قبعات من لباد الوبر أو الصوف والوبر تفصيل فنى .
٦٥ - ٠٣ - ٢٣	قبعات للنساء والأطفال من اللباد مجهزة .
٦٥ - ٠٣ - ٢٤	قبعات مجهزة . تفصيل فنى من غير اللباد .
٦٥ - ٠٣ - ٢٥	قبعات مجهزة للرجال من غير اللباد .
٦٥ - ٠٣ - ٢٦	قبعات مجهزة للنساء والأولاد من غير اللباد .
٦٥ - ٠٤	قبعات وكساء آخر للرأس ، مضفورة أو مصنوعة من ربط (مضفورة أو منسوجة أو تحصيل عليها بكيفية أخرى) من كل مواد مجهزة أم لا .
٦٥ - ٠٤ - ٠٢	قبعات غير مجهزة من نشارة الخشب والتبن المجدول من قطعة واحدة .
٦٤ - ٨٠ - ٠٠	طرود بريدية وارسالات من البريد تابعة للفصل ٦٤ .
٦٥ - ٠١	نواقيس مفصلة (للتفصيل) تهيئة (التشكيل) أطباق (أسطوانات) فسراء (أسطوانات مفتوحة فى الاتجاه العلوى من اللباد للقبعات) .
٦٥ - ٠١ - ٠١	نواقيس للقبعات من لباد الوبر أو الصوف والوبر .
٦٥ - ٠١ - ١١	نواقيس أخرى للقبعات من اللباد .
٦٥ - ٠٢	نواقيس أو أشكال للقبعات مجدلة أو محصل عليها بواسطة ربط (مجدلة) ، منسوجة أو وقع الحصول عليها بصفة أخرى (من كل مادة ، غير مفصلة ، مهياة) .
٦٥ - ٠٢ - ٠١	نواقيس من نجارة الخشب أو التبن أو نوع آخر من الليف النباتى غير منسوجة مجدلة على قطعة واحدة .
٦٥ - ٠٢ - ٠٢	نواقيس أخرى من الخشب أو من التبن الخ . . تعقيد ، تحبيب .
٦٥ - ٠٢ - ١٢	نواقيس من ليف نسيجية تركيبية أو اصطناعية من مادة بلاستيكية الخ . .
٦٥ - ٠٢ - ٢٢	نواقيس من الورق الصافى أو ممزوج بالخشب .
٦٥ - ٠٢ - ٢٣	نواقيس من الصوف أو الحرير أو ليف نباتى أو مادة أخرى نباتية من الليف .

٤٢ - ٠٥ - ٦٥	قبعات (بيرية) باسكية والبية وطرابيش وشواش وما يمائلها .
٥٢ - ٠٥ - ٦٥	برانيط وكسوة أخرى للرأس مجهزة أم لا .
٠٦ - ٦٥	قبعات وكسوة أخرى للرأس مجهزة أم لا .
٠١ - ٠٦ - ٦٥	قبعات حمام من المطاط .
١١ - ٠٦ - ٦٥	قبعات وبرانيط وقلانس من الفرو أو الجلد .
٢١ - ٠٦ - ٦٥	برانيط معدنية .
٣٥ - ٠٦ - ٦٥	قبعات وقلنسوات أخرى مجهزة - تفصيل فني .
٣٦ - ٠٦ - ٦٥	قبعات أخرى غير مجهزة للرجال .
٣٧ - ٠٦ - ٦٥	قبعات غير مجهزة للنساء والأولاد .
٠٧ - ٦٥	ربط للتجهيز الداخلي كسواء الرأس وغطاء شعر الرأس والهياكل (من بينها تركيب ذو نابض للقبعات الميكانيكية جفافات وربط البرانيط (أو القلانس) .
٠١ - ٠٧ - ٦٥	قطع للتجهيز الداخلي .
١١ - ٠٧ - ٦٥	قطع تجهيز أخرى للقلانس
٠٠ - ٨٠ - ٦٥	طرود بريدية وارسالات عن طريق البريد التابعة للفصل ٦٥ .
٠٣ - ٠٤ - ٦٥	قبعات غير مجهزة . من نشارة الحشب والتبن مع تعقيد وتحبيب .
٠٤ - ٠٤ - ٦٥	قبعات غير مجهزة من الورق الصرف أو المختلط بنشارة الحشب والتبن الخ .
٠٥ - ٠٤ - ٦٥	قبعات غير مجهزة ، من الصوف أو الحرير الخ .
٠٦ - ٠٤ - ٦٥	قبعات غير مجهزة ، من مواد أخرى .
١١ - ٠٤ - ٦٥	قبعات مجهزة للرجال .
١٢ - ٠٤ - ٦٥	قبعات مجهزة . قلانس للنساء أو الأولاد .
١٣ - ٠٤ - ٦٥	قبعات مجهزة . تفصيل فني (موديسيت) للنساء أو الأولاد .
٠٥ - ٦٥	قبعات أو كسوة أخرى للرأس (من بينها شبكات وشبابيك الشعر) من البونتيرو أو مصنوعة من قماش الخاشية المخرمة (من قطع وليس من الربط) مجهزة أو غير مجهزة .
٠١ - ٠٥ - ٦٥	برانيط (قلنسوة) من الفلين .. مدعوة (كولونيو) .
١١ - ٠٥ - ٦٥	كسوة الرأس من قماش غير مركبة على هيكل .
٢١ - ٠٥ - ٦٥	شبكات أو شباك للشعر .
٣١ - ٠٥ - ٦٥	برانيط أو قبعات البزات .
٣٢ - ٠٥ - ٦٥	كسوة أخرى للرأس غير البرانيط والقبعات .

٢١ - ٠١ - ٤١

(١) يجب أن تعتبر من الناحية الاحصائية كجلود اكباش مملحة طازجة . الجلود التي يساوى وزن الواحدة منها على الاكثر ٢٥ كغ .

٢٣ - ٠١ - ٤١

(٢) يجب أن تعتبر من الناحية الاحصائية كجلود اكباش مملحة يابسة . الجلود التي يساوى

٢٦ - ٠١ - ٤١

وزن الواحدة منها على الاكثر ١٥ كغ .

امر رقم ٧٠ - ٨٢ مؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية (سوناد) والمصادقة على قانونها الاساسي (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير كاتب الدولة للمياه ،

وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

يامر بما يلى :

مادة ١ - تحدث شركة وطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية (سوناد) والتي يرفق قانونها الاساسى بهذا الامر .

وتوضع شركة «سوناد» تحت وصاية كتابة الدولة للمياه .

مادة ٢ (٢) - تكلف الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية عبر جميع التراب الوطنى بتسيير واستيقاء وتحديد المنشآت

الخاصة بانتاج وجلب المياه المعدة لتغذية السكان والمناطق الصناعية والسياحية .

ان شبكات توزيع المياه على المستهلك الفردى أو الجماعى تسيير رأسا من قبل الجماعات المحلية التى تتولى صيانتها وتجديدها وفقا للاحكام المحددة بموجب الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدى .

مادة ٣ - تحول عناصر الاصول والحصوم المترتبة على منشآت انتاج وجلب المياه التابعة للدولة والجماعات المحلية الى الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية .

مادة ٤ - لا يتم تحويل عناصر الاصول والحصوم المشار اليهم فى المادة ٣ اعلاه الا ابتداء من تاريخ استيلاء الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية على المنشآت المطابقة .

والى حلول التاريخ فان الدولة أو الجماعة المحلية تستمر فى حيازة مجموع حقوقها والتزاماتها وفقا للتشريع السارى به العمل غير أن سائر المنشآت لانتاج وجلب المياه الصالحة لتغذية السكان والمناطق الصناعية والسياحية المحولة الى الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية ابتداء من نشر الامر المؤرخ فى ٢٣ نوفمبر المذكور اعلاه ، تبقى تحت مراقبة وتسيير الشركة المذكورة ، وذلك باستثناء شبكات توزيع المياه التى تختص البلديات فى تسييرها وصيانتها وتجديدها .

ويقرر التحويل النهائى للمنشآت المشار اليها فى المقطع السابق ضمن الشروط المحددة بموجب المرسوم المنصوص عليه فى المادة ٣ اعلاه .

مادة ٦ - يتعين على الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية أن تحوز مجموع المنشآت لانتاج وجلب المياه المشار اليها فى المادة ٢ اعلاه وذلك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ على الاكثر .

مادة ٧ - تستمر المؤسسات الصناعية فى مواصلة تسيير وصيانة وتجديد منشآتها المستقلة لانتاج وجلب المياه شريطة ان تحوز الاذن بالاقتطاع من الموارد المائية المسلم من قبل الوزير المختص وكذا دفتر الشروط المقيّد بالاذن المذكور بموجب

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠١ فى ١٢/٤/١٩٧٠ .

(٢) المواد من ٢ - ٧ معدلة بالامر ٧٤ - ١ الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١/٢/١٩٧٤ .

قرار مشترك من وزير الداخلية وكاتب الدولة للمياه من أجل تغذية السكان بالمياه .

مادة ٨ (١) - ان تعريفات بيع مياه الشرب والمياه الصناعية على الجماعات المحلية من قبل الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية تحدد بقرارات مشتركة من وزير الداخلية ووزير المالية والوزير المكلف بالمياه .

مادة ٩ - ينشر هذا الامر والقانون الاساسي المرفق به ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسي

لشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية « سوناد »

التسمية ، النوع ، المركز الرئيسي

مادة ١ - ان الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية والمسماة تحت اختصار «سوناد» هي مؤسسة عمومية للدولة ، ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ، تخضع للقوانين الجاري بها العمل ولهذا القانون الاساسي .

وأن الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية ، تعين أدناه تحت اسم « الشركة » .

مادة ٢ - تعد الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير .

وتمسك محاسبة الشركة حسب الأوضاع التجارية .

مادة ٣ - يحدد مركز الشركة بمدينة الجزائر ، ويمكن نقله الى أية جهة أخرى من التراب الوطني بموجب قرار لوزير الوصاية .

الهدف

مادة ٤ - ان الشركة ، بقصد ممارسة احتكار توزيع المياه الممنوح لها بموجب المادة ٢ من الامر رقم ٧٠ - ٨٢ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ فانها تكلف على الخصوص بما يلي :

١ - بادارة المشتركين في المصلحة العمومية لتوزيع المياه ،

٢ - بادارة وضمان صيانة وتجديد المنشآت

المنتجة حاليا للمياه وجر المياه أو توزيعها .

٣ - بدراسة كل منشأة جديدة ، لانتاج المياه وجرها ، والشروع في انجازها ، وذلك بناء على مقرر تصدره سلطة الوصاية طبقا لبرنامج الاستثمارات ، بعد أخذ رأى المجلس الاستشاري ،

٤ - بدراسة وانجاز كل منشأة جديدة للتوزيع طبقا لبرنامج الاستثمارات بعد أخذ رأى المجلس الاستشاري .

مادة ٥ - يمكن للشركة ، في نطاق الاختصاصات المحددة بالمادة ٤ ، أن تقوم بما يلي :

١ - أما أن تتدخل مباشرة بوسائلها الخاصة وأما أن تطلب معونة كافة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الاختصاصيين ،

٢ - بوضع جميع الوثائق الضرورية لاستشارة البنائين والمزودين المقاولين ،

٣ - تنفيذ جميع الأشغال أو العمل على تنفيذها في نطاق اختصاصتها ، وإبرام كافة الطلبات المتعلقة بهذه الأشغال وتأمين جميع اللوازم ،

٤ - مباشرة كافة الدراسات الضرورية أو العمل على ذلك ، فيما يتعلق :

- بتسيير وحدات الانتاج التي تنجزها ،

- تحديد سعر المياه ،

- وضع البرامج السنوية أو المتعددة السنوات للاستثمارات ،

- وبصفة عامة ، وضع جميع الدراسات الضرورية لتحقيق هدفها .

٥ - بإبرام أى قرض ،

٦ - وبصفة أعم ، اجراء جميع العمليات الخاصة بالأموال المنقولة وغير المنقولة والمالية والصناعية أو التجارية المتصلة مباشرة أم لا بهدفها وبشكل يلائم نموها .

رأسمال الشركة

مادة ٦ - ان رأسمال الشركة الذي يحدد بقرار مشترك صادر عن وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية ، يتكون من :

١ - الاموال الصافية العائدة لمصالح المياه التابعة للبلديات والتي يجرى نقلها للشركة طبقا لاحكام المادتين ٣ و٤ من الامر رقم ٧٠ - ٨٢

المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

٢ - الأموال الصافية لمصالح جر المياه التي تتخلى عنها الدولة لفائدة الشركة ،

٣ - مخصصات الدولة النقدية والتي يحدد مقدارها فيما بعد .

مادة ٧ - ان رأسمال الشركة قابل للزيادة أو التخفيض ، بموجب قرار مشترك صادر عن الوزير المكلف بالمياه والوزير المكلف بالمالية ، باقتراح المدير العام للشركة بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى .

الادارة

مادة ٨ - يدير الشركة ويتولى تسييرها مدير عام يعين بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الوصاية ، ويعاون المدير العام مساعد يعين بقرار من الوزير المذكور .

مادة ٩ - يحوز المدير العام جميع السلطات لكى يضمن سير الشركة ، وهو يتصرف باسمها ويتولى اتمام جميع العمليات المتعلقة بهدفها مع مراعاة الاحكام المتعلقة بصلاحيات سلطة الوصاية .

وللمدير العام أن يفوض قسما من سلطاته لمساعديه ، تأمينا لمصلحة الشركة ، على أن يصدق هذا التفويض بقرار من وزير الوصاية .

الوصاية

مادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالمياه ويعاونه المجلس الاستشارى المذكور فى المادة ١٤ بعده .

مادة ١١ - يقوم وزير الوصاية بتوجيه ومراقبة نشاط الشركة .

وهو يتولى ، بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى ما يلى :

- تحديد التنظيم الداخلى للشركة ،

- المصادقة على البرامج العامة لنشاط الشركة التي يقترحها المدير العام ،

- المصادقة على النظام الداخلى للشركة والقانون الأساسى للموظفين ،

- المصادقة على مشاريع ايجار العقارات الضرورية لنشاط الشركة ،

- المصادقة على التقرير السنوى للنشاط ، الذى يحضره المدير العام .

كما يصادق مع الوزير المكلف بالمالية على ما يلى :

- الجداول التقديرية السنوية للنفقات والواردات المقدمة من المدير العام .

- الموازنة والحسابات السنوية للشركة ، ويمنع الابراء عن التسيير السليم ،

- مشاريع امتلاك وبيع العقارات الضرورية لنشاط الشركة ،

- قبول الهبات والوصايا من قبل الشركة ،

- القروض الطويلة والمتوسطة الأجل .

كما يحدد بالاشتراك مع وزير الداخلية ووزير المالية شروط حيازة التصرف من قبل الشركة لمنشآت التموين ،

ويقترح تعريفات بيع المياه من قبل الشركة وعند الاقتضاء ، تعريفات شراء المياه من قبلها .

مادة ١٢ - يجوز لوزير الوصاية أن يشاور المجلس الاستشارى فى جميع المسائل المتعلقة بسير الشركة وبنشاطاتها .

مادة ١٣ - يخبر المدير العام وزير الوصاية بسير الشركة . فيتلقى هذا الاخير من المدير العام فى كل شهر تقريراً عن العمليات التالية :

- شرايات أو بيوع الاموال المنقولة ولا سيما الأدوات التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ د ج ،

- الكفالات والضمانات باسم الشركة والتي يتجاوز مبلغها ٢٠٠.٠٠٠ د ج ،

- المعاهدات والصفقات التي يتجاوز مبلغها ٥٠٠.٠٠٠ د ج ،

مادة ١٤ - يكلف مجلس استشارى بتزويد وزير الوصاية بجميع الآراء والاطلاع على جميع المقترحات اللازمة والمتعلقة بنشاطات الشركة وسيرها ، ويضم هذا المجلس :

- رئيسا للمجلس ، يعين بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الوصاية ،

- ممثلا للوزير المكلف بالوصاية ،

- ممثلا للوزير المكلف بالداخلية ،

- ممثلا للوزير المكلف بالمالية ،

- ممثلا للوزير المكلف بالفلاحة .

- ممثلا للوزير المكلف بالصناعة ،

- ممثلا للوزير المكلف بالدفاع الوطنى ،

- ممثلا للوزير المكلف بالصحة العمومية ،

- ممثلين اثنين منتخبين من موظفي الشركة ،

- خمسة رؤساء مجالس شعبية للولايات يعينون بطريق القرعة ،

- عشرة رؤساء مجالس شعبية بلدية ، يعينون بطريق القرعة ضمن مجموعتين مختلفتين ، الأولى تضم البلديات التي يزيد عدد سكانها على ٥٠.٠٠٠ نسمة والآخرى البلديات التي يقل عدد سكانها عن ١٠.٠٠٠ نسمة ،

- مستشارين اثنين يختاران بناء على خبرتهما المهنية في انتاج المياه وتوزيعها ، ويعينان من قبل وزير الوصاية .

ويحضر اجتماعات المجلس الاستشاري المدير العام للشركة ومندوب للحسابات .

ويمكن للمجلس الاستشاري أن يكلف لحضور اجتماعاته ، كل شخص يرى أن وجوده لازم للنظر في المسائل المقيمة في جدول الاعمال ولا سيما ، ممثل الجماعات المحلية المعنية .

يعين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة ثلاث سنوات ، بموجب قرار لوزير الوصاية بناء على اقتراح السلطات التابعة لها .

مادة ١٥ - يجتمع المجلس الاستشاري مرتين في العام على الأقل وكلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك ، بناء على دعوة رئيسه الذي يحدد جدول أعمال الجلسات .

كما يمكن أن يجتمع في جلسة غير عادية أما بناء على طلب رئيسه أو على طلب المدير العام للشركة .

يتولى كتابة المجلس ، المدير العام ويحرر محضر عن كل جلسة ، يوقعه الرئيس وواحد من الاعضاء على الأقل ، فتوجه نسخة منه الى وزير الوصاية ولكل من الاعضاء ، ويدرج رأى كل من أعضاء المجلس مع اسمه في المحضر .

مادة ١٦ - يجوز لوزير الوصاية في كل حين ، أن يكلف الاعوان في ادارته ، بمهام التحقيق ، بقصد التثبت من تسيير الشركة وحسن تطبيق توجيهاته أو مقرراته .

ويتمتع هؤلاء الاعوان ، لاجل تنفيذ مهمتهم ، بالسلطات الواسعة للاطلاع على الوثائق المالية والتجارية والحسابية الخاصة بالشركة .

يجوز للوزير المكلف بالمالية ، لاجل مراقبة

العمليات المالية الخاصة بالشركة ، أن ينشئ بعثات للتحقيق ضمن الاوضاع المحددة اعلاه .

مادة ١٧ - يقوم بمراقبة حسابات الشركة ، مندوب للحسابات يعينه الوزير المكلف بالمالية .

ويجوز لهذا المندوب أن يطلع على جميع الوثائق ويقوم بكافة اجراءات التحقيق في عين المكان .

ويحقق في الدفاتر والصندوق والحافظة والقيم المالية الخاصة بالشركة ، ويراقب صحة جدية أوراق الجرد والموازنات ومطابقة المعلومات الخاصة بحسابات الشركة المعطاة من المديرية العامة .

ويحضر اجتماعات المجلس الاستشاري .

ويضع تقريره عن حسابات آخر السنة المالية الذي يعده المدير العام ويرسله بنفس الوقت الى وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية ورئيس المجلس الاستشاري .

احكام مالية

مادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر .

وتبدأ السنة المالية الاولى من يوم تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

مادة ١٩ - يحضر المدير العام الحسابات التقديرية السنوية الشركة . وتحال على وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها بعد أخذ رأى المجلس الاستشاري خلال مدة خمس وأربعين يوما على الأقل ، قبل بدء السنة المالية التي تتناولها الحسابات .

وتعتبر المصادقة مكتسبة بعد انقضاء مهلة الخمسة وأربعين يوما من يوم الاحالة ، ما لم يعارض فيها أحد الوزيرين أو يحتفظ بمصادقته على بعض الموارد أو النفقات .

وفي حالة هذا الافتراض ، يحيل المدير العام ، ضمن مهلة ثلاثين يوما ، تبدأ من تاريخ تبليغ هذا التحفظ ، مشروعا جديدا للمصادقة عليه تبعا للاجراء المحدد في الفقرة السابقة . وتعتبر المصادقة مكتسبة بعد ثلاثين يوما من احالة المشروع الجديد .

واذا لم تتم المصادقة على الحسابات عند بدء السنة المالية ، فيمكن للمدير العام أن يشرع في النفقات الحتمية لسير الشركة وتنفيذ التزاماتها ، في حدود ما سمح له به في السنة المالية السابقة .

مادة ٢٠ - يضع المدير العام ، عند قفل كل سنة مالية ، موازنة وحسابا للاستغلال ثم حسابا للخسائر والأرباح ، ويضع فضلا عن ذلك ، تقريرا عاما لسير الشركة خلال السنة المالية المنصرمة ، يحيله ، بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الى وزير الوصاية والى الوزراء الآخرين الممثلين فى المجلس المذكور .

مادة ٢١ - تعد ارباحا صافية ، نتائج السنة المالية الحاصلة فى ميزان الحساب الخاص بالخسائر والأرباح والشامل لمجموع عمليات الشركة بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات . ويقرر تخصيص الأرباح بصفة مشتركة من وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح المدير العام ، بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى .

مادة ٢٢ - يجوز للشركة ، أن تشرع بتنفيذ كل برنامج سنوى أو متعدد السنوات للاستثمار المطابق لهدفها ، بعد حصولها على الترخيص المشترك لوزير الوصاية والوزير المكلف بالتخطيط الذى يصدر بناء على رأى المجلس الاستشارى .

مادة ٢٣ - يجوز للشركة أن تعقد أى قرض متوسط أو طويل الامد .

ويجب أن تكون القروض المبرمة بضمان الدولة مرخصا بها بالاستناد لمقرر مشترك يصدر عن وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية .

أما القروض التى لا تضمنها الدولة فتخضع لترخيص وزير الوصاية وحده .

وفى كلا الحالتين ، يتعين أخذ رأى المجلس الاستشارى .

احكام عامة

مادة ٢٤ - مع مراعاة احكام المادة ١٩ اعلاه ، كل إذن أو مصادقة لوزير الوصاية ممنوحة منه بمفرده أو مع الوزير المكلف بالمالية ، يلتزمها المدير العام بالاستناد لهذا القانون الاساسى ، تعتبر مكتسبة بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما ، من تاريخ اقتراح المدير العام ما لم يعارض فى ذلك أحد الوزراء المعنيين .

مادة ٢٥ - ان تعديل هذا القانون الاساسى يجب أن يكون بموجب أمر كما لا يجوز حل الشركة الا بموجب أمر يتضمن تصفية عموم أموالها والجهة التى تؤول اليها .

أمر رقم ٧١ - ١٣ مؤرخ فى ٢٠ محرم عام ١٣٩١ الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٧١ يتضمن احداث الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية الخاصة بالادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد (سوناكات) (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير التجارة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتان ٥ مكرر و ٥ مكرر ٣ .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ فى ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر .

يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على تأسيس الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية الخاصة بالادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد « سوناكات » والمرفق قانونها الاساسى بهذا الامر (الملحق رقم ١) .

توضع الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية (سوناكات) تحت وصاية وزير التجارة .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية (سوناكات) لها احتكار التصدير والاستيراد وتوزيع الادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء المدرجة فى الجدول المرفق بهذا الامر (الملحق رقم ٢) .

ان مراحل انجاز هذا الاحتكار تحدد بموجب قرار من وزير التجارة .

الباب الثاني

الهدف

مادة ٤ - ان الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية ، تهدف في نطاق الشروط المحددة في المادة ٢ من الامر المتضمن احداث الشركة المذكورة ، الى القيام بما يلي :

- احتكار استيراد الادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد وتوزيعها .

- تصدير المنتجات الخاصة بالفرع المنتج لحسابها أو لحساب الغير .

وبصفة عامة ، يسوغ للشركة ان تستكمل جميع الدراسات الاقتصادية والمالية وكافة العمليات التجارية والمالية الخاصة بالاموال المنقولة والعقارية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهدفها ، ومن شأنها ان تساعد على نموها ، وذلك سواء كان في الجزائر أو خارج التراب الوطني وفي حدود اختصاصاتها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - تجهز الدولة الشركة ، برأسمال يحدد مقداره بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة ووزير المالية .

ويمكن زيادة مبلغ هذا الرأسمال أو تنقيصه على غرار الكيفية نفسها ، بناء على اقتراح المدير العام بعد أخذ رأي لجنة التوجيه .

مادة ٦ - ان الموارد المالية الاخرى للشركة تنتج مما يلي :

١ - من ايراد نشاطاتها .

٢ - من مداخيل المبالغ التي تقوم على ادارتها والمبالغ الاحتياطية والمؤونات التي ينبغي عليها ان تؤسسها والتي تحدد مقاديرها بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة ووزير المالية .

٣ - من القروض التي يمكن ان تعقدها .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٧ - يتولى توجيه الشركة وادارتها مدير عام يعين بمرسوم يصدر بناء عن اقتراح وزير التجارة .

مادة ٣ - يحدد رأسمال الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية ، بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التجارة ووزير المالية .

مادة ٤ - ان الاحتكار المؤسس بموجب المادة ٢ من هذا الامر لا يحتج به على وجه الاستثناء ازاء الشركة الوطنية لصنع وتركيب الادوات الكهربائية والالكترونية (سونيليك) فيما يخص الادوات التي تستوردها لاستعمالها الخاص .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام السابقة التي تخالف هذا الامر .

مادة ٦ - ينشر هذا الامر مع القانون الاساسي المرفق به ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ محرم عام ١٣٩١ الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٧١ .

الملحق رقم ١

القانون الاساسي

لشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية الخاصة بالادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - تحدث شركة وطنية للتسويق والتطبيقات التقنية الخاصة بالادوات الكهربائية المنزلية والكهربائية وآلات الراديو والتلفزة وتكييف الهواء والتبريد وتوضع تحت وصاية وزير التجارة .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية ، هي مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي .

وتعد كتاجرة في علاقاتها مع الغير .

وتمسك محاسبة الشركة وفقا للاوضاع التجارية .

مادة ٣ - يعين مركز الشركة الوطنية للتسويق والتطبيقات التقنية في مدينة الجزائر . يمكن نقل هذا المركز الى أية جهة اخرى من التراب الوطني بموجب قرار صادر عن وزير التجارة .

مادة ٨ - يعد المدير العام مسئولاً عن حسن سير المؤسسة .

وعليه أن يمتنع عن ممارسة أية وظيفة عمومية أو خاصة ، وحيازة أية فائدة من شأنها أن تؤثر على حرية عمله ، سواء كان بنفسه أو بالواسطة .

وهو يتصرف باسم الشركة ويستكمل جميع العمليات المتعلقة بهدفها مع مراعاة الأحكام الناصة على مصادقة سلطة الوصاية .

وفي نطاق أحكام القانون الاساسى الخاص بالموظفين فإنه يعين المستخدمين في جميع الوظائف التي لا يخضع التعيين فيها لطريقة مقررة ، ويمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين . ويجوز له أن يفوض بالتوقيع عنه .

مادة ٩ - توضع لجنة للتوجيه والمراقبة لدى المدير العام لمساعدته في مهمته .

وتشكل هذه اللجنة من :

- ١ - ممثل وزير التجارة .
- ٢ - ممثل كاتب الدولة للتخطيط .
- ٣ - ممثل وزير المالية .
- ٤ - ممثل وزير الصناعة والطاقة .
- ٥ - ممثل وزير الدولة المكلف بالنقل .
- ٦ - المدير العام للشركة .
- ٧ - ممثل منتخب من الموظفين .

٨ - مستشارين مختارين نظرا لخبرتهما ، يعينهما وزير التجارة .

ويتولى المدير العام كتابة اللجنة .

مادة ١٠ - يعين أعضاء لجنة التوجيه والمراقبة لمدة ثلاث (٣) سنوات من قبل السلطة التابعين اليها سلميا .

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في السنة وكلما اقتضت مصلحة الشركة ، وذلك بناء على دعوة من رئيسها .

ويمكن أن تجتمع في جلسة غير عادية ، اما بطلب ثلاثة من أعضائها أو بطلب المدير العام .

مادة ١١ - تستمع اللجنة الى تقارير المدير العام ، وتبدي رأيها على وجه الخصوص ، في الامور التالية :

١ - الهياكل الداخلية للشركة والقانون الاساسى للموظفين .

٢ - زيادة الراسمال أو تخفيضه .

٣ - البرامج التقديرية لعمليات التسويق المحضرة طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

٤ - برامج الاستثمارات .

٥ - القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

٦ - الحسابات السنوية للشركة .

٧ - تنظيم التوزيع وقيمته .

٨ - تخصيص الفائض المحتمل .

٩ - شراء العقارات الضرورية لنشاط الشركة وبمعها .

ويجوز للجنة ان تطلب اطلاعها على كل مشكل يتعلق بسير الشركة .

مادة ١٢ - ان محاضر الاجتماعات يوقعها الرئيس وعضوان من لجنة التوجيه والمراقبة وتنقل الى سجل خاص وتحال نسخة منها الى سلطة الوصاية .

مادة ١٣ - ان حضور ٧ أعضاء من اللجنة الزامى لصحة الاجتماعات .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يستدعى الرئيس الاعضاء لاجتماع جديد يعقد بعد ١٥ يوما كاملا من الاجتماع السابق ، وتكون مداوالات اللجنة في الاجتماع الثانى صحيحة ، مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وفي حالة تساوى الاصوات ، يرجع صوت الرئيس .

مادة ١٤ - يتولى رئيس لجنة التوجيه والمراقبة :

- دعوة اللجنة للانعقاد ووضع جدول الاعمال الخاصة بالاجتماعات بمشاورة المدير العام .

- ومتابعة سير الشركة مع امكانه ان يطلب من المدير العام بأن يقدم له تقريراً عن نشاطاته

الباب الخامس

المراقبة

مادة ١٥ - خلافا لاحكام المواد من ١٨ الى ٢٢ الواردة بعده ، تصادق سلطة الوصاية بصفة خاصة :

١ - على التوجيه العام وبرامج نشاطات الشركة ،

٢ - على القانون الاساسى للموظفين ،

٣ - على الهياكل الداخلية للشركة ،

٤ - على التعيينات فى الوظائف العليا للشركة

مادة ١٦ - يكلف مندوب للحسابات يعين من طرف وزير المالية بمراقبة حسابات الشركة .

ويحضر جلسات لجنة التوجيه والمراقبة بصوت استشارى .

ويطلع اللجنة على نتائج المراقبات المتممة من قبله .

- ويرسل تقريره بشأن حساب آخر السنة المالية الى وزير التجارة ووزير المالية .

الباب السادس احكام مالية

مادة ١٧ - تبدأ السنة المالية الحسابية فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

بيد ان السنة المالية الاولى تنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة التالية للسنة التى احدثت خلالها الشركة .

مادة ١٨ - يحضر المدير العام الجداول التقديرية للشركة ، ثم تحال الى وزير التجارة ووزير المالية للمصادقة عليها ، بعد اخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة ، فى مهلة لا تتجاوز اول يوليو .

وتعتبر المصادقة على الحساب مكتسبة عند انقضاء مهلة شهرين من تاريخ احوالها ، ما لم يعارض فيها احد الوزيرين او يحتفظ بمصادقته على بعض الايرادات او النفقات .

وعند هذا الافتراض يحيل المدير العام فى مهلة ٣٠ يوما من تاريخ تبلغه التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه .

وتعتبر المصادقة مكتسبة بعد ٣٠ يوما من تاريخ احوال المشروع الجديد .

واذا لم يصادق على الجداول التقديرية لتاريخ بدء السنة المالية ، فيجوز للمدير العام ان يشرع فى النفقات التى لا بد منها لسير الشركة وتنفيذ التزاماتها فى حدود الاعتمادات الممنوحة برسم السنة المالية السابقة ، وباستثناء النفقات غير المجددة .

مادة ١٩ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية ، ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح .

وتحال هذه الوثائق مرفقة بتقرير عام عن نشاطات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة الى سلطة الوصاية بعد اخذ رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

مادة ٢٠ - ان نتائج السنة المالية الواردة فى ميزان حساب الخسائر والارباح ، والمستثملة على مجموع عمليات الشركة بصفة موجزة ، تكون الارباح الصافية بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات .

ويقرر تخصيص الارباح وفقا لاحكام الجارى بها العمل .

مادة ٢١ - يمكن للشركة ان تشرع فى تنفيذ جميع البرامج السنوية الخاصة بعدة سنوات والمتعلقة بالاستثمار المطابق لهدفها ، وذلك بعد الترخيص المشترك من وزير التجارة ووزير المالية الذى يصدر بناء على رأى لجنة التوجيه والمراقبة .

مادة ٢٢ - يسوغ للشركة ان تعقد اى قرض متوسط وطويل الاجل .

الباب السابع احكام عامة

مادة ٢٣ - كل ترخيص او مصادقة من وزير التجارة ، صادرة عنه بصفة منفردة او بصفة مشتركة مع وزير المالية ، يطلبها المدير العام بموجب هذا القانون الاساسى تعتبر مكتسبة بعد انقضاء مهلة ٣٠ يوما من تاريخ اقتراح المدير العام ، ما لم يعارض فيها احد الوزيرين المعنيين وذلك مع مراعاة احكام المادة ١٩ اعلاه .

مادة ٢٤ - يجوز تعديل احكام هذا القانون الاساسى بموجب مرسوم .

مادة ٢٥ - ان حل الشركة لا يمكن ان يقرر الا بالاستناد الى نص ذى طابع تشريعى يتضمن تصفية جميع اموالها والجهة التى تؤول اليها .

الملحق رقم ٢

القائمة رقم (١)

الأدوات الكهربائية والمنزلية ومواد تكييف الهواء والتبريد

رقم التعريف	بيان المنتجات
٧٣ ، ٣٦ ، ٠١	مطابخ توقد بالحروقات الصلبة
٣٧ ، ٣٦ ، ٠٢	آلات أخرى توقد بالحروقات الصلبة
٧٣ ، ٣٦ ، ١١	الآلات التي توقد بالحروقات الثقيلة
٧٣ ، ٣٦ ، ١٤	آلات أخرى توقد بالوقود السائل
٧٣ ، ٣٦ ، ٢١	الآلات التي توقد بالوقود الغازي وضمنها الآلات المشتركة التي توقد بالغاز والوقود السائل .
٧٤ ، ١٧ ، ٠٣	سخانات الضغط تستعمل بالوقود السائل وأجزائها وقطع غيارها
٧٤ ، ١٧ ، ٠٤	آلات أخرى غير كهربائية للطبخ والتسخين
٨٤ ، ١١ ، ٤١	مجموعات محركات ضاغطة محكمة
٨٤ ، ١٢ ، ٠٠	مجموعات لتكييف الهواء
٨٤ ، ١٥ ، ٠٢	أدوات التبريد غير المنزلية والمشغلة بالضغط
٨٤ ، ١٥ ، ٠٣	أدوات التبريد غير المنزلية والمشغلة بالامتصاص
٨٤ ، ١٥ ، ٠٤	برادات منزلية غير كهربائية مشغلة بالضغط
٨٤ ، ١٥ ، ٠٥	برادات منزلية غير كهربائية مشغلة بالامتصاص
٨٤ ، ١٥ ، ٠٦	برادات كهربائية منزلية مشغلة بالضغط
٨٤ ، ١٥ ، ٠٧	برادات كهربائية منزلية مشغلة بالامتصاص
٨٤ ، ١٥ ، ١١	أثاث مصنوعة لتجهيزها بمجموعة التبريد
٨٤ ، ١٥ ، ٢١	أجهزة تبريد بالضغط ، ثابتة على قاعدة مشتركة
٨٤ ، ١٥ ، ٢٢	أجهزة أخرى للتبريد ، ثابتة على قاعدة مشتركة
٨٤ ، ١٥ ، ٣٢	أجهزة أخرى للتبريد
٨٤ ، ١٥ ، ٣٣	أجزاء وقطع غيار لأجهزة التبريد
٨٤ ، ١٧ ، ٢٢	محولات الحرارة المصنوعة خصيصا للآلات والأجهزة الخاصة بإنتاج الثلج
٨٤ ، ١٧ ، ٢٤	محولات أخرى للحرارة
٨٤ ، ١٧ ، ٣٤	مصابي وأجهزة أخرى لتحضير القهوة والمشروبات الساخنة على التسخين الكهربائي .
٨٤ ، ١٧ ، ٣٥	مصابي وأجهزة أخرى لتحضير القهوة والمشروبات الساخنة على التسخين غير الكهربائي .
٨٤ ، ١٧ ، ٥٤	سخانة الماء ، سخانة الحمام ، غير كهربائية على تسخين فوري
٨٤ ، ١٧ ، ٥٥	سخانة الماء ، سخانة الحمام ، غير كهربائية على تسخين غير فوري

رقم التعريف	بيان المنتجات
٨٤ ، ١٧ ، ٥٩	أجزاء وقطع غيار لسخانة الماء وسخانة الحمام
٨٤ ، ١٧ ، ٦٣	أجهزة تسخين وتبريد لأجل تكييف الهواء
٨٤ ، ١٧ ، ٧٣	مجففات كهربائية
٨٤ ، ١٧ ، ٦٢	أجهزة أخرى للتسخين الكهربائي
٨٤ ، ١٨ ، ٣٣	منشفات الغسيل ، تعمل على الكهرباء
٨٤ ، ١٩ ، ٠٢	آلات كهربائية لفصل الصحن مع جهاز التنشيف أو بدونه
٨٤ ، ٤٠ ، ٠٤	مكاوي كهربائية ، بطاقة ١٥٠٠ وات
٨٤ ، ٤٠ ، ٠٥	مكاوي كهربائية بطاقة ١٥٠٠ وات فاكتر
٨٤ ، ٤٠ ، ٢١	آلات لفصل الثياب ومجففات غير مركزية للاستعمال المنزلي وكهربائية
٨٤ ، ٤٠ ، ٢٢	آلات لفصل الثياب ومجففات غير مركزية للاستعمال المنزلي ، وغير كهربائية .
٨٤ ، ٤٠ ، ٣٢	آلات غسيل وتنظيف مواد النسيج .
٨٤ ، ٤٠ ، ٤٢	آلات البياض وتنظيف على الناشف والكي من غير الآلات المذكورة بالرقمين ٠٤ ، ٤٠ ، ٨٤ و ٠٥
٨٥ ، ٠٦ ، ٠٢	آلة امتصاص الغبار
٨٥ ، ٠٦ ، ١٢	مشعات الأرض
٨٥ ، ٠٦ ، ٢٢	مراوح للشقق
٨٥ ، ٠٦ ، ٢٣	آلات أخرى كهربائية ميكانيكية للاستعمال المنزلي
٨٥ ، ٠٧ ، ٠١	آلات كهربائية للحلاقة
٨٥ ، ٠٧ ، ١١	مجزات كهربائية
٨٥ ، ١٢ ، ٠١	سخانة الماء ، سخانة الحمام وغواصات حرارية كهربائية
٨٥ ، ١٢ ، ١١	أجهزة كهربائية لتدفئة الاماكن
٨٥ ، ١٢ ، ٢١	أجهزة كهربائية حرارية لقص الشعر
٨٥ ، ١٢ ، ٣١	مكاوي كهربائية
٨٥ ، ٢١ ، ٤١	مطابخ وافران ومسخنات كهربائية حرارية للاستعمال المنزلي
٨٥ ، ١٢ ، ٤٢	مسخنات الصحن ، محمصات الخبز ، آلات التجفيف وما يماثلها الخاصة بالمطبخ الكهربائي الحراري
٨٥ ، ١٢ ، ٤٣	الاجهزة الكهربائية الحرارية لتسخين السوائل وغيرها والخاصة بالاستعمالات المنزلية .
٨٥ ، ١٢ ، ٥١	أجهزة التسخين

القائمة رقم ٢

رقم التعريف	بيان المنتجات
Ex ٣٥ ، ٠٧ (١)	عاكسات النور - موزعات الحرارة - فسقيات - كرات أرضية ومصنوعات مماثلة لها ولو كانت مجهزة بالكهرباء
٨٣ ، ٠٧ ، ٣٣	آلات كهربائية ذات مصدر ساطع واضاءة محصورة
٨٣ ، ٠٧ ، ٣٤	آلات كهربائية اخرى ذات مصدر ساطع
٨٥ ، ٠٣ ، ٠١	بطارية للمصباح الكهربائي المحمول
٨٥ ، ٠٣ ، ٠٢	بطاريات كهربائية غير البطاريات المخصصة للمصابيح المحمولة
٨٥ ، ٢٠	مصابيح وانايب كهربائية متوهجة او ذات تفريغ خاصة بالاضاءة او الاشعة فوق البنفسجية او تحت الحمراء ، ومصابيح ذات قوس ومصابيح للاشتعال الكهربائي المستعملة للتصوير الخاص بانتاج الضوء البرقي .
٨٥ ، ٢١	مصابيح وانايب وصمامات الكترونية ذات قطب ساخن ، وذات قطب بارد او صورة قطب ، غير ماذكر في الرقم ٨٥ ، ٢٠ كالمصابيح والانايب والصمامات الدائرة على الفراغ او بالبخار او الغاز (بما فيها الانايب المصححة المستعملة على بخار الزئبق ، والانايب القطبية ، والانايب والصمامات الخاصة بالتقاط مناظر التلفزة . النج زجاج صاف (كريستال) (ترانزيستور مثلا) وزجاج صاف بيزو كهربائي مركب .
٨٥ ، ٢٦	قطع عازلة من المواد العازلة او المشتملة على مجرد قطع فلزية مجمعة (ظروف اللولب مثلا) الداخلية في الكتلة لاجل الماكينات والالات والتجهيزات الكهربائية باستثناء العازلات التابعة للرقم ٨٥ ، ٢٥

القائمة رقم ٣

رقم التعريف	بيان المنتجات
٨٥ ، ١٥ ، ٠٥	اجهزة لاقطة للاذاعة ، بما فيها المشتركة مع جهاز التسجيل او نقل الصوت
٨٥ ، ١٥ ، ٠٦	اجهزة لاقطة للتلفزيون مشتركة ام لا مع جهاز لاقط للاذاعة
٨٥ ، ١٥ ، ٠٨	اجهزة الراديو للاذاعة بالترانزيستور

رقم التعريفة	بيان المنتجات
٨٥ ، ١٥ ، ٢٥	هوائيات
٨٥ ، ١٥ ، ٢٧	قطع غير مذكورة في مكان آخر تكون جزءا من الاجهزة الراديو الكهربائية
٨٥ ، ١٥ ، ٢٨	اجزاء اخرى وقطع غيار اخرى (غير مذكورة في مكان آخر) للاجهزة الراديو الكهربائية والهاتفية .. الخ .
٩٢ ، ١١ ، ٠١	اجهزة تسجيل الصوت
٩٢ ، ١١ ، ١١	مدورة اسطوانات ومنير اوتوماتيكي للاسطوانات
٩٢ ، ١١ ، ١٢	مدورة افلام ومدورة اشربة وما يماثلها
٩٢ ، ١١ ، ١٣	اجهزة اخرى للنقل المباشر الحركة الميكانيكية او الكهربائية
٩٢ ، ١١ ، ١٤	اجهزة اخرى لنقل الصوت ، غير مذكورة آنفا
٩٢ ، ١١ ، ٢١	اجهزة مختلطة للتسجيل ونقل الصوت
٩٢ ، ١٢ ، ٠١	ركائز الصوت المحضرة للتسجيل
٩٢ ، ١٢ ، ١٤	قوالب واشكال اخرى للتسجيل لصنع الاسطوانات
٩٢ ، ١٢ ، ١٥	شموع اخرى واسطوانات وقوالب .. الخ مسجلة
٩٢ ، ١٢ ، ١٦	اسطوانات لتسجيل اللغات
٩٢ ، ١٢ ، ١٨	سنادات الصوت المسجل مغناطيسيا لنقل الصوت الخاص بالافلام السينمائية
٩٢ ، ١٢ ، ١٩	سنادات اخرى للصوت المسجلة مغناطيسيا
٩٢ ، ١٣ ، ٠١	مقاريء الصوت لاجل الاسطوانات والافلام الصوتية المحفورة
٩٢ ، ١٣ ، ٠٢	مقاريء اخرى للصوت
٩٢ ، ١٣ ، ٠٣	اجزاء وقطع غيار لمقاريء الصوت
٩٢ ، ١٣ ، ١٢	عقارب وسنان للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢
٩٢ ، ١٣ ، ١٣	ماس ، ولازورد واحجار كريمة اخرى للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢
٩٢ ، ١٣ ، ١٤	ماس ، ولازورد واحجار كريمة اخرى مركبة ، للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢
٩٢ ، ١٣ ، ٢٤	بساطات الافلام والاشربة والربط .. الخ .
٩٢ ، ١٣ ، ٢٥	محركات كهربائية مع توابعها للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢
٩٢ ، ١٣ ، ٢٦	محركات ميكانيكية للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢
٩٢ ، ١٣ ، ٢٧	اجزاء وقطع غيار غير مذكورة آنفا للاجهزة الواردة في الرقم ١١ ، ٩٢

لأمر رقم ٧١ - ٤٤ مؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ يتضمن أحداث الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للمياه

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جنادى الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن حل الشركة الوطنية للاشغال الرى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٨٤ المؤرخ في ٢٥ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن اختصاصات كتابة الدولة للمياه .

يامر بما يلى :

مادة ١ - تحدث شركة وطنية تسمى «الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى» الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - توضع الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى تحت وصاية كاتب الدولة للمياه .

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى الى تنفيذ الاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى تطبيقا للمادة ٤ من القانون الاساسى لهذه الشركة :

مادة ٤ - تحول الذمة المالية للشركة الوطنية للاشغال الرى (سوناتيد) الى الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى طبقا لاحكام الامر رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمشار اليه اعلاه .

كما تحول ايضا الى الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى الذمة المالية الناتجة عن مساهمتها فى شركة الدراسات وأنجازات الاشغال الكبرى للرى والصناعة .

مادة ٥ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

مادة ١ - تسمى الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى باختصار «سوناتقير» وهي مؤسسة عمومية للدولة مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، تسير بموجب القوانين النافذة وبهذا القانون الاساسى .

مادة ٢ - تعتبر الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى تاجرة فى علاقاتها مع الغير .

تمسك محاسبة الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى حسب الاشكال التجارية .

مادة ٣ - يكون المركز الرئيسى للشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار من الوزير الوصى .

الفصل الثانى

الهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى الى :

- انجاز اشغال الرى الكبرى : السدود ، التنقيب ، السقى ، صرف المياه والتطهير الفلاحى .

- تنفيذ جميع اشغال التجهيز القروى طبقا للمادة ٤ من المرسوم رقم ٧٠ - ١٨٤ المؤرخ في ٢٥ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن اختصاصات كتابة الدولة للمياه .

ولهذا الغرض يمكن للشركة الوطنية للاشغال

الكبرى للرى والتجهيز القروى ، أن تقوم ضمن اطار القوانين والانظمة النافذة بما يلي :

- ابرام جميع العقود والاتفاقات اللازمة لتنفيذ الاشغال التى يعهد بها اليها ،
- القيام بالعمليات المنقولة والعقارية والمالية والصناعية أو التجارية المتصلة بهدفها والتي من شأنها تسهيل تنميتها .

الفصل الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - يتكون رأسمال الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى الذى يحدد مبلغه بقرار مشترك من الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية من :

- الاصول الصافية للذمة المالية للشركة الوطنية لاشغال الرى طبقا للأمر رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ فى ٢٤ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن حل هذه الشركة ،

- أموال الدولة الناتجة عن مساهمتها فى شركة الدراسات وانجازات الاشغال الكبرى للرى والصناعة ،

- تزويد نقدى من الدولة عند الاقتضاء .

مادة ٦ - يمكن الزيادة فى رأس المال أو تخفيضه بموجب قرار مشترك من الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح المدير العام للشركة وبعد استطلاع رأى المجلس الاستشارى المنصوص عليه فى المادة ١١ أدناه .

الفصل الرابع

الإدارة

مادة ٧ - يسير الشركة ويديرها مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الوصاية ، ويعاونه مدير عام مساعد يعين بموجب قرار من الوزير المعنى ، كما يساعد المدير العام مجلس استشارى .

مادة ٨ - يتولى المدير العام تسيير الشركة ويتصرف باسمها وينجز العمليات المتعلقة بهدفها طبقا للتنظيم النافذ والقانون الاساسى لمستخدمى الشركة .

يجوز للمدير العام - فى حالة الضرورة - تفويض جزء من صلاحياته الى معاونيه .

الفصل الخامس

الوصاية

مادة ٩ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى .

مادة ١٠ - يوجه ويراقب الوزير الوصى نشاط الشركة ويصادق على :

- التنظيم الداخلى للشركة ،
 - البرامج العامة لنشاط الشركة التى يقترحها المدير العام ،
 - النظام الداخلى والقانون الاساسى للمستخدمين ،
 - مشاريع انجاز العقارات اللازمة لنشاط الشركة ،
 - التقرير السنوى للنشاط الذى يعده المدير العام .
 - ويصادق بالاشتراك مع الوزير المكلف بالمالية على :
 - القوائم التقديرية السنوية للمصاريف والايرادات المقدمة من قبل المدير العام .
 - مشاريع امتلاك وبيع العقارات اللازمة لنشاط الشركة ،
 - قبول الهبات والوصايا من طرف الشركة ،
 - القروض المتوسطة والطويلة الاجل .
- مادة ١١ - يحدث مجلس استشارى لمساعدة وتوجيه المدير العام فى مهمته ويشتمل على :
- رئيس يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الوصاية ،

- ممثل عن الوزير الوصى ،
- ممثل عن وزير الداخلية ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالدفاع الوطنى ،
- أربعة ممثلين منتخبين من طرف مستخدمى الشركة .

يشارك المدير العام للشركة ومندوب الحسابات في اجتماعات المجلس الاستشاري .

يجوز للمجلس الاستشاري أن يدعو لحضور اجتماعاته كل شخص يرى حضوره مفيدا حسب الأعمال المسجلة في الجدول اليومي .

يعين اعضاء المجلس الاستشاري لمدة ثلاث سنوات كما يجرى تعيينهم بمسوجب قرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح السلطات التي يتبعونها .

مادة ١٢ - يجتمع المجلس الاستشاري مرتين على الأقل في السنة وكلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك بناء على استدعاء من قبل رئيسه الذي يحدد جدول الاعمال للاجتماعات .

ويجوز له ان يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب رئيسه واما بناء على طلب المدير العام للشركة .

يتولى كتابة المجلس المدير العام ويحرر محضرا عن كل جلسة يوقعه الرئيس وعضو على الأقل وترسل نسخة منه الى الوزير الوصي وكل عضو من اعضائه .

يدرج في هذا المحضر رأى كل من اعضاء المجلس مع ذكر اسمه .

مادة ١٣ - يمارس مندوب للحسابات ، معين من قبل الوزير المكلف بالمالية ، مراقبته على الشركة ضمن اطار التنظيم النافذ .

الفصل السادس

احكام مالية

مادة ١٤ - تبتدى السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في واحد وثلاثين من شهر ديسمبر .

تبتدى اول سنة مالية من يوم احداث الشركة وتنتهى في ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

مادة ١٥ - ترسل القائمة التقديرية للايرادات والنفقات الى الوزير الوصي ووزير المالية للمصادقة عليها قبل شهرين من بدء السنة المالية المخصصة لها .

وفي حالة ما اذا عبر احد الوزيرين عن معارضته خلال ال ٢٠ يوما الموالية للايداع ، فان المدير

العام يرسل ، خلال ١٠ أيام ، ابتداء من تبليغ التحفظ ، مشروعا جديدا للمصادقة عليه حسب نفس الاجراءات وتعتبر المصادقة حاصلة خلال العشرين يوما آلتى تلى الارسسال . وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة عند تاريخ بدء السنة المالية فان المدير العام يستطيع القيام بالنفقات الضرورية لسير الشركة وتنفيذ تعهداتها في حدود القائمة التقديرية للسنة السابقة المصادق عليها بصفة قانونية .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند اختتام كل سنة مالية موازنة وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح كما يضع - فضلا عن ذلك - تقريراً عاماً عن سير الشركة خلال السنة المنصرمة يرسله - بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري - الى الوزير الوصي والى الوزراء الآخرين الممثلين في المجلس الاستشاري .

مادة ١٧ - يتألف الربح الصافي من نتائج السنة المالية التي تبدو من ميزانية حساب الارباح والخسائر المشتمل على مجموع العمليات التي تقوم بها الشركة بعد خصم جميع التكاليف والاستهلاكات .

ويقرر تخصيص الارباح بناء على اقتراح المدير العام وباشتراك الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأى المجلس الاستشاري .

مادة ١٨ - يجوز للشركة ، بترخيص مشترك من الوزير الوصي والوزير المكلف بالتخطيط بعد أخذ رأى المجلس الاستشاري ، القيام بتنفيذ كل برنامج سنوي أو متعدد السنوات للاستثمار يتطابق مع هدفها .

مادة ١٩ - يجوز للشركة ان تعقد كل القروض المتوسطة والطويلة الأجل ضمن اطار التشريع النافذ بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري .

الفصل السابع

احكام عامة

مادة ٢٠ - مع عدم الاحتفاظ بالاحكام المخالفة للأمر فان كل ترخيص أو مصادقة يطلبها المدير العام بموجب هذا القانون الأساسي من الوزير الوصي وحده أو منه ومن الوزير المكلف بالمالية يعتبران حاصلين عند انتهاء مهلة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ اقتراح المدير العام مالم يعارض أحد الوزيرين المعنيين .

امر رقم ٧١ - ٥٨ مؤرخ في ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٩٤ المؤرخ في ٢١ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالتنظيم الادارى والمالى للمكتب الوطنى للصناعة التقليدية الجزائرية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٣٦ المؤرخ في ٢٦ جمادى الاولى عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتنظيم وزارة الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحويل مديرية الصناعة التقليدية الى وزارة الصناعة والطاقة ، يأمر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية للصناعة التقليدية التى يلحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - يحل المكتب الوطنى للصناعة التقليدية الجزائرية المحدث بموجب المرسوم رقم ٦٣ - ٤٧٥ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتنقل مجموع امواله وماله وما عليه من ديون الى الشركة الوطنية للصناعة التقليدية لانجاز هدفها .

مادة ٣ - يحدد نقل تسيير مراكز الصناعة التقليدية الى المجموعات المحلية بموجب قرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير الصناعة والطاقة .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر وكذا القانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية للصناعة التقليدية

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المقر

مادة ١ - تحدث تحت تسمية الشركة الوطنية للصناعة التقليدية ، وباختصار (ش، و ، ص، ت) شركة وطنية تخضع للقوانين الجارى بها العمل ولهذا القانون الاساسى .

مادة ٢ - تعتبر الشركة الوطنية للصناعة التقليدية ، شركة تجارية فى علاقاتها مع الغير وتمسك حساباتها ضمن الاشكال التجارية .

مادة ٣ - يحدد المقر الرئيسى للشركة بمدينة الجزائر ويجوز نقله الى كل مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

الباب الثانى

الهدف

مادة ٤ - تهدف الشركة الوطنية للصناعة التقليدية الى القيام بجميع العمليات التى ترمى الى تنمية الصناعة التقليدية وتكلف بما يلى :

(أ) مساعدة ونصح الصناع التقليديين والجماعات المهنية او التعاونية والمراكز الجهوية للصناعة التقليدية وذلك فى كل ما يتعلق بتقنيات الصناعة التقليدية والحياة المهنية والاجتماعية للصناع التقليديين .

(ب) انجاز أو تكليف من يقوم بانجاز جميع الدراسات الفنية والتقنية والاقتصادية والقضائية والمالية التى من شأنها أن ترفع قيمة الصناعة التقليدية .

(ج) تسيير مراكز الصناعة التقليدية التى اتخذتها السلطة الوصية كمراكز نموذجية وطنية .

(د) تزويد الصناع التقليديين والمراكز الجهوية للصناعة التقليدية بالمواد الاولى والادوات اللازمة لهم وذلك بقدر ما يقبل هؤلاء الصناع وهذه المراكز أن يرتبطوا بها بواسطة عقد .

(هـ) القيام بتسويق منتجات الصناع التقليديين والمراكز الجهوية للصناعة التقليدية فى اطار العقود المذكورة فى المقطع السابق واستخدام جميع الهيئات التجارية الجزائرية والاجنبية العمومية او الخاصة لهذه الغاية وعند

الاقتضاء فتح متاجر أو مستودعات أو فروع في الجزائر والخارج واشهار منتجات الصناعة التقليدية الجزائرية في الجزائر والخارج بواسطة وسائل اعلانية مناسبة .

(و) اكتساب أو استغلال أو ايداع كل اجازة أو نموذج أو طريقة مطابقة لهدفها .

(ز) وبوجه عام القيام في الجزائر والخارج وفي حدود اختصاصاتها بجميع العمليات التجارية والمالية والخاصة بالاموال المنقولة والعقارية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها والتي من شأنها أن تساعد على تطورها .

(ح) القيام بالتكوين المهني الفردي أو الجماعي لمتملمي الصناعة التقليدية أو مراقبة هذا التكوين بأمر صريح من السلطة الوصية وتسيير الاموال العمومية التي قد تخصص لها لاجل هذا التكوين .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٥ - ان رأسمال الشركة الذي سيحدد قدره بقرار وزاري مشترك من وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية يتكون مما يلي :

(أ) الموجودات الصافية من مكاسب المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية المنقولة طبقا لاحكام المادة ٢ من الامر رقم ٧١ - ٥٨ المؤرخ في ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعة التقليدية والمصادقة على قانونها الاساسي .

(ب) تخصيص من الدولة يقدم في شكل اموال نقدية سيحدد قدرها بقرار وزاري مشترك من وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية .

مادة ٦ - يجوز رفع أو تخفيض رأسمال الشركة بقرار وزاري مشترك من وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية وباقتراح من المدير العام للشركة .

الباب الرابع

الادارة

مادة ٧ - ان الشركة يديرها ويتصرف فيها مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الصناعة والطاقة .

مادة ٨ - يتصرف المدير العام في جميع

السلطات لضمان سير الشركة وللسمي باسمها وللقيام بجميع العمليات المتعلقة بهدفها وذلك مع الاحتفاظ بالاحكام المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ بعده والمتعلقين بمراقبة الشركة ووصايتها .

يجوز للمدير العام ان يفوض جزءا من سلطاته الى واحد أو اكثر من مساعديه اذا اقتضى ذلك صالح الشركة ، ويجب ان يكون هذا التفويض مصادقا عليه بقرار من وزير الصناعة والطاقة .

مادة ٩ - توضع لجنة ادارة لدى المدير العام لتساعده وتسدق له المشورة ، ويترأسها مدير عام وتتألف من :

- ثلاثة على الاقل وخمسة على الاكثر من رؤساء المصالح الرئيسيين التابعين للشركة يعينهم المدير العام ويجب أن يكون هذا التعيين مصادقا عليه من قبل السلطة الوصية ،

- ممثل الموظف المعين كل سنة من طرف مجموع الاجراء التابعين للشركة ،

- ممثل لوزير الاخبار والثقافة ،

تجتمع لجنة الادارة مرة على الاقل في كل شهر وكلما رأى المدير العام ذلك ضروريا وتوقع محاضر الاجتماعات من طرف الرئيس وعضوين من اللجنة وتفيد في دفتر خاص ويوجه نظير من هذه المحاضر الى السلطة الوصية ،

مادة ١٠ - تتشاور لجنة الادارة لزوما فيما يلي :

- الوسائل الواجب استخدامها من طرف الشركة لتحقيق اهدافها ولتنفيذ تعليمات السلطة الوصية ،

- البيانات التقديرية للايرادات والمصاريف ،

- برامج التوظيف ،

- الاقتراحات لتعديل رأسمال الشركة ،

- شراء أو بيع أو استئجار العقارات ،

- احداث فروع أو وكالات ،

- حسابات الاستغلال والميزانية ،

- تخصيص الارباح ،

- القانون الاساسي للموظفين ونظام دفع الاجور ،

- النظام الداخلي للشركة ،

- المساهمة في الاسواق العامة والمعارض
واعلان حملات الاشهار ،

- التقرير السنوى عن نشاط الشركة المقترح
والمقدم من طرف المدير العام .

الباب الخامس

الوصاية

مادة ١١ - توضع الشركة تحت وصاية وزير
الصناعة والطاقة الذى يصدر جميع التعليمات
المتعلقة بتوجيه الشركة العامة وبمبادئ نشاطها .

مادة ١٢ - يعرض سلفا على مصادقة السلطة
الوصية ما يلى :

- القانون الاساسى للموظفين ،

- تعيين رؤساء مصالح الشركة ،

- تخصيص الارباح ،

- القروض الاخرى غير التسهيلات الممنوحة
من طرف الخزينة العامة والمعروضة ، علاوة على
ذلك ، على مصادقة وزير المالية ،

- احداث الفروع والوكالات خارج التراب
الوطنى ،

- مساهمة الشركة فى المعارض المنظمة فى
الخارج .

الباب السادس

احكام مالية

مادة ١٣ - تبتدى السنة المالية فى اول يناير
وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

مادة ١٤ - يعين وزير المالية مندوبا للحسابات
لدى الشركة ويمارس هذا المندوب وظائفه فى
الاطار النظامى المتضمن تحديد حقوق وواجبات
مندوبى الحسابات .

يجوز لمندوب الحسابات ان يحضر جلسات
لجنة الادارة بصوت استشارى ويعلم اللجنة
بنتائج مراقباته ويوجه تقريراً عن حسابات آخر
السنة المالية الى الوزير الوصى ووزير المالية .

مادة ١٥ - ان الحسابات التقديرية السنوية
للاستغلال يعدها المدير العام .

توجه هذه الحسابات للمصادقة عليها الى وزير
الصناعة والطاقة ووزير المالية بعد اخذ رأى لجنة

الادارة وذلك فى ظرف خمسة واربعين يوما على
الاقل قبل بداية السنة المالية التى تتعلق بها .

وتعتبر المصادقة على الحسابات التقديرية
مكتسبة عند نهاية خمسة واربعين يوما ابتداء من
يوم التوجيه ما عدا فى حالة معارضة من احد
الوزيرين أو فى حالة احتفاظه بالمصادقة على
بعض الايرادات أو المصاريف . وفى هذا
الاقتراض يوجه المدير العام فى ظرف ثلاثين يوما
ابتداء من يوم التبليغ بالاحتفاظ مشروعاً جديداً
للمصادقة عليه حسب الاجراءات المحددة فى
المقطع السابق وتعتبر المصادقة مكتسبة فى ظرف
الثلاثين يوما الموالية لتوجيه البيان التقديرى
الجديد .

وفى حالة ما اذا لم تحصل المصادقة على
جداول الحسابات عند بداية السنة المالية يجوز
للمدير العام ان يلتزم بالمصاريف الضرورية
لسير الشركة ولتنفيذ التزاماتها وذلك فى حدود
التقديرات المصادق عليها برسم السنة المالية
السابقة .

مادة ١٦ - يضع المدير العام عند نهاية كل
سنة مالية وفى حظيرة لجنة الادارة الميزانية وحساب
الاستغلال وحساب الخسائر والارباح والبيان
المفصل للمصاريف العامة ، وعلاوة على ذلك يضع
تقريراً عن التسيير يعرضه على لجنة الادارة
للحصول على رأيها ثم يوجه كل هذه الوثائق الى
السلطة الوصية .

مادة ١٧ - تحصل نتائج السنة المالية من
رصيد حساب الخسائر والارباح بعد طرح جميع
التكاليف والاستهلاكات والمبالغ المقابلة للوفاء
المثبتة ، وتشكل الربح الصافى .

يجرى تخصيص الارباح طبقاً للتشريع الجارى
به العمل وبعد المصادقة من السلطة الوصية .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ١٨ - ان كل ترخيص أو مصادقة من
وزير الصناعة والطاقة مبنية بمفردها أو
مصحوبة بترخيص أو مصادقة من وزير المالية
ومطلوبة من قبل المدير العام بمقتضى هذا القانون
الاساسى ، تعتبر مكتسبة فى نهاية ثلاثين يوما
ابتداء من يوم تقديم المدير العام اقتراحه ما عدا
فى حالة معارضة احد الوزيرين المعنيين ومع
الاحتفاظ باحكام المادة ١٥ أعلاه .

مادة ١٩ - يجب ان يكون كل مديل لهذا القانون الاساسى موضوعا لنص ذى طابع تشريعى وكذلك لا يمكن اعلان حل الشركة الا بموجب نص ذى طابع تشريعى يقضى بتصفية وايلولة مجموع اموال الشركة .

أمر رقم ٧١ - ٥٩ مؤرخ فى ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن الغاء الامر رقم ٦٧ - ٧٤ المؤرخ فى ١٧ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٧ والمتضمن منح الشركة الوطنية لصناعة الحديد والصلب احتكار استيراد المنتجات المعدنية والامر رقم ٦٩ - ٨ المؤرخ فى ٣ ذى الحجة عام ١٣٨٨ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٩ والمتضمن مخالفة الامر رقم ٦٧ - ٧٤ المذكور (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٧ - ٧٤ المؤرخ فى ١٧ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٧ والمتضمن منح الشركة الوطنية لصناعة الحديد والصلب احتكار استيراد المنتجات المعدنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ المؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للحديد والصلب والمصادقة على قانونها الاساسى ،

يأمر بما يلى :

مادة ١ - يلغى الأمر رقم ٦٧ - ٧٤ المؤرخ فى ١٧ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٧ والمتضمن منح الشركة الوطنية للحديد والصلب احتكار استيراد المنتجات المعدنية ، وكذلك الأمر رقم ٦٩ - ٨ المؤرخ فى ٣ ذى الحجة

عام ١٣٨٨ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٦٩ والمتضمن مخالفة الامر رقم ٦٧ - ٧٤ المذكور .

مادة ٢ - يمنح احتكار استيراد المنتجات المعدنية المذكورة فى الملحقين « أ » و « ب » المرفقين بهذا الأمر ، للشركة الوطنية للحديد والصلب .

مادة ٣ - ان المنتجات المدرجة فى الملحق (أ) المرفق بهذا الأمر ، تستوردها بصفة امتيازوية الشركة الوطنية للحديد والصلب .

مادة ٤ - ان احتكار استيراد المنتجات المدرجة فى الملحق «ب» المرفق بهذا الامر ، يكون لفائدة الشركات الوطنية والمؤسسات التابعة للقانون العام والمؤسسات التى يكون أغلب رأسمالها بحيازة شخص معنوى أو أكثر تابع للقانون العام .

مادة ٥ - ان المنتجات التى تستورد طبقا لاحكام المادة ٤ أعلاه ، تخصص لاحتياجات الاستغلال الخاص بالهيئات المستوردة والمنصوص عليها فى القوانين الأساسية الضابطة لنشاطاتها، ولا يجوز استيراد تلك المنتجات لاجل اعادة بيعها على حالها .

مادة ٦ - تعرض ملفات الاستيراد الموضوعة طبقا للمادتين ٤ و ٥ أعلاه على الشركة الوطنية للحديد والصلب للتأشير المسبق عليها والذى يصدر عنها بقصد التسجيل الاحصائى للمنتجات المستوردة .

مادة ٧ - يجوز لوزير الصناعة والطاقة أن يمنح استثناءات من احتكار الاستيراد لبعض المنتجات المدرجة فى الملحقين « أ » و « ب » وان الملفات التى تستفيد من هذا الاستثناء تخضع لتأشيرة التسجيل التى تسلم من قبل الشركة الوطنية للحديد والصلب .

مادة ٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الأمر .

مادة ٩ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ .

الملحق « أ »

الفصل ٧٣ من التعريفة الجمركية

٠١ - ٧٣ الفونت (الزهر) بما فيه زهر السبيفل الحام أو السبيكة ، سبائك أو كتل .

٠٧ - ٧٣ حديد وفولاذ من القضبان أو السبائك واللوحات وحديد وفولاذ مرقق بواسطة التطريق أو الدق (صهر أولى) .

٠٨ - ٧٣ مصنوعات ملفوفة ومحضرة للتصفيح من الحديد أو الفولاذ .

٠٩ - ٧٣ صفائح مسطحة وعريضة من الحديد أو الفولاذ .

١٠ - ٧٣ قضبان من الحديد أو الفولاذ مرققة أو منقولة على الساخن أو مصهورة (بما فيها سلك الآلة) .

قضبان من الحديد أو الفولاذ محصل عليها أو متممة على البارد .

قضبان مجوفة من الفولاذ لصهر المعادن .

١١ - ٧٣ قضبان جانبية من الحديد أو الفولاذ المرقق أو المفتول على الساخن مصهورة أو محصل عليها أو متممة على البارد .

ألواح تدعيم من الحديد أو الفولاذ حتى المثقوبة أو المكونة من جملة عناصر .

١٢ - ٧٣ أعواد حديد أو فولاذ مرققة على الساخن أو البارد .

١٣ - ٧٣ صفائح من الحديد أو الفولاذ المرقق على الساخن أو البارد .

١٤ - ٧٣ أسلاك حديد أو فولاذ ملبسة أو بدون تلبيس ، باستثناء الأسلاك المعزولة والمخصصة للكهرباء .

١٧ - ٧٣ أنابيب وقصبات من الفونت .

١٨ - ٧٣ أنابيب وقصبات (بما فيها مصنوعات المحضرة) من الحديد أو الفولاذ .

٢٧ - ٧٣ قضبان الصفائح المعدنية والشبائك والشعريات من أسلاك الحديد أو الفولاذ .

قضبان الشعريات .

الفصل ٧٤

النحاس

٠٧ - ٧٤ أنابيب وقصبات (بما فيها المصنوعات المحضرة لها) وقضبان مجوفة من النحاس .

الفصل ٧٦ - الألومنيوم

٠٤ - ٧٦ صفائح وربط رقيقة من الألومنيوم .

٠٦ - ٧٦ أنابيب وقصبات وقضبان مجوفة من الألومنيوم (بما فيها المصنوعات المحضرة لها) .

الفصل ٧٩ - الزنك

٠١ - ٧٩ زنك خام ، فضلات وبقايا الزنك .

الملحق « ب »

الفصل ٧٣ - من التعريفة الجمركية

٠٢ - ٧٣ مزيج الحديد .

٠٤ - ٧٣ حبوب الفونت والحديد أو الفولاذ حتى المكسو أو المغريل .

٠٦ - ٧٣ حديد وفولاذ مسبوك أو مكمل .

١٥ - ٧٣ فولاذ مخلوط أو صافى أو كربونى .

١٦ - ٧٣ لوازم السكة الحديدية من الحديد أو الفولاذ ، سكة وسكة دعم ، مسلات ، ملتقى خطين ، تقاطع وتغيير الاتجاه ، قضبان التحويل ، سلاسل الخط الحديدى ، عوارض الوصل ، مقاعد المدمك ، ألواح الشد ، ألواح وقضبان العزل لد أو تثبيت السكك .

٢٠ - ٧٣ لوازم الأنابيب من الفونت أو الحديد أو الفولاذ .

٢١ - ٧٣ بناءات الفونت والحديد أو الفولاذ وأجزاؤها .

٢٧ - ٧٣ (أ) صفائح معدنية ، شبك وشعريات من أسلاك الحديد أو الفولاذ .

(ب) صفائح وأنسجة خيطية .

٣١ - ٧٣ أسنان ، مسامير وكلايات ومسامير صغيرة .

الفصل ٧٤ - النحاس

٠٣ - ٧٤ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك من قطع النحاس الكامل .

٠٤ - ٧٤ صفائح وألواح دعم وصفائح وربط بسمك + ٠.١٥ مم .

٠٥ - ٧٤ صفائح وربط رقيقة من النحاس بسمك ٠.١٥ مم فأقل .

١١ - ٧٤ لوحات معدنية (بما فيها اللوحات المتصلة باستمرار) والشبك والشعريات من الأسلاك النحاسية .

١٤ - ٧٤ رؤوس المسامير مع سوق من الحديد أو الفولاذ ورأس من النحاس .

الفصل ٧٥ - النيكل

٠٥ - ٧٥ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك من القطع الكامل من النيكل .

٠٣ - ٧٥ ألواح وألواح دعم وصفائح وربط نيكل من كل سمك .

٠٤ - ٧٥ أنابيب وقصبات (بما فيها المصنوعات المحضرة لها) ،

قضبان مجوفة ولوازم صنع الأنابيب .

الفصل ٧٦ - الألومنيوم

٠٢ - ٧٦ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك من القطع الكامل من الألومنيوم .

٠٨ - ٧٦ بنايات واجزاؤها ، ألواح وقضبان الخ من الألومنيوم .

١٣ - ٧٦ ألواح معدنية وشبك وشعريات من أسلاك الألومنيوم .

الفصل ٧٨

٠٢ - ٧٨ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك من القطع الكامل من الرصاص .

٠٣ - ٧٨ طاولة وصفائح وربط رقيقة من الرصاص .

٠٥ - ٧٨ أنابيب وقصبات (بما فيها مستحضراتها) وقضبان مجوفة ولوازمها ولوازم صنع الأنابيب .

الفصل ٧٩ - الزنك

٠٣ - ٧٩ ألواح الدعم وصفائح وربط من الزنك ، ومن كل سمك .

٠٢ - ٧٩ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك الزنك من القطع الكامل .

٠٤ - ٧٩ أنابيب وقصبات (بما فيها مستحضراتها) وقضبان مجوفة .

٠٦ - ٧٩ مصنوعات أخرى من الزنك (صفائح وأنسجة وشبك وشعريات و زنك) .

الفصل ٨٠ - القصدير

٠٢ - ٨٠ قضبان وقضبان جانبية وأسلاك قصديرية من القطع الكامل .

٠٣ - ٨٠ طاولات وصفائح وربط من القصدير .

٠٤ - ٨٠ صفائح وربط رقيقة من القصدير .

٠٥ - ٨٠ أنابيب وقصبات وقضبان مجوفة من القصدير .

أمر رقم ٧١ - ٧٣ مكرر مؤرخ في ٢٥ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ يتضمن احداث الشركة الوطنية لنقل المسافرين (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل ،
يأمر بما يلي :

مادة ١ - يصادق على احداث الشركة الوطنية لنقل المسافرين الملحق قانونها الاساسى بهذا الامر .

مادة ٢ - تدمج فى الشركة الوطنية لنقل المسافرين تبعاً للكيفيات التى ستوضح بحسب الحاجة فى قرار للوزير المكلف بالنقل :

- المؤسسات لنقل المسافرين التى كانت موضوعاً من قبل تحت وصاية الوزير المكلف بالنقل بمقتضى القرار المؤرخ فى ١٦ ذى الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ ،

- شركة النقل عبر الطرق التابعة للسكك الحديدية الجزائرية ،

- الجزء من الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق المرتبط بنقل المسافرين وعناصر الاستغلال المتعلقة به .

مادة ٣ - يكون تعديل القانون الاساسى وحل الشركة الوطنية لنقل المسافرين وتصفية وايلولة اموالها موضوع نص تشريعى .

مادة ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

مادة ٥ - ينشر هذا الامر والقانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٥ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ .

القانون الاساسى

للشركة الوطنية لنقل المسافرين

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المقر

مادة ١ - تحدث تحت تسمية « الشركة الوطنية لنقل المسافرين » شركة وطنية تخضع للقوانين والنظم الجارى بها العمل ولهذا القانون الاساسى .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية لنقل المسافرين المسماة بعده « الشركة » توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالنقل .

مادة ٣ - تعتبر الشركة تاجرة فى علاقاتها مع الغير . وتمسك محاسبتها بالشكل التجارى .

مادة ٤ - يحدد مقر الشركة بمدينة الجزائر ،

ويجوز نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار للوزير المكلف بالنقل .

الباب الثانى

الهدف

مادة ٥ - تهدف الشركة الى القيام بنقل المسافرين عبر الطرق ، وفقاً لما كلفت به بموجب المادة ٢٢ من الامر رقم ٦٧ - ١٣٠ المؤرخ فى ١٤ ربيع الثانى عام ١٣٨٧ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم النقل البرى .

وعلاوة على ذلك ، تكلف بما يلى :

(ا) القيام فى نطاق الاتفاقيات الثنائية المصادق عليها وفق القانون من طرف الوزير المكلف بالنقل ، بجميع العمليات ذات الطابع الدولى لنقل المسافرين عبر الطرق .

(ب) الاكتساب بقصد تطوير نشاطاتها لكل مؤسسة للنقل العمومى للمسافرين أو المساهمة فى رأسمال كل مؤسسة تجارية أو صناعية لها علاقة بهدفها وذلك بعد الاتفاق المشترك للوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية ،

(ج) القيام مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بجميع الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية التى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات نقل المسافرين .

(د) وبوجه عام ، القيام بكل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها .

الباب الثالث

رأسمال الشركة

مادة ٦ - يتكون رأسمال الشركة الذى سيحدد مبلغه بموجب قرار مشترك للوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية ، مما يلى :

(ا) الاصول الصافية من مكتسبات المؤسسة لنقل المسافرين المشار اليها فى المادة ٢ من الامر رقم ٧١ - ٧٣ مكرر المؤرخ فى ٢٥ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ والموضوعة فى البداية تحت وصاية الوزير المكلف بالنقل بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٨٧ المؤرخ فى ٢٥ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ٢٣ ابريل سنة ١٩٦٨ ،

(ب) الحصص الصافية لشركة النقل عبر الطرق التابعة للسكك الحديدية الجزائرية من جهة ، وحصص الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق

من جهة أخرى ، وهذه الحصص هي الخاصة
بنقل المسافرين .

الباب الرابع

الادارة والوصاية

مادة ٧ - ان الشركة يديرها ويتصرف فيها
رئيس مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ
باقتراح الوزير المكلف بالنقل .

ان الرئيس المدير العام يساعده في مهمته
كاتب عام يعين بموجب قرار من الوزير المكلف
بالنقل .

مادة ٨ - يخول للرئيس المدير العام ، مع
الاحتفاظ بالاحكام المتعلقة بتدخل السلطة الوصية ،
جميع السلطات لتسيير الشركة والتصرف باسمها
 وتمثيلها أمام المحاكم وبوجه عام للقيام بجميع
العمليات التي لها علاقة بهدف الشركة .

يجوز للرئيس المدير العام ان يفوض جزءا من
سلطاته الى الكاتب العام ومديرى الوحدات الجهوية
أو المحلية اذا اقتضى ذلك صالح الشركة .

مادة ٩ - يكلف مدير الوحدة بالقيام بما يلي :
تحت سلطة الرئيس المدير العام :

- استغلال الوسائل المادية والتقنية التي لها
علاقة بالوحدة .

- تأمين مصالح النقل العمومي الخاصة
بالمسافرين والموجودة في المساحة الجغرافية التابعة
للوحدة .

يعين مدير الوحدة بموجب قرار يتخذه الوزير
المكلف بالنقل باقتراح من الرئيس المدير العام .

مادة ١٠ - يمارس الرئيس المدير العام السلطة
السلمية على جميع الموظفين الموضوعين تحت سلطته
ويعين جميع الموظفين باستثناء الكاتب العام
ومديرى الوحدات .

مادة ١١ - يعرض الرئيس المدير العام على
مصادقة الوزير المكلف بالنقل ما يلي :

- القانون الاساسى الخاص بالموظفين ،

- النظام الداخلى .

يوجه الرئيس المدير العام الى الوزير المكلف
بالنقل ، ضمن الاوضاع التي سيحددها هذا
الاخير عرضا فصليا عن سير الشركة .

ويعرض على مصادقته ومصادقة الوزير المكلف
بالمالية ما يلي :

- البيان التقديرى السنوى للايرادات
والمصاريف ،

- الحسابات المالية الخاصة بآخر السنة
المالية ،

- اخذ أو تسليم المساهمات المالية ،

- طلبات الترخيص فى عقد القروض ،

- اكتساب وبيع العقارات ،

- قبول الهبات والوصايا ،

- البرامج السنوية والممتدة على عدة سنوات
الخاصة بالاستثمار ،

- النظام المالى للشركة ،

- الصفقات التي يتجاوز مبلغها ١٠٠.٠٠٠
د . ج .

مادة ١٢ - يوضح مجلس استشارى لدى
الرئيس المدير العام ليساعده ويشير عليه فى
مهمته .

يتألف هذا المجلس من :

- ممثل الوزير المكلف بالنقل ، رئيسا ،

- المدير العام للشركة الوطنية للنقل عبر
الطرق ،

- الرئيس المدير العام ،

- المدير العام للشركة الوطنية للسكك
الحديدية الجزائرية ،

- ممثلين للوزير المكلف بالمالية ،

- أربعة ممثلين للجمعيات العامة للعمال .

مادة ١٣ - يعين أعضاء المجلس الاستشارى لمدة
ثلاثة اعوام بقرار من الوزير المكلف بالنقل .

مادة ١٤ - يجتمع المجلس ثلاث مرات على
الاقل فى العام باستدعاء من رئيسه الذى يحضر
جدول اعمال الجلسة ويجوز له ان يجتمع فى
جلسة غير عادية بطلب من الوزير المكلف بالنقل
أو من الرئيس المدير العام أو من النصف من
اعضائه .

مادة ١٥ - يستمع المجلس الى التقارير التي
يقدمها الرئيس المدير العام .

(أ) يبدى رأيه فيما يلي :

- ١ - القانون الاساسى الخاص بالموظفين .
- ٢ - النظام الداخلى للشركة .
- ٣ - النظام المالى .
- ٤ - الحسابات المالية لآخر السنة المالية .
- ٥ - البيانات التقديرية السنوية .
- ٦ - طلبات الترخيص فى عقد القروض .
- ٧ - سير المصالح .

(ب) يجوز للوزير المكلف بالنقل أن يشاور هذا المجلس فى المسائل المتعلقة بالشركة .
ويجوز للمجلس الاستشارى أن يطلب اعلامه بالمشاكل العامة التى تهم سير الشركة .
توقع محاضر الاجتماعات من طرف الرئيس وكاتب الجلسة وتنقل الى سجل خاص .
يوجه نظير من هذه المحاضر الى الوزير المكلف بالنقل .
ان حضور ستة أعضاء من المجلس لازم لصحة الاجتماعات .

غير انه اذا لم يكتمل العدد القانونى فان رأى المصوت عليه بعد المداولة الثانية التى يجريها المجلس فى طرف السبعة أيام الموالية يكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتتم المصادقة على آراء المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

يجوز للمجلس ان يدعو لحضور جلساته كل شخص يهتم بمشاكل النقل وذلك نظرا لاختصاصاته .

مادة ١٦ - يجوز للوزير المكلف بالنقل ان يكلف فى كل حين اعوانا تابعين لادارته بمهام تحقيق بقصد مراجعة تسيير الشركة وحسن تطبيق التعليمات أو المقررات .

يخول هؤلاء الاعوان للقيام بمهامهم أوسع السلطات التى تمكنهم من الوصول الى المستندات المالية والتجارية والحسابية للشركة .

يجوز للوزير المكلف بالنقل ان يعين ضمن الكيفيات المحددة اعلاه بعثات للتحقيق بقصد مراقبة العمليات المالية للشركة .

مادة ١٧ - يكلف مندوب للحسابات معين من طرف الوزير المكلف بالمالية بمراقبة حسابات الشركة ويعلم المجلس بنتائج مراقباته ويوجه تقريره عن حسابات السنة المالية الى الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية .

الباب الخامس

احكام مالية

مادة ١٨ - تبتدىء السنة المالية للشركة فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

وتبتدىء السنة المالية الاولى فى اليوم الاول من احدات الشركة وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة الجارية .

مادة ١٩ - ان البيان التقديرى لمصاريف وايرادات الشركة يعده كل سنة الرئيس المدير العام الذى يوجهه الى الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليه ، بعد اخذ رأى المجلس الاستشارى وفى طرف ستين يوما قبل بداية السنة المالية التى يتعلق بها .

تعتبر المصادقة على البيان التقديرى مكتسبة عند انقضاء خمسة واربعين يوما ابتداء من يوم توجيهه الا اذا احتفظ أحد الوزيرين بمصادقته على بعض الايرادات أو المصاريف .
وعند هذا الافتراض يوجه الرئيس المدير العام فى طرف ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ الاشعار بالاحتفاظ مشروعاً جديداً للمصادقة عليه .

تعتبر المصادقة مكتسبة فى طرف الثلاثين يوما الموالية لتوجيه البيان الجديد الا اذا اعترض أحد الوزيرين على بعض الايرادات أو المصاريف .

وفى حالة ما اذا لم تحصل المصادقة على الميزانية عند تاريخ بداية السنة المالية فيجوز للرئيس المدير العام ان يلتزم بالمصاريف الضرورية لتسيير الشركة وللوفاء بالتزاماتها .

مادة ٢٠ - يضح الرئيس المدير العام فى الميزانية عند قفل كل سنة مالية حساباً للاستغلال وحساباً للخسائر والارباح . وعلاوة على ذلك يحور تقريراً عن سير الشركة خلال السنة المالية المنصرمة يوجهه الى الوزير المكلف بالنقل .

مادة ٢١ - ان تخصيص الارباح يقرره الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية معاً بناء على اقتراح للرئيس المدير العام وبعد اخذ رأى المجلس الاستشارى .

مادة ٢٢ - ينشأ فيما يأتى :

(أ) صندوق الاحتياط يحدد مبلغه الادنى والاقصى بموجب قرار مشترك للوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية .

يعد صندوق الاحتياط بقسط من الارباح المحققة من طرف الشركة .

(ب) مال للشركة مخصص للمصالح والتجهيزات الاجتماعية للشركة يمد بقسط من رقم الاعمال السنوى الذى تحققه الشركة ولا يمكن ان يكون مبلغه المحدد كل سنة من طرف الوزير المكلف بالنقل ، ناقصاً عن ٢٥٪ من رقم الاعمال المذكور .

تضم الى مال الشركة المساهمات الفردية التى يقدمها العمال .

ستحدد كيفيات سير حركة مال الشركة بموجب قرار للوزير المكلف بالنقل .

امر رقم ٧٤ - ٩٦ مؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهية المائية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

بناء على تقرير كاتب الدولة للمياه .

وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات .

وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالنسب الاشتراكي للمؤسسات

وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٤٤ المؤرخ في ٢٤ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروي .

وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٨٤ المؤرخ في ٢٥ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن اختصاصات كتابة الدولة للمياه .

يامر بما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المركز

مادة ١ - يحدت تحت اسم « الشركة الوطنية

للبحث عن المياه والتهية المائية » مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وذات شخصية مدنية واستقلال مالي ، وتسمى فيمايلي « الشركة » .

مادة ٢ : يكون مركز الشركة في مدينة ورقلة ولا يمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى الا بموجب مرسوم .

مادة ٣ - توضع الشركة تحت وصاية كاتب الدولة للمياه .

الفصل الثانى

الهدف

مادة ٤ - تكلف الشركة بالقيام بنشاطاتها بصفة استثنائية فى المناطق التالية :

- السهول السهبة العليا ،

- سفوح الاطلس الصحراوى .

- الصحراء السفلى (سوف ووادى ريغ ووادى مية ومرتفع مزاب) ،

- منطقة الفقارات (تيديكيلت ونوات وقورارة)

- الهقار وتاسيل ،

- مرتفع رقيبات ،

- تانزروفت .

مادة ٥ - ولهذا الغرض تكلف الشركة فى الاطار المحدد بموجب المادة ٤ بانجاز ما يلى :

- اشغال حفر ينابيع المياه واستغلالها ، وبصفة عامة ، جميع الاشغال المتعلقة بمنشآت التقاط ينبوع المائى ،

- الاشغال المتعلقة باستعمال ينبوع الماء وتحسينه ورده ،

- اشغال تطهير وتنقية المياه ،

- الاشغال المطلوبة من جراء تشغيل التجهيزات الريفية ،

- مد أنابيب الماء من كل نوع ،

- انشاء محطات الضخ .

ويحق للشركة زيادة عن ذلك امتلاك واستغلال كل براءة أو نموذج أو اجازة بالاتصال مع هدفها .

ويجوز للشركة أن تحدث في حدود هدفها كل مركز للبحث أو التكوين أو التسيير من شأنه أن يحقق نجاح هدفها .

وتطبق هذه الاحكام بموجب مرسوم .

مادة ٦ - يمكن للشركة انجاز الدراسات والاستغلال بالاتصال مع هدفها .

الباب الثاني

الاسمال

مادة ٧ - يتكون رأسمال الشركة مما يل :

- الاموال المؤداة من الدولة نقدا والتي يحدد مبلغها بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الوصاية ووزير المالية .

- الاملاك والحصص والاسهم والحقوق والفوائد من أي نوع والممنوحة لها من الدولة .

مادة ٨ - يجوز زيادة أو تنقيص الاموال النقدية المؤداة من الدولة وذلك بناء على اقتراح المدير العام للشركة بعد أخذ رأى مجلس المديرية وفقا للكيفيات المشار اليها في المادة ٦ أعلاه .

الباب الثالث

التنظيم والتسيير والتشغيل

مادة ٩ - تقوم الهيئات المذكورة أدناه بتسيير وتشغيل الشركة :

١ - جمعية العمال ،

٢ - اللجان الدائمة ،

٣ - مجلس المديرية ،

٤ - المدير العام .

الفصل الاول

جمعية العمال

القسم الاول

تأسيسها وتشكيلها

مادة ١٠ - تنتخب جمعية العمال لمدة ٣ سنوات طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧

المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية .

مادة ١١ - تتلقى الترشيحات لجنة الترشيح المحدثة على مستوى الشركة والمشكلة من ممثل الحزب والاتحاد العام للعمال الجزائريين وسلطة الوصاية .

وتضع هذه اللجنة القائمة النهائية للمرشحين بعدد مضاعف للوظائف المطلوبة .

مادة ١٢ - تتكون جمعية العمال من سبعة أعضاء إلى خمسة وعشرين عضوا وذلك وفقا للتطور العددي لجماعة العمال .

ويصدر كاتب الدولة للمياه في أعقاب كل انتخاب قرارا يحدد بموجبه عددا أعضاء جمعية العمال .

القسم الثاني

اختصاصاتها

مادة ١٣ - تتمتع جمعية العمال بجميع السلطات المتعلقة بمراقبة تسيير الشركة وتنفيذ البرامج . ولهذا الغرض فانها تضع تقريراسنويا عن تسيير الشركة .

مادة ١٤ - تمارس جمعية العمال الاختصاصات المدرجة في المواد من ١٥ إلى ٢٢ أدناه ، وذلك في حدود مهمتها ومع مراعاة الاحكام المتعلقة بممارسة سلطة الوصاية والاختصاصات الآيلة الى الهيئات الأخرى القائمة في الشركة .

مادة ١٥ - تدل جمعية العمال بأرائها وتوصياتها حول :

١ - مشروع مخطط تنمية الشركة في اطار وضع المخطط الوطني ،

٢ - الحسابات التقديرية للايرادات والنفقات ،

٣ - مشاريع برامج النشاطات ،

٤ - مشروع برامج الاستثمار .

مادة ١٦ - تدل جمعية العمال بصفة عامة برأيها حول كل اصلاح أساسى يتعلق بوضع العمال وكذلك بالتعديلات الهامة لهياكل الشركة .

مادة ١٧ - يجوز لجمعية العمال أن تلجا الى مساعدة أى شخص اختصاصى في هذا المجال .

مادة ١٨ - تشارك جمعية العمال المديرية في اعداد سياسة المستخدمين والتكوين المهني .

مادة ١٩ - تبدى جمعية العمال رأيها فيما يلي :

١ - تقرير تنفيذ البرنامج السنوي ،

٢ - حساب الاستغلال والموازنة السنوية وتقرير مندوب الحسابات .

مادة ٢٠ - تبت جمعية العمال ، ضمن اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل ، فيما يلي :

١ - تخصيص النتائج المالية ،

٢ - توزيع الحصص المخصصة من النتائج لجماعة العمال .

مادة ٢١ - تقوم جمعية العمال بمهمة النشاطات الاجتماعية الخاصة بالشركة .

مادة ٢٢ - تعتمد جمعية العمال النظام الداخلى بالاتفاق مع المديرية العامة .

القسم الثالث

سير جمعية العمال

المادة ٢٣ - تنتخب جمعية العمال رئيسا لها من ضمن أعضائها المدرجين فى قائمة تحتوى على عدد مضاعف من المرشحين وبالاقتراع السرى وذلك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ضمن نفس الشروط .

مادة ٢٤ - توضع القائمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ أعلاه ، من طرف لجنة الترشيح المنصوص عليها فى المادة ١١ من هذا الامر ويكون كاتب القسم النقابى مؤهلا لرئاسة جمعية العمال .

مادة ٢٥ - تعقد جمعية العمال اجتماعين فى السنة . وفضلا عن ذلك يمكن أن تعقد اجتماعات طارئة بناء على طلب المدير العام أو ثلثين على الأقل من أعضاء الجمعية أو الجماعة للاجتماع بطريق الاعلان الملصق .

يشترك مجلس المديرية بحكم القانون فى اجتماعات جمعية العمال بصوت استشارى .

مادة ٢٦ - يوضع مشروع جدول الأعمال الخاص بالاجتماعات من طرف المدير العام والرئيس مجتمعين ، ويبلغ الجميع أعضاء جمعية العمال قبل ثمانية أيام على الأقل من الاجتماع .

يجوز لجمعية العمال أن تطلب ادراج مسائل تابعة لاختصاصاتها ، وتوافق جمعية العمال على جدول الأعمال النهائى .

مادة ٢٧ - يمكن لجمعية العمال أن تتداول بصفة شرعية اذا كانت أغلبية الأعضاء حاضرة .

وإذا لم يكتمل النصاب يدعى أعضاء جمعية العمال مجددا للاجتماع بطريق الاعلان الملصق

ويجوز لها أن تتداول بصفة شرعية عندئذ مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٨ - تؤخذ مقررات ومداومات وتوصيات جمعية العمال بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٩ - يبلغ محضر اجتماعات جمعية العمال الى المدير العام وسلطة الوصاية .

مادة ٣٠ - يمكن تعطيل جمعية العمال أو حلها فى حالة وقوع أخطاء جسيمة فى القيام باختصاصاتها

وتصدر العقوبة بموجب مرسوم يتخذ بمبادرة الهيئات النقابية أو الحزب أو سلطة الوصاية .

مادة ٣١ - ان العامل الذى يتولى مسؤوليات مباشرة للتسيير ضمن هيئات الشركة يستفيد من الأحكام القانونية والنظامية المنصوص عليها لتسهيل اتمام نيابته .

ولا يجوز أن يكون محل عقوبة نظرا للأوضاع المتخذة لأجل أو ضمن الممارسة العادية لمهنته فى تلك الهيئات .

الفصل الثانى

اللجان الدائمة

مادة ٣٢ - تحدث لجان دائمة فى الشركة للقيام بالشؤون التالية :

١ - الشؤون الاقتصادية والمالية ،

٢ - الشؤون الاجتماعية والثقافية ،

٣ - شؤون المستخدمين والتكوين ،

٤ - شؤون التأديب ،

٥ - الشؤون الصحية والأمن .

مادة ٣٣ - تتألف اللجان الدائمة المحددة أعلاه من أعضاء تعينهم جمعية العمال ، ويكونون على وجه الاولوية من أعضائها ، باستثناء اللجنتين الاخيرتين اللتين يتألف نصف ممثليها من جمعية العمال والنصف الآخر ممن تعينهم المديرية نظرا لاختصاصاتهم .

مادة ٣٤ - تكلف اللجنة الاقتصادية والمالية بصفة عامة بدراسة جميع مشاكل الانتاج والتسيير العادى على الصعيدين الاقتصادى والمالى .

وتشارك على وجه الخصوص بإبرام الصفقات التي تهم الشركة .

مادة ٣٥ - تكلف لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية بدراسة جميع المشاكل المتعلقة بالوضع الاقتصادي للعمال وتسيير المصالح الاجتماعية والثقافية للشركة .

مادة ٣٦ - تكلف لجنة المستخدمين والتكوين بالمشاركة في وضع سياسة المستخدمين والتكوين .

فتدلى الزاميا برأيها حول المسائل التي تهم تعيين المستخدمين والموارد والمنافع المادية المخصصة للمستخدمين عدا ما هو ناتج من توزيع النتائج المالية المنصوص عليها في المادة ٥٨ من هذا الامر .

مادة ٣٧ - تكلف لجنة التأديب بالأدلاء برأيها المسبق حول جميع مسائل التأديب المتعلقة بالمستخدمين والتي يجب على المدير العام رفعها اليها .

ولا يكون الرأي المسبق ضروريا في حالة الاستعجال .

مادة ٣٨ - ان العمال الخاضعين لسلطة المديرية السلمية يستفيدون بالنسبة للتوظيف والترقية والتسريح من الحقوق المضمونة بالقانون .

مادة ٣٩ - تسهر لجنة الصحة والامن على تطبيق القواعد التنظيمية للصحة والامن وتقتراح الاصلاحات التي تراها ضرورية . وتشارك في تكوين المستخدمين في مادة الوقاية .

الفصل الثالث

مجلس المديرية

مادة ٤٠ - يشتمل مجلس المديرية ، فضلا عن المدير العام الذي يرأسه على ثلاثة مساعدين مباشرين له وممثلين منتخبين من جمعية العمال لمدة ٣ سنوات . ويحدد تشكيل مجلس المديرية بقرار من كاتب الدولة للمياه .

مادة ٤١ - يجتمع مجلس المديرية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع ، ويمكن أن يجتمع كذلك بناء على دعوة المدير العام .

مادة ٤٢ - يبت مجلس المديرية في المسود التالية :

(أ) البرامج العامة للنشاط ومشاريع برنامج البيع والانتاج والتموين ،

(ب) مشاريع امتداد نشاطاتها في اطار الهدف المشار اليه في الفصل الثاني من الباب الأول ،

(ج) مشاريع أحداث هيئات أو شركات ذات فروع وكذلك اقتناءات المشاركة في جميع المؤسسات أو الشركات ،

(د) مشاريع مخططات وبرامج الاستثمارات ،

(هـ) المساعدات المصرفية أو المالية ،

(و) الموازنات وحساب الاستغلال وحساب الخسائر والأرباح وحساب تخصيص النتائج وتقرير النشاط السنوي للسنة المالية المنصرمة ،

(ز) مشروع القانون الاساسي للمستخدمين وجدول الأجور ،

(ح) مشروع التنظيم الاداري للشركة ،

(ط) تعيين ممثلي المديرية في اللجان الدائمة ،

(ي) تعيين ممثلي الشركة في الشركات التي تحوز الشركة جزءا من الرأسمال ،

(ك) تسوية النزاعات .

مادة ٤٣ - يمكن عزل أعضاء مجلس المديرية في حالة وقوع خطأ جسيم في اتمام الاختصاصات المخولة لهم أو النتائج غير الكافية المنسوبة لتسييرهم السيئ .

الفصل الرابع

المدير العام

مادة ٤٤ - يتولى ادارة الشركة مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح كاتب الدولة للمياه . وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

مادة ٤٥ - يساعد المدير العام للشركة مديرون يعينون بموجب قرار صادر عن كاتب الدولة للمياه ومتخذ بناء على اقتراح المدير العام . وتنتهى مهامهم على نفس الشكل

مادة ٤٦ - يقوم المدير العام للشركة بمهامه تحت سلطة كاتب الدولة للمياه . ويعد مسؤولا عن التسيير العام للشركة .

مادة ٤٧ - يجوز للمدير العام مع مراعاة الاحكام الناصة على مصادقة سلطة الوصاية ، أن يعقد جميع القروض ويبرم جميع التعاقدات وان يعين لجميع الاستخدامات في الشركة .

ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين .

ويمثل المدير العام الشركة أمام القضاء وفي جميع أعمال نشاطاتها المدنية .

ويعين عند الاقتضاء ممثل الشركة في الشركات المماثلة للشركات المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة ٤١ من هذا الامر بعد أخذ رأى مجلس المديرية ومصادقة كاتب الدولة للمياه . وتنتهى مهام هؤلاء الممثلين على نفس الشكل .

الباب الرابع

الوصاية والمراقبة

مادة ٤٨ - توضع الشركة تحت وصاية كاتب الدولة للمياه .

مادة ٤٩ - يصادق كاتب الدولة للمياه على ما يلى :

(أ) التنظيم الإدارى المحدد للهيكل الداخلية للشركة ،

(ب) القانون الأساسى للمستخدمين وجدول الاجور والرواتب وجميع التمويضات ،

(ج) التوجيه العام للشركة ،

(د) مشاريع توسيع نشاطات الشركة ،

(هـ) مشاريع احداث هيئات أو شركات ذات فروع واقتناءات المشاركة فى جميع المؤسسات أو الشركات ،

(و) مقررات تعيين ممثل الشركة فى الشركات المماثلة للشركات المنصوص عليها فى الفقرة (ي) من المادة ٤١ من هذا الامر أو عزلهم .

الباب الخامس

احكام مالية

الفصل الأول

الهيكل المالية والمحاسبات والمراقبة

مادة ٥٠ - تمسك حسابات الشركة على الشكل التجارى .

مادة ٥١ - وتمسك الحسابات على أساس السنة المالية . وتبدأ سنة الشركة من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس السنة

مادة ٥٢ - يقوم المدير العام للشركة فى كل سنة بتقدير مالية الشركة ، ضمن عناصر الاصول والمحسوم ويحدد مقدار الأموال المخصصة من الدولة .

مادة ٥٣ - تحضر الحسابات التقديرية للاستغلال الخاص بالشركة من طرف مجلس

المديرية ، وترفع لسلطة الوصاية للمصادقة عليها وكذلك لوزير المالية بعد أخذ رأى جمعية العمال وان الوثائق التى تتضمن الحسابات التقديرية تحال لهذا الغرض قبل ٤٥ يوما على الأقل من بدء السنة المالية التى تتعلق بها .

واذا لم تصدر المصادقة على الحسابات التقديرية فى بدء السنة المالية ، جاز للمدير العام الالتزام بالنفقات التى لا بد منها لسير الشركة وتنفيذ التزاماتها وذلك فى حدود الحسابات المصدقة قانونا عن السنة المالية السابقة .

مادة ٥٤ - ترفع برامج استثمارات الشركة الوطنية للتجهيز الريفي من طرف المدير العلمالى سلطة الوصاية بعد دراستها من قبل مجلس المديرية وأخذ رأى جمعية العمال .

ويوضع برنامج استثمارات الشركة طبقا لمقررات الحكومة .

مادة ٥٥ - سان الشركة الوطنية للتجهيز الريفي ملزمة باستهلاك المنقولات تبعا للمقاييس المحددة بموجب التشريع وذلك بشكل تؤمن فيه تجديد وتموين صندوق استهلاك الشركة .

مادة ٥٦ - ينص على القروض التى تعقدتها الشركة بموجب مخططات دورية للتمويل خاضعة للمصادقة المشتركة الصادرة من سلطة الوصاية ووزير المالية .

مادة ٥٧ - يعين مندوب للحسابات لدى الشركة من طرف وزير المالية .

الفصل الثانى

النتائج

مادة ٥٨ - تتكون النتائج السنوية الخاصة بالشركة من الربح أو الخسارة فى الاستغلال .

مادة ٥٩ - توزع الأرباح الناتجة من الاستغلال على الوجه التالى :

١ - صندوق الموارد التكميلية للعمال ،

٢ - حصة المساهمة فى أعمال الدولة ،

٣ - الحصة المخصصة مالية الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهيئة المائية .

مادة ٦٠ - تلتفى جميع الأحكام المخالفة لهذا الامر ولا سيما الامر رقم ٧١ - ٤٤ المؤرخ فى ٢٤ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للاشغال الكبرى للرى والتجهيز القروى .

مادة ٦١ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٦ - ٦٨ مؤرخ في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ يتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المدنية (سوناترم) (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير السياحة .

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٠ - ٨ المؤرخ في ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المدنية .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي . وبمقتضى ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

يامر بما يلي :

مادة ١ - يعدل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المدنية كما يلي في الملحق .

مادة ٢ - يلغى القانون الاساسي الملحق بالامر رقم ٧٠ - ٨ المؤرخ في ٩ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المدنية .

مادة ٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ١٩٧٦/٩/٥ يلاحظ أن الملحق غير مرفق ، ويراجع أيضا فيما يلي مرسوم

رقم ٨٠ - ٤٩ المضمن إعادة تنظيم القانون الاساسي للشركة الوطنية للاشغال البحرية (سوناترام)

امر رقم ٧٧ - ١٣ مؤرخ في ٣٠ ربيع الثاني عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ ابريل سنة ١٩٧٧ يتضمن حل المديرية الجهوية للشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية والتي لها صلاحية على تراب ولاية الجزائر (١)

باسم الشعب

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ولا سيما المادة ١٥٣ منه،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٣٨ المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٤ المؤرخ في ١٠ ربيع الثاني عام ١٣٨٧ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٦٧ والمتضمن القانون البلدي ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٨٢ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية (سوناد) والمصادقة على قانونها الاساسي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ١ المؤرخ في ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تعديل الامر رقم ٧٠ - ٨٢ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتوزيع

مياه لشرب والمياه الصناعية (سوناد) والمصادقة على قانونها الاساسي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٦٧ المؤرخ في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث مساحة التوسع والتنمية العمرانية لناحية الجزائر ومساحة الحماية الخاصة بالاقتصاد الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ والمتضمن المصادقة على مخطط التوجيه العام للتنمية وتهيئة المنطقة السكنية لمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ١٠٤ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ غشت سنة ١٩٧٥ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٥ المؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث لجنة دائمة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وتثبيتها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٥٣ المؤرخ في ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ المتضمن المصادقة على الرسم التخطيطي العام لتطهير المنطقة العمرانية التابعة لمدينة الجزائر ،

يامر بما يل :

المادة الاولى - تحل المديرية الجهوية للشركة الوطنية لتوزيع الشرب والمياه الصناعية (سوناد) ذات الصلاحية على تراب مدينة الجزائر ، والمؤسسة البلدية لمياه مدينة الجزائر «ايكارفا» والشركة الجزائرية للعدادات «سالك» .

المادة ٢ - تنقل مجموع الاموال العقارية وغير العقارية والطاقت البشرية الآيلة لها حاليا ، الى ولاية الجزائر المكلفة بالعمل على انشاء مؤسسة اشتراكية للولاية تكون مهمتها :

- تغطية حاجيات المساكن والجماعات العمومية

والادارات والمؤسسات بالمياه الصالحة للشرب
والمياه الصناعية ،

- تصريف ومعالجة واستغلال المياه الوسخة .

المادة ٣ - يمكن أن ينقل تسيير شبكة المياه
والمعالجة التابعة للبلديات الكائنة بالحدود الترابية
للمنطقة السكنية لمدينة الجزائر كما هي محددة في
الامر رقم ٧٥ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ ربيع الاول
عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ والتابعة

لولاية أخرى إلى المؤسسة الاشتراكية للولاية
المشار إليها في المادة أعلاه .

يجب ان يكون هذا النقل موضوع اتفاق بين
هذه الاخيرة والبلدية المعنية .

المادة ٤ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٣٠ ربيع الثاني عام ١٣٩٧
الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٧٧ .

مرسوم رقم ٦٤ - ١٩٥ مؤرخ في ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية (١) .

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد الوطنى .

- يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحدث شركة وطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية (ش - و - ص - م - ط)

مادة ٢ - تخصص للشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية جميع البنايات والتجهيزات والادوات والعدة التابعة سابقا للمعامل الصناعية الجوية بالدار البيضاء ويخول ذلك للشركة كمنحة .

مادة ٣ - ستصدر فيما بعد نصوص تحدد القانون الاساسى للشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية .

مادة ٤ - يقوم بصفة انتقالية مدير واحد يعين من قبل وزير الاقتصاد الوطنى وتحت اشرافه بتسيير الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية .

مادة ٥ - يكلف وزير الاقتصاد الوطنى بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ .

مرسوم رقم ٦٤ - ٢١٧ مؤرخ فى ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ٢ اوت سنة ١٩٦٤ يتضمن الاذن بتاسيس الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية والمصادقة على قوانينها الاساسية (٢)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء

بناء على تقرير وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - يصادق على تاسيس الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية الموضوعة تحت وصاية

وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل والتى ألحقت قوانينها الاساسية بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية والنقل ، شركة خفية الاسم ، تكون بمساهمات من الدولة وأشخاص معنويين عموميين ومن القطاع المسير ذاتيا أو التعاونى ويشار اليها فيما يلى بعبارة الشركة .

مادة ٣ - تسرى على الشركة مقتضيات هذا المرسوم ومقتضيات القوانين الاساسية الملحقه وعلاوة على ذلك مقتضيات التشريع الخاص بالشركات الخفية الاسم .

مادة ٤ - يكون نصيب الدولة من رأس مال الشركة بقدر يجب ان يكفل لها ثلثي الاصوات على الاقل فى الاجتماعات العامة العادية او غير العادية .

مادة ٥ - يتألف مجلس ادارة الشركة من : (ا) رئيس يعين بمرسوم لمدة ثلاث سنوات ، باقتراح من وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل .

(ب) خمسة أعضاء يمثلون الدولة ، ويعينون لمدة سنتين بقرار من الوزيرين المعنيين .

ثلاثة منهم يعينهم وزير الاقتصاد الوطنى واثنان يعينهم وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ويختارون اعتمادا على مالهم من الاهلية فى ميدان الاشغال العمومية والبناء وفى ميدان الاقتصاد والمالية .

(ج) ثلاثة ممثلين عن الاشخاص المعنويين العموميين او الخواص للمساهمين فى الشركة ويعينهم الاجتماع العام للمساهمين لمدة سنتين من بين مختلف أنواع الاشخاص المعنويين المذكورين .

(د) ممثل عن مستخدمى الشركة تعينه النقابة لمدة سنتين ويمكن تجديد مدة مأمورية الرئيس والمتصرفين .

مادة ٦ - يجب تمويض المتصرفين عندما يفقدون الصفة التى عينوا بسببها . واذا شغل منصب متصرف قبل نهاية المدة العادية للمأمورية بسبب وفاة او استقالة او أية علة أخرى يعين متصرف آخر وفقا لمقتضيات المادة الخامسة اعلاه على انه اذا كان المنصب شاغرا هو منصب أحد المتصرفين المنصوص عليهم فى الفقرة ج من

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ١٠/٧/١٩٦٤ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ فى ١٤/٨/١٩٦٤ .

المادة الخامسة اعلاه فان المتصرفين الباقين يعينون هم أنفسهم خلفه بصفة مؤقتة ويختارونه من بين ممثلي الاشخاص المعنويين المساهمين ويعرض هذا التعيين فيما بعد على اقرب اجتماع عام عادي للمصادقة عليه فان لم يصادق الاجتماع العام العادي على التعيين وعين متصرفا آخر فان الاعمال التي يقوم بها المتصرف المعين بصفة مؤقتة تبقى صحيحة .

ولا يمارس المتصرف الذي يعين خلفا عن متصرف آخر مهامه الاخلال المرحلة الباقية من مدة مأمورية سلفه .

مادة ٧ - يجب ان يكون رئيس مجلس الادارة واعضاؤه من الجنسية الجزائرية وان يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية ويمكن في كل ان يفصلوا عن مهامهم بسبب ارتكاب خطأ خطير وذلك في نفس الصورة المقررة لتعيينهم .

وهم مسئولون مدنيا عن تسييرهم على نفس شروط مسئولية متصرفي الشركات الخفية الاسم

وتسرى عليهم اسباب الابعاد وعدم الاهلية المنصوص عليها في القوانين النافذة والسارية على متصرفي الشركات الخفية الاسم .

لا يجوز لرئيس الشركة ولا لمتصرفيها ولا لموظفيها ان يتولوا اية وظيفة اخرى مأجورة او غير مأجورة في مجالس مؤسسات اخرى الا اذا كانت هذه المؤسسات فروعا للشركة تملك فيها اغلبية الاسهم .

مادة ٨ - تكون الشركة تحت وصاية وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل .

وهي تخضع من جهة اخرى للرقابة الاقتصادية والمالية من طرف وزير الاقتصاد الوطني .

مادة ٩ - يشارك مدير الانشاءات في وزارة تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل في مجلس ادارة الشركة بصفة مندوب الحكومة ، ويجوز له ان يطلب تقييد اية مسألة يراها مفيدة في جدول الاعمال كما يمكن له عند الحاجة ان يطلب اجتماع مجلس الادارة .

مادة ١٠ - توجه اثر كل اجتماع يعقده مجلس الادارة نسخة من المداولات الى مندوب الحكومة ولمندوب الحكومة حق التعرض - فيطو - على هذه المداولات ويمارس هذا الحق في الايام الخمسة عشر التابعة للمداولات فاذا انتهى هذا الاجل ولم تقم معارضة تكون المداولات نافذة .

ويفرض الفيطو اجراء مراجعة ثانية ولا يجوز اذ ذاك ان يصادق على المداولة الا باغلبية ثلثي الأصوات . وهذه المداولة الثانية نافذة .

مادة ١١ - تخضع الشركة لرقابة مندوبين للمحاسبات يعينهما وزير الاقتصاد الوطني لمدة سنتين ويمكن تجديد نيابتهما ويقدم المندوبان المذكوران مرة على الاقل في السنة ، تقريراً عن حالة الشركة وحساباتها لوزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ، ولوزير الاقتصاد الوطني وهذا التقرير ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كما ينشر بيان النشاط السنوي وحساب الارباح والخسائر للشركة .

مادة ١٢ - كل تغيير يدخل على القوانين الاساسية للشركة يجب ان يصادق عليه بمرسوم يصدر بناء على تقرير مشترك من وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ووزير الاقتصاد الوطني .

مادة ١٣ - تعفى جميع العقود والاتفاقات التي تتم تنفيذا لهذا المرسوم من رسوم الطابع وحقوق التسجيل والرهن .

مادة ١٤ - يكلف وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ، ووزير الاقتصاد الوطني كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ٣ اوت سنة ١٩٦٤ .

القوانين الاساسية للشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية

العنوان الاول

التسمية ، المدة ، المقر ، الهدف

مادة ١ - تؤسس باسم : الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية شركة خفية الاسم تقوم بين اصحاب الاسهم التي تحدث فيما يلي ، والتي تسرى عليها القوانين انجاري بها العمل وهذه القوانين الاساسية .

مادة ٢ - مدة وجود الشركة محددة بتسع وتسعين سنة ابتداء من تشكيلها النهائي الا اذا وقع حل سابق للوان او مد أجلها طبقا لما ينص عليه القانون وهذه القوانين الاساسية .

مادة ٣ - يحدد مقر الشركة بمدينة الجزائر

لكنه يمكن أن يحول الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بقرار مجلس الادارة ، وللمجلس أن يؤسس فروعاً ومكاتب أو وكالات فى جهات القطر أو فى البلاد الاجنبية .

مادة ٤ - هدف الشركة هو تنفيذ جميع اعمال الانشاء الكبيرة والبناء من اعمال الهندسة المدنية وتشبيد ، وتأسيس وتركيب المصانع وفتح الطرقات ، وبناء الموانئ ، والمطارات واجهزة الرى . الخ . ويمكن للشركة لهذا الغرض :

١ - أن تبرم جميع العقود أو الاتفاقات .
وأن تجرز على جميع الترخيصات والاجازات الضرورية لتنفيذ ما يعهد اليها من اشغال .

٢ - أن تكل الى مقاولات أو شركات اخرى من القطاع الاشتراكى ، أو بصفة استثنائية ، وبأذن صريح من سلطة الوصاية من القطاع غير الاشتراكى بمقتضى عقود ثانوية تنفيذ جزء من الاسواق التى يعهد بها اليها .

٣ - أن تؤسس أو تشتري كل مقالة أو مؤسسة ذات هدف مماثل ، أو شركات فرعية أو فروعاً بالجزائر أو فى البلاد الاجنبية وبصفة خاصة كل ورشة ضرورية لصناعة واعداد أدوات التجهيز أو لصيانة عدة الشركة ، كما يجوز لها أن تساهم بأية صورة كانت فى هذه المقاولات والمؤسسات .

٤ - وبصفة عامة لها أن تقوم بكل عملية خاصة بالمنقولات أو العقارات والمالية والصناعية والتجارية مرتبطة بنشاطها .

العنوان الثانى

رأسمال الشركة - الاسهم

مادة ٥ - رأسمال الشركة محدد بخمسة ملايين دينار وهو مقسم الى خمسة آلاف سهم ، قيمة كل واحد منها ألف دينار وتصدر الاسهم بناء على المساهمات التى تشارك بها الدولة والمشاركون الآخرون من أشخاص معنويين عموميين من القطاع المسير ذاتياً أو القطاع التعاونى .

ويكون الاكتتاب بالنقد وتؤدى كل مبالغ الاسهم عند الاكتتاب سواء من الدولة أو من الأشخاص المعنويين العموميين أو من القطاع المسير ذاتياً أو القطاع التعاونى المرخص لهم بالمساهمة بأذن مشترك من وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ووزير الاقتصاد الوطنى .

على ان الدولة يجوز لها أن تقدم مساهمة غير نقدية - من عمارات أو أدوات تجهيز - يقدر قيمتها المالية الوزيران المذكوران بالاشتراك .

العنوان الثالث

زيادة رأسمال الشركة والنقص منه

مادة ٦ - تجوز زيادة رأسمال الشركة فى مرة أو عدة مرات أما بتكوين أسهم جديدة تمثل مساهمة نقدية أو غير نقدية وأما بتحويل ما تملكه الشركة من الاحتياطات الى أسهم ، ويقرر الاجتماع العام غير العادى للمساهمين زيادة رأسمال الشركة وفق الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ الآتية .

ويطبق مجلس الادارة قرار الزيادة النافذ بعد مصادقة الوزير الوصى فى أجل يسرى ابتداء من تاريخ المصادقة المذكورة ولا يزيد على خمس سنوات .

ويحدد مجلس الادارة موعد اصدار الاسهم وشروط الاصدار وخاصة ما يمنح من الفائدة على الاسهم الجديدة حتى يتم أدائها كاملاً ، ولأصحاب الاسهم القديمة المصدرة فيما قبل حق الأسبقية فى الاكتتاب فى جميع الاسهم الجديدة بنسبة ملائمة للاسهم التى كانت لهم من قبل .

مادة ٧ - للمساهمين المجتمعين فى الاجتماع العام غير العادى أن يقرروا تخفيض رأسمال الشركة لأى سبب وبأية صفة كانت وخاصة عن طريق استرجاع أسهم بشرائها ، أو بتخفيض قيمتها الاسمية وأيضاً بتخفيض عدد الاسهم .

ولا ينفذ هذا القرار الذى يتخذ على أساس الشروط المنصوص عليها فى المادتين ٤٠ و ٤١ من هذا القانون الأساسى الا بعد مصادقة الوزير الوصى عليه .

العنوان الرابع

الاسهم

مادة ٨ - أسهم الشركة اسمية حتماً وتؤدى الاسهم النقدية بصفة كاملة عند الاكتتاب . وتقطع السندات النهائية من دفتر يشتمل على أصول ويقيد بها رقم ترتيبى وتطبع بخاتم الشركة . ويمضيها متصرفان .

مادة ٩ - تسرى الحقوق والالتزامات التابعة للسهم مع السند مهما كان المالك الذى يؤول اليه .

على أن الاسهم لا يمكن أن يقع التنازل عنها

الا عن طريق التحويل فقط دون أى طريق آخر وبعد اذن مشترك من وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ووزير الاقتصاد الوطنى .

ولا يمكن التنازل عن الاسهم الا للدولة ولاشخاص معنويين عموميين أو من القطاع المسير ذاتيا أو من القطاع التعاونى .

ويجب أن يقيد فى سجل خاص كل تصريح بتحويل سهم .

مادة ١٠ - ان امتلاك سهم يفرض وجوبا الموافقة على هذه القوانين الأساسية وعلى قرارات الاجتماع العام للمساهمين وكذا على القرارات التى يتخذها مجلس الادارة فى حدود سلطاته .

العنوان الخامس

ادارة الشركة

مادة ١١ - يدير الشركة مجلس ادارة يتألف من ممثلين للسلطة وممثلين لكل نوع من أنواع المكتتبين الآخرين يعينون على أساس شروط تحددها الحكومة .

وعين رئيس مجلس الادارة بمرسوم ويقوم بمهام متصرف مفوض وهو يتحمل مسؤولية عموم ادارة الشركة ويساعده عند الحاجة مدير عام يعينه مجلس الادارة ويتكفل بطلب منه بأعمال كتابة المجلس .

ويحدد مجلس الادارة سلطات الرئيس فى أداء مهامه كمتصرف مفوض .

مادة ١٢ - يجتمع مجلس الادارة فى مقر الشركة أو فى المكان المحدد فى الاستدعاء وذلك بدعوة من الرئيس أو بطلب نصف أعضائه وفى كل مرة تقتضى مصلحة الشركة اجتماعه .

ولكل متصرف غائب أو تعذر عليه الحضور أن يوكل متصرفا آخر للتصويت نيابة عنه فى مسائل معينة ، ولكن لا يجوز أن ينوب الا عن متصرف واحد من زملائه ، ولا بد من حضور نصف أعضاء مجلس الادارة على الأقل أو تمثيلهم بصفة قانونية ليتمكن مجلس الادارة من اجراء مداورات مقبولة .

وتتم المصادقة على المداورات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين وفى حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

مادة ١٣ - يعين مجلس الادارة فى كل سنة ، وفى الجلسة التالية لانعقاد الاجتماع العام العادى نائب رئيس من بين أعضائه لتعينه الحكومة .

فى حالة غياب الرئيس يتراأس نائب الرئيس جلسات مجلس الادارة .

فى حالة غياب الرئيس ونائب الرئيس يعين مجلس الادارة بمناسبة انعقاد كل جلسة عضوا من بين الحاضرين يتولى رئاسة الجلسة .

مادة ١٤ - تثبت مداورات المجلس فى محاضر تقييد فى سجل يحفظ بمقر الشركة ، وتحمل هذه المحاضر فى صورة عنوان اسم رئيس الجلسة واسم الكاتب وأسماء أعضاء المجلس الحاضرين أو الممثلين بصفة نظامية ويمضيها رئيس الجلسة والكاتب ومتصرف واحد على الأقل .

ويتم اثبات عدد أعضاء مجلس الادارة الممارسين لمهامهم وتعيينهم ، كما يتم اثبات سلطات المتصرفين الممثلين لزملائهم بصفة كافية بالنسبة للغير ، بذكر أسماء أعضاء المجلس الحاضرين أو الممثلين وأسماء الأعضاء المتغيين فى محضر كل جلسة وفى النسخة المسلمة منه .

ان نسخ المداورات أو المختصرات المأخوذة منها التى تقدم الى العدالة أو الى دوائر أخرى يمضى عليها الرئيس أو متصرفان أو المدير العام .

مادة ١٥ - لمجلس الادارة أوسع السلطات ليعمل باسم الشركة ، وينفذ أو يأذن بأجراء جميع العقود والعمليات الضرورية لتحقيق هدف الشركة وذلك من جهة بشرط مراعاة السلطات الصريحة المسندة الى الاجتماعات العامة للمساهمين بمقتضى القوانين الجارى بها العمل وهذه القوانين الأساسية ومن جهة أخرى مراعاة التفويضات المأذونة بالقانون أو القوانين الأساسية الراهنة للرئيس المتصرف المفوض .

وللمجلس بصفة خاصة السلطات الآتية التى تذكر على سبيل المثال فقط دون تحديدها :

- (أ) وضع جميع الأنظمة الداخلية للشركة
- (ب) البت فى جميع المسائل المتعلقة بمكاسب الشركة .
- (ج) اقتناء وبيع ومبادلة الاملاك بالجزائر وفى البلاد الأجنبية سواء لتركيز مقر الشركة بها أو لدواعى عمليات الشركة .
- (د) الاذن بكل اقتناء وبيع ومبادلة وكراء للاموال المنقولة وسحب وتحويل ونقل جميع القيم التى تملكها الشركة .
- (هـ) تحديد المصاريف الادارية العامة وتسديد مبالغ التزويدات مهما كان نوعها .
- (و) استلام وأداء جميع المبالغ .
- (ز) امضاء وتظهير وقبول وأداء جميع الاوراق التجارية .

(ح) فتح وتسيير كل حساب للشركة في البنوك والصكوك البريدية وفي الخزينة .

(ط) البت في جميع العقود والصفقات .

(ي) التعاقد بالتراضي مع الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية ومع جميع الشركات والخواص للحصول على امتيازات للقيام بخدمات سواء كانت تحظى باعانات أو لا ، كما يجوز له ذلك لتجديدها ، أو تعديلها أو التخلي عنها .

(ك) المشاركة بتقديم عروض في مزايدات للحصول على امتيازات خدمات .

(ل) طلب قروض مضمونة أو غير مضمونة من الدولة عن طريق إصدار التزامات أو سندات أو غيرها .

(م) فتح وكالات ، مستودعات ، أو فروع في كل مكان يرى ذلك مجديا سواء في الجزائر أو في البلاد الأجنبية .

(ن) تعيين وعزل الاعوان والمستخدمين للشركة وتحديد اختصاصاتهم .

(س) تحديد مرتباتهم وأجورهم واسقاط المبالغ ومكافآتهم ومساهماتهم النسبية وجميع شروط تقاعدهم .

(ع) تمثيل الشركة ازاء الغير في أية حال من الأحوال ورفع كل دعوى قضائية باسم الشركة سواء كمدع أو مدعى عليه وعند الحاجة التفاهم والتصالح والرضاء أو التنازل .

(ف) ضبط كشوف الحالة والاحصاءات والمحاسبات التي تعرض على الاجتماع العام للمساهمين والبت في جميع الاقتراحات المعروضة عليه وضبط جدول أعمال الاجتماع العام .

(ص) منح كل كفالة أو ضمان باسم الشركة .

(ق) تحديد مبلغ جميع المبالغ التي يتعين استهلاكها .

(ر) إصدار التزامات بمبلغ لا يزيد عن مليون دينار دون اذن من الجمعية العامة .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض للرئيس المتصرف المفوض السلطات الضرورية لأحكام سير الشركة .

وفي حال عدم تمكن الرئيس من ممارسة مهامه يجوز له أن يفوض هذه المهام أو بعضها الى نائب الرئيس أو عند عدم وجوده الى متصرف . ومهما كان فلا يكون هذا التفويض الا لمدة محدودة .

واذا لم يتمكن الرئيس مؤقتا من اسناد هذا التفويض فللمجلس الإدارة حق هذا التفويض على نفس الشروط .

مادة ١٧ - للرئيس أن يعين لجانا تقنية مكلفة بدراس المسائل التي يحيلها عليها .

ويجوز أن تتألف هذه اللجان من متصرفين وموظفي الشركة ومن أشخاص آخرين ولو أجنب عن الشركة يرى الرئيس أن كفاءتهم مجدية .

مادة ١٨ - يحدد الوزير الوصي راتب رئيس مجلس الإدارة بقرار .

مادة ١٩ - للمتصرفين حق اقتضاء المصاريف التي يستلزمها القيام بمأموريتهم . وتدفع هذه المصاريف اعتمادا على التبريرات الضرورية حسب تعرفه يحددها مجلس الإدارة .

مادة ٢٠ - تنطبق مقتضيات المادة ١٩ أعلاه أيضا ، على أعضاء اللجان التقنية المنصوص عليها في المادة ١٧ .

مادة ٢١ - يمضي رئيس مجلس الإدارة أو متصرفان جميع العقود الخاصة بالشركة التي يقرها مجلس الإدارة أو الرئيس ، وكذا على سحب الاموال والقيم والحوالات المترتبة على الغرماء المستودعين ، واصحاب البنوك والتظاهرات والموافقات واقتناءات الاوراق التجارية .

مادة ٢٢ - لا يرتبط أعضاء مجلس الإدارة بسبب تسييرهم للشركة بأي التزام شخصي ، ولا يسألون الا عن تنفيذ مأموريتهم ، الا في الاحوال المستثناة المضمنة في النصوص القانونية النافذة ، وللمجلس الإدارة ان يعين باقتراح من الرئيس المتصرف المفوض مديرا عاما أو مديرا أو عدة مديرين ومديرين مساعدين ، ونواب مديرين مفوضين بسلطات ، ويمارس هؤلاء الوكلاء سلطاتهم تحت سلطة الرئيس المتصرف المفوض وحسب توجيهاته .

العنوان السادس

المدوبون للحسابات ، الرقابة

مادة ٢٣ - يفوض لمدوب أو لعدة مندوبين تتوفر فيهم الشروط القانونية ويعينهم وزير الاقتصاد الوطني ، تصحيح الدفاتر والصندوق وأموال وقيم الشركة ورقابة انتظام وصيغة الاحصاءات والحسابات ، وصحة المعلومات المعطاة عن حسابات الشركة في تقرير مجلس الإدارة .

مادة ٢٤ - تخضع الشركة علاوة على ذلك لوصاية الدولة ، ورقابتها طبقا لكيفيات تحددها الحكومة .

العنوان السابع

الاجتماعات العامة

مادة ٢٥ - ينعقد اجتماع عام للمساهمين في

مقر الشركة او في اى مكان آخر يذكر في الاستدعاء .

مادة ٢٦ - يترأس الاجتماعات العامة ، رئيس مجلس الادارة وفي حالة عدم وجوده نائب الرئيس وفي حالة غيابهما متصرف يعينه مجلس الادارة .
ويقوم بمهمة حساب الاصوات ، ممثلان حاضران قابلان عن المساهمين اللذين يملكان اكبر عدد من الاسهم ، واذا رفضا فممثلو اصحاب الاسهم بالتوالى حتى يتحقق القبول . ويعين المكتب الكاتب الذى يمكن أن يختار من بين الاعضاء غير ممثلى المساهمين ، وتمسك ورقة حضور تنص على القاب واسماء وصفات الاشخاص المعنويين- المساهمين وعلى عدد الاسهم التى يملكها كل واحد منهم ، ويصادق المكتب على هذه الورقة التى تودع في مقر الشركة والتى يطلع عليها كل ذى حق .

مادة ٢٧ - تقيد مداورات الاجتماعات العامة في محاضر تثبت في سجل خاص ويمضيها المكتب
مادة ٢٨ - تمثل الدولة في الاجتماعات العامة طبقا للمقتضيات القانونية والنظامية الخاصة بتمثيل الدولة في الشركات التى تملك فيها مصالح . ويمثل الاشخاص المعنويون الآخرون طبقا لنصوص القوانين الاساسية لكل واحد منهم .

مادة ٢٩ - يعقد في كل سنة اجتماع عام عادى في موعد وأحوال يحددهما مجلس الادارة .

مادة ٣٠ - توجه الدعوات للاجتماع العام العادى قبل الموعد بخمسة عشر يوما على الاقل وذلك باعلان ينشر في صحيفة الاعلانات القانونية وبرسائل اخبارية توجه الى كل واحد من المساهمين ويجب ان تنص الرسائل باختصار على هدف الاستدعاء ، وان تضبط اليوم والساعة ومكان الاجتماع .

مادة ٣١ - يتألف الاجتماع العام العادى من ممثلى الاشخاص المعنويين الذى يملك كل واحد منهم عشرة اسهم على الاقل ، على ان الاشخاص المعنويين اللذين يملكون اقل من عشرة اسهم يمكن أن ينضم بعضهم الى بعض لجمع هذا العدد وتفويض ممثل واحد منهم .

مادة ٣٢ - يتشكل الاجتماع العام العادى بصفة نظامية اذا اجمع الاعضاء الممثلون ثلثي اسهم الشركة على الاقل ، وان لم يتوفر هذا الشرط بعقد الاجتماع العام من جديد حسب الاجراءات التى تفرضها المقتضيات القانونية النافذة .

مادة ٣٣ - تتم المصادقة على المداورات بأغلبية أصوات الاعضاء الممثلين ، ولكل ممثل من الأصوات ما يعادل عدد الاسهم التى يملكها الشخص المعنوى الذى يمثله .

مادة ٣٤ - يضبط مجلس الادارة جدول الأعمال ، ولا يقيد فيه الا الاقتراحات الصادرة منه والاقتراحات المبلغة اليه قبل الاجتماع بعشرة أيام على الاقل بشرط أن يمضيها ممثل أو عدة ممثلين لأشخاص معنويين يملكون معا عشر رأسمال الشركة على الاقل ، ولا يجوز التدول في أى موضع آخر غير المواضيع المقيدة في جدول الأعمال .

مادة ٣٥ - يسرد في الاجتماع العادى تقرير المتصرفين حول شؤون الشركة كما يسمع أيضا تقرير المندوبين عن حالة الشركة والاحصاء ، والحسابات التى يقدمها مجلس الادارة .

وتناقش في الاجتماع العام الحسابات ويصادق عليها أو يقع تصحيحها ، وتحدد الأرباح التى توزع على المساهمين ويبت في وجوه استعمال الأرباح في الحدود التى تعينها هذه القوانين الأساسية ، وباعتبار الاتفاقات المعقودة مع الدولة ، ومع غيرها . ويعين الاجتماع العام المتصرفين اللذين يعود تعيينهم اليه ، ويناقش جميع الاقتراحات الأخرى المقيدة في جدول العمل .

ويبت أخيرا بتنا مطلقا في جميع مصالح الشركة ويمنح مجلس الادارة الرخص الضرورية في الحالات التى لا تكفى فيها السلطات التى قلدها. وذلك مع مراعاة التدابير المنصوص عليها في الاتفاقات وملحقاتها ، ودفأتر الالتزامات والاتفاقات الخاصة المبرمة بين الدولة والشركة .

ويجب أن تكون المداولة المتضمنة للمصادقة على الاحصاء والحسابات ، مسبوقة بقراءة تقرير المندوبين المحاسبين ، والا بطلت .

ولكل مساهم في الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الاجتماع العام أن يطلع في مقر الشركة على كشف الاحصاء وعلى قائمة المساهمين ، وأن يطلب على نفقته نسخة من الكشف المختصر للاحصاء ، ونسخة من تقرير المندوبين .

مادة ٣٦ - يوجه مجلس الادارة استدعاء لعقد اجتماع عام استثنائى كلما اقتضت الظروف ذلك أو طلب ذلك مساهم أو عدة مساهمين يمثلون عشر رأسمال الشركة على الاقل .

مادة ٣٧ - توجه الاستدعاءات طبقا لما ذكر في المادة ٣٠ بشأن الاجتماعات العامة العادية الا اذا اقتضى تطبيق مقتضيات تشريعية غير ذلك .

مادة ٣٨ - يتألف الاجتماع العام غير العادى

من ممثلي جميع المساهمين مهما كان عدد الاسهم التي يملكها كل واحد منهم .

مادة ٣٩ - لكل ممثل في الاجتماع العام غير العادي من الاصوات ما يعادل عدد الاسهم التي يملكها الشخص المعنوي الذي يمثله .

مادة ٤٠ - يمكن بصفة خاصة للاجتماع العام غير العادي وبطلب من مجلس الادارة ، أن يتخذ قرارا :

(أ) - بزيادة رأسمال الشركة بتكوين اسهم جديدة او بالاولى اسهم تمثل مساهمات غير نقدية او مقابل دفع مبالغ مالية .

(ب) - تخفيض رأسمال الشركة او تسديده بالارباح على أساس الشروط التي تنص عليها المقتضيات القانونية .

(ج) - تغيير قسمة رأسمال الشركة .

(د) - استعمال المبالغ الاحتياطية لزيادة رأس المال .

(هـ) - استمرار الشركة الى ما بعد الاجل المحدد لها ، او حلها قبل الاجل .

ولا يجوز أن يكون من نتيجة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة الاستثنائية ان يخفض عدد الاسهم التي تملكها الدولة في رأسمال الشركة ، الى قدر يقل عن ثلثي مجموع الاسهم

مادة ٤١ - اذا قررت الجمعية العامة الاستثنائية تخفيض رأسمال الشركة أو تسديده بالارباح فان هذا التخفيض أو التسديد ، يقان باقتراح من مجلس الادارة ويقدر متناسب مع الاسهم وعلى أساس الشروط التي تحددها الجمعية العامة .

مادة ٤٢ - يمثل الاجتماع العام العادي أو غير العادي المؤلف بصفة نظامية عموم المساهمين وتسرى المداولات التي يصادق عليها الاجتماع طبقا للقانون والقوانين الاساسية على جميع المساهمين حتى اذا كانوا غير ممثلين او مخالفين

العنوان الثامن

ميزانية الشركة

مادة ٤٣ - تبدأ الشركة من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

وتمتد الميزانية الاولى على الوقت الذي ينصرم من يوم التأسيس النهائي للشركة الى يوم ٣١ ديسمبر التالي .

مادة ٤٤ - يقام عند اغلاق كل ميزانية احصاء عام لما تملكه الشركة وما ترتب عليها من ديون كما يقام بيان للنتائج وحساب الارباح والخسائر

ويوضع الاحصاء وبين النتائج وحساب الارباح والخسائر تحت تصرف المندوبين قبل انعقاد الاجتماع العام بأربعين يوما على الاقل للاجتماع العام ان يصادق عليها او يرفضها وان تبنت عند الحاجة ، في وجوه استعمال الارباح ، بمقتضى نص المادة ٣٥ ، وذلك بعد سماع تقرير مجلس الادارة وتقرير المندوبين للحسابات .

مادة ٤٥ - تستعمل الارباح التي تحققها المؤسسة قبل كل شيء في اداء مختلف التكاليف الناشئة عن الاستغلال ، ونفقات الادارة ، وفائدة السندات الالتزامية وغيرها من القروض ، والمكافاة لرد السندات الالتزامية التي سددت بصورة عادية خلال السنة . والمبالغ الضرورية لاداء حقوق التأمين ولتزويد صندوق التأمين بحيث تكون الشركة بهما هي المؤمنة على مصالحها ، كما تستعمل الارباح في تسديد قيمة الادوات والاملاك والتجهيزات ، والبنود الاخرى المائلة ، وما يحدث من نقص في قيم ممتلكات الشركة والبنود الاخرى المائلة التي يطول عليها النقص من القيمة .

وتستعمل الارباح من جهة أخرى لتكوين تزويدات وتخصيصات ومبالغ احتياطية وغيرها من المصاريف التي تقتضيها الاتفاقات المبرمة مع الدولة ومع غيرها ، وبصفة عامة تستعمل الارباح لمواجهة كل التكاليف الاجتماعية المترتبة عن سير الشركة .

مادة ٤٦ - تعتبر كأرباح خالصة نتائج الميزانية المبينة في الموازنة الحاصلة بين حسابات الارباح والخسائر والمختصرة في مجموع العمليات عند اقامة الاحصاء ، باستثناء جميع التكاليف بما فيها التسديدات والتزويدات التي يقوم بها مجلس الادارة بمقتضى تدابير المادة ١٥ من هذه القوانين الاساسية .

وتقتطع قبل كل شيء من هذه الارباح المبالغ التي يفرضها القانون لتكوين المبالغ الاحتياطية القانونية ، ويؤول هذا الاقتطاع غير واجب عندما تبلغ المالية الاحتياطية مبلغا يعادل عشر رأسمال الشركة ، ويصير الاقتطاع واجبا من جديد ان وقع النقص من هذا القدر .

ويقتطع وجوبا علاوة على ذلك من الارباح ، قدر يحدده مجلس الادارة يصرف في تكوين الموظفين الاختصاصيين ، ويوزع المبلغ الباقي في صورة أرباح على الدولة وعلى الهيئات المساهمة .

على ان للاجتماع العام الحق بعد اقتراح من مجلس الادارة ، في اتخاذ قرار باقتطاع المبالغ التي يرى تحصيلها من باقى الارباح الآتلة للمساهمين ، اما لاحتياها من جديد على الميزانية

التالية واما لتسديدات اضافية لممتلكات الشركة واما لتحمل على صندوق او عدة صناديق احتياط استثنائي يحدد الاجتماع المذكور وجوه تخصيصه واستعماله .

مادة ٤٧ - تؤدي الأرباح في كل سنة في تاريخ يحدده الاجتماع العام العادي الذي يجوز له أن يكلف بذلك مجلس الادارة على أنه يؤذن لمجلس الادارة ، على شرط مراعاة التضييقات القانونية بأن يوزع ابتداء من أول يناير من كل سنة ، ان رأى ذلك ملائما ، تسبيقا من الأرباح التي حققت خلال الميزانية التي انتهت في ٣١ ديسمبر السابق .

وكل قدر من الربح لم يطالب به صاحبه في السنوات الخمس ، التي يستمر فيها حق المطالبة به يسرى عليه التقادم طبقا للقانون .

العنوان التاسع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٨ - في حالة خسارة ثلاثة أرباح من رأسمال الشركة يجب على مجلس الادارة أن يدعو لعقد اجتماع عام غير عادي لبيت في امكانية حل الشركة ، ويمكن للمجلس أن يقترح على قبل حلول الأجل لأي سبب آخر غير السبب المذكور في الفقرة الاجتماع العام غير العادي المدعو لهذا الغرض ، حل الشركة السابقة .

ومهما كان الحال لا يؤول حل الشركة قبل الأوان فعليا ، الا بعد مصادقة الحكومة على مداولة الاجتماع العام .

مادة ٤٩ - ان الاجتماع العام يضبط عند حلول الأجل المحدد بالقوانين الاساسية ، أو في حالة حل الشركة قبل الأوان ، لأي سبب كان ، باقتراح من مجلس الادارة ، ومع مراعاة كل اتفاق مبرم مع الدولة طريقة التصفية ، ويعين الاجتماع العام مصفيا ، أو عدة مصفين ويحدد سلطاتهم .

أن تعيين المصفين يضع حدا لسلطات المتصرفين والمندوبين للحسابات أما سلطات الاجتماع العام فتستمر أثناء سير التصفية كما كانت في حال قيام الشركة ، وله بصفة خاصة الحق في المصادقة على الحسابات والتبرئة ، والقائمون بالتصفية هم الذين يدعون لعقد الاجتماع العام .

وبعد أداء ديون الشركة وتكاليفها وكيفما جرت طريقة التصفية ، ترد الأسهم نقدا من منتج

التصفية الخالص ، أو تبدل في مقابل سندات تبعا لطريقة التصفية الموافق عليها .
ويوزع أخيرا باقى المنتج الخالص بعد التصفية نقودا أو سندات ، حسب الحالة ، على جميع المساهمين .

العنوان العاشر

منازعات :

مادة ٥٠ - ان جميع المنازعات التي يمكن أن تقوم خلال مدة وجود الشركة أو عند تصفيتها ، سواء بين المساهمين والشركة أو بين المساهمين أنفسهم بسبب شؤون الشركة يقع فصلها طبقا للقانون .

العنوان الحادي عشر

التشكيل النهائي للشركة

مادة ٥١ - تعتبر الشركة مشكلة بصفة نهائية بعد المصادقة على هذه القوانين الاساسية بمرسوم .

مرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ مؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة الحديد ، والمصادقة على قوانينها الاساسية (١) ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ، -بعد الاطلاع على تقرير وزير الاقتصاد الوطني .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٢٦ المؤرخ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ القاضى باحداث وزارة الاقتصاد الوطني .
يرسم ما يلي :

مادة ١ - تقبل « الشركة الوطنية لصناعة الحديد التي تلحق قوانينها الاساسية » بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان التغييرات التي تجرى على هذه القوانين وحل الشركة الوطنية لصناعة الحديد وتصفية أملاكها تكون موضوع مراسيم .

مادة ٣ - يكلف وزير الاقتصاد الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ١٥/٩/١٩٦٤ ، هذا وقد عدل القانون الاساسي للشركة بمقتضى المرسوم رقم

مرسوم رقم ٦٤ - ٢٢٠ مؤرخ في ٢٣ جمادى الأولى عام ١٣٨٤ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤، يتضمن قبول الشركة الوطنية « الأروقة الجزائرية » (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،
بعد الاطلاع على تقرير وزير الاقتصاد الوطني ،
يقرر ما يلي :

مادة ١ - قبلت الشركة الوطنية المسماة
« الأروقة الجزائرية » الملحقه قوانينها الاساسية
بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان كل تغيير للقوانين الاساسية
او حل للشركة او تصفية لأموالها أو نقلها ، يجب
أن يصادق عليه بمرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الاقتصاد الوطني بتنفيذ
هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٣ جمادى الأولى عام ١٣٨٤
الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

القوانين الاساسية للشركة الوطنية

الأروقة الجزائرية

مادة ١ - تنشأ تحت تسمية « الأروقة
الجزائرية » شركة وطنية يسرى عليها التشريع
التجاري وتكون مضبوطة بمقتضى هذه القوانين
الاساسية .

مادة ٢ - يحدد مقر الشركة بمدينة الجزائر
ويجوز أن ينقل الى كل مكان آخر من التراب
الوطني بموجب قرار من وزير الاقتصاد الوطني ،
ويجوز لهذا الوزير ان يرخص في انشاء فروع
او محلات تابعة للشركة كما يجوز له أن يأمر
ضمن نفس الكيفيات بنقلها أو اغلاقها .

مادة ٣ - ان هدف المؤسسة هو البيع للعموم
في محلاتها الخاصة وبطريقة مباشرة للمنتجات
المستهلكة على أوسع نطاق وشراء السلع واللوازم
المخصصة لهذه العمليات وبصفة عامة القيام بكل
عملية يوكلها اليها وزير الاقتصاد الوطني .

مادة ٤ - يحدد رأسمال المؤسسة بمبلغ القيمة
المقابلة التي تشكلها عناصر الرأسمال والتي
تكون لائحتها موضوع قرار من وزير الاقتصاد
الوطني وتتلقى الدولة في مقابل حصصها مبلغا
مساويا من الاسهم .

يجوز لوزير الاقتصاد الوطني أن يغير في كل
وقت لائحة هذه العناصر ، وذلك بأن يسحب

من المؤسسة عنصرا أو عدة عناصر كلها أو بعضها
أو أن يضيف اليها عنصرا أو عدة عناصر وتثبت
هذه التغييرات بمقتضى قرار من وزير الاقتصاد
الوطني الذي يحدد الرأسمال الجديد .

مادة ٥ - توضع المؤسسة تحت وصاية وزير
الاقتصاد الوطني الذي يصادق على برامج تمويلها
ويقرر لائحة المنتجات وكيفيات بيعها العامة ، كما
يصادق على قائمة المستخدمين وكيفيات مكافأتهم
وعلى مستوى أجورهم ، ويرخص للمؤسسة في أن
تباشر توظيفات جديدة للأموال أو تجدد منشأتها ،
ويقرر الكيفيات العامة لاستهلاك الاموال الثابتة
ويصادق على البرنامج المالي السنوي للمؤسسة
وعلى حسابات آخر السنة .

مادة ٦ - توضع المؤسسة تحت رقابة لجنة
مراقبة تتألف من :

- مدير الخزينة والقرض بصفة رئيس .
- ممثل عن البنك المركزي الجزائري .
- المدير العام للصندوق الجزائري للتنمية .
- مدير الضرائب .
- مدير التجارة الخارجية .

تجتمع لجنة المراقبة مرة في السنة على الأقل
باستدعاء من رئيسها ، وتتلخص مهمتها في :

- تحرير قرار عن الحسابات السنوية
للمؤسسة يقدم الى وزير الاقتصاد الوطني .
- وتقرير برنامج المؤسسة السنوي .

مادة ٧ - يوكل تسيير المؤسسة الى لجنة
ادارية أو الى مدير يعين بموجب مرسوم يتخذ
باقتراح من وزير الاقتصاد الوطني .

وتتألف اللجنة الادارية من :

- مدير التجارة أو ممثله .
- مدير المكتب الوطني للتجارة أو ممثله .
- ممثل عن البنك المركزي .
- مدير الانتاج الصناعي .

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

يحضر مدير المؤسسة في اللجنة الادارية ويقوم
بدور كاتبها .

مادة ٨ - تحدد اللجنة الادارية سياسة المؤسسة
العامة وذلك في اطار التوجيهات والارشادات التي
يصدرها وزير الاقتصاد الوطني ، وتختص بالنظر
في كل مسألة هامة تتعلق بسير المؤسسة العام .

وتقرر اللجنة الادارية برنامج المؤسسة العام
كما تقرر قائمة المستخدمين ومستوى أجورهم
وتتداول في الشروط والكيفيات العامة لبيع السلع

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تقبل الشركة الوطنية لتفصيل الملابس التي تلحق قوانينها الأساسية بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان التغييرات التي تطرأ على هذه القوانين وحل الشركة الوطنية لتفصيل الملابس وتصفية أملاكها تكون موضوع مراسيم .

مادة ٣ - يكلف وزير الاقتصاد الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

القوانين الأساسية للشركة الوطنية لتفصيل الملابس

مادة ١ - تؤسس ابتداء من فاتح يوليو سنة ١٩٦٤ شركة وطنية لها صبغة صناعية وتجارية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي ، تدعى الشركة الوطنية لتفصيل الملابس وبالاختصار « ش . و . ت » .

مادة ٢ - مقر الشركة بالجزائر العاصمة ويمكن تحويله الى أى مكان آخر من التراب الجزائرى بمقرر من وزير الاقتصاد الوطنى .

يمكن لوزير الاقتصاد الوطنى أن يحدث مؤسسات ثانوية فى كل مكان تبدو له ضرورة تأسيسها بها ويمكنه أن يحول هذه المؤسسات الثانوية أو يخلقها على نفس الشروط .

مادة ٣ - تهدف الشركة الى :

- ١ - شراء المواد الأولية واللوازم لمؤسساتها .
- ٢ - أن تصنع فى مؤسساتها جميع الثياب المفصلة المعدة للباس .
- ٣ - تسويق هذه المنتجات .

٤ - وبصفة عامة القيام بجميع المساعى الصالحة لتحقيق حسن تسيير المؤسسات التى تتصرف فيها ، وتعد جميع العقود المبرمة غير المطابقة للمقتضيات السابقة الذكر ، باطلة لا يعمل بها .

مادة ٤ - تزود الدولة الشركة برأسمال مبلغه عشرون مليون دينار (٢٠.٠٠٠.٠٠٠ د . ج) ويتألف هذا الرأسمال من مبالغ نقدية ومن مساهمات بعروض ويمكن الزيادة فيه أو النقصان منه بموجب قرار من وزير الاقتصاد الوطنى .

وتتفرع على وزير الاقتصاد الوطنى التدابير الملائمة وتتبع تنفيذ برنامج المؤسسة المالى وترخص للمؤسسة فى أن تلتبس اعانات خارجية وتتداول فى البرامج السنوية للمؤسسة وفى الحسابات ويجوز لها أن تستمع بناء على طلبها الى كل شخص مؤهل .

مادة ٩ - يقوم مدير المؤسسة بالتسيير العادى تحت اشراف اللجنة الادارية .

- ويسير المستخدمين ويعين بوجه خاص فى جميع المناصب ويعزل منها .

- ويقوم بتحضير مشاريع المؤسسة وبرامجها .

- وينفذ برامج البيوع والشراءات .

- ويوقع على أوامر الاداء وسندات التحصيل المنفردين .

ويجوز للمدير أن يفوض سلطاته الى مدير فرع بعد الاتفاق مع اللجنة الادارية .

مادة ١٠ - يقوم عون محاسب يعينه وزير الاقتصاد الوطنى بجميع العمليات المالية التابعة للمؤسسة وبناء عليه فيجب أن تحصل جميع الشيكات ووسائل الاداء والسندات التجارية وتوقيعه علاوة على توقيع المدير .

مادة ١١ - يتتبع مراقب مالى يعينه وزير الاقتصاد الوطنى تسيير المؤسسة فيراقب على الخصوص مشروعية العمليات الخاصة بالتزام النفقات المطابقة لبرنامج المؤسسة ، ويجوز أن تكلفه اللجنة الادارية بمهام مفتش البيوع .

مادة ١٢ - يؤدى الى الخزينة فائض المؤسسة المثبتة عند قفل الحسابات .

مادة ١٣ - ان « الاروقة الجزائرية » تعد محدثة ابتداء من يوم نشر هذه القوانين الاساسية فى الجريدة الرسمية .

مرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٢ مؤرخ فى ٢٥ ربيع الثانى عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، يتضمن احداث وتنظيم الشركة الوطنية لتفصيل الملابس والمصادقة على قوانينها الاساسية (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على تقرير وزير الاقتصاد الوطنى .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٣٢٦ الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ المتعلق باحداث وزارة الاقتصاد الوطنى .

مادة ٥ - ان المبالغ المالية والمساهمات بالعروض التي يتكون منها رأسمال الشركة عند احداثها ، أو تضاف الى رأس المال ، تدفعها اما الدولة واما الصندوق الجزائري للتنمية الذي يعمل لحساب الدولة ، واما أية منظمة أخرى عمومية تعينها الدولة خصيصا لهذا الغرض .

مادة ٦ - توضع الشركة تحت وصاية وزير الاقتصاد الوطني الذي يكلف بالخصوص بتوجيه نشاط الشركة حتى يكون دائما مطابقا للمخططات والبرامج الاقتصادية .

وهو يحدد برامج الانتاج وتسويق منتجات الشركة كما يحدد البرامج السنوية أو لعدة سنوات التي توضع لتوظيف رؤوس الاموال الجديدة ولتجديد الاجهزة القديمة . ويرخص للشركة طلب قروض لأمد متوسط أو طويل .

مادة ٧ - توضع الشركة تحت رقابة لجنة تتألف من :

- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية أو مثله .

- المدير العام للخزينة والقروض أو مثله .

- والى البنك المركزي الجزائري أو مثله .

- مدير الصندوق الجزائري للتنمية أو مثله .

- مدير التصنيع أو مثله .

- مدير التجارة الداخلية .

- ممثلين اثنين عن مجلس المستخدمين المنصوص عليه في المادة ١٧ من هذه القوانين .

وتجتمع لجنة المراقبة مرة في السنة على الاقل باستدعاء من رئيسها الذي يقوم بكتابتها .

ومأمورية هذه اللجنة هي :

- اجراء مداورات حول التقارير التي يضعها المدير العام للشركة .

- وتحديد سياسة استهلاك نفقات الشركة .

- اجراء مداورات حول تقرير المندوب للحسابات .

- المصادقة على الحسابات السنوية للشركة وتسليم الابراء بحسن التسيير .

- البت في استعمال الارباح التي تبقى عند الاقتضاء ، تحت تصرف الشركة حسب تطبيق التشريع الجاري به العمل .

- الاستماع الى كل مستخدم من مستخدمي الشركة ، تستدعيه بنفسها .

مادة ٨ - يعين وزير الاقتصاد الوطني مندوبا للحسابات ، يوجه تقريره السنوي الى وزير الاقتصاد الوطني والى لجنة المراقبة .

مادة ٩ - يسند تسيير الشركة الى مدير عام يعين بموجب مرسوم وينهى عمله بنفس الشروط . ولا يملك المدير العام وضعية موظف للدولة .

مادة ١٠ - يتمتع المدير بجميع السلطات ليسهر على حسن سير الشركة .

وهو يسير المستخدمين ويعينهم في جميع المناصب ويجازيهم ويفصلهم ، ويمكن أن يفوض سلطاته في كل مؤسسة ثانوية الى مديرها المعين من طرفه .

ويضطلع بعد استشارة مجلس المستخدمين ، النظام الداخلي للشركة والقانون الاساسي لمستخدميها ويقدمهما الى وزير الاقتصاد الوطني للمصادقة عليهما .

- كما يضع مشاريع برنامج الانتاج والتسويق .

- ويوزع برامج الانتاج المحددة على المؤسسات الثانوية .

- ويقوم بتزويد الشركة وتسويق انتاجها .

- ويتكفل بحسابات الشركة وفقا لتصميم حسابي يصادق عليه وزير الاقتصاد الوطني .

- ويوقع على جميع العقود والشيكات ويقبلها ويظهرها ويبرئها .

- ويقوم بفتح كل حساب بنكي وتسييره .

- ويتسلم كل مبلغ كما يقوم بكل سحب ويعطى الابراء .

- ويبت في كيفية شراء المنتجات الضرورية لعمل الشركة وان كان لا يمكنه أن يلزم مسؤولية الشركة لمدة تفوق سنة ، دون اذن وزير الاقتصاد الوطني .

- ويبت في كيفية تسويق المنتجات والقيام بالخدمات .

- ويضع حسابات آخر السنة ويبلغها لمندوب الحسابات وللجنة المراقبة .

- يمثل الشركة ازاء الغير وامام المحاكم .

مادة ١١ - تشكل لجنة تقنية تتألف من ثلاثة

أعضاء تساعد المدير العام وترشده في مهمته ،
وتعرض عليها جميع المشاكل الهامة المتعلقة
بتسيير الشركة وتدلي بوجهة نظرها للمدير العام
في جميع هذه المشاكل .

كما يمكن أن تطلب الاطلاع على كل مسألة
تراها ذات أهمية ويمتد نظرها بصفة خاصة الى
المشاكل الماسسة بالتمويل وكيفية تسويق
المنتجات .

على أن المدير العام غير ملزم بالعمل بآراء
اللجنة التقنية . وفي حالة ما اذا ظهر لأعضاء
اللجنة التقنية أن المدير العام اتخذ موقفا يخلق
مشاكل للشركة أو يخالف البرامج التي حددها
وزير الاقتصاد الوطني ، يجب عليهم أن يرسلوا
تقريراً الى هذا الأخير ، وإلى لجنة المراقبة
المنصوص عليها في الفصل ٧ من هذه القوانين ،
وتبعث في نفس الوقت نسخ من هذه التقارير الى
المدير العام .

مادة ١٢ - تتألف اللجنة التقنية من ثلاثة
أعضاء يعينهم بالتتابع :
- مدير التصنيع .

- مدير الصندوق الجزائري للتنمية .
- مجلس المستخدمين .

مادة ١٣ - يمكن لوزير الاقتصاد الوطني أن
يوجه في أي وقت بعثة للتحقيق يختار أعضائها
من بين موظفي إدارته أو من غيرهم ، وتكلف
البعثة بالتحقيق في حسن تسيير المؤسسة وحسن
تطبيق التوجيهات التي أعطيت لها .

وتتمتع هذه البعثة ، للقيام بمهمتها ، بسلطات
واسعة المجال لتتصفح وتطلع على وثائق الشركة
من مالية وتجارية وحسابية .

مادة ١٤ - توضع كل مؤسسة ثانوية تحت
مسؤولية رئيس لها يعينه المدير العام ويفصله
إن ارتكب مخالفة خطيرة أو برهن على عدم
كفاءته .

ورئيس المؤسسة مسؤول عن تنفيذ البرنامج .

مادة ١٥ - ينتخب في كل مؤسسة ثانوية
المستخدمون الدائمون الذين زاولوا عملهم مدة
تفوق ستة أشهر ، لجنة للمستخدمين ، وذلك على
أساس ممثل واحد عن كل عشرين مستخدماً ، غير
أنه لا يمكن لأية لجنة أن تشمل على أكثر من
عشرة ممثلين .

تجتمع اللجنة مرة في الشهر على الأقل
ويخبرها رئيس المؤسسة بسير العمل ونتائجه
وكذا بالنتائج الثانوية للشركة وتساعد اللجنة
رئيس المؤسسة بفضل اقتراحاتها ونشاطها ،
لانجاز البرامج ومضاعفة الانتاج واحترام النظم
العادية للعمل .

وتستشار اللجنة في جميع المسائل المتعلقة
بتسيير المؤسسة ويجب أن تدلي بنظرها فيما يرجع
لتنظيم الداخلي للمؤسسة وبالحصوص في ترتيب
العمل ، والرخص السنوية وتحديد أرقام الانتاج
عند الاقتضاء .

مادة ١٦ - تعين لجنة المستخدمين لكل مؤسسة
ممثلين يمثلونها في مجلس مستخدمين تحدد
اختصاصاته وطريقة عمله كما يلي :

يجتمع مجلس المستخدمين مرة في السنة على
الأقل بطلب من ممثل هذا المجلس في اللجنة
التقنية ويحضر المدير العام جلسات مجلس
المستخدمين ، لكن لا يترأسه في أية حالة من
الاحوال .

مادة ١٧ - يستشار مجلس المستخدمين في
جميع المسائل الخاصة بالتسيير والسير العام
للشركة ويعرض ملاحظاته واقتراحاته على المدير
العام .

وهو يدلي برأيه فيما يخص النظام الداخلي
للشركة والقانون الاساسي للمستخدمين .

وتبلغ اليه حسابات كل سنة مرفوعة بتقرير
عن التسيير يضعه المدير العام، ويحرر تقريراً
يوجهه الى وزير الاقتصاد الوطني .

مرسوم رقم ٦٥ - ٨٥ مؤرخ في ٢٣ ذي القعدة
عام ١٣٨٤ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن
أحداث وتنظيم انقوانين الاساسية المتعلقة بالشركة
الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين
والكسكس والمصادقة على هذه القوانين (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء .

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٣٨٨ المؤرخ في
٢٧ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة
١٩٦٤ المتعلق باختصاصات وزير الصناعة
والطاقة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٨ المؤرخ
في ١٠ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ مايو سنة
١٩٦٤ بشأن تأميم المطاحن ومصانع السميد
والعجين الغذائي والكسكس .

- وبناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يرخص للشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السمسيد والعجين والكسكس بتعاطي أعمالها وتقبل قوانينها الأساسية الملحقه بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان جميع المؤسسات السابقة التي تداولتها تدابير التأميم تطبيقا للمرسوم رقم ٦٤ - ١٣٨ المؤرخ في ١٠ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ تشكل جزءا لا يتجزأ من الشركة السابقة الذكر .

مادة ٣ - تتكلف الشركة المشار اليها في المادة ١ اعلاه « باللجنة المهنية للمطاحن الجزائرية » و « مكتب اللجنة المهنية لصناعة السمسيد » و « اتحاد المطاحن لاقليم وهران » و « نقابة صناع السمسيد لاقليم وهران » و « نقابة المطاحن لاقليم وهران » و « نقابة مصانع السمسيد ومطاحن الشرق الجزائري » و « مركز الدراسات الكيماوية والتكنولوجية للمحوم ومشتقاتها » وتحل الشركة المذكورة محلها في كل ما يكون له اساس بمجموع اختصاصاتها .

مادة ٤ - ان التعديلات التي تلحق بالقوانين الاساسية المرفقة بهذا المرسوم وكذا حل الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السمسيد وتصفيه ونقل اموالها تتم كلها عند الاقتضاء بموجب مراسيم .

مادة ٥ - يكلف وزير الصناعة والطاقة بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٤٨ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٦٥ .

القوانين الاساسية للشركة الوطنية للمطاحن

ومصانع السمسيد والعجين والكسكس

العنوان الاول

التسمية - المركز - الموضوع :

مادة ١ - تنشأ شركة وطنية صناعية وتجارية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي وتسمى « الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السمسيد والعجين والكسكس » وبالاختصار ش ، و ، م ، م ، س ، ع ، ك .

مادة ٢ - يحدد مركز الشركة الرئيسي بمدينة

الجزائر ويجوز نقله الى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مقرر من وزير الصناعة والطاقة .

مادة ٣ - يجوز تجميع المطاحن ومصانع السمسيد والعجين والكسكس ، الواقعة في نفس العمالة في مؤسسة أو عدة مؤسسات تدعى « مؤتلفة » وتسمى مؤسسات ثانوية .

مادة ٤ - تجمع المؤسسات الثانوية في مديريات المطاحن للمطاحن ومصانع السمسيد وتنشأ كما يلي :

- مديرية وهران .

- مديرية الجزائر .

- مديرية قسنطينة .

واما مصانع العجين والكسكس فتجمع في مديرية تشمل مجموع القطر الجزائري .

مادة ٥ - ان هدف الشركة هو :

١ - تحديد الحاجات اللازم توفيرها بالنسبة لكل موسم وتخصص كل مديرية اقليمية بحق العمل الواجب توزيعه بين المؤسسات الثانوية .

٢ - شراء المواد الاولية واللوازم المخصصة لمؤسساتها .

٣ - صناعة أنواع الدقيق والسمسيد بمؤسساتها وكذا جميع المنتجات المشتقة من الحبوب .

٤ - تسويق هذه المنتجات .

٥ - تحديد مخطط لتنمية واستثمار المؤسسات الثانوية .

٦ - وبصفة عامة استخدام كل طريقة مباشرة من شأنها تسهيل كل عمل كفيل بتسيير المؤسسات التي تتكلف بها تسييرا حسنا .

مادة ٦ - ان الشركة الوطنية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي تحدد ، لاجل تسييرها النظم المستعملة في المؤسسات العمومية التي لها طابع صناعي وتجاري .

العنوان الثاني

راسمال الشركة

مادة ٧ - ان مجموع اموال المؤسسات المؤممة وحقوقها والتزاماتها تحول بتمامها الى الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السمسيد والعجين القذائي والكسكس .

العنوان الرابع

ادارة الشركة

الباب الاول

الرئيس المدير العام

مادة ١٢ - يتم تعيين الرئيس المدير العام بمقتضى قرار من وزير الصناعة والطاقة .

مادة ١٣ - يقوم الرئيس المدير العام بادارة شؤون الشركة الوطنية ويدعو مجلس الادارة للاجتماع ويرأسه ويقرر برنامج العمل فى اجتماعاته .

ويوقع باسم الشركة محاضر جلسات الدورات المالية والموازنات وحسابات ارباح الشركة وخسائرها .

ويمثل الشركة الوطنية لدى السلطات العمومية وبصفة عامة لدى كل شخص آخر .

ويرفع جميع الدعاوى لدى جميع المحاكم من حيث يكون مدعيا أو مدعى عليه .

ويتخذ جميع تدابير التنفيذ وجميع التدابير الاحتياطية التى يراها مفيدة .

ويباشر جميع الشراءات والبيوع العقارية ضمن شروط هذه القوانين الاساسية .

وينظم مصالح الشركة الوطنية ويحدد اعمالها .

ويضع باتفاق مع مجلس الادارة القوانين الاساسية الخاصة بمستخدمى الشركة .

ويقترح على وزير الصناعة والطاقة الترشيحات لوظائف مديرى المؤسسات الثانوية ووظائف المديرين الاقليميين .

وأخيرا يوقع ويقبل ويظهر ويؤدى جميع السندات والشيكات ويطلب فتح تسيير جميع الحسابات البنكية والبريدية ويتسلم جميع المبالغ التى يباشر سحبها ويعطى كل وصل وبراء .

مادة ١٤ - يجوز للرئيس المدير العام ان يستعين بمستشارين تقنيين خارجين عن اطار الشركة ويؤلف منهم وكلاء خاصين لمدة محدودة ولقضايا معينة .

مادة ٨ - ان نقل الملكية الناجم عن هذا المرسوم يخول الحق بتعويض يخصص ضمن الشروط التى ستحدد بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة ، ولا يمكن بحال ان يكون التعويض زائدا على القيمة المختصة بتصنيفية المؤسسة المعنية وذلك بعد اعتبار جميع العناصر .

مادة ٩ - تتم تصفية المؤسسات المؤممة بتاريخ نقل الملكية .

تقفل حسابات السنة المالية بتاريخ النقل ويجب ان يتضمن حساب السنة المالية الاخيرة جميع التكاليف حتى التكاليف التى لم يتم بعد تسديدها أو تقييدها على الحسابات وكذا جميع المداخيل الخاصة بالبيوع التى تم ابرامها والمتعلقة بالفترة التى تنتهى عند تاريخ النقل وتكون المداخيل والتكاليف التى لا يمكن تحديدها بصفة دقيقة موضوع تقويم تقريبي يتم بتحكيم لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء منهم ممثل المؤسسة المؤممة وممثل وزير الصناعة والطاقة وقاض برتبة مستشار على الاقل من المحكمة الاستئنافية .

مادة ١٠ - ان الرصيد الصافى للاموال والحقوق والواجبات ، المنقول الى الشركة الوطنية يشكل رأسمالها .

يكون هذا الرأسمال ملكا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ويبقى غير قابل للتفويت وفى حالة حصول خسائر بالاستغلال يجب ان يعاد هذا الرأسمال على نتائج السنوات اللاحقة أو بواسطة كل طريقة اخرى يأذن بها وزير الصناعة والطاقة .

العنوان الثالث

سلطة الوصاية

مادة ١١ - توضع الشركة تحت وصاية وزير الصناعة والطاقة المكلف على الخصوص بتوجيه نشاط الشركة توجيهها مطابقا دائما للمخطط والبرنامج الاقتصاديين .

كما يحدد برنامج الانتاج والتسويق بالنسبة لكل موسم حسب الاقتراحات التى يقدمها له مجلس ادارة الشركة ويحدد البرامج السنوية التى يقترحها عليه المجلس المذكور للاستثمارات الجديدة ولتجديد التجهيزات القديمة .

ويأذن للشركة فى ان تعقد قروضا متوسطة وطويلة الاجل .

ويبت فى تخصيص الفوائض الاحتمالية المثبتة عند قفل الحسابات .

الباب الثاني

الكاتب العام

مادة ١٥ - يعين الكاتب العام بمقتضى قرار من وزير الصناعة والطاقة ويوضع تحت سلطة الرئيس المدير العام ويساعد هذا الأخير في القيام بأعماله ، ويجوز له ان يحل محل الرئيس المدير العام بوكالة خاصة منه ، في حالة غيابه أو حدوث مانع له . باستثناء القيام برئاسة مجلس الادارة .
ويكلف الكاتب العام علاوة على ما ذكر ، بالادارة الداخلية للشركة وبالسهر على تنفيذ مجموع عملياتها .

وأخيرا يتولى مهام كتابة مجلس الادارة .

الباب الثالث

مجلس الادارة

مادة ١٦ - يدير الشركة الوطنية مجلس ادارى يرأسه الرئيس المدير العام ويتألف هذا المجلس من الاعضاء الاتى بيانهم :

١ - ممثلون عن الوزارات والمؤسسات المذكورة بعد ، المعينون بنفس صفتهم من طرف كل وزير معنى :

- ممثلان اثنان لوزارة الصناعة والطاقة .

- ممثلان اثنان لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ، منهما مدير المكتب الجزائري للصناعة والتجارة .

- ممثل وزارة التجارة .

- ممثل وزارة الشغل .

- ممثل صندوق التنمية الجزائرى .

- ممثل البنك المركزى للجزائر .

٢ - وممثلون للعمال بنسبة :

- مندوبين اثنين لمديرية قسنطينة ،

- مندوبين اثنين لمديرية وهران ،

- مندوبين اثنين لمديرية الجزائر .

وكلهم ينوبون عن مصانع السמיד والمطاحن .

- ومندوبين اثنين ينوبان عن ادارة مصانع العجين والكسكس .

يجوز تعديل هذه الارقام بمقتضى قرار من وزير الصناعة والطاقة وباقتراح من مجلس ادارة الشركة وذلك في حالة تغيير قدرة الانتاج لمختلف مديريات المؤسسات الثانوية التابعة لكل مديرية اقليمية .

يتداول مجلس الادارة في التنظيم العام للشركة والمؤسسات الثانوية .

ويصادق على القوانين الاساسية الخاصة بالمستخدمين وعلى نظام دفع أجور اعوان الشركة .

ويبت في الشراءات والبيوع العقارية والمنقولة في سوانح الظروف لاقامة دعاوى قضائية يرفعها الرئيس المدير العام .

ويحصى كل سنة ميزانية الشركة ويدخل عليها خلال السنة المالية التعديلات التى يراها لازمة .

ويصادق على مشروع التقرير السنوى الموجه الى وزير الصناعة والطاقة .

وتقدم اليه جميع التفاصيل المتعلقة بقضايا الشركة .

مادة ١٧ - يجب على مجلس الادارة أن يضع ، في ظرف العشرة اشهر الموالية لنقل الاموال والحقوق والالتزامات ، جردا تقديريا للاموال والتكاليف التى تكون قد نقلت اليه وان يلخص تقريراً عن الحالة الاداوية والتقنية والاقتصادية والمالية الناتجة عن ذلك النقل .

يعرض ملخص من الجرد المذكور وكذا التقرير على انظار وزير الصناعة والطاقة وذلك في الاجل المذكور اعلاه .

مادة ١٨ - يحدد مجلس الادارة الشروط التى تكلف الشركة بموجبها بالاموال المنقولة بمقتضى وجهة النظر الحسابية .

مادة ١٩ - ان مهمات أعضاء مجلس الادارة مجانية ولاعضاء المجلس المذكورين في المقطع الثانى من المادة ١٦ الحق في استرجاع المصاريف التى يقتضيها تنفيذ مهماتهم وذلك حسب تعريفة يحددها المجلس .

العنوان الخامس

مفتش الحسابات

مادة ٢٠ - يحضر لزوما في اجتماعات مجلس الادارة مفتش الحسابات ويكون له صوت استشارى ويحيط مجلس الادارة علما بنتيجة المراقبات التى يجريها .

العنوان السادس

المؤسسات الثانوية

مادة ٢١ - توضع كل مؤسسة ثانوية تحت مسؤولية رئيس مؤسسة يعينه الرئيس المدير

العام بعد موافقة وزير الصناعة والطاقة ويعزله ضمن نفس شروط تعيينه وذلك في حالة الخطأ الجسيم أو عدم الكفاءة .

يكون رئيس المؤسسة مسؤولا على تنفيذ البرنامج .

وتكون كل مؤسسة موضوعة تحت إدارة رئيس إنتاج .

مادة ٢٢ - يتم في كل مؤسسة ثانوية انتخاب لجنة العمال من قبل العمال الدائمين الذين مضى على استخدامهم ستة أشهر من العمل ويتم ذلك بنسبة ممثل واحد عن كل قسم من ٥٠ عاملا .

الا أنه لا يجوز أن تشمل كل لجنة أكثر من عشرة ممثلين .

وتجتمع اللجنة مرة على الأقل في كل شهر ، ويحيطها رئيس المؤسسة علما بسير المؤسسات ونتائجها السنوية .

وتقدم اللجنة مساعدتها الى رئيس المؤسسة ، باقتراحاتها وعملها ولانجاز البرنامج وتحسين الانتاج والتقييد بالشروط العادية الخاصة بالشغل .

وتشاور في كل المسائل المتعلقة بتسيير المؤسسة ويجب عليها ان تبدى رأيها في التنظيم الداخلي للمؤسسة وخصوصا في أنظمة الشغل والعطلات السنوية وتحديد الشروط العادية الخاصة بالانتاج عند الاقتضاء .

مادة ٢٣ - تعين لجان العمال التابعة لكل مؤسسة ممثلين يحضرون في مجلس العمال التابعين للمديريات .

العنوان السابع

المديريات

المادة ٢٤ - ان هدف المديريات هو المساعدة على تنفيذ ومراقبة تطبيق الانتاج والتسويق المعد من طرف الشركة الوطنية التي تعرض عليها المديريات برغامجا للانتاج والتسويق وذلك بمناسبة كل موسم .

وعلاوة على ذلك تمنح هذه المديريات لكل مؤسسة حقا في العمل مناسبا لاهميتها في نطاق الحقوق الاقليمية الممنوحة من قبل الشركة .

مادة ٢٥ - يتولى المديريات مديرون يساعدهم

مجلس العمال المتألف من ممثلين ينوبان عن كل لجنة العمال .

مادة ٢٦ - تكون لمجالس العمال المذكورة نفس الاختصاصات المخولة للجنة العمال في مستوى المؤسسات الثانوية وتعين هذه المجالس مندوبيها في مجلس الادارة .

مادة ٢٧ - يعين الرئيس المدير العام المديرين الذين يصبحون مسؤولين امامه .

العنوان الثامن

احكام عامة

مادة ٢٨ - تعفى من الدفعة ومن رسوم التسجيل ومن الرهن الرسمي جميع العقود والاتفاقات المبرمة تنفيذا لهذه القوانين الاساسية .

مادة ٢٩ - تحدد عند الاقتضاء بموجب قرارات يصدرها وزير الصناعة والطاقة اجراءات التنفيذ اللازمة لتطبيق هذه القوانين الاساسية .

مرسوم رقم ٦٥ - ٢٠٠ مؤرخ في ١١ ربيع الثاني عام ١٣٨٥ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٦٥ يتضمن ترخيص الشركة الوطنية للمتاجر الشعبية

الجزائرية الكبرى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير التجارة .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - رخصت الشركة الوطنية المدعوة « المتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى » الملحقة قوانينها الاساسية بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان تعديل القوانين الاساسية وحل الشركة وكذا تصفية او انتقال اموالها يجب أن يوافق عليها بواسطة مرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير التجارة ووزير المالية والتخطيط ووزير الصناعة والطاقة كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ ربيع الثاني عام ١٣٨٥ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٦٥ .

ملحق

القوانين الأساسية للشركة الوطنية للمتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى

مادة ١ - أنشئت شركة وطنية تدعى « المتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى » يسرى عليها التشريع التجارى وتضبطها القوانين الأساسية .

مادة ٢ - يحدد مقر هذه الشركة بالجزائر ويجوز نقله الى كل مكان آخر من التراب الوطنى بناء على مقرر من وزير التجارة الذى يمكنه أن يرخص بإنشاء الفروع التى يجوز له أن يأمر بنقلها أو اغلاقها ضمن نفس الكيفيات أعلاه .

مادة ٣ - ان غرض هذه الشركة هو البيع المباشر للعموم فى محالها الخاصة ، للمنتجات ذات الاستهلاك العام ، وشراء السلع واللوازم المخصصة لهذا البيع ، وبصفة عامة كل عملية يوكلها اليها وزير التجارة وتكون داخلية فى نطاق نشاطها الخاص .

مادة ٤ - يحدد رأسمال المؤسسة بالقيمة المقابلة من العناصر المثلة فى رأسمال الشركة الذى تحدد لاثنته بموجب قرار من وزير التجارة ، وتسلم الدولة ، فى مقابل حصتها فى رأسمال الشركة ، أسهما بعدد يعادل مبلغ حصتها .

يجوز لوزير التجارة أن يعدل ، فى كل حين، لائحة العناصر المذكورة وذلك بأن يسحب من المؤسسة عنصرا واحدا أو عدة عناصر أخرى .

مادة ٥ - توضع المؤسسة تحت وصاية وزير التجارة الذى يوافق على برامج تزويدها وعلى لائحة مستخدميها ويحدد لائحة السلع المقدمة للبيع وكيفيات بيعها العامة وكذا كيفيات تاجر المستخدمين ، ومعدل أجورهم ، ويرخص للمؤسسة بأن تباشر استثمارات جديدة أو أن تجدد منشأتها ، ويحدد الكيفيات العامة لاستهلاك وتثبيت الأموال المنقولة ويوافق كذلك على البرنامج المالى السنوى وعلى حسابات آخر السنة للشركة .

مادة ٦ - يتم تسيير المؤسسة بواسطة لجنة ادارة ومدير يعينه وزير التجارة .

وتتألف لجنة الادارة من :

- مدير التجارة الداخلية أو ممثله .
- مدير التجارة الخارجية أو ممثله .
- مدير المكتب الوطنى للتسويق أو ممثله .

- مدير الخزينة والقرض أو ممثله .

- المدير العام للبنك المركزى الجزائرى أو ممثله .

- مدير الانتاج الصناعى أو ممثله .

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

- ممثل للحركة التعاونية .

يحضر مدير المؤسسة جلسات لجنة الادارة ويتولى كتابتها .

مادة ٧ - تحدد لجنة الادارة السياسية العامة للمؤسسة وذلك ضمن نطاق التعليمات والتوجيهات التى يصدرها وزير التجارة ، وترفع الى هذه اللجنة جميع المسائل ذات الأهمية المتعلقة بسير المؤسسة العام .

وتحدد لجنة الادارة كذلك برامج تزويد المؤسسة وكذا جدول المستخدمين ومعدل أجورهم ، وتتداول فى شروط البيع وكيفياته العامة ، وتقترح على وزير التجارة التدابير الموافقة وتتبع انجاز البرنامج المالى للمؤسسة ، وترخص لهذه المؤسسة بأن تستنجد بمساعدات خارجية ، وتتداول فى البرامج السنوية للمؤسسة وفى الحسابات ويجوز لها أن تستمع الى كل شخص مؤهل .

مادة ٨ - يتولى المدير العام التسيير العادى تحت اشراف لجنة الادارة وتسيير المستخدمين ويعين فى جميع المناصب ويقوم بأعداد مشاريع المؤسسة وبرامجها وينجز برامج البيوع والشراءات ويوقع جميع أوامر الدفع وسندات الاستخلاص ويمثل المؤسسة لدى الغير .

يجوز للمدير أن يفوض سلطاته الى مدير فرع وذلك بعد الاتفاق مع لجنة الادارة .

مادة ٩ - يقوم عون محاسب يعينه وزير التجارة ، بجميع العمليات المالية للمؤسسة ، ويجب أن تكون جميع الشيكات ووسائل الدفع والأوراق التجارية موقعة بامضاء المدير بالإضافة الى امضاء العون المحاسب

مادة ١٠ - يتولى مندوب فى الحسابات ، يعينه وزير التجارة ، تقديم التقرير المالى الى لجنة الادارة وكذا ملاحظاته الخاصة فيما يخص تسيير الشركة .

مادة ١١ - تعتبر الشركة الوطنية للمتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى مكونة ابتداء من يوم

نشر هذه القوانين الأساسية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مرسوم رقم ٦٦ - ٢٥١ مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٦٦ يتضمن التنظيم الإداري والمالي للشركة الوطنية للطباعة والنشر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الأنباء ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ والمتضمن أحداث شركة وطنية للطباعة والنشر ولا سيما مادته الخامسة ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان الشركة الوطنية للطباعة والنشر المحدثة بالأمر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ والمضار إليه أعلاه تخضع للتشريع الجارى به العمل وللقانون الأساسى المرفق بهذا المرسوم .

مادة ٢ - يرفع القانون الأساسى الخاص بمستخدمى الشركة الوطنية للطباعة والنشر للسلطة الوصية وللوزير المكلف بالوظيفة العمومية للمصادقة عليه طبقا للمادة ٧١ من القانون الأساسى العام للوظيفة العمومية .

مادة ٣ - يكلف وزير الأنباء ، ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٨٦ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٦٦ .

القانون الأساسى

للشركة الوطنية للطباعة والنشر

الباب الاول

نوع الشركة وموضوعها ومركزها ومدتها

مادة ١ - ان الشركة الوطنية للطباعة والنشر المحدثة بموجب الأمر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦

هى شركة ذات رؤوس أموال عمومية يسودها التشريع الجارى به العمل وهذا القانون الأساسى .

مادة ٢ - هدف الشركة هو :

- طبع الكتب والنشرات من كل نوع مهما كان مصدرها وجنسها وشكلها وتقديمها وصدورها الدورى وبيعها ونشرها فى مجموع القطر .

- الاستيراد والتوزيع وكذلك تصدير جميع الكتب والنشرات .

وعلاوة على ذلك يسوغ للشركة ان تقوم بشرط موافقة سلطة الوصاية بالأعمال التالية :

١ - باحداث وشراء واستثمار جميع المؤسسات الصناعية والتجارية التى يمكن ان يسهم نشاطها فى انجاز الأهداف المذكورة أعلاه أو احداها أو تكون مرتبطة بها .

٢ - المساهمة بصورة صحيحة بجميع الطرق وتحت أى شكل كان فى جميع المؤسسات والشركات المحدثة أو التى ستحدث والتى تمارس نشاطا مماثلا أو مرتبطا بها .

٣ - صنع وبيع الأدوات المدرسية والمواد المكتبية والورق وكذا اللوازم أو الأشياء المشابهة لتلك الأنواع .

مادة ٣ - يكون مركز الشركة الأساسى فى الجزائر فى شارع العربى بن المهيدي رقم ٤٩ مكرر ويجوز نقله الى أية جهة من أنحاء الجزائر بموجب مداولة مجلس الإدارة بعد المصادقة عليها من السلطة الوصية .

وللمجلس الإدارة ان يحدث بنفس الشروط والاجراء وكالات أو فروعاً فى أية جهة من الجزائر يرى ضرورة احداثها فيها أو فى البلاد الأجنبية شريطة أن تكون هذه الأخيرة قد أيرمت مع الجزائر اتفاقاً يسمح بهذه العملية ويحفظون للشركة شخصيتها القانونية .

مادة ٤ - تحدد مدة الشركة بـ ٩٩ سنة ابتداء من يوم تأسيسها ما عدا حالة حلها المسبق أو تمديد المقرر فى الانظمة الجارى بها العمل .

الباب الثانى

رأسمال الشركة

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة بمبلغ خمسة ملايين دينار جزائرى (٥٠٠٠٠٠٠٠ دج) .

الباب الثالث

الزيادة في رأسمال الشركة أو النقص منه

مادة ٦ - يجوز زيادة رأسمال الشركة أو النقص منه بموجب قرار يصدره وزير الأنباء بناء على اقتراح الرئيس المدير العام بعد موافقة مجلس الادارة .

وتوضح كيفيات تلك الزيادة أو ذلك التناقص

الباب الرابع

ادارة الشركة

الرئيس المدير العام

مادة ٧ - توضع الشركة تحت سلطة رئيس مدير عام يعين بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الأنباء .

مادة ٨ - يمارس الرئيس المدير العام سلطته التدريجية على مجموع مستخدمى الشركة .

مادة ٩ - يسير الرئيس المدير العام مجموع النشاطات الخاصة بالمؤسسة .

مادة ١٠ - يمثل الرئيس المدير العام الشركة لدى القضاء فى جميع الأعمال المتعلقة بالحياة المدنية .

مادة ١١ - يرفع الرئيس المدير العام لمجلس الادارة جميع التعديلات المتعلقة بالبرامج والاعتمادات التى تكون ضرورية لحسن سير الشركة .

مادة ١٢ - يعين الرئيس المدير العام ويكافئ الموظفين الموضوعين تحت سلطته فى حدود النصوص الجارى بها العمل والقوانين الاساسية أو الاتفاقات الضابطة لهم باستثناء الكاتب العام ورؤساء المصلحة وبصورة عامة جميع موظفى الصنف أو المشابهين لهم الذين يجرى تعيينهم من قبل وزير الأنباء بناء على اقتراح الرئيس المدير العام .

مادة ١٣ - يتصرف الرئيس المدير العام فى النفقات ويجرى الصفقات ويحدد النسب والاتفاقات من جميع الأنواع ، ويصدر سندات الدخل وأوامر الصرف .

مادة ١٤ - يسوغ للرئيس المدير العام ، بعد اذن وزير الأنباء أن يفوض جزءا من سلطاته الى واحد أو أكثر من معاونيه المباشرين .

مادة ١٥ - ان الشركة الوطنية للطباعة والنشر

هى منشأة أساسية مكونة من مصالح تنسيق نشاطاتها كتابة عامة .

مادة ١٦ - يعاون الرئيس المدير العام مجلس ادارة يحدد تكوينه واختصاصاته كما يلى :

يضم مجلس الادارة :

- ممثلا عن وزارة الأنباء ،

- ممثلا عن رئيس مجلس الوزراء - الكتابة العامة للحكومة ،

- ممثلا عن وزارة التربية الوطنية ،

- ممثلا عن وزارة المالية والتخطيط ،

- ممثلا عن وزارة الصناعة والطاقة ،

- ممثلا عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثلا عن وزارة التجارة ،

- ثلاثة ممثلين عن موظفى الشركة ،

- شخصين يختارهما وزير الأنباء من ذوى الخبرة أو الأهلية ومن يهتمون بانتشار الثقافة .

مادة ١٧ - ان مدة وكالة أعضاء مجلس الادارة غير الممثلين عن الوزارات قد حددت بسنتين ويجوز مدتها لفترة ماثلة .

مادة ١٨ - ان مهام عضو مجلس الادارة مجانية .

مادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة فى دورة عادية مرة فى كل ربع سنة بناء على دعوة من رئيسه ويمكنه كذلك أن يجتمع فى دورة غير عادية بناء على دعوة الرئيس وعلى طلب ثلثى الأعضاء أو عندما تطلب ذلك سلطة الوصاية .

مادة ٢٠ - يحدد الرئيس المدير العام تاريخ وجدول أعمال الجلسات وترسل دعوات الحضور مع بيان جدول الأعمال قبل ثمانية أيام فيما عدا حالات الاستعجال .

مادة ٢١ - لا تكون مداولة مجلس الادارة صحيحة الا اذا جرت بحضور نصف الأعضاء على الأقل .

وفى حالة عدم اكتمال النصاب المطلوب يجرى اجتماع جديد عقب مهلة ثمانية أيام كاملة دون حاجة للتقيد بحصول النصاب .

مادة ٢٢ - تتخذ قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

وفى حالة تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس .

يتولى كتابة المجلس موظف من الشركة الوطنية للطباعة والنشر يعينه الرئيس المدير العام .

ويلزم أعضاء مجلس الإدارة بمراعاة سر المهنة

مادة ٢٣ - إن مداوات مجلس الإدارة تثبت بمحاضر يجرى تدوينها في سجل خصوصي يوقعه الرئيس وأمين المجلس . ويذكر في هذه المحاضر أسماء الأعضاء الحاضرين .

وتوجه الى وزير الوصاية نسخة طبق الأصل ومصادق عليها من الرئيس وأمين الجلسة عن محضر كل جلسة وذلك خلال الأسبوع الذي يليها .

مادة ٢٤ - لا تكون مداوات مجلس الإدارة قابلة للتنفيذ الا بعد المصادقة عليها من سلطة الوصاية ولا يمكن أن تكون هذه المصادقة ضمنية وحاصلة بسكوت هذه السلطة الا بعد انقضاء مهلة خمسة أيام كاملة .

مادة ٢٥ - يكون دور مجلس الإدارة استشاري فيبين رأيه في المسائل التالية :

١ - ميزانية الشركة الوطنية للطباعة والنشر،

٢ - الأنظمة الداخلية الخاصة بالمؤسسة ،

٣ - البرنامج العام للأشغال والاستثمارات ،

٤ - القروض المعقودة ،

٥ - الشراءات والبيوع وإيجار المقارات وفيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى الضرورية لتحقيق الاعتراف الموضحة في المادة ٢ .

ويجرى اطلاعه خلال الدورات على تنفيذ تلك العمليات .

الباب الخامس

ميزانية الشركة وتوزيع الأرباح

مادة ٢٦ - تبدأ الدورة السنوية للشركة في أول شهر يناير وتنتهى في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر .

وبصورة استثنائية تعتبر أول دورة للشركة الفترة الواقعة من تاريخ التأسيس النهائي للشركة الى الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر عام ألف وتسعمائة وست وستين .

يقوم الرئيس عند اقفال كل دورة ، بإجراء جرد وحساب الحسابات والأرباح والميزانية

ويجرى اطلاع مجلس الإدارة على هذه المستندات

التي يجب أن تكون مرفقة بتقرير عن نشاط الشركة خلال الدورة المنصرمة .

ويتضمن جدول الجرد مختلف عناصر الأصول التي يقع فيها نقص القيمة والاستهلاكات العادية وغير العادية .

مادة ٢٧ - مع مراعاة الاحكام التي قد تصدر فيما بعد فان النتيجة المالية الحاصلة في الدورة تشكل الأرباح الصافية بموجب موازنة حساب الحسابات والأرباح التي تشتمل على تلخيص مجموع العمليات الخاصة بالشركة بعد تنزيل جميع التكاليف والاستهلاكات المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجرى على هذه الأرباح الاقتطاع الذي يتم على الترتيب التالي :

- ٥٪ لتأسيس صندوق قانوني للاحتياط لحين جمع ١/١٠ من رأسمال الشركة ويوقف هذا الاقتطاع عند تكوين ذلك المقدار ، ويعاد من ثم العمل به فيما اذا تدنى الاحتياط القانون عن مقدار ١/١٠ من ذلك الرأسمال ،

- المبالغ الضرورية لاستهلاك الرأسمال الذي اكتتبت به الدولة ،

- الرصيد الذي يؤدي لحزينة الدولة .

ويمكن لسلطة الوصاية الاذن بتدوير كل أو جزء من رصيد الأرباح الى الدورة التالية .

الباب السادس

في رقابة الوصاية

مادة ٢٨ - يمكن في كل وقت لوزير الوصاية أن يكلف موظفي وأعوان الإدارة المركزية بمهام التحقيق قصص مراقبة وتدقيق سير الشركة وعملها .

ويتمتع هؤلاء الموظفون بمناسبة قيامهم بهذه المهام بأوسع الصلاحيات للوقوف على المستندات المالية والتجارية والحسابية الخاصة بالشركة .

الباب السابع

في العون المحاسب و مندوب الحسابات

مادة ٢٩ - يعين محاسب لدى المؤسسة من قبل وزير المالية والتخطيط ، فيمارس مهامه وفقا للكيفيات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٥ -

٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

مادة ٣٠ - يعين مندوب الحسابات لدى المؤسسة من قبل وزير المالية والتخطيط .

الباب الثامن

التأسيس - الحل - التصفية

مادة ٣١ - تعتبر الشركة مؤسسة ابتداء من نشر الامر رقم ٦٦ - ٢٨ المؤرخ في ٦ شوال عام ١٣٨٥ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ والمتضمن أحداث الشركة الوطنية للطباعة والنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ويمكن أن يقرر حلها بموجب أمر أو قانون تحدد فيه شروط تصفيتها وتوضح كذلك فيه شروط تخصيص أموالها .

مادة ٣٢ - ان الشركة الوطنية للطباعة والنشر مرخصة من قبل الحكومة لتابعة الأهداف الموضحة في قانونها الأساسي .

وان سيرها خاضع للقواعد الاعتيادية الخاصة بالشركات ذات الحقوق التجارية ما عدا ما يتعلق بالاحكام الخصوصية الواردة في هذا القانون الأساسي .

مرسوم رقم ٦٧ - ٢٢ مؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٦٧ يتضمن تعديل القانون الأساسي للشركة الوطنية للحديد

والصلب (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن أحداث القانون الأساسي للشركة الوطنية للحديد والصلب والمصادقة عليه ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلى :

مادة ١ - يعدل ابتداء من يوم نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، طبقا للمحق هذا المرسوم ، القانون الاساسى للشركة الوطنية للحديد والصلب المصادق عليه بموجب المرسوم المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - ان الشركة الوطنية للحديد والصلب مرخص لها من طرف الحكومة لتابعة الاهداف المحددة في القانون الاساسى الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى للشركة الوطنية للحديد والصلب الانشاء

مادة ١ - انشئت شركة وطنية ذات طابع صناعى وتجارى تخول الشخصية المدنية والاستقلال المالى أطلق عليها اسم «الشركة الوطنية للحديد والصلب» (S.N.S) تسرى عليها القوانين الجارى العمل بها وهذا القانون الاساسى .

مركز الشركة

مادة ٢ - يحدد مركز الشركة في مدينة الجزائر مع جواز تحويله الى كل مكان آخر من التراب الوطنى وذلك بموجب مقرر من الوزير المكلف بصناعة المعادن .

وللمدير العام الحق فى انشاء وكالات وفروع حيثما يظهر له ذلك مفيدا فى داخل الجزائر أو خارجها وأن يباشر فى الغاء هذه الوكالات والفروع بقدر ما يرى ذلك لازما .

الموضوع

مادة ٣ - تهدف الشركة الوطنية للحديد والصلب الى :

(أ) دراسة واحداث مصانع التحويل الاولى للمعادن المحتوية على الحديد وغير المحتوية عليه .

(ب) استغلال جميع الوحدات الصناعية المحدثة أو المكتسبة من طرف الشركة أو الوكالة اليها بتسييرها .

(ج) الاكتساب أو المراقبة ، بأمر من الوزير المكلف بالصناعة وضمن الشروط المحددة من طرفه، لكل وسيلة انتاج أو كل نشاط أو كل شركة أو كل هيئة أو شخصية معنوية لها صلة بصناعة المعادن وبانتاج المواد الاولى اللازمة لصناعة المعادن ، باستثناء استخراج ومعالجة المنتجات التعدينية واتخاذ المساهمات في نفس القطاع .

(د) وبوجه عام ، اجراء جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية المتعلقة بالأموال المنقولة وغير المنقولة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الشركة ، (١) .

الاسمال

مادة ٤ - تخصص الدولة للشركة رأسمال يحدد مبلغه بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بصناعة المعادن .

مادة ٥ - يتم دفع رأسمال أما من طرف الدولة وأما من طرف الصندوق الجزائري للتنمية الذي يعمل لحساب الدولة ، وأما من طرف كل هيئة عمومية أخرى تعينها الدولة خصيصا لهذه الغاية . ويتم هذا الدفع حسب الشروط المحددة بموجب مقرر مشترك من الوزير المكلف بصناعة المعادن والوزير المكلف بالمالية .

الزيادة في رأسمال الشركة وتنقيصه

مادة ٦ - تمكن الزيادة في رأسمال الشركة أو النقص منه وذلك باقتراح من المدير العام بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بصناعة المعادن والوزير المكلف بالمالية اللذين يحددان شروط هذه الزيادة أو هذا التنقيص بعد أخذ رأى مجلس الادارة .

القروض

مادة ٧ - يجوز للشركة أن تقترض كل مبلغ بطريق اصدار سندات أو أذونات أو بوجه آخر، ويجوز لها أن تشارك في كل المساهمات في جميع المؤسسات أو العمليات المتصلة مباشرة أو بطريق غير مباشر بموضوع الشركة ، ويحدد الوزير أو الوزراء المعنيون بالأمر ، حسب الحالات ، وباقتراح

من المدير العام ، شروط هذه القروض وطريقة الاصدار وكيفيات الاداء .

المواد الاخرى

مادة ٨ - تنتفع الشركة ، علاوة على ذلك من الموارد الآتية :

- التخصيصات الممنوحة من طرف الدولة غير التي سبق ذكرها ،

- دخل المساهمات ومحصول البيوع أو الخدمات ،

- الهبات والوصايا والاعانات ،

- المحصولات المالية وغيرها .

الوصاية

مادة ٩ - إن الشركة موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بصناعة المعادن .

الادارة ومجلس الادارة

مادة ١٠ - يدير الشركة مجلس يتألف من : رئيس ،

- مدير الصناعة ،

- المدير العام للمكتب الجزائري للأبحاث والاستغلال المنجمية .

- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية،

- مدير الصندوق الجزائري للتنمية ،

- مدير الخزينة والقرض ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل للحزب .

يحضر المدير العام اجتماعات المجلس بصوت استشاري وللمجلس الاهلية لدعوة كل شخص يراه لازما لاتمام اطلاعه .

مادة ١١ - أن مهمة المجلس هي الآتية :

- تتبع نشاط الشركة ،

- المداولة في التقارير الموضوعة من طرف المدير العام ،

- المداولة في تقارير مندوب الحسابات ،

- المداولة في برامج الانتاج والتسويق .

ومن جهة أخرى يصدر المجلس رأيه في :

المراقبة

مادة ١٩ - يعين الوزير المكلف بالمالية مندوبا للحسابات لدى الشركة .

ويحضر هذا المندوب اجتماعات مجلس الادارة ويطلع المجلس على التقرير السنوي عن حسابات السنة المالية للشركة ويوجه هذا التقرير الى الوزير المكلف بصناعة المعادن والوزير المكلف بالمالية .

السنة المالية للشركة

مادة ٢٠ - تبتدىء السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في الواحد والثلاثين ديسمبر .

النظام المالي

مادة ٢١ - يقوم المدير العام ، كل سنة ، بتحضير بيان تقديري يتضمن مجموع المداخيل والمصروفات المقدرة من طرف الشركة ويقدم هذا البيان التقديري الى مجلس الادارة لاعطاء رأيه فيه والى الوزير المكلف بصناعة المعادن والوزير المكلف بالمالية للموافقة عليه وذلك في ظرف خمسة وأربعين يوما على الاقل قبل بداية السنة المالية المعنية .

وتعتبر الموافقة على البيان التقديري ثابتة عند انتهاء أجل يبلغ خمسة وأربعين يوما يجرى ابتداء من يوم توجيه هذا البيان وذلك ما لم يعلن أحد الوزيرين عن معارضة أو احتفظ بموافقة على بعض المداخيل والمصروفات .

وبهذا الافتراض يوجه المدير العام في ظرف ثلاثين يوما ابتداء من يوم الاعلان عن المعارضة أو عن الاحتفاظ ، مشروعا جديدا للموافقة عليه حسب الاجراءات المحددة في المقطع السابق وتعتبر الموافقة على البيان التقديري الجديد ثابتة عند انتهاء ثلاثين يوما بعد يوم توجيهه .

وإذا كانت الوثيقة المالية غير موافق عليها عند تاريخ بداية السنة المالية ، فيؤذن للمدير العام أن يقدم المصروفات اللازمة لتسيير الشركة ولتنفيذ التزاماتها .

الميزانية والتقرير

مادة ٢٢ - عند اقفال كل سنة مالية يعهد المدير العام ميزانية وحساب الاستغلالات وحساب الارباح والخسائر ويعد ، علاوة على ذلك للوزير المكلف بصناعة المعادن تقريرا عن سير الشركة خلال السنة المالية المنصرمة .

- ميزانيات الشركة ،

- زيادة أو تنقيص موارد الشركة .

- النظام الداخلي المحددة بموجب ، على الخصوص ، هياكل الشركة ،

- القانون الاساسي للمستخدمين .

وبصفة عامة ، يجوز للمجلس أن يوجه ، بناء على هذه المداولات ، الآراء والتوصيات الى الوزير المكلف بصناعة المعادن .

مادة ١٢ - يجتمع المجلس ثلاث مرات على الاقل في السنة وكلما اقتضى ذلك صالح الشركة وبناء على دعوة من رئيسه .

مادة ١٣ - ان محاضر اجتماعات المجلس التي تتضمن على الخصوص جميع الآراء الموجهة الى الوزير ، تقيّد في دفتر خاص موقع من طرف الرئيس وعضوين من المجلس وتوجه نسخة من هذه المحاضر الى سلطة الوصاية .

مادة ١٤ - تصح مداولات المجلس اذا كان عدد الاعضاء الذين شاركوا فيها لا يقل عن أربعة .

يصدر البت في الاقتراحات والتوصيات بأغلبية الاعضاء الحاضرين أو الممثلين (بفتح الميم الثانية) .

الرئيس

مادة ١٥ - يعين رئيس مجلس الادارة بموجب قرار يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بصناعة المعادن .

مادة ١٦ - ان الرئيس :

- يترأس مجلس الادارة ،

- ويدعو اعضاء المجلس للاجتماع ،

- ويتتبع سير الشركة ويجوز له أن يطلب من المدير العام بأن يقدم اليه تقريرا عن هذه النشاطات .

المدير العام

مادة ١٧ - يعين المدير العام بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بصناعة المعادن .

مادة ١٨ - يتمتع المدير العام بجميع السلطات اللازمة لتمكينه من القيام بالعمل باسم الشركة وباجراء جميع العمليات المتعلقة بموضوع الشركة ويمضى وحده جميع الصفقات والمعقود .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تنشأ في مدينة الجزائر شركة جهوية للبناء يلحق قانونها الاساسي بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان الحل الاحتمالي للشركة الجهوية للبناء لمدينة الجزائر وتصفية وأيلوية أموالها ، وكذا عند الاقتضاء ، تعديل قانونها الاساسي ، تكون موضوع مرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الاشغال العمومية والبناء والوزير المكلف بالمالية والتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٨
والموافق ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ .

القانون الاساسي

لشركة الجهوية للبناء لمدينة الجزائر

نوع ومقر الشركة

مادة ١ - ان الشركة الجهوية للبناء لمدينة الجزائر المسماة بالاختصار « سوريكال - So.RE.CAL » هي مؤسسة عمومية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للقوانين التجارية ولهذا القانون الاساسي .

مادة ٢ - يحدد مقر الشركة بمدينة الجزائر

الهدف وميدان النشاط

مادة ٣ - تهدف الشركة الى انجاز جميع الاشغال لتشييد المباني العمومية والخاصة ، ذات الاستعمال الاداري أو الصناعي أو التجاري أو المدة للسكنى .

ولهذه الغاية يمكن للشركة ان :

١ - تبرم جميع العقود والاتفاقيات للحصول على جميع الرخص أو الانجازات اللازمة لانجاز الاشغال التي توكل اليها .

٢ - يوكل الى جميع المؤسسات أو الشركات الاخرى المتعاقدة الثانوية انجاز جزء من الصفقات التي تكون قد أحرزتها .

٣ - تقوم بصفة عامة ، بجميع العمليات العقارية أو غير العقارية أو المالية أو الصناعية أو التجارية المتعلقة بنشاطاتها .

توضع حسابات السنة المالية المغفلة رهن إشارة المندوبين وتقدم ، مصحوبة بتقارير المندوب ، الى الوزير المكلف بالمالية للموافقة عليها وذلك بعد استطلاع رأي مجلس الادارة .

تخصيص وتوزيع الارباح

مادة ٢٣ - ان النتائج المقدمة عن السنة المالية في موازنة حساب الارباح والخسائر التي تلخص مجموع عمليات الشركات ، تشكل ، تحت خصم جميع التكاليف والاستهلاكات الارباح الصافية .

يقتطع من هذه الارباح ، حسب الترتيب التالي :

- ٥٪ لتكوين المال الاحتياطي القانوني وذلك الى أن يبلغ المال الاحتياطي العشر من رأس مال الشركة ثم ينتهي بعد ذلك هذا الاقتطاع ولكنه يستأنف اجراؤه اذا نزل المال الاحتياطي القانوني تحت العشر من رأس المال المذكور .

- المبالغ اللازمة لاستهلاك رأس مال الشركة .

- يحدد تخصيص الرصيد باقتراح من المدير العام بموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بصناعة المعادن والوزير المكلف بالمالية .

مادة ٢٤ - يعلن عن حل الشركة بطريق مرسوم تنظم بموجبه تصفية وانتقال مجموع اموال الشركة .

مرسوم رقم ٦٨ - ٢٢٤ مؤرخ في ١٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ يتضمن انشاء الشركة الجهوية للبناء لمدينة الجزائر (سوريكال) والموافقة على قانونها

الاساسي (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية والبناء .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما مادته ٩ مكرر .

مادة ٤ - تمارس الشركة النشاطات الموافقة لهدفها وذلك في اقليم عمالات عنابة والأوراس وقسنطينة وسطيف والواحات .

غير انه يجوز لها ان تقوم ، بصفة استثنائية وبترخيص سابق من الوزير الوصي ، باشغال البناء في العمالات المجاورة للعمالات السابق ذكرها .

راسمال الشركة

مادة ٥ - تمنح الدولة للشركة رأسمالا سيحدد مبلغه بموجب قرار مشترك من الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

يتكون الراسمال السابق الذكر من الدفعات المتممة نقدا من الحصص المينية ويمكن الزيادة فيه أو النقص منه بموجب قرار مشترك من الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية يتخذ باقتراح من مدير الشركة وبعد أخذ رأي المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ١٠ بعده .

الوصاية

مادة ٦ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالبناء الذي يساعده المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ١٠ بعده .

مادة ٧ - يقوم الوزير الوصي بتوجيه ومراقبة نشاط الشركة .

ويقوم كذلك ، بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري ، بما يلي :

- تحديد التنظيم الداخلي للشركة .
- الموافقة على البرامج العامة المتعلقة بنشاط الشركة والمقترحة من قبل المدير .
- الموافقة على مشاريع استئجار العمارات اللازمة لنشاط الشركة .
- الموافقة على التقرير السنوي عن النشاط المعد من قبل المدير .
- تحديد معدل الاقتطاعات المخصصة للمصالح والتجهيزات الاجتماعية وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٢ بعده .
- الموافقة ، بالاشتراك مع وزير المالية ، على ما يلي :
- البيانات التقديرية السنوية المتعلقة بالمصاريف والإيرادات والمقدمة من طرف المدير .

- الميزانية والحسابات السنوية للشركة ويحظى ابراء عن حسن التسيير .

- مشاريع اكتساب وبيع العقارات اللازمة لنشاط الشركة .

- قبول الهبات والوصايا من طرف الشركة - القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

مادة ٨ - يجوز للوزير الوصي ان يشاور المجلس الاستشاري في جميع المسائل الاخرى المتعلقة بسير ونشاطات الشركة .

مادة ٩ - يحاط الوزير الوصي علما من طرف المدير بتسيير الشركة . ويتلقى كل شهر على الخصوص من طرف المدير بيانا عن العمليات التالية :

- اكتسابات أو بيع الاموال المنقولة ولاسيما الادوات التي يتجاوز مبلغها ١٠٠.٠٠٠ دج .

- الكفالات والضمانات المطاة باسم الشركة والتي يتجاوز مبلغها ١٠٠.٠٠٠ دج .

- الاتفاقات والصفقات التي يتجاوز مبلغها ٥٠٠.٠٠٠ دج .

مادة ١٠ - يكلف مجلس استشاري بتقديم جميع الاراء الى الوزير ويعرض عليه جميع الاقتراحات اللازمة المتعلقة بنشاطات وسير الشركة ويتألف من :

- ممثل الوزير الوصي ، رئيسا ،
- ممثل لكل واحد من عمال العمالات يمارس في منطقتها نشاط الشركة بصفة عادية ،
- ممثل للوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل للجان تسيير مقاولات البناء التابعة للقطاع المسير ذاتيا للناحية التي تمارس الشركة في منطقتها نشاطها العادي ، يعينه الاتحاد العام للعمال الجزائريين .
- يحضر مدير الشركة ومندوب الحسابات اجتماعات المجلس الاستشاري .
- يجوز للمجلس الاستشاري ان يدعو لحضور اجتماعاته كل شخص يرى حضوره لازما بحسب القضايا المقيمة في جدول الاعمال .
- مادة ١١ -** يجتمع المجلس الاستشاري مرة على الاقل في كل ثلاثة اشهر وكلما اقتضى ذلك مصالح الشركة ، بدعوة من رئيسه الذي يحدد جدول اعمال الجلسات .

يجوز لهذا المجلس ان يجتمع في جلسة غير عادية بطلب من رئيسه او ثلاثة من اعضاءه على الاقل او من مدير الشركة .

يقوم المدير بكتابة المجلس .

يحرر عن كل جلسة محضر يوقعه المدير واحد الاعضاء على الاقل وتوجه نسخة منه الى الوزير المكلف بالوصاية والى كل واحد من الاعضاء .

ويقيد في هذا المحضر رأى كل واحد من اعضاء المجلس المذكور باسمه .

مادة ١٢ - يجوز للوزير الوصى ان يكلف في كل حين موظفين تابعين لادارته بالقيام بمهام تحقيق لمراجعة تسيير الشركة وللتحقيق من حسن ارشاداته او مقرراته .

يتمتع هؤلاء الموظفون ، للقيام بمهامهم ، باوسع السلطات للوصول الى المستندات المالية والتجارية والحسابية التى تهم الشركة .

ولاجل مراقبة العمليات المالية التى تهم الشركة يجوز للوزير المكلف بالمالية ان يعين بعثات تحقيق وذلك ضمن الكيفيات المحددة اعلاه .

مادة ١٣ - يقوم مندوب للحسابات يعين من قبل الوزير المكلف بالمالية ، بمراقبة حسابات الشركة ويمكن له ان يطلب الاطلاع على جميع المستندات وان يقوم بجميع المراجعات فى المكان . ويراجع دفاتر الشركة وصندوقها ومحفظه أوراقها المالية وقيمها ويراقب صحة الجرد والميزانيات وكذا صحة المعلومات المعطاة عن حسابات الشركة من طرف المديرية . ويحضر جلسات المجلس الاستشارى ويضع تقريرا عن حسابات نهاية السنة المالية الموضوعة من طرف المديرية ويوجهه فى آن واحد الى الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية ورئيس المجلس الاستشارى .

التسيير

مادة ١٤ - يوكل تسيير الشركة الى مدير يعين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الوزير الوصى .

مادة ١٥ - تكون للمدير جميع السلطات لضمان حسن سير الشركة . ويتخذ جميع المقررات او المبادرات اللازمة لهذه الغاية ويقوم على الخصوص بما يلى :

- ضمان حسن انجاز الصفقات البرمة من طرف الشركة .

- اعداد مشروع النظام الداخلى والمشاريع المتعلقة بالقانون الاساسى للموظفين .

- تعيين مجموع الموظفين باستثناء رؤساء مصالح الشركة الذين يعينهم الوزير الوصى .

- ممارسة السلطة السلمية على مجموع موظفى الشركة .

- اعداد البيانات التقديرية السنوية للمصاريف الايرادات .

- الامر بجميع المصاريف .

- وضع التقرير السنوى عن النشاط .

- وضع الميزانية والحسابات السنوية .

- تمثيل الشركة لدى الغير وفى جميع أعمال الحياة المدنية .

- عقد جميع الاتفاقات و ابرام جميع الصفقات وشراء او بيع جميع الاموال المنقولة ولا سيما جميع الادوات واعطاء جميع الكفالات والضمانات باسم الشركة .

- اعلام الوزير الوصى بالعمليات التى يتجاوز مبلغها الحدود المنصوص عليها فى المادة ٩ اعلاه

- اقتراح جميع المشاريع المتعلقة باكتساب او بيع او استئجار العمارات اللازمة لنشاط الشركة .

- اقتراح جميع المشاريع المتعلقة بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل .

احكام مالية

مادة ١٦ - تمسك حسابات الشركة حسب الشكل التجارى وذلك طبقا للمخطط الحسابى العام .

مادة ١٧ - يوكل مسك المحررات وتداول الاموال لمحاسب يخضع لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ المتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ويعين هذا المحاسب طبقا لاحكام المادة ٣ من المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين .

مادة ١٨ - تمسك الحسابات عن كل سنة

السنوي على نشاط الشركة الموضوع من طرف المدير وملاحظات مندوب الحسابات وبراى المجلس الاستشارى، الى الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها .

مجلس العمال

مادة ٢١ - يجرى في السنة الموالية لبداية الاستغلال تعيين مجلس للعمال .

ينتخب هذا المجلس من طرف العمال الدائمين الذين لهم اكثر من ستة اشهر من الحضور وذلك بنسبة مثل واحد عن ٢٠ عاملا

مادة ٢٢ - يقدم مجلس العمال جميع الاقتراحات التى يراها لازمة بشأن المسائل التى تهم التسيير والسير العام للشركة . ويطلع المدير على مشروع النظام الداخلى والقانون الاساسى للموظفين وبعد المناقشة بين المديرية العامة ومجلس العمال ، يوجه المدير الى الوزير الوصى المشروع المد بهذا الشكل والمصوب عند الاقتضاء بنص الاقتراحات المعاكسة لمجلس العمال ، المتلفة بنقط الخلاف الاحتمالية ، على ان يكون المجموع مصحوبا بتقرير مثبت للمدير .

ويطلع مجلس العمال على الحسابات المتعلقة بكل سنة مالية والمصحوبة بالتقرير السنوي عن النشاط ، الموضوع من طرف المدير ويقوم بتسيير الاموال المخصصة للمصالح والتجهيزات الاجتماعية للشركة ويتكون مبلغ هذه الاموال جزئيا من كسر رقم الاعمال السنوي للشركة ، الذى يحدد كل سنة من طرف الوزير الوصى ولا يمكن ان يكون هذا الكسر ناقصا عن ٢٥٪ من رقم الاعمال المذكور ، ويتكون فيما يخص الباقي ، من حاصل المساهمات الفردية للعمال التى يحدد نوعها ومعدلها من طرف مجلس العمال ، ويضع هذا المجلس كل سنة تقريرا يسلمه الى الوزير الوصى .

مالية وتبتدىء السنة المالية في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر .

وتنتهى السنة المالية الاولى في ٣١ ديسمبر من السنة التى بدا فيها استغلال الشركة .

مادة ١٩ - ان البيانات التقديرية السنوية للشركة المعدة من طرف المدير يوجهها هذا الاخير في آن واحد الى الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية، وذلك قبل ١٥ اكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التى تتعلق بها، للمصادقة عليها وذلك تطبيقا لاحكام النصوص عليها في المادة ٧ اعلاه .

تعتبر الموافقة على البيانات التقديرية حاصلة عند نهاية اجل خمسة واربعين يوما اعتبارا من يوم توجيهها وذلك اذا لم يبد أحد الوزيرين المعنيين اعتراضا في ذلك . وفي حالة العكس يوجه المدير في اجل خمسة عشر يوما اعتبارا من الاشعار بالاعتراض بيانات جديدة للمصادقة عليها .

وتعتبر المصادقة حاصلة عند نهاية اجل الثلاثين يوما الموالية لتوجيه البيانات التقديرية الجديدة وذلك اذا لم يبد الوزيران المعنيان اعتراضا جديدا .

وفي حالة ما اذا لم تحصل الموافقة على البيانات التقديرية عند تاريخ بداية السنة المالية ، يجوز للمدير ان يقدم المصاريف اللازمة لسير الشركة وللقيام بالتزاماتها وذلك في حدود التقديرات المناسبة للبيانات الموافق عليها بصفة قانونية والمتلفة بالسنة المالية السابقة .

مادة ٢٠ - يضع المدير ، خلال السنة اشهر الموالية لاختتام السنة المالية ، ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح يوجهه في آن واحد الى رئيس المجلس الاستشارى ومندوب الحسابات .

توجه هذه المستندات المصحوبة بالتقرير

مرسوم رقم ٦٨ - ٤٣٦ مؤرخ في ١٣ ربيع

الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يوليو سنة

١٩٦٨ يتضمن انشاء الشركة الجهوية للبناء

لمدينة وهران (سوريكور) والموافقة على

قانونها الاساسي (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الأشغال العمومية
والبناء .

وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في
٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨
ولاسيما مادته ٩ مكرر .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تنشأ في وهران شركة جهوية للبناء
يلحق قانونها الاساسي بهذا المرسوم .

مادة ٢ - ان العمليات المتعلقة بالحل الاحتمالي
للشركة الجهوية للبناء لمدينة وهران وتصفية
وايلولة أموالها ، وكذا عند الاقتضاء ، تعديل
قانونها الاساسي ، تكون موضوع مرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الأشغال العمومية
والبناء والوزير المكلف بالمالية والتخطيط ، كل

فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٨
الموافق ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ .

القانون الاساسي

لشركة الجهوية للبناء لمدينة وهران

نوع ومقر الشركة

مادة ١ - ان الشركة الجهوية للبناء لمدينة
وهران المسماة بالاختصار (سوريكور -
SO. RE. G. OR) هي مؤسسة عمومية لها
الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع
للقوانين التجارية ولهذا القانون الاساسي .

مادة ٢ - يحدد مقرر الشركة بمدينة وهران .

الهدف وميدان النشاط

مادة ٣ - تهدف الشركة الى انجاز جميع
الأشغال لتشييد المباني العمومية والخاصة ، ذات
الاستعمال الاداري أو الصناعي أو التجاري أو
المعدة للسكنى .

ولهذه الغاية يمكن للشركة ان :

١ - تبرم جميع العقود والاتفاقيات للحصول
على جميع الرخص أو الاجازات اللازمة لانجاز
الأشغال التي توكل اليها .

٢ - يوكل الى جميع المؤسسات أو الشركات
الأخرى المتعاقدة الثانوية انجاز جزء من الصفقات
التي تكون قد أحرزتها .

٣ - تقوم ، بصفة عامة ، بجميع العمليات
العقارية أو غير العقارية أو المالية أو الصناعية
أو التجارية المتعلقة بنشاطاتها .

مادة ٤ (٢) - تمارس الشركة النشاطات الموافقة
لهدفها في مناطق عمالات وهران وسعيدة
وتيارات وتلمسان .

غير أنه يجوز لها أن تقوم ، بصفة استثنائية
وبترخيص سابق من الوزير الوصي ، بأشغال
البناء في العمالات المجاورة للعمالات السابقة
ذكرها .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٩٦٨/٩/٨ .

(٢) مدلة بمرسوم ٦٨ - ٦٠٦ الجريدة الرسمية العدد ٩٠ في ١٩٦٨/١١/٨ .

رأسمال الشركة

مادة ٥ - تمنح الدولة للشركة رأسمالا يحدد مبلغه بموجب قرار مشترك من الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

يتكون الرأسمال السابق الذكر من الدفعات المتممة نقدا من الحصص المينية ويمكن الزيادة فيه أو النقص منه بموجب قرار مشترك من الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية يتخذ باقتراح من مدير الشركة وبعد أخذ رأي المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ١٠ بعده .

الوصاية

مادة ٦ - توضع الشركة تحت وصاية الوزير المكلف بالبناء ، الذي يساعده المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ١٠ بعده .

مادة ٧ - يقوم الوزير الوصي بتوجيه ومراقبة نشاط الشركة .

ويقوم كذلك ، بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري ، بما يلي :

- تحديد التنظيم الداخلي للشركة .
- الموافقة على البرامج العامة المتعلقة بنشاط الشركة والمقترحة من قبل المدير .
- الموافقة على مشاريع استثمار العمارات اللازمة لنشاط الشركة .
- الموافقة على التقرير السنوي عن النشاط المعد من قبل المدير .
- تحديد معدل الاقتطاعات المخصصة للمصالح والتجهيزات الاجتماعية وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٢ بعده .
- الموافقة ، بالاشتراك مع وزير المالية ، على ما يلي :
- البيانات التقديرية السنوية المتعلقة بالمصاريف والإيرادات المقدمة من طرف المدير .
- الميزانية والحسابات السنوية للشركة ويعطى ابراء عن حسن التسيير ،
- مشاريع اكتساب وبيع العقارات اللازمة لنشاط الشركة .
- قبول الهبات والوصايا من طرف الشركة ،
- القروض المتوسطة والطويلة الأجل .

مادة ٨ - يجوز للوزير الوصي أن يشاور المجلس الاستشاري في جميع المسائل الأخرى المتعلقة بسير ونشاطات الشركة .

مادة ٩ - يحاط الوزير الوصي علما من طرف المدير بتسيير الشركة . ويتلقى كل شهر على الخصوص من طرف المدير بيانا عن العمليات التالية :

- اكتسابات أو بيع الاموال المنقولة ولا سيما الأدوات التي يتجاوز مبلغها ١٠٠٠٠٠٠ دج ،

- الكفالات والضمانات المعطاة باسم الشركة والتي يتجاوز مبلغها ١٠٠٠٠٠٠ دج ،

- الاتفاقات والصفقات التي يتجاوز مبلغها ٥٠٠٠٠٠ دج .

مادة ١٠ - يكلف مجلس استشاري بتقديم جميع الآراء الى الوزير ويعرض عليه جميع الاقتراحات اللازمة المتعلقة بنشاطات ومسير الشركة ويتألف من :

- ممثل الوزير الوصي ، رئيسا ،
- ممثل لكل واحد من عمال العمالات التي يمارس في منطقتها نشاط الشركة بصفة عادية ،
- ممثل للوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل للجان تسيير مقاولات البناء التابعة للقطاع المسير ذاتيا للناحية التي تمارس الشركة في منطقتها نشاطها العادي ، يعينه الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

يحضر مدير الشركة ومندوب الحسابات اجتماعات المجلس الاستشاري .

يجوز للمجلس الاستشاري أن يدعو لحضور اجتماعاته كل شخص يرى حضوره لازما بحسب القضايا المقيمة في جدول الأعمال .

مادة ١١ - يجتمع المجلس الاستشاري مرة على الأقل في كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضى ذلك صالح الشركة ، بدعوة من رئيسه الذي يحدد جدول أعمال الجلسات .

يجوز لهذا المجلس أن يجتمع في جلسة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلاثة من أعضائه على الأقل أو من مدير الشركة .

يقوم المدير بكتابة المجلس .

يحرر عن كل جلسة محضر يوقعه المدير وأحد الأعضاء على الأقل وتوجه نسخة منه الى الوزير المكلف بالوصاية والى كل واحد من الأعضاء .

ويقيد في هذا المحضر رأى كل واحد من أعضاء المجلس المذكور باسمه .

مادة ١٢ - يجوز للوزير الوصى أن يكلف في كل حين موظفين تابعين لإدارته بالقيام بمهام تحقيق لمراجعة تسيير الشركة وللتحقيق من حسن تطبيق إرشاداته أو مقرراته .

يتمتع هؤلاء الموظفون ، للقيام بمهامهم ، بأوسع السلطات لمراجعة المستندات المالية والتجارية والحسابية التي تهم الشركة .

ولأجل مراقبة العمليات المالية التي تهم الشركة يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يعين بعثات تحقيق وذلك ضمن الكيفيات المحددة أعلاه .

مادة ١٣ - يقوم مندوب للحسابات يعين من قبل الوزير المكلف بالمالية ، بمراقبة حسابات الشركة ويمكن له أن يطلب الاطلاع على جميع المستندات وأن يقوم بجميع المراجعات في المكان . ويراجع دفاتر الشركة وصندوقها ومحفظه أوراقها المالية وقيمها ويراقب صحة الجرد والميزانيات وكذا صحة المعلومات المعطاة عن حسابات الشركة من طرف المديرية . ويحضر جلسات المجلس الاستشاري ويضع تقريرا عن حسابات نهاية السنة المالية الموضوعة من طرف المديرية ويوجهه في آن واحد الى الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية ورئيس المجلس الاستشاري .

التسيير

مادة ١٤ - يوكل تسيير الشركة الى مدير يعين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الوزير الوصى .

مادة ١٥ - تكون للمدير جميع السلطات لضمان حسن سير الشركة . ويتخذ جميع القرارات أو المبادرات اللازمة لهذا الغاية ويقوم على الخصوص بما يلي :

- ضمان حسن انجاز الصفقات المبرمة من طرف الشركة ،

- اعداد مشروع النظام الداخلي والمشاريع المتعلقة بالقانون الاساسي للموظفين ،

- تعيين مجموع الموظفين باستثناء رؤساء مصالح الشركة الذين يعينهم الوزير الوصى ،

- ممارسة السلطة السلمية على مجموع موظفي الشركة ،

- اعداد البيانات التقديرية السنوية للمصاريف والايرادات ،

- الأمر بجميع المصاريف ،

- وضع التقرير السنوي عن النشاط ،

- وضع الميزانية والحسابات السنوية ،

- تمثيل الشركة لدى الغير وفي جميع أعمال الحياة المدنية ،

- عقد جميع الاتفاقات و ابرام جميع الصفقات وشراء أو بيع جميع الأموال المنقولة ولا سيما جميع الأدوات واعطاء جميع الكفالات والضمانات باسم الشركة ،

- اعلام الوزير الوصى بالعمليات التي يتجاوز مبلغها الحدود المنصوص عليها في المادة ٩ أعلاه ،

- اقتراح جميع المشاريع المتعلقة باكتساب أو بيع أو استئجار الصارات اللازمة لنشاط الشركة ،

- اقتراح جميع المشاريع المتعلقة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل .

احكام مالية

مادة ١٦ - تمسك حسابات الشركة حسب الشكل التجاري وذلك طبقا للمخطط الحسابي العام .

مادة ١٧ - يوكل مسك المحررات وتداول الاموال لمحاسِب يخضع لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ويعين هذا المحاسب طبقا لاحكام المادة ٣ من المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين .

مادة ١٨ - تمسك الحسابات عن كل سنة مالية وتبتدىء السنة المالية في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر .

وتنتهى السنة المالية الأولى ٣١ ديسمبر من السنة التي بدأ فيها استغلال الشركة .

مادة ١٩ - ان البيانات التقديرية السنوية للشركة المعدة من طرف المدير يوجهها هذا الاخير في آن واحد الى الوزير الوصى والوزير المكلف

مجلس العمال

مادة ٢١ - يجسرى في السنة الموالية لبداية الاستقلال تنصيب مجلس للعمال .

وينتخب هذا المجلس من طرف العمال الدائمين الذين لهم أكثر من ستة أشهر من الحضور وذلك بنسبة ممثل واحد عن ٢٠ عاملا .

مادة ٢٢ - يقدم مجلس العمال جميع الاقتراحات التي يراها لازمة بشأن المسائل التي تهم التسيير والسير العام للشركة . ويطلع المدير على مشروع النظام الداخلي والقانون الأساسي للموظفين وبعد المناقشة بين المديرية العامة ومجلس العمال ، يوجه المدير الى الوزير الوصي المشروع المعد بهذا الشكل والمصحوب عند الاقتضاء بنص الاقتراحات المعاكسة لمجلس العمال ، المتعلقة بنقط الخلاف الاحتمالية ، على أن يكون المجموع مصحوبا بتقرير مثبت للمدير .

ويطلع مجلس العمال على الحسابات المتعلقة بكل سنة مالية والمصحوبة بالتقرير السنوي عن النشاط ، الموضوع من طرف المدير ويقوم بتسيير الاموال المخصصة للمصالح والتجهيزات الاجتماعية للشركة ويتكون مبلغ هذه الاموال جزئيا من كسر رقم الأعمال السنوية للشركة ، الذي يحدد كل سنة من طرف الوزير الوصي ولا يمكن أن يكون هذا الكسر ناقصا عن ٢٥٪ من رقم الأعمال المذكور ، ويتكون فيما يخص الباقي ، من حاصل المساهمات الفردية للعمال التي سيحدد نوعها ومعدلها من طرف مجلس العمال ، ويضع هذا المجلس كل سنة تقريرا يسلمه الى الوزير الوصي .

بالمالية وذلك قبل ١٥ أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي تتعلق بها ، للمصادقة عليها وذلك تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٧ أعلاه .

تعتبر الموافقة على البيانات التقديرية حاصلة عند نهاية أجل خمسة وأربعين يوما اعتبارا من يوم توجيهاها وذلك اذا لم يبد أحد الوزيرين المعنيين اعتراضا في ذلك . وفي حالة العكس يوجه المدير في أجل خمسة عشر يوما اعتبارا من الاشعار بالاعتراض بيانات جديدة للمصادقة عليها .

وتعتبر المصادقة حاصلة عند نهاية أجل الثلاثين يوما الموالية لتوجيه البيانات التقديرية الجديدة وذلك اذا لم يبد الوزيران المعنيان اعتراضا جديدا .

وفي حالة ما اذا لم تحصل الموافقة على البيانات التقديرية عند تاريخ بداية السنة المالية ، يجوز للمدير أن يقدم المصاريف اللازمة لسير الشركة وللقيام بالتزاماتها وذلك في حدود التقديرات المناسبة للبيانات الموافق عليها بصفة قانونية والمتعلقة بالسنة المالية السابقة .

مادة ٢٠ - يضع المدير ، خلال الستة أشهر الموالية لاختتام السنة المالية ، ميزانية وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والأرباح يوجهها في آن واحد الى رئيس المجلس الاستشاري ومندوب الحسابات .

توجه هذه المستندات المصحوبة بالتقرير السنوي على نشاط الشركة الموضوع من طرف المدير وملاحظات مندوب الحسابات وبراى المجلس الاستشاري ، الى الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها .

مرسوم رقم ٦٩ - ١٢٤ مؤرخ في ٢٠ جمادى الثانية عام ١٣٨٩ الموافق ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ يتضمن احداث الشركة المحلية للأشغال الخاصة بولاية الجزائر (١)

من رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ مكرر منه ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تحدث بولاية الجزائر شركة محلية للأشغال تساهم فيها الولاية المذكورة وبلدياتها .

مادة ٢ - تسرى على الشركة المحلية للأشغال ، القوانين والضوابط الجزاءى بها العمل والقانون الاساسى الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٣ - يجرى اعداد القانون الاساسى للشركة المحلية للأشغال وفقا للقانون الاساسى النموذجى ، فى مهلة اقصاها ستة أشهر .

بيد انه اذا لم تتفق هذه المهلة مع نهاية السنة المالية ، فيجرى التطبيق فى نهاية السنة المالية الجارية بعد المهلة المذكورة .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٠ جمادى الثانية عام ١٣٨٩ الموافق ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

القانون الاساسى للشركة المحلية للأشغال

الباب الاول التعيين - الشخصية - المركز

مادة ١ - تؤسس بين ولاية الجزائر و جميع بلديات هذه الولاية ، شركة خاضعة للقوانين الجارى بها العمل ولاحكام هذا القانون الاساسى .

مادة ٢ - تحمل هذه الشركة تسمية « الشركة المحلية للأشغال » .

مادة ٣ - تخول الشركة المحلية للأشغال الشخصية المدنية والاستقلال المالى .

مادة ٤ - يعين مركز الشركة المحلية للأشغال فى شارع خليفة بوخلفة رقم ٧ ، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من الولاية بموجب قرار من الوالى ، يصدر بعد أخذ رأى مجلس الادارة المتخصص عليه فى المادة ٩ بعده .

الباب الثانى

هدف الشركة

مادة ٥ - يجوز للشركة المحلية للأشغال أن تنجز على وجه الاولوية فى تراب ولاية الجزائر ، جميع اشغال التهيئة والانشاءات والتجهيز لحساب الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية الاخرى .

ويجوز لها بصفة اضافية :

- أن تقوم بالأشغال المذكورة فى المقطع الاول اعلاه لحساب الهيئات الخاصة ،

- أن تشيد لحسابها الخاص المساكن المدة اما للبيع او للكرء .

مادة ٦ - يجوز للشركة المحلية للأشغال ، قصد تيسير تنميتها ، أن تنجز فى حدود اختصاصاتها جميع العمليات الصناعية والتجارية والمالية والأموال المنقولة وغير المنقولة المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدفها .

الباب الثالث

راسمال الشركة

مادة ٧ - يكون للشركة المحلية للأشغال راسمال يكتتب من قبل اعضائها ويتكون اما من دفعات نقدية واما من اسهامات عينية .

وتشارك الدولة فى تكوين رأس المال بمساهمة عينية وذلك بأن تمنح للشركة المحلية للأشغال ، بعض الادوات من أموال الدولة التى يحضر بيان عنها من طرف كل من ممثل الوالى وممثل الشركة المحلية للأشغال طبقا للتشريع الجارى به العمل .

ويحدد مبلغ راسمال الشركة وتوزيعه بين اعضاء الشركة بموجب قرار من الوالى وينشر فى ديوان العقود الادارية لولاية الجزائر .

الباب الرابع

التنظيم الإداري

مادة ٨ - يتولى إدارة الشركة المحلية للأشغال مجلس للإدارة ومدير .

الفصل الأول

مجلس الإدارة

مادة ٩ - يعين مجلس الإدارة من قبل الوالي بعد أخذ رأى المجلس الشعبي للولاية .

ويؤلف مجلس الإدارة من :

- ممثل الوالي ، رئيسا ،

- ممثل المجلس الشعبي لولاية الجزائر ،

- ممثل البلدية صاحبة الاسهام الأوفر في الشركة ،

- ومن تسعة رؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية الجزائر ، مفوضين قانونا من زملائهم .

وتحدد قائمة أعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوالي ، وتنشر في ديوان العقود الإدارية لولاية الجزائر .

مادة ١٠ - لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الانتفاع بربح ما أو شغل أية وظيفة في المقاولات التي لها صلة بالشركة ، أو تقديم خدمات لهذه المقاولات كما لا يجوز لهم في أى حال من الأحوال تقديم مساعدة بمقابل إلى الشركة .

مادة ١١ - ان وظيفة عضو مجلس الإدارة مجانية . وينص النظام الداخلى للشركة على الشروط التي يمكن للأعضاء أن يتقاضوا طبقا لها، تعويضات عن النفقات التي تحملوها .

مادة ١٢ - يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية ثلاث مرات في السنة بناء على دعوة يوجهها الرئيس لكل واحد من أعضاء المجلس قبل عشرة أيام من تاريخ الدورة .

ويمكن أيضا أن يجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب الرئيس أو على طلب المدير أو نصف أعضاء المجلس أو بطلب سلطة الوصاية .

مادة ١٣ - لاتصح مداوات مجلس الإدارة الا اذا كان نصف أعضائه على الأقل حاضرين . واذا لم يكتمل النصاب في الجلسة الأولى ، تحدد جلسة ثانية من قبل الرئيس ويمكن اذاك لمجلس الإدارة أن يتداول في هذه الجلسة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

تتخذ مقررات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

مادة ١٤ - يحضر اجتماعات مجلس الإدارة مدير ومحاسب الشركة دون الاشتراك في التصويت .

مادة ١٥ - توقع محاضر الاجتماعات من قبل أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وتدون في سجل خاص . وترسل نسخة من هذه المحاضر الى سلطة الوصاية في غضون الثمانية أيام التالية .

مادة ١٦ - يحدد مجلس الإدارة البرنامج العام لنشاط الشركة ، ويعمل باسم هذه الأخيرة . وينجز أو يأذن بانجاز جميع الأعمال أو العمليات الضرورية لتحقيق مهمة الشركة ولتسييرها الإداري والمالي .

ولهذا الغرض يتداول على وجه الخصوص حول ما يلي :

١ - النظام الداخلى والقانون الأساسى للمستخدمين اللذان يتم وضعهما طبقا للتشريع الجارى به العمل ،

٢ - رفع رأسمال الشركة أو تخفيضه ،

٣ - البرامج السنوية أو المتعددة السنوات الخاصة بانجاز أشغال التجهيز أو بناء المساكن ،

٤ - سياسة الاستهلاك ،

٥ - اكتساب أو استئجار العقارات الضرورية لنشاط الشركة .

٦ - شروط وكيفيات التنازل عن المساكن المبنية من قبل الشركة .

٧ - الحسابات السنوية للشركة .

٨ - تخصيص الارباح طبقا للتشريع الجارى به العمل .

الفصل الثانى

المدير

مادة ١٧ - يعين مدير الشركة المحلية للأشغال من قبل الوالي بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، بعد مصادقة وزير الداخلية .

مادة ١٨ - لا يمكن الجمع بين وظيفة مدير الشركة وعضو مجلس إدارة الشركة .

ولا يجوز للمدير أن يمارس أية وظيفة أخرى .

مادة ١٩ - يقوم المدير تحت سلطه ومراقبة رئيس مجلس الادارة بتسيير الشركة .

ولهذا الغرض :

١ - يتخذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ مقررات مجلس الادارة .

٢ - يقوم بالتنسيق وبإدارة مجموع مصالح الشركة .

٣ - يوظف ويسرح المستخدمين الضروريين لسير الشركة في حدود جدول المستخدمين المحدد من قبل مجلس الادارة وفي القيود الخاصة بالميزانية .

مادة ٢٠ - يتولى المدير إبرام جميع الوثائق والعقود والمعاهدات أو الصفقات بموافقة رئيس مجلس الادارة وذلك تنفيذاً لمقررات هذا المجلس .

ويمكن له أن يفوض توقيعه تحت مسؤوليته الى واحد أو أكثر من رؤساء المصالح بعد موافقة رئيس مجلس الادارة على ذلك .

مادة ٢١ - يكون المدير أمراً بالصرف لنفقات الشركة ، فيعد ويحيل للعون المحاسب المعين بعده أوامر الاداء وسندات القبض . ويضبط محاسبة الالتزام بالنفقات واصدار سندات القبض وأوامر الاداء المحالة الى العون المحاسب .

الفصل الثالث

العون المحاسب

مادة ٢٢ - يعين العون المحاسب من قبل الوالى بناء على اقتراح مجلس الادارة بعد اخذ رأى أمين المال للولاية . ولا يمكن ابداله أو عزله الا ضمن نفس الاوضاع .

مادة ٢٣ - يتولى العون المحاسب تسيير المحاسبة التجارية للشركة ، ويساعده في مهمة العدد الضرورى من المستخدمين .

ويوضع تحت سلطة مدير الشركة .

مادة ٢٤ - يكلف العون المحاسب تحت مسؤوليته الخاصة باستيفاء الموارد ودفع الحوالات التى يصدرها المدير . ويكون وحده مؤهلاً لاجراء كل عملية خاصة بالأموال أو بالسندات المالية .

فهو يسهر على حفظ حقوق الشركة وتحصيل ديونها ومدخولاتها ، ويتكلف بأوامر القبض الصادرة عن المدير .

مادة ٢٥ - ان كل حجز لما للمدين لدى الغير

أو كل معارضة تتناول المبالغ التى فى ذمة الشركة ، وكل تبليغات التنازل عن تلك المبالغ أو تحويلها ، وكل تبليغ يستهدف توقيف الدفع ، يجب أن يتم بين يدى العون المحاسب .

مادة ٢٦ - يخضع العون المحاسب لمراقبة أمين المال التابع للولاية ، ويتسلم الوالى تقارير المراقبة المرسلة للاطلاع ويمكنه اجراء المراقبة للعمليات والكتابات الخاصة بالعون المحاسب بواسطة مندوب يعينه لهذا الغرض .

الباب الخامس

تسيير الشركة

الفصل الأول

الاحكام العامة

مادة ٢٧ - ان الشركة المحلية للأشغال يمثلها مديرها لدى القضاء وفى جميع الأعمال المتعلقة بنشاطها المندى ، مع مراعاة الاختصاصات الآيلة للعون المحاسب .

ويتولى المدير الدفاع عنها فى الدعاوى القضائية المرفوعة من الشركة أو عليها بعد الحصول على اذن مجلس الادارة ، وتبرم المعاملات ضمن نفس الاوضاع .

وللمدير أن يتخذ كل الاجراءات التحفظية أو القاطعة لانقضاء الأجل أو التقادم أو سقوط الحق وذلك بدون الحصول على اذن مسبق من مجلس الادارة ، مع مراعاة الاختصاصات الآيلة للعون المحاسب .

مادة ٢٨ - تخضع الصفقات المتعلقة بالأشغال والنقل والتزويدات للقواعد المنصوص عليها فى قانون الصفقات العمومية .

يبد أنه يجوز أن يؤذن للمدير من قبل مجلس الادارة أن يبرم بالتراضى صفقة خاصة باللوازم العادية المحددة فى قائمة موضوعة من قبل مجلس الادارة لا يتجاوز مبلغها عشرين ألف دينار .

مادة ٢٩ - يجوز للوالى فى كل حين أن يعمل على اتمام جميع عمليات المراقبة بواسطة موظفين معينين من قبله بقصد التأكد من تطبيق الأوامر التنظيمية المقررة سواء بالقوانين الجارى بها العمل أو بهذا القانون الأساسى .

الفصل الثاني

النظام المالي

مادة ٣٠ - يكون رأسمال الشركة المحلية للأشغال المنصوص عليه في المادة ٧ من هذا القانون الاساسي مساويا لقيمة الاموال المنقولة والعقارية المخصصة لها والتي أضيف اليها مبلغ الاسهامات المقدمة من قبل أعضائها .

ويرتفع رأس المال بفضل ما يلي :

- القيمة الصافية للاسهامات اللاحقة والمنوحة للشركة .

- الهبات والمساعدات المقدمة بعنوان الاستثمار والتي قد تقدمها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو أى شخص معنوى أو طبيعى .

- الاحتياطات الاجبارية التى تدرج فى رأس المال .

ويخفض رأسمال الشركة بقيمة ما تروده أو تنقله الشركة من الاسهامات .

مادة ٣١ - يمكن أن يعاد تقييم رأسمال الشركة من قبل مجلس الادارة ، وتخضع هذه العملية لمصادقة الوالى .

مادة ٣٢ - تمون الحسابات التقديرية السنوية للشركة بما يلي :

- ثمن الأشغال التى تقوم بها الشركة لحساب الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية أو الخصوصية الأخرى .

- ايراد بيع الادوات والتزويدات والفضلات أو المنتجات الاضافية .

- قيمة بيع أو تأجير المساكن المبنية من قبل الشركة .

- ايراد القروض المعقودة .

- التجهيزات والمساعدات المنوحة للشركة .

- الفوائد المؤداة للشركة من قبل المدينين والارادات الاستثنائية .

- الهبات والوصايا الجاصلة لفائدة الشركة

مادة ٣٣ - تشمل تكاليف الاستغلال الخاص بالشركة على وجه الخصوص نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم ، والأشغال والتزويدات والنفقات المختلفة للتسيير والمصاريف المالية والتكاليف الاستثنائية والمخصصات السنوية لحساب الاستهلاك وحسابات الاحتياط .

مادة ٣٤ - ان قواعد استهلاك الاموال المنقولة والعقارات التى تنخفض قيمتها من جراء الاستعمال والتلف والقدم أو بسبب التطور التقنى ، تحدد طبقا للتنظيم الجارى به العمل ، من قبل مجلس الادارة ، ويصادق عليها الوالى .

مادة ٣٥ - ان نفقات التأسيس الاولى كنفقات الدراسات والأبحاث وبصفة أعم جميع التكاليف الاستثنائية غير المقيدة مباشرة فى حساب الاستغلال أو الخسائر والأرباح يجب أن تعتبر كمستهلكة مبدئيا فى مهلة أقصاها خمس سنوات ما عدا الاستثناء الممنوح من قبل الوالى .

مادة ٣٦ - تقيد نتيجة استغلال كل سنة مالية بتمامها فى الموازنة .

وتقتطع فى بداية السنة المالية التى تعقب ذلك ، المبالغ المالية التالية وذلك من العائد المتوفر لنتائج الاستغلال المجموعة :

- بصفة أولية : المبالغ الضرورية لتغطية عجز السنوات المالية السابقة .

- من الرصيد : ٥٪ لتخصيصها للاحتياط الاجبارى فى حدود ١٠٪ من رأسمال الشركة .

ويقرر تخصص الارباح ، بعد هذه الاقتطاعات، طبقا للتنظيم الجارى به العمل ، من قبل الوالى ، بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة ٣٧ - تؤهل الشركة المحلية للأشغال لعقد القروض لدى أية هيئة مقرضة ، ويؤذن بالقروض من قبل الادارة ويصادق عليها الوالى .

مادة ٣٨ - ان العمليات المادية الخاصة بتحصيل الديون يمكن أن تتم حسب الكيفيات الجارى بها العمل فى التجارة ولا سيما بواسطة التحويلات المصرفية أو الشيكات أو سندات الدين أو الحوالات البريدية أو الشيكات البريدية .

مادة ٣٩ - يجب على الشركة المحلية للأشغال أن تفتح حسابا جاريا فى الخزينة العامة .

يوقع المصون المحاسب على الوثائق المتعلقة بالعمليات المالية الخاصة بهذا الحساب .

الفصل الثالث

الحساب التقديرى السنوى

مادة ٤٠ - يخصص الحساب التقديرى السنوى للشركة المحلية للأشغال لمدة تبتدىء من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ، ويشتمل على قسمين :

الفصل الرابع

المحاسبة

مادة ٤٥ - تنظم محاسبة الشركة وتضبط بكيفية تسمح بما يلي :

١ - مراقبة التنفيذ المنتظم للتقديرات الخاصة بالواردات والنفقات المصادق عليها بالنسبة لكل سنة مالية .

٢ - تحديد مبلغ الإيرادات والتكاليف الخاصة بالاستغلال .

٣ - تقدير وضع الأصول والخصوم للشركة ، وتحرير الكلفة لمختلف أقسام النشاط الخاص بالشركة .

مادة ٤٦ - ان العمليات الخاصة بالاموال والامور التي تهم الشركة تثبت بموجب كتابات مسموكة ضمن الاوضاع التجارية ، وفقا لمبادئ المخطط الحسابي العام .

ويجرى جمع اجمالي لهذه العمليات في موازنات شهرية ، ويصار بعدئذ الى تحديد نتائجها في نهاية السنة المالية بموجب جرد وميزان عام للحسابات وحساب للاستغلال وحساب للخسائر والارباح ثم بموجب ميزانية .

مادة ٤٧ - تكون المحاسبة المسموكة من طرف العون المحاسب موضوعة تحت رقابة المدير .

ويسوغ لهذا الاخير ولرئيس مجلس الادارة ان يطلعا في كل حين الوثائق الثبوتية للمقبوضات والنفقات وعلى سجلات المحاسبة في مكاتب العون المحاسب .

مادة ٤٨ - اذا تعذر تحصيل الموارد بالطرق العادية ، فان العون المحاسب يطلع المدير عن ذلك ، ليعمد هذا الاخير الى اجراء الملاحقات القضائية ورفع الدعاوى اذا وجد لزوما لذلك .

مادة ٤٩ - تقفل حسابات السجلات الرئيسية لمحاسبة العون المحاسب من قبل المدير في نهاية السنة او حين ترك العون المحاسب الوظيفة . فيطلع المدير على الرصائد وحسابات الاموال الحرة والحسابات الجارية وحسابات القيم العديمة النشاط ، ويضع محضرا لمختلف هذه العمليات .

الفصل الخامس

حساب نهاية السنة المالية

مادة ٥٠ - يعمل المدير في نهاية السنة المالية على وضع ميزان عام للحسابات وميزانية تنفيذ

- قسم للاستغلال .

- قسم للاستثمار .

مادة ٤١ - يشتمل قسم الاستغلال على ما يلي :

- حساب الاستغلال التقديرى .

- حساب تقديرى للخسائر والارباح .

- حساب تقديرى لتوزيع النتائج .

مادة ٤٢ - ترتب عمليات قسم الاستثمار بحسب نوعها ، وتشتمل على ما يلي :

في باب النفقات :

- تسديدات الديون .

- اكتساب الاموال المنقولة والعقارية .

- شراء التزويدات المخزونة .

في باب المدخولات :

- ايراد القروض .

- اعانات التجهيز والهبات والوصايا .

- التنازل عن الاموال المنقولة والعقارية والاستهلاك الخاص بها .

- استهلاك التزويدات المدخورة .

- حصة الفوائض الناجمة عن قسم الاستغلال المخصص للتجهيز .

مادة ٤٣ - يجب ان تقدم عمليات قسم الاستغلال وقسم الاستثمار كل فيما يخصها ، على اساس التوازن الحقيقي .

مادة ٤٤ - يحضر المدير الحساب التقديرى السنوى للشركة . ويجب ان يصوت عليه مجلس الادارة قبل ١٥ اكتوبر ويصادق عليه الوالى .

واذا رفضت المصادقة على الحساب التقديرى السنوى ، وجب على مجلس الادارة ان يعيد النظر فيه ، ويصدر الوالى قراره النهائى بشأنه .

واذا لم يصدق الوالى الحساب التقديرى السنوى ولم يصدر قراره عند افتتاح السنة المالية ، يجوز لرئيس مجلس الادارة ان يأذن للمدير فى حدود التقديرات المصوت عليها من قبل مجلس الادارة ، بالالتزام بنفقات الاستغلال او بالاستثمار فى الاشغال المشروع بها تنفيذا للبرامج السابقة المصادق عليها ، ما لم يعارض فى ذلك الوالى .

للحساب التقديرى السنوى بواسطة المحاسب وبعد اعداد الجرد .

فتقدم هذه الوثائق الى مجلس الادارة ملتققة بتقرير المدير الذى يعرض فيه لهذا المجلس جميع عناصر المعلومات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية الاخيرة ويشير فيه الى التدابير التى يتعين اتخاذها لتنمية الانتاج وبصفة عامة لتحسين استغلال الشركة وتجديد منشآتها وتنظيمها على الطراز العصرى .

فيتداول مجلس الادارة فى هذا التقرير وملحقاته .

مادة ٥١ - يشتمل الحساب المالى المقدم لأمين مال الولاية من قبل العون المحاسب ، على ما يلى :

- الميزان العام لحسابات الدفتر الكبير الموضوع بعد الجرد .

- تطور عمليات قسم الاستغلال .

- تطور عمليات قسم الاستثمار .

وبعد ان يتحقق المدير من صحة الحساب المالى ، يتداول مجلس الادارة فى هذا الحساب الذى يجب أن يرفع اليه قبل أول يوليو الذى يلى قفل السنة المالية .

مادة ٥٢ - يقدم الحساب الى أمين مال الولاية فى مهلة شهرين من مداولة مجلس الولاية وبعد أن يصادق العون المحاسب على صحته وحقيقته بتوقيعه من قبله مقرونا بالتاريخ .

مادة ٥٣ - ينبغى ان يرفق الحساب المالى بالوثائق التالية :

- المحضر المنصوص عليه فى المادة ٤٩ .

- حالة حسابات الغير والحسابات المالية .

- جدول عمليات القيم العديمة النشاط .

- الميزان المؤقت لقفل السنة المالية .

- الحساب التقديرى للسنة المالية وكل مقررات التعديل التى تطرأ عليه .

- جدول التصحيحات الخاصة بالقروض .

- المقررات المحددة بموجبها معدلات الاتاوى المدفوعة للشركة من قبل المنتفعين واتمام بيع أو ايجار العقارات والاموال المنقولة والادوات واللوازم والمنتجات التبعية .

- المقررات المحدد أو المعدل بموجبها القانون

الأساسى للموظفين وجدول المستخدمين والتعريفات الخاصة بالاجور .

- الوثائق الثبوتية للموارد والنفقات .

- نسخة من مقررات مجلس الادارة تتعلق بكل مسألة مالية .

مادة ٥٤ - يصفى الحساب المالى ضمن الاوضاع والمصادقات المطبقة على الحساب الخاصة بالولايات والبلديات .

الباب السادس

الوصاية

مادة ٥٥ - توضع الشركة المحلية للأشغال تحت وصاية والى الجزائر .

تصادق سلطة الوصاية ، وفقا للتشريع الجارى به العمل ، وبالحصوص على ما يلى :

- الأجهزة الداخلية للشركة وفقا لمآل النظام الداخلى للشركة .

- القانون الأساسى للموظفين .

- البرامج السنوية أو المتعددة السنوات للأشغال .

- التقارير السنوية لنشاطات المدير .

- الحسابات السنوية للشركة .

- تخصيص الأرباح المحققة .

- زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة .

- القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل .

- اكتساب العقارات أو استئجارها .

- التنازل عن المساكن المبنية من قبل الشركة وتأجيرها .

- الهبات والوصايا الممنوحة للشركة .

الباب السابع

حل الشركة

مادة ٥٦ - عندما يصبح تسيير الشركة المحلية للأشغال مخرلا لمالية الولاية والبلديات ، فانه يجوز للوالى أن يقرر التعطيل المؤقت للعمليات الخاصة بالشركة .

مادة ٥٧ - يقرر حل الشركة المحلية للأشغال بموجب مرسوم .

يحدد في المرسوم المتضمن حل الشركة تاريخ انتهاء عمليات الشركة وكيفية تصفيتها وكذلك أيلولة مجموع أموال الشركة .

مرسوم رقم ٧١ - ٣٠ مؤرخ في ١٠ ذي القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٦ يناير سنة ١٩٧١ يتضمن تحويل مؤسسة الألمنيوم الأفريقي (الوماف) الى الشركة الوطنية لصناعة الحديد (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة .

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٩٥ المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتنظيم رآ سير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذا المؤسسات الفلاحية الشاغرة .
- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٨ المؤرخ في ١١ يناير سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالوصاية على المؤسسات الصناعية ، والصناعات التقليدية والمنجمية المسيرة ذاتيا .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٧٦ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة الحديد والمصادقة على قوانينها الأساسية

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٢ المؤرخ في ٢٨ رمضان ١٣٨٦ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تعديل القانون الاساسى للشركة الوطنية للحديد والصلب .

- وبمقتضى القرار العمالى رقم ٣٩٧ المؤرخ في ٣ أبريل سنة ١٩٦٤ والمتضمن الاعلان عن شغور مؤسسة الألمنيوم الأفريقي .

يرسم ما يلى :

مادة ١ - تحول جميع الاملاك والحصص والحقوق والأسهم والالتزامات التابعة لمؤسسة الألمنيوم الأفريقي (الوماف) التى يوجد مركزها الرئيسى بـ ٥ نهج خليفة بوخالفة بمدينة

الجزائر ، الى الشركة الوطنية للحديد والصلب .
مادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ ذي القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٦ يناير سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ٣٧ مؤرخ فى ٢٤ ذي القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ يتضمن تحويل مؤسسة الانارة التقنية الافريقية (ايتاف) الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية (٢) .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة .

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٨٦ المؤرخ فى ١٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية والمصادقة عليها .

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٩٥ المؤرخ فى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذا المؤسسات الفلاحية الشاغرة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٨ المؤرخ فى ١١ يناير سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالوصاية على المؤسسات الصناعية والصناعات التقليدية والمنجمية المسيرة ذاتيا .

- وبمقتضى القرار العمالى رقم ٩٠ المؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن الاعلان عن شغور المؤسسة (ايتاف) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤ فى ١٩٧١/١/١٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨ فى ١٩٧١/١/٢٦ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تحول جميع الاملاك والحصص والحقوق والأسهم والتزامات مؤسسة الانارة التقنية الافريقية (ايتاف) التي يوجد مركزها الرئيسي بالروبية المنطقة الصناعية الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

مادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٤٢ مؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ يتضمن تحويل جميع الاموال والحصص والحقوق والأسهم والتزامات العائدة للشركة العامة للكهرباء الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية (١) .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٨٦ المؤرخ في

١٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٩٥ المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم تسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعية التقليدية وكذا الاستغلال الفلاحية الشاغرة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٨ المؤرخ في ١١ يناير سنة ١٩٦٤ والمتعلق بالوصاية على المؤسسات الصناعية والصناعية التقليدية والمنجمية المسيرة ذاتيا .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٦ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٥ والمتضمن تعيين مندوب للحكومة لدى الشركة العامة للكهرباء .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - ان جميع الاموال والحصص والحقوق والأسهم والتزامات العائدة للشركة العامة للكهرباء الموجود مركزها الرئيسي بالجزائر شارع نصيرة نوو ، تحول الى الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .

مادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ٣ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٦٢
مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨

يتضمن نقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم
٧٨ - ٧ . المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ الى الشركة الوطنية
للصناعات الكيماوية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة ،
- وبناء على الدستور ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠
و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٧٣ المؤرخ في ١٢
رمضان عام ١٣٧٨ الموافق ١٤ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية
للصناعات الكيماوية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٨ - ٧ . المؤرخ في
١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس
سنة ١٩٧٨ المتضمن تأميم جميع الاموال والحصص
والاسهم والحقوق والفوائد التي تملكها بعض
الشركات ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ينقل مجموع الاموال والحصص
والاسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب المقطع
الاول من المادة الاولى من الامر رقم ٧٨ - ٧ .
المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق
٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المشار اليه اعلاه ، الى
الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية .

المادة ٢ - تدفع الشركة الوطنية للصناعات
الكيماوية الى الخزينة العامة ، مبلغا مقابل
الاموال المنقولة اليها بموجب المادة الاولى
اعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد بموجب
مقرر مشترك يصدر عن وزير الصناعات الخفيفة
ووزير المالية .

المادة ٣ - يكلف وزير الصناعات الخفيفة
ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا

المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٦٣
مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨

يتضمن نقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم
٧٨ - ٧ . المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨
الى الشركة الوطنية لصناعات النسيج (٢)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة ،
- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر ٦٦ - ٢١٨ المؤرخ في ٣ ربيع
الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦
والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات
النسيج ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٨ - ٧ . المؤرخ في
١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس
سنة ١٩٧٨ المتضمن تأميم جميع الاموال
والحصص والاسهم والحقوق والفوائد التي
تملكها بعض الشركات ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ينقل مجموع الاموال والحصص
والاسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب
المقطع ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة الاولى من
الامر رقم ٧٨ - ٧ . المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام
١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المشار
اليه اعلاه ، الى الشركة الوطنية لصناعات
النسيج .

المادة ٢ - تدفع الشركة الوطنية لصناعات
النسيج الى الخزينة العامة ، مبلغا مقابل الاموال

المنقولة اليها بموجب المادة الاولى اعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد بموجب مقرر مشترك من وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية .

المادة ٣ - يكلف وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٦٤
مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨

الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨
يتضمن نقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨

الى الشركة الوطنية لصناعة الجلود (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٢١ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للمدابع الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ اكتوبر سنة ١٩٧٢ المتضمن استبدال اسم الشركة الوطنية للمدابع الجزائرية باسم الشركة الوطنية لصناعة الجلود،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ١٦٥ المؤرخ في ٧ ما يو سنة ١٩٦٣ المتضمن احداث الصندوق الجزائري للتنمية والمصادقة على قانون الاساسي،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٢٦ المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة

١٩٧٢ المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المتضمن تأميم جميع الاموال والحصص والاسهم والحقوق والفوائد التي تملكها بعض الشركات ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ينقل مجموع الاموال والحصص والاسهم والحقوق والفوائد المؤممة بموجب المقتعين ٦ و ٧ من المادة الاولى من الامر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المشار اليه اعلاه ، الى الشركة الوطنية لصناعة الجلود (سونيبك) .

المادة ٢ - تدفع الشركة الوطنية لصناعة الجلود الى الخزينة العامة ، مبلغا مقابل الاموال المنقولة اليها بموجب المادة الاولى اعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد بموجب مقرر مشترك من وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية .

المادة ٣ - تنقل ايضا الى الشركة الوطنية لصناعة الجلود - جميع انواع الاموال والحصص والاسهم والحقوق والفوائد المنصوص عليها في المقطع ٧ من المادة الاولى من الامر رقم ٧٨ - ٧ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المشار اليه اعلاه - والتي يحوزها البنك الجزائري للتنمية ، بمقتضى الاتفاقية المؤرخة في ٢٩ ماسو ١٩٦٥ المبرمة بينه وبين الشركة العرسيه للاخذية .

تدفع الشركة الوطنية لصناعة الجلود الى البنك الجزائري للتنمية - مبلغا مقابل الاموال المؤممة بموجب المقطع السابق وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد بموجب مقرر مشترك من وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية .

المادة ٤ - يكلف وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٦٥
مؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨
الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨

يتضمن نقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم ٧٨ - ٥٧ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨

الى الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب (١)
ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٥٢ المؤرخ في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات الخشب ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٤٣ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ اكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تميم هدف الشركة الوطنية لصناعات الخشب وتبديل تسميتها بتسمية : الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٨ - ٧٠ المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المتضمن تأميم جميع انواع الاموال والحصص والاسهم والحقوق والفوائد التسي تملكها بعض الشركات ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ينقل مجموع الاموال والحصص والاسهم والفوائد المؤممة بمقتضى المقطع ٨ من المادة الاولى من الامر رقم ٧٨ - ٧٠ المؤرخ في

١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ المشار اليه اعلاه ، الى الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب .

المادة ٢ - تدفع الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب الى الخزينة العامة ، مبلغا مقابل الاموال المنقولة اليها بموجب المادة الاولى اعلاه ، وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية .

المادة ٣ - يكلف وزير الصناعات الخفيفة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٦٨
مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق
لول ابريل سنة ١٩٧٨

يتضمن حل الشركة الوطنية للبحث عن
المياه والتهينة المائية (٢)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٤ - ٩٦ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهينة المائية ،

- ونظرا لاحكام الدستور التي تقضي بان يصبح احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها تابعا للميدان التنظيمي وليس للميدان التشريعي ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تحل الشركة الوطنية للبحث عن المياه والتهنية المائية . المحدثة بموجب الامر رقم ٧٤ - ٩٦ المؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - تحول الاموال المنقولة والعقارية المملوكة للشركة الوطنية المنحلة وكذلك التزاماتها وتؤول الى مؤسسات اشغال الري التي ستحدث في الاغواط وتووقت وادار .

يحدد توزيع الاموال المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة ، بموجب قرار مشترك يصدر عن وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية ،

المادة ٣ - يتولى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة توزيع موظفي الشركة الوطنية المنحلة بين مؤسسات اشغال الري التي ستحدث في الاغواط وتووقت وادار وذلك بموجب قرار صادر عنه .

المادة ٤ - يكلف وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٦ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٧٣

مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨

الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨

يتضمن احداث شركة دراسات الري لمدينة الجزائر (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٧٢ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن حل المكتب الوطني لدراسات تقنية المياه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تحدث مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكي

للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وذلك تحت اسم « شركة دراسات الري لمدينة الجزائر » .

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع غيرها وتخضع للتشريع الجارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٢ (١) - تتولى المؤسسة في إطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدراسات في قطاع الري . وتحدد أهداف المؤسسة ووسائلها واختصاصها الاقليمى ، كما يأتى :

١ - الأهداف :

- تتولى المؤسسة ، القيام بالدراسات الآتية :
- دراسة المحيط قصد التعرف على الموارد المائية والارضية ،
- مسح الاراضى واعداد الخرائط ،
- التهيئة المائية والفلاحية ،

- تزويد المراكز الحضرية والريفية والمناطق الصناعية بالمياه الصالحة للشرب وللصناعة ،

- معالجة المياه وتصفيتها واعادة استعمالها ،

- الهندسة المعمارية والهندسة المدنية للمنشآت التى كانت موضوع الدراسات المشار اليها اعلاه .

- متابعة أشغال الانجاز التى كانت موضوع دراسات ، ومراقبتها .

٢ - الوسائل :

حتى تؤدي المؤسسة مهمتها :

تزودها الدولة في حدود أهدافها ، وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، بكل الوسائل المنقولة والعقارية والصناعية والمالية والتجارية ، من أجل تحقيق الأهداف التى أسندتها اليها المخططات والبرامج التنموية .

ويمكن المؤسسة ، في الحدود المرخص بها وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، أن تقترض أموالا تدعم بها وسائلها المالية اللازمة

لتأدية مهامها وتحقيق أهدافها المحددة في إطار المخططات والبرامج التنموية .

وتعد مؤهلة أيضا للقيام ، في إطار التنظيم المعمول به ، بالعمليات التجارية والعقارية والمنقولة والصناعية والمالية التى لها علاقة بهدفها والتى من طبيعتها أن تساعد توسعها .

المادة ٣ - تمارس المؤسسة نشاطاتها المطابقة لهدفها على مجموع ولايات الجزائر والبلدية والبويرة والجلفة والاصنام والمدينة والمسيلة وتيزى وزو .

ويمكنها بصفة استثنائية وبموجب قرار من الوزير القائم بالوصاية أن تقوم بتنفيذ الأشغال التى تتصل بهدفها على تراب ولايات غير داخلة في اختصاصها الاقليمى .

« المادة ٤ (٢) - يكون مقر المؤسسة بالبويرة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الري » .

الباب الثانى

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٥ - يخضع هيكل المؤسسة وادارتها وسيورها وكذلك وحداتها ، للمبادئ المدرجة في الميثاق الوطنى والاحكام المنصوص عليها في الامر ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٦ - تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

المادة ٧ - تتألف هيئات المؤسسة ووحداتها من :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة ومديرى الوحدات .

المادة ٨ - تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق نشاط الوحدات التى تكون المؤسسة ، وتساهم هذه الوحدات في انجاز هدف المؤسسة . ويتم تأسيس وتحديد عدد وحدات المؤسسة

طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٢ - ١٧٧ المؤرخ في ١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص التالية له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ٩ - توضع المؤسسة تحت وصاية ومراقبة وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة الذي يمارس سلطاته طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١٠ - تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق الخاصة بعدة مؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسة الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية المؤسسة

المادة ١١ - تحدد مالية المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة الاشتراكية بموجب قرار مشترك من وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية . وتتكون مالية المؤسسة من المال الصافي المحول جزئيا من املاك وأموال المكتب الوطني لدراسات تقنية المياه ، المنحل .

المادة ١٢ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية الاساسية للمؤسسة ، بموجب قرار مشترك بين سلطة الوصاية ووزير المالية وذلك بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة الذي يدلي به في اجتماع مجلس مديرية المؤسسة بعد مشاورة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالي للمؤسسة

المادة ١٣ - يخضع الهيكل المالي للمؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٤ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة بالمؤسسة مع آراء وتوصيات مجلس العمال الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط خلال المهل القانونية من أجل المصادقة عليها .

المادة ١٥ - ترسل ميزانية الحساب المتعلق بالاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج وكذلك التقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة مرفقة بآراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

المادة ١٦ - تسك حسابات المؤسسة على الشكل التجباري طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٢٥ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٧ - يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم ، ما عدا التعديل المذكور في المادة ١٢ أعلاه ، ضمن الاوضاع المقررة له .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للمؤسسة يدلي به في اجتماع مجلس المديرية بعد مشاورة مجلس العمال ، ويرفع من ثمة الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

المادة ١٨ - لا يجوز حل المؤسسة أو تصفيتها أو ايلولة اموالها الا بموجب نص مائل تحدد بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق أول أبريل سنة ١٩٧٨ .

في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

التسمية - الهدف - المقرر

المادة الاولى - تحت مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧٤-٧١ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وذلك تحت اسم « شركة دراسات الري لمدينة وهران » .

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع غيرها وتخضع للتشريع الجاري به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٢ (١) - تتولى المؤسسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدراسات في قطاع الري . وتحدد أهداف المؤسسة ووسائلها واختصاصها الاقليمي ، كما يأتي :

١ - الأهداف :

- تتولى المؤسسة ، القيام بالدراسات الآتية :
- دراسة المحيط قصد التعرف على الموارد المائية والارضية ،
- مسح الاراضي واعداد الخرائط ،
- التهيئة المائية والفلاحية ،
- تزويد المراكز الحضرية والريفية والمناطق الصناعية بالمياه الصالحة للشرب وللصناعة ،
- معالجة المياه وتصفيتها واعادة استعمالها ،
- الهندسة المعمارية والهندسة المدنية للمنشآت التي كانت موضوع الدراسات المشار اليها أعلاه .
- متابعة أشغال الانجاز التي كانت موضوع دراسات ، ومراقبتها .

مرسوم رقم ٧٨ - ٧٤
مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق
اول ابريل سنة ١٩٧٨
يتضمن احداث شركة دراسات الري
لمدينة وهران (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن حل المكتب الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٧٢ المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن حل المكتب الوطني لدراسات تقنية المياه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ١٩٧٨/٤/٤

(٢) مجلة بالمرسوم رقم ٨٢ - ٢٤٤ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ١٩٨٢/٧/٢٧

٢ - الوسائل :

حتى تؤدي المؤسسة مهمتها :

تزودها الدولة في حدود أهدافها ، وطبقا
للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، بكل
اوسائل المنقولة والعقارية والصناعية والمالية
والتجارية ، من أجل تحقيق الاهداف التي أسندتها
اليها المخططات والبرامج التنموية .

ويمكن المؤسسة ، في الحدود المخصص بها
وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ،
أن تقتصر أموالا تدعم بها وسائلها المالية اللازمة
لتأدية مهامها وتحقيق أهدافها المحددة في اطار
المخططات والبرامج التنموية .

وتعد مؤهلة أيضا للقيام ، في اطار التنظيم
المعمول به ، بالعمليات التجارية والعقارية والمنقولة
والصناعية والمالية التي لها علاقة بهدفها والتي من
طبيعتها أن تساعد توسعها ، .

المادة ٣ - تمارس المؤسسة نشاطاتها المطابقة
لهدفها على مجموع ولايات وهران وتلمسان
ومستغانم ومعسكر وتيارت وسعيدة وسيدي
بلعباس .

ويمكنها بصفة استثنائية وبموجب قرار من
الوزير القائم بالوصاية أن تقوم بتنفيذ الاشغال
التي تتصل بهدفها على تراب ولايات غير داخلية
في اختصاصها الاقليمي .

المادة ٤ - يكون مقر المؤسسة الرئيسي في مدينة
وهران .

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب
الوطني بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير
وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

الباب الثاني

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٥ - يخضع هيكل المؤسسة وادارتها
وسيرها وكذلك وحداتها ، للمبادئ المدرجة
في الميثاق الوطني والاحكام المنصوص عليها في
الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام
١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق

بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والعصوم
المتخذة لتطبيقه .

المادة ٦ - تتمتع المؤسسة بالشخصية
المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٧ - تتألف هيئات المؤسسة ووحداتها
من :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة ومديرى الوحدات .

المادة ٨ - تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق
نشاط الوحدات التي تكون المؤسسة . وتساهم
هذه الوحدات في انجاز هدف المؤسسة .

ويتم تأسيس وتحديد عدد وحدات المؤسسة
طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في
١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣
والمعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص التالية
له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ٩ - توضع المؤسسة تحت وصاية
ومراقبة وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية
البيئة الذي يمارس سلطاته طبقا للامر رقم
٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥
والمضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة
الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى
التابعة للدولة .

المادة ١٠ - تشارك المؤسسة في مجالس
التنسيق الخاصة بعدة مؤسسات ضمن الشروط
المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ
في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسة
الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية المؤسسة

المادة ١١ - تحدد مالية المؤسسة الخاصه

للاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة الاشتراكية بموجب قرار مشترك من وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية . وتتكون مالية المؤسسة من المال الصافي المحول جزئيا من املاك واموال المكتب الوطني لدراسات تقنية المياه . المنحل .

المادة ١٢ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية الاساسية للمؤسسة ، بموجب قرار مشترك بين سلطة الوصاية ووزير المالية وذلك بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة الذي يدلى به في اجتماع مجلس مديرية المؤسسة بعد مشاورة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالي للمؤسسة

المادة ١٣ - يخضع الهيكل المالي للمؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٤ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة بالمؤسسة مع آراء وتوصيات مجلس العمال الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط خلال المهل القانونية من أجل المصادقة عليها .

المادة ١٥ - ترسل ميزانية الحساب المتعلق بالاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج وكذلك التقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة مرفقة بآراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

المادة ١٦ - تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٧ - يتم كل تعديل لاحكام هذا

المرسوم ، ما عدا التعديل المذكور في المادة ١٢ اعلاه ، ضمن الاوضاع المقررة له .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للمؤسسة يدلى به في اجتماع مجلس المديرية بعد مشاورة مجلس العمال ، ويرفع من ثمة الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

المادة ١٨ - لايجوز حل المؤسسة أو تصفيتها أو ايلولة أموالها الا بموجب نص مماثل تحدد بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق أول أبريل سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٧٥
مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٨ الموافق
أول أبريل سنة ١٩٧٨

يتضمن احداث شركة دراسات الري
لمدينة قسنطينة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،
وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،
- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- دراسة المحيط قصد التعرف على الموارد المائية والارضية ،
- مسح الاراضى واعداد الخرائط .
- التهيئة المائية والفلاحية .
- تزويد المراكز الحضرية والريفية والمناطق الصناعية بالمياه الصالحة للشرب وللصناعة .
- معالجة المياه وتصفيتها واعادة استعمالها .
- الهندسة المعمارية والهندسة المدنية للمنشآت التى كانت موضوع الدراسات المشار اليها اعلاه .
- متابعة أشغال الانجاز التى كانت موضوع دراسات ، ومراقبتها .

٢ - الوسائل :

حتى تؤدي المؤسسة مهمتها :

- تزودها الدولة فى حدود أهدافها ، وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، بكل اوسائل المنقولة والعقارية والصناعية والمالية والتجارية ، من أجل تحقيق الاهداف التى أسندتها اليها المخططات والبرامج التنموية .
- ويمكن المؤسسة ، فى الحدود المرخص بها وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، أن تقترض أموالا تدعم بها وسائلها المالية اللازمة لتادية مهامها وتحقيق أهدافها المحددة فى اطار المخططات والبرامج التنموية .

وتعد مؤهلة أيضا للقيام ، فى اطار التنظيم المعمول به ، بالعمليات التجارية والعقارية والمنقولة والصناعية والمالية التى لها علاقة بهدفها والتى من طبيعتها أن تساعد توسعها .

- « المادة ٣ (٢) - تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها فى كامل تراب الولايات التالية : قسنطينة ، وعنابة ، وسكيكدة ، وتبسة ، وأم البواقي ، وجيجل ، وسطيف ، وبجاية ، وباتنة ، وقالة . ويمكنها أن تنجز أشغالا لها علاقة بهدفها فى تراب الولايات الاخرى غير التى تخضع لاختصاصها الاقليمى بصفة استثنائية وبناء على قرار من الوزير الوصى . »

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٧٢ المؤرخ فى ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٨ الموافق أول أبريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن حل المكتب الوطنى لدراسات تقنية المياه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقبر

المادة الاولى - تخلق مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وذلك تحت اسم « شركة دراسات السرى لمدينة قسنطينة » .

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع غيرها وتخضع للتشريع الجارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها فى هذا المرسوم .

المادة ٢ (١) - تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدراسات فى قطاع الرى . وتحدد أهداف المؤسسة ووسائلها واختصاصها الاقليمى ، كما يأتى :

١ - الاهداف :

تتولى المؤسسة ، القيام بالدراسات الآتية :

المادة ٤ - يكون مقر المؤسسة الرئيسي في مدينة قسنطينة .

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

الباب الثانى

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٥ - يخضع ميكل المؤسسة وادارتها وسيرها وكذلك وحداتها ، للمبادئ المدرجة فى الميثاق الوطنى والاحكام المنصوص عليها فى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٦ - تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

المادة ٧ - تتألف هيئات المؤسسة ووحداتها من :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرى الوحدات .

المادة ٨ - تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق نشاط الوحدات التى تكون المؤسسة ، وتساهم هذه الوحدات فى انجاز هدف المؤسسة .

ويتم تأسيس وتحديد عدد وحدات المؤسسة طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص التالية له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ٩ - توضع المؤسسة تحت وصاية ومراقبة وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة الذى يمارس سلطاته طبقا للامر رقم

٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١٠ - تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق الخاصة بعدة مؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية المؤسسة

المادة ١١ - تحدد مالىة المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة الاشتراكية بموجب قرار مشترك من وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية .

وتتكون مالىة المؤسسة من المال الصافى المحول جزئيا من اموال المكتب الوطنى لدراسات تقنية المياه ، المنحل .

المادة ١٢ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية الاساسية للمؤسسة ، بموجب قرار مشترك بين سلطة الوصاية ووزير المالية وذلك بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة الذى يدلى به فى اجتماع مجلس مديرية المؤسسة بعد مشاورة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالى للمؤسسة

المادة ١٣ - يخضع الهيكل المالى للمؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٤ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة بالمؤسسة مع آراء وتوصيات مجلس العمال الى وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط خلال المهل القانونية من أجل المصادقة عليها .

المادة ١٥ - ترسل ميزانية الحساب المتعلق

بالاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح وحساب تخصيص النتائج وكذلك التقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة مرفقة بآراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

المادة ١٦ - تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٧ - يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم ، ما عدا التعديل المذكور في المادة ١٢ اعلاه ، ضمن الاوضاع المقررة له .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للمؤسسة يدلى به في اجتماع مجلس المديرية بعد مشاورة مجلس العمال ، ويرفع من ثمة الى وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

المادة ١٨ - لا يجوز حل المؤسسة او تصفيتها او ايلولة اموالها الا بموجب نص مماثل تحدد بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٧٦

مؤرخ في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٨

الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨

يتضمن احداث شركة دراسات الري

لمدينة ورقلة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٧٢ المؤرخ فى ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن حل المكتب الوطنى لدراسات تقنية المياه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقبر

المادة الاولى - تحت مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤

المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وذلك تحت اسم « شركة دراسات السرى لمدينة ورقلة » .

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع غيرها وتخضع للتشريع الجارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٢ (١) - تتولى المؤسسة في اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدراسات فى قطاع الرى . وتحدد أهداف المؤسسة ووسائلها واختصاصها الاقليمى ، كما يأتى :

١ - الأهداف :

تتولى المؤسسة ، القيام بالدراسات الآتية :

- دراسة المحيط قصد التعرف على الموارد المائية والارضية ،

- مسح الاراضى واعداد الخرائط ،

- التهيئة المائية والفلاحة ،

- تزويد المراكز الحضرية والريفية والمناطق الصناعية بالمياه الصالحة للشرب وللصناعة ،

- معالجة المياه وتصفيتها واعادة استعمالها ،

- الهندسة المعمارية والهندسة المدنية لمنشآت التى كانت موضوع الدراسات المشار اليها أعلاه .

- متابعة أشغال الانجاز التى كانت موضوع دراسات ، ومراقبتها .

٢ - الوسائل :

حتى تؤدي المؤسسة مهمتها :

تزودها الدولة فى حدود أهدافها ، وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، بكل الوسائل المنقولة والعقارية والصناعية والمالية والتجارية ، من أجل تحقيق الأهداف التى أسندتها اليها المخططات والبرامج التنموية .

ويمكن المؤسسة ، فى الحدود المرخص بها وطبقا للاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها ، أن تقتضى أموالا تدعم بها وسائلها المالية اللازمة

لتأدية مهامها وتحقيق أهدافها المحددة فى اطار المخططات والبرامج التنموية .

وتعد مؤهلة أيضا للقيام ، فى اطار التنظيم المعمول به ، بالعمليات التجارية والعقارية والمنقولة والصناعية والمالية التى لها علاقة بهدفها والتى من طبيعتها أن تساعد توسعها .

« المادة ٣ (٢) - تمارس المؤسسة عملها المطابق لهدفها فى كامل تراب الولايات التالية : فسنطينة ، وعنابة ، وسكيكدة ، وتبسة ، وأم البواقي ، وجيجل ، وسطيف ، وبجاية ، وباتنة ، وقالة . ويمكنها أن تنجز أشغالا لها علاقة بهدفها فى تراب الولايات الاخرى غير التى تخضع لاختصاصها الاقليمى بصفة استثنائية وبناء على قرار من الوزير الوصى .

المادة ٤ - يكون مقر المؤسسة الرئيسى فى مدينة ورقلة .

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الرى واستصلاح الاراضى وحماية البيئة .

الباب الثانى

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٥ - يخضع هيكل المؤسسة وادارتها وسيرها وكذلك وحداتها ، للمبادئ المدرجة فى الميثاق الوطنى والاحكام المنصوص عليها فى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٦ - تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

المادة ٧ - تتألف هيئات المؤسسة ووحداتها من :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرى الوحدات .

الباب الخامس الهيكل المالي للمؤسسة

المادة ١٣ - يخضع الهيكل المالي للمؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٤ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة بالمؤسسة مع آراء وتوصيات مجلس العمال الى وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط خلال المهل القانونية من اجل المصادقة عليها .

المادة ١٥ - ترسل ميزانية الحساب المتعلق بالاستقلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج وكذلك التقرير السنوى لنشاط السنة المالية المنصرمة مرفقة بآراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط .

المادة ١٦ - تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٢٥ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

الباب السادس اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٧ - يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم . ما عدا التعديل المذكور في المادة ١٢ اعلاه ، ضمن الاوضاع المقررة له .

ويتكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للمؤسسة يدلى به في اجتماع مجلس المديرين بعد مشاورة مجلس العمال ، ويرفع من ثمة الى وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

المادة ١٨ - لا يجوز حل المؤسسة او تصفيتها او ايلولة اموالها الا بموجب نص مائل تحدد بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٨ الموافق اول ابريل سنة ١٩٧٨ .

المادة ٨ - تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق نشاط الوحدات التى تكون المؤسسة ، وتساهم هذه الوحدات في انجاز هدف المؤسسة .

ويتم تأسيس وتحديد عدد وحدات المؤسسة طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص التالية له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ٩ - توضع المؤسسة تحت وصاية ومراقبة وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة الذى يمارس سلطاته طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١٠ - تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق الخاصة بعدة مؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية المؤسسة

المادة ١١ - تحدد مالية المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة الاشتراكية بموجب قرار مشترك من وزير الرى واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ووزير المالية . وتتكون مالية المؤسسة من المال الصافى المحول جزئيا من املاك و اموال المكتب الوطنى لدراسات تقنية المياه ، المنحل .

المادة ١٢ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية الاساسية للمؤسسة ، بموجب قرار مشترك بين سلطة الوصاية ووزير المالية وذلك بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة الذى يدلى به في اجتماع مجلس مديرية المؤسسة بعد مشاورة مجلس العمال .

مرسوم رقم ٧٨ - ٢٠١ مؤرخ في ١٣ شوال عام ١٣٩٨ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن حل الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية لقسنطينة (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير السكن والبناء ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان

١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٧٧ المؤرخ في

٢٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق ١٢ يوليوز

سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث الشركة الوطنية

للبناء والاشغال العمومية بقسنطينة وتحديد

قانونها الاساسى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ١٢٨ المؤرخ

في ٢٠ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ مايو

سنة ١٩٧٨ والمتضمن تعيين المؤسسات

والهيئات الموضوعة تحت وصاية وزير السكن والبناء

- ونظرا لاحكام الدستور التى تقضى بان

يكون احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها

وسيرها وحلها من اختصاص الميدان التنظيمى ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تحل الشركة الوطنية للبناء

والاشغال العمومية بقسنطينة .

المادة ٢ - يؤول مجموع املاك وحقوق

والتزامات الشركة المنحلة وكذلك هياكلها

روسائلها ، الى المؤسسة الاشتراكية للاشغال فى

لشرق .

المادة ٣ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٣ شوال عام ١٣٩٨

الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٩ - ١٢٩ مؤرخ فى ٤ رمضان عام

١٣٩٩ الموافق ٢٨ يوليوز سنة ١٩٧٩ يتضمن

احداث شركة الدراسات التقنية فى مدينة

وهران (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية .

- وبناء على الدستور ، ولاسيما المادتان ١١١

- ١٠ و ١٥٢ منه

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى

٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة

١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات

والنصوص المتخذة لتطبيقه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ فى ١٧

ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة

١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى

للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ١٧

ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة

١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين

المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات

الآخري التابعة للدولة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى

١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر

سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبية التزامات المحاسبين

ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى

١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر

سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين

العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى

٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ اكتوبر

سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تحدث مؤسسة اشتراكية ذات

طابع اقتصادى طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم

الاشتراكى للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١ -

٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦

نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى

للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وذلك

تحت اسم « شركة الدراسات التقنية بوهران ،

ويشار اليها فى صلب هذا النص باسم

« الشركة » .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٩/٩/١٩٧٨

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ٢١/٧/١٩٧٩

المادة ٢ - تكلف الشركة ، في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للتنظيم الجارى به العمل في مجال الطرق والأعمال الفنية وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية التابعة للدولة ، بأن تقدم الى أصحاب منشآت حركة المرور في الطرق الخدمات التي تستهدف:

- الدراسات المتعلقة بالنقل ، والتحقيقات المتعلقة بحركة المرور ، والدراسات المتعلقة بالمرور في المناطق الحضرية وتقديرات حركة المرور .

- دراسات التصميم الهندسي والهيكلى للطرق وبصفة عامة تهيئة الطرق والسكك الحديدية وطرق المطارات .

- دراسات تصميم الأعمال الفنية وحسابها ، مثل الجسور وجدران الدعم والانفاق ، وبصفة عامة جميع منشآت الهندسة المدنية من المصن والاسمنت ، والاسمنت المسلح والخرسانة واللبن المسلح .

- الدراسات الجيولوجية والجيوتقنيسية ، واجراء التجارب في المكان وتحليل العينات في مختبر آلية سطح الأرض .

- دراسات انجاز رسم الخرائط واعمال الطوبوغرافيا كرسم التقطع الارضية والمنشآت واشغال التسوية والالحاق والترميم .

- الدراسات المائية التي تهم منشآت الاشغال العمومية كالتطهير وصرف المياه وحساب منسوبات الادوية .

- دراسة شبكات الطرق والشبكات المختلفة في المناطق الجديدة المزمع اعدادها للسكن والصناعة .

- دراسات تنظيم الورش التي تسند دراستها الى الشركة ، ومراقبتها ومتابعتها .

المادة ٣ - يمكن للشركة ، استكمالا لمهمتها ، ان تستعين بهينات علمية او تقنية وطنية كانت او اجنبية ، في إطار الاتفاقيات والعقود .

ويمكن للشركة فضلا على ذلك ، ان تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية او الخاصة بالاموال المنقولة او العقارية او المالية المتصلة

بأهدافها ، والتي من شأنها ان تسهل تنميتها في حدود اختصاصاتها وفي إطار التنظيم الجارى به العمل .

كما يمكنها ان تبرم جميع العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها ، أو تتنازل لجميع المؤسسات الأخرى أو الشركات المتعاقدة من الباطن ، عن تنفيذ جزء من الصفقات التي تؤول اليها .

المادة ٤ - تمارس الشركة النشاط المطابق لهدفها في مجموع ولايات وهران وتلمسان ومستغانم وممسكر وتينازت وسعدة واصنام وبشار وسيدى بلعباس وادرار .

وبصفة استثنائية يمكنها ان تنجز اعمالها التي لها علاقة بهدفها في ولايات غير قابضة لاختصاصها الاقليمي ، وذلك بناء على قرار وزير الاشغال العمومية .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسي في مدينة وهران ، ويمكن نقله الى أي مكان آخر مسن التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير الاشغال العمومية .

الباب الثاني

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وادارتها وسيرها ، ووحداتها لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات والاحكام المنصوص عليها في الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٨ - تتألف الشركة ووحداتها ، ان وجدت ، من :

- مجلس العمال

- اللجان الدائمة .

- مجلس المديرية .

- المدير العام ومديري الوحدات ، ان وجدت

المادة ٩ - تتكفل هيئات الشركة بتنسيق مجموع الأنشطة .

تنشأ وحدات المؤسسة ويحدد عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص المالية له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية وزير الاشغال العمومية ومراقبته ويمارس صلاحياته طبقا للامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية وادارات الدولة الاخرى .

المادة ١١ - تساهم الشركة في مجلس التنسيق بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥-٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجلس تنسيق المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية الشركة

المادة ١٢ - تحدد مالية الشركة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة الاشتراكية بقرار مشترك من وزير الاشغال العمومية ووزير المالية .

المادة ١٣ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية الاساسية للشركة بقرار مشترك من وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ، بناء على اقتراح المدير العام للشركة الذي يقدمه في اجتماع مجلس المديرية بعد مشاورة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالي للشركة

المادة ١٤ - يخضع الهيكل المالي للشركة

لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٥ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة بالشركة مع آراء مجلس العمال وتوصياته ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية في الآجال القانونية من أجل المصادقة عليها .

المادة ١٦ - ترسل الميزانية ، والحساب المتعلق بالاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج ، وكذلك التقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة ، مرفقة بآراء مجلس عمال الشركة وتوصياته ، وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة ١٧ - تمسك حسابات الشركة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥-٣٥ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٨ - كل تعديل لاحكام هذا المرسوم ماعدا التعديل المذكور في المادة ١٣ أعلاه ، يتم ضمن الاوضاع المقررة بالنسبة لهذا المرسوم . ويقدم التعديل المدير العام للشركة في شكل اقتراح يعرضه في اجتماع مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال .

ثم يرفع الى وزير الاشغال العمومية للمصادقة عليه .

المادة ١٩ - لايجوز حل الشركة أو تصفيتها أو ايلولة اموالها الا بموجب نص مماثل تحدد بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ رمضان عام ١٣٩٩ الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٩ .

مرسوم رقم ٧٩-١٣٠ مؤرخ في ٤ رمضان عام ١٣٩٩ الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٩ يتضمن أحداث شركة الدراسات التقنية في مدينة سطيف (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية .
- وبناء على الدستور ، ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٥-٢٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي .

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الأخرى .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .
يرسم ما يلي :

الباب الأول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الأولى - تحدث مؤسسة اشتراكية ذات

طابع اقتصادي طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، تحمل اسم « شركة الدراسات التقنية بسطيف » ويشار اليها في صلب هذا النص باسم « الشركة » .

وتعد الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع الجاري به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٢ - تكلف الشركة ، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للتنظيم الجاري به العمل في مجال الطرق والأعمال الفنية وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية التابعة للدولة ، بأن تقدم الى اصحاب منشآت حركة المرور في الطرق ، الخدمات التي تستهدف :

- الدراسات المتعلقة بالنقل ، والتحقيقات المتعلقة بحركة المرور ، والدراسات المتعلقة بالمرور في المناطق الحضرية وتقديرات حركة المرور .

- دراسات التصميم الهندسي والهيكلية للطرق ، وبصفة عامة تهيئة الطرق والسكك الحديدية وطرق المطارات .

- دراسات تصميم الأعمال الفنية وحسابها ، مثل الجسور وجدران الدعم والانفاق ، وبصفة عامة جميع منشآت الهندسة المدنية من المبنى والاسمنت ، والاسمنت المسلح والخرسانة والبني المسلح .

- الدراسات الجيولوجية و الجيوتقنيسية ، واجراء التجارب في المكان وتحليل المينات في مختبر آلية سطح الارض .

- دراسات انجاز رسم الخرائط وأعمال الطوبوغرافيا كرسم القطع الارضية والمنشآت واشغال التسوية والالحاق والترميم .

- الدراسات المائية التي تهم منشآت الاشغال

العمومية كالتطهير وصرف المياه وحساب منسوبات الأودية .

- دراسة شبكات الطرق والشبكات المختلفة في المناطق الجديدة المزمع اعدادها للسكن والصناعة - دراسات تنظيم الودش التي تسند دراستها للشركة ، ومراقبتها ومتابعتها .

المادة ٣ - يمكن الشركة ، استكمالاً لمهمتها ، أن تستعين بهيئات علمية أو تقنية وطنية كانت أو أجنبية ، في إطار الاتفاقيات والعقود .

ويمكن للشركة فضلاً على ذلك ، أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية أو الخاصة بالاموال المنقولة أو العقارية أو المالية المتصلة بأهدافها ، والتي من شأنها أن تسهل تسييرها في حدود اختصاصاتها وفي إطار التنظيم الجاري به العمل .

كما يمكنها أن تبرم جميع العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها ، أو تتنازل لجميع المؤسسات الأخرى أو الشركات المتعاقدة من الباطن ، عن تنفيذ جزء من الصفقات التي تؤول إليها .

المادة ٤ - تمارس الشركة النشاط المطابق لهدفها في مجموع ولايات سطيف وعنابة وقسنطينة وسكيكدة وتبسة قوام البواقي وجيجل وبجاية وورقلة وبسكرة وتامنراست وقالة وباتنة والبويرة .

وبصفة استثنائية يمكنها أن تنجز الأعمال التي لها علاقة بهدفها في ولايات غير تابعة لاختصاصها الاقليمي ، بناء على قرار من وزير الاشغال العمومية .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسي في مدينة سطيف ، ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية .

الباب الثاني

الهيكل والادارة والتسيير

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وادارتها وسيرها ، ووحداتها لمبادئ ميثاق التنظيم

الاشتراكي للمؤسسات والاحكام المنصوص عليها في الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٨ - تتألف الشركة ووحداتها ، ان وجدت ، من :

- مجلس العمال .

- اللجان الدائمة .

- مجلس المديرية .

- المدير العام ومديري الوحدات ، ان وجدت

المادة ٩ - تشكل هيئات الشركة بتنسيق مجموع الأنشطة .

. تنشأ وحدات المؤسسة ويحدد عددها طبقاً لاحكام المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص الموالية له .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية وزير الاشغال العمومية ومراقبته ويمارس صلاحياته طبقاً للامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية وادارات الدولة الأخرى .

المادة ١١ - تساهم الشركة في مجالس التنسيق بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥-٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجلس تنسيق المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

مالية الشركة

المادة ١٢ - تحدد مائة الشركة الخاضعة

للاحكام التنظيمية المتعلقة بمالية المؤسسة
الاشتراكية بقرار مشترك من وزير الاشغال
العمومية ووزير المالية .

المادة ١٣ - يصدر كل تعديل لاحق للمالية
الاساسية للشركة بقرار مشترك من وزير الاشغال
العمومية ووزير المالية ، بناء على اقتراح المدير
العام للشركة الذي يقدمه في اجتماع مجلس
الديرية بعد مشاورة مجلس العمال .

الباب الخامس

الهيكل المالي للشركة

المادة ١٤ - يخضع الهيكل المالي للشركة
للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ١٥ - ترفع الحسابات التقديرية الخاصة
بالشركة مع آراء مجلس العمال وتوصياته ، الى
وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير
التخطيط والتهيئة العمرانية في الآجال القانونية
من أجل المصادقة عليها .

المادة ١٦ - ترسل الميزانية ، والحساب
المتعلق بالاستغلال العام وحساب الخسائر
والارباح وحساب تخصيص النتائج وكذلك
التقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة،
مرفقة بآراء مجلس عمال الشركة وتوصياته
وتقرير مندوب الحسابات ، الى وزير الاشغال
العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة
العمرانية .

المادة ١٧ - تمسك حسابات الشركة على
الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥-٣٥
المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن
المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٨ - كل تعديل لاحكام هذا المرسوم
ماعدا التعديل المذكور في المادة ١٣ أعلاه، يتم
ضمن الاوضاع المقررة بالنسبة لهذا المرسوم .

ويقدم التعديل المدير العام للشركة في شكل
اقتراح يعرضه في اجتماع مجلس المديرية بعد
استشارة مجلس العمال .

ثم يرفع الى وزير الاشغال العمومية للمصادقة
عليه .

المادة ١٩ - لايجوز حل الشركة أو تصفيتها
أو ايلولة اموالها الا بموجب نص مماثل تحدد
بموجبه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ رمضان عام ١٣٩٩ الموافق
٢٨ يوليو ١٩٧٩ .

مرسوم رقم ٨٠ - ٣٣ مؤرخ في ٢٩ ربيع الاول
عام ١٤٠٠ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن
تعديل القانون الاساسي لاشركة اوطانية لاشغال
المنشآت الاساسية لامواصلات (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبناء على ميثاق التنظيم الاشتراكي
للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات
والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في
١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي
للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥ - ٧٦
المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق
٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات
الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة
الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ٠٢ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧١ - ١٩ المؤرخ فى ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء شركة وطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات ،

- ونظرا لاحكام الدستور التى تقضى بأن يكون احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها من اختصاص الميدان التنظيمى ،

يرسم مايلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تخضع المؤسسة الاشتراكية الوطنية ذات الطابع الاقتصادي المسماة الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات التى تعتبر تجارية فى علاقاتها مع الغير لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ، واحكام الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه ، وهذا انقانون الاساسى

المادة ٢ - تستهدف المؤسسة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دعم تطوير التجهيز فى ميدان المواصلات واستغلال

الوحدات التابعة لها ، التى انجزتها أو اكتسبتها أو أسندت الدولة اليها تسييرها ، كما تستهدف انجاز الاعمال الخاصة بالتجهيز واقامة المنشآت الاساسية فى ميدان المواصلات .

وتكاف فى هذا المضمار وفى اطر صلاحياتها ، بالاعمال التالية :

- تنجز أشغال وضع الحبال الهاتفية وربطها ببعضها فى المدن وضواحيها وفيما بين المدن ،

- تنجز أشغال الهندسة المدنية الخاصة بالقنوات الهاتفية ،

- تضع التجهيزات الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية فى الاتصالات الهاتفية ،

- تقيم التجهيزات الخاصة بالمراكز الهاتفية العامة ،

- تقيم التجهيزات الهاتفية الخاصة وتتولى صيانتها ،

- تبنى المباني الخاصة بالمراكز الهاتفية والمؤسسات البريدية وتتولى ترميمها ،

- تقوم بصيانة التجهيزات الخاصة بها (تكييف الهواء والمصاعد ٠٠٠ الخ) ،

- تعد التقنيات التى تستعمل التيارات الضعيفة ،

- تقوم بالتموينات اللازمة لتنفيذ برامجها ،

- تنجز بصفة مباشرة أو غير مباشرة الدراسات التكنولوجية والاقتصادية والمالية المتصلة بهدفها ،

- اكتساب كل براءة أو رخصة أو نموذج أو كيفية تقنية تتصل بهدفها ، واستغلالها وايداعها ،

- القيام بكل انجاز أو تهيئة للوسائل الصناعية الجديدة الخاصة بهدفها ،

يمكن للمؤسسة أن تقوم فى حدود اختصاصاتها بالعمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية ، المرتبطة بهدفها والتى من طبيعتها أن تسهل تنميتها .

الباب الثالث

الوصاية - والمراقبة - والتنسيق

المادة ٨ - توضع الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات تحت وصاية وزير البريد والمواصلات .

المادة ٩ - تمارس سلطات الوصاية والمراقبة طبقا للتشريع المحدد للعلاقات الاساسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١٠ - تشارك الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها بموجب المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات .

الباب الرابع

ممتلكات الشركة

المادة ١١ - تخضع ممتلكات الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات الى الاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٢ - يحدد الراسمال الاصلي للمؤسسة بموجب قرار وزاري مشترك من وزير البريد والمواصلات ووزير المالية .

المادة ١٣ - يتم كل تغيير في المستقبل للراسمال الاصلي للشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات ، بناء على اقتراح للمدير العام للمؤسسة يقدمه في جلسة لمجلس مديرية المؤسسة ، بعد استشارة مجلس العمال ، وذلك بقرار وزاري مشترك من وزير البريد والمواصلات ووزير المالية .

الباب الخامس

الهيكل المالي للمؤسسة

المادة ١٤ - يخضع الهيكل المالي للشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ٣ - يكون مقر الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات بمدينة الجزائر ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير البريد والمواصلات .

الباب الثاني

الهيكل - التسمير - الادارة

المادة ٤ - تخضع هيكل الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات وتسييرها وادارتها وكذا وحداتها الى المبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات والى الاحكام الواردة في الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسمير الاشتراكي للمؤسسات والى النصوص المتخذة لتطبيقه ،

المادة ٥ - تتمتع الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٦ - ان هيكل الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة أو مديرو الوحدات
- اللجان الدائمة .

المادة ٧ - تقوم هيكل الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية للمواصلات بتنسيق نشاط الوحدات التي تتكون منها الشركة .

وتساعد هذه الوحدات على تحقيق هدف الشركة .

تؤسس وحدات الشركة الوطنية لاشغال المنشآت الاساسية ويضبط عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ المتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

المادة ١٥ - تقدم الحسابات التقديرية للشركة الوطنية لاشتغال المنشآت الأساسية للمواصلات مرفقة بأراء مجلس عمال المؤسسة وتوصياته للمصادقة عليها ، في الآجال القانونية الى وزير البريد والمواصلات ووزير المالية والوزير المكلف بالتخطيط .

المادة ١٦ - يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي لنشاط السنة المالية المنصرمة مرفقة بأداء وتوصيات مجلس عمال المؤسسة ومجلس عمال الوحدة وتقرير مندوب الحسابات ، الى وزير البريد والمواصلات ووزير المالية والى الوزير المكلف بالتخطيط .

المادة ١٧ - تمسك حسابات الشركة الوطنية لاشتغال المنشآت الأساسية للمواصلات على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن مخطط المحاسبة الوطنى .

الباب السادس

اجراءات التعديل واحكام ختامية

المادة ١٨ - يتم كل تعديل لهذا القانون الاساسى باستثناء التعديلات المنصوص عليها في المادة ١٣ أعلاه بنفس الكيفية التى تمت بها المصادقة عليه .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية، بعد استشارة مجلس العمال .

ويقدم لوزير البريد والمواصلات .
المادة ١٩ - يلغى القانون الاساسى المرفق بالامر رقم ٧١ - ١٩ المؤرخ في ٩ ابريل سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء شركة وطنية لاشتغال المنشآت الأساسية للمواصلات .

المادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ ربيع الاول عام ١٤٠٠ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠-٤٩ مؤرخ في ٧ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن اعادة تنظيم القانون الاساسى للشركة الوطنية

للاشتغال البحرية (سونام) (١)
ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الاشتغال العمومية .
- وبناء على الدستور ، ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٠-٤٧ المؤرخ في ٨ ربيع الثانى عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للاشتغال البحرية (سوناترام) والمصادقة على قانونها الاساسى المعدل .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٣٣ المؤرخ في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ في ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجب التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- ونظرا لاحكام الدستور التى تقضى بان يكون احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها

وسيرها من اختصاص الميدان التنظيمي .
يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يعاد تنظيم القانون الاساسي للشركة الوطنية للاشغال البحرية (سوناترام) الذي حدد بالامر رقم ٧٠-٤٧ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ المشار اليه اعلاه ، والمعدل بالامر رقم ٧٣-١٨ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٩٣ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٧٣ ، طبقا للامر رقم ٧٥-٢٢ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي .

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة ٢ - تعد الشركة الوطنية للاشغال البحرية التي يشار في هذا النص باسم الشركة مؤسسة اشتراكية وطنية ذات طابع اقتصادي وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، والنصوص المتخذة لتطبيقه .

تعد الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير ، وتخضع للتشريع الجاري به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٣ - تكلف الشركة ، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يلي :

- اشغال الصيانة العادية ، مثل :
- وقاية المنشآت المينائية .
- وقاية منشآت الدفاع عن السواحل البحرية
- اشغال الاصلاحات الكبرى ، مثل :
- ترميم المنشآت المينائية واعادتها الى حالتها ،
- الاشغال في جوف المياه البحرية .
- الاشغال الجديدة ، مثل :
- بناء السدود والكاسر والارصفة والحواجز المينائية والاشغال الاخرى الماثلة .
- تهيئة المخططات الجديدة للمياه .
- جميع منشآت الجرف ، مثل :
- الجرف الخاص بصيانة الموانئ .

- جرف الاستكشاف ، بغية بناء منشآت جديدة .

- جميع الاشغال الملحقه .

- كل الاشغال التجهيزية التي تساعد في تنفيذ هدفها .

ويمكن للشركة ، في هذا الاطار ، ان تقوم بالعمليات التجارية والصناعية والعمليات الخاصة بالاموال المنقولة وغير المنقولة ، التي تتصل باعمالها والتي من شأنها ان تساهل تطويرها ، كما يمكن للشركة ابرام العقود ، والتنازل للمقاولات الاخرى والشركات المتعاقدة من الباطن عن انجاز جزء من الصفقات التي تلتزم بها .

المادة ٤ - تمارس الشركة الانشطة المطابقة لهدفها في كل انحاء التراب الوطني .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسي في مدينة الجزائر ، ويمكن نقله الى اى مكان آخر من التراب الوطني ، بمرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير الاشغال العمومية .

الباب الثاني

الهيكل والتسيير وسير العمل

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وتسييرها وسير العمل بها وبعاداتها ، لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ، والاحكام المنصوص عليها في الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٨ - تتألف هيئات الشركة ووحداتها ان وجدت ، من :

- مجلس المال .
- اللجان الدائمة .
- مجلس المديرية .

- المدير العام للشركة ومديرى الوحدات .

المادة ٩ - تنسق هيئات الشركة مجسوع اعمال الوحدات التي تتكون منها الشركة .

وتسهم هذه الوحدات في انجاز هدف الشركة وتنشأ وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لاحكام

المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ، والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصاية والمرالبة والتنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية وزارة الاشغال العمومية ومراقبتها ، وتمارس هذه سلطاتها طبقا للامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١١ - تساهم الشركة في مجالس التنسيق بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

أموال الشركة

المادة ١٢ - تخضع اموال الشركة للاحكام التنظيمية المتعلقة بأموال المؤسسات الاشتراكية .

المادة ١٣ - تنزع من ملكية الشركة ، فسي اطار التنظيم الجارى به العمل ، وابتداء من تاريخ دخول هذا النص حيز التنفيذ، عناصر من اموالها وجزء من الاعمال التابعة لها، التي يتم تخصيصها لانجاز المهام التي سيعهد بها الى كل من شركة الاشغال البحرية في الغرب ، وشركة الاشغال البحرية في الشرق اللتين ستنشآن فيما بعد .

المادة ١٤ - يحدد رأسمال الشركة الاساسي بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية **ولا دين لها** .

المادة ١٥ - كل تعديل لرأسمال الشركة الاساسي ، يتم بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ، بناء على اقتراح من المدير العام للشركة يدلى به في اجتماع مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس

هيكل الشركة المالي

المادة ١٦ - يخضع هيكل الشركة المالي لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ١٧ - ترفع الحسابات التقديرية للشركة ووحداتها مرفقة بأراء مجلس العمال وتوصياته في الآجال التي يحددها التنظيم ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية للمصادقة عليها .

المادة ١٨ - ترسل الميزانية وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج ، وكذلك التقرير السنوي عن النشاط الخاص بالسنة المالية المنصرمة ، مرفقا بأراء مجلس العمال وتوصياته وتقرير مندوب الحسابات الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة ١٩ - تمسك حسابات الشركة على الشكل التجاري ، وفقا لاحكام الامر رقم ٧٥-٣٥ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل

والاحكام الختامية

المادة ٢٠ - كل تعديل لاحكام هذا المرسوم يتم حسب الاشكال نفسها التي أتبعته فسي صدوره .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يدلى به المدير العام للشركة في اجتماع مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال . ثم يرفع الى وزير الاشغال العمومية للمصادقة عليه .

المادة ٢١ - لا يمكن حل الشركة وتصفيتها وايلولة اموالها الا بنص من النوع نفسه ، تحدد فيه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ٢٢ - يلغى الامر رقم ٧٠-٤٧ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو

سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للاشغال البحرية (سوناترام) والمصادقة على قانونها الاساسى والامر رقم ٧٣-١٨ المؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٣٩٣ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٧٣ المعدل له .

المادة ٢٣ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر فى ٧ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠-٥٠ مؤرخ فى ٧ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شركة الاشغال البحرية فى الشرق (١)

ان رئيس الجمهورية .

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية .
- وبناء على الدستور ، ولاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٢٣ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ فى ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-٢٦٠ المؤرخ فى

١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١١٧٧ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠-٤٩ المؤرخ فى ٧ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ والمتضمن اعادة تنظيم القانون الاساسى للشركة الوطنية للاشغال البحرية (سوناترام) .
يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف المقر

المادة الاولى - تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ، واحكام الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ، والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وتحمل اسم : « شركة الاشغال البحرية فى الشرق » ويشار اليها فى هذا النص باسم « الشركة » .

تعد الشركة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع الجارى به العمل وللقواعد المنصوص عليها فى هذا المرسوم

المادة ٢ - تكلف الشركة ، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يلى :

- اشغال الصيانة العادية ، مثل :
- وقاية المنشآت المينائية ،
- وقاية منشآت الدفاع عن السواحل البحرية ،

- اشغال الاصلاحات الكبرى ، مثل :
- ترميم المنشآت المينائية واعادتها الى حالتها ،
- الاشغال فى جوف المياه البحرية .
- الاشغال الجديدة ، مثل :

بناء السدود والمكاسر والاصرسفة والحوجز المينائية والاشغال الاخرى المماثلة.

- تهيئة المخططات الجديدة للمياه .

- جميع منشآت الجرف ، مثل :

- الجرف الخاص بصيانة الموانئ ،

- جرف الاستكشاف ، بغية بناء منشآت جديدة .

- جميع الاشغال الملحقه .

- كل الاشغال التجهيزية التي تساعد في تنفيذ هدفها .

ويمكن للشركة في هذا الاطار ، أن تقوم بالعمليات التجارية والصناعية والعمليات الخاصة بالاموال المنقولة وغير المنقولة ، التي تتصل بأعمالها والتي من شأنها أن تسهل تطويرها كما يمكنها ، إبرام كل العقود والتنازل للمقاولات الاخرى والشركات المتعاقدة من الباطن ، عن انجاز جزء من الصفقات التي تلتزم بها

المادة ٣ - تنقل للشركة عناصر الاموال وجزء من الانشطة المطابقة لهدفها ، طبقا للتنظيم الجاري به العمل ، وتنفيذا لاحكام المادة ١٣ من المرسوم رقم ٨٠ - ٤٩ المؤرخ في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ المشار اليه اعلاه ، ليتسنى لها انجاز مهمتها .

المادة ٤ - تمارس الشركة الانشطة المطابقة لهدفها في ولايتي عناية وسكيدة .

ويمكن أن تنفذ ، بصفة استثنائية وبقرار من وزير الاشغال العمومية ، أشغالا تتصل بهدفها على تراب ولايات أخرى غير تابعة لاختصاصها الاقليمي .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسي فني عناية ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني ، بمرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير الاشغال العمومية .

الباب الثاني

الهيكل والتسيير وسير العمل

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وتسييرها

وسير العمل بها وبوحداتها ، لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ، والاحكام المنصوص عليها في الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي

المادة ٨ - تتألف هيئات الشركة ووحداتها ، ان وجدت ، من :

- مجلس العمال .

- اللجان الدائمة ،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للشركة ومديرى الوحدات .

المادة ٩ - تنسق هيئات الشركة مجموع أنشطة الوحدات التي تتكون منها الشركة .

وتسهم هذه الوحدات في انجاز هدف الشركة وتنشأ وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ، والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية وزارة الاشغال العمومية ومراقبتها ، وتمارس هذه سلطاتها طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١١ - تساهم الشركة في مجالس التنسيق بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧

ربيع الثاني ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

اموال الشركة

المادة ١٢ - تخضع اموال الشركة لاحكام التنظيمية المتعلقة باموال المؤسسات الاشتراكية .

المادة ١٣ - يحدد رأسمال الشركة الاساسي بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية ووزير المالية .

المادة ١٤ - كل تعديل لرأسمال الشركة الاساسي يتم بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ، بناء على اقتراح من المدير العام للشركة يسدلى به في اجتماع المديرية بعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس

هيكل الشركة المالي

المادة ١٥ - يخضع هيكل الشركة المالي لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ١٦ - ترفع الحسابات التقديرية للشركة ووحداتها مرفقة بأراء مجلس العمال وتوصياته في الآجال التي يحددها التنظيم ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية للمصادقة عليها .

المادة ١٧ - ترسل الميزانية وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارياح وحساب تخصيص النتائج ، وكذلك التقرير السنوي عن النشاط الخاص بالسنة المالية المنصرمة ، مرفقا بأراء مجلس العمال وتوصياته وتقرير مندوب الحسابات ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية

المادة ١٨ - تمسك حسابات الشركة على

الشكل التجاري وفقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراءات التعديل

والاحكام الختامية

المادة ١٩ - كل تعديل لاحكام هذا المرسوم يتم سبب الاشكال تقسبها التي اتبعت في صدوره ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يدلى به المدير العام للشركة في اجتماع مجلس المديرية ، بعد استشارة مجلس العمال . ثم يرفع الي وزير الاشغال العمومية للمصادقة عليه .

المادة ٢٠ - لا يمكن حل الشركة وتصفيتها وأيلولة اموالها الا بنص من النوع نفسه تحدد فيه شروط تصفيتها وتخصيص اصولها .

المادة ٢١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ٥١ مؤرخ في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شركة الاشغال البحرية في المغرب (١)

لن رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية ،

- وبناء على الدستور ، ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ٨٥٢

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة

١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،
والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في
١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي
للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ
في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية
بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية
والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات
المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين
المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ
في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٤٩ المؤرخ
في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير
سنة ١٩٨٠ والمتضمن اعادة تنظيم القانون
الاساسي للشركة الوطنية للاشغال البحرية
(سوناترام) ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقرر

المادة الاولى - تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات
طابع اقتصادي وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم
الاشتراكي للمؤسسات ، واحكام الامر ٧١-٧٤
المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦
سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي

للمؤسسات ، والنصوص المتخذة لتطبيقه ،
وتحمل اسم : « شركة الاشغال البحرية في
القرب » ويشار اليها في هذا النص باسم
« الشركة » .

تعهد الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير،
وتخضع للتشريع الجارى به العمل والقواعد
النصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٢ - تكلف الشركة ، في اطار المخطط
الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يلي :

- اشغال الصيانة العادية ، مثل :

- وقاية المنشآت المينائية ،

- وقاية منشآت الدفاع عن السواحل
البحرية ،

- اشغال الاصلاحات الكبرى ، مثل :

- ترميم المنشآت المينائية واعادتها الى حالتها

- الاشغال في جوف المياه البحرية .

- الاشغال الجديدة ، مثل :

- بناء السدود والمكاسرو والأرصفة والحواجز
المينائية والاشغال الاخرى المماثلة ،

- تهيئة المخططات الجديدة للمياه .

- جميع منشآت الجرف ، مثل :

- الجرف الخاص بصيانة الموانئ ،

- جرف الاستكشاف ، بغية بناء منشآت
جديدة .

- جميع الاشغال الملحقه .

- كل الاشغال التجهيزية التي تساعد في
تنفيذ هدفها

ويمكن للشركة في هذا الاطار ، أن تقوم
بالعمليات التجارية والصناعية والعمليات
الخاصة بالاموال المنقولة وغير المنقولة ، التي
تتصل بأعمالها والتي من شأنها أن تسهل
تطورها كما يمكنها ، ابرام كافة العقود والتنازل
للمقاولات الاخرى والشركات المتعاقدة من الباطن
عن انجاز جزء من الصفقات التي تلتزم بها .

المادة ٣ - تنقل للشركة عناصر الاموال وجزء
من الانشطة المطابقة لهدفها لتنظيم الجارى به
العمل ، وتنفيذا لاحكام المادة ١٣ من المرسوم
رقم ٨٠ - ٤٩ المؤرخ في ٧ ربيع الثاني عام

١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ المشار اليه أعلاه ، ليتسنى لها انجاز مهمتها .

المادة ٤ - تمارس الشركة الانشطة المطابقة لهدفها في ولايات تلمسان وسيدى بلعباس ووهران ومستغانم .

ويمكن أن تنفذ ، بصفة استثنائية وبقرار من وزير الاشغال العمومية ، أشغالا تتصل بهدفها على تراب ولايات أخرى غير تابعة لاختصاصها الاقليمي .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسى فى مدينة وهران ، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى ، بمرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير الاشغال العمومية .

الباب الثانى

الهيكل والتسيير وسير العمل

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وتسييرها وسير العمل بها وبعاداتها ، لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ، والاحكام المنصوص عليها فى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

المادة ٨ - تتألف هيئات الشركة وبعاداتها ، ان وجدت ، من :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية .

- المدير العام للشركة ومديرى الوحدات .

المادة ٩ - تنسق هيئات الشركة مجموع أنشطة الوحدات التى تتكون منها الشركة . وتسهم هذه الوحدات فى انجاز هدف الشركة وتنشأ وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ٢٨

رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ، والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصاية والمراقبة والتنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية وزارة الاشغال العمومية ومراقبتها ، وتمارس هذه سلطاتها طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١١ - تساهم الشركة فى مجالس التنسيق بين المؤسسات ضمن الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

اموال الشركة

المادة ١٢ - تخضع اموال الشركة لاحكام التنظيمية المتعلقة بأموال المؤسسات الاشتراكية **المادة ١٣ -** يحدد رأسمال الشركة الاساسى بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية ، ووزير المالية .

المادة ١٤ - كل تعديل لرأسمال الشركة الاساسى يتم بقرار مشترك يصدره وزير الاشغال العمومية ووزير المالية . بناء على اقتراح من المدير العام للشركة يدلى به فى اجتماع المديرية بعد استشارة مجلس المال .

الباب الخامس

هيكل الشركة المالى

المادة ١٥ - يخضع هيكل الشركة المالى لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ١٦ - ترفع الحسابات التقديرية للشركة ووحداتها مرفقة بأراء مجلس العمال وتوصياته في الآجل التي يحددها التنظيم الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية للمصادقة عليها .

المادة ١٧ - ترسل الميزانية وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج ، وكذلك التقرير السنوي عن النشاط الخاص بالنسبة المالية المنصرمة ، مرفقا بأراء مجلس العمال وتوصياته وتقرير مندوب الحسابات ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية

المادة ١٨ - تمسك حسابات الشركة على الشكل التجاري وفقا لاحكام الامر رقم ٣٥-٧٥ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس اجراءات التعديل والاحكام الختامية

المادة ١٩ - كل تعديل لاحكام هذا المرسوم يتم حسب الاشكال نفسها التي اتبعت في صدوره .

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يدلى به المدير العام للشركة في اجتماع مجلس المديرية ، بعد استشارة مجلس العمال . ثم يرفع الى وزير الاشغال العمومية للمصادقة عليه .

المادة ٢٠ - لا يمكن حل الشركة وتصفيتهما وابلولة اموالها الا بنص من النوع نفسه تحدد فيه شروط تصفيتهما وتخصيص اصولها .

المادة ٢١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ٨١ مؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ يتضمن تغيير اسم الشركة الوطنية للحمامات المعدنية وتعديل قانونها الاساسي (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير السياحة

- وبناء على الدستور لا سيما المادتين ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٠ - ٨ المؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥ - ٤ المؤرخ في ٢٦ ذي الحجة عام ١٣٩٤ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٥ والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٦ - ٦٨ المؤرخ في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية ،

- ونظرا لاحكام الدستور التي تقضى بان يكون احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها وحلها من اختصاص الميدان التنظيمي،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تعدل المادة الاولى من القانون الاساسي المرفق بالامر رقم ٧٦ - ٦٨ المؤرخ في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ المشار اليه اعلاه كما يلي :

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ١٨/٣/١٩٨٠ ويلاحظ ان الامر رقم ٧٦ - ٦٨ المتضمن تعديل القانون

الاساسي للشركة سبق نشره ونوه في موضعه الى ان الملحق المتضمن نص القانون الاساسي ذاته لم ينشر في الجريدة الرسمية

« المادة الأولى - ان المؤسسة المسماة الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات والفنادق المناخية مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي .

وتعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه ولهذا القانون الاساسي .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاساسي المرفق بامر رقم ٧٦ - ٦٠ المؤرخ في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ المشار اليه اعلاه ، كما يلي :

المادة ٢ - تعديل المادو من القانون الاساسي للحمامات والفنادق المناخية مؤسسة اشتراكية وطنية مكلفة ، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتطوير المنشآت والوحدات ذات طابع مناخي وحماي التي تكون ممتلكاتها ، وتنميتها ، واستغلالها ، وسيرها وتنظيمها وكراءها سواء كان الامر يتعلق بالحمامات المدنية اوالفنادق المناخية اوالوحدات الفندقية والسياحية التابعة للشركة .

ولهذا الغرض تكلف المؤسسة بما يلي :

- تنسق وتراقب سير المنشآت والوحدات الخاصة بالحمامات والفنادق المناخية المسؤولة عنها ،

- تقوم بالدراسات الخاصة وبرودية الوحدات التي تكون ثروتها ،

- تشتري كل براءة او رخصة او نموذج له علاقة بهدفها واستغلاله او تودعه ،

- تقدم العلاج الملائم وتراقب تنفيذه المؤسسات الخاصة بالحمامات المدنية والفنادق المناخية حسب المقاييس التي يضبطها وزير الصحة ،

- تقوم في حدود اختصاصاتها ، بالعمليات الصناعية والتجارية والمالية المتعلقة بهدفها مباشرة ،

- تشرف المصالح العامة والمشاركة لمجموع المنشآت والواحدات لاسيما ما يخص أداء الخدمات المرتبطة بها وتضمن التمويل وتضمن الثروة المقارية والمنقولة ،

- تنجز البرامج المخططة المرتبطة بهدفها او تعمل على انجازها ،

- تنفذ الاشغال او تسمى في تنفيذها وتقدم الطلبات وتضمن التوريد باللوازم لاقامة مؤسساتها او تحديثها ،

- تقوم فيما يخصها بالمراقبة التقنية والمالية للقطع او ورشات الاشغال التي هي في طريق التنفيذ ، في اطار الاحكام القانونية والتنظيمية،

- تقوم بالدراسات التقنية المرتبطة باشغال اعادة التهيئة او الترميم او العمل على القيام بها ، بعد اخذ رأي سلطة الوصاية .

ويمكن فضلا على ذلك ان تتولى المؤسسة في حدود اختصاصاتها :

- القيام بكل الدراسات والبحوث الصامة المرتبطة بهدفها او العمل على القيام بذلك ،

- صيانة التجهيزات والمنشآت التي لها علاقة بهدفها ، .

المادة ٣ - تعدل المادة ٣ من القانون الاساسي المرفق بالامر رقم ٧٥ - ٦٨ المؤرخ في ١٨ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ كمايلي:

« المادة ٣ - يكون مقر الشركة في مليانة ، ولاية الاصنام ، ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير السياحة ، .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حور بالجزائر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ١٥٥ مؤرخ في ١٠ وجب
عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ يتضمن إنشاء
شركة للمؤسسات وانجاز الاعمال الفنية
بالغرب الجزائري (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الاشغال
العمومية ووزير النقل ،

- وبناء على الدستور ، ولا سيما المادتان

١١١ - ١٠ و ١٥٢

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،
والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في
١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي
للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ
في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية
بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية
والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات
المحاسبين ومسؤولياتهم

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط
تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ
في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٨ - ٢٤
المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥

فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد صلاحيات
وزير الاشغال العمومية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٩ - ١٢١
المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ١٤
يوليو سنة ١٩٧٩ والمتضمن تحديد صلاحيات
وزير النقل ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقتضى

المادة الاولى - تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات
طابع اقتصادي طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم
الاشتراكي للمؤسسات واحكام الامر رقم
٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١
الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير
الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة
لتطبيقه .

وتسمى هذه المؤسسة : « شركة الدراسات
وانجاز الاعمال الفنية بالغرب الجزائري » ويشار
اليها في صلب النص بـ « الشركة » .

تعتبر الشركة تاجرة في علاقاتها مع الغير
وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة
في هذا المرسوم .

المادة ٢ - تكلف الشركة ، في اطار المخطط
الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما
ياتي :

- تقوم بالدراسات وتنجز الاعمال الفنية
بمختلف انواعها ، واشغال الهندسية المدنية
ولا سيما ما تعلق منها بالهياكل الاساسية
للسكك الحديدية ،

- تتولى جميع اعمال التجهيز التي تساعد على
انجاز هذه الاعمال .

المادة ٣ - تعد وزارة الاشغال العمومية بعمية
وزارة النقل ، خطط العمل التي تنجزها الشركة
في سنة واحدة او في عدة سنوات .

وفى هذا المضمار يجوز للشركة ، ان تقوم بجميع العمليات : التجارية والصناعية ، والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها علاقة بنشاطها والتى من شأنها ان تساعد على تنميتها فى حدود اختصاصها وفى اطار التشريع المعمول به .

كما يجوز لها ان تبرم جميع العقود والاتفاقيات التى لها علاقة بهدفها ، وتسند الى اية مؤسسة او شركة اخرى متعاقدة بصفة ثانوية جزءا من تنفيذ الصفقات التى توكل اليها .

المادة ٤ - تمارس الشركة النشاط المطابق لهدفها عبر مجموع تراب الولايات الآتية :

بشار ووهران وسعيدة وتيارت وممسكر وتلمسان ومستغانم والاصنام والمدية وسيدي بلعباس والبليدة والجلفة والجزائر .

ويخول لها بصفة استثنائية ، وبقرار وزارى مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير النقل القيام بالاشغال التى لها علاقة بهدفها عبر تراب الولايات غير التابعة لدائرة اختصاصها الاقليمى .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة الرئيسى بوهران

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير النقل .

الباب الثانى

الهيئة - التسيير - العمل

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وتسييرها وعملها ووحداتها لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ونصوص تطبيقية .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

المادة ٨ - هيئات الشركة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس الادارة ،

- المدير العام للشركة ومديرو الوحدات .

المادة ٩ - تتولى هيئات الشركة تنسيق نشاط الوحدات التى تتكون منها . وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدف الشركة .

وتشكل وحدات الشركة وبضبط عهدها بقرار طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية ورقابة وزير الاشغال العمومية ، الذى يمارس سلطاته طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٥ والمنظم تحديد العلاقات الاساسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١١ - تشترك الشركة فى مجالس التنسيق بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسات الاشتراكية .

الباب الرابع

املاك الشركة

المادة ١٢ - تسرى على املاك الشركة الاحكام التنظيمية المتعلقة باملاك المؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٣ - يحدد مال الشركة الاصلى بقرار وزارى مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير النقل .

المادة ١٤ - يتم أى تعديل مستقبلى فى مال الشركة الاصلى بقرار وزارى مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير النقل .

بناء على اقتراح من مديرها العام ، يقدمه في
جلسة لمجلس الادارة بعد استشارة مجلس
العمال .

الباب الخامس

البنية المالية للشركة

المادة ١٥ - تخضع بنية الشركة المالية
للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية
المادة ١٦ - تقدم الحسابات التقديرية
للشركة ووحداتها مشفوعة بآراء مجلس العمال
وتوصياته في الآجال القانونية ، الى وزير
الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط
والتهيئة العمرانية ووزير النقل ، للمصادقة
عليها .

المادة ١٧ - يرسل الى وزير الاشغال العمومية
ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية
ووزير النقل ، الحساب الختامي وحساب التسيير
العام ، وحساب الخسائر والارباح وحساب
نخصيص النتائج والتقدير السنوي عن نشاط
السنة المالية المنصرمة مشفوعة كلها بآراء مجلس
العمال وتوصياته وتقرير مندوب الحسابات .

المادة ١٨ - تمسك حسابات الشركة وفق
الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥-٣٥
المؤرخ في ٢٥ غشت سنة ١٩٧٥ والمتضمن
المخطط الوطني للمحاسبة .

الباب السادس

اجراء التعديل

احكام ختامية

المادة ١٩ - يقع كل تعديل لاحكام هذا المرسوم
بالكيفية نفسها التي اعتمدت فيه .

ويصاغ نص التعديل باقتراح من المدير
العام للشركة يعرض على جلسة مجلس الادارة
بعد استشارة مجلس العمال .

ثم يقدم الى وزير الاشغال العمومية ووزير
النقل للمصادقة عليه .

المادة ٢٠ - لا يتم حل الشركة وتصفيتهما
وايولة املاكها الا بنص من هذا القبيل ، يحدد
شروط التصفية وتوزيع اموالها .

المادة ٢١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٠ رجب عام ١٤٠٠
الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ١٥٦ مؤرخ في ١٠ رجب
عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ ماي سنة ١٩٨٠ يتضمن انشاء
شركة للدراسات وانجاز الاعمال الفنية
بالشرق الجزائري (١)

ان رئيس ، الجمهورية ،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الاشغال
العمومية ووزير النقل ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،
والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في
١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسي النموذجي
للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥-٧٦ المؤرخ
في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية
بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية
والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٨ - ٣٤ المؤرخ في ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الاشغال العمومية ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٩ - ١٢١ المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ١٤ يوليو سنة ١٩٧٩ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير النقل ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وأحكام الامر رقم ٧١ - ١٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

وتسمى هذه المؤسسة : « شركة الدراسات وانجاز الاعمال الننية بالشرق الجزائري » ، ويشار اليها فى صلب النص « بالشركة » .

تعتبر الشركة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى هذا المرسوم .

المادة ٢ - تكلف الشركة ، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما ياتى :

- تقوم بالدراسات وتنجز الاعمال الفنية بمختلف انواعها ، واشغال الهندسة المدنية ولا سيما ما تعلق منها بالهياكل الاساسية للسكك الحديدية ،

- تتولى جميع اعمال التجهيز التى تساعد على انجاز هذه الاعمال .

المادة ٣ - تعد وزارة الاشغال العمومية بمعية وزارة النقل ، خطط العمل التى تنجزها الشركة الشركة فى سنة واحدة او فى عدة سنوات .

وفى هذا المضمار يجوز للشركة ، ان تقوم بجميع العمليات : التجارية والصناعية ، والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها علاقة بنشاطها والتى من شأنها ان تساعد على نميتها فى حدود اختصاصها وفى اطار التشريع المعمول به .

كما يجوز لها ان تبرم جميع العقود والاتفاقيات التى لها علاقة بهدفها ، وتسند الى أية مؤسسة او شركة اخرى متعاقدة بصفة ثانوية جزءا من تنفيذ الصفقات التى توكل اليها .

المادة ٤ - تمارس الشركة النشاط المطابق لهدفها عبر مجموع تراب الولايات الآتية :

باتنة وعنتابة وسكيكدة وجيجل وقسنطينة والبويرة وام البواقي وبجاية وورقلة والمسيلة وتيزى وزو وبسكرة وتبسة وقالة وسطيف .

ويخول لها بصفة استثنائية ، وبقرار وزارى مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير النقل القيام بالاشغال التى لها علاقة بهدفها عبر تراب الولايات غير التابعة لدائرة اختصاصها الاقليمى .

المادة ٥ - يكون مقر الشركة فى باتنة .

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير النقل .

الباب الثاني

الهيئة - التسيير - العمل

المادة ٦ - يخضع هيكل الشركة وتسييرها وعملها ووحداتها لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ونصوص تطبيقه .

المادة ٧ - تتمتع الشركة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٨ - هيئات الشركة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس الادارة ،

- المدير العام للشركة ومدير الوحدات .

المادة ٩ - تتولى هيئات الشركة تنسيق نشاط الوحدات تتكون منها .

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدف الشركة .

وتشكل وحدات الشركة ويضبط عددها بقرار طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة ١٠ - توضع الشركة تحت وصاية ورقابة وزير الاشغال العمومية ، الذي يمارس سلطاته طبقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٥ والتضمن تحديد العلاقات الاساسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١١ - تشارك الشركة في مجالس

التنسيق بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ٧٠ - ٥٦ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس تنسيق المؤسسات الاشتراكية

الباب الرابع

املاك الشركة

المادة ١٢ - تسرى على املاك الشركة الاحكام التنظيمية المتعلقة باملاك المؤسسة الاشتراكية .

المادة ١٣ - يحدد مال الشركة الاصلى بقرار وزاري مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير النقل .

المادة ١٤ - يتم أى تعديل مستقبلي فى مال الشركة الاصلى بقرار وزاري مشترك بين وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير النقل ، بناء على اقتراح من مديرها العام ، يقدمه فى جلسة لمجلس الادارة بعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس

البنية المالية للشركة

المادة ١٥ - تخضع بنية الشركة المالية لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية

المادة ١٦ - تقدم الحسابات التقديرية للشركة ووحداتها مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته فى الآجال القانونية ، الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير النقل ، للمصادقة عليها .

المادة ١٧ - يرسل الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ووزير النقل ، الحساب الختامى وحساب التسيير العام ، وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقدير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مشفوعة كلها بأراء مجلس العمال وتوصياته وتقرير مندوب الحسابات .

المادة ١٨ - تمسك حسابات الشركة وفق الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ فى ٢٥ غشت سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

الباب السادس اجراءات التعديل احكام ختامية

المادة ١٩ - يقع كل تعديل لاحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى اعتمدت فيه .

ويصاغ نص التعديل باقتراح من المدير العام للشركة يعرض على جلسة مجلس الادارة بعد استشارة مجلس العمال .

ثم يقدم الى وزير الاشغال العمومية ووزير النقل للمصادقة عليه .

المادة ٢٠ - لا يتم حل الشركة وتصفيتها وأيلولة أملاكها الا بنص من هذا القبيل ، يحدد شروط التصفية وتوزيع أموالها .

المادة ٢١ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٠ رجب فى عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٢ - ١٣٤ مؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٨٢ يتضمن حل الشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلالات الصناعية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ، لاسيما المسواد ١٥ و ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٤٤٠ المؤرخ فى ٢٠ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ يوليوسنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلالات الصناعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٣٥ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ فى ١٧ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ الذى يحدد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ الذى يحدد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٢٤٢ المؤرخ فى ٢٤ ذى القعدة عام ١٤٠٠ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٩٨٠ والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٥٣ المؤرخ فى ١٤ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق أول مارس سنة ١٩٨٠ والمتضمن احداث المفتشية العامة ليمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٥ المؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٦ المؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ ابريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٧ المؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ ابريل

سنة ١٩٨٢ والمتضمن احداث مؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في شرق البلاد ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٨ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن احداث مؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في وسط البلاد ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٩ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن احداث مؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في غرب البلاد ،

- ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بان انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وتسييرها ليس من اختصاص الميدان القانوني بل هو من اختصاص الميدان التنظيمي ،

يرسم مايل :

المادة الاولى - تحل الشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلالات الصناعية المنشأة بموجب الامر رقم ٦٨ - ٤٤٠ المؤرخ في ٢٠ ربيع الثانى عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٦٨ .

المادة ٢ - يقوم الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية بتوزيع اصول وخصوم الشركة الوطنية للدراسات والتسيير والانجازات والاستغلالات الصناعية .

بين :

- المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة المحدثة بموجب المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٥ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ ،

- والمؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية المحدثة بموجب المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٦ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ .

- ومؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في شرق البلاد المحدثة بموجب المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٧

المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ ،

- ومؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في وسط البلاد المحدثة بموجب المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٨ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ ،

- ومؤسسة انجاز الاعمال الصناعية في غرب البلاد المحدثة بموجب المرسوم رقم ٨٢ - ١٣٩ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ .

المادة ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٨٢ .

مرسوم رقم ٨٢ - ٢٨٠ مؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ يتضمن حل الشركة الوطنية لشحن وتفريغ البضائع وتحويل ما يتبعها من ممتلكات واعمال وعمال ووسائل ومستغدين (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ٨٠ - ٥٥ المؤرخ في ١٤ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق اول مارس سنة ١٩٨٠ والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ١٦ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لشحن وتفريغ البضائع .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٥٣ المؤرخ

فى ١٤ ربيع الثانى عام ١٤٠٠ الموافق أول مارس سنة ١٩٨٠ والمتضمن احداث المنشية العامة للمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٢٤٢ المؤرخ فى ٢٤ ذى القعدة عام ١٤٠٠ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ والمتعلق باعادة هيكله المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٦ المؤرخ فى ١٦ ربيع الاول عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٨٢ والمتضمن تعديل هياكل الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ٣٩ المؤرخ فى ٢٧ ربيع الاول عام ١٤٠٢ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٨٢ والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكله المؤسسات ،

- ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بان انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها ليس من اختصاص الميدان القانونى بل هو من اختصاص الميدان التنظيمى ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تحل الشركة الوطنية لشحن وتوزيع البضائع ، فى اطار تطبيق احكام المرسوم رقم ٨٠ - ٢٤٢ المؤرخ فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - تطبيقا لاحكام المادة الاولى اعلاه ، تحول الممتلكات وجميع الاعمال والهياكل والوسائل والمستخدمين ، فى اطار التنظيم المعمول به وحسب الحالة ، الى المؤسسات المينائية المبينة أدناه تبعا لمهمتها واختصاصها :

- المؤسسة المينائية بمدينة الجزائر ،

- المؤسسة المينائية بعنابة ،

- المؤسسة المينائية بوهران ،

- المؤسسة المينائية بمستغانم ،

- المؤسسة المينائية بسكيكدة ،

- المؤسسة المينائية بجاية ،

- المؤسسة المينائية بأرزو ،

- المؤسسة المينائية بالغزوات ،

المادة ٣ - يحول الى كل مؤسسة مينائية ذكرت فى المادة ٢ السابقة ، ما يأتى وضمن الشروط الواردة أدناه وقصد الاضطلاع بالمهمة المسندة اليها :

- قسم من الممتلكات ،

- الاعمال الضرورية امارسة مهمتها ،

- الهياكل والوسائل المرتبطة بالاعمال ،

- المستخدمون الذين لهم صلة بتسيير الهياكل والوسائل وعملها فيما يرجع اليهم تباعا .

المادة ٤ - يترتب على التحويل المنصوص عليه فى المادة ٣ اعلاه اعداد ما يأتى :

١ - جرد كمى وكيفى وتقديرى . تعده طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ، لجنة تضم ممثلى كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية وان اقتضى الامر اية سلطة معنية ، وتضبط قائمتها بصفة مشتركة .

يرأس اللجنة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ، أو ممثله .

- حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة فى ممارسة المهمة المسندة ، تبين قيمة عناصر الممتلكات التى تحول الى كل واحدة من المؤسسات الجديدة .

يجب أن تراقب المصالح المختصة فى وزاره المالية حصيلة الاعمال الختامية وتأشرها فى ظرف ثلاثة أشهر على الاكثر .

٢ - تحديد اجراءات خاصة بتبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه فى المادة ٣ اعلاه .

ولهذا الغرض يضبط كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى الكيفيات الضرورية لحماية المحفوظات والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسات الجديدة .

المادة ٥ - تبقى حقوق المستخدمين

المنصوص عليهم في المادة ٣ أعلاه وواجباتهم ،
خاضعة للأحكام القانونية الواردة في القوانين
الاساسية أو في التعاقدات التي تتحكم فيها - م
عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم .

يحدد كاتب الدولة للصيد والنقل البحري
عند الاقتضاء ، بالنسبة للمستخدمين المعنيين
الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان
السير المنتظم والمستمر في المؤسسات المينائية
الجديدة .

المادة ٦ - يكلف كاتب الدولة للصيد
والنقل البحري ووزير المالية ، كل فيما يخصه ،
بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٤ شوال عام ١٤٠٢
الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ .

مرسوم رقم ٨٢ - ٢٨٢ مؤرخ في ٢٤ شوال
عام ١٤٠٢ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ يتضمن
انشاء الشركة الوطنية للنقل البحري لمحروقات
والمواد الكيماوية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد
والنقل البحري ،

- وبناء على الدستور ، لاسيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ١٧ المؤرخ
في ١٦ ربيع الاول عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ يناير
سنة ١٩٨٢ والمتضمن تشكيل الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي
للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٨٣ المؤرخ في
١٨ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ أبريل سنة
١٩٦٨ والمتضمن انشاء منطقة ملاحه مخصصة
للعلم الجزائري ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ

في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكي
للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٣ المؤرخ في
١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ المتضمن القانون الاساسي النموذجي
للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في
١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر
سنة ١٩٧٥ والذي يحدد العلاقات الرئيسية بين
المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات
الاخري التابعة للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٢٥ المؤرخ في
١٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٤ والمتعلق بتمثيل المؤسسات والمنشآت
العمومية في الخارج وجميع النصوص المتخذة
لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٨٠ المؤرخ في
٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة
١٩٧١ والمتضمن القانون البحري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٩١ المؤرخ
في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، المعدل بالمرسوم
رقم ٦٦ - ٢٩٦ المؤرخ في ٢٢ سبتمبر سنة
١٩٦٦ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للبحث
عن الوقود ونتاجه ونقله وتحويله وتسريقه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٠ المؤرخ
في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو
سنة ١٩٧١ والمتضمن اختصاص الشركة الوطنية
الجزائرية للملاحه في مجال الوساطة البحرية
بالمواني الجزائرية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧
المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥
أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٢٤٢ المؤرخ
في ٢٤ ذي القعدة عام ١٤٠٠ الموافق ٤ أكتوبر
سنة ١٩٨٠ والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ - ٢٧٩

المؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ الذي يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يرسم هايلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تنشأ شركة وطنية ذات طابع اقتصادى وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ، ولاحكام الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه ، وتسمى « الشركة الوطنية للنقل البحرى الخاص بالمحروقات والمواد الكيماوية » كما تعرف فيما يلى « بالشركة » .

وهى تاجرة فى علاقاتها مع الغير ، ويسرى عليها التشريع الجارى به العمل كما تخضع للقواعد المنصوص عليها فى هذا المرسوم .

المادة ٢ - تتولى الشركة فى نطاق المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القيام بما يأتى :

- النقل البحرى (المسافات البعيدة ، والمساحلة الدولية والوطنية) للمحروقات والمواد الكيماوية فى حالتها السائلة، أو الغازية بواسطة سفن خاصة تملكها و/أو تستأجرها ، وتسير هذه السفن سواء فى المجال البحرى أو التجارى .

وتقوم فى هذا الاطار بما يأتى :

- عمليات العبور لحسابها أو لحساب الغير ،

- احتكار الايصاد والوساطة البحرية بالنسبة الى ناقل المحروقات والمواد الكيماوية فى حالتها السائلة أو الغازية ،

- أعمال صيانة السفن المعنية فيما يخصها،

- احتكار الاستئجار والايجار لحسابها ولحساب الغير فى اطار هدفها .

- مهام الوكيل البحرى سواء فى الجزائر أم فى الخارج ضمن احترام الاحكام القانونية والتنظيمية ،

- تمويل السفن المعنية .

كما يمكنها أن تقوم بجميع العمليات المالية والتجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها والكفيلة بأن تساعد على نموها فى حدود اختصاصاتها وضمن اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل .

المادة ٣ - تتولى الدولة امداد الشركة لاداء مهمتها فى اطار التنظيم الجارى به العمل وتطبيقا لاحكام المادة ٤ من المرسوم رقم ٨٢ - ٢٧٩ المؤرخ فى ٢٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ المشار اليه أعلاه ، بالملكات والاعمال والهياكل والوسائل التى كانت فى حوزة الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة موضوع الامر رقم ٦٧ - ٧٧ المؤرخ فى ١١ ماي سنة ١٩٦٧ والمائدة الى الشركة ، من أجل تحقيق هدفها وكذا بالمستخدمين المرتبطين بادارة وسير هذه الاعمال والهياكل والوسائل والملكات .

المادة ٤ - تمارس الشركة أعمالها المطابقة لهدفها فى مجموع التراب الوطنى ، وخارج التراب الوطنى ، وذلك فى اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل وضمن حدود اختصاصاتها .

المادة ٥ - يكون المقر المركزى للشركة فى أريزو ، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى .

الباب الثانى

هياكل الشركة - تسييرها وسيرها

المادة ٦ - تخضع هياكل الشركة وتسييرها وسيرها وكذا هيكل وحداتها عند الاقتضاء، وتسييرها وسيرها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام المنصوص عايتها فى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ

الباب الرابع ممتلكات المؤسسة

المادة ١٣ - تخضع ممتلكات الشركة للاحكام القانونية السارية على املاك المؤسسات الاشتراكية

يحدد مبلغ رصيد الشركة بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحري .

المادة ١٤ - كل تغيير محتمل للرصيد الاصلى يجب أن يتم بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد اقتراح من المديرية العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال .

الباب الخامس الهيكل المالي للمؤسسة

المادة ١٥ - تسرى على الهيكل المالي الاشتراكية .

للمؤسسة الاحكام القانونية المتعلقة بالمؤسسة

المادة ١٦ - تعرض الحسابات التقديرية الخاصة بالشركة ووحداتها مصحوبة بأراء وتوصيات مجلس العمال على موافقة وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية في الآجال القانونية .

المادة ١٧ - يرسم الحساب الختامي وحساب الاستثمار العام ، وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج ، وتقارير النشاط السنوي للسنة المالية المنصرمة مشفوعا كل ذلك بأراء وتوصيات مجلس العمال وتقارير المؤسسة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة ١٨ - تمسك حسابات الشركة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم ٧٥ - ٢٥ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة .

في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه .

المادة ٧ - يصادق على التنظيم الداخلى للشركة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات .

المادة ٨ - تحظى الشركة بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي .

المادة ٩ - هيئات الشركة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات

المادة ١٠ - تتولى هيئات الشركة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتألف منها .

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعى .

تتكون وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٣ - ٧٧ المؤرخ في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ المتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به .

الباب الثالث الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة ١١ - تخضع الشركة لوصاية ومراقبة كاتب الدولة للصيد والنقل البحري الذى يمارس سلطاته وفقا للامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة .

المادة ١٢ - تساهم الشركة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات وفقا للشروط التى حددها المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجلس التنسيق الخاص بالمؤسسات الاشتراكية .

الباب السادس احكام تتعلق بالتحويل

المادة ١٩ - يترتب على تطبيق المادة ٣ أعلاه والمتعلقة بالتحويل ما يلي :

١ - اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى وفما للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل ، وتتولى ذلك لجنة تضم ممثلى كتابة الدولة للصيد والنقل البحرى ووزارة المالية وكل سلطة معنية أخرى عند الاقتضاء ، ويترتب على ذلك ضبط قائمة يشترك فى وضعها من سبق ذكرهم .

يتولى رئاسة اللجنة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى .

- اعداد حصيلة الاعمال والوسائل الخاصة لممارسة النقل البحرى للمحروقات والمواد الكيماوية تبين قيمة عناصر الممتلكات التى تحول الى الشركة .

يجب أن تخضع هذه الحصيلة فى أجل أقصاه ثلاثة (٣) أشهر لمراقبة وتأشيرة المصالح المختصة بوزارة المالية .

٢ - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل .

ولهذا الغرض يبين كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى الطرق الضرورية لصيانة المحفوظات وحمايتها ، وكذا حفظها وتبليغها للشركة الجديدة .

المادة ٢٠ - تبقى حقوق المستخدمين وواجباتهم خاضعة لاحكام القانونية الدستورية أو التعاقدية السارية عليهم عند دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ .

يحدد كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى عند الحاجة للمستخدمين المعنيين الكيفيات المتعانة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الشركة الجديدة سيرا منتظما ومتوصلا .

الباب السابع اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة ٢١ - يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم بنفس الطريقة التى تم بها وضعه .

يكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال ، ثم يعرض على كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى لاموافقة عليه .

المادة ٢٢ - لا يمكن حل الشركة وتصفية أموالها وتحديد الجهة التى تؤول اليها الا بموجب نص قانونى مماثل للاول يحدد شروط تصفيها واسناد أموالها .

المادة ٢٣ - تُلغى جميع الاحكام المخالفة فى هذا المجال ولاسيما الاحكام التى يتضمنها المرسوم رقم ٦٦ - ٢٩٦ المؤرخ فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تعديل القانون الاساسى للشركة الوطنية للبحث عن الوقود ونتاجه ونقله وتحويله وتسويقه .

المادة ٢٤ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١٩ ربيع الأول عام ١٣٨٧ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٧ يتضمن ادماج مؤسسات في الشركة الوطنية للنقل عبر الطريق (١)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل .

- بناء على الأمر رقم ٦٧ - ٥٨ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، ولا سيما المادة ٣ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٣١ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتعلق بتنظيم الادارة المركزية لوزارة الدولة المكلفة بالنقل .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تدمج مؤسسات النقل العمومي المبينة أدناه ، في الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، ابتداء من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- مؤسسة النقل للنجود العالية ETHP
٥٠ شارع الشهداء بفرنندة (عمالة تيارت)
- مجموعة مؤسسات النقل المؤمة GETN
٢٨ شارع سليمان ابن الاخضر ببشار (عمالة الساورة)

- مؤسسة الصحراء - المستودع بالوادي (عمالة الواحات)

- مؤسسة بوكامل سابقا بفرداية (عمالة الواحات)

- مؤسسة لالو سابقا بالاغواط (عمالة الواحات)

- النقل السريع الاشتراكي للجلفة - بالجلفة (عمالة المدية)

مادة ٢ - تدمج فيما يخص الجزء المرتبط بنقل البضائع وعناصر الاستغلال المتعلقة به ، مؤسسات النقل المبينة بعده :

- الشركة الجزائرية للنقل بالسيارات ATA
١٢ نهج عسلة حسين بعنابة ،

- النقل السطايقي عبر الطرق نهج لطفى مصطفى بسطيف ،

- نقل العقيد لطفى TCL ٢ نهج زبان بقسنطينة .

مادة ٣ - ان ادماج المؤسسات المبينة في المادة الأولى أعلاه في الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق، يتضمن أن ينقل الى هذه الأخيرة ما يلي :

- مجموع أموال وحقوق والتزامات المؤسسات،

- الأدوات ومواد المؤسسات .

مادة ٤ - ان ادماج مؤسسات النقل العمومي المبينة في المادة ٢ أعلاه في الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق يتضمن أن تنقل الى هذه الأخيرة الحقوق والتزامات وذلك على قدر القيمة التجارية لسيارات نقل البضائع وعناصر الاستغلال المتعلقة بها .

مادة ٥ - بمجرد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يحذر جرد للأموال المنقولة والعقارية التي تملكها المؤسسات المبينة في المادتين ١ و ٢ أعلاه ، ويقوم بتحرير هذا الجرد ممثل للشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، بمحضر رئيس لجنة تسيير المؤسسات أو المكلف بتسييرها ، وتوقف حسابات التسيير السابق في نفس اليوم .

مادة ٦ - يكلف مدير النقل البري بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٩ ربيع الأول عام ١٣٨٧ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٧ .

قرار مؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٣٩٠ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٧٠ يتضمن اعتماد الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية كمنظمة وحيدة مؤهلة لدى وزير الدولة المكلف بالنقل ، لاستلام كل طراز من السيارات والدراجات والدراجات النارية المستوردة الى الجزائر (٢)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- بمقتضى قانون المرور ولا سيما المواد ١٠٦ و ١٦٣ و ١٨٤ ، ٢٠٠ منه ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٢٣ المؤرخ في ٤ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ والمتضمن منح الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية احتكار المنتجات الميكانيكية ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٦ في ١١/٧/١٩٦٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٥ في ١٣/١١/١٩٧٠ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٥٨ - ١٢١٧ المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ والمتعلق بشرطة المرور عبر الطرق ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٩ يوليو سنة ١٩٥٤ والمتعلق باستلام السيارات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١١ غشت سنة ١٩٦١ والمتعلق بسريان مفعول نصوص تطبيق قانون المرور عبر الطرق ،

- وبناء على اقتراح مدير النقل البرى وبعد أخذ رأى مدير المناجم والجيولوجيا ،
يقرر ما يلى :

مادة ١ - ان الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية هي المعتمدة الوحيدة لدى وزير الدولة المكلف بالنقل للحضور من أجل استلام كل طراز من السيارات والجرارات والآلات الفلاحية ذات المحرك ، والدراجات والدراجات النارية .
المستوردة .

مادة ٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار .

مادة ٣ - يكلف مدير النقل البرى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٩ جمادى الثانية عام ١٣٩٠ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ فى ٢٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن ادراج مؤسستين فى الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق (١)

ان وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٥٨ المؤرخ فى ١٦ ذى الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، ولاسيما المادة ٣ منه ،

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تدرج مؤسستا النقل العمومى المذكورتان بعده ، فى الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧١:

- « مؤسسة الجزائر للنقل والعبور » الكائن مقرها بشارع مصطفى بن بولعيد رقم ١٩ مدينة الجزائر .

- « المؤسسة الجزائرية للنقل السريع » الكائن مقرها بنهج مستغانم رقم ٢٤ ، وهران .

مادة ٢ - يترتب على ادراج المؤسستين المذكورتين فى المادة الأولى أعلاه ، فى الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ، انتقال الأموال الواردة بعده الى الشركة المذكورة :

- مجموع أموال وحقوق والتزامات المؤسستين المذكورتين ،

- الأدوات والمواد العائدة للمؤسستين المذكورتين .

مادة ٣ - تكلف الشركة الوطنية للنقل عبر الطرق بأن تحرر بالاشتراك مع المكلفين بتسيير المؤسستين المذكورتين فى المادة الأولى أعلاه ، جداول الجرد المتعلقة بالأموال المنقولة وغير المنقولة التابعة للمؤسستين المذكورتين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

مادة ٤ - يكلف مدير النقل البرى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ فى أول شعبان عام ١٣٩١ الموافق ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧١ يتضمن حل بعض شركات الاسكان ونقل مجموع أموالها وحقوقها والتزاماتها الى مكاتب السكن المعتدل الكراء (٢)

بموجب قرار مؤرخ فى أول شعبان عام ١٣٩١ الموافق ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، تحل شركات الاسكان الآتية وينقل مجموع أموالها وحقوقها والتزاماتها الى مكاتب السكن المعتدل الكراء كل واحد فيما يخص دائرته :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ١٥/١/١٩٧١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨ فى ٢٨/١/١٩٧٢ وانظر الاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٤٦

فى ١٩/٦/١٩٧٢ .

الهيئات المنحلة	مكاتب السكن المعتدل الكراء المستفيدة
الشركة المغفلة التعاونية لاسكان قدماء المحاربين وضحايا الحرب لناحية الجزائر . الشركة المغفلة التعاونية للساحل . الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء لوسط وشرق الجزائر (سنستال) . الشركة المغفلة التعاونية للاسكان الجزائري بالقليعة . الشركة المغفلة التعاونية للاسكان « عندنا ببوفاريك » . الشركة المغفلة التعاونية « الحى التعاونى للبريد والبرق والهاتف » . الشركة المغفلة التعاونية « المساعدة المتبادلة لبراقى » . الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء « المساعدة الاجتماعية للاسكان » . الشركة المغفلة التعاونية لموظفى الشرطة . الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء « صوليس » . الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء « القرض العقارى لعنابة » . الشركة المغفلة التعاونية « الثروة السوق اهراسيه » . الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء « دار التعاونية » . الشركة التعاونية للسكن المعتدل الكراء « الثروة التعاونية العنابية » . الشركة التعاونية للسكن المعتدل الكراء « السقف الجماعى العنابى » . الشركة المغفلة التعاونية « السكن التعاونى لعنابة » . الشركة المغفلة التعاونية « عنابة - السكن » . الشركة المغفلة التعاونية « سكن الغاز لعنابة » . الشركة المغفلة التعاونية « الأوراسية للسكن » الشركة المغفلة التعاونية للسكن المعتدل الكراء « الملجأ العائلى » . الشركة المغفلة التعاونية للسكن المعتدل الكراء النادى القسنطينى لقدماء المحاربين . الشركة المغفلة التعاونية « السقف العائلى لسكيكدة » . الشركة المغفلة التعاونية « شاطو دينواز للاسكان » . الشركة المغفلة التعاونية « الصداقة الافريقية » الشركة المغفلة التعاونية « النادى الشعبى » .	مكتب السكن المعتدل الكراء المستفيدة مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر . مكتب السكن المعتدل الكراء لولايات الجزائر وعناية وسطيف وتيزى أوزو . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر . مكاتب السكن المعتدل الكراء لولايات الجزائر وقسنطينة وسطيف . مكاتب السكن المعتدل الكراء لولايات الجزائر وقسنطينة ومستغانم ووهران . مكاتب السكن المعتدل الكراء لولاية الجزائر وقسنطينة ومستغانم ووهران . مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية عنابة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية باتنة . مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية قسنطينة مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية قسنطينة مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية قسنطينة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولايتى قسنطينة وسطيف . مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية قسنطينة . مكتب السكن المعتدل الكراء لولايتى قسنطينة وباتنة .

الهيئات المنحلة	مكاتب السكن المعتدل الكراء المستفيدة
الشركة المغفلة التعاونية « كاسطور لشلفوم العيد » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية قسنطينة .
الشركة المغفلة « السكن الشعبي التعاوني القسنطيني » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولايتي قسنطينة وسطيف .
الشركة المغفلة التعاونية للسكن المعتدل الكراء « النادي الزناتي » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية قسنطينة
الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء للقروض العقاري لقسنطينة .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية قسنطينة
الشركة المغفلة التعاونية للحصول على الملكية الصغيرة لتيتري .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية المدية .
الشركة المغفلة التعاونية « المساعدة المتبادلة لسيدى عيسى » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية المدية .
الشركة التعاونية المغفلة « السكن الاسلامي لمستغانم » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية مستغانم
الشركة المغفلة التعاونية « سكننا بالمحمدية » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور لموظفي البحرية بوهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « اليكترو أبيتا بوهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة التعاونية المغفلة للسكن المعتدل الكراء « حي العمل بالمحمدية » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « البلدي للبناء » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور للسكك الحديدية الجزائرية » بوهران .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « النادي السيقى » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور لصنع الأسلحة البحرية بوهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « الجزائرية للسكن الاسلامي » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية للسكن « كاستور الشعبي لترسانة » وهران .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية للسكن « كاستور الترسانة » (آثرو - اغبال) .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « الجزائرية للسكن المقتصد لتاسالة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولايتي وهران ومستغانم .
الشركة المغفلة التعاونية « السكن العائلي الحديث » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « العمالية للبناء بكوربي » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « الجامعية للحصول على الملكية الصغيرة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور العائلية »	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران
الشركة المغفلة التعاونية « للسكن المعتدل الكراء »	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
« خلية البريد والتلغراف والتليفون »	

الهيئات المنحلة	مكاتب السكن المعتدل الكراء المستفيدة
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور الصغار لوهراڤ » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « العمالية للبناء لقامبيطة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « السكن الجميل » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « العمالية للبناء لديلمونت » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور لعمال الترامواي » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « العمالية للبناء بوهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « سكن وهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لبلدية وهران .
الشركة المغفلة للسكن المعتدل الكراء « القرض العقاري لوهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية للسكن المعتدل الكراء « النادي العباسي » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور المتجمعة لبحرية وهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور ناحية وهران » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية الاسلامية الجزائرية للاسكان وللحصول على الملكية الصغيرة .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية للسكن « دار الحياة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « كاستور للسكك الحديدية الجزائرية لقسنطينة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .
الشركة المغفلة التعاونية « السكن المضي لسعيدة » .	مكتب السكن المعتدل الكراء لولاية وهران .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تقتصر الاختصاصات الاقليمية للشركة التعاونية المغفلة للسكن المعتدل الكراء المدعوة (دار العائلة الجزائرية) والكائنة في شارع تواتي سعيد رقم ٦٦ بالجزائر العاصمة على ولاية الجزائر .

مادة ٢ - تحول ابتداء من اول يناير سنة ١٩٧٣ العقارات المبنية وغير المبنية الكائنة خارج ولاية الجزائر والتابعة للشركة المذكورة وكذلك جميع الحقوق والالتزامات التابعة لها حسب الموقع الجغرافي ، الى المكاتب العمومية للسكن المعتدل الكراء التابعة لولايتي عنابة ووهران .

قرار مؤرخ في ٦ ذي القعدة عام ١٣٩٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ يتضمن تحديد الاختصاصات الاقليمية للشركة التعاونية المغفلة للسكن المعتدل الكراء (١)

ان وزير الاشغال العمومية والبناء بمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٤ المعدل والمتضمن تقنين النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم المدن والسكن .
- وبمقتضى القرار المؤرخ في اول ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن وقف مجلس الادارة عن ممارسة مهامه وتعيين متصرف موقت للشركة التعاونية المغفلة للسكن المعتدل الكراء (مافال) .

المختصة اقليميا وذلك طبقا للتوزيع الملحق بهذا القرار .

مادة ٣ - يكلف ولاية الجزائر وعنابة وهران، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ ذى القعدة عام ١٣٩٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

توزيع الاملاك التابعة للشركة التعاونية المغفلة للسكن المعتدل الكراء (مافال) الكائنة بشوارع تواتي سعيد رقم ٦٦ بالجزائر العاصمة والواقعة خارج ولاية الجزائر .

١ - الاملاك الآيلة للمكتب العمومي للسكن المعتدل الكراء لوهران .

الاحياء	الاراضى
وهران : الدار البيضاء ٢٤٨ مسكنا	قطعة أرض تبلغ مساحتها ٩٦٨٢٧ مترا مربعا كائنة بالدار البيضاء وهران

٢ - الاملاك الآيلة للمكتب العمومي للسكن المعتدل الكراء بعنابة .

الاحياء	الاراضى
لاشئ	قطعة أرض تبلغ مساحتها ٣٤٥٠٠ متر مربع كائنة بسان كلو - عنابة

قرار مؤرخ في ١١ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٧٥ يتضمن تعريف الوحدات المكونة للشركة الوطنية لصناعات السيليلوز (سونيك) وتحديد عددها قصد تأليف مجالس العمال (١) ان وزير الصناعة والطاقة .

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ١١ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات السيليلوز .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٤٩ المؤرخ في ٢٢ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث احتكار الاستيراد والتصدير للمنتجات الخاصة بصنع الورق والورق ومركباته .

- وبعد الاطلاع على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات . وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية . وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٦ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تميم وتعديل المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تتكون الشركة الوطنية لصناعات السيليلوز (سونيك) من سبع (٧) وحدات محددة كما يلي وذلك قصد تأليف مجالس العمال المؤسسة بموجب المادة ١٩ من الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والمشار اليه اعلاه :

- ١ - وحدة مدينة الجزائر (المقر) .
- ٢ - وحدة الحراش (ورق كرافت والورق المقوى) .
- ٣ - وحدة بابا علي (ورق الحلفاء) .
- ٤ - وحدة سوق اهراس (الورق الحريري) .
- ٥ - وحدة مستغانم (عجبن وورق الحلفاء) .
- ٦ - وحدة وهران (صناعة الاكياس) .
- ٧ - وحدة وادي السمار (صناعة الاكياس) .

مادة ٢ - يكلف المدير العام للتخطيط والتنمية الصناعية ومدير الصناعات الكيماوية والبترو كيماوية ومدير تكوين الاطارات ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٧٥ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٩٧٥/٣/٤ . وعلى عرار هذا القرار صدرت جمة قرارات اخرى اكتمل في بي نشر بعض منها .

قرار مؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها قصد تنصيب مجالس العمال (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات .
- وبمقتضى الامر رقم ٧٠-٢١ المؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .
- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية للشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها من الوحدات الآتية :

- الوحدة الرئيسية ، ٢ شارع محمد الخامس - الجزائر العاصمة .

١ - وحدة أدرار ، صندوق البريد رقم ١٧٤ أدرار .

٢ - وحدة تنس ، ١٠ الحى الجديد - تنس .

٦ - وحدة بجاية ، الميناء الخلفى - بجاية .

٨ - وحدة بشار ، نهج المرشح أمين - بشار .

١٦ - وحدة الجزائر ١٣١ نهج حسيبة بن بوعلى الجزائر العاصمة .

١٩ - وحدة سطيف ، المنطقة الصناعية - سطيف .

٢٠ - وحدة سميدة ، نهج طالب عبد الرحمن - سميدة .

٢١ - وحدة سكيكدة ، المنطقة الصناعية - سكيكدة .

٢٣ - وحدة عنابة ، ٩ شارع جيش التحرير الوطنى - عنابة .

٢٥ - وحدة الخروب ، المنطقة الصناعية - الخروب .

٢٦ - وحدة المدية ، عين الذهب - المدية .

٢٧ - وحدة مستغانم ، صيادة - مستغانم .

٣٠ - وحدة ورقلة ، المنطقة الصناعية - ورقلة .

٣١ - وحدة وهران ، ٤٠ شارع الشيخ عيسى القادر - وهران .

المادة ٢ - يكلف مدير التسويق بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٥ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ٦ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٨ يتضمن تعيين الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة الوطنية للمعبور والمخازن العامة ، قصد تنصيب مجالس العمال (٢)

ان وزير التجارة .

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٢ المؤرخ في ١٥ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للمعبور والمخازن العامة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .
- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية للمعبور والمخازن العامة .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية للشركة الوطنية للمعبور والمخازن العامة من الوحدات الآتية :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ٢٤/١٠/١٩٧٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٣ في ٢٤/١٠/١٩٧٨ .

الاسماء	التكوين	الوحدات الاقتصادية
نهج سميد بقال الجزائر	المديرية العامة، المصالح الإدارية - المديرية الفرعية للميزانية والتجهيز وحظيرة السباعات - المديرية الفرعية للتأمين .	وحدة المقر الاولى
منعمر شامريو- الجزائر	مقر الوحدة فرع الممار البيضاء فرع بجاية فرع تنسي مستودع التبريد للمراس - لافيجري مستودع التبريد لمدينة الجزائر ، نهج المحررين .	الوحدة الثانية - الجزائر
شارع الربيع التبي - وهران	مقر الوحدة فرع ساسية فرع مستفانم فرع اوزيو فرع الفزوات مستودع التبريد لتيارات	الوحدة الثالثة - وهران
الفرقة التجارية - القصر القنصلي ببنابة	مقر الوحدة فرع سكيكدة مستودع التبريد لالخروب	الوحدة الرابعة - بنابة

المادة ٢ - يكلف مدير التسويق بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
 حرر بالجزائر في ٦ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للسياحة لتنصيب مجالس للعمال (١)

ان وزير السياحة

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات - وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢-٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٧٣-١٧٦ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠-٧٣ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٩ جمادى الاولى عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة لتنصيب مجالس للعمال .

- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية للسياحة :

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة « الشركة الوطنية الجزائرية للسياحة » من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة المقر : تيبازة - البلدية .
- ٢ - وحدة الحظيرة المركزية - حسين داي ،
- ٣ - وحدة مركز الجزائر - الجزائر العاصمة
- ٤ - وحدة غرب الجزائر - وهران .
- ٥ - وحدة شرق الجزائر - قسنطينة .
- ٦ - وحدة سياحة الجنوب - غرداية .

- ٧ - وحدة المركز السياحي بزرالدة - زرالدة .
- ٨ - وحدة المركز السياحي ، الخميلة - الجزائر .
- ٩ - وحدة المركز السياحي ، موريتي - سطاويلي .
- ١٠ - وحدة المركز السياحي بسيدى فرج سطاويلي .
- ١١ - وحدة المركز السياحي، تيبازة-مقارنس - تيبازة .
- ١٢ - وحدة قرية تيبازة - تيبازة .
- ١٣ - وحدة الاندلسيات - وهران .
- ١٤ - وحدة فندق الرياض - سطاويلي - الجزائر .
- ١٥ - وحدة فندق الحماديين - تيشي - بجاية .
- ١٦ - وحدة فندق القائد - بوسعادة .
- ١٧ - وحدة فندق مرحبا - الاغواط .
- ١٨ - وحدة فندق الرستمين - غرداية .
- ١٩ - وحدة فندق البستان - المنية .
- ٢٠ - وحدة فندق الريم - بني عباس ،
- ٢١ - وحدة فندق مختار - العين الصفراء ،
- ٢٢ - وحدة فندق الواحات - توقرت ،
- ٢٣ - وحدة فندق السوف - الوادي .
- ٢٤ - وحدة فندق قوراره - تيميمون ،
- ٢٥ - وحدة فندق عنتر - بشار ،
- ٢٦ - وحدة فندق الزيبان - بسكرة .
- ٢٧ - وحدة فندق التحات - تامنراست .
- ٢٨ - وحدة فندق المهري - ورقلة .
- ٢٩ - الوحدة المركزية للصيانة - سطاولي - الجزائر .

المادة ٢ - تلغى أحكام القرار المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٨ المشار اليه أعلاه .

المادة ٣ - يكلف المدير العام للصيانة والتنظيم والمراقبة ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠

قرار مؤرخ في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية لتنصيب مجالس للعمال (١)

ان وزير السياحة

- بمقتضى الامر رقم ٧٠-٨ المؤرخ في ٧ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية الجزائرية للمياه المعدنية .

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢-٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٧٣-١٧٦ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠-٨١ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس لسنة ١٩٨٠ والمتضمن تغيير اسم الشركة الوطنية للحمامات المعدنية وتعديل قانونها الاساس .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٩ جمادى الأولى عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ ابريل سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية لتنصيب مجالس العمال .

- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة (الشركة الوطنية الجزائرية للحمامات المعدنية) من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة المقر - مليانة .
- ٢ - وحدة حمام ملوان - بوقرق - الجزائر .

- ٣ - وحدة حمام زينة - الأصنام .
- ٤ - وحدة حمام بوحنيقة - معسكر .
- ٥ - وحدة حمام المسخوطين - قالمة .
- ٦ - وحدة حمام بوحجر - سيدي بلعباس .
- ٧ - وحدة حمام بو غرارة - تلمسان .
- ٨ - وحدة حمام الصالحين - بسكرة .
- ٩ - الوحدة المناخية فندق جرجرة - تيكجوة البويرة .
- ١٠ - الوحدة المناخية فندق تآمفسوت ، ياكورن - تيزي وزو .
- ١١ - الوحدة المناخية فندق الارز تسلا غيلف تيزي وزو .
- ١٢ - الوحدة المناخية فندق المنتزة ، مرايبي - عنابة .

- ١٣ - وحدة العلاج بحمام البحر سيدي فرج - سطاويلى .

المادة ٢ - يكلف المدير العام للوصاية والتنظيم والمراقبة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠

قرار مؤرخ في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية الجزائرية للفنادق الحضرية لتنصيب مجالس للعمال (٢)

ان وزير السياحة

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢-٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٧٣-١٧٦ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢ في ١٣/١/١٩٨١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢ في ١٣/١/١٩٨١ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ٧٥ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ والمتضمن انشاء الشركة الوطنية الجزائرية للفندقة الحضرية .

- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية للفندقة الحضرية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة « الشركة الوطنية الجزائرية للفندقة الحضرية » من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة المقر - المدية .
- ٢ - وحدة فندق اليتي - الجزائر .
- ٣ - وحدة فندق البير الاول - الجزائر .
- ٤ - وحدة فندق الواحات - الجزائر .
- ٥ - وحدة فندق مفهى الطاسيلي - الجزائر .
- ٦ - وحدة فندق مرجاجو - وهران .
- ٧ - وحدة فندق الشرق - تيارت .
- ٨ - وحدة فندق الفرسان - سعيدة .
- ٩ - وحدة فندق المغرب - تلمسان .
- ١٠ - وحدة فندق الزياتيين - تلمسان .
- ١١ - وحدة فندق التافنة - مغنية .
- ١٢ - وحدة فندق الهضاب - سطيف .
- ١٣ - وحدة فندق سبيرتا - قسنطينة .
- ١٤ - وحدة فندق الشالية - باتنة .
- ١٥ - وحدة فندق بلازة - الشرق ، عنابة .
- ١٦ - وحدة فندق السلام - سكيكدة .
- ١٧ - وحدة فندق المرجان - القالة .
- ١٨ - وحدة فندق المعمورة - قالة .
- ١٩ - وحدة ميلك بار - الجزائر .
- ٢٠ - وحدة الحمري - وهران .

المادة ٢ - يكلف المدير العام للوصاية والتنظيم والمراقبة ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠

قرار مؤرخ في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية قصد تجديد مجالس العمال (١)

ان وزير الصناعة الثقيلة .

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات - وبمقتضى الامر رقم ٦٧-١٥٠ المؤرخ في ٣ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٩ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، لتنصيب مجالس العمال .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٦ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن اتمام قائمة وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، لتنصيب مجالس العمال ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢١ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن اتمام قائمة وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، لتنصيب مجالس العمال .

- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة « الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية » قصد تجديد مجالس العمال من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة المقر، الطريق الوطني رقم (١) بئر خادم - الجزائر .
- ٢ - وحدة مركب السيارات الصناعية ، طريق قسنطينة ص ب ١٥ الرويبة - الجزائر .
- ٣ - وحدة المضخات ، الطريق الوطني رقم (١) براقى ، الحراش - الجزائر .
- ٤ - وحدة المسبك ، طريق براقى ، الحراش - الجزائر .
- ٥ - وحدة المعتاد الفلاحى ، طريق قسنطينة ، الرويبة - الجزائر .
- ٦ - وحدة عربات التجهيز الصناعى ، ١٥٦ نهج طرابلس ، حسين داي - الجزائر .
- ٧ - وحدة المضخات وصمامات المسبك صرب ٢ - البرواقية .
- ٨ - وحدة المحازق واللوالب ، طريق دالى ابراهيم - الجزائر .
- ٩ - مركب محركات الجرارات ، ص ب رقم ٣٩٦ ، وادى حيمين - قسنطينة .
- ١٠ - مركب الدراجات والدراجات النارية ، طريق بلخير ، صرب رقم ٧٨ - قالة .
- ١١ - وحدة المحازق واللوالب والحنفيات ، العين الكبيرة - سطيف .
- ١٢ - وحدة المسبك ، ١ شارع محمد بن العليپ قامبيطة - وهران .
- ١٣ - مركب الآلات الفلاحية ، طريق مصكر صرب رقم ٣٨ - سيلى بلعباس .
- ١٤ - وحدة المحازق واللوالب والحنفيات وادى رهيو .
- ١٥ - وحدة السيارات الخاصة ٩٠١ - ٢٠٦ شارع حسيبة بن بوعلى - الجزائر ،
- ١٦ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٠٢ - ١٤٠ شارع حسيبة بن بوعلى - الجزائر .
- ١٧ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ، ٩٠٣ - ٢١ شارع الاخوة بوعندو ، بئر مراد رايس - الجزائر .
- ١٨ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ، ٩٠٥ - ٢١٦ شارع حسيبة بن بوعلى - الجزائر .
- ١٩ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ، الطريق الوطني رقم ٥ الرويبة صرب رقم ٢٢ الجزائر .
- ٢٠ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ، ٩٥ نهج طرابلس ، حسين داي - الجزائر .
- ٢١ - وحدة التجهيزات الصناعية ، ٢ شارع جيش التحرير الوطنى ، الحراش - الجزائر .
- ٢٢ - وحدة الاشغال العمومية ، ٥ شارع حامق ايدير ، الديار الخمس - الحراش .
- ٢٣ - الوحدة التجارية للدراجات والدراجات النارية ، ١١٣ شارع حسيبة بن بوعلى - الجزائر .
- ٢٤ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٣٠ - ٢ شارع بيدى الوزنة - قسنطينة .
- ٢٥ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٣١ ، نهج بن عبد القادر ، الرصيف الجنوبى - عنابة .
- ٢٦ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٣٢ - ١ ساحة الشهداء - قسنطينة .
- ٢٧ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ، المنطقة الصناعية - قسنطينة .
- ٢٨ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ، المنطقة الصناعية صرب رقم ٦٢ - قسنطينة .
- ٢٨ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ، المنطقة الصناعية صرب رقم ٦٢ - ورقلة .
- ٢٩ - وحدة التجهيزات الصناعية ١٠ شارع سعيد ناسى - قسنطينة .
- ٣٠ - الوحدة التجارية لعتاد الاشغال العمومية، ٢٨ شارع جيش التحرير الوطنى - عنابة .
- ٣١ - الوحدة التجارية للتجهيزات الصناعية ، ١ شارع جيش التحرير الوطنى - عنابة .
- ٣٢ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٠٤ ، ١ شارع الأمير عبد القادر ، الحراش - الجزائر .
- ٣٣ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩١٠ ، ٤ شارع ٢٠ أوت - وهران .
- ٣٤ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٢٠ ، ٨٦ شارع جيش التحرير الوطنى - وهران .
- ٣٥ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٢١ ، ٢٠ شارع محمد فريخ - وهران .

قرار مؤرخ في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية للحديد والصلب قصد تجديد مجالس العمال (١)

أن وزير الصناعة الثقيلة .

- بمقتضى الأمر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤-٢٧٦ المؤرخ في ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن إنشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب والمعدل بالمرسوم رقم ٦٧-٢٢ المؤرخ في ٩ يناير سنة ١٩٦٧ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية للحديد والصلب، قصد تنصيب مجالس العمال .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢١ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن اتمام قائمة وحدات الشركة الوطنية للحديد والصلب لتنصيب مجالس العمال .

- وبناء على اقتراح مدير الشركة الوطنية للحديد والصلب .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة : الشراكية الوطنية للحديد والصلب، قصد تجديد مجالس العمال من الوحدات التالية :

١ - وحدة مركب الحديد والصلب بالحجار صرب رقم ٥٥ عنابة .

٢ - وحدة انجاز الحديد والصلب الثابت ، سيدى عمار - الحجار - عنابة .

٣٦ - الوحدة التجارية للسيارات الخاصة ٩٢٢ نهج عبان رمضان - وهران

٣٧ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية ١١٥ شارع المرشح حمو - وهران .
٣٨ - الوحدة التجارية للسيارات الصناعية .
مضبة النيجر - بشار .

٣٩ - الوحدة الصناعية ، ١١ شارع مستغانم - وهران .

٤٠ - وحدة عتاد الاشغال العمومية ، ٧٥ شارع جيش التحرير الوطنى - وهران .

٤١ - الوحدة التجارية للدراجات والدراجات النارية ، ٩ شارع مرزوق ميرامار - وهران،

٤٢ - وحدة عبور جمارك النقل ، ٥ شارع بوفى - الجزائر .

٤٣ - وحدة عبور جمارك النقل ، ٢٨ ساحة الثورة - عنابة .

٤٤ - وحدة عبور جمارك النقل ، مرسى سكيكدة

٤٥ - وحدة عبور جمارك النقل ، ٥ شارع قاضى محمد - وهران .

٤٦ - وحدة الاشغال والبناء لوسط الجزائر .

٤٧ - وحدة الاشغال والبناء بشرق عين سمارة قسنطينة .

المادة ٢ - تلتزم أحكام القرارات المؤرخة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمنة تحديد وحدات الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية لتنصيب مجالس العمال .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٨١ .

- ٣ - وحدة الاشغال الجديدة بالحجار ، صرب
٥٥ - عنابة .
- ٤ - وحدة الهندسة ببوزريعة ، ١١٦ الطريق
الجديد ببوزريعة ، الجزائر .
- ٥ - وحدة الحديد والصلب بوهران - شارع
شهداء الثورة - وهران .
- ٦ - وحدة المسامير بسيق - طسريق -
زيغود يوسف - سيق (ولاية مسكر)
- ٧ - وحدة الكترودات التلحيم - طريق مفتاح
- وادي السمار - الجزائر .
- ٨ - وحدة التحليل الكهربائي للزنك ، صرب
٥٦ - الغزوات (ولاية تلمسان) .
- ٩ - وحدة الانابيب الصغيرة ، صرب رقم ١١
الرغاية ، الجزائر .
- ١٠ - وحدة الانابيب الكبيرة ، صرب رقم ١٣
الرغاية ، الجزائر .
- ١١ - وحدة القضبان على البارد ، صرب ١٦
الرغاية ، الجزائر .
- ١٢ - وحدة مركب التلغيف المعدني - مجاز
قسنطينية ، القبة - الجزائر .
- ١٢ - وحدة الالمنيوم - مجاز قسنطينية - القبة
الجزائر .
- ١٤ - وحدة التلغيف المعدني ، أرزيو صرب
رقم ٣٠ وهران .
- ١٥ - وحدة الاسترجاع بالجهة الوسطى ، ١٢
نهج سانت كليردوفيل ، حسين داي - الجزائر
- ١٦ - وحدة الاسترجاع بالجهة الغربية شارع
شهداء الثورة ، وهران .
- ١٧ - وحدة الاسترجاع بالجهة الشرقية طريق
سكيكدة - عنابة .
- ١٨ - وحدة الغاز الصناعي بحسين داي ، طريق
جيش التحرير الوطني (الشلابة) حسين
داي الجزائر .
- ١٩ - وحدة الغاز الصناعي بعنابة ، ١ نهج
الامير عبد القادر ، عنابة .
- ٢٠ - وحدة الغاز الصناعي بقسنطينة ، طريق
باتنة كلم ٤ قسنطينة .
- ٢١ - وحدة الغاز الصناعي بورقلة ، صرب ٥١
ورقلة .
- ٢٢ - وحدة الغاز الصناعي بوهران ، شارع
شهداء الثورة - وهران .
- ٢٣ - الوحدة التجارية للجهة الوسطى ،
المنطقة الصناعية بالرغاية - الجزائر
- ٢٤ - الوحدة التجارية للجهة الشرقية ، نهج
بوقادوم ، سكيكدة .
- ٢٥ - الوحدة التجارية للجهة الغربية ، ٢ شارع
الشهداء ، وهران .
- ٢٦ - وحدة المقر ، وادي سيدي يحيى - حيدرة
(الجزائر) .
- ٢٧ - وحدة الانابيب الحلزونية ، صرب ٧٨
غرداية (الاغواط) .
- ٢٨ - وحدة التكوين لمواد الحديد والصلب ،
سيدي عمار ، الحجار - عنابة .
- ٢٩ - وحدة الشبائك الملحمة والمعارض
الحديدية ، صرب ١٧ شارع الجسر بوشى ،
عنابة .
- ٣٠ - وحدة الشبائك الملحمة والمعارض
الحديدية ، صرب ٢٠ الرغاية ، الجزائر .
- ٣١ - وحدة أسلاك الصلب اللين ، العلمة ،
سطيف .
- ٣٢ - وحدة قرورات الغاز صرب ٨١ باتنة .
- ٣٣ - الوحدة التجارية الجهوية في بجاية .
- ٣٤ - الوحدة التجارية الجهوية في عنابة .
- ٣٥ - وحدة تقديم الخدمات ، شارع طسريق
مفتاح وادي السمار .
- المادة ٢ - تلغى احكام القرارات المؤرخين في
٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨
والمضمنين تحديد وحدات الشركة الوطنية
للحديد والصلب لتنصيب مجالس العمال .
- المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .
- حرر بالجزائر في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق
٤ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن تعيين وحدات الشركة الوطنية لصناعات وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية قصد تجديد مجالس العمال (١) ان وزير الصناعة الثقبلة .

- بمقتضى الامر رقم ٧١-٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات - وبمقتضى الامر رقم ٦٩-٨٦ المؤرخ في ١٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية .
- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣-١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية .
- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٢ ادى الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن تجديد وحدات الشركة الوطنية للمحديد والصلب لتنصيب مجالس العمال .
- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الوطنية لصناعات وتركيب المعدات الكهربائية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتكون المؤسسة الاشتراكية المسماة « الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية » قصد تجديد مجالس العمال ، من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة مركب الاجهزة المنزلية - تيزي وزو .
- ٢ - وحدة مركب الالكترونيك العمومي - سيدى بلعباس .

- ٣ - وحدة الاسلاك الكهربائية - مجاز قسنطينة .
- ٤ - وحدة الاسلاك الهاتفية - وادي السمار الجزائر .
- ٥ - وحدة المراكم - وادي السمار ، الجزائر ،
- ٦ - وحدة البطاريات والمراكم - سطيف .
- ٧ - وحدة الالكتروميكانيك - دراريس ، الجزائر .
- ٨ - وحدة المصاييح - المحمدية .
- ٩ - وحدة الانارة - البروية ، الجزائر .
- ١٠ - وحدة الكهرباء - الجزائر .
- ١١ - وحدة خدمات المصاعد - الجزائر .
- ١٢ - وحدة المقر - الجزائر .
- ١٣ - وحدة الدراسات والانجازات الكهربائية بابا حسن ، الجزائر .
- ١٤ - وحدة التوزيع التجاري - مجاز قسنطينة الجزائر .

المادة ٢ - تلغى احكام القرار المؤرخ في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن تجديد وحدات الشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية لتنصيب مجالس العمال .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٧ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء مجلس تنسيق بين الشركة الوطنية لصناعات النسيج ، والشركة الوطنية لصناعة الجلود ، والشركة الوطنية للصناعة التقليدية ، والشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ، والشركة الوطنية «الاروقة الجزائرية الجديدة» (١)

ان وزير الصناعات الخفيفة ،

ووزير التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، لا سيما المادة ٨٥ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢١٨ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لصناعات النسيج ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٥٨ المؤرخ في ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعة التقليدية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٢١ المؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للمداين الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن استبدال اسم الشركة الوطنية للمداين الجزائرية باسم « الشركة الوطنية لصناعة الجلود » .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٢٢ المؤرخ في ١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ في ٢٨ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية «الاروقة الجزائرية الجديدة» ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

يقران مايل :

المادة الاولى - ينشأ مجلس تنسيق بين الشركة الوطنية لصناعات النسيج ، والشركة الوطنية للصناعة التقليدية ، والشركة الوطنية لصناعة الجلود ، والشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ، والشركة الوطنية «الاروقة الجزائرية الجديدة» .

المادة ٢ - يكلف مجلس التنسيق المشار اليه في المادة الاولى ، بدعم التشاور في ميدان البرمجة المشتركة ودراسة امكانية وضع وسائل العمل تحت تصرف المؤسسات المشار اليها في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - تخضع صلاحيات مجلس التنسيق بوعمله لاحكام المرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه .

المادة ٤ - يتكون مجلس التنسيق من :

- المديرين العامين ورؤساء مجالس عمال المؤسسات التالية : الشركة الوطنية لصناعات النسيج ، والشركة الوطنية للصناعة التقليدية ، والشركة الوطنية لصناعة الجلود ، والشركة الوطنية لتسويق النسيج والجلود ، والشركة الوطنية «الاروقة الجزائرية الجديدة» .

- ممثل حزب جبهة التحرير الوطني ،

- الممثل المعنى للاتحاد العام للعمـال
الجزائريين ،

- ممثل وزارة المالية ،

- ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

يشارك الممثلون القائمون بالوصـاية
وفقا للاحكام القانونية والاجراءات المنصوص عليها
في اجتماعات المجلس قصد توجيهه وتبصيره ،
وان اقتضى الحال ضبط الاهداف المفصلة للمخطط
مع السهر على تطابق الاعمال المباشرة .

كما يمكن أن تشارك في اجتماعات المجلس
اية ادارة أو مؤسسة معنية ، تبعا للنقاط المسجلة
في جدول الاعمال .

المادة ٥ - يتولى رئاسة مجلس التنسيق
بالتناوب ، المديرون العامون للمؤسسات الممثلة
في هذا المجلس . ويتولى الرئاسة الاولى عميدهم
في السن .

المادة ٦ - يختار نائب الرئيس المعين لكل
مدة من بين ممثل مجلس عمال المؤسسات الاعضاء
دون أن تسند الرئاسة ونيابة الرئاسة في
المجلس لمثل المؤسسة نفسها خلال هذه المدة .

المادة ٧ - تتولى مصالح المؤسسات الممثلة
في المجلس كتابة مجلس التنسيق ، بالتناوب .

المادة ٨ - تحدد كفايات سير مجلس
التنسيق في نظامه الداخلي الذي يصادق عليه
في اجتماعه الاول وفقا للمرسوم رقم ٧٥ - ٧٦
المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٢ شعبان عام ١٤٠١
الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٢ شعبان عام
١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن
انشاء مجلس تنسيق بين شركة تسيير وتنمية
الصناعات الغذائية ، والشركة الوطنية للمطاحن
ومصانع السميد والعجين والكسكس ، والشركة
الوطنية للمياه المعدنية والديوان الوطني للتسويق
والشركة الوطنية «الأروقة الجزائرية الجديدة» (١)

ان وزير الصناعات الخفيفة ،

ووزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في
٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،
لا سيما المادة ٨٥ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في
١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة
١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين
المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات
الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢١٩ المؤرخ
في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو
سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث شركة تسيير وتنمية
صناعة السكر ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٤٥ المؤرخ في
٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة
١٩٧٢ والمتضمن تميم هدف شركة تسيير وتنمية
صناعة السكر وتبديل اسمها باسم « شركة
تسيير وتنمية الصناعات الغذائية » ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٨٩ المؤرخ
في ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ مارس
سنة ١٩٦٥ والمتضمن احداث الشركة الوطنية
للمطاحن ومصانع السميد والعجين والكسكس ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٩٩ المؤرخ في
٢٨ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ أبريل سنة
١٩٦٨ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٦٥ - ٨٩
المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ والمتضمن
احداث الشركة الوطنية للمطاحن ومصانع
السميد والعجين والكسكس وتتميمه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٢٠ المؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للمياه المعدنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٥ المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن احداث الديوان الوطنى للتسويق ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ في ٢٨ ذى القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

يقرران مايلي :

المادة الاولى - ينشأ مجلس تنسيق بين شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية والشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين والكسكس ، والشركة الوطنية للمياه المعدنية ، والديوان الوطنى للتسويق ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

المادة ٢ - يكلف مجلس التنسيق المشار اليه في المادة الاولى ، بدعم التشاور في ميدان البرمجة المشتركة ودراسة امكانية وضع وسائل العمل تحت تصرف المؤسسات المشار اليها في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - تخضع صلاحيات مجلس التنسيق وعمله لاحكام المرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه

المادة ٤ - يتكون مجلس التنسيق من :

- المديرين العامين ورؤساء مجالس عمان المؤسسات التالية : شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية ، والشركة الوطنية للمطاحن ومصانع السميد والعجين والكسكس ، والشركة

الوطنية للمياه المعدنية ، والسديوان الوطنى للتسويق ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

- ممثل حزب جبهة التحرير الوطنى ،

- الممثل المعنى للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل وزارة المالية ،

- ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

يشارك الممثلون القائمون بالوصاية وفقا لاحكام القانونية والاجراءات المنصوص عليها في اجتماعات المجلس قصد توجيهه وتبصيره ، وان اقتضى الحال ضبط الاهداف المفصلة للمخطط مع السهر على تطابق الاعمال المباشرة .

كما يمكن أن تشارك في اجتماعات المجلس أية ادارة أو مؤسسة معنية ، تبعا للنقاط المسجلة في جدول الاعمال .

المادة ٥ - يتولى رئاسة مجلس التنسيق بالتناوب ، المديرون العامون للمؤسسات الممثلة في هذا المجلس . ويتولى الرئاسة الاولى عميدهم في السن .

المادة ٦ - يختار نائب الرئيس المعين لكل مدة من بين ممثلى مجلس عمال المؤسسات الاعضاء دون أن تسند الرئاسة ونياية الرئاسة في المجلس لممثلى المؤسسة نفسها خلال هذه المدة .

المادة ٧ - تتولى مصالح المؤسسات الممثلة في المجلس كتابة مجلس التنسيق ، بالتناوب .

المادة ٨ - تحدد كفايات مدير مجلس التنسيق في نظامه الداخلى الذى يصادق عليه في اجتماعه الاول وفقا للمرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٢ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٢ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن إنشاء مجلس تنسيق بين الشركة الوطنية للصناعات السلولوز، والشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ، والشركة الوطنية لمواد البناء، والمؤسسة الوطنية للتجارة بالادوات والآلات الحديدية والتجهيز المنزلي ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » (١)

ان وزير الصناعات الخفيفة ،

ووزير التجارة ،

— بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، لا سيما المادة ٨٥ منه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ١١ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٧ الموافق ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعات السلولوز ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٧٣ المؤرخ في ١٣ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٨٠ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لمواد البناء ،

— وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ١٢ المؤرخ في ٢٠ محرم عام ١٣٩١ الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للتجارة بالادوات والآلات الحديدية والتجهيز المنزلي ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ في ٢٨ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة بالمؤسسات الاشتراكية ،

يقران مايلي :

المادة الاولى - ينشأ مجلس تنسيق بين الشركة الوطنية للصناعات السلولوز ، والشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ، والشركة الوطنية لمواد البناء والمؤسسة الوطنية للتجارة بالادوات والآلات الحديدية والتجهيز المنزلي ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

المادة ٢ - يكلف مجلس التنسيق المشار اليه في المادة الاولى ، بدعم التشاور في ميدان البرمجة المشتركة ودراسة امكانية وضع وسائل العمل تحت تصرف المؤسسات المشار اليها في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - تخضع صلاحيات مجلس التنسيق وعمله لاحكام المرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه

المادة ٤ - يتكون مجلس التنسيق من :

— المديرين العامين ورؤساء مجالس عمال المؤسسات التالية : الشركة الوطنية للصناعات السلولوز ، والشركة الوطنية للصناعات الكيماوية ، والشركة الوطنية لمواد البناء ، والمؤسسة الوطنية للتجارة بالادوات والآلات الحديدية والتجهيز المنزلي ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » ،

— ممثل حزب جبهة التحرير الوطني ،

— الممثل المعنى للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

— ممثل وزارة المالية ،

— ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

يشارك الممثلون القائمون بالوصاية وفقاً
للاحكام القانونية والاجراءات المنصوص عليها
في اجتماعات المجلس قصد توجيهه وتبصيره ،
وان اقتضى الحال ضبط الاهداف المفصلة
للمخطط مع السهر على تطابق الاعمال المباشرة .
كما يمكن أن تشارك في اجتماعات المجلس
أية ادارة أو مؤسسة معنية ، تبعا للنقاط المسجلة
في جدول الاعمال .

المادة ٥ - يتولى رئاسة مجلس التنسيق
بالتناوب ، المديرون العامون للمؤسسات الممثلة
في هذا المجلس . ويتولى الرئاسة الاولى عميدهم
في السن .

المادة ٦ - يختار نائب الرئيس المعين لكل
مدة من بين ممثلي مجلس عمال المؤسسات الاعضاء
دون أن تسند الرئاسة ونيابة الرئاسة في
المجلس لممثلي المؤسسة نفسها خلال هذه المدة .

المادة ٧ - تتولى مصالح المؤسسات الممثلة
في المجلس كتابة مجلس التنسيق ، بالتناوب .

المادة ٨ - تحدد كليات مدير مجلس
التنسيق في نظامه الداخلي الذي يصادق عليه
في اجتماعه الاول وفقا للمرسوم رقم ٧٥ - ٧٦
المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٢ شعبان عام ١٤٠١
الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٢ شعبان عام
١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن
انشاء مجلس تنسيق بين الشركة الوطنية
لصناعات الفلين والخشب ، والشركة الوطنية
للتبغ والكبريت ، والشركة الوطنية لتنسيق
الاخشاب ومشتقاتها ، والشركة الوطنية «الاروقة
الجزائرية الجديدة» (١)

ان وزير الصناعات الخفيفة ،

ووزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في

٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتعلق بالتنسيق الاشتراكي للمؤسسات ،
لا سيما المادة ٨٥ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في
١٧ ذي القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢١ نوفمبر سنة
١٩٧٥ والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين
المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات
الآخري التابعة للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٥٢ المؤرخ
في ٢٤ ذي القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٢٢ فبراير
سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث الشركة الوطنية
لصناعة الخشب ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة
١٩٧٢ والمتضمن تميم هدف الشركة الوطنية
لصناعة الخشب وتعديل تسميتها بـ «شركة
الشركة الوطنية لصناعات الفلين والخشب» .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٤٢٧ المؤرخ
في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتأميم صناعة
وبيع واستيراد التبغ والكبريت وكذلك مصانع
ومؤسسات التبغ والكبريت ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٢١ المؤرخ في
١٣ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٩ غبرابر سنة
١٩٧٠ والمتضمن احداث الشركة الوطنية لتسويق
الاخشاب ومشتقاتها ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ
في ٢٨ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس
سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية
«الاروقة الجزائرية الجديدة» ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ
في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل
سنة ١٩٧٥ والمتعلق بمجالس التنسيق الخاصة
بالمؤسسات الاشتراكية ،

يقران مايل :

المادة الاولى - ينشأ مجلس تنسيق بين
الشركة الوطنية لصناعة الفلين والخشب ،

والشركة الوطنية للتبغ والكبريت ، والشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

المادة ٢ - يكلف مجلس التنسيق المشار اليه في المادة الاولى ، بدعم التشاور في ميدان البرمجة المشتركة ودراسة امكانية وضع وسائل العمل تحت تصرف المؤسسات المشار اليها في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - تخضع صلاحيات مجلس التنسيق وعمله لاحكام المرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ المشار اليه اعلاه

المادة ٤ - يتكون مجلس التنسيق من :

- المديرين العامين ورؤساء مجالس عمال المؤسسات التالية : الشركة الوطنية للفلين والخبث ، والشركة الوطنية للتبغ والكبريت ، والشركة الوطنية لتسويق الاخشاب ومشتقاتها ، والشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

- ممثل حزب جبهة التحرير الوطنى ،

- الممثل المعنى للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل وزارة المالية ،

- ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

يشترك الممثلون القائمون بالوصاية وفقا لاحكام القانونية والاجراءات المنصوص عليها في اجتماعات المجلس قصد توجيهه وتبصيره ، وأن اقتضى الحال ضبط الاهداف المفصلة للمخطط مع السهر على تطابق الاعمال المباشرة .

كما يمكن أن تشارك في اجتماعات المجلس اية ادارة او مؤسسة معينة ، تبعا للنقاط المسجلة في جدول الاعمال .

المادة ٥ - يتولى رئاسة مجلس التنسيق بالتناوب ، المديرون العامون للمؤسسات الممثلة في هذا المجلس . ويتولى الرئاسة الاولى عميدهم في السن .

المادة ٦ - يختار نائب الرئيس المعين لكل مدة من بين ممثلى مجلس عمال المؤسسات الاعضاء

دون أن تسند الرئاسة ونيابة الرئاسة في المجلس لممثلى المؤسسة نفسها خلال هذه المدة .

المادة ٧ - تتولى مصالح المؤسسات الممثلة في المجلس كتابة مجلس التنسيق ، بالتناوب .

المادة ٨ - تحدد كفاءات مدير مجلس التنسيق في نظامه الداخلى الذى يصادق عليه في اجتماعه الاول وفقا للمرسوم رقم ٧٥ - ٧٦ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٢ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٧ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٩ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن منح التعويض عن الخدمة الدائمة لعمال الشركة الوطنية « الاروقة الجزائرية الجديدة » (١)

ان وزير التجارة ،

ووزير العمل والتكوين المهني ،

- بمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٢ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ غشت سنة ١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الاساسى العام للعامل، ولا سيما المواد ١٤٦ و ١٥٨ و ١٥٩ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٤١ المؤرخ في ٢٨ ذى القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة « الاروقة الجزائرية الجديدة » .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ - ٥٧ المؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٨١ والمحددة بموجبه نسبة منح التعويض الجزافى عن الخدمة الدائمة وشروطه ، ولاسيما الباب الثانى « احكام انتقالية » منه ،

يقروان مايلى :

المادة الاولى - بصفة انتقالية تفتح مناصب العمل المبينة في الملحق ، الحق في التعويض عن الخدمة الدائمة .

٦ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٦٦ والمتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدات الاقتصادية ،

- وبعد الاطلاع على انقرار المؤرخ في ١٣ ذى الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد وحدات الشركة الجزائرية للتأمين قصد تنصيب مجالس العمال ،

- وبناء على اقتراح المدير العام للشركة الجزائرية للتأمين ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعدل تنظيم وحدات الشركة الجزائرية للتأمين المحدد بانقرار المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ويعوض ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القرار .

المادة ٢ - تحدد قائمة الوحدات التي تتكون منها الشركة الجزائرية للتأمين كالتالي :

- ١ - الوحدة الاولى للجزائر العاصمة ،
- ٢ - الوحدة الثانية للجزائر العاصمة ،
- ٣ - الوحدة الثالثة للجزائر العاصمة ،
- ٤ - الوحدة الرابعة للجزائر العاصمة ،
- ٥ - الوحدة الخامسة للجزائر العاصمة ،
- ٦ - وحدة موزاية ،
- ٧ - وحدة المدية ،
- ٨ - وحدة الشلف ،
- ٩ - وحدة تيزي وزو ،
- ١٠ - وحدة الاغواط ،
- ١١ - وحدة عنابة ،
- ١٢ - وحدة قسنطينة ،
- ١٣ - وحدة سكيكدة ،
- ١٤ - وحدة سطيف ،
- ١٥ - وحدة بجاية ،
- ١٦ - وحدة باتنة ،

المادة ٢ - يكلف المدير العام للتنسيق والمراقبة بوزارة التجارة والمدير العام للشركة الوطنية ، الاروقة الجزائرية الجديدة ، كـن فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار الوزاري المشترك في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٩ يوليو سنة ١٩٨١ .

الملحق

مناصب العمل التي تفتح الحق في التعويض عن « الخدمة الدائمة »

مناصب العمل	%
جزائر	٢٥ %
قايض الخدمة الحرة	٢٣ %
أمين مخزن	٢٣ %
رئيس مجموعة الشحن والتفريغ	٢٣ %
بائع	٢٣ %
مستقبل	٢٣ %
بائع متخصص	٢٥ %
رئيس مستقبل	٢٥ %
رئيس فرع	٢٣ %
رئيس مخزن	٢٣ %
رئيس مجموعة	٢٥ %
عامل بالميناء أو المطار	٢٥ %
عامل بمخزن	٢٥ %
عامل بوحدة	١٨ %
سائق الوزن الثقيل	٢٣ %
سائق سيارة النقل المشترك	٢٥ %
رئيس قسم مخزن	٢٣ %

قرار مؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ يتضمن تعديل تنظيم وحدات الشركة الجزائرية للتأمين قصد تنصيب مجالس العمال (١)

ان وزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٢٩ المؤرخ في

قرار مؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للتبغ والكبريت وتعيينها (١)

ان وزير الصناعات الخفيفة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٣ - ٤٢٧ المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتأميم صناعة وبيع واستيراد الكبريت وكل المعامل والمؤسسات الخاصة بالتبغ والكبريت ،

- وبمقتضى ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص التي اتخذت لتطبيقه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية ، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٧٣ - ١٧٦ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٦ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تميم وتعديل المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبناء على محضر التقسيم الذي وقعته كل من المدير العام ورئيس مجلس عمال المؤسسة للشركة الوطنية للتبغ والكبريت ،

يقرر مايل :

المادة الاولى - تتكون الشركة الوطنية للتبغ والكبريت من أجل تنصيب مجالس العمال المحدث

بموجب المادة ١٩ من الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه ، من الوحدات التالية :

١ - وحدة المقر - سيدى محمد - الجزائر ،

٢ - وحدة عيسى الباي - سيدى محمد - الجزائر ،

٣ - وحدة بوديسة - باب الوادي - الجزائر ،

٤ - وحدة بوفنارة - باب الوادي - الجزائر ،

٥ - وحدة بن شرشالي - البلدية ،

٦ - وحدة اوصيف - قسنطينة ،

٧ - وحدة مروش - قسنطينة ،

٨ - وحدة بن طيبة - وهران ،

٩ - وحدة بن الشيخ - مستغانم ،

١٠ - وحدة بن عمارة - بسكرة ،

١١ - الوحدة التجارية لشرق البلاد - قسنطينة ،

١٢ - الوحدة التجارية المركزية - حسين داي ،

١٣ - الوحدة التجارية لغرب البلاد - وهران ،

١٤ - وحدة محطة الدرس - حسين داي - الجزائر ،

١٥ - وحدة المطبعة المركزية - باب الوادي - الجزائر ،

١٦ - وحدة مصلحة النقل - سيدى محمد - الجزائر ،

١٧ - وحدة الترشيح - البلدية ،

١٨ - وحدة سيق ،

١٩ - وحدة عين السلطان في برج بوعمريريج

المادة ٢ - يكلف المدير العام للتخطيط وتنمية الصناعات الخفيفة والمدير العام للصناعات

الغذائية والمنتجات الصناعية والمدير العام للموارد البشرية والعلاقات الصناعية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تحديد وحدات الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية وتعيينها (١)

ان وزير الصناعات الغذائية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٢٢٠ المؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث الشركة الوطنية للمياه المعدنية ،

- وبمقتضى ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص التي اتخذت لتطبيقه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية ، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٧٣ - ١٧٦ المؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٦ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تنظيم وتعديل المرسوم رقم ٧٢ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٧٧ المؤرخ

في ٢٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبناء على محضر التقسيم الذي وقعته كل من المدير العام ورئيس مجلس عمال المؤسسة للشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية .

يقرر مايلي :

المادة الاولى - تتكون الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية من أجل تنصيب مجالس العمال المحدثة بموجب المادة ١٩ من الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه من الوحدات التالية :

- ١ - وحدة المقر - حسين داي - الجزائر .
- ٢ - وحدة منبع سميدة ،
- ٣ - وحدة منبع موزاية - البلدية .
- ٤ - وحدة منبع هارون جباعية - البويرة .
- ٥ - وحدة منبع باتنة ،
- ٦ - وحدة صنع المشروبات بالحراش - الجزائر ،
- ٧ - وحدة صنع المشروبات رغاية - الجزائر ،
- ٨ - وحدة صنع المشروبات - وهران .
- ٩ - وحدة صنع المشروبات - عنابة .
- ١٠ - وحدة شراب الليمون - وهران .
- ١١ - وحدة شراب الليمون بلسكور - الجزائر ،
- ١٢ - وحدة شراب الليمون - الجلفة ،
- ١٣ - وحدة التوزيع - وهران ،
- ١٤ - مركز التوزيع بيلكور - الجزائر .
- ١٥ - مركز التوزيع ببشر مراد رايس - الجزائر ،
- ١٦ - مركز التوزيع ببشار .
- ١٧ - مركز التوزيع - قسنطينة .

١٨ - مركز التوزيع - سطيف ،

١٩ - مركز التوزيع - سيدى بلعباس ،

٢٠ - مركز التوزيع - ورقلة ،

٢١ - مركز التوزيع - تيزى وزو .

المادة ٢ - يكلف المدير العام للتخطيط وتنمية الصناعات الخفيفة والمدير العام للصناعات الغذائية والمنتجات الصناعية والمدير العام للموارد البشرية والعلاقات الصناعية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ فى أول ذى الحجة عام ١٤٠٢ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث مستودع خاص بالعين الكبيرة (ولاية سطيف) لفائدة الشركة الوطنية لمواد البناء (١)

ان وزير المالية ،

- بمقتضى قانون الجمارك ، ولاسيما المادة ١٥٤ منه ،

- وبناء على طلب الشركة الوطنية لمواد البناء المؤرخ فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ ، والمتضمن فتح مستودع ،

- وبناء على تقرير المديرية الفرعية للجمارك ببجاية الذى يحمل رقم ٨٣٢ الصادر فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٨٢ ،

يقرر مايلى :

المادة الاولى - يحدث لفائدة الشركة الوطنية لمواد البناء مستودع خاص بالمكان المسمى العين الكبيرة (ولاية سطيف) قصد ايداع البضائع المحددة فى المادة ٢ أدناه .

المادة ٢ - يمكن أن يستفيد من نظام المستودع المحدث بموجب هذا القرار ، البضائع الاجنبية المستوردة والمخصصة للاستعمال الصالح المستفيد المشار اليه فى المادة الاولى باستثناء

البضائع المحددة فى احكام المادة ١٣٠ من قانون الجمارك .

المادة ٣ - يرخص للشركة الوطنية لمواد البناء بصفتها المودعة للبضائع بأن :

- تفحص البضائع ،
- تأخذ عينات ضمن الشروط المحددة من ادارة الجمارك ،
- تمارس العمليات اللازمة للمحافظة عليها .
وتجرى هذه العمليات تحت مراقبة ادارة الجمارك .

المادة ٤ - يمكن أن تخضع البضائع بعد ترخيص من ادارة الجمارك الى المعالجة المستعملة عادة والرامية الى تحسين عرضها أو جودتها أو تكييفها للنقل كالتوزيع أو جمع الطرود والفرز وانسجام البضائع وتغيير التغليف .

المادة ٥ - يجب على المستفيد أن يوقع على تعهد يلتزم فيه بدفع نفقات العمل ، واجارسة أعوان الجمارك بواسطة تعويض وكذلك تحمل النفقات والتكاليف المتصلة بالمراقبة والحراسة التى تمارسها المصلحة .

المادة ٦ - يجب على المستفيد علاوة على هذا أن يوقع التزاما تضمنه هيئة مالية وطنية ، باعادة تصدير البضائع عند نهاية أجل ايداعها أو تطبيق أى نظام جمركى آخر مرخص به .

المادة ٧ - يبقى المستودع الخاص للشركة الوطنية لمواد البناء خاضعا بالنسبة لجميع الاحكام غير المنصوص عليها فى هذا القرار ، للقوانين والتنظيمات المطبقة على مستودعات الجمارك ولاسيما المواد من ١٢٩ الى ١٥٩ من قانون الجمارك .

المادة ٨ - يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى أول ذى الحجة عام ١٤٠٢ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٨٢ .

امر رقم ٦٦ - ٥٧ مؤرخ في ٢٧ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ ، يتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٤٨ المؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦ المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، المؤرخة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ ،

يامر بما يلي :

العنوان الأول

حق ملكية العلامات

مادة ١ - ان علامة المصنع الزامية ولو في الحالة التي لا يتولى المنتج تسويق منتجاته بنفسه ، اما العلامة التجارية أو علامة الخدمة فهي اختيارية غير أنه يجوز تقريرها الزامية بموجب قرارات وبالنسبة للمنتجات التي تحددها هذه القرارات .

مادة ٢ - تعتبر علامات مصنع أو علامات تجارية أو علامات خدمة : الأسماء العائلية أو الأسماء المستعارة والتسميات الخاصة أو الاختيارية أو المبتكرة والشكل المميز للمنتجات أو شكلها الظاهر والبطاقات والأغشية والرموز والبصمات والطابع والاختام وطوابع الرسوم الميزة والأشرطة والحواشي وتركيبات أو ترتيبات الألوان والرسوم والصور أو النقوش الناتجة والحروف والأرقام والشعارات وبصفة عامة جميع السمات المادية التي تصلح لتمييز المنتجات أو الأشياء أو الخدمات لكل مؤسسة .

يجوز اعتبار شعار الاعلان علامة اذا وقع تسجيله لهذه الغاية .

مادة ٣ - ان استعمال اسم العائلة من طرف سمي يستعمله بصفة علامة لا يعتبر مسا بحقوق

صاحب العلامة اذا كان هذا الاستعمال جاريا في شكل وضمن كفيات يمكن معهما تجنب تبعات الاختلاط .

ان استعمال اسم عائلي لشخص مترمى يقتضى موافقة خلف هذا الشخص .

مادة ٤ - لا يمكن أن تعتبر علامة ولا أن تكون جزء من علامة العلامات التي يخالف استعمالها النظام العام والآداب والأخلاق الحسنة وكذا العلامات الآتية : علائم الشرف ، الرايات والرموز الأخرى لاحدى الدول ، الصليبان الحمراء والأهلة الحمراء ، الدمفات الرسمية لمراجعة وضمان المعادن الثمينة وكذلك كل تقليد للعلامات المتعلقة بشعارات الأشراف .

مادة ٥ - ان ملكية العلامة يختص بها من كانت له الأسبقية في ايداعها وذلك مع مراعاة التحفظات المنصوص عليها في الأحكام الانتقالية المبينة بعده .

يجب على المودع أن يستعمل علامته في السنة الموالية للايداع ، ما عدا في حالة استثنائية وعند وجود مبرر ، وفي حالة عدم استعمال العلامة بعد انقضاء المدة أعلاه يصبح الايداع عديم الأثر .

مادة ٦ - يجوز لصاحب علامة أن يطلب ابطال ايداع علامة قابلة لأحداث اختلاط مع علامته ، غير أنه لا يمكن اقامة دعوى في هذا الصدد بعد انتهاء أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ الايداع .

مادة ٧ - يستفيد الأجانب من أحكام هذا الامر عندما يقومون بالاجراءات المفروضة بموجبه .

العنوان الثاني

العلامات الجماعية

مادة ٨ - يجوز لكل هيئة أو جماعة مكونة وفقا للقانون تربط بين أعضائها بصفة متبادلة ، مصالح أعمال مشتركة أن تعمي علامة محددة كعلامة جماعية لكي يسمح لأعضائها أن يحصلوا على حق وضع هذه العلامة على منتجاتهم أو استعمالها في خدماتهم في دائرة التداول الاقتصادي .

مادة ٩ - يجب على الهيئة أو الجماعة التي تطلب حماية علامة جماعية أن يكون لديها نظام .

ويجب أن يتضمن نظام العلامة الجماعية ما يلي:

- ١ - اسم الجماعة أو اسم محلها
- ٢ - عنوان العلامة أو بيان مركزها ،
- ٣ - اسم الشخص المرخص له بتمثيلها ،
- ٤ - قائمة الأعضاء المرخص لهم باستعمالها ،
- ٥ - شروط هذا الاستعمال وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بخاصية المنتجات أو بخدمات الخدمات ،
- ٦ - حقوق وواجبات الأعضاء والمقررات التي قد تطبق عليهم في حالة سوء استعمال العلامة .
- مادة ١٠ - يجب أن يقيد على المنتجات المخصصة للتصدير ، زيادة على علامة المصنع ، علامة تثبت التسمية الأصلية أو بيان المصدر .
- مادة ١١ - تكون لعلامات الجماعية الواجب وضعها على المنتجات انضمة للموافقة المسبقة للمصالح المختصة .
- مادة ١٢ - ان العلامة الجماعية تابعة للانتقال .

العنوان الثالث

الايداع والتسجيل والنشر

مادة ١٢ - يجب على كل من اراد ايداع علامة ان يسلم أو يرسل الى المصالح المختصة بواسطة رسالة مضمونة مع طلب الاشهاد ما يلي :

- ١ - طلب تسجيل العلامة على نموذج العلامة وبيان المنتجات والخدمات التي تنطبق عليها هذه العلامة .

٢ - ختم (كليشييه) العلامة .

٣ - اثبات دفع الرسوم .

٤ - وكالة بخط اليد وذلك اذا كان المودع بمثله وكيل .

مادة ١٤ - يجب على المودعين المقيمين في الخارج ان ينيبوا عنهم ممثلا جزائريا مقيما بالجزائر .

مادة ١٥ - ينبغي ان تتم المطالبة بحق الاولوية المتصل بايداع اجنبي سابق ، في وقت ايداع العلامة والا سقط الحق .

وينبغي ان تكون كل مطالبة بحق الاولوية مصحوبة بحجة تثبت دفع الرسم الواجب أدائه .

مادة ١٦ - يجب على كل ايداع بواسطة محضر يذكر فيه يوم وساعة تسليم المستندات أو استلام الغلاف البريدي الذي يتضمنها .

وتسليم نسخة من المحضر أو ترسل الى المودع

مادة ١٧ - مباشر المصالح المختصة تسجيل ونشر العلامة المودعة بصفة قانونية ويكون تاريخ التسجيل هو تاريخ الايداع .

مادة ١٨ - تقرر السلطة المختصة ، تطبيقا لاحكام المادة ٤ رفض الايداع بسبب مخالفة صريحة أو عام دفع الرسوم .

مادة ١٩ - لا يمكن لأي جزائري ان يطلب حماية علامة في الخارج ما لم يتم ايداعها مقدما في الجزائر .

مادة ٢٠ - ان ايداع علامة ينتج آثاره طيلة عشر سنوات ما لم يجر تجديده .

لا يمكن لأحد ان يودع بصفة مشروعة علامة في السنة اشهر الموالية لتاريخ انقطاع آثار هذه العلامة باستثناء صاحبها السابق أو ذوى حقوقه .

مادة ٢١ - يجوز لصاحب علامة ان يتخلى عنها بالنسبة لكل المنتجات التي تنطبق عليها أو للجزء منها وذلك بأن يوجه تصريحها الى المصالح المختصة ضمن ظرف بريدي مضمون مع طلب اشعار بالتسليم .

يسجل هذا التخلي في دفتر العلامات ثم ينشر ويسرى مفعوله ابتداء من يوم استلامه .

العنوان الرابع

البطلان

مادة ٢٢ - تكون باطلة ولا اثر لها العلامات الحالية من كل طابع مميز وخصوصا اذا كانت تتضمن سمات أو بيانات يتكون منها التعيين اللازم للمنتجات أو التعيين النوعي للخدمات ، وكذا ايداع العلامات التي تتضمن اما بيانات يقصد بها خداع الجمهور واما سمات ممنوعة بموجب المادة ٤ .

مادة ٢٣ - لا يبطل ايداع علامة الا بقرار من المحكمة الموجود في دائرتها مركز الشركة أو مسكن صاحب العلامة أو وكيله .

العنوان الخامس

تحويل العلامات

مادة ٢٤ - تكون الحقوق المتصلة بعلامة قابلة للتحويل في كليتها أو جزء منها ، منفردة أو مقرونة بالعناصر الأخرى التابعة للمتجر .

مادة ٢٥ - ان العقود المشتملة أما على نقل الملكية وأما على منح حق امتياز الاستغلال أو التنازل عن هذا الحق وأما على الرهن أو رفع اليد عن الرهن ، يجب أن تعرض على الموافقة المسبقة للوزير الذي يعينه الأمر وان يتم تثبيتها كتابيا وتسجيلها في دفتر العلامات والا سقط الحق .

يجوز تحويل الملكية والتنازل عن حقوق الاستغلال بخصوص كل أو بعض المنتجات التي تشملها العلامة .

ويجوز ان يكون التنازل عن حقوق الاستغلال محصورا في احد الحدود الإقليمية .

مادة ٢٦ - تسلم المصلحة المختصة لكل طالب نسخة من التسجيلات المقيدة في دفتر العلامات أو بياناً من التسجيلات التي لا تزال مقيدة على العلامات المعطاة على سبيل الرهن ، أو شهادة تثبت عدم وجود أي تسجيل . ويجوز ان تسلم الى صاحب العلامة شهادات تعريف ينقل عليها مجموع البيانات التي يتضمنها طلب تسجيل العلامة .

مادة ٢٧ - يجب ان يسجل في دفتر العلامات وبناء على اشعار من كاتب الضبط ، كل حكم قضائي نهائي بابطال ايداع علامة وينشر هذا الابطال .

العنوان السادس

العقوبات

مادة ٢٨ - يعاقب بغرامة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دج ويسجن من ثلاثة أشهر الى ثلاثة سنوات أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين يقلدون علامة أو يستعملون علامة مقلدة ،

٢ - الذين يضمنون عن طريق التدليس ، على منتجاتهم أو على الأشياء التابعة لتجارتهم ، علامة هي في ملك غيرهم ،

٣ - الذين يبيعون أو يعرضون للبيع ، عن قصد ، منتجا واحدا أو عدة منتجات ملبسة بعلامات مقلدة أو موضوعة بطريق التدليس .

مادة ٢٩ - يعاقب بغرامة من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ دج ويسجن من شهر الى سنة أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين يتخذون علامة لغيرهم ومن غير ان يقلدوها ، يجعلون منها صورة تدليسية من شأنها ان يندفع لها المشتري ، وكذا الذين يستعملون علامة تجرى محاكاتها بطريق التدليس ،

٢ - الذين يستعملون علامة تحمل بيانات يقصد بها خداع المشتري عن نوع المنتج ،

٣ - الذين يبيعون أو يقدمون للبيع ، عن قصد منتجا واحدا أو عدة منتجات ملبسة بعلامة تجرى محاكاتها بطريق التدليس أو تتضمن بيانات كافية لخداع المشتري عن نوع المنتج .

مادة ٣٠ - يعاقب بغرامة من ٥٠٠ دج الى ٧٥٠٠ دج ويسجن تتراوح مدته من خمسة عشر يوما الى ستة أشهر أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين لم يضمنوا على منتجاتهم علامة تعتبر الزامية ،

٢ - الذين يبيعون أو يعرضون للبيع ، عن قصد ، منتجا واحدا أو عدة منتجات لا تحمل العلامة الزامية بخصوص هذا النوع من المنتجات ،

٣ - الذين يخالفون احكام المادتين ٩ و ١٠ .
مادة ٣١ - يجوز الجمع بين العقوبات المقررة بموجب هذا الامر .

ويحكم بالعقوبة القصوى دون غيرها بخصوص الاعمال السابقة لاول عمل من أعمال الملاحقة .

مادة ٣٢ - يجوز مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ في حالة العود الى مقارفة الجريمة أو في حالة المس بحقوق القطاعات المسيرة ذاتيا أو التابعة للدولة .

يكون العود الى مقارفة الجريمة اذا كان صدر على المتهم خلال الخمس سنوات السابقة حكم من أجل ارتكاب احدى الجنح المنصوص عليها في هذا الامر .

مادة ٣٣ - ان الاحكام المتعلقة بالظروف المخففة وبايقاف التنفيذ تطبق على الجنح المنصوص عليها في هذا الامر .

مادة ٣٤ - وعلاوة على ذلك يمكن ان يحرم مؤقتا مرتكبو الجنحة من حق الانتخاب المتعلق بحرفتهم .

ويجوز للمحكمة ان تأمر بالصاق نص الحكم في الاماكن التي تحددها وينشره بتمامه او بتلخيص في الجرائد التي تعينها وذلك كله على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٥ - وعلاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ ، يجوز للمحكمة ان تأمر ولو في حالة تبرئة من الاتهام ، بمصادرة المنتجات والادوات التي تكون موضوع ارتكاب الجنحة وتأمر المحكمة في جميع الحالات باتلاف الاختام (الكليشيات) ونماذج العلامة المعنى بها .

مادة ٣٦ - وفي الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٠ تأمر المحكمة دائما بوضع العلامات الالزامية على المنتجات المعنى بها .

ويجوز للمحكمة ان تصدر الحكم بمصادرة المنتجات اذا كان المتهم قد صدر عليه خلال الخمس سنوات السابقة حكم من اجل ارتكاب احدي الجنح المنصوص عليها في المادة ٣٠ أعلاه .

العنوان السابع

الحكام

مادة ٣٧ - ترفع الى المحاكم الدعاوى المدنية المتعلقة بالعلامات ، وفي حالة دعوى جنائية ثبتت المحكمة المختصة في الاستثناء المتعلق بملكية العلامات .

مادة ٣٨ - يجوز لصاحب علامة ان يطلب بمقتضى امر من رئيس المحكمة ، اجراء الوصف المفصل ، بمساعدة خبير عند الاقتضاء ، مع المصادرة او بدونها للمنتجات التي يدعى انها معلمة بعلامة تسبب له ضررا .

ويصدر الامر بذلك بناء على مجرد طلب وبعد اثبات تسجيل العلامة .

واذا طلبت المصادرة فيجوز للقاضي ان يطلب كفالة من صاحب الالتماس ، غير ان هذه الكفالة

تكون مفروضة دائما على الأجانب الذين يتحتم عليهم ايداعها .

وتترك لاصحاب الاشياء الموصوفة او المصادرة نسخة من الامر وعند الاقتضاء نسخة من العقد المثبت لايداع الكفالة والا كان الطلب باطلا وجرت المطالبة بتعويض .

مادة ٣٩ - وفي حالة عدم التجاء الطالب الى السلطة القضائية اما بالطريق المدني واما بالطريق الجنحي وذلك في ظرف اجل شهر ، يبطل الوصف او المصادرة ، بحكم القانون وذلك مع عدم الاخلال بما قد يطلب من تعويض .

العنوان الثامن

احكام انتقالية

مادة ٤٠ - ان الحقوق الناتجة عن ايداع العلامات التي لا تزال صالحة في الجزائر عند تاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ، تبقى نافذة المفعول في حدود احكام هذا الامر .

مادة ٤١ - ان مدة الحماية المتعلقة بايداع العلامات لا تزال محددة بخمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ التسجيل بشرط ان يقدم صاحب العلامة تصريحاً يعترف فيه بعدم انتهاء مدة استعمال علامته .

مادة ٤٢ (١) يجب على كل من كانت له حقوق اكتسبها بايداع اجراء لعلامة قبل تاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ، ان يوجه ، تحت طائل ابطال حقوقه ، الى المصلحة المختصة وخلال تسعة أشهر ابتداء من يوم نشر هذا الامر ما يلي :

- طلب ابقاء اجراء العمل بعلامته يتضمن نموذج العلامة وبيان المنتجات او الخدمات التي تنطبق عليها هذه العلامة والاصناف المناسبة .

- ختم (كليشيه) العلامة ،

- اثبات دفع الرسوم ،

- شهادة التعريف بالعلامة ،

- وكالة بخط اليد في حالة انابة صاحب
العلامة وكيلا عنه .

مادة ٤٣ - (١) ان ايداع العلامات المشار اليها
في المادة ٤٠ الذي انتهت مدة حمايته البالغة ١٥
سنة فيما بين ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ وتاريخ نشر
هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية ، يمكن تجديده بصفة
شرعية في مهلة تامة أشهر ابتداء من هذا النشر .

مادة ٤٤ - ان الآجال المنصوص عليها في هذا
الامر تسرى من تاريخ الى تاريخ ، وعندما يكون

اليوم الاخير لأجل هو يوم عطلة رسمية يمد الاجل
الى اليوم الاول الموالي من أيام العمل .

مادة ٤٥ - ستحدد بموجب مراسيم الاجراءات
لتنفيذ هذا الامر وخاصة مبلغ الرسوم ، التي
يخص ثمنها .

مادة ٤٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

مادة ٤٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٧ ذي القعدة عام ١٣٨٥
الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ .

ويجب أن يتضمن نظام العلامة الجماعية ما يلي:

- ١ - اسم الجماعة أو اسم محلها
- ٢ - عنوان العلامة أو بيان مركزها ،
- ٣ - اسم الشخص المرخص له بتمثيلها ،
- ٤ - قائمة الأعضاء المرخص لهم باستعمالها ،
- ٥ - شروط هذا الاستعمال وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بخاصية المنتجات أو الخدمات ،
- ٦ - حقوق وواجبات الأعضاء والمقويات التي قد تطبق عليهم في حالة سوء استعمال العلامة .
- مادة ١٠ - يجب أن يقيد على المنتجات المخصصة للتصدير ، زيادة على علامة المصنع ، علامة تثبت التسمية الأصلية أو بيان المصدر .
- مادة ١١ - تكون لعلامات الحماية الواجب وضعها على المنتجات ، أضعة للموافقة المسبقة للمصالح المختصة .
- مادة ١٢ - ان العلامة الجماعية لا يمكنها الانتقال .

العنوان الثالث

الإيداع والتسجيل والنشر

مادة ١٣ - يجب على كل من أراد ايداع علامة أن يسلم أو يرسل الى المصالح المختصة بواسطة رسالة مضمونة مع طلب الاشهاد ما يلي :

- ١ - طلب تسجيل العلامة على نموذج العلامة وبيان المنتجات والخدمات التي تنطبق عليها هذه العلامة .

٢ - ختم (كليشييه) العلامة .

٣ - اثبات دفع الرسوم .

٤ - وكالة بخط اليد وذلك اذا كان المودع يمثله وكيل .

مادة ١٤ - يجب على المودعين المقيمين في الخارج أن ينيبوا عنهم ممثلا جزائريا مقيما بالجزائر .

مادة ١٥ - ينبغي أن تتم المطالبة بحق الأولوية المتصل بإيداع أجنبي سابق ، في وقت ايداع العلامة والا سقط الحق .

وينبغي أن تكون كل مطالبة بحق الأولوية مصحوبة بحجة تثبت دفع الرسم الواجب أدائه .

مادة ١٦ - يجب على كل ايداع بواسطة محضر يذكر فيه يوم ومساءة تسليم المستندات أو استلام الشرف البريدي الذي يتضمنها .

وتسليم نسخة من المحضر أو ترسل الى المودع

مادة ١٧ - مباشر المصالح المختصة تسجيل ونشر العلامة المودعة بصفة قانونية ويكون تاريخ التسجيل ، تاريخ الايداع .

مادة ١٨ - تقر السلطة المختصة ، تطبيقا لاحكام المادة ٤ رفض الايداع بسبب مخالفة صريحة أو عدم دفع الرسوم .

مادة ١٩ - لا يمكن لأى جزائري أن يطلب حماية علامة في الخارج ما لم يتم ايداعها مقدما في الجزائر .

مادة ٢٠ - ان ايداع علامة ينتج آثاره طيلة عشر سنوات ما لم يجر تجديده .

لا يمكن لأحد أن يودع بصفة مشروعة علامة في الستة اشهر الموالية لتاريخ انقطاع آثار هذه العلامة باستثناء صاحبها السابق أو ذوى حقوقه .

مادة ٢١ - يجوز لصاحب علامة ان يتخلى عنها بالنسبة لكل المنتجات التي تنطبق عليها أو للجزء منها وذلك بأن يوجه تصريحاً الى المصالح المختصة ضمن ظرف بريدي مضمون مع طلب اشعار بالتسليم .

يسجل هذا التخلي في دفتر العلامات ثم ينشر ويسرى مفعوله ابتداء من يوم استلامه .

العنوان الرابع

البطلان

مادة ٢٢ - تكون باطلة ولا أثر لها العلامات الحالية من كل طابع مميز وخصوصا اذا كانت تتضمن سمات أو بيانات يتكون منها التعيين اللازم للمنتجات أو التعيين النوعي للخدمات ، وكذا ايداع العلامات التي تتضمن اما بيانات يقصد بها خداع الجمهور واما سمات ممنوعة بموجب المادة ٤ .

مادة ٢٣ - لا يبطل ايداع علامة الا بقرار من المحكمة الموجود في دائرتها مركز الشركة أو مسكن صاحب العلامة أو وكيله .

العنوان الخامس

تحويل العلامات

مادة ٢٤ - تكون الحقوق المتصلة بعلامة قابلة للتحويل في كليتها أو جزء منها ، منفردة أو مقرونة بالعناصر الأخرى التابعة للمتجر .

مادة ٢٥ - ان العقود المشتملة أما على نقل الملكية وأما على منح حق امتياز الاستغلال أو التنازل عن هذا الحق وأما على الرهن أو رفع اليد عن الرهن ، يجب أن تعرض على الموافقة المسبقة للوزير الذي يعينه الامر وان يتم تثبيتها كتابيا وتسجيلها في دفتر العلامات والا سقط الحق .

يجوز تحويل الملكية والتنازل عن حقوق الاستغلال بخصوص كل أو بعض المنتجات التي تشملها العلامة .

ويجوز ان يكون التنازل عن حقوق الاستغلال محصورا في احد الحدود الإقليمية .

مادة ٢٦ - تسلم المصلحة المختصة لكل طالب نسخة من التسجيلات المقيدة في دفتر العلامات أو بيانا من التسجيلات التي لا تزال مقيدة على العلامات المعطاة على سبيل الرهن ، أو شهادة تثبت عدم وجود أي تسجيل . ويجوز ان تسلم الى صاحب العلامة شهادات تعريف ينقل عليها مجموع البيانات التي يتضمنها طلب تسجيل العلامة .

مادة ٢٧ - يجب ان يسجل في دفتر العلامات وبناء على اشعار من كاتب الضبط ، كل حكم قضائي نهائي بابطال ايداع علامة وينشر هذا الابطال .

العنوان السادس

العقوبات

مادة ٢٨ - يعاقب بغرامة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دج وبسجن من ثلاثة أشهر الى ثلاثة سنوات أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين يقلدون علامة أو يستعملون علامة مقلدة ،

٢ - الذين يضعون عن طريق التدليس ، على منتجاتهم أو على الأشياء التابعة لتجارتهم ، علامة هي في ملك غيرهم ،

٣ - الذين يبيعون أو يعرضون للبيع ، عن قصد ، منتجا واحدا أو عدة منتجات ملبسة بعلامات مقلدة أو موضوعة بطريق التدليس .

مادة ٢٩ - يعاقب بغرامة من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ دج وبسجن من شهر الى سنة أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين يتخذون علامة لغيرهم ومن غير ان يقلدوها ، يجعلون منها صورة تدليسية من شأنها ان يندفع لها المشتري ، وكذا الذين يستعملون علامة تجرى محاكاتها بطريق التدليس ،

٢ - الذين يستعملون علامة تحمل بيانات يقصد بها خداع المشتري عن نوع المنتج ،

٣ - الذين يبيعون أو يقدمون للبيع ، عن قصد منتجا واحدا أو عدة منتجات ملبسة بعلامة تجرى محاكاتها بطريق التدليس أو تتضمن بيانات كافية لخداع المشتري عن نوع المنتج .

مادة ٣٠ - يعاقب بغرامة من ٥٠٠ دج الى ٧٥٠٠ دج وبسجن تتراوح مدته من خمسة عشر يوما الى ستة أشهر أو بأحدى العقوبتين فقط :

١ - الذين لم يضعوا على منتجاتهم علامة تعتبر الزامية ،

٢ - الذين يبيعون أو يعرضون للبيع ، عن قصد ، منتجا واحدا أو عدة منتجات لا تحمل العلامة الإلزامية بخصوص هذا النوع من المنتجات ،

٣ - الذين يخالفون أحكام المادتين ٩ و ١٠ .
مادة ٣١ - يجوز الجمع بين العقوبات المقررة بموجب هذا الامر .

ويحكم بالعقوبة القصوى دون غيرها بخصوص الاعمال السابقة لاول عمل من أعمال الملاحقة .

مادة ٣٢ - يجوز مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ في حالة العود الى مقارفة الجريمة أو في حالة المس بحقوق القطاعات المسيرة ذاتيا أو التابعة للدولة .

يكون العود الى مقارفة الجريمة اذا كان صدر على المتهم خلال الخمس سنوات السابقة حكم من أجل ارتكاب إحدى الجنح المنصوص عليها في هذا الامر .

مادة ٣٣ - ان الاحكام المتعلقة بالظروف المخففة وبايقاف التنفيذ تطبق على الجنح المنصوص عليها في هذا الامر .

مادة ٣٤ - وعلاوة على ذلك يمكن ان يحرم مؤقتا مرتكبو الجنحة من حق الانتخاب المتعلق بعرفتهم .

ويجوز للمحكمة ان تأمر بالصاق نص الحكم في الاماكن التي تحددها وينشره بتمامه او بتلخيص في الجرائد التي تعينها وذلك كله على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٥ - وعلاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ ، يجوز للمحكمة ان تأمر ولو في حالة تبرئة من الاتهام ، بمصادرة المنتجات والأدوات التي تكون موضوع ارتكاب الجنحة وتأمر المحكمة في جميع الحالات باتلاف الاختام (الكليشيهات) ونماذج العلامة المعنى بها .

مادة ٣٦ - وفي الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٠ تأمر المحكمة دائما بوضع العلامات الالزامية على المنتجات المعنى بها .

ويجوز للمحكمة ان تصدر الحكم بمصادرة المنتجات اذا كان المتهم قد صدر عليه خلال الخمس سنوات السابقة حكم من أجل ارتكاب إحدى الجنح المنصوص عليها في المادة ٣٠ أعلاه .

العنوان السابع

المحاكم

مادة ٣٧ - ترفع الى المحاكم الدعاوى المدنية المتعلقة بالعلامات ، وفي حالة دعوى جنائية تبت المحكمة المختصة في الاستثناء المتعلق بملكية العلامات .

مادة ٣٨ - يجوز لصاحب علامة ان يطلب بمقتضى أمر من رئيس المحكمة ، اجراء الوصف المفصل ، بمساعدة خبير عند الاقتضاء ، مع المصادرة او بدونها للمنتجات التي يدعى انها معلمة بعلامة تسبب له ضررا .

ويصدر الامر بذلك بناء على مجرد طلب وبعد اثبات تسجيل العلامة .

واذا طلبت المصادرة فيجوز للقاضي ان يطلب كفالة من صاحب الالتماس ، غير ان هذه الكفالة

تكون مفروضة دائما على الأجانب الذين يتحتم عليهم ايداعها .

وتترك لاصحاب الاشياء الموصوفة او المصادرة نسخة من الأمر وعند الاقتضاء نسخة من العقد المثبت لايداع الكفالة والا كان الطلب باطلا وجرت المطالبة بتعويض .

مادة ٣٩ - وفي حالة عدم التجاء الطالب الى السلطة القضائية اما بالطريق المدني واما بالطريق الجنحي وذلك في ظرف أجل شهر ، يبطل الوصف او المصادرة ، بحكم القانون وذلك مع عدم الاخلال بما قد يطلب من تعويض .

العنوان الثامن

احكام انتقالية

مادة ٤٠ - ان الحقوق الناتجة عن ايداع العلامات التي لا تزال صالحة في الجزائر عند تاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ، تبقى نافذة المفعول في حدود احكام هذا الامر .

مادة ٤١ - ان مدة الحماية المتعلقة بايداع العلامات لا تزال محددة بخمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ التسجيل بشرط ان يقدم صاحب العلامة تصريحاً يعترف فيه بعدم انتهاء مدة استعمال علامته .

مادة ٤٢ (١) يجب على كل من كانت له حقوق اكتسبها بايداع اجراء لعلامة قبل تاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ، ان يوجه ، تحت طائل ابطال حقوقه ، الى المصلحة المختصة وخلال تسعة أشهر ابتداء من يوم نشر هذا الامر ما يلي :

- طلب ابقاء اجراء العمل بعلامته يتضمن نموذج العلامة وبيان المنتجات او الخدمات التي تنطبق عليها هذه العلامة والاصناف المناسبة .

- ختم (كليشيه) العلامة ،

- اثبات دفع الرسوم ،

- شهادة التعريف بالعلامة ،

- وكالة بخط اليد في حالة اصابة صاحب
العلامة وكيلا عنه .

مادة ٤٣ - (١) ان ايداع العلامات المشار اليها
في المادة ٤٠ الذي انتهت مدة حمايته البالغة ١٥
سنة فيما بين ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ وتاريخ نشر
هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية ، يمكن تجديده بصفة
شرعية في مهلة تة عة أشهر ابتداء من هذا النشر .

مادة ٤٤ - ان الآجال المنصوص عليها في هذا
الامر تسرى من تاريخ الى تاريخ ، وعندما يكون

اليوم الاخير لأجل هو يوم عطلة رسمية يمد الاجل
الى اليوم الاول الموالي من أيام العمل .

مادة ٤٥ - ستحدد بموجب مراسيم الاجراءات
لتنفيذ هذا الامر وخاصة مبلغ الرسوم التي
يسس عليها .

مادة ٤٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

مادة ٤٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٧ ذى القعدة عام ١٣٨٥
الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٦ - ٦٣ مؤرخ ٤ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٦ مارس ١٩٦٦ يتضمن تطبيق الأمر المتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية (١) .

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ٥٧ المؤرخ ٢٧ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ المتعلق بعلامات المصنع والعلامات التجارية ،

يرسم ما يلي :

العنوان الأول

طلب التسجيل

مادة ١ - (١) ان الطلب المنصوص عليه في المقطع الأول من المادة ١٣ من الأمر ٦٦ - ٥٧ المشار اليه أعلاه لأجل تسجيل علامة المصنع أو علامة تجارية ، يحزر على النموذج المسلم من طرف المصالح المختصة .

٢ - يودع الطلب في خمس نسخ يكتب على النسخة الأولى البيان التالى « الأصل » .

مادة ٢ - ١ - يتضمن طلب التسجيل البيانات الإلزامية التالية :

(أ) لقب واسم المودع ومسكنه أو اذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوى اسم محله ومقره

(ب) اسم وعنوان الوكيل المفوض ، عند الاقتضاء لاجراء الايداع وكذا تاريخ الوكالة

(ج) وعند الاقتضاء البيانات المتعلقة بطلب الأولوية المتعلقة بايداع سابق وذلك تطبيقا لأحكام المادة (٥) بعده

(د) واذا كان الأمر يتعلق بطلب تجديد ايداع سابق ، تاريخ ومكان ورقم التسجيل السابق

(هـ) تركيب أو ترتيب الألوان وكذا الشكل المميز الخاص بالمنتج أو شكله الظاهر ، المطالب بأحقيتهما كعنصرين مميزين للعلامة .

(و) بيان المنتجات التى تنطبق عليها العلامة والأصناف المقابلة للتصنيف المنصوص عليها فى المادة ١٥ بعده .

(ز) المبلغ المحول الى المصالح على سبيل الدفع للرسوم المتعلقة بالايدياع وكيفية التحويل ورقم وتاريخ سند الوفاء .

(ح) البيان المتعلق بمن يعاد اليه الختم (الكليشيه) عند الاقتضاء وذلك طبقا لأحكام المادة ٧ بعده

٢ - يرفق الطلب بالمستندات التالية :

(أ) ختم العلامة

(ب) الوكالة المسلمة الى الوكيل المفوض وكذا المستندات المتعلقة بالأولوية والمشار اليها فى المادة ٥ بعده

(ج) السند المتعلق بدفع الرسوم الواجب اداؤها

٣ - ينبغي أن يكون الطلب مؤرخا وممضى من طرف الطالب أو وكيله وأن يكون الامضاء مسبقا ببيان صفة الطالب .

مادة ٣ - ١ - يجب أن يتضمن كل طلب تقدمه امرأة متزوجة أو أرملة بيان لقبها واسمها بعد اسم الزوج .

٢ - واذا جرى الايداع على يد شخصين أو عدة أشخاص مشتركين فيجب تقديم البيانات المنصوص عليها فى المقطع أ من الفقرة ١ من المادة ٢ أعلاه بخصوص كل واحد من هؤلاء الأشخاص - وفى عدم اقامة وكيل ، توجه المراسلات والمستندات الرسمية الى الأول من الأشخاص المذكورين وذلك اذا لم يصدر بيان مخالف .

مادة ٤ - يجب أن تتضمن النسخة « و » واسم الطالب الذى فوض أمره الى الوكيل المأذون به وكذا عنوانه . واذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوى فيجب أن تتضمن اسم محله وعنوان مقر شركته .

والوكالة يمضيها ويؤرخها الطالب واذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوى فتذكر فيها صفة صاحب الامضاء .

وفى حالة ايداع طلب يتضمن المطالبة بأولوية ايداع سابق ، يجب أن تتضمن الوكالة التصريح المنصوص عليه فى المادة ٥ بعده .

مادة ٥ - يجب على كل من أراد أن يتمسك بأولوية ايداع سابق ، أن يبين مكان وتاريخ ورقم هذا الايداع ، فى طلب تسجيله أو فى التصريح الذى يجب أن يصل الى المصالح المختصة ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٥ من الأمر رقم ٦٦ - ٥٧ المشار اليه أعلاه .

مادة ٩ - يرفض كل ايداع لا يستجيب لاحكام المادة ٢٠ أعلاه .

وفى حالة مخالفة مادية أو عدم دفع الرسوم تمنح للمودع مهلة شهرين لتصحيح ايداعه .

العنوان الرابع دفتر العلامات

مادة ١٠ - تقيّد في دفتر العلامات التصريحات والعقود والاحكام القضائية المنصوص على تقييدها في المادتين ٢٥ و ٢٧ من الأمر رقم ٦٦ - ٥٧ المشار اليه أعلاه .

وتقيّد أيضا في هذا الدفتر التغييرات المدخلة على عنوان أصحاب العلامات أو المتنازل لهم عنها أو الملتمزين لها .

مادة ١١ - تودع طلبات تسجيل العقود المذكورة ، لدى المصالح المختصة أو ترسل اليها ضمن ظرف بريدي مضمون الوصول مع طلب الاشعار بالاستلام . ويبين فيها لقب واسم الطالب أو اسم محله ومسكنه أو مقر شركته وكذلك فيما يتعلق بالوكيل عند الاقتضاء ، ويبين أيضا مبلغ الرسوم المدفوعة الى المصالح المذكورة وكيفية أدائها ورقم وتاريخ وصلها وتصحب الطلبات المذكورة بالمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ المذكورتين بصفة .

مادة ١٢ - ١ - يتم كل تسجيل يتعلق بالعقود المذكورة ، بإيداع نسخة أصلية مسجلة بصفة قانونية إذا كانت هذه العقود ممضاه بخط اليد أو بإيداع صورة منها إذا كانت هذه العقود رسمية ، وباشهار رسمي أو بديباجة محضر الجرد في حالة انتقال الملكية بطريق الميراث .

٢ - ان كل تشطيب على التسجيلات المتعلقة بالعلامات المسلمة على وجه الرهن ، يتم بعد ايداع نسخة أصلية مسجلة بصفة قانونية تتعلق بالعقد الذي يتضمن رفع اليد عن الرهن أو بعد ايداع صورة رسمية من الحكم القضائي النهائي .

مادة ١٣ - يكون كل طلب تسجيل مصحوبا بثلاث أوراق ارسال محررة حسب النماذج ١ و ٢ و ٣ و ٤ الملحقة بهذا المرسوم .

ان البيانات المقيدة على أوراق الارسال تثبت مطابقتها للبيانات المقيدة على العقد ، من طرف الفريقين .

تحفظ المصالح المختصة أصل العقد الذي هو موضوع طلب التسجيل وتعيد الى الطالب ورقة ارسال بعد وضع بيان التسجيل عليها .

مادة ١٤ - يمكن لكل شخص ان يحصل ، بناء

ويجب عليه ، علاوة على ذلك ، أن يقدم الى المصالح المختصة نسخة طبق الاصل من الايداع السابق مصححة من طرف الادارة التي تسلمتها وأن يدفع رسم المطالبة بالاولوية .

واذا لم يكن هو مقدم الايداع السابق ، فيجب عليه أن يضم الى المستندات أعلاه أدنا كتابيا من صاحب العلامة أو من ذوى حقوقه ، يؤهله لأن يتمسك بالاولوية المعنى بها .

العنوان الثاني

النموذج والختم (الكليشييه)

مادة ٦ - يتركب نموذج العلامة من تمثيلها المستقل منها الذي يتم الحصول عليه بواسطة الختم المرافق لورقة الايداع ويوضع المثال على النموذج المنصوص عليه في المادة الاولى أعلاه .

ويكون للمودع الحق في أن يضم الى الطلب أربعة طوابع رسم مميز ملونة من العلامة اذا كانت الالوان تشكل طابعا مميزا لهذه العلامة .

مادة ٧ - ١ - يجب ان يكون الختم (الكليشييه) مطابقا للنماذج المستعملة عادة في الطبع بالنقوش البارزة وتكون أبعاده متراوحة الزاميا بين ١٥ و ٩٠ ملميترا ويجب ان يبلغ سمكه ٢٣ ملميترا .

٢ - يجب على المودع أن يسجل اسمه وعنوانه على جانب من قاعدة الختم .

٣ - يعاد الختم الى المودع ان طلب ذلك ، على نفقته وبعد نشر العلامة .

يتلف كل ختم لم يطلب بعد انقضاء سنة من يوم هذا النشر .

العنوان الثالث

تسجيل ونشر العلامات

مادة ٨ - اذا كانت العلامة لا تخالف احكام المادة ٤ من الأمر رقم ٦٦ - ٥٧ المشار اليه أعلاه وكان الايداع صحيحا وجرى دفع الرسوم الواجب أدائها فان المصلحة المختصة تباشر تسجيل العلامة ونشرها .

يوضع على كل واحدة من نسخ طلب التسجيل رقم التسجيل وطابع المصلحة وتأشير المدير أو ممثله .

وتوجه الى المودع أو وكيله نسخة تكون بمثابة شهادة تسجيل .

العنوان الخامس

تصنيف العلامات

مادة ١٥ - فيما يخص ايداع العلامات وتسجيلها ترتب المنتجات حسب التصنيف الدولي المرفق بالملحق الخامس من هذا المرسوم .

مادة ١٦ - يكلف وزير الصناعة والطاقة بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٦ مارس ١٩٦٦

على طلبه اما على نسخة من التسجيلات المقيمة في دفتر العلامات واما على بيان التسجيلات التي لا تزال مقيمة على العلامات المسلمة على وجه الرهن ، واما على شهادة تثبت عدم وجود أى تسجيل .

وتمنح المصالح المختصة صوراً تتعلق بعنوان أصحاب العلامات او المتنازل لهم أو اصحاب امتياز الحقوق وكذا شهادات تنقل عليها البيانات المقيمة على النسخة الاصلية لنموذج العلامة .

الملحق الاول

دفتر العلامات الخاص

تسجيل رقم :
التاريخ :
ورقة ارسال

تتعلق بالتنازل عن حق او بحصة مقدمة او بمنح رخصة علامة مصنع او علامة تاريخ .

رقم التسجيل بالملحق الوطني لحماية الملكية الصناعية	رقم الايداع	تاريخ الايداع	مكان الايداع	تسمية العلامات (١)

٣ - نوع ومدى ومدة الحق المتنازل عنه أو المقدم كحصة أو المرخص فيه .

٤ - تاريخ ونوع العقد أو السند المتضمن التنازل او الحصة المقدمة او منح الرخصة .

(١) اذا كان طلب التسجيل يتعلق بعهده علامات فيتعين الحاق قائمة هذه العلامات بهذه الورقة .

١ - اللقب والاسم والحرفة والمسكن للمتنازل عن حقه أو المقدم الحصة أو المانع الرخصة .

عنوان الشركة وشكلها ومقرها ، اذا كان الامر يتعلق بشركة .

٢ - اللقب والاسم والحرفة والمسكن للمتنازل له او للمستفيد من الحصة المقدمة او للمرخص له .

عنوان الشركة وشكلها ومقرها ، اذا كان الامر يتعلق بشركة .

الملحق الثاني

دفتر العلامات الخاص

تسجيل رقم :
التاريخ :
ورقة ارسال

تتعلق بانتقال حق على اثر وفاة

رقم التسجيل بالملحق الوطني لحماية الملكية الصناعية	رقم الايداع	تاريخ الايداع	مكان الايداع	تسمية العلامات (١)

- ١ - اللقب والاسم والحرفة والمسكن للمتوفى
- ٢ - اللقب والاسم والحرفة والمسكن للوارث او للورثة او لاصحاب الحقوق .
- ٣ - نوع ومدى الحق المنتقل :
- ٤ - تاريخ وفاة المورث .
- ٥ - تاريخ العقد (اشهاد رسمي او ديباجة محضر الجرد المثبت بموجبه انتقال حق الملكية .

(١) اذا كان طلب التسجيل يتعلق بعهده علامات فيتمين الحاق قائمة هذه العلامات بهذه الورقة .

الملحق الثالث

دفتر العلامات الخاص

تسجيل رقم :

التاريخ :

ورقة ارسال

لتحويل او لتغيير تسمية

- ١ - تسمية وشكل ومركز الشركة صاحبة العلامات او المتنازل لها عنها او صاحبة امتيازها .

قبل :

بعد :

- ٢ - العلامات (أ) : تعيين رقم وتاريخ ومكان ايداع العلامة .

- ٣ - نوع التسجيل المطلوب .

- ٤ - نوع المستندات المقدمة على وجه الاثبات وتاريخ تحريرها .

(١) اذا كان طلب التسجيل يتعلق بعهده علامات فيتمين الحاق قائمة هذه العلامات بهذه الورقة .

الملحق الرابع

دفتر العلامات الخاص

تسجيل رقم :

التاريخ :

ورقة ارسال

لتغيير عنوان صاحب علامة مصنع او علامة تجارية

- ١ - اللقب والاسم وحرفة صاحب العلامة او اسم الشركة وشكلها ومقرها ، اذا كان الامر يتعلق بشركة .

العنوان القديم :

العنوان الجديد :

تسمية العلامة وتاريخ ورقم الايداع (١) :

رقم التسجيل في المكتب الوطني لحماية الملكية الصناعية .

(١) اذا كان طلب التسجيل يتعلق بعهده علامات فيتمين الحاق قائمة هذه العلامات بهذه الورقة .

الملحق الخامس

علامات المصنع والعلامات التجارية

تصنيف المنتجات

تصنيف اجزاء كل سلة او جهاز ، على العموم ، في نفس الصنف الذي وقع فيه تصنيف نفس السلعة او الجهاز ما عدا اذا كان الامر يتعلق باجزاء تتكون منها سلع مرتبة في اصناف اخرى

الصنف ١ - منتجات كيماوية مخصصة للصناعة والعلم والتصوير الشمسي والفلاحة وزراعة البساتين وفن غرس القابات والاسمدة الطبيعية والصناعية المعدة للاراضي والمركبات للاطفاء والمياه لتخثير الحبوب والمستحضرات الكيماوية للالهام والمنتجات الكيماوية المخصصة لحفظ الاغذية ومواد الدباغة ومواد للصاغة المخصصة للصناعة .

الصنف ٢ - الالوان والبرنيق وصمغ «اللاك» والمنتجات الحافظة من الصدا ومن تلف الخشب والمواد المخضبة والمواد القارضة والراتنج والمعادن في شكل اوراق ومسحوق ، المخصصة للدهانين والمزوقين .

الصنف ٣ - المستحضرات للتبييض والمواد الاخرى للفسيل والمستحضرات للتنظيف والصقل والتقصير والكشط ، - انواع الصابون والعطور والزيوت الجوهرية ومستحضرات التجميل والفسيل للشعر - ومعجون الاسنان .

الصنف ٤ - الزيوت والادمان الصناعية

(غير الزيوت والادعمان الغذائية والزيوت الجوهرية) - المواد للتزييت والمرتبات لجمع الغبار والمرتبات المشتعلة (وفي ضمنها جميع أنواع الاسانس الخاصة بالمحركات) والمواد المضينة والمشاعل والشموع ومصابيح السهر والفتائل .

الصنف ٥ - المستحضرات الصيدلانية والبيطرية والصحية والمنتجات الغذائية للأطفال والمرضى - المراهم ولوازم التضخيد والمواد لترصيص الاسنان ورسبها - المطهرات والمواد لاثلاف الاعشاب الطفيلية ولابادة الحيوانات المضرة .

الصنف ٦ - المعادن العادية الحامة أو المعالجة بقدر محدود واختلاطها ، المراسي ، والسنادين والاجراس ، ادوات البناء المصفحة والمفرغة والقضبان الحديدية واللوازم المعدنية الاخرى المعدة للسكك الحديدية والسلاسل (باستثناء السلاسل المحركة للسيارات) والكابلات والاسلاك المعدنية غير الكهربائية ومنتجات صناعة الاقفال والانابيب المعدنية - الخزانات الحديدية والصندوقات والكريات الفولاذية ونعال الافراس - المسامير والبراغي - المنتجات الاخرى من معدن (غير المعدن النفيس) غير المضمنة في الاصناف الاخرى - المعادن في حالتها الطبيعية .

الصنف ٧ - الآلات والادوات الآلية - المحركات (غير محركات السيارات) والسيور لنقل الحركة (باستثناء السيور المعدة للسيارات) - الادوات الكبيرة للفلاحة وآلات التفريخ .

الصنف ٨ - الادوات اليدوية والسكاكين وشوك الاكل والملاعق - الاسلحة البيضاء .

الصنف ٩ - الاجهزة والادوات العلمية والملاحية والمختصة بعلم هيئة الارض ومساحتها والكهربائية (وفي ضمنها اللاسلكي) وللتصوير والسينمائية والبصرية وللوزن والقياس والكيل وللإشارات وللمراقبة (استفتيش) وللإسعاف (الانقاذ) وللتعليم - الاجهزة الآلية المحركة بادخال قطعة من النقد او قطعة معدنية اخرى مستديرة - الآلات الناطقة وصناديق التسجيل - الآلات الحاسبة - اجهزة الاطفاء .

الصنف ١٠ - الادوات والاجهزة الجراحية الطبية والمختصة بالاسنان والبيطرة (وفي ضمنها الاعضاء والعيون والاسنان الصناعية) .

الصنف ١١ - تجهيزات الاضاءة والتدفئة

وتوليد البخار والطبخ والتبريد والتجفيف والتهوية وتوزيع الماء والتجهيزات الصحية .

الصنف ١٢ - السيارات والمركبات واجهزة التنقل على البر والجو والبحر .

الصنف ١٣ - الاسلحة النارية والذخيرة والمواد الانفجارية والنيرون الصناعية .

الصنف ١٤ - المعادن النفيسة واختلاطها والسلع المصنوعة منها او الملبسة بها (باستثناء السكاكين وشوك الاكل والملاعق) والمجوهرات والاحجار النفيسة والساعات والادوات الاخرى لمقياس الزمان .

الصنف ١٥ - ادوات الموسيقى (باستثناء الآلات الناطقة والاجهزة اللاسلكية) .

الصنف ١٦ - الورق والاشياء المصنوعة من الورق - الكرتون والاشياء المصنوعة من الكرتون - المطبوعات والجرائد والمجلات الدورية والكتب ولوازم التجليد والصور الشمسية والاوراق ومواد اللصاقة (للاوراق) والمواد للفنانين والفرشيات والآلات الكتابية ولوازم المكاتب (باستثناء الاثاث) ولوازم التعليم (باستثناء الاجهزة) واوراق اللعب وحروف الطبع والاختام للطبع (كليشية) .

الصنف ١٧ - المادة البلاستيكية العازلة « غوتا - بيرشا » والصمغ المطاط والصمغ المدعو « بالاتا » وابدال هذه المواد والاشياء المصنوعة منها وغير المضمنة في الاصناف الاخرى والمواد الصالحة لسد الخل وملأ الشقوق والعزل - الحرير الصخري وحجر الطلق (ميكا) ومشتقاتها والانابيب المرنة غير المعدنية .

الصنف ١٨ - الجلد والجلود المقلدة والسلع المصنوعة من هذه المواد وغير المضمنة في الاصناف الاخرى والجلود والصناديق لنقل الامتعة والحقائب والمظلات والشمسيات والعصى والسيارات واجهزة الافراس والسروج .

الصنف ١٩ - لوازم البناء : الاحجار الطبيعية والصناعية والاسمنت والجير والملاط والجبس والحصى والانابيب المصنوعة من الحجر الرملي أو من الاسمنت والمنتجات لتعبيد الطرق : الاسفلت والزفت والحمر والدور القابلة للنقل والتمائيل الحجرية والمداخن .

الصنف ٢٠ - الاثاث والمرايا والاطارات والاشياء (غير المضمنة في الاصناف الاخرى) من الخشب والفلين والقصب والخيزران والخلاف

ومن القرن والعظام والعاج ومن لحية الحوت
واسقاط والعنبر وعرق اللؤلؤ ورغوة البحر ومن
السلولوثد والابدال من جميع هذه المواد *

الصنف ٢١ - الأواني الصغيرة والأواني الممكن
نقلها ، للمنزل والمطبخ (غير المصنوعة من المعادن
النفسية او الملبسة بها) - الامشاط والاسفنجيات
- الفراجين (باستثناء الفرشيات) لوازم
الفراجين والفرشيات والمكانس - أدوات ولوازم
التنظيف - تبين الحديد - الاواني من الزجاج
والصواني والحزف غير المضمنة في الاصناف
الآخري *

الصنف ٢٢ - الجبال والفتائل والشبكات
والاخبية والقلوع والاشرعة والاكياس ومواد
الحشو (الشعر والكابوك والريش وطحالب
البحر وغير ذلك) - المواد النسجية الليفية غير
المعالجة *

الصنف ٢٣ - الخيوط *

الصنف ٢٤ - الأنسجة والأغطية للسريـر
وللسفرة السلع النسجية غير المضمنة في
الاصناف الآخري *

الصنف ٢٥ - الملابس ومن ضمنها الجزمات
والاحذية والخفاف *

الصنف ٢٦ - التخريجات والتطريزات
والشرط وخيوط الربط - الازرار العادية والازرار
ذات الضغط - الكلابات والعيون - الدبابيس
والابر - الازهار الصناعية *

الصنف ٢٧ - الزرابي والحصائر من التبن
والحصائر من الالياف ومفروشات اللينوليوم
والمنتجات الآخري الصالحة لتغطية أرضيات
البيوت والبسط (باستثناء المصنوعة من
النسيج) *

الصنف ٢٨ - أشياء اللعب والالعوبات -

الأدوات لرياضة الجسم ولوازم الرياضة
(باستثناء الالبسة) الحلـى والزخارف لتزيين
أشجار عيد الميلاد *

الصنف ٢٩ - اللحوم والاسماك والطيور
والصيد - عصير اللحوم والفواكه والخضر
المحفوظة في العلب والمجففة والمطبوخة والمجمدة
- المعجون والبيض واللبن والحليب والمنتجات
الآخري اللبنية والزيت والادهان الغذائية
والمعلبات والتوابل المحفوظة في الحل *

الصنف ٣٠ - البن والشاي والسكر والارز
والتبوس ودقيق النخل وابدال البن وأنواع
الدقيق والمستحضرات المصنوعة من الجنبوب :
الحبز والنهشيش والفرنريات والفرانة والحلاوى
والمثلجات الغذائية والعسل والشراب المستخرج
من العسل الاسود والخميرة ومساحيق التخمر
والمـلح والخرذل والبهار والخل والمرق والابزار
والجليد *

الصنف ٣١ - المنتجات والحبوب المختصة
بالفلاحة والبساتين والغابات (غير المضمنة في
الاصناف الآخري) الحيوانات الحية والفواكه
الطازجة - البذور والنباتات الحية والزهور
الطبيعية والمواد الغذائية للحيوانات والشعير
المجفف والمطحون لصنع الجعة *

الصنف ٣٢ - الجعة (البيرة) والجعة
الانكليزية (ال) والجعة المرة (بورتير) والمياه
المعدنية والغازية والمشروبات الآخري غير الكحولية
وأنواع الشراب الحلو والمستحضرات الآخري
لصنع المشروبات *

الصنف ٣٣ - الحمور العادية والحمور
المتضمنة روح العرق والمشروبات الحاوية روح
الخم *

الصنف ٣٤ - التبغ الخام او المعالج ولوازم
المدخنين والكبريت *

أمر رقم ٧٥ - ٤١ مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ يتعلق باستغلال محلات بيع المشروبات (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الداخلية .
- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٦ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٨ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٥٩ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالتنظيم الإداري لمحلات بيع المشروبات .

يأمر بما يلي :

مادة ١ - تمارس مهنة بائع المشروبات عبر التراب الوطني طبقا لاحكام هذا الامر .

مادة ٢ - لا يجوز للقصر المحجور عليهم أن يمارسوا بأنفسهم مهنة بائع المشروبات .

مادة ٣ - لا يجوز للأشخاص المذكورين أدناه استغلال محلات بيع المشروبات المستهلكة في عين المكان :

١ - المحكوم عليهم لجناية أو إحدى الجنح المنصوص عليها في المواد ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٦ من قانون العقوبات .

٢ - المحكوم عليهم بعقوبة الحبس لمدة شهر واحد على الأقل لسرقة أو نصب أو خيانة الأمانة أو إخفاء السرقة أو الاختلاس أو إخفاء المجرمين أو الفعل العلني الفاضح أو إدارة بيت للمقامرة أو المراهنة السرية على سباق الخيل أو بيع المواد المزوجة أو الضارة بالصحة أو مخالفة الأحكام التشريعية أو التنظيمية في مادة المخدرات وكذلك بالنسبة للعود إلى اقتراف الضرب والجرح والسكر العلني .

تكون مدة عدم الأهلية ١٠ سنوات بالنسبة

لجميع الأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى من هذه المادة . وتنقضى بعد خمس سنوات من الحكم بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة ٢ إذا لم يتعرضوا لاية عقوبة جزائية بالحبس وينقضى وضع علم الأهلية في حالة اعادة الاعتبار .

مادة ٤ - ان نفس العقوبات التي تكون صادرة ضد بائع المشروبات المستهلكة في عين المكان تؤدي بحكم القانون لمنعه خلال نفس المدة من استغلال مكان البيع ابتداء من اليوم الذي تصبح فيه تلك العقوبات نهائية . ولا يجوز استخدام هذا البائع بأية صفة كانت في المكان الذي كان يستغله أو يكون في خدمة من كان باعه أو أجره أو من جعله مسيرا لذلك المكان ، ولا في المكان الذي يجري استغلاله بواسطة زوجه ولو كان منفصلا عنه .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المواد الثلاث السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دج .

وفي حالة العود لاقتواف المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة يمكن مضاعفة الغرامة والحكم كذلك بالحبس من ١٠ أيام الى شهرين .

مادة ٦ - يحظر استخدام النساء في أماكن بيع المشروبات المستهلكة في عين المكان باستثناء زوجة بائع المشروبات .

مادة ٧ - كل مخالفة لاحكام هذا الأمر يمكن أن تؤدي بقطع النظر عن العقوبات الأصلية ، إلى الإغلاق المؤقت للمؤسسة لمدة شهرين إلى سنة واحدة أو إلى إغلاقها نهائيا . ويصدر أمر الإغلاق من المحكمة ، ويجوز لهذه الأخيرة زيادة على ذلك أن تقرر حرمان البائع من ممارسة مهنته اما بصفة مؤقتة لمدة شهر واحد إلى خمس سنوات واما بصفة نهائية .

وفضلا عن ذلك ، فان المحكمة التي تأمر تبعا للعقوبة الأصلية بالإغلاق المؤقت أو النهائي للمؤسسة ، يمكنها ان تحدد كذلك بعنوان التعويض ، المدة التي ينبغي خلالها على المخالف أن يستمر في دفع الأجور والتعويضات والمكافآت من أي نوع إلى مستخدميه الذين يستحقونها خلال تلك المدة .

مادة ٨ - كل مخالفة لمقتضيات حكم يتضمن حرمان المحكوم عليه من ممارسة مهنته يعاقب عنها بغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دج وبالحبس من ١٠ أيام الى سنتين .

ولا يجوز للمحكوم عليه تحت طائلة نفس العقوبات أن يكون مستخدما بأية صفة كانت ، خلال مدة هذا المنع ، في المؤسسة التي كان يستغلها ، حتى ولو كان باعها أو وضعها قيد التسيير . كما لا يمكن استخدامه في المؤسسة التي تكون تحت استغلال زوجته ولو كانت منفصلة عنه .

مادة ٩ - عندما تكون مدة حرمان المحكوم عليه من ممارسة مهنته تزيد على سنتين ، فإنه يجوز للمحكمة أن تأمر ببيع المحل بالمزايدة العلنية فيما إذا كان هذا المحل ملكا له .

وإذا كان يستغله لحساب المالك ، فيمكن للمحكمة أن تأذن لهذا الأخير باسترجاعه إذا كانت مدة الحرمان تفوق السنتين .

مادة ١٠ - يمكن الأمر بإغلاق محلات بيع المشروبات والمطاعم بموجب قرار صادر عن الوالي وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ أشهر ، أما من جراء مخالفة القوانين والانظمة المتعلقة بهذه المحلات وأما بقصد المحافظة على النظام أو الصحة أو الآداب العامة .

مادة ١١ - يجوز لوزير الداخلية أن يأمر لنفس السبب بإغلاق هذه المحلات لمدة تتراوح بين ستة شهر وسنة واحدة .

وعند الاقتضاء تحسم مدة الاغلاق المقرر من الوالي من مدة الاغلاق الصادر من الوزير .

مادة ١٢ - لا يجوز الأمر بإغلاق محلات بيع المشروبات لمدة تزيد عن سنة واحدة الا للجهات القضائية .

مادة ١٣ - كل من يخالف تدبير الاغلاق المتخذ تنفيذا لأحكام المواد من ١٠ الى ١٢ المذكورة أعلاه . يعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دج وبالحبس من ١٠ أيام الى شهرين أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٤ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٢ مؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ يتضمن تنظيم منح الرخص الخاصة بمحلات بيع المشروبات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير
قضاء المجاهدين .

وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد
مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٢ ، باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة
الوطنية .

- وبمقتضى القانون رقم ٥٦ - ٢٧٧ المؤرخ
في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ المتعلق بإيجار وتسيير
المحلات التجارية ومؤسسات الصناعة التقليدية .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٣٢١ المؤرخ
في ٣١ غشت سنة ١٩٦٣ المتعلق بالحماية
الاجتماعية لقضاء المجاهدين .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ٤٢ المؤرخ في
١٧ يناير سنة ١٩٦٤ المحددة بموجبه حالة
قضاء المساجين والمعتقلين من المناضلين .

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٥ مارس سنة
١٩٥١ المعدل والمتعلق بمحلات بيع المشروبات .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٥٥ - ٦٨٨ المؤرخ
في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٥ المتعلق بمحلات البيع
في الجزائر للمشروبات غير الكحولية وكذا
المرسوم رقم ٥٦ - ١٤١٣ المؤرخ في ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ المتضمن انظمة الادارة العمومية
الخاصة بتطبيق المرسوم المذكور اعلاه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٨٥ المؤرخ
في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ المتضمن تطبيق
القانون رقم ٦٣ - ٢١ المؤرخ في ٣١ غشت سنة
١٩٦٣ والمتعلق بالحماية الاجتماعية لقضاء
المجاهدين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٣٩ المؤرخ
في ٢ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٣ مايو سنة
١٩٦٥ المتعلق برخص محلات بيع المشروبات .

وبعد الاستماع الى مجلس الوزراء .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تكون جميع رخص محلات بيع
المشروبات التي منحت قبل نشر هذا المرسوم
مستحقة لدرس جديد يمكن ان يتم على اثره سحبها
من يد اصحابها .

مادة ٢ - ان الرخص المسحوبة من يد اصحابها
تمنع خصيصا لقضاء المجاهدين وللأرامل ولآباء
الشهداء الذين لا يمارسون عملا مأجورا .

مادة ٣ - تحدث في كل عمالة لجنة تتكلف
بمنح الرخص لمستحقيها .

مادة ٤ - يرأس اللجنة العمالية عامل العمالة
وهي تتألف من :

- المندوب العمالي لوزارة قضاء المجاهدين .
- المندوب الوطني للحزب .

- المنسق العمالي لجمعية قضاء المجاهدين .
وتحضر هذه اللجنة قائمة المستفيدين من
الرخص وفقا لمقتضيات المادة ٢ المذكورة اعلاه .
فتعرض القائمة على وزير الداخلية للمصادقة
عليها . تنشأ لجان شعبية في كل بلدية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مادة ٥ - يجوز منح رخص محلات بيع
المشروبات في المناطق الحضرية وفقا لللائحة الجارية
في هذا الشأن .
ان الرخص الخاصة بمحلات بيع المشروبات التي يسكن
فيها صاحب الرخصة .

مادة ٦ - لا يجوز للاجانب استغلال رخص
محلات بيع المشروبات الا اذا كانت هناك اتفاقات
المعاملة .

مادة ٧ - تلقى جميع المقتضيات المخالفة لهذا
المرسوم .

مادة ٨ - يكلف وزير الداخلية ووزير قضاء
المجاهدين ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا
المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ جمادى الثانية عام
١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٧٥ - ٥٩ مؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ يتعلق بالتنظيم الإداري لمحات بيع المشروبات (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الداخلية .

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٢ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن منح الرخص الخاصة بمحات بيع المشروبات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٩ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ والمتضمن تصنيف الفنادق والمطاعم والمؤسسات السياحية يرسم ما يلي :

مادة ١ - تنقسم محلات بيع المشروبات المستهلكة في عين المكان الى صنفين وذلك حسب سعة الرخصة الممنوحة لها .

١ - رخصة المطعم المحدودة ، التي تسمح ببيع المشروبات غير الكحولية .

٢ - الرخصة من الصنف الثاني المسماة « رخصة المشروبات الكحولية » .

مادة ٢ - ان المطاعم التي ليس لديها رخصة لبيع المشروبات المستهلكة في عين المكان ، يجب ان يكون لها أحد الصنفين من الرخص التالية :

١ - رخصة المطعم المحدودة التي تسمح ببيع المشروبات غير الكحولية لاستهلاكها في عين المكان لكنه بمناسبة الوجبات الرئيسية فقط وكملاحقات للتغذية .

٢ - « رخصة المطعم الكبيرة » التي تسمح ببيع كل المشروبات المباحة للشرب وفي عين المكان لكن بمناسبة الوجبات الرئيسية وكملاحقات للتغذية .

مادة ٣ - يجوز للمؤسسات التي تملك رخصا للاستهلاك في عين المكان أو رخصا للمطاعم أن

تبيع المشروبات التي تنقل والمطابقة للصنف المحدد في رخصها .

وتنقسم المحلات الأخرى لبيع المشروبات التي تنقل الى صنفين وذلك حسب سعة الرخصة التي منحت لها .

١ - « رخصة النقل الصغيرة » التي تحتوي على اذن لبيع المشروبات غير الكحولية قصد نقلها .

٢ - « رخصة النقل » الصريحة التي تحتوي على اذن لبيع كل المشروبات المرخص ببيعها قصد نقلها .

مادة ٤ - ان توزيع المشروبات بواسطة اجهزة آلية تسمح بالاستهلاك في الحين يعتبر كبيع للاستهلاك في عين المكان .

مادة ٥ - لا يجوز لصاحب محل رغم كل اتفاقية مخالفة أبرمت في السابق أن يعارض التحويل المحقق من طرف المستاجر أو المتنازل له عن حق الايجار ، عن محل بيع المشروبات من الصنف الثاني اما الى محل بيع المشروبات من الصنف الاول أو الى أية تجارة أخرى وذلك في اطار التشريع الجارى به العمل بشرط الا ينجر عنه بالنسبة للبنية ولسكانها وجيرانها مساوى تفوق مساوى استغلال المحل التجارى الملقى .

يجب على شاغل المحل قبل القيام بالتعديلات المقررة أن يخبر المالك برسالة مضمونة مع الاشعار بالاستلام .

ويجب أن يعدل عقد الايجار بكيفية تلائم الاستغلال الجديد .

مادة ٦ - لا يجوز لاحد أن يكون له محل لبيع المشروبات المستهلكة في عين المكان من الصنف الاول أو الثاني في البلديات التي يبلغ أو يفوق مجموع المحلات من هذا النوع نسبة محل واحد لالف ساكن . وان السكان المأخوذين أساسا لهذا التقدير هم مجموع سكان البلدية كما هو حاصل في الاحصاء الأخير .

غير أن هذا المنع لا يطبق على المؤسسات التي يستجيب فتحها لضرورات سياحية مثبتة بصفة قانونية وذلك اعتبارا للمحلات الموجودة بعد .

مادة ٧ - يمكن بمناسبة اعياد عمومية أو المعارض ، فتح محلات لبيع المشروبات بصفة

مؤقتة من النوع الاول ، ويجب على اصحابها أن يحصلوا على اذن من السلطات البلدية في اطار المرض ، وكل فتح يخضع لاذن مطابق من مدير المعارض أو من كل شخص له نفس الصفة .

مادة ٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٧٥ - ٦٠ مؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ يتعلق بالمناطق المحمية (١) .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير الداخلية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٢ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تنظيم منح الرخص الخاصة بمحلات بيع المشروبات .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٥ - ٥٩ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالتنظيم الاداري لمحلات بيع المشروبات .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يمكن للولاة أن يصدروا قرارات لتحديد المسافات التي يمكن أن تكون بين محلات بيع المشروبات المستهلكة في نفس المكان وبين البنايات والمؤسسات المحددة بعده :

١ - البنايات المخصصة للدين .

٢ - المقابر .

٣ - المستشفيات والملاجئ ودور الاستراحة وكل المؤسسات العمومية الخاصة بالوقاية أو

المعالجة الاستجمامية أو المداواة التي تتطلب استشفاء وكذا المراكز الطبية الاجتماعية الخاصة بالوقاية والتابعة لمديريات الصحة للولايات .

٤ - المؤسسات المدرسية وكل مراكز التكوين أو التسلية الخاصة بالشباب .

٥ - الهيئات العمومية المنشأة قصد التنمية البدنية للشباب وحماية الصحة العمومية .

٦ - مؤسسات اعادة التربية الاجتماعية .

٧ - الثكنات والبنائات العسكرية .

٨ - المؤسسات التي تعالج بها المنتجات السامة .

مادة ٢ - يجب أن تصدر قرارات الوالي بناء على رأى مسبب لمدير الصحة التابع للولاية ومدير العمل والشؤون الاجتماعية التابع للولاية . وعليهم أن يتدخلوا حتما بالنسبة للبنائات المنصوص عليها في ٣ و ٦ من المادة الاولى أعلاه .

مادة ٣ - يمكن للولاة أن يصدروا قرارات لتحديد المناطق المحمية التي هي من نوع المناطق المحددة في المادة الاولى والواقعة حول المؤسسات الصناعية والتجارية وعلى الاخص نظرا لاهمية عدد عمالها أو لظروف عمل هؤلاء العمال .

مادة ٤ - تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة من قبل الوالي بعد أخذ رأى مدير العمل والشؤون الاجتماعية التابع للولاية أو بناء على طلب هذا الأخير .

مادة ٥ - لا يجوز اطلاقا اقامة محلات بيع المشروبات لاجل النقل من نوع رخصة نقل المشروبات ، وذلك في المناطق التي هي موضوع أحكام المادة الاولى .

مادة ٦ - يحدد وزير الداخلية اذا اقتضى الأمر كيفيات تطبيق هذا المرسوم .

مادة ٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٧٦-٣٤ مؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتعلق بالعمارات المخطرة وغير الصحية أو المزعجة (١)

إن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .
- بناء على تقرير وزير الداخلية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥-١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى
الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦-٤ المؤرخ في ٢٠
صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦
والمتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان الامن ضد
اخطار الحريق والفرق وانشاء لجان للوقاية
والحماية المدنية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤-١٢٩ المؤرخ في
١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ والمتضمن التنظيم الادارى
للحماية المدنية .
يرسم ما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - تخضع المعامل اليدوية والمعامل
والمصانع والمخازن والورش وجميع المؤسسات
الصناعية أو التجارية التي تتعرض لأسباب
الاخطار والاضرار سواء بالنسبة للامن وسلامة
الجوار أو الصحة العمومية أو للبيئة أيضا ،
لمراقبة السلطة الادارية ضمن الشروط المحددة
في هذا المرسوم .

المادة ٢ - تقسم هذه المؤسسات الى ٣ أصناف
وفقا للخطر أو خطورة الاضرار الناتجة عن
استثمارها .

المادة ٣ - يشتمل الصنف الاول على المؤسسات
الواجب ابعادها عن المساكن .
ويشتمل الصنف الثانى على المؤسسات التي
يكون ابعادها عن المساكن غير ضرورى الزاميا ،

بيد أنه لايسمح باستثمارها الا شريطة اتخاذ
الاجراءات اللازمة للوقاية من الخطر أو الاضرار
المشار اليها في المادة الاولى أعلاه .

وتوضع في الصنف الثالث المؤسسات التي تسبب
اضرارا خطيرة للجوار أو الصحة العمومية ،
والخاضعة للتعليمات العامة التي تنص عليها
منفعة الجوار والصحة العمومية لجميع المؤسسات
المماثلة لها .

المادة ٤ - لايرخص في بلدية أو أجزاء من
بلدية خاضعة لاحكام مخطط عمراني مصادق عليه
بانشاء مؤسسة جديدة تابعة للصنف الاول أو
الثانى في المناطق المخصصة للسكن . أما فيما
يخص المؤسسات الموجودة بنفس المناطق ، فلا
يرخص لها الا بالتعديلات التي تتناول شروط
الاستثمار والتي لا تزيد في الخطر والاضرار
الناتجة من تسييرها على الجوار .

لا يسمح بفتح مؤسسات من الصنف الثالث
بدون رخصة الوالى حتى لا يعرض تنفيذ المخطط
العمراني للخطر أو يصبح باهظا وذلك فـى
البلديات الخاضعة لمخطط عمراني والى غاية
المصادقة عليه .

ويستطيع الوالى لنفس السبب والى غاية
المصادقة على المخطط العمراني تأجيل البت فـى
طلبات الترخيص المتعلقة بالمؤسسات من الصنف
الاول والثانى وكذلك مؤسسات الصنف الثالث
المشار اليها فى الفقرات السابقة .

وفيما يخص رخصة البناء فان احكام هذه
المادة لا تحول دون تطبيق الاحكام المتعلقة
بالقوانين العمرانية الخاصة بالمؤسسات
الصناعية .

المادة ٥ - لايسمح بفتح المؤسسات المرتبة
فى الصنف الاول والثانى والثالث دون الحصول
على رخصة يسلمها الوالى بناء على طلب المعنيين

المادة ٦ - تحدد الصناعات التي يطبق عليها
عليها هذا التشريع وكذلك تصنيف كل واحدة
منها بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية .

وتقرر التصنيفات التي تصبح ضرورية بعد نشر هذا المرسوم بنفس الكيفيات .

المادة ٧ - من أجل حماية المنافع المذكورة في المادة الاولى تخضع النشاطات غير المبينة فسي القائمة والمنجزة في مؤسسة مصنفة الى مراقبة الوالى ، وتكون موضوع التعليمات العامة تطبيقا لهذا المرسوم .

المادة ٨ - تسلم الرخصة المنصوص عليها في المادة ٥ والمتعلقة بفتح مؤسسات مرتبة فسي الصنف الاول والثاني والثالث ضمن الكيفيات والشروط المحددة في الباب الثاني الآتي ذكره .

الباب الثاني

الاحكام المشتركة المطبقة على مختلف اصناف المؤسسات

المادة ٩ - يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي ينوى فتح مؤسسة مرتبة في احد اصناف المؤسسات الثلاث المخاطرة والغيرة الصحية والمزرعة ، أن يودع ملفا لدى بلدية مقر انشاء هذه المؤسسة وتكلف البلدية بتحويله الى الولاية بعد دراسته والادلاء برأيها فيه .

ويتكون هذا الملف من :

- اسم ولقب وسكن مقدم الطلب والعنوان التجاري أو التسمية، ومركز الشركة وكذلك صفة موقع الطلب، اذا كان الامر يتعلق بالشركة .
- الموضع المخصص لانشاء المؤسسة .

- نوع الصناعات التي ينوى طالب الرخصة انجازها والصنف الذي ترتب فيه هذه المؤسسة وفقا لنوعية هذه الصناعات ولاهيتها ان اقتضى الامر ، مع بيان كيفيات الصنع التي يستخدمها والمواد التي يستعملها والمنتجات التي يصنعها .

- خريطة بقياس ١/٥٠.٠٠٠ يبين فيها الموقع المنوى انشاء المؤسسة فيه ، وهذه الوثيقة ليست الزامية بالنسبة لمؤسسات الصنف ٢ و ٣ .

- مخطط موجز بقياس ١/٢٠.٠٠٠ على الاقل لاطراف المؤسسة الى غاية بعد مسافة تكون على الاقل مساوية للصنف الثاني من شعاع اللصق المحدد تطبيقا للمادة ١٢ المدرجة بعده ، دون أن تقل عن ٢٥٠ مترا بالنسبة للصنف الاول ، أما بالنسبة لمؤسسات الصنف الثاني والثالث فبمئسرين (٥٠) مترا .

وتبين على هذا المخطط بالخصوص المدارس والمستشفيات والملاجيء والبنائيات العمومية ومحطات السكك الحديدية وخطوطها والمستودعات وأهم المؤسسات الصناعية والمساكن المنزلة ومجموعات المساكن والعمارات المرتفعة والآبار ومجارى المياه والبالوعات .

- مخطط اجمالى بقياس ١/٢٠٠ على الاقل تبين فيه الاحكام التي تنوى المؤسسة القيام بها وكذلك تخصيص البنائيات والاراضى المتاخمة لها . كما يمكن أن تقبل الادارة بناء على طلب مقدم الطلب مقياسا يختصر الى غاية ١/٥٠٠ .

وتلحق بهذا المخطط ، ملخصات وتعليقات أو تعريفات وعند الضرورة رسم أو رسوم تخطيطية توضح بطريقة تسمح من جهة بمعرفة ما اذا كانت الاستعدادات المادية المنوى استخدامها كافية لتحويل دون الاضرار التي يمكن أن تصدر عن تسيير المؤسسة سواء على الامن أو الصحة أو سلامة الجوار ، والصحة العمومية أو الزراعة من جهة أخرى وإذا كانت هذه الاستعدادات تستجيب للتعليمات التي تنص عليها الاحكام التشريعية المتعلقة بالنظافة وامن المستخدمين .

وتخصص وتحدد كيفية وشروط رمى واستعمال ومعالجة المياه المكونة للرواتب وجميع انواع المشتقات ، وكذلك الفضلات والرواسب الناتجة عن الاستثمار ، طبقا لنوع الصناعة . كما تستطيع الادارة أيضا أن تطالب ببيان شروط قبول المواد المخصصة لمعالجتها داخل المؤسسة . وتقدم ملفات طلب الرخصة المحتوية على الوثائق المشار اليها أعلاه في ٥ نسخ .

المادة ١٠ - عندما يرفع الى الوالى طلب رخصة

والذي يجب أن لا يتعدى ٥ كياو مترات بموجب النصوص التي تتضمن التصنيف .

المادة ١٣ - يخضع طلب الترخيص لمؤسسة من الصنف الثاني الى تحقيق خاص بالنفع أو الضرر بفتح خلال ١٥ يوما في البلدية التي تشتغل بها المؤسسة يعلن عن فتح تحقيق حول طلب الترخيص المؤسسة من الصنف الثاني البلدي وعلى نفقة طالب الرخصة وذلك عن طريق اعلانات تتضمن البيانات المذكورة في المادة ١٢ أعلاه . وتعلق هذه الاعلانات بمقر المجلس الشعبي البلدي ويجوز المؤسسة المنوى انشاؤها ، وحتى خارج التراب البلدي ان امكن ذلك .

المادة ١٤ - يستدعي المحافظ المحقق بعد ٨ أيام من قفل التحقيق المسؤول عن الصناعة ويطلعه في عين المكان عن الملاحظات المكتوبة والشفاهية المدرجة في محضر ، ويطلب منه ان يقدم في اجل ١٥ يوما على الاكثر مذكرة جوابية يضع محافظ التحقيق في ظرف ثمانية ايام رايها مسيبا ويبعث ملف انطلب الى الوالي لاصدار قرار فيه .

اذا كانت المؤسسة المنوى انشاؤها تحتوي على عدة صناعات مصنفة ، يجري تحقيق واحد ضمن الكيفيات المطبقة على الصنف الاعلى ويصدر قرار واحد من الوالي يتناول المجموع . عندما ترفع الى لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية مسائل تتعلق بتنظيم المؤسسات المصنفة فيجب عليها ان تحيل النتائج التي حصلت عليها الى الوالي الذي يطلع عليها طالب الرخصة وينصح هذا الاخير اجل ٨ ايام لتقديم ملاحظاته ان وجدت ، الى الوالي بالكتابة مباشرة أو عن طريق الوكيل .

لطالب الرخصة الحق في الادلاء بأقواله امام لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية او تعيين وكيل لهذا الغرض .

أن تسيير المؤسسة قبل صدور قرار الوالي المكلف بالبت في طلب الرخصة يؤدي الزاميا الى رفض هذا الطلب في حالة صدور تقرير غسير موافق من طرف لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية .

ويرى هذه الاخير أن الصناعة المشار اليها في الطلب غير موجودة في قائمة المؤسسات المصنفة، يعلم المعنى بذلك في اجل ٣٠ يوما على الاكثر ابتداء من تاريخ ايداع الملف ، كما يطبق نفس الشيء عندما يرى أن الملف غير قانوني أو غير متمم أو أن الصناعات التي ينوي انجازها طالب الرخصة ترتب المؤسسة في صنف غير الصنف الذي قدم فيه طلب الرخصة ، فيستدعيه لسحب طلب الرخصة أو تسويته أو قتميمه .

واذا كان المعنى بالامر يرى أنه غير ملزم بالاستجابة لهذا التكليف ، فعليه أن يعلم الوالي بذلك في اجل لا يتعدى ١٥ يوما ، فيتخذ هذا الاخير قراره .

وفي حالة النزاع على تصنيف المؤسسة بعد دراسة لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية ، يمكن لطالب الرخصة رفع النزاع امام اللجنة المركزية للوقاية والحماية المدنية .

المادة ١١ - عندما يرفع الى الوالي طلب قانوني للحصول على رخصة مؤسسة أو عندما يضبط هذا الطلب أو يتم ، يقوم الوالي بإحالة الطلب للتحقيق ويحيله في نفس الوقت مع الوثائق الملحقة به المصالح المعنية .

المادة ١٢ - يكون طلب الرخصة لمؤسسة من الصنف الاول موضوع تحقيق خاص بالنفع أو الضرر يفتح لمدة شهر .

ويعلن عن فتح تحقيق حول طلب رخصة المؤسسة من الصنف الاول من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وعلى نفقة طالب الرخصة عن طريق اعلانات تبين نوع الصناعة والصنف الذي يكون موضوع الاستثمار تابعا له ، وتاريخ فتح التحقيق ، والمدة التي يستغرقها ، كما تتضمن هذه الاعلانات تعيين المحافظ المحقق وبيان فيها :

عما اذا كان يجب صب المياه المكونة لرواسب المؤسسة بعد تطهيرها أولا في مكان طبيعي أو في بالوعات مرخصة لهذا الشأن أو في آبار ماصة وصناعية أو في مصفى ارضي .

وعما اذا كانت مياه الرواسب تستعمل للسقي ويحدد شمع اللصق الخاص بكل صناعة

المادة ١٥ - تحدد في قرار الترخيص الصادر عن الوالي الشروط التي تبدو ضرورية لحماية المصالح المذكورة في المادة الاولى .

يمكن اصدار قرارات تكميلية ضمن نفس الاوضاع المتعلقة بقرارات الترخيص والخاضعة لنفس شروط النشر تتضمن بان تفرض لاحقا جميع التدابير التي تكون ضرورية لوقاية المصالح المذكورة او التي من شأنها التخفيف من الاجراءات الاولى والتي لم يبق اى مبرر لها .

لا يمكن ان تكون الشروط المحددة بهذه الصفة في اى حال من الاحوال ، او في اى زمن كان عائقا امام تطبيق الاحكام النظامية المتعلقة بالصحة والامن ولا ان تحول دون التدابير التي يمكن الامر بها لهذا الغرض بصفة نظامية .

تذكر هذه الاحكام في عنوان خاص من قرار الترخيص لكل مؤسسة وفقا لنوع الصناعة الممارسة .

المادة ١٦ - يخضع تسليم الرخصة من طرف الوالى الى تقرير الكشف المتم والمثبت لتنفيذ التعليمات المقررة .

المادة ١٧ - تمنح الرخص مع الاحتفاظ بحقوق الغير وتطبيقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٨ - يلصق ملخص من قرار الوالى تذكر فيه شروط الحصول على الرخصة ويشير الى ان نسخة من القرار المذكور قد اودعت لدى وقاتق المجلس الشعبي البلدى ووضعت تحت تصرف كل معنى بالامر ، بالمجلس الشعبي البلدى وتنشر في جريدة خاصة بالاعلانات القانونية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدى وعلى نفقة الصناعى . ويضع الوالى محضرا باتمام هذا الاجراء المزدوج .

يمكن ان تستثنى بناء على طلب الصناعى بعض احكام القرار الصادر عن الوالى والمتخذ تطبيقا للمادة ١٥ اعلاه من هذا الاشهار اذا كان ينتج عنها افشاء طرق المصنع المستخدمه فى المؤسسة

المادة ١٩ - ينتهى سريان مفعول قرار الترخيص بفتح مؤسسة مصنفة اذا لم تفتح هذه الاخيرة فى

الاجل المحدد بموجب هذا القرار والذي لايزيد عن سنتين ، او لم تستثمر خلال سنتين متتاليتين الا اذا اقتضى الامر وجود اسباب قاهرة تبرر هذا التأخر .

ويطبق نفس الشيء على المستثمر الذى اوقف استثماره لمدة سنتين متتاليتين ويريد استئناف الاستثمار .

اذا اثبت المستفيد من الرخصة بان اسبابا قاهرة منعه من فتح مؤسسته فى الاجل المحدد او اجبر على ايقاف استثماره مدة عامين متتاليتين يستطيع الوالى بموجب قرار مسبب ان يمنحه بناء على طلبه اجلا جديد للشروع او استئناف استثماره .

المادة ٢٠ - يستطيع الوالى ان يمنح رخصة مؤقتة لمدة ٦ اشهر غير قابلة للتجديد ، دون اجراء تحقيق مسبق او مياشرة الاستثمارات المنصوص عليها فى المواد اعلاه وذلك فى حالة ما اذا كانت المؤسسة لاتعمل الا لفترة معينة وغير منطبقة على المدد الضرورية للسياق العادى لهذه الاجراءات .

يحدد قرار الترخيص الموقت التعليمات المعدة ضرورية لحماية المصالح المذكورة فى المادة الاولى

المادة ٢١ - عندما تتحقق لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية ان مؤسسة كانت موضوع رخصة دائمة او مدة محددة ، لم تفتح فى الاجل المحدد بموجب قرار الترخيص او لم تستثمر خلال سنتين متتاليتين فانها توضع محضرا بحضور المستفيد من الرخصة او وكيله بعد تكليفه بالحضور قانونا .

واذا وفتحت المؤسسة بعد انتهاء الاجل المحدد بموجب القرار او اذا استؤنف الاستثمار بعد توقف دام عامين متتاليتين ، يجب ان يحضر المحضر فى اجل عام ابتداء من تاريخ فتح المؤسسة او استئناف الاستثمار والا بطلت الاجراءات اللاحقة .

الباب الثالث

الاحكام المشتركة للطبقة على جميع المؤسسات المصنفة

المادة ٢٢ - تطبيقا لهذا التنظيم ، تمارس

مراقبة المؤسسات المصنفة طبقا للمادة ٣ من هذا النص من طرف الوالى وبمساعدة لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية:

ويمارس تفتيش المؤسسات المخطرة وغير الصحية والمزعجة تحت سلطة الوالى وبمشاركة لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية .

يستطيع الوالى ان رخصت له السلطة العليا ان يكلف عضوا او اكثر من لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية من الذين تتوفر فيهم الاهلية فى نطاق مهامهم او اختصاصاتهم .

تقع التعويضات المخصصة للموظفين المكلفين بالتفتيش على ميزانية الولاية .

يؤدى الاشخاص المكافون بالتفتيش اليمين امام محكمة اقامتهم الادارية ، بعدم افشاء او الاستعمال المباشر او غير المباشر لاسرار الصنع عموما وكيفيات الاستثمار التى يكونون قد اطلعوا عليها اثر ممارستهم لمهامهم . كما يلتزم الاشخاص الذين يمكن ان يتعرفوا على هذه الاسرار والكيفيات بالسهر المهنى .

ومهمتهم هى مراقبة تطبيق تعليمات هذا المرسوم وكذلك النصوص المتعلقة بتنفيذه .

كما لهم حق الدخول الى المؤسسات الخاضعة لمراقبتهم فى اى وقت من اوقات عملها قصد اجراء المعاينات التى يرونها ضرورية .

المادة ٢٣ - تضبط المخالفات عن طريق المحاضر التى يضعها اعضاء لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية والمكلفين بمراقبة المؤسسات المصنفة وترسل هذه المحاضر فى نسختين الى الوالى .

وتكون لها قوة الثبوت امام القضاء لحسين ثبوت العكس .

المادة ٢٤ - يكلف اعضاء لجان الوقاية والحماية المدنية للولاية كل فيما يخصه ، بتطبيق تعليمات قرارات الولاية .

وتضبط المخالفات الماسة بهذه التعليمات وفقا للتشريع الجارى به العمل .

يجب ان تدرج فى المحاضر بالنسبة لكل

مخالفة ، الصفة التى يمل بها الاعضاء وان تتضمن الاحكام الخاصة التى وقعت مخالفتها .

المادة ٢٥ - عندما يغير المستثمر لمؤسسة مرخصة يجب ان يصرح خلفه او مثله بذلك الى الوالى خلال الشهر الذى يلى استلام الحيازة ، ويجب ان تتضمن هذه الرخصة اسماء والقباب وسكن المستثمر الجديد واذا كان الامر يتعلق بشركة ، فالعنوان التجارى او التسمية وكذلك مركز الشركة وصفة موقع التصريح .

يسلم ايصال عن هذا التصريح بدون مصاريف .

المادة ٢٦ - عندما يرغب مستثمر فى اضافة صناعة اخرى الى الاستثمار الاول مها كان صنفه وحتى ولو كانت هذه الصناعة من صنف اقل من الصنف المرخص به يترتب عليه الحصول على رخصة جديدة خاصة بالصناعة الاخرى .

المادة ٢٧ - يخضع كل نقل مؤسسة مصنفة الى موقع آخر وكل تعديل يدخل على حالة الاماكن ونوع الآلات او العمل ، وكل توسع للاستثمار والتى تؤدى الى تغيير ملحوظ للشروط الملزمة بموجب قرار الترخيص الى طلب متم وموضوع مسبقا بناء على التعديلات المنوى انجازها ويخضع هذا الطلب لنفس الاجراءات المحتوى عليها الطلب الاول .

المادة ٢٨ - لا تخضع المؤسسات المصنفة التى رتبت او سترتب ضمن الشروط المحددة فى المادة ٣ ، فى صنف اعلى من الصنف المحدد بموجب المراسيم الجارى بها العمل وقت فتحها الى طلبات رخص جديدة .

يبقى استثمار المؤسسات الموجودة قبل اصدار النصوص التى رتبت الصناعات التابعة لها كمخطرة وغير صحية ومزعجة ، غير خاضع لترخيص ، غير انها تخضع لمراقبة مصلحة التفتيش .

ومن اجل هذا الغرض يجب ان يقدم المستثمر فى اجل ٦ شهور ابتداء من التصنيف البيانات الآتية الى الوالى :

١ - الاسم واللقب والسكن ، واذا كان الامر يتعلق بشركة العنوان التجارى او التسمية وعنوان مركز الشركة .

٢ - مكان وتأسيس المؤسسة .

٣ - نوع الصناعات الممارسة من طرف المستثمر والصنف الذي تختص به المؤسسة مع بيان كفاءات الصنع التي يستخدمها والمواد التي يستعملها والمنتجات التي يصنعها .

أما فيما يخص المؤسسات المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة :

١ - تستطيع الإدارة أن تفرض تقديم المخططات المنصوص عليها في المواد أعلاه طبقا للصنف الذي رتبته في المؤسسة .

٢ - يمكن أن يأمر الوالي بناء على رأي لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية بالاجراءات الضرورية لصالح الجوار أو الصحة العمومية . ويأمر بهذه الاجراءات ضمن الشروط المحددة بموجب المادة ١٥ المقطع ٢ ، ولا يمكنها في أي حال من الاحوال أن تستوجب تعديلات خطيرة تمس الاعمال الضخمة للمؤسسة أو التغييرات المهمة في كيفية الاستثمار .

المادة ٢٩ - يؤدي التوقف لمدة سنة على الأقل لتسيير مؤسسة وجدت قبل صدور النصوص التي رتبته للصناعات التي ألحقت بها هذه المؤسسة ، إلى فقدان الاستفادة الصادرة عن هذه السابقة .

كل مستثمر ينوي إعادة تشغيل مصنع توقف عن العمل مؤقتا من جراء حريق ، أو انفجار أو أي حادث آخر عن الاشغال التقنية للاستثمار يجب أن يحصل طبقا للصنف الذي تلحق به مؤسسته رخصة جديدة أو تقديم تصريح جديد ضمن الكلفيات المنصوص عليها .

المادة ٣٠ - عندما ينطوي استثمار مؤسسة صناعية غير مسجلة في قائمة المؤسسات المصنفة على أخطار أو أضرار خطيرة سواء على الأمن أو الصحة أو سلامة الجوار أو الصحة العمومية يجب أن ينذر الوالي المستثمر بعد أخذ رأي لجنة الوقاية والحماية المدنية للولاية باتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة الاخطار أو الاضرار المثبت وجودها وإذا لم يستجب المستثمر

لهذا الانذار في الاجل المحدد، يوقف تسيير المؤسسة أو جزء منها مؤقتا بموجب قرار صادر عن الوالي .

المادة ٣١ - يستعين وزير الداخلية في ميدان مراقبة المؤسسات المصنفة بلجنة مركزية للوقاية والحماية المدنية ، مكلفه بالإدلاء برأيها في جميع الحالات التي تتطلبها التنظيمات وكذلك بدراسة مشاريع اصلاح التنظيم وكل المسائل المتعلقة بالمؤسسات المصنفة والتي يرى الوزير ضرورة طرحها عليه ، أما في المسائل التي تنطوي على صعوبات خاصة فيستطيع وزير الداخلية رفعها إلى الوزير المعني بالأمر قصد البت فيها .

الباب الرابع

العقوبات

المادة ٣٢ - يتعرض مالكو ومديرو ومسيري المؤسسات المشار إليها بموجب هذا التنظيم إلى العقوبات والغرامات المنصوص عليها في المادة ١٠ من الامر رقم ٧٦-٤ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان الأمن من أخطار الحريق والفرع في المؤسسات الخاصة باستقبال الجمهور واحداث لجنة لوقاية والحماية المدنية وذلك في حالة عدم احترامهم للتعليمات المنصوص عليها في ميدان النظافة والأمن والصحة العمومية

المادة ٣٣ - على الرغم من تطبيق أحكام المادة ٣٢ يجب على المخالف لتعليمات التنظيم المذكور أن يوقف الاضطرابات والاطار المهددة للنظافة والأمن والصحة العمومية وذلك بانجاز جميع الاشغال والتعديلات التي تفرضها السلطة المختصة في هذا الميدان .

المادة ٣٤ - يعاقب بالسجن أو الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠ من الامر رقم ٧٦-٤ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ كل من يتعرض لانتهاز مهمة الاشخاص المكلفين قانونيا بتفتيش المؤسسات المصنفة .

المادة ٣٥ - يجب على الوالي بناء على تقرير لجنة الوقاية والأمن قبل القيام بأي متابعة أمام الجهة القضائية المختصة ، أن يبعث بانذار إلى

والى مالك أو مدير أو مسير المؤسسة المصنفة الذى لم يراع قوانين الوقاية والحماية التى تخضع اليها مؤسسته ، يدعوه فيه بأن يستجيب فى أجل لايتعدى الثلاثة أشهر لجميع الاجراءات المعدة ضرورية للامن والنظافة والصحة العمومية واذا لم يمثل الصناعى للامر الموجه له عند انتهاء الاجل المحدد يستطيع الوالى اما أن يقوم تلقائيا بتنفيذ الاجراءات المنصوص عليها على نفقة الصناعى أو بإيقاف تسيير المؤسسة مؤقتا بموجب قرار والى غاية التنفيذ .

ويحول فى هذه الحالة قرار الوالى مباشرة الى وزير الداخلية الذى يبت فيه بعد أخذ رأى اللجنة المركزية للامن المجتمعة على وجه الاستعجال عند الاقتضاء ، ويبلغ الصناعى القرار الذى اتخذته الوالى عن الطريق الادارى .

المادة ٣٦ - وفى حالة الضرورة يستطيع الوالى أن يضع الاختام عندما يرى أن مؤسسة تابعة لنوع المؤسسات المصنفة والمستمرة خارج الوضعية المنصوص عليها بنون رخصة تستمر فى استثمارها بعد انتهاء الاجل المحدد فى قرار الانذار الصادر عن الوالى .

كما يستطيع الوالى عند الضرورة أن يضع الاختام اذا استمر فى استثمار مؤسسة أو أمر بإيقاف تسييرها مؤقتا أو بفلقها وذلك فى منفعة الصحة العمومية والبيئة أو الامن .

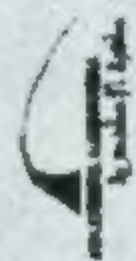
ويكون المستثمر مسؤولا مدنيا عن كل الاجراءات الواجب اتخاذها لمراقبة المنشآت والمحافظة على المخزونات وابعاد المواد المخطرة والقابلة للاتلاف أو المزعجة وكذلك الحيوانات الموجودة فى المؤسسة .

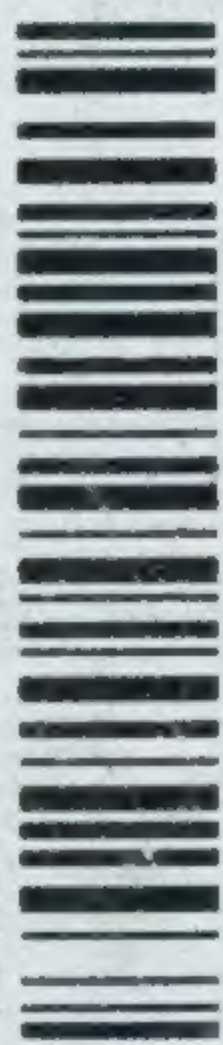
توضع الاختام ، طبقا للحالات وعلى أجزاء المؤسسة أو المنشآت المسببة للاضرار أو الاخطار فى احالة ما اذا لم يصدر عن هذه العملية عرقلة للالتزامات الناتجة عن الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للمستثمر .

المادة ٣٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا التنظيم .

المادة ٣٨ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ .

 Bibliotheca Alexandrina



1523007